

حَاشِيَةُ قَوْلِ الْحَمْدِ

عَلَى الْفَوَائِدِ الْفَنَائِيَّةِ
شَرْحُ الرِّسَالَةِ الْأَشْيَرِيَّةِ

دار تحقيق الكتاب

Title: Ḥāshīyah Qūl Aḥmad alā Fawā'id al-Fanāriyah ma'a Ḥāshīyatā al-Emadī wa Qara Halil

Autor: Ahmad bin Khader al-Omare

Editor: Abou Ja'far al-Zahiri

Publisher: Dar Tahkik Al Kitab

Pages: 487

Year: 2019

Edition: 1

الكتاب: حاشية قول أحمد على الفوائد الفنارية، مع

حاشيتا العمادي وقره خليل

المؤلف: أحمد بن خضر العمري

تحقيق: أبو جعفر الظاهري

الناشر: دار تحقيق الكتاب

عدد الصفحات: 487

سنة الطباعة: 2019

الطبعة: الأولى (لونان، ورق شاموا)

©Yayın Hakları **DAR TAHKİK AL KİTAB** 'a Aittir.

Bu kitabın her türlü yayın hakları Fikir ve Sanat Eserleri Yasası gereğince Dar Tahkik Al Kitab'a aittir. Dar Tahkik Al Kitab'ın yazılı izni olmadan bu kitabın hiçbir bölümü kopyalanamaz ya da yeniden üretim sistemine dâhil edilemez(elektronik, fotokopi vd.).

All Rights Reserved. Published by **DAR TAHKİK AL KİTAB**

No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or otherwise, without written permission of the publisher.

دار تحقيق الكتاب

جميع الحقوق الملكية والفكرية محفوظة لـ دار تحقيق الكتاب. يمنع طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزئاً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الحاسب أو نسخه على اسطوانات ليزرية إلا بموافقة الناشر خطياً.

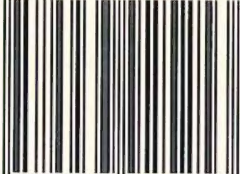
مؤسسة محمد نوري ناص

MEHMET NURİ NAS

PUBLISHER OF ISLAMIC BOOKS

1948

ISBN 978-9933-9252-5-3



9 789933 925253

DAR TAHKİK AL KİTAB

Büyük Reşit Paşa Caddesi Yümni İş Merkezi

No:16/B D:8 Vezneciler/Fatih/İstanbul/Turkey ☎ : +9 (0212)5190979

Merkez :1.Cadde No:66 MİDYAT/MARDİN ☎ : +9 (0482)4622775

www. tahkikalkitab.com

✉ : info@tahkikalkitab.com



Dar Tahkik Al Kitab, Nursabah Yayıncılık

Matbaacılık Ltd.Şti'nin Tescilli Markasıdır

دار تحقيق الكتاب هي دار تابعة لمؤسسة دار نور الصباح

حَاشِيَةُ قَوْلِ الْحَمْدِ

عَلَى الْفَوَائِدِ الْفَنَارِيَّةِ
شَرْحُ الرِّسَالَةِ الْأَثِيرِيَّةِ

تأليف
العلامة المحدث محمد بن محمد بن محمد

وعليها
حاشيتا العمادي وقره خليل

وتتلوها
جهة الوحدة بشرح الشرواني

تحقيق
أبي جعفر الظاهري

دار تحقيق الكتاب

للطباعة والنشر والتوزيع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبيه الرحيم، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد:

فقد ميزَ الله الإنسانَ بالعقل وجعله مناطَ التكليف، وفضَّله على كثيرٍ ممَّن خلق تفضيلاً، فكانَ أَمِيزَ ما للإنسانِ عقلُهُ، فعلى تلك اللطيفة النورانية أقام الله أمرَ الدنيا والآخرة، وعليها رتَّب الأحكامَ، ولأهلها وجَّه الخطابَ، فمدَّح قوماً بأنَّهم أُولو ألبابٍ يعقلون، وذمَّ آخرينَ بأنَّهم قومٌ لا يعقلون.

وما خلَّت النصوصُ القرآنيةُ من بيانِ فضيلةِ تلك النعمةِ التي بها الهداية، وعلى سَنَنِها يبلغُ السَّالِكُ الغايةَ، فأمرَ الشرعُ بالنَّظرِ وأقرَّ قواعدَ الفكرِ الصَّحيحةَ، وحذَّرَ من مغالطاتِ المجادلينَ بالباطل، وفضَّحَ طرائقَهم المعوجةَ التي تستخفُّ عقولَ من اغترَّ بهم، فكانت قواعدُ الفكرِ -التي نبَّهت عليها النصوصُ- أسَّلاً لما يُبنى عليها، ولذا نرى الطَّابعَ الجادَّ الذي أبدته النصوصُ القرآنيةُ في جدالِ المشركين وأهلِ الكتابِ تبدأ بالبدهيَّاتِ وتنتهي بنتائجِها الصَّحيحةِ الملزمةِ، ولأجل ذاك أقام علماء المسلمين مباحثهم على المادةِ القرآنيةِ، فعلى سبيلِ المثال نرى ابنَ حزم -رحمه الله- قرَنَ بينَ البيانِ الذي أنزلتِ النصوصُ لأجله، وبين قواعدِ التَّفكيرِ في كتابه «التقريب لحدِّ المنطق والمدخل إليه»، وفي مقدِّماتِ «الفصل في الملل والأهواء النحل»، وعليها أجرى كُتبه، كواقعِ تطبيقيٍّ لتلك القواعدِ النَّظريَّةِ.



وقد يسّر الله بفضلِهِ الوقوفَ على مجموعٍ من الشُّروحِ في علم المنطق، كُتِبَتْ على رسالةِ أثيرِ الدِّينِ الأبهري الشَّهيرَةِ بـ «إيساغوجي»، فخدمَتْها بحسبِ المُكْنَةِ والطَّاقَةِ، رغبةً في إحياءِ تلكِ الكتبِ التي كانت موضعَ اهتمامِ المتقدِّمين، وهي على هذا الترتيب: «شرحُ الفناري على متنِ إيساغوجي»، وعليه «حاشيةُ قولِ أحمد»، وعلى حاشيةِ قولِ أحمد «حاشيتا العمادي»، و«قرّةُ خليل»، و«تلوها جهةُ الوحدة» للفناري، و«شرحُها» للشَّرواني، وهذه الكتبُ جميعاً تنصبُّ على «الرسالةِ الأثيرية»؛ فلذلك لا ترى واردةً ولا صادرةً إلا تناوُلَها بالبحثِ والتَّنْقِيبِ.

ولستُ مسهباً في هذا التقديمِ ببيانِ فضلِ هذا العلم، وتميُّزِ مَنْ عرفَهُ على مَنْ جهلَهُ، ولا بيانِ حكمِ تعلُّمِ المنطق، وهل يحلُّ أو يحرمُّ أو يجبُ على صاحبِ القريحةِ دونَ غيره؛ لأنَّ هذا الخلافَ لا يجري فيما نحن فيه، بل الخلافُ في الكتبِ الممزوجةِ بكلامِ الأوائلِ، والتي تدورُ حولَ الإلهياتِ التي ضلُّوا فيها عن الصَّوابِ، وقد كفانا أهلُ العلمِ بيانَ هذه المباحثِ في مقدِّماتِ كتبهم؛ فجزاهم الله خيراً.

فأسأَلُ اللهَ من فضلهِ أن يَتِمَّ ما بدأناه على خيرٍ، ونحنُ محالفون الصَّوابِ، ومباعدون الخطأَ وعثراتِ القلمِ، وأن يُصَحِّبَنَا العصمةَ في أمرنا كُلِّه، ويرحَمَ مشايخنا ومَنْ لَهُ حَقٌّ بالدعاءِ علينا، وآخرُ دعوانا أن الحمدُ لله ربَّ العالمين.

أبو جعفر الظَّاهري

٢ شعبان ١٤٣٩ هـ

خطة التحقيق

اتبعت خطة في التحقيق، أجمالها في النقاط التالية:

١- اعتمدت جميع ما بين يدي من مخطوط ومطبوع في إخراج نص يحاكي ما أراده المؤلفون؛ لأن التكامل في إخراج النص لا يظهر إلا بالاستفادة منها جميعاً؛ فقمّت -بعد نسخ الكتب- بالمقابلة بينها وبين الأصول المعتمدة، واجتهدت في مواضع بدت لي أنها الصواب؛ بسبب تعدد النسخ، ونبّهت على ما فعلت غالباً وفي مواضع قليلة أغفلته، وهو وما أشبهه مما لا يضّر في المادّة العلمية للكتاب.

٢- نسبت الآيات القرآنية إلى مواضعها في المصحف، وخرجت الأحاديث النبوية باختصار.

٣- ضبطت معظم ألفاظ الكتب، محاولاً تقديم نص مضبوط بالشكل حتى لا يقع القارئ في قراءة خاطئة، وليس هذا سرفاً إن شاء الله؛ لأن القارئ كما سيكسب من المنطق ضبط الأفكار، فعساه أن يكتسب -مما فعلته أنا- ضبط الألفاظ، وفي هذا فائدة لا تُنكر.

٤- رأيت في بعض المواضع أن الكلام لا يكتمل إلا بإضافة لفظة أو عبارة، فما زدته من عندي جعلته بين قوسين هكذا: []، للدلالة على أن ما بين القوسين ليس في الأصل، وكذلك فعلت في النقص الذي يصيب المخطوط وأتمته من أصل آخر، ونبّهت عليه.

٥- ترجمت للمؤلفين؛ مراعيّاً الترتيب الزمني في وفياتهم، أما تراجم العلماء الواردة أسماؤهم في الكتب فقد جعلتها في الحاشية السفلى، مراعيّاً الاختصار، مذيلاً لها بمصدر الترجمة، فمن ورد اسمه ترجمته في أول موضع يرد فيه، ثم إن ورد مرة أخرى، تركته؛ لأن ترجمته قد سبقت، إلا ما غفلت عنه منهم.



٦- راعيتُ الكتابةَ الإملائية التي استقر عليها الاصطلاح في عصرنا الحاضر، وما خالفها من رسم الكلمات بحسب ما تعارفه القدماء أهملته ولم أنبه عليه؛ لأن ذلك مما لا تنبغي عليه فائدة.

٧- قسمتُ الكتب إلى فقرات، ووضعتُ عناوين موضحة لها، لتسهيل الفهم وليبيان المراد.

٨- علقْتُ بما سَنَح لي على كثير من المواضع، بعضها عليه مُسَحَة النقد، فإن كان صواباً فمن توفيق الله، وإن كان خطأً فليستُ ممن يعصم نفسه عن الخطأ.

٩- قد تقفُ في بعض المواضع على خلاف بين ألفاظ الشرح والحواشي وهي نادرة جداً، وليس ذلك عن غفلة، بل راجعٌ لاختلاف النسخ، ولم أغيرها؛ لأن توجيه كلِّ مؤلف ينصبُّ على نُسخته التي اعتمدها، فهو يَنتقد العبارة بحسب نُسخته هو، فلو غيرتها أنا، ضاعت تعليقاته وانقطعت عن سياقها؛ لذا آثرتُ أن تبقى كما هي، وأن تُقرأ العبارة على أنها من نُسختين، ولا ضيرَ في ذلك؛ بل هو بابٌ من تنوع التوجيه وتعدد القراءة للنص، ولا يخلو من فائدة للعارفين.

١٠- اكتفيتُ بفهرسة عامة للمواضيع، وكان ينبغي أن أصنعَ فهرسَ فنية عامة للكتب تتناول الآيات والأحاديث والأشعار وأسماء الكتب والبلدان والأعلام ومصادر المؤلفين ومصادر التحقيق، لكنْ أرجأت هذا العمل، وحسبي هنا أن أخرج هذه الكتب إلى عالم الطباعة، وأما تلك الفهارس الفنية، وإن كانت مهمة في نظري، فقد تركتها في ذمة المستقبل، إن شاء الله تعالى، ويسرُّ لنا ذلك في طبعة أخرى، نزيد فيها النظر والتعليق، فقد يجدُّ للإنسان بعد كل قراءة ما يُعيد بسببها القول، ويُبدي ما لم يُبده فيما سبق من أفكاره، والله الموفق.



تراجم المؤلفين

ترجمة العلامة أثير الدين الأبهري^(١) (ت: ٦٦٣هـ)

اسمُهُ: الْمُفَضَّلُ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْمُفَضَّلِ الْأَبْهَرِيِّ السَّمَرْقَنْدِيِّ، الْمَعْرُوفُ: بِأَثِيرِ الدِّينِ الْأَبْهَرِيِّ.

ضَبِطَتْ نِسْبَتُهُ إِلَى أَبْهَرَ، بِالْفَتْحِ ثُمَّ السُّكُونِ وَفَتْحِ الْهَاءِ وَبَعْدَهَا رَاءٌ، قَالَ يَاقُوتُ الْحَمَوِيُّ: «يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَصْلُهُ فِي اللُّغَةِ مِنَ الْأَبْهَرِ، وَهُوَ عَجَسُ الْقَوْسِ، أَوْ مِنَ الْبَهْرِ وَهُوَ الْغَلْبَةُ، قَالَ عُمَرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ:

ثُمَّ قَالُوا: تُحِبُّهَا، قُلْتُ: بَهْرًا عَدَدَ الْقَطْرِ وَالْحَصَى وَالثُّرَابِ»^(٢)

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: وَرَأَيْتُ الشَّيْخَ مَحْيِي الدِّينَ مَحْشِي شَرْحَ حَسَنِ الْكَاتِي لِلرِّسَالَةِ الْأَثِيرِيَّةِ يَضْبِطُهَا: بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَفَتْحِ الْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ وَسُكُونِ الْهَاءِ وَكَسْرِ الرَّاءِ مَعَ يَاءِ النُّسْبَةِ، فَيَقُولُ: أَبْهَرِيٌّ نِسْبَةً إِلَى قَبِيلَةٍ، وَيُعْلِطُ مَا ضَبَطَهُ يَاقُوتُ الْحَمَوِيُّ^(٣).

مَوْلَدُهُ وَوَفَاتُهُ: لَمْ يُشِيرِ الزَّرْكَلِيُّ وَالبَغْدَادِيُّ إِلَى تَارِيخِ وَلَادَتِهِ، وَلَكِنَّ الرَّاجِحَ أَنَّهُ وُلِدَ فِي الرَّبْعِ الْأَخِيرِ مِنَ الْقَرْنِ السَّادِسِ الْهَجْرِيِّ؛ لِأَنَّهُ تُوُفِّيَ سَنَةَ (٦٦٣هـ).

عُلُومُهُ وَمُؤَلَّفَاتُهُ: هُوَ عَالِمٌ مَنْطِقِيٌّ، لَهُ اشْتِغَالٌ بِالْحِكْمَةِ وَالطَّبِيعِيَّاتِ وَالْفَلَكَ.

(١) انظر: «الأعلام» (٢٧٩/٧)، و«هدية العارفين» (١٩٢/٢)، و«معجم البلدان» (٤٦/١).

(٢) «معجم البلدان» لياقوت الحموي (٤٦/١).

(٣) محيي الدين على الكاتي، وقال: «أبهري» غلط مشهور (ص ١٢).



وله من التصانيف:

- ١- الإشارات.
- ٢- إيساغوجي في المنطق، (وهو نفسه الرسالة الأثيرية).
- ٣- تنزيل الأفكار في تعديل الأسرار في المنطق.
- ٤- زبدة الكشف.
- ٥- كشف الحقائق في تحرير الدقائق في المنطق.
- ٦- مختصر الكليات الخمس في المنطق.
- ٧ - مُغني الطلاب حاشية على شرحه لإيساغوجي.
- ٨- هداية الحكماء، وغيرها.





ترجمة العلامة الفناري

(٧٥١هـ، ٨٣٤هـ)

اسمُه: مُحَمَّدُ بْنُ حَمَزَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ، شَمْسُ الدِّينِ الْفَنَارِيُّ أَوْ الْفَنَرِيُّ الرَّومِيُّ الْحَنْفِيُّ، قال الزركلي: «قول السيوطي: (النفاري، نسبة إلى صناعة الفنار) ليس بصحيح، وإنما نسبته إلى قرية اسمها فنار».

مولدُه ووفاتُه: وَلِدَ سَنَةَ: (٧٥١هـ)، وَتُوفِّيَ سَنَةَ: (٨٣٤هـ).

تصانيفُه: لَهُ تصانيفٌ في علومٍ شَتَّى من منطقٍ وأصولٍ وبلاغةٍ وعلومٍ دينيةٍ، ومنها:

- ١- أساسُ التَّصْرِيفِ.
- ٢- أسامي الفنون.
- ٣- أسئلةُ أنموذجِ العلوم، مائةُ مسألةٍ في مائةِ فنٍّ.
- ٤- بهاءُ الدينِ النَّقْشَبَنْدِي.
- ٥- شرحُ أصولِ البَرْدَوِيِّ.
- ٦- مُقَدِّمَةُ الصَّلَاةِ.
- ٧- شرحُ تلخيصِ الجامعِ الكبيرِ في الفُروعِ.
- ٨- شرحُ تلخيصِ المفتاحِ في المعاني.
- ٩- شرحُ الرِّسَالَةِ الْأَثِيرِيَّةِ فِي الْمِيزَانِ.
- ١٠- شرحُ الفرائضِ السَّراجِيَّةِ.
- ١١- شرحُ الفوائدِ الغيائِيَّةِ فِي الْمَعَانِي وَالْبَيَانِ.
- ١٢- شرحُ مقطعاتِ عشرينَ مخترعةٍ وعشرينَ علماً لولده.
- ١٣- شرحُ المواقفِ فِي الْكَلَامِ.



- ١٤- حاشية على شرح الشَّمْسِيَّة للسَّيِّد الشَّرِيف.
- ١٥- حاشية على ضوء المفتاح.
- ١٦- شرح المضباح في النحو.
- ١٧- حاشية على شرح السَّيِّد والسَّعْد للمفتاح.
- ١٨- عويصات الأفكار في اختيار أولي الأبصار.
- ١٩- عين الأعيان في تفسير القرآن، وهو تفسير الفاتحة في مجلّد.
- ٢٠- مضباح الأنس بين المعقول والمشهود في شرح مفتاح غيب الجمع والوجود.
- ٢١- فصول البدائع في أصول الشرائع، وغيرها^(١).



(١) ترجمته في: «الفوائد البهية» (١٦٦) و«مفتاح السعادة» (٤٥٢/١) و«الشقائق النعمانية»، بهامش ابن خلكان (٢٤/١) و«بغية الوعاة» (٣٩)، و«شذرات الذهب» (٢٠٩/٧). وانظر: «الأعلام» للزركلي: (١١١، ١١٠/٦).



ترجمة العلامة أحمد ابن خضر^(١) (٧٠٦هـ، ٧٨٥هـ)

اسمُهُ: أحمد بن محمد بن عمر بن مسلم، أبو العباس، شهاب الدين العمري المعروف بابن خضر، ويسمى (قول أحمد): فقيه حنفي، دمشقي، صالح. مولدُهُ ووفاته: وُلِدَ سَنَةَ: (٧٠٦هـ)، وتُوفِّيَ بالصالحية سَنَةَ: (٧٨٥هـ). وظائفه: ولي إفتاء دار العدل (سنة ٧٥٠). تصانيفُهُ: له كتب، منها:

١- حاشية على شرح العقائد النسفية، طبع.
٢- حاشية على الفوائد الفنارية على إيساغوجي في المنطق، طبع، وهو كتابنا الذي نحققه.

٣- شرح درر البحار للقونوي، مجلدات، في فروع الحنفية.

٤- الصُّراط المستقيم، في التفسير.

٥- شرح رسالة الاستعارة، لأبي القاسم الليثي.



(١) انظر ترجمته في: «كشف الظنون» لحاجي خليفة: (٢٠٢)، و«هدية العارفين» للبغدادي: (١/ ١١٥)، و«الأعلام» للزركلي: (١/ ٢٢٥)، و«معجم المطبوعات العربية والمعرية» لسركيس (١٥٣١). قال أبو جعفر: هكذا أطبق مترجموه على تاريخ ولادته، والملاحظ أن ولادته سابقة على ولادة الفناري، فقد كان عُمر «أحمد» خمساً وأربعين سنة حين ولد الفناري، ولما توفي «أحمد» كان عُمر الفناري أربعاً وثلاثين سنة، فهما متعاصران، ولكن هل يعقل أن يحشِّي «أحمد» شرح الفناري؟ وأنا لا أحقق متى أُلِفَ الفناري شرحه ومتى نقل إلى دمشق حتى يحشيه «أحمد»، على أنني أتوقف في هذا الأمر لأنه بحاجة إلى نظر، حتى يستبين لي الصواب، فإما أن يكون المترجم غير صاحبنا الذي حشَّى شرح الفناري، وإما أن يكون تأريخ ولادته غير صحيح، والله أعلم.



ترجمة العلامة العمادي

رغم بحثي في المظان، ورغم كثرة العماديين المترجمين في الكتب، كأبي السعود صاحب التفسير الشهير، لم أجد عن العمادي هذا شيئاً، فحاولت استنطاق حاشيته على قول أحمد عسى أن أجد ما يُنير حاله، فلم أفق على شيء ذي بال، ولكن يمكن القول أن:

اسمه:

حافظ بن علي العمادي، كما ذكره صريحاً في مقدمة حاشيته.

ولادته ووفاته:

لا أشك أن ولادته كانت بعد القرن التاسع الهجري؛ لأن من ينقل عنهم رغم قلتهم، ممن عاش قبيل هذا القرن، لكن المدة التي عاشها لم أستطع تقديرها، فتبقى مفتوحة على الاحتمالات كافة، لكن باليقين لم تتقدم وفاته على القرن التاسع، لأن أحمد صاحب الحاشية توفي عام: ٧٨٥هـ، على ما قال مترجموه، والعمادي وضع حاشيته على قول أحمد بعد هذه المدة بلا شك.

مصنفاته:

يظهر أنه عالم منطقي، له دراية باللغة الفارسية، بالإضافة إلى اللغة العربية، وله من الكتب:

١- حاشيته على قول أحمد، وهي هذه التي نحققها.

٢- شرح تهذيب التفتازاني في المنطق، ذكره في حاشيته على قول أحمد، ثم وقفت على اسم شرحه وهو: تحفة اللبيب^(١).

هذا أقصى ما استطعت معرفته عن العمادي، وإن لم يشف غلة؛ فرحمه الله تعالى.

(١) «خزانة التراث»، الصادرة عن مركز الملك فيصل: الرقم التسلسلي: (٤٣٠٨٧)، وقد أشار واضعو الفهرسة: أن المخطوط في القاهرة، رقم الحفظ: (١/١٦٣).



ترجمة العلامة مُحَمَّدُ الْأَمِينِ الشَّرْوَائِي^(١) (ت: ١٠٣٦ هـ)

قال المُحَبِّبِيُّ في «خُلَاصَةِ الْأَثَرِ»: «مُحَمَّدُ الْأَمِينِ بْنُ صَدْرِ الدِّينِ الشَّرْوَائِي، نَزِيلُ قُسْطَنْطِينِيَّةَ، أَجَلُ أَفْرَادِ الدُّنْيَا فِي التَّحْقِيقِ وَالتَّبَحُّرِ مِنْ كُلِّ فَنٍّ، لَمْ تَرَ عَيْنٌ مَنْ وَصَلَ إِلَى شَمَّةٍ مِنْ ذِكَائِهِ وَتَضَلَّعَهُ مِنَ الْعُلُومِ فِي عَصْرِهِ.

أَخَذَ عَنْ: الْمَلَّا حُسَيْنِ الْخَلْعَالِي، وَكَانَ يَعْضُضُ عَلَيْهِ حَاشِيَتَهُ عَلَى شَرْحِ الْعَقَائِدِ الْعَضُدِيَّةِ لِلْمَلَّا جَلَالِ الدَّوَانِيِّ فَيُزَيِّفُهَا لَهُ، حَتَّى شَهِدَ لَهُ بِأَنَّهُ أَفْضَلُ مِنْهُ.

وَمِنْ مَوْلَفَاتِهِ: تَعْلِيقَاتٌ عَلَى أَمَاكِنَ مِنْ تَفْسِيرِ الْبَيْضَاوِيِّ، وَكَلَامُهُ فِيهَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ جَمَعَ الْفُنُونَ كُلَّهَا، وَشَرَّحَ عَلَى جِهَةِ الْوَحْدَةِ الَّتِي لِلْفَنَّارِيِّ فِي أَوَّلِ شَرْحِهِ عَلَى إِنْسَاغُوجِي، صَعَّبَ الْمَسْلُوكِ، وَهُوَ يُقْرَأُ فِي الرُّومِ، وَاعْتَنَى بِهِ جَمَاعَةٌ، وَكَتَبُوا عَلَيْهِ حَوَاشِيَّ وَتَحْرِيرَاتٍ، مِنْهُمْ السَّيِّدُ الْمَعْرُوفُ بِأَزْمِيرِي أَمِيرٌ وَاعْظُ جَامِعِ السُّلْطَانِ بَايَزِيدَ -كَانَ-، وَقَدْ قَرَأْتُهُ بِعَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى مَعَ حَوَاشِيهِ بِالرُّومِ، وَانْتَفَعْتُ بِهِ، وَلَهُ كِتَابٌ سَمَّاهُ بِالْفَوَائِدِ الْخَاقَانِيَّةِ^(٢) مُشْتَمِلٌ عَلَى ثَلَاثَةِ وَخَمْسِينَ عِلْمًا، أَلْفَهُ بِاسْمِ السُّلْطَانِ أَحْمَدَ، وَجَعَلَ الْعُلُومَ الَّتِي فِيهِ عِدَدَ اسْمِهِ.

وَعَدَّ حَاجِي خَلِيفَةً مِنْ مَوْلَفَاتِهِ أَيْضًا: شَرَّحَ قَوَاعِدَ الْعَقَائِدِ فِي الْكَلَامِ لِلْإِمَامِ أَبِي حَامِدٍ الْغَزَالِيِّ، أَوَّلُهُ: «يَا وَاجِبَ الْوُجُودِ، وَيَا مُفَيْضَ الْخَيْرِ وَالْجُودِ»^(٣).

ثُمَّ قَالَ الْمَحَبِّي: «وَكَانَ خَرَجَ مِنْ بِلَادِهِ، فَوَصَلَ إِلَى الْوَزِيرِ نَصُوحٍ، وَهُوَ مُعَيَّنٌ لِقِتَالِ

(١) نسبته إلى شروان (من نواحي بخارى) وكانت إقامته بآمد (ديار بكر) وأقام مدة في الآستانة، وانظر «خلاصة الأثر» للمحبي (٤٧٥/٣)، و«الأعلام» للزركلي (٤١/٦).

(٢) وهو في العلوم العقلية والنقلية، ورتبه على مقدمة وميمنة وميسرة وساقعة وقلب على نحو ترتيب جيش السلطان، المقدمة: في ماهية العلوم وتقسيمه، والقلب: في العلوم الشرعية، والميمنة: في العلوم الأدبية، والميسرة: في العلوم العقلية. وقد أورد منها ثلاثين علماً، (انظر «أبجد العلوم» لصديق بن حسن القنوجي، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٩٧٨، تحقيق: عبد الجبار زكار).

(٣) «كشف الظنون» (١٣٨٥/٢).



شاه العَجَم، فعَظَّمَهُ وبالغَ في اِحْتِرامِهِ، ورَتَّبَ له التَّعَايِنَ الوافرةَ، ثُمَّ صَحَبَهُ إلى الرُّومِ فأقبلَ عليه أهلُها، ولزِمَهُ للأخذِ عنهُ، واشتَهرَ حدَّ الاِشْتِهارِ؛ فولَّاهُ السُّلْطَانُ أَحْمَدُ مَدْرَسَتَهُ بِرُتْبَةِ قَضَاءِ قَسْطَنْطِينِيَّةَ، وانعَكَفَتْ عليه الأفاضِلُ، وكانَ يحضِرُ دَرَسَهُ ما يَزِيدُ على ثَلاثِ مائةٍ تَلْمِيزٍ.

وحدَّثني حَفِيدُهُ المولى الفاضِلُ صَادِقُ قاضِي القُضاةِ بِمِصرَ: أَنَّ جَماعَةً من قُضاةِ العِساكِرِ كانوا يَذْهَبُونَ إلى دَرَسِهِ وَيَسْتَمْعُونَ من الشَّبايِكِ ولا يَدْخُلُونَ إلى داخِلِ الدَّرْسِ؛ حَدراً من هَضَمِ جانِبِهِم، وحُضُورِهِم في زِيٍّ مُسْتَفِيدٍ.

وَحكى لي مِن فَطانتِهِ وَتَحْقِيقِهِ واسْتِحْضارِهِ لِلْمَسائِلِ وأجوبَتِها ما يُبهِرُ العَقْلَ، قال: ولَمَّا قَدِمَ إلى قَسْطَنْطِينِيَّةَ قاضِي زادَةَ الرُّومِي حَضَرَ إلى مَجْلِسِهِ، فَقيلَ لَهُ: إِنَّ قاضِي زادَةَ عِندَهُ ثَلاثُونَ سُؤالاً في أنواعِ مِنَ العُلُومِ يُريدُ جَوابَها مِنكَ، قال: وكانَ مُضْطَجِعاً على الوِسادَةِ فقالَ: واللهِ لا رَفَعْتُ جَنبي عن الوِسادَةِ حَتى أُجيبَكَ عنها، هاتِ ما عِندَكَ، فَشَرَعَ قاضِي زادَةَ يُورِدُ لَهُ السُّؤالَ، فَقَبِلَ أن يَتِمَّهُ يُجيبُهُ عنهُ من غَيْرِ انْفِعالٍ ولا تَرَوٍّ، وَكُلُّ ما يُجيبُهُ بِهِ يَقْبَلُهُ وَيَكْتُبُهُ عنهُ.

وعلى الجُمْلَةِ فَهُوَ آخِرُ المَحْقِقِينَ، وبِهِ خُتِمَ هذا البابُ، وسألتُ حَفِيدَهُ المذْكَورَ عَنْ وفائِهِ، فقالَ لي: إِنَّهُ تُوَفِّيَ في سَنَةِ سِتٍّ وَثَلاثِينَ وَأَلْفٍ، رَحِمَهُ اللهُ عليه.

ولَهُ تَلاميذُ كَثُرَ من أَتَجِبُهُم المِفْتي العَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّحِيمِ بنُ مُحَمَّدٍ مُفْتي الدَّوْلَةِ العُثمانيَّةِ، المِتَوَفَّى سَنَةَ (١٠٦٢هـ)، قالَ عَنْهُ المَحْبي في «خِلاصَةِ الأَثَرِ» (١: ٤٦١): «المَحْقَقُ الشَّهِيرُ، أَحَدُ أَعيانِ عُلَماءِ الزَّمانِ الَّذِينَ ابْتَهَجَتْ بِهِمُ الأَوْقاتُ، وَتَزَيَّنَتْ بِحَلْيِ مآثِرِهِمُ الأَيَّامُ»^(١).

(١) وتأمَّل ما ذَكَرَهُ المَحْبي عنهُ: «امْتَحَنَهُ أَحَدُ أَساتِذَتِهِ بِعِبارَةٍ في التفسيرِ وقالَ لَهُ: اذْهَبْ هذه اللَّيْلَةَ إلى حَجْرَتِكَ ودَقِّقِ النَظَرَ في هذا المَحَلِّ، وفي غَدٍ أَتَكَلِّمُ مَعَكَ فِيهِ، قالَ: فَذَهَبْتُ إلى حَجْرَتِي وكانَ رَجُلٌ من سِكانِ المَدْرَسَةِ التي كانَ مَسْكَني فيها يَتَرَدَّدُ إلي وَيَخْدُمُني، فَوَضَعْتَ الكاغِدَ قِدامِي وَجَلَسْتُ أنْظُرَ فِيهِ، وكانَ ذَلِكَ الرَّجُلُ يَأْتِينِي بِالمَأْكَلِ والمَشْرَبِ، فَاسْتَعْمَلُ مِنْهُ، وَحَرَرْتُ على ذَلِكَ المَحَلِّ رِسالَةَ من أَنفَسِ ما يَكُونُ، ثُمَّ جِئْتُ الرَّجُلَ وقالَ لي: حَسْبُكَ مِنْ هَذَا النَظَرِ، فَسأَلْتُهُ عَنِ الرِّقَّةِ فَقالَ لي: اليَوْمَ كِذا، وَأَنْتَ لَكَ الآنَ عِشْرَةُ أَيامٍ على هذه الحِالةِ، قالَ: فَقَمْتُ وَأَنَا مُتَعَجِّبٌ في ذَلِكَ، وَفَكَّرْتُ فيما قالَهُ فَأَرَيْتُ حَقًّا، وَمِنْ قُوَّتِهِ في الحَقِّ: إِفْتائُهُ بِقَتْلِ السُّلْطانِ إِبْراهِيمَ لارتِكاِبِهِ بَعْضَ العِظائمِ، ولا زالَ بِهِ حَتى قَتَلَ بَعْدَ الشَّرْعِ، فَرَحِمَهُ اللهُ مِنْ مَفِيتٍ.



العلامةُ قره خليل^(١)

(ت: ١١٢٣هـ)

اسمه وكنيته: أبو محمد سعيد، خليل بن حسن بن محمد، التيراوي البركلي الرومي، المشهور بقره خليل، منطقي حنفي، من قضاة الدولة العثمانية.

ولادته ووفاته: لم يحددوا ولادته، والظاهر أنه وُلد في المنتصف الثاني للقرن الحادي عشر، وأما وفاته فقد حدّدها في سنة: (ت: ١١٢٣هـ).

وظائفه: ولي قضاء الجيش بالروم ايلي.

من تصانيفه:

١- تفسير سورة تبارك.

٢- تفسير سورة الملك. ولعله وما قبله واحد؛ لأن سورة تبارك هي نفسها سورة الملك.

٣- حاشية على شرح حكمة العين، وحكمة العين لابن سينا، وقد شرحها الفخر الرازي، فلعل الحاشية على شرح الرازي.

٤- هدية النبي المستطاب في علم المناظرة والآداب، مخطوط في دار الكتب، وعليه حاشية، طبع ولم أطلع عليه.

٥- حاشية على آداب طاشكيري زاده، وقد ذكرها في حاشيته التي نحققها، ولعلها السابقة.

(١) انظر ترجمته في: «هدية العارفين» للبغدادي: (١/٣٥٤، ٣٥٥)، و«الأعلام» للزركلي: (٣١٧/٢)، و«معجم المطبوعات العربية والمعربة» لسركيس (٢/١٥٠٥-١٥٠٦)، و«معجم المؤلفين» لكحالة (١١٧/٤).



- ٦- الرسالة العونية في المنطق - طبع.
 - ٧- حاشية على شرح مسعود الرومي لآداب البحث للسمرقندي - مخطوط في الأزهرية، ومثله: حاشية على ملا حنفي لآداب البحث للعضد.
 - ٨- حاشية على الفوائد الفنارية بشرح إيساغوجي في المنطق، وهي هذه التي نحققها، وقد سماها: بِجَلَاءِ الْأَنْظَارِ فِي حَلِّ عَوِيصَاتِ الْأَفْكَارِ، طبعت في مطبعة يحيى أفندي، وفي المكتبة العامة سنة: ١٢٧٩.
 - ٩- حاشية على جهة الوحدة للشرواني، وقد ذكرها في حاشيته التي نحققها، وطبعت في المكتبة العامة في محرم سنة: ١٢٨٨.
 - ١٠- حاشية على إثبات الواجب.
 - ١١- حاشية على شرح الهداية، ولعله كتاب هداية الحكمة للأبهري.
 - ١٢- حاشية على مختصر المنتهى.
 - ١٣- حاشية على شرح الطوالع للأصفهاني.
 - ١٤- رسالة الأحقاب (كذا).
 - ١٥- شرح الولدية، في آداب البحث والمناظرة، للعلامة محمد المرعشي المعروف بساجقلي زاده.
- وغير ذلك من الحواشي والرسائل.

الأصول المعتمدة في التحقيق

اعتمدت في تحقيق الشرح وحواشيه على أصول مخطوطة، وأخرى مطبوعة وراعى أن أخرج النص من جميع تلك الأصول، وأشارت في الحاشية إلى بعض الفروقات المهمة التي تؤثر في فهم النص، وما كان من اختلاف النسخ بين شارح ومحش فتركته؛ لتكون قراءة أخرى تتناسب مع ما يُريد كل مؤلف من بيانه وتوجيهه، وإليك بيان تلك الأصول:

(١) شرح الفناري:

أ- مخطوط: من جامعة الملك سعود قسم المخطوطات برقم: ٢٤٣٦ تاريخ النسخ ٨١١هـ، عدد الأوراق ٢٣ القياس ١٣، ٨ × ١٨ سم، وأصلها في الأزهرية برقم: ٣/٤٣٢، وهي بخط نسخ مقروء، وعلى هوامشها حواشٍ متداخلة، متوسط الأسطر ١٥ سطرًا في الورقة، وختمها الناسخ في يوم الجمعة وقت صلاة العصر في شهر محرم في سنة ٨١١، ولم أعرف ناسخها.

ب- طبعة حجرية: طبعت في مطبعة عبد الله أفندي آخر شوال ١٣١٢هـ، ويتلوها قول أحمد.

(٢) قول أحمد:

أ- مخطوط: وهو نسخة حسنة خطها تعليق مقروء، بآخرها فوائد، ومصورتها في جامعة الملك سعود قسم المخطوطات برقم ١٦٠/ح، خ الرقم العام ٧٥٠٣ ق ١٥٨٧ وأصلها في دار الكتب المصرية، وهي بخط محمد القلوي، كتبت في القرن ١٣ تقديرًا، وعدد الأوراق ٢٩، متوسط الأسطر في كل ورقة ٢٠ سطرًا، عليها كثير من الحواشي والتعليقات، وتبدأ باللون الأحمر والتحشية باللون الأسود، وجاء في آخر الأصل المخطوط: «تمت الحاشية المنسوبة إلى المولى المحقق والكامل المدقق مولانا قول أحمد، على يد محمد القلوي غفر الله له ولوالديه، وقد وقع الفراغ من كتبها في وقت الضحوة الكبرى في آخر شهر رمضان، وكتبه في بلدة ديمه طوقه»، وأشار في موضع آخر أن اسمه محمد بن أحمد.



ب- طبعة حجرية: طبعت في مطبعة عبد الله أفندي آخر شوال ١٣١٢هـ.

ج- طبعة هندية: طبعت في ٥ رجب ١٢٨٨هـ المطبع المحمدي في دهلي.

(٣) شرح جهة الوحدة للشرواني:

أ- مخطوط: من مكتبة جامعة الملك سعود: قسم المخطوطات، يضم:

١ - الفوائد الفَنَارِيَّة على الرِّسَالَةِ الأَثِيرِيَّة، وتبدأ من ورقة (١-٢١)، برقم (١٠٨/م)، (٧٥٦٩/١/م).

٢ - وشرحُ جِهَةِ الوَحْدَةِ للشَّرواني، ويبدأ من ورقة (٢١-٤٠) برقم (١٠٨/م)، (٧٥٦٩/٢/م)، وفي كل ورقة (١٩) سطراً، قياس (٢١×١٥)، وهي نُسخةٌ حَسَنَةٌ، خَطُّهَا يُستَعْلَقُ مَقْرُوءٌ، وَمَصْدَرُهَا الأَصْلِي المَكْتَبَةُ الظَّاهِرِيَّةُ، واسمُ النَّاكِخِ: مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ، كَتَبَهَا بتاريخ: (١٢٣٢هـ).

ب- طبعة حجرية: فيها عَدَدٌ من الشُّرُوحِ والحَواشي والتَّعليقاتِ على مَتْنِ الرِّسَالَةِ الأَثِيرِيَّةِ، بَعْضُهُ باللُّغَةِ التُّرْكِيَّةِ ومُعْظَمُهُ بالعَرَبِيَّةِ، فتَخِيرتْ مِنْهُ شرحُ الشَّرواني على جهة الوحدة التي هي من كلام العلامة الفناري في شرحه على إيساغوجي، وحَافِظَتْ على بَعْضِ التَّعليقاتِ، التي كَانَتْ مُرْفَقةً مع الأَصْلِ، وَقَدْ تَصَرَّفَتْ في عَرْضِ أَكْثَرِهَا لِتَوْخِي الفَائِدَةِ، فَاسْلُوبُهَا في الغَالِبِ غَامِضٌ جِدًّا، وَأَصْفَتْ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ مِنْ تَعْلِيقاتٍ تُسَاعِدُ على فَهْمِ المَرَادِ، يَقَعُ شرحُ جهة الوحدة في أَرْبَعِ ورقاتٍ من المَجْمُوعِ المَذْكُورِ، ويبدأ من صفحة (٣٥)، وينتهي في صفحة (٤٢)، وَكُتِبَ بِخَطِّ فارسيٍّ دَقِيقٍ، عَلَيْهَا تَعْلِيقاتٌ طَوِيلَةٌ وَمَائِلَةٌ نُقِلَتْ مِنْ عِدَّةِ شُرُوحٍ، وَذِيلَتْ بِأَسْمَاءِ الشُّرُوحِ أو ناقلِيهَا، وتتراوَحُ أَسْطُرُ كُلِّ صَفْحَةٍ ما بين (٣٠ - ٣٢) سَطْرًا.

(٤) العمادي:

أ- مخطوط: زودتني به دار تحقيق الكتاب من إحدى دُور الكتب في تركيا، ولم أزدُ بَياناته، لكن يمكن وصفه مادياً، فعدد الأوراق ٣١ ورقة، في كل ورقة ٢١ سطراً، وَكُتِبَتْ بِخَطِّ النسخ، وهو سهل القراءة، كتبت رؤوس الأقوال بالأحمر، وأتم التعليق عليها بالأسود، وجاء في الورقة الأخيرة ما نصّه: «تم تحرير هذه الأوراق بإقدار من له القدرة على الإطلاق، على يد الحقير الفقير إلى رحمة ربه القدير، والحمد لله على نعمة



الجليل الجميل، وعلى إحسانه وإنطاقه بالدليل، والصلاة والسلام على أفضل المخلوقات ما دام لكون^(١) خلق المخلوقات، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم حتى يُنفخ في الصور، وتنشق السماوات، الإمام بجامع خليل باشا تغمده الله تعالى بغفرانه، محمد بن همت، وقت ضحوة الكبرى في شهور محرم الحرام سنة سبع وثمانين وألف، وبعدها بخط مغاير جاءت هذه التملكات: «مما ملكه الفقير المحتاج إلى ربه القدير، أحمد هوشي الضعيف، ألطف بلطفك يا لطيف»، «تملكه العبد الفقير المحتاج إلى ربه الغني، علي بن أحمد عفا عنهما ولجميع المسلمين والمسلمات».

ب- مخطوط: من جامعة الملك سعود، دون بيانات، وقفت عليه في نهاية التحقيق، وقارنت بينه وبين نصّ المخطوط الذي زودتني به الدار، ولم أستفد منه كثيراً؛ لأنه لا يمثل إلا المباحث الأولى من الكتاب، لكن استأنستُ به في بيان بعض المواضع.

٥) قره خليل:

أ- طبعة يحيى أفندي: ولم أقف على تاريخها.

ب- طبعة دار الطباعة العامرة: طبعت آخر جمادى الأولى ١٢٧٩هـ.



(١) كذا في أصله، وربما العبارة هكذا: «ما دام لكونه خَلَقَ المخلوقات»، وهو على ركنه يقصد به: أن النبي ﷺ عِلَّةُ خَلْقِ الكون، والتقدير: والصلاة والسلام على محمد مدة كونه عِلَّةً لخلق الكون، وذلك بالنظر إلى أن العلة لا تفارق المعلول، وعلى كل حال فهذا اعتقاد باطل وفيه حديث موضوع.

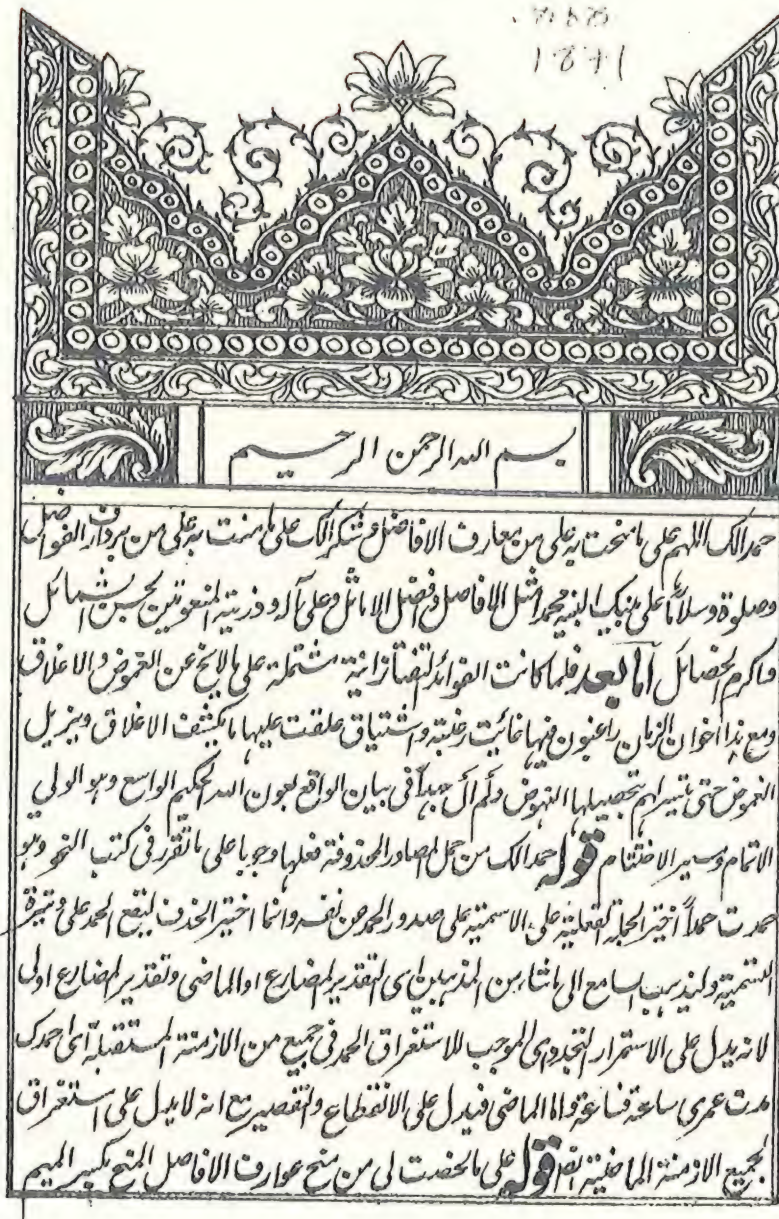
نماذج من صور المخطوطات



الورقة الأولى من الفتاوى، الطبعة الحجرية (ب)

[illegible]

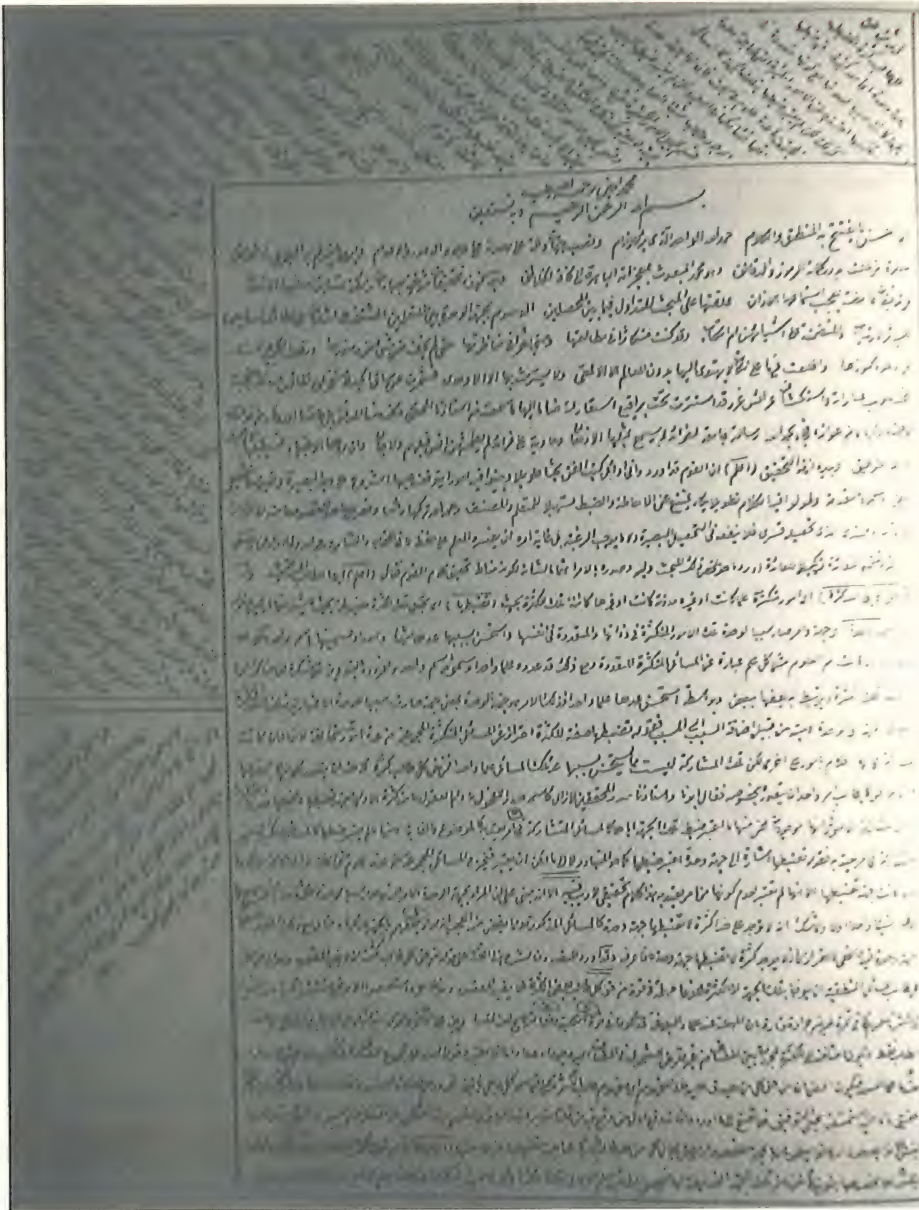
الورقة الأولى من قول أحمد، الطبعة الحجرية (ب)



الورقة الأولى من قول أحمد، الطبعة الهندية (ج)



كتاب محمد امين
 بسم الله الرحمن الرحيم
 الا اخص ما يشتمل عليه المنطق والكلام محمد الله الواحد الذي لا
 الا نام ونقبت بحجراته وآله على وحدته على وجوده لا تقهر ولا اعلم
 وابنه ما يشتمل عليه البلاغة الخبيرة صفة من جلت يدوس كلامه
 الزموت والدقايق وهو محمد المبعوث بمحنة اليه الحق الكافية
 الخلق وبعد هذه حقيقيات شريفة يعبارات لا تقهر ولا اعلم
 معانيها الا انصافا بل حقيقيات غامضة تعجب استماعها الا ان
 علمتها على البصيرة المتدولة فيما بين المحققين الموسومين بجمعة
 الوحدة بين المتكلمين المشتمل على اشارات الى لطائف امور
 عليه اشهر الاتبار والتخمين على شيا ههنا ام الكتاب في قد كنت
 متكاثرا من مطالعتها او متجاسرا من ضرتها حتى لم يخف من شيء
 من رموزها ورفعت اليها والتمس من وجود كنهها واطلقت
 فيها على نكات لا ينفذ اليها بدون الكمال الا الاصل ولا يستغنى عنها
 الا الاصل وحده فتمت عن مساق الجدة لا تحتاج نقايس درر قد
 احتجبت تحت جلايب عباراته واستشكاف عن غايبه ما قد استمررت
 تحت برقع استمارة صفاتها الى ما سكت من استنارة الحق
 ومحمد من المذوق لا عامة ما اورثنا من فوائده وحمل ما ذكره تايم غوار
 فحاء بحمد الله يسار جامة الفوائد لم يسع بمثل الانصاف وحاوية
 الفوائد لم يطبقها منس ولا بيان فاقدها الاغبيا فيقبل الانكسار



الورقة الأولى من الشرواني، الطبعة الحجرية (ب)



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الحمد لله الذي تنزه عن الحد والرسم الثام . وافاض حقائق الاشياء على الوجه
 وقصرت عن ادراكه فانه افكار وعقلاء الانعام . وتجزت في بيضاء اول وجهه انظار
 علماء الاعلام . واتصلوا على خير البرية والسلام . وعلى آله البررة واصحابه الكرام .
 فيقول لراعي مكارية الهدى حافظ به على العارفين ان ارباب العقل تطابقون واصحاب
 النقل متوافقون . على ان اكرم ما يتقرب اليه اعناق الجعم . واعظم ما يتفاضل اليه كرام الاعم
 العلم الذي هو حيوة القلب الذي هو نور الالضاء وصحة العقل الذي هو راحة الاشياء .
 ولما سجد الله في موضع العلم واهله قال انه طاهر يستوي الذين يعملون والذين لا يعملون
 وتعلم المنطق من اولى العلوم الاشتغال واخرها التفرغ عليه . وعقل الباطن لا يفرغ
 من الاعاليط وقوىها من الاوهام الاله . ولا يهتد في طريق التلبس والظن .
 وكانت قوائمها غير منصرف كاسمة فاروت ان اكتب عليها في الخط الذي لا يخطى
 بحصيل البتة . انما فيها تلك الايمان من غير تقييد . والبرهان على ذلك ان
 ينفع في المحصول . ويجعل اذخر يوم الدين . يحسن من البرهان فانه حق ولا يقوى في
 الى التحقيق . بسم الله لما كانت لجانب الاعلى وتقدس وعالم مكنة وتكونه الله وجوهر
 اعلاها الوجود العيني ثم الوجود الذهني عند قومه . وما جتيف ان ثم الوجود اللفظي
 ثم الوجود للخطي . وما جتيف ان ثم الوجود في العالم .
 ومعرفة تعاقد العباد المؤمنهم اول المعارف . واعتد بها في كاس طراوت في الله . ونقش
 او نقش الالهة . والاعمال . والاعمال . والاعمال .
 اصل الحق او ما لا يتغير . فيحتاج الى احوال . وتكون .
 من فعل الى جانب الله . في كماله . في كماله . في كماله .
 كماله

الورقة الأولى من مخطوط العمادي (أ)



بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي تنزه عن المحر والرسم التمام ما وافق حقايق الاشياء على وجه التمام
 وقصرت عن إدراك كنهه وأنه اختار عقلاء الانام وتجربته في البتة والوحيه افطار
 علماء الاعلام والصلوة على خير البرية والسلام وعلى آله البرية واصحابها الكرام وبعد
 فصول الراني بهية الهادي حافط بن علي العماد من ارباب العقل متطاول وصحاح
 النقل متوافقون على ان اكرم ما يجتهد اليه عشاق الهمم واعظم ما يتنافس اليه كرام
 الهمم العلم الذي هو حيوة القلب الذي هو رأس الاعضاء وصحة العقل الذي هو
 انوار السبيل ولله الحمد الله تعالى هو واضع العلم واهله قال الله تعالى يا بل سبوح
 الذين يعلمون والذين لا يعلمون وعلم المنطق مما اولى العلوم بالاستفقال واجابا للعلم
 عليه وعقد البال لا يامن من غايط وتكونها الا ما هو الاية ولا يهتدي الى
 سواء السبيل الا بذكر مطالبه وكانت فوائد احمد عشر حرف كاسية فاردت ان
 اكتب عليها حواشي يطالب بها البتة النهوض بخصيلها بلشدتها كالكافية مسلك الكماز
 في غير تقييد والغاية والسؤال من حاشيت الملك الميعين ان يستفيع بها المصلحة ويجعلها
 زخوبوم الدين بحمد الله ليس في في السوفيق وفي الوصول الى التحقيق قال
 بسم الله فما كانت بلحا ان على بعد من عالمي عوالم ملكه وملكوته وجودات
 اربع اعلاها الوجود العيني ثم الوجود الذهني وهما مصنفان الوجود العيني ثم الوجود
 المحل وهما مجازيان ووجود ارسه على اقدم واسبق في كل وجود العلم
 وموقفه عند العباد والمعتد بهم اول المعارف المعتمد بها وادراكه اول كبر الاسماء



PJ
7760
F212257
1962



حاشية قره خليل على القنباري

بسم الله الرحمن الرحيم

جدالك اللهم على ما أفضت لي من آلاء الافاضل * وشكرالك على ما أنصت لي من نعماء الامائل * وصلاة وسلاما على محمد الهادي امته باوضح الدلائل * وعلى آله واصحابه المتوسلين باحسن الوسائل (ام بعد) فيقول افقر الخلق الى الله تعالى خليل بن حسن احسن الله حالهما لما فرغت من تحشية الحاشية الصادرة التمس مني جملة من الاحبة الخالصان * حاشية كاشفة لمضلات الشرح * وهو مصنفات الحاشية مشتملة على قواعد شريفة * مع بها الامعان * ومثقلة بتحقيقات رائقة وتدقيقات بدیعة بحيث تسابق معانيها الفاظها في الازهان * مشيرة الى ما عليهما وما لهما وما فيها باذن الملك المنان * فان شرح العلامة في غاية الاختصار * ومتضمن على النكت ولطائف الاعتبار * فان كل سطر منه عقدا من الدرر لا يمكنها الانحصار * وفي كل لفظ منه روضة من المنى لا يدركها الانظار * فانه نتائج افكار الائمة الاهلام * وخلاصة ما نسجه فرائج ٦ البرل الفصول الفخام * ولذا صار مقبول الخواطر والطبايع باسرها * ومستحسن النواظر والامماع

من

٢ والمراد بها النعم الباطنة كالخواس الباطنة والعلوم والكمالات وانما كان اشرف موارده اعنى القلب نعمة باطنة تناسب جلها على النعم الباطنة رعاية للمقابلة وانما كان اشرف لان فضله وان كان خفيا يستقل بكونه شكرا من غير ان ينضم اليه غيره بخلاف الموردين الاخيرين اعنى اللسان وسائر الجوارح فان كلا منهما لا يكون شكرا حقيقة ما لم ينضم اليه فعل القلب وهو الظاهر

وهي مرادفة للنعماء لفظة الانهال ما كانت محمودا عليه وكان وزدا الحمد للسان تاسب جلها على النعم الظاهرة كالخواس الظاهرة

٣ يقال فلان خلصني كما يقال خدني وخلصاني اى خالصني وهم خالصاني يستوي فيه الواحد والجماعة على ما في الصحاح * العويص من الشعر ما يصعب استغراجه معناه صحاح

الورقة الأولى من قره خليل، طبعة يحيى أفندي (أ)



الورقة الأولى من قره خليل، طبعة دار الطباعة العامرة (ب)

مقدمة

حاشية حافظ بن علي العمادي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي تنزّه عن الحدّ والرّسم التّامّ، وأفاضَ حقائق الأشياء على الوجه التّامّ، وقصّرت عن إدراك كنه ذاته أفكار عُقلاء الأنام، وتحيّرت في بيداء ألوهيّته أنظارُ علماء الأعلام، والصّلاة على خير البريّة والسّلام، وعلى آله البرّة وأصحابه الكرام.

وبعدّ، فيقول راجي هداية الهادي حافظ بن عليّ العمادي: إنّ أرباب العقل مُتطابقون، وأصحاب النّقل مُتوافقون، على أنّ أكرم ما تمّتدّ إليه أعناق الهمم، وأعظم ما يتنافس إليه كرام الأمم، العلم الذي هو حياة القلب، الذي هو رئيس الأعضاء، وصحة العقل، الذي هو أعزّ الأشياء؛ ولذا مدّح الله -في مواضع- العلم وأهله، قال الله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩]، وعلم المنطق من أولى العلوم بالاشتغال، وأحراها للعزم عليه وعقد البال؛ لأنّه لا يؤمن من الأغاليط وتمويهات الأوهام إلا به، ولا يهتدى إلى سواء السبيل إلا بدرك مطالبه.

وكانت «فوائد أحمد» غير منصرفة كاسمه، فأردت أن أكتب عليها حواشي لطالبيها؛ ليتيسّر النهوض بتحصيلها لمبتديها، سالكا فيها مسلك الإيجاز، من غير تعميّة وإلغاز، سائلا من جناب المعين، أن ينفع بها المحصّلين، ويجعلها ذخرا يوم الدين، بحق سيّد المرسلين؛ فإنّه هو وليّ التّوفيق، وبه الوصول إلى التّحقيق.

مقدمة

العلامة قره خليل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حَمْدًا لَكَ اللَّهُمَّ عَلَى مَا أَفْضَيْتَ لِي مِنْ آلاءٍ^(١) الْأَفْضَلِ، وَشُكْرًا لَكَ عَلَى مَا أَنْعَمْتَ لِي مِنْ نِعَمٍ الْأَمَثَلِ^(٢)، وَصَلَاةً وَسَلَامًا عَلَى مُحَمَّدٍ الْهَادِي أَمَّتُهُ بِأَوْضَحِ الدَّلَائِلِ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الْمَتَوَسِّلِينَ بِأَحْسَنِ الْوَسَائِلِ؛ أَمَّا بَعْدُ: فيقول أفقر الخلق إلى الله تعالى خليلُ بْنُ حَسَنِ - أَحْسَنَ اللَّهُ حَالَهُمَا -:

لَمَّا فَرَعْتُ مِنْ تَحْشِيَةِ الْحَاشِيَةِ الصَّدْرِيَّةِ^(٣)، التَّمَسَّ مَنِّي جَمْلَةٌ مِنَ الْأَحْبَةِ الْخُلْصَانِ^(٤)، حَاشِيَةٌ كَاشِفَةٌ لِمَعْضَلَاتِ الشَّرْحِ وَعَوِيصَاتِ^(٥) الْحَاشِيَةِ، مُشْتَمَلَةٌ عَلَى قَوَاعِدَ شَرِيفَةٍ

(١) وهي مرادفة للنعماء لغة؛ إلا أنها لما كانت محموداً عليها، وكان مورد الحمد اللسان، ناسب حملها على النعم الظاهرة كالحواس الظاهرة.

(٢) والمراد بها النعم الباطنة؛ كالحواس الباطنة والعلوم والكمالات، ولما كان أشرف موارده؛ أعني: القلب، نعمة باطنة ناسب حملها على النعم الباطنة؛ رعاية للمقابلة، وإنما كان أشرف؛ لأن فعله وإن كان خفياً يستقل بكونه شكراً من غير أن ينضم إليه غيره بخلاف الموردين الآخرين؛ أعني: اللسان وسائر الجوارح، فإن كلاً منهما لا يكون شكراً حقيقة ما لم ينضم إليه فعل القلب وهو الظاهر.

(٣) وهي حاشيته على جهة الوحدة لمحمد أمين بن صدر الدين الشرواني.

(٤) يقال: فلان خلصني، كما يقال: خدني وخلصاني؛ أي: خالصني وهم خلصاني يستوي فيه الواحد والجماعة على ما في «الصحيح».

(٥) العويص من الشعر ما يصعب استخراج معناه «صحيح».



سَمَحَ^(١) بها الإمعان، ومُتَكَفِّلَةً بتحقيقاتٍ راقية، وتَدْقِيقَاتٍ بديعة، بحيثُ تُسَابِقُ معانيها ألفاظها في الأذهان، مُشِيرَةً إلى ما عليهما وما لهما وما فيهما بإذنِ المَلِكِ المَنّانِ، فَإِنَّ شَرَحَ العَلَامَةِ في غاية الاختصار، ومُتَضَمِّنٌ على النُّكْتِ ولطائف الاعتبار، فَإِنَّ في كُلِّ سَطْرِ منه عَقْدًا من الدُّرَرِ لا يَمَكُنُهَا الانْحِصَارُ، وفي كُلِّ لَفْظٍ منه رَوْضَةٌ مِنَ المَنَى لا تُدْرِكُهَا الأَنظارُ، فإنه نتائجُ أَفكارِ الأئمةِ الأعلامِ، وخُلَاصَةٌ ما نَسَجَتْهُ قرائِحُ البُرُلِ^(٢) الفُحولِ الفِخامِ، ولِذا صارَ مَقْبُولَ الخواطرِ والطبائعِ بِأَسْرَها، ومُستَحْسَنَ النُّواظِرِ والأَسْماعِ عن آخرِها، وإنَّ الحاشيةَ كذلك؛ إذْ هي مَنسُوجَةٌ على منوالِ الشَّرَحِ كأنَّها متْنٌ مَتِينٌ محتاجةٌ إلى البيانِ، على أَنَّهُ قد تَرَكَ حَلَّ بعضِ عباراتِ الشَّرَحِ مُراعاةً لأهلِ الزَّمانِ، فَإِنَّ الهِمَمَ قاصِرةً، والرَّغباتِ في تَعَلُّمِ العِلْمِ فاتِرةً، والدَّواعي إِلَيْهِ قَلِيلَةٌ، والصَّوارِفُ عَنْهُ مُتَكَاثِرَةٌ.

وكانتِ الطَّلِبَةُ في زَمَانِنَا قد اتخذوا التَّحْقِيقَ ظَهْرِيًّا، وصارَ طَلَبُهُ شَيْئًا فَرِيًّا، بل صارَ أَمْرًا بَدِيعًا عَجِيبًا، وكانتْ غايةُ الهِمَمِ إلى الرِّسالةِ مَضْرُوفًا، فَأَسْعَفَتْ^(٣) مَرَامَهُم بِقَدْرِ الوُسْعِ والإمکانِ، مُسْتَعِينًا من الله المَلِكِ المَنّانِ، ومُقْتَصِرًا على ذِكْرِ المقاصِدِ الَّتِي قَصَدَها الشَّارِحُ والمَحْشِي؛ مخافةَ الإطنابِ المؤدِّي إلى الإِسْهَابِ، وَسَمَّيْتُه بـ:

«جَلَاءُ الأَنظارِ في حَلِّ عَوِيصاتِ الأفكارِ»

راجِيًّا أَنْ يَغْفِرَ لي رَبِّي خَطِيئَتِي، وَيَعْذَرَ مَنْ يَعْثُرُ على هَفَوَاتِي، فَإِنِّي لِلخَطَايا لَمُتَّعِرِفٍ، وبِالْقُصُورِ والعَجْزِ لَمُعْتَرِفٍ، هَدِيَّةً مِنِّي إلى كُلِّ زَكِيٍّ جُبِلَ طَبْعُهُ على الإنصافِ، وَعَصَمَ نَفْسَهُ عنِ الاغْتِسافِ، وَقَلِيلٌ ما هُمْ، وَحَسْبُنَا اللهُ وَنِعْمَ الوَكِيلُ.



(١) في الأصل: «سمحت».

(٢) والبُرُل جمع بازل، وهو البعير الداخل في السنة التاسعة، وحينئذ يشق نابه ويصير في غاية القوة.

(٣) واعلم أن المتعارف في جواب (لما) الفعل الماضي لفظاً أو معنى بدون الفاء. قال السيد السند في

«حاشية شرح المفتاح»: قد وجدنا في الحديث دخول الفاء مع كونه ماضياً، لكنه قليل. اهـ لكن في

الاستدلال بالحديث كلام ذكره الحسن الفناري في «حاشية التلويح».



قول أحمد

مقدمة

قول أحمد على «الفوائد الفنارية»

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

العمادي

[شرح مقدمة أحمد]

قوله: (بِسْمِ اللَّهِ) لَمَّا كَانَ لِلْجَنَابِ الْأَعْلَى - تَقَدَّسَ وَتَعَالَى - وَعَالَمِ مُلْكِهِ وَمَلَكُوتِهِ أَرْبَعَةُ وُجُودَاتٍ: أَعْلَاهَا الْوُجُودُ الْعَيْنِيُّ، ثُمَّ الْوُجُودُ الذَّهْنِيُّ -عِنْدَ قَوْمٍ- وَهُمَا حَقِيقَتَانِ، ثُمَّ الْوُجُودُ اللَّفْظِيُّ ثُمَّ الْوُجُودُ الْحَقُّ، وَهُمَا مَجَازِيَانِ، وَوُجُودَاتِ اللَّهِ تَعَالَى أَوَّلُهَا وَأَسْبَقُ مِنْ كُلِّ وَجُودَاتِ الْعَالَمِ، وَمَعْرِفَتُهُ تَعَالَى عِنْدَ الْعِبَادِ الْمَعْتَدِّ بِهِمْ أَوَّلُ الْمَعَارِفِ الْمَعْتَدِّ بِهَا، وَذَكَرُ اسْمِهِ تَعَالَى أَوَّلُ ذِكْرِ الْأَسْمَاءِ، وَنَقَشُ اسْمِهِ أَوَّلُ نَقَشِ الْأَسْمَاءِ وَالْأَلْفَاظِ، وَكَانَ الْعَبْدُ لَا يَسْتَقِلُّ بِالْمُؤَثَّرِيَّةِ بَلْ لَا مُؤَثَّرِيَّةَ لَهُ^(١) حَالًا وَمَالًا -عِنْدَ أَهْلِ الْحَقِّ- أَوْ مَالًا عِنْدَ الْمَعْتَزَلَةِ؛ فَيَحْتَاجُ إِلَى إِقْدَارٍ وَتَمَكِينٍ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، فَيَلْزِمُهُ أَنْ يَتَوَجَّهَ قَبْلَ الشُّرُوعِ مِنْ فِعْلِهِ إِلَى جَنَابِهِ الْأَقْدَسِ الْفَيَاضِ لِكُلِّ شَيْءٍ بَعْضُ أَسْمَائِهِ، فَيَسْتَعِينُ بِهِ؛ وَلِهَذَا السَّرُّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ [١/١]: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَمْ يُبْدَأْ فِيهِ بِاسْمِ اللَّهِ فَهُوَ أَبْتَرُ»^(٢)، أَشَارَ بِنَقَشِ اسْمِهِ تَعَالَى أَوَّلًا إِلَى أَنَّ أَوَّلَ وَجُودِ الْعَيْنِيِّ وَالْمَعَارِفِ وَالْأَذْكَارِ وَالنُّقُوشِ هُوَ وَجُودُ اللَّهِ تَعَالَى وَمَعْرِفَتُهُ وَذَكَرُ اسْمِهِ وَنَقَشُهُ، وَإِلَى أَنَّ الْاسْتِعَانَةَ تَحْصُلُ

خليل

(١) عَنِ الْمَوْثُورَةِ التَّأْثِيرِ الَّذِي يُمْكِنُ الْعَبْدُ مِنْ إِيقَاعِ الْفِعْلِ، وَأَهْلُ الْحَقِّ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ هُمُ الْأَشَاعِرَةُ وَالْمَاتَرِيْدِيَّةُ، وَالْأَشَاعِرَةُ يَسْلُبُونَ الْقُدْرَةَ عَنِ الْعَبْدِ وَيَجْعَلُونَ إِيقَاعَ الْفِعْلِ لِلَّهِ تَعَالَى، وَأَمَّا الْعَبْدُ فَيَحَاسِبُ عَلَى الْكَسْبِ فَقَطْ، وَأَمَّا الْمَعْتَزَلَةُ فَيُرُونَ أَنَّ اللَّهَ مَكَّنَ لِلْعَبْدِ قُدْرَةً مِنَ التَّأْثِيرِ الَّتِي يَنْفَرِدُ بِهَا فِي إِيجَادِ الْأَفْعَالِ لِتَحْمِيلِ مَسْئُولِيَّتِهِ، وَيَصِحُّ حِسَابُهَا عَلَيْهَا، وَهِيَ لَا تَنْفَرِدُ عَنْ قُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى، بَلْ هِيَ مِنْ مَوَاهِبِ اللَّهِ لِعَبْدِهِ، وَالْمَسْأَلَةُ مِنَ الْخِلَافِيَّاتِ، فَلْيُطْلَبْ مِنْ كُتُبِ الْعَقَائِدِ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّائِي وَالسَّامِعِ» (٦٩/٢) بِلَفْظٍ: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَمْ يُبْدَأْ فِيهِ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَهُوَ أَبْتَرُ».



قول أحمد

المهادي

بِمُجَرَّدِ نَقْشِ اسْمِهِ، فَمَا بَالُ الذِّكْرِ اللِّسَانِيِّ وَالْمَلَاخِظَةِ الْقَلْبِيَّةِ؟ هَذَا إِذَا كَانَتْ الْبَاءُ لِلْاِسْتِعَانَةِ؛ فَحِينَئِذٍ يَكُونُ الظَّرْفُ لَغَوًّا، كَمَا فِي (كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ)، وَعِنْدَ الْبَعْضِ الْبَاءُ لِلْمُلَابَسَةِ، وَالظَّرْفُ مُسْتَقَرٌّ، حَالٌ مِنْ ضَمِيرٍ «أَبْتَدَيْتُ»، كَمَا فِي: دَخَلْتُ عَلَيْهِ بِثِيَابِ السَّفَرِ؛ نَظَرًا إِلَى أَنَّهُ أَدْخَلَ فِي التَّعْظِيمِ، حَيْثُ لَمْ يُجْعَلِ اسْمُ اللَّهِ تَعَالَى آلَةً لِلْإِبْتِدَاءِ^(١).

والمَرَادُ بـ«الْأَبْتَر» فِي الْحَدِيثِ هُوَ الْأَبْتَرُ الشَّرْعِي؛ فَلَا يَرُدُّ مَا قِيلَ: كَمْ مِنْ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَمْ يُبْدَأْ فِيهِ بِاسْمِ اللَّهِ، وَلَمْ يَبْقَ أَبْتَرٌ، كَمَا أَنَّهُ كَمْ مِنْ مُبْتَدَأٍ بِهِ بَقِيَ أَبْتَرٌ، وَالْأَمْرَانِ مَحْسُوسَانِ لَا يُمَكِّنُ إِنْكَارُهُمَا، مَعَ أَنَّ الْحَدِيثَ يُنَافِي الْأَوَّلَ بِمَنْطُوقِهِ، وَالثَّانِي بِمَعْنَاهُ. وَقَدْ يُجَابُ عَنِ الْأَوَّلِ بِأَنَّ الْبَتَارَةَ أَعْمٌ مِنْ بَتَارَةِ الصَّحَةِ كَالصَّلَاةِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ، فَإِنَّهَا لَا تَصَحُّ بِدُونِ التَّسْمِيَةِ؛ لِأَنَّهَا جُزْءٌ مِنَ الْفَاتِحَةِ عِنْدَهُ، وَمِنْ بَتَارَةِ التَّيَمُّنِ وَبَتَارَةِ الْبَرَكَةِ؛ وَلَا نُسَلِّمُ انْتِفَاءَ الْكُلِّ عِنْدَ الْبِدَايَةِ بِهِ، وَعَنِ الثَّانِي بِأَنَّ تَخَلُّفَ الْأَثَرِ لِمَانِعٍ لَا يُنَافِي الْاِقْتِضَاءَ، وَالْمَانِعُ غَفْلَةُ الْقَائِلِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَقْبَلُ الدُّعَاءَ عَنِ الْغَافِلِ، بَلْ كُلُّ عَمَلٍ عَنْ قَلْبٍ لَاهٍ.

وَاللَّهُ: اسْمٌ لِلذَّاتِ الْوَاجِبِ الْوُجُودِ الْمُسْتَجْمَعِ لِجَمِيعِ الصِّفَاتِ الْكَمَالِيَّةِ، وَقِيلَ: الْمُسْتَحَقُّ لِجَمِيعِ الْمَحَامِدِ، وَقِيلَ: اسْمٌ لِلذَّاتِ مِنْ حَيْثُ هِيَ هِيَ، لَا بِاعْتِبَارِ اتِّصَافِهَا بِالصِّفَاتِ، وَلَا بِاعْتِبَارِ اتِّصَافِهَا بِهَا، وَقِيلَ: هُوَ عَلَمٌ لِلذَّاتِ الْحَقِّ الْمَوْجُودِ الْمُتَّصِفِ بِالْأُلُوْهِيَّةِ وَالرَّبُّوبِيَّةِ، أَيْ: مِنْ حَيْثُ ارْتِبَاطُ الْعَالَمِ بِهِ وَارْتِبَاطُهُ بِالْعَالَمِ.

قوله: (الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ) هُمَا صِفَتَانِ مُسَبَّهَتَانِ مِنْ رَجَمٍ كَالْغَضْبَانِ مِنْ غَضَبٍ وَكَالْعَلِيمِ مِنْ عِلْمٍ، وَالرَّحْمَةُ بِمَعْنَى: رِقَّةُ الْقَلْبِ، وَهِيَ كَيْفِيَّةٌ نَفْسَانِيَّةٌ تَسْتَحِيلُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى؛ فَتُحْمَلُ عَلَى غَايَتِهَا وَهِيَ الْإِنْعَامُ، وَهُمَا مِنْ أُبْنِيَةِ الْمَبَالِغَةِ، إِلَّا أَنَّ فَعْلَانٌ أَبْلَغُ مِنْ فَعِيلٍ؛ لَمَّا ذُكِرَ فِي كُتُبِ اللَّغَةِ: أَنَّ الرَّحْمَنَ أَرْقُ مِنْ الرَّحِيمِ، وَمَعْنَى الرَّحِيمِ ذُو الرَّحْمَةِ، وَمَعْنَى الرَّحْمَنِ كَثِيرُ الرَّحْمَةِ، وَاسْتَدِلَّ عَلَى ذَلِكَ بِالِاسْتِعْمَالِ، حَيْثُ قَالُوا: يَا رَحْمَنَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَرَحِيمَ الدُّنْيَا، وَقِيلَ: الرَّحْمَنُ فِي الدُّنْيَا، وَيَكُونُ شَامِلًا لِلْمُؤْمِنِ وَالْكَافِرِ، بِخِلَافِ الرَّحِيمِ؛ فَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ، وَيَكُونُ مُخْتَصًّا بِالْمُؤْمِنِ، وَبِالْقِيَاسِ؛ لِأَنَّ فِي الرَّحْمَنِ زِيَادَةَ الْحُرُوفِ، وَقَالَ أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ: إِنَّ الزِّيَادَةَ فِي الْبِنَاءِ تُفِيدُ الزِّيَادَةَ فِي الْمَعْنَى، وَيَرُدُّ عَلَيْهِ: أَنَّ حَذْرًا أَبْلَغُ مِنْ حَازِرٍ [ب/١] مَعَ أَنَّ فِيهِ زِيَادَةَ الْبِنَاءِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ: بِأَنَّ ذَلِكَ أَكْثَرِيٌّ لَا كُلِّيٌّ، وَإِنْ سُلِّمَ ذَلِكَ فِيمَا إِذَا

خَلِيل

(١) إِذَا جَعَلْتَ الْبَاءَ لِلْاِسْتِعَانَةِ فَيَكُونُ اسْمُ اللَّهِ آلَةً لِمَا بَعْدَهُ، وَغَيْرَ مَقْصُودٍ؛ لِأَنَّ الْآلَةَ مَا تَأْدَى بِهَا الْفِعْلُ، ثُمَّ لَا غُنْيَةَ فِيهَا بَعْدَ بُلُوغِ الْمَرَادِ، لِذَا جَعَلُوا الْبَاءَ هُنَا لِلْمُلَابَسَةِ؛ لِيَبْقَى ذِكْرُ اللَّهِ مَقْصُودًا أَوَّلَ الْفِعْلِ وَأَتْنَاءَهُ.

قول أحمد -

حمداً لك اللهم

المباردي

كان اللَّفْظَانِ الْمُتَلَقَّيَانِ فِي الْاِسْتِثْقَاكِ مُتَّحِدِي النُّوعِ، بِأَنْ يَكُونَا اسْمَي فَاعِلٍ أَوْ صِفَتَيْنِ مُسَبَّهَتَيْنِ، كَحَرْثٍ وَغَرَّاثٍ -وَهُوَ الْجَوْعُ- بِخِلَافِ حَذِرٍ وَحَاذِرٍ؛ لِأَنَّ حَاذِرًا اسْمُ فَاعِلٍ، وَحَذِرًا صِفَةُ مُسَبَّهَةٍ، فَتَأْمَلْ.

قوله: (أَعْظَمُ الْأَسْمَاءِ عَلِيمٌ وَحَكِيمٌ^(١١)) فِيهِ نَظَرٌ؛ لِلاخْتِلَافِ فِي اسْمِ اللَّهِ الْأَعْظَمِ، بَلِ الْأَكْثَرُ عَلَى أَنَّ اسْمَ اللَّهِ الْأَعْظَمَ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُتَكَلَّفَ، فَتَأْمَلْ.

قوله: (حَمْدًا لَكَ) الحَمْدُ: هو الوصفُ بالجميلِ على الجميلِ الاختياريِّ على جهةِ التَّعْظِيمِ؛ فلا بُدَّ في الحَمْدِ من تحقُّقِ أمورٍ خَمْسَةٍ، الأوَّلُ حَيٌّ مُتَكَلِّمٌ؛ ليكونَ حامِداً، والثَّاني حَيٌّ مُخْتَارٌ حَتَّى يَصَحَّ أَنْ يَقَعَ مَحْمُوداً، والثَّالثُ ذِكْرُ مَخْصُوصٍ بِاللِّسَانِ، والرَّابِعُ جَمِيلٌ؛ ليكونَ مَحْمُوداً به، والخامِسُ جَمِيلٌ اخْتِيَارِيٌّ حَتَّى يَصِيرَ مَحْمُوداً عَلَيْهِ؛ فخرَجَ عن التَّعْرِيفِ ما وَرَدَ على الجَنَانِ والأركانِ دُونَ اللِّسَانِ، أو وَرَدَ عَلَيْهِ ولم يَكُنْ جَمِيلاً، أو وَرَدَ عَلَيْهِ وكان جَمِيلاً، لكن لم يَقَعَ في مُقَابَلَةِ الجَمِيلِ، أو وَقَعَ فِيهَا ولم يَقَعَ على الجَمِيلِ الاختياريِّ، أو وَقَعَ عَلَيْهِ ولم يَكُنْ على جِهَةِ التَّعْظِيمِ.

وَهُوَ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ: إظهار الصفات الكَمَالِيَّةِ قَوْلًا أَوْ فِعْلًا أَوْ اعْتِقَادًا، وبهذا وَرَدَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا أَحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ»^(٢)؛ فَالْحَمْدُ بِهَذَا الْمَعْنَى يُرَادُفُ الشُّكْرَ [الْلُغَوِيَّ]، وَأَعْمٌ مِنَ الْمَعْنَى الْأَوَّلِ، فَإِنْ قِيلَ: لِمَ كَرَّرَ الْخِطَابَ فِي قَوْلِهِ: «حَمْدًا لَكَ يَا اللَّهُمَّ»؟ قُلْتُ: لِأَنَّ الْمَقَامَ مَقَامَ الْحَمْدِ وَالتَّضَرُّعِ؛ فَلِذَلِكَ كَرَّرَ الْخِطَابَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، فَإِنْ قِيلَ: لِمَ جَعَلَ اللَّهُ مُخَاطَبًا؟ قُلْتُ: تَنْبِيهًا عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى أَقْرَبَ إِلَى عَبْدِهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ؛ وَلِأَنَّ اللَّائِقَ بِحَالِ الْحَامِدِ أَنْ يُلَاحِظَ الْمَحْمُودَ أَوَّلًا حَاضِرًا وَمُشَاهِدًا، ثُمَّ يَحْمَدُهُ، وَالتَّقْدِيرُ: حَمَدْتُكَ أَوْ أَحْمَدُكَ حَمْدًا، رُحِلَتْ الْكَافُ بَعْدَ حَذْفِ الْجُمْلَةِ إِلَى الْمَصْدَرِ، وَأُدْخِلَ عَلَيْهِ اللَّامُ لِتَقْوِيَةِ

خلاصہ

[شرح مقدمة أحمد:]

قوله: (حَمْدًا لَكَ) حَذَا حَذَوُ الشَّارِحِ فِي الثَّنَاءِ عَلَى اللَّهِ، وَتَعْظِيمِ نَبِيِّهِ الَّذِي لَا تُحْصَى مِنْهُ عَلَيْنَا، وَسَيَجِيءُ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ فِي خُطْبَةِ الشَّرْحِ.

قوله: (اللهم) كرّر الخطاب لكون المقام مقام التضرع والابتهاال؛ أداء لبعض حقوق ما استغرقه من ضروب الإحسان التي منها التوفيق لتعليم العلوم بالتأليف والتصنيف الذي هو من أشرف الإحسان.

(١) ليست في نسخة قول أحمد، والظن أنها من زيادة النسخ.

(٢) رواه الإمام مسلم في «صحيحه» (١ : ٣٥٢) برقم : (٤٨٦).



قول أحمد

على ما منحت به عليّ من معارف الأفاضل، وشكراً لك على ما مننت به من ذوارف
الفاضل،

المهادي

العمل، وتنصباً على كون الكاف مفعولاً به لا فاعلاً، وجمع بين التسمية والتحميد في الابتداء جرياً
على قضيّة: «كُلُّ أمرٍ ذي بالٍ... إلخ»؛ فإنَّ الابتداء يُعتبر في العرف مُمتداً من حين الأخذ في التصنيف
إلى الشروع في المقصود، وقَدِّم التسمية اقتداءً بما نطق به الكتاب واتَّفَق عليه أولو الألباب.

قوله: (على ما منحت به عليّ من معارف الأفاضل) المنح: الإعطاء، و«ما» موصولة، و«من»
بيانية، والإضافة بمعنى اللام، وكذا إضافة «الذوارف» من قبيل إضافة الصفة إلى الموصوف، أي:
المزايا السائلة^(١).

قوله: (وشكراً لك) نصب بفعل محذوف، أي: شكرت أو أشكر [١/٢] والكلام هنا كالكلام في
«حمداً لك»، والشكر في اللغة: فعلٌ يُنبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه مُنعماً، وهذا هو معنى الحمد
العرفي، ولذا قال في «شرح المطالع»: وليس معنى الحمد قول القائل: الحمد لله، بل هو فعلٌ يُشعرُ
بتعظيم المنعم بسبب كونه مُنعماً، والشكر في العرف: صرفُ العبد جميع ما أنعم الله [به] عليه من السمع
والبصر وغيرهما إلى ما خلق له، وأعطاه لأجله، كصرف النظر إلى مطالعة مصنوعات؛ ليستدلَّ به على
وجود الصانع ووحديته، وقس على هذا سائر النعم الظاهرة والباطنة، وعلى هذا يكون الحمد العرفي
أعم من الشكر العرفي مُطلقاً؛ لعمومه النعم الواصلة إلى الحامد وغيره، واختصاص الشكر بما يصلُّ إلى
الشَّاكر. [أهـ]^(٢) قوله: (على ما مننت به من ذوارف الفاضل) المنّة: هنا النعمة، من منَّ أي: أنعم،

خليل

قوله: (على ما منحت به عليّ) قال في «القاموس»: منحه الناقة: جعل له وبرها ولبنها. اهـ فجعله
مُتعدّياً بحرف الجر محلُّ نظر.

قوله: (من معارف الأفاضل) أراد بالمعارف: العلوم التصورية والتّصديقيّة الصّروية والنّظريّة، فإنها
على الدوام فائضة على النفوس القابلة من جنابه، المنزّه ذاته وأفعاله وصفاته عن النقصان، و«من»
تبعيضيّة أو بيانيّة؛ أي: من جنس علوم الأفاضل؛ إذ العَرَض لا يَبْقَى زَمَانِينَ ولا يَنْتَقِلُ، فتأمل.

قوله: (مننت به) يقال: منَّ عليه؛ أي: أنعم، على ما في كُتُب اللغة، فالوجه مننته عليّ.

قوله: (من ذوارف الفاضل) الذوارف بالذال المعجمة من ذرف، أي: سأل، والقواضيل: جمع

(١) قوله: «السائلة» كذا في الأصل، وعن المزايا الفائضة من الجناب الأقدس، لقوله: «الذوارف».

(٢) انظر: «شرح المطالع» للقطب الرازي (١٧/١ - ١٨)، بتصرف واختصار من المحشي.



قول أحمد

وَصَلَاةٌ وَسَلَامٌ عَلَى نَبِيِّكَ

العمادي

والذَّوَارِفُ: جمع ذَارِفَةٍ، من ذَرَفَ أَي: سَالَ، والفَوَاضِلُ: جمع فاضِلَةٍ، وهي النِّعْمَةُ الْمُتَعَدِّيَةُ إِلَى الْغَيْرِ، و«مَا» مَوْصُولَةٌ، و«من» بَيَانِيَّةٌ، والتَّقْدِيرُ: حَمْدًا لَكَ عَلَى الَّذِي أَنْعَمْتَ بِهِ عَلَيَّ مِنْ ذَوَارِفِ الْفَوَاضِلِ.

قوله: (وَصَلَاةٌ وَسَلَامٌ) نُصِبَا بِفَعْلَيْنِ مَحْذُوفَيْنِ، أَي: صَلَّيْتُ أَوْ أَصَلِّي، وَسَلَّمْتُ أَوْ أَسَلِّمُ، عَلَى قِيَاسِ «حَمْدًا لَكَ، وَشُكْرًا لَكَ»، إِلَّا أَنَّ الْفِعْلَ هُنَا لَيْسَ بِوَاجِبِ الْحَذْفِ، بِخِلَافِ حَذْفِهِ فِي الْحَمْدِ وَالشُّكْرِ؛ فَإِنَّهُ وَاجِبٌ فِيهِمَا.



الحكمة في توسط الرسل في التبليغ:

اعْلَمْ أَنَّهُ لَمَّا كَانَتِ النَّفْسُ الْإِنْسَانِيَّةُ مُنْغَمَسَةً فِي الْعَلَاقِقِ الْبَدَنِيَّةِ، مُكَدَّرَةً بِالْكُذُورَاتِ الطَّبِيعِيَّةِ، وَذَاتُ الْمُفِيزِ عَزَّ اسْمُهُ فِي غَايَةِ التَّنَزُّهِ عَنْهَا، لَا جَرَمَ وَجَبَ الاسْتِعَانَةُ فِي اسْتِفَاضَةِ الْكَمَالَاتِ اللَّائِقَةِ مِنْ تِلْكَ الْحَضَرَةِ بِمُتَوَسِّطٍ يَكُونُ ذَا جِهَتَيْنِ: التَّجَرُّدُ وَالتَّعَلُّقُ، حَتَّى يَقْبَلَ الْفَيْضَ مِنْ مَبْدَأِ الْفَيَاضِ بِتِلْكَ الْجِهَةِ الرُّوحَانِيَّةِ، وَتَقْبَلَ النَّفْسُ مِنْهُ بِهَذِهِ الْجِهَةِ؛ فَلِذَلِكَ وَقَعَ التَّوَسُّلُ فِي اسْتِحْصَالِ الْكَمَالَاتِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْعَمَلِيَّةِ إِلَى الْمُؤَيَّدِ بِالرَّاسْتَيْنِ بِأَفْضَلِ الْوَسَائِلِ، أَعْنِي الصَّلَاةَ عَلَيْهِ وَالثَّنَاءَ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ وَمُسْتَحَقُّهُ، وَلِهَذَا السَّرُّ يُتَوَسَّلُ بِآلِهِ وَأَصْحَابِهِ؛ لِأَنَّ مُنَاسَبَتَهُمَا لِمَالِكِ أَرْزَمَةِ الْأُمُورِ فِي الْجِهَتَيْنِ أَتَمُّ وَأَوْفَرُ؛ لِأَنَّ مِنْ الْقَضَايَا الْمَذْكُورَةِ فِي الْعُلُومِ الْحَقِيقِيَّةِ: أَنَّ اسْتِفَادَةَ الْقَابِلِ مِنَ الْمَبْدَأِ تَتَوَقَّفُ عَلَى مُنَاسَبَةِ بَيْنَهُمَا، وَكُلَّمَا كَانَتِ الْمُنَاسَبَةُ أَتَمَّ كَانَتِ الْاسْتِفَادَةُ أَقْرَبَ، وَإِنَّمَا أَتَى بِالسَّلَامِ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ بِدُونِ السَّلَامِ مَكْرُوهَةٌ، وَلَآنَ فِيهِ امْتِثَالًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦].

قوله: (عَلَى نَبِيِّكَ) وَهُوَ إِنْسَانٌ مَبْعُوثٌ مِنَ الْحَقِّ إِلَى الْخَلْقِ، مَأْخُوذٌ مِنْ أَنْبَاءِ أَي: أَخْبَرَ، أَوْ مِنْ نَبَأِ أَي: ارْتَفَعَ، أَوْ مَنْقُولٌ [ب/٢] مِنَ النَّبِيِّ وَهُوَ الطَّرِيقُ^(١).

خليل

فاضِلَةٌ، وَهِيَ الْمَزِيَّةُ الْمُتَعَدِّيَةُ، وَالْمُرَادُ بِالتَّعَدِّيِّ هَهُنَا التَّعَلُّقُ بِالْغَيْرِ فِي تَحَقُّقِهِ وَجُوبًا؛ كَالْإِنْعَامِ بِإِعْطَاءِ النِّعْمَةِ، وَأَرَادَ بِهَا الْعَطَايَا السَّيَّالَةَ عَلَى الْمُمْكِنَاتِ وَمَا يَتَّبِعُهَا مِنَ الْكَمَالَاتِ، فَإِنَّهَا عَلَى الدَّوَامِ فَائِضَةٌ عَنْهُ تَعَالَى عَلَى الْمُمْكِنَاتِ، فَالْإِضَافَةُ إِضَافَةُ الصِّفَةِ إِلَى الْمَوْصُوفِ.

قوله: (وَسَلَامًا) خَالَفَ الشَّارِحُ لِكَوْنِهِ أَوَّلَى.

قوله: (عَلَى نَبِيِّكَ) الْإِضَافَةُ تُفِيدُ التَّشْرِيفَ، فَيُفِيدُ سَبَبَ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

(١) عَلَى حَاشِيَةِ الْأَصْلِ: «يُقَالُ: النَّبِيُّ هُوَ الطَّرِيقُ، وَمِنْهُ يُقَالُ لِلْمُرْسَلِينَ عَنْ اللَّهِ تَعَالَى: أَنْبِيَاءُ؛ لِكَوْنِهِمْ طَرِيقًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، سِيدَ عَلِيٍّ عَلَى حَاشِيَةِ الدِّيَاجَةِ».



قول أحمد

النَّبِيَّةُ، مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَمَثَلُ الْأَفْضَلِ، وَأَفْضَلُ الْأَمَثَلِ، وَعَلَى آلِهِ وَذَوِيهِ، الْمَنْعَوَتَيْنِ بِحُسْنِ الشَّمَائِلِ، وَكَرَمِ الْخِصَالِ.

المعادي

قوله: (النَّبِيَّةُ) صِفَةُ لِلنَّبِيِّ، النَّبِيَّةُ: الشَّرِيفُ الْمَشْتَهَرُ، مِنْ نَبَّةٍ بِالضَّمِّ أَي: شَرُفٌ وَاشْتَهَرُ.

قوله: (أَمَثَلُ الْأَفْضَلِ) أَي: أَفْضَلُ الْأَفْضَلِ، يُقَالُ: مِثْلٌ وَأَمَثَلٌ أَي: فَضْلٌ وَأَفْضَلٌ.

قوله: (وَأَفْضَلُ الْأَمَثَلِ) جمع: أَمَثَلٌ بِمَعْنَى: أَفْضَلُ.

قوله: (وَعَلَى آلِهِ) أَصْلُهُ: أَهْلٌ؛ بِدَلِيلِ أُمَيْلٍ، أَبَدَلَ الْهَاءَ هَمْزَةً، ثُمَّ أَبَدَلَتِ الْهَمْزَةُ أَلِفًا؛ لِأَنَّ قَلْبَ الْهَاءِ أَلِفًا لَمْ يَجِئْ، وَأَمَّا قَلْبُهَا هَمْزَةٌ فَشَائِعٌ، لَكِنْ خُصَّ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْأَشْرَافِ، وَلَا يُضَافُ إِلَى غَيْرِ الْعُقَلَاءِ، فَلَا يُقَالُ: آلُ الْإِسْلَامِ وَآلُ مَكَّةَ.

قوله: (وَذَوِيهِ) أَي: أَصْحَابِهِ.

قوله: (الْمَنْعَوَتَيْنِ) أَي: الْمَوْصُوفَيْنِ، وَقَدْ يُفَرَّقُ بَيْنَ النَّعْتِ وَالصِّفَةِ^(١).

قوله: (بِحُسْنِ الشَّمَائِلِ، وَكَرَمِ الْخِصَالِ) أَي: الشَّمَائِلِ الْحَسَنَةِ وَالْخِصَالِ الْكَرِيمَةِ، وَالْإِضَافَةُ عَلَى نَهْجٍ: جَرَدُ قَطِيفَةٍ^(٢).

خليل

قوله: (النَّبِيَّةُ)؛ أَي: الشَّرِيفُ، يُقَالُ: نَبَّةٌ نَبَاهَةٌ؛ أَي: شَرُفٌ فَهُوَ نَابَةٌ وَنَبِيَّةٌ، كَذَا فِي «الْقَامُوسِ»، وَهُوَ صِفَةٌ مُؤَكَّدَةٌ لَهُ.

قوله: (مُحَمَّدٌ) عَطَفَ بَيَانٍ لَا صِفَةَ؛ لِتَصْرِيحِهِمْ بِأَنَّ الْعَلَمَ يُنْعَتُ وَلَا يُنْعَتُ بِهِ.

قوله: (أَمَثَلُ الْأَفْضَلِ) الْأَمَثَلُ^(٣): الْأَفْضَلُ كَمَا فِي «الْقَامُوسِ»، فَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَشْرَفُ الْخَلْقِ كَمَا هُوَ الْمَخْتَارُ، فَهُوَ صِفَةٌ لِمُحَمَّدٍ لَا أَنَّهُ صِفَةٌ بَعْدَ صِفَةٍ، وَإِلَّا لَقُدِّمَ عَلَى عَطْفِ الْبَيَانِ، كَمَا فِي «الْقَانُونِ».

قوله: (وَأَفْضَلُ الْأَمَثَلِ) بِمَعْنَى: أَفْضَلُ الْأَفْضَلِ، وَلَا عَيْبَ فِي التَّكَرَّارِ فِي الْخُطْبِ.

قوله: (بِحُسْنِ الشَّمَائِلِ) جَمْعُ شَمَالٍ بِمَعْنَى الْخُلُقِ، وَإِضَافَةُ الْحُسْنِ إِلَيْهَا مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى الْمَوْصُوفِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

قوله: (وَكِرَمِ الْخِصَالِ) جَمْعُ خِصَالٍ بِالْكَسْرِ، مِنْ قَبِيلِ إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى الْمَوْصُوفِ.

(١) اخْتَارَ الْمَنْعَوَتَيْنِ عَلَى الْمَوْصُوفَيْنِ؛ لِإِخْتِصَاصِ الْمَنْعَوَاتِ بِالْمَدْحِ دُونَ الْمَوْصُوفِ؛ لِغُمُومِهِ بَيْنَ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ.

(٢) بِمَعْنَى: قَطِيفَةٌ جَرْدَةٌ، وَتَأْوِيلُهُ: أَنْ يُقَدَّرَ مَوْصُوفٌ أَيْضًا، وَإِضَافَةُ الصِّفَةِ إِلَى جِنْسِهَا؛ أَي: شَيْءٍ جَرَدَ مِنْ جِنْسِ الْقَطِيفَةِ.

(٣) بِمَعْنَى الْأَفْضَلِ؛ كَقَوْلِهِ ﷺ: «أَشَدُّ النَّاسِ بَلَاءَ الْأَنْبِيَاءِ ثُمَّ الْأَمَثَلُ فَالْأَمَثَلُ».



قول أحمد

أما بعد: فلما كانت «الفوائد الفنارية» مُشملةً على ما لا يخلو عن الغموض والإغلاق، ومع هذا إخوان الزمان راغبون فيها غاية رغبة واشتياق، علقتُ عليها ما يكشفُ الإغلاق، ويُزيلُ الغموض، حتى يتيسرَ لهم بتحصيلها

المهادي

قوله: (أما بعد) أصله: مهما يكن من شيء بعد الحمد والشكر والصلاة، فوقعت كلمة «أما» موقع اسم هو مبتدأ، وفعل هو الشرط، وتضمنت معنهما، فلتضمنها معنى الشرط لزمته الفاء، و«بعد» من الظروف المبينة على الضم المنقطعة عن الإضافة، والعامل فيها: «أما».

قوله: (فلما كانت... إلخ) «لما» ظرف بمعنى إذ، يستعمل استعمال الشرط، يليه فعل ماضٍ لفظاً كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا تَوَجَّهَ تِلْقَاءَ مَدْيَنَ﴾ [القصص: ٢٢]، أو معني نحو: لما يضرب، والفوائد: جمع فائدة، وهي لغة: ما استفيد من علم أو مال.

قوله: (بتحصيلها) الضمير راجع إلى الفوائد، والباء صلة النهوض، آخر رعاية للسجع، ويمكن أن يكون راجعاً إلى «ما» في قوله: «ما يكشف» باعتبار الحواشي، والباء حينئذٍ سببية، أي: حتى يتيسرَ لهم بسبب تحصيل حواشي هذه النهوض بتلك الفوائد.

خليل

قوله: (فلما كانت الفوائد) إشارة إلى سبب التأليف، وهو إنما يتم بأمرين، الأول: سبب ترجيح هذا الفن على سائر الفنون، والثاني: سبب اختيار هذا الكتاب، لكن لم يتعرض للأول لاشتهار أمره من احتياج الناس إليه حتى حكم الفحول الأعلام بوجوب معرفته: إما فرض عين؛ لتوقف معرفة الله عليه كما ذهب إليه جماعة، وإما فرض كفاية؛ لأن إقامة شعائر الدين - بحفظ عقائده - لا يتم إلا به كما ذهب إليه آخرون، على ما في «شرح المطالع» وحاشيته لسيد المحققين، واختار المحقق صاحب^(١) «الطريقة المحمدية» الثاني.

قوله: (ويُزيلُ الغموض) فيه تعريض على البرهان بأن حاشيته لم تكشف النقاب عن وجوه «الفوائد الفنارية».

قوله: (بتحصيلها) متعلق بالنهوض المقدّر؛ لأنَّ عمل المصدر لكونه في قوة «أن» مع الفعل لا يتقدّم معموله عليه، هذا هو المشهور، والعلامة التفتازاني^(٢) جَوَزَ عمل المصدر في الطرف المقدم، وقال: وهو الأظهر، فعلى هذا قدّم المعمول عليه لرعاية السجع.

(١) البركوي: محمد بن بير علي البركوي الرومي الحنفي، (٩٢٩-٩٨١ هـ). انظر معجم المؤلفين لرضا كحالة: (٩/ ١٢٣، ١٢٤).

(٢) التفتازاني: مسعود بن عمر التفتازاني، سعد الدين (٧١٢ - ٧٩٣ هـ). الأعلام: (٧/ ٢١٨، ٢١٩).



قول أحمد

النُّهُوض، ولم آلْ جُهْدًا في بيانِ الواقعِ، بعونِ اللهِ الحَكِيمِ الواسِعِ، وهو وليُّ الإِتِمَامِ،
وَمُيسِّرُ الاختِتامِ.

المجادي

قوله: (النُّهُوض) هو الْقِيَامُ، يُقال: نَهَضَ أَي: قامَ.
قوله: (ولم آلْ) من الأُلُوْ وهُوَ التَّقْصِيرُ.
قوله: (جُهْدًا) اجتِهَادًا، قال الفَرَاءُ^(١): الجُهْدُ بالضَّمِّ الطَّاقَةُ، وبالفَتْحِ المَشَقَّةُ.
قوله: (الواسِعِ) أَي: نِعْمَةً وَكَرَمًا وَلُطْفًا.

خليل

قوله: (النُّهُوض)؛ أَي: الْقِيَامُ.

(١) يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمي، له: «معاني القرآن»، «المصادر في القرآن»، وغيرهما، توفي (٢٠٧)، انظر «بغية الوعاة» للسيوطي: (٢: ٣٣٣).

[مقدمة الفناري]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وبه نستعين

حَمْدًا لَكَ اللَّهُمَّ

قول أحمد

شرح مقدمة الفناري

قوله: (حَمْدًا لَكَ) مِنْ جُمْلَةِ الْمَصَادِرِ

المهادي

خليل

قوله: (مِنْ جُمْلَةِ الْمَصَادِرِ) فيه مُسَامَحَةٌ^(١) ظاهرة، واعلم أَنَّ «حَمْدًا» مُطْلَقًا^(٢) يَجِبُ^(٣) حَذْفُ عامِلِهِ، على ما يَدُلُّ عليه كلامُ ابنِ الحاجبِ، فلا يجوزُ حَمْدُ حَمْدٍ في كلامِ الفُصَحَاءِ، وقالَ نَجْمُ الأَثَمَةِ^(٤): «الَّذِي أَرَى أَنَّ هَذِهِ الْمَصَادِرَ وَأَمْثَالَهَا إِنْ لَمْ يَأْتِ بَعْدَهَا مَا يَبَيِّنُهَا، وَيَعَيِّنُ مَا تَعَلَّقَتْ بِهِ مِنْ فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ: إمَّا بِحَرْفِ جَرٍّ، أَوْ بِإِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَيْهِ، فَلَيْسَتْ مِمَّا يَجِبُ حَذْفُ فَعْلِهِ، بَلْ يَجُوزُ نَحْوُ: حَمْدُ حَمْدًا، وَأَمَّا مَا بُيِّنَ فَاعِلُهُ بِالِإِضَافَةِ؛ نَحْوُ: كَتَابَ اللَّهِ، أَوْ بُيِّنَ مَفْعُولُهُ بِالِإِضَافَةِ؛ نَحْوُ: ضَرَبَ الرُّقَابِ، أَوْ بُيِّنَ فَاعِلُهُ بِحَرْفِ جَرٍّ؛ نَحْوُ: بُؤْسًا لَكَ، أَوْ بُيِّنَ مَفْعُولُهُ بِحَرْفِ جَرٍّ؛ نَحْوُ: حَمْدًا لَكَ^(٥)، فَيَجِبُ حَذْفُ الْفَعْلِ فِي جَمِيعِ هَذَا قِيَاسًا». اهـ مُلَخَّصًا.

فلا يتوهمُ أَنَّ المحشِّي لو لم يذكرْ لفظَ «لَكَ» في العُنوانِ لكانَ كلامُهُ خاليًا عن المسامحة؛ لأنَّهُ

(١) لأن الكل ليس بمصدر، بل المصدر لفظ الحمد فقط.

(٢) سواء ذكر المبين أو لا.

(٣) فليس لقوله: (لك) مدخل في وجوب الحذف.

(٤) أي: الرضي الاستربادي، صاحب شرح الكافية لابن الحاجب.

(٥) فلقوله: (لك) مدخل في وجوب الحذف.

**قول أحمد**

المَحذُوفَةُ فِعْلُهَا وَجُوباً، سَمَاعاً عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِي كُتُبِ النَّحْوِ، وَهُوَ حَمَدْتُ أَوْ أَحَمَدُ، اخْتِيرَتْ الْجُمْلَةُ الْفِعْلِيَّةُ عَلَى الْأَسْمِيَّةِ؛ لَكُونِهَا أَصْلاً،

المهادي**[شرح مقدمة الفناري]:**

قوله: (المَحذُوفَةُ فِعْلُهَا) الأولى أَنْ يُقَالَ: المَحذُوفِ فِعْلُهَا، لِمَا ثَبَّتَ فِي النَّحْوِ مِنْ أَنَّ الصِّفَةَ الْجَارِيَةَ عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ لَهُ تُطَابِقُ فاعِلُهَا تذكيراً وتأنياً، لَا مَوْصُوفَهَا، وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: تَأْنِيثُهُ بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى؛ إِذْ لِكُلِّ مَصْدَرٍ فِعْلٌ.

قوله: (فِي كُتُبِ النَّحْوِ) مِنْهَا «الْكَافِيَّةُ» وَشُرُوحُهَا فِي بَحْثِ الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ.

قوله: (لَكُونِهَا أَصْلاً)؛ إِذِ الْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ أَصْلَانِ فِي الْإِسْنَادِ وَالْإِسْنَادِ إِلَيْهِ، وَالْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ فِرْعَانِ فِيهِمَا.

خليل

إِنَّمَا ارْتَكَبَ الْمَسَامَحَةَ اتِّبَاعاً لِنَجْمِ الْأَثْمَةِ، وَرَوماً^(١) لِلَاخْتِصَارِ، وَلَكِنَّهُ يَخْدِشُهُ قَوْلُهُ: «سَمَاعاً»، وَيُمْكِنُ دَفْعُ الْمَسَامَحَةِ بِأَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ: هُوَ، أَي: حَمَدْتُ مِنْ جُمْلَةِ الْمَصَادِرِ، فَيُمْكِنُ^(٢) تَطْبِيقُهُ عَلَى ظَاهِرِ كَلَامِ ابْنِ الْحَاجِبِ.

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ اللَّامَ فِي «لَكَ» لَيْسَ مُتَعَلِّقاً بِشَيْءٍ مِنَ الْمَصْدَرِ وَمِنَ الْفِعْلِ الْمَقْدَرِ، بَلْ هُوَ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ وَجَبَ حَذْفُهُ، عَلَى مَا قَالَ نَجْمُ الْأَثْمَةِ كَمَا لَا يَخْفَى.

قوله: (المَحذُوفَةُ فِعْلُهَا)؛ أَي: أَفْعَالُهَا، بِحَمْلِ الْإِضَافَةِ عَلَى الْاسْتِغْرَاقِ^(٣)، وَبِهَذَا انْدَفَعَ تَوْهُمُ أَنَّ الصُّوَابَ: الْمَحذُوفِ فِعْلُهَا؛ لِأَنَّ الْمِطَابَقَةَ فِي الْوَصْفِ بِحَالٍ مُتَعَلِّقَةٍ إِنَّمَا تُعْتَبَرُ بِالْقِيَاسِ إِلَى الْفَاعِلِ، وَلَكِنْ يَرِدُ أَنَّ الْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: الْمَحذُوفَةُ أَفْعَالُهَا، أَوْ الْمَحذُوفِ فِعْلُهَا، فَتَبَصَّرَ^(٤).

قوله: (وَهُوَ حَمَدْتُ) فِيهِ مُسَامَحَةٌ ظَاهِرَةٌ، وَلَمْ يَقُلْ: حَمَدْنَا أَوْ نَحْمَدُ؛ لِإِبَاءِ الْمَقَامِ عَنْهُمَا.

قوله: (اخْتِيرَتْ)؛ أَي: اخْتِيرَتْ فِي تَأْدِيَةِ الْمَرَادِ وَهُوَ الْجُمْلَةُ الْفِعْلِيَّةُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ، مَعَ أَنَّ مِنْهُمَا مَا فِي الْكَلَامِ الْمَجِيدِ.

قوله: (لَكُونِهَا أَصْلاً)؛ أَي: رَاجِحاً فِي الْاِسْتِمَالِ عَلَى الْإِسْنَادِ؛ لِأَصَالَةِ طَرَفِهَا؛ أَمَّا الْفِعْلُ فَظَاهِرٌ؛

(١) أَي: لَمْ يَقُلْ قَوْلُهُ: (حَمَدْتُ) فِي قَوْلِهِ: (حَمَدْتُ لَكَ) رَوماً لِلَاخْتِصَارِ.

(٢) إِنَّمَا قَالَ: (يُمْكِنُ)؛ لِأَنَّ ضَمِيرَ هُوَ يَحْتَمِلُ الْإِطْلَاقَ وَالتَّقْيِيدَ، فَلَا تَغْفَلُ.

(٣) وَالشَّاهِدُ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّ صَاحِبَ «الْعِنَايَةِ» أَوَّلَ الدَّعَاءِ بِالْأَدْعِيَةِ وَأَرْجَعَ ضَمِيرَ التَّأْنِيثِ إِلَيْهِ.

(٤) وَجِهَ التَّبَصُّرِ: أَنَّا لَمْ نَقُلْ فِي التَّوْجِيهِ أَنَّ الْمُضَافَ اكْتَسَبَ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ تَأْنِيثاً؛ لِعَدَمِ جَرَيَانِ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ فِي هَذَا الْمَقَامِ لِفَقْدَانِ شَرْطِهِ، كَمَا لَا يَخْفَى.



قول أحمد

وللاعتراف بالعجز عن استدامة الحمد؛

المهادي

خليل

لأن مدلوله يتضمن النسبة إلى الفاعل، وأمّا الفاعل فهو أصل المرفوعات، ولذا قيل: علم الفاعلية كما أشار إليه في «الحاشية»، أو أنّ الاسم ممدولة عن الفعلية، ثم اعلم أنّ الفعل المقدّر: إمّا إخبار كما هو أصله، وإمّا إنشاء، وعلى كلا التقديرين يدلّ إجمالاً على الاتّصاف بالكمال، فيكون حمداً كما قال سيّد المحقّقين في «حواشي شرح المفتاح».

قوله: (وللاعتراف بالعجز عن استدامة الحمد) فإن قلت: كيف تدلّ الجملة الفعلية على الإقرار بالعجز عن جعل الحمد دائماً ثابتاً أزلاً وأبداً؟ قلت: لا شك أنّ هذا المقام مقام التعظيم للمنعيم الذي لا تُحصى نعمه، فناسب استدامة الحمد غاية المناسبة، فلو كان ذلك مقدوراً له لسلكت طريق الاستدامة، فلمّا لم يسلك علم أنّه عاجز، وهذا كافٍ في المقام الخطابي.

واعلم أنّ الجملة الاسمية لا تدلّ وضعاً على الدوام والثبوت، كما توهّمه عبارة المحسّي، وإنما تدلّ عليه بمعونة المقام^(١) إذا كان خبرها اسماً، وبالجملة: إنّ الاسمية بجزيئها يقصد بها بحسب المقامات استمرار الثبوت إذا كانت مثبتة، واستمرار النفي إذا كانت منفية، وإذا كان خبرها فعلاً مضارعاً فقد يقصد بها استمرار تجدد، فلا يلتفت إلى ما يقال: من أنّ الجملة الاسمية على الإطلاق تدلّ على الدوام، فقولنا: «الحمد لله» جملة اسمية خبرها ظرف، فإنّ قدّر عامل الظرف اسم فاعل كانت مفيدة للدوام الثبوتي، وإنّ قدّر عامل الظرف فعلاً كانت الجملة مفيدة للتجدد قطعاً، فعلى هذا لا مخالفة بين الطريقتين، بل الطريقة التي نحن فيها في التحقيق طريقة القرآن، على ما في أطراف «المفتاح»، ففيما ذكره المحسّي نظر من وجوه: أمّا أولاً، فلأنّه لا يقتضي العدول^(٢) لما مرّ، إلّا أنّ يدعى التبادر في الاسمية بقرينة المقام، وأمّا ثانياً، فلأنّه جعل نجم الأثمة من دواعي الحذف الإبانة لقصد الدوام واللزوم، فتأمل^(٣)، وأمّا ثالثاً، لأنّ العجز في الحمد مشترك؛ لأنّ الحمد من النعم، فيتسلسل، كما قال السيّد السند قدس سره^(٤)، وأمّا رابعاً، فلأنّ قوله: «الحمد لله» لا يدلّ على صدور الحمد عنه، كما يدلّ عليها لفظ التنصيص، فإنه لم يجعل النكته نفس الدلالة على الصدور، بل لا يدلّ على صدور الحمد عن أحد، فإنّ صاحب «العناية» قال: «الحمد لله» يدلّ على كونه تعالى محموداً

(١) ولإدلة المقام دلالة رابعة، كما أن العادة طبيعة خامسة، كذا قال السيد السند قدس سره.

(٢) أي: اشتراك الاستمرار التجديدي بين الطريقتين، فقلوه: (لما مر) علة لعدم الاقتضاء.

(٣) وجه التأمل: أن كلام الرضي مبني على ظاهر الحال، وإفادة التجدد على حقيقة الحال.

(٤) هذا وارد على قوله: (للتنصيص)، لكنه جمع الأسئلة في سلك واحد.



قول أحمد

لأنَّ الفعلَ يَدُلُّ على التَّجَدُّدِ، وللتَّنْصِيصِ على صُدُورِ الحَمْدِ عن نَفْسِهِ، وإنَّمَا اختِيرَ الحَذْفُ؛ لِيَقَعَ الحَمْدُ على وَتِيرَةِ التَّسْمِيَةِ،

العمادي

قوله: (وللتَّنْصِيصِ... إلخ) فيه نَظَرٌ؛ لأنَّ التَّنْصِيصَ على الصُّدُورِ عَنْهُ حَاصِلٌ بِالْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ أَيْضاً، بأن يُقال: حمدي لك اللهم، إلا أن يُقال: التَّنْصِيصُ في الجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ بِنَفْسِهَا [٣/أ] وفي الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ بِالْإِضَافَةِ.

قوله: (وإنَّمَا اختِيرَ... إلخ) جَوَابٌ لِمَا قِيلَ: لِمَ لَمْ يَجِئِ الفِعْلُ بِغَيْرِ المَصْدَرِ حَتَّى لَا يَحْذَفَ الفِعْلُ، بأن يُقال: أَحْمَدُ اللهُ تَعَالَى، فَأُجِيبَ بقوله: «وإنَّمَا اختِيرَ»، وَيُمْكِنُ أن يُقال: إنَّ مُرَادَهُ أَنَّهُ اختِيرَ في مَقَامِ الحَمْدِ مِنَ المَصَادِرِ المَحْذُوفِ فِعْلُهَا؛ لِيَقَعَ الحَمْدُ... إلخ. قوله: (على وَتِيرَةِ التَّسْمِيَةِ) أي: على طَرِيقِهَا في حَذْفِ الفِعْلِ.

خليل

صَدَرَ الحَمْدُ مِنْ حَامِدٍ أَوْ لَا، اه فتأمل^(١)، وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ المَسْتَفَادَ مِنْ لَفْظِ التَّنْصِيصِ هُوَ اشْتِرَاكُ أَصْلِ الدَّلَالَةِ بَيْنَ الجُمْلَتَيْنِ، وَيُمْكِنُ^(٢) مَنَعُ دَعْوَى الاسْتِفَادَةِ المَذْكُورَةِ، وَلَكِنْ يَرِدُ حِينَئِذٍ أَنَّ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ بَدَلْ ذَلِكَ: وَلِلدَّلَالَةِ عَلَى صُدُورِ الحَمْدِ عَنْ نَفْسِهِ.

قوله: (يدُلُّ على التَّجَدُّدِ)؛ أي: الحُدُوثِ، فَإِنَّ الفِعْلَ لِمَا دَلَّ عَلَى اقْتِرَانِ حَدِثٍ بِزَمَانٍ هُوَ مُتَجَدِّدٌ وَمُتَغَيِّرٌ قَطْعاً، نَاسِبٌ أَنْ يُرَاعِيَ فِي وَضْعِهِ تَجَدُّدَ ذَلِكَ الحَدِثِ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ المَتَجَدِّدِ، لَا مَجَرَّدَ اقْتِرَانِهِ بِهِ. قوله: (وللتَّنْصِيصِ)؛ أي: لِتَصْرِيحِ صُدُورِ الحَمْدِ عَنْ نَفْسِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِالْفِعْلِيَّةِ، وَلَا يَرِدُ: حَمْدِي ثَابِتٌ لَهُ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَفَادٌ مِنْهُ بِمَعُونَةِ الإِضَافَةِ، كَمَا قَالَ فِي الحَاشِيَةِ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ قَوْلَنَا: «الحَمْدُ لِلَّهِ» دَالٌّ عَلَى الاتِّصَافِ بِالْكَمَالِ، فَهُوَ الحَمْدُ، فَهُوَ تَصْرِيحٌ بِصُدُورِ الحَمْدِ عَنْ نَفْسِهِ، وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ صُدُورُ الحَمْدِ عَنْ نَفْسِهِ لَا أَنَّهُ تَصْرِيحٌ بِهِ، كَمَا لَا يَخْفَى.

قوله: (وإنَّمَا اختِيرَ الحَذْفُ) وعلى قول ابن الحاجب لا يَظْهَرُ لِلَاخْتِيَارِ مَعْنَى؛ لِأَنَّ حَذْفَ الفِعْلِ وَاجِبٌ عِنْدَهُ كَمَا عَرَفْتُ، وَالْجَوَابُ: أَنَّ ذِكْرَ المَصْدَرِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ، وَأَنَّ الْبَيَانَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ أَيْضاً، فَيَجُوزُ ذِكْرُ الفِعْلِ وَالْمَصْدَرِ مَعاً، وَذِكْرُ الفِعْلِ بِدُونِ ذِكْرِ المَصْدَرِ كَمَا لَا يَخْفَى.

(١) وجه التأمل: أن المتوقف على ذلك هو صدق الخبر لا دلالته؛ كما يقال: زيد مضروب، فإنه يدل على كونه مضروباً سواء صدر الضرب عن أحد أو لا، ولذلك يطلب مطابقتها للواقع بعد السماع.

(٢) إنما قال: (يمكن) إشارة إلى ضعف المنع؛ لأن المتبادر أن العدول إنما هو لتحصيل المنصوصية لا لتحصيل أصل الدلالة؛ لأن المنصوصية قيد وهو محط الفائدة والصرف عنه ممكن بأن يقال: أن المقصود تحصيل الدلالة المتصفة بتلك الصفة في نفسها.



قول أحمد

وَلْيَذْهَبِ السَّامِعُ إِلَى مَا شَاءَ مِنَ الْمَذْهَبَيْنِ، أَي: تَقْدِيرِ الْمَضَارِعِ وَالْمَاضِي، وَتَقْدِيرِ الْمَضَارِعِ أَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْاسْتِمْرَارِ التَّجْدِيدِي، الْمَوْجِبِ لاسْتِغْرَاقِ الْحَمْدِ فِي جَمِيعِ الْأَزْمَنَةِ الْمُسْتَقْبَلَةِ، أَي: أَحْمَدُكَ مَدَّةَ عُمْرِي سَاعَةً فَسَاعَةً، وَأَمَّا الْمَاضِي فَيَدُلُّ عَلَى الْانْقِطَاعِ وَالتَّقْصِي، مَعَ أَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى اسْتِغْرَاقِ الْحَمْدِ بِجَمِيعِ الْأَزْمَنَةِ الْمَاضِيَةِ أَيْضًا.

العصادي

قوله: (أَيْضًا) أَي: كَمَا يَدُلُّ عَلَى الْانْقِطَاعِ، أَوْ كَمَا يَدُلُّ الْمَضَارِعُ عَلَى الْاسْتِغْرَاقِ، وَحَاصِلُهُ: أَنَّ الْمَاضِي لَا يَدُلُّ عَلَى شُمُولِ الْحَمْدِ فِي الْأَزْمَنَةِ الْمَاضِيَةِ أَوْ الْمُسْتَقْبَلَةِ جَمِيعًا بِخِلَافِ الْمَضَارِعِ، فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى شُمُولِ الْحَمْدِ فِي الْأَزْمَنَةِ الْمُسْتَقْبَلَةِ، فَيَكُونُ تَقْدِيرُ الْمَضَارِعِ أَوَّلَى.

خليل

قوله: (وَلْيَذْهَبِ السَّامِعُ إِلَى مَا شَاءَ مِنَ الْمَذْهَبَيْنِ) وَهَذَا إِنَّمَا يُتَصَوَّرُ فِي مَادَّةِ الْمَسَاوَاةِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ ذَلِكَ.

قوله: (أَي: تَقْدِيرِ الْمَضَارِعِ) قَدَّمَهُ؛ إِشَارَةً إِلَى أَوَّلَوِيَّتِهِ، ثُمَّ صَرَّحَ بِهِ لِيَكُونَ أَوْقَعَ فِي النَّفْسِ.

قوله: (يَدُلُّ عَلَى الْاسْتِمْرَارِ التَّجْدِيدِي)؛ يَعْنِي: أَنَّ الْحَمْدَ يَتَجَدَّدُ كُلَّ لَحْظَةٍ حَسَبَ تَجَدُّدِ النِّعْمَةِ، عَلَى مَا فِي أَطْرَافِ «الْمِفْتَاحِ»، ثُمَّ هَذَا الْكَلَامُ أَيْضًا يُؤْهِمُ أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَيْهِ وَضْعًا، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، بَلْ هُوَ مُنْفَوِّضٌ إِلَى الْمَقَامِ، عَلَى مَا فِي شُرُوحِ «الْمِفْتَاحِ».

قوله: (الْمَوْجِبِ لاسْتِغْرَاقِ الْحَمْدِ) وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْاسْتِغْرَاقَ الْحَقِيقِي لَيْسَ فِي وَسْعِ الْبَشَرِ، فَالْعَجْزُ ظَاهِرٌ، وَالْاسْتِغْرَاقُ الْعُرْفِي هُوَ الْمَقْدُورُ، فَتَأْمَلْ^(١).

قوله: (مَدَّةَ عُمْرِي) لَا تَدُلُّ عَلَيْهِ الصِّيغَةُ.

قوله: (وَأَمَّا الْمَاضِي) فَذَكَرَ لِمَرْجُوحِيَّةِ الْمَاضِي وَجْهَيْنِ^(٢).

قوله: (أَيْضًا)؛ أَي: كَمَا يَدُلُّ عَلَى الْانْقِطَاعِ كَمَا لَا يَخْفَى، فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّ الْوَجُوهَ الْمَذْكُورَةَ عَلَى تَقْدِيرِ تَمَامِهَا تَدُلُّ عَلَى رُجْحَانِهَا عَلَى الْأَسْمِيَّةِ، وَهُوَ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّهَا عَلَى طَرِيقَةِ الْقُرْآنِ، قُلْتُ: قَالَ بَعْضُ الْأَفْضَالِ فِي حَوَاشِي «الْمِفْتَاحِ»: إِنَّ النُّكْتَةَ أَمْرٌ قَصْدِي، وَلِكُلِّ^(٣) وَجْهَةٍ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

(١) وجهه: أَنَّهُ يَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّ الْاسْتِدَامَةَ لَيْسَتْ بِمَقْصُودَةٍ، بَلِ الْمَقْصُودُ إِظْهَارُ اسْتِحْقَاقِهِ تَعَالَى لَهَا.

(٢) قوله: (وجهين) الْأَوَّلُ الْانْقِطَاعُ، وَالثَّانِي عَدَمُ اسْتِغْرَاقِ أَجْزَاءِ الْمَاضِي، وَفِيهِ أَنَّ كَلًّا مِنْ اسْتِغْرَاقِ الْمَضَارِعِ وَالْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ مَعْنَى مَجَازِي، فَلَمْ لَمْ يَجْزِ فِي الْمَاضِي، وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ عِنْدَ الْبُلْغَاءِ.

(٣) فَمَنْ قَصَدَ التَّجَدُّدَ لَزِمَهُ طَرِيقَةُ الْفَعْلِيَّةِ، وَمَنْ قَصَدَ الثَّبُوتَ وَالِدَوَامَ لَزِمَهُ طَرِيقَةُ الْأَسْمِيَّةِ.



على ما لَخَصْتُ لي مِنْ مَنَحِ عَوَارِفِ الْأَفَاضِلِ،

قول أحمد

قوله: (عَلَى مَا لَخَصْتُ لِي مِنْ مَنَحِ عَوَارِفِ الْأَفَاضِلِ) المَنَحُ: بكَسْرِ الميمِ وَفَتْحِ النُّونِ - وهو الرِّوَايَةُ هَاهُنَا - جَمْعُ المِنْحَةِ، بكَسْرِ الميمِ وَسُكُونِ النُّونِ، وهي العَطِيَّةُ، والعَوَارِفُ: جَمْعُ عَارِفَةٍ، وهي الإحْسَانُ [١/١]، و«ما»: يجوزُ أَنْ تكونَ مَوْصُولَةً، والعائدُ فِي الصَّلَةِ محذوفٌ، وحَذَفُ العائدِ المَنْصُوبِ مُغْتَفَرٌ، أي: لَخَصْتُهُ لِي، فحينئذٍ تكونُ «مِنْ» بَيَانِيَّةً، أو مُتَعَلِّقَةً بِ«لَخَصْتُ»، أي: ما لَخَصْتُهُ لِي مِنْ بَيْنِ مَنَحِ عَوَارِفِ الْأَفَاضِلِ، أو هُوَ مِنَ المَنَحِ،

المصادي

قوله: (مُغْتَفَرٌ) بِالْعَيْنِ المَعْجَمَةُ قَبْلَ التَّاءِ، وبالفاءِ بَعْدَهَا، مِنَ العَفْرِ بِمعْنَى الكَثِيرِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بالفاءِ قَبْلَهَا والقافِ بَعْدَهَا، أي: المُحْتَاجُ إِلَيْهِ، فَحَذَفَ الصَّلَةَ لِلتَّخْفِيفِ.
قوله: (أَيُّ: ما لَخَصْتُهُ) ناظِرٌ إِلَى كَوْنِ «مِنْ» مُتَعَلِّقَةً، كما أَنَّ قَوْلَهُ: (أو هو... إلخ) ناظِرٌ إِلَى كَوْنِ «مِنْ» بَيَانِيَّةً، ففِيهِ لَفٌّ وَنَشْرٌ غَيْرُ مُرْتَبٍ.

خليل

قوله: (العَطِيَّة) وهي اسْمٌ ما يُعْطَى.

قوله: (وهي الإحسان) الأولى^(١): وهو الإحسانُ، أَرَادَ بِهِ المَحْسَنَاتُ، فَتَكُونُ المَنَحُ والعَوَارِفُ بِمعْنَى فيكون تَكَرَّاراً، وسيجيءُ دَفْعُهُ.

قوله: (و«ما» يجوز) الأولى أَنْ يَقَالَ: يجوزُ أَنْ تكونَ اسْمِيَّةً مَوْصُولَةً أو مَوْصُوفَةً كما لَا يَخْفَى، ويجوزُ أَنْ تكونَ حَرْفِيَّةً وهو أَوَّلَى لَفْظاً وَمَعْنَى، أَمَّا لَفْظاً؛ فِلَا حَتِيَّاجَ الِاسْمِيَّةِ إِلَى تَقْدِيرِ العائدِ فِي المَعْطُوفِ والمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، وهو تَكَلُّفٌ، وَلَا سِتْلَازِمَهُ كَوْنُ «مِنْ» فِي المَقَامِ الثَّانِي عَلَى طَبَقِ الْأَوَّلِ، وَأَمَّا مَعْنَى؛ فَلَأَنَّ الحَمْدَ عَلَى الإِنْعَامِ أَوَّلَى مِنْ وُجُوهٍ.

قوله: (مغْتَفَرٌ) مِنَ العَفْرِ؛ أي: شائعٌ.

قوله: (فحينئذٍ تكونُ مِنْ بَيَانِيَّةٍ) يُشْعِرُ أَوَّلَوِيَّتَهُ، ففِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلَى، فَتَأْمَلُ^(٢).

قوله: (أو هو مِنَ المَنَحِ)؛ أي: هُوَ مِنْ جِنْسِ مَنَحٍ، وهو داخِلٌ تَحْتَ «أي» المَفْسُورَةِ عَلَى طَرِيقِ اللَّفِّ غَيْرِ المُرْتَبِ، وَأَنْتَ خَيْرٌ بَأَنَّ ذَلِكَ تَصْوِيرُ المَعْنَى لَا تَقْدِيرُ الإِعْرَابِ، وَهَذَا ناظِرٌ إِلَى «مِنْ» البَيَانِيَّةِ، فَالْأَوَّلَى تَقْدِيمُهُ، فَتَأْمَلُ^(٣)، قِيلَ: الظَّاهِرُ تَرْكُ «مِنْ». انتهى، وَجْهُ الظُّهُورِ: أَنَّ الشَّائِعَ فِي البَيَانِ هُوَ

(١) لَأَنَّ رِعايَةَ جَانِبِ الخَبَرِ أَوَّلَى.

(٢) وَجْهُهُ: أَنَّ دَلَالَةَ التَّقْدِيمِ عَلَى الْأَوَّلِيَّةِ مَمْنُوعَةٌ، إِلَّا أَنَّ المِتْبَادِرَ فِي حِمْلِ العبارةِ كافٍ، فَالْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: إِنْ ما حَرْفِيَّةً، وَيَجُوزُ أَنْ تكونَ اسْمِيَّةً.

(٣) لئَلَّا يَلْزَمَ الفَصْلُ بَيْنَ المَفْسَرِ والمَفْسَرِ فَتَأْمَلُ. اهـ منه. يُقالُ أَنَّهُ مَعَارِضُ تَبَاعُدِ المَعْطُوفِ عَنِ المَفْسَرِ.



قول أحمد

وأن تكون ^(١) مصدرية، أي: على تلخيصك لي، فحينئذ تكون «من» متعلقة بـ«لخصت»، وإضافة المنح إلى العوارف بيانية، أي: من العطايا التي هي عوارف الأفاضل، أي: الإحسانات إليهم، أو إحساناتهم،

المعادي

قوله: (على تلخيصك... إلخ) كما يجوز أن يجعل المصدر بمعنى المفعول، فتكون «من» بيانية أيضاً.

قوله: (وإضافة المنح... إلخ) فعلى هذا يكون المراد بالإحسانات: ما به الإحسانات، لا المعنى المصدرية؛ ولذا أتى بصيغة الجمع، تأمل.

قوله: (أي: الإحسانات إليهم) إشارة إلى أن الإحسان يجوز أن يكون لازماً ومتعدياً، ويحتمل أن يكون إشارة إلى أن الإضافة يجوز أن تكون إلى المفعول، أي: العطايا النازلة إليهم، أو إلى الفاعل، أي: الإحسانات الصادرة منهم.

خليل

الحمل، ويمكن الاعتذار: بأن المقصود أن المخلص ليس عين ^(٢) المنح؛ إذ لا يُنقل ما في الأفاضل إليه، بل هو من جنس ما قام بالأفاضل.

قوله: (وأن تكون مصدرية) وهذا الاحتمال أولى؛ لأن الحمد يكون حينئذ على الإنعام، ولأنه سالم عن الحذف أيضاً.

قوله: (فحينئذ تكون «من» متعلقة بـ«لخصت») ولا وجه لارتكاب المجاز بجعل المصدر بمعنى المفعول مع تحقق المعنى الحقيقي، فتأمل ^(٣).

قوله: (وإضافة المنح إلى العوارف بيانية) أعلم أولاً أن العوارف بمعنى العطايا كما مر، فليست الإضافة فيها من قبيل إضافة المصدر إلى الفاعل أو المفعول، بل إنما أضيفت العوارف إليهم؛ لكونهم آخذين لها، ولكونها واصله إليهم، أو لكونهم باذلين لها، والأول هو المتبادر، تدبر ^(٤)! وعلى كلا الوجهين اعتبرت إضافة العوارف أولاً، ثم اعتبرت إضافة المنح إليها، فيكون من قبيل إضافة العام إلى الخاص، ولكن المراد بالإضافة البيانية ليس ما هو المتعارف حتى يرد أن العموم والخصوص من

(١) الضمير في تكون يعود على «ما» باعتبارها مصدرية، لذا عبر بقوله: «على تلخيصك».

(٢) وأعلم أن لفظ التلخيص يفيد أن ما منحه الله من العلوم والكمالات أفضل وأشرف من كمالات الأفاضل؛ لأنه مختار كمالاتهم؛ لكونه خالياً عن الشكوك والأوهام.

(٣) وجه التأمل: أن مراد المحشي تحقيق المقام، وليس المراد الاعتراض.

(٤) وجه التدبر: أن الله هو المنعم للكل، كما يتبادر إليه الذهن في المقام.

**قول أحمد**

لكنَّ عطف «خَلَصْتَنِي» عليه يدلُّ على أنَّ المراد به المصدرية؛ إذ على تقدير الموصولية لا يصحُّ عطفه عليه من حيث المعنى، ويجوز أن تكون المنح بفتح الميم وسكون النون، مصدر منح أي: أعطى، وحينئذ يكون: من إعطاء عوارف الأفاضل.

المهادي

قوله: (لا يصحُّ عطفه... إلخ)؛ لأنَّه على هذا التَّقدير يلزم أن تكون المَحَنُ محموداً عليها، وهو باطل، اللهم إلا أن يُصار إلى ما قيل: إنَّ المَحَنَةَ عند أرباب الدُّوقِ نِعْمَةٌ، كما قال الشَّاعرُ:
 بَرَجًا نَمَّ أَرْزُوهُ رَجَاهُ رَسَدَ جَارٍ مَنَّتْ أَسْتُ كَرَّ خَنْجَرٍ جَفَا سَتَ وَكَرَّ نَاوِكَ سَتَمَ
 وفيه نظر؛ لأنَّه إنَّما يلزم إذا قُدِّرَ الموصُولُ «عنه»، وأمَّا إذا قُدِّرَ «به» وتكونُ الباءُ للسببية فلا، وتقدِّرُ الكلامَ حينئذٍ: هذا على ما أخرجتني بسببه عن مَحَنٍ عَوَاصِفٍ... إلخ، وهذا كلامٌ صحيحٌ من حيث اللَّفْظُ والمعنى.

قوله: (ويجوز أن تكون المنح بفتح الميم... إلخ) وعلى هذا التَّقدير يجوز أن تكون «ما» موصولة أو مصدرية، و«من» بيانية أو متعلِّقة على قياس ما سبق، تأمل.

خليل

وجوه شُرْطٌ فيها وهو مَفْقُودٌ، بل لها معنى آخر، وهو ما يكون الغرض منها بيان المضاف، وهو مذكور في «حاشية أبي الفتح على شرح التهذيب»، فاندفع تَوَهُُّمُ التَّكرارِ.

قوله: (لكنَّ عطف «خَلَصْتَنِي» عليه يدلُّ... إلخ)؛ أي: بظاهره؛ لأنَّ القياسَ على الأوَّل كون «مِنْ» بيانية؛ فحينئذ يكون تقدير الكلام: ما خَلَصْتَنِي عنه من منح عَوَاصِفِ الْفَضَائِلِ، ولا يصحُّ كون «مِنْ» متعلِّقة بـ«خَلَصْتُ»، والعائدُ محذوفٌ وهو «به» كما لا يخفى، ولو قال: لكنَّ عطفَ خَلَصْتَنِي عليه أنسب بالمصدرية، لكان أسلم، وهذا يُشعرُ بأنَّه لا يدلُّ على أنَّ «ما» مصدرية شيء سوى هذا العطف، وقد عرفت أنَّ ههنا ^(١) قرينة غير ذلك.

قوله: (لا يصحُّ عطفه)؛ أي: بلا تأويلٍ قوله: «ويجوز أن يكون... إلخ» وهو خلافُ الرواية.

قوله: (من إعطاء عوارف الأفاضل) فيكون الإعطاء فعلَ المَحْمُودِ ^(٢)، ويكون المراد بالعوارف: إمَّا المسائل أو مُطلق الإدراكات، أو المَلَكَةُ أو غيرها، فتكون «مِنْ» بيانية ^(٣)، ويجوز أن يكون الإعطاء مُضافاً إلى الفاعل، وهو عطايا الأفاضل.

(١) وهو أن الإنعام أولى من النعم بأن يكون محموداً عليه.

(٢) فيكون مضافاً إلى المفعول.

(٣) لأن إعطاء عطاياهم ملخص من بين إعطاءات جميع الأشياء، وأما جعل إعطاء عطاياهم؛ أي: الأفاضل أنواعاً مختلفة في الشرف واعتبار التلخيص من بينها، فهو تكلف؛ لأنه خلاف الظاهر، فتأمل.



قول أحمد

وعلى جميع التقادير لا تكرر فيه كما قال بعضهم، وقيل: - في دفع التكرار، على تقدير عدم كون الإضافة بيانية، وعدم كون المنح مصدر منح -: المراد بعوارف الأفاضل: المسائل المذكورة في كتبهم، أو المأخوذة من أفواههم، وبالمِنَح: المسائل المُستنبِطة منهما، أو من أحدهما؛ فكان عوارفهم أعطاهما.

الهادي

قوله: (وعلى جميع التقادير) أي: سواء كانت إضافة المنح إلى العوارف بيانية، أو تكون من قبيل إضافة المصدر إلى المفعول، فالأولى أن يُقال: وعلى التقديرين كما لا يخفى، ويُمكن أن يُقال: [٣/ب] إنه اعتبر الاحتمالات في كل من التقديرين من كون «ما» موصولة ومصدرية، وكون «من» متعلقة وبيانية؛ فلذا أتى بصيغة الجمع، تأمل.

قوله: (كما قال بعضهم) بأن فيه تكرار.

قوله: (فكان عوارفهم أعطاهما) الأولى أن يُقال: «أعطتها»؛ لأن أعطى مُسنَد إلى ضمير العوارف، اللهم إلا أن يُقال: شبه العوارف بالشخص المعطى، وفيه إشارة إلى دفع ما قيل: إن المفهوم من إضافة المنح إلى العوارف - على هذا التقدير - كون المنح عطايا والعوارف معطيتها، وليس كذلك، وحاصل الجواب: أن المنح لما كانت مُستنبِطة من العوارف نُزِلَتْ مَنْزِلَةً معطيتها.

خليل

قوله: (وعلى جميع التقادير) الأولى أن يقول: «فعلى جميع... إلخ» وعدم التكرار ظاهر مما مر.

قوله: (وقيل: في دفع التكرار) فالاحتمال في العوارف ثلاثة، فعلى جميع الاحتمالات تكون الإضافة لامية لا بيانية.

قوله: (أو المأخوذة) أو ليس لمنع الجمع.

قوله: (فكان عوارفهم أعطاهما) ولما كان المراد بالعوارف ما أحسن إليهم أو ما أحسنوه قال: أعطاهما، ولا حاجة إلى أن يُقال: إن كل واحد من تلك العوارف أعطاهما، ولك أن تقول: إن العوارف بمنزلة الشخص، فتأمل^(١)، وقد عرفت أن تقدير المضارع أولى، وهو يُفيد تجدد الحمد بحسب تجدد النعم، فمقتضى الظاهر صيغة المضارع، فعُدل عنه لأمرين، الأول: تغليب الماضي على المضارع، والثاني: الإشعار بأن الحمد على ما يتجدد ويستمر من المنعم ليس في وسع الإنسان، ولك أن تقول: إنه عبّر عن المضارع بلفظ الماضي تنبيهاً على تحقق وقوعه^(٢)، واعلم أن كلمة «على» تعليلية؛ أي:

(١) وجهه: أن هذه التكاليف لا تدفع أولوية اعطتها.

(٢) وما ذكرنا مذكور في أطراف «المفتاح» عند قول السيد المحقق نحمدك على ما هديتنا.



وَحَلَّصْتَنِي مِنْ مَحَنِ عَوَاصِفِ الْفَضَائِلِ،

قول أحمد

قوله: (وَحَلَّصْتَنِي) عَطَفَ عَلَى «لَحَصْتَ لِي»، أَي: عَلَى مَا حَلَّصْتَنِي مِنْ مَحَنِ... إلخ،
أَي: عَلَى تَخْلِيصِكَ إِيَّايَ مِنْ مَحَنِ عَوَاصِفِ الْفَضَائِلِ، شَبَّهَ الْأَشْيَاءَ الْمُهْلِكَةَ لِلْفَضَائِلِ
بِالْعَوَاصِفِ، الَّتِي هِيَ الرِّيحُ الشَّدِيدَةُ فِي الْإِهْلَاكِ، ثُمَّ عَبَّرَ عَنْ تِلْكَ الْأَشْيَاءِ بِهَا، اسْتِعَارَةً
مُصَرَّحَةً تَحْقِيقِيَّةً كَمَا سَتَعْرِفُهَا،

المعادي

قوله: (شَبَّهَ الْأَشْيَاءَ الْمُهْلِكَةَ لِلْفَضَائِلِ) أَي: لِإِدْرَاكِ الْمَسَائِلِ وَالْكَمَالَاتِ مِثْلَ الْبَلَاءِ وَالْفَقْرِ فِي أَيَّامِ
التَّحْصِيلِ وَمَا أَشَبَّهَهُمَا مِنَ الْمَوَانِعِ، وَالْمَرَادُ مِنَ الْفَضَائِلِ: مَا يَلْزُمُ الْإِنْسَانَ وَلَا تَنْتَقِلُ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ كَالْعِلْمِ
وَالشَّجَاعَةِ، وَمِنْ الْفَوَاضِلِ مَا تَنْتَقِلُ إِلَى غَيْرِهِ.
قوله: (اسْتِعَارَةً... إلخ) هِيَ الْكَلِمَةُ الْمُسْتَعْمَلَةُ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَتْ لَهُ لِعَلَاقَةِ الْمُشَابَهَةِ، مَعَ قَرِينَةٍ
مَانِعَةٍ عَنْ إِرَادَةِ الْمَوْضُوعِ لَهُ وَمَعِينَةٍ لِلْمُرَادِ.
قوله: (مُصَرَّحَةً تَحْقِيقِيَّةً) سَمَّيْتُ بِهَا لَصْرَاحَةَ الْاسْتِعَارَةِ وَالْمَجَازِ فِيهَا، وَلَكُونِ الْمُشَبَّهِ بِهِ مُتَحَقِّقًا حِسًّا
أَوْ عَقْلًا.

خليل

تَعْلِيلُ إِنْشَاءِ الْحَمْدِ^(١)؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلْيُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتُكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥]، عَلَى مَا فِي
«الْمَطُول».

قول الشارح: (مِنْ مَحَنِ عَوَاصِفِ) وَإِضَافَةُ الْمَحَنِ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لَامِيَّةً أَوْ بَيَانِيَّةً.

قوله: (الْأَشْيَاءَ الْمُهْلِكَةَ لِلْفَضَائِلِ) وَتِلْكَ الْأَشْيَاءُ هِيَ الْأَمْرَاضُ كُلُّهَا، وَالْفَقْرُ وَغَيْرُهَا مِمَّا يُوجِبُ
الْغُومَ وَالْهَمَّ وَكَسَادَ سُوقِ الْمَعَارِفِ وَالْكَمَالَاتِ، وَاعْلَمْ أَنَّ الْكَلَامَ: إِمَّا فِي مَوَانِعِ حُصُولِ الْفَضَائِلِ،
وَإِمَّا فِي مَوَانِعِ بَقَائِهَا، تَأَمَّلْ^(٢).

قوله: (ثُمَّ عَبَّرَ عَنْ تِلْكَ الْأَشْيَاءِ بِهَا)؛ أَي: بِكَلِمَةِ الْعَوَاصِفِ حَالَ كَوْنِ تِلْكَ الْكَلِمَةِ اسْتِعَارَةً، وَهِيَ
الْكَلِمَةُ الْمُسْتَعْمَلَةُ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَتْ لَهُ بِعَلَاقَةٍ هِيَ الْمُشَابَهَةُ.

قوله: (مُصَرَّحَةً) هِيَ مَا يَكُونُ الْمَذْكُورُ هُوَ الْمُشَبَّهِ بِهِ.

قوله: (تَحْقِيقِيَّةً) هِيَ مَا يَكُونُ الْمُشَبَّهُ مُتَحَقِّقًا حِسًّا أَوْ عَقْلًا.

(١) وهذا ظاهر إذا كان أحمد إنشاء، أما إذا كان خبراً على الاختلاف المشهور؛ فلائنه إظهار لصفات الكمال، وهو
مدح له تعالى وسبب ذلك هو المذكور.

(٢) وجهه أن تقرير المحشي يشعر أن الكلام في الثاني؛ لأنه قال: (ومزيله) والأولى أن يعبر بالأعم.



قول أحمد

أو شبه الفضائل في النفس بالنباتات الحاضرة في المرغوبة؛ فعبر عن المشبه به بلفظ المشبه استعاراً بالكناية، وأضاف إليها العواصف استعاراً تخيلية، أي: خلصتني من مَحَنِ الأشياء التي هي مُهلكة ومُزيلة للفضائل، كالرياح الشديدة التي هي المُهلكات لما أصابته من النباتات، وأما تشبيه إدراك الفضائل بالعواصف - على [ب/١] ما قيل - فغير مناسب، على ما لا يخفى.

المعادي

قوله: (استعاره تخيلية) وهي إثبات لازم من لوازم المشبه به للمشبه، فإن قيل: لَمَّا قَرَضَ أَنَّ الْفَضَائِلَ مِنْ أَفْرَادِ النَّبَاتَاتِ لَمْ يَكُنْ مُثَبِّتاً لِلْوَازِمِ الْمُسَبَّهِ بِهِ لِلْمُسَبِّهِ، بَلْ يَكُونُ مُثَبِّتاً لِلْوَازِمِ النَّبَاتَاتِ وَهِيَ الْعَوَاصِفُ لِنَفْسِهَا، قُلْنَا: هَبْ أَنَا قَرَضْنَا الْفَضَائِلَ مِنْ أَفْرَادِ النَّبَاتَاتِ، لَكِنْ مَا أَرَدْنَا مِنْ ذَلِكَ الْفَرْدِ الْحَقِيقِيِّ بَلِ الْفَرْضِيِّ؛ فَتَكُونُ مُثَبِّتاً لِلْوَازِمِ الْمُسَبِّهِ بِهِ، وَهُوَ الْفَرْدُ الْحَقِيقِيُّ لِلنَّبَاتَاتِ لِلْمُسَبِّهِ وَهُوَ الْفَرْدُ الْفَرْضِيُّ لَهَا. قوله: (على ما لا يخفى)؛ لأن ما في الفضائل من الصعوبة والإشكال بالنظر إلى ذاته من حيث

خليل

قوله: (أو شبه الفضائل... إلخ) والاستعاره المكنية؛ هي التشبيه المضمّر في النفس عند الخطيب^(١)، وعند الجمهور اسم المشبه به المسكوت عنه، وهو الأولى.

قوله: (في المرغوبة)؛ أي: في النفس.

قوله: (فعبر عن المشبه به بلفظ المشبه) وهو الفضائل والمشبه به هي النباتات الحاضرة، وإثبات العواصف تخيل، فهذا مذهب السكاكي، فالمحشي خلط بين مذهب الخطيب ومذهب السكاكي^(٢)؛ لأنه بنى أول الكلام على مذهب، وآخره على مذهب آخر، وهو ظاهر، والصواب أن يقال: أو عبر عن المشبه به... إلخ، ولو ترك قوله: «في النفس» لم يرد عليه شيء.

قوله: (أي: خلصتني من مَحَنِ الأشياء) وهو حاصل المعنى على جميع التقادير، ولو ترك قوله: «كالرياح... إلخ» لكان أظهر^(٣) وأخصر، فتأمل^(٤).

قوله: (وأما تشبيه إدراك الفضائل... إلخ)؛ أي: إدراكات المسائل، أمّا وجه عدم المناسبة

(١) الخطيب: محمد بن عبد الرحمن بن عمر العجلي أبو المعالي قاضي القضاة جلال الدين القزويني الشافعي العلامة. انظر بغية الوعاة للسيوطي: ترجمة: (٢٦١)، (١٥٦)، (١٥٧).

(٢) السكاكي: يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب، سراج الدين، (٥٥٥) - ٦٢٦ هـ. الأعلام: (٨: ٢٢٢).

(٣) أما وجه الظهيرة؛ فلأن قوله: (كالرياح) يوهم أن التفسير ناظر إلى الوجه الأول؛ أعني: طريق الاستعارة المصراحة، وفيه أن الثاني ليس بأوضح من الأول، فلا وجه لتركه، والظاهر أن اعتبار الاستعارة مطلقاً يوجب خفاء، فاحتاج إلى التفسير بوجه خال عن الاستعارة مطلقاً، بل عن المجاز، فأوضح المرام غاية التوضيح، هذا غاية ما في حل المرام.

(٤) وجهه: أن التشبيه مع وجهه قد علم مما مر.



وَصَلَاةً

قول أحمد

قوله: (وَصَلَاةً) نُصِبَ بِفَعْلٍ مَحْذُوفٍ، وَهُوَ صَلَّيْتُ أَوْ أَصَلَّيْتُ، عَلَى قِيَاسٍ: حَمْدًا لَكَ، لَكِنَّ الْفَعْلَ هَاهُنَا لَيْسَ بِوَاجِبِ الْحَذْفِ؛ لَا سَمَاعًا وَلَا قِيَاسًا، بَلْ جَائِزُ الْحَذْفِ، وَالنُّكْتَةُ فِي اخْتِيَارِهَا عَلَى الْأَسْمِيَّةِ، وَاخْتِيَارِ الْحَذْفِ عَلَى الذِّكْرِ كَهَيِّ فِي: «حَمْدًا لَكَ».

العجادي

حُصُولُهُ، وَمَا فِي الْعَوَاصِفِ مِنَ الْإِضْرَارِ وَالْإِهْلَاكِ بِالنَّظَرِ إِلَى غَيْرِهِ مِمَّا أَصَابَهُ، فَأَيْنَ هَذَا مِنْ ذَلِكَ؟ وَلَئِنَّ لَا إِهْلَاكَ لِإِدْرَاكِ الْفَضَائِلِ كَالْعَوَاصِفِ، وَلَئِنْ إِدْرَاكَ الْفَضَائِلِ مَلِيحٌ، وَالْعَوَاصِفُ قَبِيحٌ، وَتَشْبِيهُ الْمَلِيحِ بِالْقَبِيحِ قَبِيحٌ، قِيلَ: وَجْهُ التَّشْبِيهِ بَيْنَهُمَا: أَنَّهُ كَمَا أَنَّ النَّبَاتَاتِ تَتَحَرَّكُ وَتَضْطَرُّبُ، كَذَلِكَ الْمُدْرِكُ يَتَحَرَّكُ وَيَضْطَرُّبُ بِإِدْرَاكِ الْمَسَائِلِ الْمُشْكِلَةِ، وَهُوَ غَيْرُ مُنَاسِبٍ كَمَا لَا يَخْفَى، بَلِ الْمُنَاسِبُ أَنْ يُقَالَ: وَجْهُ التَّشْبِيهِ بَيْنَهُمَا أَنَّهُ كَمَا أَنَّ الرِّيحَ تُحَرِّكُ الْأَشْيَاءَ وَتَضْطَرُّبُ بِهَا [١/٤] كَذَلِكَ إِدْرَاكَ الْمَسَائِلِ الْمُشْكِلَةِ تُحَرِّكُ الْأَذْهَانَ وَتَضْطَرُّبُ بِهَا.

قوله: (نُصِبَ) إِمَّا فَعْلٌ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ أَوْ مَصْدَرٌ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ.

قوله: (كَهَيِّ فِي «حَمْدًا لَكَ») كُنْكَتَيْهِ مِنْ أَصَالَةِ الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ، وَالاعْتِرَافِ بِالْعَجْزِ عَنِ الْاسْتِدَامَةِ، وَالتَّنْصِصِ عَلَى الصُّدُورِ - وَفِيهِ مَا مَضَى -، وَوُقُوعِهَا عَلَى وَتِيرَةِ التَّسْمِيَةِ، وَالذَّهَابِ إِلَى أَيِّ مِنَ الْمَذْهَبَيْنِ، بَلِ النَّكْتَةُ فِي أَوْلَوِيَّةِ الْمُضَارِعِ كَهَيِّ فِي حَمْدًا لَكَ.

خليل

فَظَاهِرٌ؛ لَأَنَّهُ لَا جَامِعَ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ الْإِدْرَاكَ سَبَبُ الْوُجُودِ، وَالْعَوَاصِفُ سَبَبُ الْفَنَاءِ ^(١) وَالزَّوَالِ، فَلَا يَحْسُنُ التَّشْبِيهُ بَيْنَهُمَا، وَقِيلَ: وَجْهُ الشَّبْهِ بَيْنَهُمَا أَنَّهُمَا سَبَبُ الْاضْطِرَابِ؛ لِأَنَّ إِدْرَاكَ الْمَسَائِلِ سَبَبُ اضْطِرَابِ الْمُدْرِكِ، كَمَا أَنَّ سَبَبَ الْعَوَاصِفِ سَبَبُ اضْطِرَابِ النَّبَاتَاتِ الْخَضِرَةِ، وَفِيهِ: أَنَّهُ وَصِفَتْ غَيْرُ مَشْهُورٍ، وَلَعَلَّ ذَلِكَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْمَسَامَحَةِ، وَالْمَرَادُ أَنَّ مَشَاقَّ ذَلِكَ الْإِدْرَاكِ كَالْعَوَاصِفِ فِي إِفْنَاءِ ^(٢) الْوُجُودِ، فَتَأْمَلْ.

قوله: (نُصِبَ بِفَعْلٍ) الْأَخْصَرُ أَنْ يَقُولَ: وَمَا مَرَّ فِي «حَمْدًا» جَارٍ فِي «صَلَاةً»، إِلَّا أَنَّ الْحَذْفَ هَهُنَا جَائِزٌ، كَمَا لَا يَخْفَى.

قوله: (وَالنُّكْتَةُ) هِيَ اللَّطِيفَةُ الْمُسْتَخْرَجَةُ بِالْفِكْرِ الْمُؤَثِّرَةِ فِي الْقَلْبِ، مِنْ نَكْتِ الْأَرْضِ نَكْتًا إِذَا أَثَّرَ فِيهَا بِنَحْوِ قَضِيبٍ، عَلَى مَا قَالَ سَيِّدُ الْمُحَقِّقِينَ فِي «شَرْحِ الْمِفْتَاحِ».

قوله: (كَهَيِّ) قَالَ نَجْمُ الْأَثَمَةِ: وَقَدْ تَدَخَّلَ الْكَافُ فِي السَّعَةِ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ؛ نَحْوُ: أَنَا كَأَنْتَ،

(١) وَلَئِنْ إِدْرَاكَ الْمَسَائِلِ مَرْغُوبٌ فِي النَّفْسِ، وَالْعَوَاصِفُ مَنفُورَةٌ فِيهَا، فَيَتَنَفَّرُ الطَّبَعُ السَّلِيمُ عَنْ تَشْبِيهِ الْحَسَنِ بِالْقَبِيحِ.

(٢) قوله: (إفناء الوجود)؛ أي: إفناء كل منهما، فإن العواصف تفني النباتات الخضرة، وإدراكات المسائل سيما الصعبة تفني وجود المدرك.



على عَامَّةٍ مَنْ لِحَقِّهِمْ أَوْلَى الفواضل،

قول أحمد

قوله: (أَوْلَى الفَوَاضِلِ) أَوْلَى: يجوزُ أَنْ يكونَ مَفْتُوحَ الهمزة، بمعنى: الأَحْسَنِ والأَشْرَفِ، وهو الظَّاهِرُ والأنسَبُ بِقَرَائِنِهِ،

الممادي

قوله: (وَهُوَ الظَّاهِرُ) وَجْهُ الظُّهُورِ أَنْ «أولى» إذا كان بِصِغَةِ التَّفْضِيلِ يُحْمَلُ على معناه المُتَبَادِرِ، وأما إذا كان مَضْمُومَ الهمزة فيحْمَلُ على معناه الغَيْرِ المُتَبَادِرِ؛ لأنَّ المُتَبَادِرَ منه حينئذٍ الأولَوِيَّةُ بِحَسَبِ الزَّمانِ لا بِحَسَبِ الرُّتْبَةِ والشَّرَفِ.

قوله: (وَالْأَنْسَبُ بِقَرَائِنِهِ) وهي أعلى السَّمَائِلِ وأشرفُ القَبَائِلِ وأَوْضَحُ الدَّلَائِلِ؛ لَأَنَّهُ أتى بها على صِغَةِ التَّفْضِيلِ، فالأنسبُ أَنْ يُقْرَأَ بهذا على تِلْكَ الصِّغَةِ أيضاً.

خليل

أهـ وقال صاحب^(١) «التَّوَضُّيعُ»: قَدْ تَدَخَّلَ الكافُ على الصَّمِيرِ في الصَّرُورَةِ، وقال خالدُّ الأزهري^(٢): إِنَّ الكُوفِيِّينَ والفرَّاءَ لا يَخْضَوْنَ ذلكَ بالصَّرُورَةِ، قاله صاحبُ «المعني». اهـ.

قولُ الشَّارِحِ العلامة: (على عَامَّةٍ مَنْ لِحَقِّهِمْ)؛ أي: على جميعِ الأنبياءِ من البَشَرِ، أو مُطلقاً، فعلى هذا يظهرُ أَنَّ قوله: «لا سِيَّما على مُحَمَّدٍ» مبنيٌّ على المذهبِ المختارِ، وهو أَنه عليه السَّلَامُ أَفْضَلُ الخلقِ.

قوله: (يجوزُ أَنْ يكونَ) الأخصرُ أَنْ يقولَ: يجوزُ فَتُحَ الهمزة وَضَمُّهَا.

قوله: (وَهُوَ الظَّاهِرُ)؛ أي: مِنَ المَقَامِ؛ لَأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنْ يكونَ المذكورُ أمراً صالحاً لأنَّ يكونَ علَّةً لتعظيمِ النَّبيِّ وآلِهِ^(٣) المنعمينَ لنا بعدَ تعظيمِ المنعمِ الحقيقي، بأنهم صارُوا مُنْعِمِينَ لنا بهدايتهم إلى الصَّراطِ المستقيمِ، وإلى سَعَادَةِ الدَّارينِ، فَكانَ قِرَانُ تَعْظِيمِ المنعمِ الحقيقي بتَعْظِيمِ المنعمِ المعجَازي سُنَّةً قَدِيمَةً وعادةً مُستمرَّةً وتكميلاً للحمد؛ لأنَّ مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ لَمْ يَشْكُرِ اللَّهَ، ولو قُرِئَ: «أولى» بضمِّ الهمزة يَتَبَادَرُ التَّقَدُّمُ بِحَسَبِ الزَّمانِ، وهو ليسَ بمَرادٍ، وَحَمَلُهُ على التَّقَدُّمِ بِحَسَبِ الرُّتْبَةِ أو الشَّرَفِ لا يخلو عَن تَكْلُفٍ، فَوَجْهُ الصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ خَفِيَ حينئذٍ.

قوله: (وَالْأَنْسَبُ بِقَرَائِنِهِ) وهي ثلاثُ كلماتٍ.

(١) صاحب التوضيح: هو ابن هشام (٧٠٨ - ٧٦١ هـ) عبد الله بن يوسف، جمال الدين، ابن هشام: من أئمة العربية. الأعلام: (٤: ١٤٧).

(٢) خالد الأزهري: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، زين الدين، وكان يعرف بالوقاد (٨٣٨ - ٩٠٥ هـ). الأعلام: (٢: ٢٩٧).

(٣) لا يقال: هذا مناف لما سيجيء من أن نفس النبوة والإيمان وخواص النبوة علة الاستحقاق. لأننا نقول: إنها مبادئ هذا الإنعام، فصارت علة له بهذا الاعتبار، والعلة حقيقة هو الإنعام وهو التبليغ.



قول أحمد

ويجوز أن يكون مضموم الهمزة، تأنيث الأول، أي: أشرف النعم، وهو الإيمان والإسلام وخواص النبوة والرسالة، أو أولى النعم بحسب الشرف والمرتبة والقدر، لا بحسب الزمان؛

العقادي

قوله: (أشرف النعم) ناظر إلى مفتوح الهمزة كما أن قوله: «أولى النعم» ناظر إلى مضمومها.
قوله: (وخواص النبوة والرسالة) مثل: التنزه عن الكبائر قبل النبوة وعن المطلق^(١) بعدها على قول، وعن الأمور المخلة بالرسالة.

خليل

قوله: (أي: أشرف النعم) هذا ناظر إلى الاحتمال الأول.
قوله: (الإيمان والإسلام وخواص النبوة والرسالة) مثل العصمة عن الذنوب والأمن عن سوء الخاتمة، فالمراد هذا النوع^(٢) من أنواع النعم، فإذا كان الأنبياء مستحقين الصلاة بهذا السبب كان استحقاقهم بمنصب النبوة أولى، والأولى ترك الرسالة؛ لأن الاستحقاق بها كان بالطريق البرهاني، كما لا يخفى.
قوله: (أو أولى النعم بحسب الشرف والمرتبة) ناظر إلى الاحتمال الثاني، والأولية إضافية؛ لأن منصب النبوة أقدم النعم في الرتبة والشرف، وجعل إضافة الخواص إلى النبوة بيانية خلاف الظاهر، على أنها توجب فوات تلك النكتة، ثم التقدّم الرتبي غير التقدّم بالشرف على ما تقرر في محله، إلا أن الظاهر ههنا أنهما بمعنى واحد، فلو اقتصر على الأول لكان أولى؛ لأنه يؤهم الخلاف، فالأولى: أو الرتبة، فتأمل^(٣).

قوله: (لا بحسب الزمان)؛ يعني: ليس المراد بالأولية هو التقدّم بالزمان كما تتبادر إليه الأذهان؛ لأنه يلزم أن يكون الوجود من النعم المتقدمة الموجبة للصلاة على الأنبياء عليهم السلام، وهو أي: الوجود، لا اشتراكه لا مدخل له في استحقاق الصلاة، وفيه: أنه منقوض بالإيمان والإسلام، فالأولى أن تحمّل الأولى على أولى النعم الموجبة لسعادة الدارين، وهي النبوة؛ إذ لا منصب فوق منصب النبوة التي وجدت بها الدنيا والآخرة، وما فيها من النعم التي لا تحصى، ولذلك قد استمرت العادة على قران تعظيم الأنبياء بتعظيم المنعم الحقيقي نفعنا الله ببركاتهم في الدنيا والآخرة، فتبصر^(٤).

(١) يقصد بالمطلق: الصغائر والكبائر في حق الأنبياء، وقوله: «على قول»، إشارة إلى خلاف أهل الأصول في وقوع الصغائر من الأنبياء بعد النبوة.

(٢) أي: المركب من هذه الأمور لا كل واحد منها؛ لأن الإيمان مشترك بين النبي وأمه فصار الكل مشتركاً في الاستحقاق للصلاة، وهذا فاسد.

(٣) وجهه أن التقدم بالشرف؛ نحو تقدم المعلم على المتعلم، والتقدم بالرتبة؛ نحو تقدم الصف الأول على الصف الأخير، فإنه يتبدل بتبدل الاعتبار، فهما متغايران، والاستعمال على طريق عطف التفسير يوهم الاتحاد.

(٤) وجهه أن حديث قران تعظيم المنعم بتعظيم المجازي يخرج الإسلام والإيمان من البين؛ لأن السبب



لا سِيَّما على مُحَمَّدٍ الْمَنْعُوتِ بِأَعْلَى السَّمَائِلِ، وَالْمَبْعُوثِ مِنْ أَكْرَمِ^(١) الْقَبَائِلِ،

قول أحمد

لأنَّ نعمة الوجود سابقة على الإيمان والإسلام وخواصَّ النبوة والرَّسالة بالرَّمان، وفي: لَخَّصْتُ وَخَلَّصْتُ، وَالْمِنْحَ وَالْمِخْنَ، وَالْأَفَاضِلَ وَالْفَضَائِلَ وَالْفَوَاضِلَ، وَالْمَنْعُوتِ وَالْمَبْعُوثِ، مِنَ الصَّنْعَةِ الْبَدِيعِيَّةِ مَا فِيهَا، فَلْيُعْرَفْ!

وَدَلَّ بِصِيغِ التَّفْضِيلِ فِي قَوْلِهِ: (بِأَعْلَى السَّمَائِلِ، وَأَشْرَفِ الْقَبَائِلِ، وَأَوْضَحِ الدَّلَائِلِ) عَلَى أَنْ

المهادي

قوله: (مِنْ الصَّنْعَةِ الْبَدِيعِيَّةِ)؛ لَأَنَّ حُرُوفَ «لَخَّصْتُ، وَخَلَّصْتُ، وَالْمِنْحَ وَالْمِخْنَ، وَالْأَفَاضِلَ وَأَخْوِيهَا» وَاحِدٌ مَعَ الْقَلْبِ فِي بَعْضِهَا، وَيَتَغَيَّرُ الْمَعْنَى بِهِ، وَحُرُوفُ «الْمَنْعُوتِ وَالْمَبْعُوثِ» مُشْتَرِكَةٌ فِي الصُّورَةِ مِنْ جِنْسِ الْحَطِّ.

قوله: (مَا) مَوْضُوعَةٌ وَ(فِيهَا) صَلَئُهَا، وَالصَّلَةُ مَعَ الْمَوْضُولِ مُبْتَدَأٌ، وَ(فِي لَخَّصْتُ) خَبَرُهُ، وَ(مِنْ الصَّنْعَةِ) حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي فِي «لَخَّصْتُ»، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ بَيَانًا لِلْمَوْضُولِ، لَكِنْ يَلْزَمُ الْفَصْلُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ.

خليل

قوله: (وَفِي: لَخَّصْتُ . . . إلخ) خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «مَا فِيهَا»، قَوْلُهُ: (مِنْ الصَّنْعَةِ الْبَدِيعِيَّةِ) حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَقَرِّ فِي الظَّرْفِ الْمُسْتَقَرِّ؛ أَعْنِي: فِيهَا، وَلَا يَخْفَى مَا فِي الْأَرْبَعَةِ الْأَوَّلِ مِنْ تَجْنِيسِ الْقَلْبِ: وَهُوَ الْاِخْتِلَافُ فِي تَرْتِيبِ الْحُرُوفِ، إِلَّا أَنَّ صَاحِبَ «الْمِفْتَاحِ» لَمْ يَجْعَلْهُ مِنَ الْجِنَاسِ، بَلْ مِنَ الْقَلْبِ. وَمِمَّا يَلْحَقُ بِالتَّجْنِيسِ أَنْ يَكُونَ اللَّفْظَانِ رَاجِعَيْنِ إِلَى أَصْلٍ وَاحِدٍ؛ نَحْوُ: «فَأَفَرَّ وَجْهَكَ لِلدِّينِ أَلْفَيْمٍ» [الروم: ٤٣]، وَهُمَا مُسْتَقَانِ مِنَ الْقِيَامِ، وَكَذَلِكَ الْأَفَاضِلُ وَالْفَضَائِلُ وَالْفَوَاضِلُ مُشْتَقَّاتٌ مِنْ الْفَضْلِ، وَالْمَنْعُوتُ وَالْمَبْعُوثُ فِيهِمَا تَجْنِيسٌ تَصْحِيفٌ، وَتَجْنِيسٌ حَطٌّ: وَهُوَ تَوَافُقُ اللَّفْظَيْنِ فِي الْكِتَابَةِ سَوَاءً كَانَ بَيْنَهُمَا جِنَاسٌ أَوْ لَا، وَلَا عِبْرَةَ لِلْإِعْجَامِ، وَمَا وَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ مِنْ ذِكْرِ الْعَوَاصِفِ فِي هَذَا الْمَقَامِ، فَهُوَ سَهْوٌ مِنْ قَلَمِ النَّاسِخِ.

قوله: (وَدَلَّ بِصِيغِ التَّفْضِيلِ) عَلَى صِيغَةِ الْمَجْهُولِ، «وَفِي قَوْلِهِ»، ظَرَفٌ مُسْتَقَرٌّ صِفَةً الصَّيْغِ؛ أَيِ: الْكَائِنَةِ فِي قَوْلِهِ: (بِأَعْلَى . . . إلخ)، وَجَعَلَهُ حَالًا خَالٍ عَنِ الْحُسْنِ، وَجَعَلَ «دَلَّ» مَأْخُودًا مِنَ الدَّلَالَةِ بِمَعْنَى الْإِشَادِ لَا يَخْلُو عَنْ بُعْدٍ، وَكَذَلِكَ جَعَلَهُ مَجَازًا عَنْ قَصْدِ الدَّلَالَةِ، وَكَذَلِكَ حَمَلُ الْبَاءِ عَلَى الزِّيَادَةِ وَجَعَلَ الصَّيْغِ نَائِبَ الْفَاعِلِ بَعِيدٌ أَيْضًا، وَلَوْ قَالَ: وَفِي صِيغِ التَّفْضِيلِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ خِصَالَهُ . . . إلخ، لَكَانَ أَوْضَحَ وَأَخْصَرَ.

= للصلاة عليه وآله هو الإنعام وهو تبليغ الشريعة الحققة التي بها سعادة الدارين، وهو مشترك بين النبي وآله، ولذلك صار العلماء ورثة الأنبياء.

(١) في نسخة قول أحمد: «أشرف».



وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الْمُتَهْتِدِينَ بِأَوْصَحِ الدَّلَائِلِ .

أَمَّا بَعْدُ: فَلَمَّا لَمْ يَنْفَعْنِي التَّعَلُّلُ بَلَعْلَ وَعَسَى ،

قول أحمد

خِصَالُهُ أَعْلَى مِنْ خِصَائِلِ سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ، وَقَبِيلَتُهُ أَشْرَفُ مِنْ قَبَائِلِهِمْ، وَمُعْجَزَاتِهِ أَوْضَحُ مِنْ مُعْجَزَاتِهِمْ .

قوله: (بَلَعْلَ وَعَسَى) أي: كنت لا أَنْهَرُهُ بِاسْتِقْبَالِهِ بِكَلَامٍ يَزْجُرُهُ؛ لَأَنَّ النَّهْرَ مِنْهِي عَنْهُ بِقَوْلِهِ

العمادي

قوله: (خِصَالُهُ أَعْلَى... إلخ) لقوله تعالى: ﴿وَأِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤].

قوله: (بِاسْتِقْبَالِهِ) أي: الآخر، من إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى الْمَفْعُولِ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ قَوْلُهُ: «بِكَلَامٍ مُتَعَلِّقٌ

خليل

فَإِنْ قُلْتُ: تَفْضِيلُ النَّبِيِّ عَلَى سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ وَتَفْضِيلُ آلِهِ عَلَى غَيْرِهِمْ لَمْ يَفْهَمْ مِنْ لَفْظِ الشَّارِحِ، وَلَا يَدُلُّ عَلَيْهِ أَصْلًا، قُلْتُ: أَوَّلًا إِنَّ الْمَقَرَّرَ مَدْحُهُ^(١)، فَيَكُونُ الْمَعْنَى: الْمَنْعُوتُ مِنْ بَيْنِ مَنْ لِحَقِّهِمْ إِلَى آخِرِهِ، أَوْ الْمُرَادُ بِالشَّمَائِلِ شِمَائِلُ مَنْ لِحَقِّهِمْ مَثَلًا، وَلَوْ كَانَ الْمُرَادُ بِالْأَدَلِّ دَلَائِلُ نُبُوَّتِهِ -عَلَيْهِ السَّلَامُ- لَا يَتِمُّ الْمَقَرَّرُ، فَتَأْمَلُ^(٢).

قَوْلُ الشَّارِحِ: (وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ) فَاَلْمُسْتَشْنَى مُحَمَّدٌ وَآلُهُ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ آلَ مَنْ لِحَقِّهِمْ؛ فَيَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرِ الْمَعْطُوفِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: وَعَلَى آلِهِمْ لَا سِيَّمًا عَلَى مُحَمَّدٍ... إلخ، لَا يَقَالُ: إِنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى التَّقْدِيرِ؛ لِأَنَّ «مَنْ» يَعْمُهُمْ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: يَلْزِمُ التَّسْوِيَةُ، وَفِيهِ: أَنَّهُ يُلَاحِظُ عَطْفُ «وَالِهِ» بَعْدَ الْإِسْتِثْنَاءِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّقْدِيرِ.

قوله: (أَي: كُنْتُ لَا أَنْهَرُهُ بِاسْتِقْبَالِهِ) يَقَالُ: تَعَلَّلَ بِالْأَمْرِ تَشَاغَلَ بِهِ عَلَى مَا فِي «الْقَامُوسِ»، وَالْمَعْنَى: لَمَّا لَمْ يَنْفَعْ لِي الْإِشْتَغَالُ بِقَوْلِي لَعَلِّي أَكْتُبُ فِي زَمَانٍ، وَعَسَى أَنْ أَكْتُبُ فِي زَمَانٍ آخَرَ، فَذَكَرَ لَعْلَ وَعَسَى وَأَرِيدُ بِهِمَا الْمَجْمُوعُ الْمَرْكَبُ مِنْهُمَا وَمِمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ، اَعْلَمُ أَنَّ الْمَتَوَقَّعَ يُسْتَعْمَلُ فِيهِ «لَعْلَ»، وَالْمَطْمُوعُ فِيهِ يُسْتَعْمَلُ فِيهِ «عَسَى»، وَالتَّوَقُّعُ أَقْوَى مِنَ الطَّمَعِ عَلَى مَا قَالَ سَيِّدُ الْمُحَقِّقِينَ فِي «شَرْحِ الْمِفْتَاحِ»، وَمَا ذَكَرَهُ الْمُحَشِّي مِنْ قَوْلِهِ: «كُنْتُ لَا أَنْهَرُهُ» لَازِمٌ لِذَلِكَ، وَقَوْلُهُ: «لَا أَنْهَرُهُ» فِي «الْقَامُوسِ»: نَهَرَ الرَّجُلَ زَجَرَهُ. اهـ، لَا يَقَالُ: فِيهِ إِضْمَارٌ قَبْلَ الذِّكْرِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: الْمَرْجِعُ - وَهُوَ السَّائِلُ - مَعْلُومٌ مِنَ الْمَقَامِ؛ لِأَنَّ الشَّارِحَ فِي صَدَدِ بَيَانِ سَبَبِ التَّأْلِيفِ، وَهُوَ سُؤَالُ السَّائِلِ عَلَى وَجْهِ الْإِلْحَاحِ، عَلَى أَنَّ التَّعَلُّلَ يَقْتَضِي سَبْقَ السُّؤَالِ.

قوله: (بِاسْتِقْبَالِهِ) مُتَعَلِّقٌ بـ«أَنْهَرُ»، وَالْمَصْدَرُ مُضَافٌ إِلَى الْمَفْعُولِ، وَالبَاءُ فِي «بِكَلَامٍ يَزْجُرُهُ» مُتَعَلِّقٌ

(١) كما هو المناسب لقوله: (لا سيما).

(٢) وجهه أن سداد المعنى والمقام يدلان على أن الدلائل دلائل نبوة من لحقهم، كما لا يخفى.



قول أحمد

تعالى: «وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ» [الضحى: ١٠]، قال المفسرون: يُريدُ به السائل على الباب يقول: لا تنهره ولا تزجره إذا سألَكَ؛ فيما أن تُعطيه أو تردّه ردّاً لينا، [ومُراده:] بل كنت أتعَلُّ وأقول: لعلّي أن أكتب وعسيّت أن أكتب، فلما لم ينفعني ذلك ^(١) التعلُّ، ولم يقنع ذلك السائل بهذا الردّ اللين،

المعادي

باستقبال، ويحتمل أن يكون من إضافته إلى الفاعل، وحينئذ يكون قوله: «بكلام» متعلّق بالإنهارة ^(٢).
قوله: (يقول: لا تنهره) فيه إشارة إلى حذف الضمير في قوله تعالى: «وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ» [الضحى: ١٠] أي: فلا تنهره.

قوله: (إذا سألَكَ) الظاهر: أن كلمة «إذا» ظرف لقوله: «لا تزجره»، ويمكن أن تكون شرطية والجزاء قوله: (فإنما أن تعطيه... إلخ).

قوله: (ردّاً لينا) لقوله تعالى: «قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى» ^(٣) [البقرة: ٢٦٣].

خليل

بـ«الاستقبال» وهو ظاهر، وجعل الاستقبال مضافاً إلى الفاعل، والباء فيه متعلّق بـ«أنهر» تعسّف لا يخفى على المتأمل ^(٤).

قوله: (قال المفسرون: يُريدُ السائل على الباب) فلا يشمل طالب العلم، فلا يتمّ التقريب، والدفع ظاهر؛ لأنّ ذلك معلوم من دلالة النصّ ^(٥)؛ لأنّ الاحتياج إلى العلم ليس دون الاحتياج إلى المال، على أنّ العلم لا يوجب التقصان كما أوجبه المال.

قوله: (لا تنهره) تصوير المعنى لا تقدير الإعراب كما توهم.

قوله: (إذا سألَكَ) كلمة «إذا» ظرفية لا شرطية، كما هو المتبادر.

قوله: (فإنما أن تعطيه)؛ أي: فحالك إما أن... إلخ.

قوله: (ولم يقنع) من القناعة.

قوله: (بهذا الردّ اللين) لا يقال: إنه ليس برّد فضلاً عن كونه لينا، بل هو وعد؛ لأنّ كلمة «لعلّ»

(١) في الأصل: «تلك» والصواب ما أثبتناه.

(٢) قوله: «الإنهارة» على معنى التهر، وهو النهي.

(٣) في الأصل: «كلمة طيبة خير... إلخ»، وهو تصحيف.

(٤) لأن سداد المعنى يقتضي الأول كما لا يخفى.

(٥) وهي أن يكون حكم المسكوت عنه معلوماً عن حكم المنطوق لغة؛ لاشتراك العلة؛ نحو: «فلا تقلّ لئماً أُنّي» [الإسراء: ٢٣]، فإن حرمة الضرب والشتم معلوم منه بدلالة النص.

**قول أحمد**

بل اقترح عليّ الكتابة، ولازمني لأجلها (في كلِّ صباح ومساءً)، كما هو رسمُ الملازمة، (شرعْتُ فيه)، وقيل: المراد بالسائل في الآية طالبُ العلم، وهذا أنسبُ لما نحنُ فيه. فإن قلت: إنّما اعتدُّ بالردِّ اللَّيْنِ إذا لم يوجدِ المسؤولُ عنه، وهاهنا [١/٢] قد وُجِدَ، قلتُ:

المبادي

قوله: (ولا زمني لأجلها في كلِّ صباح ومساءً) الظاهرُ: أنّه إشارةٌ إلى أنّ «في كلِّ صباح» متعلّقٌ [٤/ب] بـ «لازمني» المُقدَّر في كلامِ الشَّارِحِ، مع أنّه لا حاجةٌ إلى هذا التَّعَسُّفِ؛ لأنّه لا مانعٌ من تعلُّقِ الظَّرْفِ بالاقتراح كما هو الظَّاهرُ، وفي ذكرِ الصَّباحِ والمساءِ إشارةٌ إلى دوامِ الاقتراح كما قيل في: طرقي النَّهارِ، تأمل.

قوله: (وهذا أنسبُ لما نحنُ فيه)؛ لكونِ السَّائلِ فيما نحنُ فيه طالبُ العلم. قوله: (وهاهنا قد وُجِدَ) هذا بناءٌ على أنّه لَمَّا كان قادراً على المسؤولِ فكأنّه وُجِدَ، وإلا لم يصحَّ قوله: «قد وُجِدَ»؛ لأنَّ المسؤولَ لم يكن موجوداً حينَ السؤالِ، كما لا يخفى.

ضليل

للتَّرجي، وهو التَّوَعُّعُ؛ لأنَّا نقول: إنه ردُّ لَيِّنٍ عرفاً، واعلم أنه يمكن أن يقال: إنّ ذلك القول وعُدُّ، لكن لا يؤدِّي خُلُفُهُ إلى الكذب؛ لأنَّ الكلامَ إذا قِيدَ بـ «لعلَّ» و«عسى» يخرجُ من أن يكون عزيمةً، فإنه بمنزلةِ الاستثناءِ، قال رسولُ الله ﷺ في حقِّ بني قُريظة: «لعلَّنا أمرناهم بذلك»^(١) ولم يكن أمرهم بذلك، ولم يكن ذلك كذباً لكون كلامه الشريف مُقَيِّداً بـ «لعلَّ»، على ما في «المحيط»، فتأمل^(٢).

قوله: (بل اقترح عليّ الكتابة)؛ أي: بل لم يترك اقتراحه، بل دام عليه، فتأمل^(٣).

قوله: (كما هو رسمُ الملازمة) إشارةٌ إلى وجهِ تخصيصِ الصَّباحِ والمساءِ بالذِّكْرِ من بينِ سائرِ الأوقاتِ، ويحتَمِلُ أن يكون المراد بهما مجردُ الملازمةِ، فعلى هذا لا يلزمُ أن يجيء عليه في كلِّ يومٍ، فتأمل.

قوله: (شرعْتُ فيه) والأولى^(٤) أن يقول: قد شرعْتُ فيه؛ أي: في الكتابِ.

قوله: (وهذا أنسبُ لما نحنُ فيه)؛ لأنه يكون طالبُ العلم منطوقَ الكلامِ حينئذٍ، والعبارةُ أقوى من الدَّلالةِ كما لا يخفى.

قوله: (وههنا قد وُجِدَ) لا يقال: إنّ المسؤولَ عنه هنا ليس من جنسِ المالِ، فلا يصحُّ الحُكْمُ

(١) انظر خبر بني قريظة في سبيل الهدى والرشاد لمحمد بن يوسف الصالحى: (٥: ٧ وما بعدها).

(٢) وجهه أن هذا غير ما ذكره المحشي؛ لأنه لا يقتضي الرد، فكأنه قال: اكتب الشرح المطلوب إن شاء الله تعالى.

(٣) وجهه أن أصل الاقتراح ثابت قبل التعلل، وهو لدفعه.

(٤) وإنما كان أولى؛ لاشعاره بأن كلمة قد مقدرة في عبارة الشارح.



قول أحمد

قَدْ عَدَّهُ عَدَمًا لاسْتِحْقَارِهِ، فَلَمَّا أَتَوْا بِالْإِلْحَاحِ أَجَابَهُمْ بِحُكْمِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَغْنُوهُمْ مِنْ مَسْأَلَتِهِمْ»

العبادي

قوله: (قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَغْنُوهُمْ عَنْ مَسْأَلَتِهِمْ) حَاصِلُهُ: أَعْطَوْهُمْ شَيْئًا، وَإِلَّا لَمْ يَحْصُلِ الْإِغْنَاءُ بِشَيْءٍ تَمَرَّةٍ فِي كُلِّ مَسْئُولٍ.

خليل

بوجوده؛ لأنَّ المتبادرَ منه الموجودُ الخارجي؛ لأنَّا نقول: إِنَّ شرائطَ المسؤولِ عنه - وهو كتابُ «الفوائد الفنارية» - موجودةٌ مُتَحَقِّقَةٌ على أكمل وجهٍ، فكأنَّه موجودٌ كالمالِ.

قوله: (قَدْ عَدَّهُ) أي: قَدْ عَدَّ المسؤولُ عنه (عَدَمًا لاسْتِحْقَارِهِ)؛ أي: لاسْتِحْقَارِ المسؤولِ عنه، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ استحقارَ مطلوبِ السَّائِلِ وردُّه رَدًّا لِيَنَّا لَا يَكُونُ أَمْرًا مَقْبُولًا شَرْعًا وَعَقْلًا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى قَضَاءِ الْحَاجَةِ؛ كَمَنْ مَلَكَ نَصَابًا وَحَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ، وَلَا يُعْطِي زَكَاتَهُ لِلِاسْتِحْقَارِ، عَلَى أَنْ كُتِبَ فِي أَقْصَرِ الْأَيَّامِ لَا يُلَاقِيهِ^(١)، وَالْأَوْجَهُ فِي الْجَوَابِ أَنْ يَقَالَ: لَعَلَّ الشَّارِحَ رَدُّهُ رَدًّا لِيَنَّا؛ لاسْتِغْثَالِهِ بِالْأَهَمِّ مِنَ التَّصْنِيفِ فِي الْعُلُومِ الدِّيْنِيَّةِ، أَوِ التَّدْرِيسِ فِيهَا، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَوَانِعِ^(٢)، كَمَا هُوَ مُقْتَضَى حُسْنِ الظَّنِّ، وَإِلَّا فَالِلَّائِقِ بِشَأْنِ الْكَرِيمِ قَضَاءُ الْحَاجَةِ قَلَّ الْمَسْئُولُ عَنْهُ أَوْ لَا، وَبِالْجُمْلَةِ إِنَّ الرَّدَّ اللَّيِّنَ مَعَ وَجُودِ الْمَسْئُولِ عَنْهُ قَدْ يُعْتَدُّ بِهِ لِأَمْرِ مَا^(٣).

قوله: (لِاسْتِحْقَارِهِ) الْأَدَبُ أَنْ يَقَالَ: لِاسْتِقْلَالِهِنَّ.

قوله: (أَتَوْا) بِالْقَصْرِ لَا بِالْمَدِّ، فَالْبَاءُ فِي «بِالْإِلْحَاحِ» لِلْمَلَابَسَةِ كَمَا هُوَ الْمُتَبَادَرُ، وَصِيغَةُ الْجَمْعِ لَا ثَلَاثُ قَوْلِهِ: (عَنْ اقْتِرَاحِ أَخٍ لِي) فَالْأَوَّلَى أَنْ يَقَالَ: فَلَمَّا أَتَى، وَلَعَلَّهُ حَمَلُهُ عَلَى التَّخْصِصِ بِالذِّكْرِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ مَعَهُ شُرَكَاءَ فِي السُّؤَالِ بِقَرِينَةِ «الْإِخْوَانِ»، عَلَى أَنْ مِثْلَ هَذَا الْمَسْئُولِ يَسْأَلُهُ كُلُّ طَالِبٍ تَحْقِيقَ مَنْ أَرْبَابِ الاسْتِعْدَادِ، فَالْأَخُ يَسْأَلُ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنْهُمْ أَصَالَةً وَنِيَابَةً، فَلَا يَنْحَصِرُ السَّائِلُ فِي الْأَخِ، بَلْ هَهُنَا قَوْمٌ، فَالضَّمِيرُ رَاجِعٌ إِلَى الْمَفْهُومِ مِنَ الْمَقَامِ، هَذَا غَايَةُ تَوْجِيهِ الْكَلَامِ.

قوله: (أَغْنُوهُمْ) الْأَمْرُ لِلِاسْتِحْبَابِ لَا لِلْوُجُوبِ، فَالشَّارِحُ عَدَّ أَوَّلًا مَا عَنْدَهُ مَعْدُومًا، فَلَمْ يُجِبِ السَّائِلَ، ثُمَّ تَحَوَّلَ رَأْيُهُ بِسَبَبِ الْإِلْحَاحِ وَعَدَمِ الْخُلَاصِ^(٤) عَنْ الْاِقْتِرَاحِ بِالْجَوَابِ اللَّيِّنِ إِلَى الْعَمَلِ بِالْحَدِيثِ فَأَجَابَهُ.

(١) لأن استحقار الشارح المسئول عنه - وهو الشرح - يدل على أنه شرح لا يعتد به، وكتبه في يوم واحد يدل على كمال الشارح، فيكون المسئول عنه حسنًا معتدًا به.

(٢) فإن الشارح ألف في الأصول تأليفًا سماه «فصول البدائع» في ثلاثين سنة على ما اشتهر.

(٣) وكلام المحشي يشعر بأن العمل بالشق الثاني وهو رده لا يحسن مع القدرة على الأول، وهو ممنوع.

(٤) وفيه إشارة إلى أن في كلام الشارح تضمينًا، فتبصر.



عَنِ اقْتِرَاحِ أَخٍ لِي فِي كُلِّ صَبَاحٍ وَمَسَاءٍ، أَنْ أَكْتُبَ فَوَائِدَ لَائِقَةٍ بِمُطَالَعَةِ الْإِخْوَانِ،

قول أحمد

وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ^(١).

قوله: (عَنِ اقْتِرَاحِ أَخٍ لِي) أي: إلحاحه؛ لأنَّ الاقتراح: السؤال على سبيل التحكم والارتجال من غير فكر وروية، ولا يكون ذلك إلا لغاية رغبة، والأخ: يحتمل أن يكون الأخ الديني أو الطيني^(٢)، قوله: (بِمُطَالَعَةِ الْإِخْوَانِ) عبّر عن المستفيدين بالإخوان؛ هضماً لنفسه،

المصاحي

قال الشارح: (عَنِ اقْتِرَاحِ) هو بالقاف المبالغة، وبالفاء السؤال بلا فكر وروية، وهما جائزان في هذا المحل لكن لا يصح تعليل أحدهما بالآخر، فتأمل.

خليل

قوله: (وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ) حال من ضمير «أغنوهم» كما هو الظاهر المتبادر؛ أي: ولو كان إغناؤكم بشق تمرة، ولا تعدّوه قليلاً، وأما جعله متعلقاً ومرتباً بالمسألة، فركيكت كما لا يخفى.

قوله: (أَي: إلحاحه) وفي «الصّحاح»: الإلحاح مثل الإلحاف، اه ثم الإلحاف أن يُلَازِمَ المسؤول عنه حتى يُعطيه، وفيه أيضاً: اقترحت عليه شيئاً: إذا سألتَهُ إِيَّاهُ مِنْ غَيْرِ رَوِيَّةٍ، واقترأ الكلام: ارتجاله، وفيه أيضاً: ارتجال الخطبة والشعر: ابتداؤه من غير تهيئة له، وفي «القاموس»: تَحَكَّمَ: جازَ فيه حُكْمُهُ، اه، و«روية» عطف تفسير للفكر، و«من» متعلق بالسؤال، فالمراد بالاقتراح السؤال من غير فكر وروية، وهذا السؤال مكرّر عرفاً وعادة، ولذلك فسره بالإلحاح، على أنه مُقَيَّدٌ بقوله: «في كلِّ صباحٍ ومساءً»، فلا خفاء في صحة هذا التفسير، فتَبَصَّرْ^(٣).

قوله: (لأنَّ الاقتراح) وانطبأه على المدعى ظاهراً؛ لأنه يدلُّ على أنَّ الإلحاح يلزم الاقتراح كما مرّ، ولو قال: «أي: سؤاله من غير روية وفكر»، لكان أظهر وأخصر^(٤).

قوله: (وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ)؛ أي: الاقتراح (إلا لغاية رغبة)، وهي الباعث للتأليف.

قوله: (عَبَّرَ عَنِ الْمُسْتَفِيدِينَ بِالْإِخْوَانِ . . . إلخ) الدالة على المماثلة في العلم والكمال عرفاً للشارح

(١) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وورد بلفظ: «أغنوهم عن الطلب هذا اليوم»، رواه سعيد بن منصور، وأشار الألباني إلى ضعفه، انظر: «إرواء الغليل»: (٣٣٢/٣) حديث رقم: (٨٤٤)، وورد: «يا عائشة لا تردّي مسكيناً ولو بشق تمرة»، وأشار الألباني إلى أنه حسن لغيره، انظر: «صحيح الترغيب والترهيب»: (١٣٣/٣) حديث رقم: (٣١٩٢).

(٢) قوله: والأخ. . إلخ، صوبته على ما في النسخة الهندية.

(٣) وجهه أن السؤال من غير فكر إنما هو لغاية رغبة، وهي مستلزمة للتكرار عادة، فلا يرد ما قيل من أن التفسير به خفي؛ لأن الاقتراح لا يقتضي التكرار.

(٤) ويمكن الاعتذار بأنه نبه على أن المراد بالسؤال على سبيل التحكم، والارتجال هو السؤال من غير فكر وروية، فكانه قال: أي: السؤال من غير روية ولم يكتف به تكثيراً للفائدة، فكانه قال السؤال على سبيل التحكم، والسؤال على سبيل الارتجال، والسؤال من غير فكر وروية، بمعنى واحد، وهو الاقتراح.



قول أحمد

وإظهاراً لشَفَقَتِهِ عليهم بهذا التَّأْلِيفِ، وقيل: التَّعْبِيرُ بِالْإِخْوَانِ لِلتَّشْبِيهِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى مُطَالَعَةِ هَذِهِ الْفَوَائِدِ إِلَّا مَنْ يَكُونُ أَخًا وَمِثْلًا لَهُ فِي الْعُلُومِ؛ فَيَكُونُ وَضْعًا لِلتَّأْلِيفِ بِالذِّقَّةِ وَالْعُمُوضِ،

العُمَاضِي

قوله: (وإظهاراً لِشَفَقَتِهِ)؛ لَأَنَّ الْأَخَّ يَرْحَمُ الْأَخَّ.

قوله: (بهذا التَّأْلِيفِ) الباءُ مُتَعَلِّقَةٌ بِ«شَفَقَةٍ»، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقَةً بِالْمُسْتَفِيدِينَ، تَأْمَلْ.

قوله: (وقيل) أشارَ بَلْفَظٍ «قِيلَ» إِلَى ضَعْفِهِ؛ لَأَنَّ الْأَخَّ الْمُقْتَرَحَ كَانَ مِنَ الطَّالِبِينَ فَيَكُونُ أَدْنَى مِنْهُ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِخْوَانِ الطَّلَبَةَ، فَهُمُ كَذَلِكَ لِأَنَّ مَنْ كَانَ مِثْلَهُ فِي الْعِلْمِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْمَسْئُولِ عَنْهُ، كَمَا لَا يَخْفَى، فَتَأْمَلْ.

خليل

(هَضْماً لِنَفْسِهِ)، فَكَانَ نَزَلَ نَفْسُهُ مَنَزَلَتَهُمْ تَوَاضِعاً، فَصَارَ الشَّارِحُ مِنْهُمْ، فَصَارُوا إِخْوَاناً، وَهَذَا إِنَّمَا يَتِمُّ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَفْظُ الْإِخْوَانِ مِنْ كَلَامِ الْمُقْتَرِحِ، وَحِكَايَةُ عَنْهُ، فَيَكُونُ الْمُرَادُ بِهِمْ: مَنْ كَانَ مُشَارِكاً لَهُ وَمِمَّاثِلاً، فَتَبَصَّرْ^(١).

قوله: (وإظهاراً لِشَفَقَتِهِ) اللَّازِمَةُ لِلْأَخَوَةِ الطَّيْنَةِ عُرْفاً، لَا يَقَالُ: إِنَّ الشَّفَقَةَ ظَاهِرَةٌ بِهَذَا التَّأْلِيفِ؛ لِأَنَّهُ أَثَرُهَا، فَيَكُونُ بُرْهَاناً ثَانِياً، قُلْتُ: نَعَمْ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، إِلَّا أَنَّ هَذِهِ الدَّلَالَةَ عَقْلِيَّةً، وَالْكَلَامُ فِي اللَّفْظِيَّةِ، فَظَهَرَ مِنْ هَذَا أَنَّ الْبَاءَ فِي قَوْلِهِ: «بِهَذَا» مُتَعَلِّقَةٌ بِقَوْلِنَا: «الظَّاهِرَةُ»، فَيَكُونُ صِفَةً، وَلَوْ قَالَ: إظهارَ الشَّفَقَةِ الْبَاعِثَةِ عَلَى هَذَا التَّأْلِيفِ، لَكَانَ أَوْلَى. وَلَا يَقَالُ أَيْضاً: اعْتَبَارُ الْهَضْمِ وَاعْتِبَارُ إظهارِ الشَّفَقَةِ مُتَنَافِيَانِ بِاعْتِبَارِ لَازِمِهِمَا؛ لِأَنَّ لَازِمَ الْأَوَّلِ عَدَمُ الْعُلُوِّ، وَلَازِمَ الثَّانِي الْعُلُوُّ، لِأَنَّا نَقُولُ: إِنَّ الْمَنَافِي هُوَ إظهارُ الْعُلُوِّ لَا نَفْسُ الْعُلُوِّ، عَلَى أَنَّ النِّكْتَةَ أَمْرٌ اعْتِبَارِي، وَالْأَوَّلَى^(٢) كَلِمَةُ «أَوْ»، فَتَأْمَلْ^(٣).

قوله: (التَّعْبِيرُ بِالْإِخْوَانِ) فعلى هذا التَّوْجِيهِ لَا تَنْزِيلَ لِنَفْسِهِ مَنَزَلَتَهُمْ، بَلْ فِيهِ تَنْزِيلُهُمْ مَنَزَلَتَهُ؛ إِشَارَةً إِلَى دِقَّةِ الْكِتَابِ وَعُمُوضِهِ، فَيَتَوَقَّفُ تَحْصِيلُهُ عَلَى السَّعْيِ التَّامِّ وَعَلَى صِدْقِ الرَّغْبَةِ، وَعَلَى النَّفْسِ الْمُتَقَيِّظَةِ وَالذَّهْنِ الصَّافِي عَنِ الْآفَاتِ الْقَادِحَةِ لِفَهْمِ الْمَعَانِي، فَيَكُونُ فِيهِ حُتُّ الْمُسْتَفِيدِينَ عَلَى تَحْصِيلِهِ، فَالْمَقْصُودُ تَرْغِيبُ التَّأْلِيفِ وَتَرْوِيضُهُ، وَهَذَا أَيْضاً إِنَّمَا يَتِمُّ إِذَا لَمْ يَكُنْ حِكَايَةُ لِسُؤَالِ الْأَخِّ، وَبَيَاناً لَطَرِيقِ اقْتِرَاحِهِ.

(١) وجهه أن المتبادر ما حمله المحشي عليه، فالمقترح طلب شرحاً دقيقاً غامضاً، وهو اللائق بمطالعة المستفيدين كما لا يخفى.

(٢) وجه الأولوية أن كلمة (أو) لمنع الخلو، وأن كلا منهما صالح لأن يكون نكتة والمجموع كذلك؛ إذ لا تراحم في النكات، وحينئذ يندفع اشتباه المنافاة.

(٣) وجهه أن المراد باللزوم هو اللزوم في الجملة ولو باعتبار القرائن، فلزوم العلو للشفقة إنما هو باعتبار أن الشفقة الموجبة للإحسان عليهم بهذا التأليف لا ينفك عن العلو؛ لأن اليد العليا خير من اليد السفلى كما لا يخفى.



قول أحمد

﴿وَلِكُلِّ وَجْهٌ هُوَ مُوَلِّيًا﴾ [البقرة: ١٤٨]. فَإِنْ قِيلَ: تَمَدُّحُهُ بِقَوْلِهِ: (شَرَعْتُ فِيهِ عُدْوَةَ يَوْمٍ... إلخ)، يُرَجِّحُ الْوَجْهَ الْآخِرَ، بَلْ يُعَيِّنُهُ، قُلْتُ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ تَحْدِيثًا بِالنِّعْمَةِ، لَا تَمَدُّحًا.

المهادي

قوله: (﴿وَلِكُلِّ وَجْهٌ هُوَ مُوَلِّيًا﴾) أي: لِكُلِّ قَوْمٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ جِهَةٌ وَجَانِبٌ مِنَ الْكَعْبَةِ، وَالتَّنْوِينُ بَدَلٌ عَنِ الْإِضَافَةِ، أَوِ الْمَعْنَى: لِكُلِّ أُمَّةٍ مِنْكُمْ وَمِنْ غَيْرِكُمْ قِبْلَةٌ يَتَوَجَّهُ إِلَيْهَا، وَالْمَقْصُودُ هُنَا: أَنَّ لِكُلِّ مِنَ التَّعْبِيرِينَ دَلِيلًا هُوَ: أَي: كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا «مُوَلِّيًا» أَي: صَاحِبُ تِلْكَ الْجِهَةِ، أَي: الدَّلِيلِ، أَوِ الْمَعْنَى: لِكُلِّ مِنَ الْقَائِلِينَ طَرِيقَةً هُوَ أَي: كُلُّ مِنْهُمَا صَاحِبُ تِلْكَ الطَّرِيقَةِ.

قوله: (يُرَجِّحُ الْوَجْهَ الْآخِرَ) وَهُوَ مَا قِيلَ: التَّعْبِيرُ عَنِ الْإِخْوَانِ لِلتَّنْبِيهِ.

قوله: (تَحْدِيثًا بِالنِّعْمَةِ) وَامْتِثَالًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: (وَأَمَّا نِعْمَةٌ رَبِّكَ فَحَذِّثْ) [الضحى: ١١]، وَالتَّحْدِيثُ بِالنِّعْمَةِ الْاعْتِرَافُ بِهَا، وَهُوَ شُكْرُهَا، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ: «إِنَّهُ وَلِيُّ كُلِّ نَفْسٍ وَإِنْعَامٍ»، لَكِنْ هَذَا يُنَافِي عَدَّهُ عَدَمًا لِاسْتِحْقَاقِهِ كَمَا سَبَقَ.

خليل

قوله: (﴿وَلِكُلِّ وَجْهٌ هُوَ مُوَلِّيًا﴾) وَهُوَ اقْتِبَاسٌ، قَالَ الْقَاضِي الْبِيضَاوِيُّ: «أَي: وَلِكُلِّ أُمَّةٍ قِبْلَةٌ»^(١)، أَوْ لِكُلِّ قَوْمٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ جِهَةٌ وَجَانِبٌ مِنَ الْكَعْبَةِ، وَالتَّنْوِينُ بَدَلٌ عَنِ الْإِضَافَةِ، هُوَ مُوَلِّيًا، أَحَدُ الْمَفْعُولِينَ مُحذُوفٌ؛ أَي: هُوَ مُوَلِّيًا وَجْهَهُ، أَوِ اللَّهُ مُوَلِّيًا إِيَّاهُ^(٢). اهـ، وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى مُسَاوَاةِ الْإِخْوَانِ، فَلِذَا قَالَ: «فَإِنْ قِيلَ» مُتَّفَعًا عَلَى مَا قَبْلَهُ، وَمُعَارِضًا لِلدَّلِيلِ الْمَطْوِيِّ.

قوله: (يُرَجِّحُ الْوَجْهَ الْآخِرَ، بَلْ يُعَيِّنُهُ) وَوَجْهٌ ذَلِكَ أَنَّ كَتَبَ مِثْلَ هَذَا الشَّرْحِ فِي مِثْلِ هَذَا الْوَقْتِ يُنْبِئُ عَنِ كَمَالِ الْإِحَاطَةِ وَالْإِتْقَانِ، وَعَنِ الْإِطْلَاعِ الْبَالِغِ إِلَى الْغَايَةِ، فَكَلَامُهُ يَتَضَمَّنُ عَلَى نُكْتٍ وَاعْتِبَارَاتٍ تَحْتَاجُ إِلَى الْفِكْرِ الْعَمِيقِ وَالنَّظَرِ الدَّقِيقِ، فَتَبَصَّرَ^(٣).

قوله: (يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ)؛ أَي: ذَلِكَ الْقَوْلُ، بَلْ يَتَعَيَّنُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ تَرْكِيزَةَ النَّفْسِ مِنْهِيَ عَنْهَا^(٤)، وَتَجْوِيزُ ارْتِكَابِ الْمَنْهِي عَنْهُ مَعَ وُجُودِ الْمَحْمَلِ الصَّحِيحِ لَا يَنْبَغِي، كَمَا يُشْعِرُ بِهِ كَلَامُهُ^(٥).

قوله: (تَحْدِيثًا بِالنِّعْمَةِ) يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: «إِنَّهُ وَلِيُّ كُلِّ نَفْسٍ وَإِنْعَامٍ»، فَإِذَا كَانَ الْمَقْصُودُ تَحْدِيثًا بِالنِّعْمَةِ لَا يَكُونُ الْمَقْصُودُ مَدْحَ التَّأْلِيفِ، وَفِيهِ: أَنَّهُ لَا مَنَافَاةَ بَيْنَهُمَا؛ إِذْ لَا تَرَاحُمَ فِي النِّكَاتِ، وَهُوَ

(١) والمضاف إليه المحذوف لفظة (الأمة).

(٢) أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي: (١: ١١٣).

(٣) وجهه أن المعبر في هذا المقام هو اللزوم المعبر عند أرباب المعاني، لا المنطقي، فلا يتوهم أن الكتب المذكور لا يقتضي الدقة. اهـ منه.

(٤) وتحديث النعمة مأمور به، وإشعار ارتكاب المنهي عنه مع وجود احتمال امتثال الأمر بعيد، فتأمل.

(٥) وإنما قلنا يشعر به؛ لاحتمال أن يكون ذكر الاحتمال لكونه كافياً للمانع.



لفرائد الرسالة الأثيرية في الميزان،

قول أحمد

قوله: (لفرائد الرسالة الأثيرية) شبه المسائل بالفرائد - وهي الدرّة الكبيرة الشفافة - في النفاسة، فعبر عن المشبه بلفظ المشبه به استعارةً مصرحةً تحقيقيةً، والاستعارة: هي الكلمة المستعملة

المجادي

خليل

ظاهر، لا يقال: إن احتمال التحديث يُنافي الاستحقاق؛ لأننا نقول: إن زمانهما مختلفان؛ فإن التحديث إنما هو بعد حصول المؤلف بالتوفيق الإلهي، والاستحقاق إنما هو حين الاقتراح وقبل العلم بما حصل له من العناية الإلهية والتوفيق الرباني، فلا منافاة، وما قيل: إنه يحتمل أن يكون اعتذاراً عما فيه من الزلل من القلم والخلل من الفهم، فهو جواب آخر عن السؤال، وفيه: أنه لا يصلح لذلك؛ لأن الكتب في يوم من أقصر الأيام لا يمنع إعادة النظر مرةً بعد أخرى في أطول الأيام كما لا يخفى، فتأمل^(١).

قوله: (شبه المسائل) الظاهر أن المشبه معاني الرسالة، وهي أعم من المسائل؛ لشمول المعاني للمتصورات أيضاً، ولعله خص المسائل بالذكر؛ لكونها عمدة ومقصودة بالذات منها.

قوله: (وهي)؛ أي: الفريدة^(٢) في ضمن الفرائد، وقد فسرها عصام الدين بالدرّة الثمينة التي تحفظ في ظرف على حدة ولا تخلط بالآلئ لشرفها. اهـ، وفيما ذكره المحشي نوع قصور؛ لأنه أعم منها كما لا يخفى، فتأمل^(٣). قوله: (في النفاسة) متعلق بـ«شبه»، فالنفاسة والمرغوبة وجه الشبه، وهو ظاهر.

قوله: (فعبر عن المشبه)؛ يعني: قصد إطلاق الفرائد على المسائل بسبب تشبيه المسائل بمعناها الحقيقي؛ لأن مدار الاستعارة هو التشبيه، مثلاً إذا أطلق المشفر على شفة الإنسان فقصد تشبيهها بمشفر الإبل في الغلط يكون استعارةً، وإذا أريد به المطلق كان مجازاً مُرسلاً، فاللفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد يجوز أن يكون استعارةً وأن يكون مجازاً مرسلاً.

قوله: (استعارة مصرحة تحقيقية) المشهور أن اللفظ المستعمل في غير ما وضع له للمشابهة استعارة، والتقييد بالمصرحة ليس بمشهور بين الجمهور، ولعله تبع في ذلك بعض الأفاضل، فالأولى الموافقة لهم، ولو قيل: تصريحية وتحقيقية أو مصرحة ومحقة لحصل التناسب، وفيه ما لا يخفى؛ لأن ما ذكرته إنما هو في مطلق الاستعارة التي هي المقسم للمكنية، وليس الكلام فيه، بل الكلام في مقابل المكنية، فلا غبار عليه.

قوله: (الكلمة المستعملة) خرج بها الاستعارة التمثيلية، واعلم أن الكلمة المستعملة في غير

(١) وجهه أن مجرد الكتب في أقصر الأيام لا يصلح للذر ما لم ينضم إليه عدم إعادة النظر.

(٢) لأن التعريف للماهية لا للأفراد.

(٣) وجه التأمل أن الصغر والكبر من الأمور الإضافية، وكذا الشفافية، فلا يصلح لأن يكون تعريفاً لها.

**قول أحمد**

في غير ما وُضِعَتْ لَهُ لِعَلَّاقَةٍ هِيَ الْمُشَابَهَةُ، مَعَ قَرِينَةٍ مَانِعَةٍ عَنِ إِرَادَةِ الْمَوْضُوعِ لَهُ، وَهِيَ هَاهُنَا إِضَافَتُهَا إِلَى الرَّسَالَةِ، وَالتَّحْقِيقِيَّةُ: مَا يَكُونُ الْمُسْتَعَارُ لَهُ - أَيْ: الْمُشَبَّه - أَمْرًا مُتَحَقِّقًا حِسًّا أَوْ عَقْلًا، وَالْمُسْتَعَارُ لَهُ هَاهُنَا مَسَائِلُ الرَّسَالَةِ، وَهِيَ مُتَحَقِّقَةٌ عَقْلًا،

المجاهدي

قوله: (لِعَلَّاقَةٍ) الْعَلَّاقَةُ: بَفَتْحِ الْعَيْنِ تُسْتَعْمَلُ فِي الْمَعْنَى، وَبِالْكَسْرِ فِي الْمَحْسُوسَاتِ.
قوله: (مُتَحَقِّقَةٌ عَقْلًا)؛ لِأَنَّ الْمَسَائِلَ مُشْتَمِلَةً عَلَى النَّسَبِ الَّتِي لَا وُجُودَ لَهَا فِي الْخَارِجِ، فَلَا يَرُدُّ مَا قِيلَ: إِنَّ الْمَسَائِلَ مَعْلُومَةٌ وَهِيَ مَوْجُودَةٌ فِي الْخَارِجِ، فَتَتَحَقَّقُ حِسًّا لَا عَقْلًا.

خليل

مَا وُضِعَتْ لَهُ ^(١) فِي اصْطِلَاحِ بِهِ التَّخَاطُبُ لِعَلَّاقَةٍ وَقَرِينَةٍ مَانِعَةٍ عَنِ إِرَادَتِهِ مَجَازٌ، وَإِنْ كَانَتْ عِلَاقَتُهُ غَيْرَ الْمُشَابَهَةِ فَمَجَازٌ مُرْسَلٌ، وَإِلَّا فَاسْتِعَارَةٌ.

قوله: (لِعَلَّاقَةٍ) بَفَتْحِ الْعَيْنِ دُونَ الْكَسْرِ.

قوله: (هِيَ الْمُشَابَهَةُ) هَذِهِ الْجُمْلَةُ صِفَةٌ لَ(عَلَّاقَةٍ)، فَخَرَجَ بِهَا عَنِ التَّعْرِيفِ الْمَجَازِ الْمُرْسَلِ.

قوله: (مَعَ قَرِينَةٍ) الْأَوَّلَى: «وَقَرِينَةٍ»؛ لِأَنَّ الْقَرِينَةَ لَيْسَتْ مِنْ تَوَابِعِ الْعِلَاقَةِ، بَلْ كُلُّ مَنِهَا مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْإِسْتِعَارَةُ، بَلْ الْمَجَازُ الْمَطْلُوقُ ^(٢).

قوله: (مَانِعَةٍ عَنِ إِرَادَةِ الْمَوْضُوعِ لَهُ) خَرَجَ بِهِ الْكِينَايَةُ ^(٣)، لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَتْ مَعَ قَرِينَةٍ لَكِنَّهَا لَيْسَتْ بِمَانِعَةٍ عَنِ إِرَادَةِ الْمَوْضُوعِ لَهُ عَلَى مَا قَالُوا.

قوله: (إِضَافَتُهَا إِلَى الرَّسَالَةِ) فَهَذِهِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِالْفَرَائِدِ لَيْسَ مَعْنَاهُ الْحَقِيقِيُّ، وَأَمَّا أَنَّ الْمَرَادَ بِهَا الْمَسَائِلُ، فَفِيهِ نَظَرٌ لَمَّا مَرَّ، فَتَبَيَّنَ ^(٤)، وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ شَبَّهَ أَلْفَاظَ الرَّسَالَةِ بِالْأَصْدَافِ الْمَشْتَمِلَةِ عَلَى الْفَرَائِدِ، وَأَضَافَ الْفَرَائِدَ إِلَيْهَا تَخْيِيلًا كَمَا لَا يَخْفَى.

قوله: (وَالْتَّحْقِيقِيَّةُ) تَتَمَيَّزُ بِهَا عَنِ الْمَكْنَى عَنْهَا وَعَنِ التَّخْيِيلِيَّةِ.

قوله: (مُتَحَقِّقًا حِسًّا أَوْ عَقْلًا) بِأَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْمَعْنَى أَمْرًا مَعْلُومًا يُمْكِنُ أَنْ يُشَارَ إِلَيْهِ إِشَارَةً حِسِّيَّةً أَوْ عَقْلِيَّةً.

قوله: (وَهِيَ مُتَحَقِّقَةٌ عَقْلًا)؛ أَيْ: لَا حِسًّا؛ لِأَنَّ مَسَائِلَ الْمُنْطَقِ إِنْ كَانَتْ بَاحِثَةً عَنْ أَحْوَالِ الْمَعْقُولَاتِ الثَّانِيَةِ - كَمَا هُوَ التَّحْقِيقُ - فَعَدَمُ وُجُودِهَا حِسًّا ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُا قَضَايَا ذَهْنِيَّةٌ حِينْتِذْ، وَإِنْ كَانَتْ

(١) وَفِيمَا وَضَعَتْ لَهُ حَقِيقَةً، فَالْكَلِمَةُ حِينَ الْوَضْعِ لَيْسَ بِحَقِيقَةٍ وَلَا مَجَازٍ؛ كَالْجِسْمِ فِي أَنَّ الْحَدُوثَ لَيْسَ بِمَتَحَرِّكٍ وَلَا سَاكِنٍ.

(٢) تَوَقَّفَ الْمَجَازُ عَلَى الْقَرِينَةِ تَوَقَّفَ الْكُلُّ عَلَى الْجُزْءِ عِنْدَ أَهْلِ الْمَعْنَى، وَعَلَى الشَّرْطِ عِنْدَ أَهْلِ الْأَصُولِ.

(٣) نَحْوُ: فَلَانِ طَوِيلِ النَّجَادِ، فَإِنَّهُ يُمْكِنُ إِرَادَةُ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةِ عَلَى مَا هُوَ الْمَشْهُورُ.

(٤) وَجْهُ التَّبَيُّنِ أَنَّ الْمَشَبَّهَ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ مَعْنَى الرَّسَالَةِ، وَخَصَتْ الْمَسَائِلَ بِالذِّكْرِ لَشَرْفِهَا وَقَدْ مَرَّ ذَلِكَ.



شَرَعْتُ فِيهِ غُدُوَّةَ يَوْمٍ مِنْ أَقْصَرِ الْأَيَّامِ، وَخَتَمْتُ مَعَ أَذَانِ مَغْرِبِهِ، بِعَوْنِ اللَّهِ الْمَلِكِ^(١) الْعَلَّامِ، إِنَّهُ وَلِيُّ كُلِّ تَوْفِيقٍ وَإِنْعَامٍ.

قول أحمد

قوله: (شَرَعْتُ فِيهِ) أي: في كَتَبِ الْفَوَائِدِ الْمُفْتَرَحَةِ.

قوله: (أَقْصَرِ) أي: مَغْرِبِ ذَلِكَ الْيَوْمِ، أي: وَقْتُ غُرُوبِ الشَّمْسِ.

المجاهدي

قوله: (أَيُّ: وَقْتُ غُرُوبِ الشَّمْسِ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْغُرُوبَ لِلشَّمْسِ لَا لِلْيَوْمِ.

خليل

باحثٌ عن أحوال المعلوماتِ فَكَذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَوْضُوعَاتِهَا كَلَيَاتٌ لَا وُجُودَ لَهَا فِي الْخَارِجِ، عَلَى أَنَّ النَّسَبَ الدَّاخِلَةَ فِي الْقَضَايَا لَيْسَتْ بِمَوْجُودَةٍ فِي الْخَارِجِ، فَتَأْمَلْ كَمَا لَا يَخْفَى^(٢).

قوله: (أَي: فِي كَتَبِ الْفَوَائِدِ)؛ أَي: فِي كَتَبِ نُقُوشِ الْفَوَائِدِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

قوله: (أَي: فِي مَغْرِبِ ذَلِكَ الْيَوْمِ)؛ يَعْنِي: أَنَّ ضَمِيرَ «مَغْرِبِهِ» رَاجِعٌ إِلَى الْيَوْمِ الَّذِي شَرَعَ فِيهِ.

قوله: (أَي: فِي وَقْتِ غُرُوبِ الشَّمْسِ)؛ يَعْنِي: أَنَّ الْمَغْرِبَ اسْمُ زَمَانٍ، وَأَنَّ الْمُضَافَ -وَهُوَ الشَّمْسُ- مَقْدَرٌ؛ إِذْ لَا مَغْرِبَ لِلْيَوْمِ، لَا يَقَالُ: إِنَّ الْمَغْرِبَ مَصْدَرٌ مِيمِيٌّ، فَالْوَقْتُ فِي عِبَارَةِ الْمَحْشِيِّ إِشَارَةٌ أَيْضاً إِلَى أَنَّ الْمُضَافَ مَحْذُوفٌ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: لَا يُصَارُ إِلَى الْحَذْفِ مَعَ الْاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ^(٣).

وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: «مَعَ أَذَانِ الْمَغْرِبِ»، فَعَلَى هَذَا يَحْتَاجُ إِلَى حَذْفٍ آخَرَ؛ لِأَنَّ الْأَذَانَ لِلصَّلَاةِ لَا لِلْوَقْتِ، نَعَمْ يَجُوزُ إِضَافَتُهُ إِلَى الْوَقْتِ لِأَدْنَى مُلَابَسَةٍ؛ أَي: خَتَمْتُهَا مَعَ أَذَانِ صَلَاةٍ وَقْتُ غُرُوبِ شَمْسٍ ذَلِكَ الْيَوْمِ؛ يَعْنِي: أَنَّ الْحَتْمَ مُلَابَسٌ بِأَوَّلِ الْأَذَانِ، فَلَا يُتَوَهَّمُ عَدَمُ الْإِجَابَةِ لِلأَذَانِ كَمَا لَا يَخْفَى، وَالنُّسخَةُ الْأُولَى أَوْلَى؛ لِأَنَّهَا بَعِيدَةٌ عَنْ إِيهَامٍ عَدَمِ الْإِجَابَةِ لِلأَذَانِ وَهُوَ مَكْرُوهٌ، وَلِقَلَّةِ الْحَذْفِ فِيهَا، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر.

مسائل يبحث فيها عن أحوال التعريف والدليل.

علم يبحث فيه عن المعلومات التصورية والتصديقية، من حيث أنها توصل إلى معرفة مجهول تصوري أو تصديقي.

تعريف المنطق

(١) قوله: «الملك» زيادة من الحجرية.

(٢) وجهه أن العلاوة تامة على تقرير وجود الكلي الطبيعي أيضاً.

(٣) محصل السؤال أن المغرب يجوز أن يكون مصدراً ميمياً، فلا يتعين كونه اسم زمان ومحصل الجواب: أن الحذف لا يصار إليه بلا ضرورة، فمع استفادة الزمان من صيغة المغرب لا يجوز حمله على المصدر الميمي.

[تمهيد: جهة الوحدة]

اعْلَمْ أَنَّ مِنْ حَقِّ كُلِّ طَالِبٍ كَثْرَةُ، تَضْبِطُهَا جِهَةٌ وَحْدَةً، أَنَّ يَعْرِفَهَا بِتِلْكَ الْجِهَةِ،
وَيَحْصِلَ الشُّعُورَ بِهَا قَبْلَ الشُّرُوعِ فِيهَا؛

قول أحمد

قوله: (اعْلَمْ أَنَّ مِنْ حَقِّ كُلِّ طَالِبٍ كَثْرَةُ)

العبادي

.....

خليل

قال الشَّارِحُ العَلَامَةُ: (اعْلَمْ أَنَّ مِنْ حَقِّ كُلِّ طَالِبٍ ... إلخ) اعلم^(١) أَنَّ القَوْمَ قد ذكروا قبل الشُّرُوعِ في المقصودِ مقدِّمةً لبيانِ أمورٍ يتوقَّفُ الشُّرُوعُ في المقصودِ على وَجْهِ البصيرةِ عليها، وهي: تعريفُ العلمِ المشروعِ فيه باعتبارِ جهةِ الوحدةِ الذاتِيَّةِ أو العَرَضِيَّةِ؛ ليمتازَ المطلوبُ عن غَيْرِهِ، وبيانُ الموضوعِ، وبيانُ الغايةِ، والتَّصديقُ بهما؛ لتحصلَ زيادةُ البصيرةِ، والمصنَّفُ خالفهم؛ لأنَّهُ إنما يذكرُ ما يجبُ استحضارُهُ للمبتدئِ في شيءٍ من العلومِ، على أَنَّ وظيفةَ المبتدئِ حفظُ القواعدِ بالقُسْرِ، ولما أَرَادَ الشَّارِحُ الاقتداءَ بهم في ذلك أَرَادَ بيانَ وَجْهِ تقديمهم تلكَ المقدِّمةَ على الشُّرُوعِ في العلمِ، فقال: «اعْلَمْ ... إلخ»، وذلك الوجهُ مُرَكَّبٌ مِنْ قِيَاسَيْنِ:

الأوَّلُ: مركَّبٌ مِنْ مُقَدِّمَتَيْنِ: الأولى: أَنَّ كُلَّ كَثْرَةٍ تَضْبِطُهَا جِهَةٌ وَحْدَةً، مِنْ حَقِّ كُلِّ طَالِبٍ أَنَّ يَعْرِفَهَا بِتِلْكَ الْجِهَةِ، وإلى هذه المقدِّمةِ أشارَ بقوله: «اعْلَمْ ... إلخ»، والثَّانِيَّةُ: أَنَّ كُلَّ عِلْمٍ مَسْأَلٌ كَثِيرَةٌ تَضْبِطُهَا جِهَةٌ وَحْدَةً^(٢)، وتَرْتِيبُ القِيَاسِ: أَنَّ كُلَّ عِلْمٍ مَسْأَلٌ كَثِيرَةٌ تَضْبِطُهَا جِهَةٌ وَحْدَةً، وكلُّ كَثْرَةٍ تَضْبِطُهَا جِهَةٌ وَحْدَةً مِنْ حَقِّ كُلِّ طَالِبٍ أَنَّ يَعْرِفَهَا بِتِلْكَ الْجِهَةِ، يَنْتُجُ: فكلُّ عِلْمٍ مِنْ حَقِّ كُلِّ طَالِبٍ أَنَّ يَعْرِفَهَا بِجِهَةِ الْوَحْدَةِ.

(١) كلمة (اعلم) حث للمخاطب على أن يلقي سمعه إلى ما يعقبها وهو شهيد، وقال: (إن من حق)؛ أي: ما هو لازم وثابت له، على ما قال الشارح العلامة في «حواشي فصول البدائع»، ويجوز أن يكون بمعنى اللائق، فلو لوحظ أن الأمن عن المحذورات الآتية يتوقف على هذه المباحث يكون بمعنى الواجب، ولو لوحظ أن أصل المقصود لا يتوقف عليه يكون بمعنى اللائق، وهو أعم من الأول، فتأمل.

(٢) وأنت خبير بأن ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه باعتبار كونه كثرة، ولو أخذ بكونه واحداً بجهة الوحدة لا يصح.

**قول أحمد**

أي: مطلقاً؛ سواءً كانت تلك الكثرة من غير العلوم، أو علوماً، مُدَوَّنة أو غير مُدَوَّنة،

المجاهدي

قوله: (أو غير مُدَوَّنة) كعلم الخياطة [٥/أ] والصياغة والحياكة ونحوها.

خليل

والثاني: هو المركب من هذه النتيجة ومن مقدمة أخرى، وترتيب هذا القياس: أن المنطق علم، وكل علم من حق كل طالبه أن يعرفه بجهة الوحدة، فالمنطق من حق كل طالبه أن يعرفه بجهة الوحدة، فهذه النتيجة هي المطلوبة، ولو لم يكن المراد ذلك^(١) لم ينتج القياس الأول، فكذا الثاني^(٢)، والمقدمة الثانية أخص من الأولى، وهي صغرى القياس الأول، والأعم يُقدَّم على الأخص، ولذا قدَّمه الشارح.

قوله: (أي: مطلقاً)؛ أي: ليس المراد بالكثرة العلوم، بل المراد بها أعم من العلوم؛ مُدَوَّنة أو غير مُدَوَّنة؛ كعلم الخياطة، ومن غير العلوم، وهذا مأخوذ من إطلاق اللفظ ومن المقابلة أيضاً^(٣) لقوله: «ولأن كل علم كثرة».

ثم اعلم أن الجمهور على أن «أي» حرف تفسير، وما بعدها عطف بيان لما قبله، وأن صاحب «المفتاح» ذهب إلى أنها حرف عطف، فلا يجوز النصب مطلقاً على القولين^(٤)، وفيه شيء آخر، وهو أنه يجب تأنيته؛ لأن موصوفه مؤنث، ولو قال في مقام توضيح عبارة الشارح: «إن الكثرة أعم من العلوم مُدَوَّنة أو غيرها ومن غير العلوم»؛ لكان أولى كما لا يخفى.

قوله: (من غير العلوم) كالأموال مثلاً، فإن حق طالبها أن يعرفها بجهة كونها وسيلة إلى قضاء الحوائج وحصول الآمال، فالأولى^(٥) أن يحذف «من»، أو يُزاد في الشق الثاني ويقال: «أو من العلوم» كما لا يخفى.

(١) أي: لو لم يكن المراد بقوله: اعلم أن من حق كل طالب كثرة تضبطها جهة وحدة . . . إلخ كل كثرة تضبطها جهة وحدة من حق كل طالبها . . . إلخ، لم ينتج القياس لفقدان الشرط، وهو كلية الكبرى كما قال المحشي.

(٢) أي: لا ينتج الثاني أيضاً؛ لأن الكبرى حينئذ تكون نظرية غير معلومة.

(٣) يعني: أن الوهم يتبادر إلى أن المراد بالكثرة المذكورة هي العلوم المدونة، فهذه المقابلة تدفع هذا الوهم، فالكثرة مأخوذة على إطلاقها واحتمال كون المراد بها العلوم مطلقاً لا يضر؛ لأنه نوع تقييد، فلا بد من دليل عليه، على أن لياقة المعرفة يجري في غير العلوم، فتأمل.

(٤) لا يقال: إنه يجوز اتباع التوابع على المحل؛ نحو: أنا ضارب زيد وعمراً، فإنه معطوف على محل زيد وهو النصب. لأننا نقول: جواز ذلك في مقام التفسير ممنوع؛ لأنه لم يوجد في كلام من يوثق به على أن الطالب ليس بمضاف إلى معموله؛ لعدم الاعتماد وكونه منصوباً بالفعل المقدّر في مقام التفسير لا يساعده التتبع والاستقراء كما لا يخفى.

(٥) لم يقل: (فالصواب) لأمرين: الأول: ما قيل من أنه تفنن في العبارة. والثاني: أن المناقشة في العبارة بعد حصول المقصود ليس من دأب المحصلين كما لا يخفى.

**قول أحمد**

والمُراد: أنَّ مِنْ حَقِّ كُلِّ طَالِبٍ كُلَّ كَثْرَةِ ذَلِكَ، وَإِلَّا لَمْ يُفِدْ: أَنَّ مِنْ حَقِّ كُلِّ طَالِبِ الْمَسَائِلِ الْمَنْطِقِيَّةِ أَنْ يَعْرِفَهَا بِتِلْكَ [ب/٢] الْجِهَةِ، وَالْمَقْصُودُ ذَلِكَ، فَتَوَجَّهْ: إِمَّا بِأَنَّ التَّنْوِينَ فِي الْإِبْطَاتِ

المجادي

قوله: (وَالْأَلَا لَمْ يُفِدْ) أي: وإن لم يكن المراد من قوله: «إِنَّ مِنْ حَقِّ كُلِّ طَالِبٍ كُلَّ كَثْرَةِ»، لم يُفِدْ أَنْ مِنْ حَقِّ كُلِّ طَالِبِ الْمَنْطِقِ أَنْ يَعْرِفَ بِتِلْكَ الْجِهَةِ، وَالْحَالُ أَنَّ الْمَقْصُودَ: بَيَانُ سَبَبِ إِبْرَادِ تَعْرِيفِ الْمَنْطِقِ بِالْجِهَةِ الدَّائِيَّةِ، وَهِيَ قَوْلُهُ: «الْمَنْطِقُ عِلْمٌ يُبْحَثُ فِيهِ عَنِ الْأَعْرَاضِ الدَّائِيَّةِ لِلتَّصَوُّرَاتِ وَالتَّصْدِيقَاتِ مِنْ حَيْثُ نَفَعُهَا فِي الْإِصْصَالِ إِلَى الْمَجْهُولَاتِ»، وَبِالْجِهَةِ الْعَرْضِيَّةِ، وَهِيَ قَوْلُهُ: «الْمَنْطِقُ قَانُونٌ يَعْرِفُ بِهِ صَحِيحُ الْفِكْرِ وَفَاسِدُهُ».

قوله: (إِمَّا بِأَنَّ التَّنْوِينَ فِي الْإِبْطَاتِ ... إلخ) وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿عَلِمْتَ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ﴾ [الانفطار: ٥]، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ^(١):

يَا أَهْلَ ذَا الْمَغْنَى وَقِيَّتُمْ شَرًّا

فخيل

قوله: (والمُراد: أَنَّ مِنْ حَقِّ ... إلخ) لِيَصْلَحَ^(٢) لِأَنَّ يَكُونُ كُبْرَى الْقِيَاسِ الْأَوَّلِ كَمَا مَرَّ. قوله: (وَالْأَلَا لَمْ يُفِدْ) أي: إن لم يكن المراد ذلك، لم يُوجَدْ شَرْطُ الْقِيَاسِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ كُلِّيَّةُ الْكُبْرَى، فَلَمْ يُفِدِ الْبَيَانُ الْمَطْلُوبَ كَمَا مَرَّ. قوله: (وَالْمَقْصُودُ ذَلِكَ) وَالْمَشَارُ إِلَى بـ «ذَلِكَ» قَوْلُهُ: «إِنَّ مِنْ حَقِّ كُلِّ طَالِبِ الْمَسَائِلِ الْمَنْطِقِيَّةِ ... إلخ»، وَإِنَّمَا كَانَ الْمَقْرَرُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ غَرَضَ الشَّارِحِ بَيَانُ وَجْهِ تَقْدِيمِ تَعْرِيفِ الْمَنْطِقِ الْمَأْخُوذِ مِنَ الْمَوْضُوعِ وَالْغَايَةِ، مَعَ أَنَّ الْمَاتِنَ لَمْ يَذْكُرْ شَيْئًا مِنْهَا.

قوله: (فَتَوَجَّهْ)؛ يَعْنِي: أَنَّ الْعِبَارَةَ الْمَذْكُورَةَ لَا تُسَاعِدُهُ بِظَاهِرِهَا، فَيُوجَّهُ بِالصَّرْفِ عَنْ ظَاهِرِهَا: إِمَّا بِأَنَّ التَّنْوِينَ فِي الْإِبْطَاتِ قَدْ يَكُونُ سُورَ الْكُلِّيَّةِ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ سُورُ الْجُزْئِيَّةِ فِي الْإِبْطَاتِ عَلَى مَا قَالَهُ التَّفْتَازَانِي فِي «سِرِّ التَّلْخِصِ»، وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ^(٣) فِي «الْإِشَارَاتِ»، وَقَالَ: «إِنْ كَانَ إِدْخَالُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ يُوجِبُ تَعْوِيمًا، وَتَرْكُهُ إِدْخَالُ التَّنْوِينَ يُوجِبُ تَخْصِيصًا، فَلَا مُهْمَلَةٌ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ». إِي، وَلِأَنَّ حَقَّ السُّورِ أَنْ يَرَدَّ عَلَى الْمَوْضُوعِ، وَالْكَثْرَةُ لَيْسَتْ بِمَوْضُوعٍ فِي الْقَضِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ، وَالْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ: أَنَّ كَوْنَ التَّنْوِينَ سُورَ الْجُزْئِيَّةِ أَغْلَبِيٌّ لَا كُلِّيٌّ؛ لِأَنَّ التَّكْرَرَ الْمُنَوَّنَةَ قَدْ تَعَمَّ فِي الْإِبْطَاتِ؛ نَحْوُ: تَمَرَّةٌ خَيْرٌ مِنْ

(١) قَائِلُهُ الْحَرِيرِيُّ فِي «مَقَامَاتِهِ»، انْظُرِ الْمَقَامَةَ الْكُوفِيَّةَ (ص ٤٨).

(٢) أي: لِيَسْهَلَ اخْتِذَ كُبْرَى الْقِيَاسِ مِنْهُ؛ لِأَنَّ الْمَذْكُورَ لَيْسَ عَيْنَ الْكُبْرَى، بَلْ هُوَ إِشَارَةٌ إِلَيْهَا كَمَا مَرَّ.

(٣) الشَّيْخُ: هُوَ الشَّيْخُ الرَّئِيسُ ابْنُ سَيْنَا وَقَدْ مَرَّتْ تَرْجُمَتُهُ.



قول أحمد

قد يكون سور الكلّي كما ذهب إليه بعضهم، أو بأنّ المهملة عند علماء البلاغة قد تكون في قوّة الكلّيّة؛ دفعاً لترجيح أحد المتساويين على الآخر^(١)،

المجادي

قوله: «قد تكون في قوّة الكلّيّة»؛ لأنّها لو كانت في قوّة الجزئية يلزم ترجيح بعض الأفراد على بعض في الحكم مع أنّهما متساويان فيه؛ فاختار علماء المعاني كونها كلّيةً دفعاً للترجيح، وبما قرّرنا ظهر ضعف قوله: «قد يكون» بلفظة «قد» المفيدة جزئية الحكم^(٢).

خليل

جرادة، و«عَلِمْتُ نَفْسُ مَا قَدَمْتُ» [الانفطار: ٥]، على ما قال الفاضل حسن جلبي في «حاشية المطول»، فتأمل^(٣)، وأمّا الجواب عن الثاني فظاهر ممّا مرّ^(٤).

قوله: (عند علماء البلاغة) قيّده به؛ لأنّ المهملة في قوّة الجزئية عند علماء الميزان.

قوله: (قد تكون في قوّة الكلّيّة) مثلاً لو قلنا: «الإنسان كاتب بالفعل» تكون قضيّة مهملة، وتكون في قوّة الجزئية بالاتّفاق، ولو قلنا: «الإنسان حيوان» تكون في قوّة الجزئية عند أهل الميزان، وفي قوّة الكلّيّة عند أهل العربية؛ لأنّه لو جعلناه في قوّة الجزئية يكون المعنى: بعض الإنسان حيوان، مع أنّ البعض الآخر أيضاً حيوان، فيلزم الترجيح بلا مرجح، فهو باطل، فتكون المهملة في قوّة الكلّيّة بحسب خصوص المادّة، وأرباب المنطق لا يعتبرون خصوص المادّة، قال شارح «القسطاس»: ولو لزم الحكم الكلّي في صورة؛ كقولنا: «الإنسان حيوان»، فذلك يكون زائداً على مقتضى المهملة، لاحقاً بالكلّيّة بحسب المادّة. اهـ، فعلم أنّ أهل الميزان لا يُكروْن كون المهملة في بعض المواضع في قوّة الكلّيّة، ولذلك قال عصام الدين في «الأطول»: «إنّ حكم أرباب الميزان بأنّ كلّ مهملة في قوّة الجزئية لا يُنافي أنّ بعض المهملة في قوّة الكلّيّة». اهـ، وقد نُقِلَ عَنِ الشَّيْخِ أَنَّ مُهِمَلَاتِ الْعُلُومِ كُلِّيَّاتٌ، ولو قال بأنّ المهملة قد تكون في قوّة الكلّيّة لكان أولى؛ لِئَلَّا يُوهِمَ أَنَّ تكون المهملة في قوّة الكلّيّة أصلاً، ولو

(١) القضيتان الكلية والجزئية متساويتان في أنّهما مفهومان للمهملة، فلو كانت المهملة في قوة الجزئية يلزم ترجيح بلا مرجح، بخلاف ما إذا كانت القضية كلية؛ فإن الكلية مرجحة للاختيار؛ فاختاروا كون المهملة في قوة الكلية دفعاً لترجيح أحد المتساويين على الآخر.

(٢) قوله: «وقد يكون في قوة الجزئية» إلى قوله: «جزئية الحكم»، على الحاشية، وأشار أنها من نسخة أخرى.

(٣) وجهه أن الاستغراق مستفاد من المقام لا من التنوين كما في «التلويح»، فتأمل.

(٤) لأن كلام المحشي إنما هو في القضية المشار إليها؛ أعني: كثرة تضبطها جهة وحدة من حق كل طالبها أن يعرفها بتلك الجهة، فالكثرة موضوع فيها، فحاصل جواب المحشي أن التنوين فيها سور الكلي ولو تنزلاً عن هذا فنقول: إن المهملة قد تكون في قوة الكلية، فالأمر ههنا كذلك وليس الكلام فيما ذكره الشارح إشارة إلى الكبرى، فأمعن النظر.

**قول أحمد**

تأمل وتدبر،

العمادي

قوله: (تأمل وتدبر) لعل وجه التأمل: أن تصحيح مسائل المنطق بقواعد علم المعاني لا يخلو عن بُعد، ووجه التدبر: أنه يقتضي ألا تجوز القضايا الجزئية ابتداءً فيما يصح الحكم على الكل عند علماء

خليل

بالنظر إلى خصوص المادة عند أهل الميزان، فتأمل^(١).

فعلى هذا لا يرَدُّ أن إصلاح ما في فن لا يصح بما يتعلق بالفن الآخر، ولا يحتاج إلى الجواب: بأن ذلك لا يضر في الخطبة.

واعلم أن التوجيه هنا يمكن بأمور آخر، منها: أن أئمة الأصول جعلوا النكرة الموصوفة بالصفة العامة من ألفاظ العموم بعد اعتبار الاستغراق^(٢) في العام، وهذا دليل واضح على أن مرادهم بعمومها الشمول والاستغراق لكل فرد، ومنها: أن تعليق الحكم بالوصف المشتق سواء ذكر الموصوف أو لا، يشعر بأن مأخذ الاشتقاق علة لذلك الحكم؛ فيعم الحكم بعمومه العلة على ما تقرر في موضعه، ومنها: حذف المضاف وهو شائع؛ أي: كل طالب كثرة... إلخ، كما قالوا في قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُنْكَرٍ﴾ [غافر: ٣٥]؛ أي: كل متكبر؛ إذ ليس لمتكبر واحد قلوب، وهو ظاهر، ومنها: أن النكرة قد تعم باقتضاء المقام؛ نحو: ﴿عَلِمْتُ نَفْسِي مَا قَدِمْتُ﴾ [الانفطار: ٥]، ونحو: تَمَرَّةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ، و﴿قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا﴾ [البقرة: ٢٦٣]، ومنها: أن كلمة «كل» يُعتبر دخولها على الطالب بعد اعتبار إضافته إلى الكثرة، فكأنه لُوِجِظَ مفهوم طالب كثرة، وأضيف «كل» إليه، فيفيد إحاطة أفراد المضاف إليه أيضاً، على ما قاله صدر الأفاضل، وفيه بحث؛ لأن إفادة «كل» إحاطة أفراد المضاف والمضاف إليه غير صحيحة، وإلا قالوا في الآية: إِنَّ المضاف محذوف كما مر، فلا حاجة إلى ما ذكره^(٣) من التوجيه، أمّا الأول فظاهر، وأمّا الثاني فلأن تلك القضية كلية^(٤) لا مهملة.

قوله: (تأمل وتدبر) يحتمل وجودها، فيمكن استفادتها مما ذكرنا، لا أن الظاهر أن الثاني تأسيس لا تأكيد، فالأول إشارة إلى السؤال على التوجيه الأول، وهو أن مذهب البعض لا يصح مطلقاً، على أن

(١) أي: فتأمل في العبارات المنقولة وافهم أن كلامهم صريح في أن المهمة قد تكون في قوة الكلية بالإجماع، فلا وجه للإحالة إلى علم البيان.

(٢) دفع لتوهم أن عموم النكرة الموصوفة بتلك الصفة ليس على طريق الشمول لكل فرد، بل على طريق البذل؛ نحو: رجل كاتب، فتكون القضية مهمة، فلا ينتج القياس.

(٣) ويؤيد ما ذكرنا من عدم احتياج العبارة إلى ما ذكره المحشي عدم تعرض «حواشي مختصر المنتهى» إلى التوجيه.

(٤) أي: القضية المشار إليها بقوله: (إن من حق... إلخ) وهي قولنا: كثرة تضبطها جهة وحدة من حق طالبها أن يعرفها بتلك الجهة، فهي كلية لا مهمة على ما مر، فلا يتوهم أن الكثرة مفردة لا مركبة فكيف تكون قضية حتى تكون مهمة أو كلية فتأمل.



حَتَّى يَأْمَنَ مِنْ فَوَاتِ شَيْءٍ مِمَّا يَغْنِيهِ، وَصَرَفَ الْهِمَّةَ إِلَى مَا لَا يَغْنِيهِ،

قول أحمد

قوله: (حَتَّى يَأْمَنَ مِنْ فَوَاتِ شَيْءٍ... إلخ)، يعني: أَنَّ طَالِبَ كُلِّ كَثْرَةٍ تَضْبِطُهَا جِهَةٌ وَحِدَةٌ، إِذَا حَصَلَ الشُّعُورُ بِهَا بِتِلْكَ الْجِهَةِ، بِأَنْ يَعْرِفَهَا بِهَا،

العهادي

المعاني، أو أَنَّهُ لَا خَيْرَ بِذَلِكَ التَّصْحِيحِ فِي الدِّيَابَاةِ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ التَّأْمَلُ إِشَارَةً إِلَى مَا فِي التَّوَجِيهِ الْأَوَّلِ وَالتَّدْبِيرِ إِلَى مَا فِي الثَّانِي، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ وَجْهُ التَّأْمَلِ: أَنَّ النَّكَرَةَ فِي الْإِيجَابِ ظَاهِرَةٌ فِي عَدَمِ الْاسْتِعْرَاقِ، وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ فِيهِ بَقَرِيَّةٌ، وَلَا قَرِيْنَةٌ عَلَيْهِ هُنَا، وَوَجْهُ التَّدْبِيرِ: أَنَّ الدَّخَلَ فِي الْعِبَارَةِ بَعْدَ ظُهُورِ الْمُرَادِ لَيْسَ مِنْ ذَأَابِ الْمُحْصَلِينَ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ وَجْهُ التَّأْمَلِ: أَنَّ قَوْلَهُ «طَالِبُ كَثْرَةٍ» لَيْسَ قَضِيَّةً فَضْلاً عَنْ أَنْ تَكُونَ مُهِمَّةً أَوْ مَحْضُورَةً؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ «كَثْرَةٌ» مُضَافٌ إِلَيْهِ لِقَوْلِهِ «طَالِبُ» الْمُضَافِ إِلَيْهِ لـ«كُلِّ» الْمُضَافِ إِلَيْهِ لـ«حَقٍّ»، وَالْقَضِيَّةُ مَجْمُوعٌ إِنَّ مَعَ خَبَرِهَا، كَمَا لَا يَخْفَى، وَوَجْهُ التَّدْبِيرِ: أَنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَضِيَّةً مُسْتَعْمَلَةً لَكُنْهُ فِي حُكْمِ الْقَضِيَّةِ؛ فَتَأْمَلُ.

قوله: (يَعْنِي: أَنَّ طَالِبَ... إلخ) يعني: أَنَّ هَذَا مُحْصَلُ كَلَامِ الشَّارِحِ الْمُحَقِّقِ، لِأَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْغَايَةَ لِلْمَعْرِفَةِ وَتَحْصِيلِ الشُّعُورِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «حَتَّى إِذَا أُوْرِدَ عَلَيْهِ شَيْءٌ... إلخ»، وَقَوْلُهُ: «وَيَأْمَنُ مِنْ

خليل

ذَلِكَ إِنَّمَا يَتِمُّ إِذَا كَانَ مِنْ أَهْلِ الْمَنْطِقِ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ، وَإِلَى الْجَوَابِ وَهُوَ أَنَّ الْمَوْجَّهَ مَانِعٌ يَكْفِيهِ أَدْنَى الْإِحْتِمَالِ، وَأَنَّ الْكَلَامَ هَهُنَا فِي الْخَطْبَةِ لَا فِي الْمَسَائِلِ، فَلَا يَضُرُّ الْخُرُوجُ عَنْ اصْطِلَاحِ الْقَوْمِ، وَالثَّانِي أَيْضاً إِشَارَةٌ إِلَى السُّؤَالِ عَلَى التَّوَجِيهِ الثَّانِي، وَالْجَوَابُ عَنْهُ أَيْضاً، أَمَّا السُّؤَالُ فَهُوَ أَنَّ كَوْنَ الْمَهْمَلَةِ كَلْمَةً فِي بَعْضِ الْمَقَامِ^(١)، فَمِنْ أَيْنَ عُلِمَ كَوْنَ الْمُرَادِ بِهَا الْكَلْمَةُ؟ عَلَى أَنَّ الْكَلَامَ هَهُنَا فِي اصْطِلَاحِ كَلَامِ الْمَنْطِقِيِّ، فَلَا يُصَارُ إِلَى قَوَاعِدِ الْمَعَانِي، وَالْجَوَابُ عَنْهُمَا ظَاهِرٌ مِمَّا مَرَّ.

قوله: (يَعْنِي: أَنَّ طَالِبَ كُلِّ كَثْرَةٍ) هَكَذَا فِي أَكْثَرِ النُّسخِ، وَالْأَوَّلَى: أَنَّ طَالِبَ كُلِّ كَثْرَةٍ، كَمَا فِي بَعْضِ النُّسخِ كَمَا لَا يَخْفَى.

قوله: (تَضْبِطُهَا)؛ أَي: ضَبَطَ مُعْتَبِراً عِنْدَ الْعُلَمَاءِ، فَإِنَّ الضَّبْطَ يَكُونُ كُلُّ مَسْأَلَةٍ مُطْلُوبَةٍ أَوْ بِكَوْنِهَا مُشْتَمَلَةً عَلَى النَّسْبَةِ مَثَلًا، فَإِنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ، بَلِ الْمَعْتَبَرُ هُوَ ضَبْطُ الْمَوْضُوعِ أَوْ الْغَايَةِ.

قوله: (جِهَةٌ وَحِدَةٌ)؛ أَي: سَبَبُ الْوَحْدَةِ، فَإِنَّ كُلَّ عِلْمٍ مَسَائِلُ كَثِيرَةٌ يَجْعَلُهَا مَوْضُوعُهَا أَوْ غَايَتُهَا وَاحِدَةً وَحِدَةً اِعْتِبَارِيَّةً.

قوله: (إِذَا حَصَلَ الشُّعُورُ بِهَا)؛ أَي: بِتِلْكَ الْكَثْرَةِ.

قوله: (بِتِلْكَ الْجِهَةِ)؛ أَي: بِتَعْرِيفِ مَاخُذٍ مِنْ تِلْكَ الْجِهَةِ.

(١) وَلِذَا اِدْرَجَ كَلِمَةَ (قَدْ) الدَّالَّةَ عَلَى الْجُزْئِيَّةِ.



وَأَنْ يَعْرِفَ غَايَتَهَا؛

قول أحمد

وَقَفَّ عَلَى جَمِيعِ تِلْكَ الْكَثْرَةِ إجمالاً، حَتَّى إِذَا أُورِدَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ تِلْكَ الْكَثْرَةِ عَلِمَ أَنَّهُ مِنْهَا، وَإِذَا أُورِدَ عَلَيْهِ مَا لَيْسَ مِنْهَا عَلِمَ أَنَّهُ ^(١) لَيْسَ مِنْهَا؛ فَيَأْمَنُ مِنْ فَوَاتِ شَيْءٍ مِمَّا يَعْنِيهِ، وَصَرَفَ الْهِمَّةَ إِلَى مَا لَا يَعْنِيهِ، قَوْلُهُ: (وَأَنْ يَعْرِفَ غَايَتَهَا) أَي: غَايَتَهَا الْمُهْمَّةَ لِذَلِكَ الطَّالِبِ الْمُتَرَبِّتَةِ عَلَيْهَا فِي الْوَاقِعِ، أَي: يُصَدِّقُ بِأَنَّهَا غَايَتُهَا.

المهادي

فَوَاتِ شَيْءٍ... إلخ مُتَفَرِّعٌ عَلَيْهَا، وَيُؤَيِّدُ مَا قُلْنَا تَعْلِيلُ الْمُحَسِّنِيِّ قَوْلَ الشَّارِحِ فِيمَا يَأْتِي: «عَلَى تَقْدِيمِ الشُّعُورِ... إلخ»، بـ «لِيَأْمَنَ الطَّالِبُ... إلخ»، لَكِنْ فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ «حَتَّى» هُنَا بِمَعْنَى: اللَّامِ.

قَوْلُهُ: (وَقَفَّ عَلَى جَمِيعِ تِلْكَ الْكَثْرَةِ إجمالاً) مَثَلًا مِنْ تَصَوُّرِ الْمَنْطِقِ بِأَنَّهُ قَانُونٌ يُعْرِفُ بِهِ صَحِيحَ الْفِكْرِ وَفَاسِدَهُ، يَحْصُلُ عِنْدَهُ مُقَدِّمَةٌ كُلِّيَّةٌ وَهِيَ: أَنَّ كُلَّ مَسْأَلَةٍ مِنْ مَسَائِلِ الْمَنْطِقِ لَهَا مَدْخَلٌ فِي تِلْكَ الْمَعْرِفَةِ، فَإِذَا أُورِدَ عَلَيْهِ مَسْأَلَةٌ مَعَيَّنَةٌ مِنْهَا يُمَكِّنُ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهَا مِنَ الْمَنْطِقِ، بِأَنْ يَقُولَ: إِنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ لَهَا مَدْخَلٌ فِي مَعْرِفَةِ [ب/هـ] صَحِيحِ الْفِكْرِ وَفَاسِدِهِ، وَكُلُّ مَسْأَلَةٍ كَذَلِكَ فِيهِ مِنَ الْمَنْطِقِ، فَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مِنَ الْمَنْطِقِ، وَإِذَا أُورِدَ عَلَيْهِ مَسْأَلَةٌ مِنَ النَّحْوِ يُمْكِنُ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الْمَنْطِقِ، بِأَنْ يَقُولَ: إِنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ لَيْسَ لَهَا مَدْخَلٌ فِي مَعْرِفَةِ صَحِيحِ الْفِكْرِ وَفَاسِدِهِ، وَكُلُّ مَسْأَلَةٍ كَذَلِكَ فِيهِ لَيْسَتْ مِنَ الْمَنْطِقِ، فَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ لَيْسَتْ مِنَ الْمَنْطِقِ.

خليل

قَوْلُهُ: (وَقَفَّ عَلَى جَمِيعِ تِلْكَ الْكَثْرَةِ)؛ أَي: حَصَلَ لَهُ الْقُدْرَةُ التَّامَّةُ عَلَى تَمْيِيزِ مَطْلُوبِهِ عَنْ غَيْرِهِ؛ مَثَلًا: عِلْمُ النَّحْوِ عِلْمٌ بَا حَتْ عَنْ أَحْوَالِ الْكَلِمَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا صَالِحَةٌ لِلْإِعْرَابِ وَالْبِنَاءِ، فَنَقُولُ: هَذِهِ مَسْأَلَةٌ لَهَا تَعْلُقٌ بِالْإِعْرَابِ وَالْبِنَاءِ، وَكُلُّ مَسْأَلَةٍ لَهَا تَعْلُقٌ بِالْإِعْرَابِ وَالْبِنَاءِ فَهِيَ مِنَ النَّحْوِ، وَأَيْضًا هَذِهِ مَسْأَلَةٌ لَهَا تَعْلُقٌ بِالْإِعْرَابِ وَالْبِنَاءِ، فَهِيَ مِنَ النَّحْوِ، وَأَيْضًا هَذِهِ مَسْأَلَةٌ لَيْسَ لَهَا تَعْلُقٌ بِهِمَا، وَكُلُّ مَسْأَلَةٍ لَيْسَ لَهَا تَعْلُقٌ بِهِمَا فَهِيَ لَيْسَتْ مِنَ النَّحْوِ، فَيَأْمَنُ مِنْ فَوَاتِ مَطْلُوبِهِ، وَمِنْ الْإِشْتَغَالِ بِغَيْرِ مَطْلُوبِهِ.

قَوْلُهُ: (أَي: غَايَتُهَا الْمُهْمَّةُ... إلخ) وَلَا بُدَّ مِنَ التَّصَدِيقِ بِفَائِدَةٍ مَا؛ لِيُمْكِنَ الشُّرُوعُ، كَمَا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ التَّصَوُّرِ بِوَجْهِ مَا عَلَى قَاعِدَةِ الْفَلَّاسِفَةِ؛ لِأَنَّهُ عَلَى قَاعِدَةِ الْمُتَكَلِّمِينَ لَا يَتَوَقَّفُ الشُّرُوعُ عَلَى التَّصَدِيقِ بِهَا؛ لِأَنَّ الْإِخْتِيَارَ كَافٍ فِيهِ كَمَا لَا يَخْفَى، وَقَيِّدُهَا بِكَوْنِهَا مُهْمَةً؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ رُبَّمَا يَحْصُلُ الْفُتُورُ لَهُ فِي أَثْنَاءِ التَّحْصِيلِ، وَبِكَوْنِهَا مُرْتَبَةً؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ قَدْ يَحْصُلُ الْفُتُورُ فِي أَثْنَاءِ التَّحْصِيلِ أَيْضًا، فَيَقْعُدُ عَنِ التَّحْصِيلِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَلَوْ كَانَتْ تِلْكَ الْفَائِدَةُ مُهْمَةً لَهُ مُتَرَبِّتَةً عَلَيْهَا فِي الْوَاقِعِ يَزِدَادُ السَّعْيُ وَالشُّرُوعُ فِي أَثْنَاءِ التَّحْصِيلِ، وَلَوْ لَمْ تَتَرَبَّبْ عَلَيْهَا يَحْصُلُ الْفُتُورُ، وَلَا بُدَّ أَيْضًا مِنْ أَنْ تَكُونَ مُعْتَدًا بِهَا؛ حَتَّى لَا يَكُونَ سَعْيُهُ عَبَثًا عُرْفًا، وَلَمْ يَقْيِدْ بِهَا اعْتِمَادًا عَلَى التَّبَادُرِ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ مُشْتَرِكٌ، فَلَا أَوْلَى

(١) فِي الْأَصْلِ: «أَنَّهَا»، وَالضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى «مَا».



لِيَزْدَادَ جِدًّا وَنَشَاطًا، وَلَا يَكُونَ سَعْيُهُ عَبَثًا وَضَلَالًا.

وَلَأَنَّ كُلَّ عِلْمٍ كَثْرَةً، تَضْبُطُهَا:

جِهَةٌ وَحْدَةً ذَاتِيَّةً بِاعْتِبَارِهَا تُعَدُّ مَسَائِلُهُ عِلْمًا وَاحِدًا، وَهِيَ كَوْنُهَا بَاحِثَةً عَنِ الْأَعْرَاضِ
الذَّاتِيَّةِ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ، وَحْدَةً [١/١] حَقِيقِيَّةً أَوْ اعْتِبَارِيَّةً.

وَجِهَةٌ وَحْدَةً عَرْضِيَّةً تَتَّبِعُ الْجِهَةَ الْأُولَى، كَكَوْنِهَا آلَةً، وَاسْتِتْبَاعِهَا غَايَةً.

جَرَى عَادَةُ الْعُلَمَاءِ عَلَى تَقْدِيمِ الشُّعُورِ بِتَعْرِيفِ الْعُلُومِ بِإِحْدَى الْجِهَتَيْنِ،

قول أحمد

قوله: (لِيَزْدَادَ جِدًّا وَنَشَاطًا) أي: سُورًا وَتَلَذُّدًا بَعْدَ الشُّرُوعِ فِيهَا، وَلَا يَفْتَرُ عَنِ السَّعْيِ فِي
تَحْصِيلِهَا. قوله: (عَلَى تَقْدِيمِ الشُّعُورِ بِتَعْرِيفِ الْعُلُومِ... إلخ) أي: لِيَأْمَنَ الطَّالِبُ مِنْ فَوَاتِ شَيْءٍ
مِمَّا يَعْنِيهِ، وَصَرَفِ الْمَهْمَةِ إِلَى مَا لَا يَعْنِيهِ عَلَى مَا مَرَّ.

العجادي

قوله: (وَلَا يَفْتَرُ) مِنَ الْفُتُورِ: وَهُوَ عَدَمُ الرَّغْبَةِ فِي الطَّلَبِ، وَبِالْفَارْسِيَّةِ نِيَسْتُ.

خليل

هُوَ التَّقْيِيدُ، وَالْجَوَابُ: أَنَّ قِيْدَ الْمَهْمَةِ يُغْنِي عَنْهُ، فَتَأْمَلُ^(١)، وَالْأَمْنُ مِنْ مَحْذُورَاتِ التَّحْصِيلِ أَمْرٌ مَطْلُوبٌ
لِدَوِيِّ الْعُقُولِ السَّلِيمَةِ.

قوله: (وَلَا يَفْتَرُ) عَدَمُ الْفُتُورِ مِنْ لَوَازِمِ السُّرُورِ وَالتَّلَذُّذِ، فَهُوَ مِمَّا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ.

قَالَ الشَّارِحُ: (كَوْنُهَا بَاحِثَةً عَنِ الْأَعْرَاضِ الذَّاتِيَّةِ... إلخ) فِيهِ أَنَّ جِهَةَ الْوَحْدَةِ الذَّاتِيَّةِ هِيَ نَفْسُ
الْمَوْضُوعِ عَلَى مَا هُوَ الْمَشْهُورُ، وَهَذَا كَلَامٌ قَدْ ذَكَرْتُهُ فِي «الْحَاشِيَةِ»، قَالَ الشَّارِحُ: (وَحْدَةً حَقِيقِيَّةً أَوْ
اعْتِبَارِيَّةً) مِثَالُ الْأَوَّلِ: الْجِسْمُ الطَّبِيعِيُّ، فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ لِلْعِلْمِ الطَّبِيعِيِّ، وَمِثَالُ الثَّانِي: الْجِسْمُ التَّعْلِيمِيُّ
وَالسَّطْحُ وَالْحِطُّ، فَإِنَّهَا مَوْضُوعٌ لِعِلْمِ الْهَنْدَسَةِ، وَهِيَ وَاحِدَةٌ بِالْوَحْدَةِ الْاعْتِبَارِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا دَاخِلَةٌ تَحْتَ
الْمِقْدَارِ، وَالْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ وَالْقِيَاسُ، فَإِنَّهَا مَوْضُوعٌ لِعِلْمِ الْأُصُولِ، وَوَاحِدَةٌ وَحْدَةً اعْتِبَارِيَّةً؛
لِأَنَّهَا دَاخِلَةٌ تَحْتَ الْمَثْبُوتِ لِلْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ، وَهَذَا كَلَامٌ أَيْضًا قَدْ ذَكَرْتُهُ فِي «الْحَاشِيَةِ»، قَالَ الشَّارِحُ:
(كَوْنُهَا آلَةً) كَكَوْنِ الْمَسَائِلِ الْمُنَطْقِيَّةِ آلَةً لِتَحْصِيلِ سَائِرِ الْعُلُومِ، أَمَّا اسْتِتْبَاعُهَا غَايَةً فَهُوَ أَنَّ تِلْكَ الْمَسَائِلَ
مُسْتَتَبِعَةٌ لِلْعَصْمَةِ مُفْضِيَةٌ إِلَيْهَا، وَفِيهِ أَيْضًا أَنَّ نَفْسَ الْعَصْمَةِ هِيَ جِهَةُ الْوَحْدَةِ الْعَرْضِيَّةِ عَلَى مَا هُوَ الْمَشْهُورُ،
وَفِيهِ كَلَامٌ أَيْضًا قَدْ ذَكَرْتُهُ فِي «الْحَاشِيَةِ»، قَوْلُ الشَّارِحِ: (بِتَعْرِيفِ الْعُلُومِ) إِيَّارَةً إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَعْرِفَةِ
بِجِهَةِ الْوَحْدَةِ هُوَ الْمَعْرِفَةُ بِتَعْرِيفِ الْعُلُومِ الْمَأْخُوذِ مِنْهَا.

(١) وَجْهُهُ إِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِالْمَهْمَةِ الْمَهْمَةُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّقْيِيدِ، وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ الْمَهْمَةُ فِي نَظَرِ
الطَّالِبِ، فَالتَّقْيِيدُ لَازِمٌ إِلَّا أَنْ الْأَوَّلَ هُوَ الْمَتَبَادَرُ، فَلِذَا قَالَ: فَالْأُولَى، وَلَمْ يَقُلْ فَالْصَّوَابُ، فَتَبَصَّرَ.



وغايتها وموضوعها على الشروع في مسائلها؛ فنقول:

قول أحمد

قوله: (وغايتها) أي: والشعور بغايتها، أي: التصديق بها؛ ليزداد جدًّا ونشاطًا، ولا يكون سعيه عبثًا وضلالًا. قوله: (وموضوعها) أي: والتصديق بموضوعها؛

العمادي

قوله: (أي: والشعور بغايتها) فيه إشارة إلى أن قوله: «وغايتها» معطوف على قوله: «تعريف العلوم» ولذا أعاد الشعور، والباء الموحدة، وكذا قوله: «وموضوعها» عطفت عليه، والمراد بالشعور التصديق.

خليل

قوله: (أي: والشعور بغايتها) واعلم أن المتبادر أن غايتها معطوف على تعريف العلوم، وهو ليس بظاهر؛ لأن الباء في المعطوف عليه للاستعانة، وفي المعطوف صلة، فلا يكون الكلام على نسق واحد، ويمكن أن يقال: إنه معطوف على الشعور بحذف المضاف؛ أي: على تقديم شعور غايتها وموضوعها، أو معطوف على صلة الشعور المحذوفة؛ أي: تقديم الشعور بها وبغايتها وموضوعها، فما ذكره المحشي بيان لحاصل المعنى، وقيل: إنه إشارة إلى حذف المضاف، وإن الغاية معطوف على تعريف العلوم على أن تكون الغاية داخلية تحت الباء؛ أي: الشعور بالمسائل بتعريف العلوم وبشعور الغاية والموضوع. اهـ، ولا يخفى ما فيه من الركاكة؛ لأن الظاهر من السياق أن العادة جرت على تقديم الشعورات الثلاثة، لا على تقديم شعور المسائل الحاصل بالطرق الثلاثة، ولأن التعريف من قبيل المعلوم، وما عطفت عليه من قبيل العلم. هذا، وفائدة التفسير الثاني ظاهرة، وهي أن الشعور الأول تصوّر دون الشعورين الآخرين؛ فإنهما تصديقان، فتأمل^(١).

قوله: (ليزداد جدًّا... إلخ) مستدرّك، وهو ظاهر، ولو قال: على ما مرّ، لا يرد عليه المناقشة، فتبصر.

قوله: (ولا يكون سعيه عبثًا وضلالًا) وفيه نظر؛ لأن كثيرًا من المحصلين يحصلون بدون التصديق بتلك الفائدة، ولا يكون سعيهم عبثًا، والجواب: أن من لم يصدق بها لا يأمن من أن يكون سعيه عبثًا في نظره، فإنه لو قيل له: هذا عبث لا فائدة له لرُبما يقبله، أو لا تكون مهمّة عنده.

قوله: (أي: والتصديق بموضوعها) ولو قال: «بموضوعية موضوعها»، لكان أولى^(٢).

واعلم أن التصديق بآئيه الموضوع من أجزاء العلوم على ما هو المشهور^(٣)، فهذا ليس من المقدمية،

(١) وجهه أن صناعة النحو لا تساعد التوجيه الثاني على المذهب المنصور؛ لأنه لا بد من إعادة الجار، إلا أن بينى الكلام على مذهب الكوفيين، أو يكون المعطوف عليه المقدر قولنا: بتلك الكثرة، فيكون العطف على المظهر بلا إعادة الخافض، وهو جائز اتفاقًا كم لا يخفى.

(٢) وجه الأولوية هو الاستغناء عن التفسير الثاني، والخلو عن توهم خلاف المقصود.

(٣) إنما قال كذلك؛ لأن بعده قال: إن حقيقة كل علم مسائله، أما جعل الموضوع والمبادئ من الأجزاء فهو مسامحة؛ بناء على شدة الاتصال.



قول أحمد

لِيَتَمَيَّزَ الْعِلْمُ الْمَطْلُوبُ عِنْدَ الطَّالِبِ مِنْ غَيْرِهِ تَمَيِّزاً ذَاتِيّاً، وَلِتَزْدَادَ بَصِيرَتُهُ فِي طَلْبِهِ.

وُخْلاَصَةُ الْكَلَامِ - مِنْ قَوْلِهِ: اَعْلَمْ إِلَى ههنا -: أَنَّ مِنْ حَقِّ كُلِّ طَالِبٍ كُلَّ كَثْرَةٍ، تَضْبِطُهَا

المبادئ

قوله: (تَمَيِّزاً ذَاتِيّاً) وَإِنَّمَا اخْتِيَرَ الْمَوْضُوعُ فِي تَمَايِزِ الْعُلُومِ بِذَوَاتِهَا دُونَ الْمَحْمُولِ، وَإِنْ أَمَكُنْ أَنْ يُعْتَبَرَ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْعُلُومِ بَيَانُ أَحْوَالِ الْمَوْضُوعَاتِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا أَحْوَالُهَا، وَالْأَحْوَالُ لَيْسَتْ مَقْصُودَةً بِالذَّاتِ، بَلْ لِأَنَّهَا أَحْوَالُ تِلْكَ الْمَوْضُوعَاتِ.

فيل

وَأَنَّ التَّصْدِيقَ بِمَوْضُوعِيَّةِ الْمَوْضُوعِ -بأن يقال مثلاً: موضوع المنطق المعلومات التصورية أو التصديقية من حيث إنها مُوصَلَةٌ إِصْطِلَاقاً قَرِيباً^(١) أَوْ بَعِيداً^(٢)، أَوْ أُنْعَدَ^(٣) أَوْ بِالْعَكْسِ^(٤)- مِنْ الْمَقْدَمَةِ، وَأَنَّ تَصَوُّرَهُ مِنَ الْمَبَادِيِ التَّصَوُّرِيَّةِ^(٥)، وَإِنْ اشْتَمَلَ عَلَيْهِ التَّعْرِيفُ بِالْمَوْضُوعِ جَارَ الْاِكْتِفَاءِ بِالذِّكْرِ الضَّمْنِيِّ، وَإِلَّا فَحَقُّهُ التَّصْرِيحُ بِمَوْضُوعِيَّتِهِ، وَفَائِدَةُ هَذَا التَّصْدِيقِ أَمْرَانِ، الْأَوَّلُ: أَنَّ تَحْصِيلَ الْبَصِيرَةِ الْكَامِلَةِ بِالتَّمَيِّزِ الذَّاتِيِّ؛ لِأَنَّ تَمَايِزَ الْعُلُومِ فِي أَنْفُسِهَا بِمَوْضُوعَاتِهَا، وَالثَّانِي: أَنَّ يَتَمَيَّزَ الْمَقْصُودُ بِالذَّاتِ عَنِ الْمَقْصُودِ بِالْعَرَضِ أَيُّهَتُمْ أَكْثَرُ مِنْهُ، عَلَى مَا قَالَهُ الشَّارِحُ الْعَلَّامَةُ فِي بَعْضِ تَصَانِيفِهِ.

قوله: (لِيَتَمَيَّزَ الْعِلْمُ الْمَطْلُوبُ عِنْدَ الطَّالِبِ عَنْ غَيْرِهِ)؛ أَي: لِيَتَمَيَّزَ الْعِلْمُ الْمَطْلُوبُ بِهِ -أَي: بِالتَّصْدِيقِ الْمَذْكُورِ- عَنْ غَيْرِهِ، فَإِنْ قُلْتُ: إِنَّ هَذَا التَّصْدِيقَ كَيْفَ يُفِيدُ امْتِيَازَ الْعِلْمِ عَمَّا عِداهُ؟ قُلْتُ: إِنَّهُ يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى قَاعِدَةٍ كَلِّيَّةٍ، وَهِيَ أَنَّ كُلَّ مَسْأَلَةٍ يُبْحَثُ فِيهَا عَنْ كَذَا، فَهِيَ مِنْ هَذَا الْعِلْمِ، عَلَى أَنَّهُ يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى تَعْرِيفِ الْعِلْمِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ، فَالتَّصْدِيقُ الْمَذْكُورُ وَسِيلَةٌ إِلَى مَا بِهِ التَّمَيِّزُ، لَا أَنَّهُ مَا بِهِ التَّمَيِّزُ، كَمَا هُوَ الْمَتَبَادَرُ^(٦)، فَلَا تُغْفَلُ.

قوله: (وَلِتَزْدَادَ بَصِيرَتُهُ فِي طَلْبِهِ) وَإِنَّمَا قَالَ: تَزْدَادَ؛ لِأَنَّ أَصْلَ الْبَصِيرَةِ حَاصِلٌ بِالتَّعْرِيفِ، وَهَذَا حَقٌّ عَلَى تَقْدِيرِ تَقْدِيمِ التَّمَيِّزِ الْحَاصِلِ بِالتَّعْرِيفِ، لَا مُطْلَقاً.

قوله: (وُخْلاَصَةُ الْكَلَامِ) وَمَحْصَلُ الْكَلَامِ أَنَّ كُلَّ كَثْرَةٍ تَضْبِطُهَا جِهَةٌ وَخَدَةٌ مِنْ حَقِّ كُلِّ طَالِبِهَا أَنْ

(١) كالقياس والقول الشارح.

(٢) كالقضايا وأحكامها والكليات.

(٣) كأطراف القضايا من الموضوع والمحمول والمقدم والتالي.

(٤) بأن يقال: المعلومات التصورية والتصديقية من تلك الحيثية موضوع المنطق.

(٥) فالإدراكات المتعلقة بالموضوع ثلاثة فلا تغفل.

(٦) فإن الصلة محذوفة لظهورها، والمتبادر من الباء السببية هو السببية القريبة، وهو ليس بمقصود بل المقصود هو السببية في الجملة ولو بعيداً.

**قول أحمد**

جهة وحدة، أن يعرفها بتلك الجهة بالوحدة، قبل الشروع فيها، وأن يعرف غايتها أيضاً، وكل علم من العلوم المدونة كثرة كذلك؛ فيكون من حق كل طالبها أن يعرفها بجهة الوحدة، قبل الشروع فيها، وأن يعرف غايتها أيضاً كذلك؛ فلهذا جرى عادة العلماء... إلخ. لكن تقديم الشعور بالموضوع - أي: التصديق بموضوعيته - لم يلزم مما تقدم، تأمل.....

العجادي

قوله: (فيكون من حق كل طالبها... إلخ) أورد الفاء إيذاناً بأنه مُتَفَرِّعٌ عما سبق ونتيجة له؛ فيكون «كل من العلوم المدونة كثرة تضبطها جهة وحدة» صغرى، وهو معنى قوله: «ولأن كل علم له كثرة... إلخ»، والكبرى هي: «أن كل كثرة كذلك من حق طالبها أن يعرفها بجهة الوحدة»، ويحتمل أن يكون قوله: «اعلم... إلخ» إشارة إلى الكبرى، وقوله: «فلأن كل علم... إلخ» إلى الصغرى، وتقديم الكبرى على الصغرى شائع.

قوله: (فلهذا جرى عادة العلماء... إلخ) فيه إشارة إلى أن قوله: «ولأن كل علم... إلخ» علة وسبب لقوله: «جرى عادة العلماء... إلخ»، قدّمت إما للاهتمام أو لأنها الأصل فيه، أو لسمع الحكم معللاً. قوله: (تأمل) لعل وجهه: أن التصديق بالموضوع مُشارٌ إليه في ضمن جهة الوحدة؛ لأن جهة

خليل

يعرفها بالتعريف المأخوذ عن تلك الجهة، وكل علم مدون كذلك، وأن يعرف غايتها، فلذلك جرت عادة العلماء... إلخ، ولو قرّر الخلاصة على ترتيب القياس المذكور لكان أولى^(١).

قوله: (أيضاً) مصدر أض بمعنى عاد، فيكون المعنى: عادت معرفة الغاية عوداً، ففيه نظر؛ لأنه لم يسبق، والجواب: أن المعنى: عادت المعرفة باللياقة عوداً^(٢)، أو اللياقة نفسها، أو المعرفة، فتأمل.

قوله: (كذلك) صفة لمصدر محذوف؛ أي: من حقه أن يعرف غايتها معرفة مثل معرفة الكثرة بها في كونها قبل الشروع أو اللياقة، قوله: (لكن تقديم الشعور بالموضوع)؛ يعني: أن التعليل المذكور في ضمن قوله: «ولأن كل علم... إلخ» قاصر عن المعلن، وهو تقديم الأمور الثلاثة لا تقديم الأمرين كما يفيد التعليل.

قوله: (أي: التصديق بموضوعيته) احتراز عن التصديق بوجود الموضوع، وعن تصوّره كما مرّ.

قوله: (تأمل)؛ أي: تأمل في أن اللزوم لا تتوقّف عليه صحّة الكلام، أو اللزوم في الحقيقة مُتَحَقِّقٌ، وإن لم يتحقّق ظاهراً، كما يظهر ذلك ممّا سيّجيء في وجه الأوليّة، فتبصّر.

(١) وجه الأولوية ظهور تفرع النتيجة المشار إليها بقوله: (فيكون من حق كل طالبها... إلخ) عليه كما لا يخفى.

(٢) لعل مقصده، باللياقة: ما يليق بالمقام من التقدير، وإن كنت أظن هذا التقدير بعيد، فالله أعلم.



قول أحمد

ولو قال بعد قوله: (عَبَثًا وَضَلَالًا): وأن يَعْرِفَ مَوْضُوعَهَا، إن كانت [١/٣] عِلْمًا مُدَوَّنًا؛ لِيَتَمَيَّزَ عنده تَمَيُّزًا ذَاتِيًّا، وَلِتَزْدَادَ بَصِيرَتُهُ فِي شُرُوعِهِ، لَكَانَ أَوَّلَى، وَالتَّأَمَّ أَوَّلُ الْكَلَامِ مَعَ آخِرِهِ التَّيَنُّامُ تَأَمًّا.

المجاهدي

الْوَحْدَةُ أَعْمُ مِنَ الذَّاتِيَّةِ وَالْعَرْضِيَّةِ، وَفِي الذَّاتِيَّةِ إِشَارَةٌ إِلَى التَّصَدِيقِ بِمَوْضُوعِيَّةِ الْمَوْضُوعِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ وَجْهُهُ: أَنَّ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِهِ: «وَيَحْصُلُ الشُّعُورُ بِهَا» رَاجِعٌ إِلَى الْجِهَةِ بِاعْتِبَارِ أَنَّ الْمَرَادَ مِنْهَا الْجِهَةُ الذَّاتِيَّةُ بِطَرِيقِ الْإِسْتِخْدَامِ، أَوْ رَاجِعٌ إِلَى الْكَثْرَةِ وَبِرَادٍ مِنْهَا التَّصَدِيقُ بِالْمَوْضُوعِ، كَمَا أَنَّ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِهِ: «أَنْ يَعْرِفَهَا بِتِلْكَ الْجِهَةِ» رَاجِعٌ إِلَى الْكَثْرَةِ، أَوْ يُقَدَّرُ مُضَافٌ فِي «بِهَا»، أَي: وَيَحْصُلُ الشُّعُورُ بِمَوْضُوعِهَا.

قوله: (وَالْتَأَمَّ أَوَّلُ... إلخ) أي: وَافَقَ أَوَّلُ الْكَلَامِ وَهُوَ قَوْلُهُ: «اعْلَمْ أَنَّ مِنْ حَقِّ... إلخ» مَعَ آخِرِهِ وَهُوَ قَوْلُهُ: «جَرَى عَادَةً... إلخ» مُوَافَقَةً تَامَةً، وَلَعَلَّهُ إِنَّمَا يُذَكِّرُ فِي [١/٦] الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الْمَوْضُوعَ مَخْصُوصٌ بِالْعُلُومِ الْمُدَوَّنَةِ، وَالْكَثْرَةُ فِي الْأَوَّلِ أَعْمُ مِنَ الْعُلُومِ الْمُدَوَّنَةِ وَغَيْرِهَا.

خليل

قوله: (إِنْ كَانَتْ عِلْمًا مُدَوَّنًا)؛ أَي: إِنْ كَانَ مَا ذَكَرَ مِنَ الْكَثْرَةِ الْمَطْلُوبَةِ عِلْمًا مُدَوَّنًا، وَإِنَّمَا قَيَّدَهُ بِهِ؛ لِأَنَّ بَعْضَ تِلْكَ الْكَثْرَةِ لَيْسَ لَهُ مَوْضُوعٌ يَبْحَثُ عَنْ أَعْرَاضِ الذَّاتِيَّةِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَالْأَوَّلَى ^(١) أَنْ يَقُولَ: «إِنْ كَانَتْ عِلْمًا مُدَوَّنًا» كَمَا فِي بَعْضِ النُّسخِ، فَفِيهِ نَظَرٌ، وَهُوَ أَنَّ اسْمَ كَانَ مُبْتَدَأٌ فِي الْأَصْلِ، وَالْمُبْتَدَأُ هُوَ الْخَبَرُ، فَيَجُوزُ مُطَابَقَةُ الْمُبْتَدَأِ لَهُ كَمُطَابَقَةِ الْمَعُودِ إِلَيْهِ، وَمِثْلُهُ: مَنْ كَانَتْ أَمْلُكَ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّأْوِيلِ، بَلِ الْمُطَابَقَةُ لِلْخَبَرِ أَوَّلَى، لِكَوْنِهِ مَحَظٌّ الْفَائِدَةِ.

قوله: (لَكَانَ أَوَّلَى، وَالتَّأَمَّ) وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ بِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِمَّا سَبَقَ أَنْ تَحْصِيلَ الْبَصِيرَةِ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي تَحْصِيلِ تِلْكَ الْكَثْرَةِ مِمَّا يَنْبَغِي، وَتِلْكَ الْبَصِيرَةُ لَا تَنْحَصِرُ فِي أَمْرَيْنِ وَلَا فِي أُمُورٍ ثَلَاثَةٍ عَلَى مَا فِي «الْحَاشِيَةِ الصُّغْرَى» لِلْعَلَامَةِ الْكُبْرَى، وَلَوْ ذَكَرَ الشُّعُورَ بِالْمَوْضُوعِ فِي أَثْنَاءِ التَّقْرِيرِ لَا يَنْتَظِمُ الْقِيَاسُ الْمَذْكُورُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقَالُ: كُلُّ كَثْرَةٍ كَذَلِكَ مِنْ حَقِّ طَالِبِهَا أَنْ يَعْرِفَهَا بِتِلْكَ الْجِهَةِ، وَأَنْ يَعْرِفَ غَايَتَهَا، وَأَنْ يَعْرِفَ مَوْضُوعَهَا، إِلَّا أَنْ يُقَيَّدَ فِي الْآخِرِ، فَلَا تَكُونُ تِلْكَ الْأُمُورُ عَلَى نَسَقٍ وَاحِدٍ، فَأَخَذَ مَا يَجْرِي كَلِيًّا وَتَرَكَ مَا لَا يَجْرِي كَلِيًّا، عَلَى أَنَّ التَّصَدِيقَ بِمَوْضُوعِيَّةِ الْمَوْضُوعِ قَدْ يُسْتَعْنَى عَنْهُ لَمَّا مَرَّ مِنَ الْاِكْتِفَاءِ بِالذِّكْرِ الضَّمْنِيِّ، فَالاعتناءُ لَشَأْنِهِ قَلِيلٌ.

وأما قوله: «وموضوعها» فَأَعْمُ مِنَ الذِّكْرِ الضَّمْنِيِّ وَالتَّصْرِيحِيِّ، لَا يَقَالُ: إِنَّ جِهَةَ الْوَحْدَةِ أَعْمُ مِنَ الذَّاتِيَّةِ وَالْعَرْضِيَّةِ، فَالذَّاتِيَّةُ إِشَارَةٌ إِلَى التَّصَدِيقِ بِمَوْضُوعِيَّةِ الْمَوْضُوعِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: إِنَّ الْأَعْمَ لَا يَدُلُّ عَلَى الْأَخْصِ أَصْلًا، نَعَمْ لَوْ حُمِلَ قَوْلُهُ: «أَنْ يَعْرِفَهَا بِتِلْكَ الْجِهَةِ» عَلَى التَّصَوُّرِ بِالتَّعْرِيفِ الْمَأْخُوذِ مِنْهَا،

(١) وجه الأولوية هو الاستغناء عن التأويل.



١ - باعتبار الجهة الأولى: المنطوق: عِلْمٌ يُبَحِّثُ فِيهِ عَنِ الْأَعْرَاضِ الذَّاتِيَّةِ، لِلتَّصَوُّرَاتِ وَالتَّصْدِيقَاتِ،

قول أحمد

قوله: (عَنِ الْأَعْرَاضِ الذَّاتِيَّةِ) والعَرَضُ الذَّاتِيُّ:

المهادي

قوله: (والعَرَضُ الذَّاتِيُّ) العَرَضُ مطلقاً: هو المَحْمُولُ على الشَّيْءِ الخارجِ عَنْهُ، والعَرَضُ الذَّاتِيُّ: ما يَلْحَقُ الشَّيْءَ لِذَاتِهِ كالتَّعَجُّبِ بمعنى إدراكِ الأمورِ الغريبةِ للإنسانِ بالقُوَّةِ، لا بمعنى الهَيْئَةِ الانْفِعَالِيَّةِ، فَإِنَّهُ عَارِضٌ لِمُسَاوِيهِ؛ لَأَنَّ التَّعَجُّبَ بهذا المعنى كَيْفِيَّةٌ نَفْسَانِيَّةٌ تَابِعَةٌ لِإِدْرَاكِ الْأُمُورِ الْقَلِيلَةِ الْوُقُوعِ الْمَجْهُولَةِ الْأَسْبَابِ، أَوْ لِحُجُزِهِ كالحَرَكَةِ بالإِرَادَةِ لَهُ بِوَاسِطَةِ كَوْنِهِ حَيَوَاناً، هَذَا عَلَى طَرِيقِ الْمُتَأَخَّرِينَ، وَإِنْ كَانَ مَدْخُولاً فِيهَا؛ لَأَنَّ اللَّاحِقَ بِوَاسِطَةِ الْجُزْءِ الْأَعْمِّ لَيْسَ مِنَ الْأَعْرَاضِ الذَّاتِيَّةِ، بَلِ الْأَعْرَاضُ الذَّاتِيَّةُ: ما يَلْحَقُ الشَّيْءَ لِذَاتِهِ أَوْ لِمُسَاوِيهِ، وَمَا يَعْزُضُ لِلشَّيْءِ بِوَاسِطَةِ الْجُزْءِ الْأَعْمِّ يَكُونُ غَرِيباً، سُمِّيَ بِهِ لِمَا فِيهِ

خليل

وقوله: «ويحصلُ الشعورُ بها» على التَّصْدِيقِ بِمَوْضُوعِهَا بِحَذْفِ الْمُضَافِ، لَمْ يَبْعُدْ كُلُّ الْبُعْدِ، إِلَّا أَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى الْإِسْتِخْدَامِ، أَوْ التَّقْدِيرِ فِي نَظْمِ الْكَلَامِ؛ أَي: إِنْ كَانَتْ مِنَ الْعُلُومِ، حُذِفَ لظُهُورِهِ، وَأَمَّا مَا قِيلَ فِي وَجْهِ التَّأْمُلِ: إِنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ ضَمِيرُ «بِهَا» فِي قَوْلِهِ: «ويحصلُ الشعورُ بها» رَاجِعاً إِلَى الْجِهَةِ مُرَاداً بِهَا جِهَةُ الْوَحْدَةِ الذَّاتِيَّةِ بِطَرِيقِ الْإِسْتِخْدَامِ^(١)، أَوْ إِلَى الْكَثْرَةِ عَلَى أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالشُّعُورِ بِالْكَثْرَةِ التَّصْدِيقُ بِالْمَوْضُوعِ، فَإِنَّ الشُّعُورَ بِالْكَثْرَةِ لَا زَمَّ لِلتَّصْدِيقِ بِمَوْضُوعِيَّةِ الْمَوْضُوعِ، فَيَكُونُ مِنْ قِبَلِ ذِكْرِ اللَّازِمِ وَإِرَادَةِ الْمَلْزُومِ دُونَ الْعَكْسِ، عَلَى أَنَّ قَيْدَ «إِنْ كَانَتْ مِنَ الْعُلُومِ» وَاجِبٌ اعْتِبَارُهُ حِينَئِذٍ، مَعَ أَنَّ ظَاهِرَ كَلَامِهِ خَالٍ عَنِ الْإِشَارَةِ إِلَيْهِ، وَكُلُّ ذَلِكَ لَا يَدْفَعُ الْأَوَّلِيَّةَ، فَتَأْمَلْ^(٢).

قوله: (والعَرَضُ^(٣)) وهو المَحْمُولُ على الشَّيْءِ الخارجِ عَنْهُ، حُجِلَ^(٤) حَمَلَ مُوَاطَاةٍ كَمَا هُوَ الْمُتَبَادِرُ مِنْ إِبْلَاقَاتِهِمْ، وَلِذَلِكَ قَالَ سَيِّدُ الْمُحَقِّقِينَ فِي «حَاشِيَةِ الْمُطَالَعِ»: قَدْ يُذَكَّرُ فِي الْأَمْثَلِ مَا هُوَ مُبْدَأُ الْمَحْمُولِ عَلَى قِيَاسِ تَسَامُحِهِمْ فِي أَمْثَلَةِ الْكُلِّيَّاتِ، وَجَوَزَ الْمَسْعُودُ الشَّرَوَانِي كَوْنَ الْمُرَادِ بِالْمَحْمُولِ أَعْمَ مِنْهُ وَمِنْ الْمَحْمُولِ اشْتِقَاقاً، فَلَا يَكُونُ فِي ذَلِكَ مُسَامَحَةٌ حِينَئِذٍ.

(١) وهو أن يكون لفظ له معنيان، فيراد من اللفظ معنى، ومن الضمير الراجع إليه معنى آخر. اهـ منه.، بأن يراد بضمير بها الكثرة المفيدة، وهي العلوم المدونة، فيكون مجازاً من قبيل ذكر المطلق وإرادة المقيد، فتأمل.

(٢) وجهه أن المستفاد من قوله: (بتلك الجهة) الشعور بها بالتعريف المأخوذ من تلك الجهة، أما الشعور بجهة الوحدة الذاتية؛ أي: الموضوع على تقدير تسليم استفادتها، فهو شعور تلك الجهة لا الشعور بها، فتأمل. وجهه أن الباء في قوله: (والشعور بها) يحتمل الاستعانة، ويحتمل أن يكون صلة، لكن المتبادر هو الأول قياساً على الباء في قوله: (بتلك الجهة).

(٣) ليس المراد بالعرض ههنا ما يقابل الجوهر؛ لأنه قد يصدق على الجوهر؛ مثل الضاحك كما لا يخفى.

(٤) حمل المواطأة عبارة عن أن يكون الشيء محمولاً على الموضوع بالحقيقة بلا واسطة؛ كقولنا: الإنسان حيوان ناطق.



قول أحمد

ما يلحق الشيء لذاته، أو لجزئه، ولما يساويه، كالتعجب،

المهادي

من الغرابية بالنسبة إلى ذات الشيء، فإن قلت: قد عرفت العرض بالمحمول، والتعجب والحركة لا يحملان على الإنسان، قلت: ذكر المصدر وأريد منه المبني للمفعول، أو لمساويه كالضاحك له بواسطة التعجب.

والمراد من البحث عن الأعراض الذاتية: حملها إما على موضوع العلم وأنواعه وأعراضه الذاتية، أو أنواعها، كالنقص يحمل في علم الحساب على العد والثلاثة والفرد والزوج وزوج الزوج، وهي من حيث يقع البحث فيها تسمى: مباحث، ومن حيث يسأل عنها: مسائل، ومن حيث يطلب بها: مطالب، ومن حيث تستخرج من البراهين: نتائج، فالمسمى واحد وإن اختلفت العبارات.

خليل

قوله: (لذاته) اللام للأجل لا صلة كما تتبادر إليه الأذهان، وكذا الكلام في الباقي.

قوله: (لجزئه) سواء كان أعم أو مساوياً كالماشي والمتحرك بالإرادة بالقوة، فإنهما لاحقان بواسطة الحيوان، وهذا مذهب المتأخرين، وهو ليس بتحقيق، ومذهب القدماء أن اللاحق بواسطة الجزء الأعم من الأعراض الغريبة، وإذا بحث في الفن عن ذلك قيد بأمر مساو لموضوع الفن، ولما لم يكن ذلك القيد مذكوراً ظن المتأخرون أنه يبحث عنه مطلقاً، وذلك ظن فاسد منهم على ما تقرر في موضعه، وقال بعض المدققين^(١): ليس النزاع في كون الجزء الأعم واسطة في العروض لفظياً^(٢) يرجع إلى تفسير اللفظ، بل نزاع معنوي^(٣) ماله أنه هل يبحث عنه في العلوم المدونة في الواقع؟ أو أنه هل ينبغي أن يبحث عنه فيها؟ والظاهر أنه نزاع معنوي يليق أن يقع معركة للأراء، فتأمل^(٤).

قوله: (كالتعجب) وهو يطلق على إدراك الأمور الغريبة، وعلى الهيئة الانفعالية التابعة لذلك الإدراك، الحاصلة للنفس الناطقة، وذلك الإطلاق إما بطريق الاشتراك أو الحقيقة والمجاز، والثاني هو الراجح، فالتعجب بالمعنى الأول مثال اللاحق لذاته، وبالمعنى الثاني مثال اللاحق لأمر خارج، فالمراد ههنا هو المعنى الأول، وفيه مسامحة من وجهين: الأول: أنه ذكر المأخذ وأريد المشتق كما مر، والثاني: أنه لاحق للإنسان بواسطة النفس الناطقة، والإنسان مركب في الخارج منها ومن البدن. وأعلم أنهم اختلفوا في أن الحواس مدركة كما أن الناطقة كذلك، أو المدرك هو النفس فقط؟ وإلى الثاني ذهب

(١) مولانا ميرزا جان.

(٢) بأن يكون التفسير المذكور آنفاً للمتأخرين، ويكون تفسير المتقدمين هكذا: ما يلحق الشيء لذاته أو لأمر مساو.

(٣) وإنما النزاع في الحقيقة في وقوع البحث عنه في العلم أو في لياقة البحث عنه وهو ظاهر.

(٤) وجهه أن قول المدقق مناف لما مر آنفاً؛ لأن كون القيد ملحوظاً في البحث فرع وقوع البحث عنه، فالمستفاد من القول الأول أن وقوع البحث عنه مسلم، وإنما النزاع في اعتبار القيد وعدمه.



مِنْ حَيْثُ نَفْعُهَا فِي الْإِيصَالِ إِلَى الْمَجْهُولَاتِ،

قول أحمد

وَالْحَرَكَةُ بِالْإِرَادَةِ، وَالضَّحِكُ لِلإِنْسَانِ، قَوْلُهُ: (مِنْ حَيْثُ نَفْعُهَا فِي الْإِيصَالِ) الظَّرْفُ إِمَّا مُتَعَلِّقٌ بِ«يَبْحَثُ» أَيْ: يَبْحَثُ عَنْهَا بِسَبَبِ نَفْعِهَا،

المهادي

قَوْلُهُ: (بِسَبَبِ نَفْعِهَا... إلخ) إشارة إلى أَنَّ «حَيْثُ» ههنا للسببية.

خليل

الجمهور، فتمثيل العارض لذات الإنسان بإدراك الأمور الغريبة إنما هو على الرأي الأول دون الثاني، على ما في بعض^(١) حواشي «المطالع»، فتأمل^(٢).

قَوْلُهُ: (وَالْحَرَكَةُ بِالْإِرَادَةِ) لا يقال: إِنَّ المتحركَ بالإرادة جزء الحيوان فهو جزء الإنسان؛ لأنَّ جزءَ الجزء جزء، فلا يصحُّ التمثيلُ به؛ لأنَّا نقول: إِنَّ الجزء ما هو مبدأ الحركة بالإرادة، وأمَّا نفسُ الحركة بالإرادة فالمراد بها هو الانتقال من مكانٍ إلى مكان، وهو لاحقٌ بواسطة الحيوان، فيصحُّ التمثيلُ به.

قَوْلُهُ: (وَالضَّحِكُ لِلإِنْسَانِ) هكذا في أكثر النسخ، وهو الملائم لأخواته، وهو المشهور في هذا المقام أيضاً، وفي بعض النسخ: وَالضَّاحِكُ لِلإِنْسَانِ، وهو صحيحٌ كذلك، والمراد به هو الضَّحِكُ بالقُوَّة، وهو لاحقٌ له بواسطة أنه مُتَعَجَّبٌ، ويصحُّ اعتباره كُلٌّ من المعنيين. وههنا مباحثٌ شريفة لا يتحملها المقام، فَإِنْ شِئْتَ التفصيلَ فارجع إلى «رسالة جهة الوحدة» وحاشيتنا عليها، وبالله التوفيق.

قَوْلُهُ: (يَبْحَثُ عَنْهَا)؛ أَيْ: عن الأعراض الذاتية، أو عن أحوال التصورات^(٣) والتَّصْدِيقَاتِ بِسَبَبِ نَفْعِهَا، واعلم أَنَّ «مِنْ حَيْثُ» إمَّا لبيان الإطلاق، وإمَّا لبيان التقييد، وإمَّا للتعليل، فأشارَ إلى أنه للتعليل ههنا، فالبحثُ عن أحوال التصورات والتَّصْدِيقَاتِ؛ لكونها موصلةً إلى المجهولات، وكلمة «عن»^(٤) إذا دخلت على الموضوع يُرادُ أنه يُبْحَثُ عن أحواله، وإذا دخلت على المحمول يُرادُ أنه يُبَيَّنُّ^(٥) للموضوع، فتكون «من» للتعليل؛ كما في قوله تعالى: ﴿مِمَّا خَطَبْتَهُمْ أُعْرِفُوا﴾ [نوح: ٢٥]، فيكون قوله: «مِنْ حَيْثُ نَفْعُهَا» ظَرْفٌ لَغَوْ، وحاصلُ المعنى: أَنَّ المنظورَ فيه في البحثِ هو النَّفْعُ فِي الْإِيصَالِ، على معنى أَنَّهُ

(١) مولانا داود.

(٢) وجهه أن هذا نظر جلبي، وهو أن الإنسان مركب من الحيوان والناطق، فكل منهما مدرك، وأما النظر الدقيق فهو أن بعض أجزاء الحيوان مدرك دون الآخر.

(٣) فعلى هذا يكون الكلام سالماً عن التفكيك، وقدم الاحتمال الأول؛ لكونه سالماً عن الحذف، ولكونه متبادراً إلى الفهم.

(٤) واعلم أن مدخول (عن) في الأكثر هو المحمولات، وقولهم: (موضوع العلم ما يبحث فيه عن أغراضه الذاتية دون ما يبحث عنه) من هذا القبيل، لكن كثيراً ما يكون مدخول (عن) الموضوعات على ما قال المدقق ميرزا جان في «حاشية شرح الإشارات».

(٥) من الإثبات؛ لأن البحث هو الحمل.



قول أحمد

أو بالأعراض باعتبار المعنى، أي: اللواحق من حيث نفعها، والضمير راجع إلى التصورات والتصدقات، لا إلى الأعراض الذاتية؛ إذ الحيثية قيد الموضوع، لا الأعراض الذاتية؛

المبادئ

قوله: (أو بالأعراض باعتبار المعنى) وهو اللاحق؛ لأن الأعراض من الجوامد لا تتعلق بها حرف جر.

فيل

لولا أن لها مدخلاً في الإيصال لم يُبحث عن أحوالها، ويجوز أن يكون ظرفاً^(١) مستقراً، على أن يكون حالاً من التصورات والتصدقات، أو صفة، وأن يكون متعلقاً بالشبوت؛ أي: يُبحث عن الأعراض الثابتة للتصورات والتصدقات من حيث . . . إلخ، وكلها أصرح في المقصود مما أشار إليه المحشي من كونها للتعليل، فيكون للتقييد.

قوله: (باعتبار المعنى)؛ يعني: أن الأعراض في معنى المشتقات، فيصح تعلق حرف الجر بهذا الاعتبار.

قوله: (أي: اللواحق)؛ لأن العرض الذاتي ما يلحق الشيء لذاته . . . إلخ.

قوله: (والضمير راجع إلى التصورات والتصدقات، لا إلى الأعراض الذاتية) كما زعمه برهان الدين؛ فإنه قال: إن قيد الحيثية لتخصيص الأعراض الذاتية، ولا يخفى أن كلاً من تقييد الأعراض ومن تقييد الموضوع يستلزم الآخر، إلا أن الأقرب إلى الفهم ما ذكره المحشي، ولذا اشتهر أن قيد الحيثية قيد الموضوع، وههنا بحث شريف مذكور في «الحاشية».

قوله: (إذ الحيثية قيد الموضوع)؛ أي: هذه الحيثية المذكورة في هذا التعريف، أو الحيثية المذكورة في تعاريف العلوم مطلقاً، والثاني هو المتبادر في مقام التعليل، وفيه: أنه قد تكون جهة البحث^(٢) بأن يكون بياناً لنوع الأعراض الذاتية المبحوث عنها، وقد ذكرته في «الحاشية»، فلو أرجع برهان الدين ضمير «من حيث نفعها» إلى التصورات والتصدقات، وقال: إن هذا بياناً لجهة البحث، فيكون المعنى: عن الأعراض الذاتية المثبتة للتصورات والتصدقات من حيث نفع التصورات والتصدقات في الإيصال إلى المجهولات، لكان صواباً، فأخطأ المحشي في الحصر على كون قيد الحيثية قيد الموضوع، فإنه يحتمل أن يكون بياناً للجهة، والبرهان أخطأ في القول بتوقف الإيصال إلى المجهولات على معرفة تلك الأوصاف على مذاق المحشي. ثم اعلم أن نفس الإيصال إلى المجهولات لا يتوقف على معرفة تلك

(١) يعني على التحقيق لا على المشهور؛ أي: المعتبرة من حيث نفعها في الإيصال.

(٢) على ما قال الشارح العلامة في «فصول البدائع»، فإذا كان قيد الحيثية محتملاً يجوز الحمل عليه، فيرد ما قيل، ويحتاج إلى الجواب الذي ذكره برهان الدين.

**قول أحمد**

فلا يرد عليه ما قيل: إن هذه الأعراض أوصاف للتصورات والتصديقات، ولا دخل لها في الإيصال؛ لأن الموصول وجزءه هو نفس التصورات والتصديقات، والمقصود من هذا القيد:

المهادي

قوله: (لأن الموصول) علة لعدم الدّاخل.

قوله: (والمقصود من هذا القيد) أي: مقصود الشّارح من قوله: «من حيث نفعها في الإيصال»: أن المنطق... إلخ، لأن المنطق لا يبحث عنها من حيث إنها ما هي في أنفسها؟ ولا من حيث إنها موجودة في الذّهن؛ فإن ذلك وظيفة فلسفية.

خليل

الأوصاف؛ لأن من لم يعرف علم المنطق يقدر على اكتساب المجهولات، فالحق مع المحسّي، أمّا تمييز صحيح الفكر من فاسده فيحتاج إلى تلك المعرفة، وإلا لا يكون المنطق محتاجاً إليه، فالحق^(١) مع برهان الدين، والحاصل: أن قيد الحيثية يحتمل الأمرين^(٢)، فتأمل^(٣).

قوله: (فلا يرد)؛ أي: إذا كان ضمير «نفعها» راجعاً إلى التصورات والتصديقات، فلا يرد ما قيل... إلخ، ولا يكون ما ذكره القائل في الجواب محتاجاً إليه^(٤).

قوله: (والتصورات والتصديقات) المراد^(٥) المتصورات والمصدق بها.

قوله: (ولا دخل لها)؛ أي: لا دخل للأعراض في الإيصال؛ إذ الكاسب هو المعلوم نفسه، فوصفه ليس بموصل، ولا جزؤه ولا شرطه أيضاً، تأمل^(٦).

قوله: (والمقصود)؛ أي: مقصود صاحب التعريف من تقييد الموضوع بهذا القيد أن المنطق... إلخ، ففائدة قيد الحيثية هو الاحتراز عن بعض أحوال المعلومات اللاحقة لها، لكن لحوقها ليس من تلك

(١) فظهر أن النزاع بينهما لفظي، وأنه يمكن تحصيل المجهول بدون معرفة تلك الأحوال، لكنه كمداداة العجز على ما في «شرح حكمة الإشراق».

(٢) فإذا كان قيد الأعراض الذاتية يحتمل الأمرين أيضاً؛ لأنه يحتمل رجوع ضمير نفعها إلى الأعراض وإلى التصورات والتصديقات.

(٣) وجهه أن رجوع الضمير في نفعها إلى التصورات والتصديقات إذا كان بياناً لجهة البحث يكون أولى لكونه سالماً عن السؤال.

(٤) قوله: (محتاجاً إليه) محصول ما ذكره القائل في الجواب أنه لا بد من معرفة الجنسية والفصلية والحدية التامة مثلاً، إذا كان الحيوان الناطق حداً تاماً حتى يميز الحد من الرسم، وفيه نظر؛ لأن توقف تمييز الحد من الرسم لا يستلزم توقف الإيصال، فتأمل.

(٥) لأن الموصول هو المعلوم، ولأن موضوع الفن هو المعلوم دون العلوم كما لا يخفى.

(٦) وجهه أن الحيوان الناطق مثلاً موصل إلى الكنه مع قطع النظر عن كلية الحيوان وذاتيته وجنسيته، وإن لم يكن انفكاكه عنها في نفس الأمر، فهذه الصفات مصاحبة لا مؤثرة، وإن هذا إنما هو على مذاق المحشي.



قول أحمد

أَنَّ الْمَنْطِقَ لَا يُبَحِّثُ فِيهِ عَنْ جَمِيعِ أَحْوَالِ التَّصَوُّرَاتِ وَالتَّصَدِيقَاتِ، بَلْ عَنْ أَحْوَالِهَا اللَّاحِقَةِ لَهَا
باعتبارِ نفعِها في الإيصالِ إلى المجهولاتِ، وتلك الأحوالُ هي: الإيصالُ، كما في الحدودِ
والرُّسومِ، والأقيسةِ، وما يتوقَّفُ عليه الإيصالُ،

العهادي

خليل

الحيثية من كون تلك المعلومات ممكنة وحادثه وقديمة وعرضاً وجوهرًا ومتحيزة وغير ذلك، وسبب ذلك
أنه لو بحث في المنطق عن جميع أحوالها لكانت جميع العلوم علماً واحداً، وهو باطل، ومن هنا ظهر
جواز كون قيد الحيثية جهة البحث كما مر.

قوله: (عن أحوالها)؛ أي: أحوال المعلومات التصورية والتصديقية.

قوله: (باعتبار نفعها) الباء متعلق بـ«يبحث»، وضمير «نفعها» راجع إلى التصورات والتصديقات،
ولا يتعلق بقوله: «اللاحقة» على مذاق المحشي كما لا يخفى.

قوله: (وتلك الأحوال)؛ أي: الأعراض الذاتية المحمولة مواطاة كما هو المتبادر كما مر.

قوله: (هي: الإيصال) وقد عرفت أن المراد بالعرض الذاتي: هو الخارج المحمول مواطاة كما هو
المتبادر، فذكر المأخذ وأريد المشتق.

قوله: (كما في الحدود والرُّسوم)؛ أي: كالإيصال الذي وجد في الحدود والرُّسوم، والظاهر^(١) أنه
أراد بالجمع ما فوق الواحد، فالأولى: «كالأقوال الشارحة»؛ ليكون مناسباً للأقيسة، أو «الأقيسة
الاقتوائية والاستثنائية»؛ ليكون الموصل إلى التصور والموصل إلى التصديق على نسق^(٢) واحد، فقولنا:
«هذا حد تام» في قوة أن يقال: هذا موصل إلى الكنه، و«هذا شكل أول» في قوة أن يقال: هذا موصل
إلى المجهول التصديقي مثلاً، ولعله أراد بالأقيسة الحجج؛ ليكون الاستقراء والتَّمثيل داخلاً فيها.

قوله: (وما يتوقَّفُ عليه الإيصال) معطوف على «الإيصال»، لا يقال: إنه مُناقض لما مر من أن
الأحوال لا دخل لها في الإيصال؛ ضرورة أن ما يتوقَّفُ عليه الإيصال له دخل فيه؛ لأننا نقول: إنَّ
المضاف محذوف؛ أي: تلك الأحوال هي الإيصال وحال ما يتوقَّفُ عليه الإيصال مثلاً أن الحيوان
الناطق موصل إلى الكنه، فالحيوان ما يتوقَّفُ عليه الإيصال، وحاله قولنا: جنس، أو أن قوله: «ما يتوقَّفُ
عليه الإيصال» في قوة موصل أيضاً لا بواسطة ضمنية، أو موصل أيضاً لا بعيداً أو أبعد، وكذلك الكلام
في الباقي، هذا كله إن أريد بقولنا: ما يتوقَّفُ عليه الإيصال المصدق، وإن أريد به المفهوم لا يحتاج

(١) وإنما قال: (والظاهر)؛ لأنه يمكن إرادة الأفراد الشخصية.

(٢) من الإجمال والتفصيل.



قول أحمد

ككونِ التَّصَوُّراتِ كُلِّيَّةً وذاتِيَّةً وَعَرَضِيَّةً وَجِنْساً وَفَصْلاً وَخَاصَّةً، فَإِنَّ الْمُوصِلَ إِلَى التَّصَوُّراتِ يَتَوَقَّفُ عَلَى هَذِهِ الْأَحْوالِ بِلا واسِطَةٍ، وَككونِ التَّصْديقاتِ قَضِيَّةً وَعَكْسَ قَضِيَّةً، وَنَقِيضَ قَضِيَّةٍ وَحَمَلِيَّةً وَشَرْطِيَّةً إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، فَمَوْضُوعُ الْمَنْطِقِ مُقَيَّدٌ بِصِحَّةِ الْإِيصَالِ

العبادي

قوله: (فَمَوْضُوعُ الْمَنْطِقِ مُقَيَّدٌ بِصِحَّةِ... إلخ) مُتَفَرِّعٌ عَلَى قَوْلِهِ: «بَلْ مِنْ أَحْوالِهَا اللَّاحِقَةُ لَهَا بِاعْتِبَارِ نَفْعِهَا»، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى دَفْعِ مَا قِيلَ: مِنْ أَنَّ الْمَوْضُوعَ إِذَا كَانَ هُوَ الْمَعْلُومَاتِ التَّصَوُّرِيَّةَ وَالتَّصْديقيَّةَ مِنْ حَيْثُ الْإِيصَالُ كَانَتْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةُ مُسَلِّمَةً الثَّبُوتِ لَهُ؛ فَلَا يَقَعُ مَحْمُولاً فِي مَسَائِلِهِ؛ [٦/ب] لِأَنَّهُ مَطْلُوبُ الثَّبُوتِ، وَوَجْهُ الدَّفْعِ ظَاهِرٌ مِنْ كَلَامِهِ.

خليل

الكلامُ إِلَى التَّوجِيهِ، فَإِنَّ هَذَا الْمَفْهُومَ مَرْجِعٌ لِلْمَحْمُولَاتِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْمَبَادِي، فَتَأْمَلُ ^(١).
قوله: (ككونِ التَّصَوُّراتِ كُلِّيَّةً... إلخ) وَفِيهِ مَسَامَحَةٌ ظَاهِرَةٌ؛ لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ الْأَحْوالَ هِيَ الْمَحْمُولَاتُ مُوَاطِئَةٌ، فَالْمَرَادُ كَالْكُلِّي ^(٢) وَالذَّاتِي وَالْعَرَضِي، وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ فِي غَيْرِهَا، وَتَرَكَ النَّوعَ ^(٣) وَالْعَرَضَ الْعَامَّ؛ إِمَّا لِأَنَّهُ فِي صَدَدِ التَّمَثِيلِ، وَإِمَّا لِأَنَّ كِلَا مِنْهُمَا لَا يَخْلُو عَنْ شَيْءٍ، فَتَبَصَّرْ ^(٤).
قوله: (فإنَّ الْمُوصِلَ إِلَى التَّصَوُّراتِ يَتَوَقَّفُ عَلَى هَذِهِ الْأَحْوالِ)؛ أَي: عَلَى مَعْرُوضَاتِ هَذِهِ الْأَحْوالِ تَوَقَّفَ الْكُلُّ عَلَى الْأَجْزَاءِ، وَهَذَا غَالِبِيٌّ لَا كُلِّيٌّ عَلَى قَوْلِ مَنْ يُجَوِّزُ التَّعْرِيفَ بِالْمُفْرَدِ.
قوله: (بلا واسِطَةٍ) احْتَرَزَ عَنِ الْأَقْيَسَةِ، فَإِنَّهَا تَتَوَقَّفُ عَلَى الْكَلِيَّاتِ الْخَمْسِ بِوَاسِطَةِ الْقَضَايَا الْمَتَوَقَّفَةِ عَلَى أَطْرَافِهَا مِنَ الْمَوْضُوعِ وَالْمَحْمُولِ.
قوله: (وَككونِ التَّصْديقاتِ قَضِيَّةً)؛ أَي: ككونِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ التَّصْديقاتِ قَضِيَّةً... إلخ، فَفِيهِ مَسَامَحَةٌ أَيْضاً، وَالْمَقْصُودُ أَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ أَحْوالَ، مِثْلاً يُقَالُ: هَذِهِ حَمَلِيَّةٌ وَشَرْطِيَّةٌ، أَوْ مُتَّصِلَةٌ أَوْ مُفْصَلَةٌ، أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ، فَتَأْمَلُ ^(٥).

قوله: (فَمَوْضُوعُ الْمَنْطِقِ مُقَيَّدٌ بِصِحَّةِ الْإِيصَالِ) وَهِيَ الْمَرَادُ بِنَفْعِهَا فِي الْإِيصَالِ فِي قَوْلِ الشَّارِحِ:

- (١) فِي التَّرْجِيحِ فَإِنَّ خَيْرَ الْأُمُورِ أَوْسَطُهَا، وَفِي تَطْبِيقِ التَّوجِيهِ الثَّالِثِ، فَإِنَّ الظَّاهِرَ مِنْ كَلَامِ الْمُحْشِي أَنَّ الْمَوْقُوفَ عَلَيْهِ الْأَحْوالَ لَا مَعْرُوضَاتِهَا، فَتَأْمَلُ فَإِنَّهُ دَقِيقٌ.
- (٢) قَوْلُهُ: (كَالْكُلِّي)؛ أَي: كَمَا صَدَقَ عَلَيْهِ الْكُلِّي مِثْلُ الْحَيَوَانِ، وَأَلَا تَكُونُ الْأَحْوالَ مِمَّا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْإِيصَالُ وَهُوَ مُنَافٍ لِمَا مَرَّ، فَتَأْمَلُ.
- (٣) يَعْنِي: اقْتَصَرَ عَلَى هَذِهِ الثَّلَاثَةِ، وَلَمْ يَذْكُرِ النَّوعَ وَالْعَرَضَ الْعَامَّ مَعَ أَنَّهُمَا مِنَ الْكَلِيَّاتِ.
- (٤) لِأَنَّ النَّوعَ لَيْسَ بِكَاسِبٍ، وَكَذَا الْعَرَضُ الْعَامُّ عَلَى الْمَشْهُورِ عِنْدَ مُتَأَخِّرِي الْمَنْطِقِيِّينَ، فَإِنَّ الْمُتَقَدِّمِينَ اعْتَبَرُوهُ فِي التَّعْرِيفِ.
- (٥) فِي أَنَّ هَذَا مِثَالُ أَحْوالَ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْإِيصَالُ لَا مِثَالُ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْإِيصَالُ كَمَا يَقْتَضِيهِ الْمَقَامُ.



قول أحمد

لا بنفس الإيصال، وما يتوقف عليه الإيصال أعراض ذاتية له، فيبحث عنهما في هذا العلم.

المبادي

قوله: (لا بنفس الإيصال)؛ لأنه لو كان مُقَيِّداً بنفس الإيصال لم يصح البحث عنها في المنطقي لما ذكرنا آنفاً، والثاني باطل^(١)، ويمكن أن يجاب بأن قيد الموضوع هو الإيصال المطلق، والمبحوث عنه إنما هو الإيصال المخصوصة المندرجة تحته، ويمكن أيضاً أن يجاب عنه: بأن المنطقي إنما يبحث عن الأعراض الذاتية للتصورات والتصديقات، لكن لما تعدد تعدد تلك الأعراض على سبيل التفصيل وكانت مشتركة في معنى الإيصال، عبر عنها به على سبيل الإجمال قطعاً للتطويل اللازم من التفصيل.

خليل

«من حيث نفعها في الإيصال» على ما نُقِلَ عنه، والنفع في الإيصال يتحقق في الموصول إيصالاً قريباً أو بعيداً أو أبعد، وفيه مناقشة؛ لأن المتبادر من النفع في الإيصال أنها أسباب بعيدة للإيصال وليست بموصلية، فيكون ظاهراً في المبادئ، ولو قال: من حيث إنها توصل لكان أولى^(٢)، فتأمل^(٣). ثم هذا القول مُتَفَرِّغٌ على ما مر من أن الإيصال وما يتوقف عليه الإيصال أعراض ذاتية تثبت^(٤) في الفن بالبراهين.

قوله: (لا بنفس الإيصال)؛ لأن الموضوع وقيد لا بُدَّ وأن يكونا مُسَلِّمين فيه على ما تقرّر في موضعه، ويمكن أن يقال^(٥): إن الإيصال مُطلقاً - قبل الموضوع وأنواعه - أعراض ذاتية على ما قال سيد المحققين وغيره.

قوله: (الإيصال) إلى أن قال: «فيبحث عنهما» مُسْتَدْرَكٌ؛ لأن قوله: «ولتلك الأحوال» يُغْنِي عَنْهُ.

(١) على الهامش: «والثاني باطل».

(٢) وجه الأولوية أن ذلك يعم جميع المعلومات، ويمكن توجيهه بحمله على صحة الإيصال أو بحمله على الإيصال المطلق.

(٣) وجهه أن المتبادر من هذا القول أيضاً المقاصد من الأقوال الشارحة والأقيسة، فلا يشمل المبادئ، إلا أن هذا القول أقرب منه إلى التوجيه ويحتمل الوجهين منه. اهـ منه.

(٤) هذا غالبي؛ لأن المسائل قد تكون بديهية على ما ذهب إليه سيد المحققين - قدس سره -، كلي على ما ذهب إليه جماعة من الفضلاء على ما في حاشية «شرح المطالع» للمسعود الشرواني. فإن قلت: لم يسبق إلا كون الأعراض مبحوثاً عنها، ولم يسبق الإثبات بالبرهان. قلت: إن البحث هو حمل المحمول على الموضوع، وكون ذلك الحمل بطريق الاستدلال مستفاد من المقام؛ لأن الفن محتاج إلى التعليم والتدوين وهو ظاهر، فكان نظرياً، وإذا كان ثبوت الإيصال للموضوع نظرياً لا يكون قيد للموضوع؛ لأن الموضوع وقيد مسلماً الثبوت، فظهر بهذا وجه التفرع واندفع أيضاً توهم المنافاة بين كون الإيصال قيداً للموضوع وبين كونه عرضاً ذاتياً؛ إذ القيد هو صحة الإيصال لا نفس الإيصال، فتبصر.

(٥) أي: في توجيه التعريف لا في توجيه كلام المحشي.



أَوْ عَنِ الْأَعْرَاضِ الدَّائِيَةِ لِلْمَعْقُولَاتِ الثَّانِيَةِ،

قول أحمد

فإن قيل: ليس في المنطق مسألة محمولها الإيصال، أو ما يتوقف عليه الإيصال، قيل: إذا حكم على المعلوم التصوري بأنه حد أو رسم، كان معناه: أنه موصل إلى المجهول التصوري بلا واسطة، وقس على هذا.

المهادي

قوله: (وقس على هذا) فإنه إذا حكم على المعلوم التصديقي بأنه شكل أول أو قياس استثنائي، كان معناه أنه موصل إلى المجهول التصديقي بلا واسطة، وقس على هذا ما يتوقف عليه الإيصال.

خليل

قوله: (محمولها الإيصال)؛ أي: الإيصال القريب.

قوله: (أو ما يتوقف عليه الإيصال)؛ أي: الإيصال البعيد من الكليات الخمس والقضايا وأطرافها؛ أي: أحوال ما يتوقف عليه الإيصال القريب وهي الإيصالات البعيدة، فيكون حاصل السؤال: ليس في المنطق مسألة محمولها الإيصال القريب والبعد، وحاصل الجواب أن المراد بالبحث عن هذه الأحوال هو رجوع البحث عن محمولات المسائل إليه، وليس المراد أنها - أي: الإيصالات مطلقاً - محمولات في الفن حتى يرِد السؤال.

قوله: (بلا واسطة)؛ أي: موصل إيصالاً حاصلاً بلا واسطة ضمنية، وهو الإيصال القريب كالحديث والرسم، وأما ما يتوقف عليه هذا الإيصال من الكليات من الداتي والعرضي والجنس والفصل والخاصة، فهو يوصل إيصالاً بواسطة ضمنية، وهو الإيصال البعيد، فإن مجرد أمر من هذه الأمور لا يوصل إلى التصور ما لم ينضم إليه آخر يحصل منهما الحد والرسم، فتأمل^(١).

قوله: (وقس على هذا)؛ أي: قس على المعلوم التصوري المعلوم التصديقي، فإنه إذا حكم على المعلوم التصديقي بأنه شكل أول أو ضرب أول منه، أو قياس اقترائي أو استثنائي أو تمثيل كان معناه: أنه موصل إلى كذا إيصالاً بلا واسطة، وهو الإيصال القريب، وإذا حكم عليه بأنه قضية أو عكس قضية أو نقيض قضية أخرى، كان معناه أنه موصل بواسطة ضمنية وهو الإيصال البعيد، فإنه ما لم ينضم إليه ضمنية لا يوصل إلى التصديق، وخلاصة الكلام في هذا المقام: أن المنطق يبحث عن الأعراض الدائية للتصورات والتصديقات، لكن لما تعددت تلك الأعراض على سبيل التفصيل، وكانت مشتركة في معنى الإيصال مطلقاً، وبعبارة أخرى: في معنى الإيصال وما يتوقف عليه الإيصال، عبر عنها بما ذكر؛ قطعاً للتطويل اللازم من التفصيل كما مر، وبالله التوفيق.

قال الشارح العلامة: (أو عن الأعراض الدائية للمعقولات الثانية) الأخصر: أو للمعقولات الثانية.

(١) وجهه أن هذا مبني على ما مر منه من أنه غالبي أو على قول من لا يجوز التعريف بالمفرد.



الَّتِي لَا يُحَادِثُ بِهَا أَمْرٌ فِي الْخَارِجِ،

قول أحمد

قوله: (الَّتِي لَا يُحَادِثُ بِهَا أَمْرٌ فِي الْخَارِجِ) أي: لَا يُوصَفُ بِهَا شَيْءٌ حَالٌ وَجُودِهِ فِي الْخَارِجِ، بَلْ هِيَ مِنَ الْعَوَارِضِ الذُّهْنِيَّةِ، كَالْكُلِّيَّةِ وَالْجُزْئِيَّةِ وَالذَّاتِيَّةِ وَالْعَرَضِيَّةِ،

المبادي

قوله: (كَالْكُلِّيَّةِ وَالْجُزْئِيَّةِ)؛ لَأَنَّ الْكُلِّيَّةَ: هِيَ كَوْنُ مَفْهُومِ الشَّيْءِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُتَصَوِّرٌ غَيْرَ مَانِعٍ عَنْ اشْتِرَاكِهِ بَيْنَ الْكَثِيرِينَ، وَالْجُزْئِيَّةَ: هِيَ كَوْنُ مَفْهُومِ الشَّيْءِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُتَصَوِّرٌ يَمْنَعُ اشْتِرَاكَهُ فِيهَا مِنَ الْعَوَارِضِ الذَّاتِيَّةِ، وَقَسَ عَلَى هَذَا، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لَأَنَّ الْجُزْئِيَّةَ مِمَّا يُوصَفُ بِهَا أَمْرٌ فِي الْخَارِجِ؛ لَأَنَّ زَيْدًا الْمَوْجُودَ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ جُزْئِيٌّ، بَلْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ كُلَّ مَا وَجَدَ فِي الْخَارِجِ فَهُوَ جُزْئِيٌّ، تَأْمَلْ.

خُطْبِيل

قوله: (أَمْرٌ فِي الْخَارِجِ) ظَرَفٌ مُسْتَقَرٌّ صِفَةً لِأَمْرٍ، وَلَيْسَ ظَرَفٌ لِعَمَلٍ «يُحَادِثُ»؛ أَي: لَا يُوصَفُ بِتِلْكَ الْمَعْقُولَاتِ شَيْءٌ مَوْجُودٌ فِي الْخَارِجِ بِاعْتِبَارِ وَجُودِهِ الْخَارِجِيِّ بِخُصُوصِهِ؛ أَي: لَا يَكُونُ مَنْشَأُ الْإِتِّصَافِ بِهَا الْوُجُودَ الْخَارِجِيَّ، مِثْلُ السَّوَادِ لِلْحَبَشِيِّ، فَإِنَّ مَنْشَأَ عُرُوضِهِ لَهُ لَيْسَ إِلَّا وَجُودُهُ الْخَارِجِيُّ لَا وَجُودُهُ الذُّهْنِي، بَأَنَّ يَكُونُ مَنْشَأُ الْإِتِّصَافِ هُوَ الْوُجُودُ الذُّهْنِي بِخُصُوصِهِ، وَلَكِنَّ الْكَلَامَ فِي إِفَادَةِ كَلَامِ الشَّارِحِ كَوْنُ الْمَنْشِئِ الْوُجُودَ الذُّهْنِيَّ بِخُصُوصِهِ، دُونَ الْوُجُودِ الْمَطْلُوقِ وَالْوُجُودِ الْخَارِجِيِّ بِخُصُوصِهِ، فَالْأَوَّلُ^(١) هُوَ اللَّازِمُ الذُّهْنِيُّ، وَالثَّانِي^(٢) هُوَ لَزِمُ الْمَاهِيَةِ، وَالثَّالِثُ^(٣) لَزِمُ الْوُجُودِ الْخَارِجِيِّ، فَقَوْلُهُ: «حَالٌ وَجُودِهِ فِي الْخَارِجِ» تَصْوِيرُ الْمَعْنَى، لَا تَقْدِيرُ^(٤) الْإِعْرَابِ.

قوله: (بَلْ هِيَ مِنَ الْعَوَارِضِ الذُّهْنِيَّةِ)؛ أَي: الْمَعْقُولَاتُ الثَّانِيَّةُ هِيَ الْأَحْوَالُ الْلاحِقَةُ لِلْمَعْقُولَاتِ الْأُولَى فِي الذَّهْنِ، وَهَذَا لَيْسَ^(٥) بِدَاخِلٍ فِي تَفْسِيرِ كَلَامِ الشَّارِحِ، بَلْ هُوَ تَنْبِيْهُ عَلَى الْمَرَادِ فِي الْمَقَامِ.

قوله: (كَالْكُلِّيَّةِ) مِثَالٌ لِمَطْلُوقِ الْمَعْقُولَاتِ الثَّانِيَّةِ، لَا لِلْمَعْقُولَاتِ الثَّانِيَّةِ الَّتِي هِيَ الْمَوْضُوعُ بِخُصُوصِهَا، فَإِنَّهَا مَحْمُولَاتٌ عَلَى الْأُولَى.

قوله: (وَالْجُزْئِيَّةِ)، وَهِيَ عَارِضَةٌ لِلْمَفْهُومِ بِاعْتِبَارِ وَجُودِهِ فِي الذَّهْنِ، وَمَا اشْتَهَرَ مِنْ أَنَّ كُلَّ مَا وَجَدَ فِي الْخَارِجِ فَهُوَ جُزْئِيٌّ، فَهُوَ لَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ^(٦)، بَلْ مَعْنَاهُ: أَنَّهُ إِذَا وَجَدَ فِي الذَّهْنِ فَهُوَ جُزْئِيٌّ. ثُمَّ

(١) أي: العارض بسبب الوجود الذهني.

(٢) أي: العارض بسبب الوجود المطلق، فلا يكون شاملاً.

(٣) أي: العارض بسبب الوجود الخارجي، فعلى الأولى تكون القضية ذهنية، ويكون عنوان الموضوع هو المعقول الثاني الصادق على المعقول الأول، وعلى الثاني يكون حقيقية، وعلى الثالث يكون خارجية، فتأمل.

(٤) حتى يرد أن الحال عن نكرة يجب تقديمه على ذي الحال.

(٥) وإلا لكان قوله: (التي لا يحاذي بها...) إلخ) صفة كاشفة بلا نزاع.

(٦) ومن حمله عليه اعترض بأنها ليست من المعقولات الثانية.



مِنْ حَيْثُ تَنْطَبِقُ عَلَى الْمَعْقُولَاتِ الْأُولَى،

قول أحمد

قوله: (مِنْ حَيْثُ تَنْطَبِقُ) [٣/ب] أي: تَشْتَمِلُ تِلْكَ الْمَعْقُولَاتُ الثَّانِيَةُ عَلَى الْمَعْقُولَاتِ الْأُولَى اشْتِمَالًا كُلِّيًّا عَلَى جُزْئِيَّاتِهِ، أي: تَجْرِي عَلَى الْمَعْقُولَاتِ الثَّانِيَةِ أَحْكَامُ كُلِّيَّةٌ، بِحَيْثُ تَنْتَهِي تِلْكَ الْأَحْكَامُ، وَتَتَأَدَّى إِلَى الْمَعْقُولَاتِ الْأُولَى، الَّتِي هِيَ طِبَائِعُ لِتِلْكَ الْمَعْقُولَاتِ الثَّانِيَةِ، حَتَّى إِذَا أُرِيدَ أَنْ يُعْلَمَ حَالُ كُلِّ مِنْ تِلْكَ الطَّبَائِعِ، نَرْجِعُ فِي ذَلِكَ إِلَى أَحْكَامِ تِلْكَ الْمَعْقُولَاتِ الثَّانِيَةِ،

العمادي

قوله: (اشْتِمَالًا كُلِّيًّا عَلَى جُزْئِيَّاتِهِ)؛ لاشْتِمَالِ الْكُلِّ عَلَى الْأَجْزَاءِ كَمَا لَا يَخْفَى.

خليل

لَا يَذْهَبُ عَلَيْكَ أَنَّ ذَكَرَ الْجُزْئِيَّةَ اسْتَطْرَادِيًّا؛ لِأَنَّ الْجُزْئِيَّ لَا يُعْرَفُ وَلَا يُعْرَفُ بِهِ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ فِي الْعُلُومِ الْقَضَايَا الشَّخْصِيَّةُ أَيْضًا^(١)، فَتأمل^(٢).

قوله: (أَي: تَشْتَمِلُ تِلْكَ الْمَعْقُولَاتُ الثَّانِيَةُ) فَضْمِيرُ تَنْطَبِقُ رَاجِعٌ إِلَى الْمَعْقُولَاتِ الثَّانِيَةِ، لَا إِلَى الْأَعْرَاضِ الذَّاتِيَّةِ كَمَا زَعَمَهُ^(٣) الْبُرْهَانُ، فَالْمَنْظُورُ فِيهِ فِي الْبَحْثِ عَنْ أَحْوَالِهَا؛ أَي: عَنْ أَحْوَالِ الْمَعْقُولَاتِ الثَّانِيَةِ اشْتِمَالِهَا عَلَى الْمَعْقُولَاتِ الْأُولَى الْمَوْصِلَةِ إِلَى الْمَجْهُولَاتِ، فَلَوْلَا اشْتِمَالُهَا عَلَيْهَا لَمْ يَبْحَثْ عَنْ أَحْوَالِهَا، فَلَا يَبْحَثُ عَنْ أَحْوَالِهَا مُطْلَقَةً^(٤)، بَلْ مُقَيَّدَةً^(٥).

قوله: (أَي: تَجْرِي عَلَى الْمَعْقُولَاتِ الثَّانِيَةِ) تَفْسِيرٌ لِلْبَحْثِ الْمُقَيَّدِ بِقَيْدِ الْاِشْتِمَالِ، وَهُوَ عَلَى صِغَةِ الْمَجْهُولِ، وَهُوَ الْمُنَاسِبُ لِقَوْلِهِ: «يُبْحَثُ».

قوله: (أَحْكَامُ) جَمْعُ حُكْمٍ، بِمَعْنَى مُحْكَمٍ بِهِ.

قوله: (بِحَيْثُ تَنْتَهِي) مُتَعَلِّقٌ بِ«يَجْرِي»؛ أَي: يُبْحَثُ عَنْ أَحْوَالِهَا السَّارِيَةِ إِلَى الْمَعْقُولَاتِ الْأُولَى؛ لِأَنَّ الْغُرْضَ الْأَصْلِيَّ مَعْرِفَةَ أَحْوَالِ الْمَعْقُولَاتِ الْأُولَى الْمَوْصِلَةِ إِلَى الْمَجْهُولَاتِ كَمَا لَا يَخْفَى.

قوله: (نَرْجِعُ^(٦) فِي ذَلِكَ)؛ أَي: فِي عِلْمِ حَالِ كُلِّ مِنْهَا.

قوله: (إِلَى أَحْكَامِ تِلْكَ الْمَعْقُولَاتِ)؛ أَي: أَحْوَالِ الْمَعْقُولَاتِ الثَّانِيَةِ الْمَشْتَمِلَةِ عَلَى أَحْوَالِ

(١) والقضايا الشخصية سيجيء مفصلاً إن شاء الله تعالى.

(٢) وجهه أنه يمكن أن يقال: إن الجزئية من المعقولات الثانية، وإن لم تكن من المعقولات الثانية المبحوث عنها، فهذا الاعتبار يصح ذكره بلا مسامحة.

(٣) حيث قال تخصيص الأعراض للمعقولات الثانية بأعراض التي هي منطبقة للمعقولات الأولى.

(٤) حال من المضاف إليه؛ لأن الحيثية قيد الموضوع ولو جعل حالاً عن المضاف لكان مطابقاً لكلام البرهان.

(٥) محصول الكلام أن قيد من حيث قيد الموضوع، لا قيد الأعراض وقد مر منا جواز كون من حيث بياناً لجهة البحث، فتذكر.

(٦) على صيغة المتكلم كما هو المناسب لقوله: (إذا أردنا) ويجوز أن يحمل على صيغة الغيبة كما هو المناسب لقوله: (إذا أريد) ولو قال: حتى إذا أردنا أن نرجع لكان أول الكلام مناسباً لآخره كما لا يخفى.



قول أحمد

فَتَعَرَّفَ مِنْهَا مَثَلًا: إِنْ أَرَدْنَا أَنْ نَعْلَمَ أَنَّ الْحَيَوَانَ النَّاطِقَ يُوصِلُ إِلَى الْكُنْهِ^(١)، يُرْجَعُ إِلَى أَنَّ الْحَدَّ التَّامَّ يُوصِلُ إِلَى الْكُنْهِ، وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَعْلَمَ أَنَّ الْحَيَوَانَ النَّاطِقَ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْإِصْصَالُ، يُرْجَعُ إِلَى أَنَّ الْجِنْسَ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْإِصْصَالُ، وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ.

اعْلَمْ أَنَّ الْمَعْقُولَاتِ الْأُولَى هِيَ طَبَائِعُ الْمَفْهُومَاتِ

المهادي

قوله: (وعلى هذا القياس) مَثَلًا: إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَعْلَمَ: أَنَّ الْعَالَمَ مُتَغَيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ، مُوصِلٌ إِلَى الْعِلْمِ: بِأَنَّ الْعَالَمَ حَادِثٌ، نَرْجِعُ إِلَى أَنَّ الشَّكْلَ الْأَوَّلَ مُوصِلٌ إِلَيْهِ، وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَعْلَمَ أَنَّ كُلَّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ، يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْإِصْصَالُ نَرْجِعُ إِلَى أَنَّ: الْقَضِيَّةَ الْكُلِّيَّةَ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا الْإِصْصَالُ.

قوله: (طَبَائِعُ الْمَفْهُومَاتِ) إِضَافَةُ الطَّبَائِعِ إِلَيْهَا لَامِيَّةٌ، فَعَلَى هَذَا قَوْلُهُ: «الْمُتَصَوِّرَةُ» صِفَةُ طَبَائِعِ، تَأْمَلْ.

خليل

المعقولات الأولى؛ أي: نَرْجِعُ إِلَى الْقَاعِدَةِ الْكُلِّيَّةِ؛ نَحْوُ: كُلُّ حَدٍّ تَامٍّ يُوصِلُ إِلَى الْكُنْهِ؛ لِأَنَّ الْمَرْجِعَ هُوَ الْقَاعِدَةُ الْكُلِّيَّةُ، بِأَنَّ يُقَالُ مَثَلًا: الْحَيَوَانُ النَّاطِقُ حَدٌّ تَامٌّ، وَكُلُّ حَدٍّ تَامٍّ يُوصِلُ إِلَى الْكُنْهِ، فَالْحَيَوَانُ النَّاطِقُ يُوصِلُ إِلَى الْكُنْهِ، وَبِأَنَّ يُقَالُ: الْحَيَوَانُ جِنْسٌ، وَكُلُّ جِنْسٍ يُوصِلُ إِصْصَالًا بَعِيدًا أَوْ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْإِصْصَالُ، فَالْحَيَوَانُ كَذَلِكَ، وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ فِي الْبَاقِي بِأَنَّ يُقَالُ: هَذَا أَمْرٌ مُرَكَّبٌ^(٢) مِنْ مُوجِبَتَيْنِ كُلِّتَيْنِ عَلَى هَيْئَةِ الشَّكْلِ الْأَوَّلِ، وَكُلُّ مُرَكَّبٍ كَذَلِكَ يُنتِجُ مُوجِبَةً كُلِّيَّةً، فَهَذَا يُنتِجُ مُوجِبَةً كُلِّيَّةً، وَقَسْ عَلَيْهِ الْبَاقِي. وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْمَعْقُولَاتِ الْأُولَى بِمَنْزِلَةِ أَفْرَادِ الْفَاعِلِ، فَإِذَا أُريدَ أَنْ يُعْرَفَ حَالُهَا يُرْجَعُ إِلَى الْقَاعِدَةِ الْكُلِّيَّةِ، وَهِيَ كُلُّ فَاعِلٍ مَرْفُوعٌ بِأَنَّ يُقَالُ: زَيْدٌ فَاعِلٌ، وَكُلُّ فَاعِلٍ مَرْفُوعٌ، فَرِيدٌ مَرْفُوعٌ، فَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ الْكَلَامُ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ.

قوله: (وعلى هذا القياس)؛ أي: وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ الْكَلَامُ فِي الْبَاقِي مِنَ الْأَقْسِمَةِ وَمَبَادِيئِهَا، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْقِيَاسُ مُبْتَدَأً، اكْتَفَى بِهِ؛ لَكُونِهِ عُمْدَةً، فَمَوْضُوعُ الْمَنْطِقِ الْمَعْقُولَاتِ الثَّانِيَّةِ وَمَا بَعْدَهَا^(٣)، أَوْ الْمَعْقُولَاتِ الثَّانِيَّةِ عَلَى الْاِخْتِلَافِ الْمَشْهُورِ كَمَا سَيَجِيءُ، فَتَأْمَلْ^(٤).

قوله: (هِيَ طَبَائِعُ الْمَفْهُومَاتِ) إِضَافَةُ الطَّبَائِعِ إِلَيْهَا بَيَانِيَّةٌ، لَا يُقَالُ: إِنَّهَا مَشْرُوطَةٌ بِالْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ مِنْ وَجْهِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: إِنَّ ذَلِكَ الشَّرْطَ لِلْمَعْنَى الْمَشْهُورِ دُونَ غَيْرِ الْمَشْهُورِ، وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ

(١) كنه الشيء: حقيقته.

(٢) أو ضرب أول من الشكل الأول، والضرب الأول من الشكل الأول ينتج الموجبة الكلية.

(٣) من المعقولات الثالثة والرابعة وغيرهما.

(٤) وجهه أن الاكتفاء به مبني على ظاهر الحال، ولو حذف المضاف؛ أي: باب القياس استغنى عن الاعتذار.



قول أحمد

الْمُتَّصِرَةُ مِنْ حَيْثُ هِيَ هِيَ، وَمَا يَعْرِضُ لِلْمَعْقُولَاتِ الْأُولَى فِي الذَّهْنِ، وَلَا يُوجَدُ فِي الْخَارِجِ أَمْرٌ يُطَابِقُهُ، كَالْكُلِّيَّةِ وَالْجُزِّيَّةِ وَالذَّائِيَّةِ وَالْعَرَضِيَّةِ وَنَظَائِرِهَا، وَكَمَفْهُومِ الْكُلِّيِّ وَالْجُزِّيِّ وَالذَّائِيِّ

المهادي

قوله: (مِنْ حَيْثُ هِيَ هِيَ) أي: مع قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْأَعْرَاضِ.
قوله: (وَمَا يَعْرِضُ) مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ قَوْلُهُ: «يُسَمَّى مَعْقُولَاتٍ... إلخ».

خليل

أبو الفتح في «حاشية التهذيب» كما مرَّ، ويجوز أن تكون لاميةً، فيكون المراد بالمفهوماتِ المعقولاتِ الثانية، وهو خلافُ الظاهر؛ لأنَّه لم يُعرَفِ المعقولاتِ الثانيةُ بعدُ، فالأُولَى (١) أُولَى.

قوله: (الْمُتَّصِرَةُ) صفةُ «المفهوماتِ» كما هو المتبادرُ، أو صفةُ «الطبائعِ»، ولو جُعِلَ إضافةُ «الطبائعِ» لاميةً يكون المراد بـ«المفهوماتِ» المعقولاتِ الثانية، ويكون «المتصورة» صفةً «الطبائعِ».

قوله: (مِنْ حَيْثُ هِيَ هِيَ) ظرفٌ لغو، أو صفةٌ ثانيةٌ لموصوفِ المتصورة؛ أي: المعتبرة من حيث هي هي؛ أي: مع قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ عَوَارِضِهَا، فَإِنَّهَا لَوْ اعْتُبِرَتْ مَعَ عَوَارِضِهَا الذَّهْنِيَّةِ لَا يَكُونُ مِنْهَا؛ لِأَنَّ الْحَيَوَانَ الْكُلِّيَّ الْمُتَّصِفَ بِصِفَةِ الْكُلِّيَّةِ لَيْسَ بِمَعْقُولٍ أَوَّلٍ، بَلْ مَعْقُولٌ ثَانٍ، كَمَا أَنَّ الْكُلِّيَّ وَالْكُلِّيَّةَ كَذَلِكَ، فَهِيَ -أي: الحيثية- لِبَيَانِ الْإِطْلَاقِ أَوْ لِلتَّقْيِيدِ، فَمَفْهُومُ الْحَيَوَانِ مَثَلًا يُتَصَوَّرُ بِأَنَّهُ جِسْمٌ نَامَ حَسَّاسٌ مُتَحَرِّكٌ بِالْإِرَادَةِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ عَوَارِضِهِ مِنَ الْكُلِّيَّةِ وَالذَّائِيَّةِ وَالْجِنْسِيَّةِ، فَذَلِكَ الْمَفْهُومُ الْمُتَّصِرُ مِنْ حَيْثُ هُوَ هُوَ مِنَ الْمَعْقُولَاتِ الْأُولَى، وَبِالْجُمْلَةِ: الْمَفْهُومَاتُ أَنْفُسُهَا الْمُتَّصِرَةُ فِي الدَّرَجَةِ الْأُولَى عَارِيَةً عَنْ صِفَاتِهَا الْعَارِضَةِ لَهَا هِيَ الْمَعْقُولَاتُ الْأُولَى.

قوله: (وَمَا يَعْرِضُ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ قَوْلُهُ: (تُسَمَّى مَعْقُولَاتٍ ثَانِيَةً).

قوله: (وَلَا يُوْجَدُ فِي الْخَارِجِ) أَرَادَ بِالْخَارِجِ مَا عَدَا الْمَشَاعَرَ مِنْ أَذْهَانِنَا وَالْمَبَادِي الْعَالِيَةِ وَغَيْرِهَا.

قوله: (أَمْرٌ يُطَابِقُهُ) فَضْمِيرُ الْمَرْفُوعِ رَاجِعٌ إِلَى الْأَمْرِ، وَضْمِيرُ الْمَنْصُوبِ رَاجِعٌ إِلَى الْمَوْصُولِ؛ أَي: لَا يُوْجَدُ فِي الْخَارِجِ شَيْءٌ يَحْمِلُ ذَلِكَ الْعَارِضُ عَلَيْهِ؛ نَحْوُ: هَذَا أَسْوَدُ.

قوله: (كَالْكُلِّيَّةِ) وَهِيَ إِمْكَانُ فَرَضِ صِدْقِهِ عَلَى كَثِيرِينَ، كَمَا أَنَّ الْجُزِّيَّةَ عَدَمُ ذَلِكَ.

قوله: (وَنَظَائِرِهَا) مِنَ الْجِنْسِيَّةِ وَالْفَضْلِيَّةِ وَكَوْنِ الشَّيْءِ قَضِيَّةً أَوْ عَكْسَ قَضِيَّةٍ.

قوله: (وَكَمَفْهُومِ الْكُلِّيِّ) وَهُوَ مَا يُمْكِنُ فَرَضُ صِدْقِهِ عَلَى كَثِيرِينَ، وَالْجُزِّيُّ مَا لَا يُمْكِنُ فَرَضُ صِدْقِهِ عَلَى كَثِيرِينَ كَمَا مَرَّ، وَقَدْ نَبَّهَ بِإِعَادَةِ الْكَافِ عَلَى أَنَّ الْمَعْقُولَ الثَّانِي قِسْمَانِ: مَحْمُولٌ عَلَى الْمَعْقُولِ الْأَوَّلِ؛ كَالْكُلِّيِّ، وَغَيْرُ الْمَحْمُولِ؛ كَالْكُلِّيَّةِ، وَمَنْ تَوَهَّمَ أَنَّهُ عَطَفَ تَفْسِيرَ فَقَدْ تَوَهَّمَ تَوْهَمًا فَاسِدًا، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

(١) فِيهِ مَا لَا يَخْفَى مِنَ اللَّطَافَةِ.

**قول أحمد**

والعَرَضِيَّ وَغَيْرَهَا، تُسَمَّى مَعْقُولَاتٍ ثَانِيَّةٍ؛ لَوْقُوعِهَا فِي الدَّرَجَةِ الثَّانِيَّةِ مِنَ التَّعْقُلِ؛ إِذْ لَا يُمَكِّنُ تَعْقُّلُ الْكُلِّيَّةِ

المبادئ

قوله: (وَتُسَمَّى مَعْقُولَاتٍ ثَانِيَّةٍ) تَوْضِيحُ هَذَا الْمَقَامِ: هُوَ أَنَّ الْوُجُودَ عَلَى نَحْوَيْنِ: فِي الْخَارِجِ وَالذَّهْنِ، وَكَمَا أَنَّ الْأَشْيَاءَ إِذَا وُجِدَتْ فِي الْخَارِجِ يَعْرُضُ لَهَا فِي الْوُجُودِ الْخَارِجِيِّ عَوَارِضُ كَالسَّوَادِ وَالْبَيَاضِ وَنَحْوَهُمَا، كَذَلِكَ إِذَا تَمَثَّلَتْ فِي الْعَقْلِ عَرَضٌ لَهَا مِنْ حَيْثُ هِيَ مُتَمَثِّلَةٌ فِي الْعَقْلِ عَوَارِضُ لَا يُحَادِثُ بِهَا أَمْرٌ فِي الْخَارِجِ كَالْكُلِّيَّةِ وَالْجُزْئِيَّةِ وَالذَّائِيَّةِ، مَثَلًا: أَنَا نَتَعَقَّلُ مِنَ الْحَيَوَانِ أَوَّلًا أَنَّهُ جِسْمٌ نَامٍ حَسَّاسٌ [١/٧] متحركٌ بِالْإِرَادَةِ، وَهُوَ مِنَ الْمَعْقُولَاتِ الْأُولَى، ثُمَّ نَتَعَقَّلُ ثَانِيًا كَوْنَهُ غَيْرَ مَانِعٍ عَنْ وَقُوعِ الشَّرَكَةِ، وَهُوَ مِنَ الْمَعْقُولَاتِ الثَّانِيَّةِ، ثُمَّ نَتَعَقَّلُ كَوْنَهُ ذَاتِيًا، وَهُوَ مِنَ الْمَعْقُولَاتِ الثَّلَاثَةِ، وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ، وَالْمَرَادُ مِنَ الْمَعْقُولَاتِ الثَّانِيَّةِ هَاهُنَا أَلَّا تَكُونَ مَعْقُولَةً فِي الدَّرَجَةِ الْأُولَى؛ سَوَاءً تَعَقَّلَ فِي الدَّرَجَةِ الثَّانِيَّةِ أَوِ الثَّلَاثَةِ أَوِ الرَّابِعَةِ، تَأَمَّلْ.

خليل

فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّ الْأَعْرَاضَ الذَّائِيَّةَ مَحْمُولَاتٌ مُوَاطِئَةٌ كَمَا هُوَ الْمَتَبَادِرُ، وَالْمَعْقُولَاتُ الثَّانِيَّةُ عَوَارِضُ، وَهِيَ أَعْمُ مِنْهَا ^(١)، قُلْتَ: إِنَّ الْكَلَامَ هُنَا فِي مُطْلَقِ الْمَعْقُولَاتِ الثَّانِيَّةِ ^(٢)؛ لَأَنَّا فِي صَدَدِ تَعْرِيفِهَا وَتَمْيِيزِهَا عَنِ الْمَعْقُولَاتِ الْأُولَى كَمَا لَا يَخْفَى.

قوله: (لَوْقُوعِهَا)؛ أَي: لَوْقُوعِ الْمَعْقُولَاتِ الثَّانِيَّةِ.

قوله: (فِي الدَّرَجَةِ الثَّانِيَّةِ) أَرَادَ بِهَا مَا عَدَا الْأُولَى مِنَ الثَّانِيَّةِ وَالثَّلَاثَةِ وَالرَّابِعَةِ وَالْخَامِسَةِ وَغَيْرِهَا، وَهَذَا عِنْدَ الْبَعْضِ، وَأَمَّا عِنْدَ الْبَعْضِ الْآخَرِ فَمَا وَقَعَ فِي الثَّانِيَّةِ فَهُوَ مَعْقُولٌ ثَانٍ، وَمَا وَقَعَ فِي الثَّلَاثَةِ فَهُوَ مَعْقُولٌ ثَالِثٌ، وَهَكَذَا، فَكِلَاهُمَا مَذْهَبٌ عَلَى مَا أَفَادَهُ - قُدَسَ سِرُّهُ - فِي «حَاشِيَةِ التَّجْرِيدِ»، وَقَالَ فِي «حَاشِيَةِ الْمَطَالَعِ»: وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُسَمِّي مَا عَدَا الْمَرْتَبَةَ الْأُولَى مَعْقُولًا ثَانِيًا. اهـ، وَنُقِلَ عَنِ الْمُحَسِّي أَنَّهُ الْأَصْطِلَاحُ عَلَى تَسْمِيَةِ مَا عَدَا الْمَعْقُولَ الْأَوَّلَ مَعْقُولًا ثَانِيًا. اهـ فففيه نَظَرٌ ظَاهِرٌ ^(٣).

قوله: (مِنَ التَّعْقُلِ)؛ أَي: مِنْ دَرَجَاتِ التَّعْقُلِ، فَ«مِنْ» بَيَانِيَّةٌ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: «فِي التَّعْقُلِ»؛ أَي: الدَّرَجَةِ الثَّانِيَّةِ الْكَائِنَةِ فِي التَّعْقُلِ، وَالْأُولَى أَظْهَرُ كَمَا لَا يَخْفَى.

قوله: (إِذْ لَا يُمَكِّنُ تَعْقُّلُ الْكُلِّيَّةِ) لَمَّا مَرَّ مِنْ أَنَّ الْكُلِّيَّةَ هِيَ إِمْكَانُ فَرَضِ صَدَقِهِ عَلَى كَثِيرِينَ، وَهُوَ -

(١) محصول السؤال أن المعقولات الثانية التي هي موضوع الفن يجب أن تكون محمولة على المعقولات الأولى مواطئة، والمعقولات الثانية المذكورة هنا شاملة على غير المحمول مثل الكلية، فلا يصح الإطلاق وتقرير الجواب ظاهر.

(٢) لا في المشتملة على المعقولات الأولى المحمولة عليها مواطئة.

(٣) وجهه أن كلاً منهما اصطلاح قوم، وإن ذلك مرجوح على ما يدل عليه كلام السيد - قدس سره - في الحاشيتين.



قول أحمد

إِلَّا بَعْدَ تَعَقُّلٍ أَمْرٍ تَعْرِضُ لَهُ الْكُلِّيَّةُ فِي الذَّهْنِ، وَلَيْسَ فِي الْخَارِجِ أَمْرٌ يُطَابِقُهُ الْكُلِّيَّةُ، كَمَا أَنَّ لِلسَّوَادِ الْمَعْقُولِ مَا يُطَابِقُهُ فِي الْخَارِجِ.

وبالجملة: الْمُعْتَبَرُ فِي الْمَعْقُولَاتِ الثَّانِيَةِ أَمْرَانِ، أَحَدُهُمَا: أَلَّا تَكُونَ مَعْقُولَةٌ فِي الدَّرَجَةِ الْأُولَى، بَلْ يَجِبُ أَنْ تُعْقَلَ عَارِضَةً لِمَعْقُولٍ آخَرَ فِي الذَّهْنِ، وَثَانِيَهُمَا: أَلَّا يَكُونَ فِي الْخَارِجِ مَا يُطَابِقُهَا، فَكُلُّ مَا يُعْقَلُ فِي الدَّرَجَةِ الْأُولَى فَهُوَ مَعْقُولٌ أَوَّلٌ، مُوجُودٌ كَانَ أَوْ مَعْدُومًا مُرَكَّبًا كَانَ

المهادي

خليل

أي: تصوّر ذلك الإمكان فرغ تصوّر المفهوم الممكن فرض صدقه على كثيرين؛ لأنّ تصوّر العارض فرغ تصوّر المعروف، وهو ظاهر.

قوله: (تعرض له الكلّية) وكذلك الكلام في الجزئية، فإنها لا تعرض المفهوم إلّا في الذّهن كما مرّ.

قوله: (كما أنّ للسّواد) مثال المنفي، فالسّواد صفة للجسم، فالاتّصاف بالسّواد اتّصاف خارجي لا ذهني، كما كان الأمر كذلك في الوجود^(١)، فإنّ قولنا: زيدٌ موجودٌ في الخارج، قضية ذهنية لا خارجية، وكذا الكلام في المعقولات الثانية، فإنها إذا حُولت على المعقولات الأولى تكون القضايا ذهنية؛ نحو قولنا: الحيوان الناطق حدّ تامّ، وهذه قضية شخصية، فتبصر^(٢).

قوله: (ألا تكون معقولة في الدرجة الأولى) إشارة إلى أنّ الثانية ليست على ظاهرها، بل المراد بها ما عدا الأولى؛ سواء كانت ثانية أو ثالثة أو غيرهما، وهذا مذهب البعض كما مرّ.

قوله: (بل يجب أن تُعقل عارضة لمعقول آخر) فيه إشارة إلى أنّ تعقلها لا يمكن بدون تعقل المعقولات الأولى، ألا ترى أنّه لا يمكن أن يُتعقل معنى الكلّية مثلاً إلّا بعد تعقل مفهوم يُعتبر عروضها له، ويمكن المناقشة بالعوارض الذهنية، بأنّ يقال: لم لا يجوز أن ينفك تعقلها عن تعقل معروضاتها، والأمثلة الجزئية لا تفيد، ويجاب بدعوى الاستقراء على ما قال المحقّق الدّواني في «حواشي التجريد».

قوله: (ما يطابقها)؛ أي: ما يتّصف بالمعقولات الثانية.

قوله: (فهو معقول أول)؛ أي: فهو من المعقول الأول.

(١) فإنّ الإلتصاف بالوجود وإن كان خارجياً ذهني لا خارجي.

(٢) وجه التبصر أن الحيوان الناطق؛ أي: هذا المفهوم حد تام، فتكون قضية شخصية، ولو اعتبر مجرداً عن هذا الاعتبار تكون قضية طبيعية.

**قول أحمد**

أو بَسِيطاً، وكذا ما لا يُعْقَلُ إِلَّا عَارِضاً لغيره، إذا كان في الخارج ما يطابقه كالإضافات، إذا قيل بَتَحَقُّقِهَا في الخارج، كذا في حواشي «شرح التجريد»^(١).

الممادي

قوله: (كالإضافات) إذا قيل بَتَحَقُّقِهَا، أي: كالأبوة والبُوة، والقرب والبُعد ونحوها؛ فإنَّ الحكماء قالوا: إنها من الأعراض، والأعراض موجودة في الخارج، وأما المتكلمون فلا يقولون بوجودها في الخارج، بل يقولون: إنها أمور اعتبارية كما بين في موضعه.

خليل

قوله: (وكذا ما لا يُعْقَلُ إِلَّا عَارِضاً لغيره) فالمعقول الأول بالمعنى الاصطلاحي أعم من المعقول الأول بالمعنى اللغوي.

قوله: (كالإضافات) جمع إضافة، وهي النسبة التي يكون مفهومها معقولا بالقياس إلى الغير، وأقسامها سبعة^(٢).

قوله: (إذا قيل بَتَحَقُّقِهَا) قال الحكماء بَتَحَقُّقِ الإضافات، ومنها الإضافة التي هي النسبة المتكررة؛ أي: نسبة تعقل بالقياس إلى نسبة أخرى معقولة أيضاً بالقياس إلى الأولى؛ كالأبوة؛ فإنها نسبة تُعْقَلُ بالقياس إلى البُوة، وهي أيضاً نسبة تُعْقَلُ بالقياس إلى الأبوة، فالإضافة أخص من مُطْلَقِ النسبة، والمتكلمون أنكروها إلا الأين منها، فالإضافة المنقسمة إلى السبعة من المعقولات الأولى على قول الحكماء، فإنها على القول بعدم تحققها في الخارج من المعقولات الثانية كما هو المستفاد من قوله: «إذا قيل... إلخ»، وفيه نظر؛ لأن منشأ الانتصاف بها هو الوجود الخارجي للمعروضات، وإن لم تكن الإضافة موجودة في الخارج على قول المتكلمين، فهي - أي: الإضافة بمعنى النسبة مُطْلَقاً على القولين - من المعقولات الأولى بالاتفاق، فالوجه أنه محمول على التمثيل، فتأمل^(٣).

قوله: (كذا في حواشي «شرح التجريد») للسيد السند - قدس سره -، فإن هذا القول من أوله إلى هنا منقول عنها مُلَخَّصاً.

(١) التجريد: كتاب للنصير محمد بن محمد بن الحسن الطوسي الإمامي وزير هولاكو، توفي عام (٦٧٢) عن خمس وسبعين عاماً، وعلى كتابه كثير من الشروح والحواشي.

(٢) وهي (أين) وهو حصول الجسم في المكان بمعنى الحيز، و(متى) وهو الحصول في الزمان أو ظرفه، و(وضع) وهي هيئة تعرض للشيء بسبب نسبة أجزائه بعضها إلى بعض وإلى الأمور الخارجية عنه، و(ملك) وهي هيئة تعرض للشيء بسبب ما يحيط به وينتقل بانتقاله، و(إضافة) و(إن يفعل) وهو التأثير كالمسخن ما دام متسخنا.

(٣) وجهه أن المتبادر من قوله: (إذا قيل: بَتَحَقُّقِهَا) أنه إذا لم يقل به تكون من المعقولات الثانية، وليس الأمر كذلك كما عرفت، وحاصل التوجيه أن قوله: (إذا قيل... إلخ) إنما هو لمجرد تصحيح التمثيل بها مع قطع النظر عن كونها من المعقولات الثانية إذا لم يقل به.

**قول أحمد**

إذا عَرَفْتَ هذا فنَقُولُ:

العمادي

قوله: (إذا عَرَفْتَ هذا) أي: عَرَفْتَ أَنَّ المعقولاتِ الثَّانِيَةَ يُعْتَبَرُ فيها أمران: أَحَدُهُما: أَلَّا يَكُونَ... إلخ، فنَقُولُ: ... إلخ.

خليل

قوله: (إذا عَرَفْتَ هذا)؛ يعني: إذا علمتَ أَنَّ المعقولاتِ الثَّانِيَةَ لا تتَحَقَّقُ إِلَّا إذا تَحَقَّقَ الأمرانِ المذكورانِ، عِلْمَتَ أَنَّ قوله: «التي لا يُحَاذِي بها أمرٌ في الخارج» لا يكون صفةً كاشفةً كما هو المتبادر؛ لَأَنَّهُ لا يَفِيدُ الأمرَ الأوَّلَ، فإذا لم يكن صفةً كاشفةً يُحْمَلُ (المعقولاتِ الثَّانِيَةَ) على معناه اللُّغَوِي؛ لئلا يكون القيدُ مُسْتَدْرَكاً، أو المعنى: إذا علمتَ أَنَّ القيدَ المذكورَ مُعْتَبَرٌ في معناه الاصطلاحِي، عِلْمَتَ أَنَّ المعقولاتِ الثَّانِيَةَ محمولٌ على معناه اللُّغَوِي؛ لئلا يكون القيدُ مُسْتَدْرَكاً، وفيه منع؛ لَأَنَّهُ يجوز أن يكون صفةً كاشفةً، ويُجَابُ: بأنَّه لا يصلحُ لذلك؛ لَأَنَّهُ منقوضٌ بالمعدومِ المتعقِّلِ في الدَّرَجَةِ الأوَّلَى، كما سَيَجِيءُ، فالوجهُ الأوَّلُ أَوْلَى^(١)، فتأمل^(٢).

قال صَدْرُ الأفاضلِ في «حاشيته»: إنه يَفِيدُ الأمرَ الأوَّلَ أيضاً؛ لأنَّ النفيَ يَتَوَجَّهُ إلى القيدِ، فيكون المعنى: لا يَتَصِفُ بها أمرٌ في الخارج، بل يَتَصِفُ بها في الذَّهْنِ، وفيه نظر؛ لَأَنَّهُ على تقديرِ انفهام ذلك يكون مُنْفَهَماً بطريقِ اللزومِ، والدَّلَالَةُ الالتزامِيَّةُ مهجورةٌ في التَّعَارِيفِ، وهذا مبنيٌّ على اشتراطِ كون الصِّفَةِ الكاشفةِ مساويةً لموصُوفِها على ما يدلُّ عليه ظاهرُ كلامِ صاحبِ «المفتاح»، ولو جازَ كونها أعمَّ منه كما صرَّحَ به العصامُ في «الأطول»، يَرُدُّ على المحشِّي أَنَّهُ لا حاجةٌ إلى التكلُّفِ بحملِ المعقولاتِ الثَّانِيَةِ على المعنى اللُّغَوِي، وهو خلافُ المتبادرِ، بل هو مجازٌ أيضاً كما لا يخفى. واعلمَ أَنَّ صدرَ الدِّينِ الحسينِ قال في «حاشية التَّجريد»: إِنَّ التَّعْرِيفَ الموروثَ من القُدَمَاءِ هو أَنَّها العوارضُ الَّتِي لا يُحَاذِي بها أمرٌ في الخارج. اهـ، ولعلَّ ما ذكرَهُ العَلَامَةُ مختصراً هذا التَّعْرِيفِ، على أن يكون

(١) محصول الكلام أن المتفرع على ما ذكره من معرفة الأمرين الاعتباريين في المعقولات الثانية، إن كان حمل المعقولات على اللغوي خذراً عن لزوم الاستدراك، فيرد أنه ليس بلازم لذلك لاحتمال كون الصفة كاشفة، فلذلك دفع هذا الاحتمال بقوله: (ولا يجوز أن يحمل... إلخ) وإن كان معرفة عدم صلاحية الوصف لأن يكون صفة كاشفة المستلزمة لحمل المعقولات الثانية على معناه اللغوي خذراً عن الاستدراك، ففي تقريره نوع قصور، فتفطن فالأولى أن يقول: (وإذا عرفت هذا عرفت أن قوله: التي لا يحاذي... إلخ) لا يكون صفة كاشفة؛ لعدم إفادته الأمر الأول، فيجب حمل المعقولات الثانية على معناها اللغوي؛ لئلا يكون قوله: (التي لا يحاذي بها... إلخ) مستدرَكًا ليكون الكلام على النظم الطبيعي وأخصر.

(٢) وجهه أن ظاهر كلام المحشي أن الباعث على حمل المعقولات الثانية على المعنى اللغوي هو لزوم الاستدراك على تقدير حمله على المعنى الاصطلاحي، وهو ممنوع، والسند جواز كونه صفة كاشفة، ويجاب بإبطال السند بأنه أعم؛ لصدقه على المعدوم، فالوجه هو الأول لسلامته عن المنع.



الَّتِي لَا يُحَادَى بِهَا أَمْرٌ فِي الْخَارِجِ.

قول أحمد

قوله: (الَّتِي لَا يُحَادَى بِهَا أَمْرٌ فِي الْخَارِجِ) قَيْدٌ لِلْمَعْقُولَاتِ الثَّانِيَةِ، مُرَادٌ بِهَا مَعْنَاهَا اللَّغْوِيُّ، أَي: الْأُمُورُ الْمُتَعَقِّلَةُ فِي الْمَرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ، لَا مَعْنَاهَا الاصْطِلَاحِيُّ الْمُعْتَبَرُ فِيهِ الْقَيْدَانِ الْمَذْكُورَانِ،

العصادي

قوله: (مُرَادٌ بِهَا) أَي: بِالْمَعْقُولَاتِ الثَّانِيَةِ.

خليل

الموصول عبارة عن العوارض، فيكون القيد لإخراج الإضافات ولوازم الماهيات.

ثم أعلم أن سيد المحققين قال في «حاشية المطالع»: إنَّ العوارض أقسامٌ ثلاثة: الأوَّل: ما للوجود الخارجي بخصوصه مدخلٌ فيه؛ كالسَّوَاد، والثاني: ما للوجود الذهني بخصوصه مدخلٌ فيه؛ كالكَلْبِيَّة، فلا يُوصَفُ به الشَّيْءُ حالُ وُجُودِهِ فِي الْخَارِجِ، وهذا معنى قوله: «عوارضٌ لا يُحَادَى بِهَا أَمْرٌ فِي الْخَارِجِ»، فهذه العوارض هي المسماة بالمعقولات الثانية، والثالث: ما للوجود المطلق مدخلٌ فيه. اهـ، ويُستفادُ منه أنَّ عدمَ محاذاةِ أَمْرٍ بِهَا فِي الْخَارِجِ من خواصِّ العوارضِ الذَّهْنِيَّةِ الَّتِي لِلوُجُودِ الذَّهْنِيِّ بِخصوصِهِ مدخلٌ فِيهَا، فيَصْلُحُ لأنَّ يَكُونَ تَعْرِيفاً بِالْخَاصَّةِ، فيكون صِفَةً كَاشِفَةً، فَإِنْ قُلْتُ: إِنَّ هَذَا أَعْمٌ؛ لَأَنَّهُ يَشْمَلُ الْمَعْدُومَ الْمُتَعَقِّلَ فِي الدَّرَجَةِ الْأُولَى كَمَا سَيَجِيءُ، قُلْتُ: لَا تُسَلِّمُ الشُّمُولَ؛ لَأَنَّهُ يَجْرِي فِي الْمَوْصُولِ مَا يَجْرِي فِي الْمَعْرِفِ بِاللَّامِ، فيَجُوزُ كَوْنُ «الَّتِي» عِبَارَةً عَنِ الْعَوَارِضِ الذَّهْنِيَّةِ^(١) الْعَارِضَةِ لِلْأَشْيَاءِ فِي الْأَذْهَانِ، فَلَا يَكُونُ شَامِلاً لِلْمَعْدُومِ الْمُتَعَقِّلِ؛ لَأَنَّهُ ذَاتِي لِأَفْرَادِهِ، إِلَّا أَنَّهُ شَامِلَةٌ عَلَى لَوَازِمِ الْمَاهِيَةِ، فَقَيْدُ «لَا يُحَادَى بِهَا أَمْرٌ فِي الْخَارِجِ» يُخْرِجُهَا.

قوله: (أَي: الْأُمُورُ الْمُتَعَقِّلَةُ فِي الْمَرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ)؛ أَي: فِيمَا عَدَا الْمَرْتَبَةَ الْأُولَى، فَيَشْمَلُ الْمَرَاتِبَ كُلَّهَا، فَنَحْوُ ارْتِكَابِ مَجَازٍ، وَإِلَّا لَا يَحْصُلُ مِنَ الْقَيْدِ وَالْمَقْيَدِ مَعْنَى اصْطِلَاحِي، عَلَى أَنَّ حَمْلَ الْمَعْقُولَاتِ الثَّانِيَةِ عَلَى الْمَعْنَى اللَّغْوِيَّ مَجَازٌ أَيْضاً، فَإِنْ قُلْتُ^(٢): إِنَّ الْقَيْدَ الْمَذْكُورَ مُسْتَدْرَكٌ وَإِنْ حُوِّلَ عَلَى الْمَعْنَى اللَّغْوِيَّ؛ لَأَنَّ الْمَعْنَى اللَّغْوِيَّ دَالٌّ عَلَى مَنَشِئِ الْعُرُوضِ، وَهُوَ الْوُجُودُ الذَّهْنِيُّ بِخصوصِهِ، فَلَا يَكُونُ قَيْداً مَخْرِجاً، قُلْتُ: لَا تُسَلِّمُ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ دَلَالَةَ الْمَعْنَى اللَّغْوِيَّ عَلَى ذَلِكَ مَمْنُوعٌ، فَلَا يَكُونُ مُسْتَدْرَكاً، بَلْ يَكُونُ لِإِخْرَاجِ الْإِضَافَاتِ وَلَوَازِمِ الْمَاهِيَاتِ أَيْضاً، فَتَبَصَّرْ.

قوله: (الْمُعْتَبَرُ فِيهِ الْقَيْدَانِ الْمَذْكُورَانِ) الأوَّل: قَوْلُنَا: «الْأُمُورُ الْمُتَعَقِّلَةُ فِي الْمَرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ»، وَالثَّانِي: قَوْلُنَا: «الَّتِي لَا يُحَادَى بِهَا أَمْرٌ فِي الْخَارِجِ»، وَهُوَ ظَاهِرٌ. وَفَائِدَةُ التَّوْصِيفِ الْإِشَارَةُ إِلَى عَدَمِ صِلَاحِيَّتِهِ

(١) فيكون الموصول للعهد الخارجي، ويكون كلام الشارح العلامة موافقاً لما ذكره السيد السند - قدس سره - في «حاشية المطالع»، فيكون معنى المعقولات الثانية العوارض التي للوجود الذهني بخصوصه دخل فيها، ولا يلزم أن تكون موافقة لما في «حاشية التجريد» للسيد السند - قدس سره -.

(٢) قوله: (فإن قلت) منشأ السؤال ملاحظة كلام سيد المحققين فيما سبق، فكان السائل توهم أن التبعية في الملاحظة تستدعي كون الوجود الذهني مسبباً للعروض، وهذا وجه التبصر.



قول أحمد

وإلا لكان قوله: «التي لا يُحَادَى بها أَمْرٌ في الخارجِ» مُسْتَدْرَكاً مُسْتَعْنَى عنه، فيكون [١/٤] المَجْمُوعُ من القَيْدِ والمُقَيَّدِ هو المعنى الاصطلاحي للمَعْقُولَاتِ الثَّانِيَةِ، ولا يَجُوزُ أَنْ تُحْمَلَ المَعْقُولَاتُ الثَّانِيَةُ على المعنى الاصطلاحي، وَتُجْعَلَ جُمْلَةُ الصَّلَةِ والمَوْصُولِ صِفَةً كَاشِفَةً

العبادي

قوله: (وإلا لكان قوله: التي... إلخ مُسْتَدْرَكاً) أي: «وإن كان المُرَادُ بها المعنى الاصطلاحي لكان... إلخ»، فيه بحث: لِمَ لا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ من بابِ التَّجْرِيدِ؟ تأمل.

خليل

لأنَّ يكون صِفَةً كَاشِفَةً؛ لعدم إفادته الأمرَ الأوَّلَ، وقد عرفت ما فيه، أو على لزوم الاستدراكِ إِنْ حُمِلَ على المعنى الاصطلاحي، فتأمل^(١).

قوله: (وإلا لكان) قيل^(٢): فيه منْعٌ؛ لأنَّه يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً كَاشِفَةً، باعتبارِ أَنَّ الأمرَ الأوَّلَ يُشِيرُ به لفظُ المَعْقُولَاتِ الثَّانِيَةِ، فيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذلك الموصوفُ صِفَةً كَاشِفَةً بهذا الاعتبارِ، والجوابُ: أَنَّ مَنْ جَعَلَ الصِّفَةَ الكَاشِفَةَ جامعاً ومانعاً لا يَقُولُ بهذا الاعتبارِ؛ لأنَّ المراد بالمَعْقُولَاتِ الثَّانِيَةِ المعنى الاصطلاحي لا اللُّغوي، وإشعارُهُ المعنى اللُّغوي لا يُلْتَفَتُ إليه في بابِ التَّعَارِيفِ؛ لأنها لا بُدَّ وَأَنْ تكون أَوْضَحَ وَأَجْلَى، لا يقال: إِنَّ الاستدراكَ مدفوعٌ بالتَّجْرِيدِ؛ لأنَّنا نقول: إنه ههنا عبثٌ ظاهرٌ لا يَرْضَى به العاقلُ كما لا يخفى.

قوله: (فيكونُ المجموعُ من القيدِ والمُقَيَّدِ)؛ أي: فيكون المعنى المستفادُ من الصِّفَةِ والموصوفِ عينَ المعنى الاصطلاحي، فتأمل^(٣).

قوله: (ولا يَجُوزُ) جوابُ سؤالٍ، وهو أَنَا لا نُسَلِّمُ لزومَ الاستدراكِ؛ لجوازِ أَنْ تكونَ الصِّفَةُ كَاشِفَةً. قوله: (وتجعلُ جملةَ الصَّلَةِ والمَوْصُولِ) الأولى أَنْ يقال: «وبجعلِ الصِّفَةِ كَاشِفَةً والمَوْصُولِ صِفَةً كَاشِفَةً»؛ لأنَّ الصَّلَةَ ليسَ لها حَظٌّ من الإعرابِ كما لا يخفى.

(١) وجه التأمل أن مراد المحشي هو الاحتمال الثاني على ما يقتضيه سياق كلامه، وقد عرفت ما فيه، فالوجه ما ذكرنا في التقرير.

(٢) وهذا القول مبني على الاحتمال الأول، وهو عدم الصلاحية، فلا يكون في المقابلة لأن كلام المحشي مبني على لزوم الاستدراك.

(٣) وجه التأمل أنه إن كان المراد أنه يفهم من الكلام أن المَعْقُولَاتِ الثَّانِيَةِ مسماة هذا المفهوم على أن يكون التعريف اسمياً، ففيه نظر؛ لأنه لا يفهم ذلك ما لم يذكر على هيئة التعريف، والمعرف وإن كان المراد أن تعريف المنطق باعتبار الموضوع يصح فهو صحيح؛ لأنه بمنزلة ذكر المَعْقُولَاتِ الثَّانِيَةِ؛ لأن ذكر التعريف بمنزلة ذكر المعرف، إلا أنه يرد عليه أن الأظهر ذكر المعرف مع ذكر وصف يصلح لأن يكون صفة كاشفة أو تركها بالكلية.

**قول أحمد**

عن حقيقتها، كما تَوَهَّم بعضهم؛ لَأَنَّهُ يَنْتَقِضُ بِالْمَعْدُومِ الْمُتَعَقِّلِ فِي الدَّرَجَةِ الْأُولَى؛ إِذْ يَصْدُقُ عَلَيْهِ: أَنَّهُ لَا يُحَادَى بِهِ أَمْرٌ فِي الْخَارِجِ، مَعَ أَنَّهُ مَعْقُولٌ أَوَّلٌ كَمَا مَرَّ، وَكَذَا الْكَلَامُ فِي قَوْلِهِ: (الْمَعْقُولَاتِ الْأُولَى الَّتِي يُحَادَى بِهَا أَمْرٌ فِي الْخَارِجِ)

المعادي

قوله: (لَأَنَّهُ يَنْتَقِضُ بِالْمَعْدُومِ... إلخ) فيه نَظَرٌ؛ لِأَنَّ هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الصِّفَةَ الْكَاشِفَةَ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ مَعْرِفًا مُسَاوِيًا لِمَوْصُوفِهَا، وَهُوَ مَحَلُّ بَحْثٍ، بَلْ وَجُوبُ كَوْنِ الْمَعْرِفِ مُسَاوِيًا لِلْمَعْرِفِ مَحَلُّ تَأْمُلٍ.

قوله: (وَكَذَا الْكَلَامُ فِي قَوْلِهِ: الْمَعْقُولَاتِ الْأُولَى) فيه نَظَرٌ؛ لَأَنَّهُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ يَكُونُ قَوْلُهُ: «الَّتِي يُحَادَى بِهَا أَمْرٌ فِي الْخَارِجِ» قَيْدًا لِلْمَعْقُولَاتِ الْأُولَى مُرَادًا بِهَا مَعْنَاهَا اللَّغَوِي، وَهُوَ الْأُمُورُ الْمُتَعَقِّلَةُ فِي الْمَرْتَبَةِ الْأُولَى، وَيَكُونُ الْمَجْمُوعُ مِنَ الْقَيْدِ وَالْمُقَيِّدِ هُوَ الْمَعْنَى الْإِصْطِلَاحِي؛ فَتَكُونُ الْمَعْقُولَاتُ الْأُولَى هِيَ الْأُمُورُ الْمُتَعَقِّلَةُ فِي الْمَرْتَبَةِ الْأُولَى الَّتِي يُحَادَى بِهَا أَمْرٌ فِي الْخَارِجِ، فَتَكُونُ الْإِضَافَةُ خَارِجَةً عَنِ التَّعْرِيفِ؛ لِأَنَّهَا مُتَعَقِّلَةٌ فِي الْمَرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ، وَكَذَا الْمَعْدُومُ؛ لَأَنَّهُ يُحَادَى بِهِ أَمْرٌ فِي الْخَارِجِ، مَعَ أَنَّهُمَا مِنَ الْمَعْقُولَاتِ الْأُولَى، كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمُحَسِّي نَفْسُهُ.

خليل

قوله: (عَنْ حَقِيقَتِهَا) إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْوَصْفَ الْكَاشِفَ لَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ صَالِحًا لِأَنْ يَكُونَ تَعْرِيفًا جَامِعًا وَمَانِعًا كَمَا هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ صَاحِبِ «الْمِفْتَاحِ»، وَقَدْ صَرَّحَ بِهِ السَّيِّدُ - قُدَّسَ سِرُّهُ - فِي «شَرْحِهِ»، وَقَدْ عَرَفْتُ أَنَّهُ غَيْرُ لَازِمٍ عَلَى مَا قَالَ عَصَامُ الدِّينِ فِي «الْأَطُولِ».

قوله: (كَمَا تَوَهَّمْ بَعْضُهُمْ) وَهُوَ مَوْلَانَا بُرْهَانُ الدِّينِ.

قوله: (لَأَنَّهُ يَنْتَقِضُ بِالْمَعْدُومِ الْمُتَعَقِّلِ فِي الدَّرَجَةِ الْأُولَى) عِلَّةٌ لِعَدَمِ الْجَوَازِ؛ يَعْنِي: لَوْ جَعَلَ الصِّفَةَ كَاشِفَةً لِمَاهِيَةِ الْمَعْقُولَاتِ الثَّانِيَةِ يَنْتَقِضُ التَّعْرِيفُ الْمُسْتَفَادُ مِنَ الصِّفَةِ بِمَفْهُومَاتٍ يَصْدُقُ عَلَيْهَا مَفْهُومُ لَفْظِ الْمَعْدُومِ؛ نَحْوُ: الْعِنَقَاءِ، وَلَا شَيْءٍ، وَلَا مُمْكِنٍ، بِالْإِمْكَانِ الْعَامِّ مِنَ الْكُلِّيَّاتِ الْفَرْضِيَّةِ، فَإِنَّهَا يَصْدُقُ عَلَيْهَا أَنَّهَا لَا يَتَّصِفُ بِهَا أَمْرٌ فِي الْخَارِجِ، وَأَنْتَ خَيْرٌ بَأَنَّ مَا ذَكَرَهُ صَدْرُ الْأَفَاضِلِ مِنْ قَاعِدَةِ تَوَجُّهِ النَّفْيِ إِلَى الْقَيْدِ، وَإِفَادَةِ اللَّفْظِ كَوْنِ الْمَعْقُولَاتِ الثَّانِيَةِ عَارِضَةً فِي الذَّهْنِ لِأُمُورٍ، لَوْ صَحَّ^(١) لَانْدَفَعَ النَّقْضُ بِهَا؛ لِأَنَّ الْكُلِّيَّاتِ الْفَرْضِيَّةَ أَنْوَاعٌ لِأَفْرَادِهَا الْفَرْضِيَّةِ، وَالْعِنَقَاءُ كَذَلِكَ، وَلَكِنْ قَدْ عَرَفْتُ مَا فِيهِ^(٢).

قوله: (وَكَذَا الْكَلَامُ فِي قَوْلِهِ... إلخ)؛ أَي: كَالْكَلَامِ فِي قَوْلِهِ لِلْمَعْقُولَاتِ الثَّانِيَةِ الَّتِي لَا يُحَادَى بِهَا أَمْرٌ فِي الْخَارِجِ، الْكَلَامُ فِي قَوْلِهِ: الْمَعْقُولَاتُ الْأُولَى، فِي أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَوْصُوفِ الْمَعْنَى اللَّغَوِي؛ إِذْ لَوْ حُوِّلَ عَلَى الْمَعْنَى الْإِصْطِلَاحِي لَكَانَ الْقَيْدُ مُسْتَدْرَكًا، وَأَنْ يَحْصَلَ الْمَعْنَى الْإِصْطِلَاحِي بِضَمِّ الصِّفَةِ إِلَيْهِ،

(١) وَقَدْ عَرَفْتُ الْوَجْهَ الصَّحِيحَ لِدَفْعِ النَّقْضِ وَهُوَ حَمْلُ الْمَوْصُولِ عَلَى الْعَهْدِ، فَتَأْمُلْ.

(٢) مِنْ أَنَّ الدَّلَالََةَ الْإِلْتِزَامِيَّةَ مَهْجُورَةٌ فِي التَّعَارِيفِ.



قول أحمد

لكن بقي فيه شبهة: أن الشئية والوجود والوجوب والإمكان معقولات ثوان، على ما تقرر في موضعه، وليست من موضوع المنطق، وإن اعتبر انطباقها على المعقولات الأولى،

الممادي

قوله: (لكن يبقى فيه) أي: في تعريف المنطق، أو في كلامه أن الشئية والوجود والوجوب والإمكان معقولات ثوان، فيه نظر؛ لأن هذا عند المتكلمين، وأما عند الحكماء فإنها من المعقولات الأولى، كما بين في موضعه، وإن أردت تحقيقه فارجع إلى شرحنا لـ «التهديب».

فليل

فتكون المعقولات الأولى في الاصطلاح ما يكون متعلقاً في الدرجة الأولى، ويوصف به أمر في الخارج، ففيه نظر لما مر من قوله: «فكل ما يُعقل في الدرجة الأولى... إلخ»، وقد مر منا أن الإضافات - سواء قيل بوجودها أو لم يقل به - من المعقولات الأولى، تبصر^(١)، لا يقال: إن المراد بيان المراد في المقام، لا تحصيل المعنى الاصطلاحي؛ لأننا نقول: إن معروض المعقولات الثانية لا يلزم أن يوصف به أمر في الخارج، على أنه لا يكون الكلام على طرز المعقولات الثانية حينئذ، وهو خلاف الظاهر من سياق الشرح، ولا يساعده قول المحسني: «وكذا الكلام... إلخ»، ويمكن أن يكون «صفة كاشفة للمعقولات الأولى» مراداً بها المعنى الاصطلاحي، وفيه نظر؛ لأنه ينتقض بالكليات الفرضية أيضاً، ويمكن أن يقال: إن الصفة الكاشفة لا يجب مساواتها كما مر.

قوله: (لكن يبقى فيه)؛ أي: في التعريف الثاني لعلم المنطق نظر؛ لأنه يلزم أن يكون المنطق باحثاً عن أحوال هذه الأمور؛ لأنها داخلية في المعقولات الثانية، ولا يخرجها قيد الانطباق، وليس الأمر كذلك.

قوله: (أن الشئية) أراد بها الشئية المطلقة، فإن ما وجد في الخارج فهي أشياء مخصوصة، فليس في الخارج أمر يصدق عليه أنه الشئية المطلقة، فإن قلت: هذا منقوض بالحيوان المطلق، فإنه ليس في الخارج أمر يصدق عليه أنه الحيوان المطلق، قلت: لا نسلم ذلك؛ لأنه ليس بعارض لأفراده، ثم الشئية تساوق^(٢) الوجود على ما تقرر في موضعه، وكذلك الكلام في الوجود والوجوب والإمكان والامتناع، فإن الماهيات إذا حصلت في الأذهان وقيست إلى الوجود الخارجي عرّضت لها - أي: لتلك الماهيات - هذه العوارض في الذهن، ولا يحاذي بها أمر في الخارج، فهي من المعقولات الثانية، وإذا حكّم عليها بأن يقال مثلاً: الواجب كذا والممكن كذا إلى غير ذلك من الأحكام، لم يكن لتلك الأحكام دخل في

(١) وجه أن النقص بأمور ثلاثة: الأول المعلوم، والثاني الإضافات إذا قيل بتحقيقها في الخارج والانتقاض بهما قد علم مما مر، والثالث الإضافات إذا لم يقل بوجودها في الخارج، فإنها غير متعلقة في الدرجة الأولى ويحاذي بها أمر في الخارج.

(٢) المساواة إنما تستعمل عندهم عند التردد في اتحاد المفهوم والمساواة في الصدق.

**قول أحمد**

فلا بُدَّ من أن يُعْتَبَرَ في التَّعْرِيفِ الثَّانِي لِلْمَنْطِقِ أَيْضاً قَيْدٌ: «حَيْثِيَّةُ النَّفْعِ فِي الْإِصْصَالِ»، بأن يُقال: «الْمَنْطِقُ عِلْمٌ يُبَحِّثُ فِيهِ عَنِ الْأَعْرَاضِ الذَّاتِيَّةِ لِلْمَعْقُولَاتِ الثَّانِيَةِ الْمُنْطَبِقَةِ عَلَى الْمَعْقُولَاتِ الْأُولَى، مِنْ حَيْثُ نَفْعُهَا فِي الْإِصْصَالِ إِلَى الْمَجْهُولَاتِ»،

المعادي

قوله: (فلا بُدَّ من أن يُعْتَبَرَ في التَّعْرِيفِ الثَّانِي... إلخ)؛ لأنَّ الْمَنْطِقِي [٧/ب] يَبْحَثُ عَنِ أَحْوَالِ الذَّاتِي وَالْعَرْضِي وَالتَّوَعُّعِ وَالْجِنْسِ وَالْفَصْلِ وَالْخَاصَّةِ وَالْعَرَضِ الْعَامِّ وَالْحَدِّ وَالرَّسْمِ وَالْحَمَلِيَّةِ وَالشَّرْطِيَّةِ وَالْقِيَاسِ وَالِاسْتِقْرَاءِ وَالتَّمْثِيلِ، مِنْ حَيْثُ النَّفْعُ فِي الْإِصْصَالِ، وَلَا شَكَّ أَنَّهَا مِنَ الْمَعْقُولَاتِ الثَّانِيَةِ؛ فَهِيَ إِذَنْ مَوْضُوعُ الْمَنْطِقِ مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ لَا نَفْسِهَا فَقَطْ كَمَا لَا يَخْفَى.

[موضوع المنطق:]

وَعَلِمَ أَنَّ هَذَا التَّعْرِيفَ لِلْقُدَمَاءِ، وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ أَكْثَرُ الْمُتَأَخِّرِينَ بِأَنَّ الْمَنْطِقِيَّ يَبْحَثُ عَنِ نَفْسِ الْمَعْقُولَاتِ الثَّانِيَةِ أَيْضاً كَالْكُلِّيَّةِ وَالْجُزْئِيَّةِ وَالذَّاتِيَّةِ وَالْعَرْضِيَّةِ وَنَحْوِهَا؛ فَلَا تَكُونُ هِيَ مَوْضُوعَهُ، وَلِذَلِكَ عَدَّلُوا إِلَى أَنَّ مَوْضُوعَ الْمَنْطِقِ الْمَعْلُومَاتُ التَّصَوُّرِيَّةُ وَالتَّصْدِيقِيَّةُ، وَذَهَبَ بَعْضُ إِلَى أَنَّ مَوْضُوعَ الْمَنْطِقِ

خليل

الْإِصْصَالِ إِلَى الْمَجْهُولِ، وَإِنْ كَانَتْ مُتَعَدِّةً مِنْهَا إِلَى الْمَعْقُولَاتِ الْأُولَى، وَلَمَّا كَانَتْ الْمَعْقُولَاتُ الثَّانِيَةُ الْمَأْخُودَةُ فِي التَّعْرِيفِ مُطْلَقَةً غَيْرَ مُقَيَّدَةٍ بِذَلِكَ الْقَيْدِ -أَعْنِي: قَيْدُ «وَمِنْ حَيْثُ نَفْعُهَا فِي الْإِصْصَالِ»- كَانَ التَّعْرِيفُ لِلْمَنْطِقِ -وهو تَعْرِيفُ الْمُحَقِّقِينَ- مَنقُوضاً غَيْرَ مَانِعٍ لِلْأَغْيَارِ؛ لِأَنَّ الْقَضَايَا الْبَاحِثَةَ عَنِ أَحْوَالِ الْمَعْقُولَاتِ الثَّانِيَةِ الَّتِي لَيْسَ لَهَا دَخْلٌ فِيهِ -أَي: فِي الْإِصْصَالِ- دَاخِلَةٌ فِي تَعْرِيفِ الْمَنْطِقِ حِينَئِذٍ، فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ قَيْدٍ يُخْرِجُهَا كَمَا لَا يَخْفَى.

لَا يُقال: إِنَّ مَادَّةَ النَّقْضِ لَيْسَتْ بِمُتَحَقِّقَةٍ؛ لِأَنَّهَا لَمْ يُبَحِّثْ عَنْهَا فِي الْمَنْطِقِ، وَقَيْدُ الْبَحْثِ يُخْرِجُهَا؛ لِأَنَّا نَقُولُ: إِنَّ مَسَائِلَ الْفَنِّ لَيْسَتْ بِمُنْحَصَرَةٍ فِي الْمَبْحُوثِ عَنْهَا بِالْفِعْلِ؛ لِأَنَّهَا تَتَزَايَدُ بِتَلَاخُطِّ الْأَفْكَارِ، وَفِيهِ بَحْثٌ، وَهُوَ أَنَّهُ إِنْ أَرَادَ أَنَّ هَذِهِ الْمَفْهُومَاتِ لَمْ يُلَاخَظْ فِيهَا الْإِصْصَالُ إِلَى الْمَجْهُولَاتِ، فَذَلِكَ مِمَّا لَا ضَيْرَ فِيهِ، وَإِنْ أَرَادَ أَنَّهَا لَا يَعْرُضُ لَهَا الْإِصْصَالُ فَهُوَ مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّ الْوُجُوبَ مِثْلاً -إِذَا أُخِذَ فِي تَعْرِيفِ مَفْهُومِ الْوَاجِبِ- فَلَا شَكَّ فِي عُرُوضِ الْإِصْصَالِ لَهُ، وَلَا شُبْهَةٌ أَيْضاً فِي أَنَّ مَعْرِفَةَ الْوُجُوبِ كَاسْتِحَالَةِ انْفِكَالِكِ الْوُجُودِ وَاقْتِضَاءِ الْمَاهِيَةِ الْوُجُودِ مِمَّا عَرِضَ لَهُ الْإِصْصَالُ، لَا مِمَّا يُلَاخَظُ فِي مَفْهُومِهِ الْإِصْصَالُ، فَلَا فَرْقَ، فَالْصَّوَابُ أَنَّ الْمَعْقُولَاتِ الثَّانِيَةَ قِسْمَانِ: مَا يُلَاخَظُ^(١) فِي مَفْهُومِهِ الْإِصْصَالُ، وَمَا لَا يُلَاخَظُ فِيهِ ذَلِكَ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمَوْضُوعُ دُونَ الثَّانِي.

(١) أَي: مَا يَعْتَبَرُ عُرُوضُ الْإِصْصَالِ لَهُ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمَعْقُولَاتِ الثَّانِيَةَ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ مَعْرُوضُ الْإِصْصَالِ مَوْضُوعُ الْفَنِّ، وَمِنْ حَيْثُ أَنَّهُ مِلْحُوظٌ فِي نَفْسِهِ لَيْسَ بِمَوْضُوعِ الْفَنِّ.



قول أحمد

كما فعله في «شرح المطالع»^(١)، اللهم إلا أن يقال بالاكْتِفَاء بما في التعريف الأول.

المبادي

الفاظ من حيث إنها تدل على المعاني؛ لأنه يُقال في المنطق: إن الحيوان الناطق مثلاً قول شارح، والجزء الأول جنس والجزء الثاني فصل، وإن مثل قولنا: كل (ج ب)، وكل (ب أ) قياس، والقضية الأولى صغرى والثانية كبرى، وهي مركبة من الموضوع والمحمول، فعلم منه: أن هذه الأسماء كلها بإزاء تلك فهي موضوعه، وليس كذلك؛ لأن نظر المنطقي ليس إلا في المعاني المعقولة، والنظر في الألفاظ إنما هو بالعرض.

قوله: (اللهم إلا أن يقال... إلخ) فيه إشارة إلى ضعف الجواب؛ لأن التعريف للتوضيح، فيجب حمله على المتبادر، ولذا وجب الاحتراز فيه عن المجاز والمُسْتَرْك والمساوي في المعرفة، والأخفى.



خليل

قوله: (كما فعله)؛ أي: كما ذكر شارح «المطالع» قيد الحيثية حيث قال: «ذهب أهل التحقيق إلى أن موضوع المنطق المعقولات الثانية، لا من حيث إنها ما هي في أنفسها؟ ولا من حيث إنها موجودة في الذهن؟ فإن ذلك وظيفة فلسفية، بل من حيث إنها تُوصَل إلى المجهول، أو يكون لها نفع في الإيصال». اهـ.

قوله: (اللهم إلا أن يقال بالاكْتِفَاء بما في التعريف الأول) وجه البعد: أن التعريف من شرائطه أن يكون أوضح من المعروف وأجلى، فالاكْتِفَاء بما مر في التعريف الأول لا يلائم الوضوح، ويمكن أن يقال: إن اشتراط اشتمالها على المعقولات الأولى التي لها نفع في الإيصال إلى المجهول يدل على أن البحث عن أحوالها باعتبار أن لها نفعاً في الإيصال، فتأمل^(٢). واعلم أن كلمة «اللهم» إنما تُستعمل فيما قصد استثناء أمر نادر مُستبعد كأنه يُستعان بالله في تحصيله كما في «شرح المفتاح»، فدغوى زيادة البعد ممنوع^(٣)؛ لأن الاعتماد على القرينة أمر شائع، سيما في مقام الاختصار، فتأمل^(٤).

ثم اعلم أنهم اختلفوا في موضوع المنطق:

فقال المحققون من الأولين والآخرين: لما كان المنطق نفسه يبحث عن الكلّي والجزئي والذاتي والعرضي والموضوع والمحمول - أي: المعقولات الثانية لا من حيث إنها ما هي؟ - فإن البحث عن

(١) «مطالع الأنوار» كتاب للعلامة البيضاوي، وعليه كثير من الشروح والحواشي، منها شرح قطب الدين الرازي (٥٧٦٦هـ).

(٢) وجهه أن دلالة اشتراط الإنطباق على المعقولات الأولى على اعتبار قيد الحيثية على تقدير تمامها التزامية وهي مهجورة في التعاريف، والجواب أنها قرينة الحذف.

(٣) ويؤيد ما ذكرنا من المنع أن صدر الأفاضل لم يعترض على الشارح في هذا المقام.

(٤) في أن القرينة أما التعريف السابق أو قيد الإنطباق أو كلاهما.



قول أحمد

المهادي

خليل

ماهياتها في الفلسفة الأولى -أي: العلم الإلهي الذي يبحث عن أحوال الموجود من حيث هو موجود- ولو وقع البحث عن ماهياتها في المنطق، فإنما يكون من المبادئ لا من المسائل، بل يبحث المنطق عن المعقولات الثانية من حيث إنه كيف يمكن التأدي بواسطتها من المعلومات إلى المجهولات، وعلى أي وجه، كما أن البناء مثلاً إذا بحث عن الأعمدة واللبن، فلا يبحث عنها من حيث إنها بسيطة أو مركبة، حارة أو باردة، نامية أو جامدة، إلى غير ذلك مما لا تعلق له في البنين، بل يبحث من حيث إن البيت كيف يلتئم منها، ومن حيث يتوقف عليها التثام البيت، ككونها صلبة أو رخوة، مستقيمة أو معوجة، كبيرة أو صغيرة، إلى غير ذلك مما يتعلق التثام البيت به، فكذا المنطقي يبحث عنها من حيث يحتاج إليها في الأمر الموصل إلى المجهول، تصوراً كان أو تصديقاً، فالمعقولات الثانية هي موضوع المنطق.

ومعنى المعقولات الثانية: أنا إذا تصوّرنا الماهيات والحقائق، من حيث هي بدون اعتبار حكم عليها، فهي^(١) من المعقولات الأولى، وإذا حكمنا عليها بأحكام تقييدية أو خبرية^(٢)، بأن هذا مثلاً كليّ وذاك ذاتي وذلك عرضي إلى غير ذلك، فكونها كذلك معقولات ثانية، ولو حكم على المعقولات الثانية بأحكام تقييدية أو خبرية، فكونها كذلك في الدرجة الثالثة، وكذا لو حكم على المعقولات الثالثة، فكونها كذلك في الدرجة الرابعة، وعلى هذا القياس، وبحث المنطق وقع في الدرجة الثالثة وما بعدها؛ لأنه يبحث عن أعراض ذاتية للمعقولات الثانية، وذلك لأنه يبحث عن كون المعقولات الثانية جنساً وفصلاً وخاصةً وعرضاً عاماً وحداً ورسمًا، وكونها قضية وعكس قضية ونقيض قضية وقياساً وتمثيلاً واستقراءً وغير ذلك، وهي الحيثية التي قلنا: إن المنطقي يبحث عنها في المعقولات الثانية، ويستعين بها في الأمر الموصل، وهي أعراض ذاتية للمعقولات الثانية؛ إذ الجنسية والفصلية مثلاً إنما تعرضان للذاتي من حيث هو ذاتي، لا من حيث إنه حقيقة فلانية، أو تصوّر كذا، وكذا الخاصة والعرض العام إنما يعرضان للعرضي من حيث إنه عرضي، والقضية تعرض لمجموع الموضوع^(٣) والمحمول والحكم

(١) لم يرد حصر المعقولات الأولى فيها؛ إذ الإضافات منها كما مر.

(٢) مثلاً لو قلنا: الحيوان كلي، كان الحكم خبرياً، وهذا قبل العلم، وبعد العلم يكون الحكم تقييدياً، فيقال: الحيوان الكلي مثلاً معقول ثان كما لا يخفى.

(٣) قوله: (المجموع الموضوع... إلخ) ناظر إلى الحملية، قوله: (ولمجموع القضيتين) عطف على (المجموع الموضوع... إلخ) ناظر إلى الشرطية مطلقاً متصلة أو منفصلة، أراد بهما القضيتين بالقوة، ولذا عطف الحكم



قول أحمد

المبادي

فيل

من حيث هي موضوع ومحمول وحكم، ولمجموع القضيتين والحكم، والقياس يعرض لمجموع القضايا، هذا ما ذهب إليه المحققون من الأولين والآخرين كما مر.

وخالفهم صاحب «الكشاف» وقوم ممن تبعه، وقالوا: المنطقي قد يبحث عن الكلّي والجزئي والذاتي والعرضي والموضوع والمحمول، فهي من المسائل، فتأخذ موضوع المنطق؛ أعم من المعقولات الثانية؛ لتندرج المعقولات الثانية، وما ذكرتم من المعقولات الثالثة وما بعدها في بحث المنطق، فالصواب أن يقال: موضوع المنطق المعلومات التصورية^(١) والتصديقية لا من حيث هي، بل من حيث إنها توصل إلى مطلوب تصوّري: إمّا إيصالاً قريباً، وهو ما لا يحتاج إلى ضمنية أخرى؛ كالحدّ والرسم، ويسمّى: قولاً شارحاً، وإمّا إيصالاً بعيداً، وهو الذي يحتاج إلى ضمنية؛ ككون التصورات كلّية وجزئية وذاتية وعرضية وجنساً وفصلاً وخاصةً وعرضاً عاماً؛ إذ بمجرد هذه الحيثيات لا يحصل الإيصال ما لم ينضم إليها شيء آخر، ومن حيث إنها توصل إلى مطلوب تصديقي: إمّا إيصالاً قريباً، وهو كل ما يفيد التصديق المجهول بلا ضمنية؛ كالقياس والتّمثيل، وبهذا الاعتبار يُسمّى حُجّة، والحجّة الغلبة، أو إيصالاً بعيداً، وهو ما يفيد التصديق المجهول لكن مع ضمنية؛ ككونها قضية وعكس قضية وتقيض قضية وأمثالها، أو أبعد؛ ككونها موضوعات ومحمولات ومقدمات وتوالي، هذا ما ذكروه.

وقد عرفت^(٢) ممّا مرّ أنّ البحث عن المعقولات الثانية في المنطق إنما هو لكونه من المبادئ لا من المسائل؛ لأنها بيّنت في علم آخر^(٣)، فلا يجب أن يؤخذ الموضوع أعم، ومع ذلك يلزمهم فساد آخر،

= عليه. قوله: (والقياس معطوف على القضية). قوله: (فهي من المسائل) وهي أكثرها نظري وبعضها بديهي خفي ينه عليه في الفن، ولو كانت المعقولات الثانية موضوع الفن كان مسلم الثبوت.

(١) واعلم أن إطلاق المعقولات الأولى على المعلومات التصورية غير صحيح؛ لأن المعقولات الأولى قد تكون نفس قضية كما لا يخفى.

(٢) جواب عن طرف أهل التحقيق بأن البحث مطلقاً في المنطق لا يوجب كون مسألة المنطق، فاحفظه.

(٣) حاصل الكلام أن من قال: موضوع المنطق المعقولات الثانية، يقول: أن ما ذكرتم من البحث عن المعقولات الثانية التي هي فوق المعقولات الأولى وتحت المعقولات الثالثة وما فوقها إنما هو من الكبادي دون المقاصد، كمن قال: إن موضوع العلم الطبيعي هو الجسم الطبيعي، فإنه يبحث عن الهولي والصورة الجسمية والنوعية مع أنها أجزاء الموضوع، وذلك البحث من المبادئ لا من المقاصد.



٢- وباعتبار الجهة الثانية: المنطق: قانون يُعرف به صحيح الفكر وفاسده.

فاندرج في الأولى: معرفة الموضوع على المذهبين، وفي الثانية: معرفة الغاية.

ثم نقول: لما كان الغرض من المنطق معرفة صحة الفكر وفاسده^(١) - والفكر: إما لتحصيل المجهولات التصورية أو التصديقية - كان للمنطق طرفان: تصوّرات وتصديقات، ولكل منهما: مبادئ، ومقاصد.

قول أحمد

[أقسام فن المنطق]

قوله: (كان للمنطق طرفان) لما تقرر عندهم

المبادي

قوله: (لما تقرر) جواب لما قيل: يجوز أن يكون الفكر المحصل للمجهولات التصورية والتصديقية هو الفكر التصوري فقط، أو التصديقي فقط، فلا يلزم أن يكون للمنطق طرفان، والجواب ظاهر من كلامه.



خليل

وهو أن كل ما يبحث المنطق عنه إما تصوّر وإما تصديق من الحيثية المذكورة، فلو جعل موضوع المنطق التصورات والتصديقات بتلك الحيثية، صار بحث المنطق عن نفس الموضوع لا عن عوارضه، فلا يكون الموضوع موضوعاً، هذا تحقيق قول الفريقين، كذا قال شارح «القسطاس» رحمه الله، وإنما أظننا الكلام في هذا المقام؛ لحيث الناظر بأطراف المرام.

قال الشارح العلامة: (ثم نقول) لما فرغ من تحقيق مقدمة الشروع على وجه البصيرة، شرع في ضبط مجملات أصول الفن؛ ليزداد الطالب بصيرة؛ إذ يضبط أبواب الفن يضبط الموضوع في كل باب، وتميز أجزاء الفن بعضها عن بعض كما يتميز الفن عن غيره، فيكون الطالب في كل باب على بصيرة كما كان على بصيرة في شروعه في العلم.

قال الشارح: (كان للمنطق طرفان)؛ أي: قسمان، فالمنطق منقسم إليهما انقسام الكل إلى الأجزاء، وهو ظاهر.

قوله: (لما تقرر)؛ يعني: أن كون المنطق قسمين مبني على ما تقرر عند الجمهور^(٢)؛ لأن

(١) قوله: «وفاسده» زيادة من الحبرية.

(٢) يعني: ليس غرض المحشي الاستدلال على كون المنطق قسمين بما تقرر عندهم، بل بيان مجرد مبني على الكلام، فلا يرد أنا لا نسلم امتناع اكتسابها من أحدهما.



[أقسام فن المنطق]:

فَكَانَتْ^(١) أَقْسَامُهُ أَرْبَعَةً:

فَمَبَادِئُ التَّصَوُّرَاتِ: الكُلِّيَّاتُ الْخَمْسُ، وَمَقَاصِدُهَا: الْقَوْلُ الشَّارِحُ.

قول أحمد

أَنَّ الْفِكْرَ الْمُحْصَلَ لِلْمَجْهُولَاتِ التَّصَوُّرِيَّةِ تَصَوُّرَاتٌ، وَالْفِكْرَ الْمُحْصَلَ لِلْمَجْهُولَاتِ التَّصْديْقِيَّةِ تَصْديْقَاتٌ.

قوله: (وَمَقَاصِدُهَا: الْقَوْلُ الشَّارِحُ) أي: مَبَاحِثُ الْقَوْلِ الشَّارِحِ، وكذا الحال في قوله:

المهادي

خفيل

التَّصَوُّرَاتُ كُلُّهَا بَدِيعَةٌ عِنْدَ الْإِمَامِ^(٢) - رَحِمَهُ اللَّهُ - مِنْ أَنَّ الْمَجْهُولَ التَّصَوُّرِيَّ يَكْتَسِبُ مِنَ الْمَعْلُومِ التَّصْديْقِيَّ، وَلَا يُوْجَدُ اكْتِسَابُهُمَا مِنْ أَحَدِهِمَا، وَإِنْ لَمْ يَقُمْ الْبُرْهَانُ عَلَى امْتِنَاعِهِ، فَالْمَنْطِقُ لَمَّا كَانَ آلَةً لِكِتَابِ الْمَجْهُولَاتِ، وَالْمَجْهُولُ إِمَّا تَصَوُّرِيٌّ وَإِمَّا تَصْديْقِيٌّ، انْقَسَمَ الْمَنْطِقُ إِلَى قَسْمَيْنِ: قَسْمٍ يُبَيِّنُ فِيهِ طَرُقَ اكْتِسَابِ التَّصَوُّرَاتِ، وَقَسْمٍ يُذَكِّرُ فِيهِ طَرُقَ اكْتِسَابِ التَّصْديْقَاتِ.

قوله: (إِنَّ الْفِكْرَ الْمُحْصَلَ) قد يُذَكَّرُ ويرادُّ بِهِ الْأُمُورُ الْمُرْتَبَةُ، وَهُوَ الْمَرَادُّ هَهُنَا؛ لِأَنَّ الْمَرَادَّ بِالتَّصَوُّرَاتِ الْمُتَصَوُّرَاتِ، كَمَا أَنَّ الْمَرَادَّ بِالتَّصْديْقَاتِ الْمُصْديْقَاتِ.

قوله: (لِلْمَجْهُولَاتِ) الْأَوَّلَى^(٣) لِلْمَجْهُولِ التَّصَوُّرِيِّ. وَاعْلَمْ أَنَّ الْجَهْلَ قد يَكُونُ بَسِيطاً وَهُوَ عَدَمُ الْعِلْمِ، وَقَدْ يَكُونُ مُرَكَّباً وَهُوَ أَنَّ يَحْصُلَ مَعَ عَدَمِ الْعِلْمِ اعْتِقَادٌ مُضَادٌّ لَهُ، وَكُلُّ مِنْهُمَا مُقَابِلٌ لِلْعِلْمِ، إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَ يُقَابِلُ تَقَابُلَ الْعَدَمِ وَالْمَلَكَةِ، وَالثَّانِي تَقَابُلَ التَّضَادِّ، فَمَرَادُّ الْمُصَنِّفِ بِالْمَجْهُولِ «الْمَجْهُولُ بِالْجَهْلِ الْبَسِيطِ لَا الْمُرَكَّبِ؛ لِأَنَّ صَاحِبَ الْجَهْلِ الْمُرَكَّبِ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَطْلُبَ الْعِلْمَ وَيُفَكِّرَ؛ لِأَنَّهُ يَعْتَقِدُ أَنَّ الْعِلْمَ حَاصِلٌ لَهُ، وَمَعَ هَذَا الْإِعْتِقَادِ لَا يُمْكِنُهُ طَلَبُ الْعِلْمِ، وَمِنْ كَوْنِ الْجَهْلِ عَدَمَ الْعِلْمِ ظَهَرَ أَنَّ الْقِسْمَةَ لَا تَرُدُّ عَلَيْهِ ابْتِدَاءً، بَلْ تَرُدُّ عَلَى الْمَلَكَةِ وَهِيَ الْعِلْمُ، ثُمَّ يُقَاسُ الْجَهْلُ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّ الْأَعْدَامَ لَا تَتَمَازِزُ إِلَّا بِالْمَلَكَاتِ، وَلَا تَنْقَسِمُ إِلَّا بِانْقِسَائِهَا، كَمَا فِي «شَرْحِ الْإِشَارَاتِ».

قوله: (أي: مَبَاحِثُ الْقَوْلِ الشَّارِحِ) جَمْعُ مَبْحَثٍ، وَهُوَ الْمَسْأَلَةُ، سَمِيَتْ بِمَبْحَثٍ لَوْ قُوعِ الْبَحْثِ فِيهَا، ثُمَّ الْمَنْطِقُ عِبَارَةٌ عَنِ الْمَسَائِلِ الْمَخْصُوصَةِ؛ سِوَاءَ عِلْمِهَا زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو أَوْ غَيْرُهُمَا، فَالْمَعْتَبَرُ فِي

(١) في الأصل: «فكان أقسامه... إلخ».

(٢) وما قال مولانا داود من أنه تشكيك منه لا مذهب له فهو خطأ؛ لأن كتبه مشحونة بكونه مذهباً، وعبارته صريحة لا يمكن تأويلها، وقد صرح به السيد السند - قدس سره - في «شرح المواقف» أيضاً.

(٣) وجه الأولوية الموافقة للفكر المفرد.



وَمَبَادِيُ التَّصْدِيقَاتِ: الْقَضَايَا وَأَحْكَامُهَا، وَمَقَاصِدُهَا: الْقِيَاسُ.

قول أحمد

(وَمَقَاصِدُهَا: الْقِيَاسُ)، ولو قال بدلَهما: الْأَقْوَالُ الشَّارِحَةُ وَالْأَقْيَسَةُ، أو مَبَادِيُ التَّصَوُّرَاتِ: الْكُلِّيَّةُ، وَمَبَادِيُ التَّصْدِيقَاتِ: الْقَضِيَّةُ، لكان الكلام على وتيرة واحدة، لكن تَفَنَّنَ في العبارة فَأَوْرَدَ الْمَبَادِيَّ عَلَى فَنٍّ، وَأَوْرَدَ الْمَقَاصِدَ عَلَى فَنٍّ آخَرَ.

المجادي

خليل

وَحَدِيثُهُ هُوَ الْوَحْدَةُ فِي غَيْرِ الْمَحَالِّ، فَإِنْ قُلْتُ: إِنَّ الشَّخْصَ لَا يُحَدُّ وَلَا يُعَرَّفُ؛ لَأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ مَعْرِفَتُهُ إِلَّا بِالْإِشَارَةِ، قُلْتُ: نَعَمْ! لَا يُمْكِنُ بِالْتَّعْرِيفِ الْمَعْتَادِ^(١)، وَلَكِنْ يُمْكِنُ تَمْيِيزُهُ عَمَّا عَدَاهُ، وَالْمَقْصُودُ مِنَ التَّعَارِيفِ السَّابِقَةِ هُوَ الثَّانِي. هَذَا، وَلَمَّا كَانَتْ الْمَقَاصِدُ عِبَارَةً عَنِ الْمَسَائِلِ كَالْمَبَادِي؛ لِأَنَّهَا قِسْمُ الْمُنطِقِ، وَكَانَ الْقَوْلُ الشَّارِحُ مُبَايِنًا لِلْمَسَائِلِ، أَشَارَ إِلَى تَوْجِيهِهِ بِأَنَّ الْمُضَافَ مَحْذُوفٌ، أَوْ بِأَنَّهُ ذَكَرَ الْقَوْلَ الشَّارِحَ وَأَرَادَ الْمَسَائِلَ الْبَاحِثَةَ عَنْ أَحْوَالِهِ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمُتَبَادِرُ، وَكَذَا الْكَلَامُ فِي الْبَوَاقِي، فَيَكُونُ الْمَبَادِيَّاتُ وَالْمَقَاصِدُ عِبَارَةً عَنِ الْمَسَائِلِ.

قال صاحب «المواقف»: فَهِيَ -أَي: تِلْكَ الْمَبَادِي- الْمَيِّنَةُ لَهُ -أَي: فِي الْفَنِّ- مَسَائِلُ لَهُ مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ، وَمَبَادِيُ لِمَسَائِلٍ أُخَرَ فِيهِ لَا تَتَوَقَّفُ تِلْكَ الْمَبَادِيُ عَلَيْهَا -أَي: عَلَى الْمَسَائِلِ الْأُخَرَ- اهـ، فَظَهَرَ^(٢) صَحَّةُ إِطْلَاقِ الْمَبَادِيِ عَلَى الْمَسَائِلِ ظُهُورَ نَارِ الْقَرَى لِبَلَاءٍ، فَالْمُرَادُ بِمَبَادِيِ التَّصَوُّرَاتِ هِيَ الْمَسَائِلُ الْمَعْتَبَرَةُ فِي جَانِبِ التَّصَوُّرَاتِ، وَهِيَ الْمَسَائِلُ الْبَاحِثَةُ عَنْ أَحْوَالِ الْأَقْوَالِ الشَّارِحَةِ، لَا الْأَقْوَالُ الشَّارِحَةُ أَنْفُسُهَا، وَكَذَا الْكَلَامُ فِي الْبَوَاقِي، فإِضَافَةُ الْمَبَادِيِ إِلَى التَّصَوُّرَاتِ بِمَعْنَى «فِي» أَوْ بِمَعْنَى «اللام»، وَلَمْ يُرَاعَ التَّرْتِيبُ^(٣) فِي التَّأْوِيلِ؛ لَكُونِ الْمَقَاصِدِ عُمْدَةً كَمَا لَا يَخْفَى.

قوله: (لَكَانَ الْكَلَامُ عَلَى وَتِيرَةٍ وَاحِدَةٍ) وَكَانَ أَوَّلَى^(٤).

قوله: (لَكِنْ تَفَنَّنَ)؛ أَي: قَصَدَ التَّفَنُّنَ.

قوله: (فَأَوْرَدَ الْمَبَادِيَّ) لِمَ لَمْ يَعْكِسِ الْأَمْرَ؟ فَتَأَمَّلْ^(٥).

(١) أَي: بِالْتَّعْرِيفِ الْجَامِعِ وَالْمَانِعِ.

(٢) فَلَا حَاجَةَ إِلَى مَا تَكْلَفُهُ صَدْرُ الْأَفْاضِلِ فِي تَوْجِيهِ عِبَارَةِ الْكِتَابِ، وَقَدْ بَيَّنَّاهُ فِي الْحَاشِيَةِ.

(٣) حَيْثُ نَقَلَ مِنَ الْقَوْلِ الشَّارِحِ إِلَى بَابِ الْقِيَاسِ، مَعَ أَنَّ مَبَادِيِ التَّصَوُّرَاتِ مُحْتَاجًا إِلَيْهِ.

(٤) وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ مَقْتَضَى الظَّاهِرِ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ الشَّارِحَ ذُو أَجْزَاءٍ، وَقَوْلُهُ: (الْكُلِّيَّاتُ الْخَمْسُ) إِشَارَةٌ إِلَى تِلْكَ الْأَجْزَاءِ، فَالْمُنَاسِبُ إِيرَادُ مَا يَدُلُّ عَلَى التَّعَدُّدِ وَهُوَ الْكُلِّيَّاتُ لَا الْكُلِّيَّاتُ، وَكَذَا الْكَلَامُ فِي جَانِبِ التَّصْدِيقَاتِ.

(٥) وَجْهُهُ أَنَّ هَذَا سُؤَالَ دَوْرِيٍّ كَمَا لَا يَخْفَى، فَتَأَمَّلْ. وَجْهُهُ أَنَّ الْمَفْرَدَ أَسْبَقَ مِنَ الْجَمْعِ فَكَانَ اعْتِبَارُ الْمَفْرَدِ فِي الْمَبَادِيَّينِ، ثُمَّ اعْتِبَارُ الْجَمْعِ فِي الْمَقَاصِدِ أَوَّلَى، لَكِنْ الْمُنَاقَشَةُ فِي الْعِبَارَةِ بَعْدَ حَصُولِ الْمَقْصُودِ لَيْسَتْ مِنْ دَابِّ الْمَحْصُلِينَ.



[الصناعات الخمس]:

ثُمَّ الْقِيَاسُ أَقْسَامُ [ب/٢] خَمْسَةٌ، يُسَمُّونَهَا الصَّنَاعَاتِ الْخَمْسَ، وَوَجْهُ الضَّبْطِ: أَنَّهُ إِنْ تَرَكَّبَ مِنَ الْيَقِينِيَّاتِ يُسَمَّى بُرْهَانًا، وَمِنَ الظَّنِّيَّاتِ خَطَابَةٌ، وَمِنَ الْمُسَلَّمَاتِ جَدَلًا، وَمِنَ الْمُخَيَّلَاتِ شِعْرًا، وَمِنَ الشَّيْهَةِ بِالْيَقِينِيَّاتِ أَوْ الظَّنِّيَّاتِ مُعَالِطَةٌ، ^(١) إِمَّا سَفْسَظَةً أَوْ مُشَاغِبَةً، فَالصَّنَاعَاتُ الْخَمْسُ مَعَ الْأَقْسَامِ الْأَرْبَعَةِ أَبْوَابُ الْمَنْطِقِ، وَبَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ

قول أحمد

[الصناعات الخمس]:

قوله: (ثُمَّ الْقِيَاسُ) أَي: بِحَسَبِ الْمَادَّةِ، فَالْقِسْمُ الرَّابِعُ هُوَ الْقِيَاسُ بِحَسَبِ الصُّورَةِ.

المجادي

قوله: (أَي: بِحَسَبِ الْمَادَّةِ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى دَفْعِ مَا قِيلَ: إِنَّ الْحَاصِلَ مِنْ هَذَا التَّقْسِيمِ أَنْ تَكُونَ أَبْوَابُ الْمَنْطِقِ ثَمَانِيَةً لَا تِسْعَةً، وَإِلَّا يَلْزَمُ عَدُّ الْمُقْسَمِ الَّذِي هُوَ الْقِيَاسُ مَعَ الْأَقْسَامِ قِسْمًا بِرَأْسِهِ، وَهُوَ بَاطِلٌ.

خليل

قوله: (أَي: بِحَسَبِ الْمَادَّةِ) مُحْصَلُ الْكَلَامِ أَنَّ أَبْوَابَ الْمَنْطِقِ تِسْعَةٌ: الْأَوَّلُ: بَابُ الْكَلِّيَّاتِ الْخَمْسِ، وَالثَّانِي: بَابُ الْقَوْلِ الشَّارِحِ، وَالثَّلَاثُ: بَابُ الْقَضَايَا وَأَحْكَامِهَا مِنَ الْقِيَاسِ وَغَيْرِهِ، وَسَتَّةٌ حَاصِلَةٌ بِاعْتِبَارِ الْقِيَاسِ: الْأَوَّلُ مِنْهَا بِاعْتِبَارِ صُورَةِ الْقِيَاسِ، وَالْخَمْسَةُ الْبَاقِيَةُ بِاعْتِبَارِ مَوَادِّهِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْمَادَّةَ مُقَدَّمَةً عَلَى الصُّورَةِ، فَيَرِدُ أَنَّ الْأَوَّلَى تَقْدِيمُ الْأَبْوَابِ الْخَمْسَةِ الْحَاصِلَةِ بِاعْتِبَارِ الْمَادَّةِ عَلَى الْبَابِ الثَّانِي الْحَاصِلِ بِاعْتِبَارِ الصُّورَةِ. ثُمَّ يَرِدُ أَيْضًا أَنَّهُ جَعَلَ الْأَشْكَالَ الْأَرْبَعَةَ بَابًا وَاحِدًا، أَوْ لَمْ يَجْعَلْهَا أَبْوَابًا أَرْبَعَةً ^(٢)، كَمَا جَعَلَهَا أَبْوَابًا بِاعْتِبَارِ الْمَادَّةِ، فَتَأْمَلْ ^(٣).

(١) فِي الْأَصْلِ: «فَالْمُغَالِطَةُ... إلخ».

(٢) وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ: بِأَنْ نَظَرَ أَهْلُ الْفَنِّ إِلَى الصُّورَةِ أَكْثَرَ وَأَوْفَرَ، وَلِذَا لَمْ يَكْتَرُوا مَبَاحِثَ الْقِيَاسِ بِحَسَبِ الْمَادَّةِ، وَأَمَّا جَعْلُ الْقِيَاسِ بِحَسَبِ الصُّورَةِ بَابًا وَاحِدًا دُونَ الْقِيَاسِ بِحَسَبِ الْمَادَّةِ لِاخْتِلَافِ النَّتَائِجِ فِي الصَّدَقِ، فَتَبَصَّرْ.

(٣) وَجْهُ التَّأْمَلِ أَنَّ اللَّامَ فِي الْقِيَاسِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ لِلْعَهْدِ الْخَارِجِيِّ، وَالْقَرِينَةُ هُوَ الْمَقَامُ، فَالْقِيَاسُ الْأَوَّلُ مَأْخُوذٌ بِاعْتِبَارِ الصُّورَةِ، وَالْقِيَاسُ الثَّانِي مَأْخُوذٌ بِاعْتِبَارِ الْمَادَّةِ، وَلَكُونُهُمَا مُتَغَايِرَيْنِ أَعَادَ اسْمَ الْمَظْهَرِ، وَلَمْ يَأْتِ بِالضَّمِيرِ؛ لِثَلَا يَعُودُ إِلَى الْمَذْكُورِ الْمَخْصُوصِ، وَمَا يُقَالُ مِنْ أَنَّ الْمَعْرِفَةَ إِذَا أُعِيدَتْ مَعْرِفَةٌ فَهُوَ عَيْنُ الْأَوَّلِ، فَلَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ عَلَى مَا قَالَ الْعَلَامَةُ التَّفْتَازَانِي فِي شَرْحِ التَّلْخِصِ، وَسَيَأْتِي مِنَ الشَّارِحِ أَيْضًا، وَلَمَّا ظَهَرَ تَغَايِيرُ الْقِيَاسِينَ سَقَطَ تَوْحِيدُ أَنَّ الْأَبْوَابَ ثَمَانِيَةً لَا تِسْعَةً؛ لِأَنَّ الْمَقْسَمَ غَيْرَ الْقِسْمِ.



عَدَّ مَبَاحِثَ الْأَلْفَاظِ جُزْءاً مِنْهَا؛ فَصَارَتْ عَشْرَةً.

قول أحمد

قوله: (جُزْءاً مِنْهَا) أي: مِنْ أَقْسَامِ الْمُنْطِقِ، أي: عَدَّوْهَا قِسْماً آخَرَ مِنْ أَقْسَامِهِ.

المعادي

قوله: (عَدَّوْهَا قِسْماً آخَرَ) فلا يَرُدُّ ما قيل: لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَبَاحِثُ الْأَلْفَاظِ جُزْءاً مِنْ قِسْمٍ مِنْ أَقْسَامِ الْمُنْطِقِ، بَأَنْ تَكُونَ مَذْكُورَةً فِي ضِمْنِهِ، لَا قِسْماً بِرَأْسِهِ، فَلَا يَصِحُّ قَوْلُهُ: «فَصَارَتْ عَشْرَةً»، وَالْأَوَّلَى أَنْ يَرْجَعَ الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ: «مِنْهَا» إِلَى الْأَبْوَابِ، وَالْمَرَادُ بِمَبَاحِثِ الْأَلْفَاظِ الْبَحْثُ عَنِ الْمُفْرَدِ وَالْمَرْكَبِ الْكُلِّيِّ وَالْجُزْئِيِّ.

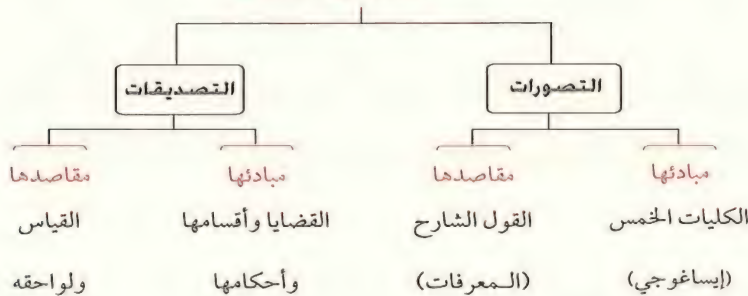
خليل

قوله: (أي: عَدَّوْهَا قِسْماً آخَرَ مِنْ أَقْسَامِهِ)؛ أي: مِنْ أَقْسَامِ الْمُنْطِقِ، وَإِنَّمَا فَسَّرَهُ ثَانِياً لِیُظْهَرَ تَرْتُّبُ قَوْلِهِ: (فَصَارَتْ عَلَيْهِ^(١)).

وَعَلِمَ أَنَّ مَبَاحِثَ الْأَلْفَاظِ مِنَ الْمَقْدَمَةِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ؛ لِتَوْقُفِ إِفَادَةِ الْفَنِّ وَاسْتِفَادَتِهِ عَلَيْهَا، لَا مِنْ أَبْوَابِ الْفَنِّ؛ لِأَنَّ الْفَنَّ بَاحِثٌ عَنْ أَحْوَالِ الْمَعْنَايِ مِنْ حَيْثُ نَفْعُهَا فِي الْإِیْصَالِ إِلَى الْمَجْهُولِ، وَهُوَ الْأَوَّلَى، وَبَعْضُهُمْ جَعَلَهَا مِنْ أَبْوَابِ الْمُنْطِقِ وَمَقَاصِدِهِ، فَتَرَكَ الْوَجْهَ الْأَوَّلَى، وَلَعَلَّ^(٢) لَفْظَ «الْعَدَّ» إِشَارَةً إِلَى أَنْ جَعَلَهُمْ جُزْءاً مِنْهَا لِشَدَّةِ الْارْتِبَاطِ، فَإِنْ قُلْتُ: مَا^(٣) ذَكَرْتَهُ يَدُلُّ عَلَى فَسَادِ الْجَعْلِ الْمَذْكُورِ، قُلْتُ: لَا نُسَلِّمُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ أَمْرٌ اسْتِحْصَانِي لَا أَمْرٌ عَقْلِي.

فَائِدَةٌ: هِيَ أَنَّ الْمُنْطِقِي يُرَاعِي جَانِبَ اللَّفْظِ الْمَطْلُوقِ، وَيَبْحِثُ عَنْ أَحْوَالِهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَفِيدٌ لِّلْمَعْنَى، وَهِيَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ كَذَلِكَ غَيْرُ مُقَيَّدٍ بِلُغَةٍ قَوْمٍ دُونَ قَوْمٍ؛ فَيَكُونُ نَظَرُهُ فِي الْمَعْنَايِ بِالْقَصْدِ الْأَوَّلِ، وَفِي الْأَلْفَاظِ بِالْقَصْدِ الثَّانِي، فَلَا يَكُونُ بَحْثُهُ مَخْتَصِماً بِالْأَلْفَاظِ الْعَرَبِيَّةِ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَكْتَفُوا بِمَا مَرَّ فِي النَّحْوِ، فَالْأَحْسَنُ جَعْلُهُ مِنَ الْمَقْدَمَةِ كَمَا لَا يَخْفَى.

أقسام فن المنطق



(١) لأن التفسير الأول يحتمل لأن يكون جزءاً من قسم من أقسامه، ففسره ثانياً دفعاً للتوهم، وفيه أنه لو قال ابتداءً؛ أي: جزءاً مستقلاً من أقسامه لاندفع التوهم وكان أخصر.

(٢) إشارة إلى فائدة التفسير الثاني، فعلى هذا لا يرد ما ذكرنا من حديث الأخصر.

(٣) من قوله: (لأن الفن... إلخ).

(٢)

مبحث الألفاظ والدلالات

[إيساغوجي]

وَلَمَّا أَرَادَ الْمُصَنِّفُ أَنْ يُلَمِّحَ إِلَى كُلِّ مِنْ هَذِهِ الْأَبْوَابِ؛ تَسْهِيلاً عَلَى مَنْ يُرِيدُ الشَّرُوعَ فِي الْعُلُومِ مِنَ الطُّلَّابِ، رَتَّبَ الْأَبْوَابَ

قول أحمد

(٢) مبحث الألفاظ والدلالات:

قوله: (أَنْ يُلَمِّحَ) إشارة إلى أَنَّهُ إِنَّمَا أُوْرَدَ مِنْ كُلِّ بَابٍ شَيْئاً يَسِيرٌ عَلَى سَبِيلِ الْإِجْمَالِ.

قوله: (رَتَّبَ الْأَبْوَابَ) أي: أَرَادَ تَرْتِيبَهَا، تَعْبِيراً عَنْ إِرَادَةِ [٤/ب] الْفِعْلِ بِلَفْظِهِ مَجَازاً مُرْسِلاً،

العبادي

قوله: (إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ إِنَّمَا أُوْرَدَ... إلخ)؛ لِأَنَّ التَّلْوِيحَ [١/٨] هُوَ أَنْ تُشِيرَ إِلَى غَيْرِكَ مِنْ بَعِيدٍ.

قوله: (تَعْبِيراً) إِمَّا مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ لـ «عَبَّرَ» الْمَحْذُوفِ، أَوْ مَفْعُولٌ لَهُ لـ «أَرَادَ»، أَوْ خَبَرٌ «يَكُونُ» الْمَقْدَرِ، أَوْ حَالٌ عَنْ فَاعِلٍ «أَرَادَ» أَي: مَعْبِراً.

قوله: (مَجَازاً مُرْسِلاً) وَهُوَ الْكَلِمَةُ الْمُسْتَعْمَلَةُ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَتْ لَهُ لِعَلَّاقَةٍ غَيْرِ الْمَشَابَهَةِ، مَعَ قَرِينَةٍ مَانِعَةٍ عَنْ إِرَادَةِ الْمَوْضُوعِ لَهُ.

خليل

قوله: (إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ... إلخ) وَلِذَلِكَ قَالَ الْمُصَنِّفُ: «أُوْرَدْنَا فِيهَا مَا يَجِبُ اسْتِحْضَارُهُ لِمَنْ يَبْتَدِئُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْعُلُومِ»، وَالْمُنَاسِبُ لِحَالِ الْمَبْتَدِئِ الْإِخْتِصَارُ كَمَا لَا يَخْفَى.

قوله: (أَرَادَ تَرْتِيبَهَا) فَهُوَ مَجَازٌ مُرْسَلٌ مِنْ بَابِ ذِكْرِ الْمُسَبِّبِ وَإِرَادَةِ السَّبَبِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: قَدْ أَرَادَ تَرْتِيبَ الْأَبْوَابِ؛ لِأَنَّ «قَدْ» مَقْدَرَةٌ فِي جَوَابِ «لَمَّا»، كَمَا لَا يَخْفَى.

قوله: (تَعْبِيراً) لَا يَجُوزُ^(١) أَنْ يَكُونَ مَفْعُولاً لَهُ، فَهُوَ إِمَّا حَالٌ وَإِمَّا مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، وَإِمَّا خَبَرٌ كَانَ الْمَقْدَرِ؛ أَي: فَكَانَ تَعْبِيراً... إلخ.

(١) لِأَنَّ التَّعْبِيرَ لَا يَكُونُ عِلَّةً لِلْإِرَادَةِ وَلَا لِلتَّرْتِيبِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ لِلْمُتَأَمِّلِ.



على وفق ما أشرنا إليه؛ فصَارَ تَقْدِيمُ مَبَاحِثِ إيساغوجي واجباً عليه،

قول أحمد

قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ [المائدة: ٦]، حَتَّى يَصِحَّ قوله: (فَصَارَ تَقْدِيمُ مَبَاحِثِ إيساغوجي واجباً عليه)، تَأَمَّلْ.

قوله: (على وفق ما أشرنا إليه) فيه أن الخطابة فيما أشار إليه وقعت سابقة على الجدل، وفي ترتيب المصنّف على عكسه؛ فلا يكون على وفق ما أشار إليه.

المجادي

قوله: ((إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ)) أي: إذا أردتم القيام إلى الصلاة، بقرينة «فاغسلوا»؛ لأن الوضوء إنما يكون قبل القيام إليها؛ لأنه شرط للصلاة، وكقوله تعالى: ﴿إِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨] أي: إذا أردت قراءته.

قوله: (تأمل) لعل وجهه: أنه ليس لكل واحدٍ ممّا أشار إليه دخلٌ في صيرورة تقديم مباحث إيساغوجي واجباً عليه، بل يكفي فيها إرادة الترتيب على وفق ما أشار إليه في الأربعة الأول، بل في اثنين منها كما لا يخفى، اللهم إلا أن يقال: أراد الترتيب على وفق المجموع من حيث المجموع.

قوله: (فلا يكون على وفق ما أشار إليه) ويمكن أن يجاب بأن ترتيب المصنّف موافق لترتيب الشارح، لكن المخالفة من الناسخ، أو بأنه من باب التغليب، أو بما ذكرنا في وجه التأمل، أو أشار إلى أن الترتيب المناسب هذا، تأمل.

خليل

قوله: (حتى يصح)؛ أي: إنما حملناه على المجاز؛ ليصحّ تعقيب تقديم مباحث الكليات على غيرها؛ لأنه لو كان الكلام على حقيقته لم يصح؛ لأن وجوب تقديم مباحث الكليات ليس بمتأخر عن الترتيب، ويمكن التكلف بحمل الترتيب على الترتيب الذهني لا الخارجي، وإنما كان هذا تكلفاً؛ لأنه خلاف المتبادر، لا يقال: إن المراد بالتقديم ما كان سابقاً على الترتيب المذكور؛ لأننا نقول: فساده ظاهر؛ لأن إلغاء نص في ترتيب الوجوب على الترتيب، وهو ظاهر، وهذا كله وجه التأمل.

قوله: (وفي ترتيب المصنّف على عكسه) فإن قلت: أيهما أولى؟ قلت: ترتيب الشارح أولى؛ لما قال الإمام في «شرح الإشارات»: من أن البرهان أشرف الأقيسة، وأن القوم اختلفوا في أن الجدل أشرف أم الخطبة؟ فالشيخ قدّم الخطابة على الجدل؛ لأن الجدل لا يفيد اليقين للخاصة، وهي ضعيفة بالقياس إلى ظن العامة، فإن الجدل إذا لزمهم شيء وأذعنوا للزوم طنوا به أن ذلك مغالطة أصلهم، وليس يتأتى لهم الجواب، وأن ذلك لقوة القائل لا لصواب القول، ويكون عندهم أنه لو زادت قوتهم لقدروا على الجواب عن ذلك، فهم لا يعلمون أن الحق يوجب ذلك أو عجزهم، فلا جرم لا يفيدهم ذلك القياس اعتقاداً، فالصناعتان المفيدتان للناس تصديقاً هما البرهان والخطابة. اهـ، وباقي الكلام على الصناعات الخمس يأتي في موضوعها إن شاء الله تعالى.

قوله: (فلا يكون على وفق ما أشار إليه) وأجيب: بأنه من باب التغليب، وبأنه كانت النسخة الأولى



فَقَالَ بَعْدَ ذِكْرِ الخُطْبَةِ:

(إِسْأَعُوْجِي^(١)) أي: هَذَا بَابُ إِسْأَعُوْجِي، أي: الكُلِّيَّاتِ الخَمْسِ،

قول أحمد

قوله: (فَقَالَ) أي: فَقَدَّمَهُ فَقَالَ... إلخ.

المجادي

خليل

في الأصل كذلك، ثم حَرَّفَهَا النَّاسُخُونَ، وبأنَّ المعنى: على وَفْقٍ ما أَشْرْنَا إِلَيْهِ من حيثِ الابتداء. انتهى قول النَّاطِرِينَ في الكتاب^(٢). ولكَ أَنْ تقول: لعلَّ نَسْخَةَ المَتَنِ في الأصلِ مُخْتَلَفَةٌ، فيجوزُ أَنْ تكونَ النُّسخَةُ الَّتِي تَعْلَقُ بِهَا نَظَرُ الشَّارِحِ مُوَافِقَةً لِمَا اخْتَارَهُ الشَّارِحُ، ويجوزُ أَنْ يكونَ المعنى: على وَفْقٍ ما أَشْرْنَا إِلَيْهِ في الاِشْتِمَالِ على كُلِّ مِنَ الأبوابِ التَّسْعَةِ، لا على كُلِّ مِنَ الأبوابِ العَشْرَةِ، فيكونُ المقصودُ^(٣) الإِشَارَةَ إِلَى [أَنَّ] المَصْنَفَ أَشَارَ إِلَى مَذْهَبِ القَدَمَاءِ لَا إِلَى مَذْهَبِ بَعْضِ المتأخِّرِينَ، فالسُّؤَالُ أَقْوَى.

قوله: (فَقَدَّمَهُ) فالفاءُ فصِيحَةٌ، كما في قوله تعالى: ﴿فَانفَجَرَتْ﴾ [البقرة: ٦٠]؛ أي: فَضْرَبَ فَانفَجَرَتْ، ولم يُقَدَّرِ الشَّرْطُ؛ لأنَّ الفاءَ لَا تَدْخُلُ على الماضي المتصَرِّفِ إِلَّا مَعَ لَفْظَةٍ «قَد»، وإِضْمَارُهَا ضَعِيفٌ على ما قال سَيِّدُ المَحْقَقِينَ في «شرح المفتاح»، والأوَّلَى^(٤) أَنْ يَقُولَ: فَأَرَادَ تَقْدِيمَهُ فَقَالَ، أو فَقَدَّمَهُ^(٥) وقال.

قال الشَّارِحُ العَلَامَةُ: (أي: الكُلِّيَّاتِ الخَمْسِ) أَرَادَ بِهَا معَانِيَهَا المِجَازِيَّةَ، فَإِنَّ الجِنْسَ مِثْلًا يَطْلُقُ على مَفْهُومٍ صَادِقٍ على مَفْهُومِ الحَيَوَانِ حَقِيقَةً، وَيَطْلُقُ على مَفْهُومٍ صَادِقٍ على لَفْظِ الحَيَوَانِ مِجَازًا، وكذا الكَلَامُ في البَاقِي مِنَ الكُلِّيِّ والجُزْئِيِّ وَغَيْرِهِمَا.

(١) المعروف من كتب المنطق القديمة أن إساعوجي لفظة يونانية تعني المدخل، وهي من وضع الحكيم فرفوريس، جعلها مدخلاً لكتب المنطق، ولذلك اقتصر ابن حزم على تفسير لفظة إساعوجي: بالمدخل، وفرفوريس هو: ملكوس السوري أو الصُّوري (٢٣٣م - ٣٠٥م) أحد مؤسسي الإفلاطونية الحديثة، ولد في صور ومات في روما، وانضم إلى جماعة إفلوطين، ثم ترأسها بعد وفاته، ونشر مؤلفات إفلوطين، ودافع عنها وعمت نظريته روما، وهاجم المسيحية، وحث ديوقليسيان على اضطهادها، ومع ذلك سماه القديس أوغسطين فقيه الفلاسفة، له ما يزيد عن سبعة وسبعين كتاباً منها شرح كتاب التاسوعاء لإفلوطين، وحياة إفلوطين، وشرح بعض كتب أرسطو، ووضع كتاب إساعوجي كمدخل للمقولات الإرسطية، وتاريخ الفلسفة في أربعة أجزاء حول إفلاطون والإفلاطونية. انظر: «الموسوعة العربية»: (١٣/ ٧٥٩، ٧٦٠).

(٢) ولا يخفى ما فيه من الضعف لا سيما الأخير كما لا يخفى.

(٣) قوله: (فيكون المقصود) فيكون مخالفة الشارح للمصنف في التقديم؛ إشارة إلى أن الأولى تقديم الخطابة على الجدل كما اختاره الإمام، وهو أحسن مما ارتكبه الناظر، فتأمل.

(٤) وجه الأولوية أن القول لا يترتب على التقديم وهو ظاهر.

(٥) أي: مباحث إساعوجي، وتذكير الضمير باعتبار باب إساعوجي.



وَلَمَّا كَانَ الْمُتَقَسِّمُ إِلَيْهَا هُوَ الذَّاتِيَّ وَالْعَرَضِيَّ، اللَّذَيْنِ هُمَا قِسْمَانِ مِنَ الْكُلِّيِّ، الْقِسْمِ مِنَ الْمُفْرَدِ،

قول أحمد

قوله: (وَلَمَّا كَانَ الْمُتَقَسِّمُ إِلَيْهَا) أي: إِنَّمَا أوردَ مباحثَ الألفاظِ في صدرِ بابِ إيساغوجي، مع أنها ليست منه؛ لأنَّ اللَّفْظَ مُقَسَّمٌ مُقَسِّمٌ مُقَسَّمٌ مُقَسَّمِي الْكُلِّيَّاتِ الْخَمْسِ، التي هي إيساغوجي، ومعرفةُ الأقسامِ موقوفةٌ على معرفةِ المُقَسِّمِ.

المجادي

قوله: (لأنَّ اللَّفْظَ مُقَسَّمٌ مُقَسِّمٌ... إلخ) لأنَّ مُقَسَّمِي الْكُلِّيَّاتِ هما: الذَّاتِيَّ وَالْعَرَضِيَّ، ومُقَسَّمَهُما: الْكُلِّيَّ، ومُقَسَّمَهُ: الْمُفْرَدُ، ومُقَسَّمَهُ: اللَّفْظُ؛ فكان اللَّفْظُ مُقَسَّمٌ مُقَسِّمٌ مُقَسَّمِي الْكُلِّيَّاتِ الْخَمْسِ. قوله: (ومعرفةُ الأقسامِ موقوفةٌ) فيه أن هذا إنما يكون إذا كان المقسم ذاتياً للأقسام، وكانت معرفة الأقسام بالكثرة، وكلاهما ممنوع، تأمل.

خليل

قوله: (إِنَّمَا أوردَ مباحثَ الألفاظِ في صدرِ بابِ إيساغوجي) مأخوذٌ من قول الشَّارِحِ: «وجبَّ التَّعَرُّضُ فِيهِ وتقدمها على غيرها».

قوله: (مع أنها ليست منه) إشارةٌ إلى أنَّ قوله: (وَلَمَّا كَانَ الْمُتَقَسِّمُ... إلخ) جوابُ سؤالٍ مُقدَّرٍ وهو أنَّ مباحثَ الألفاظِ ليست جزءاً من بابِ إيساغوجي، فتكون أجنبيةً، فلا يحسنُ ذكرُها فيه، وحاصلُ ما ذكره في مقامِ الجوابِ: أنَّ المصنَّفَ اختارَ المعاني المجازيةَ للْكُلِّيَّاتِ الْخَمْسِ؛ لأنَّها عبارةٌ عن المفهوماتِ؛ لأنَّ الْكُلِّيَّةَ وَالْجُزْئِيَّةَ صِفَتَانِ لِلْمَفْهُومَاتِ حَقِيقَةً، والمصنَّفُ جعلَ لفظَ الْكُلِّيِّ عبارةً عن مفهومٍ صادقٍ على اللَّفْظِ مثلاً؛ تسهياً^(١) على المبتدئ، فكانت مباحثُ الألفاظِ كالمقدمةِ لمباحثِ الْكُلِّيَّاتِ، فلذا جعلَ بابَ مباحثِ الألفاظِ جزءاً من بابِ إيساغوجي، وفيه: أنه إنما يوجبُ التَّعَرُّضَ لمباحثِ الألفاظِ قبل الْكُلِّيَّاتِ الْخَمْسِ، وأمَّا وجوبُ التَّعَرُّضِ في بابِ إيساغوجي فلم يلزم منه، فلتقدَّم عليه، فتأمل.

قوله: (لأنَّ اللَّفْظَ) أي: اللَّفْظُ الدَّالُّ بالوضع.

قوله: (لأنَّ اللَّفْظَ مُقَسَّمٌ مُقَسِّمٌ مُقَسَّمٌ مُقَسَّمِي الْكُلِّيَّاتِ الْخَمْسِ) أرادَ بالأوَّلِ: اللَّفْظُ الدَّالُّ، وبالثاني: اللَّفْظُ المفرد، وبالثالث: الْكُلِّيَّ، والرَّابِعُ: الذَّاتِيَّ وَالْعَرَضِيَّ.

قوله: (ومعرفةُ الأقسامِ... إلخ) وههنا منعٌ مشهورٌ، وهو أنَّ التَّوَقُّفَ ممنوعٌ؛ لأنَّه إنما يتمُّ إذا كان المقسَّمُ جزءاً للأقسامِ، وكانت الأقسامُ معلومةً بالكثرة، وكلاهما ممنوعٌ، وأنت خبيرٌ بأنَّ مفهومَ المقسَّمِ

(١) توضيح المقام أن لفظ الكلبي مثلاً موضوع بإزاء ما لا يمنع نفس تصويره عن وقوع الشركة فيه، ثم استعمل فيما لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة مجازاً من باب إطلاق اسم المدلول على الدال تسهياً للمبتدئ؛ لأنه مأنوس بأحوال اللفظ فما صدق عليه المعنى الحقيقي المفهومات، وما صدق عليه المعنى المجازي الألفاظ الدالة على المفهومات فتأمل.

وجهه أن الدال أو المدلول هو الماصدق وليس الكلام فيهما بل الكلام في الصادق عليهما، ففيه مسامحة.



القِسْم من اللَّفْظ، وَجَبَ التَّعَرُّضُ فِيهِ لِمَبَاحِثِ اللَّفْظِ، وَتَقْدِيمُهَا عَلَى غَيْرِهَا، وَلَمَّا كَانَ فَهْمُ الْمَعْنَى مِنَ اللَّفْظِ بِاعْتِبَارِ دَلَالَتِهِ عَلَيْهِ، وَجَبَ التَّصَدِّيُّ أَوَّلًا لِذِكْرِ تَعْرِيفِ الدَّلَالَةِ، وَتَقْسِيمِهَا،

قول أحمد

قوله: (وَلَمَّا كَانَ فَهْمُ الْمَعْنَى... إلخ) يعني: أَنَّ الْبَحْثَ عَنِ اللَّفْظِ هَاهُنَا لِفَهْمِ الْمَعْنَى مِنْهُ، وَلَمَّا كَانَ فَهْمُ الْمَعْنَى مِنْهُ بِاعْتِبَارِ... إلخ، أي: بِاعْتِبَارِ دَلَالَتِهِ،

المهادي

قوله: (يَعْنِي: أَنَّ الْبَحْثَ عَنِ اللَّفْظِ... إلخ) إشارة إلى دَفْعِ مَا قِيلَ: إِنَّ فَهْمَ الْمَعْنَى مِنَ اللَّفْظِ بِاعْتِبَارِ الدَّلَالَةِ لَا يَقْتَضِي تَقْدِيمَ بَحْثِهَا عَلَى بَحْثِهِ، بَلِ الْعَكْسُ أَوْلَى؛ لِأَنَّ الدَّلَالَةَ صِفَةُ اللَّفْظِ، وَالْمَوْصُوفُ مُقَدَّمٌ عَلَى صِفَتِهِ، وَوَجْهُ الدَّفْعِ ظَاهِرٌ مِنْ كَلَامِهِ.

خليل

جُزْءٌ مِنْ مَفْهُومِ الْقِسْمِ ضَرُورَةٌ؛ لِأَنَّ التَّقْسِيمَ ضَمُّ الْقِيُودِ الْمُتَخَالِفَةِ أَوْ الْمُتَبَايِنَةِ إِلَى الْمَقْسَمِ، وَلَيْسَ الْكَلَامُ فِيمَا صَدَقَ عَلَيْهِ الْمَفْهُومُ وَالْمَعْنَى، وَمَعْرِفَةُ مَفْهُومَاتِ الْأَقْسَامِ مَوْقُوفَةٌ عَلَى مَعْرِفَةِ مَفْهُومِ الْمَقْسَمِ تَوَقُّفٌ الْكُلُّ عَلَى الْجُزْءِ.

قَالَ الشَّارِحُ الْعَلَّامَةُ: (الْقِسْمُ مِنَ اللَّفْظِ)؛ أَي: مِنَ اللَّفْظِ الدَّالِّ بِالْوَضْعِ، فَالْمَقْسَمُ هُوَ اللَّفْظُ الْمُقَيَّدُ بِصِفَةِ الدَّلَالَةِ اللَّفْظِيَّةِ الْوَضْعِيَّةِ، لَا اللَّفْظُ مُطْلَقًا، وَمَعْرِفَةُ الْمُقَيَّدِ مَوْقُوفٌ عَلَى مَعْرِفَةِ الْقَيِّدِ^(١)، قَالَ الشَّارِحُ الْعَلَّامَةُ: (وَجَبَ التَّعَرُّضُ فِيهِ)؛ أَي: فِي بَابِ إِسْأَغُوجِي وَجُوبًا عَقْلِيًّا، فَأَوْرَدَهَا فِيهِ، وَفِيهِ مَا مَرَّ، قَالَ الشَّارِحُ الْعَلَّامَةُ: (وَلَمَّا كَانَ فَهْمُ الْمَعْنَى مِنَ اللَّفْظِ بِاعْتِبَارِ دَلَالَتِهِ عَلَيْهِ)؛ أَي: بِسَبَبِ دَلَالَتِهِ عَلَيْهِ، فَالْبَاءُ سَبَبِيَّةٌ، فَلَا عِتْبَارَ مُقْتَحَمٍ، فَلَا أَوَّلَى حَدْفُهُ كَمَا قَالَ الْمُحَشِّي، قَالَ الشَّارِحُ: (وَجَبَ التَّصَدِّيُّ أَوَّلًا... إلخ) وَفِيهِ أَنَّ الْإِلَازِمَ مِنْهُ وَجُوبُ التَّعَرُّضِ لِتَعْرِيفِ الدَّلَالَةِ اللَّفْظِيَّةِ الْوَضْعِيَّةِ، فَإِنْ قُلْتَ: لَمْ يَدْأِ بِمَا هُوَ أَعْبَدُ مِنَ الْمَقْصُودِ الْأَوَّلِ مِنَ الْمَنْطِقِ؟ قُلْتُ: لِأَنَّهُ لَمْ يَنْحَلَلِ الْمَقْصُودُ إِلَيْهِ آخِرَ الْأَمْرِ، عَلَى مَا قَالَ الْمُحَقِّقُ الطُّوسِي^(٢) وَغَيْرُهُ فِي بَعْضِ تَصَانِيفِهِ^(٣).

قوله: (يَعْنِي: أَنَّ الْبَحْثَ عَنِ اللَّفْظِ)؛ أَي: عَنْ أَحْوَالِ اللَّفْظِ مِنَ الْإِفْرَادِ وَالتَّرْكِيبِ وَالْكُلِّيَّةِ وَالذَّاتِيَّةِ وَالْعَرَضِيَّةِ وَغَيْرِهَا؛ لِكُونِهِ دَالًّا عَلَى الْمَعْنَى، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ دَالًّا عَلَى الْمَعْنَى لَمْ يَبْحَثْ هَهُنَا عَنْ

(١) محصل الكلام أن المباحث عنه في هذا المقام هو اللفظ الدال بالوضع لا مطلق اللفظ، ولما كانت الدلالة الوضعية قيداً له وجب التعرض... إلخ، وأما الباعث لذلك البحث فهو توقف الإنفاذ والاستفادة على ذلك اللفظ، وأما الباعث في هذه الرسالة توقف معرفة الكليات الخمس على مباحث الألفاظ، فتأمل.

(٢) التصير الطوسي: محمد بن محمد، أبو جعفر: (٥٩٧ - ٦٧٢ هـ). انظر الأعلام: (٧: ٢٩، ٣١).

(٣) فإن الإنسان ينحل إلى الحيوان، والحيوان ينحل إلى الجسم، وهو ينحل إلى الجوهر، فلو ذكر من قصد تعريف الإنسان تعريف الجسم أو الجوهر لكان المقصود الذي هو الإنسان أوضح.



قول أحمد

المصادي

خليل

أحواله، فالمبحوث عنه قصداً هو الكليات الخمس، ومباحث اللفظ مقدمة لمباحث الكليات. ثم مباحث اللفظ موقوفة على تعريف الدلالة وتقسيمها؛ لأن موضوع تلك المباحث هو اللفظ الدال، فالدلالة قيد موضوعها، فإن قلت: فعلى هذا وجب تقديم تعريف اللفظ لكونه موضوعاً لها، قلت: إن تعريف اللفظ معلوم من النحو كالوضع، فإن قلت: إن الدلالة كذلك، قلت: لا نسلم ذلك؛ لتخالف الاصطلاحين^(١). ثم اعلم أن فهم المعنى موقوف على الدلالة التي هي صفة اللفظ، لا على اعتبار تلك الدلالة، وهو صفة المتكلم والسماع؛ إذ على تقدير عدم الاعتبار تحصل الدلالة، ومفاد لفظ الشارح هو التوقف على الاعتبار، فهو - أي: لفظ الشارح - غير صحيح، أما التوجيه بأن مراده به أن الفهم حاصل باعتبار الدلالة؛ أي: بسبب الدلالة؛ لأنه يذكر اعتبار الشيء ويراد الشيء نفسه، فيؤول إلى سبب الدلالة؛ لأن الباء سببية، وليس في المقابلة؛ لأن الكلام في دلالة اللفظ لا في المراد، وهو ظاهر، فتأمل^(٢).

ومن المعلوم أن هذا التوقف لا يوجب^(٣) تقديم تعريف الدلالة وتقسيمها على مباحث الألفاظ، بل الموجب له هو توقف بحث اللفظ عليه، ولذا قال: «يعني: أن البحث... إلخ»، ففي كلام الشارح مسامحة من وجهين: الأول: جعل الموقوف فهم المعنى، والثاني: جعل الموقوف عليه الاعتبار مع أن الموقوف هو بحث اللفظ، وأن الموقوف عليه هو الدلالة نفسها. وإنما حملنا كلامه على المسامحة؛ لظهور أن المراد بيان وجه تقديم تعريف الدلالة وتقسيمها على مباحث الألفاظ، فالمقام شاهد على أن الموقوف هو بحث اللفظ على الدلالة نفسها، ولذا قال: «الأولى»^(٤)، ولم يقل: «الصواب»، وما قيل:

(١) لأن أرباب العقول قالوا في تعريف الدلالة اللفظية: كونه بحيث متى أطلق فهم المعنى منه، وقال أهل العربية: كون اللفظ بحيث إذا أطلق فهم المعنى منه، فيكون المعنى عند أرباب العقول الدلالة الكلية، وعند أهل العربية الدلالة الجزئية بدليل لفظ (متى) و(إذا).

(٢) وجهه أنه يمكن أن يتعسف ويقال: إن إضافة الصفة إلى الموصوف، فيكون المعنى بسبب الدلالة المعتمدة، وفيه نظر؛ لأنه لا فائدة في وصف الدلالة بالاعتبار بل هو مضر، فتبصر.

(٣) لأن توقف فهم المعنى على الدلالة يقتضي بحث الدلالة على بحث فهم المعنى.

(٤) محصل الكلام أن البحث عن أحوال اللفظ الدال بالوضع يتوقف على معرفة اللفظ والوضع، وهما معلومان في النحو، وعلى معرفة الدلالة المعتمدة عند أهل المعقول لا عند أهل العربية، فلا بد من معرفة الدلالة اللفظية الوضعية المتوقفة على معرفة مطلق الدلالة المنقسمة إلى أقسامها لينكشف زيادة الإنكشاف؛ إذ الأشياء تنكشف بأضدادها.



قول أحمد

والأولى أن يقول: لَمَّا كَانَ الْبَحْثُ عَنِ اللَّفْظِ مِنْ حَيْثُ دَلَالَتُهُ عَلَى الْمَعْنَى وَجَبَ . . . إلخ، على أَنَّ اللَّفْظَ الصَّحِيحَ أَنْ يُقَالَ: بِسَبَبِ دَلَالَتِهِ، بَدَلًا: بِاعْتِبَارِ . . . إلخ، يُعْرَفُ بِالتَّأْمُلِ.

المجادي

قوله: (وَالأولى) وَجْهٌ الأولَوِيَّةُ: أَنَّهُ حِينَئِذٍ لَا يَرِدُ مَا قِيلَ؛ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى التَّقْدِيرِ الْمَذْكُورِ.

قوله: (بِالتَّأْمُلِ) لَعَلَّ وَجْهَهُ: أَنَّهُ لَا دَخَلَ لِلْإِعْتِبَارِ فِي دَلَالَةِ اللَّفْظِ عَلَى الْمَعْنَى، بَلْ يَدُلُّ عَلَيْهِ سَوَاءً اعْتَبَرَ الْمُعْتَبَرُ أَوْ لَا، كَمَا هُوَ الْحَقُّ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ: بِأَنَّ السَّارِحَ اخْتَارَ مَذْهَبَ الْبَعْضِ، وَهُوَ أَنَّ فَهْمَ الْمَعْنَى مِنَ اللَّفْظِ لَا يَتَحَقَّقُ بِمَجَرَّدِ الدَّلَالَةِ، بَلْ يَتَوَقَّفُ بَعْدَ تَحَقُّقِهَا عَلَى اعْتِبَارِهَا أَيْضًا، فَلَوْ لَمْ يَعْتَبَرْ تِلْكَ الدَّلَالَةُ لَمْ يَفْهَمْ الْمَعْنَى، أَوْ بِأَنَّ مُرَادَهُ بِاعْتِبَارِ الدَّلَالَةِ بِسَبَبِهَا، وَهُوَ شَائِعٌ فِي الْكَلَامِ فَلَا يَكُونُ الصَّحِيحُ صَحِيحًا، تَأْمَلْ.

خليل

إِنْ أَخَذَ الْإِعْتِبَارَ مَبْنًى عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْإِرَادَةَ مُعْتَبَرَةٌ فِي الدَّلَالَةِ، فَهُوَ خَطَأٌ؛ لِأَنَّ الْإِرَادَةَ غَيْرُ اعْتِبَارِ الدَّلَالَةِ؛ لِأَنَّ مَتَعَلَّقَ الْإِرَادَةِ هُوَ الْمَعْنَى، وَمَتَعَلَّقُ الْإِعْتِبَارِ هُوَ الدَّلَالَةُ الَّتِي هِيَ صِفَةُ اللَّفْظِ، وَبَيْنَهُمَا بَوْنٌ بَعِيدٌ.

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ لِلشَّيْءِ: وَجُودًا فِي الْأَعْيَانِ، وَوُجُودًا فِي الْأَذْهَانِ، وَوُجُودًا فِي الْعِبَارَةِ، وَوُجُودًا فِي الْكِتَابَةِ، وَالْكِتَابَةُ تَدُلُّ عَلَى الْعِبَارَةِ، وَهِيَ عَلَى الْمَعْنَى الذَّهْنِيَّةِ دَلَالَتَيْنِ وَضَعِيَّتَيْنِ تَخْتَلِفَانِ بِاخْتِلَافِ الْأَوْضَاعِ، وَالذَّهْنِيَّةُ عَلَى الْخَارِجِ دَلَالَةٌ طَبِيعِيَّةٌ لَا تَخْتَلِفُ أَصْلًا، فَإِنَّ صُورَةَ الْفَرَسِ لَا تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَشْخَاصِ، فَهَذِهِ عِلَاقَةٌ حَقِيقِيَّةٌ، أَمَّا الْعِلَاقَةُ بَيْنَ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى فَغَيْرُ حَقِيقِيَّةٍ، وَأَنَّ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْإِرَادَةَ مُعْتَبَرَةٌ فِي الدَّلَالَةِ، اخْتَلَفُوا أَنَّهَا مُعْتَبَرَةٌ فِي الْمِطَابَقَةِ فَقَطْ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ صَاحِبُ «الْمَحَاكِمَاتِ»، وَاخْتَارَهُ سَيِّدُ الْمُحَقِّقِينَ، أَوْ فِي الدَّلَالَاتِ الثَّلَاثَةِ كَمَا اخْتَارَهُ الْعَلَامَةُ التَّفْتَازَانِي، وَهَذَا بَحْثٌ شَرِيفٌ قَدْ ذَكَرَهُ فِي «حَاشِيَةِ الْمَطْوَلِ».

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ مَبَاحِثَ الْأَلْفَاظِ مُقَدِّمَةُ الْفَنِّ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَبَابٌ مُسْتَقِلٌّ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَسَبَبُ ذَلِكَ: تَوَقُّفُ الْإِفَادَةِ وَالِاسْتِفَادَةِ عَلَى اللَّفْظِ الدَّالِّ بِالْوَضْعِ، وَهُوَ الظَّاهِرُ مِنْ فَهْمِ الْمَعْنَى كَمَا مَرَّ. أَمَّا الْمُصَنِّفُ فَقَدْ خَالَفَهُمْ بِأَنَّهُ جَعَلَهُ مُقَسَّمُ الْكَلِمَاتِ الْخَمْسِ، فَلِأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: «وَلَمَّا كَانَ الْمَقْسَمُ اللَّفْظُ الدَّالُّ بِالْوَضْعِ، وَكَانَ اللَّفْظُ وَالْوَضْعُ مَعْلُومَيْنِ مِنَ النَّحْوِ، وَكَانَتِ الدَّلَالَةُ الْمُعْتَبَرَةُ كُلِّيَّةً عِنْدَ أَهْلِ هَذَا الْفَنِّ، وَجُزْئِيَّةً عِنْدَ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ كَمَا مَرَّ، عَرَفَتِ الدَّلَالَةُ مُطْلَقًا، وَقَسَمَهَا إِلَى أَقْسَامِهَا؛ لِيُنْكَشِفَ زِيَادَةُ الْإِنْكَشَافِ»، فَتَبَصَّرْ.

قوله: (يُعْرَفُ بِالتَّأْمُلِ)؛ أَي: يُعْرَفُ بِهِ أَنَّ نَفْسَ الدَّلَالَةِ كَافِيَةٌ فِي الْفَهْمِ كَمَا مَرَّ.



وَمِنْهُ يُعْلَمُ: أَنَّ الْمُصَنَّفَ لَمْ يَعُدَّ مَبَاحِثَ الْأَلْفَاظِ بَاباً مِنَ الْفَنِّ، بَلْ ذَكَرَهَا فِي بَابِ إِيسَاغُوجِي مُقَدِّمَةً لِمَبَاحِثِهِ؛ فَتَقُولُ:



قول أحمد

قوله: (وَمِنْهُ يُعْلَمُ) أي: مِنْ إيرادِ الْمُصَنَّفِ مَبَاحِثِ اللَّفْظِ فِي بَابِ إِيسَاغُوجِي، مَعَ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْهُ فِي شَيْءٍ، غَيْرَ أَنَّهَا مَوْقُوفٌ عَلَيْهَا، يُعْلَمُ (أَنَّ الْمُصَنَّفَ لَمْ يَعُدَّ... إلخ).

قوله: (فَتَقُولُ) أي: إِذَا كَانَ ذِكْرُ تَعْرِيفِ الدَّلَالَةِ وَتَقْسِيمِهَا مُقَدِّمَةً لِمَبَاحِثِ اللَّفْظِ؛ فَتَقُولُ... إلخ.

المعمادي

قوله: (فَتَقُولُ، أي: إِذَا كَانَ ذِكْرُ) إشارة [ب/٨] أَنَّ الْفَاءَ جَوَابٌ لِلشَّرْطِ الْمَحذُوفِ.



خليل

قوله: (مِنْ إيرادِ الْمُصَنَّفِ... إلخ) وفيه رد^(١) على البرهانِ حيثُ قال: «أي: مِنْ وَجوبِ التَّعَرُّضِ لمَبَاحِثِ الْأَلْفَاظِ»؛ أي: عُلِمَ مِنْ إيرادِ الْمُصَنَّفِ مَبَاحِثَ الْأَلْفَاظِ فِي بَابِ إِيسَاغُوجِي أَنَّهُ لَمْ يَعُدَّهَا بَاباً مُسْتَقِلاً مِنَ الْمَنْطِقِ كَمَا عَدَّهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ، بَلْ ذَكَرَهَا مُقَدِّمَةً لِمَبَاحِثِ إِيسَاغُوجِي؛ لِأَنَّ الْمُتَبَادَرَ مِنْ عُنْوَانِ بَابِ إِيسَاغُوجِي أَنَّ مَبَاحِثَ هَذَا الْبَابِ مَقْصُورَةٌ عَلَى مَبَاحِثِ الْكَلِّيَّاتِ، فِيهِ نَظَرٌ^(٢)؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى أَنَّ أَكْثَرَ مَسَائِلِ هَذَا الْبَابِ مَوْضُوعُهُ الْكَلِّيَّاتُ الْخَمْسُ. ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ الْجُمْهُورَ جَعَلُوا مَبَاحِثَ الْأَلْفَاظِ مِنَ الْمُقَدِّمَةِ، فَعُلِمَ أَيْضاً أَنَّ الْمُصَنَّفَ خَالَفَهُمْ فِيهِ، فَلَا وَجْهَ لِتَخْصِيصِهِ، فَتأمل^(٣).

قوله: (لَمْ يَعُدَّ... إلخ) وَلَوْ عَدَّ مَبَاحِثَ الْأَلْفَاظِ بَاباً، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ تَمَامِ الْخُطْبَةِ: «مَبَاحِثُ الْأَلْفَاظِ»؛ أي: هَذَا بَابٌ مَبَاحِثِ الْأَلْفَاظِ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ تَمَامِهِ: «إِيسَاغُوجِي»؛ أي: هَذَا بَابٌ إِيسَاغُوجِي كَمَا لَا يَخْفَى.

قوله: (أي: إِذَا كَانَ... إلخ) فَالْفَاءُ جَزَائِيَّةٌ لَا فَصِيحَةٌ^(٤)، فَمَنْ قَالَ: فَتَقَدِّمُهُ، فَتَقُولُ قِيَاساً عَلَى مَا مَرَّ: لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ الْمَقَامَيْنِ.

قوله: (مُقَدِّمَةٌ) وَالْمُقَدِّمَةُ هِيَ الدَّلَالَةُ اللَّفْظِيَّةُ الْوَضْعِيَّةُ، وَتَقْسِيمُهَا إِلَى الثَّلَاثِ، وَأَمَّا بَاقِي الْكَلَامِ فِيهَا فَلِلتَّوَضُّيْحِ، فَتأمل.

قَوْلُ الشَّارِحِ الْعَلَامَةِ: (أَوْ مِنَ النَّظَرِيَّةِ) وَمَعْنَى التَّرْدِيدِ أَنَّ الْمَعْرِفَ بِالْفَتْحِ كُلِّ مِنْهُمَا، فَهُوَ تَنْوِيعٌ

(١) وجه الرد أن وجوب التعرض لمباحث الألفاظ لا يدل على عدم أبعد؛ لأنه يقتضي التعرض مطلقاً كما مر.

(٢) قال مولانا داود في «حاشية الشمسية» عند قول المصنف: (المقالة الأولى في المفردات) المتبادر منه أن تلك المقالة مقصورة على المسائل التي موضوعها مفرد، أو أن أكثر مسائلها موضوعها المفرد، فهذا يؤيد ما ذكرنا، فتأمل.

(٣) وجهه أن المصنف خالف المتأخرين حيث لم يجعل مباحث الألفاظ باباً مستقلاً، وخالف الجمهور أيضاً حيث جعلها مقدمة الكليات الخمس، فلا وجه لتخصيص مخالفة المصنف بالتأخرين كما يدل عليه لفظ الشارح.

(٤) على مذهب السكاكي.



قول أحمد

المبادي

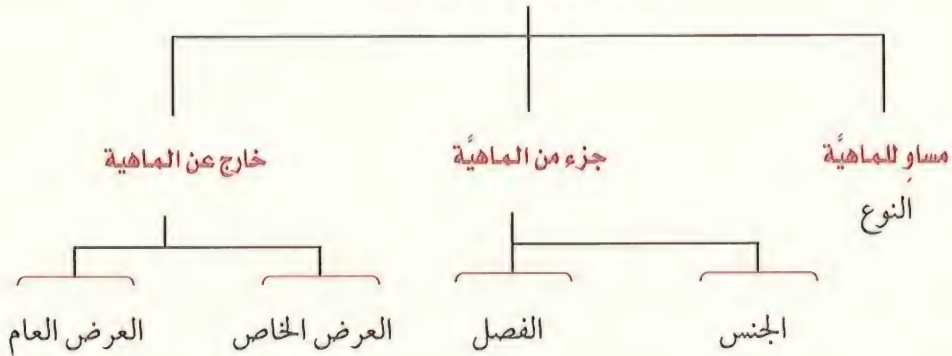
خليل

لا تشكيك^(١) على ما قال الشارح في «فصول البدائع»، لا يقال: إن العلم بمعنى اليقين؛ لكونه مُقابلاً للظن، فلا يكون تعريف الدلالة جامعاً؛ لأننا نقول: هذا إنما يتم إذا لم يكن المقصود تقسيم الدال إلى الأقسام الثلاثة، وإخراج القسم الرابع، مع أنه من المحتملات عقلاً، وإنما خص الظن بالذكر مع دخوله تحت العلم؛ ليحصل التقسيم لا ليكون العلم بمعنى اليقين، بل العلم شامل لما عداه من الإدراكات، نعم، إنه بمعنى اليقين في تعريف البرهان بمعونة المقام، فتأمل^(٢).



الكليات الخمس

(الكلي إما أن يكون)



(١) لأنه لا يجوز في التعريف التشكيك.

(٢) وجه التأمل أن المراد بالعلم المذكور في تعريف الدلالة ما عدا الظن فهو شامل لعلوم مدلولات المفردات والمركبات الناقصة والتامة خبرية أو إنشائية إلا أن المراد به في تعريف البرهان اليقين لا شهارة أن الدال أعم مطلقاً، والبرهان أخص مطلقاً، والشهرة قرينة واضحة كما سيجيء.



الدلالة، تعريفها وأقسامها

الدلالة: هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم أو الظن بشيء آخر، أو من الظن به الظن بشيء آخر^(١)،

قول أحمد

قوله: (أو من الظن به) وأما لزوم العلم من الظن فلا يكاد يوجد،

المهادي

.....

خليل

قوله: (فلا يكاد يوجد) بل هو محال^(٢) إلا شرعاً، كذا قال الشارح العلامة في «فصول البدائع»؛

(١) من قوله: «أو من الظن به... إلخ»، زيادة من المخطوط، والدلالة باعتبار الدال قسمان: لفظية، وغير لفظية، وكل منهما إما وضعية أو طبيعية أو عقلية، وباعتبار المدلول عليه ثلاث: مطابقة وتضمن والتزام. (فائدة) تقسيم اللفظ والمعنى يكون بعدة اعتبارات: (أ) اللفظ:

١) باعتبار المعنى الموضوع له والمستعمل فيه: مختص: يدل على معنى واحد (كحديد). مشترك: عكسه (كعين). منقول: ما وضع لمعنى، ثم استعمل في معنى آخر لمناسبة وهجر استعماله في المعنى الأول (كالصلاة). مترجل: ما وضع لمعنى، ثم استعمل في معنى آخر مع عدم المناسبة (كحارث) علماً. حقيقة: ما استعمل فيما وضع له (كأسد) في الحيوان المفترس. مجاز: ما استعمل في غير ما وضع له أولاً لعلاقة (كأسد) في الرجل الشجاع.

٢) وباعتبار دلالة على معناه: مفرد: ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، وأقسامه: اسم، كلمة (فعل)، أداة (حرف). مركب: عكس المفرد، وهو قسمان: تام: (كمحمد نبي)، وناقص: (إذا جاء علي...)، والتام: إما خبر: إن احتمل الصدق أو الكذب (العلم نافع)، وإما إنشاء: ما لا يحتملها (اعتقد نبوة محمد). (ب) والمعنى: باعتبار وجوده:

في الخارج: مصداق، وفي الذهن: مفهوم، والعلاقة بينهما انطباق المصداق على المفهوم. والمفهوم قسمان: (أ) جزئي، وهو نوعان: حقيقي: وهو الذي لا ينطبق إلا على مصداق واحد (موسى). وإضافي: وهو المفهوم الذي يندرج تحت مفهوم أوسع منه (إنسان)، والجزئي الإضافي: قد يكون حقيقياً، كقحطان باعتبار اندراجه تحت إنسان، وقد يكون كلياً، كالإنسان لاندراجه تحت حيوان.

(ب) كلي، وهو: مفهوم ينطبق على أكثر من مصداق واحد، وهو نوعان: متواطئ: وهو كلي ينطبق على مصاديقه بالتساوي: (كالإنسان)، ومشكك: وهو كلي ينطبق على مصاديقه بالتفاوت (كالبياض)، فبياض البشر غير بياض الورقة وغير بياض الثلج.

(٢) واعلم أن ذلك مشهور في الأصول؛ مثلاً: النية ليست بشرط في الوضوء عند الأئمة الحنفية، فنقيض هذه القضية



فالشَّيْءُ الْأَوَّلُ يُسَمَّى: دَلِيلًا بُرْهَانِيًا وَبُرْهَانًا، إِنْ لَمْ يَتَخَلَّلِ الظَّنُّ، وَإِلَّا [١/٣] فَدَلِيلًا إِقْنَاعِيًا وَأَمَارَةً، وَالشَّيْءُ الثَّانِي: يُسَمَّى مَذْلُولًا.

قول أحمد

قوله: (إِنْ لَمْ يَتَخَلَّلِ الظَّنُّ) بَأَنْ لَا يَكُونُ مُفِيدًا لِلظَّنِّ؛ سَوَاءٌ كَانَ مَظْنُونًا أَوْ مَعْلُومًا، قوله: (وَإِلَّا) أَي: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، بَلْ يَتَخَلَّلُ الظَّنُّ، فَيُسَمَّى دَلِيلًا إِقْنَاعِيًا وَأَمَارَةً؛ فَالدَّلِيلُ الْبُرْهَانِي وَالْبُرْهَانُ: مَا يَلْزَمُ مِنَ الْعِلْمِ بِهِ الْعِلْمُ بِشَيْءٍ آخَرَ، وَالدَّلِيلُ الْإِقْنَاعِي وَالْأَمَارَةُ: مَا يَلْزَمُ مِنَ الْعِلْمِ بِهِ

المجادي

قوله: (سَوَاءٌ كَانَ مَظْنُونًا... إلخ) تَعْمِيمٌ لِلنَّفْيِ لَا لِلْمَنْفِي، أَي: سَوَاءٌ كَانَ الْمَفِيدُ لِلْعِلْمِ مَظْنُونًا كَمَا هُوَ عِنْدَ الْأَصُولِيِّينَ؛ لِأَنَّ عِنْدَهُمْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ الْأَوَّلُ مَظْنُونًا وَيُفِيدُ الْعِلْمَ، أَوْ مَعْلُومًا كَمَا هُوَ كَذَلِكَ بِالِاتِّفَاقِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ تَعْمِيمًا لِلْمَنْفِي لَا لِلنَّفْيِ، أَي: سَوَاءٌ كَانَ الْمَفِيدُ لِلظَّنِّ مَظْنُونًا أَوْ مَعْلُومًا؛ لِأَنَّ مَا يَكُونُ مُفِيدًا لِلْعِلْمِ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعْلُومًا عِنْدَ أَرْبَابِ هَذَا الْقَنْ. قوله: (بَلْ يَتَخَلَّلُ الظَّنُّ) بَأَنْ كَانَ مُفِيدًا لِلظَّنِّ؛ سَوَاءٌ كَانَ مَظْنُونًا أَوْ مَعْلُومًا.

خليل

لكون ظَنِّ الْمُجْتَهِدِ مَنَاطًا لِقَطْعِيَّةِ الْحُكْمِ عِنْدَهُ وَعِنْدَ مُقْلِدِهِ عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ. قوله: (بَأَنْ لَا يَكُونُ مُفِيدًا)؛ أَي: بَأَنْ لَا يَكُونُ الدَّلِيلُ مُفِيدًا لِلظَّنِّ؛ سَوَاءٌ كَانَ الْمَفِيدُ لِلظَّنِّ مَظْنُونًا أَوْ مَعْلُومًا، فَهَذَا قَيْدٌ لِلْمَنْفِي لَا لِلنَّفْيِ، أَمَّا مَا يُفِيدُ الظَّنَّ فَهُوَ مَعْلُومٌ قَطْعًا، فَتَأْمَلُ^(١). قوله: (بَلْ يَتَخَلَّلُ الظَّنُّ)؛ أَي: مَا يُفِيدُ الظَّنَّ، وَإِنْ كَانَ مَعْلُومًا فَهُوَ دَلِيلٌ إِقْنَاعِيٌّ وَأَمَارَةٌ.

قوله: (مِنَ الْعِلْمِ بِهِ الْعِلْمُ بِشَيْءٍ آخَرَ) وَمِنْ شَرَايِطِ التَّعْرِيفِ الْإِحْتِرَازُ عَنْ اسْتِعْمَالِ الْمَشْتَرِكِ بِلَا قَرِينَةٍ، فَفِي هَذَا التَّعْرِيفِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ لَفْظَ الْعِلْمِ مُشْتَرِكٌ يُطْلَقُ عَلَى الْإِدْرَاكِ مُطْلَقًا؛ سَوَاءٌ كَانَ تَصْدِيقًا أَوْ تَصَوُّرًا، وَيُطْلَقُ عَلَى التَّصْدِيقِ مُطْلَقًا، وَعَلَى الْيَقِينِ، وَأُجِيبَ: بَأَنَّ الْأَوَّلَ اضْطِلَاحُ الْحُكَمَاءِ، وَالْمَنْطِقُ مُقَدِّمُهُ الْإِحْكَامَةِ أَوْ جُزْءُ الْحُكْمَةِ عَلَى الْقَوْلَيْنِ، فَيَحْمَلُ عَلَيْهِ، وَأَمَّا الثَّانِي فَهُوَ لِلْمُتَكَلِّمِينَ، وَأَمَّا الثَّلَاثُ فَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ لِلْأَصُولِيِّينَ، وَقِيلَ: هُوَ أَيْضًا لِلْمُتَكَلِّمِينَ. اهـ، وَفِيهِ مُنَاقَشَةٌ؛ لِأَنَّ الْمَقَابِلَةَ لِلظَّنِّ تَدْفَعُ الْحَمْلَ عَلَى مُطْلَقِ الْإِدْرَاكِ، وَأَيْضًا قَالَ مَوْلَانَا دَاوُدُ: إِطْلَاقُ الْعِلْمِ عَلَى الْيَقِينِ شَائِعٌ^(٢)، وَكَوْنُهُ شَائِعًا فِيهِ قَرِينَةٌ، وَكَوْنُ التَّعْرِيفِ لِلْبُرْهَانِ قَرِينَةٌ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْعِلْمِ الْمَذْكُورِ فِي تَعْرِيفِهِ هُوَ الْيَقِينُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ سَبَقَ فِي الشَّرْحِ كَوْنُ

= لَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ عِنْدَهُمْ وَعِنْدَ مُقْلِدِهِمْ، وَإِنْ كَانَ كَوْنُ هَذَا يَقِينًا أَمْرًا اصْطِلَاحِيًّا، فَلَا نِزَاعَ فِيهِ، وَإِلَّا فَهَذَا لَيْسَ بِيَقِينٍ حَقِيقَةٍ لِأَنَّهُمْ يَجُوزُونَ كَوْنَ هَذَا خَطَا، وَمَذْهَبُ الْخَصْمِ صَوَابٌ فَهَذَا الْقِسْمُ الرَّابِعُ مُحَالٌ عَقْلًا وَشَرْعًا وَعِبَارَةٌ الْمَحْشِي لِشَعَارِهِ إِمَّا كَانَهُ مَحَلَّ نَظَرٍ، فَتَأْمَلُ.

(١) فِي أَنَّ الْمُرَادَ بِالْعِلْمِ مَاذَا، وَسَيَجِيءُ التَّفْصِيلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(٢) كَمَا قَالَ الْمَحْشِي فِي «حَاشِيَةِ الْخِيَالِي» فِي تَعْرِيفِ الدَّلِيلِ: كَوْنُ الْعِلْمِ شَائِعًا فِي التَّصْدِيقِ قَرِينَةٌ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ التَّصْدِيقُ.



قول أحمد

أو الظَّنُّ به الظَّنُّ بشيءٍ آخرَ، وفيه: أنَّ تعريفَ البرهانِ يَصْدُقُ على ما يُفِيدُ العِلْمَ التَّصَوُّريَّ، وعلى ما يَتَرَكَّبُ مِنَ الْمُقَدِّمَاتِ التَّقْلِيدِيَّةِ، وعلى الألفاظِ بالنِّسْبَةِ إلى المعاني، إن أُريدَ بالعِلْمُ -

المعادي

قوله: (وفيه: أنَّ تعريف... إلخ) ويمكن أن يُجاب: بأنَّ الشَّارِحَ اختارَ مذهبَ المتقدمينَ في جَوَازِ التَّعْرِيفِ بِالْأَعْمِ وَالْأَخْصِ؛ لأنَّ عندهم يجوزُ التَّعْرِيفُ بِالْأَعْمِ وَالْأَخْصِ، كما صَرَّحَ به -قُدَّسَ سِرُّهُ- أو بأنَّه تَعْبِيرٌ عَنِ الشَّيْءِ بِأَشْرَفِ الْجُزْئِيَّاتِ؛ لأنَّ البرهانَ أَشْرَفُ مِنْ سَائِرِ الدَّلَائِلِ، فلا يَكُونُ الصَّوَابُ صَوَاباً، تَأَمَّلْ.

قوله: (وعلى ما يَتَرَكَّبُ مِنَ الْمُقَدِّمَاتِ التَّقْلِيدِيَّةِ) مثلُ أن يُقالَ: هذا واجبٌ؛ لأنَّه قال الإمامُ الأعظمُ بوجوبِهِ، وكلُّ ما قال الإمامُ بوجوبِهِ فهو واجبٌ، فهذا واجبٌ، وكذا يَصْدُقُ على ما يَتَرَكَّبُ مِنَ الْمُقَدِّمَاتِ الْجَهْلِيَّةِ جَهْلاً مُرَكَّباً، فإن قلت: يَحْتَمِلُ أن يُرادَ بالعلمِ التَّصَدِيقُ مُطْلَقاً كما هو مذهبُ الأصوليينَ، فلمَ لم يَتَعَرَّضْ لَهُ؟ قلت: إنَّما لم يَتَعَرَّضْ لَهُ لورودِ بعضِ ما يردُّ على شِقِّي التَّريديدِ عليه كما لا يَخْفَى، تَأَمَّلْ.

خليل

البرهانِ مُرَكَّباً مِنَ الْمُقَدِّمَاتِ اليَقِينِيَّةِ، فالعلمُ المذكورُ في هذا التَّعْرِيفِ ظاهرٌ^(١) في اليَقِينِ، أمَّا تَرَدُّدُ الْمُحْشِي بَيْنَهُمَا فهو تَوْسِيعَةٌ^(٢) لدائرةِ الاغتراضِ.

قولُ الشَّارِحِ العَلَامَةِ: (فَالشَّيْءُ الْأَوَّلُ: يُسَمَّى^(٣))؛ أي: قَدْ يُسَمَّى دليلاً، وهو مُهْمَلَةٌ؛ لظهور أنَّ الدَّلِيلَ معلومٌ تصديقي، وأنَّ الشَّيْءَ الْأَوَّلَ أعمُّ منه، ومن المعلومِ التَّصَوُّري، ولذا قال في «فصول البدائع»: فالأَوَّلُ الدَّالُّ، ونظيرُ هذا^(٤) ما قاله الفاضلُ الخيالي^(٥) في تعريفِ الدَّلِيلِ: وهو الَّذي يلزَمُ مِنَ الْعِلْمِ بِهِ الْعِلْمُ بِشَيْءٍ آخَرَ، من أنَّ المرادَ بالعلمِ التَّصَدِيقُ، بِقَرِينَةٍ أنَّ التَّعْرِيفَ لِلدَّلِيلِ، فيخرجُ الحَدُّ^(٦) بالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَحْدُودِ، والملزومُ بالنِّسْبَةِ إِلَى اللَّازِمِ، وبلزومه من آخرِ كونه ناشئاً وحاصلاً منه كما تَقْتَضِيهِ كَلِمَةُ «مِنْ»، فإنَّها^(٧) فَرَّقَ بَيْنَ اللَّازِمِ لِلشَّيْءِ^(٨) وَاللَّازِمِ مِنَ الشَّيْءِ، فَتَخَرَّجَ الْقَضِيَّةُ الْوَاحِدَةُ الْمُسْتَلْزِمَةُ

(١) لما مر من القرائن الثلاث.

(٢) هذا الكلام على مذاق المحشي.

(٣) قوله: (فالشَّيْءُ الْأَوَّلُ) أخرنا هذا القول عن محله لاقتضاء المقام، فإن الجواب عن إيراد المحشي باختيار شق ثالث يقتضي التأخير إلى هذا الموضع، فتأمل.

(٤) وإنما نقلنا كلام الخيالي بالتمام؛ لكونه مفيداً في تعريف البرهان، وإصلاحه بقدر الإمكان.

(٥) الخيالي: أحمد بن موسى الخيالي، (٨٢٩ - ٨٦١ هـ). الأعلام: (١/٢٦٢).

(٦) أي: التعريف مطلقاً.

(٧) الضمير للشأن، وفرق مبتدأ، والتنوين للتعظيم؛ أي: فرق عظيم، والظرف؛ أعني: بين اللازم خبر وهو ظاهر.

(٨) قوله: (اللازم للشَّيْءِ) مثل البصر اللازم للعمى، فإنه مقدم في التصور على العمى. قوله: (واللازم من الشَّيْءِ)



قول أحمد

في تعريف الدلالة - مطلق الإدراك، مع أن البرهان قياس مؤلف من مقدمات يقينية [١/٥] لإنتاج اليقين، ويبطل تعريف الدلالة بدلالة الدليل المركب من التقليديات، وما يفيد العلم التصوري، والألفاظ بالنسبة إلى المعاني جميعاً إن أريد بالعلم الإدراك اليقيني؛ فالصواب أن يقال: والشيء الأول: يُسمى دالاً ودليلاً، والشيء الثاني: مدلولاً،

المجدي

خليل

لقضية أخرى بديهية^(١) أو مكتسبة، لكن يرد عليه ما عدا الشكل الأول؛ لعدم لزوم بين علم المقدمات على هيئة غير الشكل الأول، وبين علم النتيجة، لا بيناً وهو ظاهر، ولا غير بين؛ لأن معناه خفاء اللزوم، والخفاء بعد الوجود. اهـ، ونختار أن المراد بالعلم المذكور في تعريف البرهان هو اليقين؛ لما مر من تركب البرهان من اليقينية، وكون البرهان مركباً منها شائع، ولا يبعد جعل المعرف قرينة كل البعد، على أن الشائع في إطلاق العلم هو اليقين كما مر، سيما إذا كان مقابلاً للظن، فلا يرد النقض بشيء من الأمور الثلاثة، ولا يرد أيضاً قوله: «ويبطل تعريف الدلالة» لما مر من: «أن المعنى قد يُسمى... إلخ»؛ لظهور عموم الشيء الأول للمعلوم التصوري، وبقرينة انقسام الدلالة إلى أقسامها، والحاصل: أن العلم محمول على ما يناسب المقام في كل من الموضعين^(٢)، وأجيب عما عدا الشكل الأول بأن المراد باللزوم منه أن له دخلاً بالنظر، فلا يرد النقض بأجزاء البرهان كما ذكره المحشي في «حاشية الخيالي».

قوله: (فالصواب أن يقال: والشيء الأول: يُسمى دالاً ودليلاً) فيكون قوله: «ودليلاً» من قبيل عطف الخاص على العام، مع أن المتبادر منه هو الترادف، فهذه العبارة ليست بواضحة في المراد، وهذا القول مبني على اشتراط المساواة بين المعرف والمعرف كما هو مذهب المتأخرين، ولوجود التعريف بالأعم أو الأخص كما ذهب إليه القدماء، وهو الحق عند سيد المحققين على ما في «الحاشية الصغرى». لا يرد ذلك، وهو ظاهر، فتأمل في هذا المقام؛ فإنه من مزالق الأقدام، وما ذكرنا من التوجيه فهو إصلاح^(٣) الكلام، بتوفيق الله الملك العلام.

= مثل النتيجة اللازمة من الدليل، فإن علم النتيجة حاصل من علم الدليل متأخر عنه.

(١) تفصيل لقضية أخرى واكتسابها عن دليل غير مذكور ولا من القضية الأولى؛ لأن الكسب إنما يكون بالنظر وهو ترتيب أمور معلومة وهو ظاهر.

(٢) الأول تعريف الدلالة والثاني تعريف البرهان، فإن قوله: (إن لم يتخلل الظن) في قوة إن أفاد العلم ولم يتخلل الظن.

(٣) ولو بتكلف وتعسف، وإصلاح الكلام بقدر الإمكان من دأب الفضلاء، فإنه أولى من الحمل على الخطأ.



وَتَقْسِيمُهَا: أَنَّ الدَّالَّ إِنْ كَانَ لَفْظًا فَدَلَالَةُ لَفْظِيَّةٍ، وَإِلَّا:

(١) فَغَيْرُ لَفْظِيَّةٍ، فَوْضَعِيَّةٌ، إِنْ تَوَسَّطَ الْوَضْعُ فِيهَا كَالْحُطُوطِ وَالْعُقُودِ وَالْإِشَارَاتِ وَالتَّصْبِيبِ^(١)،

قول أحمد

وَالدَّلِيلُ إِنْ كَانَ مُفِيدًا لِلْيَقِينِ يُسَمَّى دَلِيلًا بُرْهَانِيًّا وَبُرْهَانًا، وَإِنْ كَانَ مُفِيدًا لِلظَّنِّ يُسَمَّى دَلِيلًا إِقْنَاعِيًّا وَأَمَارَةً.

قوله: (إِنْ تَوَسَّطَ الْوَضْعُ فِيهَا) أي: إِنْ كَانَ الْوَضْعُ وَاسِطَةً فِي تِلْكَ الدَّلَالَةِ،

المهادي

قوله: (إِنْ كَانَ الْوَضْعُ . . . إلخ) إشارة إلى دَفْعِ مَا قِيلَ: يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْمُفَادُ هُوَ الْوَضْعُ عَلَى قِيَاسِ مَا سَبَقَ مِنْ قَوْلِهِ: «إِنْ لَمْ يَتَخَلَّلِ الظَّنُّ»؛ لِأَنَّ التَّوَسُّطَ وَالتَّخَلُّلَ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمُتَرَادِفَةِ، وَالْمَرَادُ مِنَ الْوَضْعِ هُنَا الْوَضْعُ مُطْلَقًا؛ سِوَاءَ كَانَ شَخْصِيًّا أَوْ نَوْعِيًّا، فَلَا يَرُدُّ مَا قِيلَ: لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ مِنَ الْوَضْعِ الْمَأْخُوذِ هُنَا إِمَّا وَضْعًا شَخْصِيًّا أَوْ نَوْعِيًّا، فَإِنْ كَانَ الْمَرَادُ الْأَوَّلَ يَلْزَمُ خُرُوجُ دَلَالَةِ الْمَرْكَبَاتِ وَالْمَجَازَاتِ عَلَى مَعَانِيهَا الْمَرْكَبَةِ وَالْمَجَازِيَّةِ عَنِ تَعْرِيفِ الدَّلَالَةِ، وَإِنْ كَانَ الْمَرَادُ الثَّانِي يَلْزَمُ خُرُوجُ دَلَالَةِ الْمَفْرَدَاتِ عَنْهَا، تَأْمَلْ.

خليل

قوله: (وَالدَّلِيلُ إِنْ كَانَ مُفِيدًا لِلْيَقِينِ)؛ أي: إِنْ كَانَ مُفِيدًا لِلْيَقِينِ بِطَرِيقِ النَّظَرِ؛ لِشُيُوعِ كَوْنِ الدَّلِيلِ طَرِيقَ الْكَسْبِ وَالنَّظَرِ، فَلَا يَرُدُّ النِّقْضُ بِأَنَّ الْقَضِيَّةَ اللَّفْظِيَّةَ تُفِيدُ مَدْلُولَهَا يَقِينًا^(٢)؛ نَحْوُ: الْكُلُّ أَعْظَمُ مِنَ الْجُزْءِ وَغَيْرِهَا.

قوله: (وَإِنْ كَانَ مُفِيدًا لِلظَّنِّ)؛ أي: بِطَرِيقِ النَّظَرِ؛ سِوَاءَ كَانَ الْمَفِيدُ مَعْلُومًا أَوْ مَظْنُونًا، وَهُوَ ظَاهِرٌ مِمَّا مَرَّ. قوله: (أي: إِنْ كَانَ الْوَضْعُ وَاسِطَةً فِي تِلْكَ الدَّلَالَةِ)؛ أي: فِي الدَّلَالَةِ الْوَضْعِيَّةِ وَكَوْنِ الْوَضْعِ وَاسِطَةً فِي الْمِطَابَقَةِ بِالذَّاتِ، وَكَوْنِهِ وَاسِطَةً فِي التَّضْمُنِ وَالْإِلْتِزَامِ بِالْوَاسِطَةِ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ لَوْ لَمْ يَكُنْ مَوْضُوعًا لِمُسَمَّاهُ لَمْ يَكُنْ جُزْؤُهُ مُسْتَفَادًا مِنْهُ، وَكَذَا لَازِمُهُ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنِ اللَّفْظُ مَوْضُوعًا لِلْمَلْزُومِ لَمْ يَكُنْ لَازِمُهُ مُسْتَفَادًا مِنْهُ، وَلِذَلِكَ قَالَ صَاحِبُ «الْمَحَاكِمَاتِ»: دَلَالَةُ الْمِطَابَقَةِ بِمَجَرَّدِ الْوَضْعِ، وَدَلَالَةُ التَّضْمُنِ وَالْإِلْتِزَامِ بِمِشَارَكَةِ مِنَ الْعَقْلِ وَالْوَضْعِ. اهـ، وَلِذَلِكَ قَالَ الْإِمَامُ فِي «شَرْحِ الْإِشَارَاتِ»: دَلَالَةُ اللَّفْظِ هِيَ دَلَالَةُ الْمِطَابَقَةِ، أَمَّا دَلَالَةُ التَّضْمُنِ وَالْإِلْتِزَامِ فَعَقْلِيَّتَانِ. اهـ ثُمَّ الْوَضْعُ وَاسِطَةٌ فِي الثُّبُوتِ لَا وَاسِطَةٌ فِي الْعُرُوضِ.

وَاعْلَمْ أَنَّهُ قِيلَ: إِنْ فَائِدَةُ التَّفْسِيرِ دَفْعُ تَوْهْمِ كَوْنِ الْوَضْعِ مُفَادًا عَلَى قِيَاسِ مَا سَبَقَ مِنْ قَوْلِهِ: «إِنْ لَمْ يَتَخَلَّلِ الظَّنُّ»؛ لِأَنَّ التَّخَلُّلَ وَالتَّوَسُّطَ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمُتَرَادِفَةِ. اهـ وَفِيهِ مَا لَا يَخْفَى، وَفِي «الْقَامُوسِ»:

(١) وَتُسَمَّى بِالذَّوَالِ الْأَرْبَعِ، وَهِيَ: الْكِتَابَةُ، وَالْإِشَارَةُ، وَالْعَقْدُ بِالأَصَابِعِ الدَّالَّةُ عَلَى أَعْدَادٍ مَخْصُوصَةٍ، وَالتَّصْبِيبُ، وَهِيَ الْعَلَامَاتُ الْمَنْصُوبَةُ كَالْمَحْرَابِ لِلْقَبْلَةِ جَمْعُ نُصْبَةٍ كَعَقْدَةٍ، أَمَّا التَّصْبِيبُ بِضَمِّتَيْنِ فَالْأَصْنَافُ، وَيَعْنِي أَنَّ هَذِهِ الْأَرْبَعَ لَهَا نَوْعٌ مِنَ الدَّلَالَةِ، لَكِنَّا لَيْسَتْ لَفْظِيَّةً، بَلْ هِيَ دَلَالَةٌ تَوَاضَعُ وَاصْطَلَحَ عَلَيْهَا النَّاسُ.

(٢) أي: حَالُ كَوْنِ مَدْلُولِهَا يَقِينًا، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنَ الْمَدْلُولِ.



وإلا فعقلية كدلالة العالم على الصانع.

(٢) واللّفظية: إن كانت بتوسط الوضع فوضعية، وإلا فإن كانت بسبب اقتضاء طبيعة اللفظ التلّفظ به عند عروض المعنى له،

قول أحمد

قوله: (وإلا فعقلية... إلخ)، فقد بنى هذا الكلام على ما قيل: من أن الطّبيعية مُختصة باللفظ، لكن الحق أنها أيضاً أقسام ثلاثة؛ لأنّ دلالة السعال الذي ليس بلفظ، وكذا دلالة حمرة الخجل

المعادي

قوله: (لكن الحق أنها) الأولى «أنه» بتذكير الضمير؛ لأنّ الضمير راجع إلى غير اللفظية.

قوله: (لأنّ دلالة السعال الذي ليس بلفظ) إشارة إلى أنّ السعال الذي هو الدال على وجع الصدر قد يكون لفظاً مثل: أح، وقد يكون غير اللفظ كما يُسمع صوتاً من الرجل [١/٩] الذي سعل، ودلالة هذا على وجع الصدر غير لفظية؛ لأنه ليس من مقولة الحرف، بخلاف دلالة الأولى فإنها لفظية، ولذا قيّد بقوله: «ليس بلفظ»؛ ليحترز عنها، لكن المفهوم من كلام الشارح أنّ السعال نفس الوجود لا الدال عليه.

خليل

واسطة مقدّمة. اهـ، والمعنى: إن كان الوضع مُقدّمة؛ أي: سبباً في حصول تلك الدلالة، ففائدة التفسير دفع توهم أنّ الوضع وقع في الوسط؛ أي: وقع بين الدال والدلالة؛ لأنّ هذا المعنى غير ملحوظ، فالوضع للموضوع له سبب لحصول صفة الدلالة للدال، فتبصر^(١).

قوله: (على ما قيل: من أن الطّبيعية مُختصة باللفظية) تمهيد لعذر الشارح، وصرف الاعتراض عنه إلى القائل، وقد صرح بالانحصار - قدس سره - في «حاشية المطالع» حيث قال: دلالة ما ليس بلفظ قسمان: وضعية؛ كدلالة الخطوط، وعقلية؛ كدلالة الأثر على المؤثر، وهو المتبادر من كلامه في «الحاشية الصغرى».

قوله: (لكن الحق أنها)؛ أي: الدلالة غير اللفظية أقسام ثلاثة.

قوله: (لأنّ دلالة السعال الذي ليس بلفظ) الظاهر: أنّ الأمثلة سنّد لمنع انحصار الطّبيعية في اللفظية، فلا تنفع المناقشة بحمل اللفظ في دعوى انحصار الدلالة الطّبيعية في اللفظ على مُطلق الصوت بأدنى عناية، تأمل^(٢).

قوله: (وكذا دلالة حمرة الخجل) وكذا دلالة النبض على الحمى، فالأقسام بيّنة لا خمسة كما^(٣) زعم الشارح العلامة، وسيّد المحققين وغيرهما.

(١) وجه التبصر أن كون الوضع مفاداً مما لا يتوهمه العاقل. نعم يمكن توهم كونه واقعاً بين الدال وصفة الدلالة، فدفعه بالتنبيه على أن المراد بالواسطة السبب، كما قال صاحب «القاموس».

(٢) وجه التأمل أن السند أخص لأنه متعدد.

(٣) قيد للمنفى.



كَدَلَالَةِ أَحْ عَلَى السُّعَالِ، فَطَبِيعِيَّةٌ، وَإِلَّا فَعَقْلِيَّةٌ كَدَلَالَةِ اللَّفْظِ الْمَسْمُوعِ مِنْ وَرَاءِ جِدَارٍ^(١) عَلَى اللَّافِظِ.

قول أحمد

وَصُفْرَةِ الْوَجَلِ عَلَى مَدْلُولَاتِهَا طَبِيعِيَّةٌ؛ فَلْأَقْسَامُ سِتَّةٌ لَا خَمْسَةٌ، قَوْلُهُ: (كَدَلَالَةِ أَحْ عَلَى السُّعَالِ) فَإِنَّ طَبِيعَةَ اللَّافِظِ تَقْتَضِي التَّلَفُّظَ بِهِ عِنْدَ غُرُوضِ الْمَعْنَى لَهُ، وَبِهَذَا الْاِقْتِضَاءِ صَارَ دَالًّا عَلَيْهِ مَعْنَى؛ فَتَكُونُ الدَّلَالَةُ مَنْسُوبَةً إِلَى الطَّبِيعَةِ، كَمَا أَنَّ صُدُورَ اللَّفْظِ مَنْسُوبٌ إِلَى الطَّبِيعَةِ، وَالْمَنْسُوبُ إِلَى الطَّبِيعَةِ طَبِيعِيٌّ.

العمادي

قول الشارح: (كَدَلَالَةِ أَحْ) بفتح الهمزة أو ضمها والخاء المهملة، تدلُّ على وجع الصدر، وبالفتح والخاء المعجمة تدلُّ على مُطْلَقِ الْوَجَعِ، وبالضم والخاء المعجمة تدلُّ على التَّلَذُّذِ وَالسُّرُورِ.

قَوْلُهُ: (فَتَكُونُ الدَّلَالَةُ مَنْسُوبَةً... إلخ) يعني: إذا كان اللَّفْظُ الْمَوْصُوفُ مَنْسُوبًا إِلَى الطَّبْعِ فَكَذَلِكَ صِفَتُهُ وَهِيَ الدَّلَالَةُ.

قَوْلُهُ: (الطَّبِيعَةُ) فِيهِ: أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْمَنْسُوبُ إِلَى الطَّبِيعَةِ طَبِيعِيٌّ كَحَنْفِيٍّ فِي حَنِيفَةٍ؛ لِأَنَّ حَقَّ الْمَنْسُوبِ -مِمَّا هُوَ عَلَى وَزْنِ فَعِيلَةٍ مَعَ صِحَّةِ الْعَيْنِ وَاللَّامِ وَعَدَمِ التَّضْعِيفِ- أَنْ تُحَذَفَ تَأْوُهُ لثَلَا تَقَعَ عِلَامَةُ التَّانِيثِ فِي الْوَسْطِ، ثُمَّ يَأْوُهُ لِلْفَرْقِ بَيْنَ فَعِيلَةٍ وَبَيْنَ فَعِيلٍ: نَحْوَ كَرِيمِيٍّ فِي كَرِيمٍ، وَلَمْ يَعْكِسْ؛ لِأَنَّ الْمُؤَنَّثَ عِلَامَتُهُ ثَقِيلَةٌ، وَهِيَ أُولَى بِالْحَذْفِ.



فليل

قَوْلُهُ: (كَدَلَالَةِ أَحْ) بِالْخَاءِ الْمَهْمَلَةِ عَلَى السُّعَالِ؛ أَي: عَلَى أَدَى الصَّدْرِ، فَهَذَا السُّؤَالُ لَيْسَ بِصَوْتٍ كَمَا أَنَّ السُّعَالَ الدَّالَّ السَّابِقَ صَوْتُ، أَمَّا الْأَخُّ بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ الْمَشْدُودَةِ فَهُوَ دَالٌّ عَلَى الْوَجَعِ، وَإِذَا فَتَحَتِ الْهَمْزَةُ دَلَّتْ عَلَى التَّحَسُّرِ عَلَى مَا قَالَ -قُدْسَ سِرُّهُ- فِي «حَاشِيَةِ الْمَطَالَعِ».

قَوْلُهُ: (تَقْتَضِي التَّلَفُّظَ بِهِ عِنْدَ غُرُوضِ الْمَعْنَى لَهُ) وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ^(٢) طَبْعُ اللَّفْظِ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي التَّلَفُّظَ بِهِ، وَأَنْ يُرَادَ طَبْعُ السَّامِعِ؛ فَإِنَّ طَبْعَهُ يَتَعَدَّى إِلَى فَهْمِ ذَلِكَ الْمَعْنَى عِنْدَ سَمَاعِ اللَّفْظِ، لَا لِأَجْلِ الْعِلْمِ بِالْوَضْعِ، بَلْ يَتَأَدَّى الطَّبْعُ إِلَيْهِ عِنْدَ التَّلَفُّظِ، إِلَّا أَنَّ هَذَا الْأَخِيرَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الطَّبِيعَةِ وَالْعَقْلِيَّةِ؛ إِذْ لَيْسَ الْفَهْمُ فِيهِمَا مُسْتَنِدًا إِلَى الْعِلْمِ بِالْوَضْعِ، فَلَا يَصْلُحُ فَارِقًا، فَالْتَّعْوِيلُ فِي الْفَرْقِ عَلَى أَحَدِ الطَّبْعَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ عَلَى مَا فِي «حَاشِيَةِ الْمَطَالَعِ» لِسَيِّدِ الْمُحَقِّقِينَ، قَوْلُ الشَّارِحِ الْعَلَّامَةِ: (الْمَسْمُوعُ مِنْ وَرَاءِ الْجِدَارِ) فَإِنَّ الْمَسْمُوعَ مِنَ الْمَشَاهِدِ يُعْلَمُ وَجُودُ لَافِظِهِ بِالْمَشَاهِدَةِ لَا بِدَلَالَةِ اللَّفْظِ فَقَطْ، بَلْ بِهِمَا مَعًا عَلَى مَا قَالَ مَوْلَانَا

(١) قَوْلُهُ: «الْمَسْمُوعُ مِنْ وَرَاءِ جِدَارٍ» زِيَادَةٌ مِنَ الْحَجَرِيَّةِ.

(٢) أَي: بِالطَّبِيعَةِ وَهِيَ بِمَعْنَى الطَّبْعِ، وَلِذَا أَرْجَعَ إِلَيْهَا ضَمِيرَ الْمَذْكُورِ، وَلَمَّا كَانَ كَلَامُ الْمَحْشَى دَالًّا عَلَى أَنَّ الْمَنْسُوبَ إِلَيْهِ طَبْعُ اللَّافِظِ قَالَ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ طَبْعُ اللَّفْظِ... إلخ.



[نظر المنطقي إلى الدلالة اللفظية الوضعية]

والمَقْصُودُ بِالنَّظَرِ لِلْمَنْطِقِيِّ^(١): الدَّلَالَةُ اللَّفْظِيَّةُ الْوَضْعِيَّةُ، عَلَى مَا لَا يَخْفَى،

قول أحمد

قوله: (والمَقْصُودُ بِالنَّظَرِ لِلْمَنْطِقِيِّ . . . إلخ) وذلك لأنها الطَّرِيقُ الْمُعْتَادُ

المهادي

قوله: (لأنَّها الطَّرِيقُ) أي: الدَّلَالَةُ اللَّفْظِيَّةُ الْوَضْعِيَّةُ.

خليل

داودُ في «حاشية شرح الشَّمْسِيَّةِ»، وفيه: أَنَّهُ مَخَالِفٌ لِمَا ذَكَرَهُ الْمُحَقِّقُ الشَّرِيفُ فِي «حاشية المطالع»، فإنه قال: «وتقييدُ اللَّفْظِ بِكُونِهِ مَسْمُوعاً مِنْ وَرَاءِ الْجِدَارِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ اللَّافِظَ إِذَا كَانَ مُشَاهِداً كَانَ وَجُودُهُ مَعْلُوماً بِحَسِّ الْبَصَرِ لَا بِدَلَالَةِ اللَّفْظِ». اهـ لفظُ الشَّرِيفِ، وَيُؤَيِّدُ هَذَا مَا فِي «المحاكمات» مِنْ: أَنَّ اللَّفْظَ إِذَا دَلَّ بِأَقْوَى الدَّلَالَتَيْنِ لَا يَدُلُّ بِأُضْعَفِهِمَا. اهـ فتأمل^(٢).

قولُ الشَّارِحِ الْعَلَّامَةِ: (والمَقْصُودُ بِالنَّظَرِ لِلْمَنْطِقِيِّ الدَّلَالَةُ اللَّفْظِيَّةُ) احْتَرَزَ بِهَذَا الْقَيْدِ عَنِ الدَّلَالَةِ غَيْرِ اللَّفْظِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا إِنْ كَانَتْ وَضْعِيَّةً؛ كَدَلَالَةِ الْخُطُوطِ وَالْعُقُودِ وَالْإِشَارَاتِ، فَهِيَ غَيْرُ مُعْتَادَةٍ، وَإِنْ كَانَتْ عَقْلِيَّةً فَهِيَ غَيْرُ مُنْضَبِطَةٍ؛ لِاخْتِلَافِهَا بِاخْتِلَافِ الْعُقُولِ وَالْأَفْهَامِ، وَاحْتَرَزَ بِالْقَيْدِ الْآخِرِ؛ أَعْنِي: «الْوَضْعِيَّةُ» عَنِ اللَّفْظِيَّةِ الطَّبِيعِيَّةِ، وَعَنِ اللَّفْظِيَّةِ الْعَقْلِيَّةِ؛ لِأَنَّهُمَا غَيْرُ مُنْضَبِطَتَيْنِ؛ لِاخْتِلَافِهِمَا بِاخْتِلَافِ الطَّبَائِعِ وَالْعُقُولِ، عَلَى أَنَّهُمَا لَا يَسْتَمْلَانِ إِلَّا لِمَعَانٍ قَلِيلَةٍ، فَلَمْ يَفَيَّا الْمَقْصُودَ أَيْضاً، بِخِلَافِ الدَّلَالَةِ اللَّفْظِيَّةِ الْوَضْعِيَّةِ، فَإِنَّهَا مُنْضَبِطَةٌ؛ لِإِسْتَوَاءِ الذِّكْيِ وَالْغَبِيِّ بَعْدَ اشْتِرَاكِهِمَا فِي الْعِلْمِ بِالْوَضْعِ، وَشَامِلَةٌ لِمَا يُقْصَدُ إِلَيْهِ مِنَ الْمَعَانِي، وَالحَاصِلُ: أَنَّهَا الْمَقْصُودَةُ لِكُونِهَا مُعْتَادَةً وَمُنْضَبِطَةً وَشَامِلَةً لِمَا يُقْصَدُ إِلَيْهِ، وَبِهَذَا التَّقْرِيرِ ظَهَرَ مَا فِي تَقْرِيرِ الْمُحَسِّنِيِّ مِنَ الْقُصُورِ^(٣)؛ لِأَنَّ إِعَادَةَ اللَّامِ فِي قَوْلِهِ: «وَلَاَنَّ الدَّلَالَةَ» تَفِيدُ أَنَّ مَدْخُولَهَا عِلَّةٌ مُسْتَقَلَّةٌ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ كَوْنَ مَقْصُودِ الْمَنْطِقِيِّ الدَّلَالَةَ اللَّفْظِيَّةِ الْوَضْعِيَّةِ سَبَبُهُ مُرَكَّبٌ مِنْ أُمُورٍ: الْأَوَّلُ: كَوْنُهَا مُعْتَادَةً، وَالثَّانِي: كَوْنُهَا مُنْضَبِطَةً، وَالثَّالِثُ: كَوْنُهَا شَامِلَةً لِمَا يُقْصَدُ إِلَيْهِ مِنَ الْمَعَانِي كَمَا مَرَّ، فَلَوْ قَالَ:

(١) فِي الْأَصْلِ: «لِلْمَنْطِقِ»، وَفِي نَسْخَةِ أَحْمَدَ: «لِلْمَنْطِقِيِّ».

(٢) وَجْهُهُ أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ أَنَّ مَرَادَهُ - قَدَسَ سِرُّهُ - كَانَ وَجُودُهُ مَعْلُوماً بِحَسِّ الْبَصَرِ أَيْضاً، لَا بِدَلَالَةِ اللَّفْظِ فَقَطْ، وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ مِنَ التَّعْسُفِ، وَالصَّوَابُ إِبْقَاءُ كَلَامِ «حَاشِيَةِ الْمَطَالَعِ» عَلَى ظَاهِرِهِ، لِأَنَّا لَا نَلْتَفِتُ إِلَى الْإِلَافِظِ مِنَ اللَّفْظِ مَا دَامَ مُشَاهِداً كَمَا لَا يَخْفَى.

(٣) لَا يُقَالَ: أَنَّ مَدْخُولَ اللَّامِ مِنَ التَّعْلِيلِ يَفِيدُ كَوْنَ الدَّلَالَةِ الْوَضْعِيَّةِ مَقْصُودَةً مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَطْلُوبٍ كَوْنَ الدَّلَالَةِ اللَّفْظِيَّةِ الْوَضْعِيَّةِ مَقْصُودَةً. لِأَنَّا نَقُولُ: عَدَمُ كَوْنِ الْوَضْعِيَّةِ الْغَيْرِ اللَّفْظِيَّةِ مَقْصُودَةً قَدْ عَلِمَ أَوَّلًا.



وهي كَوْنُ اللَّفْظِ بِحَيْثُ مَتَى أُطْلِقَ

قول أحمد

في تفهيم المعاني، وتفهيمها من المعلم أو في نفسه، ولأن الدلالة الطبيعية والعقلية غير منضبطة؛ لاختلافهما باختلاف الطبائع والأفهام، ومع ذلك لا يشتمل إلا لمعان قليلة، بخلاف الدلالة

العجادي

قوله: (في تفهيم المعاني... إلخ) التفهيم: هو إيصال المعنى إلى فهم السامع، والفهم: تصوّر المعنى من اللفظ.

قوله: (من المعلم) ناظر إلى التفهيم، كما أن قوله: «أو في نفسه» ناظر إلى التفهيم.
قوله: (لاختلافهما) لجواز أن ينتقل الذهن في زمان دون زمان آخر، أو ينتقل ذهن واحد دون آخر، وجواز أن تقتضي الطبيعة في زمان دون آخر، بخلاف الوضعية فإنه لا يختلف.
قوله: (والأفهام) الأولى أن يقال: والعقول كما لا يخفى.
قوله: (ومع ذلك لا يشتمل) أي: لا يشتمل كل واحد منهما.
قوله: (لمعان قليلة) أراد منها المعنى المطابقي، ومن المعاني الكثيرة: المطابقي والتضمني والالتزامي؛ لأنه لا يتصور في الطبيعية والعقلية إلا المطابقي، ويمكن أن يراد منها الأفراد القليلة، وكذا من قوله: «لمعان كثيرة» الأفراد الكثيرة.

خليل

«لأنها الطريقة المعتادة المنضبطة الشاملة لما يقصد إليه من المعاني، بخلاف الباقي من الدلالات» لكان أولى، فتأمل^(١).

قوله: (من المعلم أو في نفسه) صفة التفهيم؛ أي: التفهيم الحاصل من جانب المعلم أو في نفس المتفهم، فضمير «نفسه» راجع إلى المتفهم المستفاد من قوله: «تفهيمها»، فمن قال: إن ضمير «نفسه» راجع إلى المعلم ثم اعترض بأنه لم يسبق، لم يفهم الكلام، ولكن لم يقل في الإفادة والاستفادة كما هي العادة؛ إشارة إلى أن المتفكر في نفسه يحتاج إلى الألفاظ بحسب العادة، وإن لم يكن كذلك بحسب الحقيقة، قول الشارح العلامة: (متى أطلق)؛ أي: كلما^(٢) أطلق، لم يقل: إذا أطلق، كما قال أهل العربية والأصول؛ لأن المعتبر عند القوم في الدلالة الالتزامية هو اللزوم الذهني بالمعنى الأخص دون أهل العربية، فإن المعتبر عندهم هو اللزوم في الجملة، ولو بالتأمل في القرائن، ولا اختلاف في المطابقة والتضمن؛ لأن العلم بالوضع لا يختلف، فمنشأ الخلاف هو اعتبار القرينة وعدم اعتبارها لا تفسير الدلالة، كما قال الشارح العلامة في «فصول البدائع» كما لا يخفى.

(١) وجهه أنه لو جعل عدم الانضباط وعدم الشمول علة واحدة كما هو ظاهر كلام المحشي، يرد عليه أن الدليل عام والمدعي خاص كما مر الإشارة إليه في الحاشية؛ لأن هذا الدليل يفيد اعتبار الوضعية مطلقاً مع أن المطلوب اعتبار الدلالة اللفظية الوضعية كما لا يخفى، فالأولى ما ذكرنا فتأمل.

(٢) لأن الثاني أظهر من الأول. اهـ منه.



يُفْهَمُ مِنْهُ الْمَعْنَى لِلْعِلْمِ بِالْوَضْعِ^(١)، وَهِيَ الْمُتَقَسِّمَةُ إِلَى الْمُطَابَقَةِ وَالتَّضَمُّنِ وَالْإِلْتِزَامِ، كَمَا قَالَ:

❦ ❦ ❦

قول أحمد

الْلَفْظِيَّةُ الْوَضْعِيَّةُ؛ فَإِنَّهَا مُنْضَبِطَةٌ شَامِلَةٌ لِمَعَانٍ كَثِيرَةٍ، قَوْلُهُ: (لِلْعِلْمِ بِالْوَضْعِ) فِيهِ سُؤَالٌ وَجَوَابٌ مَشْهُورَانِ، تَقْرِيرُ السُّؤَالِ: أَنَّ الْعِلْمَ بِالْوَضْعِ؛ لَكَوْنِ الْوَضْعِ نِسْبَةً بَيْنَ اللَّفْظِ الْمَوْضُوعِ وَالْمَعْنَى الْمَوْضُوعِ لَهُ، مُتَوَقِّفٌ عَلَى فَهْمِ الْمَعْنَى، فَلَوْ تَوَقَّفَ فَهْمُ الْمَعْنَى عَلَى الْعِلْمِ بِالْوَضْعِ أَيْضًا يُلْزَمُ الدَّوْرُ، وَهُوَ مُحَالٌ. وَتَقْرِيرُ الْجَوَابِ: أَنَّ الْعِلْمَ بِالْوَضْعِ إِنَّمَا يَتَوَقَّفُ عَلَى فَهْمِ الْمَعْنَى [ب/٥] مُطْلَقًا وَسَابِقًا، لَا مِنْ اللَّفْظِ وَحِينَ الْإِطْلَاقِ، وَالْمُتَوَقَّفُ عَلَى الْعِلْمِ بِالْوَضْعِ إِنَّمَا هُوَ فَهْمُ الْمَعْنَى

المعادي

قَوْلُهُ: (لَكَوْنِ الْوَضْعِ... إلخ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ: «مُتَوَقَّفٌ عَلَى فَهْمٍ» وَهُوَ خَبَرٌ إِنَّ، وَكَذَا مُتَوَقَّفٌ عَلَى فَهْمِ اللَّفْظِ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ بِالنِّسْبَةِ مَوْقُوفٌ عَلَى الْعِلْمِ بِالْمُنْتَسِبِينَ، وَلَعَلَّهُ إِنَّمَا لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ لِعَدَمِ الدَّخْلِ فِي السُّؤَالِ. قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَي: سَوَاءٌ كَانَ بِالْحِسِّ أَوِ الْإِلْهَامِ أَوْ غَيْرِهِمَا.

قَوْلُهُ: (لَا مِنَ اللَّفْظِ) نَاطِرٌ إِلَى قَوْلِهِ: «مُطْلَقًا»، كَمَا أَنَّ قَوْلَهُ: «وَحِينَ الْإِطْلَاقِ» نَاطِرٌ إِلَى قَوْلِهِ: «سَابِقًا»؛ فَبِهِ لَفٌّ وَنَشْرٌ مُرْتَبٌّ كَمَا فِيهِمَا يَأْتِي الْآنَ.

خليل

قَوْلُهُ: (مَشْهُورَانِ) فَلَا بُدَّ مِنَ التَّنْبِيهِ عَلَيْهِمَا؛ تَكْثِيرًا لِلْفَائِدَةِ، فَتَأْمَلُ^(٢).

قَوْلُهُ: (لَكَوْنِ الْوَضْعِ) مِثْلًا التَّصْدِيقُ بِأَنَّ لَفْظَ الْإِنْسَانِ مَوْضُوعٌ لِلْحَيَوَانِ النَّاطِقِ مَوْقُوفٌ عَلَى تَصَوُّرِ الطَّرْفَيْنِ، فَالْعِلْمُ بِكَوْنِ الْإِنْسَانِ مَوْضُوعًا مَوْقُوفٌ عَلَى فَهْمِ هَذَا الْمَعْنَى، فَلَوْ تَوَقَّفَ فَهْمُ الْمَعْنَى عَلَى ذَلِكَ الْعِلْمِ لَزِمَ تَوَقُّفُ فَهْمِ الْمَعْنَى عَلَى فَهْمِ الْمَعْنَى، فَهُوَ مُحَالٌ، فَقَوْلُهُ: «لِلْعِلْمِ بِالْوَضْعِ» فَاسِدٌ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَلْزَمٌ لِلْفَاسِدِ، وَكُلُّ مُسْتَلْزَمٍ لِلْفَاسِدِ فَهُوَ فَاسِدٌ، فَالسُّؤَالُ مُعَارِضَةٌ لِلدَّلِيلِ الْمَطْوِيِّ الْقَائِمِ عَلَى صَحَّةِ كَلَامِ الشَّارِحِ.

قَوْلُهُ: (وَتَقْرِيرُ الْجَوَابِ) حَاصِلُ الْجَوَابِ: مَنَعُ الصُّغَرَى، وَالسَّنَدُ الْمَفْهُومُ مِنْ كَلَامِ الْمُحَشِّي ثَلَاثَةٌ، الْأَوَّلُ: أَنَّ الْفَهْمَ الْمَوْقُوفَ عَلَيْهِ مُطْلَقٌ، وَالْفَهْمُ الْمَوْقُوفُ مُقَيَّدٌ؛ لِأَنَّ فَهْمَ الْحَيَوَانِ النَّاطِقِ مِنْ لَفْظِ الْإِنْسَانِ مِثْلًا مَوْقُوفٌ عَلَى فَهْمِ الْحَيَوَانِ النَّاطِقِ مُطْلَقًا؛ سَوَاءٌ كَانَ مِنْ لَفْظِ الْإِنْسَانِ، أَوْ مِنْ لَفْظِ جَسْمٍ نَامٍ حَسَّاسٍ

(١) وذلك لأنها منضبطة، فهي أكثر فائدة وأسهل من غيرها من بقية الدلالات؛ فهي لا تحتاج إلى أكثر من العلم بوضع اللفظ بإزاء المعنى، وذلك لأن اللفظ يدل على المحسوس والمعقول معاً، ويمكن التفاهم مع كل شخص يعلم بوضعه، فالنطق بكلمة إنسان يدل على المقصود من هذه الكلمة من السامع، فهي عنده تدل مجردة على الحيوان الناطق، وحسباً على زيد وبكر وغيرهما.

(٢) وجهه أن التوصيف بالشهرة إما موجب لتركهما لإغناء شهرتهما عن ذكرهما، وإما إشارة إلى ما فيهما من القصور، والأول هو المتبادر، ولذا اختير ذلك. اهـ منه.

**قول أحمد**

مِنَ اللَّفْظِ وَحِينَ الإِطْلَاقِ، لَا مُطْلَقًا وَلَا سَابِقًا، فَالْمَوْقُوفُ غَيْرُ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ؛ فَلَا يُلْزَمُ الدَّوْرُ، وَتَحْقِيقُهُ: أَنَّ الْعِلْمَ بِالْوَضْعِ إِنَّمَا يَتَوَقَّفُ عَلَى حُصُولِ الْمَعْنَى فِي الذَّهْنِ ابْتِدَاءً، وَالْمُتَوَقَّفُ عَلَى الْعِلْمِ بِالْوَضْعِ إِنَّمَا هُوَ خُطُورُ الْمَعْنَى فِي الْقَلْبِ مِنَ اللَّفْظِ، فَالْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ لِلْعِلْمِ بِالْوَضْعِ هُوَ الْفَهْمُ بِمَعْنَى الْحُصُولِ، وَالْمَوْقُوفُ هُوَ الْفَهْمُ بِمَعْنَى الْخُطُورِ؛ فَلَيْسَ فِيهِ الْمَحْذُورُ الْمَذْكُورُ.

العبادي

قوله: (فَالْمَوْقُوفُ غَيْرُ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ)؛ لِأَنَّ الْمَوْقُوفَ عَلَى الْعِلْمِ بِالْوَضْعِ [ب/٩] هُوَ الْفَهْمُ الْمَعْنَى مِنَ اللَّفْظِ فِي الْحَالِ، وَالْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ لِلْعِلْمِ بِالْوَضْعِ هُوَ الْفَهْمُ الْمَعْنَى سَابِقًا، وَبِالْجُمْلَةِ فَتَغَايِرُ الْفَهْمَانِ، فَلَا دَوْرَ.

**خليل**

مُتَحَرِّكٌ بِالْإِرَادَةِ، وَمَنْ لَهُ التَّنْقِطُ، أَوْ كَانَ بِالْإِلْهَامِ أَوْ الْحِسِّ، فَلَا يُلْزَمُ تَوَقُّفُ الْفَهْمِ الْمَعْنَى عَلَى نَفْسِهِ، فَإِنَّ الْفَهْمَيْنِ مُتَغَايِرَانِ بِالْإِطْلَاقِ وَالتَّقْيِيدِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ. وَالثَّانِي: أَنَّ فَهْمَ الْمَعْنَى فِي الْحَالِ مَثَلًا؛ أَي: حَالِ إِطْلَاقِ الْإِنْسَانِ عَلَى الْمَعْنَى الْمَذْكُورِ، مَوْقُوفٌ عَلَى الْعِلْمِ السَّابِقِ، وَالْعِلْمُ السَّابِقُ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْفَهْمِ فِي الْحَالِ، فَالْمَوْقُوفُ وَالْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ مُتَغَايِرَانِ بِحَسَبِ الزَّمَانِ، فَلَا يُلْزَمُ الدَّوْرُ. وَالثَّلَاثُ: أَنَّ خُطُورَ الْمَعْنَى مِنَ اللَّفْظِ وَالتَّفَاتِ الذَّهْنِ مِنَ اللَّفْظِ إِلَيْهِ مُتَوَقَّفٌ عَلَى حُصُولِ الْمَعْنَى فِي الذَّهْنِ ابْتِدَاءً، وَالْخُطُورُ مُتَأَخَّرٌ عَنِ الْحُصُولِ، مُتَرَتَّبٌ عَلَيْهِ، فَيَكُونُ مَوْقُوفًا عَلَيْهِ دُونَ الْحُصُولِ، فَإِنَّهُ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْخُطُورِ، وَهُوَ الظَّاهِرُ أَيْضًا، وَهَذِهِ الْوُجُوهُ مُتَغَايِرَةٌ^(١) كُلُّ مِنْهَا كَافِيَةٌ فِي السَّنَدِيَّةِ.

قوله: (وَتَحْقِيقُهُ)؛ أَي: تَحْقِيقُ مَا ذُكِرَ فِي تَقْرِيرِ الْجَوَابِ مَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّ الْعِلْمَ... إلخ، أَوْ تَحْقِيقُ الْجَوَابِ هَذَا دُونَ مَا ذَكَرَ، فَيَكُونُ إِيرَادًا بِأَنَّ الْمَذْكُورَ قَبْلَهُ لَيْسَ بِتَحْقِيقٍ، فَفِيهِ نَظَرٌ^(٢).

قوله: (وَالْمَوْقُوفُ هُوَ الْفَهْمُ بِمَعْنَى الْخُطُورِ) وَلَمَّا كَانَ الْمَعْنَى مُرْتَسِمًا فِي النَّفْسِ بِأَنْ يَكُونَ مُرْتَسِمًا فِي ذَاتِهَا، أَوْ فِي ذَاتِهَا، أَوْ فِي خَزَائِنِهَا كَمَا فِي حَالِ دُهُولِ النَّفْسِ عَنْهُ، خَطَرَ ذَلِكَ الْمَعْنَى إِذَا أُطْلِقَ اللَّفْظُ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمَعْنَى حَاصِلًا فِي ذَاتِ النَّفْسِ مُشَاهِدًا لَهَا، وَأُطْلِقَ اللَّفْظُ، فَلَا شَكَّ فِي

(١) ومن هنا ظهر وجه ما قال صاحب «المفتاح» في خاتمة النحو: من أن الألفاظ المفردة لا تفيد السامع مسمياتها، وإنما تفيد معانيها التركيبية. اه لأنه قد ظهر من هذا المقام أن السامع عالم قبل إطلاق المفرد بمعناه؛ لأنه لا بد وأن يكون عالماً بالوضع قبل الإطلاق، والوضع لكونه نسبة بين اللفظ والمعنى يقتضي علمهما كما مر، فإذا كان السامع عالماً بمعناه قبل الإطلاق كان الإعلام بإطلاق المفرد تحصيلًا للحاصل، وهو محال كما لا يخفى. اه منه.

(٢) وجهه أن الجوابين الأولين لا يرجعان إلى ما ذكره من التحقيق، بل ما ذكره من التحقيق جواب مستقل هذا على الاحتمال الأول، وعلى الثاني أن زعمه تحقيقاً خال عن التحقيق لعدم شموله لصورة المشاهدة كما بيناه في الحاشية الثانية. اه منه.



[أنواع الدلالة اللفظية الوضعية]

(اللفظ: الدال بالوضع^(١)) لا غير اللفظ من الدال، ولا اللفظ الدال بالطبع أو بالعقل (يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة لموافقته إيائه، وعلى جزئه أي: على جزء ما وضع له

قول أحمد

قوله: (لموافقته إيائه) تعليل للتسمية بالمطابقة المفهومة من قوله: (يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة)؛ لأن معناه يدل عليه بالدلالة المطابقة،

المعادي

خليل

تحقق الدلالة هناك، مع أنه يمتنع خطور المعنى لأنه حاضر، ولو قال: بمعنى التفات النفس إلى المعنى من اللفظ، لكان شاملاً، فظهر مما ذكرنا أن الجواب عن السؤال المذكور ثلاثة لا واحد كما يوهمه سياق كلام المحشي، وأن ما زعمه تحقيقاً خال عنه، فالتحقيق ما ذكر، فتأمل^(٢).

قول الشارح العلامة: (لا غير اللفظ)؛ أي: تقييد المصنف باللفظ لإخراج غير اللفظية، وكذلك تقييده بالوضع لإخراج الطبيعية والعقلية، قول المصنف: (على تمام ما وضع له) إنما التزم لفظ التمام مع عدم الحاجة إليه تأكيداً واستحساناً لما وقع في مقابلة ذكر الجزء.

قوله: (تعليل للتسمية) هذا هو المتبادر؛ لأن الشائع في التقسيم^(٣) بيان أسماء الأقسام عند أهل الفن، وهو غير خفي على أهله.

قوله: (المفهومة) صفة التسمية، فهو جواب سؤال مُقدّر.

قوله: (بالدلالة المطابقة)؛ إشارة إلى أن الموصوف محذوف، والباء في المطابقة زائدة؛ أي: تدل عليه الدلالة المسماة بالمطابقة في الاصطلاح، فيكون المفعول المطلق للنوع، ويجوز أن يكون بالمطابقة

(١) كل لفظ حين استعماله لا يُراد منه إلا أحد ثلاثة أشياء: ١ - ما صدق عليه مفهوم اللفظ، كزيد قائم، وهو الغالب في الاستعمال، ٢ - نفس مفهومه، وهو قليل الاستعمال، كاستعمال لفظ إنسان بمعنى: نوعه، ٣ - نفسه وذاته، كاستعمال لفظ إنسان بمعنى: زيد، وهو أقل استعمالاً.

(٢) وجهه أنه يمكن حمل الحظور على معنى الالتفات. اهـ منه.

(٣) يدل عليه قول الإمام في «شرح الإشارات»؛ لأنه بعد التقسيم قال: والأول هي المطابقة والثاني هي التضمن والثالث هي الالتزام. اهـ، [قوله: (والأول وهي المطابقة)] إنما جعل الضمير مؤنثاً؛ لأن رعاية الخبر أولى كما مر، وفي الثاني أنث للمشاكلة ولأن التضمن عبارة عن الدلالة. اهـ منه.



لَهُ (بِالتَّضْمِينِ)؛ لِدَلَالَتِهِ عَلَى مَا فِي ضِمْنِ الْمَوْضُوعِ لَهُ (إِنْ كَانَ لَهُ) أَي: لِمَا وَضِعَ لَهُ (جُزْءٌ) كَمَا سَيَجِيءُ مِثَالُهُ،

قول أحمد

وَكَذَا الْحَالُ فِي قَوْلِهِ: (لِدَلَالَتِهِ عَلَى مَا فِي ضِمْنِ الْمَوْضُوعِ لَهُ)، وَقَوْلِهِ: (لَأَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى كُلِّ أَمْرٍ خَارِجٍ... إلخ) وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُ الْمُصَنِّفِ: أَنْ يَدُلَّ عَلَى تَمَامِ مَا وَضِعَ لَهُ بِسَبَبِ الْمُطَابَقَةِ، أَي: مُطَابَقَةِ اللَّفْظِ لِمَا وَضِعَ لَهُ،

المهادي

قَوْلُهُ: (بِسَبَبِ الْمُطَابَقَةِ) إشارَةٌ إِلَى أَنَّ الْبَاءَ لِلْسَبَبِيَّةِ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْمُطَابَقَةَ مَوْقُوفَةٌ عَلَى دَلَالَةِ اللَّفْظِ عَلَى تَمَامِ مَا وَضِعَ لَهُ، فَلَوْ تَوَقَّفت دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى تَمَامِ مَا وَضِعَ لَهُ عَلَى الْمُطَابَقَةِ - كَمَا هُوَ مُقْتَضَى الْبَاءِ السَّبَبِيَّةِ - يَلْزَمُ الدَّوْرُ، وَقَسَ عَلَى هَذَا، وَإِنَّمَا قَدَّمَ الْمُطَابَقَةَ عَلَيْهِمَا؛ لِأَنَّهَا مَتَّبِعَةٌ، وَالتَّضْمِينُ وَالِاتِّزَامُ تَابِعَانِ، وَالمَتَّبِعُ مُقَدَّمٌ عَلَى التَّابِعِ، وَإِنَّمَا قَدَّمَ التَّضْمِينُ عَلَى الْإِتِّزَامِ؛ لِأَنَّ الدَّلَالَاتِ التَّضْمِينِيَّةَ أَسْبَقُ مِنَ الْإِتِّزَامِيَّةِ، وَالدَّلَالَةُ السَّابِقَةُ مُقَدَّمَةٌ عَلَى الْمَسْبُوقَةِ.

فخيل

صِفَةُ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ؛ أَي: يَدُلُّ دَلَالَةً مُسَمَّاةً بِالْمُطَابَقَةِ، وَمَا ذَكَرَهُ الْمُحَشِّي فَهُوَ تَصْوِيرُ الْمَعْنَى لَا تَقْدِيرُ الْإِعْرَابِ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْبَاءُ لِلْمَلَابَسَةِ؛ أَي: يَدُلُّ دَلَالَةً مُلَابَسَةً بِالْمُطَابَقَةِ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْبَاءُ بِمَعْنَى «فِي»؛ أَي: يَدُلُّ دَلَالَةً حَاصِلَةً فِي ضِمْنِ الْمُطَابَقَةِ، وَكَذَا الْكَلَامُ فِي الْبَاقِي، وَالتَّسْمِيَةُ فِي الْكُلِّ تَسْمِيَةُ الْمُسَبَّبِ بِاسْمِ السَّبَبِ.

قَوْلُهُ: (بِسَبَبِ الْمُطَابَقَةِ؛ أَي: مُطَابَقَةِ اللَّفْظِ لِمَا وَضِعَ لَهُ) فَإِنَّ الْعَالَمَ بِالْوَضْعِ إِذَا سَمِعَ اللَّفْظَ الْمَوْضُوعَ لِمَعْنَى مُعَيَّنٍ يَجِدُهُ مُوَافِقاً لَهُ فِي خِيَالِهِ، وَلَا يَجِدُهُ مُوَافِقاً لِلْمَعْنَى التَّضْمِينِيَّةِ وَلَا الْإِتِّزَامِيَّةِ، بَلْ يَجِدُهُمَا زَائِدَيْنِ عَلَى اللَّفْظِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ^(١) لِمَنْ يَرَاجِعُ وَجِدَانَهُ، إِلَّا أَنَّ سَبَبَ ذَلِكَ هُوَ الْوَضْعُ^(٢)، ثُمَّ قَوْلُهُ: «يُمْكِنُ» إشارَةٌ إِلَى أَنَّ هَذَا الْإِحْتِمَالَ مَرْجُوحٌ؛ لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ الشَّائِعَ فِي أَمْثَالِهِ بَيَانُ أَسْمَاءِ الْأَقْسَامِ، فَيَكُونُ الْكَلَامُ مُتَضَمِّناً لِلْإِعْتِزَالِ عَنْ حَضَرِ الشَّارِحِ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ، لَا اعْتِرَاضاً عَلَيْهِ كَمَا تُؤْهِمُ، وَلِذَا قَالَ: «فَتَأْمَلُ»، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَجْهُ التَّسْمِيَةِ هُوَ الْمَجَاوِرَةُ؛ لِأَنَّ الدَّلَالَاتِ وَالْمُطَابَقَةَ صِفَتَانِ لِلْفَظِ الدَّلَالِ، فَسَمِيَ الدَّلَالَةُ بِاسْمِ الْوَصْفِ الْمَجَاوِرِ لَهُ بِعِلَاقَةِ الْمَجَاوِرَةِ، وَالتَّضْمِينُ إِمَّا مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ وَإِمَّا مَبْنِيٌّ لِلْفَاعِلِ؛

(١) الْعَالَمَ بِالْوَضْعِ يَجِدُ اللَّفْظَ مُوَافِقاً بِمَعْنَاهُ الْمُطَابَقِي، فَكَانَ اللَّفْظُ قَالِبٌ وَاحِدٌ وَالْمَعْنَى حَاصِلٌ فِيهِ، بِحَيْثُ لَا يَزِيدُ عَلَى اللَّفْظِ وَلَا يَنْقُصُ عَنْهُ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يَجِدُ الْمَعْنَى التَّضْمِينِيَّةَ وَالْمَعْنَى الْإِتِّزَامِيَّةَ خَارِجاً عَنِ اللَّفْظِ زَائِداً عَلَيْهِ، وَلِذَلِكَ سَمَوْا دَلَالَتَهُمَا دَلَالَةً عَقْلِيَّةً، فَتَأْمَلُ. اهـ منه. ، وَجْهُ التَّأْمَلِ أَنَّ أَهْلَ الْفَنِّ سَمَوْا دَلَالَاتِهِمْ وَضْعِيَّةً إِلَّا أَنَّ الْإِمَامَ سَمَى دَلَالَاتِهِمَا عَقْلِيَّةً، فَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذِهِ التَّسْمِيَةَ اصْطِلَاحٌ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ أَهْلِ الْفَنِّ وَأَهْلِ الْبَيَانِ. اهـ منه.

(٢) إِذِ الْمُنَاسَبَةُ الذَّائِيَّةُ بَيْنَ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى الْمُطَابَقِي لَيْسَتْ بِمَوْجُودَةٍ مِثْلًا لَوْ وَضِعَ لَفْظُ الْإِنْسَانِ بِإِزَاءِ الْفَرَسِ لَكَانَ مُوَافِقاً لَهُ وَهُوَ ظَاهِرٌ. اهـ منه.



أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ جُزْءٌ كَمَا فِي الْبَسَائِطِ، مِثْلُ: الْوَاجِبِ^(١) -تَعَالَى وَتَقَدَّسَ- وَالنَّقْطَةِ، فَلَا يَتَصَوَّرُ التَّضَمُّنُ فِيهِمَا.

قول أحمد

وعلى جُزْئِهِ بِسَبَبِ تَضَمُّنِهِ الْجُزْءَ، وَعَلَى مَا يُلَازِمُهُ فِي الذَّهْنِ بِسَبَبِ الْإِلْتِزَامِ، أَيْ: لُزُومِهِ لِمَا وُضِعَ فِي الذَّهْنِ، تَأَمَّلْ.

المهادي

قوله: (تَأَمَّلْ) لعلَّ وجهه أَنَّهُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ لَا حَاجَةَ إِلَى تَعْلِيلِ التَّسْمِيَةِ؛ إِذْ لَا تَسْمِيَةَ هُنَا، نَعَمْ الْمُنَاسِبُ فِي تَقْسِيمِ الدَّلَالَاتِ الثَّلَاثِ أَنْ يَتَعَرَّضَ لِمَا اصْطَلَحُوا عَلَيْهِ مِنْ أَسْمَاءٍ أَقْسَامِهَا، وَيُعْبَرُ عَنْ كُلِّ مِنْهَا بِاسْمِهِ الْخَاصِّ كَمَا هُوَ الشَّائِعُ فِي التَّقْسِيمَاتِ، وَكَأَنَّهُ لِهَذَا قَالَ: «وَيُمْكِنُ»، أَوْ لِأَنَّهُ خِلَافُ الْمَشْهُورِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ وَجْهُ التَّأَمُّلِ هُوَ أَنَّ قَوْلَهُ: «لِمُؤَافَقَتِهِ إِيَّاهُ حِينَئِذٍ» لَيْسَ تَعْلِيلًا لِلتَّسْمِيَةِ الْمَفْهُومَةِ، بَلْ يَكُونُ تَعْلِيلًا لِمُطَابَقَةِ اللَّفْظِ لِمَا وُضِعَ لَهُ.



خليل

فعلى الأول يكون صفة للمعنى التَّضْمُنِي، وعلى الثاني يكون صفة للمعنى المُطَابِقِي، فعلى كلِّ تقدير يجوز أن تكون التَّسْمِيَةُ بِاسْمٍ وَصِفٍ للمعنى المجاور أيضاً، وكذا الالتزام: إمَّا وَصِفٍ للمعنى المُطَابِقِي إِنْ كَانَ بِمَعْنَى الْمُلْزُومِيَّةِ، وَإِمَّا وَصِفٍ للمعنى اللَّازِمِ إِنْ كَانَ بِمَعْنَى اللَّازِمِيَّةِ، فَسَمِيَ الدَّلَالَةُ بِاسْمٍ وَصِفٍ للمعنى المجاور أيضاً، على ما قال بعض الأفاضل في بعض تصانيفه. ثم اعلم أنها قد تُسَمَّى تِلْكَ الدَّلَالَةُ مُطَابِقِيَّةً وَتَضْمُنِيَّةً وَتِزَامِيَّةً، وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذِهِ النَّسْبَةَ نِسْبَةً إِلَى الْأَسْبَابِ، فَيَكُونُ الْوَجْهُ الْأَوَّلُ^(٢) فِي التَّسْمِيَةِ أَوَّلِي، لِتَكُونَ التَّسْمِيَاتُ عَلَى نَسَقٍ وَاحِدٍ، فَتَأَمَّلْ.

قولُ الْمُصَنِّفِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-: (وَعَلَى جُزْئِهِ) بِأَنْ يَنْتَقِلَ الذَّهْنُ مِنَ الْكُلِّ إِلَيْهِ انْتِقَالًا مِنَ الْإِجْمَالِ

(١) اعترض بعضهم على التمثيل بالبيسط -وهو ضد المركب- بالواجب تعالى، يعني الله، بحجة أن الله تعالى لا يوصف ببساطة ولا تركيب، وهذا وهم؛ لأن المراد بالتمثيل بالواجب أن الأسماء الحسنى دالة على الذات الأقدس الغني المنزه عن النقص والحدوث والتركيب ونحوها مما لا يُعْقَلُ فِي الْقَدِيمِ سُبْحَانَهُ، وَلَوْ لَاحْظْتَ هَذِهِ الْمَعَانِي لَرَأَيْتَ أَنَّهَا فِي جِهَةِ النَفْيِ لَا فِي جِهَةِ الْإِثْبَاتِ، فَهِيَ مَهْمَا كَثُرَتْ بَقِيَتْ مِنْ بَابِ السُّلُوبِ، وَهِيَ بِذَلِكَ لَمْ تَخْرُجْ عَنْ مَعْنَى الْبَسِيطِ؛ لِأَنَّ السُّلْبَ عَدَمٌ، وَالْعَدَمُ لَا وَجُودَ لَهُ، وَهَذَا وَجْهُ التَّمْثِيلِ، وَإِنْ كَانَتْ الْبَسَائِطُ فِي الطَّبِيعِيَّاتِ غَيْرَ مَوْجُودَةٍ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَعْدُونَ الْمَاءَ وَالتُّرَابَ وَالْهَوَاءَ وَالنَّارَ مِنَ الْعُنَاصِرِ الْبَسِيطَةِ، وَمِنْهَا تَرَكِبَتْ بَقِيَّةُ الْمَوْجُودَاتِ، مَعَ أَنَّ هَذِهِ الْبَسَائِطُ ثَبَتَ تَرْكِيبُهَا عِلْمِيًّا، عَلَى أَنَّ الْمُطَابَقَةَ وَاقِعَةٌ: ١- بَيْنَ الْفَلْظِ الْمَفْرَدِ وَالْمَعْنَى الْبَسِيطِ: (لفظ الله: الواجب الوجود)، و٢- بَيْنَ الْفَلْظِ الْمَفْرَدِ وَالْمَعْنَى الْمَرْكَبِ: (الإنسان: حيوان ناطق)، و٣- بَيْنَ الْفَلْظِ الْمَرْكَبِ وَالْمَعْنَى الْبَسِيطِ: (واجب الوجود: الله)، وَالْفَلْظُ الْمَرْكَبُ وَالْمَعْنَى الْمَرْكَبِ: (أصول الفقه: أدلته الإجمالية المعينة في الاستنباط).

(٢) أَرَادَ بِالْوَجْهِ الْأَوَّلِ السَّبَبِيَّةَ؛ إِذِ الْمَجَاوِرَةُ هُوَ الْوَجْهُ الثَّانِي، وَإِنَّمَا كَانَ أَوَّلِي لِأَنَّ السَّبَبِيَّةَ لَا تَفَاوَتْ فِيهَا بِخِلَافِ الْمَجَاوِرَةِ، فَإِنَّهَا مُتَفَاوِتَةٌ فَإِنَّ الْمُطَابَقَةَ صِفَةُ الْفَلْظِ دُونَ الْبَاقِي، فَهَذَا وَجْهُ التَّأَمُّلِ. اهـ منه.



[أنواع اللوازم، وما هو معتبر منها]:

ومنه يُعَلَّمُ:

قول أحمد

قوله: (ومنه يُعَلَّمُ) أي: مِنْ أَنَّ الْبَسَائِطَ لَا يُتَصَوَّرُ فِيهَا التَّضْمُنُ، يُعَلَّمُ... إلخ.

المهادي

.....

خليل

إلى التفصيل^(١)، بعكس التعريف، فإن الانتقال فيه من المفصل إلى المجمل، فظهر أَنَّ الدَّلَالَةَ التَّضْمِينِيَّةَ مُتَأَخِّرَةٌ عَنِ الْمطَابَقَةِ لَا مُتَقَدِّمَةٌ؛ لِتَقَدُّمِ الْجُزْءِ عَلَى الْكُلِّ فِي الْفَهْمِ، قَالَ الشَّارِحُ: (لِدَلَالَتِهِ عَلَى مَا فِي ضَمَنِ الْمَوْضُوعِ لَهُ)؛ أَي: لِدَلَالَةِ اللَّفْظِ عَلَى مَا يَتَضَمَّنُهُ الْمَوْضُوعُ لَهُ، فَيَحْتَمِلُ الْأَمْرَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ: السَّبَبِيَّةَ وَالْمَجَاوِرَةَ، فَتَبَصَّرْ، قَالَ الشَّارِحُ الْعَلَامَةُ: (أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ^(٢)... إلخ) يعني: إِنْ كَانَ لَهُ جُزْءٌ؛ احْتِرَازٌ عَنِ اللَّفْظِ الدَّالِّ عَلَى الْأَمْرِ الْبَسِيطِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ لَهُ الدَّلَالَةُ التَّضْمِينِيَّةُ، قَالَ الشَّارِحُ: (فَلَا يُتَصَوَّرُ التَّضْمُنُ)؛ أَي: لَا يُمْكِنُ دَلَالَةُ التَّضْمُنِ لِمَا وُضِعَ لِمَعْنَى بَسِيطٍ؛ لِأَنَّهَا فِرْعُ الْأَجْزَاءِ.

قوله: (أَي: مِنْ أَنَّ الْبَسَائِطَ لَا يُتَصَوَّرُ فِيهَا التَّضْمُنُ) والأولى^(٣) أَنْ يَقُولَ: مِنْ أَنَّ الْبَسِيطَ لَا يُتَصَوَّرُ فِيهِ، أَوْ أَنْ يُقَالَ: فِيهَا، فَالضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ: «ومنه» رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ: «أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ... إلخ» ففیه نظرٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلَازِمُ قَوْلُهُ: «بِخِلَافِ الْعَكْسِ»^(٤)، وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: أَي: يُعَلَّمُ مِنْ مَا مَرَّ مِنْ جَوَازِ^(٥) كَوْنِ الْمَوْضُوعِ لَهُ بَسِيطًا، وَمِنْ كَوْنِ التَّضْمُنِ مَشْرُوطًا بِالْمطَابَقَةِ، أَنَّ الْمطَابَقَةَ لَا تَسْتَلْزِمُ التَّضْمُنَ؛ لِجَوَازِ كَوْنِ الْمَسْمُومِ بَسِيطًا، فَتَوَجَّدَ دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى الْمَسْمُومِ دُونَ دَلَالَتِهِ عَلَى جُزْئِهِ لَعَدِمِهِ، وَأَنَّ التَّضْمُنَ يَسْتَلْزِمُ الْمطَابَقَةَ؛ لِكُونِهِ مَشْرُوطًا بِالْمطَابَقَةِ، وَالْمَشْرُوطُ يَسْتَلْزِمُ الشَّرْطَ، وَبِهَذَا ظَهَرَ وَجْهُ قَوْلِهِ: «بَلِ الْاِسْتِلْزَامُ... إلخ»، فَتَأَمَّلْ.

(١) وجه توضيح المقام أن الإنسان مثلاً موضوع لمعنى بسيط مجمل يفصله التعريف، وهو الحيوان الناطق مثلاً، ولذا قالوا في التعريف الأسمي هو تفصيل مسمى الاسم، وبالجمله إن المفردات موضوعات للمجمعات لا للمفصلات. اه منه.

(٢) الظاهر أن يقول في بيان فائدة القيد: إنما قيد به احترازاً عما لم يكن له جزء كالواجب والنقطة فتأمل. اه منه.

(٣) إنما قال: (الأولى) ولم يقل الصواب؛ لأن البسائط في حكم المفرد باعتبار أنه قسم من المدلول، أو لما قيل: إن لام التعريف تبطل معنى الجمعية. اه منه.

(٤) لأن العكس لم يعلم مما مر على تقرير الشارح وهو ظاهر، أما إذا رجع ضمير منه إلى ما مر من جواز بساطة المعنى المطابقي ومشروطية المعنى التضميني بالمعنى المطابقي، فيلائم العكس أيضاً، فيكون أولى وهذا وجه التأمل منه. اه منه.

(٥) المراد بهذا الجواز الوقوعي؛ إذ هو واقع كالنقطة والوحدة مثلاً، لا الاحتمال العقلي كما هو المتبادر. اه منه.



أَنَّ الْمُطَابَقَةَ لَا تَسْتَلْزِمُ التَّضَمُّنَ بِخِلَافِ الْعَكْسِ،

قول أحمد

قوله: (بِخِلَافِ الْعَكْسِ) يعني: أَنَّ الدَّلَالَتَيْنِ لَيْسَتَا بِمُتَعَاكِسَتَيْنِ فِي حُكْمِ الْإِسْتِلْزَامِ، بَلِ الْإِسْتِلْزَامُ مِنْ إِحْدَاهُمَا، وَهِيَ التَّضَمُّنُ دُونَ الْأُخْرَى، أَي: لَيْسَ كُلُّمَا تَحَقَّقَتِ الْمُطَابَقَةُ تَحَقَّقَ التَّضَمُّنُ، لَكِنْ كُلُّمَا تَحَقَّقَ التَّضَمُّنُ تَحَقَّقَتِ الْمُطَابَقَةُ، وَكَذَلِكَ الْمَعْنَى فِي قَوْلِهِ: (وَكَذَا الْإِسْتِلْزَامُ لَا يَسْتَلْزِمُ التَّضَمُّنَ... وَيَسْتَلْزِمُ الْمُطَابَقَةَ)، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالْعَكْسِ هَاهُنَا مَا هُوَ الْمُتَعَارَفُ عِنْدَ أَهْلِ الْمِيزَانِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، فَلَا يَرِدُ مَا قِيلَ: إِنَّ قَوْلَنَا: «الْمُطَابَقَةُ لَا تَسْتَلْزِمُ التَّضَمُّنَ»، سَالِبَةٌ كُلِّيَّةٌ، وَهِيَ تَنْعَكِسُ كَنَفْسِهَا؛ فَتَنْعَكِسُ إِلَى قَوْلِنَا:

المجادي

قوله: (وَكَذَلِكَ الْمَعْنَى فِي قَوْلِهِ: وَكَذَا الْإِسْتِلْزَامُ... إلخ) أي: لَيْسَ كُلُّمَا تَحَقَّقَ الْإِسْتِلْزَامُ تَحَقَّقَ التَّضَمُّنُ، لَكِنْ كُلُّمَا تَحَقَّقَ التَّضَمُّنُ تَحَقَّقَ الْإِسْتِلْزَامُ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ اسْتِلْزَامَ التَّضَمُّنِ الْإِسْتِلْزَامَ لَيْسَ بِمُتَحَقِّقٍ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُبْنَى الْكَلَامُ عَلَى قَوْلِ الْإِمَامِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ إِنَّ الْمُرَادَ مِنْ قَوْلِهِ: «وَكَذَلِكَ الْمَعْنَى... إلخ» أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّمَا تَحَقَّقَ الْإِسْتِلْزَامُ تَحَقَّقَ التَّضَمُّنُ، لَكِنْ كُلُّمَا تَحَقَّقَ الْإِسْتِلْزَامُ تَحَقَّقَتِ الْمُطَابَقَةُ، تَأَمَّلْ.

قوله: (فَلَا يَرِدُ مَا قِيلَ... إلخ) لِأَنَّ السَّالِبَةَ الْكُلِّيَّةَ إِنَّمَا تَنْعَكِسُ كَنَفْسِهَا إِذَا كَانَ الْعَكْسُ مَا هُوَ الْمُتَعَارَفُ عِنْدَهُمْ، وَلَيْسَ هُنَا كَذَلِكَ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ تَصْحِيحُ قَوَاعِدِ الْمَنْطِقِ بِغَيْرِ مُتَعَارَفِهِمْ. قوله: (سَالِبَةٌ كُلِّيَّةٌ) فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَتْ كَذَلِكَ لَكَانَتْ فِي قُوَّةِ قَوْلِنَا: لَا شَيْءَ مِنَ الْمُطَابَقَةِ يُسْتَلْزَمُ لِلتَّضَمُّنِ، وَهُوَ كَاذِبٌ كَمَا لَا يَخْفَى، وَقَدْ خَفِيَ هَذَا السُّؤَالُ عَلَى الْمُحْسِنِ الْفَاضِلِ.

خليل

قوله: (الْإِسْتِلْزَامُ لَا يَسْتَلْزِمُ التَّضَمُّنَ)؛ لِعُجُوزِ كَوْنِ الْمَوْضُوعِ لَهُ بَسِيطًا يَلْزَمُ مِنْ فَهْمِهِ فَهْمٌ لَازِمٌ الْبَيِّنِ بِالْمَعْنَى الْأَخْصَى.

قوله: (وَيَسْتَلْزِمُ الْمُطَابَقَةَ)؛ أَي: يَسْتَلْزِمُ الْإِسْتِلْزَامُ الْمُطَابَقَةَ؛ لِكُونِهِ مَشْرُوطًا، وَالْمَشْرُوطُ يَسْتَلْزِمُ الشَّرْطَ؛ لِأَنَّ دَلَالََةَ اللَّفْظِ عَلَى لَازِمٍ مُسَمَّاهُ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ الدَّلَالَةِ عَلَى الْمُسَمَّى.

قوله: (وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالْعَكْسِ)؛ يَعْنِي: لَيْسَ الْمُرَادُ بِالْعَكْسِ مَا هُوَ الْمَعْنَى الْإِصْطِلَاحِي، بَلِ الْمُرَادُ بِهِ مَعْنَاهُ اللَّغَوِي؛ لِأَنَّ الْعَكْسَ لَازِمٌ الْأَصْلِ، فَكَيْفَ يُتَصَوَّرُ الْقَوْلُ مِنَ الشَّارِحِ الْعَلَامَةِ: بِأَنَّ الْأَصْلَ صَادِقٌ دُونَ الْعَكْسِ؟ وَهُوَ ظَاهِرٌ.

قوله: (فَلَا يَرِدُ مَا قِيلَ) قَائِلُهُ مَوْلَانَا بُرْهَانُ الدِّينِ.

قوله: (وَهِيَ تَنْعَكِسُ كَنَفْسِهَا) فَلَا يَصِحُّ قَوْلُ الشَّارِحِ: بِخِلَافِ الْعَكْسِ، وَلِذَا أُوْلُ بِأَنَّ هَذِهِ الْقَضِيَّةُ فِي قُوَّةِ الشَّرْطِيَّةِ، وَلَيْسَ انْعِكَاسُ السَّالِبَةِ الْكُلِّيَّةِ كَنَفْسِهَا عَلَى إِطْلَاقِهِ.

**قول أحمد**

«التَّضْمُنُّ لَا يَسْتَلْزِمُ الْمُطَابَقَةَ»، على أَنَّ قولنا: «الْمُطَابَقَةُ لَا تَسْتَلْزِمُ التَّضْمُنَّ»، على تَقْدِيرِ كَوْنِ اللَّامِ لِلْاِسْتِغْرَاقِ، يَكُونُ رَفْعاً لِلْإِيجَابِ الْكُلِّيِّ، وعلى تَقْدِيرِ عَدَمِ [١/٦] الِاسْتِغْرَاقِ يَكُونُ سَالِبَةً [مُهِمَلَةً، وهي في قُوَّةِ الْجُزْئِيَّةِ، فيكون سالبةً] ^(١) جُزْئِيَّةً على كِلَا التَّقْدِيرَيْنِ؛ إذ ليس كُلُّ مُطَابَقَةٍ أَوْ ليس بعضها يَسْتَلْزِمُ التَّضْمُنَّ، والسَّالِبَةُ الْجُزْئِيَّةُ لَا عَكْسَ لَهَا لُزُوماً،

العمادي

قوله: (على أَنَّ قولنا... إلخ) يعني: على تَقْدِيرِ تَسْلِيمِ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ بِالْعَكْسِ مَا هُوَ الْمُتَعَارَفُ عِنْدَهُمْ أَنَّ قولنا... إلخ.

قوله: (يَكُونُ رَفْعاً لِلْإِيجَابِ)؛ لأنَّ المرادَ أَنَّهُ ليس كُلُّ مُطَابَقَةٍ مُسْتَلْزِمَةٌ لِلتَّضْمُنِّ، كما لا يخفى.
قوله [١/١٠]: (لَا عَكْسَ لَهَا لُزُوماً)؛ لأنَّهُ يَصْدُقُ قولنا: بعض الحيوان ليس بإنسان، ولا يَصْدُقُ عَكْسُهُ وهو قولنا: بعض الإنسان ليس بحيوان.

خليل

قوله: (التَّضْمُنُّ لَا يَسْتَلْزِمُ الْمُطَابَقَةَ) وهذا عكس القضية في زعم القائل، وهذا العكس كاذب؛ لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ التَّضْمُنَّ مَشْرُوطٌ بِالْمُطَابَقَةِ، والمَشْرُوطُ يَسْتَلْزِمُ الشَّرْطَ.

قوله: (على أَنَّ قولنا) تزييف لقول القائل: سالبة كُلِّيَّةٌ؛ يعني: لو سلّمنا كون المراد بالعكس معناه الاصطلاحي صَحَّ قولك: وهي تنعكس كنفسها، ولكن لا نُسَلِّمُ كونها سالبة كُلِّيَّةً؛ لأنَّ لَامَ الْمُطَابَقَةِ إِنْ حُوِّلَ على اسْتِغْرَاقِ الْجِنْسِ يَكُونُ قولنا: الْمُطَابَقَةُ تَسْتَلْزِمُ التَّضْمُنَّ، مُوجِبَةً كُلِّيَّةً، ورفعها في قُوَّةِ السَّلْبِ الْجُزْئِي.

قوله: (وعلى تَقْدِيرِ عَدَمِ الِاسْتِغْرَاقِ) بحمل اللَّامِ على الْعَهْدِ الذَّهْنِيِّ ^(٢) كما هو المشهور، أو بجعله زائداً لتحسين اللَّفْظِ، كما قال صاحب «المطارحات» بجوازه، ولوجودِ الْمُهِمَلَةِ في لُغَةِ الْعَرَبِ، لكنَّ الْأَوَّلَ مَنْظُورٌ فِيهِ؛ لِمَا قَالَهُ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ فِي «الْإِشَارَاتِ» مِنْ أَنَّهُ لَا تُوجَدُ الْمُهِمَلَةُ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ، وَقَدْ فَصَّلْنَا الْكَلَامَ فِي حَاشِيَةِ حَاشِيَتِنَا عَلَى «رِسَالَةِ طَاشِكْبَرِي زَادَةِ فِي الْأَدَابِ»، فَارْجِعْ إِلَيْهَا إِنْ شِئْتَ، فَتَكُونُ سَالِبَةً جُزْئِيَّةً لَا سَالِبَةً كُلِّيَّةً كَمَا زَعَمَهُ الْقَائِلُ.

قوله: (وَالسَّالِبَةُ الْجُزْئِيَّةُ لَا عَكْسَ لَهَا لُزُوماً)؛ لأنَّهُ يَصْدُقُ قولنا: «بعض الحيوان ليس بإنسان»، وَلَا يَصْدُقُ: «بعض الإنسان ليس بحيوان»، مَعَ أَنَّ الْعَكْسَ لَا زُمْ الْأَصْلِ كَمَا مَرَّ، وَهَذَا تَحْقِيقُ الْمَقَامِ لَيْسَ لَهُ دَخْلٌ فِي الْإِيرَادِ، وَقَدْ «لُزُوماً» لَيْسَ بِلَازِمٍ كَمَا سَيَجِيءُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(١) زيادة من الهندية.

(٢) فيه نظر؛ لأنه يكون في قوة النكرة، فيفيد البعضية، فتكون جزئية، وإن كانت اللام للعهد الخارجي تكون القضية شخصية، وإن كانت للجنس تكون القضية طبيعية، فقله: (وعلى تقدير عدم الاستغراق تكون سالبة مهمة) منظور فيه. اهـ منه.



وَكَذَا الْإِتِّزَامُ لَا يَسْتَلْزِمُ التَّضَمُّنَ؛ لِأَنَّ الْمَلْزُومَ رَبُّمَا كَانَ مِنَ الْبَسَائِطِ، وَيَسْتَلْزِمُ الْمُطَابَقَةَ،

قول أحمد

مَعَ أَنَّ عَكْسَ قَوْلِنَا: «الْمُطَابَقَةُ لَا تَسْتَلْزِمُ التَّضَمُّنَ»، لَيْسَ قَوْلُنَا: «التَّضَمُّنُ لَا يَسْتَلْزِمُ الْمُطَابَقَةَ»؛ لِأَنَّ الْعَكْسَ جَعَلَ الْمَوْضُوعَ مَحْمُولًا وَالْمَحْمُولَ مَوْضُوعًا، وَهُوَ لَيْسَ كَذَلِكَ.

قوله: (وَكَذَا الْإِتِّزَامُ لَا يَسْتَلْزِمُ التَّضَمُّنَ)، أَمَا اسْتَلْزَامُ التَّضَمُّنِ الْإِتِّزَامَ فَلَيْسَ بِمُتَحَقِّقٍ أَيْضًا عَلَى رَأْيِ الْجُمْهُورِ، وَمُتَحَقِّقٌ عَلَى رَأْيِ الْإِمَامِ،

المهادي

قوله: (لَيْسَ قَوْلُنَا... إلخ) لَا شَيْءَ مِنَ الْمُسْتَلْزِمِ لِلتَّضَمُّنِ مُطَابَقَةً، وَهُوَ كَاذِبٌ كَمَا لَا يَخْفَى.

قوله: (وَهُوَ لَيْسَ كَذَلِكَ) لِأَنَّ الْمَحْمُولَ فِي الْأَصْلِ هُوَ الْإِتِّزَامُ، وَلَمْ يُجْعَلْ هُنَا مَوْضُوعًا بَلْ مَحْمُولًا عَلَى مَا كَانَ، وَالْمَوْضُوعُ فِي الْأَصْلِ هُوَ الْمُطَابَقَةُ، وَلَمْ تُجْعَلْ مَحْمُولًا بَلْ مَفْعُولًا لِلْإِتِّزَامِ.

قوله: (أَمَّا اسْتَلْزَامُ التَّضَمُّنِ) إِنَّمَا لَمْ يَتَعَرَّضَ الشَّارِحُ لَذِكْرِهِ اكْتِفَاءً بِذِكْرِ حَالِ الْمُطَابَقَةِ؛ لِأَنَّ التَّضَمُّنَ يَسْتَلْزِمُ الْمُطَابَقَةَ بِالِاتِّفَاقِ، وَالْمُطَابَقَةُ لَا تَسْتَلْزِمُ الْإِتِّزَامَ عِنْدَ الْجُمْهُورِ؛ فَالتَّضَمُّنُ لَا يَسْتَلْزِمُ الْإِتِّزَامَ عِنْدَهُمْ، وَعِنْدَ الْإِمَامِ يَسْتَلْزِمُهُ؛ لَا اسْتَلْزَامَ الْمُطَابَقَةِ إِيَّاهُ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَلْزِمُ الْمُسْتَلْزَمِ.

خليل

قوله: (مَعَ أَنَّ عَكْسَ قَوْلِنَا... إلخ) تَزْيِيفٌ أَيْضًا لِلْقَائِلِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ؛ يَعْنِي: لَوْ سَلَّمْنَا أَنَّ الْمَرَادَ بِالْعَكْسِ هَهُنَا مَا هُوَ الْمَعْنَى الْإِصْطِلَاحِي، وَأَنَّ السَّالِبَةَ الْمَذْكُورَةَ سَالِبَةٌ كُلِّيَّةٌ، نَقُولُ: إِنَّ التَّضَمُّنَ لَا يَسْتَلْزِمُ الْمُطَابَقَةَ لَيْسَ عَكْسًا لِذَلِكَ الْقَوْلِ؛ لِأَنَّ التَّضَمُّنَ لَيْسَ مَحْمُولًا فِي الْأَصْلِ، بَلْ هُوَ قَيْدُ الْمَحْمُولِ؛ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ، وَكَذَلِكَ الْمُطَابَقَةُ فِي الْعَكْسِ، لَيْسَ بِمَحْمُولٍ، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

قوله: (لِأَنَّ الْعَكْسَ جَعَلَ الْمَوْضُوعَ... إلخ)؛ أَي: هُوَ تَبْدِيلُ الطَّرْفَيْنِ، وَسَيَجِيءُ الْكَلَامُ فِيهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

قوله: (لَا يَسْتَلْزِمُ التَّضَمُّنَ) لَمَّا مَرَّ مِنْ جَوَازِ بَسَاطَةِ الْمَوْضُوعِ لَهُ، وَكَوْنِهِ مَلْزُومًا لِأَمْرٍ مَا.

قوله: (أَمَّا اسْتَلْزَامُ التَّضَمُّنِ الْإِتِّزَامَ فَلَيْسَ بِمُتَحَقِّقٍ أَيْضًا) الْمُطَابَقَةُ وَالتَّضَمُّنُ اسْتَلْزَامُهُمَا^(١) الْإِتِّزَامَ مُحْتَمَلٌ، وَعِنْدَ الرَّازِي مَقْطُوعٌ بِهِ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَفْهُومٍ يَسْتَلْزِمُ أَنَّهُ لَيْسَ غَيْرُهُ، وَهَذَا الْمَفْهُومُ أَعْمٌ مِنَ التَّضَمُّنِ أَيْضًا، وَمَرْجِعُ الْخِلَافِ إِلَى أَنَّ الْمَعْتَبَرَ فِي دَلَالَةِ الْإِتِّزَامِ اللَّزُومُ الْبَيِّنُ بِالْمَعْنَى الْأَخْصَصِ كَمَا هُوَ الْحَقُّ، وَهُوَ لَزُومُ تَصَوُّرِهِ مِنَ تَصَوُّرِ الْمَلْزُومِ، أَوْ بِالْمَعْنَى الْأَعْمِ، وَهُوَ اللَّزُومُ الْمَجْزُومُ بِهِ مِنْ تَصَوُّرِهِمَا، فَإِذَا

(١) فَعَلِمَ مِنْ هَذَا التَّقْرِيرِ أَنَّ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُطَابَقَةِ وَالتَّضَمُّنِ فِي حُكْمِ الْإِتِّزَامِ وَعَدَمِهِ، وَلِذَا تَرَكَ الشَّارِحُ حُكْمَ التَّضَمُّنِ، بَلْ حُكْمَ الْمُطَابَقَةِ مُتَضَمِّنًا لِحُكْمِ التَّضَمُّنِ؛ لِأَنَّ جَوَازَ تَخَلُّفِ الْمَلْزُومِ عَنِ الْإِتِّزَامِ أَعْمٌ مِنْ جَوَازِ تَخَلُّفِ التَّضَمُّنِ؛ لِأَنَّ الْمَلْزُومَ أَعْمٌ مِنَ الْمَرْكَبِ وَمِنَ الْبَسِيطِ، فَمَا ذَكَرَهُ الْمُحْشِي تَنْبِيْهُ لَا تَدَارُكُ لِمَا فَاتَ الشَّارِحَ، فَتَأْمَلْ. اهـ منه. وَجْهُهُ أَنَّ مَحَلَّ هَذَا الْكَلَامِ بَعْدَ قَوْلِ الشَّارِحِ: (فَالْإِمَامُ قَالَ بِهِ) لِيُظْهَرَ وَجْهَ تَرْكِ الشَّارِحِ لَهُ. اهـ منه.



أَمَّا اسْتِلْزَامُهَا الْاَلْتِزَامَ فَالْإِمَامُ^(١) قَالَ بِهِ، [٣/ب] وَلَيْسَ بِمُتَحَقِّقٍ.

قول أحمد

يُعَرَفُ بِالتَّدْبِيرِ، قوله: (فَالْإِمَامُ قَالَ بِهِ) أي: حَكَمَ بِاسْتِلْزَامِ الْمُطَابَقَةِ الْاَلْتِزَامَ؛ بِنَاءً عَلَى زَعْمِ أَنْ تَصَوُّرَ كُلِّ مَا هِيَ يَسْتَلْزِمُ تَصَوُّرَ أَنَّهَا لَيْسَتْ غَيْرَهَا، قوله: (وَلَيْسَ بِمُتَحَقِّقٍ) لِأَنَّ اسْتِلْزَامَ تَصَوُّرِ كُلِّ مَا هِيَ يَتَصَوَّرُ أَنَّهَا لَيْسَتْ غَيْرَهَا مَمْنُوعٌ،

العبادي

قوله: (يُعَرَفُ بِالتَّدْبِيرِ) لَعَلَّ وَجْهَهُ: أَنَّ التَّضْمُنَ يَسْتَلْزِمُ الْمُطَابَقَةَ بِالِاتِّفَاقِ، وَاسْتِلْزَامُ الْمُطَابَقَةِ الْاَلْتِزَامَ غَيْرُ مُتَحَقِّقٍ عِنْدَ الْجُمْهُورِ؛ فَاسْتِلْزَامُ التَّضْمُنِ إِيَّاهُ كَذَلِكَ، وَعِنْدَ الْإِمَامِ الْمُطَابَقَةُ تَسْتَلْزِمُ الْاَلْتِزَامَ؛ فَالتَّضْمُنُ كَذَلِكَ.

قوله: (أي: حَكَمَ) إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ «قَالَ» هُنَا بِمَعْنَى: حَكَمَ. قوله: (أَنَّهَا لَيْسَتْ غَيْرَهَا) أي: تَصَوُّرُ هَذِهِ الْقَضِيَّةِ، وَظَاهِرٌ أَنَّهَا خَارِجَةٌ عَنِ تِلْكَ الْمَاهِيَةِ، وَأَنَّ كُلَّ مَعْنَى مُطَابَقَةٍ مَا هِيَ مِنَ الْمَاهِيَاتِ.

شليل

كَفَى تَصَوُّرُ الْمَلْزُومِ فِي فَهْمِ اللَّزُومِ كَفَى التَّصَوُّرَانِ، وَلَا يَنَعَكُسُ، عَلَى مَا قَالَ الشَّارِحُ الْعَلَّامَةُ. ثُمَّ اَعْلَمْ أَنَّ دَلَالََةَ الْمُطَابَقَةِ بِطَرِيقِ الْحَقِيقَةِ^(٢)، وَالتَّضْمُنِ وَالِاَلْتِزَامِ بِطَرِيقِ الْمَجَازِ، وَاللَّزُومُ أَمْرٌ اَعْتِبَارِي^(٣) وَصَادِقٌ^(٤)، وَصِدْقُ الشَّيْءِ لَا يَسْتَلْزِمُ وُجُودَهُ كَصِدْقِ السَّلْبِ.

قوله: (يُعَرَفُ بِالتَّدْبِيرِ)؛ أي: يُعَرَفُ جَرِيَانُ دَلِيلِ حُكْمِ اسْتِلْزَامِ الْمُطَابَقَةِ الْاَلْتِزَامَ فِي حُكْمِ اسْتِلْزَامِ التَّضْمُنِ الْاَلْتِزَامَ، كَمَا مَرَّ تَقْرِيرُهُ.

قوله: (أي: حَكَمَ)؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ الْمُسْتَعْمَلَ بِالْبَاءِ بِمَعْنَى الْحُكْمِ.

قوله: (بِنَاءً عَلَى زَعْمِ أَنْ... إلخ) يُشْعِرُ^(٥) أَلَّا خِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي مَعْنَى اللَّزُومِ، وَهُوَ فَاسِدٌ كَمَا مَرَّ، وَسَيَجِيءُ التَّصْرِيحُ بِهِ مِنَ الشَّارِحِ أَيْضاً.

قوله: (وَلَيْسَ بِمُتَحَقِّقٍ؛ لِأَنَّ اسْتِلْزَامَ... إلخ) يُشْعِرُ أَيْضاً بِأَنَّ النِّزَاعَ فِي الْاَلْتِزَامِ بَعْدَ الْاِتِّفَاقِ فِي مَعْنَى اللَّزُومِ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، بَلِ الْمَعْتَبَرُ عِنْدَ الْإِمَامِ اللَّزُومُ بِالمَعْنَى الْأَعْمَ، وَعِنْدَهُمُ اللَّزُومُ بِالمَعْنَى

(١) هو فخر الدين الرازي، وقد مرت ترجمته، وانظر الأعلام: (٣١٣/٦).

(٢) كذا نقل عن الإمام، وأنت خبير بأن الدلالة لا يوصف بالحقيقة ولا المجاز، فالمراد أن إطلاقه على المدلول المطابقي حقيقة وعلى المدلول التضميني والالتزامي مجاز على ما قال شارح «المطالع». اهـ منه.

(٣) أي: ليس بموجود في الخارج وإلا لزم التسلسل. اهـ منه.

(٤) أي: حكم بأنه ثابت صادق. اهـ منه.

(٥) وجه الإشعار أن الظاهر أن النزاع إنما يجري على محل واحد. اهـ منه.



(وَعَلَى مَا يُلَازِمُهُ) أي: الموضوع له (فِي الذَّهْنِ^(١)) أي: لُزُومًا ذَهْنِيًّا (بِالِاتِّزَامِ)؛ ..

قول أحمد

بل عَدَمُ الاستلزامِ مَجْزُومٌ بِهِ ؛ لَأَنَّا نَتَصَوَّرُ كَثِيرًا مِنَ المَاهِيَاتِ، وَلَمْ يَخْطُرْ بِبَالِنَا غَيْرُهَا،

المجاهدي

.....

خليل

الأخصّ، فلا خلاف في الحقيقة إلا في المعتبر، فإن كَانَ المعتبرُ الأعمّ فلا شكّ في الاستلزام، وإنْ كَانَ الأخصّ فلا شكّ^(٢) في عَدَمِ الاستلزامِ أيضاً، فتأمل^(٣).

قوله: (بل عَدَمُ الاستلزامِ مَجْزُومٌ بِهِ) فإنْ كَانَ بالمعنى الأخصّ، فلا شكّ في عَدَمِ الاستلزامِ، ولا يُنَازَعُ فِيهِ الإمامُ كما لا يخفى^(٤).

قوله: (وَلَمْ يَخْطُرْ بِبَالِنَا غَيْرُهَا)؛ أي: غَيْرُ تِلْكَ المَاهِيَةِ المَتَصَوَّرَةِ فَضْلاً عَنْ سَلْبِ مفهومِ الغَيْرِ عَنْهَا، أَوْ لَا يَخْطُرُ بِبَالِنَا مفهومُ الغَيْرِ مُطْلَقاً، فَضْلاً عَنْ الغَيْرِ الخاصّ، وَفِيهِ مُنَاقَشَةٌ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ الخَطُورُ والغُفُولُ؛ لِأَنَّ العِلْمَ بالعلمِ لَيْسَ بِلازِمٍ، فَتَبَيَّنَ.

وحاصلُ الكلامِ في هذا المقام: أَنَّ النِّسْبَةَ بَيْنَ الدَّلَالَاتِ الثَّلَاثِ بِحَسَبِ اللُّزُومِ فِي الوجودِ وَعَدَمِهِ الحاصِلَةِ مِنْ مُقَايَسَةِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى أُخْتِهَا، مُنَحْصَرَةٌ فِي سِتِّ^(٥)، فَتَبَيَّنَ.

قَالَ المُصَنِّفُ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: (وَعَلَى مَا يُلَازِمُهُ فِي الذَّهْنِ) قَبَدَ بِقَوْلِهِ: «عَلَى مَا يُلَازِمُهُ»؛ لِأَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى كُلِّ أَمْرٍ خَارِجٍ عَنِ المَوْضُوعِ لَهُ، وَإِلَّا لَكَانَ لَفْظٌ وَاحِدٌ دَالًّا عَلَى جَمِيعِ المعَانِي الخَارِجَةِ

(١) وهنا لا بد من ملاحظة اللزوم بين المعنى الوضعي والمعنى المراد إطلاقه:

(١) إما عقلي: إذا أطلق دل على لازمه عقلاً، ولم يتخلف عنه ولا يصح انفكاكه منه.

(٢) وإما عرفي: إذا أطلق دل على تصور الملزوم، ولا يقتضي تصور اللازم قطعاً، كقولنا حاتم: للدلالة على الكرم، قد يتصوره السامع وقد لا يتصوره، ومثله قولنا: مطر شديد، فأهل البادية ينتقل ذهنهم إلى زيادة الكلا، وأما أهل البلاد التي لاقت الكوارث جراء الأمطار فينتقل ذهنهم إلى الفيضانات والسيول، وذلك لأن العرف يتغير بحسبه، فلهذا جعلوا دلالة الالتزام المعتمدة مقيّدة بالذهن دون العرف.

(٢) ناظر إلى قوله: (بل عدم الاستلزام مجزوم به) وإلا فهو محل شك عند الجمهور. اهـ منه.

(٣) وجهه أن النزاع ليس بلفظي، بل هو متفرع على نزاع آخر، وهو النزاع في المعتبر كما مر. اهـ منه.

(٤) وفيه أن ما ذكره من جزم عدم اللزوم على تقدير تمامه يدل على عدم استلزام المطابقة للالتزام، مع أن المصرح به في المطولات عدم التيقن به، وقد أشار إليه بقوله: (ليس بمتحقق) فالترقي ليس في محله. اهـ منه.

(٥) قد علم أن التضمن والالتزام يستلزمان المطابقة، وهذا بحسب الوجود واستلزام المطابقة التضمن غير متحقق لتحقق المعنى البسيط المطابقي، وهذا بحسب العدم واستلزام المطابقة الالتزام غير متيقن وجوداً وعدماً عند الجمهور، ومتيقن عند الإمام، واستلزام التضمن الالتزام غير متيقن عند الجمهور ومتيقن عند الإمام، وعدم استلزام الالتزام التضمن ثابت لتحقق المعنى البسيط الملزوم فائنان متيقنان وجوداً، واثنان متيقنان عدماً واثنان محل الاشتباه، هذا التفصيل عند الجمهور، وأما عند الإمام فالكل متيقن. اهـ منه. أي: ليس عنده محل اشتباه. اهـ منه.



لأنَّهُ لا يَدُلُّ عَلَى كُلِّ أَمْرٍ خَارِجٍ،

قول أحمد

فَضْلاً عَنْ نَفْيِ الْغَيْرِيَّةِ عَنْهَا، قَوْلُهُ: (لأنَّهُ لا يَدُلُّ عَلَى كُلِّ أَمْرٍ خَارِجٍ) مُسْتَدْرَكٌ لَا حَاجَةَ إِلَى ذِكْرِهِ هَاهُنَا؛ لأنَّهُ يَكْفِي أَنْ يُقَالَ: لِذِلَالَتِهِ عَلَى اللَّازِمِ ذَهْنًا، بَلِ الْأُولَى أَنْ يُقَالَ: لِأَنَّ الْمُعْتَبَرِ فِيهِ أَقْوَى مَرَاتِبِ اللَّزُومِ الذَّهْنِي، وَهُوَ الْبَيِّنُ

العبادي

قَوْلُهُ: (عَنْ نَفْيِ الْغَيْرِيَّةِ)؛ لِأَنَّ نَفْيَ الشَّيْءِ عَنِ الشَّيْءِ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَتِهَا، لَكِنْ نَفْيُ الْغَيْرِيَّةِ لَازِمٌ بَيِّنٌ بِالْمَعْنَى الْأَعْمَى، وَالْمُعْتَبَرُ هُنَا اللَّازِمُ الْبَيِّنُ بِالْمَعْنَى الْأَخْصَى.

قَوْلُهُ: (لَا حَاجَةَ إِلَى ذِكْرِهِ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى دَفْعِ تَوَهُّمٍ مَا قِيلَ: لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَدُلَّ اللَّفْظُ عَلَى أَمْرٍ خَارِجٍ غَيْرِ لَازِمٍ لِلْمُسَمًّى، وَلأنَّهُ تَوَطُّعٌ لَوَجْهِ التَّسْمِيَةِ.

خليل

عَنْهُ، وَهُوَ بَاطِلٌ، وَقَيَّدَ بِقَوْلِهِ: «فِي الذَّهْنِ»، وَلَمْ يَقُلْ: فِي الْخَارِجِ بَدَلَهُ، وَلَمْ يَجْعَلْهُ مُطْلَقاً أَيْضاً؛ لِأَنَّ اللَّزُومَ الْخَارِجِيَّ لَيْسَ بِشَرْطٍ، فَإِنَّ الْعَمَى يَدُلُّ عَلَى الْبَصَرِ بِاللِّتِزَامِ مَعَ الْمَعَانِدَةِ بَيْنَهُمَا، فَظَهَرَ^(١) أَنَّ قَوْلَهُ: «لأنَّهُ لا يَدُلُّ... إلخ»، تَعْلِيلٌ لِلْقَيْدَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ لَا تَعْلِيلٌ لِلتَّسْمِيَةِ، كَمَا هُوَ الْمَتَبَادَرُ مِمَّا سَبَقَ، وَأَمَّا وَجْهُ التَّسْمِيَةِ فَظَاهِرٌ مِنْهُ ضِمْنًا، وَمِنْ هَذَا التَّقْرِيرِ ظَهَرَ الْجَوَابُ عَمَّا أوردَهُ الْمُحَشِّي مِنَ الْاِسْتِدْرَاكِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَرُدُّ عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِهِ وَجْهَ التَّسْمِيَةِ، وَلَا يَجِبُ حَمْلُهُ عَلَيْهِ.

قَوْلُهُ: (لأنَّهُ يَكْفِي... إلخ) وَفِيهِ أَنَّهُ لَوْ قَالَ كَذَلِكَ لَوَرَدَ أَنَّهُ دَالٌّ عَلَى كُلِّ خَارِجٍ، فَيَحْتَاجُ إِلَى الدَّفْعِ، فَذَكَرَهُ أَوَّلًا؛ لِئَلَّا يَرِدَ هَذَا عَلَى مَا قِيلَ، فَتَأَمَّلْ^(٢).

قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْبَيِّن) احْتِرَازٌ عَنِ اللَّازِمِ غَيْرِ الْبَيِّنِ، وَهُوَ مَا يَحْتَاجُ إِلَى الْوَسْطِ^(٣).

(١) إِنْ الْاِحْتِمَالَاتِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْخَارِجِ خَمْسَةٌ: الْأَوَّلُ: عَدَمُ اعْتِبَارِ اللَّزُومِ أَصْلًا سِوَاءَ كَانَ بَيِّنًا أَوْ غَيْرَ بَيِّنٍ. وَالثَّانِي: اعْتِبَارُ اللَّزُومِ الذَّهْنِيِّ بَعِيْنَهُ. وَالثَّلَاثُ: اعْتِبَارُ الزُّومِ الْخَارِجِيِّ بَعِيْنَهُ. وَالرَّابِعُ: اعْتِبَارُهُمَا مَعًا. وَالخَامِسُ: اعْتِبَارُ مُطْلَقِ اللَّزُومِ الشَّامِلِ لِهَمَا. ثُمَّ اللَّزُومُ الذَّهْنِيُّ أَعْمُ مِنَ الْبَيِّنِ بِالْمَعْنَى الْأَخْصَى وَمِنَ الْبَيِّنِ بِالْمَعْنَى الْأَعْمَى، وَهَذَا الشَّرْطُ؛ أَعْنِي: اشْتِرَاطُ اللَّزُومِ الذَّهْنِيِّ الْمَطْلُوقِ اتِّفَاقِي. ثُمَّ هَذَا الْمَطْلُوقُ يَتَحَقَّقُ فِي ضَمْنِ كُلِّ مِنْهُمَا إِلَّا أَنْ الْبَيِّنَ بِالْمَعْنَى الْأَخْصَى شَرْطٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَالْبَيِّنَ بِالْمَعْنَى الْأَعْمَى كَافٍ عِنْدَ الْإِمَامِ كَمَا سَيَجِيءُ. ثُمَّ مَا ذَكَرَهُ مِنَ التَّعْلِيلِ يَفِيدُ اعْتِبَارَ اللَّزُومِ الذَّهْنِيِّ فَقَطْ، وَوَجْهَ التَّسْمِيَةِ بِاللِّتِزَامِ أَيْضًا وَيَبْطُلُ بَاقِي الْاِحْتِمَالَاتِ، وَمَا ذَكَرْنَاهُ فَهُوَ تَفْصِيلٌ لِكَلَامِ الشَّارِحِ، فَتَأَمَّلْ. اهـ مِنْهُ.، وَجْهُهُ أَنَّ الْمَتَبَادَرَ مِنْ قَوْلِهِ: (غَيْرِ مُضْبُوطٍ) أَنَّ اعْتِبَارَ اللَّزُومِ إِنَّمَا هُوَ لِلْمُضْبُوطِ، وَهُوَ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِالْمَعْنَى الْأَخْصَى عِنْدَ الْجُمْهُورِ كَمَا مَرَّ، فَكَلَامُ الْمُصَنِّفِ مُطْلَقٌ إِلَّا أَنَّهُ مُحْمُولٌ عَلَى مَذْهَبِ الْجُمْهُورِ، وَلِذَا وَرَدَ الْإِشْكَالُ عَلَى الْمِثَالِ بِأَنَّهُ لَا يَطْلُقُ الْمِثْلُ. اهـ مِنْهُ.

(٢) وَجْهٌ إِنْ جَوَابُ هَذَا الْقَائِلِ مَبْنِيٌّ عَلَى تَسْلِيمِ أَنَّ مَقْصُودَ الشَّارِحِ بَيَانُ وَجْهِ التَّسْمِيَةِ، وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ حَمْلُ كَلَامِ الشَّارِحِ عَلَيْهِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى تَكْلُفَةٍ. اهـ مِنْهُ.

(٣) أَيِ: الدَّلِيلِ. اهـ مِنْهُ.، يَعْنِي: تَصَوُّرَ الْمَلْزُومِ وَاللَّازِمِ لَا يَكْفِي، بَلِ احْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ آخَرَ. اهـ مِنْهُ.



وإلا لكان كل شيء دالاً على كل شيء، ولا على بعض غير مضبوط؛ لِعَدَمِ الفهم،

قول أحمد

بالمعنى الأخص، حتى يُفِيدَ جهة اختيار الالتزام على اللزوم أيضاً، قوله: (وإلا لكان كل شيء دالاً على كل شيء) أي: وهو خلاف الواقع، قوله: (غير مضبوط) أي: بضابط يُوجِبُ الفهم، وهو اللزوم الذهني البين بالمعنى الأخص،

العبادي

قوله: (يُفِيدَ جهة اختيار الالتزام على اللزوم)؛ لأنَّ اللزوم يُستعملُ في اللزوم البين بالمعنى الأعم والأخص معاً، بخلاف الالتزام؛ فإنه لا يُستعملُ إلا في اللزوم البين بالمعنى الأخص، ولعلَّ وجهه: أنَّ في الالتزام زيادة الحروف، وزيادتها تدلُّ على زيادة المعنى، واللزوم البين بالمعنى الأخص أقوى مراتب اللزوم، فاختر له لفظ الالتزام.

قوله: (أيضاً) أي: كما يُفِيدُ جهة التسمية بأصل اللزوم.



خليل

قوله: (بالمعنى الأخص) احتراز عن البين بالمعنى الأعم، فإنه غير مُعتبر عند الجمهور، بل هو مُعتبر عند الإمام كما مرَّ.

قوله: (حتى يُفِيدَ جهة اختيار الالتزام على اللزوم) كما تُفِيدُ علَّة التسمية، فالالتزام أقوى^(١) من اللزوم؛ لأنَّ زيادة الحرف يدلُّ على زيادة المعنى، وهذا إنما يتمُّ إذا تحقَّق الفرق بين الاستلزام والالتزام واللزوم والملازمة بحسب الاصطلاح، فتأمل^(٢).

قوله: (وإلا لكان كل شيء دالاً)؛ أي: إن لم يُعتبر اللزوم المطلق كان كلُّ لفظٍ موضوع دالاً على كلِّ أمرٍ خارجٍ عن الموضوع له كما مرَّ.

قوله: (أي: بضابط يُوجِبُ الفهم) وفيه أنه يجوز أن يكون بيناً بالنسبة إلى شخص دون شخص، فلا يكون ضابطاً يُوجِبُ الفهم، ولذلك لم تكن دلالة الالتزام مُعتبرة، بل كانت مهجورة في العلوم عندهم؛ لأنها مُعتبرة في الأشعار والمراسلات وغيرها^(٣)، والجواب: أنَّ المُعتبر ما يكون بيناً بالنسبة إلى الكلِّ؛ كدلالة لفظ أحد المتضايقين على الآخر؛ كلفظ الأب على الابن كما جوَّزه صاحب «الكشف»، فتأمل^(٤).

(١) وإنما كان أقوى لكونه أبعد عن توهم جواز الانفكاك. اهـ منه.

(٢) وجهه أن المعنى المنقول عنه وهو اللغوي ملحوظ في الجملة ضمناً، تبصر. اهـ منه.

(٣) من المحاورات والمجاوبات. اهـ منه.

(٤) وجهه أن المُعتبر أخص من الأخص، فلا يكون كلام المحشي صحيحاً على ظاهره، وإنما قلنا كذلك؛ لأنه يجوز أن يكون المراد الفرد الكامل. اهـ منه.



بَلْ عَلَى خَارِجٍ لَزِمَ لَهُ^(١).

[أمثلة الدلالات الثلاثة]:

فالدَّلَالَةُ الثَّلَاثُ: (كَالْإِنْسَانِ؛ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْحَيَوَانِ النَّاطِقِ بِالمُطَابَقَةِ، وَعَلَى أَحَدِهِمَا) أَي: الْحَيَوَانِ فَقَطْ، أَوْ النَّاطِقِ فَقَطْ (بِالتَّضْمَنِ، وَعَلَى قَابِلِ التَّعْلِيمِ، وَصَنَعَةِ الْكِتَابَةِ، بِالِاتِّزَامِ^(٢)).

قول أحمد

قوله: (بَلْ عَلَى) أَمْرٍ (خَارِجٍ لَزِمَ لَهُ) أَي: ذَهْنًا، فَتَكُونُ هَذِهِ الدَّلَالَةُ بِسَبَبِ اللَّزُومِ، فَسُمِّيَتْ الْإِتِّزَامُ.

قوله: (وَعَلَى أَحَدِهِمَا) الظَّاهِرُ أَنْ يُقَالَ: وَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، تَأْمَلْ.

المهادي

قوله: (تَأْمَلْ) لَعَلَّ وَجْهَهُ: أَنَّ الْمَتَبَادَرَ مِنْ عِبَارَتِهِ أَنَّ دَلَالَتَهُ عَلَى أَحَدِهِمَا تَضْمَنُ، وَعَلَى الْآخَرِ لَيْسَ

خليل

قوله: (فَتَكُونُ هَذِهِ الدَّلَالَةُ بِسَبَبِ اللَّزُومِ) فَتَكُونُ مِنْ قِبَلِ تَسْمِيَةِ الْمَسَبِّ بِاسْمِ السَّبَبِ كَمَا مَرَّ، فَهَذَا تَصْرِيحٌ مِنَ الْمُحَشِّي بِأَنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ: «لأنه لا يدلُّ» عِلَّةُ التَّسْمِيَةِ كَمَا تَتَبَادَرُ إِلَيْهِ الْأَذْهَانُ، وَقَدْ عَرَفَتْ أَنَّهُ لَا يَجِبُ ذَلِكَ، بَلِ الدَّعْوَى مُرَكَّبَةٌ، فَتَذَكَّرْ.

قوله: (الظَّاهِرُ أَنْ يُقَالَ) وَلَا يَذْهَبُ عَلَيْكَ أَنَّ إِضَافَةَ الْأَحَدِ لَيْسَتْ لِلْعَهْدِ الْخَارِجِي، بَلِ لِلْعَهْدِ

(١) وهذه اللوازم يعبر عنها بطريقة أخرى وهي:

١- بَيِّنَ بِالْمَعْنَى الْأَخْصَ: وَهُوَ الَّذِي يَكْفِي فِيهِ تَصَوُّرُ الْمَلْزُومِ فَقَطْ، فِي جِزْمِ الذَّهْنِ بِاللَّازِمِ؛ سِوَاهُ فِي الذَّهْنِ كَالْبَصَرِ لِلْعَمَى، أَوْ فِي الْخَارِجِ كَالزَّوْجِيَةِ لِلْأَرْبَعَةِ.

٢- بَيِّنَ بِالْمَعْنَى الْأَعْمَ: وَهُوَ الَّذِي يَقْتَضِي تَصَوُّرَ الْمَلْزُومِ وَاللَّازِمِ مَعًا لِيَحْكُمَ الذَّهْنُ بِاللَّزُومِ بَيْنَهُمَا؛ سِوَاهُ كَانَ يَلْزَمُ مِنْ تَصَوُّرِ الْمَلْزُومِ فَقَطْ تَصَوُّرَ اللَّازِمِ كَمَا فِي دَلَالَةِ الْأَرْبَعَةِ عَلَى الزَّوْجِيَةِ، أَمْ لَا يَلْزَمُ، كَدَلَالَةِ الْإِنْسَانِ عَلَى مُغَايِرَتِهِ لِلْفَرَسِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ أَنَّهُ كَلَّمَا تَصَوُّرُ الْإِنْسَانِ تَصَوُّرُ مُغَايِرَتِهِ لِلْفَرَسِ.

٣- وَلَا زَمَ غَيْرَ بَيْنَ: وَهُوَ الَّذِي لَا يَكْفِي فِيهِ تَصَوُّرُ الْمَلْزُومِ وَاللَّازِمِ فِي الْجِزْمِ بِاللَّزُومِ بَيْنَهُمَا، بَلِ يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ خَارِجٍ عَنْهُمَا، كَالْمَلَاظِمَةِ بَيْنَ الْعَالَمِ وَالْحَدُوثِ، فَلَا بَدَّ مِنْ تَوْسُطِ دَلِيلٍ وَهُوَ قَوْلُنَا: الْعَالَمُ حَادِثٌ؛ لِمُضَرَّةِ الْحَسِّ، وَكُلِّ حَادِثٍ لَا بَدَّ لَهُ مِنْ مُحَدَّثٍ، وَهَذِهِ مِنَ الْبَدَائِهِ، فَالْعَالَمُ لَا بَدَّ لَهُ مِنْ مُحَدَّثٍ، وَالْمُعْتَبَرُ مِنْهَا هُوَ الْأَوَّلُ، أَعْنِي اللَّازِمَ الْبَيِّنَ بِالْمَعْنَى الْأَخْصَ، وَأَمَّا الثَّانِي فَقَالَ بِهِ بَعْضُهُمْ، وَأَمَّا الْمَعْنَى الثَّلَاثُ فَلَمْ يَحْتَبِرُوهُ فِي دَلَالَةِ الْإِتِّزَامِ.

(٢) وَسَبَبُ التَّسْمِيَةِ بِالمُطَابَقَةِ؛ أَنَّ اللَّفْظَ مُوَافِقٌ لِتَمَامِ مَا وُضِعَ لَهُ، مِنْ قَوْلِهِمْ: «طَابَقَ النَّعْلُ النَّعْلَ» إِذَا تَوَافَقَا، وَسُمِّيَتْ بِالتَّضْمَنِ؛ لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى مَا فِي ضِمْنِ الْمُؤْضُوعِ لَهُ، وَسُمِّيَتْ بِالِاتِّزَامِ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ لَا يَدُلُّ عَلَى كُلِّ أَمْرٍ خَارِجٍ عَنْهُ، وَإِلَّا لَزِمَ دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى مَعَانٍ غَيْرِ مُنْتَهِيَةٍ، وَلَا عَلَى بَعْضٍ غَيْرِ مَضْبُوطٍ.



[توجيه لاعتراضات]:

وفي هذا المقام أسئلة:

الأول: أن حدود الدلالات الثلاث ينتقض كل منها بالآخرين،

قول أحمد:

[توجيه لاعتراضات]:

قوله: (يَنْتَقِضُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا بِالْآخَرَيْنِ) أي: يَنْتَقِضُ مَنْعُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ حُدُودِ

العبادي

كذلك، وهو باطل، وإنما قال: «الظاهر»؛ لأنه يمكن أن يوجه كلامه بأن دلالة كل واحد على أحدهما كافية للتمثيل، وأما دلالة كل واحد فامر آخر، لا يلزم بيانه هنا، أو بأن إضافة «أحد» [١٠/ب] إلى «هما» للاستغراق، أو بأن لفظة «أحدهما» لإبهامها كثيراً ما تقع موقع كل منهما، والمراد من دلالة الإنسان على الحيوان فقط، أو الناطق فقط: أن تكون في ضمن إرادة المجموع الذي هو الحيوان الناطق، لا دلالة عليه عند إرادة كل واحد منهما، فلا يرد ما قيل: إن دلالة كل واحد على الحيوان فقط، أو الناطق فقط ليست تضمنية، بل مطابقة؛ لأنه إذا ذكر لفظ «الكل» وأريد به الجزء كان مجازاً مرسلاً، ودلالة اللفظ على المعنى المجازي بالمطابقة دون التضمن، على أن الأكثرين على أن دلالة المجاز على معناه تضمن أو التزام لا مطابقة.



قوله: (يَنْتَقِضُ مَنْعُ ... إلخ) يشير إلى أن الانتقاض بالمنع لا بالجمع.

خليل

الذهني، فيكون المراد أمراً مبهماً شاملاً على كل واحد من الحيوان والناطق على سبيل البدل، ولذلك ردّد الشارح في مقام التفسير وقال ما قال، وهو كافٍ في التمثيل، وإنما قال: «الظاهر»؛ لأن الدلالة على كل منهما في ضمن المجموع دلالة التضمن لا الدلالة على أحدهما لا بعينه كما توهمه العبارة، وهذا وجه التأمل^(١).

قوله: (أي: يَنْتَقِضُ مَنْعُ كُلِّ وَاحِدٍ) أي: لا يكون تعريف كل واحد منها مانعاً عن دخول الآخرين فيه، فلا يكون تعريف المطابقة مانعاً عن دخول التضمن وعن دخول الالتزام فيه، ولا يكون أيضاً تعريف التضمن مانعاً عن دخول المطابقة، وعن دخول الالتزام فيه، ولا يكون أيضاً تعريف الالتزام مانعاً عن

(١) حاصل الكلام أن ما ذكره المصنف صحيح في الجملة؛ لأنه لما كان الأحدهما مبهماً يصح تحققه في ضمن كل من الحيوان والناطق، فيصح التمثيل، إلا أنه يوهم خلاف الواقع، وهو أن دلالة التضمن واحدة في المثال المذكور، مع أن دلالو التضمن فيه اثنان، فالإيراد بقوله: (الظاهر) لا يدفع له، وحمل الإضافة على الاستغراق، مع أنه لا يلائم تقرير الشارح لا يدفع التوهم؛ لأن المتبادر منه كون الإضافة للعهد الذهني. اهـ منه.



في مثل: ما إذا فَرَضْنَا أَنَّ الشَّمْسَ مَوْضُوعَةٌ لِلْجَرْمِ وَالضُّوءِ وَالْمَجْمُوعِ؛ فَإِنَّ الدَّلَالََةَ عَلَى الضُّوءِ مَثَلًا يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ مُطَابِقَةً وَتَضُمَّنًا وَالتَّزَامًا،

قول أحمد

الدَّلَالَاتِ [ب/٦] الثَّلَاثِ بِنَفْسِ الدَّلَالَتَيْنِ الْأُخْرَيَيْنِ، قوله: (في مثل ما إذا فَرَضْنَا... إلخ) فيه: أَنَّ مَادَّةَ الْإِنْتِقَاضِ فِي التَّعْرِيفَاتِ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ مُتَحَقِّقَةً، وَلَا يَكْفِي الْفَرَضُ فِيهَا، قوله: (يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ مُطَابِقَةً وَتَضُمَّنًا وَالتَّزَامًا)، وأيًا ما كانت يَصْدُقُ عَلَيْهَا حَدُّ الْأُخْرَيَيْنِ؛

المجادي

قوله: (بِنَفْسِ الدَّلَالَتَيْنِ) إشارة إلى أَنَّ فِي الْعِبَارَةِ تَسَامُحًا؛ إِذْ لَا إِنْتِقَاضَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْحُدُودِ بِحَدِّ الْأُخْرَيَيْنِ بَلْ بِأَفْرَادِهِمَا.

قوله: (لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ مُتَحَقِّقَةً) والجواب: أَنَّ تَحَقُّقَ مَادَّةِ النَّقْضِ إِنَّمَا يُشْتَرَطُ فِي تَعْرِيفَاتِ الْمَاهِيَّاتِ الْحَقِيقِيَّةِ الْمَوْجُودَةِ، وَهِيَ لَيْسَ كَذَلِكَ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: يَكْفِي لَتَحَقُّقِ مَادَّةِ النَّقْضِ الْوُجُودُ بِحَسَبِ نَفْسِ الْأَمْرِ، وَهَذَا كَذَلِكَ، تَأَمَّلْ.

خليل

دُخُولِ الْمَطَابَقَةِ وَعَنْ دُخُولِ التَّضَمُّنِ فِيهِ، فَكُلُّ تَعْرِيفٍ مِنْ تَعَارِيفِ الدَّلَالَاتِ الثَّلَاثِ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّهُ أَعْمٌ، وَهُوَ فَاسِدٌ.

قوله: (بِنَفْسِ الدَّلَالَتَيْنِ الْأُخْرَيَيْنِ)؛ أَي: لَا يَحْدِيهِمَا كَمَا يَتَبَادَرُ إِلَيْهِ الذَّهْنُ؛ لِأَنَّ الْمَقَابِلَةَ تَسْتَدْعِي الْآخَرِينَ كَمَا فِي بَعْضِ النُّسخِ؛ أَي: بِأَفْرَادِ الْآخَرِينَ، فِيهِ مُسَامَحَةٌ، وَالنُّسخَةُ الْأُولَى أَوْلَى؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ صَرِيحٌ فِيهَا، وَالنُّسخَةُ الْآخِرَةُ وَإِنْ كَانَتْ مُتَضَمِّنَةً لِحُسْنِ الْمَقَابِلَةِ ظَاهِرًا لَيْسَ بِمَقْصُودٍ، فَتَأَمَّلْ^(١).

قوله: (فِيهِ: أَنَّ مَادَّةَ الْإِنْتِقَاضِ... إلخ)؛ لِأَنَّ نَاقِضَ التَّعْرِيفِ مُسْتَدِلٌّ، وَالْمُسْتَدَلُّ لَا يَكْفِيهِ الْإِحْتِمَالُ وَالْجَوَازُ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ فِي تَعْرِيفِ الْمَاهِيَةِ الْحَقِيقِيَّةِ دُونَ تَعْرِيفِ الْأُمُورِ الْإِصْطِلَاحِيَّةِ وَالْإِعْتِبَارِيَّةِ، وَلِذَا اكْتَفَى غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْفُضْلَاءِ بِالْفَرَضِ، وَغَفَلَتْهُمْ عَنْ هَذِهِ الْمَقْدَمَةِ مُسْتَبْعِدًّا جِدًّا، وَقَدْ صَرَّحَ بَعْضُ الْأَفَاضِلِ بِالْكَفَايَةِ فِيهِ^(٢).

قوله: (وَأَيًّا مَا كَانَتْ) فِدَالَةٌ لَفِظِ الشَّمْسِ عَلَى الضُّوءِ مُطَابِقَةٌ؛ لِكُونِهَا دَلَالَةً عَلَى تَمَامِ مَا وُضِعَ لَهُ، وَهُوَ الضُّوءُ، وَتَضُمَّنٌ؛ لِكُونِهَا دَلَالَةً عَلَى جُزْءٍ مَا وُضِعَ لَهُ، وَهُوَ الْمَجْمُوعُ، وَالتَّزَامٌ؛ لِكُونِهَا دَلَالَةً عَلَى لَازِمِ مَا وُضِعَ لَهُ وَهُوَ الْعِزْمُ، فَهَذِهِ الدَّلَالَةُ - أَعْنِي: دَلَالَةَ لَفِظِ الشَّمْسِ عَلَى الضُّوءِ - يَصْدُقُ عَلَيْهَا التَّعْرِيفَاتُ الثَّلَاثَةُ، فَتَعْرِيفُ الْمَطَابَقَةِ لَا يَكُونُ مَانِعًا لِدُخُولِ التَّضَمُّنِ فِيهِ، وَلِدُخُولِ الْإِتِّزَامِ فِيهِ، وَكَذَا الْكَلَامُ فِي الْبَاقِي كَمَا مَرَّ.

(١) وجهة الإشارة إلى المناقشة، وهي أن إضافة النفس إلى الدلالتين بيانية، وهي كما ترى، فالأولى أن يقال بالدلالتين الآخرين أنفسهما. اهـ منه.

(٢) أي: في تعريف الأمور الاصطلاحية. اهـ منه.



فلا بُدَّ مِنْ قَيْدٍ: «بِتَوْسِطِ الْوَضْعِ» فِي كُلِّ مِنْهَا؛ كَمَا فَعَلُوا؛ اخْتِرَازاً عَنِ الْإِنْتِقَاضِ.

قول أحمـد

فلا يكون شيءٌ مِنَ الْحُدُودِ مانِعاً. قوله: (فلا بُدَّ مِنْ قَيْدٍ «بِتَوْسِطِ الْوَضْعِ» فِي كُلِّ مِنْهَا) أي: مِنْ قَيْدٍ (بِتَوْسِطِ الْوَضْعِ لِمَا وَضِعَ لَهُ) فِي كُلِّ مِنَ الْحُدُودِ الثَّلَاثِ، بَأَن يُقَالَ: اللَّفْظُ الدَّالُّ بِالْوَضْعِ يَدُلُّ عَلَى تَمَامِ مَا وَضِعَ لَهُ بِتَوْسِطِ الْوَضْعِ لِمَا وَضِعَ لَهُ مُطَابَقَةً، وَعَلَى جُزْءٍ مَا وَضِعَ لَهُ بِتَوْسِطِ الْوَضْعِ لِمَا وَضِعَ لَهُ تَضَمُّناً، وَعَلَى مَا يُلَازِمُ مَا وَضِعَ لَهُ فِي الدَّهْنِ بِتَوْسِطِ الْوَضْعِ لِمَا وَضِعَ لَهُ التِّزَاماً.

قوله: (اخْتِرَازاً عَنِ الْإِنْتِقَاضِ) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولاً لَهُ لِلْقَيْدِ،

المهادي

.....

خليل

قوله: (فلا يَكُونُ شَيْءٌ مِنَ الْحُدُودِ مانِعاً) فيكون كلُّ منها فاسداً؛ لأنه تعريفٌ بالأعم، والتَّعْرِيفُ بالأعم فاسدٌ لاشتراط المساواة، وهذا الاعتراضُ مُعَارَضَةٌ لِلدَّلِيلِ المطوِيِّ القائم على صِحَّةِ كُلِّ مِنَ التَّعَارِيفِ، أمَّا الجوابُ: فهو بالمنع^(١)، والمانعُ يَكْفِيهِ الاحتمالُ، وقِسْ عليه نظائرُهُ.

قوله: (أي: مِنْ قَيْدٍ: بِتَوْسِطِ الْوَضْعِ لِمَا وَضِعَ لَهُ) واغْلَمْ أَنَّ قوله: «كما فعلوه» قرينته على أَنَّ القَيْدَ مُعْتَبَرٌ عَلَى وَجْهِ يَنْدَفِعُ بِهِ الْإِنْتِقَاضُ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّ دَلَالَةَ اللَّفْظِ عَلَى مَعْنَاهُ بِوَاسِطَةِ أَنَّ اللَّفْظَ موضوعٌ لذلك المعنى مُطَابَقَةً، ودلالتهُ على مَعْنَاهُ بِوَاسِطَةِ أَنَّ اللَّفْظَ موضوعٌ لمعنى دخل فيه المدلولُ التَّضَمُّنِيُّ تَضَمُّناً^(٢)، ودلالتهُ على مَعْنَاهُ بِوَاسِطَةِ أَنَّ اللَّفْظَ موضوعٌ لمعنى خرج عنه المدلولُ الالتزاميُّ التَّزَامُ^(٣). اهـ، واندفاعُ الانتقاضِ به ظاهرٌ، واعتبارُ القيدِ على ما اعتبرتهُ المحشِّي عَدَمُ نَفْعِهِ فِي انْدِفَاعِ الْإِنْتِقَاضِ ظَاهِرٌ أَيْضاً؛ لِأَنَّهُ لَا يُفِيدُ أَمراً زائداً على قوله: «بالوضع»؛ لِأَنَّهُ يُفِيدُ كَوْنَ الْوَضْعِ سَبَباً لِلدَّلَالَةِ الثَّلَاثِ، وَيَدُلُّ أَيْضاً مَا سَيَجِيءُ عِنْدَ قَوْلِهِ: «وثانيهما أَنَّ تَرْتُّبَ الْحُكْمِ عَلَى الْمَشْتَقِّ»، مِنْ أَنَّهُ قَدَّرَ صِلَةَ الْوَضْعِ^(٤) مُخْتَلَفَةً، عَلَى أَنَّهُ يَكُونُ التَّقْيِيدُ بِذَلِكَ الْقَيْدِ مُسْتَدْرَكاً أَيْضاً عَلَى تَقْدِيرِ الْمَحْشِيِّ؛ لِأَنَّ كَوْنَ الْوَضْعِ سَبَباً مُسْتَفَاداً مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: «الدَّالُّ بِالْوَضْعِ»، فَتأمل^(٥).

قوله: (يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولاً لَهُ لِلْقَيْدِ) وفيه مسامحةٌ؛ لِأَنَّ لَفْظَ الْقَيْدِ لِكَوْنِهِ جَامِداً لَا يَعْمَلُ،

- (١) أراد بالمنع منع الصغرى على مذهب المتأخرين، ويجوز منع الكبرى عند القدماء أيضاً. اهـ منه.
- (٢) كدلالة الإنسان على الحيوان فقط أو الناطق فقط، فإن الإنسان إنما يدل على الحيوان لأجل أنه موضوع للحيوان الناطق، وهو معنى دخل فيه الحيوان الذي هو مدلول لفظ الإنسان. اهـ منه.
- (٣) كدلالة الإنسان على ما قابل العلم وصنعة الكتابة، فإن دلالته عليه بواسطة أنه موضوع للحيوان الناطق وقابل العلم وصنعة الكتابة خارج عنه. اهـ منه.
- (٤) فالقرائن الدالة على ما ذكرناه ثلاث. اهـ منه.
- (٥) وجهه أن كلام الشارح مجمل اعتمد فيه على قوله: (كما فعلوه) فيجب صرفه عن الظاهر. اهـ منه.



قول أحمد

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا لَهُ لِ(فَعَلُوا)، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ التَّقْيِيدِ بِذَلِكَ الْقَيْدِ أَيْضًا لَا يَنْدَفِعُ الْاِتِّقَاضُ هَاهُنَا؛ إِذْ يَصْدُقُ عَلَى دَلَالَةِ الشَّمْسِ عَلَى الضَّوِّ تَضَمُّنًا وَالتَّزَامًا أَنَّهَا دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى تَمَامٍ مَا وُضِعَ لَهُ بِتَوَسُّطِ الْوَضْعِ لِتَمَامٍ مَا وُضِعَ لَهُ؛ فَيَنْتَقِضُ حَدُّ الْمُطَابَقَةِ بِالتَّضَمُّنِ وَالِاتِّزَامِ، وَكَذَلِكَ يَصْدُقُ عَلَى الدَّلَالَةِ عَلَى الضَّوِّ مُطَابَقَةً وَالتَّزَامًا أَنَّهَا دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى جُزْءٍ مَا وُضِعَ لَهُ بِتَوَسُّطِهِ لِتَمَامٍ مَا وُضِعَ لَهُ، فَيَنْتَقِضُ حَدُّ التَّضَمُّنِ بِالْمُطَابَقَةِ وَالِاتِّزَامِ، وَكَذَلِكَ يَصْدُقُ عَلَى دَلَالَةِ الشَّمْسِ عَلَى الضَّوِّ مُطَابَقَةً وَتَضَمُّنًا أَنَّهَا دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى لَازِمٍ مَا وُضِعَ لَهُ بِتَوَسُّطِ الْوَضْعِ لِتَمَامٍ مَا وُضِعَ لَهُ؛ فَيَنْتَقِضُ حَدُّ الْاِتِّزَامِ بِالْمُطَابَقَةِ وَالتَّضَمُّنِ.

المجادي

قوله: (إِذْ يَصْدُقُ عَلَى دَلَالَةِ الشَّمْسِ عَلَى الضَّوِّ تَضَمُّنًا وَالتَّزَامًا) فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ ضَمِيرَ «لَهُ» فِي قَوْلِهِ: «بِتَوَسُّطِ الْوَضْعِ لِتَمَامٍ مَا وُضِعَ لَهُ» إِنْ كَانَ رَاجِعًا إِلَى «مَا» الَّتِي هِيَ عِبَارَةٌ عَنِ الضَّوِّ فَدَلَالَتُهَا عَلَيْهِ مُطَابَقَةٌ لَا غَيْرُ، وَإِنْ كَانَ رَاجِعًا إِلَى الْمَجْمُوعِ فَدَلَالَتُهَا عَلَيْهِ بِالتَّضَمُّنِ لَا غَيْرُ، وَإِنْ كَانَ رَاجِعًا إِلَى الْجَرَمِ فَدَلَالَتُهَا عَلَيْهِ بِالِاتِّزَامِ لَا غَيْرُ، وَمَنْشَأُ التَّوَهُّمِ إِرْجَاعُ الضَّمِيرِ إِلَى مُطْلَقٍ مَا وُضِعَ لَهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلِ «مَا» الثَّانِي عِبَارَةٌ عَنِ «مَا» الْأَوَّلِ، لَا أَعْمُ مِنْهُ، وَكَمْ مِنْ عَائِبٍ قَوْلًا صَحِيحًا^(١).

خليل

والجواب: أَنَّهُ فِي قُوَّةٍ: فَلَا بُدَّ مِنَ التَّقْيِيدِ بِقَيْدِ «بِتَوَسُّطِ الْوَضْعِ»، أَوْ أَنَّ الْقَيْدَ بِمَعْنَى ذِكْرِ^(٢) «بِتَوَسُّطِ الْوَضْعِ»، وَتَقْرِيرُهُ لَا يَخْفَى عَنِ الْإِشَارَةِ إِلَيْهِمَا، فَتَأْمَلْ^(٣).

قوله: (وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ... إلخ) وَهَذَا خِلَافُ الْمُتَبَادِرِ، وَيَجُوزُ التَّنَازُعُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

قوله: (إِذْ يَصْدُقُ) وَأَنْتَ خَبِيرٌ بِأَنَّ عَدَمَ الْأَنْدِفَاعِ ظَاهِرٌ^(٤)، إِلَّا أَنَّهُ أوردَ الْمَثَالَ لِكَوْنِهِ أَظْهَرَ، وَهَذَا التَّعْلِيلُ فِي الْحَقِيقَةِ تَنْبِيهُ عَلَى الْمَدْعَى بِعِبَارَةٍ وَاضِحَةٍ، فَلَا يُتَوَهُّمُ فِيهِ الْمَصَادَرَةُ عَلَى الْمَطْلُوبِ.

قوله: (تَضَمُّنًا وَالتَّزَامًا) مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ؛ أَي: دَلَالَةٌ تَضَمُّنِيَّةٌ وَالتَّزَامِيَّةُ، أَوْ دَلَالَةٌ تَضَمُّنٍ وَالتَّزَامِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا عَلَى قَوْلٍ^(٥).

(١) صدر بيت للمتنبي وعجزه: «وَأَفْتَهُ مِنَ الْفَهْمِ السَّقِيمِ».

(٢) فكأنه قال فلا بد من ذكر بتوسط الوضع. اهـ منه.

(٣) وجهه أن حمل القيد على الذكر بعيد، والظاهر حذف المضاف والإشارة إنما هي إليه. اهـ منه.

(٤) لما مر من أن معنى القيد المذكور سبب الوضع لما وضع له، وهو معنى قوله: (بالوضع) فلا حاجة إلى ما ذكره المحشي من التوطيل إلى قوله: (فلان قيل... إلخ) فلا يتوقف عليه وهو ظاهر. اهـ منه.

(٥) أي: على قول من يجوز الحال من غير المشتق سمع. اهـ منه.



وَجَوَابُهُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

قول أحمد

فإن قيل: يُمكنُ أَنْ يُقَدَّرَ الْقَيْدُ هَكَذَا: اللَّفْظُ الدَّالُّ بِالْوَضْعِ يَدُلُّ عَلَى تَمَامِ مَا وَضَعَ لَهُ بِتَوْسُطِ الْوَضْعِ لَهُ بِالْمُطَابَقَةِ، وَعَلَى جُزْئِهِ بِتَوْسُطِ الْوَضْعِ لِلْكَلِّ بِالتَّضَمُّنِ، وَعَلَى مَا يُلَازِمُهُ فِي الذَّهْنِ بِتَوْسُطِ الْوَضْعِ لِلْمَلْزُومِ بِالْإِلْتِزَامِ. قلنا: هذا التَّقْدِيرُ مَعَ أَنَّهُ غَيْرُ مُتَبَادِرٍ مِنَ السَّوْقِ، لَا يَنْدَفِعُ بِهِ انْتِقَاضُ حَدِّ الْمُطَابَقَةِ بِالْأُخَرَيْنِ.

المعادي

قوله: (مَعَ أَنَّهُ غَيْرُ مُتَبَادِرٍ مِنَ السَّوْقِ) الأولى أَنْ يُقَالَ: مَعَ أَنَّهُ غَيْرُ مُتَبَادِرٍ مِنَ الْعِبَارَةِ؛ لِأَنَّ مَنَعَ تَبَادُرِ السَّوْقِ لَيْسَ عَلَى مَا يَنْبَغِي، عَلَى أَنَّ فِي عَدَمِ انْدِفَاعِ انْتِقَاضِ حَدِّ الْمُطَابَقَةِ بَحْثًا، قَوْلُهُ: (لَا يَنْدَفِعُ فِي الذَّهْنِ انْتِقَاضُ حَدِّ الْمُطَابَقَةِ بِالْأُخَرَيْنِ) أَمَّا أَنَّهُ لَا يَنْتَقِضُ حَدُّ التَّضَمُّنِ بِالْمُطَابَقَةِ؛ [ف]لأنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ عِنْدَ إِطْلَاقِ لَفْظِ «الشَّمْسِ» عَلَى الْجَرَمِ مَثَلًا بِالْمُطَابَقَةِ: إِنَّهَا دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى جُزْءٍ مَا وَضَعَ لَهُ بِتَوْسُطِ الْوَضْعِ لِلْكَلِّ؛ لِأَنَّ الْوَضْعَ هَا هُنَا لَيْسَ لِلْكَلِّ، بَلْ لِلْجَرَمِ فَقَطْ، فَافْهَمْ، وَأَمَّا أَنَّهُ لَا يَنْتَقِضُ حَدُّ الْإِلْتِزَامِ بِالْمُطَابَقَةِ؛ [ف]لأنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ عِنْدَ إِطْلَاقِ لَفْظِ «الشَّمْسِ» عَلَى الضَّوِّ بِالْمُطَابَقَةِ: إِنَّهَا دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى مَا يُلَازِمُهُ فِي الذَّهْنِ بِتَوْسُطِ الْوَضْعِ لِلْمَلْزُومِ؛ لِأَنَّ دَلَالَةَ اللَّفْظِ هَا هُنَا لَيْسَ بِتَوْسُطِ الْوَضْعِ لِلْمَلْزُومِ، بَلْ [١/١١] بِتَوْسُطِ الْوَضْعِ بِنَفْسِهِ، كَذَا نُقِلَ عَنْهُ، تَأَمَّلْ.

خليل

قوله: (فإن قيل: يُمكنُ) إنما قال ذلك لكونه خلاف المتبادر.

قوله: (بِتَوْسُطِ الْوَضْعِ لَهُ)؛ أي: لِتَمَامِ مَا وَضَعَ لَهُ، فبهذا إعادةً لتعريف المطابقة بعينه، وقد أورد النِّقَاضَ عليه فيما سبق، وهذا السؤال والجواب مما لا فائدة فيه إلَّا لتقليل الفساد، على أنه قد عرفت التَّقْدِيرَ الصَّحِيحَ.

قوله: (مَعَ أَنَّهُ غَيْرُ مُتَبَادِرٍ مِنَ السَّوْقِ) ويجب حملُ التَّعْرِيفِ عَلَى الْمُتَبَادِرِ، وفيه: أنه لا يجبُ ذلك عِنْدَ الضَّرُورَةِ، وَالتَّجَادُرُ مِنْ لَفْظِ الْمَتْنِ أَنَّ الْمَعْنَى بِتَوْسُطِ وَضْعِ اللَّفْظِ لِتَمَامِ مَا وَضَعَ لَهُ، وفيه: أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِمَرَادٍ، وَالشَّاهِدُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: «كَمَا فَعَلُوهُ»، وَذَكَرَ ذَلِكَ الْقَيْدَ مُقَيَّدًا بِكَوْنِهِ مِثْلَ مَا فَعَلُوهُ كَمَا مَرَّ. وَالحَاصِلُ: أَنَّ ذَلِكَ التَّقْيِيدَ دَافِعٌ لِلانْتِقَاضِ بِلَا مَرِيَّةٍ، وَلَيْسَ الْكَلَامُ فِيهِ إِلَّا فِي وُجُوبِهِ، وَهُوَ لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِعَدَمِ انْحِصَارِ طَرِيقِ الدَّفْعِ فِيهِ؛ لِشُبُوحِ حَذْفِ قَيْدِ الْحَيْثِيَّةِ فِي التَّعَارِيفِ كَمَا حَذَفُوهَا فِي تَعَارِيفِ الْكَلِّيَّاتِ الْخَمْسِ، فَأَخْطَأَ السَّائِلُ فِي الْقَوْلِ بِوُجُوبِهِ كَمَا سَيَجِيءُ، فَتَأَمَّلْ^(١).

قوله: (لَا يَنْدَفِعُ بِهِ انْتِقَاضُ... إلخ)؛ لِأَنَّ حَاصِلَ تَعْرِيفِ الْمُطَابَقَةِ دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى الْمَعْنَى بِسَبَبِ وَضْعِ ذَلِكَ اللَّفْظِ لِمَا وَضَعَ لَهُ، فَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْ دَلَالَاتِ لَفْظِ الشَّمْسِ عَلَى الضَّوِّ بِسَبَبِ وَضْعِ لَفْظِ الشَّمْسِ لِمَا وَضَعَ لَهُ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْمَعْنَى بِتَوْسُطِ الْوَضْعِ لِذَلِكَ الْمَعْنَى الْمُطَابِقِ بِقَرِينَةِ الْمُقَابَلَةِ. وَاعْلَمْ أَنَّهُ يَجْرِي فِي الْمَوْصُولِ مَا يَجْرِي فِي الْمَعْرُوفِ بِاللَّامِ، فَإِذَا تَقَرَّرَ مَا ذُكِرَ يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ «مَا»

(١) في هذا المقام فإنه من مداحض الكتاب وإليه المرجع والمآب. اهـ منه.



أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْأُمُورَ الَّتِي تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْاِعْتِبَارَاتِ يُرَادُ فِي تَعَارِيفِهَا قَيْدُ الْحَيْثِيَّاتِ؛ سِوَاءٍ ذُكِرَتْ أَوْ لَمْ تُذْكَرْ؛ فَلَمَّا اكْتَفَوْا كُلُّهُمْ بِإِرَادَتِهَا مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ فِي تَعْرِيفَاتِ الْكُلِّيَّاتِ، حَيْثُ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ وَاحِدٌ جِنْسًا وَنَوْعًا وَفَضْلًا وَخَاصَّةً وَعَرَضًا عَامًّا، كَالْمُلُونِ فَإِنَّهُ جِنْسٌ لِلْأَسْوَدِ، وَنَوْعٌ لِلْكَيْفِ، وَفَضْلٌ لِلْكَيْفِ، وَخَاصَّةٌ لِلْجِسْمِ، وَعَرَضٌ عَامٌّ لِلْحَيَوَانِ، اكْتَفَى الْمُصَنِّفُ هَاهُنَا أَيْضًا.

قول أحمد

قوله: (اِكْتَفَى الْمُصَنِّفُ هَاهُنَا) أي: فِي حُدُودِ الدَّلَالَاتِ الثَّلَاثِ بِإِرَادَةِ قَيْدِ الْحَيْثِيَّةِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِهَا، بَأَن أَرَادَ اللَّفْظُ الدَّالَّ بِالْوَضْعِ عَلَى تَمَامٍ مَا وَضَعَ لَهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ دَالٌّ عَلَى تَمَامٍ مَا وَضَعَ لَهُ يَدُلُّ بِالمُطَابَقَةِ، وَعَلَى جُزْئِهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ دَالٌّ عَلَى جُزْئِهِ يَدُلُّ [١/٧] بِالتَّضْمِينِ، وَعَلَى مَا يُلَازِمُهُ فِي الذَّهْنِ مِنْ حَيْثُ مَا يُلَازِمُهُ فِي الذَّهْنِ بِالِاتِّزَامِ، وَجَبَتْ لََا انْتِقَاضَ فِيهِ أَصْلًا،

المعادي

خليل
فِي تَعْرِيفِ دَلَالَةِ الْمُطَابَقَةِ عِبَارَةً عَنْ ذَلِكَ الْمَدْلُولِ، وَفِي تَعْرِيفِ التَّضْمِينِ عِبَارَةً عَنِ الْكُلِّ الَّذِي دَخَلَ فِيهِ الْمَدْلُولُ، قَالَ الشَّارِحُ الْعَلَامَةُ: (نَوْعٌ لِلْمُكَيَّفِ بَوَجْهِ) وَهُوَ أَنَّهُ نَوْعٌ إِضَافِي لَهُ، وَلِهَذَا الْمُلَوَّنُ بَوَجْهِ، وَهُوَ أَنَّهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ نَوْعٌ حَقِيقِيٌّ، وَلَيْسَ هَذَا الْمِثَالُ صَحِيحًا فِي بَعْضِ الصُّوَرِ، فَإِنَّ الْكَيْفَ هُوَ الَّذِي لَا يَتَأَدَّى مِنْهُ الثُّورُ، وَأَمَّا أَنَّهُ يَكُونُ مُلَوَّنًا فَخَارِجٌ عَنْهُ، وَلَكِنْ لَا يُنَاقَشُ فِي الْأَمْثَلِ عَلَى مَا قَالَ الْمُحَقِّقُ الرَّازِي، قَالَ الشَّارِحُ: (خَاصَّةٌ لِلْجِسْمِ)؛ أَي: خَاصَّةٌ مُفَارِقَةً لِلْجِسْمِ، لَا خَاصَّةٌ لَازِمَةٌ كَمَا تَتَبَادَرُ إِلَيْهِ الْأَذْهَانُ كَمَا لَا يَخْفَى^(١).

قوله: (مِنْ غَيْرِ ذِكْرِهَا) لَا يَقَالُ: إِنَّ الْحَذْفَ خِلَافُ الْأَصْلِ لَا يُصَارُ إِلَيْهِ إِلَّا عِنْدَ الصَّرُورَةِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: الصَّرُورَةُ هَهُنَا ثَابِتَةٌ، وَهِيَ دَفْعُ الْاِنْتِقَاضِ^(٢)، عَلَى أَنَّ شُهْرَتَهَا مُغْنِيَةٌ عَنْ ذِكْرِهَا، فَحَذَفَهَا الْمُصَنِّفُ اخْتِصَارًا كَمَا فَعَلُوهُ فِي تَعْرِيفِ الْكُلِّيَّاتِ الْخَمْسِ.

قوله: (مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ دَالٌّ عَلَى تَمَامٍ مَا وَضَعَ لَهُ) يَجُوزُ^(٣) رَجُوعُ ضَمِيرِ «أَنَّهُ» إِلَى التَّمَامِ، وَإِلَى «الْجُزْءِ»، وَإِلَى «مَا يُلَازِمُهُ»، فَتَأْمَلُ^(٤).

(١) فَإِنْ بَعْضُ الْجِسْمِ لَيْسَ بِمُلَوَّنٍ قِطْعًا. اهـ منه.

(٢) يَعْنِي أَنَّ الْحَذْفَ يُصَارُ إِلَيْهِ مَعَ أَنَّهُ خِلَافُ الْأَصْلِ لِأَمْرَيْنِ: الْأَوَّلُ: ضَرُورَةُ دَفْعِ الْاِنْتِقَاضِ. وَالثَّانِي: شُهْرَةُ اعْتِبَارِهِ. اهـ منه.

(٣) يَعْنِي: يَجُوزُ اعْتِبَارُ كَوْنِ قَيْدِ الْحَيْثِيَّةِ قَيْدًا لِلدَّالِّ كَمَا فَعَلَهُ الْمُحَشِّي، وَيَجُوزُ اعْتِبَارُهُ لِلْمَدْلُولِ كَمَا قُلْنَا. اهـ منه.

(٤) وَجْهُهُ أَنَّ قَوْلَهُ: (يَجُوزُ) إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْاِحْتِمَالَ الْأَوَّلَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُحَشِّي رَاجِحٌ؛ لِأَنَّهُ الْمَتَبَادَرُ. اهـ منه.



وثانيهما: أَنَّ تَرْتَبَ الْحُكْمِ عَلَى الْمُشْتَقِّ يَدُلُّ عَلَى عِلِّيَّةِ الْمَأْخَذِ فِيهِ؛

قول أحمد

على أَنَّ ذِكْرَ قَيْدٍ (بِتَوْسُطِ الْوَضْعِ) لَا يَدْفَعُ الْإِنْتِقَاضَ، كَمَا مَرَّ.

قوله: (أَنَّ تَرْتَبَ الْحُكْمِ عَلَى الْمُشْتَقِّ يَدُلُّ عَلَى عِلِّيَّةِ الْمَأْخَذِ) أي: الْمُشْتَقُّ منه، كما في قوله تعالى: «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا» [المائدة: ٣٨]؛ فَإِنَّ تَرْتَبَ الْقَطْعِ عَلَى السَّارِقِ وَالسَّارِقَةِ الْمُشْتَقِّينِ مِنَ السَّرِقَةِ يَدُلُّ عَلَى عِلِّيَّتِهَا لِلْقَطْعِ.

المجادي

قوله: (على أَنَّ ذِكْرَ قَيْدٍ... إلخ) يعني: أَنَّ الْإِنْتِقَاضَ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ، وَلَئِنْ سُلِّمَ لَا يَدْفَعُهُ مَا ذَكَرْتَهُ - أَيُّهَا السَّائِلُ - لَوْرُودِ نَظَرِنَا عَلَيْهِ، مَضَى فَامْضِ.

خليل

قوله: (على أَنَّ ذِكْرَ قَيْدٍ بِتَوْسُطِ الْوَضْعِ لَا يَدْفَعُ الْإِنْتِقَاضَ^(١))، فلا يصحُّ ذِكْرُهُ فَضْلاً عَنْ وَجوبِهِ^(٢)، وَقَدْ عَرَفْتُ أَنَّهُ إِنَّمَا نَشَأَ ذَلِكَ عَنْ ذُحُولِ الْمُحْشِي عَنْ التَّقْيِيدِ بقوله: «كَمَا فَعَلُوهُ»، خُلَاصَةُ الْكَلَامِ^(٣): أَنَّ صِلَةَ الْوَضْعِ غَيْرُ مَذْكُورَةٍ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: بِتَوْسُطِ الْوَضْعِ لِلْمَعْنَى الْمَدْلُولِ، أَوْ لِمَا هُوَ؛ أي: الْمَعْنَى الْمَدْلُولُ جُزْءٌ مِنْهُ، أَوْ لِمَا خَرَجَ عَنْهُ الْمَعْنَى الْمَدْلُولُ، وَالْقَرِينَةُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: «كَمَا فَعَلُوهُ»؛ فلا غُبَارَ عَلَيْهِ كَمَا مَرَّ، فَتَأْمَلْ^(٤).

قَالَ الشَّارِحُ: (أَنَّ تَرْتَبَ الْحُكْمِ عَلَى الْمُشْتَقِّ) أَعْمٌ مِنْ تَرْتَبِهِ ابْتِدَاءً، وَمِنْ تَرْتَبِهِ بِوَاسِطَةِ الْمُوصُوفِ، أَرَادَ بِهِ الْأَثَرُ الْمَتَرْتَبَ عَلَى الشَّيْءِ كَمَا هُوَ مُصْطَلَحُ أَهْلِ الْأَصُولِ، قَالَ الشَّارِحُ: (يَدُلُّ عَلَى عِلِّيَّةِ الْمَأْخَذِ)؛ أي: يَلْزَمُ عَلَيْهِ الْمَأْخَذُ لَزُومًا عُرْفِيًّا لَا عَقْلِيًّا وَلَا وَضْعِيًّا، فَتَأْمَلْ^(٥).

قوله: (فَإِنَّ تَرْتَبَ الْقَطْعِ)؛ أي: وَجوبِ الْقَطْعِ.

قوله: (على عِلِّيَّتِهَا)؛ أي: عَلَى عِلِّيَّةِ السَّرِقَةِ، ففِيهِ نَوْعُ اسْتِخْدَامٍ^(٦)، تَدَبَّرْ.

(١) يعني: أَنَّ قَيْدَ الْحَيْثِيَّةِ مَعْتَبَرٌ فِي تَعَارِيفِ الدَّلَالَاتِ الثَّلَاثِ، فَلَا نَسْلَمُ وَرُودَ الْإِنْتِقَاضِ، وَلَوْ سَلِمْنَا ذَلِكَ نَقُولُ مَا ذَكَرْتَهُ مِنْ قَيْدِ بَتَوْسُطِ الْوَضْعِ لَا يَدْفَعُ ذَلِكَ، فَلَا يَصِحُّ ذِكْرُهُ فَضْلاً عَنْ وَجوبِهِ كَمَا لَا يَخْفَى. اهـ منه.

(٢) كما يدل عليه قوله: (السائل) فلا بد من قيد بتوسط الوضع. اهـ منه.

(٣) والحاصل أَنَّ السَّائِلَ أَخْطَأَ فِي دَعْوَى وَجوبِ ذِكْرِ بَتَوْسُطِ الْوَضْعِ، وَالْمَجِيبُ أَخْطَأَ أَيْضاً عَلَى مَا فَهَمَهُ الْمُحْشِي، فَإِنَّهُ لَا يَدْفَعُ الْإِنْتِقَاضَ عِنْدَهُ وَهُوَ خَطَأً أَيْضاً. اهـ منه.

(٤) وجهه أَنَّ مَنْ اكْتَفَى بِقَيْدِ الْحَيْثِيَّةِ يَقُولُ لَا حَاجَةَ إِلَى ذِكْرِ قَيْدِ بَتَوْسُطِ الْوَضْعِ، وَمَنْ قَالَ: بِوَجوبِ ذِكْرِهِ لَا يَلْتَفِتُ إِلَى قَيْدِ الْحَيْثِيَّةِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْحَذْفَ لَا يَلَائِمُ بَابَ التَّعْرِيفِ؛ لِأَنَّهُ لَا بَدَّ وَأَنْ يَكُونَ أَجْلَى وَأَوْضَحَ. اهـ منه.

(٥) وجهه أَنَّ الْكَلَامَ هُنَا مَبْنِيٌّ عَلَى اصْطِلَاحِ الْأَصُولِ، لَا عَلَى أَهْلِ الْمِيزَانِ، حَتَّى يَرِدَ أَنَّ الْمَعْتَبَرَ فِي الدَّلَالَةِ الْإِلْتِزَامِيَّةِ هُوَ الزُّرُومُ الْبَيِّنُ بِالْمَعْنَى الْأَخْصِ. نَعَمْ يَرِدُ أَنَّ اصْطِلَاحَ قَوْمِ بِاصْطِلَاحِ قَوْمٍ آخَرَ غَيْرِ مَعْتَبَرٍ عِنْدَ أَهْلِ النَّظَرِ. اهـ منه.

(٦) وجهه أَنَّ الْمَرَادَ بِالْمَرْجِعِ هُوَ اللَّفْظُ، وَبِالضَّمِيرِ هُوَ الْمَعْنَى، وَقَدْ قَالُوا كُلُّ لَفْظٍ مَوْضُوعٌ لِنَفْسِهِ. اهـ منه.

**قول أحمد**

والمُرَادُ بِالْحُكْمِ هَاهُنَا يَدُلُّ بِالمُطَابَقَةِ، وَيَدُلُّ بِالتَّضَمُّنِ، وَيَدُلُّ بِالِاتِّزَامِ، وبِالمُسْتَقِّ الدَّالِّ
بالوَضْعِ لَتَمَامٍ مَا وُضِعَ لَهُ عَلَيْهِ، وَالدَّالِّ بِالوَضْعِ لَهُ عَلَى جُزْئِهِ، وَالدَّالِّ بِالوَضْعِ لَهُ عَلَى مَا يُلَازِمُهُ

المعادي

قوله: (وَبِالمُسْتَقِّ الدَّالِّ... إلخ) والمراد بالموصوف فيما نحن فيه: الْحُكْمُ مُرْتَبٌّ عَلَى المَوْصُوفِ،
لكن الصفة لَمَّا كَانَتْ مُشْتَقَّةً قَالَ: إِنَّهَا تَرْتَّبُ الْحُكْمَ عَلَى المُسْتَقِّ، كَذَا نُقِلَ عَنْهُ، وَالمُرَادُ بِالمَوْصُوفِ
الْلَفْظُ فِي قَوْلِهِ: «الْلَفْظُ الدَّالُّ»، وَلَمَّا كَانَتْ الصِّفَةُ هُنَا جَارِيَةً عَلَى مَنْ هِيَ لَهُ كَانَ الْحُكْمُ عَلَى مَوْصُوفِهَا
حُكْمًا عَلَيْهَا أَيْضًا، وَلِذَا قَالَ: «تَرْتَّبُ الْحُكْمَ عَلَى المُسْتَقِّ»، تَأْمَلْ.

خليل

قوله: (وَالْمُرَادُ بِالْحُكْمِ هَاهُنَا)؛ أَي: فِي تَعْرِيفَاتِ الدَّلَالَاتِ.

قوله: (يَدُلُّ بِالمُطَابَقَةِ)؛ أَي: مَضْمُونُ هَذِهِ الْجُمْلَةِ؛ أَي: الدَّلَالَةُ بِالمُطَابَقَةِ وَالدَّلَالَةُ بِالتَّضَمُّنِ
وَالدَّلَالَةُ بِالِاتِّزَامِ، فَهَذِهِ الدَّلَالَاتُ الثَّلَاثُ مُتَرْتِّبَةٌ^(١) عَلَى الدَّالِّ بِالوَضْعِ، وَصِلَةُ هَذَا الْوَضْعِ لِلْمَعْنَى
الْمَدْلُولِ، أَوْ لَمَّا هُوَ جُزْءٌ مِنْهُ، أَوْ لَمَّا هُوَ خَارِجٌ عَنْهُ عَلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ الشَّارِحِ؛ أَعْنِي قَوْلَهُ: «لِتَمَامٍ
مَا وُضِعَ لَهُ أَوْ لِحِزْئِهِ أَوْ لِمَلْزُومِهِ»؛ إِلَّا أَنْ قَوْلَهُ: «أَوْ لِحِزْئِهِ» سَهْوٌ، صَوَابُهُ: «أَوْ لَمَّا هُوَ جُزْءٌ مِنْهُ»، فَهَذِهِ
الدَّلَالَاتُ الثَّلَاثُ الْحَاصِلَةُ بِسَبَبِ هَذِهِ الْأَوْضَاعِ الثَّلَاثَةِ عِلَلٌ لَتِلْكَ الدَّلَالَاتِ الْمُتَرْتِّبَةِ عَلَيْهَا، فَامْتِازَ كُلُّ
وَاحِدٍ مِنَ الْمُطَابَقَةِ وَالتَّضَمُّنِ وَالِاتِّزَامِ عَنْ غَيْرِهِ بَعْلَةً، فَلَا حَاجَةَ إِلَى اعْتِبَارِ قَيْدِ الْحَيْثِيَّةِ فِي هَذَا التَّوْجِيهِ؛
فَإِنَّهُ خَلُطَ بَيْنَ التَّوْجِيهِينِ، عَلَى اعْتِبَارِ قَيْدِ الْحَيْثِيَّةِ وَحْدَهُ كَافٍ فِي دَفْعِ الْإِنْتِقَاضِ، وَلَا دَخَلَ لَاعْتِبَارِ
قَاعِدَةٍ: تَرْتَّبُ الْحُكْمُ عَلَى المُسْتَقِّ فِيهِ أَصْلًا، إِذَا أَخَذَ صِلَةَ الْوَضْعِ وَاحِدًا؛ أَعْنِي: لَتَمَامٍ مَا وُضِعَ لَهُ
بِالْقِيَاسِ إِلَى الدَّلَالَاتِ كَمَا فَعَلَهُ الْمُحَشِّي كَمَا تَرَى، بِخِلَافِ مَا إِذَا أَخَذَ صِلَةَ الْوَضْعِ أُمُورًا ثَلَاثَةً عَلَى
سَبِيلِ عَطْفٍ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ كَمَا ذَكَرْنَا، فَإِنَّ قَاعِدَةَ التَّرْتِّبِ كَافِيَةٌ فِي دَفْعِ الْإِنْتِقَاضِ حِينَئِذٍ كَمَا مَرَّ،
فَتَأْمَلْ^(٢).

قوله: (وَبِالمُسْتَقِّ الدَّالِّ بِالوَضْعِ) أَخَذَ لِلدَّالِّ صَلَاتٍ ثَلَاثًا مُتَعَاطِفَةً، وَهِيَ كَلِمَةُ «عَلَى» فِي ثَلَاثَةِ
مَوَاضِعَ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَأَخَذَ لِلْوَضْعِ صِلَةً وَاحِدَةً وَهِيَ «الْلَامُ» الدَّاخِلَةُ عَلَى «تَمَامٍ مَا وُضِعَ لَهُ»، وَهَذَا
خَطَأٌ؛ وَالصَّوَابُ مَا مَرَّ مِنْ دُخُولِ اللَّامِ عَلَى الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ الْمُتَغَايِرَةِ بِالْإِعْتِبَارِ، حَتَّى تَحْصَلَ ثَلَاثُ

(١) فَإِنْ قُلْتُ: الدال بالوضع لتمام ما وضع له عليه؛ أي: التمام عين الدلالة بالمطابقة التي هي الحكم المترتب لأنها
المراودة من قوله: (يدل بالمطابقة)، فلزم ترتب الشيء على نفسه، وهو فاسد. قلت: إن العلة في الحقيقة هي
الوضع للتمام أو الوضع للكل أو الوضع للملزم، فالدلالة المسببة عن هذه الأوضاع المعتمدة في الحدود المجملة
علل، والدالان الثلاث التي هي الأنواع المعينة المسماة بالأسماء المخصوصة معلومات، فالفارق بين العلة
والمعلول هو الإجمال والتفصيل، ولخفاء الفرق بينهما سامح الشارح، وجعل المعلول التسمية. اهـ منه.

(٢) وجهه أن اعتبار الوضع على الوجه المذكور يقتضيه كلام الشارح كما يظهر بالتأمل. اهـ منه.



قول أحمد

في الذهن؛ فيكون مُحَصَّلُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ: أَنَّ الدَّالَّ بِالْوَضْعِ لِتَمَامِ مَا وَضِعَ لَهُ عَلَى تَمَامِ مَا وَضِعَ لَهُ يَدُلُّ عَلَى جُزْئِهِ بِالتَّضْمَنِ، والدَّالَّ بِالْوَضْعِ لِتَمَامِ مَا وَضِعَ لَهُ عَلَى مَا يُلَازِمُهُ فِي الذَّهْنِ يَدُلُّ عَلَى مَا يُلَازِمُهُ فِي الذَّهْنِ بِالِاتِّزَامِ؛ فَتَرْتَّبُ الْحُكْمُ بِأَنَّهُ يَدُلُّ بِالمُطَابَقَةِ، وبأنَّهُ يَدُلُّ بِالتَّضْمَنِ، وبأنَّهُ يَدُلُّ بِالِاتِّزَامِ عَلَى الدَّالَّ بِالْوَضْعِ لِتَمَامِ مَا وَضِعَ لَهُ عَلَيْهِ، وعلى جُزْئِهِ وعلى مَا يُلَازِمُهُ فِي الذَّهْنِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَحْكَامَ الْمَذْكُورَةَ إِنَّمَا هِيَ بِسَبَبِ الدَّلَالَةِ بِالْوَضْعِ لِتَمَامِ مَا وَضِعَ لَهُ عَلَيْهِ، وعلى جُزْئِهِ

المبادي

خليل

دلالات، وهي عِلَلٌ تَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا الدَّلَالَةُ بِالمُطَابَقَةِ والدَّلَالَةُ بِالتَّضْمَنِ والدَّلَالَةُ بِالِاتِّزَامِ كَمَا مَرَّ، والحاصل: أَنَّ المقصود - وهو دَفْعُ الانتقاضِ بقاعدةِ التَّرتُّبِ - إنما يحصلُ إِذَا أَخَذَ لِلْوَضْعِ ثَلَاثَ صِلَاتٍ مُتَعَاطِفَةٍ، وللدَّالَّ ثَلَاثَ صِلَاتٍ مُتَعَاطِفَةٍ، فتأمل^(١).

قوله: (فَتَرْتَّبُ الْحُكْمُ بِأَنَّهُ يَدُلُّ... إلخ) حملَ الْحُكْمَ عَلَى صِفَةِ الْحَاكِمِ، وفيه نظر؛ لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ المراد بِالْحُكْمِ فِي هَذِهِ الْقَاعِدَةِ هُوَ الْأَثَرُ الْمَتَرْتَّبُ عَلَى الشَّيْءِ عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ، فَإِنِهَا قَاعِدَةُ أَهْلِ الْأَصُولِ لَا قَاعِدَةُ الْحُكَمَاءِ، فَتَبَصَّرْ.

قوله: (عَلَى الدَّالَّ بِالْوَضْعِ) صِلَةُ التَّرتُّبِ.

قوله: (يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَحْكَامَ الْمَذْكُورَةَ)؛ أَي: الْحُكْمُ بِأَنَّهُ يَدُلُّ بِالمُطَابَقَةِ... إلخ كَمَا مَرَّ.

قوله: (بِسَبَبِ الدَّلَالَةِ)؛ أَي: بِسَبَبِ تِلْكَ الدَّلَالَةِ، وهي^(٢) مَأْخُذُ الْاِشْتِقَاقِ لِلدَّالَّ بِالْوَضْعِ، فَمَدَّارُ دَفْعِ الْاِنتِقَاضِ عَلَى قَيْدِ الْحَيْثِيَّةِ فِي الْجَوَابِينَ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ قَيْدَ الْحَيْثِيَّةِ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ أَلْفَافِ التَّعْرِيفَاتِ فِي الْجَوَابِ الْأَوَّلِ، بِخِلَافِ الْجَوَابِ الثَّانِي، فَإِنَّ مَأْخُذَ الْاِشْتِقَاقِ لِلدَّالَّ بِالْوَضْعِ دَالٌّ عَلَيْهِ، فَكَانَ قَيْدُ الْحَيْثِيَّةِ مَذْكُوراً فِيهَا^(٣)، وفيه نظر؛ أَمَّا أَوَّلًا فَلَأَنَّا لَا نُسَلِّمُ^(٤) دِلَالَةَ مَأْخُذِ الْاِشْتِقَاقِ عَلَى قَيْدِ

(١) فِي هَذَا الْمَقَامِ، فَإِنَّهُ قَدْ خَفِيَ عَلَى أَقْوَامٍ، وَمَنْ تَأَمَّلَ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ حَقَّ التَّأَمُّلِ فَهَمَّ الْمَرَامَ بِعَوْنِ اللَّهِ الْمَلِكِ الْعَلَامِ. اهـ منه.

(٢) وَذَلِكَ الْمَأْخُذُ؛ أَعْنِي: الدَّلَالَةُ الْمَخْصُوصَةُ الْمَفْهُومَةَ مِنَ الدَّالِّ بِالْوَضْعِ عَلَيْهِ لِلتَّسْمِيَةِ الْمَذْكُورَةِ، كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُ الشَّارِحِ، أَوْ لِحْصُولِ الْقِسْمِ الْمَخْصُوصِ؛ أَعْنِي: الدَّلَالَةُ الْمَسْمَاةُ بِالمُطَابَقَةِ مِثْلًا كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُ الْمُحْشِي، فَكِلَا الْوَجْهَيْنِ صَحِيحٌ، إِلَّا أَنَّ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ هُوَ الظَّاهِرُ؛ لِأَنَّ الْمَغَايِرَةَ فِي غَايَةِ الظُّهُورِ حِينَئِذٍ، إِلَّا أَنَّ السُّوقَ يَقْتَضِي مَا ذَكَرَهُ الْمُحْشِي، فَتَأَمَّلْ. اهـ منه.

(٣) أَي: فِي التَّعْرِيفَاتِ. اهـ منه.

(٤) لَا يُقَالُ: إِنَّ مَرَادَ الْمُحْشِي أَنَّ تِلْكَ الدَّلَالَةَ فِي قُوَّةِ الْحَيْثِيَّةِ فِي دَفْعِ الْاِنتِقَاضِ، لَا أَنَّهَا مُرَادَةٌ فِي التَّعْرِيفَاتِ، فَمَعْنَى قَوْلِهِ حَصُولُ اعْتِبَارِ قَيْدِ الْحَيْثِيَّةِ اعْتِبَارَهُ مَعْنَى؛ لِأَنَّ تِلْكَ الدَّلَالَةَ فِي قُوَّتِهَا. لَأَنَّا نَقُولُ: إِنْ كُنْ تِلْكَ الدَّلَالَةُ سَبَبًا مُشْتَرَكًا بَيْنَ



قول أحمد

وعلى ما يُلَازِمُهُ في الذَّهْنِ، ولا خَفَاءَ في حُصُولِ اغْتِبَارِ قَيْدِ الْحَيْثِيَّةِ فِي الْحُدُودِ بِتِلْكَ الدَّلَالَةِ؛ فَيَكُونُ مَعْنَى التَّعْرِيفَاتِ أَنَّ الدَّالَّ بِالْوَضْعِ لِتَمَامِ مَا وُضِعَ لَهُ عَلَيْهِ يَدُلُّ عَلَيْهِ بِالمُطَابَقَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ دَالٌّ بِالْوَضْعِ لِلتَّمَامِ عَلَيْهِ، والدَّالَّ بِالْوَضْعِ لِلتَّمَامِ عَلَى جُزْئِهِ يَدُلُّ عَلَى جُزْئِهِ بِالتَّصْمُنِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ دَالٌّ بِالْوَضْعِ لِلتَّمَامِ عَلَى جُزْئِهِ، والدَّالَّ بِالْوَضْعِ لِلتَّمَامِ عَلَى مَا يُلَازِمُهُ يَدُلُّ عَلَى اللَّازِمِ بِالِاتِّزَامِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ دَالٌّ بِالْوَضْعِ لِلتَّمَامِ عَلَى اللَّازِمِ، هَذَا هُوَ التَّقْدِيرُ الْمُوَافِقُ لِهَذَا الْمَقَامِ، وَلَا يَخْفَى عَلَى مَا فِي تَعْرِيفِ الشَّارِحِ مِنَ الْمُسَاهَلَةِ وَالْمُسَامَحَةِ [٧/ب]، يُعْرِفُ بِالتَّأَمُّلِ الصَّادِقِ.

العمادي

قوله: (مِنَ الْمُسَامَحَةِ وَالْمُسَاهَلَةِ) لَعَلَّ وَجَهَ الْمُسَامَحَةِ هُوَ أَنَّ الشَّارِحَ جَعَلَ تَسْمِيَةَ الدَّلَالَةِ بِالمُطَابَقَةِ وَالتَّصْمُنِ وَالاِتِّزَامِ حُكْمًا، وَالمَحْشَى جَعَلَهُ يَدُلُّ بِالمُطَابَقَةِ... إلخ، وَوَجَهَ الْمُسَاهَلَةِ أَنَّهُ ذَكَرَ صِلَةَ الْوَضْعِ بِدُونِ صِلَةِ الدَّلَالَةِ، وَالمُنَاسِبُ أَنْ يَذْكُرَهُمَا مَعًا، أَوْ يُقَالَ: إِنَّمَا هِيَ سَبَبُ الدَّلَالَةِ بِالْوَضْعِ عَلَى تَمَامِ مَا وُضِعَ لَهُ بِإِبْرَادِ «عَلَى» بَدَلِ «الْأَم».

خليل

الْحَيْثِيَّةُ، وَأَمَّا ثَانِيًا فَلَأَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ كِفَايَةُ قَاعِدَةٍ تَرْتَّبُ الْحُكْمَ عَلَى الْمَشْتَقِّ فِي دَفْعِ الْإِنْتِقَاضِ مِنْ غَيْرِ مِلَاحَظَةِ قَيْدِ الْحَيْثِيَّةِ أَصْلًا كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى الْفَطْنِ، وَأَمَّا ثَالِثًا فَلَأَنَّ مَبْنَى هَذَا التَّقْرِيرِ عَدَمُ مِلَاحَظَةِ الدَّالِّ بِالْوَضْعِ عَلَى مَا يَنْبَغِي، وَقَدْ مَرَّ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ لَوْ أَخَذَ لَهُمَا الصَّلَاتُ الْمَذْكُورَةُ لَانْدَفَعَ الْإِنْتِقَاضُ بِلَا مِلَاحَظَةِ قَيْدِ الْحَيْثِيَّةِ أَصْلًا كَمَا مَرَّ، لَا يَقَالُ: إِنَّ حَذْفَ هَذِهِ الصَّلَاتِ تَعُسْفٌ، لِأَنَّا نَقُولُ: إِنَّ الْحَذْفَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ، بَلِ الْوَاجِبُ أَخْذُهَا عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ؛ سِوَاءِ اعْتِبَارِ الْحَذْفِ أَوْ لَا، وَالْقَرِينَةُ عَلَى أَخْذِهَا عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ فِي كَلَامِ^(١) الشَّارِحِ ظَاهِرَةٌ.

قوله: (وَلَا يَخْفَى عَلَى مَا فِي تَعْرِيفِ الشَّارِحِ مِنَ الْمُسَاهَلَةِ وَالْمُسَامَحَةِ)^(٢) عَطَفُ تَفْسِيرٍ لِلْمُسَامَحَةِ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ. وَجَهَ الْمُسَامَحَةِ أَنَّ الْمَحْشَى جَعَلَ الْحُكْمَ الْمُرْتَبِّ عَلَى الدَّالِّ الدَّلَالَةَ نَفْسَهَا، وَالشَّارِحُ جَعَلَهُ التَّسْمِيَةَ، وَأَنَّهُ ذَكَرَ صِلَةَ الْوَضْعِ وَتَرَكَ صِلَةَ الدَّلَالَةِ مَعَ أَنَّ الْمُنَاسِبَ جَمْعُهُمَا فِي الذِّكْرِ كَمَا جَعَلَهُ الْمَحْشَى، فَإِنْ لَمْ يَجْعَلِ الْمُسَاهَلَةَ عَطَفُ تَفْسِيرٍ يَكُونُ الثَّانِي نَازِلًا إِلَيْهَا. ثُمَّ لَا يَخْفَى عَلَيْكَ أَنَّ قَوْلَهُ: «وَلَا يَخْفَى... إلخ» رَدُّ عَلَى الْبُرْهَانِ، فَإِنَّهُ حَمَلَ كَلَامَ الشَّارِحِ عَلَى التَّحْقِيقِ لَا عَلَى الْمُسَامَحَةِ؛ لِأَنَّهُ حَمَلَ كَلَامَهُ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَجَعَلَ الْحُكْمَ الْمُرْتَبِّ التَّسْمِيَةَ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، بَلِ الْحُكْمُ الْمُرْتَبِّ

= الحدود، فلا يكون بنفسه دافعاً للنقض، فتأمل. اهـ منه.، وجهه أن ما ذكرته من الاشتراك إنما يتم إذا جعل صلة الوضع قولنا: (لتمام ما وضع له) ولم يقدر للفظ الدال في المتن صلوات متعددة وليس الأمر كذلك. اهـ منه.

(١) فإنه أخذ للوضع صلوات ثلاث. اهـ منه.

(٢) وفي النسخ: المساهلة مقدم على المسامحة وأمره سهل. اهـ منه.



فَتَرْتَّبُ كُلٌّ مِنَ الدَّلَالَاتِ الثَّلَاثِ [١/٤] عَلَى الدَّالِّ بِالْوَضْعِ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّ تَسْمِيَةَ الدَّلَالَةِ مُطَابَقَةً وَتَضَمُّناً وَالتَّيْزِماً إِنَّمَا هِيَ بِسَبَبِ كَوْنِ تِلْكَ الدَّلَالَاتِ بِالْوَضْعِ؛ لِتَمَامِهِ أَوْ لِحُجْزِهِ أَوْ لِمَلْزُومِهِ.

قول أحمد

قوله: (بالوضع؛ لتَمَامِهِ أَوْ لِحُجْزِهِ أَوْ لِمَلْزُومِهِ) فيه: أَنَّ الظَّاهِرَ أَنْ يُرْجَعَ الضَّمَائِرُ إِلَى المعنى المَدْلُولِ، أي: بالوضع لتَمَامِ المعنى المَدْلُولِ أَوْ لِحُجْزِهِ أَوْ لِمَلْزُومِهِ؛

المعادي

قوله: (لتَمَامِ المعنى المَدْلُولِ) إن أُريدَ بالمعنى المَدْلُولِ المعنى المُطابقي في المُطابَقَةِ، والمعنى التَّضْمِينِي فِي التَّضْمِينِ، والمعنى الالتزامي فِي الالْتِزَامِ كما هو الظَّاهِرُ، يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ جُزْءُ المعنى التَّضْمِينِي الكُلِّ، لا المعنى التَّضْمِينِي، فلا يَصِحُّ التَّفْرِيعُ، وإن أُريدَ بالمعنى المَدْلُولِ المعنى المُطابقي فِي الكُلِّ يَلْزَمُ مَا ذَكَرَهُ المحْشِي، وَيَلْزَمُ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ المَوْضُوعُ لَهُ مَلْزُومُ المعنى المُطابقي، وليس كذلك، فالإقتصارُ عَلَى أَحَدِهِمَا لا يَخْلُو عَنْ شَيْءٍ، تَأَمَّلْ، وَقَدْ رَأَيْتُ فِي بَعْضِ النُّسخِ: «بالوضع لتَمَامِهِ أَوْ لِكُلِّهِ» بَدَلُ «لِحُجْزِهِ»، فعلى هذا لا غَبَارَ عَلَيْهِ.

خليل

الدَّلَالَةُ بِالمُطَابَقَةِ... إلخ، فَالتَّعْرِيفُ المَوْافِقُ لِلْمَقَامِ تَقْرِيرُ المحْشِي، حَيْثُ حَمَلَ كَلَامَ الشَّارِحِ عَلَى المَسَامَحَةِ، وَصَرَفَهُ عَنِ الظَّاهِرِ، فَتَأَمَّلْ^(١).

قوله: (الظَّاهِرُ أَنْ يُرْجَعَ الضَّمَائِرُ إِلَى المعنى المَدْلُولِ) ولم يجزم به؛ لاحتِمَالِ أَنْ يَكُونَ المَرْجِعُ مَا وَضَعَ لَهُ، وَكَلَا الاحْتِمَالَيْنِ فَاسِداً؛ لِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ مَحْذُوراً قَدْ ذَكَرَهُ المحْشِي، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ دَعْوَى ظُهُورِ الاحْتِمَالِ الأوَّلِ دَعْوَى بَلَا دَلِيلٍ، بَلِ الظَّاهِرُ هُوَ الاحْتِمَالُ الثَّانِي؛ لِأَنَّ المَتَبَادَرَ مِنْ لَفْظِ «لتَمَامِهِ» رَجُوعُ الضَّمِيرِ إِلَى مَا وَضَعَ لَهُ؛ لِأَنَّ لَفْظَ التَّمَامِ مَضَافٌ إِلَى مَا وَضَعَ لَهُ فِي المَتْنِ، فَيَتَبَادَرُ رَجُوعُ الضَّمِيرِ إِلَيْهِ فِي هَذَا المَقَامِ أَيْضاً، وَيَمْكُنُ الجَوَابُ بِأَنَّ المَتَبَادَرَ مِنَ المَقَامِ^(٢) رَجُوعُ الضَّمِيرِ إِلَى المعنى المَدْلُولِ؛ لِأَنَّ الدَّلَالَةَ تَقْتَضِي مَعْنَى مَدْلُولاً مُطْلَقاً، فَالْوَضْعُ إِمَّا مُتَعَلِّقٌ بِهِ نَفْسِهِ، وَإِمَّا مُتَعَلِّقٌ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ المَدْلُولُ، فَقَوْلُهُ: «أَوْ لِحُجْزِهِ» سَهْوٌ كَمَا قَالَ المحْشِي؛ لِأَنَّ الجُزْءَ مَعْنَى مَدْلُولٌ غَيْرُ مَا تَعَلَّقَ الوَضْعُ بِهِ نَفْسَهُ، بِدَلِيلِ المِقَابَلَةِ، فَصَوَابُهُ: «أَوْ لِمَا هُوَ جُزْءٌ لَهُ» كَمَا مَرَّ، فَلَا تَغْفَلْ^(٣).

(١) وجهه أن الكلام إنما هو في تمييز الأنواع بعضها عن بعض، فالمرتَّب إنما هو نوع المطابقة مثلاً، فذلك النوع متميز عن نوع التضمن وعن نوع الالتزام، وذلك التميز فرع تميز سببه عن سببهما. اهـ منه.

(٢) أي: مقام تقرير الأسئلة. اهـ منه.

(٣) وجه عدم الغفلة أن الظاهر أن الاحتمالين متساويان. اهـ منه.

**قول أحمد**

فيلزم أن يكون المعنى التَّصْمُنِي الكُلَّ لا الجزء، مع أن الأمر بالعكس، فالصَّواب أن يقال: «أو لما هو جزء له»، أي: بالوضع لشيء المدلول جزء له، وإن كان المرجع «ما وضع له»، يلزم أن يكون «ما وضع له» في الالتزام اللازم،

العبادي

قوله: (مع الأمر بالعكس) ويمكن أن يُجاب بأن إضافة الجزء إلى المعنى المدلول بيانية؛ فلا محذور فيه، لكن يلزم أن يكون الوضع للجزء، وهو غير سديد.

قوله: (فالصَّواب) يمكن أن يُجاب بأن اللام في «لتمامه أو لجزئه أو لملزومه» بمعنى «على»، وحينئذ يكون صلة للدلالة، وأراد من الملزوم اللازم بطريق الكناية، فلا يكون الصَّواب صواباً.

قوله: (يلزم أن يكون «ما وضع له» في الالتزام اللازم) ويمكن أن يُقال: إن إضافة الملزوم إلى التَّصْمُنِي بيانية، فلا يلزم المحذور.

قوله: (يلزم أن يكون ما وضع له... إلخ) ويمكن أن يختار الشق الثاني، ويُجاب بأن إضافة الملزوم إلى الهاء من قبيل الإضافة البيانية، تأمل.

خليل

قوله: (فيلزم أن يكون المعنى التَّصْمُنِي الكُلَّ) ويلزم أيضاً أن يكون الموضوع له الجزء، ويلزم أيضاً أن تكون دلالة الجزء متبوعة ودلالة الكُلَّ تابعة، وكل ذلك خلاف الواقع.

قوله: (مع أن الأمر بالعكس)؛ لأنَّ الكُلَّ مدلولٌ مُطابقي، والجزء مدلولٌ تَصْمُنِي؛ نحو: «الإنسان»، فإنَّ مدلوله المطابقي هو: «الحيوان الناطق»، ومدلوله التَّصْمُنِي كلُّ واحدٍ من جزأيه، وهو مبنيٌّ على الظاهر المتبادر، وهو الأولى، فتأمل^(١).

قوله: (يلزم أن يكون «ما وضع له») وهو خلاف الواقع، ويلزم أن يكون الملزوم ما وضع له على تقدير كون اللازم ما وضع له، وهو خلاف أيضاً؛ لأنَّ الواقع كون الملزوم ما وضع له على تقدير كون اللازم غير ما وضع له، وأيضاً يلزم أن يكون الجزء موضوعاً له^(٢)، فتأمل^(٣).

(١) وجهه أن الجزء لو أخذ على إطلاقه بأن يكون مثلاً شاملاً على الجسم، وهو كما أنه جزء الإنسان جزء الحيوان أيضاً، فالكل في المثال المذكور لا يكون معنى مطابقاً على إطلاقه؛ لأنه إذا اعتبر كون الجسم جزء الحيوان تكون دلالة الإنسان على الجسم وهو الجزء تضمينية، وتكون دلالة على الحيوان تضمينية أيضاً، فقول: (مع أن الأمر بالعكس) لا يصح على إطلاقه، وبما ذكرنا من حمل الجزء على الجزء الأول يندفع الإشكال، فاللام في الجزء للعهد الخارجي؛ لأن الكلام في الجزء الأول. اهـ منه.

(٢) فهذا المحذور مشترك بين الاحتمالين في الضمير إلا أنه اكتفى بما هو الظاهر من المحذور. اهـ منه.

(٣) وجهه أن كون الملزوم موضوعاً له، وكون اللازم موضوعاً له جائزان في نفس الأمر، إلا أن ذلك ليس بمراد في هذا المقام؛ لأن المقابلة تدفع هذا الاحتمال. اهـ منه.



الثاني: أَنَّ تَقْيِيدَ دَلَالَةِ الْإِلْتِمَامِ بِاللُّزُومِ الذَّهْنِيِّ مِمَّا لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ؛

قول أحمد

والظاهرُ أَنَّ قوله: «لِجُزْئِهِ» مِنْ قَبِيلِ سَهْوِ الْقَلَمِ، وَالْمُرَادُ مَا ذَكَرْنَا.

قوله: (لا حَاجَةَ إِلَيْهِ) أي: بل يكفي مُطْلَقُ اللُّزُومِ ذَهْنِيًّا كَانَ أَوْ خَارِجِيًّا،

المجادي

خليل

قوله: (وَالظَّاهِرُ أَنَّ قَوْلَهُ: «لِجُزْئِهِ») لَمْ يَجْزَمْ بِهِ لِاحْتِمَالِ أَنْ تَكُونَ الضَّمَائِرُ رَاجِعَةً إِلَى الْمَدْلُولِ، وَإِضَافَةُ الْجُزْءِ إِلَى الضَّمِيرِ بَيَانِيَّةٌ، وَأَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْوَضْعِ أَعْمٌ مِنَ الْوَضْعِ بِالذَّاتِ وَمِنْ الْوَضْعِ بِالْوَاسِطَةِ، وَهُوَ الْوَضْعُ الضَّمْنِي، فَالْجُزْءُ هُوَ الْمَوْضُوعُ لَهُ ضِمْنًا، وَلِذَا صَارَتِ الدَّلَالَةُ عَلَيْهِ وَضْعِيَّةً، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: الْوَضْعُ مُتَعَلِّقٌ بِالْجُزْءِ فِي ضِمْنٍ تَعَلُّقِهِ بِالْكُلِّ، وَهُوَ تَعَسُّفٌ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ بَعِيدٌ عَنِ الْمَقَامِ وَالْأَفْهَامِ، وَالْحَقُّ الْجُزْمُ بِهِ، فَتَأَمَّلْ^(١).

قوله: (بَلْ يَكْفِي مُطْلَقُ اللُّزُومِ ذَهْنِيًّا كَانَ أَوْ خَارِجِيًّا)، فَيَكُونُ قَيْدُ «فِي الذَّهْنِ» مُسْتَدْرَكًا، بَلْ يَكُونُ مُضْمَرًا؛ لِأَنَّ دَلَالَةَ الْإِلْتِمَامِ الْحَاصِلَةَ فِي ضِمْنِ اللُّزُومِ الْخَارِجِيِّ تَكُونُ خَارِجَةً عَنِ التَّعْرِيفِ حِينَئِذٍ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَفَى الْمَطْلُوقُ لَكَانَ لِلْفِظِ الْوَاحِدِ مَدْلُولَاتٍ غَيْرَ مُتَنَاهِيَّةٍ؛ لِأَنَّ اللُّوَاظِمَ غَيْرُ مُنْهَصَرَةٍ؛ إِذِ السَّقْفُ يَسْتَلْزِمُ الْحَاطِطَ، وَالْحَاطِطُ الْأَسَّ، وَالْأَسُّ الْأَرْضَ، عَلَى مَا قَالَ الْغَزَالِيُّ فِي بَيَانِ كَوْنِ دَلَالَةِ الْإِلْتِمَامِ مَهْجُورَةً، بَلْ لَا يَكْفِي الْبَيْنُ بِالْمَعْنَى الْأَخْصَصِ، فَإِنَّهُ غَيْرُ مُنْضَبِطٍ، فَإِنَّهُ رَبَّمَا يَكُونُ بَيِّنًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى شَخْصٍ دُونَ شَخْصٍ عَلَى مَا قَالَ الْإِمَامُ الرَّازِيُّ، وَلِذَا قَالَ صَاحِبُ «الْكَشَفِ»: إِنَّ الْمَعْتَبَرَ هُوَ الْبَيْنُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْكُلِّ عَلَى مَا قَالَ فِي «شَرْحِ الْقِسْطَاسِ»، فَالْإِيرَادُ بِكَفَايَةِ مُطْلَقِ اللُّزُومِ مِمَّا لَا يَنْبَغِي، فَإِنَّهُ ظَاهِرُ الْفَسَادِ، وَالْإِيرَادُ^(٢) بِأَنَّ دَلَالَةَ الْإِلْتِمَامِ مَهْجُورَةٌ^(٣)؛ لِعَدَمِ كَفَايَةِ اللُّزُومِ الذَّهْنِيِّ لِاخْتِلَافِهِ بِاخْتِلَافِ الْأَشْخَاصِ، ثُمَّ الْجَوَابُ بِمَا ذُكِرَ^(٤) أَفِيدَ وَأَنْفَعُ لَطَالِبِ التَّحْقِيقِ، فَإِنَّهُ مَعْرَكَةُ الْآرَاءِ، فَتَأَمَّلْ^(٥).

(١) وجهه أن المتبادر من الوضع في المواضع الثلاثة هو الوضع القصدي لا الضمني، فجعل الوضع متعلقاً بالجزء في ضمن الكل تعسف لا يخفى، فالصواب رجوع الضمائر إلى المعنى المدلول، وحمل الوضع على الوضع بالذات وكون (أو لجزئته) سهواً من قلم الناسخ، فكلام المحشي لا يخلو عن ضعف؛ لإشعاره بإمكان توجيه (أو لجزئته). اهـ منه.

(٢) وهو مبتدأ، وقوله: (ثم الجواب) معطوف عليه، وقوله: (أفيد) خبره. اهـ منه.

(٣) عند الجمهور. اهـ منه.

(٤) من كلام «الكشف». اهـ منه.

(٥) وجهه أن معنى المهجورة أنها غير مستعملة في العلوم، وهذا النزاع إنما يكون بعد تحقق الالتزام، فما أورده الشارح من السؤال والجواب أطبق للمقام. اهـ منه.



لأنَّ الغَرْضَ مِنْ اشْتِرَاطِ اللُّزُومِ تَصْحِيحُ الْإِنْتِقَالِ وَضَبْطُ الدَّلَالَةِ، وَهُمَا حَاصِلَانِ بِأَيِّ لُزُومٍ كَانَ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنِ اللُّزُومُ لُزُومًا.

قول أحمد

قوله: (وإلا لم يكن اللزوم لزوماً) قلنا: إن أريد به اللزوم الذهني فالملازمة مسلمة، ولكن غير مفيدة،

العمادي

قوله: (وإلا لم يكن اللزوم لزوماً) قيل: لا وجه لتأخير هذا القول عن القولين السابقين عليه، لسبقه عليهما في الشرح، لكن في بعض النسخ كتابته هذا القول بالسواد لا بالحمرة؛ فعلى هذا يكون تيممة لما قبله، ويمكن أن يقال: التأخير من الناسخ، تأمل.

قوله: (غير مفيدة) لأن الكلام في مطلق اللزوم، أو اللزوم الخارجي، وكذا اللزوم الذهني بالمعنى الأعم.

خليل

قال الشارح: (وهما حاصلان بأي لزوم كان) فهما حاصلان باللزوم المطلق، فهو الشرط على مذاق المحشي، أو فالخارجي^(١) هو الشرط بدل الذهني على ما يناسب الجواب، قال الشارح: (وإلا لم يكن اللزوم لزوماً)^(٢) ولا يخفى أن السائل مدّع لكفاية مطلق اللزوم^(٣) في الضبط والانتقال من الملزوم إلى اللازم، فقوله: «وإلا لم يكن اللزوم لزوماً» أوّل المسألة، فلم يأت على دعوى الكفاية بشيء زائد عليها، على أن الأخصر أن قيد «في الذهن» مستدرك؛ لأن اللزوم المطلق كافٍ في الضبط والانتقال من الملزوم إلى اللازم، وإلا لم يكن اللزوم لزوماً، فتأمل^(٤).

قوله: (وقوله: وإلا لم يكن... إلخ) تتمّة الجواب، وإليه أشار بالواو الاستثنائية كما في بعض النسخ، فهذا القول مكتوب بالأسود في النسخ الصحيحة، ثم هذا القول منه تنبيه على أن المنع المذكور راجع إلى منعه.

قوله: (إن أريد به اللزوم الذهني) توسيع لدائرة الجواب؛ لأن سياق كلامه يقتضي أن الكلام في المطلق؛ لأنه ادّعى أن الانتقال يحصل بكل من اللزوم الذهني ومن اللزوم الخارجي، وقوله: «وإلا لم يكن» في قوّة: لاشتراكهما في كونهما لزوماً، وعدم الفرق بينهما.

قوله: (مسلمة)؛ أي: بيننا.

قوله: (ولكن غير مفيدة)؛ لأن النزاع في اللزوم الخارجي أو في مطلق اللزوم؛ لأن المطلق باعتبار شموله الخارجي محل النزاع أيضاً.

(١) قوله: (فالخارجي هو الشرط) على معنى فليكن الشرط هو الخارجي، فما الباعث لاشتراط الذهني، وما المرجح، والظاهر أن يحمل السؤال على ما يلائم الجواب إذا كان من شخص واحد كما سيجيء. اهـ منه.

(٢) أي: لو حصل اللزوم ولم يحصل به الانتقال والضبط، فإذا انتفى كل منهما انتفى اللزوم الذي هو ملزوم لهما، فتأمل. اهـ منه.

(٣) على مذاق المحشي. اهـ منه.

(٤) وجهه إن كون الغرض ذلك ظاهر لا يخفى على أحد. اهـ منه.



وجوابه: «أنا لا نُسَلِّمُ حُصُولَهُمَا بِاللُّزُومِ الْخَارِجِيِّ؛ فَإِنَّ اللُّزُومَ الذَّهْنِيَّ: كَوْنُهُ بَحِيثٌ يَلْزَمُ مِنْ تَصَوُّرِ الْمُسَمَّى تَصَوُّرُهُ؛ فَيَتَحَقَّقُ الْإِنْتِقَالُ، وَاللُّزُومُ الْخَارِجِيُّ: كَوْنُهُ بَحِيثٌ يَلْزَمُ مِنْ تَحَقُّقِ الْمُسَمَّى فِي الْخَارِجِ تَحَقُّقُهُ فِيهِ،»

قول أحمد

وإن أُريدَ به مُطْلَقُ اللُّزُومِ أو اللُّزُومُ الْخَارِجِيُّ فالْمُلَازِمَةُ مَمْنُوعَةٌ. قوله: (فإنَّ اللُّزُومَ الذَّهْنِيَّ) مُسْتَدْرَكٌ؛ إذ لا دخلَ لَهُ في السَّنَدِيَّةِ لِلْمَنْعِ الْمَذْكُورِ، وإنما السَّنَدُ قوله: «واللُّزُومُ الْخَارِجِيُّ كَوْنُهُ بَحِيثٌ... إلخ».

العبادي

قوله: (فالْمُلَازِمَةُ مَمْنُوعَةٌ) أي: لا نُسَلِّمُ المِلَازِمَةَ في قوله: وإن لم يحصلْ بأيُّ لزومٍ كان لم يكن اللُّزُومُ لزوماً؛ لأنَّ اللُّزُومَ الْخَارِجِيَّ: ما يَلْزَمُ مِنْ تَحَقُّقِ الْمِلْزُومِ فِي الْخَارِجِ تَحَقُّقُ اللَّازِمِ فِيهِ، وليس فيه الانتِقَالُ مع أنَّه لُزُومٌ.

قوله: (مُسْتَدْرَكٌ) ويمكن أن يُقال: إنَّ ما ذَكَرَهُ تَوَطُّعٌ وَتَوْضِيحٌ لِلزُّومِ، أو ذُكِرَ اسْتِطْرَاداً بِوَاسِطَةِ الْمُقَابَلَةِ [ب/١١] إفَادَةً لِلْمُتَعَلِّمِ فَائِدَةً، أو يُقال: هو عِلَّةٌ لِمُقَدَّرِ فَهْمٍ مِنْ كَلَامِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا قَالَ: «إِنَّا لَا نُسَلِّمُ حُصُولَهُمَا بِاللُّزُومِ الْخَارِجِيِّ»، يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّا نُسَلِّمُ حُصُولَهُمَا بِاللُّزُومِ الذَّهْنِيَّ؛ فَإِنَّ اللُّزُومَ الذَّهْنِيَّ كَوْنُهُ... إلخ، وأما عَدَمُ تَسْلِيمِ حُصُولِهِمَا بِاللُّزُومِ الْخَارِجِيِّ [ف] كَوْنُهُ... إلخ، تأمل.

فخيل

قوله: (وإن أُريدَ به مُطْلَقُ اللُّزُومِ) باعتبارِ اشْتِمَالِهِ لِلْخَارِجِيِّ أو اللُّزُومِ الْخَارِجِيِّ بِخُصُوصِهِ؛ لِأَنَّهُ مَحَلُّ النِّزَاعِ فِي الْحَقِيقَةِ، فالْمُلَازِمَةُ مَمْنُوعَةٌ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرَطِ اللُّزُومِ الذَّهْنِيِّ فِي الْإِنْتِقَالِ يَقُولُ: إِنَّ نَفْسَ اللُّزُومِ الْمَطْلُوقِ لَا يَكْفِي فِي الْإِنْتِقَالِ، بل لا بُدَّ مِنْ أَمْرِ زَائِدٍ عَلَيْهِ، وهو كونه في الذَّهْنِ، فتلك الدَّعْوَى عِنْدَهُ مَمْنُوعَةٌ.

قوله: (مُسْتَدْرَكٌ) ظاهرٌ وروده؛ إذ حُصُولُهُمَا بِاللُّزُومِ الذَّهْنِيِّ مِمَّا لَا نِزَاعَ فِيهِ بَيْنَ السَّائِلِ وَالْمُجِيبِ، وإنما النِّزَاعُ فِي حُصُولِهِمَا بِاللُّزُومِ الْخَارِجِيِّ يَفِيدُ أَنَّ حُصُولَهُمَا بِاللُّزُومِ الذَّهْنِيِّ مُسَلَّمٌ، وكأنَّ السَّائِلَ قَاسَ اللُّزُومَ الْخَارِجِيَّ إِلَى اللُّزُومِ الذَّهْنِيِّ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي اللُّزُومِ، فتَوَهَّمَ أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا تَحْكُمٌ وَخُرُوجٌ عَنِ الْإِنْصَافِ؛ إذ لا فَرْقَ بَيْنَ لُزُومٍ وَلُزُومٍ، فأَرَادَ الْمَانِعُ تَحْقِيقَ الْجَوَابِ وَإِزَالَةَ الشُّبْهَةِ، بَيَانِ الْفَرْقِ^(١)، فقال ما قال، فتأمل^(٢).

(١) وهذا ملائم لما ذكرنا في تقرير السؤال من أن السائل أنكر الفارق في الضبط والانتقال، وطلب المرجح، فأجاب المجيب بالفرق فاقتضى السوق التعرض للزوم الذهني، فتأمل. اهـ منه.

(٢) وجهه أن هذا لا يثبت الاحتياج في السندية، بل يثبت الاعتذار، وحاصله أنه لا دخل له في السند إلا أن له دخلاً في تحقيق الجواب، فيتوسل بالفرق إلى منع قوله: (وإلا لم يكن اللزوم لزوماً) ففي الحقيقة يرجع المنع إلى منعه، وإلا لا يصح منع المقدمة المدللة، فتأمل. اهـ منه.

[قوله: (منعه)؟] أي: منع هذا القول. اهـ منه.



ولا يلزم من ذلك انتقال الذهن منه إليه، كيف ولو كان اللزوم الخارجي شرطاً لما تحقق الالتزام بدونه؟ وليس كذلك؛ فإن العمى يدل على البصر التزاماً؛

قول أحمد

قوله: (ولا يلزم من ذلك انتقال الذهن من المسمى) أي: اللازم.

قوله: (كيف ولو كان اللزوم الخارجي) فيه: أن السؤال بكفاية مطلق اللزوم في الشرطية، لا بشرطية اللزوم الخارجي؛ فلا يكون هذا في المقابلة.

العمادي

قوله: (فلا يكون هذا في المقابلة) ويمكن أن يقال: وإن كان السؤال بكفاية مطلق اللزوم، لكن المتبادر من إطلاق اللزوم الخارجي؛ لأنه الفرد الكامل، فيكون هذا في المقابلة، أو يقال: إنه لما نفى الحاجة إلى تقييد دلالة الالتزام باللزوم الذهني، واشترط مطلق اللزوم عليم منه أنه اشترط اللزوم الخارجي؛ لأن مطلق اللزوم منحصر في هذين الفردين؛ فيكون في المقابلة، تأمل.

خليل

قوله: (أي: لا يلزم من استلزام تحقق المسمى... إلخ) فإذا لم يتحقق انتقال الذهن من المسمى إلى اللازم في اللزوم الخارجي لا يصح ما مر من قول السائل، وهما حاصلان بأي لزوم كان، فلا يصح اشتراط اللزوم المطلق كما قال المحشي، أو اشتراط اللزوم الخارجي كما يقتضيه سياق كلام الشارح، وتحقيق الجواب: أن ماهية اللزوم الذهني تقتضي صحة الانتقال من الملزوم إلى اللازم، وهو ظاهر لمن تصوّر مفهومه، بخلاف الانتقال الخارجي؛ فإنه يقتضي عدم الانفكاك بينهما في الخارج، ولا يلزمه عدم الانفكاك في الذهن؛ إذ لكل موطن حكم؛ لأن النار مثلاً يلزمه الإحراق في الخارج دون الذهني، وإلا لاحترق الذهن، أما الاشتراك في اللزوم المطلق، فإما اشتراك النوعين في الجنس، وهو لا يقتضي اشتراك النوعين في الأحكام، أو في العرض العام وهو كذلك، فتأمل^(١).

قوله: (فيه: أن السؤال بكفاية مطلق اللزوم^(٢)) وهذا حق لا شبهة فيه؛ لأن قول السائل: وهما حاصلان بأي لزوم كان صريح في أن الكلام في مطلق اللزوم، فعدم كون قوله: (لو كان اللزوم... إلخ) في المقابلة أظهر من أن يخفى، ولو حذف قوله: (كيف) لكان أولى. ثم أعلم أن

(١) وجه التأمل أنه يجوز أن يكون اشتراكهما اشتراك الصنفين، والجواب عنه ظاهر لأننا في وراء المنع على أن الشخص له مدخل فيهما. اهـ منه.

(٢) وما قيل في الجواب: أن المتبادر من المطلق هو الفرد الكامل، أو أنه لما نفى الحاجة إلى الذهني علم أن الشرط هو الخارجي، ففيه نظر؛ لأن قوله: (بأي لزوم) كان ظاهر في الإطلاق كما مر، وأنه لا يلزم من نفي الحاجة إلى التقييد بالذهني اشتراط الخارجي، بل اشتراط المطلق بدون اعتبار ذلك القيد فإن عدم اعتبار ذلك القيد ليس اعتبار عدمه، على أن كون ذلك فرداً كاملاً في محل منع، تأمل. اهـ منه.

[قوله: (تأمل)] وجهه أن المجيب زعم أنه؛ - أي: الفرد الخارجي؛ كالوجود الخارجي من الوجود المطلق - فرد كامل، وهو ممنوع. اهـ منه.



لأنَّه عَدَمُ الْبَصَرِ عَمَّا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَكُونَ بَصِيرًا،

قول أحمد

قوله: (لأنَّه عَدَمُ الْبَصَرِ) أي: العَدَمُ المُضَافُ إلى الْبَصَرِ، والمُضَافُ إليه خارجٌ عن المُضَافِ،

المهادي

قوله: (أي: العَدَمُ المُضَافُ) دفعٌ لِمَا قيل: من أنَّ العمى إذا كان عَدَمُ الْبَصَرِ يكونُ دلالةً عليه تَضَمُّناً لا التزاماً.

خليل

المحشي اعتمد على ظاهر السؤال، وجعل حاصل السؤال كفايةً مطلق للزوم، ولو جعل حاصل السؤال: أن الشرط هو اللزوم الخارجي دون الذهني، لكان أولُ كلام الشارح ملائماً لآخِره، وهو الأولى؛ لأنَّ السائل والمجيب واحد، فتأمل^(١).

قوله: (والمُضَافُ إليه خارجٌ عن المُضَافِ)^(٢) فلا يكون البصرُ داخلياً في مفهوم العمى حتى تكون دلالة العمى على البصرِ تَضَمُّنيةً، فدلالة العدم على الملكة التزامية؛ كدلالة الجهل على العلم، فإن قلت: لا تُسلم كون الدلالة التزامية، فإنَّ مفهوم الملكة جزءٌ من العدم؛ إذ العمى مثلاً ليس العدم المطلق، بل عَدَمُ البصرِ عَمَّا مِنْ شَأْنِهِ الْبَصَرُ، فدلالته على البصرِ تَضَمُّنيةٌ لا التزامية، قلتُ: العمى عَدَمٌ مخصوصٌ بالبصرِ، وبما مِنْ شَأْنِهِ الْبَصَرُ؛ أي: شَأْنُ شَخْصِهِ^(٣) أو نوعِهِ^(٤) أو جنْسِهِ^(٥) القريب، لا العدم مع البصرِ ومع شَأْنِهِ الْبَصَرُ؛ لأنه عَدَمُ البصرِ لا العدم والبصرُ، فيكون تركُّبُهُ من العدم ومن اختصاصِهِ بالبصرِ، وبما مِنْ شَأْنِهِ الْبَصَرُ على ما في «شرح القسطاس»، فظهر المراد بالإضافة، فتبصّر^(٦).

(١) وجهه أنه يمكن الاعتذار بأن السؤال لما كان ظاهراً في أن مطلق اللزوم كاف في الانتقال، وأنه لا حاجة إلى قيد في الذهن، ومحملاً لأن يكون المراد أن اللزوم الخارجي يجوز أن يكون شرطاً بدل اللزوم الذهني، قرر الجواب على وجه يفهم منه بطلان كون مطلق اللزوم شرطاً، وبطلان كون اللزوم الخارجي شرط، إلا أنه سامح في العبارة لظهور المراد حيث ساقها على وجه يظهر منها أن الكلام في اللزوم الخارجي، فدعوى الصراحة ممنوعة؛ لأنه يجوز أن يكون المعنى أن الانتقال والضبط حاصلان بكل منهما، فيكون الشرط هو الخارجي بدل الذهني، فلا بد من إبطال هذا الاحتمال أيضاً، وقد مر أن الاحتمالات في هذا المقام خمسة لا أربعة. اهـ منه.

(٢) واعلم أن المضاف إذا نظر إلى ذاته كانت الإضافة والمضاف إليه خارجين عنه، وإذا اعتبر من حيث أنه مضاف كانت الإضافة داخلية والمضاف إليه خارجاً. اهـ منه.

(٣) كالشخص الذي صار أعمى، فإنه بحسب شخصه قابل للبصر. اهـ منه.

(٤) كالأكمه، فإنه بحسب نوعه قابل للبصر. اهـ منه.

(٥) كالعقب، فإنه بحسب جنسه القريب وهو الحيوان قابل للبصر. اهـ منه.

(٦) وجهه أن الإضافة غير الاختصاص، وهي النسبة إلى المضاف إليه، فالنسبة غير الاختصاص، وإن كانا متلازمين، والجواب أن الاختصاص بمعنى الارتباط فهما بمعنى واحد، فتأمل. اهـ منه.



وَعَدَمُ الْبَصَرِ يَكُونُ الْبَصَرُ لَا زِمًا لَهُ فِي الذَّهْنِ،

قول أحمد

وإن كانت الإضافة داخلية فيه. قوله: (يَكُونُ الْبَصَرُ لَا زِمًا لَهُ فِي الذَّهْنِ) أي: يَنْتَقِلُ الذَّهْنُ مِنْهُ إِلَى الْبَصَرِ؛

المهادي

خليل

قوله: (وإن كانت الإضافة داخلية فيه)؛ أي: نسبة العدم إلى البصر جزء من مفهوم العمى، واعتراض عليه السيد صدر الأفاضل الشهير بمير صدر: بأن البصر جزء المفهوم خارج عن الما صدق؛ لأن العمى العدم والنسبة والبصر، فتكون دلالة العمى على البصر تضمينية لا التزامية. اهـ ملخصاً، وفيه نظر؛ لأن توقف تصور العمى على البصر ظاهر لا يمكن إنكاره، وأما كونه جزءاً فممنوع؛ لأن تصور المعنى المطابق للفعل موقوف على تصور الفاعل؛ لأن النسبة مأخوذة في معناه، وتصور النسبة موقوف على تصور الطرفين، والفاعل خارج عن معنى الفعل اتفاقاً، ثم بعد برهه من الزمن وجدت شارح «المطالع» يقول: فرق ما بين جزء الشيء وجزء مفهومه، فإن البصر ليس جزءاً من العمى، وإلا لم يتحقق إلا بعد تحققه، بل هو جزء مفهومه، حيث لم يكن تعقله إلا مضافاً إليه، ولا يحد إلا بأن يقتصر البصر بالعدم، فيكون أحد جزئي البيان، وقال بعض المدققين^(١): قد سمع بعضهم هذا الكلام فيما بين القوم، وزعم أن دلالة لفظ العمى على البصر تضمينية، وأن المعبر فيها أن يكون المدلول جزء المفهوم الموضوع له، ولا يُعتبر فيه كونه جزءاً لما صدق عليه الموضوع له، فجعل الجزئية بحسب المفهوم مقابل الجزئية بحسب الفرد، وسببين الشارح أن المراد بالجزئية بحسب المفهوم أن يكون تعقل مفهوم أحدهما لا يتصور بدون تعقل مفهوم الآخر، حيث قال: «لا بمعنى أنه جزء، بل من حيث إن تعقله موقوف على تعقله». اهـ، وهذا يؤيد ما ذكرناه من أن البصر خارج عن مفهوم العمى، كما أن الفاعل خارج عن مفهوم الفعل المطابق، ولذا قالوا: إن معنى الفعل حرفي غير مُستقل في المفهومية، فتأمل^(٢).

قوله: (أي: يَنْتَقِلُ الذَّهْنُ مِنْهُ إِلَيْهِ) وفيه نظر؛ لأن العدم موقوف على الملكة، وقد صرح السيد -

(١) وهو مولانا ميرزا جان. اهـ منه.

(٢) وجهه أن قوله: (لا بمعنى أنه جزءه) لا يدل على عدم الجزئية بحسب المفهوم، بل بحسب الصدق، فإن أول كلامه صريح في أن الشيء قد يكون جزءاً من المفهوم، ويؤخذ في الحد، ولا يكون جزء الصدق، وإن الفارق بينهما حاصل بالجزئية وعدمها، فلا يرد كلام المدقق فالحق في الجواب منع كون البصر جزء مفهوم العمى كما ذكرنا. اهـ منه.



مَعَ الْمُعَانَدَةِ بَيْنَهُمَا فِي الْخَارِجِ^(١).

قول أحمد

فَيَتَحَقَّقُ الْإِلْتِزَامُ مَعَ الْمُعَانَدَةِ فِي الْخَارِجِ.

العبادي

قوله: (مَعَ الْمُعَانَدَةِ فِي الْخَارِجِ) أي: مع مضادة البَصَرِ والعمى في الخارجِ، فَيَتَحَقَّقُ الْإِلْتِزَامُ بِدُونِ اللُّزُومِ الْخَارِجِيِّ؛ فَلَا يَكُونُ شَرْطًا.

إفادة في اللزوم وتقسيماته:

ومما يجب أن يُنبّه عليه في هذا المقام هو: أَنَّ اللُّزُومَ مُطْلَقًا: هو كون الشيء مقتضياً للآخر، والملزوم مُطْلَقًا: ما يلزم من تصوُّره، أو تحقُّق تصوُّره غيره، أو تحقُّقه، واللازم مُطْلَقًا: ما يلزم من تصوُّره أو تحقُّقه تصوُّر غيره أو تحقُّقه، واللُّزُومُ الذَّهْنِي: كون الشيء بحيث يلزم من تصوُّره تصوُّر غيره، والملزوم الذَّهْنِي: ما يلزم من تصوُّره تصوُّر غيره، واللَّازِمُ الذَّهْنِي: ما يلزم من تصوُّر غيره تصوُّر غيره، واللُّزُومُ الْخَارِجِي: كون الشيء بحيث يلزم من تحقُّقه في الخارجِ تحقُّق غيره فيه، والملزوم الْخَارِجِي: ما يلزم من تحقُّقه في الخارجِ تحقُّق غيره فيه، واللَّازِمُ الْخَارِجِي: ما يلزم من تحقُّق غيره في الخارجِ تحقُّقه فيه.

خليل

قُدْسٌ سِرُّه - في «حاشية المطالع» حيث قال: فَإِنَّ فَهْمَ الْمَلَكَةِ مُتَقَدِّمٌ عَلَى فَهْمِ الْعَدَمِ الْمَأْخُوذِ مِنْ حَيْثُ هُوَ مُضَافٌ إِلَيْهَا، فَتَكُونُ الْمِطَابَقَةُ تَابِعَةً لِلْإِلْتِزَامِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ، فَتَبْصُرُ^(٢).

قوله: (فَيَتَحَقَّقُ الْإِلْتِزَامُ مَعَ الْمُعَانَدَةِ) الحاصلُ أَنَّ كَوْنَ اللَّازِمِ بِحَالَةٍ مَتَى حَصَلَ الْمُسَمَّى فِي الْخَارِجِ حَصَلَ اللَّازِمُ فِيهِ لَيْسَ بِشَرْطٍ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ شَرْطًا لَمَا تَحَقَّقَتِ الدَّلَالَةُ الْإِلْتِزَامِيَّةُ بِدُونِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّ لَفْظَ الْعَدَمِ دَالًّا عَلَى الْمَلَكَةِ كَدَلَالَةِ لَفْظِ الْعَمَى عَلَى الْبَصَرِ، وَالْجَهْلِ عَلَى الْعَدَمِ مَعَ عَدَمِ اللُّزُومِ الْخَارِجِي بَيْنَ مُسَمَّى لَفْظِ الْعَدَمِ وَالْمَلَكَةِ، وَاعْلَمْ أَنَّ الْإِلْتِزَامَ وَالْإِلْتِزَامَ فِي الدَّلَالَةِ الْإِلْتِزَامِيَّةِ لَيْسَ مِنَ اللَّفْظِ بِخُصُوصِهِ، حَتَّى لَوْ فُرِضَ عَدَمُ سَمَاعِ لَفْظٍ مَعَ مِلَاحَظَةٍ مَعْنَى ذَلِكَ اللَّفْظِ، انْتَقَلَ الذَّهْنُ مِنْهُ إِلَى لَازِمِهِ إِنْ كَانَ. ثُمَّ اعْلَمْ أَيْضًا أَنَّ الدَّلَالَةَ^(٣) هِيَ التَّفَاتُ النَّفْسِ إِلَيْهِ مَتَى أُطْلِقَ عَلَى مَا هُوَ التَّحْقِيقُ عِنْدَهُمْ،

(١) يعني: أن معنى العمى هو عدم البصر، فإذا استحضر الذهن مفهوم العمى فإنه ينتقل إلى مفهوم البصر المنفي عن الأعمى مباشرة، ولذا عبّر بعضهم عن نحو ذلك: بأن الأعدام تُعرف بملكاتها، وسيأتي بيانه.

(٢) قوله: (فتبصر)؛ أي: في دفعه، وذلك الدفع يظهر بمراجعة كلام عصام الدين في «حاشية شرح الكافية» في معنى الفعل حيث قال يتقدم فهم الحدث على فهم المعنى المطابقي، مع أن القوم اطبقوا على أن فهم المعنى التضمني والالتزامي تابع لفهم المعنى المطابقي، فافهم. اهـ منه.

(٣) واعلم أن تعريف الدلالة بالفهم مضافاً إلى الفاعل، بأن يقال: فهم السامع أو المفهوم بأن يقال: فهم المعنى، أو بانتقال الذهن من سماع اللفظ إلى المعنى، أو بالتفات النفس من المسامحات إذ الاشتباه في أن الدلالة صفة للفظ، وهي حالة للفظ بها حصل كل من الفهم والانتقال والالتفات، فهي ثمرة تلك الحالة فجعلت عينها فلا تغفل. اهـ منه.



الثالث: أن قابل العلم وصنعة الكتابة لا يصح مثلاً للمدلول الالتزامي؛ لأنه لا يلزم من تصور الإنسان تصورهما، والأولى التمثيل بزوجية الاثنين.

قول أحمد

قوله: (والأولى التمثيل بزوجية الاثنين) إنما قال: «والأولى» دون «والصواب»؛ لأن الفرض كافٍ في التمثيل؛ فيصح التمثيل الأول أيضاً بهذا الوجه، لكن هذا أولى، إلا أن فيه أيضاً ما فيه، يُعرف بالتأمل،

المهادي

قوله: (لكن هذا أولى) أي: هذا التمثيل أولى من تمثيل المطابقة الممثل بها في نفس الأمر. قوله: (إلا أن فيه أيضاً ما فيه) أي: من عدم مطابقة الممثل، (يُعرف بالتأمل) لعل وجهه: [١/١٢] أن المعتبر في لزوم اللزوم البين بالمعنى الأخص: وهو كون تصور الشيء كافياً في تصور غيره، وهو ليس كذلك؛ لأن تصور الاثنين ليس كافياً في تصور الزوجية، بل يكون تصورهما كافياً في الجزم باللزوم بينهما، وهو اللزوم البين بالمعنى الأعم.

خليل

والالتفات لا يتحقق إلا في الذهن، ولا مدخل فيه للزوم الخارجي قطعاً، وههنا شيء، وهو أن اللزوم الذهني عبارة عن كون اللازم بحيث يلزم من تصور المسمى تصور لازمه، ومعنى الدلالة الالتزامية هو التفات النفس من المسمى إلى لازمه، ولا مغايرة بين الشرط والمشروط، والجواب: أن المراد التفات النفس من اللفظ إلى المعنى بشرط أن يكون من المعنى الموضوع له إلى لازمه كلما أُطلقت دلالة الالتزام^(١) على ما قال المحقق الدواني في بعض مُصنفايته، فتأمل^(٢).

قال الشارح: (الثالث: أن قابل العلم) يُستفاد منه أن تمثيل المطابقة والتضمن صحيح، وفيه نظر؛ لأنه إنما يتم إذا لم يكن لفظ الإنسان موضوعاً بإزاء أمر مجمل، وهو ممنوع؛ لأن كثيراً ممن يعلم معنى الإنسان لا يخطر بباله مفهوم الحيوان الناطق، وإلا لكان كل من هو عالم بمعنى الإنسان كان عالماً بالجنس والفصل، وليس الأمر كذلك، على ما في بعض حواشي «شرح الشمسية».

قوله: (لأن الفرض كاف)؛ لأن الغرض منه إيضاح الأمر الكلي بالأمر الجزئي؛ لاستئناس المتعلم بالجزئيات، ومن المعلوم أن هذا لا يتوقف على الجزئي في نفس الأمر، وهو ظاهر.

قوله: (لكن هذا أولى) لكونه مطابقاً للممثل.

قوله: (إلا أن فيه أيضاً ما فيه) وهو أننا نتصور كثيراً مثلاً الاثنين، ولا يخطر ببالنا الزوجية والفردية،

(١) وتوضيح المقام أن المشروط صفة اللفظ، وهو كون اللفظ بحالة متى اطلق؛ نحو: العمى فهم منه البصر، والشرط هو أن يكون هذا الفهم حاصلًا بواسطة أن معنى العمى متى حصل البصر في الذهن حصل البصر فيه مثلاً، وما في الأصل مبني على المسامحة، فتأمل. اهـ منه.

(٢) فإنه دقيق. اهـ منه.



وجوابه: أَنَّ الالتزامَ بَيْنَ الإنسانِ والقَابِلِيَّةِ المَذْكُورَةِ اللُّزُومِ البَيِّنِ بالمَعْنَى الأَعَمِّ،
والتَّعْرِيفِ المَذْكُورِ لِلزُّومِ البَيِّنِ بالمَعْنَى الأَخْصِ،

قول أحمد

بل الأولى التَّمثِيلُ بِدَلَالَةِ العَمَى عَلَى البَصَرِ عَلَى مَا لَا يَخْفَى.

قوله: (بالمَعْنَى الأَعَمِّ... إلخ) يعني: أَنَّ اللُّزُومَ البَيِّنَ يُطْلَقُ عَلَى مَعْنِيَيْنِ: أَحَدُهُمَا: كَوْنُ
اللَّازِمِ بِحَيْثُ يَلْزَمُ مِنْ تَصَوُّرِ المَلْزُومِ تَصَوُّرُهُ، والثَّانِي: كَوْنُ اللَّازِمِ

العهادي

قوله: (بَلِ الأَوَّلَى التَّمثِيلُ بِدَلَالَةِ العَمَى عَلَى البَصَرِ) فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ تَصَوُّرَ المِضَافِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ
مُضَافٌ يَتَوَقَّفُ عَلَى تَصَوُّرِ المِضَافِ إِلَيْهِ، وَالمَوْقُوفُ عَلَيْهِ مُقَدَّمٌ عَلَى المَوْقُوفِ؛ فَيَكُونُ تَصَوُّرُ البَصَرِ مُقَدِّمًا
عَلَى تَصَوُّرِ العَمَى، تَأَمَّلْ.

خليل

فَلَا يَكُونُ مُطَابَقًا، فَلَا يَكُونُ أَوَّلَى مِنْهُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَفِيهِ: أَنَّ الأَعَمَّ شَرْطُ التَّحَقُّقِ، وَهُوَ كَافٍ فِيهِ، وَأَنَّ
الأَخْصَ شَرْطُ الِاعْتِبَارِ، فَيَصْبِحُ هَذَا التَّمثِيلُ كَالْتَّمثِيلِ بِالْعَمَى كَمَا سَيَجِيءُ.

قوله: (بَلِ الأَوَّلَى التَّمثِيلُ بِدَلَالَةِ العَمَى عَلَى البَصَرِ) كَمَا هُوَ المَشْهُورُ، وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّازِمَ قَدْ يَكُونُ
وَضْفًا مِنْ أَوْصَافِ الشَّيْءِ، وَقَدْ لَا يَكُونُ؛ مِثَالُ الأَوَّلِ مَا ذَكَرَهُ المِصْنَفُ، وَمِثَالُ الثَّانِي دَلَالَةُ السَّقْفِ عَلَى
الحَاطِطِ، فَلْأَجْلِ ذَلِكَ أوردَ الشَّيْخُ^(١) هَذَيْنِ المِثَالَيْنِ فِي «الإِشَارَاتِ»، وَلَوْ أوردَ المِصْنَفُ مِثَالُ الثَّانِي أَيْضًا
لَكَانَ أَفِيدَ^(٢)، قَوْلُهُ: «بِدَلَالَةِ العَمَى عَلَى البَصَرِ»، لَا يَقَالُ: إِنَّ فَهْمَ البَصَرِ مُتَقَدِّمٌ عَلَى فَهْمِ العَمَى، فَكَيْفَ
تَكُونُ دَلَالَةُ العَمَى عَلَى البَصَرِ التَّزَامِيَّةَ، مَعَ أَنَّ الجَوَابَ تَأَخَّرَ تِلْكَ الدَّلَالَةُ عَنِ المِطَابَقَةِ؛ لَكُونِهَا تَابِعَةً؟
لَآنَّا نَقُولُ: قَدْ صَرَّحَ السَّيِّدُ - قُدَّسَ سِرُّهُ - فِي «حَاشِيَةِ المِطَالَعِ»: بِأَنَّ فَهْمَ المِذْلُولِ الِاتِّزَامِي قَدْ يَكُونُ
مُتَقَدِّمًا عَلَى فَهْمِ المِسمَّى، كَالْمِلَكَاتِ بِالقِيَاسِ إِلَى عَدَمَاتِهَا. اهـ.

قوله: (أَنَّ اللُّزُومَ البَيِّنَ) قِيدٌ فِيهِ؛ لِأَنَّ اللُّزُومَ قَدْ يَكُونُ غَيْرَ بَيِّنٍ، وَهُوَ مَا يَحْتَاجُ إِلَى وَسْطٍ، وَهُوَ
مَا يَجِيءُ بَعْدَ لِأَنَّهُ نَحْوُ مُتَعَيَّرٍ.

قوله: (يُطْلَقُ)؛ يَعْنِي: بِطَرِيقِ الِاشْتِرَاكِ بَيْنَ المَعْنِيَيْنِ.

قوله: (كَوْنُ اللَّازِمِ) جَعَلَ اللُّزُومَ البَيِّنَ عِبَارَةً عَنِ الكَوْنِ المِضَافِ إِلَى اللَّازِمِ، كَمَا قَالَ السَّيِّدُ السَّنْدُ
- قُدَّسَ سِرُّهُ - فِي «حَاشِيَةِ المِطَالَعِ» فِي تَعْرِيفِ الأَخْصِ: هُوَ^(٣) أَنَّ يَكُونُ اللَّازِمُ بِحَيْثُ يَلْزَمُ مِنْ فَهْمِ
المَلْزُومِ فَهْمُهُ، وَهَذَا أَوَّلَى مِمَّا قَالَ فِي «الحَاشِيَةِ الصُّغْرَى» وَهُوَ: أَنَّ يَكُونُ تَصَوُّرُ المَلْزُومِ مُسْتَلْزِمًا لِتَصَوُّرِ

(١) لِأَنَّ الشَّيْخَ لَمْ يَذْكُرْ لَفْظَ العِلْمِ. اهـ مِنْهُ.

(٢) وَمِنْ هَذَا التَّقْرِيرِ ظَهَرَ أَنَّ عَطْفَ صِنْعَةِ الكِتَابِ عَلَى القَابِلِ قَابِلٍ لِيَكُونَ فِي الكَلَامِ إِشَارَةً إِلَى المِثَالَيْنِ عَلَى مَنَوَالٍ
مَا فِي «الإِشَارَاتِ»، وَيُؤَيِّدُهُ إِيجَازُ الكِتَابِ إِلَّا أَنَّهُ تَعَسَّفَ لَا يَخْفَى. اهـ مِنْهُ.

(٣) أَيْ: لِلزُّومِ البَيِّنِ بِالْمَعْنَى الأَخْصِ. اهـ مِنْهُ.

**قول أحمد**

بحيث يكفي تصوُّره مع تصوُّر ملزومه في جزم العقل باللزوم بينهما، وهذا المعنى أعم من الأول؛ لأنه عُلِمَ من كونه بيناً: أن التَّصوُّرين كافيان في الجزم باللزوم بينهما في المعنى الأول أيضاً،

المهادي

قوله: (عُلِمَ من كونه بيناً) إشارة إلى دفع ما يُتوهم أن المعتبر في الثاني هو كون تصوُّرهما كافيين في الجزم باللزوم، والمعتبر في الأول هو كون تصوُّر الملزوم كافياً في تصوُّر اللازم، وبهذا المقدار لم يتبين كون الثاني أعم من الأول؛ إذ ربّما كان تصوُّر الملزوم كافياً في تصوُّر اللازم، ولا يكون التَّصوُّران معاً كافيين في الجزم، ولا بُدَّ لنفي ذلك من دليل، فأجاب: (لأنه عُلِمَ من كونه بيناً، أن التَّصوُّرين كافيان في الجزم باللزوم بينهما في المعنى الأول أيضاً) أي: كما في المعنى الثاني؛ لأنَّ مُطلقَ اللزوم البين: هو كون التَّصوُّرين كافيين في الجزم باللزوم؛ فإن لم يُقيد بشرط فهو المعنى الأعم، وإن قُيد باستلزام تصوُّر الملزوم تصوُّر اللازم أيضاً فهو المعنى الأخص.

خليل

اللازم، ومما قال في موضع آخر من «الحاشية الكبرى»: هو بالمعنى الأخص ما يلزم من تصوُّر الملزوم تصوُّره^(١). اهـ، إلا أن يقال: إن «ما» في قوله: «ما يلزم» مصدرية، والحاصل: أن السيّد السند - قدس سرّه - جعل اللزوم البين بالمعنيين عبارة عن صفة الملزوم تارة كما فعل في «الحاشية الصغرى» و«الكبرى»، وعن صفة اللازم تارة أخرى كما فعله في أثناء التقرير، فاختلف المحشيان الأولى منهما.

قوله: (بحيث يكفي تصوُّره مع تصوُّر ملزومه) وأنت خبير بأن كفاية التَّصوُّرين لا يُنافي كون أحد التَّصوُّرين ملزوماً للتَّصوُّر الآخر، لا يقال: إنه^(٢) خلاف المتبادر من التعريف؛ لأننا نقول: يُعَدُّ عنه لضرورة، تدبّر.

قوله: (لأنه عُلِمَ من كونه بيناً)؛ أي: عُلِمَ من كون اللزوم بيناً كفاية التَّصوُّرين في الجزم باللزوم بينهما، فكفايتهما في الجزم باللزوم بينهما مُعتبرة في كلٍّ من المعنيين، إلا أن كون تصوُّر الملزوم كافياً في تصوُّر اللازم شرط في البين بالمعنى الأخص، وليس بشرط في البين بالمعنى الأعم، وليس عدم ذلك شرطاً أيضاً، فيجوز أن يكون كافياً فيه في مادّة، وأن لا يكون كذلك في مادّة أخرى، فيكون أعم، وفيه نظر؛ لأنَّ ذلك أي: اعتبار كفاية التَّصوُّرين في الجزم باللزوم بينهما في المعنى الأخص غير بين في نفسه ولا مُبين؛ لأنه يجوز أن يكون المراد بالبين ما لا يحتاج إلى الوسيط؛ أي: ما يكون مُقابلاً لغير البين،

(١) أراد بتصور اللازم في هذا المقام إدراكه مطلقاً. اهـ منه.

(٢) ولا يخفى أن المتبادر استقلال كل من التصورين وكون أحدهما متبوعاً والآخر تابعاً جائز عقلاً، إلا أنه خلاف الظاهر وهذا وجه التدبر. اهـ منه.



قول أحمد

مَعَ اعْتِبَارِ اسْتِلْزَامِ تَصَوُّرِ الْمَلْزُومِ تَصَوُّرَ اللَّازِمِ [٨/أ] فِيهِ، وَهَذَا لَيْسَ بِمُعْتَبَرٍ فِي الْمَعْنَى الْأَوَّلِ أَيْضاً، مَعَ اعْتِبَارِ اسْتِلْزَامِ تَصَوُّرِ الْمَلْزُومِ تَصَوُّرَ اللَّازِمِ فِيهِ، وَهَذَا لَيْسَ بِمُعْتَبَرٍ فِي الْمَعْنَى الثَّانِي، بَلِ الْمُعْتَبَرُ فِيهِ مُجَرَّدُ كَوْنِ التَّصَوُّرَيْنِ كَافِيَيْنِ فِي جَزْمِ الْعَقْلِ بِاللُّزُومِ بَيْنَهُمَا، فَيَكُونُ الْمَعْنَى الثَّانِي أَعَمَّ مِنَ الْأَوَّلِ، تَأَمَّلْ.

المهادي

قوله: (وهذا ليس بمُعْتَبَرٍ) أي: اعتبار استلزام تصور الملزوم تصور اللازم ليس بمُعْتَبَرٍ فِي الْمَعْنَى الثَّانِي.

قوله: (تَأَمَّلْ) لعلَّ وجهه أَنَّ المفهومَ من قوله: «المُعْتَبَرُ فِيهِ مُجَرَّدُ كَوْنِ التَّصَوُّرَيْنِ... إلخ»، أَنَّ عَدَمَ اعتبار استلزام تصور الملزوم تصور اللازم مُعْتَبَرٌ فِيهِ؛ فَلَا يَصْدُقُ هَذَا الْمَعْنَى عَلَى مَا صَدَقَ عَلَيْهِ الْمَعْنَى الْأَوَّلُ، فَلَا يَكُونُ أَعَمَّ مِنْهُ، بَلِ يَكُونُ مُبَايِنًا لَهُ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ وَجْهُهُ: مَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ آنفًا^(١)، تَأَمَّلْ.

خليل

لَا يَقَالُ: إِنَّ اسْتِلْزَامَ تَصَوُّرِ الْمَلْزُومِ تَصَوُّرَ اللَّازِمِ مُعْتَبَرٌ فِي الْمَعْنَى الْأَخْصَ قَطْعاً عَلَى مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ نُصُوصُهُمْ، وَهُوَ يَسْتَلْزِمُ اعْتِبَارَ كِفَايَةِ التَّصَوُّرَيْنِ فِيهِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: لَا نُسَلِّمُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ اسْتِلْزَامُ تَصَوُّرِ الْمَلْزُومِ تَصَوُّرَ اللَّازِمِ، وَعَدَمُ كِفَايَةِ التَّصَوُّرَيْنِ فِي الْجَزْمِ بِهِ، وَمَنْ ادَّعَى ذَلِكَ فَعَلَيْهِ الْبُرْهَانُ، هَذَا وَجْهُ التَّأَمُّلِ^(٢).

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ هُنَا بَحْثًا شَرِيفًا، وَهُوَ أَنَّ الْمُرَادَ بِاللُّزُومِ فِي تَعْرِيفِ اللُّزُومِ الْبَيْنَ بِالْمَعْنَى الْأَعَمِّ: إِمَّا اللُّزُومَ الدَّهْنِي، وَإِمَّا اللُّزُومَ الْخَارِجِي، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ وَكَانَ الْمُرَادُ بِهِ هُوَ الْبَيْنَ بِالْمَعْنَى الْأَخْصَ يَصِيرُ مَعْنَاهُ جَيِّنْدٌ: مَا يَكُونُ تَصَوُّرُهُ مَعَ تَصَوُّرِ مَلْزُومِهِ كَافِيًا فِي الْجَزْمِ، وَالْحَالُ أَنَّ تَصَوُّرَ الْمَلْزُومِ يَسْتَلْزِمُ تَصَوُّرَ اللَّازِمِ، فَقَدْ أَخَذَ الْأَخْصَ فِي مَفْهُومِ الْأَعَمِّ، فَكُلُّ مَا كَانَ لَازِمًا بِالْمَعْنَى الْأَعَمِّ كَانَ لَازِمًا بِالْمَعْنَى الْأَخْصَ، فَإِنْ لَزِمَ مِنْ كَوْنِ تَصَوُّرِ الْمَلْزُومِ كَافِيًا فِي تَصَوُّرِ اللَّازِمِ أَنْ يَكُونَ تَصَوُّرُهُمَا مَعًا كَافِيًا فِي الْجَزْمِ بِاللُّزُومِ، كَانَ الْعَامُّ عَيْنَ الْخَاصِّ، بِحَسَبِ الذَّاتِ، وَإِنْ تَغَايَرَا بِحَسَبِ الْمَفْهُومِ، وَإِنْ لَمْ يَلْزَمْ ذَلِكَ كَانَ الْعَامُّ أَخْصَ مِنَ الْخَاصِّ، وَكِلَاهُمَا بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ اللُّزُومُ الْمُعْتَبَرُ فِي الْأَعَمِّ بِالْمَعْنَى الثَّانِي، الَّذِي هُوَ الْأَعَمُّ لَزِمَ تَعْرِيفُ الشَّيْءِ بِنَفْسِهِ؛ أَيْ: أَخْذُهُ فِي تَعْرِيفِهِ، فَيَلْزِمُ الدَّوْرُ، فإِرَادَةُ اللُّزُومِ الدَّهْنِي بَاطِلٌ، وَإِنْ

(١) أي: في قوله: «لأن مطلق اللزوم البين... إلخ».

(٢) هذا هو التحقيق فيكون قوله: (فتأمل) إشارة إلى ترتيب دعوى العلم من كونه بيناً، بأن تلك الدعوى ممنوعة كيف تكون مسلمة، والسيد - قدس سره - وغيره ممن استشكل في العموم والخصوص لم يقل أحد منهم أنه علم ذلك منه، وتجويز غفلتهم عنه مستبعد جداً، على أن الظاهر أن البين مقابل لغير البين كما ذكرنا، وقيل أن وجه التأمل الإشارة إلى أن الإشكال المشهور مندفع بما قلنا من التوجيه، وقيل فيه أن العموم والخصوص بينهما إنما هو بحسب التحقيق لا بحسب الحمل والصدق، وكل منهما ضعيف وهو ظاهر. اهـ منه.



واشترائط الأخصَّ يُوجِبُ اشتراط الأعمَّ؛ لِعَدَمِ تَحَقُّقِ الأخصَّ [ب/٤] بِدُونِ الأعمَّ، فَيَكُونُ المَعْنَى الأعمَّ أَيْضاً شَرْطاً، وَالتَّمثِيلُ لَهُ لَا لِلأخصَّ، وَبِهَذَا الْقَدْرِ يَصِحُّ التَّمثِيلُ.

وَأَمَّا كِفَايَةُ المَعْنَى الأعمَّ لِكَوْنِ الِاتِّزَامِ مَقْبُولاً، أَوْ عَدَمِ كِفَايَتِهِ، فَبَحْثٌ آخَرُ، فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ الإِمَامِ وَالْجُمْهُورِ، كَمَا عُرِفَ فِي الْمُطَوَّلَاتِ.



قول أحمد

قوله: (وَاشْتِرَاطُ الْأَخْصِ يُوجِبُ اشْتِرَاطَ الْأَعْمِ) فيه: أَنَّ إيجابَ اشتراطِ الأخصَّ اشتراطَ الأعمَّ يَسْتَلْزِمُ اشتراطَهُمَا مَعاً،

المجادي

خليل

كَانَ الْمُرَادُ هُوَ اللَّزُومَ الْخَارِجِي كَانَ اللَّزُومُ الْخَارِجِيُّ شَرْطاً لِلدَّلَالَةِ الْإِتِّزَامِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْمَعْتَبَرَ فِي الْأَعْمِ مُعْتَبَرٌ فِي الْأَخْصِ، وَهُوَ اللَّزُومُ الدَّهْنِي بِالْمَعْنَى الْأَخْصِ، وَقَدْ تَبَيَّنَ بُطْلَانُ كَوْنِ اللَّزُومِ الْخَارِجِيِّ شَرْطاً، وَالْجَوَابُ عَنْهُ يُمْكِنُ بَوَجهَيْنِ: الْأَوَّلُ: هُوَ النِّقْضُ الْإِجْمَالِي، وَهُوَ أَنَّ مَا ذَكَرْتُمْ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ أَنَّ لَا يُشْتَرَطُ فِي الدَّلَالَةِ الْإِتِّزَامِيَّةِ شَيْءٌ مِنَ اللَّزُومِ، وَهُوَ بَاطِلٌ بِالْإِجْمَاعِ، وَالثَّانِي: هُوَ الْحَلُّ^(١)، وَهُوَ أَنَّا نَخْتَارُ الشَّقَّ الرَّابِعَ، وَهُوَ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ هُوَ اللَّزُومُ مُطْلَقاً؛ أَي: مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ كَوْنِهِ ذِهْنِيّاً، وَكَوْنِهِ خَارِجِيّاً، فَتَأْمَلُ^(٢).

قوله: (فيه: أَنَّ إيجابَ اشتراطِ الأخصَّ اشتراطَ الأعمَّ يَسْتَلْزِمُ^(٣) اشتراطَهُمَا مَعاً) وما ذكره المحشي

(١) قوله: (هو الحل) وهو تعيين موضع الغلط وهو شائع بعد النقص الإجمالي حتى توهم مصلح الدين اللاري اختصاصه بهذا الموضع، وهو توهم منه، وقد فصلنا الكلام في حل الحل في «حاشية طاش كبرى زاده في الآداب»، فارجع إليها إن شئت. اهـ منه.

(٢) وجهه أن للسائل أن يعود ويقول: إن المطلق لا يتحقق إلا في ضمن الخاص فيعود المحذور، والجواب أنا نقطع النظر عن وصف الذهنية والخارجية، ونظير ذلك أن الكلي مأخوذ في تعريف الجنس على أنه جنس فيكون الجنس مأخوذاً في تعريف الجنس، فيكون تعريفاً بالأخص. وأجيب عنه بأن المأخوذ هو المفهوم الكلي مع قطع النظر عن كونه جنساً، فتأمل. اهـ منه.

(٣) أي: يوجب اشتراطهما لتحقيق تلك الدلالة، وفيه أن كون الأخص شرطاً للتحقق ممنوع عند الشارح في الحقيقة يظهر ذلك بالتأمل في آخر كلامه، فمعنى كلام الشارح أن اشتراط الأخص للتحقق في زعمك يستلزم اشتراط الأعم، فمقصوده اعتراف السائل بكون الأعم شرطاً، ثم منع كون الأخص إنما هو شرط الانضباط والقبول، وهذا معنى كلام الشارح، فعلى ما فهمه المحشي أن الشرط بعد ما سلم كون الأخص شرطاً للتحقق في المثال المذكور مع فقدان زعم أن المثال صحيح بدونه، وهو كما ترى لا يقول به عاقل فضلاً عن فاضل. اهـ منه.



قول أحمد

العمادي

خليل

من المقدمات فهو في الحقيقة إعادة للسؤال^(١) مع التوضيح؛ لأن قول السائل: لأنه لا يلزم... إلخ، صريح في أن اللزوم البين بالمعنى الأخص غير متحقق في المثال المذكور، مع أنه شرط للدلالة الالتزامية، وحاصل جواب الشارح: المنع مع السند، فإن قوله: «وبهذا القدر يصح التمثيل» في قوة المنع مع السند؛ لأنه موجب، والموجب مانع، وهو يكفيه الاحتمال، ولا يلزم أيضاً أن يكون السند معتقداً له، وهذا معنى ما قيل: من أن المانع لا مذهب له، فكأنه قال: لا نسلم توقف صحة التمثيل على تحقق الأخص؛ لجواز كفاية تحقق الأعم؛ لأن القدر المسلم في الاشتراط إنما هو اللزوم الذهني بالمعنى الأعم، لا يقال: إن هذا المنع ليس بموجب؛ لأن اشتراطهم الأخص يدل دلالة ظاهرة على أن تحقق الدلالة الالتزامية يتوقف عليه، وإلا يكون لغواً؛ لأننا نقول: قد مر أنهم قالوا: إن الدلالة الالتزامية مهجورة في العلوم لعدم انضباطها، وأجابوا عنه: بأن اللزوم البين بالمعنى الأخص شرط، واعتراض عليه بأنه يختلف أيضاً باختلاف الأفهام، وأجاب صاحب «الكشف» عنه: بأن الاعتبار البين بالنسبة إلى الكل، فعلم أن الأخص شرط الانضباط والقبول لا شرط التحقيق^(٢)، وليس في كلام الشارح غباراً أصلاً، نعم يرد عليه: أنه لو قال في الجواب الثالث: لا نسلم أن الأخص شرط تحققها، بل اللزوم الذهني المطلق هو الشرط، أما كفاية المطلق في الانضباط والقبول فهو اختلاف بين الإمام والجمهور، إلا أنه بحث آخر خارج عما نحن فيه لكان أولى وأخصر وأظهر، فتأمل في عبارة الشارح العلامة، فإن جواب الشارح لا معنى له ظاهراً؛ لأن سؤال السائل ظاهر؛ لأن حاصله أن الأخص شرط تحقق الدلالة الالتزامية، وهو مفقود، فيشكل الجواب؛ لأن كونه شرطاً شائع بين القوم، فيشكل منعه، وإن سلم كونه شرطاً وكونه مفقوداً، كيف يقال: إنه يصح التمثيل بدونه؟ وحاصل الجواب: أن كونه شرطاً لتحقيق الدلالة ممنوع، وكونه شرطاً لانضباطها مسلم، وبين المقامين بون بعيد، وقوله: «اشتراط الأخص يوجب

(١) لأن السؤال المذكور إنما هو بفقدان الأخص. اهـ منه.

(٢) وتوضيح السؤال على ما يناسب الجواب: أن هذا المثال غير صحيح؛ لأنه فاقد للشرط، وكل مثال كذلك فهو غير صحيح، وحاصل الجواب: أن الصغرى ممنوعة؛ لأن الأعم شرط بالإجماع فهو غير فاقد للشرط فيصح، أما الأخص فهو إنما هو شرط قبول الدلالة الالتزامية عند الجمهور، وهو ليس بشرط عند الإمام، وهذا النزاع ليس في مقام تحققها في مقام آخر، وهو مقام القبول وبين المقامين بون بعيد، يدل على ما قلنا كلامهم في المفصلات؛ لأنهم بعد تعريفهم الدلالة الالتزامية، أوردوا بحثاً طويلاً في القبول، وقال القائلون بعدمها بقبولها أن الشرط هو الأخص بالنسبة إلى الكل، فتأمل. اهـ منه.



قول أحمد

فالدلالة إنما تتحقق إذا تحققت معاً، وفي هذا المثال لم يتحقق الأخص، فلا تتحقق الدلالة، فكيف يصح التمثيل بهذا القدر؟ فالصواب في الجواب بكفاية الفرض في التمثيل، أو بجعل التمثيل على مذهب الإمام.

المجادي

قوله: (وفي هذا المثال... إلخ) ويمكن أن يُجاب بأن مراده أن هذا تمثيل للمعنى الأعم الذي هو شرط ضمناً، لا أنه تمثيل للدلالة؛ فلا يكون الصواب صواباً، على أن هذا مناقشة في المثال، والمناقشة فيه ليس من دأب المحصّلين، ويمكن أن يقال: إن المصنّف اختار مذهب الجمهور، لكنه أشار إلى مذهب الإمام بالتمثيل.



خليل

اشتراط الأعم من باب المجازة^(١) مع الخصم، وليس المراد أن الأخص شرط لتحقيق الدلالة الالتزامية أيضاً بوجهين، الأول: أن قوله: «وأما كفاية المعنى الأعم... إلخ» صريح في أن الأخص شرط القبول لا شرط التحقق؛ لأنه قال: بحث آخر، وإلا لا يكون بحثاً آخر، والثاني: أنه لو كان الأخص شرطاً لتحقيقها لا يصح قوله: «وبهذا القدر يصح... إلخ»، فظهر الحق من هذا المقام بعون الله الملك العلام.

قوله: (فكيف يصح التمثيل)؛ لأن التمثيل للأعم لا للأخص، والأعم لا يوجد بدون الأخص، وفي هذا المثال لا يتحقق الأخص، فلا تتحقق الدلالة على ما نقل عنه في الحاشية، فيه نظر؛ لأن الأعم يوجد بدون الأخص، وإلا لا يكون أعم، فتأمل^(٢)، وقيل: إن مراد الشارح هو التمثيل للشرط الضمني، وهو الأعم، لا للمشروط كما هو المتبادر حتى يرد أنه لا بُد من تحقق الأخص أيضاً، وقيل:

(١) بتسليم بعض مقدماته إذا كان حقاً، ليعثر حيث يراد تبكيته (والمراد الإسكات) وإفحامه بإظهار مقدمته الباطلة، وفي ذلك استدراج للخصم إلى أن يصير مسكناً لا متشبث له اصلاً، ومثاله أن تريد إزلاق صاحبك، فتماشيه في الأرض المستوية حتى إذا وصلت إلى مزقة أزلفته، على ما قال السيد السند في «شرح المفتاح». فكان المجيب قال: سلمنا أن الأخص شرط وهو يستلزم أن الأعم شرط، ولكن لا نسلم أن الأخص شرط التحقق، بل هو شرط الانضباط والقبول، ولما كان هذا المقام مزقة الأقدام، وقد زل فيه أفهام الأقوام، قررت بعبارة مختلفة ليفهم المرام والتوفيق بيد الملك العلام، هذا هو الذي بلغ فهمي القاصر إليه بعد ما بذلت جهدي وسعيت السعي البليغ، فإن الجواب بديهي الفساد، وإيراد المحشي أيضاً في غاية الظهور كما مر، والناظر إليهما يتعجب منهما ويقول أن هذا شيء عجاب؛ لأن القول باشتراط الأخص وصحة المثال بدونه متناقضان وفساده في غاية الظهور لا يخفى على أحد؛ لأن عدم تحقق المشروط بدون الشرط بديهي والحمد لله ملهم الصواب في تحقيق السؤال والجواب. اهـ منه.

(٢) وجهه أن مراده أن الأعم الذي هو شرط ضمني لا يوجد بدون الأخص الذي هو شرط قصدي. اهـ منه.



[اللفظ باعتبار الوضع قسمان]

١ - [اللفظ المفرد]:

(ثُمَّ اللَّفْظُ إِمَّا مُفْرَدٌ) وَبَسِيطٌ، وَإِمَّا مُؤَلَّفٌ وَمُرَكَّبٌ؛

قول أحمد

العبادي

خليل

إِنَّ مَرَادَ الشَّارِحِ أَنَّ التَّمثِيلَ الَّذِي يَكْفِيهِ مَجَرَّدُ الْفَرَضِ يَصِحُّ بِهَذَا الْقَدْرِ، وَهُوَ وُجُودُ بَعْضِ الشَّرْطِ. اهـ،
وفيه نظر؛ لأنه مع فقدان الشرط الآخر لا يصح؛ لأنه لا يكون من أفراد الممثل، وقوله:
«لا للمشروط» فاسد؛ لأنَّ قوله: «وَأَمَّا كَفَايَةُ مَعْنَى الْأَعْمِ... إلخ» صريح في أَنَّ الدَّلَالَةَ الْإِتِّمَامِيَّةَ
مُتَحَقِّقَةً بَدُونِ الْأَخْصِ، وَهُوَ - أَي: الْأَخْصُ - شَرْطُ الْقَبُولِ وَالْإِنْضَابِ كَمَا مَرَّ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمَثَالُ
فَرْضِيًّا يَكُونُ التَّطْوِيلُ بِأَنَّ بَعْضَ الشَّرْطِ مَوْجُودٌ وَبَعْضُ الْآخَرِ مَفْقُودٌ فِي الْجَوَابِ لَغَوًّا، وَهُوَ ظَاهِرٌ،
فَتَأْمَلُ.



قَالَ الْمُصَنِّفُ: (ثُمَّ اللَّفْظُ) اللَّامُ لِلْعَهْدِ الْخَارِجِيِّ؛ أَي: اللَّفْظُ الدَّالُّ بِالْوَضْعِ^(١)، الظَّاهِرُ: أَنَّهُ أَطْلَقَ
الدَّلَالَةَ، وَبَعْضُهُمْ^(٢) قَبَدَ بِالمطابقة، فَوَرَدَ عَلَيْهِ الْمُرَكَّبَاتُ الْمَجَازِيَّةُ مَنَعًا^(٣) وَجَمْعًا، وَتَفْصِيلُ الْكَلَامِ
لَا يَتَحَمَّلُهُ الْمَقَامُ، قَالَ الشَّارِحُ: (وَإِمَّا مُؤَلَّفٌ وَمُرَكَّبٌ) إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا، كَمَا هُوَ رَأْيٌ

(١) وَهُوَ عِنْدَ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ جَعْلُ الشَّيْءِ بِإِزَاءِ الْمَعْنَى لِيَدُلَّ عَلَيْهِ بِنَفْسِهِ، وَهُوَ الْمَتَبَادَرُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ، فَلَا يَرِدُ النَّقْضُ
بِالْمَجَازَاتِ الْمُرَكَّبَةِ حِينَئِذٍ، بَلْ يَكُونُ إِطْلَاقُ الْمُرَكَّبِ عَلَى الْمُرَكَّبِ الْمَجَازِيِّ مَجَازًا، وَيَطْلُقُ عَلَى جَعْلِ الشَّيْءِ بِإِزَاءِ
الْمَعْنَى لِيَدُلَّ عَلَيْهِ، وَلَوْ بِمَعُونَةِ قَرِينَةٍ، وَهُوَ الْمَعْنَى الْأَعْمُ الشَّامِلُ لِلْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ، فَالنَّقْضُ عَلَى تَعْرِيفِ الْمُرَكَّبِ
وَالْمُفْرَدِ مَبْنِيٌّ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى أَمَّا لَوْ أَخَذَ الْوَضْعُ وَالدَّلَالَةُ أَعْمَ لَا يَرِدُ شَيْءٌ فَتَأْمَلُ. اهـ منه.

(٢) وَمِنْهُمْ شَارِحُ «الْقِسْطِاس» وَهُوَ قَالَ: اللَّفْظُ الدَّالُّ بِالمطابقة إِمَّا مُفْرَدٌ، وَقَالَ: لَكِنْ يَخْرُجُ الْقَيْدُ بِالمطابقة كَثِيرًا مِنْ
الْمُرَكَّبَاتِ مِثْلَ قَوْلِهِمْ: تَكَلَّمَ أَسَدٌ، وَرَأَيْتَ شَمْسًا فِي الْحَمَامِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمُرَكَّبَاتِ الْمَجَازِيَّةِ مَعَ أَنَّ الْفَصِيحَ مِنْ
الْكَلَامِ نِظْمًا كَانَ أَوْ نَثْرًا مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ. اهـ. اهـ منه.

(٣) لَا يَكُونُ تَعْرِيفُ الْمُفْرَدِ مَانِعًا، وَلَا يَكُونُ تَعْرِيفُ الْمُرَكَّبِ جَامِعًا. اهـ منه.



لأنه إما أن لا يُراد بِجُزءٍ مِنْهُ الدَّلالةُ عَلَى جُزءِ المَعْنَى، أو يُراد، والأوَّلُ المُفْرَدُ (وهو الذي لا يُراد بِالْجُزءِ مِنْهُ دَلالةٌ عَلَى جُزءِ المَعْنَى) أَعْمُ مِنْ: أن لا يَكُون لَهُ جُزءٌ كَهَمْزَةٍ الاسْتِفْهَامِ، أو يَكُون لَهُ جُزءٌ لا لِمَعْنَاهُ كَالنُّقْطَةِ،

قول أحمد

قوله: (كَهَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ) أي: ما صَدَقَ عَلَيْهِ هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ، قوله: (كَالنُّقْطَةِ)، فإن قُلْتَ: إن كان المُرادُ بِهَا مَعْنَاهَا الكُلِّيَّةُ

المصادي

قوله: (أي: ما صَدَقَ ... إلخ) إشارة إلى دَفْعِ ما قيل: إن هَمْزَةَ الاسْتِفْهَامِ لا تَصْلَحُ مِثَالاً لما لا جُزءَ لَهُ؛ لأنَّها كعَبْدِ اللَّهِ عَلمًا، قول الشَّارِحِ: (كَالنُّقْطَةِ) وهي طَرَفُ الخَطِّ: الَّذِي هو طَرَفُ السَّطْحِ: الَّذِي هو طَرَفُ الجِسْمِ: وهو ما لَهُ طُولٌ وَعَرْضٌ وَعُمُقٌ، والسَّطْحُ: ما لَهُ طُولٌ وَعَرْضٌ [١٢/ب] دُونَ العُمُقِ، والخَطُّ: ما لَهُ طُولٌ دُونَ العَرْضِ والعُمُقِ، والنُّقْطَةُ: ما يَنْتَهِي إِلَيْهِ الخَطُّ.

فيليل

الشَّيْخُ، صرَّحَ بِهِ الإمامُ الرَّازِي فِي «شرح الإشارات»، وبعضُهم^(١) فَرَّقَ بَيْنَهُمَا، وَضَمَّ القَوْلَ^(٢) إِلَيْهِمَا شارِحُ «القسطاس»، قَالَ الشَّارِحُ: (لأنَّهُ إِمَّا أن لا يُرادَ ... إلخ) لا يَظْهَرُ فَائِدَةُ هَذَا التَّرْدِيدِ؛ لأنَّهُ مُسْتَفَادٌ مِنَ المَتْنِ، قَالَ الشَّارِحُ: (أَعْمُ مِنْ: أن لا يَكُون لَهُ جُزءٌ)؛ لأنَّ انْتِفَاءَ قَصْدِ دَلالةِ الجُزءِ^(٣) تَتَحَقَّقُ بَانْتِفَاءِ الجُزءِ، وبانْتِفَاءِ الدَّلالةِ، وبانْتِفَاءِ القَصْدِ.

قوله: (أي: ما صَدَقَ عَلَيْهِ هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ)؛ أي: مَفْهُومُ هَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ الكُلِّيَّةِ، وَلَوْ قَالَ: نَحْنُ إِذَا كَانَ عَلمًا كَمَا فِي «شرح القسطاس»^(٤) لَكَانَ أَوَّلِي، قَالَ الشَّارِحُ: (أو يَكُون لَهُ جُزءٌ لا لِمَعْنَاهُ كَالنُّقْطَةِ) مَنْ لَمْ يَعتَبِرْ انْقِسَامَ المَعْنَى إِلَى ما لَهُ جُزءٌ كصاحب «القسطاس» جَعَلَ الأَقْسامَ أَرْبَعَةً، فَمَقْصُودُ الشَّارِحِ الرَّدُّ عَلَيْهِمْ، وَلِذَا صرَّحَ بِأنَّ أَقسامَ المَفْرَدِ خَمْسَةٌ، وَلَوْ جَعَلَ المَعْنَى أَعْمَ مِنَ البَسيطِ، كالعَقْلِ الأوَّلِ مِثْلًا، فليَكُنْ «ق» مَوْضُوعًا بِإِزَائِهِ، كَانَتِ الأَقْسامُ سِتَّةً لا خَمْسَةً. قوله: (إِنْ كَانَ المُرادُ بِهَا^(٥))؛ أي: بِلَفْظَةِ النُّقْطَةِ.

(١) وهو بعض المتأخرين، فإنه زعم أن اللفظ إما أن لا يكون لشيء في أجزائه دلالة أصلاً، وذلك هو المفرد، أو يكون لأجزائه دلالة ولا يخلو إما أن تكون دلالة أجزائه ليس على معناه وذلك يسمى بالمركب؛ مثل: عبد الله ومعدني كرب، إذا جعلت أعلاماً، وإما أن تكون دلالة أجزائه على أجزاء معناه وذلك يسمى بالمؤلف على ما قال الإمام في «شرح الإشارات»، ثم قال المحشي الطوسي هذا الفرق اصطلاح جديد لا فائدة له في هذا العلم. اهـ. اهـ منه.

(٢) أي: جعل القول مرادفاً للمركب والمؤلف. اهـ منه.

(٣) سواء كان الجزء جزء اللفظ أو جزء المعنى وهو - أي: هذا الانتفاء - يتحقق بوجوده ثلاثة، فإذا يزيد الأقسام تكون ستة في نظر العقل، فتأمل. اهـ منه.

(٤) قال شارح القسطاس: إما أن لا يكون له جزء أصلاً؛ مثل: (ق) إذا جعل علماً. اهـ ولا شك أن المعنى العلمي يمكن أن يكون بسيطاً كالعقل الأول مثلاً، ومركباً فتصير الأقسام ستة لا خمسة. اهـ منه.

(٥) فيه رد على من جعل محل التردد المعنى حيث قال: الأولى أن يقال بمعناها ثم تعسف في الجواب عنه، وقال =



قول أحمد

أعني: نهاية الخط؛ فهي كالإنسان، وإن كان المراد بها ما صدق عليه ذلك المعنى الكلّي فهو ليس بمعناه، قلت: هذا إنما يرد إذا كان قوله: «كالنقطة» تمثيلاً للفظ الذي لا جزء لمعناه، وليس كذلك، بل هو تمثيل للمعنى الذي لا جزء له، وحينئذ لا يرد ذلك؛ لأننا نختار أن المراد

المصادي

قوله: (ما صدق عليه ذلك المعنى الكلّي) أي: طرف هذا الخط وذاك وذلك.

قوله: (بل هو تمثيل للمعنى الذي... إلخ) فيه نظر؛ لأن الظاهر أنها تمثيل للفظ الذي لا جزء لمعناه كما هو الأنسب بما قبله وما بعده، وعلى ما ذكره المحشي لا يكون الكلام على نسق واحد، كما لا يخفى.

خليل

قوله: (أعني: نهاية الخط) وهذا المعنى مرگب؛ لأن الإضافة داخله والمضاف إليه خارج كما سبق في تفسير العمى، ثم الخط نهاية السطح وهو نهاية الجسم التعليمي، وكلها أقسام المقدار، وهو القائم بالجسم الطبيعي.

قوله: (فهي)؛ أي: لفظة النقطة كلفظ الإنسان في أن لكل جزءاً، ولمعناه جزء، مع أن الكلام فيما يكون للفظ جزء دون معناه.

قوله: (وإن كان المراد بها)؛ أي: بلفظة النقطة ما صدق عليه معناه الكلّي، فهو -أي: ما صدق- ليس بمعناها؛ إذ المعنى هو الصورة الذهنية من حيث وُضع بإزائها الألفاظ، فالما صدق لم يوضع بإزائه لفظ النقطة، فلا يكون معنى، وقد^(١) يكتفى في إطلاق المعنى على الصورة بمجرد صلاحيته لأن يقصد باللفظ؛ سواء وُضع له لفظ أو لا، على ما قال الشريف العلامة في «الحاشية الصغرى»، فيكون الما صدق معنى النقطة على معنى صلاحيته لوضع النقطة بإزائه، والقربة على ذلك هو المقابلة، فلا يرد السؤال، فلا يحتاج إلى ما تكلفه من الجواب؛ لأن التمثيل في القرائن كلها للألفاظ، فيتبادر أن التمثيل للفظ، فتأمل^(٢).

قوله: (قلت: هذا إنما يرد... إلخ) منع لمبنى السؤال وسنده، وهو ظاهر، ولك أن تقول: إن الفرض كافٍ في التمثيل، ولك أن تقول: إنه يجوز أن يكون الموضوع له هو الما صدق، ويكون المفهوم

= ما قال؛ لأن هذا التردد في المراد بلفظ هذا مثلاً هو المراد به المفهوم أو الماصدق على الاختلاف المشهور، فتأمل. اهـ منه.

(١) شروع في الجواب. اهـ منه.

(٢) وجه الإشارة إلى الفرق بين الجوابين وهو أن قوله: (كالنقطة) تمثيل لقوله: (لمعناه) في قوله: (لا لمعناه) على جواب المحشي، وعلى ما قلناه تمثيل لقوله: (أو كان له جزء لا لمعناه)، فيكون مطابقاً لقرائنه. اهـ منه.



أو كَانَ لِمَعْنَاهُ أَيْضاً جُزْءٌ، وَلَا يَدُلُّ عَلَى جُزْءِ الْمَعْنَى (كَالْإِنْسَانِ) فَإِنَّ الْأَلِفَ مِنْهُ مَثَلاً لَا يَدُلُّ عَلَى الْحَيَوَانِ، أَوْ يَدُلُّ عَلَى جُزْءِ الْمَعْنَى أَيْضاً لَكِنْ لَا يَدُلُّ عَلَى جُزْءِ مَعْنَاهُ، كَعَبْدِ اللَّهِ عِلْمًا؛ إِذْ لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْعُبُودِيَّةِ وَالْأُلُوهِيَّةِ جُزْءًا لِلشَّخْصِ الْمُعْلَمِ، أَوْ دَلَّ عَلَى جُزْءِ مَعْنَاهُ أَيْضاً لَكِنْ لَا تَكُونُ دَلَالَتُهُ مُرَادَةً^(١)، كَالْحَيَوَانِ النَّاطِقِ عِلْمًا؛ إِذْ لَيْسَ شَيْءٌ مِنْ مَعْنَى الْحَيَوَانِ وَالنَّاطِقِ الْجُزْأَيْنِ لِلْإِنْسَانِ - الْجُزْءِ لِلشَّخْصِ الْمُعْلَمِ - مُرَادًا عِنْدَ الْعِلْمِ؛ إِذِ الْعِلْمُ شَيْءٌ لَا يُرَادُ بِهِ إِلَّا الذَّاتُ الْمُعَيَّنُ، مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ حَقِيقَةِ الذَّاتِ، أَلَا يُرَى: أَنَّ الْمُعْلَمَ لَوْ كَانَ غَيْرَ الْحَيَوَانِ النَّاطِقِ لَمْ يَتَغَيَّرْ حَالُ الْعِلْمِيَّةِ؛ فَالْمُفْرَدُ خَمْسَةُ أَقْسَامٍ.

قول أحمد

بِهَا مَا صَدَقَ عَلَيْهِ ذَلِكَ الْمَعْنَى الْكُلِّيُّ، أَعْنِي: إِذَا وُضِعَ لَفْظٌ لَهُ جُزْءٌ عَلَى مَا صَدَقَ عَلَيْهِ ذَلِكَ الْمَعْنَى الْكُلِّيُّ، يَكُونُ لِذَلِكَ اللَّفْظِ جُزْءٌ لَا لِمَعْنَاهُ، قَوْلُهُ: (إِذْ لَيْسَ شَيْءٌ مِنْ مَعْنَى الْحَيَوَانِ وَالنَّاطِقِ... إلخ) وَإِذَا لَمْ يَكُنْ مُرَادًا لَمْ تَكُنْ الدَّلَالَةُ عَلَيْهِ مُرَادَةً أَيْضاً.

العقادي

قَوْلُهُ: (وَإِذَا لَمْ يَكُنْ مُرَادًا... إلخ) يُشِيرُ إِلَى دَفْعِ مَا يُوهِمُ أَنَّ هَذَا الدَّلِيلَ لَا يُثَبِّتُ الْمُدَّعَى؛ لِأَنَّ الْمُدَّعَى كَوْنِ الْحَيَوَانِ النَّاطِقِ مَثَلاً لِلْفِظِ الَّذِي دَلَّ جُزْؤُهُ عَلَى جُزْءِ مَعْنَاهُ، وَلَا تَكُونُ دَلَالَتُهُ مُرَادَةً، وَالدَّلِيلُ لَا يُثَبِّتُ هَذَا، بَلْ يُثَبِّتُ أَنَّ مَعْنَى الْحَيَوَانِ النَّاطِقِ لَيْسَ بِمُرَادٍ عِنْدَ الْعِلْمِ، فَلَا تَقْرِبُ، فَاجِبٌ: بِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ... إلخ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ مَا ذَكَرَهُ صُغْرَى الْقِيَاسِ، وَالْكُبْرَى مَطْوِيَّةٌ، وَهِيَ قَوْلُهُ: إِذَا لَمْ يَكُنْ... إلخ، فَتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: (أَيْضاً) أَي: كَمَا لَا تَكُونُ جُزْئِيَّةُ الْحَيَوَانِ وَالنَّاطِقِ مُرَادَةً، كَذَلِكَ لَا تَكُونُ الدَّلَالَةُ عَلَيْهِ مُرَادَةً.



فخيل

الْكُلِّيُّ آلَةٌ، وَيَكُونُ وَضْعُهُ مِنْ قَبِيلِ وَضْعِ الْعَامِّ لِلْمَوْضُوعِ لَهُ الْخَاصُّ، فَلَا بُدَّ لِنَفْيِ هَذَا مِنْ دَلِيلٍ^(٢). قَوْلُهُ: (إِذَا وُضِعَ لَفْظٌ لَهُ) يُشِيرُ بِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ إِطْلَاقُ الْمَعْنَى إِلَّا إِذَا وُضِعَ^(٣) بِإِزَائِهِ لَفْظٌ بِالْفِعْلِ، وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ الصَّلَاحِيَّةَ كَافِيَةً، تَدَبَّرْ^(٤).

قَوْلُهُ: (لَمْ تَكُنْ الدَّلَالَةُ عَلَيْهِ مُرَادَةً أَيْضاً) يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الدَّلَالَةَ مُتَحَقِّقَةً عِنْدَ قَصْدِ مَعْنَاهَا الْعِلْمِيَّةِ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الدَّلَالَةَ تَابِعَةً لِلْقَصْدِ عِنْدَ الْقُدَمَاءِ، وَقَدْ تَبَعَهُمْ شَيْخُ الْفَرَنْ قَالَ فِي «الشِّفَاءِ»: إِنَّهُ لَا يَصْدُقُ عَلَى «عَبْدِ اللَّهِ» عِلْمًا أَنَّهُ يَدُلُّ جُزْؤُهُ عَلَى مَعْنَاهُ، بَلْ كُلُّ مِنْ جُزْأِيهِ عِنْدَ قَصْدِ مَعْنَاهُ الْعِلْمِيَّةِ بِمَنْزِلَةِ زَايَ زَيْدٍ، إِلَّا

(١) فِي الْأَصْلِ: «لَا يَكُونُ دَلَالَتُهُ مُرَادًا».

(٢) وَالْإِحْتِمَالُ كَافٍ لِلْمَانِعِ. اهـ مِنْهُ.

(٣) لِأَنَّ كَلِمَةَ (إِذَا) ظَرْفٌ لِلْفِعْلِ يَكُونُ، فَلَا يَكُونُ الْمَعْنَى مَعْنَى إِلَّا وَقْتُ وَضْعِ ذَلِكَ اللَّفْظِ. اهـ مِنْهُ.

(٤) وَجْهُهُ أَنَّ الْإِكْتِفَاءَ بِالْفَرْضِ يَقْوِي الِاعْتِرَاضَ بِأَنَّ الْأَقْسَامَ سِتَّةَ لَا خَمْسَةَ، فَلَا تَغْفِلْ. اهـ مِنْهُ.



٢- [اللفظ المؤلف]:

(وَأَمَّا مُؤَلَّفٌ^(١)،

قول أحمد

قوله: (وَأَمَّا مُؤَلَّفٌ) لو قال هاهنا: «والثاني المؤلف» ثم سَرَعَ في تقرير قول المصنّف: «وَأَمَّا مُؤَلَّفٌ» لكان أنسب^(٢)،

العجادي

قوله: (ثُمَّ سَرَعَ في تقرير قول المصنّف: «وَأَمَّا مُؤَلَّفٌ») وفيه نظر؛ لأنه لو قال: الثاني المؤلف، وأما المؤلف لم يَصِحَّ الارتباط كما لا يخفى، اللهم إلا أن يقال: ثم سَرَعَ في تقرير قوله: وَأَمَّا مؤلّف، على وجه يَصِحُّ الارتباط به بأن يقال مثلاً: الثاني المؤلف وإليه أشار بقوله: «وَأَمَّا مُؤَلَّفٌ».

قوله: (لَكَانَ أَنْسَبَ) أي: لكان أَوْفَقَ بقرينه وهو قوله: «والأوّل المفرد».

خليل

أن يقال: إن زيادة القصدي في التعريف إنما هي للتفهم، لا لأنه معتبر في الدلالة؛ لأن اعتبار الإرادة في الدلالة بين البطلان؛ لأن الشيخ وغيره من المنطقيين عرّفوا الدلالة بأنها كون الشيء بحيث متى التفت إليه التفت إلى شيء آخر لعلاقة بينهما، وهذا المعنى لا يقتضي القصد، بل يكفي ثبوت العلاقة في نفس الأمر، وإن لم يكن مشعوراً بها، ولكن يردّ النقض بـ«عبد الله» علماً، و«الحيوان الناطق» علماً على تعريف المركب، فإن كلا منهما يدلّ جزؤه على جزء معناه، والجواب: أن قيد الحيثية معتبر في تعريفات الأمور الإضافية، ذكر أو لم يذكر.

قوله: (لَكَانَ أَنْسَبَ)؛ أي: لقوله: «والأوّل المفرد»، إلا أنه لما كان قوله: «والثاني المؤلف» معلوماً هناك من المقام، لم يذكر ههنا لبعد المعطوف عليه وللإيجاز أيضاً، فتأمل^(٣).

(١) المؤلف والمركب والقول ألفاظ مترادفة اصطلاحاً، ولا بد للمركب من شروط: ١ - أن يكون للفظ جزء، ٢ - وأن يكون لجزئها دلالة على معناها، ٣ - وأن يكون ذلك المعنى جزءاً من اللفظ، ٤ - وأن تكون دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى مقصودة، ومتى انتفى أحد هذه الشروط انتفى التركيب، ومثال انتفاء الأول همزة الاستفهام، وإذا انتفى الأول مع تحقق الثاني تحقق الثاني من المفرد كزيد، وإذا انتفى الثالث مع تحقق الأولين تحقق الثالث من المفرد كعبد الله علماً، وإذا انتفى الرابع مع تحقق الثلاثة قبله تحقق القسم الرابع من المفرد كالحيوان الناطق علماً، على ما أفاده القطب الرازي في «شرح الشمسية» ص: ٣٤، بتصرف.

(٢) وجهه أن الفناري قال أولاً: «والأوّل المفرد (وهو... إلخ)»، فلو قال هنا: «والثاني المؤلف»؛ لكان أنسب.

(٣) وجهه أن البعد مما يوجب الذكر فلا يكون وجهاً للترك، والجواب أنه لو ذكر لكان ذكره تصريحاً بما علم ضمناً، إلا أن بعد المعطوف عليه يوجب الخفاء، فاكتفى بما علم ضمناً، على أنه لو قال: والثاني المؤلف لأوهم لفظ



وَهُوَ الَّذِي لَا يَكُونُ كَذَلِكَ) أَي: الَّذِي تَكُونُ الْقِيُودُ الْخَمْسَةُ مُتَحَقِّقَةً فِيهِ

قول أحمد

قوله: (أَي: الَّذِي تَكُونُ الْقِيُودُ الْخَمْسَةُ مُتَحَقِّقَةً فِيهِ) أَي: يَكُونُ لَهُ جُزْءٌ مَلْفُوظٌ أَوْ مُقَدَّرٌ كـ«ق»، وَيَكُونُ لِمَعْنَاهُ أَيْضاً جُزْءٌ، وَيَكُونُ جُزْؤُهُ دَالاً عَلَى جُزْءِ الْمَعْنَى، وَيَكُونُ ذَلِكَ الْمَعْنَى مَعْنَاهُ الْمَقْصُودُ مِنْهُ، وَتَكُونُ تِلْكَ الدَّلَالَةُ مَقْصُودَةً أَيْضاً، وَالْمَرَادُ بِالْقَصْدِ:

المجادي

قوله: (كـ«ق») إِمَارَةٌ إِلَى دَفْعِ مَا قِيلَ: إِنَّ «ق» مُرَكَّبٌ إِذَا أُضْمِرَ فِيهِ فَاعِلُهُ، وَهُوَ أَنْتَ بِالِاتِّفَاقِ، مَعَ أَنَّ الْقِيُودَ الْخَمْسَةَ غَيْرُ مُتَحَقِّقَةٍ فِيهِ؛ فَلَا يَكُونُ تَعْرِيفُ الْمُرَكَّبِ جَامِعاً، وَلَا تَعْرِيفُ الْمَفْرَدِ مَانِعاً، وَحَاصِلُ الدَّفْعِ: أَنَّ «ق» وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ جُزْءٌ مَلْفُوظٌ لَكِنْ لَهُ جُزْءٌ مُقَدَّرٌ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَ الْمُقَدَّرِ عَلَى الْمُسْتَكْنَى لَا يَخْلُو عَنْ بُعْدٍ.

خليل

قوله: (الْقِيُودُ الْخَمْسَةُ) وَتَعْرِيفُ الْمُرَكَّبِ الْمُسْتَفَادِ مِنْ تَقْسِيمِ اللَّفْظِ الَّذِي يُقْصَدُ بِجُزْءٍ مِنْهُ دَلَالَةً عَلَى جُزْءٍ مَعْنَاهُ الْمَقْصُودِ، وَالْقَيْدُ فِيهِ وَاحِدٌ، إِلَّا أَنَّهُ يَنْحَلُّ إِلَى قِيُودٍ خَمْسَةٍ، وَيُعْتَبَرُ عَدَمُ هَذَا الْمَجْمُوعِ فِي الْمَفْرَدِ لَا عَدَمُ كُلِّ مِنْهَا؛ لِأَنَّ زَيْدًا مُفْرَدٌ.

قوله: (أَوْ مُقَدَّرٌ) وَجُزْءُ اللَّفْظِ لَفْظٌ، وَإِنْ كَانَ مُقَدَّرًا فَلَا يَشْمَلُ الْهَيْئَةَ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِلَفْظٍ، وَكَلَامُهُ يُشْعِرُ بِشُمُولِهِ، وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْمَرَادَ بِاللَّفْظِ أَعْمٌ مِنَ اللَّفْظِ الْحَقِيقِيِّ وَمِمَّا يَقُومُ مَقَامُهُ، وَكَذَا الْكَلَامُ فِي الْمَوْضُوعِ، فَإِنَّهُ أَعْمٌ مِنَ الْمَوْضُوعِ حُكْمًا؛ لِيَشْمَلَ نَحْوَ: جِسْمٌ مُهْمَلٌ.

قوله: (كـ«ق») الظَّاهِرُ أَنَّهُ مِثَالُ الْمُقَدَّرِ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُقَدَّرٍ، وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْمُضَافَ مَحْذُوفٌ؛ أَي: كَضَمِيرِ «ق»، أَوْ أَنَّهُ مِثَالُ الْمُرَكَّبِ؛ أَي: كـ«ق» الْمَأْخُوذِ مَعَ فَاعِلِهِ، أَمَّا إِطْلَاقُ الْمُقَدَّرِ فَهُوَ مَذْكُورٌ فِي الْمَطْوُولَاتِ، وَالْمَرَادُ بِهِ الْمُنَوِيُّ لَا الْمَحْذُوفُ؛ لِأَنَّ ظَهْرَ عَدَمِ جَوَازِ حَذْفِهِ يَدْفَعُ هَذَا التَّوَهُّمَ.

قوله: (وَيَكُونُ لِمَعْنَاهُ أَيْضاً)؛ أَي: كَمَا يَكُونُ لِلْفِظَةِ جُزْءٌ.

قوله: (وَالْمَرَادُ بِالْقَصْدِ^(١))؛ أَي: الْقَصْدُ الْمَوَافِقُ لِلْوَضْعِ^(٢)، فَلَا يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ إِذَا قَصَدَ بَزَايَ زَيْدٍ وَبِبَائِهِ وَبِدَالِهِ الْعَدَدُ فَيَكُونُ مُرَكَّبًا، فَتَخْتَلُّ التَّعْرِيفَاتُ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ مُرَكَّبٌ مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ، نَعَمْ، لَوْ قَصَدَ بِأَلْفٍ إِنْسَانِ الدَّلَالَةَ عَلَى رَأْسِهِ، وَبِالْبَاقِي الدَّلَالَةَ عَلَى بَاقِي الْأَعْضَاءِ، لَا يَكُونُ مُرَكَّبًا، فَإِنَّ هَذَا الْقَصْدَ لَيْسَ بِمُعْتَبَرٍ كَمَا لَا يَخْفَى.

= أن المراد بالثاني هو الثاني من المفرد، ولاحتاج الشارح بناء على أن دأبه المزج إلى أن يقول وإليه أشار بقوله: (وما مؤلف) وهو تطويل لا طائل تحته، وهذا كله ظاهر. اهـ منه.

(١) أي: بالقصد المذكور في تفصيل القيود، فإنه المتبادر من المقام كما لا يخفى. اهـ منه.

(٢) وأنت خبير بأن الوضع أعم من يكون في اللغة أو في الشرع أو في العرف العام أو الخاص، والتقييد باللغة تقصير. اهـ منه.



(كِرَامِي الحِجَارَةِ^(١)) فَإِنَّ الرَّامِي يُرَادُ بِهِ الدَّلَالَةُ عَلَى ذَاتِ مَنْ صَدَرَ عَنْهُ الرَّمْيُ، وبالحِجَارَةِ [١/٥] عَلَى الْأَجْسَامِ الْمُعَيَّنَةِ.

قول أحمد

الْقَصْدُ الْجَارِي عَلَى قَانُونِ الْوَضْعِ؛ فَلَا يَرُدُّ: «زَيْدٌ» عَلَى مَنْعِ تَعْرِيفِ الْمُرَكَّبِ وَجَمْعِ تَعْرِيفِ الْمُفْرَدِ؛ إِذْ أُريدَ بِجُزْءٍ مِنْهُ الدَّلَالَةُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ مَذْلُومِهِ، وبالجُزْءِ الْمُرْتَّبِ فِي السَّمْعِ؛ فَلَا يَرُدُّ

المعمادي

قوله: (على قانون الوضع) والمراد بالوضع هاهنا وضع أهل اللغة لا مطلق الوضع، وإلا لم يجز التفرُّيع كما لا يخفى.

قوله: (من أجزاء مذكوله) بأن يراد بالرأي سبعة، وبالياء عشرة، وبالدال أربعة، أو يراد بالرأي رأسه، وبالدال رجلاه، وبالياء ما بينهما.

قوله: (المرتَّب في السَّمْع) أي: يكون بعض الأجزاء مقدماً وبعضها مؤخراً في السَّمْع، لكن في مسموعية الهيئة بعد^(٢).

خليل

قوله: (وبالجُزْءِ الْجُزْءِ الْمُرْتَّبِ فِي السَّمْعِ؛ فَلَا يَرُدُّ) وفيه نظر؛ لأن إرادة الجزء المقيّد من المطلق يكون بطريق المجاز، ويجب الاحتراز عنه في التعريف، إلا إذا تحققت القرينة، ولا قرينة ههنا، والجواب: أن الكلام في جزء اللفظ لا في جزء الدال، والنامي أعم من الأول؛ لأن الأول جزء مسموع مرتَّب في السَّمْع، على ما في بعض حواشي «شرح الشمسية»، وفيه نظر؛ لأن الفعل الذي هو عبارة عن المادة والهيئة خارج عن القسمين^(٣) حينئذ، مع أنه دال بالمطابقة، والصواب أنه داخل في المقسم، إلا أن المراد بالجزء في تعريف المركب الجزء المرتَّب في السَّمْع^(٤)، فالفعل خارج عن تعريف المركب

(١) وللرازي كلام على هذا التركيب، قال: فإن الرامي مقصود الدلالة على رمي منسوب إلى موضوع ما، والحجارة مقصودة الدلالة على الجسم المعين، ومجموع المعنيين معنى رامي الحجارة، واعترضه العصام في شرح «الوضعية» بأن الأولى أن يقول: إلى ذات ما نُسب إليه الرمي؛ لأن الصفات تُعتبر فيها النسبة من جانب الذات، وفي الأفعال من جانب الحدث، وأجاب عبد الحكيم بأن معنى كلام الرازي أن الغرض منه تلك الدلالة، وأما قوله: إلى موضوع ما أي: ذات ما قائم به الرمي، فالقيام أيضاً مدلول له، واحتز عن نحو: لاين وتامر؛ فإنه دال على ذات ما يُنسب إليه اللبن والتمر لا على ما انصُف، أعني الهيئة التركيبية. («شرح الخبيصي بحاشية العطار» ٦٥).

(٢) لأن الهيئة ليست من المسموعات.

(٣) وهي غير مسموعة وهو ظاهر ولو سمع دعوى سماعها لا تسمع دعوتها بها في السَّمْع، فيكون خارجاً عن المقسم، وهو اللفظ؛ لأنه وجب كون أجزائه مسموعة على ما يدل عليه التعليل، وحاصل الجواب أن الجزء أعم من المسموع، إلا أن المراد في تعريف المركب هو الجزء المرتَّب، فيكون الفعل خارجاً عن تعريف المركب وداخلاً في تعريف المفرد. اهـ منه.

(٤) وإذا كان المراد بالجزء هو المرتَّب في السَّمْع تزيد الأقسام. اهـ منه.



فإن قلت: مفهوم المركب وجودي^(١) يجب تقديم تعريفه على مفهوم المفرد، فلم عكسه؟

قول أحمد

على تعريف المركب [٨/ب] الفعل الدال بمادته على الحدث، وبصيغته على الزمان، قوله: (على مفهوم المفرد)؛ لأنه عديمي، والأعدام إنما تعرف بملكاتها^(٢).

المبادي

قوله: (الفعل الدال بمادته... إلخ) هذا إذا لم يستكن فيه فاعله، وإلا فهو مركب كما لا يخفى.
قوله: (لأنه عديمي) المراد بالمفهوم العدمي هنا عدم الإرادة، وبالمفهوم الوجودي [١٣/أ] الإرادة.
قوله: (إنما تعرف بملكاتها)، ولأن الوجودي أشرف من العدمي، وفيه إشارة إلى أن أعدام الملكات مضافة إليها، والمضاف من حيث إنه مضاف لا يعرف إلا بعد معرفة المضاف إليه.



خليل

داخل في تعريف المفرد؛ لأن الهيئة ليست بمسموعة، وإن كانت جزءاً من اللفظ الدال، ولو سلم كونها مسموعة نقول: إنهما -أي: المادة والهيئة- مسموعتان معاً، أما القرينة^(٣) فهي المتبادر منه، فإن قلت: يدل كلام المحشي على أن الهيئة مسموعة، فإنه لم يقل: جزء مسموع، وهذا التقرير يدل على أنها ليست بمسموعة، قلت: إنها ليست بمسموعة، وتقرير المحشي مبني على تسليم أنها مسموعة، كما قال -قدس سره- في «الحاشية الصغرى»: إن المادة والهيئة مسموعتان معاً. اهـ

قوله: (وبصيغته)؛ أي: الهيئة الحاصلة باعتبار ترتيب الحروف وحركاتها؛ نحو: ضرب، أو حركاتها وسكناتها؛ نحو: يضرب.

قوله: (لأنه عديمي)؛ لأن مفهوم المركب وجودي؛ أي: ما تحقق فيه القيود الخمسة، ومفهوم

(١) لأن المؤلف: ما يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه، فهو تعريف من باب الإيجاب والثبوت، وهو من باب الموجود، فكان التعريف بصفات وجودية، ولأن المفرد: ما لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه، فهو تعريف من باب النفي والسلب، وهو من باب المعدومات، فكان التعريف به بصفات عدمية.

(٢) قوله: الأعدام إنما تعرف بملكاتها، أي: أن كل عدم إذا أضيف إلى ملكته دل عليها ابتداء، فاللفظ الدال عليه يدل على الملكة، أي: الشيء الموجود بالالتزام مع انتفاء الملازمة بينهما في الخارج، وبيانه: أن الفقر هو عدم الغنى عما من شأنه أن يملك، فقولنا: الفقر يدل على العدم المضاف إلى الغنى بالمطابقة؛ لأن اللفظ موضوع له، لا للعدم والغنى معاً، وعلى الغنى بالالتزام؛ لأن الغنى خارج عن المعنى الموضوع له، وهو العدم مع قيد الإضافة، والمضاف إليه لازم له؛ لأن تصور العدم المضاف يستلزم المضاف إليه الغنى؛ إذ تصور المضاف إلى شيء من حيث هو مضاف بدون تصور المضاف إليه محال.

(٣) ولما زيف قوله: (لأن الأول جزء مسموع مرتب) بلزوم خروج الفعل عن القسمين مع وجوب دخوله في المفرد، فجاء اللفظ أعم من المسموع فضلاً عن المرتب يشمل الفعل، فإنه لفظ وبعض جزئه وهو الهيئة غير مسموع، فجاء اللفظ أعم من المسموع ولا قرينة على إرادة الجزء المرتب في السمع، أجاب بأن حمل التعريف على المتبادر واجب، والمتبادر من الجزء المذكور في تعريف المركب هو الجزء المرتب في السمع فهذا غاية التوضيح. اهـ منه.



قُلْتُ: لَأَنَّ الْقَصْدَ بِتَضْيِيرِ اللَّفْظِ إِلَى التَّفْسِيمِ، وَالتَّعْرِيفِ ضِمْنِيٍّ، وَالتَّفْسِيمُ بِاعْتِبَارِ
الذَّاتِ لَا الْمَفْهُومِ، وَذَاتُ الْمُفْرَدِ سَابِقٌ عَلَى ذَاتِ الْمُرَكَّبِ.

[المفرد والمركب حقيقة في المفهوم مجاز في اللفظ]:

وَاعْلَمْ أَنَّ الْمُفْرَدَ وَالْمُرَكَّبَ وَأَقْسَامَهُمَا الْآتِيَةُ أَقْسَامٌ لِلْمَفْهُومِ أَوَّلًا وَبِالذَّاتِ،

قول أحمد

قوله: (أَقْسَامٌ لِلْمَفْهُومِ أَوَّلًا وَبِالذَّاتِ) فَإِنْ قُلْتُ: إِنَّ الْمُفْرَدَ وَالْمُرَكَّبَ وَالْكُلِّيَّ وَالْجُزْئِيَّ -
بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورَةَ هَاهُنَا - أَوْصَافٌ لِلْفِظِ، وَلَا تَصْدُقُ عَلَى الْمَفْهُومِ أَصْلًا، فَكَيْفَ تَكُونُ أَقْسَامًا
لِلْمَفْهُومِ أَوَّلًا وَبِالذَّاتِ، وَلِلْفِظِ ثَانِيًا وَبِالْعَرَضِ؟ بَلِ الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ، قُلْتُ: الْمَقْصُودُ أَنَّ الْمَعْنَى
الْحَقِيقِيَّةَ لَهَا مَا هُوَ وَصْفٌ لِلْمَفْهُومَاتِ، وَإِنَّمَا تُطْلَقُ عَلَى مَا هُوَ وَصْفٌ لِلأَلْفَاظِ مَجَازًا، يَدُلُّ عَلَيْهِ

العمادي

قوله: (وَلَا تَصْدُقُ عَلَى الْمَفْهُومِ أَصْلًا) وَإِلَّا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ لِلْمَعْنَى مَعْنَى فِي تَعْرِيفِ الْمَفْرَدِ
وَالْمُرَكَّبِ، وَلِلْمَفْهُومِ مَفْهُومٌ فِي تَعْرِيفِ الْكُلِّيِّ وَالْجُزْئِيِّ، وَهُوَ بَاطِلٌ.

قوله: (أَنَّ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةَ^(١) لَهَا) أَي: لِلْمَفْرَدِ وَالْمُرَكَّبِ وَالْكُلِّيِّ وَالْجُزْئِيِّ مَا هُوَ وَصْفٌ لِلْمَفْهُومَاتِ
بِأَنْ يُقَالَ: الْكُلِّيُّ هُوَ الَّذِي لَا يَمْنَعُ نَفْسُ تَصَوُّرِهِ مِنْ اشْتِرَاكِهِ بَيْنَ كَثِيرِينَ، وَقِسْ عَلَى هَذَا الْبَوَاقِي،

خليل

المفرد هو ما يتحقق فيه هذه القيود كلها على طريق رفع المجموع، حتى لو انتفى الواحد منها تحقَّق
المفرد.

قوله: (وَلَا تَصْدُقُ عَلَى الْمَفْهُومِ أَصْلًا) مَثَلًا الْكُلِّيُّ، وَهُوَ الَّذِي لَا يَمْنَعُ نَفْسُ تَصَوُّرِ مَفْهُومِهِ عَنْ
وُقُوعِ الشَّرَكَةِ فِيهِ . . . إلخ، لَا يَصْدُقُ عَلَى الْمَفْهُومِ؛ إِذْ لَا مَفْهُومَ لِلْمَفْهُومِ، بَلْ يَصْدُقُ عَلَى الْفِظِ؛ نَحْوُ
لَفْظِ الْإِنْسَانِ، فَإِنَّهُ لَا يَمْنَعُ نَفْسُ تَصَوُّرِ مَفْهُومِهِ عَنِ الشَّرَكَةِ، وَكَذَا الْكَلَامُ فِي الْبَاقِي.

قوله: (قُلْتُ: الْمَقْصُودُ أَنَّ الْمَعْنَى . . . إلخ) حَاصِلُ الْكَلَامِ أَنَّ لَفْظَ الْكُلِّيِّ مَثَلًا يُطْلَقُ عَلَى
مَفْهُومَيْنِ: الْأَوَّلُ مَا مَرَّ أَنْفَاءً، وَالثَّانِي: مَا لَا يَمْنَعُ نَفْسُ تَصَوُّرِهِ عَنْ وَقُوعِ الشَّرَكَةِ فِيهِ، فَلَفْظُ الْكُلِّيِّ حَقِيقَةٌ
فِي الْمَفْهُومِ الثَّانِي، وَمَجَازٌ فِي الْمَفْهُومِ الْأَوَّلِ، فَبَيْنَ الْمَفْهُومَيْنِ مُبَايَنَةٌ كَلِيَّةٌ، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

(١) فِي الْأَصْلِ: «إِنْ مَعْنَى الْحَقِيقِي لَهَا»، وَأَشَارَ إِلَى مَا أُثْبِتَ أَنْفَاءً وَأَنَّهُ مِنْ نَسْخَةِ أُخْرَى، وَبِمِثْلِهِ جَاءَتْ نَسْخَتُنَا مِنْ
قَوْلِ أَحْمَدَ.



وَاللَّفْظُ ثَانِيًا وَبِالْعَرَضِ؛ تَسْمِيَّةٌ لِلدَّالِّ بِاسْمِ الْمَدْلُولِ، غَيْرَ أَنَّ الْمُصَنِّفَ اعْتَبَرَ التَّقْسِيمَ الْمَجَازِيَّ؛ تَقْرِيبًا إِلَى فَهْمِ الْمُبْتَدِئِينَ^(١).



قول أحمد

قوله: (تَسْمِيَّةٌ لِلدَّالِّ بِاسْمِ الْمَدْلُولِ) لَكِنْ كَوْنُ الْمُفْرَدِ دُونَ الْمُرَكَّبِ كَذَلِكَ مَحَلُّ بَحْثٍ! بَلِ الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ فِيهِمَا عَلَى مَا قُرِّرَ فِي الْمُطَوَّلَاتِ.

المهادي

قال الشارح: (تَسْمِيَّةٌ لِلدَّالِّ بِاسْمِ الْمَدْلُولِ) الْأُولَى أَنْ يُقَالَ: تَسْمِيَّةٌ لَوْصِفِ الدَّالِّ بِاسْمِ وَصِفِ الْمَدْلُولِ. قوله: (بَلِ الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ فِيهِمَا) يَعْنِي: إِنَّ الْمَفْرَدَ وَالْمُرَكَّبَ صِفَتَانِ لِلْفَظِ أَوَّلًا وَبِالذَّاتِ، وَلِلْمَعْنَى ثَانِيًا وَبِالْعَرَضِ؛ تَسْمِيَّةٌ لَوْصِفِ الْمَدْلُولِ بِاسْمِ وَصِفِ الدَّالِّ.



خليل

قوله: (لَكِنْ كَوْنُ الْمُفْرَدِ... إلخ) تَوْضِيحُهُ: أَنَّ الْمَفْرَدَ وَالْمُرَكَّبَ لَيْسَا عَلَى طَرِزِ الْكُلِّيِّ، بَلِ عَلَى الْعَكْسِ، فَإِنَّ الْمَفْرَدَ حَقِيقَةٌ فِي مَفْهُومٍ صَادِقٍ عَلَى اللَّفْظِ، مَجَازٌ فِي مَفْهُومٍ صَادِقٍ عَلَى الْمَعْنَى، فَإِنَّهُ قَالَ -قُدْسُ سِرُّهُ- فِي «الْحَاشِيَةِ الصُّغْرَى»: الْإِفْرَادُ وَالتَّرَكِيبُ صِفَتَانِ لِلْأَلْفَاظِ أَصَالَةً، وَيُوصَفُ الْمَعْنَى بِهِمَا تَبَعًا؛ مَثَلًا يُقَالُ: الْمَعْنَى الْمُرَكَّبُ مَا يُسْتَفَادُ جُزْؤُهُ مِنْ جُزْءٍ لَفْظِهِ. اهـ، قَالَ الشَّارِحُ: (تَسْمِيَّةٌ لِلدَّالِّ بِاسْمِ الْمَدْلُولِ) فِيهِ مَنَاقِشَةٌ^(٢)؛ لِأَنَّ لَفْظَ الْكُلِّيِّ مَثَلًا يُطْلَقُ عَلَى مَفْهُومَيْنِ، حَقِيقَةٍ فِي أَحَدِهِمَا مَجَازٌ فِي الْآخَرِ، وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْهُمَا دَالًّا وَالْآخَرُ مَدْلُولًا لِذَلِكَ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْمَرَادَ تَسْمِيَّةً مَا هُوَ وَصِفُ الدَّالِّ بِاسْمِ مَا هُوَ وَصِفُ الْمَدْلُولِ، فَإِنَّ مَفْهُومَ الْكُلِّيِّ يُوصَفُ بِهِ مَفْهُومُ الْإِنْسَانِ، فَيُقَالُ: مَثَلًا: إِنَّهُ كُلِّيٌّ، وَكَذَلِكَ يُوصَفُ بِمَعْنَاهُ الْمَجَازِي لَفْظُ الْإِنْسَانِ، فَيُقَالُ: إِنَّهُ كُلِّيٌّ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ لَفْظٌ لَا يَمْنَعُ نَفْسُ تَصَوُّرِ مَفْهُومِهِ عَنْ وَقُوعِ الشَّرَكَةِ، فَقَوْلُ الشَّارِحِ: (وَاللَّفْظُ ثَانِيًا وَبِالْعَرَضِ) مَسَامِحَةٌ ظَاهِرَةٌ، وَالْمَقْصُودُ أَقْسَامُ لِمَفْهُومٍ صَادِقٍ عَلَى اللَّفْظِ، وَهَذَا تَوْضِيحٌ لِمَا ذَكَرَهُ الْمُحَشِّي بِقَوْلِهِ: (الْمَقْصُودُ)، إِلَّا أَنَّ قَوْلَهُ: يَدُلُّ عَلَيْهِ تَسْمِيَّةٌ، مَحَلُّ بَحْثٍ، فَإِنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى الْمَقْصُودِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، بَلِ هُوَ مَسَامِحَةٌ أَيْضًا، وَالْمَقْصُودُ مَا ذَكَرَهُ؛ فَإِنَّ قَوْلَهُ: تَسْمِيَّةٌ لِلدَّالِّ بِاسْمِ الْمَدْلُولِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْحَذْفِ فِي الْمَقَامَيْنِ؛ أَيِ: تَسْمِيَّةٌ لَوْصِفِ^(٣)

(١) مراده: أن إطلاق المفرد والمركب إنما حقيقته على المفهوم الذهني لا على اللفظ، فهما إن أطلقا على اللفظ فمن باب المجاز لا الحقيقة، وقوله: (تَسْمِيَّةٌ لِلدَّالِّ بِاسْمِ الْمَدْلُولِ) بيان للقرينة التي حمل بها الكلام على المجاز، وبين علة ذلك بأن المصنف ارتكب هذا التجوز في التعبير على خلاف المعهود عند أهل الفن لغاية التقريب من ذهن المبتدئ.

(٢) وإنما نشأ غلط الشارح من تفسير النحاة المفرد بالمعنى الذي لا يدل جزء لفظه على جزئه، فالمعنى المركب على هذا الذي يدل جزء لفظه على جزئه، والمشهور عند أهل الميزان جعل المفرد والمركب صفة للفظ على ما قال نجم الأئمة كما ذكره المحشي مطابقاً لكلام «الإشارات» وغيرها. اهـ منه.

(٣) مثلاً معناه المجازي الكلي. اهـ منه.



[اللفظ المفرد باعتبار المفهوم قسمان]

١- [المفرد الكلي]

(و) اللَّفْظُ (المُفْرَدُ، إمَّا كُلِّيٌّ^(١) :

قول أحمد

المهادي

فليل

الدَّالُّ باسم وصف^(٢) المدلول، كما أشار إليه في الحاشية، وانطبأه على المقصود إنما هو بهذا التَّكْلُفِ، فدَعَوَى الدَّلَالَةَ عليه في غاية البُعْدِ^(٣)، والحق: أَنَّ كَلَامَ الشَّارِحِ في هذا المَقَامِ لَا يَخْلُو عن المَسَامَحَةِ كما لَا يَخْفَى.

(١) أنواع الكلي: ١ - كلي لا يوجد من أفراد فرد: مع الاستحالة للوجود، كاجتماع الضدين، أو مع جواز الوجود كبحر من الزئبق، ٢ - كلي وُجد منه فرد: مع الاستحالة للتعدد: كالمعبود بحق، أو مع جواز التعدد كالشمس، ٣ - كلي وُجد منه أفراد: مع التناهي: كالإنسان، مع عدم التناهي: كنعيم أهل الجنة. فائدة: الفرق بين الكل والكلي، والجزء والجزئي: الحكم على جميع الأفراد يسمى: كلياً، والحكم على بعض الأفراد يسمى: جزئياً، والنظر إلى مجموع الأفراد يسمى: كلاً، والنظر إلى ما تركب منه ومن غيره كلٌ يسمى: جزءاً. والكل الاستغراقي: يتناول الحكم كل فرد من الأفراد دون شرط اجتماعه، مثل: ﴿وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلَزَمَتْهُ ظَلَمٌ فِي عُنُقِهِ﴾ أي: كل فرد من الناس دون اجتماعه مع غيره، فيتناول الحكم كل الأفراد. والكل المجموعي: يتناول الحكم مجموع الأفراد بشرط اجتماعها، مثل: كل قطرات المطر الغزير تشكل سيلاً أي: مجموعها لا بانفراد كل قطرة منها، ومع ذلك لا يشترط اجتماع كل القطرات بل أكثرها، وللفخر الرازي تفريق بين الكل والكلي ذكره في المباحث المشرقية، ونقله عنه محشي «الميسر» ذكره مختصراً:

(١) الكل خارج الذهن، والكلي في الذهن، (٢) الكل يعد بأجزائه، والكلي يعد بجزئياته، (٣) الكل أجزاؤه متناهية، والكلي جزئياته غير متناهية، (٤) الكل أجزاؤه حاضرة معه، والكلي لا حاجة لحضورها، (٥) الكل يقوم بالجزئي، والكلي متقوم بالجزئيات، (٦) الكل لا يصير جزءاً، والكلي يصير جزئياً، (٧) الكل لا يكون كلاً في كل جزء وحده، والكلي يكون كلياً في كل جزئي وحده.

(٢) مثلاً معناه الحقيقي الكلي. اه منه.

(٣) ولو قال: (وهو المقصود بقوله: تسمية للدال... إلخ) لكان أولى. اه منه.



وَهُوَ الَّذِي لَا يَمْنَعُ نَفْسُ تَصَوُّرِ مَفْهُومِهِ عَنْ وُقُوعِ الشَّرَكَةِ بَيْنَ كَثِيرِينَ، كَالْإِنْسَانِ) الَّذِي لَا يَمْنَعُ مَفْهُومُهُ - مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُتَصَوِّرٌ فِي الذَّهْنِ -

قول أحمد

قوله: (مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُتَصَوِّرٌ) أي: بِمُجَرَّدِ ذَاتِهِ مُتَصَوِّرٌ، على ما يُفِيدُهُ قَيْدُ «النَّفْسِ»،

المهادي

قال الشارح: (مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُتَصَوِّرٌ) إشارة إلى أَنَّ المانع من الشَّرَكَةِ وَعَدَمِهَا هو المفهوم من حَيْثُ إِنَّهُ مُتَصَوِّرٌ، لَا تَصَوُّرُ المفهوم كما هو الظَّاهِرُ من العبارة؛ فيكونُ إسنَادُ المنع إليه مجازياً، وإنَّما عَدَلَ إلى المجازِ تَبَيُّهاً على أَنَّ مَدَارَ المنع وَعَدَمِهِ هو التَّصَوُّرُ، وفيه رَدٌّ على ما قيل: إِنَّ الْمُتَصِفَ بِالْكُلِّيَّةِ وَالْجُزْئِيَّةِ هو التَّصَوُّرُ الَّذِي هو الصُّورَةُ، لَا الْمُتَصَوِّرُ الَّذِي هو ذُو الصُّورَةِ.

خليل

قَالَ الشَّارِحُ: (الَّذِي لَا يَمْنَعُ مَفْهُومُهُ) لَمَّا كَانَ ظَاهِرُ العبارة^(١) يَدُلُّ على أَنَّ غَيْرَ المانع من الشَّرَكَةِ هو نَفْسُ تَصَوُّرِ المفهوم، نَبَّهَ على أَنَّ المراد عَدَمُ منع ذلك المفهوم، مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُتَصَوِّرٌ، أَمَّا نَفْسُ^(٢) التَّصَوُّرِ^(٣) فَهُوَ لِقِيَامِهِ بِالنَّفْسِ الْجُزْئِيَّةِ جُزْئِيًّا؛ لِأَنَّ جُزْئِيَّةَ المَحَلِّ تَسْتَلْزِمُ جُزْئِيَّةَ الحَالِّ، فَلَا يَصِحُّ الانْقِسَاؤُ إِلَى الْجُزْئِيِّ وَالْكُلِّيِّ، فَتَأْمَلُ^(٤).

قوله: (أَي: بِمُجَرَّدِ ذَاتِهِ مُتَصَوِّرٌ)؛ أَي: عن ملاحظة أمرٍ خارجٍ عن المفهوم، نحو ملاحظة البُرْهَانِ، والِبَاءِ سَبَبِيَّةٍ، ففيه إشارة إلى أَنَّ «حيث» لِلتَّعْلِيلِ، وَيَحْتَمِلُ التَّقْيِيدَ، فعلى هذا يَظْهَرُ كونُ الكُلِّيَّةِ وَالْجُزْئِيَّةِ وأقساميهما من المعقولاتِ الثَّانِيَةِ العَارِضَةِ لِلْمَاهِيَةِ بشرطِ حُصُولِهَا فِي الْعَقْلِ، وَأَنْتَ خَبِيرٌ بِأَنَّ لَفْظَ الْمُجَرَّدِ فِي عبارة الْمُحَشِّي قَائِمٌ بِمَقَامِ النَّفْسِ فِي المَتْنِ، ففَرْضُهُ تَوْضِيحُ فائِدَةِ النَّفْسِ بِلَفْظِ الْمُجَرَّدِ، وبالباءِ تَوْضِيحُ معْنَى الْحَيْثِيَّةِ.

(١) أَي: عبارة المصنف، فإِسْنَادُ المنع وَعَدَمُ المنع إلى التَّصَوُّرِ إِنْ الصُّورَ الحاصلة في الذَّهْنِ مجازاً والمانع هو المعلوم بشرطِ حُصُولِهِ فِي الذَّهْنِ. اهـ منه.

(٢) واعلم أَنَّ الصُّورَةَ الحاصلة في الذَّهْنِ عَيْنُ الْأَشْيَاءِ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ، فعلى هذا لو أَخَذْتَ الصُّورَةَ الحاصلة في العاقلة معرأة عن التَّشْخِصَاتِ العَارِضَةِ بِسَبَبِ حُلُولِهَا فِي نَفْسِ شَخْصِيَّةٍ كَانَتْ مُطَابِقَةً لكَثِيرِينَ بِحَيْثُ لَوْ وَجَدْتَ فِي الْخَارِجِ كَانَتْ عَيْنُ الْأَفْرَادِ، وَإِذَا حَصَلَتْ الْأَفْرَادُ فِي الذَّهْنِ كَانَتْ عَيْنَهَا فِي الذَّهْنِ، فعلى هذا المعنى تكونُ الصُّورَةُ كِلِيَّةً أَيْضاً، وما ذَكَرْنَاهُ فَمَبْنِيٌّ عَلَى أَخْذِ الْكِلِيَّةِ بِمَعْنَى الْإِشْتِرَاكِ بَيْنَ كَثِيرِينَ، وَمِنْ هُنَا ظَهَرَ أَنَّ الصُّورَةَ مِنْ حَيْثُ قِيَامِهَا بِالنَّفْسِ الشَّخْصِيَّةِ لَا تَصْلُحُ الْكِلِيَّةَ، وَأَمَّا مَعَ اعْتِبَارِ انْطِبَاقِهِ لِلكَثِيرِينَ فَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ كِلِيًّا، وما ذَكَرَهُ مَوْلَانَا دَاوُدُ لَا يَصِحُّ عَلَى إِطْلَاقِهِ وَهَذَا وَجْهُ التَّأْمَلِ. اهـ منه.

(٣) أَي: الصُّورَةُ الحاصلة في التَّصَوُّرِ. اهـ منه.

(٤) وَلِذَا قَالَ مَوْلَانَا دَاوُدُ فِي «حَاشِيَةِ شَرْحِ الشَّمْسِيَّةِ»: وَهْمَا - أَي: الْكِلِي وَالْجُزْئِي - إِنَّمَا يَكُونَانِ مِنْ صِفَاتِ الْمَعْلُومَاتِ لَا الْعُلُومِ. اهـ وَمِنْ هُنَا عِلْمُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَدْلُولِ الَّذِي هُوَ الْمُتَصِفُ بِالْكِلِيَّةِ حَقِيقَةُ هُوَ الْمَعْلُومُ عَلَى مَا قَالَ بَعْضُهُمْ مِنْ أَنَّ اللَّفْظَ مَوْضُوعٌ بِإِزاءِ الْمَعْلُومِ لَا الْعِلْمِ، كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ فَإِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي وَضْعِ اللَّفْظِ، وَإِنْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْمَقْصُودَ بِالْإِفَادَةِ هُوَ الْمَعْلُومُ. اهـ منه.



شَرِكَةً بَيْنَ كَثِيرِينَ فِيهِ، وَإِنْ مَنَعَ مِنْ حَيْثُ الْبُرْهَانُ الدَّالُّ عَلَى وَحْدَتِهِ كَالْوَاجِبِ تَعَالَى،
أَوْ مِنْ حَيْثُ النَّظَرُ إِلَى وُجُودِهِ الْخَارِجِيِّ.

قول أحمد

وَأَمَّا قَيْدُ «فِي الذَّهْنِ» فَمِمَّا لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ التَّصَوُّرَ حُصُولُ صُورَةِ الشَّيْءِ فِي الذَّهْنِ، تَأْمَلْ^(١).
قوله: (شَرِكَةً بَيْنَ كَثِيرِينَ فِيهِ) أَي: اشْتِرَاكُهُ بَيْنَ كَثِيرِينَ، وَالْمُرَادُ بِعَدَمِ مَنَعِ الْاشْتِرَاكِ: إِمْكَانُ
فَرَضِ صِدْقِهِ عَلَى كَثِيرِينَ،

العمادي

قوله: (تَأْمَلْ) لَعَلَّ وَجْهَهُ: أَنَّ التَّصَوُّرَ يُطْلَقُ عَلَى مَعَانٍ أُخَرَ، إِذْ يُقَالُ: تَصَوَّرَ هَذَا أَي: صَارَ دُو
صُورَةً، كَمَا يُقَالُ: تَحَجَّرَ الطِّينُ: إِذَا صَارَ حَجَرًا، وَيُقَالُ أَيْضًا: هَذَا لَيْسَ بِمُتَصَوِّرٍ، أَي: لَيْسَ بِمُمْكِنٍ،
وَيُمْكِنُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى التَّجْرِيدِ، أَوْ التَّأَكُّيدِ، أَوْ التَّصْرِيحِ بِمَا عَلِمَ ضِمْنًا، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: «فِي
الذَّهْنِ» ظَرْفًا لَعَوًّا لِقَوْلِهِ: «لَا يَمْنَعُ» فَلَا اسْتِدْرَاكَ.

خليل

قوله: (وَأَمَّا قَيْدُ «فِي الذَّهْنِ» فَمِمَّا لَا حَاجَةَ... إلخ) ولذا لم يذكره الشَّيْخُ فِي «الْإِشَارَاتِ» وَغَيْرِهِ.
قوله: (تَأْمَلْ) قِيلَ فِي وَجْهِهِ: إِنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى التَّجْرِيدِ أَوْ التَّأَكُّيدِ أَوْ التَّصْرِيحِ بِمَا عَلِمَ
ضِمْنًا. اهـ، فِيهِ: أَنَّ شَيْئًا مِنْهَا لَا يُثَبِّتُ الْاِحْتِيَاجَ، فَلَا يَدْفَعُ السُّؤَالَ، بَلْ يَقْوِيهِ، وَذَكَرَهُ لَزِيَادَةِ التَّوْضِيحِ
كَذَلِكَ، وَمَا ذَكَرَ كُلُّهُ فَمَبْنِيٌّ عَلَى كَوْنِهِ قَيْدُ «لِلْمُتَصَوِّرِ»، وَلَعَلَّهُ إِنَّمَا ذَكَرَهُ مَعَ كَوْنِهِ مَعْلُومًا مِنَ الْمُتَصَوِّرِ
ضِمْنًا؛ لِتَظْهَرُ فَائِدَةُ اشْتِرَاطِ الْحَصُولِ فِي الذَّهْنِ، بِأَنْ يُجْعَلَ مَفْعُولًا فِيهِ لِقَوْلِهِ: «لَا يَمْنَعُ»، وَلَيْسَ لِهَذَا
مَانِعٌ ظَاهِرٌ، تَأْمَلْ.

قوله: (أَي: اشْتِرَاكُهُ)؛ يَعْنِي: أَنَّ الشَّرِكَةَ وَصِفُ الْمَفْهُومِ، أَي: كَوْنُهُ مُشْتَرَكًا فِيهِ، لَا وَصِفُ الْإِفْرَادِ
أَي: كَوْنُهُمْ مُشْتَرِكِينَ فِيهِ.

قوله: (إِمْكَانُ فَرَضِ صِدْقِهِ عَلَى كَثِيرِينَ) قَالَ -قُدَّسَ سِرُّهُ-: الْكُلِّيَّةُ إِمْكَانُ فَرَضِ الْاِشْتِرَاكِ، وَالْجُزْئِيَّةُ
اسْتِحَالَتُهُ. اهـ، وَفِي هَذَا الْمَقَامِ سَوْالٌ، وَهُوَ: أَنَّ الْجُزْئِيَّ كُلَّهُ دَاخِلٌ فِي تَعْرِيفِ الْكُلِّيِّ، وَهُوَ أَنَّهُ يُمْكِنُ
فَرَضُ صِدْقِهِ عَلَى كَثِيرِينَ بِمَجَرَّدِ النَّظَرِ إِلَى مَفْهُومِهِ؛ لِصَحَّةِ وَقُوعِهِ مُقَدِّمًا لِلشَّرْطِيَّةِ؛ نَحْو: إِنْ كَانَ زَيْدٌ مَثَلًا
صَادِقًا عَلَى كَثِيرِينَ لَمْ يَكُنْ جُزْئِيًّا، بَلْ كَانَ كُلِّيًّا، وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْمُرَادَ بِالْفَرَضِ بِمَعْنَى التَّجْوِيزِ؛ أَي:
الْحُكْمُ بِالْجَوَازِ، لَا بِمَعْنَى التَّقْدِيرِ الْمَعْتَبَرِ فِي مُقَدِّمِ الشَّرْطِيَّةِ، وَاسْتِعْمَالُ الْفَرَضِ بِمَعْنَى التَّجْوِيزِ شَائِعٌ،
عَلَى أَنَّ الْمَعْتَبَرَ فِي الْجُزْئِيِّ فَرَضٌ هُوَ مُحَالٌ، وَفِي الشَّرْطِيَّةِ فَرَضٌ مُحَالٌ بِالإِضَافَةِ، وَمُحْصَلُ الْكَلَامِ: أَنَّ
مَا حَصَلَ فِي الْعَقْلِ فَهُوَ بِمَجَرَّدِ حَصُولِهِ فِيهِ إِنْ اِمْتَنَعَ فِي الْعَقْلِ فَرَضُ صِدْقِهِ عَلَى كَثِيرِينَ فَهُوَ الْجُزْئِيُّ؛
كَذَاتِ زَيْدٍ، فَإِنَّهُ إِذَا حَصَلَ عِنْدَ الْعَقْلِ اسْتِحَالَ مِنْهُ فَرَضُ صِدْقِهِ عَلَى كَثِيرِينَ، وَإِلَّا فَهُوَ الْكُلِّيُّ.

(١) وجه التأمل: أن قوله: «متصور»، مغني عن قوله: «في الذهن»، ويمكن أن يجاب: بأنه ذكر في الذهن لزيادة
الإيضاح، كما يقال: أكلت بيدي، وإن كان غالب حال الأكل أن يأكل بيده.



قول أحمد

لا اشتراكه في الواقع، ولا فرضه بالفعل حتى تدخل الكليات الفرضية كشریک الباري واللا شيء

المبادي

خليل

قوله: (لا اشتراكه في الواقع) بعض الناس اعتبروا في الكلّي أن يكون مشتركاً بين كثيرين؛ إمّا في الخارج وإمّا في العقل، وابن سينا لا يعتبر ذلك، بل المعتبر أن لا يمنع نفس تصوّر مفهومه من الكثرة؛ سواء كانت الكثرة بالفعل أو بالقوّة، أو لا بالفعل ولا بالقوّة.

قوله: (ولا فرضه بالفعل^(١))؛ أي: ليس المراد بعدم منع الاشتراك فرض صدق المفهوم على كثيرين بالفعل؛ لأنّ مفهوم الإنسان - مثلاً - مع قطع النظر عن فرض الفرض صدقه على كثيرين - كلّياً.

قوله: (حتى تدخل الكليات الفرضية) وهي التي لا يمكن صدقها في نفس الأمر على شيء من الأشياء الخارجية والذهنية كاللا شيء، فإنّ كلّ ما يفرض في الخارج، فهو شيء في الخارج ضرورة، وكلّ ما يفرض في الذهن فهو شيء في الذهن ضرورة، فلا يصدق في نفس الأمر على شيء منهما أنه لا شيء، وكاللا ممكن بالإمكان العام، فإنّ كلّ مفهوم يصدق عليه في نفس الأمر أنه ممكن عام، فيمتنع صدق نقيضه في نفس الأمر على مفهوم من المفاهيم، وكاللا موجود، فإنّ كلّ ما هو موجود في الخارج يصدق عليه أنه موجود في الخارج، وكلّ ما هو موجود في الذهن يصدق عليه أنه موجود في الذهن، فلا يمكن صدق نقيضه على شيء أصلاً، لكنّ هذه الكليات الفرضية مع امتناع صدقها على شيء، لا يمتنع العقل بمجرد حصولها فيه عن فرض الاشتراك، بل يمكنه فرض اشتراكها بمجرد حصولها فيه، مع قطع النظر^(٢) عن شمول نقائضها لجميع الأشياء، وإنما اعتبر القوم في التقسيم إلى الكلّي والجزئي حال المفاهيم في العقل؛ أعني: امتناعها عن فرض العقل اشتراكها وعدم امتناعها عنه، فجعلوا أمثال مفهوم الواجب ونقائض المفاهيم السامّة لجميع الأشياء الذهنية والخارجية المحقّقة والمقدّرة داخلة في الكليات دون الجزئيات، ولم يعتبروا حال المفاهيم في أنفسها؛ أعني: امتناعها عن الاشتراك في نفس الأمر وعدم امتناعها عنه فيه، ولم يجعلوا تلك المفاهيم داخلة تحت الجزئيات؛ بناءً على أنّ مقصودهم التوصل^(٣) ببعض المفاهيم إلى بعض، وذلك إنّما هو باعتبار حصولها في الذهن، فاعتبار أحوالها الذهنية هو المناسب لما هو غرضهم على ما قال سيّد المحقّقين.

(١) ولو اعتبر الفرض بالفعل لكان العناء مثلاً على تقدير عدم فرض فاض غير كلي، وهو ليس بجزئي، فيلزم الوسطة وتعميم القاعدة حسب الإمكان مطلوب في الفن، فاكتفى بالإمكان لتكون القاعدة أعم، فتلخص أن الاشتراك بالفعل والفرض بالفعل لا يعتبران، بل المعتبر إنّما هو إمكان الفرض. اهـ منه.

(٢) إشارة إلى فائدة المجرّد. اهـ منه.

(٣) فلذلك لم يكن للجزئي مباحث في الكتب أصلاً؛ إذ لا يتوصل به إلى المطلوب، أما تعريف الجزئي فمن قبيل التصور، فلا يسمى بحثاً؛ لأنّه في الاصطلاح حمل الشيء على الشيء، وإنّما ذكروا التعريف وما يتفرّع عليه من إطلاق الجزئي على معنيين؛ لأنّ الجزئي ملكة الكلّي. اهـ منه.



قول أحمد

واللّا مُمكن في تعريفِ الكلّي، ويخرجُ عن تعريفِ الجزئي، ولا يَنْتَقِضُ جَمْعاً وَمَنْعاً.

اعلم أنّ لفظ «كثيرين» مِنْ مُسامحاتِ المَشايع، وليس بِصحيحٍ مِنْ حيثُ قَاعِدَةُ العَرَبِيَّةِ؛ إذ على اعتِبارِ العَرَبِيَّةِ يَجِبُ ألا يكونَ الكَثِيرُونَ أَقَلَّ مِنْ سِتَّةٍ، وأن يكونوا مِنْ دَوِي العُقُولِ،

المهادي

قوله: (واللّا مُمكن) أي: بالإمكان العام كما لا يخفى.

قوله: (ولا يَنْتَقِضُ) عطفٌ على «تدخل» وسَقَطَ النونُ بأن المُقدَّرَةَ، هذا إذا قُرئَ بالواوِ، وأمّا إذا قُرئَ: «فلا يَنْتَقِضَانِ»، فيكونُ تَفْريعاً عَمَّا قَبْلَهُ، كما لا يخفى.

قوله: (مِنْ حَيْثُ قَاعِدَةُ العَرَبِيَّةِ) وكذا من حيثِ القَاعِدَةُ المِيزَانِيَّةُ؛ لأنَّ أَقَلَّ الجَمْعِ عِنْدَهُم اثنانِ، والكثيرُ لا يُطْلَقُ على أَقَلِّ من اثْنَيْنِ؛ فالاثْنانِ مَرَّتَيْنِ^(١) تكونُ أَرْبَعَةً.

قوله: (أَقَلَّ مِنْ سِتَّةٍ) هذا عِنْدَ الجُمهُورِ؛ لأنَّ أَقَلَّ الجَمْعِ عِنْدَهُم ثَلَاثَةٌ، والكثيرُ لا يُطْلَقُ على ما دُونَ الاثْنَيْنِ؛ والاثْنانِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ تكونُ سِتَّةً، وعندَ البعض: لا يُطْلَقُ الكثيرُ على ما دُونَ ثَلَاثَةٍ؛ فَالْثَلَاثَةُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ تكونُ تِسْعَةً.

قوله: (وأنَّ يَكُونُوا مِنْ دَوِي العُقُولِ)؛ لأنَّهُ يُشْتَرَطُ [ب/١٣] في الجَمْعِ بالواوِ والنونِ إذا كان صِفَةً الذُّكُورَةِ والعَاقِلِيَّةِ، وإذا كان اسماً فَالعَلَمِيَّةُ، وبما قَرَرْنَا ظَهَرَ مُسامحَةُ أُخْرَى؛ لأنَّ الكَثِيرِينَ صِفَةٌ فلا بُدَّ من الذُّكُورَةِ أيضاً.

خليل

قوله: (ولا يَنْتَقِضُ) معطوفٌ على «تدخل»؛ أي: حتى لا يَنْتَقِضَا.

قوله: (مِنْ حَيْثُ قَاعِدَةُ العَرَبِيَّةِ)؛ أي: من حيثُ مراعاةِ القَوَاعِدِ العَرَبِيَّةِ.

قوله: (إِذْ عَلَى اعتِبارِ العَرَبِيَّةِ)؛ أي: إذْ على اعتبارِ تِلْكَ القَوَاعِدِ.

قوله: (أَقَلَّ مِنْ سِتَّةٍ)؛ إذِ الكثرةُ مُقابِلَةٌ للوحدةِ، وأَقَلُّ الجَمْعِ ثَلَاثَةٌ فيه نظرٌ؛ لأنَّ أَقَلَّ الجَمْعِ اثنانِ في التَّعَارِيفِ، وأنَّ الكثرةُ مُقابِلَةٌ لِلْقَلَّةِ^(٢) أيضاً، تأمل^(٣).

قوله: (وأنَّ يَكُونُوا مِنْ دَوِي العُقُولِ)؛ لأنَّ الجَمْعَ بالواوِ والنونِ في الصِّفَةِ يُشْتَرَطُ فيه العَقْلُ والذُّكُورَةُ، وهما ليسا بشرطينِ في أفرادِ موادِّ استعمالِ القَوْمِ، تأمل^(٤).

(١) كأنه نصبها على الحال بتقدير: «مكررة مرتين».

(٢) والقلة أعم من الوحدة. اهـ منه.

(٣) وجهه أن استعمال الجمع في الاثنین مجاز مشهور، وكونها مقابلة للوحدة جائز، تأمل. اهـ منه.

(٤) وجهه أنه يمكن أن يكون اعتراضاً بأن تخصيص اشتراط العقل دون الذكورة بالذكر لا موجب له. والجواب أنه كاف في المقصود، ولا يرد أنه لم يعكس الأمر؛ لأنه سؤال دوري. اهـ منه.

**قول أحمد**

وأن تكون الجنسِيَّة والنَّوعِيَّة والفَضْلِيَّة باعتبارِ الصَّدَقِ على كُلِّ اثْنَيْنِ مِنْ أَفْرَادِهِ، أَي: المَفْهُوم؛ إذ لا تُوجَدُ صِفَةُ الكَثَرَةِ في أَقَلِّ مِنْ اثْنَيْنِ، كما لا يَحْفَى.

المهادي

قوله: (وَأَنْ تَكُونَ الْجِنْسِيَّةُ... إلخ) الأولى أَنْ يُقَالَ: وَأَنْ تَكُونَ الْكُلِّيَّةُ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي تَعْرِيفِ الْكُلِّيِّ.

قوله: (إِذْ لَا تُوجَدُ صِفَةُ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ عَلَّةٌ لِلْأَخِيرِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ عَلَّةً لِقَوْلِهِ: «لَا يَكُونُ الْكَثِيرُونَ أَقَلَّ مِنْ سِتَّةٍ».

خليل

قوله: (وَالْفَضْلِيَّةُ بِاعْتِبَارِ الصَّدَقِ) لَا يُقَالَ: إِنَّ الْكَثِيرَيْنِ لَمْ يُؤْخَذْ فِي مَفْهُومِ الْفَصْلِ، فَالَصَّوَابُ حَذْفُهُ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: إِنَّ الْمَقْسَمَ وَهُوَ الْكُلِّيُّ مُعْتَبَرٌ فِي أَقْسَامِهِ، وَإِمَّا كَانَ الصَّدَقِ عَلَى كَثِيرَيْنِ مُعْتَبَرٌ فِي مَفْهُومِهِ.

قوله: (بِاعْتِبَارِ الصَّدَقِ عَلَى كُلِّ اثْنَيْنِ)؛ أَي: كُلُّ اثْنَيْنِ مِنَ الْعُقَلَاءِ وَمِنَ الذُّكُورِ أَيْضاً، كَمَا يَقْتَضِيهِ السِّيَاقُ، فَهَذِهِ الْأُمُورُ غَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ عِنْدَ الْقَوْمِ، وَقَالَ بَعْضُ الْمَدَقِّقِينَ^(١): إِنَّمَا اخْتَارُوا جَمْعَ الْكَثَرَةِ تَنْبِيْهاً عَلَى أَنَّ جَمْعَ الْكُلِّيَّاتِ مُتَسَاوِيَةٌ بِاعْتِبَارِ نَفْسِ التَّصَوُّرِ، حَتَّى إِنَّهُ مَا مِنْ كُلِّيٍّ إِلَّا وَهُوَ صَادِقٌ عَلَى ذَوِي عُقُولٍ مُتَكَثِّرَةٍ^(٢) بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ، وَإِنْ كَانَ مُبَايِناً لَهَا بِحَسَبِ نَفْسِ الْأَمْرِ، أَمَّا اخْتِيَارُ صِيغَةِ الْمَذْكَرِ عَلَى صِيغَةِ الْمُؤنَّثِ، فَلِكُونِهِ أَشْرَفَ^(٣)، فَتَأْمَلْ^(٤).

قوله: (إِذْ لَا تُوجَدُ) عَلَّةُ الْأَخِيرِ أَمَّا عَلَّةُ الْأَوَّلِ فَتَتَوَقَّفُ عَلَى أَمْرَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ أَقَلَّ الْجَمْعِ ثَلَاثَةٌ عِنْدَهُمْ، وَهُوَ شَائِعٌ عِنْدَ أَرْبَابِ التَّحْصِيلِ، وَالثَّانِي: أَنَّ صِيغَةَ الْكَثَرَةِ لَا تُوجَدُ فِي أَقَلِّ مِنْ اثْنَيْنِ، وَهَذَا مُسْتَفَادٌ مِنْ هَذَا التَّعْلِيلِ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَتَعَرَّضْ لَتَعْلِيلِ الْأَوَّلِ كَمَا يَقْتَضِيهِ الذَّوْقُ السَّلِيمُ، وَجَعَلَهُ عَلَّةً لِلأَوَّلِ بِمَلَاظِمَةِ الْأَمْرِ الشَّائِعِ تَعَسُّفٌ؛ لِأَنَّ الْأَخِيرَ طَالِبٌ لِلْعَلَّةِ أَيْضاً.

(١) مير أبي الفتح. اه منه.

(٢) مثلاً الفرس يصدق على أفراد العقلاء في التصور، وإن كان مبيناً بحسب نفس الأمر، إلا أنه يرد عليه النقص بأن غير العقلاء ونقيض العقلاء من الكلي مع أن شيئاً منهما لا يصدق عليهم، تدبر. اه منه.

(٣) يدفع أنهم لم لم يذكروا صيغة المؤنث، ولا يدفع أنهم لم لم يذكروا صيغة مشتركة مثلاً الأمور، أو الأشياء أو الأفراد. والجواب أن اختيار صيغة مشتركة يدفع التنبيه على التساوي إلا أن فرض صدق المؤنث - أعني: هذا المفهوم - على الذكور العقلاء خفي ولو بحسب التصور، وهذا الخفاء إنما نشأ من ملاحظة صدق المذكر المبين له أيضاً، وقطع النظر عنه واجب. اه منه.

(٤) فإنه دقيق. اه منه.



وهَذَا الْمَنْعُ بَوَجهين: إمَّا بآلَا يَكُونُ لَهُ وُجُودٌ خَارِجِيٌّ حَتَّى يُقَالَ بِجَوَازِ الشَّرِكَةِ فِيهِ، كَاللَّاشِيءِ وَشَرِيكِ الْبَارِي، وَإِمَّا بِأَنْ يَكُونَ لَهُ وُجُودٌ خَارِجِيٌّ غَيْرُ مُشْتَرِكٍ كَالشَّمْسِ، فَفِي قَوْلِهِ: «نَفْسُ تَصَوُّرِ مَفْهُومِهِ»؛ احْتِرَازٌ عَنْ أَنْ يَخْرُجَ أَمْثَالُ مَا ذَكَرْنَا مِنْ الْكُلِّيَّاتِ عَنْ تَعْرِيفِ الْكُلِّيِّ؛ فَلَا يَكُونُ جَامِعًا، وَتَدْخُلُ فِي تَعْرِيفِ الْجُزْئِيِّ؛ فَلَا يَكُونُ مانعًا؛

قول أحمد

المعادي

خليل

قَالَ الشَّارْحُ: (وَهَذَا الْمَنْعُ)؛ أَي: الْمَنْعُ مِنْ حَيْثُ النَّظَرُ إِلَى وَجُودِهِ الْخَارِجِيِّ، قَالَ الشَّارْحُ: (بِأَنْ يَكُونَ لَهُ وُجُودٌ خَارِجِيٌّ غَيْرُ مُشْتَرِكٍ كَالشَّمْسِ) وَانْتِفَاءُ الْإِشْتِرَاقِ إِمَّا مَعَ إِمْكَانِ الْغَيْرِ أَوْ مَعَ امْتِنَاعِهِ، فَقَوْلُهُ: «كَالشَّمْسِ» يَحْتَمِلُ عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ؛ لِأَنَّ بَعْضَهُمْ ذَهَبَ إِلَى إِمْكَانِ شَمْسٍ أُخْرَى، وَبَعْضُهُمْ ذَهَبَ إِلَى امْتِنَاعِهَا عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِي مَوْضِعِهِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ أَقْسَامَ الْكُلِّيِّ سِتَّةٌ؛ لِأَنَّ أَفْرَادَهُ الْمُتَوَهِّمَةُ: إِمَّا أَنْ تَمْتَنَعَ فِي الْخَارِجِ، أَوْ لَمْ تَمْتَنَعْ، فَإِنْ امْتَنَعَتْ فَهُوَ كَشَرِيكِ الْبَارِي، وَاجْتِمَاعِ النَّقِیْضِينَ، وَإِنْ لَمْ تَمْتَنَعْ: فِيمَا أَنْ يُوجَدَ شَيْءٌ فِي الْخَارِجِ، أَوْ لَمْ يُوجَدْ، فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ فَهُوَ كَالْعَنْقَاءِ، وَجِبِلٍّ مِنْ يَاقُوتٍ، وَإِنْ وُجِدَ: فَهُوَ إِمَّا وَاحِدٌ، أَوْ أَكْثَرُ، فَإِنْ وُجِدَ وَاحِدٌ فَهُوَ إِمَّا مَعَ إِمْكَانِ مِثْلِهِ، أَوْ مَعَ امْتِنَاعِهِ: وَالْأَوَّلُ كَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ عِنْدَ مَنْ يُجُوزُ مِثْلُهُمَا، وَالثَّانِي كَالْبَارِي، وَإِنْ وُجِدَ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدٍ: فِيمَا أَنْ يَكُونَ مُتَنَاهِيًا أَوْ غَيْرَ مُتَنَاهٍ؛ وَالْأَوَّلُ كَالْفَلَكَ وَالْكُوكَبِ السَّيَّارَةِ، وَالثَّانِي: كَالنَّفْسِ النَّاطِقَةِ، فَإِنَّ أَفْرَادَهَا غَيْرُ مُتَنَاهِيَةٍ عِنْدَ الْحُكَمَاءِ، وَهَذَا الْقِسْمُ غَيْرُ وَاقِعٍ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ؛ لِأَنَّهُمْ أَحَالُوا وُجُودَ عَدَدٍ غَيْرِ مُتَنَاهٍ فِي الْخَارِجِ، وَمَثَلُ بَعْضِهِمْ بِالْعَدَدِ زَائِعًا أَنَّهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ أَفْرَادَ الْعَدَدِ وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُتَنَاهِيَةٍ لَكِنَّهَا غَيْرُ مَوْجُودَةٍ فِي الْخَارِجِ عِنْدَهُمْ، وَبَعْضُهُمْ مَثَلُ بَعْلُومِ اللَّهِ وَهُوَ كَالْعَدَدِ، ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ الْكُلِّيَّ بِالْقِيَاسِ إِلَى أَفْرَادِهِ يَكُونُ أَحَدَ الْكُلِّيَّاتِ الْخَمْسِ، وَبِالْقِيَاسِ إِلَى مَحَلِّهِ لَا يَكُونُ شَيْئًا مِنْهَا، كَالْعَرَضِ بِالْقِيَاسِ إِلَى مَحَلِّهِ؛ نَحْوُ: هَذَا السَّوَادُ، فَإِنَّهُ بِالْقِيَاسِ إِلَى هَذَا الْجِسْمِ لَا يَكُونُ شَيْئًا مِنْهَا، وَأَيْضًا أَنَّ الْكُلِّيَّةَ إِنَّمَا تَتَحَقَّقُ بِالْقِيَاسِ إِلَى حَمَلِ الْكُلِّيِّ عَلَى أَفْرَادِهِ حَمَلِ الْمَوَاطَافِ، وَلَا يُعْتَبَرُ حَمَلُ الْإِشْتِقَاقِ وَلَا أَعْمُ مِنْهَا، فَلَا يَكُونُ الْعِلْمُ مَثَلًا كُلِّيًّا إِلَّا بِصَدَقِهِ عَلَى عِلْمِ زَيْدٍ وَعَلَى عِلْمِ عَمْرٍو، وَلَا بِصَدَقِهِ عَلَى زَيْدٍ وَعَمْرٍو، فَإِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَيْهِمَا إِشْتِقَاقًا، صَرَحَ بِذَلِكَ شَارِحُ «المطالع».



إذ في الاكتفاء بالنفس أو التصور لا تحصل هذه الفائدة

قول أحمد

قوله: (إذ في الاكتفاء بالنفس أو التصور لا تحصل هذه الفائدة) وأما في الاكتفاء بالنفس فلا يحصل الاحتراز عن مثل الواجب والشمس والكليات الفرضية؛ لأن نفس مفوماتها باعتبار الوجود الخارجي مانع، ولو كان المراد نفس المفهوم [١/٩] من غير اعتبار شيء أصلاً فلا يكون مانعاً ولا جامعاً، وأما في الاكتفاء بالتصور

العمادي

قوله: (ولو كان المراد نفس... إلخ) إشارة إلى دفع ما قيل: إن التقييد بالنفس ينافي اعتبار الوجود الخارجي؛ لأن مقتضاها أن يقطع النظر عما وراء المفهوم، فأجاب: بأنه لا بد من اعتبار شيء فيه؛ ليصح الحكم عليه بالمنع وعدمه، وإلا فلا يمكن أن يقال: إنه مانع أو لا مانع. قوله: (فلا يكون مانعاً ولا لا مانعاً^(١)) لأن المانعية، واللا مانعية إما باعتبار الخارج أو الذهن فإذا لم يعتبر كل منهما فلا يكون مانعاً، ولا لا مانعاً.

خليل

قال الشارح: (لا تحصل هذه الفائدة) أراد بها الاحتراز المذكور كما سيجيء، ولذا أفرد الفائدة. قوله: (باعتبار الوجود الخارجي) وأنت خير بأن اعتبار الوجود الخارجي لا ينافي ضم البرهان إلى المفهوم، فيصح الكلام في الواجب، فتبصر^(٢). قوله: (مانع الظاهر مانعاً).

قوله: (ولو كان المراد) دفع لما يتوهم من أن قيد النفس ينافي اعتبار الوجود الخارجي مع المفهوم؛ لأن قيد النفس احتراز عن اعتبار أمر خارج عن المفهوم من التصور والبرهان وغيرهما، وحاصل الدفع: أنه ينافي اعتبار الوجود الذهني أيضاً، فإذا لا يتصف شيء من المانعية واللا مانعية؛ إذ ثبوت الشيء للشيء فرع ثبوت المثبت له؛ إن ذهننا فذهناً، وإن خارجاً فخارجاً. قوله: (من غير اعتبار الشيء) هكذا ذكر معرفاً باللام، والظاهر التنكير، والمعنى: من غير اعتبار وجود خارجي ووجود ذهني.

قوله: (فلا يكون مانعاً ولا جامعاً)؛ أي: لا يكون تعريف الكلّي جامعاً ولا يكون تعريف الجزئي مانعاً، وهذه النسخة غلط، نشأ من عبارة الشارح، وصوابه كما في بعض النسخ: لا يكون مانعاً

(١) هكذا في نسخة العمادي وعليها كلامه، وفي نسخة من قول أحمد: «ولا جامعاً»، وتركناها كذلك لجواز تعدد النسخ، وليجري الكلام في سياقه لكل شارح.

(٢) وجهه أن مجرد الوجود الخارجي لا ينافي الاشتراك بين الكثيرين؛ لأن وجود الواجب الخارجي يجوز تعدده، ولذا احتاج إلى برهان التوحيد، فلا بد من ضم البرهان ليصح الكلام، ولك أن تقول: إن وجود الواجب الخارجي لا يقبل التعدد في نفس الأمر، فهو مانع، إلا أن علم عدم القبول موقوف على البرهان، وبين المقامين بون بعيد، فيصح الكلام على ظاهره، فتأمل. اهـ منه.



على ما لا يخفى للمُنْصِفِ، وأمّا ذِكْرُ الْمَفْهُومِ فَمَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ مَوْرِدَ الْقِسْمَةِ اللَّفْظُ؛ فلا يَلْزَمُ أَنَّ [٥/ب] يَكُونُ لِلْمَفْهُومِ مَفْهُومٌ.

قول أحمد

فلا تَحْصُلُ فائِدَةُ الْاِحْتِرَازِ عَنْ مِثْلِ الْوَاجِبِ أَيْضاً؛ لِأَنَّ تَصَوُّرَهُ مَعَ ضَمِيمَةِ الْبُرْهَانِ التَّوْحِيدِيِّ مانِعٌ أَيْضاً. قوله: (على ما لا يخفى للمُنْصِفِ) لا خفاء في أَنَّ عَدَمَ الْخَفَاءِ

المهادي

قوله: (أَيْضاً) أي: كما لا تَحْصُلُ فائِدَةُ الْاِحْتِرَازِ عَنْ مِثْلِ الْوَاجِبِ عَلَى تَقْدِيرِ الْاِكْتِفَاءِ بِالنَّفْسِ.

قوله: (مَعَ ضَمِيمَةِ الْبُرْهَانِ) أي: مع ضَمِيمَةِ هِيَ الْبُرْهَانِ؛ فَالْإِضَافَةُ بَيَّانَةٌ.

قوله: (مانِعٌ أَيْضاً) أي: كما أَنَّ تَصَوُّرَهُ مانِعٌ بِاعْتِبَارِ الْوُجُودِ الْخَارِجِيِّ.

خليل

ولا لا مانعاً؛ أي: لا يَنْصِفُ شَيْءٌ مِنْهُمَا كَمَا مَرَّ آنفاً.

قوله: (فائِدَةُ الْاِحْتِرَازِ) لو قَدَّمَ هَذِهِ الْفَائِدَةَ لَكَانَ أَفِيدَ.

قوله: (عَنْ مِثْلِ الْوَاجِبِ) مِنَ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ؛ لِأَنَّ تَصَوُّرَهُمَا مَعَ النَّظَرِ إِلَى الْخَارِجِ مانِعٌ.

قوله: (ضَمِيمَةٍ)؛ أي: مَعَ ضَمِّ ضَمِيمَةٍ هِيَ الْبُرْهَانُ مانِعٌ، كَمَا أَنَّ نَفْسَ مَفْهُومِ الْوَاجِبِ بِاعْتِبَارِ الْوُجُودِ الْخَارِجِيِّ مانِعٌ، حَاصِلُ كَلَامِ الشَّارِحِ عَلَى مَا قَرَّرَهُ الْمُحَاشِي: أَنَّ الْاِكْتِفَاءَ بِأَحَدِهِمَا لَا يَصَحُّ، وَفِيهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّ الْمَتَبَادَرَ أَنَّ الْمَنْعَ وَعَدَمَ الْمَنْعِ مُسْتَدَانِ إِلَى التَّصَوُّرِ بِالْاِسْتِقْلَالِ، نَعَمْ يُحْتَمَلُ أَنْ يُفْهَمَ أَنَّ التَّصَوُّرَ لَهُ مَدْخَلٌ فِيهِمَا؛ إِمَّا بِالْاِسْتِقْلَالِ، أَوْ بِانْضِمَامِ أَمْرٍ آخَرَ إِلَيْهِ، فَيَدْخُلُ مَفْهُومُ الْوَاجِبِ الْوُجُودِ فِي تَعْرِيفِ الْجُزْئِيِّ، مَثَلًا إِنَّ الْعَقْلَ إِذَا تَصَوَّرَهُ وَلاَحَظَ مَعَهُ بُرْهَانَ التَّوْحِيدِ، امْتَنَعَ الشَّرْكَهُ فِيهِ، فَزَيْدُ النَّفْسِ دَفَعًا لِهَذَا الْاِحْتِمَالِ^(١)، فلا يَجِبُ ذِكْرُ النَّفْسِ فِي التَّعْرِيفِ كَمَا زَعَمَهُ الشَّارِحُ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُ السَّيِّدِ السَّنْدِ -قُدَّسَ سِرُّهُ- فِي «حَاشِيَةِ الْمُطَالَعِ»، حَيْثُ قَالَ: وَزَيْدُ لَفْظِ النَّفْسِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يُفْهَمَ مِنْ إِسْنَادِ الْاِمْتِنَاعِ إِلَى التَّصَوُّرِ أَنَّ لَهُ مَدْخَلًا فِيهِ، إِمَّا بِالْاِسْتِقْلَالِ أَوْ بِانْضِمَامِ أَمْرٍ آخَرَ إِلَيْهِ، فَيَدْخُلُ فِيهِ مَفْهُومُ الْوَاجِبِ، فَإِنَّ الْعَقْلَ إِذَا تَصَوَّرَهُ وَلاَحَظَ مَعَهُ بُرْهَانَ التَّوْحِيدِ امْتَنَعَ مِنَ الشَّرْكَهُ فِيهِ، وَلا شَبَهَةَ فِي تَوْقُفِ هَذَا الْاِمْتِنَاعِ عَلَى تَصَوُّرِهِ، فَلَهُ مَدْخَلٌ فِيهِ قَطْعًا. اهـ كَلَامُ السَّيِّدِ، وَأَنْتَ خَبِيرٌ بِأَنَّ الْمَتَبَادَرَ هُوَ الْاِسْتِقْلَالُ، وَحَمَلُ التَّعْرِيفِ عَلَيْهِ وَاجِبٌ، فَفَائِدَةُ النَّفْسِ إِبْطَالُ الْاِحْتِمَالِ الْمَرْجُوحِ، فَهِيَ لَزِيذَةُ التَّوَضُّيْحِ، فَيَصَحُّ التَّعْرِيفُ بِدُونِهِ، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ، فَتأمل^(٢).

(١) فيكون قيد النفس لدفع التوهم، ودفع التوهم ليس أمراً واجباً؛ لأن حمل التعريف على المتبادر واجب، ولو اكتفى أحد بحمل التعريف على المتبادر وهو أن التصور سبب مستقل لصح، فذكر النفس إنما هو للتوضيح. اهـ منه.

(٢) وجهه أنه يمكن توجيه كلام الشارح بأن المقصود أن كلا منهما لو لم يذكر في التعريف لا ينقطع عرق شبهة، وإن صح الحمل على المتبادر، وفيه ما لا يخفى من الضعف؛ لأن اللائق حيثئذ تقديم فائدة التصور؛ إذ النفس في الحقيقة إنما جيء بها للتخصيص على المراد، فتبصر. اهـ منه.



٢- [المفرد الجزئي]:

(وَأَمَّا جُزْئِي: وَهُوَ الَّذِي يَمْنَعُ نَفْسُ تَصَوُّرِ مَفْهُومِهِ عَنْ ذَلِكَ) أي: وَقُوعِ الشَّرِكَةِ بَيْنَ كَثِيرِينَ، (كَزَيْدٍ) فَإِنَّ مَفْهُومَهُ الذَّاتُ مَعَ التَّعْيِينِ،

قول أحمد

لا دَخَلَ فِيهِ لِلإِنْصَافِ، فلا بُدَّ مِنْ أَنْ يُقَالَ: لا يَخْفَى عَلَى الْفِطَنِ، أَوْ مَا يُؤَدِّي مُؤَدَّاهُ.

المبادي

قوله: (لا دَخَلَ فِيهِ لِلإِنْصَافِ)؛ لَأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مُنْصِفاً وَيَخْفَى عَلَيْهِ، وَأَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُنْصِفٍ وَلَا يَخْفَى عَلَيْهِ، وَيُمَكِّنُ أَنْ يُجَابَ: بِأَنَّ عَدَمَ الْخَفَاءِ لَغَيْرِ الْمُنْصِفِ بِمَنْزِلَةِ الْخَفَاءِ؛ لِعَدَمِ الْإِقْرَارِ بِهِ بِخِلَافِ الْمُنْصِفِ؛ فَلِذَا حُصِّنَ عَدَمُ الْخَفَاءِ بِالْمُنْصِفِ.

قوله: (أَوْ مَا يُؤَدِّي مُؤَدَّاهُ) بأن يُقَالَ: عَلَى الْعَارِفِ أَوْ عَلَى مَنْ لَهُ دِرَايَةٌ أَوْ إِدْرَاكَةٌ وَنَحْوُهَا.



خاتمة

قوله: (لا دَخَلَ فِيهِ لِلإِنْصَافِ) وَأَنْتَ خَيْرٌ بِأَنَّ كَلَامَ الشَّارِحِ يُفِيدُ عَلَيْهِ الإِنْصَافَ؛ لِعَدَمِ الْخَفَاءِ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَا ذَكَرَهُ مِنْ عَدَمِ حُصُولِ الْفَائِدَةِ الْمَذْكُورَةِ إِنْ كَانَ ظَاهِراً مِمَّا مَرَّ لِكُلِّ عَاقِلٍ فَلَا وَجْهَ لِمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْعِلَّةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ظَاهِراً لِكُلِّ عَاقِلٍ بِأَنْ يَتَوَقَّفَ عَلَى التَّأَمُّلِ أَوْ عَلَى الْفُطَانَةِ، فَالْوَجْهُ عَلَى الْأَوَّلِ عَلَى التَّأَمُّلِ، وَعَلَى الثَّانِي عَلَى الْفِطَنِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، وَيُمْكِنُ الْاعْتِدَارُ بِأَنَّ الإِنْصَافَ لَهُ مَدْخَلٌ فِي الظُّهُورِ؛ لِأَنَّ الْعِنَادَ يَمْنَعُ إِدْرَاكَ الْمَقْدَمَاتِ عَلَى الْوَجْهِ اللَّائِقِ، فَيَكُونُ الإِنْصَافُ سَبَباً لِلتَّأَمُّلِ، عَلَى أَنَّ فِي كَلَامِهِ حَذْفاً، وَهُوَ إِمَّا التَّأَمُّلُ أَوْ الْفِطَنُ^(١)، وَهَهُنَا كَلَامٌ لَغَيْرِنَا إِلَّا أَنَّهُ لَا طَائِلَ تَحْتَهُ.

قَالَ الشَّارِحُ: (فَإِنَّ مَفْهُومَهُ الذَّاتُ مَعَ التَّعْيِينِ) أَرَادَ بِالذَّاتِ الْمَاهِيَّةَ، وَهَذِهِ الْمَاهِيَّةُ لَا يَمْتَنِعُ اشْتِرَاكُهَا بَيْنَ كَثِيرِينَ، وَأَرَادَ بِالتَّعْيِينِ مَا بِهِ الْاِمْتِيَازُ، وَباعتباره معها يمتنع اشتراكها، فَهُوَ جُزْءُ الشَّخْصِ فِي الذَّهْنِ، فَإِنَّ وَجُودَ التَّعْيِينِ فِي الْخَارِجِ مَمْنُوعٌ؛ نَعَمْ الْمَتَعْيِنُ^(٢) وَهُوَ الشَّخْصُ مَوْجُودٌ، فَتَأَمَّلْ^(٣)،

(١) حاصل الكلام أن اشتراط الإنصاف احتراز عن العناد الذي هو مانع لفهم المقدمات المذكورة، والتأمل فيها، وإن الحذف ليذهب السامع إلى أي مذهب شاء. اهـ منه.

(٢) هذه القضية ذهنية لا خارجية. اهـ منه.

(٣) وجهه أن لا يلزم من كون الخارج ظرفاً للوجود والتشخص كونهما موجودين في الخارج، ولا ينقل الكلام إلى تشخصهما؛ لأن كل ما وجد في الخارج متشخص، فيلزم لهما تشخص آخر ووجود آخر، وتفصيل هذا الكلام في المفصلات، فتأمل. اهـ منه.



والمَجْمُوعُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُتَصَوِّرٌ يَمْنَعُ الشَّرِكَةَ، كَمَا يَمْنَعُ تَصَوُّرُ الْهُدْيَةِ^(١) مِنْ حَيْثُ تَطْبِيقُهَا عَلَى الْوُجُودِ الْخَارِجِيِّ، بِخِلَافِ تَصَوُّرِ مَفْهُومِ الذَّاتِ، فَإِنَّهُ عَيْنُ حَقِيقَةِ النَّوعِ كَمَا عَرَفْتَ.

فَإِنْ قُلْتَ: الْجُزْئِيُّ مَا لَا يَمْنَعُ نَفْسَ تَصَوُّرِ مَفْهُومِهِ عَنْ وُقُوعِ الشَّرِكَةِ كَزَيْدٍ وَعَمْرٍو وَغَيْرِهِمَا، وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ كُلِّيٌّ؛ فَالْجُزْئِيُّ كُلِّيٌّ، هَذَا خُلْفٌ.

قول أحمد

المهادي

خايل

قَالَ الشَّارِحُ: (والمَجْمُوعُ)؛ أَي: المَرْكَبُ مِنَ الْمَاهِيَةِ وَالتَّعَيُّنِ فِي الدَّهْنِ، قَالَ الشَّارِحُ: (الْهُدْيَةُ) ذِكْرُ الْمَأْخِذِ وَإِرَادَةُ الْمَشْتَقِّ أَمْرٌ شَائِعٌ، يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: (مِنْ حَيْثُ تَطْبِيقُهَا عَلَى الْمَوْجُودِ)، فَإِنَّ الْمَطَابِقَ مَفْهُومٌ هَذَا، قَالَ الشَّارِحُ: (بِخِلَافِ تَصَوُّرِ مَفْهُومِ الذَّاتِ)؛ أَي: بِخِلَافِ نَفْسِ الْمَاهِيَةِ؛ أَي: مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ التَّعَيُّنِ، فَإِنَّهَا نَفْسُ النَّوعِ، وَهُوَ كُلِّيٌّ، فَالذَّاتُ بِدُونِ اعْتِبَارِ التَّعَيُّنِ مَعَهَا كُلِّيٌّ، فَظَهَرَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْكُلِّ وَالْجُزْءِ، فَإِنَّ الْأَوَّلَ جُزْئِيٌّ وَالثَّانِي كُلِّيٌّ، قَالَ الشَّارِحُ: (الْجُزْئِيُّ مَا لَا يَمْنَعُ) فَإِنْ كَانَ الْحُكْمُ عَلَى الْمَا صَدَقَ تَكُونُ الْقَضِيَّةُ كَاذِبَةً وَسَالِبَةً، وَإِيجَابُ الصَّغَرَى^(٢) شَرْطٌ فِي الشَّكْلِ الْأَوَّلِ، وَإِنْ كَانَ الْحُكْمُ عَلَى الْمَفْهُومِ تَكُونُ الْقَضِيَّةُ صَادِقَةً، إِلَّا أَنَّهَا طَبِيعِيَّةٌ، وَهِيَ لَا تُنْتِجُ، وَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذِهِ الْقَضِيَّةَ مَعْدُولَةٌ، وَأَنَّ الطَّبِيعِيَّةَ قَدْ تُنْتِجُ، وَالْإِنْتِاجُ بَيْنَ هَهُنَا، عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ كُبرى الشَّكْلِ الْأَوَّلِ، وَهِيَ قَدْ تُنْتِجُ كَمَا قَالَ بِهِ عَصَامُ الدِّينِ فِي «حَاشِيَةِ الْجَامِي»، فَتَأَمَّلْ^(٣)، قَالَ الشَّارِحُ: (فَالْجُزْئِيُّ كُلِّيٌّ) إِنْ كَانَ الْحُكْمُ عَلَى الْأَفْرَادِ، فَكَذِبُهُ مُسْلَمٌ، لَكِنْ لَمْ يَلْزَمْ مِنَ الْقِيَاسِ الْمَذْكُورِ لَمَّا مَرَّ^(٤)، وَإِنْ كَانَ الْحُكْمُ عَلَى الْمَفْهُومِ كَمَا هُوَ الْحَقُّ، فَدَعَاوَى الْخُلْفَ مَمْنُوعَةً، وَهَذَا غَيْرُ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ^(٥)، فَتَأَمَّلْ.

(١) قوله: (كزید، فإن مفهومه الذات) أي: الماهية مع الشخص، وهي الحيوان الناطق (مع التعيين) أي: مع ما به الامتياز (والمجموع) المركب من الماهية والتعيين مع ما به الامتياز (من حيث إنه متصور يمنع الشركة، كما يمنع الشركة) (تصور الهدية) أي: الشخص فقط بدون الذات، لكن (من حيث تطبيقها) أي الهدية، (على الوجود الخارجي) أي: مع تقييدها به، فالهدية: جزئي يمنع من وقوع الشركة فيه، بناءً على أن كل ما هو في الخارج جزئي (بخلاف تصور مفهوم الذات) فقط، وهو الإنسان بلا تعيين (فإنه عين حقيقة النوع). كذا فهمته من الحواشي.

(٢) يعني: أن شرط الشكل الأول مفقود. اه منه.

(٣) وجهه أن النزاع إنما هو في الكبرى لا في الصغرى، إلا أنا جعلنا الصغرى محل النزاع أولاً بطريق المغالطة، ثم نهينا على حقيقة الأمر، فلا تغفل. اه منه.

(٤) من أن القضية المذكورة طبيعية. اه منه.

(٥) لأن ما ذكره الشارح في مقام الجواب مبني على منع الصغرى، وما ذكرناه مبني على التفتيش عن النتيجة كما لا يخفى. اه منه.



قُلْتُ: الْمُرَادُ مِنَ الْجُزْئِيِّ: إِنْ كَانَ مَا صَدَقَ لَفْظُ الْجُزْئِيِّ عَلَيْهِ مِنْ نَحْوِ: زَيْدٍ، فَلَا نُسَلِّمُ الصُّغْرَى، وَإِنْ كَانَ لَفْظُ الْجُزْئِيِّ، فَلَا نُسَلِّمُ الْخُلْفَ فِي النَّيِّجَةِ.



قول أحمد

قوله: (فَلَا نُسَلِّمُ الْخُلْفَ فِي النَّيِّجَةِ) فَإِنْ قِيلَ: مَفْهُومُ لَفْظِ الْجُزْئِيِّ: مَا يَمْنَعُ عَنْ وَقُوعِ الشَّرَكَةِ، وَلَوْ كَانَ كُلِّيًّا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ: مَا يَمْنَعُ مِمَّا لَا يَمْنَعُ؛ فَيَلْزَمُ صِدْقُ الشَّيْءِ عَلَى نَقِيضِهِ،

المهادي

قوله: (فَيَلْزَمُ صِدْقُ الشَّيْءِ) وَهُوَ الْمَانِعُ، عَلَى نَفْسِ نَقِيضِهِ وَهُوَ اللَّأَ مَانِعٌ.

خليل

قوله: (فَإِنْ قِيلَ) إِبْثَابُ الْمَقْدَمَةِ الْمَمْنُوعَةِ، قَالَ الشَّارِحُ: (لَفْظُ الْجُزْئِيِّ) زَادَ اللَّفْظَ احْتِرَازاً عَمَّا صَدَقَ عَلَيْهِ مَفْهُومُ الْجُزْئِيِّ مِنْ مَفْهُومِ زَيْدٍ وَعَمْرٍو مَثَلاً.

قوله: (مَا يَمْنَعُ عَنْ وَقُوعِ الشَّرَكَةِ)؛ أَي: الْمَفْهُومُ الَّذِي يَمْنَعُ وَقُوعَ الشَّرَكَةِ فِيهِ؛ أَي: كَوْنُهُ مُشْتَرَكاً بَيْنَ كَثِيرَيْنِ، مَثَلاً مَفْهُومُ زَيْدٍ، فَإِنَّهُ يَمْنَعُ كَوْنَهُ مُشْتَرَكاً فِيهِ؛ لِأَنَّ فَرْضَ اشْتِرَاكِهِ بَيْنَ كَثِيرَيْنِ فَرَضٌ بِالتَّنْوِينِ مُحَالٌ، عَلَى مَعْنَى حُكْمِ الْعَقْلِ بِجَوَازِ صِدْقِهِ عَلَى كَثِيرَيْنِ، لَا فَرْضَ مُحَالٍ بِالإِضَافَةِ؛ مَثَلاً لَوْ كَانَ مَفْهُومُ زَيْدٍ صَادِقاً عَلَى كَثِيرَيْنِ كَانَ كُلِّيًّا، فَإِنَّ هَذَا الْفَرْضَ بِمَعْنَى التَّقْدِيرِ كَمَا مَرَّ، وَلَا يَخْفَى عَلَيْكَ الْفَرْقُ بَيْنَ مَا يَمْنَعُ وَقُوعَ الشَّرَكَةِ فِيهِ -أَعْنِي: هَذَا الْمَفْهُومَ- وَبَيْنَ مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ هَذَا الْمَفْهُومُ مِنْ مَفْهُومِ زَيْدٍ وَعَمْرٍو، فَإِنَّ الْمَا صَدَقَ هُوَ الْمُتَصَفُّ بِالْمَنْعِ، وَأَمَّا الصَّادِقُ- أَعْنِي: هَذَا الْمَفْهُومَ- فَمُتَّصِفٌ بِعَدَمِ الْمَنْعِ، وَهَذَا هُوَ الْوَاقِعُ، وَإِنَّمَا الْمُحَالُ اجْتِمَاعُ الْمَنْعِ وَعَدَمُ الْمَنْعِ فِي أَمْرٍ وَاحِدٍ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، فَإِنَّ الْمَنْعَ صِفَةً الْمَاصِدَقِ، وَعَدَمُ الْمَنْعِ صِفَةُ الصَّادِقِ، وَبَيْنَهُمَا بَوْنٌ بَعِيدٌ^(١)، وَهَذَا تَوْضِيحُ الْمَقَامِ بِحَيْثُ لَا يَسْتَتِهُ عَلَى أُولَى الْأَفْهَامِ.

ثم لا يذهبُ عَلَيْكَ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: «مَا يَمْنَعُ نَفْسُ تَصَوُّرِ مَفْهُومِهِ عَنْ وَقُوعِ الشَّرَكَةِ فِيهِ» لَكَانَ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ قَالَ -قُدَّسَ سِرُّهُ- فِي «حَاشِيَةِ الْمُطَالَعِ»: وَلَوْ قِيلَ: الْجُزْئِيُّ مَا امْتَنَعَ فِيهِ الشَّرَكَةُ لِتَبَادُرِ مِنْهُ الْإِمْتِنَاعُ بِحَسَبِ نَفْسِ الْأَمْرِ، فَيَنْدَرِجُ فِيهِ مَفْهُومُ الْوَاجِبِ الْوُجُودِ وَالْكُلِّيَّاتِ الْفَرْضِيَّةِ. اهـ؛ فَيَتَبَادَرُ مِنْ قَوْلِهِ: «مَا يَمْنَعُ» الْمَنْعُ بِحَسَبِ نَفْسِ الْأَمْرِ، وَهُوَ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، إِلَّا أَنَّهُ تَسَامَحَ فِي الْعِبَارَةِ لظُهُورِ الْمُرَادِ.

قوله: (وَلَوْ كَانَ كُلِّيًّا)؛ أَي: وَلَوْ كَانَ هَذَا الْمَفْهُومُ -أَعْنِي: مَفْهُومَ مَا يَمْنَعُ وَقُوعَ الشَّرَكَةِ- كُلِّيًّا.

قوله: (مَا يَمْنَعُ مِمَّا لَا يَمْنَعُ) وَهُمَا لَيْسَا نَقِيضَيْنِ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْمَانِعُ لَا مَانِعَ؛ فَيَلْزَمُ صِدْقُ نَقِيضِ الشَّيْءِ عَلَى الشَّيْءِ وَهُوَ مُحَالٌ؛ لِأَنَّ النَّقِيضَيْنِ لَا يَتَّحِدَانِ كَمَا لَا يَجْتَمِعَانِ فِي أَمْرٍ ثَالِثٍ، وَالْجَوَابُ: أَنَّهُمَا نَقِيضَانِ بِالْقِيَاسِ إِلَى أَمْرٍ ثَالِثٍ، أَمَّا بِالنَّظَرِ إِلَى نَفْسِهِمَا فَأَحَدُهُمَا فَرْدُ الْآخَرِ، لَا مِمَانَعَةَ بَيْنَهُمَا وَلَا مَنَافَاةً أَصْلًا، وَلِذَا قَالَ: (لَا نُسَلِّمُ اسْتِحَالَتَهُ).

(١) فَإِنَّ الصَّادِقَ كَلِيًّا وَالْمَاصِدَقَ جُزْئِيًّا، فَلَيْسَ مَعْرُوضُ الْجُزْئِيَّةِ وَالْكُلِّيَّةِ أَمْرًا وَاحِدًا حَتَّى يَسْتَحِيلَ. اهـ منه.



قول أحمد

وهو مُحالٌ. قُلْتُ: لا نُسَلِّمُ اسْتِحَالَتَهُ، وَإِنَّمَا الْمُحَالُ صِدْقُ الشَّيْءِ عَلَى مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ نَقِيضُهُ، وَأَمَّا صِدْقُ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِ نَقِيضِهِ فَوَاقِعٌ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ. فَإِنْ قُلْتُ: يَلْزَمُ مِنْ هَذَا أَنْ يَكُونَ الْمَانِعُ لَيْسَ بِمَانِعٍ - وَهُوَ سَلْبُ الشَّيْءِ عَنْ نَفْسِهِ - وَهُوَ مُحالٌ. قُلْتُ: الْمُحَالُ سَلْبُ الشَّيْءِ عَنْ نَفْسِهِ بِمَعْنَى: أَنَّ هَذَا لَيْسَ نَفْسَهُ، وَأَمَّا بِمَعْنَى: أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِصَادِقٍ عَلَى نَفْسِهِ، وَثَابِتٌ لَهُ، فَلَيْسَ بِمُحَالٍ، بَلْ هُوَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ ثُبُوتَ الشَّيْءِ لِلشَّيْءِ مِمَّا يَسْتَلْزَمُ الْمُغَايِرَةَ بَيْنَهُمَا،

المجاهدي

قوله: (على ما يصدق عليه نقيضه) يعني: أَنَّ الْمُحَالَ اتِّحَادُ مَا صَدَقَ عَلَيْهِ النَّقِيضَانِ، بِأَنْ يَصْدُقَ عَلَى شَيْءٍ أَنَّهُ شَجَرٌ وَحَجَرٌ.

قوله: (في غير موضع) أي: في مواضع متعدّدة؛ بناءً على أَنَّ يَكُونُ التَّنْوِينُ لِلوَاحِدَةِ، أَوْ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ كَالشَّيْءِ، فَإِنَّهُ يَصْدُقُ عَلَى اللَّاشْيِءِ مَعَ أَنَّهُمَا نَقِيضَانِ.

قوله: (يلزم من هذا) أي: من كون ما يمنع ممّا لا يمنع أن يكون المانع ليس بمانع، هذا بحسب المعنى والمآل، وإلاّ فالثاني من قبيل المعدولة لا السالّة.

قوله: (بل هو كذلك) أي: في الواقع فضلاً عن أن يكون مُحالاً.

قوله: (يستلزم المغايرة)؛ لأنّ الثبوت نسبةً، وهي تقتضي المتسببين المتغايرين ولو باعتبار، كما لا يخفى.

خليل

قوله: (وأما صدق الشيء على نفس نقيضه فواقع في غير موضع^(١)) فإنّ اللاشيء يصدق عليه الشيء، واللّا ممكن بالإمكان الأعمّ يصدق عليه الممكن العامّ، والحاصل: يجوز أن يكون المانع لا مانع، فلا نسلم الخلف في النتيجة.

قوله: (فإن قلت: إثبات المقدمة ممنوعة^(٢))؛ أعني: الخلف بتغيير الدليل بأنه يلزم من كون ما يمنع ممّا لا يمنع أن يكون المانع ليس بمانع، وهذا مغالطة؛ لأنّ مفهوم «ما يمنع» يتصف بعدم المنع، وما صدق ذلك المفهوم عليه متّصف بالمنع، فتغاير الموضوعان، فليس ههنا^(٣) سلب الشيء عن نفسه.

قوله: (أنّ هذا ليس نفسه) مثلاً لا يقال: إنّ الإنسان ليس نفسه ضرورة أنه نفسه.

(١) أي: في مواضع عديدة، فتنوين موضع للوحد. اهـ منه.

(٢) لم أجد هذا النص من قول أحمد فلعن خليل نقله من نسخة أخرى أو نقل فحوى قول أحمد بمعناه والله أعلم.

(٣) مثلاً ما يصدق عليه مفهوم الحيوان من الإنسان والفرس وغيرهما ليس بجنس مع أن الحيوان جنس، فكذلك يجوز أن يكون ما يصدق عليه المانع مانعاً من مفهوم زيد وعمر وغيرهما، وأن يكون مفهوم المانع غير مانع. اهـ منه.

**قول أحمد**

واللَّازِمُ الثَّانِي لَا الْأَوَّلُ. فَإِنْ قُلْتُ: الْكُلِّيُّ مَا لَا يَمْنَعُ نَفْسُ تَصَوُّرِ مَفْهُومِهِ عَنْ وَقُوعِ الشَّرِكَةِ بَيْنَ

المعادي

قوله: (وَاللَّازِمُ الثَّانِي) وَهُوَ أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِصَادِقٍ عَلَى نَفْسِهِ، وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْمَانِعَ^(١) لَا يَصْدُقُ [١٤/أ] عَلَيْهِ الْمَانِعُ^(٢)، بَلْ يَصْدُقُ عَلَيْهِ اللَّامَانِعُ، وَهُوَ لَيْسَ بِمُحَالٍ، لَا الْأَوَّلُ وَهُوَ أَنَّ هَذَا لَيْسَ نَفْسَهُ، وَهُوَ مُحَالٌ.

قوله: (فَإِنْ قُلْتُ: الْكُلِّيُّ مَا لَا يَمْنَعُ)، «الْكُلِّيُّ» مُبْتَدَأٌ، وَخَبَرُهُ «مَا لَا يَمْنَعُ»، وَحَاصِلُهُ: أَنْكُمْ قُلْتُمْ أَنَّ ثَبُوتَ الشَّيْءِ لِنَفْسِهِ مُحَالٌ، وَهَذَا هُنَا قَدْ حُمِلَ مَا لَا يَمْنَعُ كَالنَّوْعِ مَثَلًا عَلَى الْكُلِّيِّ الَّذِي هُوَ مَا لَا يَمْنَعُ؛ فَيَلْزَمُ ثَبُوتُ الشَّيْءِ لِنَفْسِهِ وَهُوَ مُحَالٌ.

فيليل

قوله: (وَاللَّازِمُ الثَّانِي)؛ يَعْنِي: أَنَّ الْمَانِعَ لَا يَصْدُقُ عَلَى نَفْسِهِ؛ لِعَدَمِ الْمَغَايِرَةِ، بَلْ يَصْدُقُ عَلَيْهِ اللَّامَانِعُ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْمَغَايِرَةَ الْاِعْتِبَارِيَّةَ كَافِيَةٌ فِي الصَّدَقِ، تَأْمَلُ^(٣).

قوله: (لَا الْأَوَّلُ)؛ يَعْنِي: الْمَانِعُ لَيْسَ نَفْسَ الْمَانِعِ، وَهَهُنَا احْتِمَالٌ ثَالِثٌ، وَهُوَ أَنَّ الْمَانِعَ لَيْسَ بِمَانِعٍ^(٤)، عَلَى مَعْنَى: لَا يَتَّصِفُ بِالْمَنْعِ، بَلْ بَعْدَمِ الْمَنْعِ، هَذَا هُوَ الْوَجْهُ فِي الْجَوَابِ كَمَا مَرَّ.

قوله: (فَإِنْ قُلْتُ: الْكُلِّيُّ) لَمَّا قَالَ: إِنَّ صِدْقَ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ مُحَالٌ، وَرَدَّ الْإِشْكَالَ بِأَنَّ الْكُلِّيَّ يَصْدُقُ عَلَى نَفْسِهِ، بِأَنَّهُ كُلِّيٌّ؛ لِأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَى كَثِيرِينَ، وَقَدْ مَرَّ أَنَّ لَفْظَ الْكُلِّيِّ لَهُ مَعْنَانِ: حَقِيقِيٌّ وَمَجَازِيٌّ، وَالْمَجَازِيُّ هُوَ مَفْهُومٌ مَا لَا يَمْنَعُ نَفْسُ تَصَوُّرِ مَفْهُومِهِ عَنْ وَقُوعِ الشَّرِكَةِ فِيهِ، وَهَذَا الْمَفْهُومُ لَا يَصْدُقُ إِلَّا عَلَى اللَّفْظِ دُونَ الْمَعْنَى؛ مِثْلُ: لَفْظِ الْكُلِّيِّ، وَلَفْظِ الْإِنْسَانِ وَلَفْظِ الْفَرَسِ وَغَيْرِهِمَا، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الصَّادِقِ عَلَى الْأَلْفَاظِ - أَعْنِي: الْمَفْهُومَ الْمَجَازِيَّ - وَبَيْنَ الْأَلْفَاظِ ظَاهِرًا لَا سِتْرَةً فِيهِ^(٥)، فَلَا يَتَوَهَّمُ الْإِشْكَالُ هَهُنَا، وَإِنَّمَا يَتَوَهَّمُ الْإِشْكَالُ لَوْ حُوِّلَ الْكُلِّيُّ عَلَى مَعْنَاهُ الْحَقِيقِيَّ، وَهُوَ مَا لَا يَمْنَعُ نَفْسُ تَصَوُّرِهِ، فَمَفْهُومُ الْكُلِّيِّ كُلِّيٌّ أَيْضًا، فَلَزِمَ صِدْقُ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ، وَالْجَوَابُ^(٦) مَا ذَكَرَهُ، وَلَعَلَّ هَذَا وَجْهُ التَّأْمُلِ.

(١) أي: المانع الجزئي.

(٢) أي: مفهوم المانع الجزئي.

(٣) وجهه أنه كلام على السند بطريق المنع وهو لا يفيد. اه منه.

(٤) فقولنا: (المانع ليس بمانع) يحتمل الوجوه الثلاثة. اه منه.

(٥) والحاصل أن المعنى المجازي للكلبي لا يصدق على نفسه حتى يتوهم ورود الإشكال ويحتلج إلى الجواب، وهو بديهي فلا وجه لكلام المحشي هنا أصلاً، فتأمل. اه منه.

(٦) وتوضيحه على ما يستفاد من كلامه أن الكلبي - أعني: ما لا يمنع نفس تصوره عن وقوع الشركة - صادق على نفسه، وقد مر أن صدق الشيء على نفسه باطل، وإن هذا المفهوم له اعتباران: الأول اعتباره بالنظر إلى ذاته، والثاني: اعتباره بالنظر إلى صدقه على كثيرين، فهما متغايران وإن اتحدا ذاتاً فهما يؤخذان بهذين الوجهين، ثم يحمل أحدهما على الآخر، وهذا مبني على التحقيق لا على ما ذكره المحشي من إيراد الإضكال على المعنى المجازي للكلبي، فإنه لا إشكال عليه، ولا احتياج إلى الجواب كما مر غير مرة. اه منه.



قول أحمد

كثيرين فيه، كالنوع والجنس والفصل، فيلزم ثبوت الشيء لنفسه وصدقته عليه، وهو مُحالٌ. قلت: مفهوم الكلّي وهو ما لا يمنع نفس تصوّر مفهومه عن وقوع الشّرْكة بالنظر إلى ذاته، إنّما يصدق عليه باعتبار صدقه على كثيرين، وهذا المقدار من المغايرة كافٍ، تأمل.

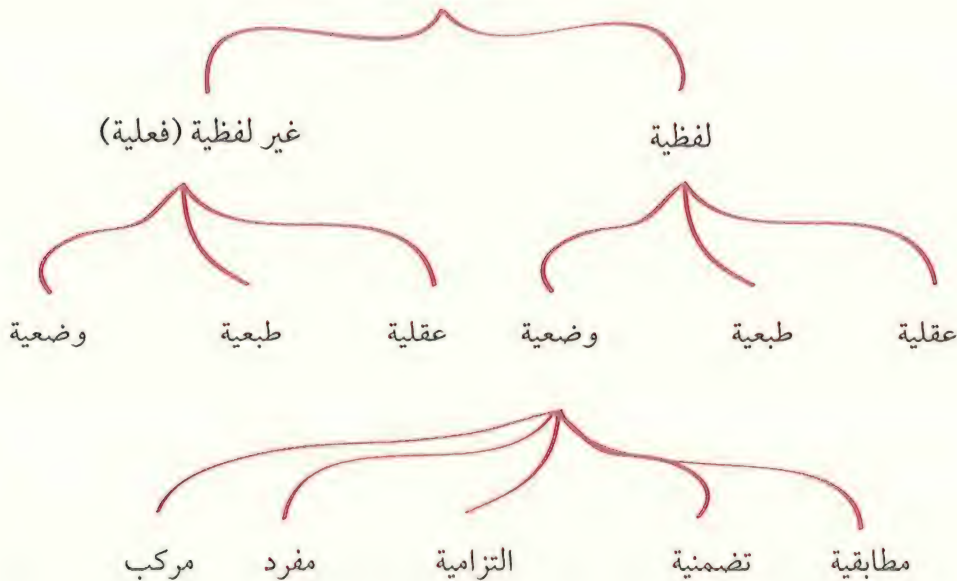
العمادي

قوله: (قلت: مفهوم الكلّي... إلخ) حاصله: أنّ مفهومه بالنظر إلى ذاته -مع قطع النظر عن صدقه على كثيرين- صادق، ومن حيث إنّهُ صادق على كثيرين مَصدوقٌ عليه، وهذا القدر من المغايرة كافٍ في صحّة الحمل.

قوله: (تأمل) لعلّ وجهه: أنّ مفهومه هو ما لا يمنع، أي: لفظ لا يمنع، وهو لا يصدق على نفسه، بل يصدق على لفظ الكلّي، وإنّما الصادق عليه هو ما لا يمنع نفس تصوّره... إلخ، وهو ليس نفسه، والحاصل: أنّ الاعتراض غير وارد على اعتبار كون المُقسّم اللفظ، تأمل.



أنواع الدلالة



(٣) التَّصَوُّرَاتُ

[مبادئ التصورات؛ الكليات الخمس^(١)]

[اللفظ المفرد الكلي قسمان]

١ - [الكلي الذاتي]:

قول أحمد

المباني

خليل

(١) المشهور أن فرفوريوس أول من كتب عن هذه الكليات الخمس؛ لتكون مدخلاً إلى منطق أرسطو، ولكن الحق أن أرسطو لم يُهمل هذا الموضوع، بل تناوله في كتاب الجدل من كتبه المنطقية، ولكن لم يُسمها بالكليات الخمس، بل سماها المحمولات، وحصرها في خمسة؛ لأن المحمول إن كان شرحاً للماهية فهو التعريف (الذي يتضمن الجنس والنوع)، فإن كان صفة للمحمول وهي جزءٌ من حقيقة المحكوم عليه، فهي الجنس، وإن كان صفة تميز المحكوم عليه وهي جزء من حقيقته، فهي فصل، وإن كان صفة تميز المحكوم عليه غير داخلة في حقيقته فهي خاصة، وإن كان صفة غير داخلة في حقيقة المحكوم عليه، وليست خاصة به، بل توجد في أفراده وأفراد غيره، فهي العرض العام، فأرسطو تكلم على الكليات الخمس من ناحية تخالف طريقة فرفوريوس؛ لأنه تناولها من ناحية الحمل، وفرفوريوس من ناحية اللفظ الكلي، ومع ذلك ثمة فرقٌ بين كلاميهما، فأرسطو سماها المحمولات وفرفوريوس بالكليات، وأرسطو جعل تمام الماهية في الحد، وفرفوريوس في النوع.



(و) اللَّفْظُ الْمُفْرَدُ (الْكَلِّيُّ: إِمَّا ذَاتِيٌّ: وَهُوَ الَّذِي يَدْخُلُ فِي حَقِيقَةِ جُزْئِيَّاتِهِ،

قول أحمد

قوله: (يَدْخُلُ فِي حَقِيقَةِ جُزْئِيَّاتِهِ) أي: يَدْخُلُ مَفْهُومُهُ

العبادي

قوله: (أَي: يَدْخُلُ مَفْهُومُهُ . . . إلخ) إشارة إلى دفع ما قيل: إِنَّ ضَمِيرَ «يَدْخُلُ» رَاجِعٌ إِلَى لَفْظِ «الذَّاتِي»، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ دُخُولِهِ فِي حَقِيقَةِ الْجُزْئِيَّاتِ دُخُولُ مَفْهُومِهِ فِيهَا؛ فَأَجَابَ: بِأَنَّهُ يَدْخُلُ مَفْهُومُهُ . . . إلخ.

[الذاتي مشترك بين معان عدة:]

واعلم أنَّ الذَّاتِيَّ -في غير كتاب إيساغوجي- يُقَالُ عَلَى مَعَانٍ بِالْإِشْتِرَاكِ، يُقَالُ: لِمَحْمُولٍ يَمْتَنِعُ انفكاكُهُ عَنِ الشَّيْءِ أَعَمٍّ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَنِ الْمَاهِيَةِ أَوْ عَنِ الْوُجُودِ، وَلِمَحْمُولٍ يَمْتَنِعُ انفكاكُهُ عَنِ الْمَاهِيَةِ، وَهُوَ أَخْصَصُ مِنَ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ مَا يَمْتَنِعُ انفكاكُهُ عَنِ مَاهِيَةِ الشَّيْءِ يَمْتَنِعُ انفكاكُهُ عَنِ الشَّيْءِ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ كَمَا فِي السَّوَادِ لِلْحَبَشِيِّ، وَلِمَحْمُولٍ يَمْتَنِعُ دَفْعُهُ عَنِ مَاهِيَةٍ إِذَا تَصَوَّرَ مَعَ الْمَاهِيَةِ امْتِنَاعَ الْحُكْمِ بِسَلْبِهِ عَنْهَا، وَهُوَ أَخْصَصُ مِنَ الثَّانِي؛ لِأَنَّ مَا يَمْتَنِعُ ارْتِفَاعُهُ عَنِ الْمَاهِيَةِ فِي الذَّهْنِ يَمْتَنِعُ ارْتِفَاعُهُ عَنْهَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَإِلَّا لَارْتِفَاعُ الْأَمَانِ عَنِ الْبَدِيهِيَّاتِ، وَلَا تَنَعُكُسُ كَمَا فِي اللَّوَاظِمِ غَيْرِ الْبَيِّنَةِ فَإِنَّهَا يَمْتَنِعُ انفكاكُهَا عَنِ مَلَزُمَاتِهَا فِي الْخَارِجِ، وَلَا يَمْتَنِعُ انفكاكُهَا فِي الذَّهْنِ، وَلِمَحْمُولٍ يَجِبُ إثْبَاتُهُ لِلْمَاهِيَةِ كَالْحَيَوَانِ لِلْإِنْسَانِ وَهُوَ أَخْصَصُ مِنَ الثَّلَاثِ، وَلِلْحَمَلِ إِذَا اسْتَحَقَّ الْمَوْضُوعُ بِمَوْضُوعِيَّةِ الشَّيْءِ^(١) كَقَوْلِنَا: الْإِنْسَانُ كَاتِبٌ، وَيُقَالُ لِمُقَابِلِهِ: حَمَلٌ عَرَضِيٌّ نَحْوُ: الْكَاتِبِ إِنْسَانٌ، أَوْ كَانَ الْمَحْمُولُ أَعَمًّا مِنْهُ وَبِإِزَائِهِ: الْحَمَلُ الْعَرَضِيُّ، أَوْ حَاصِلًا بِالْحَقِيقَةِ، أَي: مَحْمُولًا عَلَيْهِ بِالْمَوَاطَاةِ وَالِاشْتِقَاقِ: حَمَلٌ عَرَضِيٌّ، أَوْ بِاقْتِضَاءِ طَبْعِهِ كَقَوْلِنَا: الْحَجَرُ مُتَحَرِّكٌ إِلَى السُّفْلِ، وَمَا لَيْسَ بِاقْتِضَاءِ طَبْعِهِ: عَرَضِيٌّ، أَوْ دَائِمًا لِلْمَوْضُوعِ، وَمَا لَا يَدُومُ: عَرَضِيٌّ، أَوْ بَلَا وَاسْطَةِ وَمَا فِي مُقَابِلِهِ عَرَضِيٌّ، أَوْ كَانَ مَقُولًا لِمَوْضُوعِهِ وَعَكْسِيهِ: عَرَضِيٌّ، أَوْ لَاحِقًا لَهُ [١٤/ب] لَا لِأَمْرِ أَعَمٍّ أَوْ أَخْصَصٍ^(٢)، وَمَا لِأَمْرِ أَعَمٍّ أَوْ أَخْصَصٍ: عَرَضِيٌّ^(٣)، وَلِإِجَابِ السَّبَبِ الْمَسْبَبِ إِذَا كَانَ دَائِمًا

فخيل

قَالَ الْمَصْنَفُ: (فِي حَقِيقَةِ جُزْئِيَّاتِهِ^(٤)) أَرَادَ بِالْحَقِيقَةِ الْمَاهِيَةَ، وَهِيَ مُشْتَقَّةٌ عَنْ مَا هُوَ، وَهِيَ مَا يُجَابُ بِهِ عَنِ السُّؤَالِ بـ «مَا هُوَ»^(٥).

قوله: (أَي: يَدْخُلُ مَفْهُومُهُ) إشارة إلى أصل التركيب، إِلَّا أَنَّهُ اخْتَصَرَ بِنَاءً عَلَى مَا مَرَّ^(٦) فِي تَعْرِيفِ

(١) على الهامش: «بأن كان خاصاً لذلك الموضوع».

(٢) على الهامش: «الإنسان ناطق».

(٣) على الهامش: «الإنسان حيوان».

(٤) وهذا التعريف - أي: تعريف الذاتي - لو بقي على ظاهره كما هو مذهب الجمهور يكون المراد بالحقيقة الماهية المركبة؛ لأن الذاتي مختصة بها عند الجمهور، ولو أول يكون شاملاً للبسيط أيضاً. اهـ منه.

(٥) على ما قال المحقق. اهـ منه.

(٦) قوله: (بناء على ما مر) في تعريف الكلي والجزئي، وهو أن الكلية والجزئية توصف بهما المعاني أولاً وبالذات،



كالحَيَوَانِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِنْسَانِ وَالْفَرَسِ) أَي: إِنَّ أُرِيدَ بِهِمَا مَا هَيْئُهُمَا النَّوعِيَّةُ فَجُزْئِيَّانِ إِضَافِيَّانِ، وَإِنْ أُرِيدَ بِهِمَا مَا هِيَّةُ أَفْرَادِهِمَا، أَعْنِي: الْحِصَصَ، فَجُزْئِيَّانِ حَقِيقَتِيَّانِ.

قول أحمد

أَيْضاً فِي حَقِيقَةِ جُزْئِيَّاتِ مَفْهُومِهِ. قَوْلُهُ: (كَالْحَيَوَانِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِنْسَانِ وَالْفَرَسِ) أَي: اللَّذَيْنِ هُمَا تَمَامُ حَقِيقَةِ جُزْئِيَّاتِ الْحَيَوَانِ الْإِضَافِيَّةِ وَالْحَقِيقِيَّةِ؛

العقادي

كَالذَّبْحِ لِلْمَوْتِ، أَوْ أَكْثَرِيًّا كَشُرْبِ السَّقْمُونِيَا لِلإِسْهَالِ، وَعَرْضِيٌّ إِذَا كَانَ أَقْلِيًّا، وَيُقَالُ لِلْقَائِمِ بِنَفْسِهِ: مَوْجُودٌ بِذَاتِهِ كَالْجَوْهَرِ، وَلِلْقَائِمِ بِالْغَيْرِ كَالْعَرَضِ: مَوْجُودٌ بِالْعَرَضِ.

قَوْلُهُ: (اللَّذَيْنِ هُمَا تَمَامُ حَقِيقَةِ... إلخ) حَاصِلُهُ: أَنَّ الْمَرَادَ مِنَ الْإِنْسَانِ وَالْفَرَسِ حَقِيقَةُ جُزْئِيَّاتِ الْحَيَوَانِ؛ فَيَكُونُ الْمَعْنَى كَالْحَيَوَانِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى هَاتَيْنِ الْحَقِيقَتَيْنِ اللَّتَيْنِ هُمَا حَقِيقَتَا جُزْئِيَّاتِ الْحَيَوَانِ، سِوَاكَ كَانَتْ تِلْكَ الْجُزْئِيَّاتُ حَقِيقَةً أَوْ إِضَافِيَّةً؛ فَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّرْدِيدِ الْمَذْكُورِ؛ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِالْإِنْسَانِ وَالْفَرَسِ جُزْئِيَّاتِ الْحَيَوَانِ، لَا حَقِيقَتُهُمَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ.

خليل

الْكَلْبِيُّ وَالْجَزْئِيُّ؛ لِأَنَّ الدُّخُولَ وَعَدَمَهُ لَيْسَا إِلَّا مِنْ أَوْصَافِ الْمَفْهُومِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، فَقَرِينَةُ الْمَجَازِ ظَاهِرَةٌ، وَذَلِكَ الْمَجَازُ: إِمَّا مَجَازٌ فِي الْإِسْنَادِ، وَإِمَّا مَجَازٌ فِي الْإِعْرَابِ، فَإِنْ كُنْتَ مَتَرَدِّدًا فِي الثَّانِي، فَارْجِعْ إِلَى الْكِتَابِ الْحَكِيمِ؛ فَإِنَّ صَاحِبَ «الْكَشَافِ» صَرَّحَ بِكِلَا الْإِحْتِمَالَيْنِ^(١)، هَذَا إِنْ كَانَ الْمَوْصُولُ -أَعْنِي: الَّذِي- عِبَارَةً عَنِ اللَّفْظِ الْمَفْرُودِ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنَ السِّيَاقِ، وَإِنْ كَانَ عِبَارَةً عَنِ الْمَفْهُومِ فَإِنَّهُ الْمُتَصِفُ بِالدُّخُولِ وَعَدَمِهِ، فَلَا بُدَّ مِنْ حَذْفِ الْمُضَافِ؛ أَي: دَالُّ الْمَفْهُومِ الَّذِي يَدْخُلُ أَوْ نَحْوُهُ^(٢)، وَهَذَا أَقْلُ حَذْفًا وَأَطْبَقُ بِالْمِثَالِ أَيْضاً^(٣)، فَتَبَصَّرْ^(٤).

قَوْلُهُ: (أَيْضاً) مُصَدِّرُ أَضْ؛ أَي: عَادَ عَوْدًا؛ أَي: كَمَا أَنَّ نِسْبَةَ يَدْخُلُ إِلَى فَاعِلِهِ لَيْسَتْ عَلَى ظَاهِرِهَا، كَذَلِكَ نِسْبَةُ الْجُزْئِيَّاتِ إِلَى الضَّمِيرِ لَيْسَتْ عَلَى ظَاهِرِهَا^(٥)، بَلْ تَحْتَمِلُ الْوُجْهَيْنِ.

= وتوصف بهما الألفاظ ثانياً وبالعرض، وكذا الكلام في الذاتي والعرضي وأقسامهما، فإنها توصف بها المعاني أولاً وبالذات وتوصف بها الألفاظ ثانياً وبالعرض، فالذاتي موضوع لمفهوم يصدق على المفهومات ومستعمل في مفهوم صادق على ألفاظه، فتأمل. اه منه.

(١) وأصل التركيب يدخل مفهومه قياساً على ما مر في تعريف الجزئي والكلبي، فحذف المضاف، فبانقلاب الضمير المجزور إلى المرفوع صار مستكناً تحت يدخل فصار المجاز في الإعراب، أما احتمال المجاز في الإسناد فظاهر، نظير ذلك ما قال «الكشاف» في «الكتيب الكبير» من أنه إسناد مجازي، ويجوز أن يكون الأصل الحكيم قائله، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فبانقلابه مرفوعاً بعد الجر استكن في الصفة المشبهة. اه ثم بعد برهة من الزمان قد وجدت «الكشاف» يقول هكذا، الحمد لله على أمثال ذلك. اه منه.

(٢) فعلى هذا يكون يدخل على ظاهره وكذلك جزئياته، فإن الإضافة على ظاهرها كما لا يخفى. اه منه.

(٣) لأن المراد بالحيوان والإنسان والفرس مفهومات، وهو ظاهر. اه منه.

(٤) وجهه أن المتبادر من اللفظ والسياق ما ذهب إليه المحشي وأطبق لما مر من تعريف الكلبي والجزئي. اه منه.

(٥) لأن ضمير (جزئياته) راجع إلى الموصول، وهو عبارة عن اللفظ وليس له جزئي، بل لمفهومه. اه منه.



قول أحمد

فلا حاجة إلى التَّرديدِ المَذْكُورِ في الشَّرْحِ ،

الممادي

خليل

قوله : (فلا حاجة إلى التَّرديدِ المَذْكُورِ في الشَّرْحِ) فَإِنْ قُلْتُ : إِنَّ المراد بالإنسانِ والفرسِ إمَّا الماهيةَ النَّوعِيَّةَ ، فهما جُزئِيَّانِ إضافيَّانِ ، وهو الْأَخْصُ الدَّاخِلُ تَحْتَ الْأَعْمِ ، وَإِمَّا الْحِصَصُ ؛ أعني بِالْحِصَصَةِ إِنْسَانٌ زَيْدٌ ؛ أعني : معروضُ الشَّخْصِ ، فهما جُزئِيَّانِ حَقِيقِيَّانِ ، فالمراد بالجزئياتِ إمَّا الْحَقِيقِيَّةُ وَإِمَّا الْإِضَافِيَّةُ ؛ إذ لا يجوز استعمالُ المشتركِ في المعنيين ، فلا بُدُّ من التَّرديدِ في المراد بهما ، فلا حاجةَ لِنِكَارِهِ ، قُلْتُ : إِنَّ مرادَ المحشِّي أَنَّ التَّرديدَ في معنى الإنسانِ والفرسِ مما لا حاجةَ إليه ؛ لأنَّ المراد بهما تماماً حَقِيقَتِي^(١) الْجُزئِيَّاتِ ؛ سواءً كانت الجزئياتُ حَقِيقِيَّةً أو إِضَافِيَّةً ، غايَةُ الْأَمْرِ لزومُ عمومِ المجازِ في الجزئياتِ^(٢) ، فَإِنْ قُلْتُ : تمامُ الْحَقِيقِيَّةِ لا يخلو عن أحدهما^(٣) ، قُلْتُ : إِنَّ تمامَ الماهيةِ لتلك الجزئياتِ عَيْنُ الماهيةِ النَّوعِيَّةِ في الْحَقِيقَةِ ، إِلَّا أَنَّهُ مَغَايِرُ اعْتِبَاراً^(٤) ، فما ذَكَرَهُ المحشِّي اخْتِيَارُ الشَّقِّ الثَّالِثِ فِي الْحَقِيقَةِ ، ويمكنُ أَنْ يُقَالَ : إِنَّ قوله : «الإنسان والفرس» إمَّا مِثَالٌ لِلْجُزئِيَّاتِ كما ذهبَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ^(٥) ، وَإِمَّا مِثَالٌ لِلْحَقِيقَةِ كما حملَهُ المحشِّي عليه ، فما ذَكَرَهُ الشَّارِحُ أَظْهَرَ^(٦) ؛ لِأَنَّهُ يَكْفِي الْإِنْسَانُ ، وَلَكَ أَنْ تَقُولَ : إِنَّ الْمُضَافَ مَحذُوفٌ ؛ أَيُ : أَفْرَادُ الْإِنْسَانِ وَالْفَرَسِ ، مِنْ زَيْدٍ وَعَمْرٍو ، وَهَذَا الْفَرَسُ وَذَاكَ الْفَرَسُ ، فَيَكُونَانِ مِثَالَيْنِ لِلْجُزئِيَّاتِ^(٧) الْحَقِيقِيَّةِ ، فَتأمل^(٨) .

(١) وفيه إشارة إلى ما في عبارة المحشي من القصور . اهـ منه .

(٢) لأن الجزئيات المذكورة في المتن إما الحقيقية أو الإضافية ؛ لأنه مشترك لفظي ، وهو لا يجوز استعماله معاً في كلا المعنيين إلا على طريق عموم المجاز ، تدبر . اهـ منه . [قوله : (تدبر)] وجهه أنه يجوز أن تكون الجزئيات محتملاً لكلا المعنيين ، فلزوم عموم المجاز حينئذ ممنوع . اهـ منه .

(٣) أي : الماهية النوعية والحصصة ، فلا يصح كلام المحشي ؛ لأنه يشعر أن تمام الحقيقة خارج عن الأمر . اهـ منه .

(٤) لأن مقابل تمام الحقيقة بعض الحقيقة ، ومقابل الماهية النوعية الحصصة ، فالاعتبارات في الإنسان ثلاثة ، فتأمل . اهـ منه .

(٥) واستعمال المشترك في التعريف يجوز إذا صح كل منهما إلا أنه قال صاحب «الأطول» : يوجب التحير في المراد . اهـ منه .

(٦) لأن تعدد الأمثلة لا يلائم إيجاز الرسالة على أن الظاهر أن يقال : يدخل في حقائق جزئياته كالإنسان والفرس ؛ لأن أقل الجمع اثنان . اهـ منه .

(٧) ويؤيده ما قاله شارح المطالع من أن الكلي إنما يختلف حتى يكون منه جنس ، ومنه نوع ، ومنه غيرهما بالقياس إلى الأفراد الحقيقية المحصلة فإننا إذا اعتبرنا أفراد الإنسان مثلاً يكون من الكليات ما هو نفس ماهيتها ، ومنها ما يخرج عنها ، باختلاف الكلي وانقسامه إلى الخمسة إنما هو بالقياس إلى الجزئيات الحقيقية لا الاعتبارية . اهـ . اهـ منه .

(٨) وجهه أنه على هذا الاحتمال لا حاجة إلى ترديد الشارح ، إلا أنه بعيد عن اللفظ . اهـ منه .



واعلم أن الذاتي يُطلق بالاشتراك على معنيين: ما يكون داخلياً،

قول أحمد

وكذا المعنى في قوله: (كالصاحك بالنسبة إلى الإنسان) أي: الذي هو تمام حقيقة جزئياته الإضافية والحقيقية.

العبادي

قوله: (حقيقة جزئياته الإضافية) فإن قيل: ليس للصاحك جزئي إضافي؛ لأن الجزئي هو كل أخص تحت أعم، والصاحك ليس بأعم من الإنسان، فلا حاجة إلى ما ذكره، قلنا: المراد من الجزئي الإضافي هنا الرومي والهندي والحشي وغيرها؛ لأن كلاً منها أخص من الصاحك المطلق، أو المراد منه الصاحك بالهقفة والصاحك بالتبسم وغيرهما، أو يقال: إن الصاحك قد يوجد في غير الإنسان، وأما الجزئيات الحقيقية له فكثيرة.

خليل

قوله: (الإضافية) صفة الجزئيات.

قوله: (وكذا المعنى في قوله: كالصاحك) وأنت خبير بأن الجزئي الإضافي هو الأخص تحت الأعم، فكل ما كان أخص من أقسام الصاحك منه؛ سواء كان التقسيم باعتبار انقسام الصاحك إلى أقسامه، أو باعتبار انقسام الصاحك إلى أقسامه، فهو جزئي إضافي، والإنسان تمام حقيقة جزئيات الصاحك الإضافية، والحقيقية؛ مثال الإضافية ظاهر، أمّا مثال الحقيقية فهذا الصاحك أو ذاك الصاحك، وإنما ذكر المحشي هذا الكلام في هذا المقام دفعا لتوهم أن ما ذكرته في توجيه تعريف الذاتي لا يجري في العرضي كما لا يخفى.

قوله: (جزئياته الإضافية والحقيقية) يشعر شمول الجزئيات لهما، وقد عرفت ما فيه ودفعه^(١).

قال الشارح: (يطلق بالاشتراك)؛ يعني: في هذا المقام، فإن الذاتي يُطلق في غير هذا الموضع على معنى ثالث، وهو المحمول الذي يلحق الموضوع من جوهر الموضوع وماهيته^(٢)، فهذا يعنى هذا الذاتي والأعراض الذاتية، فمعاني الذاتي عند أهل الفن ثلاثة^(٣) لا اثنين كما يشعر به لفظه^(٤). قال الشارح: (ما يكون داخلياً) واعلم أن الذاتي يُخصّص باسم المقوم، وهو ما يتألف منه الذات، فيكون ذاتياً بالقياس إلى الذات، والبسيط المطلق لا ذاتي له^(٥) بهذا المعنى، وأن ما هو نفس الذات فهو ذاتي

(١) هذا لو لم يجز استعمال في كلا المعنيين كما هو مذهب الحنفي، ولو جاز كما ذهب إليه الشافعي لم يحتج إلى المجاز. اه منه.

(٢) عطف تفسير. اه منه.

(٣) لا يقال: إنه أزيد من ذلك على ما تقرر في موضعه. لأننا نقول: نعم الأمر كما قلتم، إلا إنه راجع إليه، فإن شئت التفصيل فارجع إلى المفصلات. اه منه.

(٤) ولو قال في هذا المقام إشعاراً بأن له إطلاقاً ثالثاً لكان أولى. اه منه.

(٥) على ما في المفصلات. اه منه.



وما لا يَكُونُ خَارِجاً؛ فَالنَّوْعُ عَلَى الْأَوَّلِ: لَيْسَ بِذَاتِي؛ لِأَنَّهُ تَمَامُ حَقِيقَةِ الْجُزْئِيَّاتِ، وَعَلَى الثَّانِي: ذَاتِي، وَظَاهِرُ تَعْرِيفِ الْمُصَنَّفِ يُشْعِرُ بِالْأَوَّلِ، وَيُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى الثَّانِي بِالتَّأْوِيلِ، بَأَنُّ يُرَادُ بِالذَّائِلِ غَيْرُ الْخَارِجِ،

قول أحمد

قوله: (بَأَنُّ يُرَادُ بِالذَّائِلِ غَيْرُ الْخَارِجِ) تَسْمِيَّةٌ لِلشَّيْءِ بِاسْمِ مَلْزُومِهِ؛ إِذْ عَدَمُ الْخُرُوجِ [٩/ب] مِنْ لَوَازِمِ الدُّخُولِ.

المصادي

قوله: (تَسْمِيَّةٌ لِلشَّيْءِ بِاسْمِ مَلْزُومِهِ) فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ جِينْتِذ مِنْ قَبِيلِ الْمَجَازِ الْمُرْسَلِ، وَاسْتِعْمَالُ الْمَجَازِ فِي التَّعَارِيفِ مَهْجُورٌ إِلَّا عِنْدَ قَرِينَةٍ مَعِيْنَةٍ لِلْمُرَادِ، وَهِيَ مُتَنَفِّئَةٌ هُنَا.

خليل

بالقياسِ إِلَى جُزْئِيَّاتِ الذَّاتِ الْمُتَكَثِّرَةِ^(١) بِالْعَدَدِ فَقَطْ^(٢)، وَكُلُّ مَا سِوَاهُمَا مِمَّا يُحْمَلُ عَلَى الذَّاتِ بَعْدَ تَقْوِيمِهَا، فَهُوَ عَرَضِي، وَالْجَمْهُورُ يَجْعَلُونَ الذَّاتِي هُوَ الْقِسْمَ الْأَوَّلَ وَحْدَهُ، وَيَنْكُرُونَ الثَّانِي؛ لَكُنْ الذَّاتِي عِنْدَهُمْ مَنْسُوباً إِلَى الذَّاتِ، وَالذَّاتُ لَا تُنْسَبُ إِلَى نَفْسِهَا، وَبِالْجُمْلَةِ تَعْرِيفُ الذَّاتِي لَا يَخْلُو عَنْ عُسْرِ مَا، كَذَا فِي الْمَفْصَلَاتِ^(٣). قَالَ الشَّارِحُ: (وَمَا لَا يَكُونُ خَارِجاً) وَقَدْ ظَهَرَ مِمَّا مَرَّ أَنَّ هَذَا عِنْدَ الْبَعْضِ^(٤)، وَكَلَامُهُ يُشْعِرُ^(٥) بَأَنَّهُ الْإِطْلَاقَيْنِ عِنْدَ الْجَمِيعِ، وَهُوَ لَيْسَ بِصَحِيحٍ كَمَا لَا يَخْفَى.

قوله: (تَسْمِيَّةٌ لِلشَّيْءِ بِاسْمِ مَلْزُومِهِ)؛ يَعْنِي: ذِكْرُ «يَدْخُلُ» وَأُرِيدَ لَازِمُهُ؛ أَعْنِي: «لَا يَخْرُجُ»، فَهُوَ مَجَازٌ مُرْسَلٌ، وَالْقَرِينَةُ مَا سَيَجِيءُ مِنْهُ مِنْ جَعْلِ النَّوْعِ ذَاتِيًّا، مَعَ أَنَّهُ غَيْرُ دَاخِلٍ فِي التَّعْرِيفِ، فَلَا بُدَّ مِنْ صَرْفِهِ عَنِ الظَّاهِرِ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ مُرَاعَاةَ الْمُصَنَّفِ لِكُلِّ الْمَذْهَبَيْنِ فِي الْمَقَامَيْنِ جَائِزٌ، بَلْ هُوَ الظَّاهِرُ؛ لِأَنَّ صَوْنَ التَّعْرِيفِ عَنِ الْمَجَازِ مَهْمَا أُمِكنَ لَازِمٌ، وَالْحَاصِلُ: أَنَّ مَا سَيَجِيءُ مِنَ الْمُصَنَّفِ لَا يَصْلُحُ لِأَنَّهُ يَكُونُ قَرِينَةً لِلْمَجَازِ؛ لِاحْتِمَالِ الْإِشَارَةِ إِلَى الْمَذْهَبَيْنِ، فَالظَّاهِرُ إِبْقَاؤُهُ عَلَى الظَّاهِرِ؛ لَضَعْفِ اعْتِبَارِ الْقَرِينَةِ،

(١) صفة الجزئيات. اه منه.

(٢) لا الماهية. اه منه.

(٣) لأنه إن عرفناه بما ليس بعرضي كان نفس الماهية ذاتياً، وورد عليه سؤال الجمهور، ولو عرفناه بجزء الماهية ورد عليه نفس الماهية؛ لأنه أولى بالذاتية من الجزء؛ لأن الجزء لا يجوز أن يكون ذاتياً لا متناع أن يكون محمولاً، وفيه نظر؛ لأن سؤال الجمهور مدفوع بوجهين مذكورين في الشرح، والأولى أن يقال المراد بعسر تعريف الذاتي أن تعريف الذاتي من العرضي عسير، فإن هناك محمولات كل منها صادق على الشيء بهو هو فيكون بعضها ذاتياً وبعضها عرضياً على مسافة بعيدة من التعقل، ويؤيد ذلك أنهم بعد ذكر تعريف الذاتي ذكروا خواص ثلاثة للذاتي حتى يتميز عن العرضي. اه منه.

(٤) وهم القائلون بكون النوع ذاتياً. اه منه.

(٥) وإنما قال يشعر ولم يقل يدل؛ لأنه يمكن أن يحمل كلامه على خلاف المتبادر، وهو أنه يطلق في الجملة سواء كان على الاختلاف أولاً. اه منه.



فإن حُملَ عَلَى الظَّاهِرِ يَكُونُ المُرَادُّ بِالذَّاتِي [١/٦] - حِينَ مَا شَرَعَ فِي التَّفْسِيمِ - الْمَعْنَى الثَّانِي، وَلِذَا أَعَادَهُ مُظْهِراً، فَلَمْ يَكْتَفِ بِالْمُضْمَرِ،

قول أحمد

قوله: (ولذا أعاده مُظْهِراً) الأنسب أن يقال: وَيُؤَيِّدُهُ إِعَادَتُهُ مُظْهِراً، وفيه مُنَاقَشَةٌ؛ لِأَنَّ إِعَادَةَ

المجاهدي

[قوله: (الأنسب... إلخ) وجه الأنسب هو أن قوله: «لِذَا يُشْعِرُ بِأَنَّهُ دَلِيلٌ مُنْبِتٌ لَهُ» وليس كذلك، بل هو مُؤَيِّدٌ، تَأَمَّلْ.

خليل

وما يُشْعِرُ كَلَامُهُ مِنْ اسْتَوَاءِ الاحْتِمَالَيْنِ، ففیه ما لا یخفی^(١)، فتدبر^(٢).

قَالَ الشَّارِحُ: (ولذا أعاده مُظْهِراً، فَلَمْ يَكْتَفِ بِالْمُضْمَرِ)؛ أَي: لكون المراد غير الأولِ أعادَ اسمَ المظهر ولم يأتِ بالضمير؛ لئلا يعود إلى المذكور المخصوص، والحاصل: أن هذا المقام مقام الضمير، فالعدول عن الضمير إلى المظهر يقتضي نكته، وهي التنبيه على المغايرة، إلا أن هذا العدول لا يدلُّ دلالة قطعية على المغايرة؛ لجواز أن يكون الثاني عين الأول، غاية الأمر أن الظاهر هو المغايرة؛ لما مرَّ من أن العدول يقتضي نكته، وليس في الظاهر شيء صالح لذلك؛ فيحمل عليه^(٣)، فلم يحصل إلا التأييد لا الدلالة القطعية، ولذا قال المحشي: «الأنسب... إلخ»، وفيه نظر؛ لأنَّ كون هذا المقام مقام الضمير ممنوع؛ لأنَّ الفصل يبحث العرضي يُوجب كون المقام مقام المظهر؛ للالتباس أو للبعد، وهو ظاهر، أمَّا التقسيم^(٤) - وهو مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الضَّمِيرِ وَالْمُظْهِرِ - فإنه يُوجب كون

(١) وجهه أن الظاهر أن المصنف لا يترك مذهب الجمهور بلا داع، فاللائق بحاله بناء كلامه على مذهب الجمهور، ثم الإشارة إلى مذهب البعض في ضمن التقسيم، تأمل. اهـ منه.

(٢) واعلم أن حمل التعريف على ظاهره أولى من تأويله، وهو ظاهر فعلى الأول يجب تأويل الذاتي في مطلق التقسيم؛ لأن المتبادر أن الثاني عين الأول، فلا بد من صرفه عن ظاهره، وعلى الثاني يكون الذاتي في مطلق التقسيم على ظاهره، فلا بد من ارتكاب أحد التأويلين، وكلام الشارح ساكت عن الترجيح، بل الظاهر المساواة، لكن الأولى ارتكاب التأويل الثاني لكون كلام المصنف إشارة إلى المذهبين، ولو أولنا التعريف يكون كلام المصنف مبنياً على مذهب البعض، وهو كما ترى، وهذا توضيح ما ذكرنا في الأصل. لا يقال: إن التأويل الأول أولى؛ لأن تعريف العرضي يكون حينئذ على ظاهره، ولو اخترنا الثاني يحتاج الكلام إلى تأويلين وارتكاب التأويل الواحد أولى من ارتكاب التأويلين. لأننا نقول: إن تأويل تعريف العرضي وتأويل الذاتي في مطلق التقسيم قرينتهما واحدة، فهو في قوة التأويل الواحد، وبالجمله ارتكاب حمل كلام المصنف على مذهب البعض وعلى ترك مذهب الجمهور لا يصار إليه مع إمكان الإشارة إلى المذهبين؛ لأنه أفيد والشارح جوز التأويلين، والمحشي زعم أن تأويل تعريف الذاتي واجب، وقلنا أن إبقاء تعريف الذاتي على ظاهره أولى فتأمل في هذا المقام، فإنه من مزلة أقدام الأفهام، وبالله التوفيق وبالله أزمة التحقيق. اهـ منه.

(٣) أي: على التنبيه على المغايرة، وهذا مظنون لا مقطوع به؛ لأنه لا يلزم من عدم ظهور شيء عدمه في نفسه. اهـ منه.

(٤) جواب سؤال مقدر تقديره إن الفصل بالعرضي لا يوجب كون المقام مقام المظهر؛ لأن الضمير لا يحتمل رجوعه



وإنَّ أَمَكْنَ حَمْلُ الْمُضْمَرِ عَلَى الاسْتِخْدَامِ، لَكِنَّ الْعَالِبَ فِي الْمُضْمَرِ إِرَادَةُ الْمَعْنَى الْأَوَّلِ،

قول أحمد

الشيء مُظْهِراً إِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى الْمُغَايِرَةِ إِذَا كَانَ الْمَقَامُ مَقَامَ الضَّمِيرِ، وَهَذَا الْمَقَامُ لَيْسَ كَذَلِكَ، تَأَمَّلْ.

قوله: (عَلَى الاسْتِخْدَامِ) وهو أن يُرَادَ بلفظ - لَهُ مَعْنَيَانِ حَقِيقَتَانِ أَوْ مَجَازِيَانِ أَوْ مُخْتَلِفَانِ - أَحَدُ مَعْنِيهِ،

المجادى

قوله: (وَهَذَا الْمَقَامُ لَيْسَ كَذَلِكَ)؛ لِأَنَّهُ لَمَّا فَصَلَ بَيْنَهُمَا بِتَعْرِيفِ الْعَرَضِ صَارَ الْمَقَامُ مَقَامَ الظَّاهِرِ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ وَقَوْعَ الْفَصْلِ بَيْنَ الضَّمِيرِ وَالْمَرْجِعِ إِنَّمَا يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ مَقَامَ الضَّمِيرِ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْمَقَامُ دَالًّا عَلَى تَعْيِينِ الْمَرْجِعِ، وَهَاهُنَا لَيْسَ كَذَلِكَ كَمَا لَا يَخْفَى، وَلَعَلَّ لِهَذَا قَالَ: «تَأَمَّلْ»^(١).

قوله: (عَلَى الاسْتِخْدَامِ) بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَالذَّالِ الْمَهْمَلَةِ مِنَ الْخِدْمَةِ، كَأَنَّهُ جَعَلَ الْمَعْنَى الْمَذْكُورَ أَوَّلًا خَادِمًا لِلْمَعْنَى الْمُرَادِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِالذَّالِ الْمَعْجَمَةِ وَالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ أَوْ الْمَهْمَلَةِ، وَكِلَاهُمَا بِمَعْنَى الْقَطْعِ، كَأَنَّ الضَّمِيرَ قُطِعَ عَمَّا هُوَ حَقٌّ مِنَ الرَّجُوعِ إِلَى الْمَذْكُورِ.

خليل

المراد الثاني غير الأول، وإلى هذا المنع أشار المحشي بقوله: (تَأَمَّلْ). قال الشارح: (عَلَى الاسْتِخْدَامِ) قَالَ فِي «الْأُطُول»: صَحَّحَهُ الْمُحَقِّقُ الشَّرِيفُ زَمَانُهُ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ: بِالْمَعْجَمَتَيْنِ، وَمُهْمَلَةٍ^(٢) وَمُعْجَمَةٍ، [و] بِالْمَهْمَلَتَيْنِ.

قوله: (أَوْ مُخْتَلِفَتَانِ) أَوْ أَكْثَرُ عَلَى مَا فِي «الْأُطُولِ» أَيْضاً.

قوله: (أَحَدُ مَعْنِيهِ) أَوْ أَحَدُ مَعَانِيهَا، وَاعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ يُرَادُ بِاللَّفْظِ نَفْسُهُ وَبِالضَّمِيرِ مَعْنَاهُ، أَوْ بِأَحَدِ الضَّمِيرَيْنِ نَفْسُ اللَّفْظِ وَبِالْآخِرِ مَعْنَاهُ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يُجْعَلَ دَاخِلاً فِي التَّعْرِيفِ بِنَوْعِ^(٣) تَكْلُفٍ، أَوْ يُجْعَلَ مُلْحَقاً بِالاسْتِخْدَامِ عَلَى مَا فِي «الْأُطُولِ» أَيْضاً.

= إلى العرضي بدليل التقسيم، فتعين رجوعه إلى الذاتي، فالمقام مقام الضمير، وحاصل الجواب إن التشبث بالتقسيم كاف في الدلالة على المغايرة، فلا حاجة إلى التشبث إلى العدول، وفيه نظر؛ لأنه يجوز توارد الدليلين على مدلول واحد، فتبصر. اهـ منه.

(١) ما بين قوسين جاء بعد الفقرة التي تليه من المخطوط، وقدمته مراعيًا ترتيب شرح الفناي، فليُنْتَبَهَ لَهُ.

(٢) الظاهر أنه على الترتيب لكن صرح بالعكس في آخر الباب من «تلخيص المفتاح» حسن الفناي عليه رحمة الباري. اهـ منه.

(٣) وهو أن كل لفظ موضوع لنفسه على ما قيل فيكون داخلاً في المعنى، وأما ما لو لم يقل به كما هو التحقيق فهو ملحوق به؛ لأنه شبيه به. اهـ منه.



وَأَمَّا حَدِيثُ إِعَادَةِ الشَّيْءِ مَعْرِفَةً فَأَصْلُ يُعَدَّلُ عَنْهُ كَثِيرًا لِلْقَرَائِنِ، وَإِنْ حُمِلَ عَلَى التَّأْوِيلِ الْمَذْكُورِ؛ فَالذَّاتِي فِي مَشْرِعِ التَّفْسِيمِ جَارٍ عَلَى أَصْلِ إِعَادَةِ الشَّيْءِ مَعْرِفَةً.

قول أحمد

وبالضمير الرّاجع إليه معناه الآخر، أو يُراد بأحد ضميريه أحد المعنيين ثم يُراد بضمير الآخر معناه كما في قول الشاعر^(١):

إِذَا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ رَعَيْنَاهُ وَإِنْ كَانُوا غَضَابًا
فَإِنَّ الْمُرَادَ بِالسَّمَاءِ الْمَطَرُ، وبالضمير العائد إليه في «رَعَيْنَاهُ» الكَلَأُ، وكلا المعنيين مجازي، قوله: (وَأَمَّا حَدِيثُ إِعَادَةِ الشَّيْءِ مَعْرِفَةً) أي: حَدِيثُ أَنَّهُ إِنْ أُعِيدَ الشَّيْءُ مَعْرِفَةً يَكُونُ الْمُرَادُ بِهِ عَيْنُ الْأَوَّلِ.

العجادي

قوله: (كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ... إلخ) هذا مثال للقسم الثاني من الأقسام الثلاثة، والأوّل من القسمين كما لا يخفى.

قوله: (أي: حَدِيثُ أَنَّهُ إِنْ أُعِيدَ... إلخ) إشارة إلى أَنَّ فِي كَلَامِهِ مُسَامَحَةً، وَأَنَّ الْمُرَادَ حَدِيثُ أَنَّهُ إِذَا أُعِيدَ [أ/١٥] مَعْرِفَةً، يَعْنِي: قَدْ يُعَادُ الشَّيْءُ مَعْرِفَةً مَعَ الْمَغَايِرَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ﴾ [المائدة: ٤٨]، وَقَدْ يُعَادُ نِكْرَةً مَعَ عَدَمِ الْمَغَايِرَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ﴾ [الزخرف: ٨٤].



خليل

قوله: (وَإِنْ كَانُوا غَضَابًا) جمعُ غَضَبَانِ كَعِطْشَانٍ وَعِطَاشٍ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الشَّاعِرَ وَصَفَ قَوْمَهُ بِالْجُرْأَةِ وَالْغَلْبَةِ عَلَى مَنْ عَدَاهُمْ مِنَ الْأَقْوَامِ، حَتَّى يَرْعَوْا كَلَاهِمَ مَنْ غَيْرِ رِضَاهِمَ، وَلَا يَخْفَى مَا فِي تَرْتِيبِ الْمُحْشَى. قوله: (أي: حَدِيثُ) فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّ الْأَظْهَرَ فِي الْمَظْهَرِ كَوْنُهُ عَيْنُ الْأَوَّلِ، فَهُوَ الظَّاهِرُ فِي الْعَيْنِيَّةِ، وَكَذَا الضَّمِيرُ، فَإِنَّ الظَّاهَرَ هُوَ أَنْ يَعُودَ إِلَى عَيْنِ الْأَوَّلِ، فَهُمَا مُتَسَاوِيَانِ فِي أَنَّ الْمُرَادَ بِالثَّانِي عَيْنُ الْأَوَّلِ نَظَرًا إِلَى الظَّاهِرِ، وَمُتَسَاوِيَانِ فِي جَوَازِ الصَّرْفِ عَنِ الظَّاهِرِ، فَمَا الْمَرْجُوحُ حَتَّى تَدَّعِي أَنَّ الْمَظْهَرَ أَظْهَرُ فِي الْمَغَايِرَةِ؟ قُلْتُ: لَا نُسَلِّمُ التَّسَاوِيَّ؛ لِأَنَّ الْمَظْهَرَ ضَمَّ إِلَيْهِ الْعُدُولُ عَنِ الضَّمِيرِ، وَهُوَ يَطْلُبُ نُكْتَةً، فَذِلَالَةُ الْمَظْهَرِ عَلَى الْمَغَايِرَةِ أَقْوَى، عَلَى أَنَّ الْعُدُولَ عَنِ الظَّاهِرِ فِي الْمَظْهَرِ أَكْثَرُ مِنَ الْعُدُولِ فِي الْمَضْمَرِ،

(١) نسب إلى جرير، ونسبه المفضل في «اختياراته» لمعاوية بن مالك بن جعفر معود الحكماء، واستدل العباسي على أنه لمعاوية: «أنه لم يوجد في قصيدة جرير على اختلاف رِوَاةِ ديوانه، والشَّاهد فيه: الإِسْتِخْدَامُ: وهو أَنَّ يُرَادُ بِلَفْظِ لَهُ مَعْنِيَانِ أَحَدُهُمَا، ثُمَّ يُرَادُ بِضَمِيرِهِ الْآخَرُ، أَوْ يُرَادُ بِأَحَدِ ضَمِيرَيْهِ أَحَدُهُمَا، ثُمَّ يُرَادُ بِالْآخَرِ الْآخَرُ؛ فَالْأَوَّلُ كَمَا فِي الْبَيْتِ هُنَا؛ فَإِنَّهُ أَرَادَ بِالسَّمَاءِ الْعَيْثُ، وَبِالضَّمِيرِ الرَّاجِعِ إِلَيْهِ مِنْ رَعَيْنَاهُ النَّبْتَ»، «معاهد التنصيص» للعباسي، (٢/ ٢٦٠-٢٦١)، رقم الشاهد: (١٢٢).



٢ - [الكلي العرضي]:

(وَأَمَّا عَرَضِي^(١)): وَهُوَ الَّذِي يُخَالِفُهُ) أَي: لَا يَدْخُلُ فِي حَقِيقَةِ جُزْئِيَّاتِهِ بِأَحَدِ الْمَعْنَيْنِ، أَي: بِأَلَّا يَكُونُ جُزْءًا، أَوْ بَأَن يَكُونُ خَارِجًا، (كَالضَّاحِكِ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْإِنْسَانِ) فَإِنَّهُ خَارِجٌ؛ لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ: أَنَّ نَوْعًا مَا إِذَا كَانَ لَهُ خَوَاصُّ مُتَرْتِبَةٌ، كَالنَّاطِقِ وَالْمُتَعَجِّبِ

قول أحمد

قوله: (أَي: بِأَلَّا يَكُونُ جُزْءًا) فِيهِ أَنَّهُ عَلَى هَذَا يَنْتَقِضُ تَعْرِيفُ الْعَرَضِ بِالنَّوعِ؛ إِذْ لَا قَائِلَ بِكَوْنِهِ عَرَضِيًّا، فَالضَّوَابُّ حَمَلُ تَعْرِيفِ الذَّاتِي عَلَى التَّأْوِيلِ الْمَذْكُورِ، قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ... إلخ) دَلِيلٌ لَكُونِ الضَّاحِكِ خَارِجًا عَنْ حَقِيقَةِ جُزْئِيَّاتِهِ،

المعادي

خليل

فَالْمَظْهَرُ أَظْهَرُ دَلَالَةً عَلَى الْمَغَايِرَةِ مِنَ الضَّمِيرِ، وَلَقَدْ بَسَطْنَا الْكَلَامَ فِي هَذَا الْمَقَامِ؛ لِيُفْهَمَ الْمَرَامُ بِإِذْنِ الْمَلِكِ الْعَلَامِ.

قوله: (فَالضَّوَابُّ حَمَلُ تَعْرِيفِ الذَّاتِي عَلَى التَّأْوِيلِ) وَلِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ جَوَازَ التَّأْوِيلِ مُشْتَرَكٌ؛ لِأَنَّ تَقْسِيمَ الذَّاتِي وَتَقْسِيمَ الْعَرَضِيِّ يَدُلُّانِ عَلَى أَنَّ النَّوعَ لَيْسَ بِعَرَضِيٍّ، فَالْمَرَادُ بِالْمُخَالَفِ هُوَ الْخَارِجُ عَنْ الْمَاهِيَةِ، غَايَةُ مَا فِي الْبَابِ لُزُومُ الْوَاسِطَةِ، وَهُوَ جَائِزٌ؛ لِأَنَّ قَصْدَ الْحَضَرِ فِي التَّقْسِيمِ غَالِبِيٌّ لَا كُلِّيٌّ، صَرَّحَ بِهِ عَصَامُ الدِّينِ فِي بَعْضِ مُصَنَّفَاتِهِ، فَالْقَوْلُ بِوُجُوبِ^(٢) تَأْوِيلِ تَعْرِيفِ الذَّاتِي مَعَ إِمْكَانِ تَأْوِيلِ الْعَرَضِيِّ بِقَرِينَةٍ^(٣) آخَرِ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ لَيْسَ بِضَوَابٍ، بَلِ الضَّوَابُّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ مِنْ جَوَازِ بَقَائِهِ عَلَى ظَاهِرِهِ، فَتَأْمَلْ^(٤).

قوله: (دَلِيلٌ لَكُونِ... إلخ) قَالَ الشَّارِحُ فِي «فُصُولِ الْبِدَائِعِ»: إِنَّ الْإِطْلَاعَ عَلَى ذَاتِيَّاتِ الْمَاهِيَّاتِ

(١) الْفَرْقُ بَيْنَ الْعَرَضِيِّ وَالْعَرَضِ: الْعَرَضِيُّ هُوَ الْكُلِّيُّ الْخَارِجُ عَنْ حَقِيقَةِ الشَّيْءِ الْمَحْمُولِ عَلَيْهِ، أَمَّا الْعَرَضُ فَهُوَ الشَّيْءُ الْقَائِمُ بِالْمَوْضُوعِ، وَالْعَرَضِيُّ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَحْمُولًا عَلَى غَيْرِهِ فِي قَضِيَّةٍ، بِخِلَافِ الْعَرَضِ، فَهُوَ لَا يَحْمَلُ عَلَى غَيْرِهِ، وَلِذَا يَقَالُ: مُحَمَّدٌ أَبْيَضٌ، وَلَا يَقَالُ: مُحَمَّدٌ بَيَاضٌ. وَالْعَرَضُ هُوَ مَبْدَأُ الْعَرَضِيِّ وَأَصْلُ اسْتِقْرَاقِهِ، فَالْمُتَنَفِّسُ عَرَضِيٌّ، وَالتَّنَفُّسُ عَرَضٌ، وَالثَّانِي مَبْدَأُ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ مِنْهُ يَكُونُ اسْتِقْرَاقُهُ.

(٢) لِثَلَا يُلْزَمُ كَوْنُ النَّوعِ عَرَضِيًّا. اهـ مِنْهُ.

(٣) الْبَاءُ مُتَعَلِّقٌ بِالتَّأْوِيلِ الثَّانِي. اهـ مِنْهُ.

(٤) وَجْهُهُ أَنَّ الذَّاتِيَّ بِكُلِّ الْمَعْنَيْنِ مَنْقُولٌ عَنِ الشَّيْخِ دُونَ الْعَرَضِيِّ؛ لِأَنَّهُ لَا يُطْلَقُ عَلَى النَّوعِ أَصْلًا، فَلَا يَتَوَهَّمُ احْتِمَالُ إِبْقَاءِ التَّعْرِيفَيْنِ عَلَى ظَاهِرِهِمَا. اهـ مِنْهُ.



والصَّاحِكِ، فَأَقْدَمُهَا يُعْتَبَرُ ذَاتِيًّا؛ لِأَنَّ الذَّاتِيَّ أَقْدَمُ^(١).

فإن قُلْتُ: حَقِيقَةُ النُّوعِ عَيْنُ الذَّاتِ، فَكَيْفَ يَكُونُ ذَاتِيًّا؟ قُلْتُ: جَوَابُهُ الْمَشْهُورُ أَنَّ إِطْلَاقَ الذَّاتِيِّ عَلَيْهِ اضْطِلَاحِيٌّ لَا لُغَوِيٌّ، فَلَا يَفْتَضِي الْمُعَايَرَةَ بَيْنَ الْمَنْسُوبِ وَالْمَنْسُوبِ إِلَيْهِ،

قول أحمد

قوله: (فَأَقْدَمُهَا يُعْتَبَرُ ذَاتِيًّا) يعني: أَنَّ الصَّاحِكَ لَيْسَ بِأَقْدَمِ الْخَوَاصِّ؛ إِذِ النَّاطِقُ أَقْدَمُ مِنْهُ، فَيُعْتَبَرُ خَارِجًا، قوله: (اضْطِلَاحِيٌّ) يعني: أَنَّ إِطْلَاقَهُ الذَّاتِيَّ عَلَى النُّوعِ بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى الْاضْطِلَاحِيِّ، وَهُوَ الَّذِي لَا يَكُونُ خَارِجًا عَنْ حَقِيقَةِ جُزْئِيَّاتِهِ،

العمادي

خليل

صَعِبَ، أَمَّا الْحَقِيقَةُ فَمُطْلَقًا، وَأَمَّا الْاعْتِبَارِيَّةُ فَبِالنِّسْبَةِ إِلَى غَيْرِ الْمَعْتَبَرِ، فَلِذَلِكَ نَظَرُوا فِي الْآثَارِ الْفَائِضَةِ عَنْهَا وَاشْتَقُّوا مِنْهَا مَا يُحْمَلُ عَلَى الْمَاهِيَّةِ، وَجَعَلُوا الْمُسْتَبْعَ الْعَامَّ جِنْسًا وَالْخَاصَّ فَصْلًا، وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ ذَاتِيَّتُهُمَا، وَتَابِعِيَّتُهُمَا عَرْضًا عَامًّا وَخَاصَّةً. اه فَعُلِمَ حَالُ الدَّلِيلِ^(٢).

قَالَ الشَّارِحُ: (فَكَيْفَ يَكُونُ ذَاتِيًّا؟) هَذَا السُّؤَالُ لِلْجُمْهُورِ^(٣)؛ فَإِنَّهُمْ يَنْكَرُونَ كَوْنَ النُّوعِ ذَاتِيًّا؛ لِأَنَّ الذَّاتِيَّ عِنْدَهُمْ مَنْسُوبٌ إِلَى الذَّاتِ، وَالذَّاتُ لَا تُنْسَبُ إِلَى نَفْسِهَا عَلَى مَا فِي الْمَفْصَلَاتِ؛ يَعْنِي: أَنَّ النُّوعَ لَيْسَ بِذَاتِيٍّ، وَإِلَّا لَزِمَ نِسْبَةُ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ، وَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَأَجَابَ الْبَعْضُ الْقَائِلُ بِكَوْنِ النُّوعِ ذَاتِيًّا: بِمَنْعِ كَوْنِ الذَّاتِيِّ مَنْسُوبًا إِلَى الذَّاتِ؛ لِأَنَّ الذَّاتِيَّ مَا لَا يَكُونُ خَارِجًا عَنْ حَقِيقَةِ جُزْئِيَّاتِهِ كَمَا ذَكَرَهُ الْمُحَشِّي، وَحَاصِلُ الْجَوَابِ: مَنْعُ الْمَلَازِمَةِ بِمَنْعِ مَبْنَاهَا، وَهُوَ كَوْنُ إِطْلَاقِ الذَّاتِيَّ عَلَى النُّوعِ بِالْمَعْنَى اللَّغَوِيِّ مُسْتَنْدًا بِجَوَازِ إِطْلَاقِهِ بِالْمَعْنَى الْاضْطِلَاحِيِّ، وَلَا مُحْذُورَ فِي إِطْلَاقِ الذَّاتِيَّ عَلَى النُّوعِ بِحَسَبِ الْاضْطِلَاحِ، قَالَ الشَّارِحُ: (اضْطِلَاحِيٌّ لَا لُغَوِيٌّ) حَتَّى يَكُونَ مَعْنَى النِّسْبَةِ مُعْتَبَرًا فِيهِ وَيَقْتَضِي الْمُعَايَرَةَ.

(١) الظاهر من تعبير الشارح عن الذاتي بالأقدم: أنه أصل لبقية الخواص، ويرجح هذا التفسير ما قاله بعد ذلك من أن الناطق ذاتي لأنه أصل لإثبات أنه ضاحك ومتعجب، بل لإثبات الضحك والتعجب لا يعقل دون أن يتصوراً من ناطق، وما قاله الشارح هنا لا غبار عليه، ومن لم يفهم ما أراده نقل عن «سيف الغلاب» كلاماً مرجعه إلى ما قال الشارح، فلم يزد على أن كرر فكرة الشارح بالفاظ مُغايرة.

(٢) من قوله: (وإن لم يعلم ذاتيتهما) وهو أن ما لا يفيد علماً لا يكون دليلاً بل أمانة. اه منه.

(٣) وارد على تأويل تعريف الذاتي عن طرف الجمهور بما لا يكون خارجاً عن حقيقة جزئياته، وفيه نظر؛ لأن محله قبل تعريف العرضي، فلا وجه لتأخيره إلى هذا الموضع، ويمكن الاعتذار بأن العرضي ضد الذاتي، والأشياء تنكشف بأضدادها، فكان الذاتي عند تمام تعريف العرضي منكشفاً أنكشافاً تاماً، فأورد الإشكال عن طرف الجمهور على البعض، وأجاب لينكشف زيادة الإنكشاف. اه منه.



قول أحمد

وأما صِحَّةُ إطلاقِ لَفْظِ الذَّاتِي على ذلك المعنى الاصطلاحي - بِحَسَبِ اللُّغَةِ - فَباعْتِبَارِ بعضِ أفرادِهِ، أعني: الجِنْسَ والفَصْلَ كالْحَيَوَانِ والنَّاطِقِ مثلاً، إذا كان المرادُ بالذَّاتِ نَفْسَ الحَقِيقَةِ، وباعْتِبَارِ جَمِيعِ أفرادِهِ إذا كان المرادُ بالذَّاتِ ما صَدَقَتْ عليه الحَقِيقَةُ، وأما إطلاقُ العَرَضِيِّ على الخاصَّةِ والعَرَضِ العامِّ كالصَّاحِكِ والماشِي مثلاً،

المهادي

قوله: (وَأَمَّا صِحَّةُ إِطْلَاقِ) جَوَابٌ لِمَا قِيلَ: فعلى ما ذكرْتُمْ يَلْزَمُ أَنْ لَا يَصْلَحَ إِطْلَاقُ الذَّاتِي على هذا المعنى الاصطلاحي بقانون اللُّغَةِ، وليس كذلك؛ فَأُجِيبُ: بأنَّهُ إِنَّمَا يَصَحُّ باعْتِبَارِ بعضِ أفرادِهِ^(١)، إِنْ كَانَ المرادُ بالذَّاتِ نَفْسَ الحَقِيقَةِ، فعلى هذا لَا يَكُونُ النُّوعُ ذَاتِيًّا بِحَسَبِ اللُّغَةِ، وباعْتِبَارِ جَمِيعِ أفرادِهِ إِنْ كَانَ المرادُ بالذَّاتِ ما صَدَقَتْ عليه الحَقِيقَةُ كَزَيْدٍ وَعَمْرٍو ونحوهما، فعلى هذا يَكُونُ ذَاتِيًّا بِحَسَبِ اللُّغَةِ، وفيه نَظَرٌ؛ لِأَنَّ تَعْيِيرَ الذَّاتِي بِذلك المعنى الاصطلاحي إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا كَانَ المرادُ بالذَّاتِ نَفْسَ الحَقِيقَةِ، وأما إِذَا كَانَ المرادُ مِنْهَا ما صَدَقَتْ عليه الحَقِيقَةُ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى هذا المعنى، بل يَكْفِي التَّعْرِيفُ الأوَّلُ كما لَا يَخْفَى. قوله: (وَأَمَّا إِطْلَاقُ العَرَضِيِّ... إلخ) هذا جَوَابٌ لِمَا قِيلَ: إِنَّ إِطْلَاقَ العَرَضِيِّ على الخاصَّةِ والعَرَضِ العامِّ، هَلْ يَكُونُ بِحَسَبِ الاصطلاحِ أيضاً، أم لا؟ فَأُجَابُ بقوله: «إِنَّ إِطْلَاقَ العَرَضِيِّ... إلخ»

خليل

قوله: (وَأَمَّا صِحَّةُ إِطْلَاقِ لَفْظِ الذَّاتِي... إلخ) جوابُ سؤَالٍ مَقْدَرٍ تَقْدِيرُهُ: أَنَّ الذَّاتِي مَنقُولٌ اصطلاحِي، وهو ما كَانَ مَوْضُوعاً لِمَعْنَى أَوَّلًا فِي اللُّغَةِ، ثُمَّ لُوْحِظَ ذَلِكَ المعنى وَوُضِعَ لِمَعْنَى آخَرَ لِمُنَاسِبَةٍ بَيْنَهُمَا، وَتِلْكَ المُنَاسِبَةُ لَمْ تَتَحَقَّقْ فِي هَذَا المَقَامِ بِالنَّسْبَةِ^(٢) إِلَى النُّوعِ^(٣)، وَتَحَقَّقَ تِلْكَ المُنَاسِبَةُ وَاجِبَةً، فَلَا يَصَحُّ النُّقْلُ^(٤)، فَهَذَا السُّؤَالُ فِي الحَقِيقَةِ يُبْطَلُ السَّنَدُ^(٥)، وَحَاصِلُ الجَوَابِ: مَنعُ وَجُوبِ المُنَاسِبَةِ بَيْنَ المَنقُولِ عَنْهُ وَالمَنقُولِ إِلَيْهِ بِالنَّسْبَةِ إِلَى جَمِيعِ أَفْرَادِ المَنقُولِ إِلَيْهِ، بَلْ تَكْفِي المُنَاسِبَةُ بِالنَّسْبَةِ إِلَى بَعْضِ أَفْرَادِهِ كَالجِنْسِ وَالْفَصْلِ.

قوله: (وباعْتِبَارِ جَمِيعِ أَفْرَادِهِ)؛ يعني: لو سُلِمَ وَجُوبُ المُنَاسِبَةِ بَيْنَهُمَا بِالنَّسْبَةِ إِلَى جَمِيعِ أَفْرَادِهِ، نَقُولُ: الْأَمْرُ هُنَا كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ المَرَادَ بالذَّاتِ لَيْسَ نَفْسَ المَاهِيَةِ؛ أعني: النُّوعَ، بَلْ ما تَصَدَّقَ المَاهِيَةُ عَلَيْهِ مِنْ زَيْدٍ وَعَمْرٍو، وَنَفْسُ المَاهِيَةِ مَنسُوبَةٌ إِلَى زَيْدٍ وَعَمْرٍو؛ لِأَنَّهَا تَمَامُ حَقِيقَتَهُمَا، وَهَذَا مَأْخُودٌ مِنْ جَوَابِ الشَّارِحِ بقوله: «أَقْوَالُ... إلخ».

(١) على الهامش: «أي: الحيوان أو الناطق، من ذكر الكل وإرادة الجزء، فافهم».

(٢) إشارة إلى تحقق المناسبة بالقياس إلى الجنس والفصل. اهـ منه.

(٣) إذ النوع ليس بذاتي لغة. اهـ منه.

(٤) لأن المناسبة لم تتحقق بالقياس إلى الجميع. اهـ منه.

(٥) وهو جواز إطلاق الذاتي على النوع بالمعنى الاصطلاحي. اهـ منه.



قول أحمد

فِبَاعْتِبَارِ نِسْبَتِهِمَا إِلَى مَا خَذِ الشَّيْءُ الَّذِي هُوَ عَرَضٌ كَالضَّحِكِ وَالْمَشْيِ مَثَلًا، وَإِطْلَاقُهُ عَلَى الْمَفْهُومِ الاصْطِلَاحِيِّ، الَّذِي هُوَ مَا يَكُونُ خَارِجًا عَنْ حَقِيقَةِ جُزْئِيَّاتِهِ بِاعْتِبَارِ أَفْرَادِهِ، وَكَذَا إِطْلَاقُ [١/١٠] الذَّاتِي وَالْعَرَضِيِّ عَلَى مَفْهُومَاتِ الْجِنْسِ وَالْفَضْلِ وَالنَّوْعِ وَالْخَاصَّةِ وَالْعَرَضِ الْعَامِّ بِاعْتِبَارِ الْأَفْرَادِ.

العمادي

إلخ، لكن الأنسب أن يكون إطلاقه عليهما بحسب الاصطلاح أيضاً، وإن لم يُحتج إليه، تأمل.
قوله: (باعتبار نسبتهما) وهي نسبة اشتمال الكل على الجزء؛ إذ مفهوم الضاحك شيء له الضحك، ومفهوم الماشي شيء له المشي.



خليل

قوله: (الذي هو عرض) وهو - أي: العرض - قسم الموجود الخارجي، فالأخذ إن كان المراد به الحاصل بالمصدر، فمُسَلَّمٌ أَنَّهُ عَرَضٌ، وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ الْمَعْنَى الْمَصْدَرِيَّ فَلَا تُسَلَّمُ ذَلِكَ^(١)، وَلَوْ تَنَزَّلْنَا عَنْ ذَلِكَ نَقُولُ: لَا يَجْرِي ذَلِكَ عَلَى إِطْلَاقِهِ؛ لِأَنَّ الْمُمْكِنَ وَالْمَعْدُومَ وَالْمَمْتَنِعَ مِنَ الْعَرَضِيِّ، مَعَ أَنَّ مَأْخِذَهَا لَيْسَ بِعَرَضٍ، إِلَّا أَنَّ هَذِهِ الْمُنَاقَشَةَ لَا تُخْلُ بِالمَقْصُودِ، فَتَأْمَلُ^(٢).

قوله: (باعتبار أفراده)؛ أي: باعتبار أفراده المعنى الاصطلاحى لا يُتَوَهَّمُ أَنَّ النَّوْعَ مِنْ أَفْرَادِهِ، كَمَا ذَكَرَهُ الْبُرْهَانُ وَالْحُسَامُ؛ فَإِنَّهُ مُخَالِفٌ لِاصْطِلَاحِ الْقَوْمِ كَمَا ذَكَرَهُ الْمُحَشِّي، فَلَا بُدَّ مِنْ تَأْوِيلِ أَحَدِ التَّعْرِيفَيْنِ كَمَا مَرَّ، إِلَّا أَنَّ الشَّارِحَ تَسَامَحَ فِي الْعِبَارَةِ^(٣).

قوله: (وكذا إطلاق الذاتى... إلخ) واعلم أن إطلاق الذاتى على الحيوان مثلاً ظاهرٌ مما مرَّ، أمَّا إِطْلَاقُهُ عَلَى مَفْهُومِ الْجِنْسِ وَهُوَ مَا اشْتَمَلَ مِنَ الذَّاتِي عَلَى أُمُورٍ مُخْتَلِفَةٍ الْحَقِيقَةِ، فَهُوَ عَابِتَارُ أَنَّ مَا صَدَقَ عَلَيْهِ هَذَا الْمَفْهُومُ مِنَ الْحَيَوَانِ مَثَلًا ذَاتِي، وَكَذَا إِطْلَاقُ الْعَرَضِيِّ عَلَى مَفْهُومِ الْعَرَضِ الْعَامِّ، فَهُوَ بِاعْتِبَارِ أَنَّ مَا صَدَقَ عَلَيْهِ هَذَا الْمَفْهُومُ مِنَ الْمَاشِي مَثَلًا عَرَضِي، فَإِنَّ الْمَاشِي عَرَضِي؛ لِأَنَّهُ مَنْسُوبٌ إِلَى الْعَرَضِ وَهُوَ الْمَشْيُ، وَفِيهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَ الذَّاتِي وَالْعَرَضِيِّ عَلَى الْمَا صَدَقَ مُسَلَّمٌ دُونَ الْمَفْهُومِ اصْطِلَاحًا، فَتَأْمَلُ^(٤).

(١) لأنه ليس بموجود في الخارج. اه منه.

(٢) وجهه أنه يكفي لبعض في وجه التسمية كما لا يخفى. اه منه.

(٣) في توضيح تعريف العرضي حيث نفى الجزئية على احتمال إبقاء تعريف الذاتى على ظاهره، فيشمل تعريف العرضي على ظاهره على النوع، ولو قال: (على هذا الاحتمال لا بد من تأويل تعريف العرضي) لكان أولى. اه منه.

(٤) وجهه أن إطلاق الذاتى على ما صدق عليه مفهوم الجنس ومفهوم النوع ومفهوم الفصل ظاهر بحسب الاصطلاح، أما إطلاق الذاتى على هذه المفهومات باعتبار الما صدق فممنوع؛ إذ لا بد له من نقل قوي. اه منه.



وأقول: الذات كما يُطلق على نفس الحقيقة، يُطلق على ما صدقت عليه الحقيقة؛ فربما يُراد بالذات هاهنا المعنى الثاني، فيمكن نسبة نفس الحقيقة إلى ما صدقت عليه الحقيقة، كما يمكن نسبة جزئها إليه.



قول أحمد

.....

المهادي

.....

خليل

قال الشارح: (فربما يُراد بالذات هاهنا المعنى الثاني) والجواب المشهور منعي، وهذا الجواب تسليمي؛ توضيحه: أنا لا نسلم كون إطلاق الذاتي على نفس الماهية بالمعنى اللغوي؛ لجواز أن يكون ذلك بالمعنى الاصطلاحي، ولو سلمنا ذلك نقول: إن الماهية ليست ذاتية للماهية، بل للجزئيات، فلا يلزم انتساب الشيء إلى نفسه، لا يقال: إذا جعل نفس الماهية ذاتية للجزئيات، فإن أريد بالجزئي الماهية مع الشخص لا تكون الماهية نفس ماهيته، بل جزئه، وإن أريد الماهية فقط عاد السؤال؛ لأننا نقول: اعتبار الشخص مع الماهية لا يجب بالجزئية، وألا تكون العوارض المشخصة داخلية في قوام الشخص وذاتيته أيضاً، وهو باطل بالاتفاق، بل يجوز أن يكون بالعروض، فيجوز أن تكون نفس الماهية ذاتية للماهية من حيث إنها معروضة للشخص^(١) على ما في المفصلات، ففي كلام الشارح مناقشة من وجهين، الأول: أنه يشعر أنه من مخترعاته، والثاني: أنه يشعر أيضاً أن المنسوب إليه هو الشخص، على أن يكون الشخص ذاتياً داخلياً فيه، ولو قيل في ترتيب الجوابين: إن لزوم انتساب الشيء إلى نفسه ممنوع؛ لأنه إنما يلزم ذلك إذا كان المنسوب إليه نفس الماهية، وهو ممنوع؛ لجواز أن يكون ذلك المصدق من زيد وعمرو وغيرهما، ولو سلم كون المنسوب إليه نفس الماهية، نقول: لا نسلم لزوم ذلك أيضاً، وإنما يلزم ذلك إذا كان إطلاق الذاتي على النوع لغوياً، وهو ممنوع؛ لجواز أن يكون إطلاق الذاتي عليه اصطلاحياً، يكون في ترتيب الشارح خلل^(٢)، فتأمل^(٣).



(١) ولا يخفى ما فيه من التكلف؛ لأن المتبادر من انتساب الشيء إلى الشيء هو المغايرة الذاتية، ولذلك لم يلتفت

إليه الشيخ على ما قال السيد السند - قدس سره - في «حاشية المطالع». اهـ منه.

(٢) فلا يجوز حمل كلام الشارح عليه. اهـ منه.

(٣) وجهه أن غرضه من قوله: (ولو قيل...) إلخ) أن ما اعتبره الشارح لا يجب في نفسه؛ لأنه يجوز العكس بهذا الاعتبار. اهـ منه.



[أقسام الكلّي الذاتي]

[الذاتي ثلاثة أقسام]:

(والذاتي) قَدْ سَبَقَ بَيَانُ مَا هُوَ الْمُرَادُ مِنْهُ، وَهُوَ أَقْسَامُ ثَلَاثَةٌ؛ لِأَنَّهُ إِمَّا مَقُولٌ فِي جَوَابٍ: مَا هُوَ؟ أَوْ فِي جَوَابٍ: أَيُّ شَيْءٍ هُوَ فِي ذَاتِهِ؟ وَهُوَ الْفَضْلُ، وَالْمَقُولُ فِي جَوَابٍ: مَا هُوَ إِمَّا بِحَسَبِ الشَّرِكَةِ فَقَطْ،

قول أحمد

العمادي

خليل

قَالَ الشَّارِحُ الْعَلَّامَةُ: (قَدْ سَبَقَ بَيَانُ مَا هُوَ الْمُرَادُ مِنْهُ) وَهُوَ مَا لَا يَكُونُ مَفْهُومُهُ خَارِجًا عَنْ حَقِيقَةِ جُزْئِيَّاتِ مَفْهُومِهِ، فَإِنَّهُ الْمُرَادُ بِالذَّاتِي الْمُنْقَسِمِ إِلَى النَّوعِ قَطْعًا، بِخِلَافِ الذَّاتِي الْمَذْكُورِ أَوَّلًا، فَإِنَّهُ الْمَحْتَمَلُ كَمَا مَرَّ، وَقَدْ مَرَّ أَيْضًا أَنَّ الذَّاتِي قِسْمٌ لِلْمَفْرَدِ، فَيَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ الْجِسْمَ النَّامِي هُوَ الْجِنْسُ الْمَتَوَسِّطُ عَلَى مَا قَالُوا، فَلَا بُدَّ مِنْ دُخُولِهِ تَحْتَ الْجِنْسِ الْمَعْدُودِ مِنْ أَقْسَامِ الذَّاتِي، مَعَ أَنَّهُ غَيْرُ دَاخِلٍ فِي الذَّاتِي، وَالْجَوَابُ عَنْهُ: أَنَّ ذَلِكَ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَسَامَحَةِ^(١) كَمَا لَا يَخْفَى، قَالَ الشَّارِحُ: (أَقْسَامُ ثَلَاثَةٌ) الْحَصْرُ اسْتِقْرَائِي. قَالَ الشَّارِحُ: (لَأَنَّهُ إِمَّا مَقُولٌ)؛ أَي: عَلَى الشَّيْءِ وَهُوَ جُزْئِي الْكُلِّي؛ أَي: مَا يُحْمَلُ الْكُلِّي عَلَيْهِ بِالْمَوَاطَاةِ، قَالَ الشَّارِحُ: (أَوْ فِي جَوَابٍ: أَي) الظَّاهِرُ أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «مَا هُوَ؟»، فَالظَّاهِرُ أَنَّ يُقَالُ: وَإِمَّا مَقُولٌ فِي جَوَابٍ: أَي شَيْءٌ هُوَ، فَتَأْمَلُ^(٢). قَالَ الشَّارِحُ: (بِحَسَبِ الشَّرِكَةِ فَقَطْ)؛ أَي: يَصْحُحُ أَنْ يَكُونَ جَوَابًا عَنِ الشَّيْءِ مَعَ غَيْرِهِ، وَلَا يَصْحُحُ حَالُ إِفْرَادِ ذَلِكَ الشَّيْءِ، مَثَلًا إِذَا قِيلَ: مَا الْإِنْسَانُ وَالْفَرَسُ؟ يُقَالُ فِي

(١) وَجْهُ الْمَسَامَحَةِ أَنَّ الْجِسْمَ النَّامِي مَرْكَبٌ، إِلَّا أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْجِسْمُ الَّذِي مِنْ شَأْنِهِ النَّمَاءُ، فَهُوَ مَفْرَدٌ كَمَا لَا يَخْفَى. اهـ منه.

(٢) وَجْهُهُ أَنَّ عَطْفَهُ عَلَى قَوْلِهِ: (فِي جَوَابٍ مَا هُوَ؟) لَا يَصْحُحُ؛ لِأَنَّهُ يَبْقَى إِمَّا بِلَا عَدِيلٍ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ مَقُولٍ فِي حَانِبِ الْمَعْطُوفِ وَهُوَ شَهْلٌ عَلَى الْأَهْلِ، فَلِذَلِكَ قَالَ: (فَالظَّاهِرُ) وَلَمْ يَقُلْ: (فَالصَّوَابُ) وَهَذَا كُلُّهُ ظَاهِرٌ. اهـ منه.



وَهُوَ الْجِنْسُ، أَوْ بِحَسَبِ الشَّرِكَةِ وَالْخُصُوصِيَّةِ مَعًا، وَهُوَ النَّوْعُ؛ وَلِذَا قَالَ:

١- [الجنس]:

(إِمَّا مَقُولٌ فِي [٦/ب] جَوَابٍ: مَا هُوَ بِحَسَبِ الشَّرِكَةِ) فَقَطْ (كَالْحَيَوَانِ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْإِنْسَانِ وَالْفَرَسِ) فَإِنَّ الْحَيَوَانَ جَوَابٌ لِقَوْلِنَا: مَا الْإِنْسَانُ وَالْفَرَسُ؟ لَا لِقَوْلِنَا: مَا الْإِنْسَانُ؟ لِأَنَّ السَّائِلَ بِ«مَا هُوَ؟»، إِنَّمَا يَسْأَلُ عَنْ تَمَامِ الْحَقِيقَةِ، وَلَيْسَ الْحَيَوَانُ تَمَامَ حَقِيقَةِ الْإِنْسَانِ الْمُخْتَصَّةِ، بَلْ تَمَامُ حَقِيقَتِهِ الْمُشْتَرَكَةِ مَعَ الْفَرَسِ؛ فَلَا بُدَّ مِنْ قَوْلِنَا: «فَقَطْ»، وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ

قول أحمد

قوله: (مَعَ الْفَرَسِ) قَيْدٌ لِقَوْلِهِ: (حَقِيقَتِهِ) أَي: بَلْ تَمَامُ حَقِيقَةِ الْإِنْسَانِ مَعَ الْفَرَسِ الْمُشْتَرَكَةُ بَيْنَهُمَا،

المهادي

قوله: (قَيْدٌ لِقَوْلِهِ: حَقِيقَتِهِ) فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ قَيْدٌ لَضَمِيرِ الْحَقِيقَةِ الرَّاجِعِ إِلَى الْإِنْسَانِ، لَا لِنَفْسِهَا كَمَا لَا يَخْفَى.

خليل

جوابه: الْحَيَوَانُ؛ لِأَنَّ الْحَيَوَانَ تَمَامُ الْمَاهِيَةِ الْمُشْتَرَكَةِ بَيْنَهُمَا، وَالسُّؤَالُ عَنِ الْأَشْيَاءِ فِي عُرْفِ هَذَا الْمَقَامِ إِنَّمَا يَكُونُ عَنِ تَمَامِ الْمَاهِيَةِ الْمُشْتَرَكَةِ، أَمَّا إِذَا سُئِلَ عَنِ الْإِنْسَانِ وَحْدَهُ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ فِي جَوَابِهِ: الْحَيَوَانُ؛ لِأَنَّ الْجَوَابَ عَنِ الشَّيْءِ إِنَّمَا يَكُونُ عَنِ تَمَامِ الْمَاهِيَةِ، وَالْحَيَوَانُ لَيْسَ تَمَامَ مَاهِيَةِ الْإِنْسَانِ.

قَالَ الشَّارِحُ: (بِحَسَبِ الشَّرِكَةِ وَالْخُصُوصِيَّةِ مَعًا)؛ أَي: يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ جَوَابًا عَنِ الشَّيْءِ حَالَةُ الْإِفْرَادِ وَحَالَةُ الْجَمْعِ؛ كَالْإِنْسَانِ، فَإِنَّهُ إِذَا سُئِلَ عَنْ زَيْدٍ مَثَلًا بِ«مَا هُوَ؟»، فَيَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: الْإِنْسَانُ، وَلَوْ سُئِلَ عَنْ زَيْدٍ وَعَمْرٍو وَبَكْرٍ، فَكَذَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: الْإِنْسَانُ، فَظَهَرَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَعْيَةِ هُوَ الصَّلَاحِيَّةُ لِلْجَوَابِ بِحَسَبِهِمَا، وَلَيْسَ الْمُرَادُ هُوَ الْمَعْيَةُ الزَّمَانِيَّةُ، عَلَى أَنَّهُ يَصِحُّ إِذَا قُدِّرَ تَعَدُّدُ السُّؤَالِ، إِلَّا أَنَّهُ تَكَلَّفَ مُسْتَعْنَى عَنْهُ كَمَا لَا يَخْفَى، فَإِنْ قُلْتُ: إِنَّ الْمَقُولَ فِي جَوَابِ «مَا هُوَ؟» لَا يَنْحَصِرُ فِيهِمَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا سُئِلَ عَنْ زَيْدٍ بِ«مَا هُوَ؟» يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ فِي الْجَوَابِ: إِنَّهُ حَيَوَانٌ نَاطِقٌ، عَلَى مَا قَالُوا، فَلَا يَصِحُّ الْحَصْرُ فِي الْجِنْسِ وَالنَّوْعِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْجَوَابَ لَيْسَ شَيْئًا مِنْهُمَا، قُلْتُ: إِنَّ النَّقْصَ بِمَا ذَكَرْتُمْ غَيْرُ وَارِدٍ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَقُولِ فِي جَوَابِ «مَا هُوَ؟» هُوَ الْمَفْرَدُ؛ لِأَنَّهُ قِسْمُ الذَّاتِي الَّذِي هُوَ الْمَفْرَدُ الْكُلِّيُّ، وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ فَلَا تُغْفَلُ.

قَالَ الشَّارِحُ: (مَعَ الْفَرَسِ) كَلِمَةُ «مَعَ» هُنَا لِمَجَرَّدِ الْمَصَاحِبَةِ، وَالْأَصْلُ فِيهَا دَخُولُهَا عَلَى الْمَتَّبِعِ كَمَا لَا يَخْفَى.

قوله: (بَلْ تَمَامُ حَقِيقَةِ الْإِنْسَانِ مَعَ الْفَرَسِ) الْأَوَّلَى: وَالْفَرَسُ؛ لِيَكُونَ إشارَةً إِلَى أَنَّ «مَعَ» لِمَجَرَّدِ الْمَصَاحِبَةِ، فَ«مَعَ» حَالٌ عَنِ الضَّمِيرِ فِي حَقِيقَتِهِ.



قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَي: ذَلِكَ الْمَقُولُ (الْجِنْسُ)؛ لِأَنَّ النَّوْعَ أَيْضاً مَقُولٌ بِحَسَبِ الشَّرِكَةِ فِي الْجُمْلَةِ؛ فَكَأَنَّ الْمُرَادُ مِنْهُ ذَلِكَ،

قول أحمد

وَتَعْلُقُهُ بِالْمُشْتَرَكَةِ غَيْرُ صَحِيحٍ عَلَى مَا لَا يَخْفَى، قَوْلُهُ: (فَكَأَنَّ الْمُرَادُ مِنْهُ ذَلِكَ) الْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: وَالْمُرَادُ ذَلِكَ، بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ فِي تَقْسِيمِهِ: «وَأَمَّا مَقُولٌ فِي جَوَابِ مَا هُوَ بِحَسَبِ الشَّرِكَةِ وَالْخُصُوصِيَّةِ مَعاً»، وَفِي بَعْضِ نُسَخِ الْمَثْنِ: «بِحَسَبِ الشَّرِكَةِ الْمَحْضَةِ»، وَحِينَئِذٍ يَتِمُّ الْكَلَامُ بِلا تَكْلُفٍ، تَأَمَّلْ،

العَمَادِي

قَوْلُهُ: (غَيْرُ صَحِيحٍ) لِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ الْفَرَسُ مُشْتَرَكاً فِيهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ. قَوْلُهُ: (الْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ) يَعْنِي الْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ بِعِبَارَةٍ تُفِيدُ الْجَزْمَ، لَا بِعِبَارَةٍ تُفِيدُ الظَّنَّ؛ لِقِيَامِ الْقَرِينَةِ الْمَعْنِيَةِ لَهُ^(١)، وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: هَذَا إِنَّمَا يَرُدُّ إِذَا قُرِئَ «كَأَنَّ» بِالتَّشْدِيدِ، وَكَأَنَّ مِنَ الْحُرُوفِ الْمُشَبَّهَةِ بِالْفِعْلِ، وَأَمَّا إِذَا قُرِئَ بِالتَّخْفِيفِ كَانَ مِنَ الْأَفْعَالِ النَّاقِصَةِ فَلَا، وَأَيْضاً يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّمَا عَبَّرَ بِالْعِبَارَةِ الْمَفِيدَةِ لِلتَّرِيدِ رِعَايَةً لِلْأَدَبِ.

قَوْلُهُ: (بِقَرِينَةٍ) الظَّاهِرُ أَنَّهَا مِنْ تَيَمُّمَةِ مَقُولِ «يُقَالَ»، وَتَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ عِلَّةً وَسَبَباً لِلأَوَّلِيَّةِ.

قَوْلُهُ: (بِلا تَكْلُفٍ) وَهُوَ أَنَّ الْمُرَادَ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا لَمْ يَذْكُرْ اعْتِمَاداً عَلَى الْقَرِينَةِ.

خَلِيل

قَوْلُهُ: (وَتَعْلُقُهُ بِالْمُشْتَرَكَةِ غَيْرُ صَحِيحٍ)؛ أَي: لَا يَكُونُ حَالاً مِنْ ضَمِيرِ الْمَشْتَرَكَةِ الْعَائِدِ إِلَى الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّهُ يَلْزِمُ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ: إمَّا كَوْنُهُ جُزْءاً مِنْ تَمَامِ الْمَشْتَرَكِ، بِأَنْ يَكُونَ الْحَيَوَانُ وَالْفَرَسُ كِلَاهُمَا تَمَامَ الْمَشْتَرَكِ، وَفَسَادُهُ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْمَقْرَّرَ أَنَّ الْحَيَوَانَ تَمَامٌ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْإِنْسَانِ وَالْفَرَسِ، وَإِمَّا كَوْنُهُ تَمَامٌ مُشْتَرَكٌ أَيْضاً، وَفَسَادُهُ أَيْضاً ظَاهِرٌ. قَالَ الشَّارِحُ: (فَكَأَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ ذَلِكَ) إِنَّمَا أَتَى بِكَلِمَةِ «كَأَنَّ» الْمَفِيدَةِ لِلظَّنِّ^(٢)؛ لِأَنَّ الشَّارِحَ اسْتَدَلَّ بِفَسَادِ الْمَعْنَى، وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ اسْتَدَلَّ بِهِ لَا يَرُدُّ الْإِعْتِرَاضُ عَلَى أَحَدٍ حَيْثُ قَالَ: وَإِلَّا لَمْ يَصَحَّ قَوْلُهُ: «وَهُوَ الْجِنْسُ»، وَالْأَوَّلَى الْاسْتِدْلَالُ بِمَا ذَكَرَهُ الْمَصْنُفُ فِي قَسْمِهِ كَمَا قَالَ الْمُحَشِّي، وَأَيْضاً الْجُزْمُ بِهِ لظَهْوَرِ قَرِينَةٍ^(٣).

قَوْلُهُ: (وَحِينَئِذٍ يَتِمُّ الْكَلَامُ بِلا تَكْلُفٍ)؛ يَعْنِي: يَكُونُ الْكَلَامُ حِينَئِذٍ سَالِماً عَنِ الْحَذْفِ عَلَى مَا زَعَمَهُ الشَّارِحُ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْمُرَادَ بِالشَّرِكَةِ الشَّرِكَةُ الْمَحْضَةُ، بِحَمْلِ اللَّامِ عَلَى الْعَهْدِ الْخَارِجِيِّ بِقَرِينَةِ الْمَقَابِلَةِ، فَيَكُونُ سَالِماً عَنِ الْحَذْفِ أَيْضاً، فَتَأَمَّلْ^(٤).

(١) عَلَى الْهَامِشِ: «وَهُوَ قَوْلُهُ: بِحَسَبِ الْخُصُوصِيَّةِ فِي مَقَابِلِهِ».

(٢) قَالَ الْكُوفِيُّونَ وَالزَّجَّاجُ كَانَ يَجِيءُ لِلتَّحْقِيقِ أَيْضاً، وَحَمَلَهُ عَلَى التَّحْقِيقِ تَعْسُفَ ظَاهِرٍ كَمَا لَا يَخْفَى. اهـ مِنْهُ.

(٣) فَالْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ الشَّارِحُ بَدَلَ قَوْلِهِ: (وَإِلَّا لَمْ يَصَحَّ بِقَرِينَةِ قَسْمِهِ)؛ لِأَنَّ هَذَا الْمَوْضِعَ هُوَ مَحَلُّ الْمُنَاقَشَةِ؛ لِأَنَّ إِِبْرَادَ كَلِمَةِ (كَانَ) مُبْنِي عَلَيْهِ، وَمَنْ قَالَ: إِنْ (كَانَ) مِنْ أَفْعَالِ النَّاقِصَةِ فَقَدْ تَعْسُفَ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَى حِينَئِذٍ أَنْ يَقُولَ: (فَالْمُرَادُ) لِأَنَّهُ أَظْهَرَ وَأَخْصَرَ فِي الْمُرَادِ كَمَا لَا يَخْفَى. اهـ مِنْهُ.

(٤) وَجْهُهُ أَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ تَقْرِيرِهِمَا الْحَذْفَ، وَمَا ذَكَرْنَاهُ فَهُوَ حَمْلُ اللَّامِ عَلَى الْعَهْدِ الْخَارِجِيِّ. اهـ مِنْهُ.



وإن لم يذكره.

(وَيُرْسَمُ بِأَنَّهُ: كُلِّي مَقُولٌ عَلَى كَثِيرِينَ مُخْتَلِفِينَ بِالْحَقَائِقِ، فِي جَوَابِ: مَا هُوَ) فَالْكُلِّيُّ: جِنْسٌ لِلْجِنْسِ شَامِلٌ لِسَائِرِ الْكُلِّيَّاتِ، وَالْمَقُولُ: إِنَّمَا ذُكِرَ لِيَتَعَلَّقَ بِهِ: «عَلَى كَثِيرِينَ»، فَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْهُمَا مُسْتَدْرَكًا، وَإِنَّمَا ذُكِرَ: «عَلَى كَثِيرِينَ»؛ لِيُوصَفَ بِقَوْلِهِ: «مُخْتَلِفِينَ بِالْحَقَائِقِ»، وَقَوْلُهُ: «مُخْتَلِفِينَ بِالْحَقَائِقِ»،

قول أحمد

قوله: (وإن لم يذكره) أي: اعتماداً على تلك القرينة المذكورة،

العمادي

.....

خليل

قوله: (اعتماداً على تلك القرينة المذكورة) الأولى الاكتفاء بأحدهما كما هو الشائع في عباراتهم، ثم الظاهر من سوق الكلام أنه أراد بالقرينة المقابلة، فتأمل^(١).

قال العلامة: (فالْكُلِّيُّ: جِنْسٌ لِلْجِنْسِ شَامِلٌ لِسَائِرِ الْكُلِّيَّاتِ)؛ أي: شامل لجميع^(٢) الكُلِّيَّاتِ الخمس، أو لِبَاقِيهَا^(٣)، فكأنه إشارة إلى عِلَّةِ الْجِنْسِيَّةِ، وفيه نظر^(٤)، فتأمل، ولو قال: الْكُلِّيُّ هُوَ جِنْسٌ لِلْخَمْسَةِ، كما قال المحقق في «شرح الإشارات» لكان أولى^(٥)، ثم اعلم أن كلام الشارح ردٌّ على شارح «المطالع»؛ لأنَّ صاحب «المطالع» لم يذكر الْكُلِّيَّ، وفي بعض نسخ «المطالع» وجدَّ الْكُلِّيَّ، وَقَدْ رَدَّهَا شارح «المطالع» بأنَّ الْكُلِّيَّ مُسْتَدْرَكٌ؛ لِأَنَّهُ مُرَادِفٌ لِلْمَقُولِ عَلَى كَثِيرِينَ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْإِجْمَالِ وَالتَّفْصِيلِ، وَأَوْضَحَهُ سَيِّدُ الْمُحَقِّقِينَ وَقَالَ: لِأَنَّ مَفْهُومَ الْكُلِّيِّ مَا لَا يَمْنَعُ نَفْسُ تَصَوُّرِهِ عَنْ وَقُوعِ الشَّرْكَةِ فِيهِ بَيْنَ كَثِيرِينَ؛ أَي: هُوَ صَالِحٌ بِمَجَرَّدِ تَصَوُّرِهِ لِلْحَمَلِ عَلَيْهَا، وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ مِنَ الْمَقُولِ عَلَى الْكَثِيرِينَ. اهـ، وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ فِي مَقَامِ الرَّدِّ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ^(٦)؛ لِأَنَّهُ يَرِدُ أَنَّهُ يَجُوزُ الْاِكْتِفَاءُ بِالْمَقُولِ عَلَى كَثِيرِينَ؛ لَكُونِهِ مُرَادِفًا لِلْكُلِّيِّ.

(١) وجهه أن الظاهر من قول الشارح، وإلا لم يصح أنه جعل القرينة فساد المعنى، ولكن الظاهر من المقام ما قال المحشي كما لا يخفى. اهـ منه.

(٢) إنما قدم الأول؛ لأن المناسب على الثاني أن يقول أيضاً. اهـ منه.

(٣) وكلا الاستعماليين واقع إلا أن العربي هو الثاني، والأول شائع في كلام المصنفين على ما قال عصام الدين في «حاشية الجامي». اهـ منه.

(٤) وجه النظر أن الشمول يتحقق في العرض العام أيضاً، وهو ظاهر، فمراده بيان الواقع لا الإشارة إليها. اهـ منه.

(٥) وجه الأولوية ظاهرة؛ لأن ما ذكره يوهم الاختصاص، والجواب أنه قال كذلك ليظهر توجهه فإن قلت. اهـ منه.

(٦) وما ذكره لكل منهما من الفائدة لا يدفع إمكان الاختصار بالثاني كما لا يخفى. اهـ منه.



اختراز بذلك عن النوع، والخاصة، والفضل القريب،

قول أحمد

قوله: (عن النوع) أي: نوع الأنواع، وهو النوع الحقيقي،

المهادي

قوله: (أي: نوع الأنواع) لأن مراتب الأنواع أربع، الأول: النوع السافل كالإنسان، وهو نوع الأنواع، الثاني: النوع المتوسط كالحيوان والجسم النامي، الثالث: النوع العالي كالجسم المطلق، الرابع: النوع المطلق^(١)، كالعقل، إن قلنا: [١٥/ب] إن الجوهر جنس له، وإنما يخرج بهذا القيد النوع الحقيقي فقط، وهو الذي لا يكون تحته نوع بل أفراداً، دون الإضافي.

خليل

قوله: (أي: نوع الأنواع) واعلم أن النوع يطلق على معنيين اصطلاحيين بطريق النقل، لكن لا يعلم^(٢) أيهما أسبق في النقل، الأول: النوع الإضافي، وهو الأخص الذي تحت الأعم، وهو إما نوع حقيقي وإما جنس، والثاني: النوع الحقيقي وهو الذي يمتنع أن يكون فوقه نوع حقيقي وتحته نوع حقيقي، وهو المعدود من الكليات الخمس، ويقال له: النوع السافل، ونوع الأنواع، ولما كان النوع الإضافي شاملاً للجنس، وهو المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق، لم يصح الاحتراز عن النوع الإضافي على إطلاقه، فليذلك فسر المحشي بذلك، ثم النوع الإضافي أعم مطلقاً من النوع الحقيقي؛ لوجود النوع الإضافي بدون الحقيقي في نحو: الحيوان^(٣)، ولو قيل بتحقيق نوع بسيط له ماهية يكون العموم بينهما من وجه^(٤).

فإن قلت: إن الحيوان مثلاً بالنسبة إلى حصصها نوع حقيقي، فإن الحصص إذا أخذت من حيث ذواتها كانت عين الشيء، وإذا اعتبرت معها اقترانها مع أمور خارجة عنها كانت أفراداً له، فلا يوجد نوع إضافي بدون الحقيقي، فلا يكون أعم لا^(٥) من وجه ولا مطلقاً^(٦)، ولا يخرج الحقيقي بتمامه أيضاً^(٧)، قلت: إن تلك الحصص أفراد له بحسب الاعتبار، لا بحسب نفس الأمر، فتكون نوعيته^(٨) لها بالاعتبار دون الحقيقة، والمقصود ما هو نوع في نفسه لا أعم منه، ومما هو نوع باعتبار العقل، وإلا^(٩) لم يكن إثبات وجود الإضافي بدون الحقيقي؛ لكون الحقيقي أعم من كل واحد من الكليات الأربعة الباقية؛ لأنها كلها أنواع حقيقية بالقياس إلى أفرادها الاعتبارية التي هي حصصها، فلا يكون النوع الحقيقي

(١) في باقي النسخ: «النوع المفرد».

(٢) كذا قال الشيخ ابن سينا. اهـ منه.

(٣) كذلك قال الشارح في «فصول البدائع»، وما سيجيء بعد هذا من صاحب «المحاكمات» فمبني على التحقيق. اهـ منه.

(٤) وبعضهم جزم بالعموم والخصوص مطلقاً. اهـ منه.

(٥) ناظر إلى القيل. اهـ منه.

(٦) ناظر إلى القول بأنه أعم مطلقاً. اهـ منه.

(٧) فلا يصح وجه تفسير المحشي بذلك. اهـ منه.

(٨) على معنى أن نوعيته ناشئ عن الاعتبار، وإن كان نوعاً حقيقياً في الاصطلاح. اهـ منه.

(٩) بل يمكن إثبات النوع الحقيقي بدون الإضافي؛ لأن الجوهر نوع حقيقي بالنسبة إلى الحصص الإضافية. اهـ منه.



وَتَخْصِيصُ الاختِرَازِ بالنَّوعِ تَحْكُمُ، وَقَوْلُهُ: «فِي جَوَابِ مَا هُوَ»، اخْتِرَازٌ عَنِ الْفَصْلِ الْبَعِيدِ، وَالْعَرَضِ الْعَامِّ، وَخَاصَّةِ الْجِنْسِ.

وإنَّما كَانَ هَذَا وَأَمْثَالُهُ رَسْمًا؛ لِأَنَّ الْمُقُولِيَّةَ عَارِضَةً لِلْكَلِّيَّاتِ، وَالتَّعْرِيفُ بِالْعَارِضِ

تَوَلَّى أَحْمَدُ

الْعَمَادِي

خَلِيلُ

بِتَمَامِهِ خَارِجًا، بَلِ الْخَارِجُ مَا هُوَ الْمُتَبَادِرُ مِنْهُ، وَهُوَ الْمَعْتَبَرُ بِالْقِيَاسِ إِلَى أَفْرَادِهِ الْحَقِيقِيَّةِ^(١).

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ الْمُسْتَفَادَ مِنْ كَلَامِ الْمُحَشِّي أَنَّ نَوْعَ الْأَنْوَاعِ وَالنَّوْعَ الْحَقِيقِيَّ بِمَعْنَى وَاحِدٍ^(٢)، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ النَّوْعَ الْحَقِيقِيَّ مُشَارِكٌ لِنَوْعِ الْأَنْوَاعِ وَمُبَايِنٌ لَهُ، أَمَّا تَشَارُكُهُمَا فَلِتَصَادُقَهُمَا عَلَى الْإِنْسَانِ مَثَلًا، وَاشْتِرَاكُهُمَا^(٣) فِي الْمَوْضُوعَاتِ؛ أَيِ: الْأَفْرَادِ، وَأَمَّا تَبَايُنُهُمَا فَمِنْ وَجْهَيْنِ، الْأَوَّلُ: مِنْ حَيْثُ الْمَفْهُومُ، فَإِنَّ مَفْهُومَ نَوْعِ الْأَنْوَاعِ يَسْتَلْزِمُ نَسْبَتَهُ إِلَى مَا فَوْقَهُ؛ لِأَنَّهُ نَوْعٌ^(٤) مِنَ النَّوْعِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ دُونَ مَفْهُومِ الْحَقِيقِيَّ، وَالثَّانِي: مِنْ حَيْثُ الصَّدْقُ، فَإِنَّ الْحَقِيقِيَّ قَدْ يَصْدُقُ عَلَى مَا لَمْ يَنْدَرِجْ تَحْتَ جِنْسٍ عَلَى مَا قَالَ^(٥) صَاحِبُ «الْمَحَاكِمَاتِ»، اللَّهُمَّ^(٦) إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ قَوْلَ الْمُحَشِّي مَبْنِيٌّ عَلَى قَوْلٍ^(٧) مَنْ قَالَ: إِنَّ الْإِضَافِيَّ أَعَمُّ مِنَ النَّوْعِ الْحَقِيقِيَّ مُطْلَقًا، فَيَكُونُ نَوْعُ الْأَنْوَاعِ وَالنَّوْعَ الْحَقِيقِيَّ مُتَحَدِّينَ فِي الْمَاصِدَقِ، وَإِنْ كَانَا مُخْتَلِفَيْنِ فِي الْمَفْهُومِ، فَتَأْمَلُ^(٨).

قَالَ الشَّارِحُ الْعَلَامَةُ: (تَحْكُمُ)؛ لِأَنَّهُ تَخْصِيصٌ بِلا مُخْصَصٍ؛ لِأَنَّ فَصْلَ النَّوْعِ وَخَاصَّتِيهِ خَارِجَانِ أَيْضًا بِلا مَرْتَبَةٍ، وَفِيهِ نَظَرٌ^(٩)، قَالَ الشَّارِحُ: (وإنَّما كَانَ هَذَا وَأَمْثَالُهُ رَسْمًا) وَقَدْ صَرَّحَ الشَّيْخُ فِي «إِشَارَاتِهِ» بِكَوْنِ هَذِهِ التَّعَارِيفِ رُسُومًا، وَأَوْضَحَهُ الْمُحَقِّقُ الطُّوسِي فِي «شَرْحِهِ» بِمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ.

(١) فلا يصح قوله: (وهو النوع الحقيقي) على إطلاقه. اهـ منه.

(٢) في الاصطلاح؛ لأنه المتبادر. اهـ منه.

(٣) في قوة عطف التفسير بمعنى يجتمعان في الجملة في الما صدق. اهـ منه. [قوله: (في الجملة)] إنما قال في الجملة؛ لأن الوحدة مثلاً يصدق عليها نوع حقيقي، ولا يصدق عليها نوع الأنواع كما سيجيء؛ لكونه إضافيًا. اهـ منه.

(٤) يعني أن نوع الأنواع نوع النوع الإضافي؛ أي: قسم منه. اهـ منه.

(٥) محصل الكلام أن تفسير المحشي يفيد اتحاد مفهومي نوع الأنواع والنوع الحقيقي، وإن ما صدق عليه واحد، وأن النوع الحقيقي بتمامه، فخارج عن التعريف، فكل منها منظور فيه، فظهر جواب الاثنين منها من كلامه. اهـ منه.

(٦) وجه الضعف أن الإشكال باتحاد المفهوم باق. اهـ منه.

(٧) لا على قول من قال أنه أعم من وجه حتى يرد أن الوحدة والنقطة نوعان حقيقيان، فلا يكون ما صدق عليه واحداً. اهـ منه.

(٨) وجهه أن وجود النوع البسيط بدون الجنس ممنوع كما مر الإشارة إليه. اهـ منه.

(٩) وجهه أنه تخصيص بالذكر لكون النوع أصلاً، لأن الخاصة والفصل إنما يطلبان له لكونهما مميزين له. اهـ منه.



رَسْمٌ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْجِنْسَ فِي نَفْسِهِ: هُوَ الْكُلِّيُّ الذَّاتِيُّ الْمُخْتَلِفَاتِ الْحَقِيقَةِ؛ سَوَاءً قِيلَ عَلَيْهَا أَوْ لَمْ يُقَلْ، أَمَّا الْمَقُولِيَّةُ وَكَوْنُهُ صَالِحاً لَهَا فَمِمَّا يَعْرِضُ لَهُ بَعْدَ تَقْوِيمِهِ، كَذَا فِي «شَرْحِ الْإِشَارَاتِ»^(١)؛

قول أحمد

قوله: (فَمِمَّا يَعْرِضُ لَهُ بَعْدَ تَقْوِيمِهِ) إِنْ قِيلَ: الْكَوْنُ صَالِحاً لِلْمَقُولِيَّةِ عَلَى كَثِيرِينَ عَيْنٍ مَعْنَى الْكُلِّيَّةِ، فَكَيْفَ يَكُونُ عَارِضاً لَهَا بَعْدَ التَّقْوِيمِ؟ قُلْنَا: الْكَوْنُ صَالِحاً لِلْمَقُولِيَّةِ فِي جَوَابِ مَا هُوَ عَارِضٌ، تَأْمَلْ،

العبادي

قوله: (تَأْمَلْ) لَعَلَّ وَجْهَهُ: أَنَّ هَذَا فِي النَّوعِ وَالْجِنْسِ، وَأَمَّا فِي الْفَصْلِ وَالْخَاصَّةِ فَلَا يَكُونُ صَالِحاً لِلْمَقُولِيَّةِ فِي جَوَابِ: أَيُّ شَيْءٍ هُوَ؟ عَارِضٌ^(٢)، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ وَجْهَهُ: أَنَّهُ بَعِيدٌ عَنِ سَوَقِ الْعِبَارَةِ؛ إِذْ ظَاهِرُهَا أَنَّ الْمَقُولِيَّةَ مُطْلَقَةً مِنَ الْعَوَارِضِ كَمَا لَا يَخْفَى.

خليل

قوله: (الْكَوْنُ صَالِحاً... إلخ)؛ يَعْنِي أَنَّ الْمَقُولِيَّةَ؛ أَيِ: الْمَحْمُولِيَّةِ بِالْفِعْلِ عَارِضَةٌ، وَأَمَّا الْكَوْنُ صَالِحاً لِلْمَقُولِيَّةِ عَلَى كَثِيرِينَ عَيْنٍ مَعْنَى الْكُلِّيَّةِ؛ لِأَنَّ الْكُلِّيَّةَ إِمَّا كَانَ فَرْضِ صَدَقِ الْمَفْهُومِ عَلَى كَثِيرِينَ، فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ الْكَوْنُ عَارِضاً بَعْدَ التَّقْوِيمِ، فَتَكُونُ الصَّغَرَى^(٣) مَمْنُوعَةً.

قوله: (الْكَوْنُ صَالِحاً لِلْمَقُولِيَّةِ فِي جَوَابِ مَا هُوَ عَارِضٌ)؛ يَعْنِي: أَنَّ الْكَوْنُ صَالِحاً لَهَا فِي مَقَامِ الْجَوَابِ مُطْلَقاً عَارِضٌ، فَإِنَّ الصَّلَاحِيَّةَ لِلْجَوَابِ غَيْرُ الصَّلَاحِيَّةِ لِلْمَقُولِيَّةِ عَلَى كَثِيرِينَ، فَإِنَّ الْأَوَّلَ مُشْرُوطٌ بِسَبْقِ السُّؤَالِ تَحْقِيقاً أَوْ تَقْدِيرًا، فَالْكَوْنُ صَالِحاً لِلْمَقُولِيَّةِ فِي مَقَامِ الْجَوَابِ لَيْسَ الْكَوْنُ صَالِحاً لِلْمَقُولِيَّةِ عَلَى كَثِيرِينَ بَلَا مَرِيَّةٍ، فَظَهَرَ أَنَّ خُصُوصِيَّةَ «مَا هُوَ؟» لَيْسَ بِمَعْتَبَرٍ، فذَكَرُ «مَا هُوَ؟» مِنْ بَابِ التَّخْصِيسِ بِالذِّكْرِ^(٤)، وَبِهَذَا يَظْهَرُ انْطِبَاقُ الدَّلِيلِ عَلَى الْمَدْعَى، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجْرِي فِي الْعَرَضِ

(١) «الإشارات» كتاب لابن سينا، وعليه شروح كثيرة، أشهرها شرح النصير الطوسي. وابن سينا هو أبو علي الحسين بن عبد الله بن الحسن بن علي بن سينا البلخي، ثم البخاري، الشيخ الرئيس (٣٧٠هـ - ٤٢٨هـ) فيلسوف، طبيب، شاعر، مشارك في أنواع من العلوم. ولد بخزميشن من قرى بخارى في صفر، وتوفي بهمدان في رمضان. من تصانيفه الكثيرة: «القانون في الطب»، «تقاسيم الحكمة»، «لسان العرب» في اللغة، «الموجز الكبير» في المنطق، و«ديوان شعر». انظر «معجم المؤلفين»: (٢٠/٤).

(٢) قوله: عارضٌ، خبر لمقدر وهو: «الكون عارضٌ» كما يظهر من قول أحمد.

(٣) أي: صغرى القياس القائم على أن هذا التعريف تعريف بالعارض، والتعريف بالعارض رسم، أما بيان صغرى هذا القياس؛ لأن المقولية والكون صالحاً لها عارض للكلية بعد تقويمه، فمنع هذه المقدمة مستنداً بأن الكون صالحاً لها نفس الكلية، فكون التعريف تعريفاً بالعارض ممنوع، فتبصر. اه منه. [قوله: (فتبصر)] وجهه أن الكون صالحاً ليس بعارض؛ لأنه نفس الكلية بخلاف المقولية؛ أي: بالفعل فإنها عارضة بلا مرية، فدفعه ظاهر؛ لأن الكون عطف تفسير كما مر الإشارة إليه منا. اه منه.

(٤) لأن الكلام في تعريف الجنس. اه منه.



فلا يُلْتَفَتُ إلى ما يُقَالُ: مِنْ أَنَّهَا حُدُودٌ؛ لَكُونِهَا [١/٧] أُمُورٌ اعْتِبَارِيَّةٌ.

قول أحمد

قوله: (لَكُونِهَا أُمُورٌ اعْتِبَارِيَّةٌ) أي: لَكُونِ الكُلِّيَّاتِ أُمُوراً اعْتِبَارِيَّةً حصلتَ مَفْهُومَاتُهَا المَذْكُورَةُ

المصمدي

.....

خليل

العام، فإنه ليس بمقول على شيء في جواب أمر ما، فهذا وجه التأمل^(١).

قال الشَّارِحُ: (فلا يُلْتَفَتُ إلى ما يُقَالُ: مِنْ أَنَّهَا حُدُودٌ)؛ أي: حُدُودٌ اسميَّةٌ، مثلاً أَنَّ مَفْهُومَ الجنسِ حَصَلَ أَوَّلاً، ثم وُضِعَ بِإِزَائِهِ لَفْظُ الجنسِ، فتكون حقيقة الجنس ذلك المفهوم، والقائلُ به^(٢) الشَّيْخُ فِي «الشَّفَاء» وصاحبُ «السُّمُسيَّة» في «شرح الملخص»، والشَّارِحُ جَزَمَ بِكَوْنِهِ رُسُماً كما هو الظَّاهِرُ^(٣)، وقال في «فصول البدائع»: قيل: رُسُومٌ؛ لاحتمال أن تكون المذكورات لوازم المفهومات، وقيل: حُدُودٌ؛ لأنها ماهيات اعتبارية، فحقيقتها هذه الأمور المعترضة، والاحتمالات تُوجِبُ عَدَمَ العلم بالحد لا العلم بعدمه، ورُجِّحَ الأَوَّلُ بأنَّ المحموليَّةَ مَقْسِيَّةٌ إلى الغير^(٤)، فيقتضي الخروج^(٥)، وهو مردودٌ؛ لأنَّ ذلك الاقتضاء في المحققة^(٦)، والحقُّ أَنَّ الأمور المذكورة إن كانت عَيْنَ مُعْتَبَرٍ المعترِينِ فحُدُودٌ، وإلا فَرُسُومٌ، وحين لم يتحقق فتعاريف. اهـ، فظهر أَنَّ الشَّارِحَ مُتَوَقِّفٌ في كون التعاريف رُسُوماً لا جازم^(٧)، والتَّوَقُّفُ أَقْرَبُ إلى الصَّوَابِ، فالأوَّلَى أن يقال: «ويعرف» بدل «ويرسم» كما لا يخفى، وبالله التَّوَفُّيقُ، قال الشَّارِحُ العَلَامَةُ: (لَكُونِهَا أُمُورٌ اعْتِبَارِيَّةٌ) ولم يقل: لكونها ماهية اعتبارية كما هو المشهور؛ لِمَا قال صاحبُ «التلويح» من أَنَّ الحقَّ أَنَّهَا إنما يقال لها: الأُمُورُ الاعتبارية لا الماهيات الاعتبارية^(٨).

قوله: (حصلت مَفْهُومَاتُهَا)؛ يعني: أَنَّ الواضعَ حَصَلَ مَفْهُومَاتُهَا ثم وُضِعَ الأَسْمَاءُ بِإِزَائِهَا، وغرضُ

(١) وما قيل في وجه التأمل أن تقييده المقولية بقوله: (في جواب ما هو؟) بعيد مما لا يلتفت إليه؛ لأن الصرف عن الظاهر شائع. اهـ منه.

(٢) فلو نقل عن الشيخ لكان أولى من وجهين؛ لأن شارح «الإشارات» ليس بملتزم صحة كلام الشيخ، على ما صرح به في أول «شرح الإشارات»، ولأن الشيخ أولى منه في السند به، تأمل. اهـ منه.

(٣) لأن المتبادر من قوله: (فلا يلتفت) قبول كلام شارح «الإشارات». اهـ منه.

(٤) وهو الكثيرين. اهـ منه.

(٥) أي: خروج المحمولية، فيكون تعريفاً بالمعارض وهو رسم. اهـ منه.

(٦) أي: في الماهية المحققة أو مثلها بخلاف الأمور الاعتبارية، فإن ما كان أعم بمنزلة الجنس، وما كان أخص بمنزلة الفصل في نظر الواضع، وإنما قلنا بمنزلة الجنس مثلاً؛ لأن الجنس والفصل لا يتحققان إلا في الماهية الحقيقية على ما تقرر في موضعه. اهـ منه.

(٧) فبين كلاميه تنافر ظاهر. اهـ منه.

(٨) لعدم احتياج بعض الأمور إلى البعض الآخر، وهو معتبر في الماهية، ولأن الماهية إنما هي الأمور الخارجية وما في حكمها، على ما قال مولانا خسرو في «حاشية التلويح». اهـ منه.



فإن قلت: جنس الجنس أخص من مطلق الجنس، ولا يجوز تعريف العام بأحد خواصه.

قول أحمد

أولاً، ووُضعت أسماؤها بإزائها، كما صرح به الشيخ في «الشفاء»؛ فلا يكون لها حقائق غير تلك المفهومات، فالتعريف بها يكون حُدوداً لا رؤوماً.

قوله: (فإن قلت: جنس الجنس) يعني: أن الكلّي أخص من الجنس؛ لأنه جنس الجنس، وجنس الجنس أخص من مطلق الجنس؛ لأنه فرد من أفراد مطلق الجنس، قوله: (ولا يجوز تعريف العام بأحد خواصه) أي: أفرادهِ، كتعريف الحيوان بالإنسان مثلاً؛ فلا يجوز تعريف الجنس بالكلّي،

المعادي

قوله: (لأنه فرد من أفراد مطلق الجنس) صغرى وكبراه مطوية، وهي إن كل ما هو فرد من أفراد مطلق الجنس فهو أخص من مطلق الجنس، ينتج: أن جنس الجنس أخص من مطلق الجنس. قوله: (أي: أفرادهِ) إشارة إلى أنه ليس المراد بالخاصة هاهنا ما هو أحد الكلّيات الخمس كما هو المتبادر، بل المراد الأخص من الشيء، وهو الأفراد هنا.

خليل

المحشي تقرير المردود على زعم قائله، لا الرد على الراد^(١) كما لا يخفى.

قوله: (لأنه جنس الجنس) إشارة إلى أن الصغرى مطوية.

قوله: (وجنس الجنس أخص من مطلق الجنس) فيه نظر؛ لأنه قضية طبيعية، وهي لا تنتج؛ لأن الحكم فيها على مفهوم جنس الجنس، وإن أُريد بالحكم على ما صدق عليه هذا المفهوم، فمعناها: لأن المقول مما صدق عليه هذا المفهوم مع أنه أعم، وفيه نظر؛ لأن المقول أيضاً جنس الجنس؛ لأنه مرادف للكلّي، فيكون أخص، فتأمل^(٢).

قوله: (أي: أفرادهِ) فائدة التفسير ظاهرة؛ لأن الترتيب يؤهم^(٣) خلاف المقصود، وهو أن تعريف الشيء بالخاصة لا يجوز، وهو توهم فاسد.

قوله: (فلا يجوز تعريف الجنس بالكلّي) هذا نتيجة القياس الثاني، توضيح المقام: أن تعريف الجنس بالكلّي لا يجوز؛ لأنه تعريف العام بالخاص، وتعريف العام بالخاص لا يجوز، فتعريف الجنس بالكلّي

(١) وبهذا يعلم أن القول بأن تمييز الحد عن الرسم في الأمور الاعتبارية سهل ليس على ما ينبغي؛ لأنه سهل على الواضع دون غيره كما مر الإشارة إليه في كلام الفصول. اهـ منه.

(٢) وجه التأمل أنه أخص باعتبار العارض وأعم باعتبار نفسه كما سيجيء. اهـ منه.

(٣) لأنه يتوهم أنه جمع خاصة، وليس كذلك؛ لأنه جمع خاص؛ أي: مفهوم خاص وهو مقابل العام. اهـ منه.



قُلْتُ: إِنْ أُريدَ بِهِ عَدَمُ الْجَوَازِ عِنْدَ اتِّحَادِ اغْتِبَارِي: مُعْرِفَتِيهِ وَخُصُوصِيَّتِهِ فَمُسَلَّمٌ وَلَكِنَّهُ غَيْرُ مُفِيدٍ، وَإِنْ أُريدَ مُطْلَقاً فَمَمْنُوعٌ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْكُلِّيَّ بِمَفْهُومِهِ مُعَرَّفٌ وَأَعْمٌ مِنْ مُطْلَقِ الْجِنْسِ،

قول أحمد

قوله: (ولكنه غير مفيد)؛ لجواز ألا يتحد الاعتباران بل يختلفان، قوله: (وإن أُريدَ مُطْلَقاً... إلخ) أي: عَدَمُ الْجَوَازِ مُطْلَقاً، أي: سواء اتحد الاعتباران أو اختلفا، فَمَمْنُوعٌ، والظاهر في تقرير الجواب أن يقال: إِنَّ الْكُلِّيَّ لَهُ اعْتِبَارَانِ: اعْتِبَارُ مَفْهُومِهِ، واعتبار كونه جنساً للجنس، وهو بالاعتبار الأول أعم من الجنس، والتعريف به بهذا الاعتبار، [١٠/ب] وباعتبار الثاني أخص منه، والتعريف به ليس بهذا الاعتبار؛ فلا يكون هذا تعريفاً للعالم بالخاص.

فَإِنْ قُلْتُ: هَذَا التَّعْرِيفُ إِمَّا حَدٌّ أَوْ رَسْمٌ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ فِيهِ الْجِنْسَ مُقَيِّداً بِمُمَيِّزٍ وَاحِدٍ، وَأَيُّمَا مَا كَانَ

العبادي

قوله: (أَلَا يَتَّحِدُ الْاعْتِبَارَانِ) أي: اعتبار الخاصية والمعرفية.

خليل

لا يجوز، ودليل الصغرى ^(١) قَدْ مَرَّ، ولو قال المحسني: فتعريف الجنس بالكلي لا يجوز؛ لكان أولى ^(٢).
قوله: (فَلَا يَكُونُ هَذَا تَعْرِيفاً لِلْعَالَمِ بِالْخَاصِّ) فتكون صغرى القياس ^(٣) الثاني ممنوعة، وما ذكرته ^(٤) من القياس الأول يثبت كونه أخص باعتبار كونه جنساً، وهو بهذا الاعتبار ليس بجزء من التعريف، ولا يثبت كونه أخص باعتبار مفهومه، فإنه أعم بهذا الاعتبار، وجزء من التعريف، فلا يتم التقريب ^(٥)، ولو قيل: إنما يتم ما ذكرته من عدم الجواز إذا كان الكلي أخص بجميع اعتباراته، وهو ممنوع؛ لأنه إنما يكون أخص من الجنس باعتبار عروض الجنسية له، وهو غير لازم له؛ لأنه باعتبار مفهومه أعم منه وجزء من التعريف، لكان أظهر، بل يكفي أن يقال: إنما يراد ذلك لو كان أخذه في التعريف باعتبار عروض الجنسية له، وهو ممنوع.

قوله: (فَإِنْ قُلْتُ: هَذَا التَّعْرِيفُ إِمَّا حَدٌّ أَوْ رَسْمٌ) ^(٦)؛ أي: لا يخلو الأمر في نفس الأمر عنهما، ولذلك اختلفوا في تعيين ذلك الأمر، إلا أن المشهور في الكتب هو الثاني، على أن توسعة الدائرة شائعة

(١) وهو أن الكلي جنس الجنس، وجنس الجنس أخص من مطلق الجنس، وهذا الدليل قائم على صغرى الدليل القائم على أصل المطلوب. اهـ منه.

(٢) وجه الأولوية أن ما ذكرنا عن النتيجة. اهـ منه.

(٣) القائم على أصل المطلوب. اهـ منه.

(٤) قوله: (ما ذكرته) دفع لما يتوهم من أن منع المقدمة المبرهنة مكابرة. اهـ منه.

(٥) يعني: لا يتم التقريب بالقياس إلى صغرى القياس الثاني، فلا يرد المنع على المقدمة المبرهنة في الحقيقة، فلا تغفل. اهـ منه.

(٦) أي: حد اسمي أو رسم اسمي؛ لأن الجنس من الأمور الاعتبارية لا من الأمور الثابتة في نفس الأمر حتى يكون حداً حقيقياً أو رسماً حقيقياً. اهـ منه.



قول أحمد

يُعتَبَرُ فِيهِ لِتَرْكِبِهِ مِنَ الْجِنْسِ وَالْمُمَيِّزِ؛ فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ التَّعْرِيفُ بِاعْتِبَارِ الْجِنْسِيَّةِ، فَيَكُونُ تَعْرِيفًا لِلْعَامِّ بِالْخَاصِّ، قُلْتُ: الْمُعْتَبَرُ فِيهِمَا ذَاتُ الْجِنْسِ لَا مَعَ وَصْفِ الْجِنْسِيَّةِ، وَأَمَّا مَا فِي الشَّرْحِ فَيُقْهَمُ مِنْهُ: أَنَّ التَّعْرِيفَ بِالْخَاصِّ يَكُونُ جَائِزًا عِنْدَ عَدَمِ اتِّحَادِ الْإِعتَابَرَيْنِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ،

المجادي

قوله: (الْمُعْتَبَرُ فِيهِمَا ذَاتُ الْجِنْسِ) وَهُوَ مَفْهُومُ الْكُلِّيِّ، وَهُوَ مَا لَا يَمْنَعُ نَفْسُ تَصَوُّرِهِ . . . إلخ.
قوله: (وليس كذلك) إِنْ أُريدَ أَنَّ التَّعْرِيفَ بِالْأَخْصِ عِنْدَ اخْتِلَافِ جِهَتِي الْمَعْرِفِيَّةِ وَالْخُصُوصِيَّةِ لَا يَجُوزُ مُطْلَقًا فَمَمْنُوعٌ، وَإِنْ أُريدَ أَنَّ التَّعْرِيفَ بِالْأَخْصِ مِنْ حَيْثُ الْخُصُوصِيَّةِ غَيْرُ جَائِزٍ فَمُسَلَّمٌ، لَكِنْ هَذَا غَيْرُ مَفْهُومٍ مِنْ عِبَارَةِ الشَّارِحِ كَمَا لَا يَخْفَى.

خليل

عِنْدَ أَرْبَابِ الْمَنَاطِرَةِ، فَلَا يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ لَا وَجْهَ لِلتَّرْدِيدِ بَعْدَ جِزْمِ الشَّارِحِ بِكَوْنِهِ رَسْمًا، حَاصِلُهُ: أَنَّهُ مَرَكَّبٌ مِنَ الْجِنْسِ وَالْمُمَيِّزِ، وَكُلُّ مَرَكَّبٍ كَذَلِكَ يُعْتَبَرُ فِيهِ الْجِنْسِيَّةُ، فَالتَّعْرِيفُ بِاعْتِبَارِ الْجِنْسِيَّةِ لَا بِاعْتِبَارِ مَفْهُومِهِ، وَتَبَيَّنَتِ الْمَقْدَمَةُ^(١) الْمَمْنُوعَةُ.

قوله: (لَا مَعَ وَصْفِ الْجِنْسِيَّةِ) مَثَلًا إِنْ الْحَيَوَانَ جِنْسٌ، فَنَفْسُ مَفْهُومِ الْحَيَوَانَ مَعْقُولٌ أَوَّلٌ، وَالْجِنْسُ مَعْقُولٌ ثَانٍ عَارِضٌ لَهُ فِي الذَّهْنِ، فَالْمَأْخُودُ فِي التَّعْرِيفِ ذَاتُ الْمَفْهُومِ الْمَجْرَدِ عَنِ الْعَارِضِ، لَا الْمَعْرُوضُ مَعَ الْعَارِضِ، فَالضُّعْفُ الْمَذْكُورُ مَمْنُوعَةٌ، وَلَا يَذْهَبُ عَلَيْكَ أَنَّ هَذَا السُّؤَالَ وَالْجَوَابَ مُسْتَدْرَكَانِ؛ لِأَنَّ اعْتِبَارَ وَصْفِ الْجِنْسِيَّةِ فِي التَّعْرِيفِ^(٢) قَدْ مَنَعَ أَوَّلًا، فَتَأَمَّلْ^(٣).

قوله: (وليس كذلك)؛ لِأَنَّ تَعْرِيفَ الْعَامِّ بِالْخَاصِّ لَا يَجُوزُ أَصْلًا مَا دَامَ الْخَاصُّ خَاصًّا، فَإِنَّ الْكُلِّيَّ الْمَأْخُودَ بِاعْتِبَارِ وَصْفِ الْجِنْسِيَّةِ خَاصٌّ، وَلَا يَجُوزُ التَّعْرِيفُ بِهِ بِهَذَا الْإِعتَابِ أَصْلًا، بِخِلَافِ أَخْذِهِ مَجْرَدًا عَنْ ذَلِكَ الْوَصْفِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ التَّعْرِيفُ بِهِ، وَلَكِنْ لَا يَكُونُ خَاصًّا بِهَذَا الْإِعتَابِ، وَلِذَلِكَ قَالَ الشَّارِحُ: بِمَفْهُومِهِ أَعَمُّ وَجُزٌّ مِنَ التَّعْرِيفِ، فَمَرَادُ الشَّارِحِ: أَنَّ مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ الْعَامُّ فِي الْجُمْلَةِ، وَمَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ الْخَاصُّ فِي الْجُمْلَةِ، يَصِحُّ تَعْرِيفُ الْأَوَّلِ بِالثَّانِي فِي الْجُمْلَةِ، بِشَرْطِ اعْتِبَارِ آخِرِ يُوجِبُ انْعِكَاسَ الْأَمْرِ فِي الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ^(٤)، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الشَّارِحِ: «فَالْأَمْرُ أَنَّ . . . إلخ»، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَخْلُو عَنْ

(١) أعني: صغرى القياس القائم على أصل المطلوب. اهـ منه.

(٢) وبعد التصريح بعدم اعتبار وصف الجنسية لا وجه لإيراد السؤال المبني على اعتبار ذلك الوصف والجواب المبني على عدم اعتبار ذلك الوصف، فإنه تكرار محض كما لا يخفى على المتأمل في كلام المحشي. اهـ منه.

(٣) لا يقال: أن تركيبه من الجنس يستلزم اعتبار الجنسية، ولذا احتاج إلى السؤال والجواب. لأننا نقول بعد قول المجيب: أن الجنس لا يستلزم اعتبار الجنسية. لا يرد عليه شيء؛ لأن السائل غير غافل عن تركيب التعريف وهذا وجه التأمل. اهـ منه.

(٤) محصل الكلام أن قولنا تعريف العام بالخاص لا يجوز، ويجوز ليسا بمتناقضين في الحقيقة؛ لأن الأول مشروط



وباعتبار عارضٍ هو كونه جنساً للجنسِ أخصَّ منه، وغيرُ مُعرَّفٍ، فالأمرانِ جائزانِ في شيءٍ واحدٍ بالاعتبارينِ المتغايرينِ.

قول أحمد

من أن قوله: «لأنَّ الكلِّيَّ بمفهوميهِ مُعرَّفٌ وأعمُّ» لا يُناسبه على ما لا يخفى على المتأمل.

قوله: (والأمرانِ) أي: الكلِّيُّ أي: كونه أعمَّ ومُعرِّفاً وكونه أخصَّ (جائزانِ [في شيءٍ واحدٍ] بالاعتبارينِ المتغايرينِ) أي: اعتبارِ المفهوم، واعتبارِ كونه جنساً هاهنا.

العمادي

قوله: (من أن قوله: لأنَّ الكلِّيَّ... إلخ) هذا كلامٌ على سبيلِ السَّنَدِ، وهو غيرُ مُفيدٍ إلا عند المساواة، وهو ممنوعٌ.

قوله: (لا يُناسبه)؛ لأنه لا يثبتُ به جوازُ التعريفِ بالخاصِّ^(١)، وقد سبق^(٢) لأجله، بل يُفيدُ نقيضه، وهو ألا يكونَ التعريفُ بالخاصِّ جائزاً، فتأمل.



فخيل

المسامحة، فإنه يؤهمُّ خلافَ المقصودِ، ويُؤيِّدُ ذلك أنه قال المحسِّي فيما سبق: «والظاهرُ في التقريرِ»، ولم يقل: «والصوابُ»، ولعلَّ ما ذكرناه وجهُ التأملِ.

قوله: (ومُعرِّفاً) فيه مسامحةٌ^(٣) لا تخفى، ويمكنُ إيرادُ سؤالٍ على كونِ الكلِّيِّ جنساً بوجهٍ مناسبٍ لما ذكرَ تشحيذاً لأذهانِ الطالبين، وتنشيطاً للرَّاعِبين، فنقول وبالله التَّوفيقُ: إنَّ قولك: وهو -أي: الكلِّي- جنسُ الجنسِ، بل جنسُ الخمسةِ^(٤) غيرُ صحيحٍ؛ لاستلزامِهِ حملَ النوعِ على الجنسِ، وهو فاسدٌ؛ لأنه لا يقال: إنَّ الحيوانَ إنسانٌ، وبيانُ الملازمةِ: أنه لو كانَ الكلِّيُّ جنسَ الجنسِ بل جنسَ الخمسةِ، كانَ الجنسُ أحدَ أنواعِ الكلِّيِّ، فقولك: إنَّ الكلِّيَّ جنسٌ، حملٌ للنوعِ على الجنسِ، قُلْتُ: لا نُسلمُ بطلانَ حملِ النوعِ على الجنسِ، وإنما يمتنعُ ذلك أنْ لو كانَ حملاً بحسبِ الذاتِ، وههنا ليسَ الأمرُ كذلك؛ لأنَّ الكلِّيَّ باعتبارِ مفهوميهِ؛ أي: ذاتِهِ، جنسُ الجنسِ، فإنَّ كلَّ جنسٍ^(٥) يصدقُ عليه أنه

= يكون العام عاماً والخاص خاصاً حين التعريف، والثاني مشروط بخلاف ذلك حين التعريف على طريقة المطلقة العامة والعرفية العامة، فتأمل. اهـ منه.

(١) على الهامش: «أي: أفرادهِ».

(٢) على الهامش: «أي: قوله: لأن الكلِّي... إلخ».

(٣) إذ المعرف لا بد وأن يكون مساوياً للمعرف بالفتح. اهـ منه.

(٤) جنس الجنس أخص من الجنس، وكذلك جنس الخمسة أخص منه، والجنس مطلقاً نوع الكلِّي؛ لأن الكلِّي تمام المشترك بين الجنس وغيره من الكليات، فيكون الجنس نوعاً من الكلِّي، فظهرت الملازمة، ولما كان جنس الجنس وجنس الخمسة متضمناً لحمل الجنس على الكلِّي فلنا فقولك أن الكلِّي جنس... إلخ. اهـ منه.

(٥) أي: فإن كل شيء يصدق عليه أنه جنس يصدق عليه أنه كلي. اهـ منه.



٢- [النوع]:

(وإِذَا مَقُولٌ فِي جَوَابٍ: مَا هُوَ، بِحَسَبِ الشَّرِكَةِ وَالْخُصُوصِيَّةِ مَعاً،

قول أحمد

قوله: (مَعاً) ليس المراد هاهنا المعية الزمانية، بل مُطلق الاجتماع، فيكون كالتأكيد لقوله:

المبادي

قوله: (ليس المراد هاهنا المعية الزمانية) فيه نظر؛ لجواز أن يكون المراد المعية الزمانية ويكون المصاحبان هما صلاحية المقولية بالفعل، بحسب الشركة، وصلاحيتها بالفعل بحسب الخصوصية؛ ففي زمان واحد يصلح النوع لأن يكون مقولاً بالفعل بحسبهما، ويمكن أن يكون السؤال من زيد بحسب الخصوصية، ومن عمرو وبكر بحسب الشركة، ويُجاب عنهما بجواب واحد بأن يقول واحد: ما زيد؟ وآخر: ما بكر وعمرو؟، فيجاب^(١): بأنهم إنسان، فيكون النوع مقولاً في جوابيهما معاً، تأمل.

قوله: (بل مُطلق الاجتماع) أي: اجتماع تحقق المقولين في النوع، ولو على سبيل التعاقب، ويمكن أن يكون «معاً» بمعنى: أيضاً؛ فحينئذ لا غبار عليه.

فيل

كُلِّي، وباعتبار عارض - وهو كونه جنساً للأمور الخمسة - نوع للجنس، ولا امتناع في كون مفهومه جنساً باعتبار ذاته، ونوعاً باعتبار عارضه، فيكون ذلك الحمل حمل النوع على النوع في الحقيقة، فإن هذا الحمل إنما هو باعتبار العارض، وهو كونه جنساً للأمور الخمسة.

قوله: (ليس المراد هاهنا المعية الزمانية) نفي كونه مراداً؛ لكونه تكلفاً، وإلا يصح أن يكون السائل مُتعددًا، أحدهما سائل بحسب الخصوصية، والآخر سائل بحسب الاشتراك، وقيد^(٢) «بحسب الشركة» ناظر إلى السؤال الذي دل عليه «ما هو؟»، لا إلى قوله: «مقول»، فلا يُوهم أن المعية الزمانية صحيحة بلا تكلف؛ لأن الصلاحية^(٣) ثابتة في زمان واحد، فتأمل.

قوله: (كالتأكيد^(٤)) فائدة التأكيد ظاهرة؛ لأن حمل الواو الواصلة على «أو» الفاصلة شائع، مع أن منافاة الشركة، والخصوصية ظاهرة تدعو إلى الحمل عليه، وهو غير مراد، فزيد «معاً» دفعاً لذلك التوهم، فلا تغفل.

(١) على الهامش: «ويجاب» من نسخة أخرى.

(٢) صفة لسؤال مستفاد من قوله: (ما هو؟) فكأنه قيل في جواب سؤال بما هو كائن بحسب الشركة والخصوصية على ما تقتضيه جزالة المعنى، فالظاهر أن الباء في (بحسب الشركة) متعلق للسؤال المستفاد عنا هو دون مقول، فإنه بعيد عن الفهم وهذا وجه التأمل. اهـ منه.

(٣) للمقول بحسب الشركة، وللمقولية بحسب الخصوصية ثابتة للإنسان مثلاً في زمان واحد. اهـ منه.

(٤) فيكون التأكيد لدفع التوهم. اهـ منه.



كالإنسان، بالنسبة إلى **زَيْدٍ وَعَمْرٍو** أي: يَكُونُ جَوَاباً عَنِ السُّؤَالِ عَنْ فَرْدٍ خَاصٍّ وَعَنْ فَرْدَيْنِ؛ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ جَوَابٌ لِقَوْلِنَا: مَا زَيْدٌ وَلِقَوْلِنَا: مَا زَيْدٌ وَعَمْرٌو؟ لَأَنَّهُ تَمَامُ الْحَقِيقَةِ لِكُلِّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِهِ الْمُخْتَلِفَةِ بِالْعَوَارِضِ الْمُشَخَّصَةِ، **(وَهُوَ)** أي: ذَلِكَ الْمَقُولُ **(النَّوعُ)**، وَيُرْسَمُ: **بأنَّ كُلِّيَّ مَقُولٌ عَلَى كَثِيرَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ بِالْعَدَدِ دُونَ الْحَقِيقَةِ، فِي جَوَابٍ: مَا هُوَ** فَنَذْكُرُ الْكُلِّيَّ وَالْمَقُولَ عَلَى كَثِيرَيْنِ لَيْسَ بِمُسْتَدْرَكٍ كَمَا مَرَّ، وَقَوْلُهُ: «مُخْتَلِفَيْنِ بِالْعَدَدِ دُونَ الْحَقِيقَةِ»؛ احْتِرَازٌ عَنِ الْجِنْسِ وَخَاصَّتِهِ، وَالْعَرَضِ الْعَامِّ، وَالْفَضْلِ الْبَعِيدِ، وَتَخْصِيصُهُ

قول أحمد

«الشَّرِكَةُ وَالْخُصُوصِيَّةُ» بِمَنْزِلَةِ: «جَمِيعاً»، قوله: **(مُخْتَلِفَيْنِ بِالْعَدَدِ)** أي: وَإِنْ كَانَ فَرَضِيًّا، حَتَّى يَدْخُلَ فِيهِ النَّوعُ الْمُتَحَصِّرُ فِي شَخْصِيَّةٍ كَالشَّمْسِ مَثَلًا، قوله: **(احْتِرَازٌ عَنِ الْجِنْسِ وَخَاصَّتِهِ ... إلخ)** فيه: أَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ احْتِرَازًا عَنْهُمَا إِذَا أُريدَ فِيهِ قَيْدٌ «فَقَطْ»،

العبادي

قوله: **(النَّوعُ الْمُتَحَصِّرُ فِي شَخْصِيَّةٍ)** وكذا النَّوعُ الَّذِي لَا يَكُونُ لَهُ فَرْدٌ فِي الْخَارِجِ كَالْعَنْقَاءِ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ لظُهُورِهِ.

خليل

قوله: **(بِمَنْزِلَةِ: «جَمِيعاً»)** ولو قال: «بمعنى جميعاً» كما في «القاموس» لكانَ أَوَّلَى ^(١).
قوله: **(وَإِنْ كَانَ فَرَضِيًّا)** لَمَّا كَانَ الْمُتَبَادَرُ مِنْهُ صِدْقُهُ عَلَى كَثِيرَيْنِ بِحَسَبِ نَفْسِ الْأَمْرِ، وَهُوَ لَيْسَ بِمَرَادٍ؛ لِأَنَّ قَوَاعِدَ الْفَنِّ عَامَّةٌ شَامِلَةٌ لِلْكُلِّيَّاتِ الْفَرَضِيَّةِ، نَبَّهَ عَلَى عُمُومِهِ، إِلَّا أَنَّ هَذَا التَّنْبِيهَ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ فِي الْجِنْسِ أَيْضًا، فَمَوْضِعُهُ اللَّائِقُ هُنَاكَ ^(٢)، فَتَبَصَّرَ ^(٣).
قوله: **(يَدْخُلُ فِيهِ النَّوعُ الْمُتَحَصِّرُ)** وَيَدْخُلُ أَيْضًا مَا لَيْسَ لَهُ فَرْدٌ كَالْعَنْقَاءِ، وَلَوْ ذَكَرَ هَذَا بَدَلُ ذَلِكَ لَكَانَ أَوَّلَى ^(٤).

قوله: **(فِيهِ: أَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ ... إلخ)**؛ إِذِ الْجِنْسُ يُقَالُ عَلَى كَثِيرَيْنِ ^(٥) مُتَّفَقِينَ بِالْحَقِيقَةِ، كَمَا يُقَالُ: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَقُولًا فِي جَوَابٍ: «مَا هُوَ؟»، أَمَّا مَا لَوْ لُوجِظَ مَعَهُ ^(٦) فِي جَوَابِ «مَا هُوَ؟»، وَحَمَلَ الْمَقُولَ عَلَى الْمَقُولِ بِالذَّاتِ، كَمَا هُوَ الْمُتَبَادَرُ؛ لِخُرْجِ الْجِنْسِ وَأَمْثَالِهِ، فَلَا يُتَوَهَّمُ

(١) وجه الأولوية أن ما ذكره المحشي يوهم أن معاً لا يدل على معنى جميعاً، فتدبر. اهـ منه.

(٢) ولو قال: (هناك وإن كانت الحقائق فرضية) لكانَ أَوَّلَى. اهـ منه.

(٣) وجهه أن الأنواع يجوز أن تكون فرضية بلا فرق. اهـ منه.

(٤) لأن دخول المذكور يعلم بالطريق البرهاني. اهـ منه.

(٥) مفاد القيد على مذاق المحشي. اهـ منه.

(٦) أي: مع قوله: على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة. اهـ منه.



بالاحتراز عن الجنس تحكّم، وقوله: «في جواب: ما هو؟» احتراز عن الفصل القريب، وخاصّة النوع، فإنّهما مقولان في جواب: أي شيء هو في ذاته، أو في عَرْضِهِ [٧/ب].

قول أحمد

بأن يقال: «مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة فقط»، وأما إذا لم يزد هذا القيّد، ولم يرد، فلا احتراز إنّما يحصل بقوله: «في جواب ما هو»، يُعرف بالتأمّل،

المهادي

قوله: (يُعرف بالتأمّل) لعل وجهه: أنّه إنّما لم يحصل الاحتراز عنها بدون زيادة قيّد «فقط»؛ لأنّ الجنس وأمثاله مقول [١٦/١] على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة أيضاً، بمعنى: أنّهم محمولون عليها؛ لأنّه يقال: زيد وعمر وحيوان وماش وحساس ومتحرّك بالإرادة، فإذا لم يزد قيّد «فقط»، أو لم يرد لم يحصل الاحتراز عنهما، بل إنّما يحصل الاحتراز بقوله: «في جواب ما هو» لأن ما هو؟ إنّما يطلب به تمام الحقيقة؛ فلا يقال: الجنس وأمثاله في جواب السؤال بـ«ما هو» عن الكثيرين المتفقين بالحقيقة، وأما إذا أريد أو زيد قيّد «فقط» فلا يرد الجنس وأمثاله؛ لأنّهما ليسا مقولين على المختلفين بالعدد فقط، بل تُقال: على المختلفين بالحقيقة أيضاً، فيكون قيّد «فقط» مُخرجاً له.

خليل

النقض بالجنس المقول على المتفقين بالحقيقة تبعاً^(١).

قوله: (بأن يُقال... إلخ)؛ يعني: لا بُدّ من ذكر «فقط» أو من تقديره في نظم الكلام، كما يدلّ عليه: «أو لم يرد»، فتأمّل^(٢).

قوله: (إنّما يحصل)؛ يعني: إذا لم يكن لفظ «فقط» مذكوراً في الكلام، أو مقدّراً يكون الاحتراز بمجموع القيدين، فالباء بمعنى «مع» كما لا يخفى على المتأمّل، ولا بُدّ من حمل المقول على المقول بالذات حتى يظهر خروج الجنس أيضاً، ولعلّه هو المراد؛ فاندفع توهم بقاء السؤال بالجنس على التعريف منعاً، فيخرج الجنس وأمثاله^(٣)، ويمكن توجيه كلام الشارح بأن يقال: إنّ المتبادر من المقولية على الكثرة المتفقة الحقيقة المقولية عليها فقط؛ لأنّه مذكور في مقام التمييز، فلا حاجة إلى الذكر، ولا إلى التقدير في نظم الكلام، ولا إلى ملاحظته في جواب: «ما هو؟» في الاحتراز، وأنّت خبير^(٤) بأنّ المحتاج إلى القيدين معاً إنّما هو في الجنس دون الفصل والخاصّة، وهو ظاهر، ولعلّ الأمر بالتأمّل

(١) هذا مجرد اصطلاح التعريف مع قطع النظر عما ذكره الشارح والمحشي، بأن يكون دون الحقيقة تأكيداً، إلا أنه يجوز حمل كلام المحشي عليه كما سيجيء في وجه التأمل. اهـ منه.

(٢) وجهه أن التقدير لا يلائم التعريف على أن إرادة المقول بالذات تغني عنه، وفيه نظر؛ لأن هذا الكلام لا يتمشى عن طرف الشارح، وإن كان توجيهاً مستقلاً للتعريف، فتأمّل. اهـ منه.

(٣) وأما استثناء الجنس والقول بأن النقص به باق لا يرضى به أصحاب الطبع السليم؛ لأن سياق كلام الشارح يدل على خروجه. اهـ منه.

(٤) ناظر إلى كلام المحشي. اهـ منه.



فإن قُلْتَ: الجنسُ وأمثاله تُقالُ على كثيرين مُختلفين بالعددِ أيضاً، كالحيوانِ في جواب: مَا زَيْدٌ وَعَمْرُو، وَهَذَا الْفَرَسُ وَذَاكَ الْفَرَسُ،

قول أحمد

قوله: (وَأَمثاله) أي: الفصلُ البعيدُ وخاصَّةُ الجنسِ والعَرَضُ العامُّ، قوله: (كالحيوانِ في جواب: مَا زَيْدٌ... إلخ) يُفهمُ منه أَنَّ السُّؤالَ على الاختِرازِ عن الجنسِ وأمثاله بقوله: «مُخْتَلِفِينَ... إلخ» مَعَ مِلَاحَظَةِ قوله: «في جوابِ ما هو»، مَعَ أَنَّ الاختِرازَ عنهما كانَ بِمَجَرَّدِ قوله: «مُخْتَلِفِينَ بِالْعَدَدِ دُونَ الْحَقِيقَةِ»،

المبادي

قوله: (مَعَ مِلَاحَظَةِ... إلخ) وهو خبرٌ إنَّ، وفيه: أَنَّ الفَهمَ المذكورَ من سُوءِ الفَهمِ، وَقَلَّةُ التَّدَبُّرِ في كلامِ الشَّارِحِ المحقِّقِ؛ لِأَنَّ قوله: «وَأَمثاله» آتٍ عَنِ هَذِهِ المِلَاحَظَةِ كما لا يَخْفَى.

خاتمة

الإشارةُ إلى الفَرْقِ بينهما، وإلى طريقِ خُرُوجِ الجنسِ، لا إلى أَنَّ الجنسَ باقٍ، فتأمل^(١).
قَالَ الشَّارِحُ: (وَأَمثاله) يُقالُ نحو: كُلُّ إنسانٍ ماشٍ أو حيوانٌ أو حَسَّاسٌ، كما يُقالُ: كُلُّ منهما على المُختَلِفِينَ بالحقائِقِ؛ نحو: كُلُّ واحدٍ من زَيْدٍ وَعَمْرُو وَبَكْرٍ، وَهَذَا الْفَرَسُ وَذَاكَ الْفَرَسُ ماشٍ أو حيوانٌ أو حَسَّاسٌ، وفيه نظَرٌ؛ لما عُرِفَتْ من أَنَّ المرادَ بالمقولِ المقولِ بالذَّاتِ، فلا يَصِحُّ التَّمثِيلُ بقوله: «كالحيوانِ» في جواب: «ما هو؟»؛ فَإِنَّه مَقولٌ على كثيرين مُتَّفِقِينَ بالحقِيقَةِ تَبَعاً لا قَصْداً، ولا يَرُدُّ السُّؤالُ أيضاً كما مرَّ.
قوله: (مَعَ مِلَاحَظَةِ قوله: «في جوابِ ما هو؟») هَذِهِ المِلَاحَظَةُ لا تَجري في غيرِ الجنسِ، فقوله: «وَأَمثاله» يَنفِي هَذِهِ المِلَاحَظَةَ، فغرضُ الشَّارِحِ من التَّمثِيلِ بقوله: «كالحيوانِ في جوابِ ما هو» مَجَرَّدُ كونِ الحيوانِ مَقولاً على كثيرين مُتَّفِقِينَ بالحقِيقَةِ في ضِمْنِ كونه مَقولاً على المُختَلِفِينَ بالحقِيقَةِ، مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ كونه مَقولاً في جواب: «ما هو» بدليل^(٢): «وَأَمثاله»؛ فَافْهَمْ فَهُمَا صَحِيحاً^(٣).

قوله: (كَانَ بِمَجَرَّدِ قوله: «مُخْتَلِفِينَ بِالْعَدَدِ دُونَ الْحَقِيقَةِ»؛ أي: عَنِ تِلْكَ المِلَاحَظَةِ أو المِلْحُوظِ، وَأَنْتَ خَبِيرٌ بِأَنَّ هَذَا الإِيرادَ إنما هو على السَّائِلِ، بأنَّه لَاحِظٌ في جواب: «ما هو؟» مَعَ أَنَّهُ غَيْرُ مِلْحُوظٍ في الاختِرازِ، وَأَنْتَ خَبِيرٌ أيضاً بِأَنَّ السَّائِلَ ذاهِلٌ عَنِ قوله: «دُونَ الْحَقِيقَةِ» حتَّى تَصَحَّ المِقابِلَةُ بِأَنَّ الاختِرازَ بقولنا: «دُونَ الْحَقِيقَةِ»، ويكونُ موافقاً لما ذَكَرَهُ المحشِّي في سِياقِ قوله: «فكيف يَحْتَرِزُ عنها»، فلو قال بَدَلِ قوله: «مَعَ أَنَّ... إلخ»: مَعَ أَنَّهُ غَيْرُ مِلْحُوظٍ؛ لَكَانَ أَطْبَقَ لما ذَكَرَهُ المحشِّي في تَقْرِيرِ قوله: «فكيف يَحْتَرِزُ عنها»، وَأَخْصَرَ، وَسَيجِيءُ ما يُغْنِيكَ مِنَ التَّحْقِيقِ عَمَّا تَكَلَّفَهُ المحشِّي إِنْ شاءَ اللهُ تَعَالَى.

(١) وجهه أن طريقة حمل المقول على المقول بالذات كما مر. اه منه.

(٢) لأنه لو لوحظ في جواب ما هو؟ لا يرد السؤال بالأمثال أصلاً، فلا وجه لإيراده في السؤال. اه منه.

(٣) وما قيل في توجيه عبارة الشارح من أنه إنما تعرض للمثال المذكور إشعاراً بأن السؤال بالجنس باق يابى عنه سياق كلام الشارح، فإن من تأمل في كلامه لا يرضى ببقاء السؤال بالجنس كما لا يخفى. اه منه.



كَيْفَ يُحْتَرَزُ عَنْهُمَا؟

قُلْتُ: هَذَا إِنْ وَرَدَ فَإِنَّمَا يَعْرِضُ عَلَى مَنْ يَحْتَرِزُ عَنْهَا بِوَصْفِ الْكَثِيرِينَ بِالْمُتَّفِقِينَ بِالْحَقِيقَةِ، أَمَّا هَاهُنَا فَلَمَّا نَقَلْنَا الْاِخْتِلَافَ بِالْحَقِيقَةِ بِقَوْلِهِ: «دُونَ الْحَقِيقَةِ» صَحَّ الْاِحْتِرَازُ عَنْهَا؛ لِأَنَّ الْحَيَوَانَ مَثَلًا لَا يَصِحُّ أَنْ يَقَعَ جَوَابًا إِلَّا إِذَا اشْتَمَلَ السُّؤَالُ عَلَى مُخْتَلِفِينَ بِالْحَقِيقَةِ، وَإِنْ اشْتَمَلَ مَعَهَا عَلَى الْمُتَّفِقِينَ أَيْضًا، عَلَى أَنْ وَرُودَهُ عَلَيْهِ فِي حَيْزِ الْمَنْعِ أَيْضًا؛ فَإِنَّ صِحَّةَ الْجَوَابِ بِالْجِنْسِ نَاطِرَةٌ إِلَى اشْتِمَالِ السُّؤَالِ عَلَى الْحَقِيقَتَيْنِ الْمُخْتَلِفَتَيْنِ، وَإِلَى جَعْلِ الْمُتَّفِقَتَيْنِ فِي حُكْمِ الْوَاحِدَةِ.

قول أحمد

قوله: (كَيْفَ يُحْتَرَزُ عَنْهُمَا) أي: بقوله: «مُخْتَلِفِينَ بِالْعَدَدِ»، لَكِنْ مَا احْتَرَزَ عَنْهُمَا أَحَدٌ بِمُجَرَّدِ قَوْلِهِ: «مُخْتَلِفِينَ بِالْعَدَدِ»، بَلْ قَوْلِهِ: «دُونَ الْحَقِيقَةِ»، وَلَوْ جُعِلَ مَعْنَى قَوْلِهِ: «كَيْفَ يُحْتَرَزُ عَنْهُمَا»، بِقَوْلِهِ: «مُخْتَلِفِينَ بِالْعَدَدِ دُونَ الْحَقِيقَةِ» كَانَ لَهُ وَجْهٌ، لَكِنْ لَا [١/١١] يُنَاسِبُ قَوْلَهُ: «فِي جَوَابِ مَا هُوَ» هَاهُنَا، تَأَمَّلْ.

قوله: (هَذَا) السُّؤَالُ بِالْجِنْسِ وَأَمْثَالِهِ إِنْ وَرَدَ فَإِنَّمَا يَرُدُّ عَلَى مَنْ يَحْتَرِزُ عَنْهُمَا بِوَصْفِ الْكَثِيرِينَ

الصمادي

قوله: (تَأَمَّلْ) لَعَلَّ وَجْهَهُ: أَنَّ قَوْلَهُ: «دُونَ الْحَقِيقَةِ» مُرَادٌ فِي نَظْمِ الْكَلَامِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَذْكُرْهُ اخْتِصَارًا، أَوْ لِيَكُونَ لِلسُّؤَالِ وَجْهٌ، وَأُجِيبَ عَلَى وَفْقِ السُّؤَالِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ وَجْهَهُ: أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ إِنَّمَا يَتِمُّ لَوْ لَمْ يُبَيِّنِ السُّؤَالُ عَلَى ذِكْرِ «دُونَ الْحَقِيقَةِ» بَلْ كَانَ مَبْنِيًّا عَلَى غَفْلَةٍ مِنْ ذَلِكَ الْقَبْدِ، وَأَمَّا إِذَا جُعِلَ وَارِدًا مَعَ اعْتِبَارِهِ فِي الْاِحْتِرَازِ، فَلَمْ يَبْقَ لِقَوْلِهِ: «أَمَّا هَاهُنَا» فَائِدَةٌ، كَمَا لَا يَخْفَى.

خليل

قوله: (أي: بقوله: «مُخْتَلِفِينَ بِالْعَدَدِ»); يعني: أَنَّ الشَّارِحَ أَرَادَ فِي السُّؤَالِ أَنَّ الْاِحْتِرَازَ بِهَذَا الْقَوْلِ^(١) بِدُونِ مِلَاحَظَةِ «دُونَ الْحَقِيقَةِ»، وَيدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ فِي الْجَوَابِ: «إِنَّمَا يَرُدُّ عَلَى مَنْ يَحْتَرِزُ... إلخ»، فَيَفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ: «مَنْ يَحْتَرِزُ»، أَنَّ أَحَدًا احْتَرَزَ بِهِ؛ فَأُورِدَ الْمُحْشَى بِأَنَّ أَحَدًا لَمْ يَحْتَرِزْ بِهِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ: مَعْنَى كَلَامِ الشَّارِحِ أَنَّ هَذَا الْاِعْتِرَاضَ إِنَّمَا يَرُدُّ لَوْ كَانَ الْاِحْتِرَازُ بِهَذَا دُونَ ذَلِكَ، فَلَا يَقْتَضِي وَجُودَ الْمُحْتَرِزِ بِهِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى مَا تَكَلَّفَ بِهِ فِي قَوْلِهِ: «وَلَوْ جَعَلَ... إلخ».

قوله: (لَكِنْ لَا يُنَاسِبُ) بَلْ يَنْفِي هَذَا التَّوَجُّهَ، وَلَعَلَّ وَجْهَ التَّأَمُّلِ هَذَا، فَالْوَجْهُ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ وَجُودَ الْمُحْتَرِزِ بِهِ غَيْرُ لَازِمٍ، وَهَذَا كُلُّهُ عَلَى مَذَاقِ الْمُحْشَى.

قَالَ الشَّارِحُ الْعَلَّامَةُ: (هَذَا إِنْ وَرَدَ... إلخ) وَاعْلَمْ أَنَّ تَقْرِيرَ كَلَامِ الشَّارِحِ مِمَّا زَلَّ فِيهِ أَقْدَامُ

(١) فَيَكُونُ صِلَةُ يَحْتَرِزُ مَحذُوفًا، وَهِيَ قَوْلُنَا: (بِهِ)، وَمَا ذَكَرَهُ الْمُحْشَى بَيَانِ الْمَعْنَى لَا تَقْدِيرِ الصِّلَةِ؛ إِذْ مَرَجَعَ الضَّمِيرُ قَدْ سَبَقَ؛ إِلَّا أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْقَائِمَ مَقَامَ الْفَاعِلِ الصِّلَةُ الْمَذْكُورَةُ كَمَا يَقْتَضِيهِ كَلَامُ الشَّارِحِ، تَأَمَّلْ. اهـ منه.



قول أحمد

بِالْمُتَّفِقِينَ بِالْحَقِيقَةِ، بَأَن يُقَالَ: الْحَيَوَانُ مَثَلًا يُقَالُ فِي جَوَابِ: مَا زَيْدٌ وَعَمْرُو، وَهَذَا الْفَرَسُ وَذَاكَ الْفَرَسُ، مَعَ أَنَّ زَيْدًا وَعَمْرًا مُتَّفِقَانِ فِي الْحَقِيقَةِ، وَكَذَا هَذَا الْفَرَسُ وَذَاكَ الْفَرَسُ، فَكَيْفَ يُحْتَرَزُ بِهِ عَنْهُمَا؟ وَلَا يَرُدُّ عَلَى الْمُصَنِّفِ لِأَنَّهُ مُنْفِي الْاِخْتِلَافِ بِالْحَقِيقَةِ مَعَ إِثْبَاتِ الْاِخْتِلَافِ فِي الْعَدَدِ، . .

المهادي

خليل

الْأَفْهَامُ، وَتَحَرَّرَ فِيهِ الْأَقْوَامُ، فَنَقُولُ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ وَبِيَدِهِ أَرْزَمَةُ التَّحْقِيقِ: مَثَلًا إِنَّ الْحَيَوَانَ مَقُولٌ فِي جَوَابِ قَوْلِنَا: مَا زَيْدٌ وَعَمْرُو وَبِكُرٍّ وَخَالِدٌ؟ وَهَذَا الْفَرَسُ وَذَاكَ الْفَرَسُ، عَلَى كَثِيرَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ بِالْعَدَدِ دُونَ الْحَقِيقَةِ؛ أَيِ: عَلَى كَثِيرَيْنِ مُتَّفِقَيْنِ بِالْحَقِيقَةِ^(١)؛ نَظْرًا إِلَى الْمَشْتَمَلِ بِالْفَتْحِ، فَلَا يَصِحُّ الْاِحْتِرَازُ بِقَوْلِهِ: «مُخْتَلَفَيْنِ بِالْعَدَدِ»، وَإِنْ ضَمَّ إِلَيْهِ «دُونَ الْحَقِيقَةِ» بِلَا مَرِيَّةٍ، فَفَسَادُ كَلَامِ الشَّارِحِ ظَاهِرٌ^(٢)، وَهَذَا مِمَّا فَهَمُوا فِي هَذَا الْمَقَامِ، وَبَنَى الْمُحَشِّي إِيرَادَهُ^(٣) عَلَيْهِ، وَلَيْسَ مُرَادُ الشَّارِحِ ذَلِكَ، بَلْ مُرَادُهُ أَنَّ قَوْلِنَا: «مُخْتَلَفَيْنِ بِالْعَدَدِ» فِي قُوَّةٍ: «مَقُولٌ عَلَى كَثِيرَيْنِ مُتَّفِقَيْنِ بِالْحَقِيقَةِ»؛ لِأَنَّهُ الْمَتَبَادَرُ مِنْهُ، وَأَنَّ قَوْلِنَا: «دُونَ الْحَقِيقَةِ» فِي قُوَّةٍ: «غَيْرُ مَقُولٍ عَلَى كَثِيرَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ بِالْحَقِيقَةِ»، فَيُفِيدُ أَنَّ لَا يَكُونُ ذَلِكَ الْمَقُولُ صَالِحًا لِأَنَّهُ يَكُونُ مَقُولًا عَلَى الْمُخْتَلَفَيْنِ بِالْحَقِيقَةِ، فَيَكُونُ تَقْيِيدًا لِلْمَقُولِ، فَيَقُومُ مَقَامَ «فَقَطْ»، فَالْجِنْسُ وَأَمْثَالُهُ صَالِحَةٌ فِي أَنْفُسِهَا لِأَنَّهُ تَكُونُ مَقُولَةً عَلَى الْمُخْتَلَفَيْنِ بِالْحَقِيقَةِ، فَيَخْرُجُ عَنْ تَعْرِيفِ النَّوعِ بِلَا مَلَا حَظَةٍ: «فِي جَوَابِ» مَا هُوَ؟، فَظَهَرَ أَنَّ إِثْبَاتِ الْاِتِّفَاقِ غَيْرُ نَفْيِ الْاِخْتِلَافِ^(٤) بِالْحَقِيقَةِ.

لَا يُقَالُ: إِنَّ قَوْلَهُ: «لَا يَصِحُّ أَنْ يَقَعَ جَوَابًا إِلَّا إِذَا اشْتَمَلَ» صَرِيحٌ فِي مَلَا حَظَةٍ جَوَابِ: «مَا هُوَ؟»؛ لِأَنَّا نَقُولُ: لَا نُسَلِّمُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ أَوَّلَ كَلَامِ^(٥) الشَّارِحِ نَصٌّ فِي خِلَافِهِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «فِي جَوَابِ السُّؤَالِ»،

(١) فَيَكُونُ دُونَ الْحَقِيقَةِ قَيْدُ الْمُخْتَلَفَيْنِ. اهـ منه.

(٢) لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ فِي الْمَقَابَلَةِ. اهـ منه.

(٣) مِنْ أَنَّهُ لَا يَدُ مِنْ زِيَادَةِ فَقَطْ. اهـ منه.

(٤) مُحْصَلُ الْكَلَامِ أَنَّ السَّائِلَ حَمَلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ عَلَى كَثِيرَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ بِالْعَدَدِ دُونَ الْحَقِيقَةِ عَلَى مَعْنَى: مُتَّفِقَيْنِ بِالْحَقِيقَةِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ جَعَلَ دُونَ الْحَقِيقَةِ قَيْدًا لِقَوْلِهِ: (مُخْتَلَفَيْنِ) عَلَى مَعْنَى أَنَّ الْكَثِيرَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ بِالْعَدَدِ لَا بِالْحَقِيقَةِ، فَيَكُونُ دُونَ الْحَقِيقَةِ تَأَكِيدًا لِلْمَفْهُومِ مِنْ قَوْلِهِ: (بِالْعَدَدِ) وَهُوَ أَنَّ الْاِخْتِلَافَ إِنَّمَا هُوَ بِالْعَدَدِ دُونَ الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اخْتَلَفَا أَيْضًا بِالْحَقِيقَةِ لَا يُقَالُ: أَنَّهُ مُخْتَلَفٌ بِالْعَدَدِ، بَلْ مُخْتَلَفٌ بِالْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّ الثَّانِي يَسْتَلْزِمُ الْأَوَّلَ دُونَ الْعَكْسِ، وَأَجَابَ الشَّارِحُ بِحَمَلِهِ عَلَى غَيْرِ مَا حَمَلَهُ السَّائِلُ، وَهُوَ أَنَّهُ قَيْدُ الْمَقُولِ عَلَى مَعْنَى أَنَّ النَّوعَ كُلِّيَّ مَقُولٌ عَلَى هَذَا غَيْرُ مَقُولٍ عَلَى ذَلِكَ، وَهَذَا غَيْرُ مَا فَهَمَهُ الْمُحَشِّي، فَإِنَّهُ فَهَمَ أَنَّ السَّائِلَ قَدْ ذَهَلَ عَنْ قَوْلِهِ دُونَ الْحَقِيقَةِ، وَأَجَابَ الشَّارِحَ بِتَذْكِيرِهِ لِلْسَّائِلِ وَهُوَ خَطَأً؛ إِذْ لَا يَلْتَفِتُ إِلَى أَمْثَالِ هَذَا الذَّهْوِ فِي الْمَنَاطَرَاتِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ اعْتَبَرَ لَوْرْدُ السُّؤَالِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ، بَلْ الشَّارِحُ أَجَابَ بِتَفْهِيمِ الْمُرَادِ، وَقَالَ: (فَرَقَ بَيْنَ إِثْبَاتِ الْاِتِّفَاقِ وَبَيْنَ نَفْيِ الْاِخْتِلَافِ بِالْحَقِيقَةِ) فَلَمْ يَفْرُقْ لِلْسَّائِلِ بَيْنَ الْمَقَامَيْنِ. اهـ منه.

(٥) فِي فَوَائِدِ قِيُودِ التَّعْرِيفَاتِ. اهـ منه.



قول أحمد

المعادي

خليل

وهذا السؤال إنما يرد أن لو كان الاحتراز بمجرد قوله: «مختلفين بالعدد»، بدون «دون الحقيقة»، وههنا وقع الاحتراز بملاحظة «دون الحقيقة»، فلم يتعرض لقوله: «في جواب: ما هو؟»، لا في بيان فوائد التعريف، ولا في السؤال، ولا في الجواب، فقوله: «لا يصح أن يقع جواباً» معناه: أن الحيوان حال^(١) كونه جنساً يجب أن يكون مقولاً على المختلفين بالحقيقة، فالجنس وأمثاله لا يصح سلب الصلاحية للمقولة على المختلفين بالحقيقة، وقد اعتبر ذلك في تعريف النوع^(٢)، فقد اضمحل ما ذكره المحشي من أن السائل لم يلاحظ قوله: «دون الحقيقة»، وقوله: «على أن وروده - أي: على أن ورود السؤال - على من يحترق بذلك^(٣)» ممنوع^(٤)؛ لأن قولنا: ما زيد وعمره وهذا الفرس وذاك الفرس في قوة: «ما الإنسان والفرس»؛ فليس هناك في الحقيقة كثير من متفقون في الحقيقة حتى يقال عليها: الحيوان، فإن الجواب عن السؤال بما زيد وعمره... إلخ إنما هو باعتبار جعل المتفقين حقيقة واحدة، فإن السائل إنما هو يسأل عن تمام المشترك بين الحقيقتين المختلفتين، ولا ينظر إلى المتفقين بالحقيقة، فإن الجواب عنه إنما يكون بالنوع، والحاصل: أن «بدون الحقيقة» ليس تأكيداً^(٥) لقوله: «مختلفين بالعدد»، فإنه في قوة: «متفقين بالحقيقة»، بل هو متعلق بمقول، كما مر، وقد نُقل هناك عن المحشي حاشية وهي: أن جعل «بدون الحقيقة» متعلقاً بقوله: «مقول» يدفع السؤال المذكور، لكن تقرير الشارح بعيد عنه، على أنه تكلف. اهـ

(١) إنما قال: (حال كونه جنساً)؛ لأنه إذا اعتبر مع حصصه يصير نوعاً كما مر، فلا بد من اعتبار قيد الحيثية، فتأمل. اهـ منه.

(٢) وبالجمله إن الأمرين معتبران في تحقيق النوعية: الأول كونه مقولاً هلى المتفقين بالحقيقة، والثاني: كونه غير صالح للمقولة على المختلفين بالحقيقة، وبالأمر الثاني خرج الجنس وأمثاله، والأمر الثاني مفاد دون الحقيقة. اهـ منه.

(٣) أي: يوصف الكثيرين بالمتفقين بالحقيقة، وهذا جواب تنزلي مبني على عدم الفرق بين الإثبات للاتفاق ونفي الاختلاف بالحقيقة. اهـ منه.

(٤) فلذلك قال الشارح هناك: (إن ورد الدال على الشك). اهـ منه.

(٥) يعني: ليس قيداً لقوله: (مختلفين بالعدد)، وإنما حملنا على التأكيد بناء على المتبادر؛ لأن إسناد الاختلاف إلى العدد يتبادر منه الاتحاد في الحقيقة كما لا يخفى على من يراجع وجدانه، ويجوز أن يقال: قولنا: (مختلفين بالعدد) أعم بحسب المفهوم، ويكون قوله: (دون الحقيقة) إذا جعل قيداً لمختلفين تأسيساً، وهذا محتمل، إلا أنه لا يضرنا؛ لأن مقصودنا أن قوله: (دون الحقيقة) قيد لمقول لا لقوله: (مختلفين بالعدد) كما زعمه السائل. اهـ منه.



قول أحمد

العمادي

خليل

وقَدْ عَرَفْتُ أَنَّ جَعَلَ «دُونَ الْحَقِيقَةِ» مُتَعَلِّقًا بِالْاِخْتِلَافِ، لَا يَدْفَعُ الْاِعْتِرَاضَ وَلَا يَصْلُحُ الْجَوَابُ لِأَنْ يَكُونَ جَوَابًا أَصْلًا، وَهُوَ لَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ؛ لِأَنَّ زَيْدًا وَعَمْرًا وَبَكْرًا كَثِيرُونَ مُخْتَلِفُونَ بِالْعَدَدِ وَغَيْرِ مُخْتَلِفِينَ بِالْحَقِيقَةِ أَيْضًا، وَفَسَادُ هَذَا الْاِحْتِمَالِ أَظْهَرُ مِنْ أَنْ يَخْفَى ^(١)، وَلَوْ جُعِلَ مُتَعَلِّقًا بِقَوْلِهِ: «مَقُولٌ» عَلَى مَعْنَى: أَنَّهُ كُلِّيٌّ مَقُولٌ عَلَى كَثِيرِينَ مُخْتَلِفِينَ بِالْعَدَدِ غَيْرُ مَقُولٍ عَلَى مُخْتَلِفِينَ بِالْحَقِيقَةِ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْمَقُولَ بِمَعْنَى الصَّالِحِ لِلْمَقُولِيَّةِ كَمَا مَرَّ، لَصَحَّ الْجَوَابُ، وَكَانَ تَعْرِيفُ النَّوعِ غَيْرُ مُنْتَقِضٍ بِالْجِنْسِ كَمَا تَوَهَّمُ، وَكَانَ لِكَلَامِ الشَّارِحِ وَجْهٌ وَجِيهٌ، وَمَعَ وُجُودِ الْاِحْتِمَالِ الصَّحِيحِ حَمْلُ الْكَلَامِ عَلَى وَجْهِ ظَاهِرٍ فَسَادُهُ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ لَا يَرْضَى بِهِ مَنْ لَهُ طَبْعٌ سَلِيمٌ وَعَقْلٌ مُسْتَقِيمٌ.

فَإِنْ قُلْتُ: لِمَاذَا كَانَ تَقْرِيرُ الشَّارِحِ بَعِيدًا عَنْهُ؟ قُلْتُ: إِنَّ الْمَتَبَادَرَ ^(٢) مِنْ قَوْلِهِ: «فَلَمَّا نَفَى الْاِخْتِلَافَ» أَنَّ «دُونَ الْحَقِيقَةِ» قِيدٌ ^(٣) لِلْمُخْتَلِفِينَ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْبُعْدَ مُشْتَرِكٌ؛ لِأَنَّ مَلَا حَظَّتُهُ فِي جَوَابٍ: مَا هُوَ؟ فِي الْاِحْتِرَازِ يَنْفِيهِ السُّؤَالُ بِالْأَمْثَالِ، وَهُوَ فِي غَايَةِ الظُّهُورِ، وَعَدَمُ مَلَا حَظَّتِهِ يَنْفِيهِ الْجَوَابُ ظَاهِرًا ^(٤)؛ لِأَنَّ الْاِعْتِرَاضَ عَلَى الْاِحْتِرَازِ بِدُونِ مَلَا حَظَّتِهِ، وَالْجَوَابُ الْمَبْنِي ظَاهِرًا عَلَى الْمَلَا حَظَّةٍ لَا يَكُونُ فِي مُقَابِلِهِ أَصْلًا، فَتَخْرِيجُ كَلَامِ الشَّارِحِ لَا يَخْلُو عَنْ بُعْدٍ، فَالضَّوَابُّ هِيَ الْحَمْلُ عَلَى وَجْهِ يَصَحُّ، وَلَوْ يُتَكَلَّفُ بَأَنْ يُقَالَ: إِنَّ قَوْلَهُ: «دُونَ الْحَقِيقَةِ» لِنَفْيِ الْاِخْتِلَافِ عَنِ الْمَقُولِ عَلَيْهِ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: إِنَّ النَّوعَ كُلِّيٌّ مَقُولٌ عَلَى الْمُخْتَلِفِينَ بِالْعَدَدِ، لَا مَقُولٌ عَلَى الْمُخْتَلِفِينَ بِالْحَقِيقَةِ، فَمَا كَانَ صَالِحًا لِأَنْ يَكُونَ مَقُولًا عَلَى الْمُخْتَلِفِينَ بِالْحَقَائِقِ مِنَ الْجِنْسِ وَغَيْرِهِ خَارِجٌ عَنِ التَّعْرِيفِ، فَهَذَا مُحْمَلٌ صَحِيحٌ ^(٥)، فَتَأْمَلُ ^(٦).

(١) عَلَى أَنْ ذَهَبَ السَّائِلُ عَنِ الْمَذْكُورِ، ثُمَّ الْجَوَابُ بِالتَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّهُ مَذْكُورٌ قَدْ وَقَعَ الْاِحْتِرَازُ، لَا يَلْتَفِتُ إِلَى أَمْثَالِهِ فِي بَابِ الْمَنَازَرَةِ. اهـ مِنْهُ.

(٢) لِأَنَّ الْمَتَبَادَرَ هُوَ نَفْيُ الْاِخْتِلَافِ بِالْحَقِيقَةِ عَمَّا ثَبَتَ لَهُ الْاِخْتِلَافُ بِالْعَدَدِ. اهـ مِنْهُ.

(٣) وَالْمَقْصُودُ نَفْيُ كَوْنِهِ مَقُولًا عَلَى الْمُخْتَلِفِينَ بِالْحَقِيقَةِ عَلَى التَّوْجِيهِ الصَّحِيحِ. اهـ مِنْهُ.

(٤) لِأَنَّ الْجَوَابَ مَبْنِيَّ عَلَى مَلَا حَظَّةٍ فِي جَوَابِ مَا هُوَ؟ ظَاهِرًا. اهـ مِنْهُ.

(٥) وَسَيَجِيءُ فِي بَحْثِ أَيِّ شَيْءٍ هُوَ مَا يُؤَيِّدُ هَذَا التَّوْجِيهَ. اهـ مِنْهُ.

(٦) وَجْهُهُ أَنَّ التَّكْلِفَ فِي التَّعْرِيفِ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْمَتَبَادَرَ أَنَّ قِيدَ دُونَ الْحَقِيقَةِ قِيدُ الْاِخْتِلَافِ، وَكَذَلِكَ التَّكْلِفُ لَازِمٌ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ؛ لِأَنَّ الْمَتَبَادَرَ مِنْ قَوْلِهِ: (نَفْيُ الْاِخْتِلَافِ) أَنَّ قَوْلَهُ: (دُونَ الْحَقِيقَةِ) قِيدُ الْاِخْتِلَافِ وَطَرِيقُ الصَّرْفِ ظَاهِرٌ، وَهُوَ أَنَّ مَقْصُودَهُ بَيَانُ أَنَّ الْجِنْسَ لَا يُقَالُ عَلَى شَيْءٍ إِلَّا بِاعْتِبَارِ صِلَاحِيَّةٍ لِلْمَقُولِيَّةِ عَلَى الْحَقَائِقِ الْمُخْتَلِفَةِ؛ لِأَنَّ فِي جَوَابِ مَا هُوَ؟ مَلْحُوظٌ فِي الْمَقْصُودِ، فَتَأْمَلُ. اهـ مِنْهُ.

**قول أحمد**

ولا يُوجد مما ذُكر شيءٌ يقال على كثيرين مُختلفين بالعدَدِ دُونَ الْحَقِيقَةِ في جَوَابِ ما هو .

ففي هذا المَقَامِ نَظَرٌ مِنْ وَجْهَيْنِ، أَمَّا أَوَّلًا: فَلأنَّهُ إِنْ كَانَ السُّؤَالُ عَلَى الْاِحْتِرَازِ عَنِ الْجِنْسِ وَأَمْثَالِهِ بِقَوْلِهِ: «مُخْتَلِفِينَ بِالْعَدَدِ»، بِدُونِ مُلَا حَظَةِ قَوْلِهِ: «فِي جَوَابِ ما هو» فَلَا يَنْدَفِعُ بِالْجَوَابِ الْمَذْكُورِ، وَإِنْ كَانَ السُّؤَالُ عَلَى الْاِحْتِرَازِ عَنْهُمَا بِقَوْلِهِ: «مُخْتَلِفِينَ بِالْعَدَدِ... إلخ» مَعَ مُلَا حَظَةِ

المهادي

قَوْلِهِ: (فَلَا يَنْدَفِعُ بِالْجَوَابِ الْمَذْكُورِ) بَلْ يَنْدَفِعُ بِإِرَادَةِ قَيْدِ «فَقَطْ»، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُتَكَلَّفَ وَيُجْعَلَ «دُونَ» ظَرْفًا لِقَوْلِهِ: «بِمَقُولِ دُونَ مُخْتَلِفِينَ»، لَكِنْ تَقْدِيرُ الشَّارِحِ بَعِيدٌ عَنْهُ، كَذَا نُقِلَ عَنْهُ.

شليل

قَوْلِهِ: (مِمَّا ذُكِرَ)؛ أَي: مِنَ الْجِنْسِ وَأَمْثَالِهِ.

قَوْلُهُ: (يُقَالُ) يَعْنِي: لَا يَقَالُ عَلَى زَيْدٍ وَعَمْرٍو الْمُخْتَلِفِينَ بِالْعَدَدِ لَا بِالْحَقِيقَةِ: حَيَوَانٌ أَوْ حَسَّاسٌ أَوْ مَاشٍ فِي ضِمْنِ جَوَابِ قَوْلِنَا: مَا زَيْدٌ وَعَمْرٌو، وَهَذَا الْفَرْسُ وَذَاكَ الْفَرْسُ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ صُدُورُهُ عَنْ عَاقِلٍ فَضْلًا عَنْ فَاضِلٍ، فَلَا يُحْمَلُ كَلَامُ الشَّارِحِ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ مُكَابَرَةٌ مُحْضَةٌ، فَالْصَّوَابُ^(١): جَعَلَ «دُونَ الْحَقِيقَةِ» قِيدًا لِقَوْلِهِ: «مَقُولٌ» حَتَّى يَكُونَ لِلْكَلامِ وَجْهٌ، وَمَعَ تَحَقُّقِ هَذَا الْاِحْتِمَالِ لَا يُصَارُ إِلَى الْحَمْلِ عَلَى وَجْهِ ظَاهِرٍ فَسَادُهُ كَمَا مَرَّ.

قَوْلُهُ: (بِدُونِ مُلَا حَظَةِ قَوْلِهِ: «فِي جَوَابِ ما هو») وَهُوَ الصَّوَابُ؛ لِأَنَّ إِرَادَةَ السُّؤَالِ بِالْأَمْثَالِ دَلِيلٌ قَاطِعٌ عَلَى عَدَمِ الْمُلَا حَظَةِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَلَأنَّ قَوْلَهُ: «وَقَوْلُهُ: فِي جَوَابِ ما هو؟» اِحْتِرَازٌ عَنِ الْفَصْلِ ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ لَمْ يَلَا حَظْ فِي الْاِحْتِرَازِ قَوْلَهُ: «فِي جَوَابِ: ما هو؟»، فَتَأْمَلْ^(٢).

قَوْلُهُ: (فَلَا يَنْدَفِعُ بِالْجَوَابِ)؛ أَي: لَا يَنْدَفِعُ السُّؤَالُ بِمَا ذُكِرَ مِنَ الْجِنْسِ وَأَمْثَالِهِ عَلَى عَدَمِ الْمُلَا حَظَةِ بِالْجَوَابِ الْمَذْكُورِ؛ لِأَنَّ نَفْيَ الْاِخْتِلَافِ عَيْنُ إِثْبَاتِ الْاِتِّفَاقِ، فَالسُّؤَالُ بِالْجِنْسِ بَاقٍ بَعْدُ عِنْدَ الْمُحْشِي.

قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ السُّؤَالُ عَلَى الْاِحْتِرَازِ) وَهَذَا ظَاهِرٌ فَسَادُهُ؛ لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ ذِكْرَ الْأَمْثَالِ يَنْفِيهِ؛ لِأَنَّ الشَّارِحَ لَوْ بَنَى الْاِحْتِرَازَ عَنِ الْجِنْسِ وَأَمْثَالِهِ عَلَى مُلَا حَظَةِ «جَوَابِ: ما هو؟» لَا يُتَصَوَّرُ مِنْهُ الْإِرَادُ

(١) وتقرير السؤال والجواب بدون هذا التكلف لم يتيسر لأحد من نظار الكتاب، فهم مضغوا الألسن في تقرير السؤال والجواب على مذاق الشارح، والفقير لم يجد أيضاً لكلام الشارح في هذا المقام في تقرير السؤال والجواب وجهاً واهياً، وبعد تأمل تام خطر بالبال الفاتر أن الشارح جعل دون الحقيقة قيداً لمقول، فقلت هذا احتمال صحيح يجب حمل كلام الشارح عليه، ثم وجدت المحشي يقول في الحاشية كذلك، ومولانا عبد الرحيم كذلك، وهذا الوجه أولى من الحمل على الخطأ. اهـ منه.

(٢) وجهه أنه يجوز الاحتراز الأول مع الملاحظة، وأن يكون الاحتراز الثاني بمجرد ملاحظة جواب ما هو إلا أنه تكلف بارد لأن الملحوظ الأول يخرج الكل تبصر. اهـ منه.



قول أحمد

قوله: «في جواب ما هو» فلا يرد بالأمثال، وأمّا ثانياً: فلأنّ عدم الاختلاف بالحقيقة مع الاتفاق بها متلازمان، فلا تفاوت في ورود هذا الاعتراض بين نفي الاختلاف بالحقيقة، وإثبات الاتفاق بها على ما لا يخفى.

واعلم أنّه لو قرّر الاعتراض هكذا: تعريف النوع منقوض بالجنس؛ لأنّه يصدق عليه أنّه مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة، أو متفقين بالحقيقة في جواب ما هو؛ لأنّ الحيوان مثلاً يقال في جواب ما زيد وعمرّو، وهذا الفرس وذاك الفرس. وأجيب عنه: بأنّ صحّة الجواب بالجنس ناظر إلى اشتمال السؤال على الحقيقتين المختلفتين. . إلى آخر ما ذكره

المهادي

قوله: (فلا يرد بالأمثال)؛ لأنّها لا تقال في جواب: ما هو، أصلاً، لا على المختلفين بالعدد دون الحقيقة، ولا على المختلفين بالحقيقة، بل يرد الجنس فقط، ولا يندفع بالجواب المذكور، بل بزيادة قيد: «فقط»، أو يكون مراداً، أو الجوابان اللذان يذكّرهما المحشي بعيد هذا.

قوله: (متلازمان) فيه: أنّ في إثبات الاتفاق سكوتاً عن نفي الغير، بخلاف نفي الاختلاف بالحقيقة؛ فيكون بينهما عموم وخصوص مطلقاً، تأمل.

خليل

بالأمثال، فالصواب أنّ الاحتراز مبني على عدم الملاحظة كما مرّ، وأنّ الجواب مبني على جعل قوله: «دون الحقيقة» قيداً للمقول، حتى لا يكون كلام الشارح - في مقام السؤال والجواب - مما لا معنى له أصلاً.

قوله: (وأمّا ثانياً: فلأنّ عدم الاختلاف... إلخ)؛ يعني: أنّ المتفقين بالحقيقة وغير المختلفين بالحقيقة متساويان في أنهما يقال عليهما: حيوان، أو حساسون، أو ماشون، فلا فرق بين نفي الحقيقة وعدمه في ورود السؤال، ففرق الشارح فاسد، وهذا ناشئ أيضاً من جعل «دون الحقيقة» قيداً للاختلاف، وهو فاسد؛ لأنه قيد للمقول كما مرّ.

قوله: (لو قرّر الاعتراض)؛ يعني: لو جعل الاحتراز بملاحظة: «في جواب: ما هو؟» وحذف الأمثال عن الاعتراض، لكان كلام الشارح سالماً عن الكدر.

قوله: (وأجيب عنه: بأنّ صحّة... إلخ) فهذا الجواب ما ذكره الشارح بطريق العلّوة، فالوجه حذف الجواب^(١) الأوّل من البين.

(١) وهو الجواب بقوله: (فلما نفى الاختلاف) فإن فساده قد ظهر مما ذكره المحشي. اهـ منه.



٣- [الفصل]:

(وَأَمَّا غَيْرُ مَقُولٍ فِي جَوَابٍ: مَا هُوَ؟ بَلْ مَقُولٌ فِي جَوَابٍ: أَيُّ شَيْءٍ هُوَ فِي ذَاتِهِ) ..

قول أحمد

الشارح، وأجيب: بأنَّ المُتبادِرَ مِنَ المَقُولِيَّةِ المَقُولِيَّةُ صَراحَةً، لا ضِمْنًا، لكان^(١) الكلامُ أسَلَمَ، والسؤال والجواب أشدَّ ملاءمةً، تأمل حقَّ التأمل.

المجادي

قوله: (بَلْ ضِمْنًا) وَيَجِبُ حَمْلُ التَّعَارِيفِ عَلَى مَا يَتَّبَادَرُ مِنْهَا، وَإِلَّا لَمْ تُقَدِّ الْمَطْلُوبُ.

قوله: (أَشَدُّ مُلَاءَمَةً) فِيهِ: أَنَّهُ يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ أَصْلَ الْمَلَاءَمَةِ ثَابِتَةٌ فِي التَّقْرِيرِ الْأَوَّلِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ عَلَى مَا ذَكَرَهُ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ مِنْ قَبِيلِ: زَيْدٌ أَعْلَمُ مِنَ الْجِدَارِ، وَالْعَسَلُ أَحْلَى مِنَ الْحَلِّ.

خليل

قوله: (صَراحَةً لا ضِمْنًا) وحملُ التعريفِ على ما يتبادرُ عنه واجبٌ، ما لم يمنعُ عنه مانعٌ، وهذا غيرُ ما ذكرناه؛ لأنَّ هذا مبنيٌّ على اعتبارِ الدلالة، وما ذكرناه مبنيٌّ على اعتبارِ القصدِ أصالةً، والقصدِ تبعاً، وبين الاعتبارين بونٌ بعيدٌ، تأمل^(٢).

قوله: (أسَلَمَ) لِلزِّيَادَةِ الْمُطْلَقَةِ، أَوْ لِأَنَّهُ يُمْكِنُ تَوْجِيهُ كَلَامِ الشَّارِحِ أَيْضاً بِالصَّرْفِ عَنِ الظَّاهِرِ، بِجَعْلِ «دُونَ الْحَقِيقَةِ» مُتَعَلِّقاً بِالْمَقُولِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي الْحَاشِيَةِ، تَأْمَلْ^(٣).

قَالَ الْمُصَنِّفُ: (وَأَمَّا غَيْرُ مَقُولٍ... إلخ) لَمْ يَقُلْ: وَأَمَّا فِي جَوَابٍ: أَيُّ شَيْءٍ، كَمَا قَالَ فِي النَّوعِ، مَعَ أَنَّهُ أَخْصَرُ؛ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الْمَقُولَ فِي جَوَابٍ: «أَيُّ»، لَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ غَيْرَ مَقُولٍ^(٤) فِي جَوَابٍ: «مَا هُوَ؟»، فَلَا يَرُدُّ أَنَّ النَّوعَ وَالْجِنْسَ مُمَيِّزٌ فِي الْجُمْلَةِ كَالْفَصْلِ^(٥) الْبَعِيدِ، فَإِنَّ الْمَعْتَبَرَ فِي هَذَا الْبَابِ التَّمْيِيزُ فِي الْجُمْلَةِ عَلَى مَا قَالُوا^(٦).

(١) قوله: "لكان" في موضع خبر لقوله: "أنه لو قرر... إلخ".

(٢) وجهه أنه يمكن أن يقال: إن مآل الجوابين واحد. اهـ منه.

(٣) وجهه أن الظاهر من تقرير المحشي هو الأول. اهـ منه.

(٤) على معنى غير صالح للمقولة في جواب (ما هو؟)؛ إذ المقول المأخوذ في تعاريف الكليات المراد به المقول بالقوة. اهـ منه.

(٥) ناظر إلى الجنس. اهـ منه.

(٦) واعلم أن المراد بقوله: (عن المميز) هو المميز في الجملة، كما يقتضيه سياق كلام الشارح؛ لأنه جعل الفصل



فَإِنَّ السُّؤَالَ بِأَيِّ شَيْءٍ هُوَ، عَنِ الْمُمَيِّزِ، فَإِنْ قَيَّدَ بِقَوْلِهِ: «فِي ذَاتِهِ» فَعَنِ الْمُمَيِّزِ الدَّائِي، وَإِنْ قَيَّدَ بِقَوْلِهِ: «فِي عَرْضِهِ» فَعَنِ الْمُمَيِّزِ الْعَرْضِيِّ، وَإِنْ أُطْلِقَ فَعَنِ الْمُمَيِّزِ الْمُطْلَقِ،

قول أحمد

قوله: (فَإِنَّ السُّؤَالَ . . . إلخ)

المجادي

.

خايل

إِلَّا أَنَّهُ يَرِدُ^(١) الْعَرْضُ الْعَامُّ، فَإِنَّهُ غَيْرُ مَقُولٍ فِي جَوَابِ أَصْلًا، وَلَا مُخْلَصَ عَنْهُ؛ إِلَّا بِأَن يُقَالَ: الْعَرْضُ الْعَامُّ لَا يُمَيِّزُ شَيْئًا عَنْ شَيْءٍ أَصْلًا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ عَرْضٌ عَامٌّ، بَلْ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ خَاصَّةٌ إِضَافِيَّةٌ، فَتَبَصَّرَ^(٢).

قَالَ الشَّارْحُ: (فَإِنَّ السُّؤَالَ بِأَيِّ شَيْءٍ) وَأَنْتَ خَبِيرٌ بِأَنَّ «شَيْءًا» إِنَّمَا هُوَ بِطَرِيقِ التَّمَثِيلِ، فَإِنَّ «أَيَّ» قَدْ يُضَافُ إِلَى غَيْرِهِ؛ نَحْوُ: أَيِّ حَيَوَانٍ، وَأَيِّ جِسْمٍ، وَغَيْرَهُمَا، قَالَ صَاحِبُ «الْمَحَاكِمَاتِ» نَاقِلًا عَنِ الشَّيْخِ: إِنَّ السُّؤَالَ بِأَيِّ يُطْلَبُ مَا يَمْتَّازُ بِهِ الشَّيْءُ عَنْ بَعْضِ الْأَغْيَارِ، وَلَا يَكُونُ مَقُولًا فِي جَوَابِ: «مَا هُوَ؟»، ثُمَّ السُّؤَالَ بِهِ، لَوْ كَانَ عَنِ الدَّائِيَّاتِ فَجَوَابُهُ الْفَصْلُ، وَلَوْ كَانَ عَنِ الْعَرْضِيَّاتِ فَجَوَابُهُ الْخَاصَّةُ^(٣)، وَلَأنَّ الْفُصُولَ^(٤) مُخْتَلَفَةٌ قَرِيبًا وَبَعِيدًا يَخْتَلِفُ الْجَوَابُ عَنْ أَيِّ، فَإِذَا قِيلَ: «أَيُّ شَيْءٍ؟» فَالْمَطْلُوبُ مَا بِهِ الْإِمْتِيَازُ فِي مَعْنَى السَّيِّئَةِ فَقَطْ، فَيَصْلَحُ لِلْجَوَابِ أَيُّ فَصْلٍ كَانَ قَرِيبًا أَوْ بَعِيدًا^(٥)، وَإِذَا قِيلَ: «أَيُّ جِسْمٍ هُوَ؟» لَمْ يَصْلَحْ لِلْجَوَابِ إِلَّا مَا يُمَيِّزُ الْإِنْسَانَ عَنْهُ فِي الْجَسَمِيَّةِ، كَالنَّامِيِّ أَوْ الْحَسَّاسِ أَوْ النَّاطِقِ، وَإِذَا قِيلَ: «أَيُّ حَيَوَانٍ هُوَ؟» لَمْ يَصْلَحْ إِلَّا النَّاطِقُ، فَهُوَ الْمُمَيِّزُ لِلْإِنْسَانِ فِي الْحَيَوَانِيَّةِ. اهـ، وَأَنَّ الْمَطْلُوبَ بِهَا التَّمْيِيزُ الْمَطْلُوقُ؛ أَيُّ: فِي الْجُمْلَةِ عَنِ الْمَشَارَكَاتِ فِي مَعْنَى مَا أُضِيفَتْ إِلَيْهِ هَذِهِ الْكَلِمَةُ؛ سَوَاءً كَانَ مَعْنَى السَّيِّئَةِ أَوْ أَخَصَّ مِنْهَا، وَبِهَذَا ظَهَرَ مَعْنَى أَيِّ، وَأَنَّ الْجَوَابَ فِي السُّؤَالِ بِهِ لَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ غَيْرَ صَالِحٍ لِلْمَقُولَةِ فِي جَوَابِ: «مَا هُوَ؟» كَمَا مَرَّ.

= البعيد داخلًا تحت الفصل، فيقاس الجنس والنوع على الفصل البعيد والقريب في جواز كونها جواباً عن (أي شيء هو؟)، فيرد الإشكال على ثلاثة مواضع: الأول: قوله: (إنما هو المميز)؛ لأن كلاً من هذه الثلاث مميز في الجملة، وكل مميز في الجملة صالح للمقولة في جواب (أي شيء هو؟)، فالحيوان صالح لأن يكون مقولاً في جواب (أي شيء هو؟)، مع أن الحيوان لا يقال في جواب (أي شيء هو؟) أصلاً، وكذا الكلام في الباقي. والثاني: قوله: (وهو الذي يميز الشيء). والثالث: قوله: (وهو الفصل) ولما فهم من قول المصنف: (وأما غير مقول) أن المقول في جواب (أي شيء هو؟) مشروط بعدم صلاحيته للمقولة في جواب (ما هو؟) اندفع الإشكال بحذفها، وإلى هذا أشار بقوله: (فلا يرد . . . إلخ). اهـ منه.

(١) لأنه مميز في الجملة؛ كالماشي والحساس. اهـ منه.

(٢) وجهه أن الكليات الخمس لكونها من الأمور الاعتبارية الإضافية يعتبر فيها قيد الحيثية، ولذا شاع أن العرض العام لا يقال في جواب أصلًا. اهـ منه.

(٣) ولو إضافية. اهـ منه.

(٤) علة لقوله: (يختلف). اهـ منه.

(٥) بل يصلح للجواب الخاصة المفارقة أيضاً على ما قاله السيد السند - قدس سره - اهـ منه.



ولذا قال:

قول أحمد

فيه أن محله بعد قول المصنف: «وهو الذي يميز الشيء عما يشاركه في الجنس»، اللهم إلا أن يُقدَّر قولنا وهو: «المميز الذاتي» [١١/ب] بعد قوله: «بل مقول في جواب أي شيء هو في ذاته»، فتأمل، قوله: (ولذا) أي: فلأن السؤال بأي شيء هو، إنما هو عن المميز، قال: «وهو... إلخ»،

المهادي

قوله: (وهو الذي يميز الشيء عما يشاركه)؛ ليكون تعليلاً له.

قوله: (فتأمل) لعل وجهه: أن قوله: «فإن السؤال» تعليلٌ لتقييد المصنف: «في جواب: أي شيء هو» «في ذاته»، تقديره: وإنما قيده «في ذاته»؛ لأن السؤال... إلخ، [١٦/ب] ويمكن أن يكون وجهه: أن قوله: «فإن السؤال بأي شيء هو... إلخ»، ليس علة لقوله: «مقول»، بل تحقيق المقام.

قوله: (ولذا أي: ولأن السؤال... إلخ) الأولى أن يقال: أي: ولأن السؤال بأي شيء هو في ذاته، إنما هو عن المميز الذاتي، قال: «وهو الذي... إلخ»، كما لا يخفى.

خليل

قوله: (فيه أن محله... إلخ) لأن ما ذكره الشارح تفصيل المميز المطلق، وتقسيمه إلى أقسامه الثلاثة، يدل على ما قلنا ما ذكره بعد كلمة اللهم، ومحل تفصيل المميز بعد ذكره، والجواب أن ما ذكره الشارح يتضمن فائدة الإطلاق، ثم فائدة التقييد بقوله: «في ذاته» دون قولنا: «في عرضه»، وهو المفهوم بلحن الخطاب، ومحل هذا المقام، فما ذكره الشارح في الحقيقة بيان معنى كلمة أي، وأنها مستعملة في العرف بطرق ثلاثة^(١)، فلا حاجة إلى ما تكلفه به في الجواب، ولعل هذا وجه التأمل.

قوله: (أن يُقدَّر) ليصح التعليل، يرد عليه: أنه يلزم الاستدراك^(٢) حينئذ، فتأمل.

قوله: (ولأن السؤال بأي شيء هو)؛ أي: لكون المطلوب «أي شيء هو؟» المميز، فذا في قوله: «فلذا» إشارة إلى الكون المذكور، وضمير هو راجع إلى المقول كما يؤهم سوق كلام المحشي، وفيه نظر؛ لأن الظاهر أن المشار إليه كون المقول في جواب «أي شيء هو في ذاته؟» المميز الذاتي، لا المميز المطلق؛ لتظهر فائدة «في ذاته»، وأن ضمير «هو» راجع إلى المقول في جواب: «أي شيء هو في ذاته؟» كما مرّ نظيره في الجنس والنوع، فتأمل^(٣).

(١) لأن ما ذكره الشارح تصوير لسؤال السائل، وتقسيمه يدل عليه قوله: (إن قيد) بقوله: (في ذاته... إلخ) لا تقسيم للمطو إن كان يتضمنه الكلام؛ لأن فهم سؤال السائل يتوقف عليه فهم مطلوبه، تدبر. اهـ منه.

(٢) لأنه يكفي أن يقال: لأن السؤال بأي شيء هو في ذاته؟ إنما هو عن المميز الذاتي، والتعرض للمطلق والمقيد بقوله: (في عرضه) مستدرك، وهذا وجه التأمل. اهـ منه.

(٣) وجه التأمل أن المطلوب بـ(أي شيء؟) هو غير المطلوب بـ(أي شيء هو في ذاته؟) كما لا يخفى، ولم يفرق المحشي بين المقامين، مع أن الفرق ظاهر، فلا تغفل. اهـ منه.



(وَهُوَ الَّذِي يُمَيِّزُ الشَّيْءَ مِمَّا يُشَارِكُهُ فِي الْجِنْسِ، كَالنَّاطِقِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِنْسَانِ)؛ تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّ كُلَّ مَاهِيَّةٍ

قول أحمد

قوله: (تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّ كُلَّ مَاهِيَّةٍ... إلخ) لو قال: «وَتَنْبِيْهَا» بالعطف، أو قال: «وإنما قال في

المعادي

قوله: (بالعطف) بأن يكون معطوفاً على «ذاتي»، وكذا تقديره، وللتنبية على أَنَّ كُلَّ مَاهِيَّةٍ لَهَا فَصْلٌ فَلَهَا جِنْسٌ أَلْبَتَّةَ، قال: «وَهُوَ الَّذِي... إلخ».

خليل

قال المصنّف: (يُمَيِّزُ الشَّيْءَ)؛ أي: يُمَيِّزُ الشَّيْءَ ولو عن البعض المشارِك، ولذا أَطْلَقَ^(١) الجنس والفصل، وفي قوله: «غير مقول» إشارة إلى أَنَّ المطلوب «ما هو؟» غير المطلوب «أي شيء؟»، فإنه لا يجوز قيام أحدهما مقام الآخر، ولذا قالوا: إِنَّ الصَّالِحَ لجواب: «ما هو؟» كما مرّ، وفيه بحث: وهو أَنَّ بعضهم زعم أَنَّ النُّطْقَ مُشْتَرِكٌ بَيْنَ الْإِنْسَانِ وَالْمَلِكِ، كما أَنَّ الْحَيَوَانَ مُشْتَرِكٌ بَيْنَ الْإِنْسَانِ وَالْفَرَسِ، فإذا اعتبر الإنسان مع الفرس كان الحيوان جنساً والنَّاطِقُ فصلاً، وإذا اعتبر حاله مع الملك كان النَّاطِقُ جنساً والحيوان^(٢) فصلاً، فثبت أَنَّ الجزء الواحد من الماهية قد يُقَيَّدُ فائدة الجنس في حال وفائدة الفصل في حال آخر، وإذا ثبت ذلك لا يصحُّ قول المصنّف: «وهو الفصل»، كما لا يصحُّ التعريف، والجواب: أَنَّ الحَيْثِيَّةَ في التعاريف سيّما في تعاريف الأمور الاعتبارية مُعْتَبَرَةٌ، وقد سبق الإشارة إليه، وما ذكره مولانا داود في «حاشية السَّمْسِيَّةِ» من أَنَّ أحداً لم يذهب إلى كون الجنس -وهو الحيوان مثلاً- فصلاً، والنَّاطِقُ جنساً، مردوداً بأنَّ الإمام الرّازي نقله في «المباحث المشرقيّة» عن البعض، وقد صرّح المحقّق الطوسي أيضاً بكون النَّاطِقِ جنساً بالقياس إلى الملك، على أنه إن أراد بعدم الذهاب: الإنكار، فلا نسلم ذلك؛ إذ لم يُنْكَرْهُ أَحَدٌ، وإن أراد أنه لم يصحّ به أحدٌ، فلا يلزم ذلك؛ إذ الاحتمال العقلي يكفي في أمثاله، فلا بُدَّ من اعتبار قيد الحَيْثِيَّةِ في التعريف كما مرّت الإشارة إليه من الشّارح في بحث^(٣) الدّلالة، فتأمّل^(٤).

قوله: (لَوْ قَالَ: «وَتَنْبِيْهَا») بالواو عطفاً على^(٥) «ذا» في قوله: «ولذا» حتى يكون من عطف العلة على العلة، وفيه نظر؛ لأنّ قوله: «لذا» متعلّق بـ«قال» باعتبار أَنَّ «يُمَيِّزُ» من مقوله، وبعدما صار مُعْلَلًا بِهِ صار مُعْلَلًا بقوله: «تَنْبِيْهَا»^(٦) باعتبار قوله: «في الجنس»، فصار «قال» مُعْلَلًا بعلتين باعتبار قيدَيْن، ولو

(١) بحيث جعلهما شاملين للبعيد والقريب منهما. اهـ منه.

(٢) لأن الملك مجرد عن المادة عندهم. اهـ منه.

(٣) حيث قال: إن الملون يكون كل واحد من الكليات الخمس. اهـ منه.

(٤) وجهه أن كلام الإمام مخالف لحديث الصلاحية، ويمكن اعتبار قيد الحَيْثِيَّةِ فيها أيضاً، فتدبر. اهـ منه.

(٥) لأنه لا يعقل شيء واحد بعلمتين من حيث الاستعمال إلا بالعطف. اهـ منه.

(٦) وجه التنبيه ظاهر؛ لأنه لو كان مميزاً في الوجود أيضاً لذكره، أو حذف قوله: (في الجنس أيضاً)؛ لأن المتبادر أنه قيد احترازي، على أنه لا يصحّ قوله: (وهو الفصل)؛ لأنه يكون المعنى: وهو أي المميز في الجنس هو المسمى بالفصل في الاصطلاح، تدبر. اهـ منه.



لَهَا فَضْلٌ فَلَهَا جِنْسُ الْبَتَّةِ، وَهُوَ الْمَذْكُورُ فِي الشِّفَاءِ^(١)، وَأَمَّا الْمُتَأَخَّرُونَ فَاخْتَارُوا الْمَذْكُورَ فِي «الْإِشَارَاتِ»، وَهُوَ أَنَّ الْفَضْلَ أَعَمُّ مِنْ أَنْ يُمَيَّزَ عَنِ الْمُشَارِكَاتِ الْجِنْسِيَّةِ، أَوْ الْمُشَارِكَاتِ [١/٨] الْوُجُودِيَّةِ، وَهَذَا الْخِلَافُ مَبْنِيٌّ عَلَى امْتِنَاعِ تَرْكِبِ الْمَاهِيَةِ مِنْ أَمْرَيْنِ مُتَسَاوِيَيْنِ، أَوْ أُمُورٍ مُتَسَاوِيَةٍ عِنْدَ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَجَوَازُهُ عِنْدَ الْمُتَأَخَّرِينَ.

وَكَانَ الْمُصَنِّفُ اخْتَارَ مَذْهَبَ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ فِي حَدِّهِ اكْتِفَاءً بِمَا قَبْلَهُ، أَوْ أَشَارَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ إِلَى الْمَذْهَبَيْنِ، (وَهُوَ الْفَضْلُ) الْقَرِيبُ: إِنَّ مَيَّزَهُ عَنِ الْمُشَارِكَاتِ فِي الْجِنْسِ الْقَرِيبِ، الَّذِي يَصِحُّ جَوَاباً عَنِ الْمَاهِيَةِ، وَجَمِيعِ الْمُشَارِكَاتِ فِي ذَلِكَ الْجِنْسِ

قول أحمد

الجنس تنبيهاً... إلخ» لكان أولى، تأمل.

قوله: (مِنْ أَمْرَيْنِ مُتَسَاوِيَيْنِ) امْتِنَاعُ تَرْكِبِ الْمَاهِيَةِ مِنْ أَمْرَيْنِ مُتَسَاوِيَيْنِ، وَإِنْ لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَيْهِ، لَكِنْ تَرْكِبُهَا مِنْهُمَا غَيْرُ وَاقِعٍ،

المهادي

قوله: (تَأْمَلْ) لَعَلَّ وَجْهَهُ: أَنَّهُ عِلَّةٌ لَتَقْيِيدِهِ قَوْلَهُ: «عَمَّا يُشَارِكُهُ»، بِقَوْلِهِ: «فِي الْجِنْسِ»، تَقْدِيرُهُ: وَإِنَّمَا قَيَّدَ بِهِ تَنْبِيْهًا... إلخ، أَوْ عِلَّةٌ لِإِيرَادِ هَذَا الْقَوْلِ الْمَخْصُوصِ الْمُشْتَمِلِ عَلَى قَوْلِهِ: «فِي الْجِنْسِ»، تَقْدِيرُهُ: وَإِنَّمَا أَوْرَدَ هَذَا الْقَوْلَ الْمَخْصُوصَ تَنْبِيْهًا... إلخ، وَحُتْمَلُ أَنْ يَكُونَ وَجْهَهُ: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: «تَنْبِيْهًا»، حَالٌّ مِنْ فَاعِلٍ «قَالَ»، لَا مَفْعُولٌ لَهُ، تَقْدِيرُهُ: «قَالَ هَذَا مُنْهَاجًا عَلَى... إلخ».

خليل

جُعِلَ حَالًا لَا يَرِدُ عَلَيْهِ إِشْكَالٌ، فَكَانَ أَظْهَرَ وَأَوْلَى لِكَوْنِهِ أَسْلَمَ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَهَذَا وَجْهُ التَّأْمَلِ.

قَالَ الشَّارِحُ: (لَهَا فَضْلٌ) أَرَادَ فَضْلَ الْمَقْوَمِ لَا الْمَقْسَمِ، وَإِلَّا يَرُدُّ الْجِنْسُ الْعَالِي^(٢) كَمَا لَا يَخْفَى.

قوله: (وَإِنْ لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَيْهِ) يَعْنِي: أَنَّ الدَّلِيلَ عَلَى امْتِنَاعِ التَّرْكِيبِ مِنْ أَمْرَيْنِ مُتَسَاوِيَيْنِ؛ كَتَرْكِيبِ الْجِنْسِ الْعَالِيِ وَتَرْكِيبِ الْفَصْلِ الْقَرِيبِ مِنْهُمَا، وَعَلَى تَرْكِيبِ كُلِّ مَاهِيَةٍ مُرَكَّبَةٍ مِنَ الْجِنْسِ وَالْفَصْلِ غَيْرِ تَامٍّ، فَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ جَازَ وَقُوعُ الْمُرَكَّبِ مِنْهُمَا، فَقَوْلُهُ: «غَيْرُ وَاقِعٍ» مَمْنُوعٌ، وَيُمْكِنُ التَّوْجِيْهُ بِأَنَّ الْمُرَادَ غَيْرَ مَجْزُومِ الْوُقُوعِ، لَا أَنَّ عَدَمَهُ مَجْزُومٌ بِهِ، فَلَا تَغْفَلْ، قَالَ الشَّارِحُ: (فِي حَدِّهِ) الظَّاهِرُ: أَنَّهُ نَسِيَ مَا نَقَلَهُ عَنْ شَارِحِ «الْإِشَارَاتِ»، وَإِنَّمَا قُلْنَا: الظَّاهِرُ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَا مَرَّ مِنْهُ مَجَرَّدُ النُّقْلِ، لَا الْقَبُولِ، أَوْ

(١) «الشفاء» كتاب لابن سينا.

(٢) لأن الجنس العالي مثلاً الجوهر له فصل مقسم، وهو القابل للأبعاد الثلاثة، وليس له جنس، فتنتقض القاعدة، ولو حمل الفصل على المقول لا يرد النقض؛ لأن الجنس العالي يخرج حينئذ بقوله: (لها فصل)، وهذا توضيح الكلام. اهـ منه.



كَالنَّاطِقِ وَالْحَيَوَانِ، وَالْبَعِيدُ: إِنَّ مَيَّزَهُ عَنِ الْمُشَارِكَاتِ فِي الْجِنْسِ الْبَعِيدُ، الَّذِي لَا يَصِحُّ جَوَابًا عَنِ الْمَاهِيَّةِ، وَجَمِيعِ مُشَارِكَاتِهَا فِي ذَلِكَ الْجِنْسِ كَالْحَسَّاسِ وَالنَّامِي،

قول أحمد

قوله: (كَالنَّاطِقِ)؛ فَإِنَّهُ يُمَيِّزُ الْإِنْسَانَ عَنِ الْمُشَارِكَاتِ فِي الْجِنْسِ الْقَرِيبِ، وَهُوَ الْحَيَوَانُ، قَوْلُهُ: (كَالْحَسَّاسِ وَالنَّامِي) إِنَّ الْحَسَّاسَ يُمَيِّزُ الْإِنْسَانَ عَنِ الْمُشَارِكَاتِ فِي الْجِسْمِ النَّامِي،

المهادي

قوله: (فَإِنَّهُ يُمَيِّزُ الْإِنْسَانَ . . . إلخ) إشارَةً إِلَى أَنَّ النَّاطِقَ مِثَالٌ لِلْفَصْلِ الْقَرِيبِ، وَالْحَيَوَانُ مِثَالٌ لِلْجِنْسِ الْقَرِيبِ.

خليل

اسْتَعْمَلَ الْحَدَّ فِي مَعْنَى التَّعْرِيفِ، أَوْ أَشَارَ إِلَى قَوْلِ الْبَعْضِ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ مَرَّ، وَقَدْ مَرَّ أَيْضًا أَنَّ الْأَوَّلَى التَّوَقُّفُ كَمَا مَرَّ فِي «فصول البدائع».

قوله: (فَإِنَّهُ يُمَيِّزُ الْإِنْسَانَ)؛ أَي: يُمَيِّزُ^(١) حِصَّةَ الْإِنْسَانِ عَنِ سَائِرِ الْحِصَصِ الْمَشَارِكَةِ لَهَا فِي الْجِنْسِ. قوله: (كَالْحَسَّاسِ) فَإِنَّهُ فَصَّلَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْحَيَوَانِ، جِنْسٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى السَّمِيعِ وَالْبَصِيرِ، نَوْعٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى هَذَا الْحَسَّاسِ، وَذَلِكَ الْحَسَّاسُ؛ أَعْنِي: حِصَصُهُ الْمَوْجُودَةَ فِي أَفْرَادِهِ، وَعَرَضٌ عَامٌّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى النَّاطِقِ، وَخَاصَّةٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْجِسْمِ، عَلَى مَا فِي حَوَاشِي السَّيِّدِ السَّنْدِ - قُدَّسَ سِرُّهُ - عَلَى «شرح التجريد»، لَا يُقَالُ: الْحَسَّاسُ وَالْمُتَحَرِّكُ بِالْإِرَادَةِ فَضْلَانِ قَرِيبَانِ^(٢) لِلْحَيَوَانِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: بَلْ كُلُّ مَنَّهُمَا أَثَرٌ لِفَصْلِهِ، فَإِنَّ حَقِيقَةَ الْفَصْلِ إِذَا جُهِلَتْ غُبِرَ عَنْهَا بِأَقْرَبِ آثَارِهَا؛ كَالنُّطْقِ لِفَضْلِ الْإِنْسَانِ، وَلَمَّا اشْتَبَهَ تَقَدُّمُ كُلِّ مِنَ الْحَسِّ وَالْحَرَكَةِ بِالْإِرَادَةِ عَلَى الْآخِرِ غُبِرَ بِهِمَا مَعًا عَنْ فَضْلِ الْحَيَوَانِ، عَلَى مَا قَالَ السَّيِّدُ السَّنْدُ - قُدَّسَ سِرُّهُ - فِي «شرح المواقف»، فَظَهَرَ مِنْ كَلَامِهِ - قُدَّسَ سِرُّهُ - أَنَّ الْكَلَامَ فِي هَذَا الْبَابِ إِنَّمَا هُوَ بِطَرِيقِ التَّمَثِيلِ، وَهُوَ يَكْفِيهِ الْفَرَضُ^(٣).

قوله: (فِي الْجِسْمِ النَّامِي) وَهُوَ الْجِنْسُ الْبَعِيدُ لِلْإِنْسَانِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَفِيهِ مَنَاقِشَةٌ مَشْهُورَةٌ، وَهُوَ أَنَّ الْجِنْسَ قِسْمُ الْكُلِّيِّ الَّذِي هُوَ قِسْمُ الْمَفْرُودِ، وَالْجِسْمُ النَّامِي مُرَكَّبٌ؟ وَأَجِيبُ: بِأَنَّهُ مِنَ الْمَسَامَحَاتِ، وَالْمَقْصُودُ أَنَّ الْجِسْمَ الَّذِي اتَّصَفَ بِالنَّمَاءِ جِنْسٌ بَعِيدٌ، فَذَكَرُ النَّامِي لَتَعْيِينِ الْمَقْصُودِ، لَا لِأَنَّهُ جِزْءٌ مِنْهُ.

(١) وَتَوْضِيحُ التَّمْيِيزِ أَنَّ الْحَيَوَانَ الْمُبْهَمَ مِثَالًا إِذَا قَارَنَ النَّاطِقَ حَصَلَ حِصَّةُ الْإِنْسَانِ، فَالنَّاطِقُ عِلَّةٌ لِتَقْوَمِ الْحِصَّةُ فِي نَفْسِهَا، ثُمَّ صَارَ عِلَّةً لِتَمْيِيزِ تِلْكَ الْحِصَّةِ عَنِ سَائِرِ الْحِصَصِ، فَالنَّاطِقُ عِلَّةُ الْجِنْسِ لَا مُطْلَقًا، بَلْ لِلْقَدْرِ الَّذِي هُوَ حِصَّةُ النَّوعِ، فَمَعْنَى كَوْنِ النَّاطِقِ مُمَيِّزًا لِلْإِنْسَانِ كَوْنُهُ مُمَيِّزًا لِحِصَّةِ الْإِنْسَانِ عَنِ سَائِرِ الْحِصَصِ، فَتَأْمَلْ. اهـ مِنْهُ.

(٢) أَعْلَمُ أَنَّ الْمَاهِيَةَ الْوَاحِدَةَ لَيْسَ لَهَا بَعْدَ جِنْسِهَا فَضْلَانِ يَسَاوِيَانِهِ فِي التَّحْقِيقِ، وَفِي الْمَشْهُورِ إِنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ، فَلَوْ قَدَرْنَا جَوَازَ ذَلِكَ وَجِبَ ذِكْرُهُمَا عَلَى مَا قَالَ الْإِمَامُ الرَّازِي، وَمَا ذَكَرَ فِي الْأَصْلِ فَمُبْنِي عَلَى التَّحْقِيقِ، وَهُوَ الْمُرْضِي عِنْدَ الشَّيْخِ. اهـ مِنْهُ.

(٣) وَلَمَوْلَانَا وَأَسَاتِذُنَا فَرِيدَ زَمَانِهِ إِبْرَاهِيمَ الشَّهِيرَ بِمُرْمُورِي رِسَالَةِ لَطِيفَةٍ فِي تَحْقِيقِ تَقَدُّمِ الْحَسِّ عَلَى الْحَرَكَةِ عَلَى «شرح المواقف» حَيْثُ تَوَقَّفَ السَّيِّدُ وَالْحَسَنُ الْفَنَارِيُّ فِي تَقَدُّمِ الْحَسِّ عَلَى الْحَرَكَةِ. اهـ مِنْهُ.



(وَيُرْسَمُ: بَأَنَّهُ كُلُّيُّ يُقَالُ عَلَى الشَّيْءِ، فِي جَوَابٍ: أَيُّ شَيْءٍ هُوَ^(١)) يُخْرِجُ بِهِ: الْجِنْسَ، وَالنَّوْعَ، لِعَدَمِ مَقُولِيَّتِهِمَا فِي جَوَابِ أَيُّ شَيْءٍ، بَلْ فِي جَوَابٍ: مَا هُوَ، وَالْعَرَضَ

قول أحمد

وَالنَّامِي يُمَيِّزُ الشَّيْءَ عَنِ الْمُشَارَكَاتِ فِي الْجِسْمِ، وَهُمَا جِنْسَانِ بَعِيدَانِ لَهُ.

العبادي

قوله: (وَالنَّامِي يُمَيِّزُهُ) الظَّاهِرُ: أَنَّهُ حَمَلَ قَوْلَهُ: «النَّامِي» عَلَى التَّمَثِيلِ بِالْفَصْلِ الْبَعِيدِ كَالْحَسَّاسِ، لَكِنِ الْأَوَّلَى أَنْ يُحْمَلَ قَوْلُهُ: «كَالْحَسَّاسِ» عَلَى التَّمَثِيلِ بِالْفَصْلِ الْبَعِيدِ، وَ«النَّامِي» عَلَى التَّمَثِيلِ بِالْجِنْسِ الْبَعِيدِ؛ لِيَكُونَ عَلَى طَرِيقِ قَوْلِهِ: «كَالنَّاطِقِ وَالْحَيَوَانِ»، وَالْمَرَادُ بِالنَّامِي الْجِسْمُ النَّامِي، بِحَذْفِ الْمَوْصُوفِ؛ اِكْتِفَاءً بِالشُّهُرَةِ، لَكِنِ فِي كَوْنِ الْجِسْمِ النَّامِي جِنْسًا مُنَاقِضَةً مَشْهُورَةً، وَهِيَ أَنَّ الْجِسْمَ النَّامِي مُرَكَّبٌ مِنَ الْكُلِّيَّاتِ الْمَفْرَدَةِ، وَأَجِيبَ: بَأَنَّهُ مِنْ مُسَامَحَاتِ الْقَوْمِ.



خليل

قوله: (وَهُمَا) أَيِ: الْجِسْمِ النَّامِي وَالْجِسْمِ جِنْسَانِ بَعِيدَانِ لِلإِنْسَانِ، وَالْحَسَّاسُ وَالنَّامِي فَضْلَانِ بَعِيدَانِ، وَالْقَوْلُ بِأَنَّ الْمَوْصُوفَ مَحْذُوفٌ؛ أَيِ: الْجِسْمِ النَّامِي؛ لِيَكُونَ الْكَلَامُ عَلَى طَرِزِ الْفَضْلِ الْقَرِيبِ تَحْرِيفُ الْكَلِمِ عَنْ مَوَاضِعِهِ بِلَا دَاعٍ، قَالَ الشَّارْحُ: (يُخْرِجُ بِهِ: الْجِنْسَ... إلخ) قَدْ مَرَّ^(٢) مَا يَتَعَلَّقُ بِهَذَا

(١) ههنا قاعدة: أَنَّ السُّؤَالَ بِأَيِّ شَيْءٍ هُوَ، عَلَى ثَلَاثِ أَقْسَامٍ: ١- أَحَدُهُمَا: أَنْ لَا يَزَادَ عَلَى أَيِّ شَيْءٍ هُوَ، قَيْدٌ، ٢- وَثَانِيهَا: أَنْ يَزَادَ عَلَيْهِ قَيْدٌ، وَهُوَ: فِي ذَاتِهِ، ٣- وَثَالِثُهَا: أَنْ يَزَادَ عَلَيْهِ قَيْدٌ، وَهُوَ: فِي عَرْضِهِ، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ: كَانَ السُّؤَالَ عَنِ الْمُمَيِّزِ الْمَطْلُوقِ؛ فَيَكُونُ الْجَوَابُ: بِمَا يُمَيِّزُهُ فِي الْجُمْلَةِ، سِوَاءَ كَانَ فَصْلًا قَرِيبًا أَوْ بَعِيدًا أَوْ خَاصَّةً، كَمَا إِذَا سُئِلَ عَنِ الْإِنْسَانِ: بِأَيِّ شَيْءٍ هُوَ، يَصْخَرُ أَنْ يُقَالَ فِي جَوَابِهِ: إِنَّهُ نَاطِقٌ، وَحَسَّاسٌ، أَوْ ضَاحِكٌ، فَإِنْ كَلَّا مِنْهَا يُمَيِّزُهُ عَنْ غَيْرِهِ فِي الْجُمْلَةِ، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي: كَانَ السُّؤَالَ عَنِ الْمُمَيِّزِ الذَّاتِيِّ؛ فَيَكُونُ الْجَوَابُ: بِالْفَصْلِ الْقَرِيبِ وَحْدَهُ؛ لِأَنَّ الْمُمَيِّزَ الذَّاتِيَّ هُوَ الْفَصْلُ الْقَرِيبُ لَا غَيْرَ، كَمَا إِذَا سَأَلَ عَنْهُ بِأَيِّ شَيْءٍ هُوَ فِي ذَاتِهِ، يَصْخَرُ فِي الْجَوَابِ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ نَاطِقٌ، وَلَا يَصْخَرُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ ضَاحِكٌ وَحَسَّاسٌ، وَإِنْ كَانَ الثَّالِثُ: كَانَ السُّؤَالَ عَنِ الْمُمَيِّزِ الْعَرْضِيِّ؛ فَيَكُونُ الْجَوَابُ: بِالْخَاصَّةِ وَحْدَهَا، كَمَا إِذَا سُئِلَ عَنْهُ: بِأَيِّ شَيْءٍ هُوَ فِي عَرْضِهِ، فَالْجَوَابُ عَنْهُ: الضَّاحِكُ، إِذَا عُرِفَ هَذَا فَتَقُولُ: الذَّاتِيَّ الَّذِي لَا يَكُونُ مَقُولًا فِي جَوَابِ: مَا هُوَ، بَلْ مَقُولًا فِي جَوَابِ: أَيِّ شَيْءٍ هُوَ فِي ذَاتِهِ، هُوَ الْفَصْلُ، وَلَمَّا كَانَ فِي قَوْلِهِ: بَلْ مَقُولًا فِي جَوَابِ أَيِّ شَيْءٍ هُوَ فِي ذَاتِهِ، نَوْعُ خَفَاءٍ؛ فَسَّرَهُ بِقَوْلِهِ: (وَهُوَ الَّذِي يُمَيِّزُ الشَّيْءَ مِمَّا يَشَارِكُهُ فِي الْجِنْسِ)، وَإِنَّمَا قَيَّدَهُ بِقَوْلِهِ: فِي الْجِنْسِ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ كُلَّ مَا هِيَ لَهَا فَصْلٌ فَلَهَا جِنْسٌ الْبَتَّةَ، كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَأَمَّا الْمُتَأَخَّرُونَ فَاخْتَارُوا: أَنَّ الْفَصْلَ أَعَمُّ مِنْ أَنْ يُمَيِّزَ عَنْ: الْمَشَارَكَاتِ الْجِنْسِيَّةِ: كَفَصْلِ الْإِنْسَانِ وَالْحَيَوَانِ، فَإِنَّهُ يُمَيِّزُ الشَّيْءَ مِمَّا يَشَارِكُهُ فِي الْجِنْسِ، وَ الْمَشَارَكَاتِ الوجودية: كَأَجْزَاءِ الْمَاهِيَةِ الْمُرَكَّبَةِ مِنْ أَمْرَيْنِ مُتَسَاوِيَيْنِ، أَوْ أُمُورٍ مُتَسَاوِيَةٍ؛ فَإِنَّهَا تُمَيِّزُ الشَّيْءَ عَمَّا يَشَارِكُهُ فِي الوجود، كَمَا إِذَا فَرضْنَا أَنَّ مَا هِيَ (ب) مُرَكَّبَةٌ مِنْ (ج د)، وَ (ج د) مُتَسَاوِيَانِ فِي الصَّدْقِ، كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُمَيِّزُ مَا هِيَ (ب) عَمَّا يَشَارِكُهُ فِي الوجود.

(٢) قوله: (قَدْ مَرَّ) عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: (أَمَّا غَيْرُ مَقُولٍ فِي جَوَابِ مَا هُوَ؟ بَلْ مَقُولٌ فِي جَوَابِ أَيِّ شَيْءٍ هُوَ فِي ذَاتِهِ؟

أه منه.



الْعَامُّ؛ لِعَدَمِ مَقُولِيَّتِهِ فِي الْجَوَابِ أَصْلًا، وَيَقُولُهُ: (فِي ذَاتِهِ) يُخْرِجُ: الْخَاصَّةَ.

[قِسْمَا الْكُلِّيِّ الْعَرَضِيِّ]

[العرضي قسمان]:

(وَأَمَّا الْعَرَضِيُّ) فِقِسْمَانِ: خَاصَّةٌ^(١)، وَعَرَضٌ عَامٌّ؛ لِأَنَّهُ إِنْ اخْتَصَّ بِحَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ فَخَاصَّةٌ، وَإِنْ اشْتَمَلَ عَلَى الْحَقَائِقِ فَعَرَضٌ عَامٌّ،

قول أحمد

العمادي

فليل

المقام سؤالا وجوابا، فتدبر، وقد مر أيضا أَنَّ النَّاطِقَ مثلاً له أفراد، فهو بالقياس إلى حصصها المضافة إليها نوع، وكذا الجنس والعرض العام، وكذا الخاصة كالضاحك، فلا بُدَّ من اعتبار قيد الحيثية في تعريفها، فلا تغفل، وبالله التوفيق.

قَالَ الْمُصَنِّفُ: (وَأَمَّا الْعَرَضِيُّ) لَمَّا فُرِغَ عَنِ الْمَحْمُولَاتِ الذَّاتِيَّةِ شَرَعَ فِي الْمَحْمُولَاتِ الْعَرَضِيَّةِ، قَالَ السَّارِحُ: (إِنْ اخْتَصَّ بِحَقِيقَةٍ) الْحَقِيقَةُ وَالْمَاهِيَةُ مُتَرَادِفَانِ، وَلِذَلِكَ قَالَ الْمُصَنِّفُ: (فِيمَا أَنَّ يَمْتَنِعُ انْفِكَائُهُ عَنِ الْمَاهِيَةِ)، وَقَدْ يَقَالُ^(٢): إِنَّ الْحَقِيقَةَ بِمَعْنَى الْمَاهِيَةِ الْمَوْجُودَةِ وَالْمَاهِيَةُ أَعَمُّ مِنْهَا، فَلَا يَشْتَمِلُ الْكَلَامُ عَلَى خَوَاصِّ الْمَاهِيَةِ الْإِعْتِبَارِيَّةِ، فَلَا بُدَّ مِنَ الصَّرْفِ عَنِ الظَّاهِرِ الْمَتَبَادِرِ، فَتَأَمَّلْ^(٣)، قَالَ السَّارِحُ: (وَإِنْ اشْتَمَلَ عَلَى الْحَقَائِقِ فَعَرَضٌ عَامٌّ)؛ أَي: مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ اشْتَمَلَ عَلَى الْحَقَائِقِ فَهُوَ عَرَضٌ عَامٌّ؛ كَالْمَاشِي،

(١) وتسمى أيضا عرضاً خاصاً، وذلك كالضاحك بالقوة بالنسبة إلى الإنسان، والصاهل بالقوة بالنسبة إلى الفرس، فهي من العوارض الخاصة بصاحبها، التي لا تنفك عنه، وكونها عرضيات؛ لأنها لا تدخل في الذاتيات التي مرت (الجنس والفصل والنوع)، بل هي تقابلها.

(٢) قائله أبو الفتح. اه منه.

(٣) وجهه أن دعوى التبادر ممنوع. اه منه.



وباعتبارِ هذا التَّقْسِيمِ صَارَتِ الْكُلِّيَّاتُ خَمْسًا، وَإِنْ أُنْدَرَجَ فِيهِ تَقْسِيمٌ آخَرُ، عَلَى مَا قَالَ:

قول أحمد

المهادي

خليل

فإنه من حيث إنه شاملٌ للحقائق من الإنسان وغيره عرضٌ عامٌ، ومن حيث إنه مختصٌ بحقيقة الحيوان خاصةً له، فالخاصةُ قد تكون للجنسِ العالي؛ كالموجود^(١) لا في موضوع للجوهر، وللمتوسط؛ كالمَلَوْنِ للجسم، وللنوع الأخير؛ كالكاتب للإنسان، وقد تكون لازمةً؛ كذي الرّوايا الثلاث للمثلث، وقد تكون مفارقةً؛ كالماشي للحيوان، وقد تكون عامةً لأشخاصٍ موضوعيها؛ كالصّاحك بالطّبع للإنسان، وخاصةً بالعض؛ كالكاتب له، وقد تكون مفردةً؛ كالكاتب، ومرتبّةً؛ كمُتَصِبٍ^(٢) القامة بادي البشرة، وقد تكون بالقياس إلى شيء لا توجد فيه وإن لم تكن خاصةً بالموضوع على الإطلاق؛ كذي الرّجلين للإنسان بالقياس إلى الفرس دون الطائر، ولا بالقياس إلى شيء^(٣)، بل بالإطلاق كما مرّ، وكلُّ خامسةٍ نوعٌ خاصّةٌ لجنسٍ وإن علا، ولا ينعكس^(٤)، ورُبّما يكون عرضاً عاماً لما تحتهنّ، ورُبّما لا يكون، وليس المراد بالعرض في قولنا: «العرض العام» ما يُقابل الجوهر، بل ما يُقابل الذات، مثلاً إن الحيوان بالقياس إلى الناطق عرضٌ عامٌ، وهو ظاهرٌ، وليس المراد بالعرضي ما يعمُ المشتق والمأخذ؛ لأنّ الضحك بالنسبة إلى الإنسان لا يُسمّى عرضياً؛ لأنّ الكليات الخمس لا بدّ وأن تكون محمولةً حقيقةً وموطأةً، فالماشي عرضٌ عامٌ لا المشي، والناطق فصلٌ لا النطق، وكذا الكلام في البواقي. واغلم أنّ أشرف الخواص هي الشاملة للآزمة البينة؛ لأنها هي المنتفع بها في الرُسوم، أمّا الانتفاع بالشُمول والّلزوم فلا أنه لا يكون الرّسم أخصّ من المرسوم كما ستعرف من وجوب المساواة عند المتأخّرين، إلّا أنه خلاف التّحقيق، وأمّا الانتفاع بكونها بينةً فلا أنها لو لم تكن بينةً لا يلزم من معرفتها معرفة ما هي خاصةً له، إلّا أن يكون المقصود من التعريف التّنبية، فإنه يجوز أن يكون بالأخفى، على ما قال الإمام الرّازي في «المباحث».

قال السّارح: (وباعتبارِ هذا التَّقْسِيمِ) دفعٌ لإشكالٍ واردٍ على كلام المصنّف، وهو أنّ الخارج من تقسيم العرضي أربعة، فتكون الكليات سبعة لا خمسة، مع أنه في بيانٍ إيساغوجي، وهو علم للكليات الخمس كما مرّ، والتّقسيم الآخر يُوجب كون الكليات سبعةً، فهو مخالفٌ للمشهور، فالمعتبر هو الأوّل.

(١) لا يقال: إنه عرض عام للجوهر؛ لأنه يصدق على الواجب أيضاً. لأننا نقول: إن الجوهر قد فسر بوجود لا في موضوع، وليس المراد بالموجود الموجود بالفعل، وإلا لكان الشك في وجود جبل من ياقوت شكاً في جوهرية، فوجوده زائد على ماهيته، على ما قال السيد السند - قدس سره -، فاندفعت المناقشة في المثال. اهـ منه.

(٢) فيه مسامحة. اهـ منه.

(٣) كالماشي فإنه بالقياس إلى الجمادات مختص بالإنسان، وعرض عام بالقياس إلى الفرس، فقيد الحيثية معتبر. اهـ منه.

(٤) بأن يكون خاصة الجنس خاصة النوع. اهـ منه.



[لازم الماهية، ولازم الوجود]:

(فَإِمَّا أَنْ يَمْتَنَعَ انفِكَائُهُ عَنِ الْمَاهِيَةِ) سَوَاءٌ اِمْتَنَعَ انفِكَائُهُ عَنِ الْمَاهِيَةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ هِيَ، كَالْفَرْدِيَّةِ لِلثَّلَاثَةِ، أَوْ عَنِ الْمَاهِيَةِ الْمَوْجُودَةِ كَالسَّوَادِ لِلْحَبَشِيِّ،

قول أحمد

قوله: (مِنْ حَيْثُ هِيَ هِيَ) أي: يَمْتَنَعُ انفِكَائُهُ عَنْهَا فِي الْخَارِجِ وَالذَّهْنِ جَمِيعاً، قوله: (الْمَوْجُودَةِ) أي: اِمْتَنَعَ انفِكَائُهُ عَنِ الْمَاهِيَةِ بِاعْتِبَارِ وُجُودِهَا فِي الْخَارِجِ دُونَ الذَّهْنِ، أَوْ بِاعْتِبَارِ وُجُودِهَا فِي الذَّهْنِ دُونَ الْخَارِجِ.

العبادي

قوله: (دُونَ الذَّهْنِ) كَالسَّوَادِ لِلْحَبَشِيِّ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ السَّوَادُ لَازِماً لَوْجُودِ مَاهِيَةِ الْإِنْسَانِ لَكَانَ كُلُّ إِنْسَانٍ مَوْجُوداً أَسْوَدَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ تَأْمَلْ.

قوله: (فِي الذَّهْنِ) كَالْكُلِّيَّةِ لِلْحَيَوَانِ.

فخيل

قوله: (يَمْتَنَعُ انفِكَائُهُ عَنْهَا)؛ أي: عَنِ الْمَاهِيَةِ، يَتَبَادَرُ مِنْهُ أَنَّ لَازِمَ الْمَاهِيَةِ لَازِمٌ نَفْسِهَا مَجْرَدَةً عَنِ وُجُودِهَا مُطْلَقاً، وَلِذَلِكَ لَا يَنْفَكُ عَنِ وُجُودِهَا الْخَارِجِي وَعَنِ وُجُودِهَا الذَّهْنِي مُطْلَقاً، بَلِ الْوُجُودُ الْمَطْلُوقُ مِنَ الْعَوَارِضِ أَيْضاً، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، وَاعْلَمْ أَنَّ الْوُجُودَ الْخَارِجِي مَصْدَرُ الْأَثَارِ وَالْأَحْكَامِ، وَالْوُجُودَ الذَّهْنِي لَيْسَ كَذَلِكَ، وَإِذَا اعْتَبَرَ انْقِسَامُ الْوُجُودِ إِلَيْهِمَا صَارَتِ الْعَوَارِضُ أَقْسَاماً ثَلَاثَةً: مَا لِلْوُجُودِ الْخَارِجِي بِحَسَبِ خُصُوصِهِ مَدْخُلٌ فِيهِ؛ كَالسَّوَادِ وَالْبَيَاضِ، وَالْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ، فَلَا يُوصَفُ بِهِ الشَّيْءُ حَالٌ وَجُودِهِ فِي الذَّهْنِ، وَمَا لِلْوُجُودِ الذَّهْنِي بِخُصُوصِهِ مَدْخُلٌ فِيهِ؛ كَالْكُلِّيَّةِ وَالْجُزْئِيَّةِ، وَالذَّاتِيَّةِ وَالْعَرْضِيَّةِ، فَلَا يُوصَفُ بِهِ الشَّيْءُ حَالٌ وَجُودِهِ فِي الْخَارِجِ، وَمَا لَيْسَ لِأَحَدِ الْوُجُودَيْنِ بِحَسَبِ خُصُوصِهِ مَدْخُلٌ فِيهِ، وَيُسَمَّى لَازِمَ الْمَاهِيَةِ؛ كَالْفَرْدِيَّةِ وَالرَّوْجِيَّةِ اللَّازِمَتَيْنِ لِعَدَدَيْنِ مَخْصُوصَيْنِ؛ كَالثَّلَاثَةِ وَالْأَرْبَعَةِ، فَأَيْنَمَا وُجِدَتْ كَانَتْ مُتَّصِفَةً بِعَوَارِضِهَا، فَلَازِمُ الْمَاهِيَةِ مُتَرَتِّبٌ عَلَى الْوُجُودِ الْمَطْلُوقِ، وَمَنْ لَاحَظَ الْمَاهِيَةَ عَارِيَةً عَنِ الْوُجُودِ وَلَوَازِمَ الْوُجُودِ لَا يَقْدِرُ أَنْ يَحْكَمَ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ، فَالْأَزْمُ مُنْقَسِمٌ إِلَى أَقْسَامِهَا الثَّلَاثَةِ بِاعْتِبَارِ، أَوْ الْوُجُودُ لَهُ اعْتِبَارَاتٌ ثَلَاثَةٌ.

قوله: (بِاعْتِبَارِ وُجُودِهَا)؛ أي: بِاعْتِبَارِ وُجُودِهَا بِخُصُوصِهِ فِي الْخَارِجِ كَمَا مَرَّ، وَبِاعْتِبَارِ وُجُودِهَا بِخُصُوصِهِ فِي الذَّهْنِ، وَقَدْ مَرَّ مِثْلُهُمَا، وَإِذَا لَمْ يَعْتَبَرْ خُصُوصُ الْوُجُودِ بَلِ اعْتَبِرَ مُطْلَقاً كَانَ لَازِمَ الْمَاهِيَةِ كَمَا مَرَّ أَيْضاً.

قَالَ الشَّارْحُ: (كَالسَّوَادِ) فَإِنَّهُ لَازِمٌ (لِلْحَبَشِيِّ) لَا يَقَالُ: لَوْ كَانَ السَّوَادُ لَازِماً لَوْجُودِهِ لَكَانَ كُلُّ إِنْسَانٍ مَوْجُوداً فِي الْخَارِجِ أَسْوَدَ، وَالتَّالِي بَاطِلٌ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: إِنَّ مَعْنَى لَازِمِ الْوُجُودِ الْخَارِجِي أَنَّهُ مُعْتَبَرٌ بَعْدَ الْوُجُودِ الْخَارِجِي، وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ الْوُجُودُ الْخَارِجِي عَلَةً تَامَّةً؛ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ انْضِمَامُ التَّشْخِصِ



(وَهُوَ الْعَرَضُ اللَّازِمُ)، فالأوّل: لازم الماهيّة، والثاني: لازم الوجود، (أو لا يمتنع) انفكاكُهُ عَنِ المَاهِيَةِ، (وَهُوَ الْعَرَضُ الْمُفَارِقُ)؛ لِإِمْكَانِ مُفَارَقَتِهِ؛ سَوَاءً وَقَعَتْ بِالْفِعْلِ سَرِيعاً كَحُمْرَةِ الْحَجَلِ، وَصُفْرَةِ الْوَجَلِ، أَوْ بَطِيشاً كَالشَّبَابِ، أَوْ لَمْ تَقَعْ [ب/٨] أصلاً^(١)، كَالْفَقْرِ الدَّائِمِ لِمَنْ يُمَكِّنُ غَنَاؤُهُ.

- [الخاصّة]:

(وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا) أي: مِنَ اللَّازِمِ أَوْ الْمُفَارِقِ (إِمَّا أَنْ يَخْتَصَّ بِحَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهُوَ الْخَاصَّةُ) فَالْلازِمُ الْخَاصَّةُ، (كَالصَّاحِكِ بِالْقُوَّةِ، وَ) الْمُفَارِقُ الْخَاصَّةُ (بِالْفِعْلِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِنْسَانِ، وَتُرْسَمُ) أي: الْخَاصَّةُ (بِأَنَّهَا كُلِّيَّةٌ تُقَالُ عَلَى مَا تَحْتَ حَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ فَقَطُّ) خَرَجَ بِهِ غَيْرُ النَّوعِ وَالْفَصْلِ الْقَرِيبِ، وَخَرَجَا بِقَوْلِهِ: (قَوْلًا عَرَضِيًّا).

قول أحمد

قوله: (بقوله: قَوْلًا عَرَضِيًّا... إلخ) إنّما يخرجُ به النوعُ على تقديرِ أن يكون ذاتياً، وإذا

المهادي

قوله: (إنّما يخرجُ به) إشارةٌ إلى أنّ تعريفَ الخاصّةِ إنّما يكونُ مايعاً إذا كان النوعُ ذاتياً، وأمّا إذا كان عَرَضِيًّا فلا يكونُ مايعاً لصِدْقِهِ عَلَى النوعِ، ولقائلٍ أن يقولَ: هذا التعريفُ مبنيٌّ على ما هو المشهورُ فيما يَبْنِيهِمْ مِنْ أَنَّ النوعَ ذاتيٌّ، بحيثُ لا يَدَهَبُ الْوَهْمُ إِلَى خِلَافِهِ، وهذا لا يُنَافِي كَوْنَ النوعِ عَرَضِيًّا بِطَرِيقِ النَّوْهِمْ مِنَ الْعِبَارَةِ.

خليل

الصَّنْفِي شَرْطاً، وَلِذَلِكَ قِيلَ: لَازِمٌ لَوْجُودِهِ وَتَشَخُّصِهِ، قَالَ الْمُصَنِّفُ: (وَهُوَ الْعَرَضُ اللَّازِمُ) وَلَا شَكَّ أَنَّ اللُّزُومَ الْمَعْتَبَرَ هَهُنَا لَيْسَ الْمَعْتَبَرُ فِي دَلَالَةِ الْإِتِّزَامِ، بَلْ هُوَ أَعْمُ مِنْهُ، فَلَا تَغْفَلُ.

قَالَ الْمُصَنِّفُ: (تُقَالُ)؛ أَي: الصَّالِحَةُ لِلْمَقُولِيَّةِ، (عَلَى مَا تَحْتَ حَقِيقَةٍ... إلخ) فيخرجُ الماشي، فلا يَسْهُلُ التَّعْرِيفُ الْأَعْلَى خَاصَّةَ النوعِ، فيخرجُ خَاصَّةَ الْجِنْسِ وَهُوَ الْمَلَائِمُ لِقَوْلِهِ: «غَيْرُ النوعِ»؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ النوعَ السَّافِلُ، وَقَدْ مَرَّ أَنَّ خَاصَّةَ الْجِنْسِ دَاخِلَةٌ فِي الْخَاصَّةِ، فَلَا يَكُونُ التَّعْرِيفُ جَامِعاً، إِلَّا أَنْ يُبْنَى الْكَلَامُ عَلَى قَوْلِ الْبَعْضِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ: إِنَّ قَيْدَ الْحَيَثِيَّةِ مُعْتَبَرٌ، فَالْمَاشِي -باعتبارِ صَلَاحِيَّتِهِ لِلْمَقُولِيَّةِ عَلَى مَا تَحْتَ حَقِيقَةٍ؛ أَعْنِي: الْحَيَوَانَ مِثْلًا- خَاصَّةٌ لَهُ، وَباعتبارِ صَلَاحِيَّتِهِ لِلْمَقُولِيَّةِ عَلَى مَا تَحْتَ الْحَقَائِقِ عَرَضٌ عَامٌّ، فَتَأْمَلُ^(٢).

(١) زيادة من الحجرية.

(٢) وجهه أن الظاهر هو الجواب الأول. اه منه.



قول أحمد

كان عَرَضِيًّا عَلَى مَا قَرَّرَهُ الشَّارِحُ فِيمَا سَبَقَ فَلَا، تَذَكُّرُهُ.

العبادي

قوله: (فِيمَا سَبَقَ) أَي: فِي تَعْرِيفِ الذَّاتِي وَالْعَرَضِي، فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُقَرَّرْهُ عَلَى وَجْهِ أَنْ يَكُونَ النَّوعُ عَرَضِيًّا، بَلْ حَمَلَ عِبَارَةَ الْمُصَنِّفِ عَلَى مَا يَحْتَمِلُ وُرُودُهُ عَلَيْهِ كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى الْمُتَأَمِّلِ.

خليل

قوله: (عَلَى مَا قَرَّرَهُ الشَّارِحُ) قَدْ مَرَّ أَنَّ الشَّارِحَ جَوَّزَ فِي تَعْرِيفِ الذَّاتِي؛ أَعْنِي: مَا يَدْخُلُ فِي حَقِيقَةِ جُزْئِيَّاتِهِ احْتِمَالَيْنِ: حَمَلُهُ عَلَى الظَّاهِرِ، وَالتَّأْوِيلِ، فَإِذَا حُمِلَ عَلَى الظَّاهِرِ كَانَ تَعْرِيفُ الْعَرَضِي- أَعْنِي: وَهُوَ الَّذِي يُخَالِفُهُ- شَامِلًا لِلنَّوعِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِي حَقِيقَةِ جُزْئِيَّاتِهِنَّ، فَكَانَ عَرَضِيًّا، فَإِذَا كَانَ دَاخِلًا فِي تَعْرِيفِ الْعَرَضِي لَا يَخْرُجُ النَّوعُ بِقَوْلِهِ: (قَوْلًا عَرَضِيًّا)، فَكَلَامُ الشَّارِحِ فَاسِدٌ، وَتَعْرِيفُ الْخَاصَّةِ أَيْضًا فَاسِدٌ؛ لِأَنَّهُ أَعْمٌ، وَفِي هَذَا الْمَقَامِ بَحْثٌ: أَمَّا أَوَّلًا فَلأنَّهُ لَا يَلِزُ مِنْ دَخُولِهِ فِي تَعْرِيفِ الْعَرَضِي الْقَوْلُ بِكَوْنِ النَّوعِ عَرَضِيًّا فِي الْإِصْطِلَاحِ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّعْرِيفُ أَعْمٌ، سَيِّمًا الْاسْمِي، بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمُحَقِّقِينَ لَمْ يَشْتَرُطُوا الْمَسَاوَاةَ، عَلَى مَا قَالَ صَاحِبُ «التَّلْوِيحِ» وَغَيْرُهُ، أَمَّا ثَانِيًا فَلأنَّ الشَّارِحَ لَمَّا صَرَّحَ فِي هَذَا الْمَقَامِ مُوَافِقًا لِتَصْرِيحِ الْمُصَنِّفِ وَالْإِصْطِلَاحِ الْقَوْمِ، يَنْبَغِي قَبُولُ كَلَامِهِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَأَنْ يَرَدَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ فِي تَقْرِيرِ تَعْرِيفِ الْعَرَضِي إِذَا حُمِلَ تَعْرِيفُ الذَّاتِي عَلَى ظَاهِرِهِ أَنَّهُ لَا يَخْلُو عَنْ مَسَامَحَةٍ؛ لِأَنَّهُ يُؤْهِمُ كَوْنَ النَّوعِ عَرَضِيًّا، وَإِنَّمَا قُلْنَا: «يُؤْهِمُ» وَلَمْ نَقُلْ: «يَدُلُّ»؛ لِأَنَّ الْقَرِينَةَ الصَّارِفَةَ عَنِ الظَّاهِرِ ظَاهِرَةٌ كَمَا مَرَّ، فَتَأْمَلْ^(١)، وَاعْلَمْ أَنَّ الظَّاهَرَ مِنْ قَوْلِهِ: (فَقَطُّ) أَنَّ الْخَارِجَ مِنَ التَّقْسِيمِ الْخَاصَّةِ الْمَطْلَقَةِ، فَيَخْرُجُ عَنِ التَّعْرِيفِ الْخَاصَّةِ الْإِضَافِيَّةِ؛ أَعْنِي: مِثْلَ ذِي الرَّجَلَيْنِ، فَإِنَّهُ خَاصَّةٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْفَرَسِ لِلْإِنْسَانِ، مَعَ أَنَّهُ شَامِلٌ لِلظَّائِرِ كَمَا مَرَّ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْحَصَرَ الْمُسْتَفَادَ مِنْهُ أَعْمٌ مِنَ الْحَقِيقِيِّ وَالْإِضَافِيِّ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ قَيْدَ الْحَيْثِيَّةِ مُعْتَبَرٌ فِي تَعَارِيفِ الْأُمُورِ الْإِضَافِيَّةِ، فَتَأْمَلْ^(٢).

(١) وجهه أنه يمكن أن يقال: أن مراد المحشي ليس الرد على الشارح، بل مراده هو التنبيه على أن قوله يخرج مبني على الاحتمال الآخر في تعريف الذاتي، وهو التأويل إلا أنه بعيد من كلامه؛ لأن الظاهر أن مقصوده ترويح إيراده السابق عليه بأن إبقاء تعريف الذاتي على ظاهره خطأ، فتدبر. اهـ منه.

(٢) وجهه الإشارة إلى ضعف هذا الكلام؛ لأن المتبادر منه أنه مخصوص بخاصة النوع، وقد نقل عن الشيخ أنه قال في «الشفاء»: أنها المقولة على أشخاص نوع واحد في جواب (أي شيء هو؟) قولاً غير ذاتي، وما ذكرناه أيضاً اصطلاح آخر، وهو الأولى على ما قال بعض المحققين، وبالجمله: إن الخاصة تطلق على معينين. اهـ منه.



- [العرض العام]:

(إِذَا أَنْ يَعْمَ) كُلُّ مِنَ اللَّازِمِ وَالْمُفَارِقِ (حَقَائِقَ فَوْقَ وَاحِدَةٍ، هُوَ الْعَرَضُ الْعَامُّ، كَالْمُتَنَفِّسِ بِالْقُوَّةِ) مِثَالُ اللَّازِمِ الْعَرَضِيِّ الْعَامِّ، (وَبِالْفِعْلِ) مِثَالُ الْمُفَارِقِ الْعَرَضِيِّ الْعَامِّ، وَقَوْلُهُ: (لِلْإِنْسَانِ، وَغَيْرِهِ مِنَ الْحَيَوَانَاتِ) مُتَعَلِّقٌ بِهِمَا وَبَيَانٌ لِعُمُومِهِمَا، (وَيُرْسَمُ: بِأَنَّهُ كُلِّي يُقَالُ عَلَى مَا تَحْتَ حَقَائِقَ مُخْتَلِفَةٍ) يَخْرُجُ بِهِ غَيْرُ الْجِنْسِ وَالْفَصْلِ الْبَعِيدِ، وَخَرَجًا بِقَوْلِهِ: (قَوْلًا عَرَضِيًّا).

قول أحمد

قوله: (مُتَعَلِّقٌ بِهِمَا) لَا تَعَلُّقَ الظَّرْفِ بِالْعَامِلِ، بَلْ هُوَ بَيَانٌ لِمَعْرُوضِهِمَا وَعُمُومِهِمَا، وَالْمَعْنَى: كَالْمُتَنَفِّسِ بِالْقُوَّةِ وَبِالْفِعْلِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِنْسَانِ وَغَيْرِهِ.

المجادي

قوله: (لَا تَعَلُّقَ الظَّرْفِ بِالْعَامِلِ)؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ لَا يَسْتَقِيمُ الْمَعْنَى، كَمَا لَا يَخْفَى.

خليل

قَالَ الْمُصَنِّفُ: (فَوْقَ وَاحِدَةٍ) تَأْكِيدٌ؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ فِي التَّعَارِيفِ مَحْمُولٌ عَلَى مَا فَوْقَ الْوَاحِدِ عِنْدَ الْمُنْطَقِيِّينَ كَمَا هُوَ الْمَشْهُورُ، قَالَ الْمُصَنِّفُ: (كَالْمُتَنَفِّسِ بِالْقُوَّةِ وَبِالْفِعْلِ) فَإِنَّهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْحَيَوَانِ خَاصَّةً، وَبِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِنْسَانِ وَالْفَرَسِ وَغَيْرِهِمَا مِنْ أَنْوَاعِ الْحَيَوَانِ عَرَضٌ عَامٌّ، قَالَ الْمُصَنِّفُ: (يُقَالُ عَلَى مَا تَحْتَ حَقَائِقَ) وَقَدْ مَرَّ أَنَّ الْعَرَضَ الْعَامَّ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ كَذَلِكَ لَا يَقَالُ فِي جَوَابِ: أَيُّ شَيْءٍ؟، وَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ خَاصَّةُ الْجِنْسِ يَقَالُ فِي جَوَابِ: أَيُّ شَيْءٍ هُوَ؟ فِي عَرَضِهِ، فَلَا تَقْلُ.

الكلي

باعتبار دخوله في ذات الشيء أو خروجه عنها:



(٤)

[مقاصد التصورات؛ القول الشارح]

الباب الثاني: في مقاصد التصورات، وهو باب: (القول الشارح).

[معنى القول]:

وِيرَادْفُهُ: الْمُعَرَّفُ، وَيُسَمَّى قَوْلًا؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ هُوَ الْمُرَكَّبُ، وَالْمُعَرَّفُ مُرَكَّبٌ، كُلِّيًّا
عِنْدَ قَوْمٍ وَعَالِبًا عِنْدَ آخَرِينَ، وَالصَّحِيحُ هُوَ الْأَوَّلُ؛

قول أحمد

المبادي

خليل

قَالَ الشَّارْحُ الْعَلَامَةُ: (البَابُ الثَّانِي: فِي مَقَاصِدِ التَّصَوُّرَاتِ)؛ أَي: الْمَتَّصَوُّرَاتِ^(١)، أَرَادَ
بِ«الْمَقَاصِدِ»: الْمَسَائِلَ الْبَاحِثَةَ عَنْ أَحْوَالِ الْأَقْوَالِ الشَّارِحَةِ^(٢)، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ^(٣) مَحْذُوفًا؛
أَي: الْبَابُ الثَّانِي فِي بَيَانِ مَبَاحِثِ مَقَاصِدِ^(٤) التَّصَوُّرَاتِ، وَكَذَا الْكَلَامُ فِي بَابِ الْقِيَاسِ، وَقَدْ فَصَّلْتُ
الْمَقَامَ فِي «حَاشِيَةِ رِسَالَةِ الْوَحْدَةِ»، فَعَلَيْكَ التَّأَمُّلُ فِي التَّطْبِيقِ عَلَى الْقَانُونِ، قَالَ الشَّارْحُ: (وِيرَادْفُهُ:
الْمُعَرَّفُ) بِالْكَسْرِ؛ أَي: عِنْدَ الْمُنْطَقِيِّ، وَيَكُونُ الْحَدُّ قِسْمًا مِنْهُ، وَعِنْدَ أَهْلِ الْأَصُولِ وَعِنْدَ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ
يُرَادْفُهُ الْحَدُّ أَيْضًا، فَلَا تَغْفُلْ وَلَا تَخْبِطُ^(٥). قَالَ الشَّارْحُ: (لَأَنَّ الْقَوْلَ هُوَ الْمُرَكَّبُ) أَرَادَ بِالْمُرَكَّبِ غَيْرَ
الْمُتَعَارَفِ؛ لِأَنَّ النَّاطِقَ مَفْرُودٌ غَيْرُ مُرَكَّبٍ فِي الْمُتَعَارَفِ، وَسَبَّحِيءُ مِنْهُ التَّصْرِيحُ بِكَوْنِهِ مُرَكَّبًا، فَالْمُرَادُ بِهِ
مَجْرَدُ الْمَعْنَى الْمُتَعَدِّدِ، بِحَيْثُ يُمَكِّنُ تَفْصِيلُهُ إِلَى أَمْرَيْنِ مِنَ الْكَلِّيَّاتِ الْخَمْسِ، قَالَ الشَّارْحُ: (عِنْدَ قَوْمٍ)؛
أَي: عِنْدَ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَقَالَ: (وَعَالِبًا عِنْدَ آخَرِينَ)؛ أَي: الْمُتَأَخِّرِينَ.

قَالَ الشَّارْحُ: (وَالصَّحِيحُ هُوَ الْأَوَّلُ) وَهَذَا الْقَوْلُ يُلْزِمُهُ عَدَمُ جَوَازِ التَّعْرِيفِ بِالْمَفْرُودِ، فَمَا سَاقَهُ لِبَيَانِهِ
مِنَ التَّعْلِيلِ: إِمَّا بِاعْتِبَارِ لَازِمِهِ كَمَا هُوَ الْمُنَاسِبُ لِقَوْلِهِ: «عَلَى عَدَمِ صِحَّةِ التَّعْرِيفِ بِالْمَفْرُودِ»؛ فَلِذَا حَمَلَهُ

(١) لأن الكلام في المعلوم. اهـ منه.

(٢) لا يقال: فعلى هذا يكون مباحث الكليات الخمس المبادئ، مع أن مسائل الكتاب كلها مقاصد بالذات. لأننا نقول: هذا لا يمنع التفاوت بين المقاصد، وقد ذكرناه في الحاشية مفصلاً. اهـ منه.

(٣) قوله: (المضاف)؛ يعني: المباحث لا البيان، فإنه محذوف على الوجهين، فتأمل. اهـ منه.

(٤) فعلى هذا تكون المقاصد عبارة عن الأقوال الشارحة كما أن الكليات الخمس مبادئ. اهـ منه.

(٥) لعدم الاطلاع على الاصطلاحين. اهـ منه.



لأنَّ المُعَرَّفَ مِن أَقْسَامِ النَّظَرِيّ، الَّذِي هُوَ تَرْتِيبُ أُمُورٍ مَعْلُومَةٍ.

فإنَّ كَوْنَ النَّظَرِ: تَرْتِيبُ أُمُورٍ، مَبْنِيٌّ عَلَى عَدَمِ صِحَّةِ التَّعْرِيفِ بِالْمُفْرَدِ،

قول أحمد

قوله: (مَبْنِيٌّ عَلَى عَدَمِ صِحَّةِ التَّعْرِيفِ بِالْمُفْرَدِ) فيه: أَنَّ اللَّازِمَ مِمَّا ذَكَرَ الشَّارِحُ تَوَقُّفُ كَوْنِ المُعَرَّفِ مُرَكَّبًا كُلِّيًّا عَلَى كَوْنِ النَّظَرِ تَرْتِيبَ أُمُورٍ مَعْلُومَةٍ، وَلَا يَثْبُتُ مِمَّا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ تَوَقُّفُ كَوْنِ

المعادي

قوله: (أَنَّ اللَّازِمَ مِمَّا ذَكَرَ) أي: مِمَّا نُقِلَ مِنْ قَوْلِهِ: لِأَنَّ المُعَرَّفَ مِنْ أَقْسَامِ النَّظَرِ تَوَقَّفَ كَوْنُ المُعَرَّفِ مُرَكَّبًا كُلِّيًّا عَلَى كَوْنِ النَّظَرِ تَرْتِيبَ أُمُورٍ، وَلَا يَثْبُتُ تَوَقُّفُ كَوْنِ النَّظَرِ [١/١٧] تَرْتِيبَ أُمُورٍ عَلَى كَوْنِ المُعَرَّفِ مُرَكَّبًا كُلِّيًّا مِمَّا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «فإنَّ كَوْنَ النَّظَرِ تَرْتِيبَ أُمُورٍ»، مَبْنِيٌّ عَلَى عَدَمِ صِحَّةِ التَّعْرِيفِ بِالْمُفْرَدِ، بَلْ يَثْبُتُ تَوَقُّفُ «كَوْنِ النَّظَرِ تَرْتِيبَ أُمُورٍ» مَبْنِيٌّ عَلَى عَدَمِ صِحَّةِ التَّعْرِيفِ بِالْمُفْرَدِ، وَهَذَا لَيْسَ بِدَوْرٍ كَمَا لَا يَخْفَى.

خليل

بُرْهَانُ الدِّينِ عَلَيْهِ، فَلَا غَبَارَ عَلَى كَلَامِ الشَّارِحِ، وَإِنَّمَا بِاعْتِبَارِ عَيْنِهِ، فَالتَّأْوِيلُ فِي قَوْلِهِ: «عَلَى عَدَمِ صِحَّةِ التَّعْرِيفِ بِالْمُفْرَدِ» لَازِمٌ لِنَظْمِ الدَّلِيلِ عَلَى الْمَدْعَى، وَهُوَ سَهْلٌ عَلَى الْأَصْلِ، لَكِنْ هَذَا لَا يَدْفَعُ مَنَاقِشَةَ الْمُحْشِي، وَإِنَّمَا قُلْنَا: مَنَاقِشَةُ؛ لِأَنَّهَا ضَعِيفَةٌ^(١)، قَالَ الشَّارِحُ: (لِأَنَّ المُعَرَّفَ مِنْ أَقْسَامِ النَّظَرِيّ) وَلَا يَخْفَى أَنَّ النَّظَرَ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مُقَسَّمًا لِلْمُعَرَّفِ وَالْقِيَاسِ؛ لِوَجُوبِ صَدَقِ الْمُقَسِّمِ عَلَى الْأَقْسَامِ، وَهُوَ لَا يَصْدُقُ عَلَى شَيْءٍ مِنْهُمَا؛ لِأَنَّ النَّظَرَ إِنَّمَا صِفَةُ النَّاطِرِ إِنْ كَانَ مُصَدَّرًا مَعْلُومًا، وَإِنَّمَا صِفَةُ الْأُمُورِ الْمُرْتَبَةِ إِنْ كَانَ مُصَدَّرًا مَجْهُولًا^(٢)، فَهُوَ مُبَايِنٌ لِكُلِّ مِنْهُمَا، إِلَّا أَنَّ الْمُرَادَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ الْمُعَرَّفَ مُتَعَلِّقٌ بِالنَّظَرِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ الْمُسْتَدَلُّ: إِنَّ الْمُعَرَّفَ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِهِ النَّظَرُ، وَكُلُّ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ النَّظَرُ فَهُوَ مُرَكَّبٌ، فَالْكُبْرَى مَبْنِيَّةٌ عَلَى كَوْنِ كُلِّ نَظَرٍ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِالْمُرَكَّبِ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى كَوْنِ كُلِّ مُعَرَّفٍ مُرَكَّبًا، وَالْمَبْنِيُّ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ التَّعْرِيفِ بِالْمُفْرَدِ، فَتَأْمَلْ فِي التَّطْبِيقِ^(٣).

قوله: (تَوَقَّفَ كَوْنِ المُعَرَّفِ مُرَكَّبًا كُلِّيًّا) مَحْصُولُ مَا ذَكَرَهُ الْمُحْشِي أَنَّ تَرَكُّبَ الْمُعَرَّفِ كُلِّيًّا مَوْقُوفٌ عَلَى تَرَكُّبِ النَّظَرِ كُلِّيًّا، وَهُوَ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى تَرَكُّبِ الْمُعَرَّفِ كُلِّيًّا، بَلْ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ الْمُعَرَّفِ بِالْمُفْرَدِ، فَلَا يَظْهَرُ لَزُومُ الدَّوْرِ؛ إِذْ لَمْ يَظْهَرِ اتِّحَادُ الْمَوْقُوفِ، وَالْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ، وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْقَوْلَ بِعَدَمِ الْجَوَازِ قَوْلٌ^(٤)

(١) وسببائي وجهه. اه منه.

(٢) ولكل ذاهب كما في «فصول البدائع». اه منه.

(٣) والأوضح في التقرير أن يقال: أن المعرف مركب كلياً؛ لأن المعرف نظر، وكل نظر مركب، ولا خفاء في توقف الكبرى على المدعى، وعلى المقدمة المذكورة في الشرح، فإن كانت تلك المقدمة عين الدعوى فال كلام في صحة كلام الشارح، وإن كانت غيرها فالتأويل سهل. اه منه.

(٤) فلا يرد أنهما متلازمان لا متحدان. اه منه.



قول أحمد

النَّظَرُ تَرْتِيبٌ أُمُورٍ مَعْلُومَةٍ عَلَيْهِ، بَلْ عَلَى عَدَمِ صِحَّةِ التَّعْرِيفِ بِالْمُفْرَدِ، وَهَذَا لَيْسَ بِدَوْرٍ؛ إِذِ الدَّوْرُ: تَوَقُّفُ الشَّيْءِ عَلَى مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ؛ إِمَّا بِمَرْتَبَةٍ أَوْ بِمَرَاتِبٍ، فَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: فَإِنَّ كَوْنَ النَّظَرِ تَرْتِيبٌ أُمُورٍ مَعْلُومَةٍ، مَبْنِيٌّ عَلَى كَوْنِ النَّظَرِ مُرَكَّبًا كُلِّيًّا؛ إِذِ الْوَاجِبُ تَطْبِيقُ الْمُعْرِفِ بِالْكَسْرِ عَلَى

المهادي

قوله: (فَالْأَوَّلَى) يَعْنِي: أَنَّ الْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ بَدَلْ قَوْلِهِ: «عَدَمُ صِحَّةِ التَّعْرِيفِ بِالْمُفْرَدِ كَوْنِ التَّعْرِيفِ مُرَكَّبًا كُلِّيًّا»، وَيَذَكِّرُ سَبَبًا آخَرَ، وَهُوَ كَوْنُ النَّظَرِ مُرَكَّبًا كُلِّيًّا؛ لِيُظْهَرَ أَنَّ الدَّوْرَ مُضْمَرٌ، لَكِنْ لَمَّا أَمَكَّنْ مُلَاحَظَةُ هَذَا فِي كَلَامِ الشَّارِحِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ كَوْنَ الْمَعْرِفِ مُرَكَّبًا كُلِّيًّا، وَعَدَمُ صِحَّةِ التَّعْرِيفِ بِالْمُفْرَدِ مُتَلَازِمَانِ؛ فَيَكُونُ مِنْ قَبِيلِ ذِكْرِ الْمَلْزُومِ وَإِرَادَةِ اللَّازِمِ، قَالَ: فَالْأَوَّلَى، وَيُمْكِنُ أَنْ يُوجَّهَ كَلَامُهُ بِأَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ حَذْفِ الْمَعْطُوفِ، فَيَكُونُ تَقْدِيرُهُ: فَإِنَّ كَوْنَ النَّظَرِ تَرْتِيبٌ أُمُورٍ مَبْنِيٌّ عَلَى عَدَمِ صِحَّةِ التَّعْرِيفِ بِالْمُفْرَدِ، وَعَدَمُ صِحَّةِ التَّعْرِيفِ بِالْمُفْرَدِ مَبْنِيٌّ عَلَى كَوْنِ الْمَعْرِفِ مُرَكَّبًا كُلِّيًّا؛ فَلَوْ كَانَ ذَلِكَ مَبْنِيًّا عَلَى هَذَا لَزِمَ الدَّوْرُ، فَعَلَى هَذَا لَا يَرُدُّ مَا ذَكَرَهُ الْمُحَاشِي عَلَيْهِ.

قوله: (فَإِنَّ كَوْنَ النَّظَرِ... إلخ) الْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: فَإِنَّ تَعْرِيفَ النَّظَرِ بِ«تَرْتِيبِ أُمُورٍ»، مَبْنِيٌّ عَلَى كَوْنِ النَّظَرِ مُرَكَّبًا كُلِّيًّا؛ لِبِلَاقَةِ قَوْلِهِ: «إِذِ الْوَاجِبُ تَطْبِيقُ الْمَعْرِفِ... إلخ».

خليل

بِوَجُوبِ التَّرْكِيبِ، فَيَلْزِمُ الدَّوْرُ^(١)، عَلَى أَنَّ النَّزَاعَ إِنَّمَا هُوَ فِي انْحِصَارِ الصَّحَّةِ فِي التَّعْرِيفِ بِالْمُرَكَّبِ، وَهُوَ إِنَّمَا يَثْبُتُ بِسَلْبِ الصَّحَّةِ عَنِ التَّعْرِيفِ بِالْمُفْرَدِ، فَالْمَدْعَى فِي الْحَقِيقَةِ عَدَمُ جَوَازِ التَّعْرِيفِ بِالْمُفْرَدِ، وَلِذَا عَرَفَ الْخَبِرَ وَأَتَى بِضَمِيرِ الْفَصْلِ، وَقَالَ: «مَبْنِيٌّ عَلَى عَدَمِ صِحَّةِ التَّعْرِيفِ بِالْمُفْرَدِ»، وَمَحْطُ الْفَائِدَةِ فِي الْكَلَامِ مُثَبَّتًا أَوْ مُنْفِيًّا، وَهُوَ انْحِصَارُ الصَّحَّةِ فِي الْمُرَكَّبِ، فَالسَّلْبُ هُوَ الْمَطْلُوبُ، فَتَأَمَّلْ وَأَنْصِفْ.

قوله: (إِذِ الْوَاجِبُ... إلخ)؛ إِذِ الْوَاجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْرِفُ بِالْكَسْرِ جَامِعًا وَمَانِعًا، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُسَاوِيًّا، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُطَابِقًا بِالْكَسْرِ لِلْمَعْرِفِ بِالْفَتْحِ لَا الْعَكْسُ، وَإِلَّا لَا يَرُدُّ عَلَى التَّعْرِيفِ سُؤَالٌ بَعْدَ الْجَامِعِيَّةِ وَالْمَانِعِيَّةِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ. خُذْ هَذَا، فَإِذَا وَجَبَ مُسَاوَاةُ التَّعْرِيفِ لِلْمَعْرِفِ يَصْحُحُ الِاسْتِدْلَالُ عَلَى طَرِيقِ الْبُرْهَانِ الْإِنْتِجَائِيِّ بِحَالِ التَّعْرِيفِ مِنَ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ عَلَى حَالِ الْمَعْرِفِ، فَالْإِيرَادُ بِلِزُومِ الدَّوْرِ غَيْرُ وَارِدٍ، إِلَّا أَنَّهُ يَرُدُّ أَنَّ هَذَا الْبُرْهَانَ إِنَّمَا يَتِمُّ إِذَا كَانَ ذَلِكَ التَّعْرِيفُ مُتَّفَقًا عَلَيْهِ، وَهُوَ مِمْنُوعٌ، وَالسَّنْدُ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ مِنْ أَنَّهُ تَحْصِيلُ أَمْرِ. اهـ^(٢).

(١) وهذا مبني على أخذ المدعي على ظاهره، ولو أخذ لازمه لا يرد عليه شيء، ولذا قلت: على أن النزاع... إلخ. اهـ منه.

(٢) ومبني التعليل المردود أمران: الأول: كون المعرفة قسم النظر. الثاني: كون النظر مركبًا، وهو معلوم من تعريفه، ويصح الاستدلال بحال التعريف على حال المعرفة لغير صاحب التعريف، فزعم المستدل أن جعل المعرفة قسم النظر به مسلمان عند أهل الفن، فوقع فيما وقع. اهـ منه.



فَلَوْ كَانَ ذَلِكَ مَبْنِيًّا عَلَى هَذَا لَزِمَ الدَّوْرُ، وَلِهَذَا عَرَّفَ بَعْضُهُم النَّظَرَ: بِتَحْصِيلِ أَمْرٍ أَوْ تَرْتِيبِ أُمُورٍ،

قول أحمد

المُعَرَّفِ بِالْفَتْحِ لَا الْعَكْسِ، وَكَوْنَ النَّظَرِ مُرَكَّبًا كُلِّيًّا مَبْنِيًّا عَلَى كَوْنِ الْمُعَرَّفِ مُرَكَّبًا كُلِّيًّا.

قوله: (ولذا) أي: ولأنَّ كَوْنَ النَّظَرِ تَرْتِيبَ أُمُورٍ مَعْلُومَةٍ مَبْنِيًّا عَلَى عَدَمِ صِحَّةِ التَّعْرِيفِ بِالْمُفْرَدِ، وَعَرَّفَ بَعْضُهُم النَّظَرَ: بِتَحْصِيلِ أَمْرٍ أَوْ تَرْتِيبِ أُمُورٍ، لَا تَرْتِيبِ أُمُورٍ فَقَطْ؛ لِيَشْتَمَلَ تَعْرِيفُ الْمُفْرَدِ [١/١٢] عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ، وَهَذَا التَّرْدِيدُ جَعْلِيٌّ، وَإِلَّا فَتَحْصُلُ أَمْرٍ أَعَمُّ مِنْ تَرْتِيبِ

العمادي

قوله: (لا العكس) إشارة إلى دَفْعِ مَا قِيلَ: إِنَّ تَطْبِيقَ الْمُعَرَّفِ بِالْفَتْحِ عَلَى الْمُعَرَّفِ بِالْكَسْرِ وَاجِبٌ أَيْضًا.

قوله: (مَبْنِيٌّ عَلَى كَوْنِ الْمُعَرَّفِ مُرَكَّبًا كُلِّيًّا)؛ لِأَنَّ جَمِيعَ أَفْرَادِ الْمُعَرَّفِ أَفْرَادُ النَّظَرِ، فَلَوْ كَانَ شَيْءٌ مِنْ أَفْرَادِ الْمُعَرَّفِ غَيْرَ مُرَكَّبٍ لَمْ يَكُنْ جَمِيعُ أَفْرَادِ النَّظَرِ مُرَكَّبًا كُلِّيًّا، بَلْ يَكُونُ بَعْضُهَا مُرَكَّبًا وَبَعْضُهَا غَيْرَ مُرَكَّبٍ؛ فَلَا يَكُونُ النَّظَرُ مُرَكَّبًا كُلِّيًّا.

قوله: (لِيَشْتَمَلَ تَعْرِيفُ الْمُفْرَدِ عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ) الْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: لِيَشْتَمَلَ التَّعْرِيفُ جَمِيعَ الْأَفْرَادِ؛ لِأَنَّ هَذَا التَّعْرِيفَ الْمُشْتَمَلَ عَلَى الْإِنْفِصَالِ لِلْمُتَأَخِّرِينَ خَاصَّةً، وَإِنَّمَا عَرَفُوا بِهِ لِيَشْتَمَلَ جَمِيعَ الْأَفْرَادِ، وَلَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى تَحْصِيلِ أَمْرٍ مَعَ كَوْنِهِ أَعَمٌّ مِنَ التَّرْتِيبِ، بَلْ ارْتَكَبُوا التَّرْدِيدَ الْجَعْلِيَّ وَذَكَرُوا التَّرْتِيبَ عَلَى وَجْهِ التَّخْصِيسِ بَعْدَ التَّعْمِيمِ اهْتِمَامًا بِشَأْنِهِ؛ لِكَوْنِهِ أَغْلَبَ، عَلَى أَنَّ كَلَامَهُ هَذَا لَا يَلِثُّ سَابِقَهُ وَلَا حَقَّهُ كَمَا لَا يَخْفَى.

خليل

قوله: (وَكَوْنَ النَّظَرِ مُرَكَّبًا كُلِّيًّا مَبْنِيًّا عَلَى كَوْنِ الْمُعَرَّفِ مُرَكَّبًا كُلِّيًّا)؛ يَعْنِي: الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ هَذَا بَدَلِ قَوْلِهِ: «فَإِنَّ كَوْنَ النَّظَرِ تَرْتِيبَ أُمُورٍ... إلخ»؛ لِثَلَا يَرِدُ عَلَيْهِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ قَوْلِنَا: «فِيهِ أَنَّ اللَّازِمَ مِمَّا ذَكَرَ، وَلَمْ يَقُلْ: الصَّوَابُ»؛ لِأَنَّهُ يُمْكِنُ التَّأْوِيلُ بِتَكْلُفٍ، بِأَنْ يُقَالَ: ذُكِرَ عَدَمُ صِحَّةِ التَّعْرِيفِ بِالْمُفْرَدِ وَأُرِيدَ لَازِمُهُ، وَهُوَ كَوْنُ الْمُعَرَّفِ مُرَكَّبًا كُلِّيًّا؛ تَدَبَّرْ^(١) تَذَكَّرْ.

قال الشارح: (فَلَوْ كَانَ ذَلِكَ مَبْنِيًّا عَلَى هَذَا) وَلَا يَخْفَى مَا فِي الْعِبَارَتَيْنِ مِنَ الْقُصُورِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بُرْهَانُ الدِّينِ، وَيُمْكِنُ دَفْعُهُ بِتَكْلُفٍ.

قوله: (لِيَشْتَمَلَ تَعْرِيفُ الْمُفْرَدِ عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ)؛ أَي: لِيَكُونَ التَّعْرِيفُ بِتَحْصِيلِ أَمْرٍ؛ إِشَارَةً إِلَى مَذْهَبِ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَالتَّعْرِيفُ بِتَرْتِيبِ أُمُورٍ؛ إِشَارَةً إِلَى مَذْهَبِ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَالتَّرْدِيدُ إِنَّمَا هُوَ بَيْنَ التَّعْرِيفَيْنِ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: لِيَشْتَمَلَ الْكَلَامُ عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ، ثُمَّ الْحَقُّ أَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى مَذْهَبِ الْمُتَأَخِّرِينَ فَقَطْ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِتَحْصِيلِ أَمْرٍ تَحْصِيلُ أَمْرٍ مَعْلُومٍ وَهُوَ الْكَاسِبُ، كَمَا هُوَ الْمُتَبَادَرُ، وَالْمَعْنَى: أَنَّ مَنْ جَوَّزَ التَّعْرِيفَ بِالْمُفْرَدِ

(١) وجه التدبر أنه إذا جعل المدعى عدم الجواز، لا يرد السؤال بترك الأولى، كما مر. اه منه.



بَلْ لَأَنَّ الْمُعْرِفَ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ تَصَوُّرٍ ثُبُوتٍ [١/٩] شَيْءٍ لَشَيْءٍ،

قول أحمد

أُمُورٍ؛ إذ تحصيلُ الأمرِ أعمُّ مِنْ أَنْ يكونَ بترتيبِ أُمُورٍ أو لا، ونَظِيرُهُ قولُهُم في تعريفِ المُقَدِّمَةِ: ما جُعِلَتْ جُزْءٌ قِياسٍ أو حُجَّةٌ.

قوله: (لا بُدَّ فِيهِ مِنْ تَصَوُّرٍ ثُبُوتٍ شَيْءٍ لَشَيْءٍ)؛ إذ لا بُدَّ في الماهيةِ المَعْرِفَةِ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُما: الْوَجْهُ الْمَعْلُومُ بهِ الماهيةِ قَبْلَ التَّعْرِيفِ الْمُصَحِّحِ لَطَلُّهَا؛ إذ لا يَصِحُّ ولا يُمكنُ طَلَبُ

المهادي

قوله: (المُقَدِّمَةُ ما جُعِلَتْ جُزْءٌ قِياسٍ أو حُجَّةٌ)؛ لَأَنَّ الحُجَّةَ أعمُّ مِنَ القِياسِ لصدِّقِها على الاستقراءِ والتَّمثِيلِ أيضاً، بخلافِ القِياسِ، فيكونُ الأعمُّ هُنا مُؤَخَّراً دُونَ فيما نَحْنُ فِيهِ؛ فَإِنَّ فِيهِ مُقَدِّماً.

قوله: (المُصَحِّحُ لَطَلُّهَا... إلخ) صِفَةُ لِلْوَجْهِ الْمَعْلُومِ، وحاصِلُهُ أَنَّ ما يُقَصَّدُ تَعْرِيفُهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ [١٧/ب] معلوماً مِنْ وَجْهِ؛ لئلا يَلْزَمَ طَلَبُ المجهولِ المطلقِ، ومجهولاً مِنْ وَجْهِ آخَرٍ؛ لئلا يَلْزَمَ تَحْصِيلُ الحاصِلِ.

قوله: (لا يَصِحُّ ولا يُمكنُ) أشارَ بِالْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ إلى أَنَّ الصَّحَّةَ هاهُنا ليست ما يُقابِلُ الفَسَادَ، بل ما يُقابِلُ الامتناعَ؛ فيكونُ حينئذٍ عَدَمُ الصَّحَّةِ بمعنى الامتناعِ، تأمل.

خليل

عدَلَ عن التَّعْرِيفِ المشهورِ، وعَرَّفَ النَّظَرَ بهذا، ويدلُّ عليه ما في «المواقف» و«شرحِه» مِنْ أَنَّ تعريفَ النَّظَرِ: تَرْتِيبُ أُمُورٍ، منقوضٌ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ جَامِعٍ؛ لخروجِ التَّعْرِيفِ بالمفردِ، وأجابَ عَنْهُ ابْنُ سِينَا بأنه نادِرٌ لا يَضُرُّ خُرُوجُهُ، وفيه نظرٌ؛ لِأَنَّهُ تعريفٌ لمطلقِ النَّظَرِ، فيجبُ أَنْ يندرجَ فِيهِ جَمِيعُ أَفْرَادِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ اسْتَصْعَبَ الإشْكَالَ فغَيَّرَ تعريفَ النَّظَرِ إلى أَنَّهُ تحصيلُ أمرٍ^(١)، أو ترتيبُ أُمُورٍ. انتهى، وسيجيءُ توضيحُ المقامِ بَحِثٌ لا يَشْتَبُه على الأَفْهَامِ بنقلِ كلامِ سَيِّدِ الْمُحَقِّقِينَ في إيضاحِ المرامِ، فإنه مِنْ مَزَالِقِ الأَقْدَامِ.

قَالَ الشَّارِحُ: (لا بُدَّ فِيهِ)؛ أَي: فِي الْمَعْرِفِ، فَكَلِمَةُ «فِي» تَفِيدُ الْجُزْئِيَّةَ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ لَا بُدَّ فِي حُصُولِ الْمَطْلُوبِ بِهِ، أَوْ تَحَقُّقِ الْمَعْرِفِ، فَتَأْمَلُ^(٢).

قوله: (فِي الماهيةِ المَعْرِفَةِ)؛ أَي: فِي حُصُولِ تَصَوُّرِ الماهيةِ الَّتِي قُصِدَ تَعْرِيفُهَا، وَذَلِكَ التَّصَوُّرُ هُوَ الْمَطْلُوبُ، وَهُوَ يَتَوَقَّفُ عَلَى أَمْرَيْنِ مَعْلُومَيْنِ، الْأَوَّلُ: يَصِحُّ بِهِ الطَّلَبُ؛ إذ لا يَمَكُنُ طَلَبُ الْمَجْهُولِ، فَإِنْ قُلْتُ: كَيْفَ حَصَلَ هَذَا التَّصَوُّرُ مَعَ أَنَّ تِلْكَ الماهيةَ قَبْلَهُ مَجْهُولٌ مُطْلَقٌ؟ قُلْتُ: إِنَّ حُصُولَ ذَلِكَ التَّصَوُّرِ بِلَا طَلَبٍ؛ لِأَنَّهُ فِعْلٌ اخْتِياريٌّ، وَهُوَ لَيْسَ بِإِلْزَامٍ فِي حُصُولِ كُلِّ عِلْمٍ، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

(١) فالمراد بالأمر في قوله: تحصيل أمر هو الأمر المعلوم لا الأمر المجهول، كما توهمه المحشي. اهـ منه.

(٢) وجهه أن الاحتمال الثاني مبني على رجوع ضمير فيه إلى حصول المطلوب به اللازم للمعرف، وبعده لا يضر الاحتمال، فعلى هذين الاحتمالين لا يترتب قوله: (فيكون مركباً) فهذا الكلام منافي الحقيقة إيراد على التعليل المختار كما سيجيء. اهـ منه.

**قول أحمد**

المجهول مطلقاً، والثاني: الوجه غير المعلوم به الماهية الذي يطلب علمها به حين التعريف، وإنما تعلم بالوجه الثاني إذا علم ثبوت الوجه الثاني للأول، مثلاً الإنسان المعلوم بالشيئية قبل التعريف بالناطق وإنما يعلم بالناطق إذا علم ثبوت الناطق للشيء بأن يعلم أن شيئاً ما ناطق، وقريب منه ما قيل: التعريف بالمفرد لا يصح؛ لأن الشيء المطلوب تصوُّره بالتعريف يجب أن

المجدي

قوله: (والثاني: الوجه غير المعلوم) وإنما وصفت هذا الوجه بغير المعلوم؛ لأنه لو لم يكن كذلك يلزم استعلام المعلوم، وهو محال.

قوله: (تصوُّره) مفعول ما لم يُسم فاعله للمطلوب، وخبر إن قوله: يجب... إلخ.

خليل

قوله: (والثاني: الوجه غير المعلوم به الماهية) وهذا هو الأمر الثاني، والمطلوب تصوُّر الماهية به، وذلك الوجه معلوم في نفسه لكن المعرف بالفتح مجهول لم يعلم به، فأريد علمه به؛ نحو: الناطق، فإن الإنسان مثلاً معلوم بالجسم، وهو ليس بمعلوم بالناطق، فأريد علمه به أيضاً، وهو -أي: الناطق- لكونه أعم بحسب المفهوم منه لا ينتقل منه إلى الإنسان، فلا بد من واسطة، وهي تصوُّر ثبوت الناطق للجسم الثابت للإنسان حتى يصح الانتقال منه، وهذا التصوُّر ملحوظ بطريق التوصيف لا بطريق الإخبار، فلا يلزم توقُّف التصوُّر على التصديق، وهذا مقصود المحشي من قوله: «بأن يعلم أن شيئاً ما ناطق»، إلا أنه تسامح^(١) في العبارة، وتوضيح المقام بحيث لا يشتبه على الأفهام: التصوُّر المطلوب يتوقَّف على التصوُّر بوجه ما، وهو ليس محل النزاع، وإنما النزاع في أن المعنى البسيط -وهو الوجه الثاني- يتوقَّف الانتقال منه إلى المطلوب على القرينة أو لا يتوقَّف، فتأمل ولا تخطب.

قوله: (وإنما تعلم بالوجه الثاني إذا علم ثبوت الوجه الثاني للأول) وهذا عين محل النزاع^(٢)، كما سيجيء النقل عن المحقق الشريف عند قوله: «يفهم منه».

قوله: (وقريب منه ما قيل: التعريف بالمفرد... إلخ) إنما قال كذلك؛ لأن حديث تصوُّر الثبوت

(١) لأنه ظاهر في التصديق، وأنه لا بد من أخذ الشيء المعلوم الثبوت للإنسان مع أن المحشي أبهم الشيء، وهو لا يستلزم المطلوب، إلا أن المقام دليل على المراد؛ لأن الفرض أن الشيء الأول معلوم به المعرف بالفتح، وأن الشيء الثاني لم يعلم به المطلوب، وإنما يعلم به بواسطة ثبوته لذلك الشيء المعلوم به المعرف، فيلاحظ الكل بطريق التوصيف حتى لا يلزم توقف التصور على التصديق. اهـ منه.

(٢) ومن هذا التقرير علم أن الأولى فيمقام التعليل أن يقول: لأن الوجه الثابت إذا كان معنى بسيط لا يصح الانتقال منه إلى المطلوب، وأن لا يتعرض الوجه الأول الذي يصح به الطلب؛ إذ لا نزاع في وجوب تحقيقه حين التعريف، نعم هو معتبر في كلام القائل وهو ضعيف، وهذا كله ظاهر على من تأمل في كلامه - قدس سره -، على ما سيجيء إن شاء الله تعالى. اهـ منه.



فيكون مُرَكَّباً،

قول أحمد — يكون مُتَّصِراً بوجه ما قبل التعريف، وإلا لا مَتَّعَ طلبه، فلا بُدَّ مِنْ تَصَوُّرٍ مُستفادٍ منه التَّصَوُّرُ المَطْلُوبُ، وذلك التَّصَوُّرُ غَيْرُ التَّصَوُّرِ بوجه ما، وللتَّصَوُّرِ بوجه ما مَدخلٌ في التَّصَوُّرِ المَطْلُوبِ، فَوَجِبَ تَحَقُّقُ التَّصَوُّرَيْنِ فِي حُصُولِ التَّصَوُّرِ المَطْلُوبِ، فلا يَحْصُلُ التَّصَوُّرُ المَطْلُوبُ بِمُفْرَدٍ، بل إِنَّمَا يَقَعُ بِمُؤَلَّفٍ.

قوله: (فيكون مُرَكَّباً) فيه: أَنَّ وُجُوبَ تَصَوُّرٍ ثُبُوتِ شَيْءٍ لِشَيْءٍ فِي المَعْرِفِ لو اسْتَلْزَمَ تَرْكِبَ

المصادي

قوله: (غَيْرُ التَّصَوُّرِ بوجه ما) وإلا يَلْزَمُ تَحْصِيلُ الحاصل.
قوله: (بِمُؤَلَّفٍ) قَبِلْتُ المَطْلُوبُ، وهو عَدَمُ صِحَّةِ التَّعْرِيفِ بالمفرد.

خليل

غير مُصرَّح به، بل كلامه يَحْتَمِلُ اعتِبارَ الثُّبُوتِ وعَدَمِهِ، وفيه نظَرٌ؛ لأنَّ الفرقَ ظاهرٌ؛ لأنَّ الوجهَ الأوَّلَ مَبْنِيٌّ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ الانتقالِ مِنَ المَعْنَى البَسيطِ إِلَى المَطْلُوبِ، وَأَنَّ الوجهَ الثَّانِي عَلَى وَجوبِ اعتبارِ الوجهِ المَعْلُومِ بِهِ المَطْلُوبِ، وهذا لا يَتَوَقَّفُ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ الانتقالِ مِنَ المَعْنَى البَسيطِ؛ لِأَنَّهُ يَتِمُّ مَعَ جَوَازِ الانتقالِ؛ لِأَنَّ سَبَبَ جَعْلِ الوجهِ المَعْلُومِ جُزْءاً مِنَ التَّعْرِيفِ مَجَرَّدُ التَّوَقُّفِ فِي الوجهِ الثَّانِي، وَفِي الوجهِ الأوَّلِ عَدَمُ جَوَازِ الانتقالِ مِنَ المَعْنَى البَسيطِ، فافترقا.

قوله: (فَوَجِبَ تَحَقُّقُ التَّصَوُّرَيْنِ فِي حُصُولِ التَّصَوُّرِ المَطْلُوبِ) وهذا مُسَلَّمٌ عِنْدَ كُلِّ عَاقِلٍ لا يَقْبَلُ النِّزَاعَ.

قوله: (إِنَّمَا يَقَعُ بِمُؤَلَّفٍ) قَبِلْتُ المَطْلُوبُ وهو تَرْكِبُ المَعْرِفِ، وفيه نظَرٌ ظاهرٌ؛ لِأَنَّ وَجوبَ التَّصَوُّرِ بوجه ما قَبْلَ التَّعْرِيفِ لا يَمَكُنُ إنْكَارُهُ، وَإِنَّمَا الكَلَامُ فِي اعتِبارِهِ جُزْءاً مِنَ التَّعْرِيفِ، وَلَوْ اعتَبَرَ جُزْءاً مِنْهُ لا يَمَكُنُ النِّزَاعُ فِي تَرْكِبِ التَّعْرِيفِ.

قوله: (فيه: أَنَّ وَجوبَ تَصَوُّرٍ ثُبُوتِ... إلخ) مَحْصُولُهُ النِّقْضُ الإِجْمَالِي، وَتَقْرِيرُهُ: أَنَّ دَلِيلَ التَّرْكِيبِ مُسْتَلْزِمٌ لَكُونِ أَمْثَالِ الحَيَوَانِ النَّاطِقِ رَسْماً إِذَا كَانَ الوجهُ الأوَّلُ نَحْوَ الشَّيْءِ، وَهُوَ فَاسِدٌ، والجَوَابُ: أَنَّ الحَيَوَانِ النَّاطِقِ إِذَا كَانَ الوجهُ الأوَّلُ أَمْراً ذَاتِيّاً يَكُونُ حَدّاً تَامّاً، وَإِذَا كَانَ نَحْوَ الشَّيْءِ يَكُونُ رَسْماً، فَظَهَرَ أَنَّ المِشَارَ إِلَيْهِ بِذَلِكَ كَوْنُهُ رَسْماً، وَتَجَوِيزُ كَوْنِ المِشَارِ إِلَيْهِ حَدّاً مِمَّا لا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَأْبَى عَنْهُ السَّوْقُ وَالذَّوْقُ كَمَا لا يَخْفَى، وَفِيهِ مَا لا يَخْفَى مِنَ البُعْدِ^(١)؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ إِطْلَاقَاتِهِمْ أَنَّ تَامّاً فِي جَمِيعِ الِاعتِبَارَاتِ^(٢)، وَفِي بَعْضِ نُسَخِ الحَاشِيَةِ: (إِلَّا أَنْ يُقَالَ: يَلْزَمُ ذَلِكَ بِاعتِبَارِ اشْتِمَالِهِ عَلَى

(١) ولذا قال اللهم. اه منه.

(٢) توضيح الكلام أن المستفاد من كلام القوم أن الإنسان مثلاً إذا علم بالحيوان الناطق يكون حدّاً تامّاً من غير

تفصيل في الوجه المعلوم به المعروف قبل التعريف سواء كان ذاتياً أو عرضياً، وما ذكره من التفصيل بعيد، والله
قال اللهم. اه منه.

قول أحمد

المُعَرَّفِ مِنَ الثَّابِتِ والمُثَبِّتِ لَهُ، لَزِمَ أَلَّا يَكُونَ مِثْلَ الْحَيَوَانِ النَّاطِقِ عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يُعْلَمَ الْإِنْسَانُ قَبْلَ التَّعْرِيفِ بِهِ بِمِثْلِ الشَّيْءِ حَدًّا لَهُ؛ لِتَرْكُوبِهِ حِينَئِذٍ مِنَ الدَّخْلِ وَالخَارِجِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: يَلْزَمُ ذَلِكَ بِاعْتِبَارِ اشْتِمَالِهِ عَلَى جَمِيعِ الذَّاتِيَّاتِ، وَأَيْضًا لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الشَّيْئِينَ شَرْطًا لِلْمُعَرَّفِ لَا دَاخِلًا فِيهِ، وَهَذَانِ وَارِدَانِ عَلَى مَا قِيلَ أَيْضًا؛

المصادي

قوله: (مِنِ الثَّابِتِ) وَهُوَ الْوَجْهَ الْمَطْلُوبُ بِهِ الْمَاهِيَّةُ، وَالْمُثَبِّتُ لَهُ، وَهُوَ الْوَجْهَ الْمَشْعُورُ بِهِ الْمَاهِيَّةُ.
قوله: (لِتَرْكُوبِهِ حِينَئِذٍ)؛ لِأَنَّ الْمَرْكُوبَ مِنَ الدَّخْلِ وَالخَارِجِ رَسْمٌ لَا حَدَّ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: الْعِلْمُ الَّذِي قَبْلَ التَّعْرِيفِ هُوَ الْعِلْمُ بِالْوَجْهِ الذَّاتِي فِي الْحَدِّ لَا الْعَرْضِيِّ، وَمَا يَكُونُ بِالْعَرْضِ يَكُونُ رَسْمًا، تَأْمَلُ.
قوله: (أَحَدُ الشَّيْئِينَ) إِضَافَةٌ الْأَحَدِ لِلْعَهْدِ؛ لِأَنَّ الْمَرَادَ هُوَ الشَّيْءُ الْأَوَّلُ، أَيْ: الْمُثَبِّتُ لَهُ بَشْيءٍ.
قوله: (وَهَذَانِ) الْإِشْكَالَانِ (وَإِرْدَانِ) عَلَى مَا قِيلَ: مِنْ أَنَّ التَّعْرِيفَ بِالْمَفْرَدِ لَا يَصَحُّ أَيْضًا، أَيْ: كَمَا يَرِدَانِ عَلَى قَوْلِ الشَّارِحِ.

خليل

جميع الذَّاتِيَّاتِ) انتهى، فيكون الملتزم كونه حَدًّا تَامًّا، وَإِنَّمَا كَانَ الْمَلْتَزِمُ بَعِيدًا؛ لِأَنَّ الْمَشْهُورَ فِي تَعْرِيفِ الْحَدِّ مَجْرَدُ اعْتِبَارِ الذَّاتِيَّاتِ كَمَا سَبَّحِي، وَيُؤَيِّدُهُ كَلَامُ السَّيِّدِ السَّنْدِ فِي أَنَّ النَّاطِقَ إِذَا جُعِلَ عِبَارَةً عَنِ الشَّيْءِ الَّذِي لَهُ النَّطْقُ، التَّزَمَ -قُدَسَ سِرُّهُ- كونه حَدًّا نَاقِصًا، فَالصَّحِيحُ الْمَطَابِقُ لِلْمَقَامِ هُوَ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ الْمَلْتَزِمَ هُوَ اللَّازِمُ الْمَحْذُورُ، عَلَى النُّسَخَةِ الْمَنْقُولَةِ يَكُونُ حَاصِلُ كَلَامِ الْمُحَشِّي مَنَعًا لِلْمَلَاذِمَةِ، وَالسَّنَدُ الْمَعْتَبَرُ فِي الْحَدِّ التَّامِّ إِنَّمَا هُوَ شَمُولُهُ عَلَى جَمِيعِ الذَّاتِيَّاتِ، وَدُخُولُ الْعَرْضِيِّ لَا يَخْرُجُهُ عَنِ الْحَدِّيَّةِ، تَأْمَلُ^(١).

قوله: (وَأَيْضًا لَا يَجُوزُ... إلخ) حَاصِلُهُ أَنَّ الْإِشْكَالَ مَا ذَكَرْتُمْ تَوَقَّفَ التَّصَوُّرِ الْمَطْلُوبِ عَلَى التَّصَوُّرِ الْمَصْحُوحِ لِلطَّلَبِ، وَالتَّوَقَّفُ لَا يَسْتَلْزِمُ الْجُزْئِيَّةَ؛ لِحُجُوزِ أَنْ يَكُونَ شَرْطًا، وَلَا يَخْفَى ضَعْفُهُ؛ لِأَنَّهُ يَجْعَلُ التَّرَاغُ لَفْظِيًّا؛ لِأَنَّ التَّرَاغَ إِنَّمَا هُوَ فِي أَنَّ الْوَجْهَ الثَّانِي يَنْتَقِلُ مِنْهُ وَحْدَهُ إِلَى الْمَطْلُوبِ أَوَّلًا، وَفِيهِ مَا لَا يَخْفَى أَيْضًا مِنْ خِلَالِ التَّرْتِيبِ؛ لِأَنَّ الْمُنَاقِضَةَ -لِكَوْنِهِ مُتَعَلِّقًا بِجُزْءِ الدَّلِيلِ- مُقَدِّمَةٌ عَلَى النُّقْصِ الْإِجْمَالِيِّ الْمَتَعَلِّقِ بِمَجْمُوعِ الدَّلِيلِ.

قوله: (وَإِرْدَانِ عَلَى مَا قِيلَ أَيْضًا)؛ أَيْ: هَذَانِ الْإِشْكَالَانِ وَارِدَانِ عَلَى الْمَنْقُولِ، بِقَوْلِهِ: «وَقَرِيبٌ مِنْهُ مَا قِيلَ: التَّعْرِيفُ بِالْمَفْرَدِ لَا يَصَحُّ... إلخ»، كَمَا يَرِدَانِ عَلَى قَوْلِ الشَّارِحِ: لِأَنَّ الْمَعْرِفَ لَا بُدَّ مِنْهُ^(٢)... إلخ،

(١) وَجْهٌ أَنْ كَلَّمَ مِنَ النَّسَخَتَيْنِ صَحِيحٌ مَعْنَى؛ إِلَّا أَنَّ الثَّانِيَةَ غَيْرَ صَحِيحَةٍ لَفْظًا؛ لِأَنَّ الصَّحِيحَ حِينَئِذٍ أَنْ يُقَالَ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ ذَلِكَ بِاعْتِبَارِ اشْتِمَالِهِ عَلَى جَمِيعِ الذَّاتِيَّاتِ، وَلَا يَضُرُّ دُخُولُ الْعَرْضِيِّ؛ كَمَا قَالَ السَّيِّدُ السَّنَدُ فِي «الْناطِقِ»، ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّهُ يَلْزَمُ اعْتِبَارُ الْعَرْضِ الْعَامِ فِي التَّعْرِيفِ، وَالْإِشْكَالُ بَاطِلٌ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ، فَالْوَجْهَ الْأَوَّلُ لَيْسَ بِجُزْءٍ عَنِ التَّعْرِيفِ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ، فَالنُّسخَةُ الْأُولَى هِيَ الْمَعْمُولُ عَلَيْهَا. اهـ منه.

(٢) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْإِيرَادَ فِي الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى الدَّلِيلِ كَمَا لَا يَخْفَى. اهـ منه.



وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِمْ: «لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ قَرِينَةٍ عَقْلِيَّةٍ مُصَحَّحَةٍ لِلانتقالِ»،

قول أحمد

فَلْيُتَأَمَّلْ.

المعمادي

قوله: (فَلْيُتَأَمَّلْ) لعلَّ وجهه: أن يُنظرَ في كَيْفِيَّةِ وُرُودِهِمَا على ما قيل: بأن يقال: لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَصَوُّرُ الْإِنْسَانِ مَثَلًا قَبْلَ التَّعْرِيفِ بِمِثْلِ الشَّيْئَةِ هُوَ التَّصَوُّرُ الْمُسْتَفَادُ مِنْهُ التَّصَوُّرُ الْمَطْلُوبُ وَهُوَ الْحَيَوَانُ النَّاطِقُ؛ فَيَلْزَمُ أَلَّا يَكُونَ التَّعْرِيفُ بِالْحَيَوَانِ النَّاطِقِ حَدًّا لَهُ؛ لِتَرْكُوبِهِ مِنَ الدَّخْلِ وَالخَارِجِ؟ وَأَيْضًا لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّصَوُّرُ بَوَجهٍ مَا شَرَطًا لِلْمَعْرِفِ لَا دَاخِلًا فِيهِ، فَلَا يَلْزَمُ تَحَقُّقُ التَّصَوُّرَيْنِ فِي حُصُولِ التَّصَوُّرِ الْمَطْلُوبِ؟ وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ وَجْهُهُ: أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ حَمْلُ كَلَامِ الشَّارِحِ عَلَى شَرْطِيَّةِ أَحَدِ الشَّيْئَيْنِ، وَإِلَّا لَمْ يُقَدِّ الْمَطْلُوبُ تَأَمَّلًا، قوله: [(لَيْسَ الْمُرَادُ بِالْمُفْرَدِ وَالْمُرَكَّبِ) قِسْمَانِ] ^(١) مِنَ اللَّفْظِ فَيَكُونُ نَازِلًا إِلَى الْمُنْفِيِّ لَا إِلَى النَّفِيِّ.

خليل

وَأَنْتَ خَبِيرٌ بِأَنَّ وُرُودَهُمَا عَلَيْهِمَا أَظْهَرَ مِنَ الشَّمْسِ؛ لِأَنَّ كَوْنَ الْوَجْهِ الْمَعْلُومِ بِهِ الْمَعْرِفُ قَبْلَ التَّعْرِيفِ وَاجِبُ الْإِعْتِبَارِ ظَاهِرٌ لَا مِرْيَةَ فِيهِ، لَكِنَّ إِعْتِبَارَ كَوْنِهِ جُزْأً مِنَ الْمَعْرِفِ مَحَلُّ النِّزَاعِ ^(٢)، فَكُلُّ مَنْ كَلَامِ الشَّارِحِ وَكَلَامِ الْقَائِلِ مَبْنِيٌّ عَلَى إِعْتِبَارِهِ جُزْأً مِنَ الْمَعْرِفِ، فَزُدْ كَوْنَهُ جُزْأً مِنَ الْمَعْرِفِ رَدًّا عَلَيْهِمَا جَمِيعًا، فَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّنْبِيهِ عَلَيْهِ.

قوله: (فَلْيُتَأَمَّلْ) ولعلَّ وجهَ التَّأَمُّلِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ وَجْهِ الْإِسْتِبْعَادِ، وَمَا قِيلَ فِيهِ ^(٣) مِنْ أَنَّهُ يُنَافِي لَفْظَ «فِيهِ» فِي قَوْلِهِ: «لَا بُدَّ فِيهِ» لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّهُ قَوْلُ الْمُسْتَدَلِّ، وَهُوَ الْمَمْنُوعُ فِي الْحَقِيقَةِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ وَجْهُ التَّأَمُّلِ كَيْفِيَّةُ الْوُرُودِ، وَفِيهِ: أَنَّهُ ظَاهِرٌ لَا يَحْتَاجُ إِلَى التَّأْوِيلِ، وَمَا قِيلَ فِي بَيَانِهِ: مِنْ أَنَّ الْوَجْهَ الَّذِي يَصْحُحُ بِهِ الطَّلَبُ غَيْرُ مُلْتَفِتٍ إِلَيْهِ فِي الْحَدِيثِ وَالرَّسْمِيَّةِ، فَتَكُونُ الْمَلَاذِمَةُ الْمَذْكُورَةُ مَمْنُوعَةً، انْتَهَى، وَفِيهِ: أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ جُزْءٍ وَجُزْءٍ تَحَكُّمٌ بَحْثٌ ^(٤).

قَالَ الشَّارِحُ الْعَلَّامَةُ: (لِلانتقالِ)؛ أَي: لَا نَتَقَالِ الدَّهْنَ مِنَ الْمَعْرِفِ - بِالْكَسْرِ - إِلَى الْمَعْرِفِ، فَتَكُونُ الْقَرِينَةُ خَارِجَةً، فَلَا يَنْطَبِقُ عَلَى مَرَامِهِ، أَوْ مِنَ الشَّيْءِ الثَّابِتِ فَيَنْطَبِقُ، فَتَأَمَّلْ ^(٥).

(١) العبارة في إحدى النسخ جاءت هكذا: «قوله: (كما سبق) من أن المفرد والمركب قسمان... إلخ».

(٢) بين القائل بجواز التعريف بالمفرد وبين القائل بعدم جوازه. اهـ منه.

(٣) أي: في بيان وجه التأمل. اهـ منه.

(٤) لأن القوم منعوا الجزء عرضياً في الحد، ولم يفرقوا بين جزء وجزء، فالفرق دعوى من غير دليل. اهـ منه.

(٥) وجهه أن معنى ينطبق يمكن انطباقه حينئذ. إنما قلنا كذلك؛ لأن المستفاد من قوله: (لا بد فيه من قرينة) وجوب اعتبارها، وهو أعم من أن يكون بطريق الجزئية أو الشرطية كما لا يخفى. اهـ منه.



ولهذا قالوا: «معنى الناطق شيء له النطق، ومعنى الضاحك شيء له الضحك».

قول أحمد

قوله: (ولهذا قالوا: معنى الناطق شيء له النطق) يفهم منه أنه ليس المراد بالمفرد والمركب

المعادي

خليل

قوله: (يفهم منه) يفهم منه أن المحشي ليس بجازم به، والحق الجزم، وسيجيء وجهه، وتوضيح المقام: أنهم^(١) عرفوا النظر بترتيب أمور معلومة أو مضمونة، وأورد عليه: بأنه غير جامع؛ لخروج تعريف المجهول التصوري بالفصل وحده وبالخاصة وحدها، فإن هذا التعريف من أقسام النظر مع خروجه عن حده، وأجيب عنه بوجوه، الأول: أنه قليل، وهو منقول عن ابن سينا، وهو مردود؛ لأن المقصود تحديد مطلق النظر، فيجب اندراج القليل والكثير فيه، والثاني: أن مفهومهما^(٢) أعم من المحدود، فلا بد من القرينة العقلية، فيكون التركيب بينهما، فالترتيب لازم، والثالث: أنهما مشتقان، ومعنى المشتق: شيء له المشتق منه، فهناك تركيب قطعاً، وكلاهما مردودان؛ أمّا الأول فلأن اعتبار القرينة مع الفصل يخرج عن كونه حداً؛ إلا أن يجوز الحد الناقص بالمركب من الداخل والخارج، وأمّا الثاني^(٣) فلعدم انحصار التعريف بالمفرد بالمشتقات، والحق أن التعريف بالمعاني المفردة جائز عقلاً، فيكون هناك حركة واحدة من المطلوب إلى المبدأ الذي هو معنى بسيط يستلزم الانتقال إلى المطلوب من غير حاجة إلى قرينة؛ إلا أنه لم ينضبط انضباط التعريف بالمعاني المركبة، ولم يكن أيضاً للصناعة والاختبار فيه مزيد مدخل، فلم يلتفتوا إليه^(٤)، وخصوا حد النظر بما هو المعتبر منه، وهذا تحقيق المنقول عن ابن سينا، ومنهم من استصعب الإشكال، فغير تعريف النظر إلى أنه تحصيل أمر واحد، وترتيب أمور على ما قال سيد المحققين، وقال الشارح في «فصول البدائع»: فمن يرى اكتساب المجهول بالمعلوم، وهم أرباب التعاليم القائلون: لا طريق إلى المعرفة إلا التعليم الفكري، عرفوه: بتحصيل أمر أو ترتيب أمور حاصل للآدي. . إلى آخره، والمراد حقيقته عند بعضهم، فيشعر بالحركة الأولى، ويستلزم الثانية، وعند الآخرين: الأمور^(٥) المترتبة بجعل المصدر بمعنى المفعول، وإضافه الصفة إلى موصوفها، ويستلزم الحركتين، وغلطه في تعيين الأمور لا في الحركتين. انتهى، وهو^(٦) مذهب المتأخرين على ما في «حاشية حسن الفناري على شرح المواقف».

(١) وهم أرباب التعلم والتعليم للمجهولات من المعلومات، وهذا هو الظاهر من المذاهب في تعريف النظر، وتفصيله في «المواقف» و«شرحه» و«فصول البدائع». اهـ منه.

(٢) أي: الفصل والخاصة. اهـ منه.

(٣) من المردودين. اهـ منه.

(٤) ومن التفت إليه واستصعب الإشكال بعدم جامعية تعريف النظر بترتيب أمور قال: تحصيل أمر أو ترتيب أمور ليكون التعريف جامعاً لا ليكون الكلام منطبقاً على المذهبين كما توهمه المحشي. اهـ منه.

(٥) أقول: فعلى هذا يكون كون المعرفة قسماً من النظر ظاهر، أو على الأول يحتاج إلى التأويل. اهـ منه.

(٦) أي: التعريف بالترتيب مذهب المتأخرين؛ لأن القدماء عرفوا بمجموع الحركتين، وله تعاريف أخر. اهـ منه.



قول أحمد

ما يكون بالقياس إلى اللفظ كما سبق، بل المراد بالمفرد معنى لا جزء له، وبالمركب معنى له جزء، فافهم. وهاهنا نظر؛ لأن قولهم: معنى الناطق شيء له النطق، ومعنى الصاحب شيء له الصبح إلى أمثال ذلك، ليس لأجل ما ذكر، بل لأجل [ب/١٢] أن معنى المشتق شيء ما ثبت له

المعادي

قوله: (فافهم) لعل وجهه: أن المراد بالمفرد هاهنا معنى لا جزء له كالنقطة، وبالمركب معنى له جزء؛ سواء يراود بجزء من لفظه دلالة على جزء معناه كرامي الحجارة، أو لا يراود كالإنسان، بخلاف ما سبق، ويمكن أن يكون وجهه: أن هذا دليل على تسمية المعرف قولاً، والقول هو المركب الذي يكون تركبه بالقياس إلى اللفظ، فلو كان المراد بالمفرد والمركب هاهنا ما لا يكون بالقياس إلى اللفظ فلا يحصل التقريب، تأمل.

قوله: (إلى أمثال ذلك) مثل المتعجب والماشي؛ لأن المتعجب شيء له التعجب، والماشي شيء له المشي.

قوله: (ليس لأجل ما ذكر) أي: من أنه لا بُد في المعرف من ثبوت شيء لشيء، [أ/١٨] بل لأجل أن معنى المشتق كالناطق شيء ما أي: ذات ما ثبت له المشتق منه كالنطق.

خليل

والحاصل: أن المراد بالأمر في تحصيل أمر هو المبدأ لا المطلوب، وهو صريح كلام السيد السند - قدس سره - كما مر، والشارح، فما ذكره المحشي من كونه إشارة إلى المذهبين فسهو ظاهر^(١)، فهذا^(٢) نص في أن المراد بالمفرد هنا معنى بسيط مع قطع النظر عن اللفظ؛ لأن الكلام إنما هو في الكاسب، وهو معنى مجرد عن اعتبار اللفظ^(٣)، ولذا أمر بقوله: (فافهم)، وظهر أيضاً أن الصحيح هو القول الثاني، وأن معنى قول المنطقي: معنى الناطق: شيء له النطق، أن الناطق مركب معنى والاعتبار للمعاني^(٤)؛ كما سيجيء التصريح به من الشارح، فهذا الحكم عليه - أعني: الحكم بالترتيب - معنى ناشئ عما ذكر بلا شك، أمّا قول أهل العربية: معنى الناطق: شيء له النطق، فهو حكم عليه بأن لفظ الناطق معناه: الموضوع له شيء له النطق، فالحكمان متغايران، فظهر ما في كلام الشارح والمحشي من الفساد من وجوه؛ تأمل^(٥).

(١) اعتذار؛ لأن السهو هو الزوال عن المفكرة، والنسيان هو الزوال عنه وعن الحافظة أيضاً. اهـ منه.

(٢) أي: ما ذكره من كلام السيد السند - قدس سره - نص؛ لأنه لا ترتيب فيه لبساطته بدليل العدول عن الترتيب. اهـ منه.

(٣) واعتبار اللفظ في هذا الفن للإفادة والاستفادة. اهـ منه.

(٤) مع أنه مدلول للفظ مفرد. اهـ منه.

(٥) الأول فساد قول الشارح، والصحيح هو الأول؛ لأنه قد ظهر أن الثاني هو الصحيح، والثاني فساد قول المحشي:

(ليشمل التعريف على المذهبين)، والثالث قول المحشي: (ليس لأجل ما ذكر) فإنه قد ظهر أنه لأجل ما ذكر

لاختلاف الاعتبارين. اهـ منه.



قول أحمد

المُشْتَقُّ منه، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: مَعْنَى النَّاطِقِ شَيْءٌ لَهُ النَّطْقُ حِينَ لَمْ يَقَعِ النَّاطِقُ مُعَرِّفًا لَشَيْءٍ أَيْضًا؟ وَأَيْضًا إِذَا لَمْ يَكُنِ الْفَصْلُ وَالْخَاصَّةُ مُشْتَقًّا لَمْ يَكُنِ الْمَعْنَى كَذَلِكَ. فَإِنْ قُلْتَ: إِذَا كَانَ مَعْنَى النَّاطِقِ شَيْءٌ لَهُ النَّطْقُ، يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ النَّاطِقُ رَسْمًا لِلْإِنْسَانِ؛ لِأَنَّ الشَّيْئَةَ عَارِضَةً لَهُ، قُلْتَ: لَيْسَ الْمَقْصُودُ مِنْ قَوْلِهِمْ: مَعْنَى النَّاطِقِ شَيْءٌ لَهُ النَّطْقُ أَنَّ الْمُعْتَبَرِ فِي مَعْنَاهُ عِنَاوَانُ الشَّيْءِ فَقَطْ،

المجاهدي

قوله: (أَيْضًا) أَي: كَمَا يَقُولُونَ ذَلِكَ فِيمَا إِذَا وَقَعَ مُعَرِّفًا.

قوله: (لَمْ يَكُنِ الْمَعْنَى كَذَلِكَ) أَي: مَا كَانَ مَعْنَى النَّاطِقِ شَيْءٌ لَهُ النَّطْقُ، وَلَا مَعْنَى الصَّاحِكِ شَيْءٌ لَهُ الصَّحْكُ؛ إِذْ لَا يَتَصَوَّرُ هُنَا أَخْذٌ وَلَا يَتَصَوَّرُ ثُبُوتُهُ لِشَيْءٍ.

قوله: (رَسْمًا لِلْإِنْسَانِ) وَاللَّازِمُ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ حَدٌّ نَاقِصٌ عَلَى رَأْيٍ مِنْ جَوَازِ وَقُوعِهِ وَحْدَهُ مُعَرِّفًا.

خليل

قوله: (وَأَيْضًا إِذَا لَمْ يَكُنِ الْفَصْلُ وَالْخَاصَّةُ مُشْتَقًّا لَمْ يَكُنِ الْمَعْنَى كَذَلِكَ) وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ يُفْهَمُ مِنْهُ: أَنَّ الشَّارِحَ ادَّعَى كَوْنَ الْمَعْنَى كَذَلِكَ فِي غَيْرِ الْمُشْتَقِّ أَيْضًا، وَلَا يَخْفَى أَنَّ كَلَامَ الشَّارِحِ خَالَ مِنْ هَذِهِ الدَّعْوَى، وَأَيْضًا لَا يَتَصَوَّرُ ضِدُّوْرُهَا عَنْ عَاقِلٍ فَضْلًا عَنْ فَاضِلٍ، وَجَوَابُهُ^(١) قَدْ عَلِمَ مِمَّا مَرَّ: أَنَّ النَّقْصَ بِالْفَصْلِ وَحْدَهُ وَالْخَاصَّةِ وَحْدَهَا لَمْ يَنْدَفِعْ بِذَلِكَ الْقَوْلِ، وَتَوْضِيحُهُ: أَنَّ مَقْصُودَ الشَّارِحِ مِنْ قَوْلِهِ: «وَلِذَا قَالُوهُ... إلخ» دَفْعُ سَوَالٍ وَارِدٍ عَلَى قَوْلِهِ: «لِأَنَّ الْمَعْرَفَ لَا بُدَّ فِيهِ... إلخ»، وَهُوَ أَنَّهُ يَجُوزُ التَّعْرِيفُ بِالْفَصْلِ وَحْدَهُ وَبِالْخَاصَّةِ وَحْدَهَا، فَاعْتَرَضَ الْمُحَشِّي عَلَيْهِ بِأَنَّهُ لَيْسَ بِحَاسِمٍ؛ لِأَنَّ الْفَصْلَ وَالْخَاصَّةَ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَا مُشْتَقِّينِ؛ لِأَنَّهُمَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَا جَامِدَيْنِ؛ تَدَبَّرْ^(٢).

قوله: (يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ النَّاطِقُ رَسْمًا) يُفْهَمُ مِنْهُ: أَنَّ اعْتِبَارَ الْعَرَضِيِّ يُخْرِجُ النَّاطِقَ عَنْ كَوْنِهِ حَدًّا، وَفِيهِ مَا مَرَّ فِي كَلَامِ السَّيِّدِ السَّنْدِ - قُدَّسَ سِرُّهُ - مِنْ جَوَازِ عَدَمِ إِخْرَاجِهِ؛ إِلَّا أَنَّ الظَّاهِرَ مَا قَالَهُ الْمُحَشِّي.

قوله: (لَيْسَ الْمَقْصُودُ) حَاصِلُ كَلَامِهِ: أَنَّ النَّاطِقَ إِذَا اعْتَبَرَ فِي مَفْهُومِهِ الذَّاتِي؛ نَحْوُ: الْحَيَوَانِ يَكُونُ حَدًّا، وَإِذَا اعْتَبَرَ فِيهِ الْعَرَضِيِّ يَكُونُ رَسْمًا، وَفِيهِ نَظَرٌ مِنْ وَجُوهِ، الْأَوَّلُ: أَنَّهُ لَا يَجِبُ أَنْ يُخْرِجَهُ اعْتِبَارُ الْعَرَضِيِّ عَنِ الْحَدِّيَّةِ كَمَا مَرَّ، الثَّانِي: أَنَّهُ إِذَا اعْتَبَرَ فِيهِ الْحَيَوَانُ يَكُونُ النَّاطِقُ حَدًّا تَامًّا، وَهُوَ حَدٌّ نَاقِصٌ عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُهُمْ، فَلَا يَصِحُّ إِطْلَاقُهُمْ، الثَّلَاثُ: أَنَّهُ إِذَا قِيلَ فِي تَعْرِيفِ الْإِنْسَانِ: الْجِسْمُ النَّاطِقُ،

(١) أَي: جَوَابُ إِبْرَادِنَا عَلَى الْمُحَشِّي مَحْصُولُهُ أَنَّ الشَّارِحَ يَدْعِي أَنَّ كُلَّ فَصْلٍ مُرَكَّبٍ مَعْنَى مَثَلًا. اهـ مِنْهُ.

(٢) وَجْهُهُ أَنَّ الْمُتَبَادِرَ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ مَجْرَدُ التَّائِيدِ لِمَا قَبْلَهُ بِأَنَّهُمْ أَوَّلُو النَّاطِقَ الْمَفْرَدَ بِأَنَّهُ مُرَكَّبٌ مَعْنَى، وَقَالَ: إِنْ الْعَبْرَةُ لِلْمَعْنَانِي لَا لِلْأَلْفَاظِ؛ أَمَّا دَعْوَى كَوْنِ كُلِّ فَصْلٍ سِوَاءٍ كَانَ مُشْتَقًّا أَوْ جَامِدًا مُرَكَّبًا لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ ظَاهِرُ كَلَامِ الشَّارِحِ، وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ يَتَضَمَّنُهُ دَعْوَى تَرْكِبِ التَّعْرِيفِ كُلَّهُ تَعْسِفٌ؛ لِأَنَّ حَدِيثَ جَوَازِ كَوْنِ الْفَصْلِ جَامِدًا غَيْرَ مَلْحُوظٍ فِي الْمَقَامِ. اهـ مِنْهُ.



[معنى الشارح]:

وإنما سُمِّيَ شَارِحًا؛ لِشَرْحِهِ المَاهِيَّةَ؛ إمَّا بِكُنْهَها وَهُوَ الحَدُّ، أَوْ بِوَجْهِ يُمَيِّزُهَا عَمَّا عَدَاهَا وَهُوَ الرَّسْمُ؛ فَالْمُعَرِّفُ: مَا يَكُونُ تَصَوُّرُهُ سَبَبًا لِكِتْسَابِ تَصَوُّرِ الشَّيْءِ

قول أحمد

بل مقصودهم أن المُعْتَبَرَ فيه مَفْهُومٌ يَصْدُقُ عَلَيْهِ الشَّيْءُ؛ سواءً كَانَ ذَلِكَ الْمَفْهُومُ نَفْسَ الشَّيْءِ أَوِ الْحَيَوَانِ أَوِ الْجِسْمِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، كَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ الشَّارِحُ بقوله: «فإن كَانَ مَعْنَاهُ جِسْمٌ لَهُ النُّطْقُ... إلخ».

العمادي

قوله: (يَصْدُقُ عَلَيْهِ الشَّيْءُ) أي: يَكُونُ ذَلِكَ الْمَفْهُومُ فَرْدًا مِنْ أَفْرَادِ مَفْهُومِ الشَّيْءِ.

خليل

يلزمُ التَّكْرَارُ، وَسَيَجِيءُ الْكَلَامُ عَلَى الثَّلَاثِ؛ تَبَصُّرًا^(١).

قَالَ الشَّارِحُ: (وَهُوَ الحَدُّ) وَاَعْلَمَ أَنَّهُ يُوْهَمُ أَنَّ إِطْلَاقَ الحَدِّ عَلَى الحَدِّ التَّامِّ، وَعَلَى الحَدِّ النَّاقِصِ إِنَّمَا هُوَ بِطَرِيقِ الاشتِرَاكِ المَعْنَوِيِّ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْمُحَقِّقَ الطُّوسِيَّ قَالَ فِي «شَرْحِ الإِشَارَاتِ»: إِنَّ اسْمَ الحَدِّ يَقَعُ بِالِاشْتِرَاكِ اللَّفْظِيِّ عَلَى التَّامِّ الدَّالِّ عَلَيْهَا بِالمُطَابَقَةِ، وَالنَّاقِصِ الدَّالِّ عَلَيْهَا لَا بِالمُطَابَقَةِ، بَلْ بِالتَّزَامِ، وَيَقَعُ^(٢) عَلَى الْحُدُودِ النَّاقِصَةِ بِالتَّشْكِيكِ؛ لِأَنَّ الْمُشْتَمَلَ عَلَى أَجْزَاءٍ أَكْثَرَ أَوْلَى بِهَذَا الْاسْمِ مِنَ الْمُشْتَمَلِ عَلَى أَجْزَاءٍ أَقَلٍّ، فَإِذَا أُطْلِقَ هَذَا الْاسْمُ فَالْوَاجِبُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى التَّامِّ الَّذِي هُوَ الحَدُّ الْحَقِيقِيُّ وَحْدَهُ. انْتَهَى، لَكِنَّ الحَدَّ فِي هَذَا الْمَقَامِ مُقَابِلٌ لِلرَّسْمِ الْمُرَادِ بِهِ مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ الحَدِّ، فَيَكُونُ كَلَامُ الشَّارِحِ مُجَازًا، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الشَّارِحَ يَقُولُ: إِنَّهُ مُشْتَرِكٌ مَعْنَوِيٌّ؛ لِأَنَّ كَلَامَ الْمُحَقِّقِ قَدْ رَدَّهُ الْمُحَاكِمُ بِأَنَّ الحَدَّ مَا دَلَّ عَلَى مَجَرَّدِ الذَّاتِيَّاتِ، فَإِنْ دَلَّ عَلَى الْجَمِيعِ فَتَامٌ، وَإِلَّا فَنَاقِصٌ، فَيَكُونُ مُشْتَرَكًا مَعْنَوِيًّا مَقُولًا بِالتَّشْكِيكِ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِسِيَاقِ كَلَامِ الشَّارِحِ، إِلَّا أَنَّ كَلَامَ الْمُحَاكِمِ لَا يَصْلُحُ لِلرَّدِّ عَلَيْهِ، لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي اصْطِلَاحِ الْقَوْمِ، وَهُوَ مُحَلُّ التَّزَامِ، وَلَا بُدَّ مِنْ سَنَدٍ قَوِيٍّ.

(١) وَجْهُهُ أَنَّ الْعَبْرَةَ لِلْمَعْنَايِ لَا لِلْأَلْفَاظِ عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُ الشَّارِحِ، فَلْيَكُنِ النَّاطِقُ إِذَا كَانَ الْمَوْصُوفُ الْحَيَوَانِ حَدًّا تَامًّا. اهـ منه.

(٢) لَيْسَ مِنَ الْإِعْتِرَاضِ بَلِ الْغَرَضُ تَكْثِيرُ الْفَائِدَةِ وَتَزْيِينُ الْمَائِدَةِ، فَلَا تَغْفَلُ كَمَا لَا يَخْفَى. اهـ منه.



إِمَّا بِكُنْهِهِ، أَوْ بَوَجْهِ يُمَيِّزُهُ عَمَّا عَدَاهُ.

فَقَوْلُنَا: «تَصَوُّرُهُ» يُخْرِجُ التَّصَدِيقَاتِ،

قول أحمد

قوله: (بِكُنْهِهِ) أي: بِمُجَرَّدِ ذَاتِيَّاتِهِ، قوله: (يُخْرِجُ التَّصَدِيقَاتِ) بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالتَّصَوُّرِ مَا يُقَابِلُ التَّصَدِيقَ،

العمادي

قوله: (أَي: بِمُجَرَّدِ ذَاتِيَّاتِهِ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى دَفْعِ مَا يُتَوَهَّمُ مِنْ أَنَّ التَّصَوُّرَ بِالْكُنْهِ إِنَّمَا يَكُونُ بِالْحَدِّ التَّامِّ لَا غَيْرَ، فَلَا يَحْسُنُ قَوْلُهُ ^(١): «وَهُوَ الْحَدُّ» مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ الْحَدَّ مُطْلَقًا يَشْمَلُ الْحَدَّ النَّاقِصَ أَيْضًا، عَلَى أَنَّ التَّصَوُّرَ بِالْكُنْهِ بِالْحَدِّ النَّاقِصِ - بَلْ بِالْعَرَضِ - غَيْرُ مُمْتَنِعٍ وَإِنْ لَمْ يَطَّرِدْ؛ فَعَلَى هَذَا ظَهَرَ ضَعْفُ قَوْلِ الشَّارِحِ: «وَهُوَ الْحَدُّ» بِطَرِيقِ الْحَصْرِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُ الْمُحَشِّي أَيْ: بِمُجَرَّدِ ذَاتِيَّاتِهِ إِشَارَةٌ إِلَى دَفْعِ هَذَا، تَأَمَّلْ.

قوله: (بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ) إِشَارَةٌ إِلَى جَوَابِ مَا قِيلَ: إِنَّ التَّصَوُّرَ يُطْلَقُ عَلَى التَّصَدِيقِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ قِسْمٌ مِنْهُ، فَكَيْفَ يُخْرِجُ بِهِ التَّصَدِيقَاتِ؟ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ: «بِنَاءً... إلخ»، فَيُخْرِجُ عَنِ الْحَدِّ الْقِيَاسُ؛ لِأَنَّ تَصَدِيقَاتِهَا سَبَبٌ لِكِتْسَابِ تَصَدِيقَاتٍ أُخَرَ.

خليل

قوله: (بِمُجَرَّدِ ذَاتِيَّاتِهِ)؛ أَيْ: عَنِ الْعَرَضِيِّ، فَإِنَّهُ لَوْ أُخِذَ فِي التَّعْرِيفِ مَعَ الذَّاتِيَّاتِ لَخَرَجَ عَنِ الْحَدِّيَّةِ؛ لِأَنَّ الْحَيَوَانَ النَّاطِقَ الضَّاحِكَ رَسْمٌ تَامٌّ أَكْمَلُ مِنَ الْحَدِّ التَّامِّ عِنْدَهُمْ، وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «بَوَجْهِ يُمَيِّزُهُ عَمَّا عَدَاهَا» بَوَجْهِ غَيْرِ الْكُنْهِ؛ لِأَنَّ الْعَامَّ إِذَا قُوبِلَ بِالْخَاصِّ يَكُونُ الْمُرَادُ بِهِ مَا عَدَاهُ عَلَى مَا قَالَ سَيِّدُ الْمُحَقِّقِينَ فِي «حَاشِيَةِ التَّجْرِيدِ». ثُمَّ إِضَافَةُ صِيغَةِ الْجَمْعِ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْجَنْسِ لَا عَلَى الْإِسْتِغْرَاقِ، حَتَّى (٢) يَشْمَلُ الْحَدَّ النَّاقِصَ أَيْضًا. وَاعْلَمْ أَنَّ لِهَذَا التَّفْسِيرَ فَائِدَةً أُخْرَى، وَهِيَ أَنَّ الْمَتَبَادَرَ مِنَ الْكُنْهِ الْحَدُّ التَّامُّ؛ لَمَا قَالَ السَّيِّدُ -قُدَّسَ سِرُّهُ- فِي «الْحَاشِيَةِ الصُّغْرَى» مِنْ أَنَّ تَصَوُّرَ الْمَاهِيَةِ بِالْكُنْهِ لَا يَحْصُلُ إِلَّا مِنْ تَصَوُّرِ جَمِيعِ أَجْزَائِهَا بِالْكُنْهِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ الْحَدِّ التَّامِّ، فَجَازَ أَنْ يَكُونَ بِالْكُنْهِ وَأَنْ لَا يَكُونَ بِالْكُنْهِ. انْتَهَى، وَأَيْضًا أَنَّ الْمَتَبَادَرَ مِنْهُ الدَّالُّ بِالمطابقة، فَيَكُونُ الْحَدُّ النَّاقِصُ خَارِجًا، فَلَمَّا فَسَّرَهُ بِذَلِكَ عَمَّ الْحَدُّ النَّاقِصَ أَيْضًا بِمَعْنَوَةِ الْمَقَامِ، ثُمَّ الْمَتَبَادَرُ مِنَ الذَّاتِي الْجُزْءِ الْمَحْمُولِ؛ لِأَنَّهُ الْمَذْكُورُ فِيهِ، فَيَرُدُّ أَنَّ تَعْرِيفَ نَحْوِ الْبَيْتِ يَخْرُجُ، فَإِنَّهُ يَحْدُ بِالسَّقْفِ وَالْجُدْرَانِ وَالسُّفْلِ، وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا بِمَحْمُولٍ، وَسَيَجِيءُ تَحْقِيقُ الْكَلَامِ فِي تَعْرِيفِ الْحَدِّ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

قوله: (مَا يُقَابِلُ التَّصَدِيقَ)؛ أَيْ: الْحَكَمَ، فَإِنَّ كَلَامَهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَذْهَبِ الْقُدَمَاءِ، فَإِنَّ التَّصَدِيقَ

(١) أي: قول الشارح الفناري، وسيعتذر عنه العمادي بإشارة من قول أحمد.

(٢) وحتى يصح قول الشارح وهو الحد؛ لأنه يعم الحد التام والناقص؛ لأنه مذكور في مقابلة الرسم. اهـ منه.



وَقَوْلُنَا: «لَا كِتْسَابٍ» يُخْرِجُ الْمَلْزُومَ بِالنَّسْبَةِ إِلَى لَوَازِمِهِ الْبَيِّنَةِ، وَقَوْلُنَا: «إِمَّا» و«أَوْ»؛

قول أحمد

كما هو المُتَبَادِرُ.

قوله: (وَقَوْلُنَا: «لَا كِتْسَابٍ» يُخْرِجُ الْمَلْزُومَ . . . إلخ)، وذلك لَأَنَّ الْاِكْتِسَابَ: هُوَ التَّحْصِيلُ بِطَرِيقِ الْكَسْبِ، بَأَن يُوَضَّعَ الْمَطْلُوبُ التَّصَوُّرِيُّ الْمَشْعُورُ بِهِ أَوَّلًا،

العبادي

قوله: (كَمَا هُوَ الْمُتَبَادِرُ) أَي: عِنْدَ الْإِطْلَاقِ؛ لِشُيُوعِ اسْتِعْمَالِهِ فِيهِ حَتَّى إِذَا أُطْلِقَ التَّصَوُّرُ بِلَا قَرِينَةٍ مُخَصَّصَةٍ لَا يَذْهَبُ الْوَهْمُ إِلَى غَيْرِهِ، فَيَجِبُ حَمْلُ التَّعْرِيفِ عَلَى الْمُتَبَادِرِ، وَإِلَّا لَمْ يُعِدَّ التَّوَضُّيْحُ الْمَقْصُودَ.

قوله: (بَأَن يُوَضَّعَ الْمَطْلُوبُ التَّصَوُّرِيُّ . . . إلخ) هَذَا بِالنَّظَرِ إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ، وَإِلَّا فَلَا كِتْسَابَ لَيْسَ مُخْتَصًّا بِالْمَطْلُوبِ التَّصَوُّرِيِّ، بَلْ يَجْرِي أَيْضًا فِي التَّصْدِيقِيِّ، بَلْ ذَهَبَ الْإِمَامُ^(١) إِلَى اخْتِصَاصِهِ بِالتَّصْدِيقِيِّ حَيْثُ قَالَ فِي «الْمُحْصَلِ»: «وَعِنْدِي أَنَّ شَيْئًا مِنَ التَّصَوُّرَاتِ غَيْرُ مُكْتَسَبٍ»، أَي: لَا شَيْءَ وَلَا وَاحِدَ مِنْهَا

ضليل

بَسِيطٌ عِنْدَهُمْ، وَمَرَكَّبٌ عِنْدَ الْمَتَأَخِّرِينَ، فَلَا يَكُونُ الْمَعْرِفُ كَاسِبًا بِالْقِيَاسِ إِلَى التَّصْدِيقِ، فَتَأْمَلْ^(٢).
قوله: (كَمَا هُوَ الْمُتَبَادِرُ)؛ أَي: عِنْدَ الْإِطْلَاقِ، فَلَا يَرِدُ أَنَّ التَّصَوُّرَ مُرَادِفٌ لِلْعِلْمِ، فَلَا يَصِحُّ الْاِحْتِرَازُ بِهِ عَنْهُ، وَأَيْضًا لَا يَرِدُ أَنَّ التَّصَوُّرَ مُشْتَرِكٌ لَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ فِي التَّعْرِيفِ؛ لِأَنَّ حَمْلَ التَّعْرِيفِ عَلَى الْمُتَبَادِرِ وَاجِبٌ لَا يَجُوزُ الْعُدُولُ عَنْهُ بِلَا ضَرُورَةٍ، فَحَمَلُهُ عَلَى مُطْلَقِ التَّصَوُّرِ يَحْتَاجُ إِلَى الْقَرِينَةِ.

قوله: (لَأَنَّ الْاِكْتِسَابَ . . . إلخ) يُؤْهِمُ^(٣) اخْتِصَاصَ الْكَسْبِ بِبَابِ التَّصَوُّرَاتِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ^(٤)، فَالْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: إِنَّ الْكَسْبَ وَالنَّظَرَ بِمَعْنَى، ثُمَّ أَنْ يُفَسِّرَ النَّظَرَ بِطَرِيقِ يَشْتَمِلُ بَابِي التَّصَوُّرِ وَالتَّصْدِيقِ؛ لِأَنَّ الْمَطْلُوبَ قَدْ يَكُونُ تَصَوُّرِيًّا وَقَدْ يَكُونُ تَصْدِيقِيًّا عِنْدَ الْجُمْهُورِ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ خَالَفَهُمْ بِأَنَّهُ قَالَ: إِنَّ التَّصَوُّرَاتِ كُلَّهَا بِدِيهِيَّةٍ لَا تَحْتَاجُ إِلَى الْكَسْبِ، وَهُوَ مَذْهَبُهُ، وَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ تَشْكِيكٌ مِنْهُ فَقَدْ سَهَا؛ لِأَنَّ كُتُبَهُ مَشْحُونَةٌ بِكَوْنِهِ مَذْهَبًا لَهُ، وَقَدْ صَرَّحَ بِهِ السَّيِّدُ السَّنْدُ -قُدَّسَ سِرُّهُ-. ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ النَّظَرَ مَجْمُوعُ الْحَرَكَتَيْنِ مِنَ الْمَطْلُوبِ^(٥) إِلَى الْمَبَادِي، ثُمَّ مِنَ الْمَبَادِي إِلَى الْمَطْلُوبِ عِنْدَ الْأَقْدَمِينَ، وَعِنْدَ الْمَتَأَخِّرِينَ: تَرْتِيبُ أُمُورٍ مَعْلُومَةٍ، وَهَذَانِ مَشْهُورَانِ^(٦)، وَعَلَى كُلِّ مِنْهُمَا لَا يَرِدُ السُّؤَالُ بِالْمَلْزُومِ بِالْقِيَاسِ إِلَى اللَّازِمِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ.
قوله: (الْمَشْعُورُ بِهِ أَوَّلًا)؛ أَي: الْمَعْلُومُ بِوَجْهِ مَا قَبْلَ التَّعْرِيفِ؛ لِيُمْكِنَ الطَّلَبُ كَمَا مَرَّ.

(١) الإمام: هو الفخر الرازي، ومَرَّتْ ترجمته.

(٢) فإنه دقيق. اهـ منه.

(٣) وهذا الإيهام إنما نشأ من الخلل في نقل كلام شارح «المطالع»، وسيجيء التنبيه عليه إن شاء الله تعالى. اهـ منه.

(٤) ومراده أن الاكتساب في هذا الباب؛ أَي: في باب التصورات هذا، وهو لا يجري في باب الزوم، وهو ظاهر. اهـ منه.

(٥) لأنه يشعر الحركتين. اهـ منه.

(٦) إشارة إلى أن له تعاريف آخر. اهـ منه.



قول أحمد

ثم يُعمد إلى ذاتياته أو عَرَضيَّاته ويُؤلف بعضها مع بعضٍ تأليفاً يُؤدِّي إلى المطلوب،

العمادي

كذلك، بل كُلُّ واحدٍ منها إمَّا بديهي أو حاصلٌ في النَّفس بخلقِ الله تعالى من غيرِ طلبٍ وشوقٍ إلى ذلك، واحتج عليه بوجهين: الأول: أنَّ المطلوب إن لم يكن مشعوراً به استحالَ طلبُهُ؛ لامتناعِ توجُّهِ النَّفس نحو ما لم يخطر بالبال، وإن كان مشعوراً به استحالَ طلبُهُ أيضاً؛ لامتناعِ تحصيلِ الحاصل، ثم قال: فإن قلت: فالوجهُ المشعورُ به غير ما هو غير مشعورٍ به، وكل واحدٍ منهما لا يمكنُ طلبُهُ لما مرَّ، وحاصله: أنَّنا ندخلُ هذا القسمَ أيضاً [١٨/ب] في المُنفصلة، هكذا: التَّصوُّرُ إمَّا أن يكونَ مشعوراً به من كل وجه وإمَّا أن يكونَ غيرَ مشعورٍ به من كل وجه، وإمَّا أن يكونَ مشعوراً به من وجهٍ دونَ وجهٍ^(١)، وامتناعُ الطلبِ على التقديرينِ الأوَّلينِ ظاهرٌ، وأمَّا على التقديرِ الثالث؛ فلأنَّ الوجهَ الَّذي هو معلومٌ منه معلومٌ مُطلقاً، والمجهولُ مجهولٌ مُطلقاً، وكل واحدٍ منهما امتنعَ طلبُهُ بالبيانِ الَّذي مرَّ، وأوَّل من أوردَ هذا الشكَّ ماننٌ مخاطباً لسقراطٍ في إبطالِ اكتسابِ التَّصوُّرِ الثاني أنَّ تعريفَ الماهيةِ إمَّا أن يكونَ بنفسِها أو بما يكونُ داخلاً فيها، أو بما يكونُ خارجاً عنها، أو بما يترَكَّبُ عَنِ الأخيرينِ، والكلُّ باطلٌ^(٢) فتأمل، وتحقيق ما هو الحقُّ لا يليقُ بهذا الكتابِ، وإن أردتَ تحقيقَهُ فارجع إلى شَرْحنا على «التَّهذيب».

خليل

قوله: (ثم يُعمد)؛ أي: يُقصَدُ، إشارةً إلى الحركةِ الأولى.

قوله: (ويؤلف) إشارةً إلى الحركةِ الثانية، وهذا مبنيٌّ على الأكثر^(٣)، أو على القولِ الأوَّل، وقد مرَّ التفصيلُ في كلامِ سيِّدِ المحقِّقين، ومنه^(٤) ظهر أنَّ كلامَهُ مبنيٌّ على مذهبِ القدماء^(٥)، كما لا يخفى؛ إلَّا أنَّ في لفظِهِ مُناقشةً^(٦)، وقد علِمَ مما مرَّ من أوَّلِ الكلامِ إلى هنا أنَّ النزاعَ في جوازِ التعريفِ بالمفرد، وعدمِ جوازه نزعاً معنويًّا لا لفظيًّا، مبنيٌّ على الاختلافِ في تعريفِ النَّظَرِ كما توهَّمَهُ بعضُ المحقِّقين، بل النزاعُ في أنَّ المعنى البسيطُ يصحُّ الانتقالُ منه إلى المطلوبِ كما مرَّ في كلامِ سيِّدِ المحقِّقين أو لا يصحُّ.

(١) على الهامش: «من كل وجه وإمَّا أن يكونَ مشعوراً به من دون وجه» وأشار إلى أنه من نسخة أخرى.

(٢) تصرَّف العمادي في نقل نصِّ الرازي، فانظر «المحصل»: (١٦، ١٨) للرازي، ط: مكتبة الكليات الأزهرية.

(٣) لأنه يجوزُ التعريفُ بالمفرد على ما حققه - قدس سره -، واعلم أن من جوزَ التعريفَ بالمعنى البسيط ورد عليه أن النظرَ معرفٌ بترتيبِ أمور. وأجيب بأنه مبني على الغالب كما مر، ويمكن أن يجاب باختيار أن النظرَ معرفٌ بمجموعِ الحركتين بناءً على الغالب، والغرض بيان احتمال الكلام بأن له اختيار أحد التعريفين. اهـ منه.

(٤) أي: ومن هذا التقرير. اهـ منه.

(٥) في معنى النظر. اهـ منه.

(٦) وهي أن الأولى أن يقول: (ويعمد إلى ذاتياته... إلخ)، وأن يقول ثم يؤلف ليكون الإشارة إلى مذهب القدماء أظهر، وهو ظاهر. اهـ منه.



قول أحمد

وَتَصَوُّرَاتِ اللَّوْزَامِ الْبَيِّنَةِ الْحَاصِلَةِ مِنْ تَصَوُّرَاتِ الْمَلْزُومَاتِ لَيْسَ حُصُولُهَا كَذَلِكَ؛ فَلَا دُخُولَ لَهَا فِي التَّعْرِيفِ؛ وَلَآنَ لِلَاكِتْسَابِ تَحْصِيلُ مَا لَيْسَ بِحَاصِلٍ،

المهادي

خليل

قوله: (البينة) فالمراد باللُزوم هو اللُزوم البين بالمعنى الأخص كما هو المتبادر.

قوله: (لَيْسَ حُصُولُهَا كَذَلِكَ)؛ أي: لَيْسَ حُصُولُهَا بطريقِ الكسب، فإنه مشروطٌ بأمورٍ، الأول: علم المطلوب بوجه ما قبل الحصول من الملزوم، فاللُزوم لَيْسَ بمعلوم قبل الحصول من الملزوم، والثاني: لَيْسَ فيه مجموع الحركتين ولا ترتيبُ أمورٍ ولا قَصْدٌ فيه أيضاً، فَإِنَّ المطلوب لا يحصل إلا بالقصد، كما سيجيء، فالفرق من وجوه ثلاثة.

قوله: (فَلَا دَخَلَ لَهَا فِي التَّعْرِيفِ)؛ أي: في تعريف المعرف، هكذا في النسخة التي وصلت إلينا^(١)، وفي «شرح المطالع»: فَلَا دُخُولَ لَهَا. اهـ والمعنى: أَنَّ الملزومات المذكورة لَا تَدْخُلُ فِي تعريف المعرف، وهذا متفرعٌ على الوجه الأول والوجه الثاني؛ أعني: قوله: (وَلَآنَ لِلَاكِتْسَابِ تَحْصِيلُ مَا لَيْسَ بِحَاصِلٍ) إلى قوله: (وَلَآنَ الْحُصُولِ)، والوجه الثالث؛ أعني: قوله: (لَآنَ الْحُصُولِ مَعْطُوفَانِ عَلَى الْأَوَّلِ)، وَمَنْ قَالَ عِنْدَ قَوْلِهِ: «فَلَا يَكُونُ تَصَوُّرُ الْمَلْزُومِ»: الظاهر: أَنَّ يُؤَخَّرَ عَنِ الْوُجُوهِ الثَّلَاثَةِ كُلِّهَا؛ إِذْ لَا اخْتِصَاصَ لَهُ بِالْأَوَّلَيْنِ أَوْ بِالثَّانِي. اهـ، فَقَدْ بَعُدَ عَنِ الْمَرَادِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِنتيجةٍ لشيءٍ منها، بل مِنْ تَتَمَّةِ الثَّانِي، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: «بَلْ سَبَبٌ... إلخ»، وهو ظاهرٌ على المتأمل، هكذا ينبغي أَنْ يُفْهَمَ هَذَا الْمَقَامُ.

قوله: (وَلَآنَ لِلَاكِتْسَابِ تَحْصِيلُ مَا لَيْسَ بِحَاصِلٍ)^(٢) وَقَدْ مَرَّ أَنَّ الْمَطْلُوبَ حَاصِلٌ مِنْ وَجْهِ؛ لِيُمْكِنَ الطَّلَبُ، وَغَيْرُ حَاصِلٍ مِنْ وَجْهِ آخَرَ مَعْلُومٍ فِي نَفْسِهِ، فَالْمَطْلُوبُ لَمْ يُعْلَمَ بِذَلِكَ الْوَجْهِ قَبْلَ التَّعْرِيفِ، فَعُلِمَ ثَانِيًا بِذَلِكَ الْوَجْهِ أَيْضًا، وَهَذَا إِنَّمَا يَجْرِي فِي النَّظَرِي، فَالْمَعْرِفُ النَّظَرِي حَصَلَ بِالْوَجْهِ الثَّانِي بَعْدَ مَا لَمْ

(١) وفي نسختنا ما يوافق نسخة «شرح المطالع». (المحقق).

(٢) قوله: (تحصيل ما ليس بحاصل) مثلاً الإنسان حيوان ناطق، فالإنسان معلوم بالماضي، ثم قصدنا تحصيله بهما، وكان كل واحد منهما معلوماً متفرقاً موجوداً بوجود على حدة، فإذا استحضرت وجمعت وقطع النظر عن الالتفات إلى كل واحد على خياله، وصار الملاحظة المتلفت إليه هو المجموع من حيث هو مجموع، فهناك تصور إجمالي متعلق به، فأما أن يقال اجتماع تلك التصورات المتعلقة بالتفاصيل صار سبباً لهذا التصور الإجمالي الحادث بعده، فيكون المغايرة بالذات، وأما أن يقال هذا التصور الإجمالي هو بعينه تلك التصورات المجمعة على وجه انقطع الالتفات إلى خصوصيات الأجزاء، وصار الالتفات إلى الكل من حيث كل، فالمغايرة بالاعتبار؛ أعني: الإجمال والتفصيل، ولعل هذا هو الحق؛ إذ لا يترتب عليهما تصور آخر مغاير لهما بالذات، فتأمل. اهـ منه.



قول أحمد

وَتَصَوُّرُ الْمَلْزُومِ لَيْسَ سَبَبًا لِتَحْصِيلِ تَصَوُّرَاتِ اللَّوْازِمِ الْبَيِّنَةِ بَعْدَمَا لَمْ تَحْصُلْ، بَلْ لِحُضُورِهَا فِي الْقَلْبِ، حَتَّى لَوْ فُرِضَ تَصَوُّرُ اللَّازِمِ غَيْرَ بَدِيعِي لَمْ يَحْصُلْ بِمُجَرَّدِ تَصَوُّرِ الْمَلْزُومِ، بَلْ بَعْضُ اللَّوْازِمِ الْبَيِّنَةِ يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ تَصَوُّرُ الْمَلْزُومِ، كَالْبَصَرِ لِمَفْهُومِ الْعَمَى، وَهُوَ عَدَمُ الْبَصَرِ؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُضَافٌ يَتَوَقَّفُ تَصَوُّرُهُ عَلَى تَصَوُّرِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، فَلَا يَكُونُ تَصَوُّرُ الْمَلْزُومِ مُبَيَّنًا وَكَاسِبًا وَكَاشِفًا لِتَصَوُّرِ اللَّازِمِ، بَلْ سَبَبًا لِحُصُولِهِ فِي الدَّهْنِ، لَا عَلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ، بَلْ عَلَى وَجْهِ الْحُضُورِ وَالْاِكْتِسَابِ هُوَ الْأَوَّلُ لَا الثَّانِي [١٣/١]، وَلِأَنَّ الْحُصُولَ بِالْاِكْتِسَابِ يَكُونُ بِالْقَصْدِ وَالِاخْتِيَارِ الْبَتَّةَ، وَحُصُولُ تَصَوُّرَاتِ اللَّوْازِمِ الْبَيِّنَةِ مِنْ تَصَوُّرَاتِ الْمَلْزُومَاتِ لَيْسَ كَذَلِكَ.

العصادي

خليل

يَحْصُلُ، وَلَيْسَ اللَّازِمُ الْبَدِيعِي كَذَلِكَ، فَإِنَّهُ حَاصِلٌ فِي الدَّهْنِ مَعْلُومٌ لَكِنَّهُ حَاصِلٌ فِي الْحَافِظَةِ وَلَيْسَ بِحَاصِلٍ فِي الْمَدْرَكَةِ، فَإِذَا تَصَوَّرَ مَلْزُومُهُ صَارَ سَبَبًا لِحُضُورِهِ فِي الْمَدْرَكَةِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْحُضُورِ وَالْحُصُولِ ظَاهِرٌ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْبِدَاهَةَ لَا تَسْتَلْزِمُ الْعِلْمَ؛ لِأَنَّ التَّوَجُّهَ شَرْطٌ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَصَوُّرُ الْمَلْزُومِ سَبَبًا لِحُصُولِ تَصَوُّرِ اللَّازِمِ الْبَدِيعِي؛ تَأَمَّلْ^(١).

قوله: (حَتَّى لَوْ فُرِضَ) وهو حقٌّ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَفِيدُ فِي الْمَقَامِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

قوله: (بَلْ بَعْضُ اللَّوْازِمِ الْبَيِّنَةِ) مِنْ تَتَمَّةِ الْوَجْهِ الثَّانِي، مَحْصُولُهُ: أَنَّ تَصَوُّرَ الْمَعْرِفِ -بِالْفَتْحِ- الْمَكْتَسَبِ مُؤَخَّرٌ عَنْ تَصَوُّرِ التَّعْرِيفِ، وَاللَّازِمُ قَدْ يَتَقَدَّمُ عَلَى تَصَوُّرِ الْمَلْزُومِ كَمَا فِي مِثَالِ الْعَمَى وَالْبَصَرِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ^(٢).

قوله: (بَلْ عَلَى وَجْهِ الْحُضُورِ)؛ لِأَنَّ الْبَدِيعِي مَعْلُومٌ عِنْدَهُ، وَفِيهِ مَا مَرَّ^(٣).

قوله: (بِالْقَصْدِ وَالِاخْتِيَارِ)؛ لِأَنَّ الظَّلْبَ فَعْلٌ اخْتِيَارِي.

قوله: (لَيْسَ كَذَلِكَ)؛ لِأَنَّ اللَّازِمَ قَبْلَ تَصَوُّرِ الْمَلْزُومِ لَيْسَ بِمَطْلُوبٍ، فَلَا يُعَمَّدُ إِلَى مَلْزُومِهِ لِتَحْصِيلِهِ.

(١) وجهه أن حمل الحضور على ما لم يحصل بطريق النظر سواء كان الحاضر معلوماً مخزوناً بالفعل أو في قوة المعلوم المخزون تعسف لم يوجد في كلام القوم. اهـ منه.

(٢) وجه الظاهر أن عدم كفاية تصور الملزم في تصور اللازم النظري لا يستلزم كون الملزوم واللازم البديهيين معلومين حتى يكون تصور الملزوم سبباً لحضور اللازم، بل يلزم كفاية تصور الملزوم في تصور اللازم، وليس الكلام فيه؛ لأن الكلام فيه؛ لأن الكلام في أن تصور هذا اللازم حصولي أو حضوري. اهـ منه.

(٣) من أن توجه النفس شرط، فلا يلزم من البداهة العلم والحصول. اهـ منه.



لِيَشْمَلَ الْحَدَّ وَالرَّسْمَ، وَالتَّقْسِيمُ لِلْمَحْدُودِ لَا لِلْحَدِّ،

قول أحمد

قوله: (لِيَشْمَلَ الْحَدَّ... إلخ) يعني: أَنَّ الْمُتَبَادِرَ مِنْ قَوْلِنَا: «مَا يَكُونُ تَصَوُّرُهُ سَبَبًا لِاِكْتِسَابِ تَصَوُّرِ الشَّيْءِ» مَا يَكُونُ تَصَوُّرُهُ سَبَبًا لِاِكْتِسَابِ تَصَوُّرِهِ بِالْكُنْه، فَلَا يَكُونُ شَامِلًا لِلرَّسْمِ، بَلْ يَكُونُ مُخْتَصًّا بِالْحَدِّ، فَقَوْلُنَا: «إِمَّا» وَ«أَوْ» لِيَشْمَلَ كِلَيْهِمَا شُمُولًا ظَاهِرًا، قوله: (وَالْتَّقْسِيمُ لِلْمَحْدُودِ لَا لِلْحَدِّ) يعني: لَمَّا كَانَ

المجاهدي

قوله: (مُخْتَصًّا بِالْحَدِّ) وَلَوْ قِيلَ فِي تَعْرِيفِ الْمَعْرِفِ: هُوَ مَا يَكُونُ تَصَوُّرُهُ سَبَبًا لِاِكْتِسَابِ تَصَوُّرِ الشَّيْءِ بَوَاحٍ يُمَيِّزُهُ عَمَّا عَدَاهُ، يَكُونُ الْمُتَبَادِرُ مِنْهُ الرَّسْمُ فَيَكُونُ مُخْتَصًّا بِهِ، قَالَ الشَّارِحُ: (وَالْتَّقْسِيمُ لِلْمَحْدُودِ لَا لِلْحَدِّ) إِشَارَةً إِلَى جَوَابِ مَا قِيلَ: إِنَّ «أَوْ» يُفِيدُ الشَّكَّ أَوِ التَّشْكِيكَ، وَهُوَ يُنَافِي التَّعْرِيفَ، وَتَقْدِيرُ الْجَوَابِ: أَنَّهُ إِنَّمَا يُفِيدُ الشَّكَّ أَوِ التَّشْكِيكَ إِذَا كَانَ التَّقْسِيمُ لِلْحَدِّ، وَهَذَا لِلْمَحْدُودِ؛ لِأَنَّ كَلِمَةَ «أَوْ» فِيهِ لِلتَّنْوِيعِ لَا لِلشَّكِّ وَالتَّشْكِيكَ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِذَا كَانَ التَّقْسِيمُ لِلْحَدِّ لَا يَكُونُ عَلَى طَرِيقِ الشَّكِّ، وَإِنْ كَانَ مُوْهَمًا لَهُ؛ لِأَنَّ كَلِمَةَ «أَوْ» فِي الْحَدِّ لَا تَكُونُ لِلتَّنْوِيعِ فَتَكُونُ مُوْهَمَةً لِلشَّكِّ، بِخِلَافِ «أَوْ» فِي الْمَحْدُودِ فَإِنَّهُ لِلتَّنْوِيعِ، فَلَا يَكُونُ مُوْهَمًا لِلشَّكِّ.

خليل

قوله: (شُمُولًا ظَاهِرًا)؛ يعني: إِنَّمَا زَادَ قَوْلُهُ: «بِكُنْه»، وَلَمْ يَكْتَفِ بِمَا قَبْلَهُ كَمَا اِكْتَفَى شَارِحُ «المطالع» لِمَزِيدِ الْوُضُوحِ حِينَئِذٍ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ قَيْدَ الْاِكْتِسَابِ إِنَّمَا هُوَ لِمَزِيدِ التَّوْضِيحِ أَيْضًا، فَالْتَّخْصِيصُ تَحْكُمٌ، فَإِنَّ شَارِحَ «المطالع» قَالَ: الْمَرَادُ بِتَصَوُّرِ الشَّيْءِ التَّصَوُّرُ بَوَاحٍ مَا؛ أَعَمٌّ مِنْ أَنْ يَكُونَ بِحَسَبِ الْحَقِيقَةِ أَوْ بِأَمْرِ صَادِقٍ عَلَيْهِ، فَيَتَنَاوَلُ التَّعْرِيفُ الْحَدَّ وَالرَّسْمَ مَعًا، وَأَنَّ الْمَرَادَ بِتَصَوُّرِ الشَّيْءِ فِي التَّعْرِيفِ التَّصَوُّرُ الْكُسْبِيُّ بِطَرِيقِ النَّظَرِ، ضَرُورَةٌ أَنَّ التَّعْرِيفَاتِ إِنَّمَا تَكُونُ بِالْقِيَاسِ إِلَى التَّصَوُّرَاتِ الْكُسْبِيَّةِ^(١)، وَالشَّيْءُ إِنَّمَا يَكُونُ سَبَبًا لِلتَّصَوُّرِ الْكُسْبِيِّ بِطَرِيقِ النَّظَرِ، فَإِنَّهُ مَا لَمْ يَحْصُلِ مِنَ النَّظَرِ لَمْ يَكُنْ كُسْبِيًّا، وَذَلِكَ بِأَنْ يُوضَعَ الْمَطْلُوبُ التَّصَوُّرِيُّ الْمَشْعُورُ بِهِ أَوَّلًا، ثُمَّ يَعْمَدُ إِلَى ذَاتِيَّاتِهِ أَوْ عَرْضِيَّاتِهِ وَيُؤَلَّفُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ تَأْلِيفًا يُوَدِّي إِلَى الْمَطْلُوبِ كَمَا يُعْمَلُ ذَلِكَ فِي التَّصْدِيقَاتِ. اهـ لَفْظُهُ، ثُمَّ لَا يَخْفَى عَلَيْكَ مَا فِي نَقْلِ الْمُحَسِّنِيِّ مِنَ الْخَلَلِ، فَإِنَّهُ حَذَفَ قَوْلَهُ: «كَمَا يُعْمَلُ ذَلِكَ... إلخ»، وَأَوْهَمَ خِلَافَ الْمَقْصُودِ كَمَا مَرَّ. ثُمَّ اَعْلَمْ أَنَّ السَّبَبَ الْكَاسِبَ هُوَ الْعُلُومُ الْمُرْتَبَةُ، لَا انْتِقَالُ الذَّهْنِ مِنَ الْمَطْلُوبِ إِلَى الْمَبَادِي، وَمِنْ الْمَبَادِي إِلَى الْمَطْلُوبِ، فَإِنَّهُ تَعْرِيفٌ بِالمَصْدَرِيِّ وَمُعَدُّ لَا سَبَبٌ.

قوله: (لَمَّا كَانَ... إلخ) يُشْعِرُ أَنَّ كَلَامًا مِنَ التَّقْسِيمَيْنِ صَحِيحٌ، لَكِنَّ التَّقْسِيمَ الثَّانِي مَشْرُوطٌ بِشَرْطِ،

(١) محصله أن كون التصور المكتسب كسبياً مستفاد من المقام، وأن كون التصور الأول بطريق النظر يقتضي كونه سبباً للأمر الكسبي. اهـ منه.



قول أحمد

طريقُ صُورَةِ التَّقْسِيمِ الواقع في التَّعَارِيفِ قد يكون للمَحْدُودِ، وقد يكون للحدِّ، لا على طريق الشكِّ أو التَّشْكِيكِ، بَيِّنُ أَنَّ التَّقْسِيمَ هَاهُنَا لِلْمَحْدُودِ لا للحدِّ.

المهادي

خليل

وهو فاسد^(١)؛ لأنَّ صاحبَ التَّحْقِيقِ صرَّحَ بأنَّ تقسيمَ الحدِّ باطلٌ، قد نقلتُ كلامَهُ مُفَصَّلًا في «حاشية رسالَةِ جهةِ الوحدة».

قوله: (طريقُ التَّقْسِيمِ) وفي بعضِ النُّسخِ: «صورةُ التَّقْسِيمِ»، بل في توجيهِهِ أَنَّ التَّقْسِيمَ قد يكون جَعْلِيًّا كما مرَّ في تعريفِ النَّظَرِ. اهـ، يعني: أَنَّ التَّرْدِيدَ قد يكون جَعْلِيًّا كما مرَّ من المحشِّي^(٢) في تعريفِ النَّظَرِ. قوله: (في التَّعَارِيفِ) إشارةٌ إلى أَنَّ المراد بالحدِّ هو التَّعْرِيفُ مُطْلَقًا؛ لأنَّ القاعدةَ^(٣) المذكورةَ شاملةٌ لكلِّ تعريفٍ، وإنما ذكرَ الحدَّ؛ لأنه منقولٌ عن أئمةِ الأصول، وقد سبقَ أَنَّ الحدَّ عندهم بمعنى التَّعْرِيفِ، وهو ظاهرٌ، ولذا صرَّحَ بكونِ هذا التَّعْرِيفِ رسمًا بعيدًا، هذا. قوله: (على طريقِ الشكِّ)؛ أي: مِنَ المتكلم.

قوله: (أو التَّشْكِيكِ)؛ أي: المتكلم المخاطبُ، والحاصلُ^(٤): أَنَّ التَّرْدِيدَ الواقع في التَّعَارِيفِ تنوُّعٌ لا تشكيكٌ، ولا شكٌّ على معنى أَنَّ كُلَّ قسمٍ من أنواعِ المعرِّفِ داخلٌ في المعرِّفِ، وقد صرَّحَ بِهِ الشَّارِحُ في «فصول البدائع» وغيره.

قوله: (لا للحدِّ) فلا ينافي التَّرْدِيدُ الواقع في هذا المقامِ التَّعْرِيفِ، فاندفعَ بتقريرِ المحشِّي سؤالٌ وهو: أَنَّ التَّرْدِيدَ يفيدُ الإبهامَ؛ لأنه للشكِّ أو التَّشْكِيكِ، وكلاهما يفيدان أَنَّ الإبهامَ المنافي للتَّوضِيحِ الَّذِي هو شرطُ التَّعْرِيفِ على ما قالوا، وهذا الاستدراكُ من المحشِّي يجعلُ السُّؤالَ الثَّانِيَّ وجوبَهُ مُستدركًا، فتأمل^(٥).

(١) قوله: (وهو فاسد) ويمكن التوفيق بأن ما ذكره صاحب التحقيق محمول على منع الترديد بمعنى الإبهام، فلا ينافي التحقيق، ولكن الكلام في أن أمثال هذا الترديد المذكور في تعريف المنطق يطلق عليه تقسيم التعريف في الاصطلاح أولاً، وفيه تأمل، فتأمل. اهـ منه.

(٢) إنما أحال على المحشي؛ لأنه قد مر منا أن الحق فيه أنه من قبيل تقسيم المحدود على ما يدل عليه كلام سيد المحققين، فلا يكون جعليًا. اهـ منه.

(٣) أي: قاعدة منع الخلو. اهـ منه.

(٤) أي: حاصل الكلام في المقام على ما يستفاد من كلام الشارح في «فصول البدائع» وغيره، وهذا مبني على أن التقسيم إنما يجري بالقياس إلى المحدود. اهـ منه.

(٥) وجهه أن الأول حذف لكن... إلخ، ثم نقل السؤال مع جوابه؛ لئلا يكون مستدركًا. اهـ منه.



قول أحمد

وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي أَمْثَالِ هَذَا مِنَ التَّعَارِيفِ الْمُشْتَمَلَةِ عَلَى صُورَةِ التَّرْدِيدِ سُؤَالَ مِنْ وَجْهَيْنِ:
الْأَوَّلُ: أَنَّ التَّحْدِيدَ إِنَّمَا يَكُونُ لِلْمَاهِيَةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ هِيَ، وَهَذَا التَّعْرِيفُ لِأَقْسَامِ الْمَعْرِفِ، فَإِنَّ
مَا يَكُونُ تَصَوُّرُهُ سَبَبًا لَاجْتِسَابِ تَصَوُّرِ الشَّيْءِ بَكُنْهِهِ، وَمَا يَكُونُ تَصَوُّرُهُ سَبَبًا لَاجْتِسَابِ تَصَوُّرِ
الشَّيْءِ بَوَجْهِ يُمَيِّزُهُ عَمَّا عَدَاهُ قِسْمَانِ دَاخِلَانِ تَحْتَ الْمَعْرِفِ، وَالثَّانِي: أَنَّ لَفْظَ «أَوْ» لِلتَّرْدِيدِ، وَهُوَ
لِلإِبْهَامِ، فَيُنَافِي التَّعْرِيفَ الَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْبَيَانُ، وَالْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ: أَنَّ هَذَا التَّعْرِيفَ رَسْمِيًّا،

المهادي

قوله: (مِنْ حَيْثُ هِيَ هِيَ) أي: مع قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ غَيْرِهَا.

قوله: (وَهَذَا التَّعْرِيفُ لِأَقْسَامِ الْمَعْرِفِ) يجوزُ أَنْ يَكُونَ بِكسرِ الرَّاءِ بِاعتبارِ كونهِ معرفًا لِلشَّيْءِ، وَفَتْحِهِ
باعتبارِ كونهِ مَا صَدَقَ مَفْهُومُهُ مَا يَكُونُ تَصَوُّرُهُ سَبَبًا... إلخ.

قوله: (وَالْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ) حَاصِلُهُ: أَنَّ هَذَا تَعْرِيفَ رَسْمِيٍّ لِلْمَعْرِفِ، وَالانْقِسَامُ إِلَى مَا يَكُونُ
تَصَوُّرُهُ سَبَبًا... إلخ، خَاصَّةٌ لَهُ تُمَيِّزُهُ إِيَّاهُ عَمَّا عَدَاهُ؛ فَيَكُونُ التَّعْرِيفُ لِمَاهِيَّةِ الْمَعْرِفِ، لَا لِأَقْسَامِهَا،
وَلَيْسَ مُرَادُهُ أَنَّ التَّعْرِيفَ الرَّسْمِيَّ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِلأَقْسَامِ وَالْأَفْرَادِ، بِخِلَافِ الْحَدِّيِّ كَمَا ظُنَّ،
فَإِنَّهُمَا لَا يَكُونَانِ إِلَّا لِلْمَاهِيَةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ هِيَ.

خليل

قوله: (الْأَوَّلُ: أَنَّ التَّحْدِيدَ) هَذَا مَأْخُودٌ مِنْ كَلَامِ صَاحِبِ «الْمَوَاقِفِ» وَشَارِحِهِ، فَإِنَّ كِلَاهُمَا فِي
تَعْرِيفِ النَّظَرِ كَمَا سَيَجِيءُ.

قوله: (لِلْمَاهِيَةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ هِيَ)؛ أي: مع قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْأَفْرَادِ وَالْأَقْسَامِ، فَالْمَقْصُودُ مِنْ تَعْرِيفِ
الْمَعْرِفِ مُطْلَقِ الْمَعْرِفِ لَا تَعْرِيفَ الْحَدِّ وَلَا تَعْرِيفَ الرَّسْمِ، مَعَ أَنَّ الْمَذْكُورَ فِي مَقَامِ التَّعْرِيفِ تَعْرِيفَانِ
لِلْحَدِّ وَالرَّسْمِ فِي الْحَقِيقَةِ، فَإِنَّ قَوْلَهُ: «مَا يَكُونُ تَصَوُّرُهُ سَبَبًا» إِلَى قَوْلِهِ: «إِنَّمَا بَكُنْهِهِ» تَعْرِيفُ الْحَدِّ،
وَقَوْلُهُ: «وَمَا يَكُونُ تَصَوُّرُهُ سَبَبًا لَاجْتِسَابِ تَصَوُّرِ الشَّيْءِ بَوَجْهِ يُمَيِّزُهُ عَمَّا عَدَاهُ» تَعْرِيفُ الرَّسْمِ.

قوله: (قِسْمَانِ دَاخِلَانِ تَحْتَ الْمَعْرِفِ) وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَوْصُولِ قِسْمٍ لِمُطْلَقِ التَّعْرِيفِ،
فَالْأَوَّلُ^(١) أَنْ يَقُولَ: تَعْرِيفَانِ فِي الْحَقِيقَةِ لِقِسْمَيْنِ دَاخِلَيْنِ تَحْتَ مُطْلَقِ الْمَعْرِفِ.

قوله: (وَالْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ: أَنَّ هَذَا التَّعْرِيفَ رَسْمِيًّا) هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى تَسْلِيمِ كَوْنِ الْمَقْصُودِ تَعْرِيفَ
مُطْلَقِ الْمَعْرِفِ مُسْتَنْدًا بِأَنَّ الْمَعْرِفَ فِي الْحَقِيقَةِ مَا هُوَ الْمُسْتَفَادُ مِنَ الْمَذْكُورِ فِي مَقَامِ التَّعْرِيفِ، وَهُوَ
الْمُنْقَسِمُ إِلَى هَذَيْنِ الْقِسْمَيْنِ، وَهُوَ لَازِمُ الْكَلَامِ^(٢)، وَأَنْتَ خَبِيرٌ بِأَنَّ دَلَالََةَ الْإِلْتِزَامِ مَهْجُورَةٌ فِي التَّعَارِيفِ
كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى الذَّكِيِّ الْمُنْصَفِ؛ تَأَمَّلْ^(٣).

(١) لأنه الموافق لسباق الكلام. اهـ منه.

(٢) والانقسام إليها خاصة المعرفة، فيكون المقصود تعريف المقسم لا الأقسام كما توهم. اهـ منه.

(٣) وجهه أن السيد السند - قدس سره - قد رده على القوم. اهـ منه.



قول أحمد

والانقسام إليهما خاصّة له مُميّزة إيّاه عمّا عداه، وعن الثاني: أنا لا نُسلمُ أنّ لفظة «أو» في التعاريف التي ذُكر فيها للتّرديد، بل هو للتّقسيم، أي: أيّما ما كان من القسمين المذكورين فهو قسمٌ من المحدود.

وحاصله: أنّ المراد بـ«أو» أنّ قسمًا من المحدود حدّه هذا، وهو أنّه الذي يكون تصوّره سببًا لاكتساب تصوّر الشيء بكنهه، وقسمًا آخر منه حدّه ذلك، وهو أنّه الذي يكون تصوّره سببًا لاكتساب تصوّر الشيء بوجهٍ يُميّزه عمّا عداه، أي: بوجهٍ غير الكنه، بقرينة المُقابلة، فهو في الحقيقة حدّان؛ لقسميه المتخالفين في الحقيقة المخصوصة المُشارِكين في ماهية مُطلق المُعرّف، ولم يرد بـ«أو» أنّ الحدّ إمّا هذا وإمّا ذلك، على سبيل الشكّ والتّشكيك لئلاّ يفتني التّحديد، كذا في «شرح المواقف»، وفي «شرح المقاصد»: (أنّ تعريف الشيء بالخواصّ التي لا يَشْمَلُ [١٣/ب]

العمادي

قوله: (في الحقيقة المخصوصة) أي: الحديثة والرّسميّة.

قوله: (وفي «شرح المقاصد») هذا إشارة إلى جواب آخر عن السّؤالين، تأمل.

خليل

قوله: (وعن الثاني) مبني على منع كون المقصود تعريف مُطلق المُعرّف، بل المقصود في الحقيقة تعريف القسمين، يدلّ على ذلك الحاصل، وفيه نظر؛ لأنه مخالف لقانون التّوجيه؛ لأنه يستدعي (١) تقديم الجواب المنعّي، ولأنّ مقصود صاحب التّعريف إمّا تعريف القول الشّارح، وإمّا تعريف أقسامه، فالجواب الثاني يستدعي كون الثاني مقصوداً، والجواب الأوّل يستدعي كون الأوّل مقصوداً، فالمقصود أحدهما؛ فأحسن التّدبر (٢).

قوله: (ولم يُرد) على صيغة المجهول (٣)، بل أريد أنّ كلّاً من القسمين من المحدود للتّشويع كما مرّ. قوله: (كذا في «شرح المواقف») للسّيد السّند - قدّس سرّه - في المقصد الأوّل من المرصد الخامس، وهو مبحث النّظر، وفي «شرح المقاصد»، ولعلّه إنّما ذكره مع كونه مُوافقاً لكلام شارح «المواقف» لكونه أصرّح وأوضح منه، على أنّ كلام شارح «المقاصد» لا يخلو عن فائدة مهمّة لأرباب

(١) لأن تأخيره يتضمن منع ما سلمه أولاً. اه منه.

(٢) وجهه أن المقصود بمنطوق العبارة تعريف الأقسام، وبلازمه أعني ما انقسم إلى هذين القسمين تعريف مطلق المعرف، فلا ينافي قصد أحدهما قصد الآخر، فهنا تعاريف ثلاثة؛ إنّما أطبقنا الكلام ليفهم المرام، وبالله التوفيق. اه منه.

(٣) لأن صاحب التعريف غير متعين. اه منه.

**قول أحمد**

كُلُّ مِنْهَا إِلَّا بَعْضُ أَقْسَامِهِ يَجِبُ فِيهِ أَنْ يَذْكَرَ الْجَمِيعُ بِطَرِيقِ التَّقْسِيمِ، تَحْصِيلاً لَخَاصَّةٍ شَامِلَةٍ لِكُلِّ قَرْدٍ، وَهِيَ كَوْنُهُ عَلَى أَحَدِ الْأَوْصَافِ، وَتَقَعُ كَلِمَةُ «أَوْ» لِبَيَانِ أَقْسَامِ الْمَحْدُودِ لَا لِلإِبْهَامِ وَالتَّرْدِيدِ الَّذِي يُنَافِي التَّحْدِيدَ، وَإِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَقَوْلُ الشَّارِحِ: «وَعَلَامَتُهُ كَوْنُ الْانْفِصَالِ لِمَنْعِ الْخُلُوءِ» عَلَى مَا تَرَى لَيْسَ بِوَجْهِ وَجِيهِ؛ لِأَنَّ الْانْفِصَالَ لَيْسَ يَمْنَعُ الْخُلُوءَ فَقَطْ.

العبادي

قوله: (على أَحَدِ الْأَوْصَافِ) الأولى أَنْ يُقَالَ: عَلَى أَحَدِ الْحَوَاصِّ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ تَقَنَّ فِي الْعِبَارَةِ، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّ خَوَاصَّ الشَّيْءِ لَا يَكُونُ إِلَّا أَوْصَافاً لَهُ، وَحَاصِلُهُ: أَنَّ الْمَعْرَفَ مَا يَكُونُ تَصَوُّرُهُ سَبَباً [١/١٩] لِكِتَابِ تَصَوُّرِ الشَّيْءِ بِأَحَدِ تِلْكَ الْوُجُوهِ، أَيْ: بِالْكُنْهِ أَوْ بِالْوَجْهِ.

قوله: (وَإِذَا عَرَفْتَ هَذَا) أَيْ: مَا نَقَلْنَاهُ مِنْ «شَرْحِ الْمَوَاقِفِ» وَ«الْمَقَاصِدِ».

قوله: (لَيْسَ بِوَجْهِ وَجِيهِ)؛ لِأَنَّ الْانْفِصَالَ لَيْسَ لِمَنْعِ الْخُلُوءِ، بَلِ الْانْفِصَالُ بِالنَّظَرِ إِلَى «شَرْحِ الْمَوَاقِفِ» لِلْحَقِيقَةِ، وَبِالنَّظَرِ إِلَى «شَرْحِ الْمَقَاصِدِ»، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِمَنْعِ الْجَمْعِ أَيْضاً، تَأَمَّلْ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ: بِأَنْ مُرَادَهُ يَمْنَعُ الْخُلُوءَ مَنَعُ الْخُلُوءِ بِمَعْنَى الْأَعْمَ، وَهُوَ مَا حَكَمَ فِيهِ بِالتَّنَافِي فِي الْكُذِبِ، وَكَأَنَّ لِهَذَا قَالَ: «لَيْسَ بِوَجْهِ وَجِيهِ».

فليل

التَّحْصِيلُ، وَهِيَ أَنْ ذَكَرَ الْعَرَضِ الْمَفَارِقِ يَجُوزُ عِنْدَ مَنْ أَوْجَبَ مُسَاوَاةَ التَّعْرِيفِ لِلْمَعْرِفِ أَيْضاً كَمَا هُوَ الْمَشْهُورُ، فَيُسْتَفَادُ مِنْ كَلَامِ «الْمَقَاصِدِ» أَنَّهُ يَجُوزُ ذِكْرُهُ إِذَا كَانَ الْمُرَادُ بِهِ تَحْصِيلُ عَرَضٍ لَازِمٍ مُسَاوٍ لِلْمَعْرِفِ.

قوله: (إِلَّا بَعْضُ أَقْسَامِهِ) مَثَلًا الْإِيصَالُ إِلَى الْكُنْهِ لَا يَشْمَلُ جَمِيعَ أَقْسَامِ الْمَعْرِفِ، وَكَذَلِكَ التَّمْيِيزُ عَنْ جَمِيعِ مَا عَدَاهُ بِوَجْهِ غَيْرِ الْكُنْهِ، لَا يَشْمَلُ جَمِيعَ الْأَقْسَامِ، فَمُطْلَقُ الْمَعْرِفِ لَا يَخْلُو عَنْ أَحَدِهِمَا، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

قوله: (لَيْسَ بِوَجْهِ وَجِيهِ)؛ لِأَنَّهُ لِمَنْعِ الْجَمْعِ وَالْخُلُوءِ مَعاً عَلَى مَا يُسْتَفَادُ مِنْ كِلَاهُمَا^(١)، وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَالْجَوَابُ عَنْهُ: أَنَّ مَنَعَ الْخُلُوءِ قَدْ يُؤْخَذُ أَعْمَ مِنَ الْمُنْفَصِلَةِ الْحَقِيقِيَّةِ عَلَى مَعْنَى: أَنَّ الْمُلْحُوظَ طَرَفُ الْمَنْعِ، أَمَّا طَرَفُ الْجَمْعِ فَغَيْرُ مُلْحُوظٍ عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِي مَوْضِعِهِ، وَلَمَّا كَانَ الْفَارِقُ^(٢) فِي هَذَا الْمَقَامِ طَرَفُ مَنَعَ الْخُلُوءِ اعْتَبَرُ ذَلِكَ الطَّرَفُ، وَذَلِكَ غَيْرُ خَافٍ عَلَى أَمْثَالِ الشَّارِحِ الْعَلَامَةِ.

(١) شارح «المواقف» وشارح «المقاصد». اهـ منه.

(٢) دفع لما يتوهم من أن هذا توجيه لا يدفع الاعتراض المذكور؛ لأن كون الفارق ذلك الجانب نكتة تجب مراعاتها. اهـ منه.



وعلامته كَوْنُ الانفصالِ لِمَنْعِ الخُلُوِّ، كَذَا المَرْوِيُّ عَنْ شَمْسِ الأَيْمَةِ الأَصْفَهَانِي رحمه الله.

قول أحمد

قوله: (وعلامته كَوْنُ الانفصالِ لِمَنْعِ الخُلُوِّ) قيل: لأنه لو كان التَّقْسِيمُ للحدِّ فلا يَخْلُو من أن يكون القسمانِ حَدَيْنِ تَامَيْنِ، فيَجِبُ أن يكونا مُتساوِيَيْنِ، وليس كذلك؛ لأنَّ ما يُوجِبُ التَّمْيِزَ أَعْمُ مما يُوجِبُ الاطِّلاعَ على الكُنْه، أو يكونا ناقِصَيْنِ أو أَحدهما تامًّا والآخرُ ناقِصاً، وعلى هذين

العمادي

قال الشارح: (وعلامته كَوْنُ الانفصالِ لِمَنْعِ الخُلُوِّ)؛ لأنه إن أمكن تعريف الشيء بدون «أو» و«أما» لا يجوز تعريفه بهما؛ لأنهما موهمان للشك، والتَّحَرُّزُ عنه واجبٌ إن أمكن التحرز، وإن لم يمكن التعريف بدونهما يكون التعريف بهما على سبيل منع الجمع، ولما كان هاهنا الانفصال لِمَنْعِ الخُلُوِّ عِلْمُ أن التقسيم للمحدود لا للحدِّ، هذا إذا كان الحدُّ تامًّا، وأما إذا كان ناقِصاً فيجوز أن يكون لِمَاهِيَةٍ واحدةٍ حَدَانِ ناقِصانِ، كالإنسان فإنه جسمٌ ناطقٌ وجوهرٌ ناطقٌ، وأن يكون لهما حَدَانِ مُختلفانِ كالإنسان فإنه حيوانٌ ناطقٌ وجسمٌ ناطقٌ، والظاهر: أن المعرفة أمرٌ اعتباري، وما ذُكِرَ في مفهومه يكون ذاتياً، له فيكون حدًّا تامًّا.

قوله: (فيَجِبُ أن يكونا مُتساوِيَيْنِ)؛ لأنَّ الحدَّ لا بُدَّ من أن يكون مُساوياً للمحدود، وإذا كانا مُساوَيْنِ للمحدود فيجب أن يكونا مُتساوَيْنِ؛ لأنَّ مُساوِيَّ المُساوِي للشيء مُساوٍ لذلك الشيء، تأمل.

قوله: (أو أَحدهما تامًّا... إلخ) وكذا إذا كانا رَسْمَيْنِ تَامَيْنِ أو ناقِصَيْنِ أو مُختلفَيْنِ، وإنما لم يَتَعَرَّضَ لَهُ لظهوره، أو لِمَا مرَّ فتأمل.

خليل

قوله: (قيل) القائلُ برهانُ الدين؛ أي: قيل في تقرير هذا المقام، وأنت خيرٌ بأنَّ القائلَ حملَ الحدَّ على مُصْطَلَحِ أهلِ الميزانِ على ما هو الظاهرُ من كلامه، وفي كلام المحشي إشارةٌ إلى الرَّدِّ عليه حيث قال: «لا سيَّما بين الحدِّ والمحدود»، وقال أيضاً: «وكونهما غيرَ الحدَّينِ التَّامَيْنِ»، وقد مرَّ أنَّ المراد بالحدِّ هو المعرفة؛ لأنه منقول عن أهل الأصول، وهو مُرادفٌ للمعرفة، فإن قلت: إنه يجوز حملُ البرهانِ الحدِّ على معنى المعرفة مُطلقاً؛ أمَّا عدمُ ذكر الرِّسْمِ فمبنيٌّ على المقايسة؛ لأنَّ تعدُّدَ الخواصِّ غيرُ محالٍ، قلت: إنَّ هذا احتمالٌ لكنَّه بعيدٌ من كلام البرهان، وإلَّا لقال: وقسَّ عليه الرُّسُومَ، ولذلك لم يصرِّح^(١) بالاعتراض عليه بجواز كون الخواصِّ أكثرَ من اثنين.

قوله: (للحدِّ)؛ أي: للمعرفة.

قوله: (حدَّينِ تَامَيْنِ) وقد تقررَ في موضعه امتناعُ تعدُّدِ الحدِّ التَّامِّ لشيءٍ واحدٍ، فهذا التَّعليلُ مبنيٌّ على التَّنْزِيلِ وتَسْلِيمِ جوازِ تعدُّده.

قوله: (لأنَّ ما يُوجِبُ التَّمْيِزَ أَعْمُ) وفيه نظرٌ؛ لما مرَّ نقلاً عن السَّيِّدِ السَّيِّدِ -قُدَّسَ سِرُّهُ- من أنَّ العامَّ إذا قُوبِلَ بالخاصِّ يُرادُ به ما عداه، فالمرادُ بالوَجْهِ غيرُ الكُنْه، وقد صرَّحَ به المحشي بعيدَ هذا.

(١) إنما قلنا: لم يصرح؛ لأنه يجوز أن يقال أن المحشي حمل الإيراد على دليل الرسم على المقايسة أيضاً. اهـ منه.

**قول أحمد**

التَّقديرين لا يَلزَمُ الانحصارُ في الشَّقَّينِ؛ لأنَّ الحَدَّ الناقِصَ لكونِه مُرَكَّباً مِن الجِنسِ البَعيدِ والفَصْلِ يَتَعَدَّدُ بِتَعَدُّدِ الجِنسِ البَعيدِ، فلا يَصْدُقُ حينئذٍ الانفصالُ المانِعُ عن الخُلُو، وفيه نَظَرٌ؛ لأنَّ هذا إِنَّمَا يَتِمُّ إِذَا ثَبَتَ كَوْنُ الجِنسِ البَعيدِ في هذه المادَّةِ أَكْثَرَ مِن اثْنينِ على تَقديرِ تَسليمِ تَعَدُّدِه، وهو غيرُ مَعْلُومٍ، على أَنَّ المُساوَاةَ بَيْنَ الحَدَّينِ الناقِصينِ لشيءٍ واحدٍ، وكذا بَيْنَ الحَدِّ التَّامِّ والناقصِ لشيءٍ واحدٍ واجِبَةٌ؛ بناءً على اشتراطِ التَّساوي بَيْنَ المَعْرِفِ والمُعْرِفِ، لا سِيَّما بَيْنَ الحَدِّ والمَحْدُودِ، فلا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ القَسَمينِ حَدَّينِ تَامَّينِ، وَكَوْنِهما غيرَ الحَدَّينِ التَّامَّينِ هَاهُنَا،

العبادي

قوله: (إِنَّمَا يَتِمُّ . . . إلخ) حاصِلُه: أَنَا لا نُسَلِّمُ أَوَّلًا تَعَدُّدَ الجِنسِ لِيَرِدَ مَنعُ الحَصْرِ على تَقديرِ كَوْنِ أحَدِهما تَامًّا والآخرِ ناقِصاً، وعلى تَقديرِ التَّسليمِ، لا نُسَلِّمُ أَكْثَرِيَّهَ مِن اثْنينِ حَتَّى يُمَنَعَ الحَصْرُ على تَقديرِ كَوْنِهما حَدَّينِ ناقِصينِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ: بِأَنَّهُ يَكْفِي لِمَنعِ الحَصْرِ مَجْرَدُ احْتِمَالِ التَّعَدُّدِ فلا يَحْتَاجُ إلى إِثباتِه فتأمَّل.

قوله: (على أَنَّ المُساوَاةَ . . . إلخ) فيه نَظَرٌ؛ لأنَّ هذا مِن قِبَلِ تَعيينِ الطَّرِيقِ، وَتَعَيُّنُه ليس مِن دَابِ المُنَاطَرَةِ، بل مُرادُه إِثباتُه بوجِهٍ آخرَ، وَإِنْ أُمِكنَ إِثباتُه بالوجِهِ الأَوَّلِ أيضاً.

خليل

قوله: (فلا يَصْدُقُ حينئذٍ)؛ أي: فلا يَظْهَرُ صِدْقُ الانفصالِ المانِعِ عن الخُلُو حينَ جازَ كَوْنُ الشُّقُوقِ ثَلَاثَةً أو أَكْثَرَ في التَّعاريفِ؛ لَجوازِ أَنْ تَكُونَ التَّعاريفُ الناقِصَةُ في كُلِّ مادَّةٍ ثَلَاثَةً، فَجَعَلُوا انفصالَ المانِعِ عن الخُلُو علامَةً لتَقسيمِ المَحْدُودِ، فإذا أُورِدَ التَّقْسِيمُ في التَّعريفِ يَتبادَرُ الذَّهْنُ إلى تَقسيمِ المَحْدُودِ، فَعَدَمُ اطِّرادِ صِدْقِ مَنعِ الخُلُو في التَّعريفِ كافٍ في جَعْلِه علامَةً لتَقسيمِ المَحْدُودِ، وهذا مُرادُ القائلِ، وبهذا التَّقريرُ سَقَطَ النَظَرُ الآتي، فتأمَّل^(١).

قوله: (أَكْثَرَ مِن اثْنينِ) فيه أَنَّهُ يَرِدُ المَنعُ المَذْكُورُ على تَقديرِ عَدَمِ الأَكْثَرِيَّةِ؛ لَجوازِ أَنْ يَكُونَ الجِنسُ القَرِيبُ واحِداً والبَعيدُ اثْنينِ، فلا يَصْدُقُ مَنعُ الخُلُو.

قوله: (وَاجِبَةٌ . . . إلخ) والمتأخِّرونَ شَرَطُوا المُساوَاةَ بَيْنَ المَعْرِفِ والمُعْرِفِ؛ إِلَّا أَنَّ التَّحْقِيقَ ما ذَهَبَ إِلَيْهِ القُدَمَاءُ مِن أَنَّ التَّعريفَ بالأَعَمِّ والأَخْصَّ في الناقِصِ جائِزٌ؛ صَرَّحَ بِهِ السَّيِّدُ السَّنْدُ في «حاشية التَّجريد» وغيرُه، ولعلَّ القائلَ بِنِى الكَلَامِ على تَحْقِيقِهِم، فلذا فَرَّقَ بَيْنَ التَّامِّ والناقصِ فتأمَّل^(٢).

قوله: (لا سِيَّما بَيْنَ الحَدِّ والمَحْدُودِ) وَإِنَّمَا كَانَ اشْتِراطُ المُساوَاةِ بَيْنَهما أَشَدَّ وأقوى؛ لأنَّ الفَصْلَ

(١) وجهه أن جواز منع الخلو في التعاريف لا يمنع كونه علامة لتقسيم المحدود؛ لأن المطلوب الظن. اهـ منه.

(٢) وجهه أن الظاهر أن القائل بنى كلامه على مذهب المتأخرين، والجواب أن ظهوره مسلم، ولكن الجواز كاف للموجه. اهـ منه.

قول أحمد

فالفرق تحكّم، بل عدم المساواة علامة أخرى؛ لكون التقسيم للمحدود لا للحد.

وقيل: المراد أن التقسيم لو كان للحد لوجب أن يكون الانفصال لمنع الجمع؛ لأن الماهية الواحدة لا تكون إلا أحد المفهومين المتغيرين، وأما إذا كان التقسيم للمحدود فيجوز أن يكون الانفصال لمنع الخلو، ولما كان الانفصال هاهنا لمنع الخلو عليم أن التقسيم للمحدود لا للحد، وفيه نظر أيضاً؛ لأننا لا نسلّم أن الماهية الواحدة لا تكون إلا أحد المفهومين المتغيرين، وإنما يكون كذلك أن لو كانا حدين تامين، وأما إذا كانا غيرهما فيجوز أن تكون الماهية الواحدة إياهما جميعاً،

المهادي

خليل

القريب يجب مساواته للمحدود، وفيه: أنه يجب مساواة الخاصة أيضاً، والجواب: أن وجوب المساواة في الأول أظهر؛ لأن الذاتي غير مُعلّل.

قوله: (بل عدم المساواة) وهو أعم بحسب المفهوم من التباين والعموم المطلق والعموم من وجه، فالمعتبر في تقسيم المحدود هو الأول لا الباقي، فلا يكون عدم المساواة على إطلاقه علامة^(١).

قوله: (أحد المفهومين المتغيرين) أراد بالمفهوم في هذا المقام المفهوم الدال على الماهية بالمطابقة كما هو المتبادر، فلا يرد النظر^(٢) الآتي فتأمل^(٣).

قوله: (فيجوز أن تكون الماهية الواحدة إياهما جميعاً)؛ نحو: «الإنسان حيوان ناطق، أو جسم ناطق، أو جوهر ناطق»؛ على ما قال في الحاشية، وفيه نظر؛ لأن كلاً من الأخيرين دال على المحدود بالالتزام كما قالوا، فلا تكون الماهية عينهما؛ لأن الجزء ليس عين الكل، وهو ظاهر؛ تأمل^(٤).

(١) حاصل اعتراض المحشي على القائل أن عدم المساواة لا يختص بالحدين التامين، بل يجري في الكل على أنه علامة أخرى غير علامة أخرى غير علامة كون الانفصال لمنع الخلو، والقائل خلط بين العلامتين، ولم يفرق بين المقامين حيث ذكر في توضيح كون الانفصال علامة حديث عدم المساواة. اهـ منه.

(٢) محصول كلامي أن اللائق للمحشي حمل المفهوم على المفهوم الدال بالمطابقة وتسليم الحصر، ثم الإيراد على القائل بأن الدليل قاصر عن المدعي؛ لأنه لا يلزم كون التقسيم لمنع الجمع، والكلام في مطلق المعرف لا في الحد المصطلح. اهـ منه.

(٣) وجهه أن التبادر لو صح لا يلزم كونه لتقسيم المحدود؛ إذ لا يلزم من عدم صحة تقسيم الحدين التامين عدم صحة تقسيم التعريف مطلقاً، فالملازمة ممنوعة. اهـ منه.

(٤) وجهه أن مراد المحشي أن الماهية الواحدة تصدق عليها المفهومان بل الأكثر، وجوابه أنه يلزم حينئذ حمل كلام القائل على ما لا يقول به العاقل فضلاً عن الفاضل كما لا يخفى. اهـ منه.

**قول أحمد**

ولأنَّ المراد بالوجه المُمَيِّز عَمَّا عَدَاهُ [١/١٤] غير الكُنْهِ بِقَرِينَةِ الْمُقَابَلَةِ؛ إذْ لَوْ لم يَكُنْ كَذَلِكَ بل كان الوجه أَعَمَّ مِنَ الكُنْهِ يَلْزَمُ أن يكون قِسْمُ الشَّيْءِ قَسِيمًا لَهُ، وحينئذٍ يكون الانفصالُ لمنع الجمعِ أيضاً، لا لِمَنْعِ الخُلُوِّ، وهو ظاهرٌ.

إِعْلَمَ أَنَّهُ إن تناوَل القسمين لَفْظٌ من أَلْفَاظِ الحَدِّ فهو تَقْسِيمٌ لِلْمَحْدُودِ، وإلَّا فهو تَقْسِيمٌ لِلْحَدِّ، كما لو قيل: إنَّ الجِسْمَ ما يَتَرَكَّبُ مِن جَوْهَرَيْنِ، أو ما لَهُ أبعادٌ ثَلَاثَةٌ،

المجادي

قوله: (بَقَرِينَةِ الْمُقَابَلَةِ)؛ لأنَّ العامَّ إذا قُوبِلَ بالخاصِّ يُرَادُ به ما عَدَاهُ.

قوله: (أَنْ يَكُونَ قِسْمُ الشَّيْءِ) فيه نَظَرٌ؛ لأنَّ هذا التَّقْسِيمَ اعتباريٌّ على طَرِيقَةِ مَنْعِ الخُلُوِّ [١٩/ب] فلا يَمْتَنِعُ أن يكون قِسْمُ الشَّيْءِ قَسِيمًا لَهُ، فتأمل.

قوله: (وَحِينئذٍ) أي: وَحِينَ كَوْنِ المرادِ بالوجهِ . . . إلخ غير الكُنْهِ يَكُونُ الانفصالُ لمنعِ الجَمْعِ، لا لِمَنْعِ الخُلُوِّ، وفيه نَظَرٌ؛ لأنَّهُ يَلْزَمُ منه أَلَّا يَكُونَ المَعْرِفُ هذا ولا ذاك؛ لَجَوَازِ كَذِبِهِمَا فِيهِ، اللهمَّ إِنْ أَنْ يُقَالَ: المرادُ بِمَنْعِ الجَمْعِ مَنْعُ الجَمْعِ بالمعنى الأعم.

قوله: (إِعْلَمَ أَنَّهُ . . . إلخ) هذا دَلِيلٌ آخَرُ على كَوْنِ التَّقْسِيمِ لِلْمَحْدُودِ لا لِلْحَدِّ، وما نُقِلَ مِنَ الْقَوْلَيْنِ مُزَيَّفٌ بما ذَكَرَهُ، فتأمل.

خليل

قوله: (وَلأنَّ المرادَ بالوجهِ) الأخصرُ أن يقول: ولأنَّ المرادَ بالوجهِ غيرُ الكُنْهِ، وهذا واردٌ على الأوَّلِ أيضاً كما مرَّ، فلا وَجْهَ لتأخيره إلى هذا الموضع.

قوله: (يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ قِسْمُ الشَّيْءِ قَسِيمًا) وهو باطلٌ، وفيه منْعٌ^(١)؛ لأنه بجوزُ أن يقال: إنَّ اللَّزَمَ كَوْنُ المفهوميَّينِ -أحدهما أخصُّ والآخَرُ أعمُّ- تعريفيَّينِ لشيءٍ واحدٍ، فليكن الأخصُّ حَدًّا تامًّا، والأعمُّ رَسْمًا ناقصًا، وهو يجوزُ أن يكون أعمَّ عند القدماء، وهو الحقُّ عند السَّيِّدِ السَّنْدِ -قُدَّسَ سِرُّهُ-، فتأمل^(٢).

- (١) حاصل المناقشة أن مقابلة الأخص للأعم لا يجوز أن كان المراد بهما ما صدق؛ لأن الأخص والأعم يجب صدقهما على شيء ما، وإن كان المراد بهما المفهومان يجوز التردد على معنى أن القول الشارح تعريفه؛ إما هذا المفهوم الأخص وإما ذاك المفهوم الأعم؛ على معنى لا يخلو وتعريفه عنهما. اهـ منه.
- (٢) وجهه أن جواب إرادة ما عدا الخاص على إطلاقه لا يصح، وغرضنا ليس إلا المناقشة على هذه العبارة؛ تأمل. اهـ منه.



قول أحمد

يكون تقسيماً للحد؛ لعدم دخولهما تحت لفظ من ألفاظ الحد، ولو قيل: الجسم ما يتركب من جوهرين أو أكثر، يكون تقسيماً للمحدود؛ لتناول التركيب إياهما، كذا في «كشف البزدوي»^(١)، وهاتنا قد يتناول القسمين لفظ من ألفاظ الحد، وهو ما يكون تصوُّره سبباً لاكتساب تصوُّر الشيء، فيكون التقسيم للمحدود لا للحد.

المهادي

قوله: (كذا في «كشف البزدوي») حيث قال: «واعلم أن كلمة «أو» في التحديد إن كان يؤدي إلى تقسيم الحد، فهو باطل؛ لعدم حصول المقصود، وهو التعريف، وإن كان يؤدي إلى تقسيم المحدود لا إلى تقسيم الحد؛ فهو جائز؛ لعدم الإخلال في التعريف، ثم إنه تناول القسمين... إلخ»^(٢).

قوله: (وهاتنا قد يتناول القسمين لفظ من ألفاظ الحد، وهو ما يكون... إلخ) فيه: أنه منافي لما سبق من أن المتبادر من قولنا: ما يكون تصوُّره سبباً... إلخ، ما يكون تصوُّره سبباً لاكتساب تصوُّر الشيء بالكنه، فلا يكون شاملاً للرسم، بل مختصاً بالحد، تأمل.



خليل

قوله: (يكون تقسيماً للحد) وقد مرَّ النقل عن صاحب التحقيق أن تقسيم الحد باطل، وهو صاحب الكشف، مع أن هذا الكلام يفيد^(٣) جوازاً.

قوله: (قد يتناول القسمين... إلخ) لا يقال: إن المتبادر هو الكنه؛ لأننا نقول: لا يلزم تناول بطريق التبادر، بل يكفي أن يكون المتناول مراداً، ولا شك أن ما يكون... إلخ، شامل للحد والرسم، ولذا أوضحه بقوله: «إما بكنهه أو بوجهه... إلخ»، فتأمل في هذا المقام؛ فإنه من مداحض الأقدام.

(١) علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم، أبو الحسن، فخر الإسلام البزدوي: (٤٠٠ - ٤٨٢ هـ) فقيه أصولي من أكابر الحنفية، له: «المبسوط»، و«كنز الوصول»، و«تفسير القرآن»، و«غناء الفقهاء». «الأعلام»: (٣٢٨-٣٢٩/٤).

(٢) «كشف الأسرار شرح أصول البزدوي» (١: ٣٨) لعلاء الدين البخاري (٧٣٠ هـ)، ط: دار الكتاب الإسلامي.

(٣) يعني: أن المفاد ليس بمراد؛ لأنه قد صرح بطلانه. اه منه.



[توجيه لاعتراض]:

قيل: لا يجوزُ تعريفُ المُعرِّفِ؛ لأنَّه لو كانَ للمُعرِّفِ مُعرِّفٌ لَزِمَ التَّسْلُسُ!

قول أحمد

قوله: (لأنَّه لو كانَ للمُعرِّفِ مُعرِّفٌ لَزِمَ التَّسْلُسُ) بيانُ الملازمة: أنَّه لو احتاجَ مفهومُ المُعرِّفِ إلى مُعرِّفٍ آخرَ، لاحتاجَ مفهومُ مُعرِّفِ المُعرِّفِ إلى مُعرِّفٍ آخرَ؛ لأنَّه جُزؤه، وكذا يحتاجُ مفهومُ مُعرِّفِ المُعرِّفِ إلى مُعرِّفٍ آخرَ، وهو تسلسلٌ، كذا وجَّهه السيِّدُ الشَّريفُ^(١) - قدسَ سرُّه - في «حواشي شرح المطالع»،

المهادي

قوله: (لأنَّه جُزؤه) أي: المعرِّفُ المُطلقُ جزءٌ معرِّفٍ للمعرِّفِ؛ لأنَّ المطلقَ جزءُ المقيدِ، فاحتياجُ الجزءِ إلى المعرِّفِ يُوجبُ احتياجَ الكلِّ إليه؛ لأنَّ الكلَّ يحتاجُ إلى الجزءِ، ومنَ المعلومِ المتعارفِ أنَّ المحتاجَ إلى المحتاجِ إلى الشَّيءِ مُحتاجٌ إلى ذلك الشَّيءِ.

خليل

قوله: (مفهومُ المُعرِّفِ)؛ أي: المفهومُ الاصطلاحي المعلومُ بوجهٍ ما غير مفصلٍ، فإنَّ شأنَ التعريفِ الاسمي تحصيلُ صورةٍ غيرِ حاصلةٍ بخلافِ التعريفِ اللَّفْظي، فإنه يجري في البديهي والموجوداتِ التي عُلِمَ وجودُها، ولا يجري الاسمي فيهما لكونه كاسِباً، فإذا كانَ هذا المفهومُ الاصطلاحي نظرياً كانتِ الحِصصُ نظريَّةً؛ لأنَّ هذا المفهومَ جزءٌ منها، فيكونُ معروضُ الحِصَّةِ نظرياً؛ لأنَّ مجموعَ العارضِ معَ المعروضِ كُلُّ، ونظريَّةُ الجزءِ تستلزمُ نظريَّةَ الكلِّ، وهذا توضيحُ الإشكالِ، وقوله: (لاحتياجُ مفهومِ مُعرِّفِ المُعرِّفِ) من بابِ اشتباهِ العارضِ بالمعرضِ؛ لأنَّ مفهومَ مُطلقِ المُعرِّفِ ليسَ جزءاً لما صدقَ هو عليه، وهو هذا المفهومُ؛ أعني: ما يكونُ تصوُّره سبباً... إلخ؛ مثلاً: «الحيوانُ النَّاطِقُ» مُعرِّفٌ، فيكونُ فيه حِصَّةٌ من مُطلقِ المُعرِّفِ، فيكونُ مفهومُ المُعرِّفِ جزءاً من تلكِ الحِصَّةِ لا من مفهومِ الحيوانِ النَّاطِقِ؛ مثلاً إنسانيَّةُ زيدٍ حِصَّةٌ مركَّبةٌ من مفهومِ الإنسانِ ومن التَّقْيِيدِ بشخصٍ زيدٍ، وقدَّ ظهرَ معنى الجُزئيةِ.

قوله: (في «حواشي شرح المطالع») هكذا في بعضِ النُّسخِ، وصوابُه في حواشي «شرح الطوالع» كما لا يخفى على المراجعِ.

(١) الشريف الجرجاني مرت ترجمته.



لا يُجَابُ عَنْهُ: بَأَنَّ مُعَرَّفَ الْمُعَرَّفِ عَيْنُهُ، كَوُجُودِ الْوُجُودِ؛ لِأَنَّ الْعَيْنِيَّةَ مَمْنُوعَةٌ، بَلْ يُجَابُ:

قول أحمد

وفي مُلَاءَمَةِ جَوَابِ الْأَوَّلِ لِهَذَا التَّوْجِيهِ نَظَرٌ يُعَرَّفُ بِالتَّأْمُلِ، قَوْلُهُ: (بَأَنَّ مُعَرَّفَ الْمُعَرَّفِ عَيْنُهُ) أَي: مُعَرَّفُ مُعَرَّفِ الْمُعَرَّفِ عَيْنُ مُعَرَّفِ الْمُعَرَّفِ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ، أَوْ جَعَلَ اللَّامَ لِلْعَهْدِ الْخَارِجِي فِي الْمُعَرَّفِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي قَوْلِهِ: «مُعَرَّفَ الْمُعَرَّفِ»، الظَّاهِرُ: أَنَّ هَذَا الْجَوَابَ مَنَعَ لِلْمُلَاءَمَةِ،

المجادي

قَوْلُهُ: (وفي مُلَاءَمَةِ جَوَابِ الْأَوَّلِ لِهَذَا التَّوْجِيهِ نَظَرٌ) أَي: فِي مُلَاءَمَةِ الْجَوَابِ الْأَوَّلِ الْمَنْقُولِ بِقَوْلِهِ: «لا يُجَابُ... إلخ» نَظَرٌ؛ لِأَنَّ السُّؤَالَ بِمِلَاحِظَةِ أَنَّ مَفْهُومَ الْمُعَرَّفِ الْمَطْلُوقِ جُزْءٌ مِنْ مَفْهُومِ مُعَرَّفِ الْمُعَرَّفِ كَمَا قَرَّرَهُ السَّيِّدُ السَّنْدُ، فَكَيْفَ يُجَابُ بِالْعَيْنِيَّةِ؟ وَيَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِالْجَوَابِ الْأَوَّلِ الْجَوَابُ الْأَوَّلُ لِلشَّارِحِ فَتَأْمَلْ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ: بِأَنَّهُ أَرَادَ بِمَفْهُومِ مُعَرَّفِ الْمُعَرَّفِ ذَاتَهُ مَلْحُوظًا بِوَصْفِ الْمَعْرِفَةِ لِلْمُعَرَّفِ الْمَطْلُوقِ، فَيَكُونُ مِلَاءَمًا.

خليل

قَوْلُهُ: (وفي مُلَاءَمَةِ جَوَابِ الْأَوَّلِ)؛ أَي: مِنَ الْجَوَابِينَ الْمُخْتَارِينَ كَمَا هُوَ الْمُتَبَادَرُ^(١)، فَتَأْمَلْ^(٢). قَوْلُهُ: (نَظَرٌ) وَهُوَ أَنَّ الْمَفْرُوضَ نَظَرِيَّةً مَفْهُومٌ مُطْلَقٌ الْمُعَرَّفِ الْمُسْتَلَزَمَ لِنَظَرِيَّةِ الْحِصَّةِ الْعَارِضَةِ لِهَذَا الْمَفْهُومِ كَمَا مَرَّ، فَلَا يَصِحُّ قَوْلُهُ: «لِكُونِهِ مَعْلُومًا بِاعْتِبَارِ عَارِضٍ»، وَيُمْكِنُ دَفْعُهُ: بِأَنَّ مَفْهُومَ مُطْلَقِ الْمُعَرَّفِ مَعْلُومٌ مِنْ وَجْهِهِ وَمَجْهُولٌ مِنْ وَجْهِ آخَرَ كَمَا هُوَ شَأْنُ الْمُعَرَّفِ -بِالْفَتْحِ-، فَيَكْفِي الْأَوَّلُ فِي الصِّدْقِ؛ لِأَنَّهُ يَكْفِي فِيهِ تَصَوُّرُ الطَّرْفَيْنِ بَوَاجِهِهِمَا، وَلِذَا قَالَ: «الْمُلَاءَمَةُ» وَلَمْ يَقُلْ: «الصَّحَّةُ»، وَقَدْ نُقِلَ عَنْهُ: «لِأَنَّ تَوْجِيهَ التَّسْلُسِ بِحَسَبِ الْمَفْهُومِ، وَالْجَوَابَ بِحَسَبِ الدَّاتِ» اهـ، فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ مَبْنَى الْجَوَابِ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مُوَافِقًا لِمَبْنَى السُّؤَالِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ الْجَوَابَ الْأَوَّلَ تَامٌّ عِنْدَ قَوْلِهِ: «وَكَمَا أَنَّهُ... إلخ»؛ أَمَّا قَوْلُهُ: «كَمَا أَنَّهُ... إلخ» [ف]جَوَابُ آخَرٍ مَبْنِيٍّ عَلَى التَّنْزِيلِ، فَهُوَ فِي التَّحْقِيقِ جَوَابَانِ كَمَا سَبَّجِيءُ.

قَوْلُهُ: (أَوْ جَعَلَ اللَّامَ) وَلَعَلَّ هَذَا هُوَ الْمُتَبَادَرُ، فَالْأَوَّلَى تَقْدِيمُهُ؛ تَأْمَلْ^(٣).

قَوْلُهُ: (الظَّاهِرُ: أَنَّ هَذَا الْجَوَابَ... إلخ) تَرْتِيبُ الْبَحْثِ أَنَّ الْإِعْتِرَاضَ بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَعْرِيفُ الْمُعَرَّفِ مَعَارِضَةً عَلَى دَلِيلِ صَاحِبِ التَّعْرِيفِ الْمَطْوِيِّ الدَّالِّ عَلَى جَوَازِ التَّعْرِيفِ، وَهَذَا الدَّلِيلُ عَلَى تَقْدِيرِ

(١) لِأَنَّ دَعْوَى الْعَيْنِيَّةِ جَوَابٌ أَيْضًا لَكِنَّهُ غَيْرُ مُخْتَارٍ. اهـ مِنْهُ.

(٢) وَجْهُهُ أَنَّ حَاصِلَ الْجَوَابِ مِنَ الْمُخْتَارِينَ مَنَعَ الْجُزْئِيَّةِ، فَهُوَ فِي مَقَابَلَةِ كَلَامِ السَّيِّدِ السَّنْدِ - قَدَسَ سِرُّهُ -؛ أَمَّا الْجَوَابُ بِالْعَيْنِيَّةِ فَلَا يَنْطَبِقُ عَلَى كَلَامِهِ - قَدَسَ سِرُّهُ - يَعْرِفُ ذَلِكَ بِالتَّأْمُلِ؛ لِأَنَّ نَظَرِيَّةَ الْجُزْءِ تَسْتَلْزِمُ نَظَرِيَّةَ الْكُلِّ، فَلَا يَدْفَعُ دَعْوَى الْعَيْنِيَّةِ الْإِشْكَالَ. اهـ مِنْهُ.

(٣) وَجْهُهُ أَنَّ الذِّهْنَ يَنْسَاقُ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَعْرِفِ بِاللَّامِ هُوَ الْمَذْكُورُ لِتَعْرِيفِ الْقَوْلِ الشَّارِحِ لَا الْقَوْلِ الشَّارِحِ حَتَّى يَحْتَاجَ إِلَى الْحَذْفِ. اهـ مِنْهُ.



قول أحمد

وتقريره أن يقال: لا نُسَلِّمُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ لِلْمُعَرَّفِ مُعَرَّفٌ لَزِمَ التَّسْلُسُ؛ لَجَوَّازٍ أَنْ يَكُونَ مُعَرَّفُ الْمُعَرَّفِ عَيْنَهُ، كَمَا أَنَّ وُجُودَ الْوُجُودِ عَيْنُهُ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِأَنَّ الْوُجُودَ مَوْجُودٌ،

العمادي

قوله: (عِنْدَ مَنْ يَقُولُ) إشارة إلى أَنَّ الْوُجُودَ لَيْسَ بِمَوْجُودٍ عِنْدَ الْبَعْضِ كَمَا حُقِّقَ فِي مَوْضِعِهِ.

خليل

صَحِّحْتِهِ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ جَوَّازِهِ، فَإِذَا كَانَ الْاعْتِرَاضُ مُعَارِضَةً كَانَتْ وَظِيفَةُ الْمُعَرَّفِ الْمَنْوَعِ الثَّلَاثَةُ؛ إِلَّا أَنَّ الْمُتَبَادَرَ مِنْ لَفْظِ الْمُجِيبِ الْمَنْعِ وَالْمُنَاقِضَةِ؛ لِأَنَّهُ اعْتِرَاضٌ عَلَى مُقَدِّمَةٍ هِيَ مَبْنَى لَزُومِ التَّسْلُسِ، وَهِيَ الْمَغَايِرَةُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَلْزِمُ التَّسْلُسُ إِذَا كَانَ مُعَرَّفُ الْمُعَرَّفِ غَيْرَ مُعَرَّفٍ، وَرَدُّ مُقَدِّمَةٍ قَبْلَ إِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَيْهَا لَا يَكُونُ إِلَّا مُنَاقِضَةً، وَإِلَّا كَانَ غَضَباً^(١)، وَهَذَا التَّقْرِيرُ هُوَ الْمَطَابِقُ لِقَانُونِ التَّوْجِيهِ، وَإِشْعَارُ لَفْظِ «الظَّاهِرِ» بِجَوَّازٍ كَوْنِ هَذَا الْجَوَابِ مُعَارِضَةً غَيْرُ سَدِيدٍ كَمَا سَيَجِيءُ تَوْضِيحُهُ.

قوله: (لَجَوَّازٍ أَنْ يَكُونَ مُعَرَّفُ الْمُعَرَّفِ عَيْنَهُ) وَقَدْ تَقَرَّرَ بَيْنَهُمْ أَنَّ تَعْرِيفَ الشَّيْءِ بِنَفْسِهِ بَاطِلٌ؛ لَوْجُوبِ أَوْضَحِيَّةِ الْمُعَرَّفِ مِنَ الْمُعَرَّفِ -بِالْفَتْحِ-، فَالْسَّنْدُ لَا يَصْلُحُ لِلْسَّنْدِيَّةِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَالْجَوَابُ أَنَّهُ قَدْ شَاعَ بَيْنَهُمْ أَيْضاً أَنَّ التَّعْرِيفَ عَيْنُ الْمُعَرَّفِ، وَالْفَرْقُ بِالْإِجْمَالِ وَالتَّفْصِيلِ، فَيَصْلُحُ لِلْسَّنْدِيَّةِ، فَإِنْ قُلْتُ: إِنَّ الْوُجُودَ كَوْنِ الشَّيْءِ فِي الْخَارِجِ أَوْ فِي الدَّهْنِ، وَمِنَ الْبَدِيهِيِّ أَنَّ الْكَوْنَ أَمْرٌ إِضَافِيٌّ مَغَايِرٌ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ، فَكَيْفَ يَكُونُ عَيْنُ الْوُجُودِ مَوْجُوداً فِي الْخَارِجِ، فَلَا يَصْلُحُ لِأَنَّهُ يَكُونُ تَنْوِيراً لِلْسَّنْدِ؟ قُلْتُ: إِنَّ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْوُجُودَ مَوْجُودٌ، وَإِنَّهُ مَنشَأُ^(٢) الْآثَارِ وَالْأَحْكَامِ؛ يَقُولُ: كُلُّ شَيْءٍ يُغَايِرُ الْوُجُودَ يَكُونُ مَوْجُوداً بِالْوُجُودِ؛ كَالشَّمْسِ تَكُونُ مُضِيئَةً بِالضُّوءِ، أَمَّا الضُّوءُ فَهُوَ مُضِيءٌ بِذَاتِهِ لَا بِأَمْرِ زَائِدٍ عَلَى نَفْسِهِ، فَكَذَا الْوُجُودُ مَوْجُودٌ بِذَاتِهِ، فَإِنْ قُلْتُ: إِنَّ تَصَوُّرَ الْعَيْنِيَّةِ فِي الْوُجُودِ مُمْكِنٌ؛ أَمَّا تَصَوُّرُ الْعَيْنِيَّةِ فِي بَابِ التَّعْرِيفِ فُمُسْكَكٌ، قُلْتُ: إِنَّ هَذَا الْمَفْهُومَ -أَعْنِي: مَا يَكُونُ تَصَوُّرُهُ... إلخ- بِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ مُعَرِّفاً لِمَطْلَقِ التَّعْرِيفِ مَجْهُولٌ مُحْتَاجٌ إِلَى تَعْرِيفٍ، وَذَلِكَ التَّعْرِيفُ هُوَ نَفْسُهُ بِاعْتِبَارِ ذَاتِهِ، وَهَذَا مَعْنَى الْعَيْنِيَّةِ، لَكِنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ الْمَسَاوَاةَ بَيْنَ الْمُعَرَّفِ وَالْمُعَرَّفِ شَرْطٌ، وَهُوَ مَفْقُودٌ هَهُنَا، فَلَا يَكُونُ عَيْناً؛ لِأَنَّ هَذَا الْمَفْهُومَ -أَعْنِي: مَا يَكُونُ تَصَوُّرُهُ بِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ مُعَرِّفاً لِمَطْلَقِ الْمُعَرَّفِ- أَخْصَصُ مِنْهُ بِاعْتِبَارِ ذَاتِهِ، لَكِنَّ هَذِهِ الْمُنَاقِشَةَ لَا تَضُرُّ الْمَانِعَ؛ لِأَنَّهُ كَلَامٌ عَلَى السَّنْدِ، وَفِيهِ^(٣) أَنَّ الْكَلَامَ فِي الصَّلَاحِيَّةِ، فَالْصَّلَاحِيَّةُ مُرَدُّةٌ غَيْرُ مَقْبُولَةٍ، فَلَفْظُ^(٤) «الْمَمْنُوعَةِ» فِي

(١) أي: إن كان غير مناقضة بأن كان استدلالاً على فسادها كان غضباً؛ لأن الاستدلال وظيفته المعلل فقام السائل مقام المسند حينئذ. اهـ منه.

(٢) دفع لكونه أمراً إضافياً. اهـ منه.

(٣) أي: في كونه منعاً للسند نظر؛ لأنه منع للصلاحيّة. اهـ منه.

(٤) يعني: يمكن توجيه كلام الشارح، فإن ظاهره لكونه منعاً للسندية سهو، وحمل المنع على معنى الرد يجوز، وإن كان تعسفاً كما حمله ميرزا جان في كلام السيد السند - قدس سره -، وهذا أولى من الحمل على السهو، والله أعلم بحقيقة الحال. اهـ منه.

**قول أحمد**

فيكون قول الشارح - لأنَّ العينية ممنوعة - على خلاف قانون المناظرة؛ لأنَّه حينئذ يكون منعاً للسند، ومنع السند غير مفيد؛ سواء كان مساوياً للمنع أو لا، نعم إبطال السند المساوي مفيد؛ إذ بطلان اللازم يستلزم بطلان الملزوم،

العمادي

قوله: (للسند) وهو ما يُذكر لتقوية المنع بزعم المانع.

قوله: (نعم إبطال السند) ويمكن أن يقال: إنَّ قوله: مُمتنعة، بمعنى باطلة وإن كان مجازاً، ويدعى مساواة السند له، فيكون على قانون المناظرة.

قوله: (إذ بطلان اللازم) فيه إشارة إلى أن السند المساوي يكون لازماً للمنع.

خليل

كلام الشارح بمعنى: «غير مقبولة»، ومثل هذا التأويل قد صدر عن المولى المدقق الميرزا جان في كلام السيّد السند - قدس سره - في «حاشية شرح حكمة العين» قد أشرت إليه^(١) في «حاشية رسالة طاشكيري زاده في الآداب»، والعدول عن الظاهر ليس بعزيز في كلام العلماء الأعلام - شكر الله مساعيهم -؛ هذا ما سنح لي في هذا المقام، والله أعلم بحقيقة المرام.

قوله: (لأنَّه حينئذ يكون)؛ أي: لأنَّ قول الشارح: حين كان الجواب منعاً مع السند يكون منعاً للسند، وهو غير موجّه عند أرباب المناظرة، وقد عرفت أنَّ كلام الشارح مؤوّل مصروف عن الظاهر، فيكون مراده الردّ بأنه غير صالح للسندية، وهو موافق لقانون التوجيه، وقد نقلته^(٢) في «حاشية رسالة طاشكيري زاده في الآداب» عن «حاشية مير أبي الفتح في الآداب».

قوله: (ومنع السند غير مفيد) وقد تقرر في آداب البحث أنَّ المانع مطالب لعلم المقدمة الممنوعة لا حاكم بفسادها، وما ذكره في مقام السند تبرُّع منه، فليس فيه مدع صحته، بل إنما أتى به لتقوية شبهته في تلك المقدمة، وطلب الدليل على السند لا يفيد المطلوب به، وهو ظهور تلك المقدمة عنده.

قوله: (سواء كان مساوياً) بأن كان السند مساوياً لنقيض المقدمة الممنوعة؛ كقولنا: الأربعة مُنقسمة بمساويين؛ لأنها زوج، وكل زوج مُنقسم بمساويين، فيقول السائل: لا نُسلم الصغرى؛ لم لا يجوز أن تكون فرداً ونقيض الزوج لا زوج، والفرد يساويه؟ وهو ظاهر.

قوله: (أو لا) وهذا أعم من السند الأخص بحسب المفهوم، والسند الأعم غير جائز، فهو محمول على الأخص؛ أي: أخص من نقيض المقدمة، بأن يكون السند مُتعدداً؛ على ما تقرر في موضعه.

(١) أي: إلى حمل المنع على معنى الرد. اه منه.

(٢) أي: قد نقلت صحة توجه المنع على صلاحية السند للسندية، وعدم توجهه على ذات السند، فلا تكرار فأمعن النظر. اه منه.



إِذَا بَانَ التَّسْلُسُ غَيْرُ لَازِمٍ؛ لِأَنَّ مُعَرِّفَ الْمُعَرِّفِ مِنْ حَيْثُ هُوَ غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَى مُعَرِّفٍ آخَرَ، إِذَا لِبِدَاهَةِ أَجْزَائِهِ، أَوْ لَكُونِهَا مَعْلُومَةٌ، وَكَمَا أَنَّهُ - مِنْ حَيْثُ هُوَ - غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَى مُعَرِّفٍ آخَرَ، كَذَلِكَ لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ هُوَ مُعَرِّفٌ أَيْضًا؛

قول أحمد

وما قيل: إِنَّ هَذَا الْجَوَابَ مُعَارَضَةٌ، وَقَوْلُ الشَّارِحِ مَنَعٌ لِمُقَدِّمَاتِهَا، فَغَيْرُ سَدِيدٍ عَلَى مَا لَا يَحْفَى.

قوله: (بَانَ التَّسْلُسُ غَيْرُ لَازِمٍ... إلخ)، تَلْخِيصُ هَذَا الْكَلَامِ: أَنَا لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ لِلْمُعَرِّفِ مُعَرِّفٌ لَزِمَ التَّسْلُسُ،

المهادي

قوله: (عَلَى مَا لَا يَحْفَى)؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ فِي الْجَوَابِ: هُوَ الْمَنَعُ لَا الْمَعَارَضَةُ؛ لِأَنَّ صُورَةَ الْمَعَارَضَةِ مُتَنَفِّئَةٌ فِي هَذَا الْمَقَامِ، وَلِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْإِعْتِرَاضَ مَعَارَضَةٌ؛ [٢٠/١] فَالْمَعَارَضَةُ عَلَى الْمَعَارَضَةِ غَيْرُ جَائِزَةٍ، فَتَأْمَلْ.

خليل

قوله: (فَغَيْرُ سَدِيدٍ) لَمَّا عَرَفْتُ مِنْ أَنَّ الْجَوَابَ لَا يَصْلَحُ لِلْمَعَارَضَةِ؛ لِأَنَّهُ رَدٌّ لِمُقَدِّمَةِ مُعَيَّنَةٍ، وَمَا قِيلَ: مِنْ أَنَّ أَصْلَ السُّؤَالِ مُعَارَضَةٌ، فَيَكُونُ الْجَوَابُ مَعَارَضَةً عَلَى الْمَعَارَضَةِ، وَهِيَ غَيْرُ مَقْبُولَةٍ، فَفِيهِ: أَنَّهُ اخْتِلَافِي، وَلَا يُقَالُ فِي أَمْثَالِهِ: غَيْرُ سَدِيدٍ، فَسَدِيدُ الْفِكْرِ، وَيَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْمَعَارَضَةِ بِأَنَّ تَنْزِلَ دَعَايَ الْبِدَاهَةِ فِي الْمَغَايِرَةِ بِمَنْزِلَةِ الدَّلِيلِ؛ كَمَا جَوَّزَهُ سَيِّدُ الْمَنَظَرَيْنِ، أَوْ بِأَنَّ يُعَارِضَ الْمُدَّعِي مَجَازًا، وَالْمَغَايِرَةُ مُدَّعَى الْمَعَارِضِ، وَكُلُّ مَنَّهُمَا طَرِيقُ الْمَنَظَرَيْنِ؛ إِلَّا أَنَّهُ تَكَلَّفٌ عَلَى أَنَّ إِعْتِبَارَهُمَا فِي أَمْثَالِ هَذَا الْمَقَامِ يَسُدُّ بَابَ الْغَضَبِ، قَدْ ذَكَرْتُهُ فِي «حَاشِيَةِ رِسَالَةِ طَاشِكِيرِي زَادَهُ» نَوَّرَ اللَّهُ مَضْجَعَهُ.

قوله: (تَلْخِيصُ هَذَا الْكَلَامِ... إلخ) مَحْصُولُ التَّلْخِيصِ: أَنَّ الْمَلَاظِمَةَ مَمْنُوعَةٌ، وَقَدْ صَرَّحَ^(١) الْمُحَاشِي بِكَوْنِ الْجَوَابِ الْمَرْدُودِ مَنَعًا لِلْمَلَاظِمَةِ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالسَّنَدِ، فَيَرُدُّ عَلَى الشَّارِحِ أَنَّ الْمَرْدُودَ هُوَ السَّنَدُ لَا الْجَوَابُ؛ كَمَا هُوَ الْمَفْهُومُ مِنْ لَفْظِكَ، وَالْجَوَابُ: أَنَّ النِّفْيَ مُتَوَجِّهٌ إِلَى الْقَيْدِ، فَلَا غَبَارَ عَلَيْهِ أَصْلًا، وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ لَا يُقَالُ فِي الْجَوَابِ: إِنَّ مُعَرِّفَ الْمُعَرِّفِ عَيْنُهُ؛ لِأَنَّ دَعَايَ الْعَيْنِيَّةِ مَمْنُوعَةٌ، هَكَذَا يَنْبَغِي أَنْ يُفْهَمَ هَذَا الْمَقَامُ، وَبَعْضُ الْمَنَظَرَيْنِ قَدْ بَعُدَ عَنْ فَهْمِ الْمَرَامِ.

قوله: (أَنَّهُ لَوْ كَانَ لِلْمُعَرِّفِ)؛ أَي: لِلْقَوْلِ الشَّارِحِ مُعَرِّفٌ، وَهُوَ مَثَلًا مَا يَكُونُ تَصَوُّرُهُ... إلخ.

قوله: (لَزِمَ التَّسْلُسُ)؛ يَعْنِي: إِنَّمَا يَلْزِمُ التَّسْلُسُ لَوْ احتَاجَ هَذَا الْمَفْهُومُ -أَعْنِي: مَا يَكُونُ تَصَوُّرُهُ- إِلَى مُعَرِّفٍ آخَرَ وَهَلَمْ جَرًّا، وَهُوَ مَمْنُوعٌ، وَلِهَذَا الْمَفْهُومُ -أَعْنِي: مَا يَكُونُ تَصَوُّرُهُ... إلخ- إِبْتِغَاءً: إِبْتِغَاءً ذَاتِهِ، وَإِعْتِبَارًا مَعَ الْعَارِضِ، وَهُوَ وَصْفُ الْمَعْرِفَةِ -أَعْنِي: الْحِصَّةَ الْمَرْكَبَةَ مِنْ مُطْلَقِ

(١) فِي الْحَاشِيَةِ السَّابِقَةِ أَنْفَاءً. اهـ منه.



قول أحمد

إن قيل: لو احتاج المَعْرِفُ إلى المَعْرِفِ الآخرِ لاحتاج مَعْرِفُ المَعْرِفِ إلى مَعْرِفِ آخرٍ أيضاً، وهَلُمَّ [١٤/ب] جَرًّا، قلنا: إما أن يُرادَ بِمَعْرِفٍ مُجَرَّدُ ذاتِهِ، أو مَعَ وَصْفِ المَعْرِفِيَّةِ، وإيًّا ما كان لا يَحْتَاجُ إلى مَعْرِفٍ آخرٍ، أمّا على الأوَّلِ فَلِجَوَازِ أن تكون أجزاؤه بَدِهيَّةٌ أو معلومةٌ

المهادي

قوله: (أو معلومة) أي: بمَعْرِفٍ مُنتَهٍ إلى البديهي.

خليل

المعرفية، ومن التقييد أعني: التقييد بهذا المفهوم - وعلى كلٍّ من الاعتبارين لا يلزم التسلسل: أمّا على الأوَّلِ فلأنه يجوز أن تكون أجزاؤه من التصوُّر، والشَّيء والاكساب مثلاً بديهيَّةٌ أو مكتسبةٌ من البديهيَّات، وهذا معنى قوله: «أو معلومة»، وأمّا على الثاني فلا يلزم التسلسل أيضاً؛ لأنَّ عارضه - أعني: وصف المعرفة - معلوم؛ لأنَّ صدق مطلق المعرفة عليه - أي: على هذا المفهوم - معلوم، فإن قلت: إنَّ مفهوم مطلق المعرفة الاصطلاحي نظريٌّ محتاجٌ إلى تعريفٍ اسميٍّ، وهو تحصيلُ صورةٍ غيرِ حاصليةٍ، فلا يكون مفهوم مطلق المعرفة مُتصوِّراً بَعْدُ، فكيف يكون صدقه عليه معلوماً؟ قلت: قد مرَّ مِنَّا الإشارةُ إلى جوابِهِ، وهو أنَّ الصِّدْقَ يتوقَّفُ على تصوُّر الصَّادِقِ والمَّا صَدَقَ بوجهٍ ما، فيجوز أن يكون تصوُّر مطلق المعرفة مُفصلاً موقوفاً على تصوُّره بوجهٍ ما، ويكون تصوُّره بوجهٍ ما حاصلاً قبل التعريف بهذا المفهوم - أعني: ما يكون تصوُّره... إلخ - وقد عرفت أيضاً أنَّ التَّحْقِيقَ أنَّ هذا الجوابَ جوابان، الأوَّلُ: أنَّ هذا المفهوم من حيث هو هو معلومٌ ومعرِّفٌ، والثاني: أنَّنا لو تنزَّلنا وقلنا: إنه معرفٌ مع اعتبار وصف المعرفة؛ نقول: لا نسلم لزوم التسلسل، وإنما يلزم ذلك أنَّ لو كان علم معرفية هذا المفهوم موقوفاً على تصوُّره مطلق المعرفة الحاصل من هذا التعريف - أعني: ما يكون تصوُّره... إلخ - وهو ممنوع؛ لأنَّ مطلق المعرفة مُتصوِّراً قبل التعريف بوجهٍ ما حتى يصحَّ الطَّلَبُ، وهذا التصوُّر كافٍ في ذلك العلم، وهذا غاية توضيح المقام بحيث لا يشتبه على أولي الأفهام.

قوله: (إن قيل: لو احتاج المَعْرِفُ إلى المَعْرِفِ آخرٍ) فإن قلت: إنَّ هذا السؤال إعادةٌ للمقدمة الممنوعة بعينها، وهي غيرُ مقبولة عند المناظرين، قلت: محصلُ السؤال أنَّ منع لزوم التسلسل مع ظهور الاحتياج غير ممكن، ومحصلُ الجوابِ تحريُّ جوابِ الشَّارحِ بأنَّ حاصله منع احتياج معرف المعرفة إلى المعرفة مُطلقاً؛ سواءً اعتبر مجرداً عن وصف المعرفة، أو اعتبر^(١) مع وصف المعرفة، ومعنى قوله: «غير محتاج» أنَّ الاحتياج مُطلقاً ممنوعٌ، وبهذا السؤال والجواب اتَّضح مرَامُ الشَّارحِ.

(١) ناظر إلى قوله: (كذلك لا يحتاج إليه). اهـ منه.



لكونه معلوماً باعتبار عارضٍ، وهو صدق مطلق المعرفة المحدود عليه، وقد عرفت أن الخاص يقع معرفاً باعتبار غير اعتبار الخصوصية [ب/٩].

وإما بأن التسلسل في الأمور الاعتبارية لا يقطعها بانقطاع الاعتبار، غير محال.

قول أحمد

- والظاهر أن إسقاط قوله: «أو معلومة» هو الصواب - وأما على الثاني ف(لكونه معلوماً باعتبار عارضٍ، وهو صدق مطلق المعرفة المحدود عليه).

قوله: (وقد عرفت أن الخاص يقع معرفاً... إلخ) يعني: جواب سؤال مُقدّر تقديره: أن معرف المعرفة حينئذٍ أخص من مطلق المعرفة، ولا يجوز تعريف الشيء بالأخص منه، وتقرير الجواب مثل ما سبق في تعريف الجنس^(١)، قوله: (وإما بأن التسلسل في الأمور الاعتبارية لا يقطعها... إلخ) حاصل هذا المنع بطلان اللازم، تقريره: أنا لا نسلم أن هذا التسلسل باطل،

المهادي

قوله: (أو معلومة هو الصواب)؛ لأنه يُنافي قوله: «من حيث هو غير محتاج إلى معرف آخر»، ويمكن أن يُجاب: بأنها معلومة بالوحي أو الإلهام، فلا يكون الصواب صواباً، فتأمل.

خليل

قوله: (والظاهر أن إسقاط قوله: «أو معلومة» هو الصواب) هكذا في بعض النسخ، وجهه أن قوله: «من حيث هو» احتراز عما يُغايّر هذا المفهوم من وصف المعرفة، ومن معرف آخر، فالتعليل مُنافٍ للمعلل^(١)، وفيه نظر؛ لأن قوله: «من حيث هو» احتراز عن المعارض فقط، بدليل المقابلة لقوله: «كما أنه»؛ تأمل^(٢).

قوله: (وتقرير الجواب مثل ما سبق)؛ يعني: أن التعريف المذكور باعتبار ذاته مُساوٍ للقول الشارح، وباعتبار وصفه - أعني: المعرفة - أخص منه، وكونه معرفاً إنما هو باعتبار الأول، والتعرض بكونه معلوماً بهذا الاعتبار مُشعر بكونه معرفاً بهذا الاعتبار أيضاً؛ إلا أنه تنزيه لا تحقيقي؛ كما مرّت الإشارة إليه.

قوله: (لا نسلم أن التسلسل باطل)؛ أي: لا نسلم أن التسلسل اللازم باطل، فاللام للعهد الخارجي، وفي بعض النسخ: «أن هذا التسلسل»، فهذا أولى.

(١) حيث قال هناك: «إن الكلّي له اعتباران: اعتبار مفهومه، واعتبار كونه جنساً، وهو بالاعتبار الأول أعم، والتعريف به بهذا الاعتبار، وباعتبار الثاني أخص منه، والتعريف به ليس بهذا الاعتبار؛ فلا يكون هذا تعريفاً للعام بالخاص»، بتصرف.

(٢) لأن القول بالاكتساب قولاً بالاحتياج وقد نفاه أولاً. اهـ منه.

(٣) وجهه أنه إذا كان معلوماً بتعريف الآخر حين تعريف القول الشارح لا يلزم التسلسل؛ لأن الاكتساب يجب أن يكون من معلوم بديهي أو مكتسب. اهـ منه.



قول أحمد

وإنَّ سُلِّمَ لُزُومُهُ - لِأَنَّ هَذَا التَّسْلُسَ فِي الْأُمُورِ الِاعْتِبَارِيَّةِ، وَهُوَ يَنْقَطِعُ بَانْقِطَاعِ الِاعْتِبَارِ - فَإِنَّ الْعَقْلَ قَدْ يَعْتَبَرُ مُعَرَّفَ الْمُعَرَّفِ مِنْ حَيْثُ هُوَ؛ فَلَا يَلْزَمُ مِنْ اِحْتِيَاجِ الْمُعَرَّفِ إِلَى مُعَرَّفٍ آخَرَ اِحْتِيَاجُهُ إِلَيْهِ لِمَا ذَكَرَ، وَقَدْ يُعْتَبَرُ مِنْ حَيْثُ هُوَ مُعَرَّفٌ، فَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ اِحْتِيَاجُهُ إِلَيْهِ، وَلَا يَعْتَبَرُ الْعَقْلُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ دَائِمًا، فَيَنْقَطِعُ التَّسْلُسُ بَانْقِطَاعِ الِاعْتِبَارِ، وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ عَنْهُ بِأَن يَقَالَ:

المجادي

خليل

قوله: (لَأَنَّ هَذَا التَّسْلُسَ) سند المنع في صورة الاستدلال لقوله: «وليس باستدلال»؛ وإلا لكان غصبًا.

قوله: (وَهُوَ يَنْقَطِعُ بَانْقِطَاعِ الِاعْتِبَارِ) فلا تسلسل في الحقيقة؛ لأنه ترتب أمور غير مُتناهية، فتأمل^(١).

قوله: (فَإِنَّ الْعَقْلَ) ذَكَرَ هَذَا الشَّقَّ اسْتَطْرَادِيًّا، وَالْكَلَامُ فِي الشَّقِّ الثَّانِي، وَلَوْ أَسْقَطَ الشَّقَّ الْأَوَّلَ لَكَانَ أَوْضَحَ أَوْ أَخْصَرَ.

قوله: (مُعَرَّفَ الْمُعَرَّفِ) أَرَادَ بِالْمُعَرَّفِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ الْقَوْلَ الشَّارِحَ، وَبِالْمُضَافِ هَذَا الْمَفْهُومَ - أَغْنَى: مَا يَكُونُ تَصَوُّرًا... إلخ - وَهُوَ ظَاهِرٌ.

قوله: (فَلَا يَلْزَمُ مِنْ اِحْتِيَاجِ الْمُعَرَّفِ) أَرَادَ بِهِ الْقَوْلَ الشَّارِحَ إِلَى مُعَرَّفٍ هُوَ هَذَا الْمَفْهُومُ اِحْتِيَاجُ هَذَا الْمَفْهُومِ إِلَى مُعَرَّفٍ؛ لَجَوَازِ بَدَاهَةِ هَذَا الْمَفْهُومِ، أَوْ كَوْنِهِ مَعْلُومًا مِنْ أُمُورٍ بَدِيهِيَّةٍ.

قوله: (مِنْ حَيْثُ هُوَ مُعَرَّفٌ) فَيَكُونُ مَفْهُومُ الْمُعَرَّفِ الْمَطْلُوقِ النَّظَرِيِّ جُزْأً مِنْ هَذَا الْمُعَرَّفِ الْمَأْخُوذِ مَعَ وَصْفِ الْمُعَرَّفِيَّةِ، فَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ الِاعْتِبَارُ اِحْتِيَاجُ هَذَا الْمَفْهُومِ إِلَى مُعَرَّفٍ أَيْضًا.

قوله: (وَلَا يَعْتَبَرُ الْعَقْلُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ دَائِمًا)؛ أَي: لَا يَجِبُ اعْتِبَارُهُ دَائِمًا، بَلْ يَجِبُ عَدَمُ اعْتِبَارِهِ دَائِمًا؛ لِأَنَّ اعْتِبَارَ النَّفْسِ مَشْرُوطٌ بِالتَّعْلِيلِ بِالْبَدَنِ؛ عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِي مَوْضِعِهِ، وَهُوَ مُتَنَاهٍ؛ لِأَنَّ التَّنَاسُخَ بَاطِلٌ، فَيَنْقَطِعُ التَّسْلُسُ لِنَتَاهِي الِاعْتِبَارِ.

قوله: (وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ) مَحْصُولُهُ: أَنَّ التَّسْلُسَ غَيْرُ لَازِمٍ، وَإِنَّمَا يَلْزَمُ لَوْ لَزِمَ مِنْ اِحْتِيَاجِ الْمَفْهُومِ اِحْتِيَاجُ الْمَا صَدَقَ وَهُوَ مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَلْزَمُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ الْمَفْهُومُ ذَاتِيًا لِلْمَا صَدَقَ، وَكَانَ الْمَا صَدَقَ مَعْلُومًا بِالْكُنْهِ، وَكِلَا الْأَمْرَيْنِ مَمْنُوعٌ، وَمِنْ هَذَا التَّقْرِيرِ ظَهَرَ الْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا الْجَوَابِ وَبَيْنَ الْجَوَابِ الْأَوَّلِ

(١) وجهه أن الجواب الثاني يرجع إلى الأول؛ لأنه منع الملازمة أيضاً؛ إلا أن السند مخالف للأول مع أنه سلم لزومه، وجوابه ظاهر من قولنا في الحقيقة. اهـ منه.



[الحد: تام وناقص]:

فَقَدْ عَلِمَ: أَنَّ الْقَوْلَ الشَّارِحَ إِمَّا حَدٌّ أَوْ رَسْمٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ بِمُجَرَّدِ الذَّاتِيَّاتِ فَحَدٌّ،

قول أحمد

إِنَّ مُعْرِفَ الْمُعْرِفِ مِمَّا يَصْدُقُ عَلَيْهِ مَفْهُومُ الْمُعْرِفِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ احتِياجِ الْمَفْهُومِ إِلَى الْمُعْرِفِ احتِياجٌ مَا صَدَقَ عَلَيْهِ الْمَفْهُومُ إِلَيْهِ؛ فَيَكُونُ الاعتِرَاضُ مِنْ قَبِيلِ اشتِباهِ المَعْرُوضِ بِالْعَارِضِ، تَأَمَّلْ.

قوله: (لَأَنَّهُ إِنْ كَانَ بِمُجَرَّدِ الذَّاتِيَّاتِ... إلخ) الأنسبُ أَنْ يُقَالَ بِدَلِّهِ: إِنْ كَانَ تَصَوُّرُهُ سَبَبًا

المعادي

قوله: (تَأَمَّلْ) لَعَلَّ وَجْهَهُ: أَنَّ هَذَا إِذَا كَانَ الْمَفْهُومُ خَارِجًا عَمَّا صَدَقَ عَلَيْهِ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ جُزْءًا مِنْهُ فَيَلْزَمُ الاحتِياجَ.

قوله: (الأنسب) لَعَلَّ وَجْهَ الْأَنْسَبِيَّةِ: أَنَّهُ لَوْ قَالَ هَكَذَا لَوَافَقَ مَا سَبَقَ مِنْ قَوْلِهِ: «المعريف: مَا يَكُونُ تَصَوُّرُهُ سَبَبًا لا كِتْسَابَ تَصَوُّرِ الشَّيْءِ إِمَّا بِكُنْهِهِ أَوْ بِوَجْهِ يُمَيِّزُهُ عَمَّا عَدَاهُ».

قوله: (إِنْ كَانَ تَصَوُّرُهُ سَبَبًا... إلخ) أي: يَسْتَلْزِمُ تَصَوُّرُهُ فَقَطْ تَصَوُّرَ الْمَاهِيَةِ بِطَرِيقِ الْكَسْبِ، فَيَخْرُجُ الْقِيَاسُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى النَّتِيجَةِ؛ لِأَنَّ اسْتِلْزَامَ الْقِيَاسِ النَّتِيجَةِ لَيْسَ بِتَصَوُّرٍ فَقَطْ، بَلْ مَعَ تَصْدِيقٍ، فَتَأَمَّلْ.

خليل

مِنَ الْجَوَابِينَ اخْتِيَارَيْنِ عِنْدَ الشَّارِحِ؛ لِأَنَّ حَاصِلَ هَذَا الْجَوَابِ مَنَعُ اسْتِلْزَامِ احتِياجِ الْمَفْهُومِ احتِياجَ الْمَاصِدَقِ، وَإِنْ حَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ مَنَعُ وَجُوبِ اعتِبَارِ الْمَفْهُومِ الْمَذْكُورِ، أَعْنِي: الْمَعْرِفَ بِاعتِبَارِ الْعَارِضِ، مَعَ أَنَّهُ مَعْلُومٌ بِاعتِبَارِ الْعَارِضِ بِوَجْهِ مَا أَيْضًا، وَلَعَلَّ وَجْهَ التَّأَمُّلِ هَذَا، فَتَأَمَّلْ^(١).

قَالَ الشَّارِحُ الْعَلَامَةُ: (إِمَّا حَدٌّ) وَالْمَفْهُومُ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ أَنَّ الْحَدَّ مُشْتَرِكٌ مَعْنَوِيٌّ بَيْنَ الْحَدِّ النَّامِّ وَالْحَدِّ النَّاقِصِ، وَقَدْ مَرَّ الْكَلَامُ فِيهِ^(٢).

قوله: (فَالْأَنْسَبُ أَنْ يُقَالَ... إلخ) وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: «الْأُولَى» لِأَنَّ الْفَاءَ فَاءُ النَّتِيجَةِ، فَالْمُنَاسِبُ إيرادُ الْعِبَارَةِ الَّتِي تَتَفَرَّغُ عَلَيْهَا، وَيُمْكِنُ الاعتِدَاؤُ عَنْهُ بِأَنَّ الشَّارِحَ عَدَلَ عَنْهَا؛ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْكُنْهِ مُجَرَّدُ الذَّاتِيَّاتِ مُطْلَقًا؛ كَمَا مَرَّ، لَا جَمِيعُ الذَّاتِيَّاتِ كَمَا يَتَبَادَرُ إِلَيْهِ^(٣) الْوَهْمُ، فَلَا يَتَفَرَّغُ عَلَيْهِ^(٤) مَا ذُكِرَ؛

(١) وَجْهُهُ أَنَّ هَذَا الْجَوَابَ مِنَ الْمُحْشِي مَتَعَلِّقٌ بِمَنَعِ الْمُلَازِمَةِ، وَلَوْ ذَكَرَهُ عَقِيبَ الْجَوَابِ الْأَوَّلِ لَكَانَ أَوَّلَى، وَكَانَهُ قَصْدُ عَدَمِ الْفَصْلِ بَيْنَ الْجَوَابِينَ الْمَذْكُورِينَ. اهـ منه.

(٢) عِنْدَ قَوْلِ الشَّارِحِ: وَهُوَ الْحَدُّ. اهـ منه.

(٣) لِأَنَّهُ الْفَرْدُ الْكَامِلُ، وَهُوَ الْمُتَبَادَرُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ. اهـ منه.

(٤) أَي: عَلَى الْمُتَبَادَرِ. اهـ منه.



وإِلَّا فَرَسْمٌ؛ فَعَرَفَ (الْحَدَّ) بِأَنَّهُ: (قَوْلٌ دَالٌّ عَلَى) كُنْهِ (ماهية الشيء)، وَهُوَ إِنْ كَانَ تَعْرِيفًا بِمَجْمُوعِ الذَّاتِيَّاتِ فَحَدٌّ تَامٌ، وَإِنْ كَانَ يَبْعُضُهَا فَنَاقِصٌ، فَكَوْنُهُ حَدًّا؛ لِأَنَّهُ مَانِعٌ عَنِ دُخُولِ الْأَغْيَارِ فِيهِ،

قول أحمد

لَاكِتِسَابِ تَصَوُّرِ الشَّيْءِ بِكُنْهِهِ فَحَدٌّ، وَإِنْ كَانَ سَبَبًا لَكِتْسَابِ تَصَوُّرِ الشَّيْءِ بِوَجْهِ يُمَيِّزُهُ عَمَّا عَدَاهُ فَرَسْمٌ، قَوْلُهُ: (دَالٌّ عَلَى كُنْهِ ماهية الشيء) أَي: دَلَالَةُ الشَّيْءِ بِكُنْهِهِ فَحَدٌّ، وَإِنْ كَانَ سَبَبًا لَكِتْسَابِ الشَّيْءِ بِوَجْهِ يُمَيِّزُ الْكَاسِبَ عَلَى الْمُكْتَسَبِ، فَلَا تَرْدُ الْقَضِيَّةُ الدَّالَّةُ عَلَى عَكْسِهَا، وَلَا الْمَلْزُومُ؛ لِتَرْكُوبِ الدَّالِّ عَلَى اللَّازِمِ الْبَيِّنِ، وَلَا اللَّفْظُ الْمُرْكَبُ الدَّالُّ عَلَى مَا وُضِعَ لَهُ كَرَامِي الْحِجَارَةِ،

العمادي

قَوْلُهُ: (عَلَى كُنْهِ ماهية الشيء) أَي: عَلَى مَجَرَّدِ ذَاتِيَّاتِهِ؛ سَوَاءً كَانَ تَمَامَهَا أَوْ بَعْضُهَا، هَذَا هُوَ الْمَفْهُومُ مِنَ الشَّرْحِ، لَكِنْ ظَاهِرُ سَوَقِ الْمَتْنِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ مِنْ قَوْلِهِ: «قَوْلٌ دَالٌّ عَلَى ماهية الشيء» جَمِيعُ الذَّاتِيَّاتِ كَمَا هُوَ الْمُتَبَادِرُ وَالْمُتَعَارَفُ؛ فَيَكُونُ تَعْرِيفًا لِلْحَدِّ التَّامِّ فَقَطْ، وَيُؤَيِّدُهُ: أَنَّ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِهِ: «وَهُوَ الَّذِي يَتَرَكَّبُ عَنْ جِنْسِ الشَّيْءِ وَفَصْلِهِ الْقَرِيبِينَ»، عَائِدٌ إِلَى الْقَوْلِ فِي قَوْلِهِ: «دَالٌّ»، وَقَوْلُهُ: «وَالْحَدُّ النَّاقِصُ: وَهُوَ الَّذِي... إلخ»، اسْتِثْنَاءُ تَعْرِيفِ الْحَدِّ النَّاقِصِ.

خليل

إِلَّا أَنَّ هَذَا مَنْقُوضٌ بِالنَّاطِقِ إِذَا كَانَ مَوْصُوفُهُ الشَّيْءَ، فَإِنَّهُ حَدٌّ نَاقِصٌ؛ كَمَا مَرَّ النَّقْلُ عَنِ السَّيِّدِ السَّنَدِ - قُدَّسَ سِرُّهُ -، وَسَيَجِيءُ مِنَ الشَّارِحِ أَنَّهُ رَسْمٌ؛ إِلَّا أَنَّهُ يَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِي شَيْءٍ مِنْ أَقْسَامِ الرِّسْمِ الْآتِيَةِ، فَافْهَمْ^(١).

قَوْلُهُ: (بِوَجْهِ يُمَيِّزُهُ)؛ أَي: بِوَجْهِ غَيْرِ الْكُنْهِ يُمَيِّزُهُ كَمَا مَرَّ.

قَالَ الْمُصَنِّفُ: (قَوْل)؛ أَي: مُرْكَبٌ مَعْقُولٌ، أَوْ مَلْفُوظٌ، قَالَ الْمُصَنِّفُ: (دَال) وَعَلِمَ أَنَّ حَمْلَ «دَالٍّ» عَلَى دَلَالَةِ الْمُطَابَقَةِ يُنَاسِبُ الْمَتْنَ وَلَا يُنَاسِبُ الشَّرْحَ؛ لِأَنَّ الْمُنَاسَبَ لَهُ أَنَّ الْمَرَادَ بِالْحَدِّ مُطْلَقُ الْحَدِّ لَا الْحَدَّ التَّامَّ، فَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ قَوْلُهُ: (وَهُوَ الَّذِي) عَلَى الْإِسْتِخْدَامِ، وَلَوْ قَالَ الْمُصَنِّفُ بَعْدَ قَوْلِهِ: (عَلَى ماهية الشيء) وَمِنْهُ الْحَدُّ التَّامُّ (وَهُوَ الَّذِي يَتَرَكَّبُ مِنْ جِنْسِ الشَّيْءِ... إلخ) وَمِنْهُ النَّاقِصُ وَهُوَ الَّذِي يَتَرَكَّبُ مِنْ جِنْسِهِ الْبَعِيدِ؛ لَكَانَ أَظْهَرَ، وَلَعَلَّ الْمُصَنِّفَ اخْتَارَ أَنَّ الْحَدَّ يُطْلَقُ بِالِاشْتِرَاكِ اللَّفْظِيِّ، فَفَسَّرَ أَوَّلًا الْحَدَّ التَّامَّ لِكَوْنِهِ أَوَّلَى، ثُمَّ فَسَّرَ النَّاقِصَ.

قَوْلُهُ: (دَلَالَةٌ... الْكَاسِبِ)؛ أَي: الدَّالُّ بِالنَّظَرِ؛ لِمَا اشْتَهَرَ بَيْنَهُمْ مِنْ كَوْنِ قَوْلِ الشَّارِحِ كَاسِبًا لِلْمَجْهُولِ التَّصَوُّرِيِّ بِالْفِكْرِ وَالنَّظَرِ قَدْ مَرَّ تَفْسِيرُهُمَا كَمَا أَنَّ الْحُجَّةَ كَذَلِكَ.

(١) وجهه أن ما ذكر من أقسام الرسم غالبي لا كلي، فاللائق أن يكون رسماً ناقصاً على قول من يقول: أن العرض العام يقع في التعريف، ويؤيده ما قالوا من أنه إذا انضمت إلى الحد التام الخاصة يكون رسماً أكمل، مع أنه لا يدخل في شيء من أقسام الرسم الآتية. اهـ منه.

**قول أحمد**

وإنما زاد الشارح لفظ «الكنه» لئلا يرد النقض بالرسم، والمُصنّف حدّفه اعتماداً على التبادر، والقول المركّب جنسٌ للحدّ الملفوظ [١/١٥] إن كان التعريف له، والمعقول إن كان له، ولا يجوز أن يكون جنساً لهما معاً كما سيجيء، وباقي القيود فصلٌ يخرج المفردات والرسم والقياس، لكن على تقدير أن يكون التعريف للحدّ الملفوظ يرد عليه التعريف بمثل الناطق فقط.

العبادي

قوله: (لئلا يرد النقض بالرسم)؛ لأن كل تعريف لا بد من أن يكون دالاً على ماهية الشيء، سواء كان حداً أو رسماً.

قوله: (كما سيجيء) أي: في أول باب القضايا من أنه لا يجوز إرادة المعنيين بهما معاً؛ إذ لا يجوز الجمع بين المعنى الحقيقي والمجازي، ولا بين المعنى المشترك.

قوله: (يرد عليه... إلخ) حاصله: أنه إن كان القول جنساً للحدّ المعقول يصحّ التعريف بمثل الناطق فقط؛ لأنه مركّب، لأن المراد بالمفرد والمركّب: ما لا يكون لمعناه جزءاً، أو يكون وهو في المعنى مركّب؛ لأنه شيء له النطق، وأما إذا كان القول جنساً للحدّ الملفوظ يلزم ألا يصحّ التعريف بمثل الناطق فقط؛ لأن لفظ الناطق مفرد، وليس كذلك.

فليل

قوله: (إن كان التعريف له) كما هو المناسب لتعريفات الكليات الخمس، فإنها أقسام اللفظ الدالّ بالوضع المنقسم إلى المفرد، والمركّب ينقسم إلى القول الشارح والقصية، فالتعاريف المذكورة في المتن للألفاظ قياساً على تعريفات الكليات الخمس، فالمصنّف عرّف المعاني المجازية وترك المعاني الحقيقية تقريباً إلى فهم المبتدئ، وهو تبيد عن الفهم في الحقيقة؛ لأن اللائق بحال المبتدئ معرفته المعاني الاصطلاحية الجارية بين أهل الفن.

قوله: (ولا يجوز أن يكون جنساً لهما معاً كما سيجيء) من أن القول إمّا مشترك لفظي؛ كما ذهب إليه شارح «المطالع»، أو حقيقة في أحدهما مجاز في الآخر، فلاحتمالات ثلاثة لا أربعة، فإنه في غاية البعد على ما قرروا، ولا يجوز استعمال المشترك في معنيتين، ولا الجمع بين الحقيقة والمجاز، لا يقال: إنه لا يجوز استعمال المشترك في التعاريف، ولا المجاز إلا إذا دلّت القرينة، ولا قرينة في هذا المقام؛ لأننا نقول: إذا صحّ إرادة كل منهما صحّ استعماله، فتأمل^(١).

قوله: (يرد عليه التعريف بمثل الناطق) فإنه مفرد لا يطلق عليه قول، وهو ظاهر، وقد مرّ أن التعريف مطلقاً قسم النظر، وهو ترتيب أمور معلومة، فورد النقض بمثل الناطق، وأجيب عنه: بأنه نادر جداً، وحينئذ لا يضر خروجه، ويمكن الجواب بأن العبرة للمعاني لا للألفاظ في هذا الباب كما سيجيء.

(١) وجهه أنه يوجب التحير؛ على ما قال عصام الدين، فتأمل. اهـ منه.



والحد في اللغة: المنع، وتماؤه ونقصانه باعتبار الذاتيات.

فالحَد التَّام: (وهو الذي يتركب من جنس الشيء وفصله القريين، كالحَيوانِ النَّاطِقِ بالنسبة إلى الإنسان)؛

قول أحمد

قوله: (والحد في اللغة: المنع) فتسميته حَداً إما من قبيل تسمية الموصوف باسم الصفة، وإما من قبيل جعل المصدر بمعنى الفاعل، قوله: (باعتبار الذاتيات... إلخ) أي: باعتبار اشتماله على تمام الذاتيات وعدمه، وبهذا علم وجه التسمية بالحد الناقص، ولذا لم يتعرض له،

العمادي

قوله: (إما من قبيل تسمية الموصوف... إلخ)؛ لأن المنع صفة المانع، الذي هو القول الدال على ماهية الشيء، ويمكن أن يجعل المنع بمعنى المانع، فلا تكون التسمية مجازاً مُرسلاً، بخلاف الأول.

خليل

من الشارح، فالقول يشمل مثل الناطق، فإنه مركب معنى؛ فالمراد بالقول ما كان معناه مُتعدداً الأجزاء في هذا الباب، فلا يرد النقص، فتأمل^(١).

قوله: (المنع) لا يقال: هو مشترك بين التعاريف كلها؛ لأنها مانعة عن دخول الأغيار؛ لأننا نقول: هذه المناسبة إنما هي لترجيح الاسم لا لتصحيح الإطلاق؛ فإن القارورة إنما سميت قارورة لكونها محل قرار، ولا يصح إطلاقها على الدن مع اشتراكه في كونه محل قرار، وهو ظاهر.

قوله: (باسم الصفة)؛ أي: باسم المتعلق على المتعلق، ويجوز أن يجعل من باب: رجل عدل.

قوله: (من قبيل جعل المصدر بمعنى الفاعل) فيكون النقل في هذا نقلاً للمصدر المطلق إلى فاعله مُطلقاً، ثم من العام إلى الخاص، فمُناسبة نقل العام إلى الخاص أشد من المناسبة المعتبرة حين النقل ابتداءً، كما لا يخفى.

قوله: (ولذا لم يتعرض له) وهذا مبني على عدم تحقق، ونقصانه في نسخة المحسني؛ إذ لو تحقق كما في النسخة الواصلة إلينا لكان التعرض له أيضاً ثابتاً.

قال الشارح العلامة: (فالحَد التَّام) لا يخفى إعرابه عليك.

قوله: (وهو)؛ أي: المركب من الجنس والفصل القريين حد تام، فالمعتبر في الحد التام هو

(١) وجهه أن من قال: أن التعريف بالمعاني هو العمدية، ولو اعتبر المعنى لا يرد النقص بالناطق؛ لأنه أي معنى الناطق مركب. نعم يرد إذا حمل على اللفظ بأن يكون التعريف مقولاً على مفهوم صادق على اللفظ، وهو لا يضر؛ لأنه معنى مجازي لا يهتم به اهتمام المعنى الحقيقي للتعريف من لم يتأمل في عبارة الشارح حق التأمل، فإنه صريح في أن المراد بالمفرد، والمركب ليس معناه المتعارف، فإن لفظ الناطق مركب على معنى أن معناه متعدد الأجزاء، فلفظ الناطق مركب بهذا المعنى، وإن كان مفرداً في المشهور بين الجمهور. اهـ منه.



وَلِذَا قَالَ: (وَهُوَ الْحَدُّ التَّامُّ، وَالْحَدُّ النَّاقِصُ: وَهُوَ الَّذِي يَتَرَكَّبُ مِنْ جِنْسِ الشَّيْءِ وَفَضْلِهِ الْقَرِيبِ، كَالْجِسْمِ النَّاطِقِ بِالنَّسَبَةِ إِلَى الْإِنْسَانِ).

وإنما لم يُقُلْ: «أَوْ بِفَضْلِهِ فَقَطْ» كَالنَّاطِقِ فِي تَعْرِيفِ الْإِنْسَانِ، عَلَى مَا قَالُوا؛ لِأَنَّ النَّاطِقَ مُرَكَّبٌ مَعْنَى، وَالْاِعْتِبَارُ لِلْمَعْنَى، فَإِنْ كَانَ مَعْنَاهُ: جِسْمٌ أَوْ جَوْهَرٌ لَهُ النَّطْقُ وَنَحْوُهُ، كَانَ كَالْجِسْمِ النَّاطِقِ بَعِيْنِهِ، وَإِنْ كَانَ مَعْنَاهُ: شَيْءٌ لَهُ النَّطْقُ وَنَحْوُهُ لَمْ يَكُنْ حَدًّا؛ لِأَنَّ الشَّيْئَةَ عَارِضَةً.

قول أحمد

قوله: (فَلِهَذَا) أي: فَلِأَجْلِ تَرَكُّبِهِ مِنَ الْجِنْسِ وَالْفَضْلِ الْقَرِيبَيْنِ الْمُسْتَلَزِمِ لَكَوْنِهِ بِجَمِيعِ الذَّاتِيَّاتِ قَالَ: (وَهُوَ الْحَدُّ التَّامُّ). قوله: (إِنْ كَانَ مَعْنَاهُ: جِسْمٌ أَوْ جَوْهَرٌ لَهُ النَّطْقُ... إلخ) أي: وَإِنْ كَانَ مَعْنَاهُ: حَيَوَانٌ لَهُ النَّطْقُ كَانَ كَالْحَيَوَانِ النَّاطِقِ بَعِيْنِهِ،

العمادي

قوله: (وَهُوَ الَّذِي يَتَرَكَّبُ مِنْ جِنْسِ الشَّيْءِ وَفَضْلِهِ الْقَرِيبَيْنِ^(١)) قال المصنّف -رَحِمَهُ اللهُ- «وَهُوَ الْحَدُّ التَّامُّ»، [٢٠/ب] هَذَا صَحِيحٌ بِحَسَبِ النَّحْوِ، لَكِنْ فِي قَوْلِهِ: «وَالْحَدُّ النَّاقِصُ: وَهُوَ الَّذِي، وَالرَّسْمُ التَّامُّ: وَهُوَ الَّذِي، وَالرَّسْمُ النَّاقِصُ: وَهُوَ الَّذِي»، مُنَاقَشَةٌ نَحْوِيَّةٌ، وَهِيَ: أَنَّ إِدْخَالَ الْوَاوَيْنِ بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ لَا يَجُوزُ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ: بِأَنَّهُ لَا حَمْلَ عِنْدَ الْمِيزَانِيَيْنِ بَيْنَ الْمَعْرِفِ وَالْمَعْرِفِ؛ فَلَا تَفَاوُتَ بَيْنَ الْإِتْيَانِ بِالْوَاوِ وَعَدَمِهِ عِنْدَهُمْ.

قوله: (وَإِنْ كَانَ مَعْنَاهُ حَيَوَانٌ لَهُ النَّطْقُ) يَعْنِي: لَا بُدَّ لِلشَّارِحِ أَنْ يَتَعَرَّضَ لِهَذَا الْقِسْمِ أَيْضًا؛ إِذْ هُوَ مِنَ الْمَحْتَمَلَاتِ أَيْضًا، وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ: بِأَنَّهُ إِنَّمَا لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ لِظُهُورِهِ، أَوْ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ أَنْ يَذْكَرَ جَمِيعَ الْإِحْتِمَالَاتِ.

خليل

الاشْتِمَالُ عَلَيْهِمَا؛ أَمَّا التَّرْتِيبُ فَلَيْسَ بِوَاجِبٍ وَإِنْ كَانَ أَوَّلَى، فَلَا يَخْرُجُ نَاطِقٌ حَيَوَانٌ عَنْ أَنْ يَكُونَ حَدًّا تَامًّا؛ عَلَى مَا هُوَ التَّحْقِيقُ^(٢).

قوله: (وَإِنْ كَانَ مَعْنَاهُ حَيَوَانٌ... إلخ) يَرِيدُ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ مَحْمُولٌ عَلَى التَّمَثِيلِ^(٣) لَا الْحَصْرِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

(١) فِي الْأَصْلِ: «الْمُسْتَلَزِمُ مَنَعُهُ الْجِنْسَ وَالْفَضْلَ الْقَرِيبَيْنِ»، وَلَمْ أَجِدْهُ فِي نَسْخَةِ أَحْمَدَ، وَلَعَلَّ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ، بِدَلَالَةِ سِيَاقِ الْكَلَامِ، وَلِأَنَّ الْعِمَادِي هُنَا يُعْلِقُ عَلَى قَوْلِ الْأَبْهَرِيِّ لَا عَلَى أَحْمَدَ وَلَا عَلَى الْفَنَارِيِّ.

(٢) إِشَارَةٌ إِلَى مَا قِيلَ مِنْ أَنَّ التَّرْتِيبَ وَاجِبٌ، فَيَكُونُ نَاطِقٌ حَيَوَانٌ حَدًّا نَاقِصًا. اهـ مِنْهُ.

(٣) فَهُوَ تَنْبِيهُ لَا اعْتِرَاضَ. اهـ مِنْهُ.



قول أحمد

فإن قلت: إذا عرفت الإنسان بالجسم الناطق، فإن كان معنى الناطق: جسم، أو جوهر له النطق، كان معنى الجسم الناطق: جسم جسم له النطق، أو جسم جوهر له النطق، ولا خفاء فيما فيه من التكرار، وإن كان معناه شيء له النطق ونحوه، يلزم أن يكون الجسم الناطق رسماً ناقصاً، مع أنه حد ناقص بالاتفاق، قلت: كون معنى الناطق جسم أو جوهر له النطق، أو شيء له النطق، إذا لم يذكر معه الموصوف، وأما إذا ذكر فلا

المهادي

خليل

قوله: (إذا عرفت الإنسان بالجسم الناطق) محصله: تزييف لكون الناطق مركباً معنى بأنه يستلزم التكرار وعدم كونه حداً ناقصاً، وكلا اللازمين باطل، فلا يكون مثل الناطق مركباً، فالسؤال لم يندفع بعد.

قوله: (ونحوه) من الممكن والموجود وغيرهما.

قوله: (كون معنى الناطق جسم أو جوهر له النطق... إلخ) يفيد كون الجوهر جنساً لما تحته، وهو مذهب الأكثرين؛ لأن الأقلين ومنهم المحقق الطوسي قالوا: إنه عرض عام، وادعى المحقق أنه^(١) والعرض من المعقولات الثانية^(٢).

قوله: (وأما إذا ذكر فلا) وفيه نظر؛ لأن المعنى الموضوع له في الصورتين^(٣) واحد لا متعد كما هو المتبادر من كلامه^(٤)، ثم إذا لم يذكر الموصوف يكون المعنى على التقدير، قال سيّد المحققين في «شرح المفتاح» في «أنا عارف، وأنت عارف، وهو عارف» في قوّة «أنا رجل عارف، وأنت رجل عارف، وهو رجل عارف»، فالفرق تحكّم، فإن الموصوف سواء ذكر أو لم يذكر ملحوظ، فالسؤال باق بعد، على^(٥) أن ما ذكره من السؤال يرد أيضاً على نحو: «الحيوان الناطق»؛ لأن معنى الناطق إن كان:

(١) أي: الجوهر. اه منه.

(٢) والمعقولات الثانية من العوارض الذهنية، فلا يكون جنساً. اه منه.

(٣) في صورة ذكر الموصوف، وفي صورة عدم ذكره. اه منه.

(٤) لأن المراد بالناطق مثلاً مجرد النطق، فيكون معنى جسم ناطق جسم له النطق، فيكون معنى الناطق أمراً بسيطاً إذا ذكر الموصوف، وأما إذا لم يذكر معه الموصوف يكون معنى الناطق مركباً محتملاً لأن يكون حداً تاماً وحداً ناقصاً، ولا يكون رسماً، وهذا غاية التوضيح؛ أما احتمال كون الناطق مجازاً في النطق وإن كان احتمالاً راجحاً على احتمال الاشتراك، فمندفع بأنه خلاف المتبادر كما لا يخفى. اه منه.

(٥) هذا مبني على ظاهر لفظه، فإنه يومه اختصاص السؤال بصورة الحد الناقص، على أن أحداً لم يورد السؤال المذكور على الحيوان الناطق، وفيه تأييد لما ذكرناه من الجواب، فافهم. اه منه.



[الرسم: تام وناقص]:

والرَّسْمُ أَيْضاً قِسْمَانِ: تَامٌ وَنَاقِصٌ؛ لِأَنَّ الْمَذْكُورَ فِيهِ إِنْ كَانَ جِنْساً قَرِيباً مُقَيِّداً بِمَا يُخَصِّصُهُ فَتَامٌ؛ لَكُونِهِ أَثَرًا يُسَمَّى رَسْمًا، وَلَكُونِهِ مُشَابِهًا بِالْحَدِّ التَّامِّ

قول أحمد

يكون كذلك، تأمل.

قوله: (لَكُونِهِ أَثَرًا . . . إلخ)؛ لَأَنَّهُ خَارِجٌ لِإِزْمٍ لَكُونِ الْمُرَكَّبِ مِنَ الدَّخْلِ وَالْخَارِجِ خَارِجًا، وَالْخَارِجُ اللَّازِمُ لِلشَّيْءِ أَثَرٌ لِنِذَلِكَ الشَّيْءِ،

العمادي

قوله: (تَأْمَلْ) لعلَّ وَجْهَهُ: أَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَى هَذَا الْاِخْتِلَافِ فِي اللَّغَةِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ وَجْهُهُ: أَنَّهُ مِنْ بَابِ التَّجْرِيدِ.

خليل

حيوانٌ ناطقٌ يَلْزَمُ التَّكْرَارَ، وَإِنْ كَانَ مَعْنَاهُ: جِسْمٌ ناطقٌ أو جَوْهَرٌ ناطقٌ يَلْزَمُ التَّكْرَارُ أَيْضاً، وَإِنْ كَانَ مَعْنَاهُ: شَيْءٌ لَهُ النَّطْقُ لَا يَكُونُ حَدًّا تَامًا، مَعَ أَنَّهُ حَدٌّ تَامٌ بِالِاتِّفَاقِ، فَالْحَقُّ فِي الْجَوَابِ: أَنَّ النَّاطِقَ قَدْ يُلَاخِظُ فِي مَقَامِ التَّعْرِيفِ مُفَصَّلًا، فَيَكُونُ مُرَكَّبًا، وَهَذَا إِذَا لَمْ يُذَكَّرْ مَعَهُ الْمَوْصُوفُ وَلَمْ يُلَاخِظْ، وَإِذَا ذُكِرَ مَعَهُ يُلَاخِظُ مَجْمَلًا لَا مُفَصَّلًا عَلَى قَاعِدَةِ الْوَضْعِ^(١)، فَلَا تَكَرَّرَ، ثُمَّ لَا يَخْفَى عَلَيْكَ أَنَّ لَفْظَ الذِّكْرِ يُشْعِرُ بَأَنَّ السُّؤَالَ يَرُدُّ عَلَى التَّعْرِيفِ الْمَلْفُوظِ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ التَّعْرِيفَ الْمَعْقُولَ كَذَلِكَ.

قوله: (تَأْمَلْ) ولعلَّ مَا ذَكَرْنَاهُ وَجْهٌ التَّأْمَلِ، وَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى التَّجْرِيدِ لَمْ يَتَأْمَلْ، فَإِنَّ التَّجْرِيدَ يَجْعَلُ الْمَعْنَى وَاحِدًا فِي الصُّوَرَتَيْنِ، وَهُوَ خِلَافُ مَسَاقِ كَلَامِهِ؛ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ التَّزْيِيفُ، عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَ الْمَوْصُوفُ يَكُونُ الْمَعْنَى كَذَلِكَ؛ إِلَّا أَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى التَّجْرِيدِ.

قوله: (لَكُونِ الْمُرَكَّبِ مِنَ الدَّخْلِ وَالْخَارِجِ خَارِجًا) لَأَنَّهُ لَيْسَ عَيْنُهُ وَلَا جُزْءُهُ، فَيَكُونُ خَارِجًا؛ إِذَا لَا وَاسِطَةً، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

قوله: (أَثَرٌ لِنِذَلِكَ الشَّيْءِ) لَأَنَّهُ الْمَتَرَبُّبُ عَلَيْهِ بَعْدَ تَمَامِ مَا هِيَ بِهِ، وَالرَّسْمُ فِي اللَّغَةِ الْأَثَرُ، فَيَكُونُ النَّقْلُ مِنَ الْعَامِّ إِلَى الْخَاصِّ.

(١) وهي إن معاني المفردات مجملات لا مفصلات، فإن الانسان مثلاً موضوع لمعنى بسيط يفصله الحيوان الناطق. اه منه.



في ذَلِكَ يُسَمَّى تَامًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَنَاقِصٌ؛ لِنُقْصَانِهِ عَنِ تِلْكَ التَّمَامِيَّةِ [١/١٠].

(الرَّسْمُ التَّامُ: هُوَ الَّذِي يَتَرَكَّبُ مِنْ جِنْسِ الشَّيْءِ الْقَرِيبِ وَخَوَاصِّهِ اللَّازِمَةِ، كَالْحَيَوَانِ الصَّاحِكِ فِي تَعْرِيفِ الْإِنْسَانِ، وَالرَّسْمُ النَّاقِصُ: وَهُوَ الَّذِي يَتَرَكَّبُ مِنْ عَرَضِيَّاتٍ تَخْتَصُّ جُمْلَتَهَا بِحَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ) سِوَاءٍ لَمْ يَخْتَصَّ شَيْءٌ مِنْ أَحَادِهَا، أَوْ اخْتَصَّتِ الْوَاحِدَةُ الْأَخِيرَةُ، (كَقَوْلِنَا فِي تَعْرِيفِ الْإِنْسَانِ: إِنَّهُ مَاشٍ عَلَى قَدَمَيْهِ) يَخْرُجُ الْمَاشِي عَلَى الْأَقْدَامِ الْأَرْبَعَةِ، (عَرِيضُ الْأَظْفَارِ) يَخْرُجُ مَدَوَّرُ الْأَظْفَارِ كَالطُّيُورِ، (بَادِي الْبَشَرَةِ) يَخْرُجُ مَسْتُورُ الْبَشَرَةِ بِالشَّعْرِ، (مُسْتَقِيمُ الْقَامَةِ) يَخْرُجُ مُنْحَنِي الْقَامَةِ،

قول أحمد

قوله: (في ذَلِكَ... إلخ) أي: في كونه جنساً قريباً مُقَيِّداً بما يُخَصِّصُهُ. قوله: (عَنِ تِلْكَ التَّمَامِيَّةِ) أي: عن تلك المُشَابَهَةِ.

المهادي

خليل

قوله: (في كونه جنساً قريباً... إلخ)؛ أي: في كون الرسم جنساً قريباً، أو في كون المذكور فيه؛ أي: في الرسم جنساً قريباً... إلخ، وفيه نظر؛ لأن وجه الشبه يجب أن يكون أمراً يشترك فيه الطرفان، فالأولى^(١) أن يقول: في كون^(٢) المذكور.

قوله: (عَنِ تِلْكَ الْمُشَابَهَةِ) إنما فسّر التَّمَامِيَّةَ بِالمُشَابَهَةِ؛ لأن استعمال التَّامِ في الرسم هو بطريق الاستعارة^(٣)، ومدارها المُشَابَهَةُ، فيكون المعنى الرسم المشابه والرسم غير المشابه؛ قال المحقق الطوسي: إنَّ الرسم منه تامٌ يُفِيدُ التَّمْيِيزَ عَنْ كُلِّ مَا يُغَايِرُ الْمَرْسُومَ، وَمِنْهُ نَاقِصٌ يُفِيدُ التَّمْيِيزَ عَنْ بَعْضِ مَا يُغَايِرُهُ. اهـ العَرَضُ، وَهَذَا وَجْهٌ آخَرُ^(٤).

قَالَ الْمُصَنِّفُ: (وَخَوَاصِّهِ اللَّازِمَةِ) قَيَّدَهَا بِهَا اخْتِرَازاً عَنِ الْخَوَاصِّ الْمَفَارِقَةِ؛ مِثْلُ: الصَّاحِكِ بِالْفِعْلِ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّعْرِيفُ بِهِ^(٥) لاشتراط المساواة عند المتأخرين؛ أمّا صيغة الجمع فباعتبار

(١) إنما قلنا الأولى؛ لأنه مسامحة شائعة كما لا يخفى. اهـ منه.

(٢) وهذا الكون مستفاد مما قبله، وهو ظاهر. اهـ منه.

(٣) يدل على ذلك التعليل. اهـ منه.

(٤) لأن المعبر فيه التمامية بحسب التميز والنقصانية بحسبه. اهـ منه.

(٥) فلا يذكر العرض المفارق في التعريف أصلاً، وفيه نظر؛ لأنه قد مر النقل عن «شرح المقاصد» الدال على جواز ذكره، والجواب عنه أنه إنما يجوز ذكره إذا كان متعدداً يستفاد من المجموع العرض اللازم، فتذكر.

وقوله: (قد مر): حين قال: (التقسيم للمحدود لا للحد). اهـ منه.



فَكُلُّ مِنَ الْأَوْصَافِ الْأَرْبَعَةِ يُوجَدُ فِي غَيْرِ الْإِنْسَانِ، فَلَمَّا قَالَ: (ضَحَّاكٌ بِالطَّبَعِ) خَرَجَ غَيْرُهُ.

قول أحمَد

قوله: (فَكُلُّ مِنَ الْأَوْصَافِ الْأَرْبَعَةِ... إلخ) بل جميعها أيضاً تُوجَدُ فِي غَيْرِ الْإِنْسَانِ كَالنَّسْنَسِ، وهو الحيوانُ البحريُّ الَّذِي صُورَتُهُ كصُورَةِ الْإِنْسَانِ،

العمادي

قوله: (بَلْ جَمِيعُهَا أَيْضاً) كوجود كُلِّ واحدٍ من الأوصافِ الأربعة.

خليل

الموارد^(١)، وَبَنَى عَلَيْهِ بِالْمَثِيلِ، وَلَهُ شَرْطُ آخَرٍ، وَهُوَ كَوْنُ اللَّازِمِ بَيْنَا ثُبُوتُهُ لِلْمَعْرُوفِ، وَلِذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَشْخَاصِ؛ إِذْ رُبَّمَا كَانَ بَيْنَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى شَخْصٍ مَا كَانَ خَفِيًّا عِنْدَ آخَرَ، فَبَعْضُ الْقَوْلِ رَسْمٌ عِنْدَ قَوْمٍ لَيْسَ بِرَسْمٍ عِنْدَ قَوْمٍ آخَرِينَ.

قوله: (بَلْ جَمِيعُهَا أَيْضاً تُوجَدُ فِي غَيْرِ الْإِنْسَانِ)؛ أَي: جَمِيعُ الْأَرْبَعَةِ، ثُمَّ (٢) إِنَّ الْمَرَادَ (٣) بِالْكُلِّ: إِمَّا الْإِفْرَادِي، فَتَكُونُ مُوجِبَةً كَلْبَةً، وَإِمَّا الْمَجْمُوعِي، فَتَكُونُ الْقَضِيَّةُ شَخْصِيَّةً أَوْ مُهْمَلَةً؛ عَلَى مَا قَالَ الْمُحَقِّقُ الطُّوسِي فِي «شرح الإشارات»، فَيَكُونُ مَا فِي سِيَاقِ «بَلْ» مُبَايِنًا لِمَا قَبْلَهُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ مَا قَبْلَهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْكُلِّ الْإِفْرَادِي كَمَا هُوَ الْمُتَبَادَرُ، فَتَكُونُ كَلِمَةُ «بَلْ» فِي مَحَلِّهَا (٤)، فَسَقَطَ (٥) مَا قِيلَ: مِنْ أَنَّ كَلِمَةَ «بَلْ» لَيْسَتْ فِي مَحَلِّهَا؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَهُ يَعُمُّ ذَلِكَ، نَعَمْ يَرِدُ أَنَّ الْمَقَامَ يَسْتَدْعِي أَنْ يَكُونَ مُرَادُ الشَّارِحِ الْكُلَّ الْمَجْمُوعِي؛ لِأَنَّ إِخْرَاجَ الضَّحَّاكِ إِمَّا يَصِحُّ إِذَا كَانَ الْمَرَادُ بِهِ ذَلِكَ؛ تَأْمَلْ (٦).

قوله: (وَهُوَ الْحَيَوَانُ الْبَحْرِي) قَالَ صَاحِبُ «الْقَامُوسِ»: النَّسْنَسُ -بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ-: جِنْسٌ مِنَ الْخَلْقِ يَثْبُ (٧) أَحَدُهُمْ عَلَى رِجْلٍ وَاحِدَةٍ، وَفِي الْحَدِيثِ: «أَنَّ حَيًّا (٨) مِنْ عَادٍ عَصَا رَسُولَهُمْ، فَمَسَحَهُمُ اللَّهُ نَسْنَسًا لِكُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ يَدٌ وَرِجْلٌ مِنْ شَيْءٍ وَاحِدٍ يَنْقَرُونَ كَمَا يَنْقَرُ الطَّائِرُ، وَيَرْعُونَ كَمَا تَرْعَى الْبَهَائِمُ» (٩)،

(١) قوله: (فباعتبار الموارد) المراد به أن تعدد الخواص ليس بشرط؛ إلا أنه يجوز. اهـ منه.

(٢) يدل على ذلك التعليل. اهـ منه.

(٣) في الاستعمال مطلقاً. اهـ منه.

(٤) فالمحشي حمل كلام الشارح على الكل الإفرادي كما هو المتبادر. اهـ منه.

(٥) وجه السقوط أن لفظ الكل مستعمل في أحد الأمرين لا فيهما، فلا يعم؛ أما اجتماع الكل الإفرادي مع المجموعي في نفس الأمر ههنا، فلا يفيد؛ لأنه لا دلالة على الاجتماع في اللفظ أصلاً. اهـ منه.

(٦) وجهه أنه يمكن أن يقال أنه لما كان كل واحد منها مشتركاً متحققاً في الغير أتى ما يختص به، وهو الضحاك بالطبع؛ أما كون المجموع موجوداً في الغير أو غير موجود فغير ملتفت إليه؛ لكونه خلاف المتبادر؛ لأن الغرض التمثيل، فالمحشي التفت إليه وترقى بكلمة بل، فكلام المحشي مبني على شيء آخر. اهـ منه.

(٧) من الوثب. اهـ منه.

(٨) أي: قوماً. اهـ منه.

(٩) أورده ابن الأثير الجزري في النهاية في غريب الحديث والأثر: (٥: ٥٠) ت: الزاوي، والطناحي، نشر المكتبة العلمية، وانظر المقاصد الحسنة للسخاوي: (٣٥٦).



ولا يرد ما يقال: من أن في بعضها غنية عن البعض؛ فإن ذلك غير ملتزم، والغرض التمثيل.
وأما التعريف بالصاحك فقط؛ فإن أريد به الحيوان الصاحك، فرسم تام، وإن أريد به
الشيء الذي له الضحك فمن هذا القبيل، وأما إن أريد به الجسم الصاحك فقد ذكروا أنه
أيضاً - أعني: المركب من الجنس البعيد والخاصة - رسم ناقص، مع أن ما ذكره ليس

قول أحمد

قوله: (غنية عن البعض)؛ لأن الضحك بالطبع يخرج جميع ما عدا الإنسان، فلا حاجة إلى ذكر
سائر العرضيات المذكورة، قوله: (فإن ذلك غير ملتزم... إلخ) أي: عدم الغنية في البعض عن
البعض غير ملتزم في الرسم الناقص، بل في مطلق التعريف؛ إذ لو التزم يلزم أن تكفي المميزات
[١٥/ب] في التعريف، وليس كذلك، ولئن سلمنا أنه ملتزم فلا يرد هاهنا؛ إذ الغرض التمثيل،
وفيه يكفي الغرض.

المعادي

قوله: (أن تكفي المميزات في التعريف) إن أراد بقوله: «في التعريف» الرسم التام والناقص،
بقريته أن الكلام فيه، فلا يرد ما قيل: إنا لا نسلّم ذلك في الحدود؛ لأنه ليس الغرض منها التمييز بل
الاطلاع على الذاتيات، وإنما يلزم الاكتفاء المذكور إذا كان الغرض منها الامتياز فقط.

فيل

وقيل: أولئك انقرضوا، والموجود على تلك الخلقة خلق على حدة، أو هم ثلاثة أجناس: ناس،
ونسانس، ونسانس، أو النسانس الإناث منهم، أو اسم أرفع قدراً من النسانس، أو هم ياجوج، أو هم
قوم من بني آدم، أو خلق على صورة الناس وخالفوهم في أشياء، وليسوا منهم. اهـ، فكون النسانس
حيواناً بحرياً غير ثابت إلا عند بعض، وبالجملة الأقوال في النسانس كثيرة، فعبارة المحشي توهّم أن
تحقق الجميع في الغير مُحَقَّق، وليس كذلك.

قوله: (في التعريف) كلها^(١) حدوداً كانت أو رؤوماً؛ لأنه على تقدير اشتراط عدم الغنية يكون
الفصل كافياً، ولا يكون الاطلاع على الذاتيات مقصوداً؛ لأنه إذا صحّ الاكتفاء حصلت الغنية، ومن
المعلوم أنه يصحّ الاكتفاء بمجرد الفصل؛ تأمل^(٢).

قال الشارح: (رسم)؛ أي: رسم ناقص مع أن تعريفه لا يصدق عليه، فهو تعريف بالأخص، فهو
فاسد أو رديء؛ لأنّ الجيد ما يساوي المرسوم على ما في «شرح الإشارات»،

(١) كما هو المتبادر من مساق كلامه، وتخصيص قوله بل في مطلق التعريف بالرسم المطلق خارج عن مراعاة أسلوب
الكلام. اهـ منه.

(٢) وجهه أنه لا يقال: إن الجنس له فائدة؛ لأن ذلك مشترك الورد، وهذا هو الحق الحقيقي بالقبول يظهر ذلك
بالتأمل في قوله: (أما الحق الحقيقي بالقبول... إلخ؛ تأمل فإنه دقيق. اهـ منه.



شاملاً له، فلا بُدَّ مِنَ التَّأْوِيلِ.

إِمَّا بِأَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ مِنْ بَابِ التَّغْلِيْبِ، أَوْ مِنْ بَابِ إِطْلَاقِ اسْمِ الْكُلِّ عَلَى الْجُزْءِ، . . .

قول أحمد

قوله: (مِنْ بَابِ التَّغْلِيْبِ، أَوْ مِنْ بَابِ إِطْلَاقِ اسْمِ الْكُلِّ عَلَى الْجُزْءِ) فيه: أَنَّهُ عَلَى كِلَا التَّقْدِيرَيْنِ يَكُونُ قَوْلُهُ: «مِنْ الْعَرَضِيَّاتِ» مَجَازاً، وَالِاخْتِرَازُ عَنْهُ فِي التَّعَارِيفِ وَاجِبٌ، مَعَ أَنَّهُ إِنْ أُريدَ بِالْعَرَضِيَّاتِ الْمَعْنَى الْحَقِيقِي لَا يَتَنَاوَلُ تَعْرِيفَ الرَّسْمِ النَّاقِصِ الْمُرَكَّبِ مِنَ الْجِنْسِ الْبَعِيدِ وَالْخَاصَّةِ كَمَا ذُكِرَ، وَإِنْ أُريدَ الْمَعْنَى الْمَجَازِي لَا يَتَنَاوَلُ الْمُرَكَّبَ مِنْ صَرْفِ الْعَرَضِيَّاتِ الَّتِي تَخْتَصُّ جَمَلَتُهَا بِحَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ، كَالْمِثَالِ الْمَذْكُورِ فِي الْمَتْنِ، أَيْضاً يَصْدُقُ عَلَى الرَّسْمِ التَّامِّ، وَإِنْ

المهادي

قوله: (وَالِاخْتِرَازُ عَنْهُ فِي التَّعَارِيفِ وَاجِبٌ) فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ قَرِينَةٌ دَالَّةٌ عَلَى الْمِرَادِ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ هُنَاكَ قَرِينَةٌ جَازَ اسْتِعْمَالُهُ فِيهِ، وَالْقَرِينَةُ هَاهُنَا إِمَّا الشُّهُرَةُ أَوْ اسْتِعَانَةُ الْمَقَامِ، فَتَأَمَّلْ.

قوله: (مَعَ أَنَّهُ إِنْ أُريدَ . . . إلخ) وَيُمْكِنُ دَفْعُهُ بِاخْتِيَارِ الشَّقِّ الثَّانِي لَكِنْ بِطَرِيقِ عُمُومِ الْمَجَازِ، بِأَنْ يُرَادَ مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ الْعَرَضِي، نَعَمْ يَرُدُّ عَلَيْهِ النِّقْضُ بِالرَّسْمِ التَّامِّ، وَالْجَوَابُ عَنْهُ مَا سَنَذْكُرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

قوله: (يَصْدُقُ عَلَى الرَّسْمِ التَّامِّ^(١)) وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْهُ: بِأَنَّهُ عُلِمَ بِقَرِينَةِ الْمُقَابَلَةِ أَنَّ الْمِرَادَ غَيْرَ الرَّسْمِ التَّامِّ؛ فَيَكُونُ التَّعْرِيفُ مَانِعاً، تَأَمَّلْ.



خليل

قَالَ الشَّارْحُ: (فَلَا بُدَّ مِنَ التَّأْوِيلِ) وَفِيهِ مَنْعٌ؛ لِأَنَّ صَاحِبَ «الْمَحَاكِمَاتِ» قَالَ: قَدْ شَرِطَ الْمَسَاوَاةَ فِي الْحَدِّ دُونَ الرَّسْمِ؛ إِلَّا أَنَّهُ مِنْ شَرَائِطِ جَوْدَتِهِ، فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ أَعَمَّ يَتَنَاوَلُ مَا لَيْسَ مِنْهُ، وَلَوْ كَانَ أَخْصَّ تَخْلَى عَمَّا هُوَ مِنْهُ، وَعَلَى هَذَا يَجُوزُ الرَّسْمُ بِالْأَعَمِّ وَالْأَخْصَّ؛ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَكُونُ جَيِّداً. اهـ، قَالَ الشَّارْحُ: (مِنْ بَابِ التَّغْلِيْبِ) يُريدُ أَنَّ الرَّسْمَ الْعَرَضِيَّ فِي الْجِسْمِ الضَّاحِكِ مِثْلاً -أَعْنِي: الضَّاحِكُ- أُطْلِقَ عَلَى الْجِسْمِ، فَيَكُونُ هَذَا رَسْماً مُرَكَّباً مِنَ الْعَرَضِيَّاتِ، أَوْ أُطْلِقَ عَلَى الْجِسْمِ اسْمُ الْكُلِّ وَهُوَ الْعَرَضِي؛ لِأَنَّ الْمُرَكَّبَ عَرَضِيٌّ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْعَرَضِيَّ قِسْمُ الْمَفْرَدِ، فَلَا يُطْلَقُ عَلَى الْمُرَكَّبِ حَقِيقَةً، فَلَا يَكُونُ مِنْ بَابِ إِطْلَاقِ اسْمِ الْكُلِّ عَلَى الْجُزْءِ، فَتَأَمَّلْ^(٢).

(١) هذا التعليق جاء بعد الفقرة التالية، وهي قوله: (بالتأويل)، فقدّمته مراعيّاً ترتيب الكلام.

(٢) وجهه أنه يمكن أن يقال بإطلاق العرضي على المركب بطريق الاشتراك؛ إلا أنه يحتاج إلى سند قوي. اهـ منه.



فإنَّ المَجْمُوعَ المُركَّبَ مِنَ الذَّاتِيِّ والعَرَضِيِّ عَرَضِيٍّ، أو يُقَالُ: ذَكَرَ ما هُوَ الغَالِبُ في الوُقُوعِ.

قول أحمد

أريدُ كلاهما يلزَمُ الجمعُ بَيْنَ الحَقِيقَةِ والمَجَازِ، وهو ليس بِجائِزٍ، قوله: (ذَكَرَ ما هُوَ الغَالِبُ... إلخ) يعني: أنَّ المُعرَّفَ هاهنا ليس مُطلقَ الرِّسْمِ الناقِصِ، بل الرِّسْمِ الناقِصِ الغالبِ في الوُقُوعِ، والمُركَّبُ مِنَ الجِنْسِ البَعِيدِ والخاصَّةِ ليس بغالبٍ في الوُقُوعِ، فلا يَضُرُّ خُرُوجُهُ مِنَ التَّعْرِيفِ.

المهادي

خليل

قوله: (يَلْزَمُ الجمعُ بَيْنَ الحَقِيقَةِ والمَجَازِ) لا يقال: الكلُّ معنًى مجازيٍّ؛ إذ اللَّفْظُ لم يُوضَعْ لَهُ؛ لأنَّا نقول: فيلزمُ أَنْ لا يُوجَدَ الجمعُ أصلاً؛ لجريانِ هذهِ العِلَّةِ في كُلِّ جمعٍ، والجوابُ ما أشارَ إليه سيِّدُ المُحقِّقِينَ في «حاشيةِ الكشاف»، وهو أنَّ الجمعَ إنما يَلْزَمُ إذا كانَ كُلُّ واحدٍ منهما مُراداً باللفظِ، وههنا أريدَ بِهِ معنًى واحدٌ ترَكَّبَ من المعنَى الحَقِيقِيِّ والمَجَازِي، ولم يُستعملِ اللَّفْظُ في واحدٍ منهما، بل في المَجْمُوعِ مجازاً، ولا يَلْزَمُ جريانُ ذلكَ في جميعِ المعاني الحَقِيقِيَّةِ والمَجَازِيَّةِ؛ لجوازِ أَنْ لا يكونَ هُناكَ ارتباطٌ بِجَعْلِهِما معنًى واحداً عُرفاً يُقصدُ إليهِ بِإِرادَةٍ واحدةٍ في استعمالاتِ الألفاظِ، فدَعَوَى لُزومَ الجمعِ غيرَ صَحِيحٍ، وهو ظاهرٌ، ثم لا يخفى^(١) أَنَّ لفظَ العَرَضِي حَقِيقَةٌ في الصَّاحِكِ مجازاً في الجسمِ، ثم يدلُّ الاسمُ -أعني: العَرَضِي- بِمعنَى المسمًى بِهِ؛ ليحصلَ مفهومٌ يتناولُهُما، فيَجْمَعُ باعتبارِهِ، ولكن بقيَ الكلامُ في قرينةِ المَجَازِ، وفي شمولِ التَّعْرِيفِ للرِّسْمِ التَّامِّ، ويمكنُ الجوابُ: بأنَّه يمكنُ اعتبارُ المَقابِلَةِ للرِّسْمِ التَّامِّ قرينةً ومَخْصُصَةً، على أَنَّهُ يجوزُ التَّعْرِيفُ بالأعمَ عندَ أهلِ التَّحْقِيقِ، ثم إنه قيلَ: الرِّسْمُ التَّامُّ هو الَّذِي يَشْمَلُ الذَّاتِيَّاتِ والعَرَضِيَّاتِ^(٢)، والرِّسْمُ الناقِصُ ما اقْتَصَرَ فيه على العَرَضِيَّاتِ. اهـ.

قوله: (فلا يَضُرُّ خُرُوجُهُ مِنَ التَّعْرِيفِ) بل يجبُ^(٣) خُرُوجُهُ جِنْتِذْ، ولا يخفى أَنَّ دَعَوَى قِلَّةِ وُقُوعِهِ في نَفْسِهِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عن كونه سَنَداً للمنعِ في محلِّ المنعِ، والأَوْجَهُ ما مرَّ من جَوَازِ التَّعْرِيفِ بالأَخْصِ.

(١) ولا يخفى الارتباطُ بين الجسمِ والصَّاحِكِ؛ لأنَّ كلاً منهما مُمِيزٌ في الجملة؛ كما لا يخفى. اهـ منه.

(٢) فيكونُ الرِّسْمُ التَّامُّ بهذا المعنَى أعمُّ مما هو المشهور. اهـ منه.

(٣) لأنَّ الرِّسْمَ الناقِصَ المُعرَّفَ مُقَيِّداً لا مُطلقاً. اهـ منه.



[الضابط بين الحد والرسم]:

فإن قُلْتُ: الشَّيْءُ الضَّاحِكُ [١٠/ب] مُرَكَّبٌ مِنَ الْعَرَضِ الْعَامِّ وَالْخَاصَّةِ، وَلَا فَائِدَةَ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْعَرَضَ الْعَامَّ لَا يُفِيدُ التَّمْيِيزَ، وَلَا الْإِطْلَاعَ عَلَى الذَّاتِي، وَالتَّعْرِيفُ لِأَحَدِي الْفَائِدَتَيْنِ، وَمِثْلُهُ التَّعْرِيفُ بِالْفَصْلِ وَالْخَاصَّةِ.

قول أحمد

قوله: (فإن قُلْتُ: الشَّيْءُ الضَّاحِكُ... إلخ) يعني: أَنَّ تَعْرِيفَ الرَّسْمِ النَّاقِصِ يَصْدُقُ عَلَى الْمُرَكَّبِ مِنَ الْعَرَضِ الْعَامِّ وَالْخَاصَّةِ بِلَا تَأْوِيلٍ، وَعَلَى الْمُرَكَّبِ مِنَ الْفَصْلِ وَالْخَاصَّةِ بِالتَّأْوِيلِ، مَعَ أَنَّ شَيْئًا مِنْهُمَا لَمْ يُعَدَّ مِنَ الْمَعْرِفَاتِ فَضْلًا عَنْ أَنْ يَكُونَا رَسْمَيْنِ نَاقِصَيْنِ، بِنَاءً عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْعَرَضَ مِنَ التَّعْرِيفِ إِمَّا الْإِطْلَاعُ عَلَى الْمَعْرِفِ بِمَا هُوَ ذَاتِي لَهُ جَمِيعًا أَوْ بَعْضًا، أَوْ تَمْيِيزُهُ عَنْ جَمِيعِ مَا عَدَاهُ، وَالْعَرَضُ الْعَامُّ لَا دَخَلَ لَهُ فِي شَيْءٍ مِنْهُمَا؛ فَلَا يَصْلُحُ مُعَرِّفًا وَلَا جُزْءَ مُعَرِّفٍ، وَكَذَا الْخَاصَّةُ مَعَ الْفَصْلِ، لَا تُفِيدُ شَيْئًا مِنْهُمَا؛ إِذِ الْفَصْلُ وَحْدَهُ يُفِيدُهُمَا،

المهادي

قوله: (بالتَّأْوِيلِ) بأن يُقال: إِنَّهُ مِنْ بَابِ التَّغْلِيْبِ، أَوْ يُقال: ذَكَرَ مَا هُوَ الْغَالِبُ. قوله: (لَمْ يُعَدَّ مِنَ الْمَعْرِفَاتِ) حَاصِلُهُ: أَنَّ تَعْرِيفَ الرَّسْمِ النَّاقِصِ غَيْرُ مَانِعٍ؛ لِصِدْقِهِ عَلَى الْمُرَكَّبَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ مَعَ أَنَّهُمَا لَيْسَا بِرَسْمٍ نَاقِصٍ؛ بِنَاءً عَلَى عَدَمِ تَرْتُّبِ الْفَائِدَةِ عَلَيْهِمَا.

خليل

قوله: (وَعَلَى الْمُرَكَّبِ مِنَ الْفَصْلِ وَالْخَاصَّةِ)؛ أَي: فَقَطْ كَمَا هُوَ مُتَبَادِرٌ، وَعَلَى الْمُرَكَّبِ مِنْهُمَا مَعَ الْفَصْلِ الْبَعِيدِ وَالْجَنْسِ الْبَعِيدِ وَالْعَرَضِ الْعَامِّ جَمِيعًا، أَوْ مَعَ أَحَدِهِمَا أَوْ اثْنَيْنِ مِنْهُمَا، وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ: بِأَنَّ الْمَقْسَمَ هُوَ الْمَعْرِفُ الْمَعْتَبَرُ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ بِأَنْ لَا يَشْمَلُ إِلَّا عَلَى مَا لَهُ دَخْلٌ فِي الْإِطْلَاعِ عَلَى الذَّاتِيَّاتِ، وَالْإِمْتِيَازِ عَنْ جَمِيعِ مَا عَدَاهُ، عَلَى أَنَّ مَادَّةَ النَّقْصِ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ مُتَحَقِّقَةً فِي التَّعْرِيفَاتِ؛ تَأْمُلْ^(١).

قوله: (لَمْ يُعَدَّ مِنَ الْمَعْرِفَاتِ) قَدْ بَنَى هَذَا الْكَلَامَ عَلَى مَذْهَبِ الْمُتَأَخِّرِينَ، فَإِنَّ ذِكْرَ الْعَرَضِ الْعَامِّ فِي مَبَاحِثِ الْكَلِّيَّاتِ الْحَمْسِ عَلَى اضْطِلَاحِ الْمُتَأَخِّرِينَ إِنَّمَا هُوَ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْطِرَارِ، وَالْقُدْمَاءُ اعْتَبَرُوا الْعَرَضَ الْعَامَّ؛ لِإِفَادَتِهِ تَصَوُّرَ أَلَّا يَحْصُلَ بِدُونِهِ، وَجَعَلُوا التَّعْرِيفَ الْمَشْتَمِلَ عَلَيْهِ رَسْمًا، وَلَعَلَّ هَذَا التَّعْرِيفُ^(٢) مَنَقُولٌ عَنْهُمْ.

قوله: (عَلَى مَنْ زَعَمَ) قَالُوا: إِنَّ الزَّعَمَ مَطْيَةُ الْكَذِبِ، فَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى ضَعْفِ مَذْهَبِ الْمُتَأَخِّرِينَ.

(١) وجهه: أن لزوم كون مادة النقض متحققة في التعريفات الحقيقة لا الاعتبارية، فتأمل. اهـ منه.

(٢) أي: تعريف الرسم الناقص. اهـ منه.

قُلْتُ: قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إِنْ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا، أَمَّا الْحَقُّ الْحَقِيقُ بِالْقَبُولِ: فَإِنَّ^(١) التَّصَوُّرَ مَعَ الْعَرَضِ الْعَامِّ وَالْخَاصَّةِ أَقْوَى مِنَ التَّصَوُّرِ مَعَ مُجَرَّدِ الْخَاصَّةِ، وَكَذَا التَّصَوُّرُ مَعَ الْفَضْلِ

قول أحمد

قوله: (قَدْ قِيلَ ذَلِكَ) أي: أَنَّ الْمُرْكَبَ مِنَ الْعَرَضِ الْعَامِّ وَالْخَاصَّةِ، وَكَذَلِكَ الْمُرْكَبُ مِنَ الْفَضْلِ وَالْخَاصَّةِ أَوْ الْعَرَضِ الْعَامِّ لَا فَايِدَةً فِيهِ مَقْصُودَةٌ مِنَ التَّعْرِيفِ، بِنَاءً عَلَى زَعْمِ أَنَّ التَّعْرِيفَ لِأَحَدِي الْفَائِدَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ، وَهُمَا مُتَتَفِعَتَانِ^(٢) هَاهُنَا، تَأْمَلْ.

قوله: (إِنْ حَقًّا أَوْ كَذِبًا) أي: مِنْ غَيْرِ إِطْلَاعٍ عَلَى كَوْنِهِ حَقًّا أَوْ كَذِبًا، لَكِنَّ الْحَقَّ أَنَّهُ لَيْسَ بِحَقٍّ؛ لِأَنَّ التَّصَوُّرَ مَعَ الْعَرَضِ الْعَامِّ وَالْخَاصَّةِ أَقْوَى. قوله: (فَأَنَّ التَّصَوُّرَ... إلخ) بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ، أي: فَهُوَ أَنَّ [١/١٦] التَّصَوُّرَ.

المصادي

قوله: (أي: فَهُوَ أَنَّ التَّصَوُّرَ) إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ جَوَابَ «أَمَّا» لَا يَكُونُ إِلَّا جُمْلَةً، وَإِلَّا فَلَا وَجْهَ لِتَقْدِيرِ لَفْظِ «هُوَ» بِدُونِ جَعْلِ أَنَّ التَّصَوُّرَ جَوَابًا لـ«أَمَّا»، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لَوْ قُوعِ جَوَابِهِ مُفْرَدًا أَيْضًا، كَمَا فِي «الْكَافِيَّةِ»: «وَأَمَّا قَرَأْنَهُ فَمُنْصَرَفٌ»^(٣).

خليل

قوله: (لَا فَايِدَةً فِيهِ مَقْصُودَةٌ مِنَ التَّعْرِيفِ) قَيَّدَ الْفَايِدَةَ بِكَوْنِهَا مَقْصُودَةٌ مِنَ التَّعْرِيفِ؛ لِأَنَّ أَصْلَ الْفَايِدَةِ حَاصِلَةُ ضَرُورَةٍ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ بِالْمُرْكَبِ مِنَ النَّاطِقِ وَالضَّاحِكِ وَالْمَاشِي أَقْوَى مِنَ الْعِلْمِ الْحَاصِلِ مِنَ الْأَوَّلِينَ، وَهُوَ بِدَيْهِي لَا يُنْكَرُهُ أَحَدٌ، فَالْتِزَاعُ فِي الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا هُوَ فِي انْحِصَارِ فَايِدَةِ التَّعْرِيفِ فِيمَا ذَكَرَ مِنَ الْفَائِدَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ وَعَدَمِهِ، وَمَحْصُولُ هَذَا الْقَوْلِ: أَنَّ تَعْرِيفَ الرَّسْمِ النَّاقِصِ أَعْمٌ؛ لِصِدْقِهِ عَلَى أُمَثَالِ هَذِهِ الصُّوَرِ، مَعَ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِتَعْرِيفٍ مُطْلَقًا، فَضْلًا عَنْ أَنْ يَكُونَ رَسْمًا نَاقِصًا.

قوله: (فَأَنَّ التَّصَوُّرَ... إلخ) وَقَدْ عَرَفْتُ أَنَّ كَوْنَهُ أَقْوَى لَا يُمْكِنُ إِنْكَارُهُ، فَالْوَجْهُ^(٤) مَنَعُ انْحِصَارِ فَايِدَةِ التَّعْرِيفِ فِيمَا ذَكَرَ مِنَ الْفَائِدَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ.

قوله: (أي: فَهُوَ أَنَّ التَّصَوُّرَ) ظَاهِرُهُ أَنَّ الْمَبْتَدَأَ مَحْذُوفٌ حَتَّى يَصْلَحَ لِأَنْ يَكُونَ جَوَابًا لـ«أَمَّا» الْمُتَضَمِّنِ لِمَعْنَى الشَّرْطِ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ قَوْلَ ابْنِ الْحَاجِبِ: «أَمَّا قَرَأْنَهُ فَمُنْصَرَفٌ» يَدْفَعُهُ، وَقِيلَ: إِنَّ فِي حِمْلِ التَّصَوُّرِ شَيْءًا، وَلِذَلِكَ قَدَرَهُ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ ضَمِيرَ هُوَ رَاجِعٌ إِلَى الْحَقِّ، فَإِنْ كَانَ فِي حِمْلِهِ عَلَيْهِ شَيْءٌ كَانَ فِي حِمْلِهِ عَلَى الضَّمِيرِ شَيْءًا، وَهَذَا كُلُّهُ ظَاهِرٌ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ، فَظَهَرَ أَنَّهُ تَصْوِيرُ الْمَعْنَى لَا تَقْدِيرُ الْإِعْرَابِ، فَكَأَنَّهُ ذَكَرَهُ لَجَزَالَةِ الْمَعْنَى.

(١) سبعل أحمد سبب فتح همزة: «أَنَّ».

(٢) فِي الْأَصْلِ: «مُنْتَفِعَتَانِ».

(٣) «الْكَافِيَّة» لابن الحاجب شرح الرضي الأسترابادي: (١: ١٤٥).

(٤) فِي مَقَامِ الْجَوَابِ. اهـ منه.



والخاصّة أَقْوَى مِنَ التَّصَوُّرِ مَعَ مُجَرَّدِ الْفَضْلِ، فَكَيْفَ لَا يَكُونُ لَهُمَا -أَي: لِلْعَرَضِ الْعَامِّ وَالْخَاصَّةِ- فَايِدَةٌ؟!

فَالضَّبْطُ: أَنَّ التَّعْرِيفَ بِمُجَرَّدِ الذَّاتِيَّاتِ بِمَجْمُوعِهَا حَدٌّ تَامٌّ، وَبِبَعْضِهَا حَدٌّ نَاقِصٌ، وَالتَّعْرِيفُ لَا بِمُجَرَّدِ الذَّاتِيَّاتِ فَبِالْجِنْسِ الْقَرِيبِ وَالْخَاصَّةِ رَسْمٌ تَامٌّ، وَبِغَيْرِهِ رَسْمٌ نَاقِصٌ.

قول أحمد

قوله: (فَكَيْفَ لَا يَكُونُ لَهُمَا . . . فَايِدَةٌ) الظاهر: أَنَّ الْفَايِدَةَ الْمُنتَفِيَةَ فِي السُّؤَالِ هِيَ الَّتِي تَكُونُ غَرَضَ التَّعْرِيفِ، وَهُوَ إِمَّا التَّمْيِيزُ أَوْ الْإِطْلَاعُ عَلَى الذَّاتِي، وَهِيَ مُنْتَفِيَةٌ فِي هَذَيْنِ التَّعْرِيفَيْنِ؛ فَلَا يَكُونُ قَوْلُهُ: «فَكَيْفَ لَا يَكُونُ لَهُمَا فَايِدَةٌ» عَلَى مَا يَنْبَغِي، بَلِ الْحَقُّ الْحَقِيقُ بِالْقَبُولِ فِي الْجَوَابِ أَنْ يُقَالَ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْغَرَضَ مِنَ التَّعْرِيفِ مُنْهَصِرٌ فِي تَيْنِكَ الْفَايِدَتَيْنِ، بَلْ قَدْ يَكُونُ الْإِطْلَاعُ عَلَى الشَّيْءِ - بِمَا هُوَ عَرَضٌ لَهُ - مَطْلُوبًا، وَإِنْ كَانَ هَذَا الْإِطْلَاعُ عَلَيْهِ دُونَ الْإِطْلَاعِ عَلَيْهِ بِمَا هُوَ ذَاتِيٌّ لَهُ، أَوْ بِمَا هُوَ مُمَيِّزٌ لَهُ، فَإِنَّ تَصَوُّرَ الشَّيْءِ قَدْ يَكُونُ بِوُجُوهِ مُتَفَاوِتَةٍ بَعْضُهَا أَكْمَلُ مِنْ بَعْضٍ، فَالْمُرْكَبُ مِنَ الْعَرَضِ الْعَامِّ وَالْخَاصَّةِ أَكْمَلُ مِنَ الْخَاصَّةِ وَحْدَهَا، وَالْمُرْكَبُ مِنَ الْفَضْلِ وَالْخَاصَّةِ، بَلِ الْمُرْكَبُ مِنَ الْعَرَضِ الْعَامِّ وَالْفَضْلِ أَكْمَلُ مِنَ الْفَضْلِ وَحْدَهُ، فَإِذَا أُريدَ الْإِطْلَاعُ عَلَى الشَّيْءِ بِوَجْهِ أَكْمَلٍ يَكُونُ الْعَرَضُ الْعَامُّ مُفِيدًا.

المهادي

قوله: (عَلَى مَا يَنْبَغِي) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ مُرَادَ الشَّارِحِ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ مَنْعُ حَصْرِ الْفَايِدَةِ فِيمَا ذُكِرَ، [٢١/أ] قَوْلُهُ: (فَإِنَّ تَصَوُّرَ الشَّيْءِ) تَعْلِيلٌ لِقَوْلِهِ: «قَدْ يَكُونُ الْإِطْلَاعُ عَلَى الشَّيْءِ . . . إلخ»، وَإِنْ كَانَ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ تَعْلِيلًا لِقَوْلِهِ: «وَإِنْ كَانَ هَذَا الْإِطْلَاعُ عَلَيْهِ . . . إلخ».

خليل

قوله: (عَلَى مَا يَنْبَغِي)؛ أَي: لَا يَكُونُ فِي الْمَقَابِلَةِ؛ لِأَنَّ الْمَجِيبَ لَمْ يُثْبِتِ الْفَايِدَةَ الْمُنْفِيَةَ، بَلْ يُثْبِتُ فَايِدَةً لَمْ يَنْكَرْهَا السَّائِلُ، فَحَقُّ الْكَلَامِ مَنْعُ انْحِصَارِ فَايِدَةِ التَّعْرِيفِ فِيمَا ذُكِرَ، نَعَمْ، يُمْكِنُ إِرجَاعُ كَلَامِ الشَّارِحِ إِلَيْهِ بِالتَّكْلِيفِ، بِأَنْ يُقَالَ: إِنَّ التَّعْرِيفَ بِهِمَا أَوْلَى مِنَ التَّعْرِيفِ بِمُجَرَّدِ الْفَضْلِ وَالْخَاصَّةِ، فَيَكُونُ مَقْصُودًا، فَيَكُونُ الْانْحِصَارُ مَمْنُوعًا؛ نَظِيرُ ذَلِكَ الرَّسْمُ الْأَكْمَلُ؛ نَحْوُ: الْحَيَوَانِ النَّاطِقِ الصَّاحِكُ، فَإِنَّهُ أَكْمَلُ مِنَ الْحَيَوَانِ النَّاطِقِ كَمَا مَرَّ، وَلِذَلِكَ قَالَ: «عَلَى مَا يَنْبَغِي»، وَلَمْ يَقُلْ: لَيْسَ بِصَوَابٍ.

قَالَ الشَّارِحُ الْعَلَامَةُ: (فَالضَّبْطُ)؛ أَي: ضَبَطُ أَقْسَامِ التَّعْرِيفِ بِحَيْثُ تَدْخُلُ الْمَوَادُّ الْمَذْكُورَةُ فِي الرَّسْمِ النَّاقِصِ بَلَا تَكْلُفٍ؛ إِلَّا أَنَّ هَذَا الضَّبْطَ مَبْنِيٌّ عَلَى مَذْهَبِ الْقَدَمَاءِ؛ لِأَنَّ الْمُتَأَخِّرِينَ لَمْ يَتَعَبَّرُوا بِالْعَرَضِ الْعَامِّ أَصْلًا فِي التَّعْرِيفِ، فَذَكَرُوا الْعَرَضَ الْعَامَّ فِي بَابِ الْكُلِّيَّاتِ الْخَمْسِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى سَبِيلِ الْاسْتِطْرَادِ عِنْدَهُمْ كَمَا مَرَّ؛ أَمَّا النَّوْعُ فَلَا يَقَعُ فِي الْحُدُودِ وَالرُّسُومِ أَصْلًا، فَذَكَرَهُ إِنَّمَا هُوَ عَلَى سَبِيلِ الْاسْتِطْرَادِ اتِّفَاقًا مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ، وَفِيهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّ تَعْرِيفَ الصَّنْفِ بِالنَّوْعِ شَائِعٌ؛ نَحْوُ أَنْ

فعلى هذا: العرضُ العامُّ معَ الفصلِ أو الخاصّةِ، والخاصّةُ معَ الفصلِ، والجنسُ البعيدُ معَ الخاصّةِ، كُلُّ مِنْهَا رَسْمٌ نَاقِصٌ.



قول أحمد

قوله: (فعلى هذا: العرضُ العامُّ... إلخ) وقد عرّفت اندراج هذه التعاريف في ضبط المصنّف، بعضها بدون التأويل، وبعضها بالتأويل، تذكّر وتأمل.

العبادي

قوله: (وتأمل) لعلَّ وجهه: هو أنّه يلزم حينئذ ارتكاب المجاز في التعريف، والاحتراز عنه واجب.



خليل

يقال: إنّ الرُّومي إنسانٌ وُلِدَ في بلادِ الرُّوم، ويمكنُ أنْ يقال: إنه تعريفٌ اسميٌّ لا حقيقيٌّ، فأخذُ النوع فيه إنما هو من حيث إنه جنسٌ اسميٌّ؛ لأنه نوعٌ حقيقيٌّ، لا يقال: إنه يمكنُ أنْ يكونَ تعريفُهُ حقيقيًّا، لأنّا نقول: إنّ التعريفَ الحقيقيَّ إنما يكونُ للماهية المعلومّة الموجودة في الخارج، والماهية الصّنفية اعتباريّة لا موجودة في الخارج، فلا يمكنُ تعريفُها بالتعريف الحقيقي، فلا يقعُ النوعُ من حيث إنه نوعٌ حقيقيٌّ في التعاريف أصلاً، بل من حيث إنه جنسٌ اسميٌّ، فيكونُ ذكرُهُ في بابِ الكليات الخمسِ استطراداً قطعاً. وقد تمَّ شرحُ ما يتعلّق بالموصل إلى المجهولِ التصوّري بحمدِ الله وحسنِ توفيقِهِ، حسبنا الله تعالى ونعمَ المولى ونعمَ الرّفيق، وببِهِ أزمّة التحقيق.

المعرفات



(٥) التَّصَدِيقَاتُ

[مبادئ التصديقات، القضايا، التناقض، العكس]

[القضايا:]

البابُ الثَّالِثُ بابُ مَبَادِيِ التَّصَدِيقَاتِ، وَهِيَ (القَضَايَا) وَأَحْكَامُهَا.

[تعريف القضية:]

(القَضِيَّةُ)^(١): قَوْلٌ

قول أحمد

المعادي

خليل

قَالَ الْمُصَنِّفُ: (قَوْل) وَهُوَ مَرْكَبٌ مُطْلَقاً، وَأَيْضاً إِنَّ الصَّدَقَ وَالْكَذِبَ صِفَتَا النُّسْبَةِ، فَيَصْدُقُ التَّعْرِيفُ عَلَى النُّسْبَةِ السَّلْبِيَّةِ -أَعْنِي: اللَّأْوَقُوعَ- لِأَنَّهَا مَرْكَبَةٌ، وَيَصْدُقُ عَلَى الْمَرْكَبِ مِنَ النُّسْبَةِ الْحُكْمِيَّةِ وَقَيْدِهَا كَالْجَهَةِ، أَوِ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ أَوْ قَيْدِهِ، أَوِ الْمَحْكُومِ بِهِ، أَوِ النُّسْبَةِ بَيْنَ بَيْنٍ أَوْ قَيْدِهَا، أَوْ اثْنَيْنِ، أَوْ أَزِيدَ مِنْهَا، أَوْ مَعْنَى آخَرَ عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِي مَوْضِعِهِ، وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ بِأَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْمُرَادَ بِالْقَوْلِ هُوَ الْمَرْكَبُ التَّامُّ الَّذِي

(١) وتسمى خبراً لاشتغالها على الصدق والكذب، ومن حيث إنها تفيد حكماً تُسمى إخباراً، ومن حيث اشتغالها على الحكم تسمى قضية، ومن حيث إنها جزء الدليل تسمى مقدمة، ومن حيث إنها تحصل بالدليل نتيجة، وهكذا يختلف اسمها باختلاف الاعتبارات.



يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ لِقَائِهِ: إِنَّهُ صَادِقٌ فِيهِ أَوْ كَاذِبٌ فِيهِ،

قول أحمد

قوله: (يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ لِقَائِهِ: إِنَّهُ صَادِقٌ فِيهِ أَوْ كَاذِبٌ فِيهِ) أي: يَحْتَمِلُ الصَّدَقُ وَالكَذِبُ بِمَجْرَدِ [تصور] مفهوميه، وهو ثُبُوتُ الشَّيْءِ لِلشَّيْءِ أَوْ عِنْدَهُ^(١)،

العبادي

قوله: (وَهُوَ ثُبُوتُ الشَّيْءِ لِلشَّيْءِ) كما هو في الحَمَلِيَّةِ كقولنا: زَيْدٌ قَائِمٌ.
قوله: (أَوْ عِنْدَهُ) كما في المَتَّصِلَةِ كقولنا: إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ.

خليل

يَصِحُّ السُّكُوتُ عَلَيْهِ، وَالْقَرِينَةُ عَلَى ذَلِكَ الْمَجَازِ أَمْرَانِ، الْأَوَّلُ: أَنَّ الْبَابَ الثَّانِي فِي الْمَرْكَبِ النَّاقِصِ، وَهُوَ الْقَوْلُ الشَّارِحُ، وَهَذَا الْبَابُ -أعني: الثالث- فِي الْمَرْكَبِ^(٢) التَّامِّ يَتَرَكَّبُ مِنَ الْقِيَاسِ، وَهُوَ يَتَرَكَّبُ مِنَ الْمَرْكَبَاتِ التَّامَّةِ، وَقَدْ صَرَّحَ شَارِحُ «الْإِشَارَاتِ» بِكَوْنِ الصَّدَقِ وَالكَذِبِ خَاصَّةً لِلتَّرَكِيبِ الْخَبْرِيِّ، وَالْأَمْرُ الثَّانِي: انْقِسَامُ الْقَضِيَّةِ إِلَى الْحَمَلِيَّةِ وَالشَّرْطِيَّةِ، وَهُمَا يَشْتَمِلَانِ عَلَى الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ وَالْمَحْكُومَ بِهِ، عَلَى أَنَّهُ يُمْكِنُ ادِّعَاءُ التَّبَادُلِ فِي هَذَا الْمَقَامِ، وَهَذَا غَايَةُ مَا يُمْكِنُ مِنَ التَّكْلِيفِ، وَلَا يَضُرُّ ذَلِكَ أَخْذَهُمُ الْقَوْلَ الْمَذْكُورَ بِحَيْثُ يَشْمَلُ الْمَرْكَبَاتِ النَّاقِصَةَ أَيْضاً؛ لِأَنَّا فِي مَقَامِ التَّوَجُّهِ، فَيَكْفِينَا أَذْنَى الْإِحْتِمَالِ، فَتَأْمَلُ.

قَالَ الْمُصَنِّفُ: (يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ لِقَائِهِ)؛ أَي: يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ فِي حَقِّ قَائِلِهِ: إِنَّهُ صَادِقٌ أَوْ كَاذِبٌ فِيهِ.
قوله: (أَي: يَحْتَمِلُ) بَيَانٌ لِحَاصِلِ الْمَعْنَى.

قوله: (بِمَجْرَدِ تَصَوُّرٍ مَفْهُومِيٍّ)؛ أَي: مِنْ عَتَبَارِ حَالِ الْمُتَكَلِّمِ، وَمِنْ حَالِ الْمُخَاطَبِ، وَمِنْ خُصُوصِيَّةِ الْأَطْرَافِ، وَمِنْ عَتَبَارِ نَفْسِ الْأَمْرِ، وَمِنْ عَتَبَارِ الدَّلِيلِ، فَإِذَا كَانَ الْمُرَادُ بِلَفْظِ «الْمَجْرَدِ» مَا ذَكَرْنَاهُ يَكُونُ قَوْلُهُ: «مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ... إلخ» مُسْتَدْرَكاً، وَلَوْ قَالَ: بِمَجْرَدِ تَصَوُّرٍ مَفْهُومِيٍّ مِنَ النَّظَرِ إِلَى خُصُوصِ الْمَادَّةِ وَنَفْسِ الْأَمْرِ وَالِدَّلِيلِ؛ لَكَانَ أَوْلَى^(٣).

قوله: (ثُبُوتُ^(٤) الشَّيْءِ لِلشَّيْءِ) إِشَارَةٌ إِلَى الْحَمَلِيَّةِ، خَصَّ الْمَوْجِبَةَ بِالذِّكْرِ؛ لَكُونِهَا أَشْرَفَ، وَلَكُونِ السَّلَابَةِ فَرَعَهَا.

(١) قوله: «أَوْ عِنْدَهُ» إِشَارَةٌ إِلَى مَذْهَبِ الْأَشَاعِرَةِ الَّذِينَ يَرَوْنَ أَنَّ حَصُولَ الْأَثَرِ عِنْدَ الشَّيْءِ؛ لَتَمَحِيزِ الْقُدْرَةِ فِي التَّأْثِيرِ لِلَّهِ تَعَالَى، فَتَرَاهُمْ يَقُولُونَ: إِنْ الْإِحْرَاقُ عِنْدَ النَّارِ لَا فِي النَّارِ، وَالْمَعْتَزِلَةُ يَجْعَلُونَ حَصُولَ الْأَثَرِ فِي الشَّيْءِ، وَيُشَبِّتُونَ أَنَّ لِلْأَشْيَاءِ أَثَرًا غَيْرَ مُسْتَقِلٍّ عَنْ قُدْرَةِ اللَّهِ، لَكِنَّهُ مِنْ خَلْقِهِ فِيهَا؛ إِذْ جَعَلَ لِكُلِّ أَثَرٍ مُؤَثِّرًا، عَلَى أَنَّ إِمَامَ الْحَرَمَيْنِ وَالْمَاتَرِيدِيَّةَ خَالَفُوا الْأَشَاعِرَةَ وَوَافَقُوا الْمَعْتَزِلَةَ، وَالْمَسْأَلَةُ خِلَافِيَّةٌ مِنْ مَبَاحِثِ أَصُولِ الْكَلَامِ.

(٢) محصل التوجيه أن العام إذا كان مقابلًا للخاص كان المراد ما عدها؛ على ما قال السيد السند - قدس سره - في «حاشية التجريد»، فإن القضية هي المنقسمة إليهما، وأنها تتركب منهما، وهذا كله قرينة المجاز، فتدبر. اه منه.

(٣) لكونه أسلم عن توهم الاستدراك. اه منه.

(٤) والمراد بالثبوت الوقوع أو الإيقاع، وعلى التقديرين فيه إشارة إلى مذهب القدماء. اه منه.



فَالْقَوْلُ هُوَ الْمُرْكَبُ مَلْفُوظًا، جِنْسٌ لِلْقَضِيَّةِ الْمَلْفُوظَةِ، وَمَعْقُولًا، جِنْسٌ لِلْقَضِيَّةِ الْمَعْقُولَةِ،

قول أحمد

أَوْ ثُبُوتٌ مُنَافَاةٍ إِيَّاهُ، مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ خُصُوصِ الْمَادَّةِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَالذَّلِيلِ؛ فَلَا يَرُدُّ: «السَّمَاءُ فَوْقَنَا، وَالْأَرْضُ تَحْتَنَا، وَاللَّهُ وَاحِدٌ، أَوْ وَاجِبُ الْوُجُودِ وَاحِدٌ»، قَوْلُهُ: (فَالْقَوْلُ هُوَ الْمُرْكَبُ مَلْفُوظًا) أَي: حَالٌ كَوْنِ الْمُرَادِ بِهِ: الْقَوْلُ الْمَلْفُوظُ، جِنْسٌ لِلْقَضِيَّةِ الْمَلْفُوظَةِ، وَهُوَ إِذَا كَانَ التَّعْرِيفُ لِلْقَضِيَّةِ الْمَلْفُوظَةِ، وَحَالٌ كَوْنِ الْمُرَادِ بِهِ: الْقَوْلُ الْمَعْقُولُ، جِنْسٌ لِلْقَضِيَّةِ الْمَعْقُولَةِ،

العبادي

قَوْلُهُ: (أَوْ ثُبُوتٌ مُنَافَاةٍ إِيَّاهُ) كَمَا فِي الْمُنْفَصَلَةِ كَقَوْلِنَا: الْعَدْدُ إِمَّا زَوْجٌ أَوْ فَرْدٌ، وَإِنَّمَا اقْتَصَرَ عَلَى نِسْبِ الْمَوْجِبَاتِ، إِنَّمَا لِأَصَالَتِهَا أَوْ لِأَنَّهُ تُعْرَفُ أَحْوَالُ السُّوَالِ بِالْمَقَاسَةِ، أَوْ بِنَاءٍ عَلَى مَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ أَنَّ النِّسْبَةَ الْحُكْمِيَّةَ هِيَ الثُّبُوتُ.

شليل

قَوْلُهُ: (أَوْ عِنْدَهُ)؛ أَي: ثُبُوتٌ شَيْءٍ لَشَيْءٍ عِنْدَ ثُبُوتِ شَيْءٍ لَشَيْءٍ، فَيَكُونُ إِشَارَةً إِلَى الْمُتَّصِلَةِ، وَهَذَا يُؤْهِمُ كَوْنَ الْحَكْمِ فِي الْجِزَاءِ وَالشَّرْطِ ^(١) قِيدَهُ ^(٢)، وَهُوَ خِلَافُ مَذْهَبِ أَهْلِ الْمَعْقُولِ؛ لِأَنَّ الْحَكْمَ بَيْنَ الشَّرْطِ وَالْجِزَاءِ عِنْدَهُمْ، وَسَبَّحِيهِ التَّوْجِيهُ.

قَوْلُهُ: (مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: «يَحْتَمِلُ» ^(٣) هُوَ إِلَى... إلخ، وَالْمُرَادُ بِالْإِحْتِمَالِ تَجْوِيزُ الْعَقْلِ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ فِي نَفْسِ الْقَوْلِ الْمَعْقُولِ، أَوْ تَجْوِيزُهُمَا فِي مَدْلُولِ الْقَوْلِ الْمَلْفُوظِ.

قَوْلُهُ: (فِي نَفْسِ الْأَمْرِ) لَا يَقَالُ: إِذَا قُطِعَ النَّظَرُ عَنْ نَفْسِ الْأَمْرِ وَالْوَاقِعِ كَيْفَ يَجُوزُ الْعَقْلُ صِدْقَ الْخَبَرِ وَكَذِبَهُ؛ إِذْ هُمَا عِبَارَتَانِ عَنِ الْمِطَابَقَةِ لِلْوَاقِعِ وَعَدَمِ الْمِطَابَقَةِ لَهُ؟ لِأَنَّا نَقُولُ: الْمُرَادُ بِهِ قَطْعُ النَّظَرِ عَنِ التَّصْدِيقِ بِأَنَّ الْأَرْبَعَةَ زَوْجٌ مَثَلًا؛ تَأَمَّلْ ^(٤).

قَوْلُهُ: (أَوْ وَاجِبُ الْوُجُودِ) هَكَذَا بِكَلِمَةِ «أَوْ» الْفَاصِلَةِ، وَمَسَاقٌ كَلَامِيَّةٌ يَقْتَضِي الْوَاوَ الْوَاصِلَةَ.

قَوْلُهُ: (جِنْسٌ لِلْقَضِيَّةِ الْمَلْفُوظَةِ) قَدَّمَ هَذَا الْإِحْتِمَالَ مَعَ أَنَّهُ مَرْجُوحٌ؛ لِكَوْنِهِ أَنْسَبُ لِبَابِ الْكَلِّيَّاتِ الْخَمْسِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ هُنَاكَ الْأَلْفَاظُ كَمَا مَرَّ، وَلِأَنَّهُ الْمُنَاسِبُ لِقَوْلِهِ: «لِقَائِلُهَا»؛ لِأَنَّ الْمَقُولَ هُوَ اللَّفْظُ.

قَوْلُهُ: (لِلْقَضِيَّةِ الْمَعْقُولَةِ) لَا يَقَالُ: لِقَائِلُهَا؛ لِأَنَّا نَقُولُ: إِنَّ هَذَا قَدْ انْدَفَعَ بِتَفْسِيرِ ^(٥) الْمَحْشِيِّ، عَلَى

(١) معطوف على الحكم. اه منه.

(٢) مثلاً يكون الحكم في قولنا: النهار موجود، وقولنا: الشمس طالعة قيداً له. اه منه.

(٣) أي: لا بالثبوت، فإنه بقطع النظر عن ذلك يجوز العقل صدق ذلك المفهوم، أو صدق مدلوله وكذبه يدل على ذلك الرجوع إلى المفصلات. اه منه.

(٤) وجهه أن حاصل السؤال أن قطع النظر عن الواقع عدم ملاحظة الواقع، والتجوز يستلزم الملاحظة، فهما متنافيان. وأن حاصل الجواب أن الكلام مصروف عن الظاهر، وهو أن معنى قطع النظر عن الواقع قطع النظر عن التصديق المطابق للواقع؛ مثلاً أن التصديق المطابق في قولنا الأربعة: زوج مانع العقل عن تجويز المطابقة وعدم المطابقة، وهو ظاهر. اه منه.

(٥) لأنه فائدته؛ فكان المحشي أشار إلى أن المراد به ذلك بذكر الملزوم وإرادة اللازم؛ تأمل. اه منه.

**قول أحمد**

وهو إذا كان التعريف للقضية المعقولة، وذلك لأن لفظي القضية والقول إما مشتركان بين المعنيين، أو حقيقتان في أحدهما ومجازيان في الآخر، كذا قرَّروه، وعلى كلا التقديرين لا يجوز إرادة كلا المعنيين بهما معاً؛ إذ لا يجوز الجمع بين المعنى الحقيقي والمجازي، ولا بين [١٦/ب] المعنيين المشتركين في الإرادة باللفظ.

المبادي

قوله: (أو حقيقتان في أحدهما^(١)) أي: حقيقتان في المعقولين، ومجازان في الملفوظين لا بالعكس كما بُيِّنَ في المطولات، وهما احتمالان آخران وهما: أن يكونا مجازين فيهما وحقيقتان في معنى آخر، أو في معنيين آخرين، وإنما لم يتعرَّض لهُ لبعده.
قوله: (باللفظ) أي: بلفظ واحد في حالة واحدة.

خليل

أن حذف المضاف^(٢) شائع.

قوله: (إما مشتركان) أراد به الاشتراك اللفظي كما تُشعرُ به عباراتهم؛ لا المعنوي كما تُشعرُ به عبارة المحقق الدواني، وهو ظاهر.

قوله: (حقيقتان في أحدهما ومجازيان في الآخر)؛ لأنه الأنسب بنظر الفن^(٣)، وأوفق بقاعدة الأصول؛ أما احتمال كونهما مجازين فلا يلتفت إليه.

قوله: (إذ لا يجوز الجمع بين... إلخ) لا يقال: إن الدليل قاصر عن المدعى؛ لجواز عموم المجاز؛ لأننا نقول: قد مرَّ نقلاً عن سيد المحققين أن ارتباط أحد المعنيين بالآخر شرط، وهو مفقود^(٤)، على أن تعدد الحقيقة شرط، لا يقال: فيه نظر من وجهين، الأول: لأنه لا يجوز استعمال المشترك في التعاريف، والثاني: أنه إن كان حقيقة في المعقول تتعين إرادة المعقول؛ لأن المجاز لا بُدَّ له من قرينة، ولا قرينة هناك، وإن كانت القرينة مُحَقَّقةً يتعين المجاز؛ لأننا نقول: إذا صحَّ إرادة كلٍّ منهما جاز استعمال المشترك؛ أما اعتبار القرينة فيمكن كما مرَّ الإشارة إليه، ولمَّا لم تكن القرينة ظاهرة لم يكن المجاز قطعياً، بل كان محتملاً، فتأمل^(٥).

(١) هذا التعليق جاء بعد الفقرة التالية، وهي قوله: (باللفظ)، فقدّمته مراعيًا ترتيب الكلام.

(٢) أي: لقائل داله. اه منه.

(٣) لأن نظره إنما هو في المعقول؛ لأنه الكاسب دون اللفظ، وإنما احتج إلى اللفظ من حيث الإفادة والاستفادة. اه منه.

(٤) لا يقال: أن الدالية والمدلولية علاقة مناسبة بينهما. لأننا نقول: إن المنفي هو المناسبة بحسب المقام وهي مفقودة؛ لأن المعاني كاسبة بخلاف الألفاظ، فإنها لا مدخل لها في الكسب، والمنطقي من حيث أنه كذلك لا تعلق له بها، وإنما يحتاج إليها من حيث التعليم والتعلم، وهذا باب آخر، فافهم. اه منه.

(٥) وجهه أن النظر إلى سياق الكلام؛ يعني: الكليات الخمس يمكن اعتباره قرينة لإرادة الملفوظ، وأن النظر إلى الفن يمكن اعتباره قرينة لإرادة المعقول. اه منه.



وباقِي الْقُبُودِ فَضْلٌ، يُخْرِجُ الْمُرَكَّبَاتِ الْإِنْشَائِيَّةَ، طَلَبِيَّةً كَانَتْ أَوْ غَيْرَهَا، وَالتَّقْيِيدِيَّةَ.

[معنى الصدق والكذب]:

لأنَّ صِدْقَ الْقَوْلِ، وَكَذِبُهُ: مُطَابَقَةُ حُكْمِهِ لِلْوَاقِعِ أَوْ لِلْإِعْتِقَادِ أَوْ لهُمَا مَعاً،

قول أحمد

قوله: (وباقِي الْقُبُودِ) الْأَظْهَرُ أَنْ يُقَالَ: وَالْقَيْدُ الْأَخِيرُ؛ لِأَنَّ الْبَاقِيَ وَاحِدٌ لَا قُبُودَ، لَكِنْ الْمُرَادُ الْبَاقِيَ مِنَ الْقُبُودِ، قَوْلُهُ: (لأنَّ صِدْقَ الْقَوْلِ وَكَذِبُهُ... إلخ) عِلْمٌ أَنَّ مَعْنَى صِدْقِ الْقَائِلِ وَكَذِبِهِ فِي قَوْلِهِ أَنَّ قَوْلَهُ صَادِقٌ أَوْ كَاذِبٌ، وَصِدْقُ الْقَوْلِ: مُطَابَقَةُ حُكْمِهِ لِلْوَاقِعِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ

المجاهدي

قوله: (الْبَاقِيَ مِنَ الْقُبُودِ) فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَ الْجَمْعِ عَلَى الْإِثْنَيْنِ فِيمَا سِوَى التَّعَارِيفِ غَيْرُ مُتَعَارِفٍ، وَأَيْضاً إِطْلَاقُ الْقَيْدِ عَلَى الْجِنْسِ لَيْسَ عَلَى مَا يَنْبَغِي، تَأْمَلْ.

خليل

قوله: (وَالْقَيْدُ الْأَخِيرُ) جَعَلَ الْجِنْسَ قَيْداً^(١) أَيْضاً، وَفِيهِ مَا لَا يَخْفَى مِنَ التَّغْلِيبِ.

قوله: (لأنَّ الْبَاقِيَ) وَهُوَ^(٢) الْمَحْتَمِلُ لِلصِّدْقِ^(٣) وَالْكَذِبِ.

قوله: (لَا قُبُودَ) وَلَا يَخْفَى أَنَّ لَفْظَ «الْبَاقِيَ» يَفِيدُ كَوْنَ الْجِنْسِ قَيْداً كَمَا مَرَّ، ثُمَّ إِضَافَةُ «الْبَاقِيَ» إِلَى «الْقُبُودِ» إِمَّا لَامِيَّةً، وَإِمَّا بَيَانِيَّةً بِأَنْ تَكُونَ مِنْ قِبَلِ إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى الْمَوْصُوفِ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى: الْقُبُودَ الْبَاقِيَّةَ، فَمَا ذَكَرَهُ الْمُحْشِي يَتِمُّ عَلَى الثَّانِي، لَا عَلَى الْأَوَّلِ؛ إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَ خِلَافُ الْمَتَبَادِرِ، وَلِذَلِكَ قَالَ: «الْأَظْهَرُ»، وَالْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: «لأنَّ الْبَاقِيَ وَاحِدٌ لَا مُتَعَدِّدٌ»^(٤).

قوله: (مُطَابَقَةُ حُكْمِهِ) إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْمُتَّصِفَ بِذَلِكَ الْإِحْتِمَالِ أَوَّلًا وَبِالذَّاتِ هُوَ الْحُكْمُ، ثُمَّ يَتَّصِفُ بِهِ الْمَجْمُوعُ الْمُرَكَّبُ مِنْهُ، وَمِنْ طَرَفَيْهِ ثَانِيًا، وَبِالْعَرَضِ، وَتَلْخِيصُهُ: أَنَّ الْمُتَّصِفَ بِالْخَبَرِيَّةِ هُوَ الْمَجْمُوعُ، لَكِنْ إِذَا حَقَّقْتَ خَبَرِيَّتَهُ رَجَعْتَ إِلَى الْإِحْتِمَالِ الَّذِي مِنَ الصِّفَاتِ الذَّاتِيَّةِ الْأَوَّلِيَّةِ لِلْحُكْمِ، فَإِذَا قِيلَ لِلْكَلَامِ: «إِنَّهُ خَبَرٌ» كَانَ مُحْصُولُهُ أَنَّهُ بِاعْتِبَارِ حُكْمِهِ مُحْتَمِلٌ لَهُمَا، وَبِالْجُمْلَةِ: أَنَّ الْخَبَرَ هُوَ مَجْمُوعُ الْكَلَامِ، وَالْمَحْتَمَلُ يُطْلَقُ عَلَى مَجْمُوعِهِ تَبَعاً لِإِطْلَاقِهِ عَلَى حُكْمِهِ. ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْوَاقِعِ نَفْسَ الْأَمْرِ، وَهِيَ

(١) وَلَا يَدُ أَنْ يَكُونَ الْقَيْدُ مَخْرَجاً أَوْ مَدْخِلاً. اهـ منه.

(٢) أَيِ: الْقَيْدِ الْبَاقِي. اهـ منه.

(٣) مَبْنِي عَلَى تَفْسِيرِ الْمُحْشِي. لَا يُقَالُ: كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ أَلْفَاظِ التَّعْرِيفِ سِوَى الْقَوْلِ قَيْدٌ، وَهَذَا الْإِطْلَاقُ شَائِعٌ. لِأَنَّا نَقُولُ: إِنَّهُ مَسَامَحَةٌ لَا تَحْقِيقٌ، وَهُوَ ظَاهِرٌ. اهـ منه.

(٤) لِأَنَّ نَفْيَ التَّعَدُّدِ أَشْمَلُ، عَلَى أَنَّ الْمُقَابَلَةَ أَحْسَنُ أَيْضاً، وَأَيْضاً يَدْفَعُ تَوْهَمَ أَنَّ أَقْلَ الْجَمْعِ اثْنَانِ. [وَقَوْلِي: (اثْنَانِ)]: وَهُوَ مُجَازٌ فِي غَيْرِ التَّعْرِيفِ. اهـ منه.



قول أحمد

مُطَابِقاً للاعتقاد على مذهب الجمهور، أو للاعتقاد، أي: لا اعتقاد المُخْبِر، وإن كان غير مُطابق للواقع على مذهب النِّظام^(١)،

العبادي

خليل

نفس الشيء وذاته من غير اعتبار مُعتبر، فإن كان المراد بالحكم الوقوع^(٢) واللا وقوع^(٣) كان التَّغَايُرُ بين المطابق والمطابق اعتبارياً، وإن كان المراد به إيقاع النسبة^(٤) أو انتزاعها^(٥) كان التَّغَايُرُ ذاتياً، ولكل قائل، وقال سيّد المحققين: المراد هو الثاني، والأوّل هو المشهور، ومرجع الخبرية - أي: رجوع الخبرية التي محصلها في الحقيقة احتمال الصدق والكذب - إلى الحكم الصادر^(٦) من المتكلم في خبره، فإن هذا الحكم يتصف بذلك الاحتمال أولاً وبالذات، ثم يتصف به المجموع. اهـ، وجه ذلك: أن الحكم حكاية أمر واقع، وهي تقبل التَّخَطُّة، وقيل في وجهه^(٧): إن الخبر لا يدلّ إلا على الواقعي، فهو النسبة المفهومة والخارجة أيضاً، فكيف يُتَصَوَّرُ تطابقهما مع اتّحادهما؟ ويمكن^(٨) دفعه: بأن الوقوع له اعتباران، أحدهما: كونه مفهوماً من الكلام مع قطع النظر عن الواقع، والآخر: كونه في الواقع مع قطع النظر عن الكلام، والوقوع بأحد الاعتبارين غيرُهُ بالاعتبار الآخر، فيجوز أن تتحقّق المطابقة بين المتغايرين بالاعتبار. اهـ فتأمل^(٩).

قوله: (عَلَى مَذْهَبِ الْجُمْهُور)؛ كقول الكافر: الإسلام حقّ.

قوله: (أَوْ لِلْإِعْتِقَاد)؛ كقول الكافر: الكفر حقّ، فإنه صادق عند النِّظام، كاذب عند الجمهور، فإنه غير مطابق للواقع.

(١) النِّظام إبراهيم بن سيار بن هاني البصري، أبو إسحاق (٢٣١ هـ) من أئمة المعتزلة، ذكروا أن له كتباً كثيرة في الفلسفة والاعتزال. «الأعلام»: (٤٢/١-٤٣).

(٢) أي: اتحاد المحمول مع الموضوع. اهـ منه.

(٣) أي: عدم اتحاد المحمول مع الموضوع. اهـ منه.

(٤) أي: إدراك النسبة مع الإذعان، أو نفس الإذعان على الاختلاف المشهور. اهـ منه.

(٥) أي: إدراك عدم الاتحاد مع الإذعان، أو الإذعان كما مر. اهـ منه.

(٦) وقد صرح صاحب «القسطاس» بأن العلماء من الأولين والآخرين اتفقوا على أن الصدق والكذب وصف الحكم، وهو - أي: الحكم - علم لكونه تصديقاً، والعلم حصول صورة من الشيء. اهـ. اهـ منه.

(٧) أي: في بيان كون الحكم مرجع الخبرية. اهـ منه.

(٨) فيه إشارة إلى ضعف التوجيه؛ لأننا نصف بالصدق والمطابقة، ولا يخطر ببالنا الاعتبار المذكور. اهـ منه.

(٩) وجهه أن التقرير المذكور مطابق للقضية الملفوظة لا للمعقولة، ولا يخفى أن كون الوقوع مدركاً غير اعتبار كونه في نفسه، فهما متغايران. اهـ منه.



وَعَدَمُهَا^(١)، وَلَا حُكْمَ فِي الْإِنْشَائِيَّاتِ وَالتَّقْيِيدِيَّاتِ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ آدَاءٌ لِلْوَاقِعِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ^(٢)،

قَوْلُ أَحْمَدَ

أَوْ لَهُمَا مَعَ الْوَاقِعِ وَالْإِعْتِقَادِ عَلَى مَذْهَبِ الْجَاحِظِ^(٣)، وَكَذِبُهُ: عَدَمُ مُطَابَقَتِهِ لِلْوَاقِعِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَإِنْ كَانَ مُطَابِقاً لِلْإِعْتِقَادِ، أَوْ لِلْأَعْتِقَادِ، وَإِنْ كَانَ مُطَابِقاً لِلْوَاقِعِ عِنْدَ النَّظَامِ، أَوْ لَهُمَا مَعَ عِنْدَ الْجَاحِظِ، فَالْخَبَرُ الَّذِي يَكُونُ حُكْمُهُ مُطَابِقاً لِأَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ لَيْسَ بِصَادِقٍ وَلَا كَاذِبٍ عِنْدَ الْجَاحِظِ؛ فَلَا يَنْحَصِرُ الْخَبَرُ فِي الصَّادِقِ وَالْكَاذِبِ عِنْدَهُ، بَلْ يَكُونُ بَيْنَهُمَا وَاسِطَةً، وَأَمَّا عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ فَلَا وَاسِطَةَ بَيْنَهُمَا، وَالْحَقُّ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ؛ بِنَاءً عَلَى مَا بَيَّنَّ فِي الْمَطَوَّلَاتِ.

قوله: (لَأَنَّ الْحُكْمَ آدَاءٌ لِلْوَاقِعِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ،)

المهادي

قوله: (آدَاءٌ لِلْوَاقِعِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ^(٤)) أي: الأداء الَّذِي يُفْهَمُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ وَاقِعاً فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، سَوَاءً كَانَ مُطَابِقاً لِلْوَاقِعِ أَوْ الْإِعْتِقَادِ أَوْ لهُمَا، أَوْ لَا يُطَابِقُ شَيْئاً مِنْهَا؛ فَلَا يَرِدُ مَا قِيلَ مِنْ: أَنَّهُ يَلْزَمُ

خليل

قوله: (أَوْ لَهُمَا مَعَ)؛ كَقَوْلِ الْمُؤْمِنِ: الْإِسْلَامُ حَقٌّ، فَإِنَّهُ مُطَابِقٌ لهُمَا، فَيَكُونُ قَوْلُ الْكَافِرِ: الْإِسْلَامُ حَقٌّ وَالْكَفَرُ حَقٌّ وَاسِطَةً عِنْدَ الْجَاحِظِ، فَلَا يَنْحَصِرُ الْخَبَرُ فِي الصَّادِقِ وَالْكَاذِبِ كَمَا يَنْحَصِرُ فِيهِمَا عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ.

(١) مطابقة الحكم للواقع قول الجمهور، وللاعتقاد قول النظام، ولهما قول الجاحظ، وقول الجمهور هو المعتمد، وأما النظام فيرى أن صدق الخبر مطابقتها لاعتقاد المخبر خطأ أو صواباً، وكذبه عدم مطابقتها لاعتقاد المخبر ولو كان مطابقاً في الواقع، واستدل بقوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَسْأَلُكَ رَسُولُ اللَّهِ أَفَعَلْنَا بِكَ عِصْيَانًا كَبِيرًا﴾ [النفاق: ١]، فالله كذب المنافقين في قولهم: إنك لرسول الله، فلو كان مجرد مطابقتها للواقع كافياً في الصدق لما كذبهم الله تعالى فيه؛ لأنه خبر مطابق للواقع، فتكذيبهم فيه لأنهم لم يعتقدوا صدقه، وردّوه: بأن تكذيبهم في شهادتهم بأن القول مطابق للإيمان في قلوبهم والحال أنهم ليسوا بمؤمنين، لا أنه مطابق للواقع، وأما الجاحظ فيرى أن الصدق مطابقة الخبر مع الاعتقاد والواقع، والكذب عكسه، واستدل بقوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَمْ بِهِ جُنَّةٌ﴾ [سبأ: ٨]، فحصرُوا دعوى النبي بين الافتراء والجنون، وإخباره حال الجنون ليس كذباً ولا صدقاً؛ لأنهم لم يعتقدوا صدقه، وردّ: بأن الافتراء نوع من الكذب، والإخبار حال الجنون هو الكذب غير العمد، وهو قسّم الخبر الكاذب، لا قسّم الخبر، والمعنى: أفترى أم لم يفتّر، أم أنه مجنون لأن المجنون لا افتراء له. للتوسع انظر: «شرح البابرتي على التلخيص» (١٦٧).

(٢) أي: بغض النظر عن القائل، وهذا القيد خير من إطلاق الكلام في قول المصنف: الْقَضِيَّةُ: قَوْلٌ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ لِقَائِلِهِ: إِنَّهُ صَادِقٌ فِيهِ أَوْ كَاذِبٌ فِيهِ، فالمصنف علق الحكم بالمتكلم، والصواب أن يتعلق بالخبر نفسه، لا بقائله، والفائدة تظهر في أن من القائلين ما لا يصح أن يقال له: إلاً: صادق، كالله تعالى والرسول عليهم الصلاة والسلام.

(٣) الجاحظ (١٥٠ - ٢٥٥ هـ) أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب البصري المعتزلي، المعروف بالجاحظ، له: «الحيوان»، و«البيان والتبيين»، و«الطبائع»، و«الرسائل»، وغيرها. «معجم المؤلفين»: (٧/٦-٨).

(٤) هذا التعليق جاء بعد الفقرة التالية، وهي قوله: (أو وقوعها)، فقدمته مراعيًا ترتيب الكلام.



مِنْ طَرَفِي النَّسْبَةِ مَاضِياً أَوْ حَالاً أَوْ اسْتِقْبَالاً،

قول أحمد

مِنْ طَرَفِي النَّسْبَةِ) أي: قِسْمِيهَا، وَهُمَا الثَّبُوتُ وَالانْتِفَاءُ، أَوْ وُقُوعُهَا وَلَا وُقُوعُهَا، أي: أَدَاءُ أَنْ الْوَاقِعَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ هُوَ الثَّبُوتُ أَوْ الْوُقُوعُ كَمَا فِي الْقَضِيَّةِ الْمُوجِبَةِ، أَوْ أَدَاءُ أَنْ الْوَاقِعَ فِيهِ هُوَ الْانْتِفَاءُ أَوْ اللَّأُ وَوُقُوعُ كَمَا فِي السَّالِبَةِ؛ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ طَرَفِي الْقَضِيَّةِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ مَعَ

المعادي

أَلَّا يَكُونَ فِي الْقَضِيَّةِ الْكَاذِبَةُ حُكْمٌ. قوله: (أَوْ وُقُوعُهَا) عَطَفَ عَلَى «قِسْمِيهَا»، لَا عَلَى «الثَّبُوتُ وَالانْتِفَاءُ».

خليل

قوله: (مِنْ طَرَفِي النَّسْبَةِ) كلمة «مِنْ» بَيَانِيَّةٌ، وَالْمُضَافُ مَحذُوفٌ؛ أي: مِنْ أَحَدِ طَرَفِي النَّسْبَةِ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى: لِأَنَّ الْحُكْمَ أَدَاءً لِلوَاقِعِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ؛ أي: الثَّابِتِ فِي نَفْسِهِ، وَهُوَ إِمَّا الثَّبُوتُ؛ أي: اتِّحَادُ الْمَحْمُولِ مَعَ الْمَوْضُوعِ، وَإِمَّا انْتِفَاءً؛ أي: عَدَمُ اتِّحَادِ الْمَحْمُولِ مَعَ الْمَوْضُوعِ، فَالْمُرَادُ بِالنَّسْبَةِ هِيَ النَّسْبَةُ التَّامَّةُ الْخَبْرِيَّةُ، فَهِيَ مَنْقَسِمَةٌ إِلَيْهِمَا، فَإِذَا تَعَلَّقَ بِهِمَا التَّصَوُّرُ السَّادِجُ كَانَتْ نِسْبَةً حُكْمِيَّةً؛ لَكُونِهَا صَالِحَةً لَتَعَلُّقِ الْحُكْمِ بِهَا، وَإِذَا تَعَلَّقَ بِهَا التَّصْدِيقُ صَارَتْ حُكْمًا وَنِسْبَةً تَامَّةً خَبْرِيَّةً، وَيَقَالُ لَهُمَا: الْوُقُوعُ وَاللَّا وَقُوعٌ أَيْضًا، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ تَعْرِيفَ الْجُمْلَةِ لَا يَشْمَلُ الْجُمْلَةَ الْفَعْلِيَّةَ، مَعَ أَنَّهَا حَمَلِيَّةٌ قَطْعًا، وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْمَقْسَمَ هُوَ الْقَضِيَّةُ الْوَاقِعَةُ إِحْدَى مَقْدَمَتِي الْقِيَاسِ، فَلَا تَدْخُلُ الْفَعْلِيَّةُ فِي الْمَقْسَمِ؛ لِأَنَّ الْفَعْلِيَّةَ لَا تَقَعُ إِلَّا بَعْدَ التَّأْوِيلِ، عَلَى أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ: الْمُرَادُ بِالْإِتِّحَادِ وَعَدَمِ الْإِتِّحَادِ أَعْمُ مِنَ الْحَقِيقِيِّ وَالتَّأْوِيلِيِّ، فَأَجْزَاءُ الْقَضِيَّةِ ثَلَاثَةٌ بِالذَّاتِ أَرْبَعَةٌ بِالْإِعْتِبَارِ، وَهُمَا -أي: الْوُقُوعُ وَاللَّا وَقُوعُ- صِفَةُ الْمَحْمُولِ، وَالنَّسْبَةُ الْحُكْمِيَّةُ وَالْحُكْمُ وَاحِدَةٌ بِالذَّاتِ مُتَغَايِرَةٌ بِالْإِعْتِبَارِ^(١)، فَلَا تَكُونُ فِي الْقَضِيَّةِ إِلَّا نِسْبَةً تَامَّةً، وَهَذَا مَذْهَبُ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَإِنْ كَانَتْ النَّسْبَةُ تَقْيِيدِيَّةً - وَيَقَالُ لَهَا: نِسْبَةٌ بَيْنَ بَيْنٍ، وَهِيَ مُورَدٌ إِلَى الْإِيجَابِ وَالسَّلْبِ - وَاحِدَةٌ^(٢) فِي الْمَوْجِبَةِ وَالسَّالِبَةِ تَكُنُ النَّسْبَةُ التَّامَّةُ وَقُوعَ النَّسْبَةِ -بِمَعْنَى مُطَابَقَةِ النَّسْبَةِ لِلوَاقِعِ- وَلَا وَقُوعُهَا -بِمَعْنَى عَدَمِ مُطَابَقَةِ النَّسْبَةِ لِلوَاقِعِ- فَيَكُونُ الْوُقُوعُ وَاللَّا وَقُوعُ صِفَةً لِلنَّسْبَةِ بَيْنَ بَيْنٍ، فَتَكُونُ أَجْزَاءُ الْقَضِيَّةِ أَرْبَعَةً بِالذَّاتِ؛ إِلَّا أَنَّ الْحَقَّ مَذْهَبُ الْقَدَمَاءِ، فَالْتِّزَاعُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، الْأَوَّلُ: فِي إِثْبَاتِ النَّسْبَةِ بَيْنَ بَيْنٍ، وَالثَّانِي: فِي مَعْنَى الْوُقُوعِ وَاللَّا وَقُوعِ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَقُوعُهَا أَوْ لَا وَقُوعُهَا»، فَقَوْلُهُ: «أي: أَدَاءُ أَنْ الْوَاقِعَ... إلخ»، إِشَارَةٌ إِلَى مَذْهَبِ الْمُتَقَدِّمِينَ وَمَذْهَبِ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَفِي هَذَا الْمَقَامِ تَفْصِيلٌ لَا يَسَعُ جِهْلُهُ أَرْبَابَ التَّحْصِيلِ، قَدْ ذَكَرْتُهُ فِي «حَاشِيَةِ رِسَالَةِ طَاشْكَبَرِي زَادَهُ» فِي تَعْرِيفِ الْمَنَاطَرَةِ^(٣).

قوله: (فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ طَرَفِي الْقَضِيَّةِ) وَلَمَّا كَانَ مَعْنَى الصَّدَقِ الْمُطَابَقَةَ، وَمَعْنَى الْكَذِبِ عَدَمَ الْمُطَابَقَةِ، وَكَانَتْ الْمُطَابَقَةُ وَعَدَمُهَا تَقْتَضِي أَمْرَيْنِ، أَشَارَ إِلَى أَنَّ الْمُطَابِقَ -اسْمَ الْفَاعِلِ- مَا فِي ذِهْنِ

(١) فَبِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ مُتَعَلِّقًا لِلتَّصَوُّرِ السَّادِجِ نِسْبَةً حُكْمِيَّةً، وَاعْتِبَارِ كَوْنِهِ مُتَعَلِّقًا لِلتَّصْدِيقِ حُكْمٌ. اهـ منه.

(٢) خَبَرٌ بَعْدَ خَبَرٍ. اهـ منه.

(٣) مُتَعَلِّقٌ بِ(ذَكَرْتُ). اهـ منه.



ولا أداء في الإنشائيات، والتقييدات^(١).



قول أحمد

قَطَعَ النَّظَرُ عَمَّا فِي الذَّهْنِ ثُبُوتٌ وَانْتِفَاءٌ أَوْ وَقُوعٌ أَوْ لَا وَقُوعٌ حَتَّى يُؤَدَّى، فَإِنْ كَانَ الْمُؤَدَّى هُوَ مَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ مِنَ الثُّبُوتِ أَوْ الْانْتِفَاءِ، أَوْ الْوُقُوعِ أَوْ اللَّأِ وَقُوعٌ، بَأَن كَانَ الْأَدَاءُ لِلثُّبُوتِ أَوْ لِلْوُقُوعِ، وَكَانَ مَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ أَيْضاً هُوَ الثُّبُوتُ أَوْ الْوُقُوعُ، أَوْ كَانَ الْأَدَاءُ لِلانْتِفَاءِ أَوْ اللَّأِ وَقُوعٌ، وَكَانَ مَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ أَيْضاً هُوَ الْانْتِفَاءُ أَوْ اللَّأِ وَقُوعٌ، يَكُونُ الْحُكْمُ الَّذِي هُوَ الْأَدَاءُ مُطَابِقاً لِلْوَاقِعِ، وَإِلَّا فَلَا.

قوله: (ولا أداء في الإنشائيات) أي: لا أداء للواقع في نفس الأمر من طرفي النسبة، مع

العجادي

قوله: (وإلا فلا) أي: وإن لم يكن كذلك فلا يكون مطابقاً للواقع، بَأَن كَانَ الْأَدَاءُ لِلثُّبُوتِ كَقَوْلِنَا: زَيْدٌ قَائِمٌ، وَلَمْ يَكُنْ مَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ هُوَ الثُّبُوتُ، بَلْ كَانَ هُوَ الْانْتِفَاءُ، أَوْ كَانَ الْأَدَاءُ لِلانْتِفَاءِ كَقَوْلِنَا: زَيْدٌ لَيْسَ بِقَائِمٍ، وَلَمْ يَكُنْ مَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ هُوَ الْانْتِفَاءُ، بَلْ كَانَ هُوَ الثُّبُوتُ؛ فَلَا يَكُونُ الْأَدَاءُ مُطَابِقاً لِلْوَاقِعِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ كَمَا لَا يَخْفَى.

خليل

الحاكم، وأنَّ المطابقَ -اسمُ المفعول- هو الثُّبُوتُ أَوْ الْانْتِفَاءُ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ كَوْنِهِ فِي ذَهْنِ الْحَاكِمِ، فَالْتَّغَايُرُ اعْتِبَارِيٌّ، وَهُوَ كَافٍ فِي هَذَا الْمَقَامِ، وَكَذَا الْكَلَامُ فِي وَقُوعِ النَّسْبَةِ أَوْ لَا وَقُوعَهَا، فَقَوْلُهُ: «إِنْ كَانَ الْمُؤَدَّى... إلخ» إشارَةً إِلَى الْمَذْهَبَيْنِ كَمَا لَا يَخْفَى. ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ الْحَكْمَ لَهُ إِطْلَاقَاتٌ، الْأَوَّلُ: مَنْ قَبَّلَ الْعِلْمَ^(٢)، وَالثَّانِي: بِمَعْنَى النَّسْبَةِ النَّاتِجَةِ عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ^(٣)، وَالثَّلَاثُ: بِمَعْنَى الْمَحْكُومِ بِهِ، وَأَنَّ مَعْنَى الْأَدَاءِ: هُوَ الْإِيصَالُ إِلَى ذَهْنِ السَّامِعِ، بِتَكْلِمٍ، الْخَبَرُ وَالْقَضِيَّةُ، فَيَكُونُ تَفْسِيرُ الْحَكْمِ بِالْأَدَاءِ تَفْسِيرًا بِالْمَبَايِنِ؛ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: مَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ أَنَّ الْحَكْمَ هُوَ الْمُؤَدَّى الْوَاقِعُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، فَذِكْرُ الْأَدَاءِ وَأُرِيدَ بِهِ الْمُؤَدَّى مَجَازاً، وَالْقَرِينَةُ شُهْرَةُ كَوْنِ الْحَكْمِ جُزْءَ الْقَضِيَّةِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْأَدَاءَ بِجُزْءٍ كَمَا سَيَجِيءُ.

قوله: (أي: لا أداء للواقع) واعلم أنهم اختلفوا في أَنَّ الْأَلْفَاظَ مَوْضُوعَةٌ بِإِزَاءِ الصُّورِ الذَّهْنِيَّةِ أَوْ بِإِزَاءِ الْأُمُورِ الْخَارِجِيَّةِ، فَتَكْلِمُ اللَّفْظِ الْمَوْضُوعِ أَدَاءٌ لَهَا وَضِعَ لَهُ، فَلَا يَصِحُّ كَلَامُ الشَّارِحِ بِظَاهِرِهِ، وَلِذَا قَالَ: لَا أَدَاءَ لِلْوَاقِعِ، مَثَلًا إِذَا قِيلَ: زَيْدٌ قَائِمٌ أَوْ لَيْسَ بِقَائِمٍ، وَقُطِعَ النَّظَرُ عَنْ هَذَا اللَّفْظِ، فَلَا بُدَّ مِنْ

(١) والإضافيات أيضاً، يعني بقوله: (ولا أداء في الإنشائيات... إلخ) أي: إنها لا تحتل من السامع أن يحكم بصدقها أو كذبها، بل هذه القضايا من التصورات الساذجة البسيطة التي يتأتى لسامعها أن يلتزم بأداء مضمونها أو لا يلتزم.

(٢) بمعنى إدراك أن النسبة واقعة؛ أي: مطابقة لما في نفس الأمر، أو ليست بواقعة؛ أي: غير مطابقة له، فتأمل. اهـ منه.

(٣) سواء كانت صفة للمحمول كما هو مذهب المتقدمين، أو صفة للنسبة كما هو مذهب المتأخرين كما مر غير مرة. اهـ منه.



قول أحمد

قَطَعَ النَّظْرَ عَمَّا فِي الدَّهْنِ فِي الْإِنْشَائِيَّاتِ، كَمَا فِي: بَعْتُ [١/١٧] الْإِنْشَائِيَّاتِ؛ إِذِ الْبَيْعُ إِنَّمَا يَحْصُلُ فِي الْحَالِ بِهَذَا اللَّفْظِ، وَهَذَا اللَّفْظُ [مُوجِدٌ لَهُ، لَا أَنَّهُ] وَقَعَ مَعَ النَّظْرِ عَنْ هَذَا اللَّفْظِ، وَهَذَا اللَّفْظُ^(١) أَدَاءٌ لَهُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَكَذَا الْأَدَاءُ فِي التَّقْيِيدِيَّاتِ؛ إِذِ الْحُكْمُ أَدَاءٌ لِلْوَاقِعِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ

المعادي

خليل

الْوَاقِعِ وَهُوَ الْإِتِّحَادُ وَعَدَمُ الْإِتِّحَادِ، فَحُكْمُ الْحَاكِمِ حَكَايَةٌ عَنْ أَحَدِهِمَا، وَلِذَلِكَ يَقْبَلُ التَّخْطِئَةُ وَالتَّصْوِيبُ؛ مِثْلُ: نَقَشَ صُورَةَ الْفَرَسِ، فَإِنَّهُ يُصَوَّبُ وَيُخْطَأُ، وَإِذَا قِيلَ: إِضْرِبْ، لَا يَحْتَمِلُ الصَّدَقُ وَالْكَذِبُ، فَإِنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ الْوَاقِعُ مِنَ الْإِتِّحَادِ وَعَدَمِهِ فِي هَذَا الْمَقَامِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْقَائِلَ أَوْجَدَ الظَّلَبَ بِهَذَا اللَّفْظِ؛ مِثْلُ: نَقَّاشٌ أَحَدَتْ نَقْشًا لَمْ يُسَبِّقْ إِلَيْهِ وَلَا يُرِيدُ حَكَايَةَ نَقْشٍ أَصْلًا، لَا يَقَالُ: يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَا طَالِبٌ لِلضَّرْبِ، وَأَنَّ الضَّرْبَ مَطْلُوبٌ، وَكُلُّ مِنْهُمَا قَضِيَّةٌ تَحْتَمِلُ الصَّدَقَ وَالْكَذِبَ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: إِنَّ كِلَا مِنْهُمَا لَا زُمْ الْكَلَامِ، وَلَيْسَ الْكَلَامُ فِيهِ، بَلِ الْكَلَامُ فِي الْمَنْطُوقِ.

قوله: (بَعْتُ الْإِنْشَائِيَّاتِ) قِيْدٌ بِهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا صَدَرَ بَعْدَ الْعَقْدِ يَكُونُ خَبَرًا.

قوله: (إِذِ الْبَيْعِ) فِيهِ إِمَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْوَاقِعَ أَعْمُ مِنَ الْإِتِّحَادِ وَعَدَمِ الْإِتِّحَادِ، فِي الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ كَمَا فِي الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ، فَإِنَّهُ إِذَا قِيلَ: «قَامَ زَيْدٌ» يَكُونُ الْوَاقِعُ هُوَ الْقِيَامُ، وَإِذَا قِيلَ: «لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ» يَكُونُ الْوَاقِعُ هُوَ عَدَمُ الْقِيَامِ، فَالْتَّبَوُّثُ وَالْإِنْتِفَاءُ أَعْمُ مِنْهُمَا، وَهَذَا غَيْرُ مَا ذَكَرْنَاهُ، فَتَأْمَلُ^(٢).

قوله: (لَا أَنَّهُ وَاقِعٌ)؛ أَي: لِأَنَّ الْبَيْعَ وَقَعَ وَصَادَرَ عَنِ الْبَائِعِ، وَأَنَّ الْأَدَاءَ حَاصِلٌ بِهَذَا اللَّفْظِ بَعْدَ صُدُورِهِ.

قوله: (وَكَذَا الْأَدَاءُ فِي التَّقْيِيدِيَّاتِ)؛ نَحْوُ: «زَيْدٌ الْقَائِمُ» مَرْكَبٌ تَقْيِيدِيٌّ، وَ«زَيْدٌ قَائِمٌ» مَرْكَبٌ خَبَرِيٌّ يَحْتَمِلُ الصَّدَقَ وَالْكَذِبَ، وَفِي كُلِّ مِنْهُمَا نِسْبَةٌ؛ إِلَّا أَنَّ نِسْبَةَ الْأُولَى يَتَعَلَّقُ بِهَا التَّصَوُّرُ السَّادِجُ فَقَطْ، وَأَنَّ الثَّانِيَةَ يَتَعَلَّقُ بِهَا التَّصَدِيقُ، وَالرُّجُوعُ إِلَى الْوُجْدَانِ شَاهِدٌ عَلَى ذَلِكَ^(٣).

قوله: (إِذِ الْحُكْمِ أَدَاءٌ) لَمَّا كَانَ نَفْيُ الْأَدَاءِ فِي التَّقْيِيدِيَّاتِ فِي قُوَّةِ نَفْيِ الْحَكْمِ قَالَ: «إِذِ الْحَكْمِ... إلخ»، فَكَأَنَّهُ قَالَ: إِذِ الْمُرَادُ بِالْأَدَاءِ هُوَ الْأَدَاءُ لِلْوَاقِعِ، أَعْلَمُ أَنَّهُ إِذَا حُمِلَ الْأَدَاءُ عَلَى الْمُؤَدَّى يَجِبُ التَّأْوِيلُ فِي قَوْلِهِ: «لِلْوَاقِعِ» بِحَمْلِ اللَّامِ عَلَى مَعْنَى «وَيْنَ الْبَيَانِيَّةِ»، فَالْتَّكْلُفُ تَامٌ، فَالْأُولَى حَذْفُ النَّوعِ كَمَا لَا يَخْفَى.

(١) زيادة على المخطوط من الهندية.

(٢) وجهه أن ما مر من الجوابين لا يجري منهما ههنا الأول، لكن الثاني يمكن إلا أن المتبادر ما ذكر في الأصل. اهـ منه.

(٣) ومن ذلك قالوا: إن الإخبار بعد العلم أوصاف. اهـ منه.

**قول أحمد**

من طَرَفِي النِّسْبَةِ اللَّذَيْنِ هُمَا: النِّسْبَةُ بِأَنَّ هَذَا ذَاكَ، وَهَذَا لَيْسَ بِذَاكَ مِثْلًا، أَوْ وُقُوعُهَا وَلَا وُقُوعُهَا بِمَعْنَى: أَنَّ النِّسْبَةَ وَاقِعَةٌ أَوْ لَيْسَتْ بِوَاقِعَةٍ.

إِعْلَمَنَّ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ: «أَدَاءٌ لِلْوَاقِعِ» هُوَ إِصَالُهُ إِلَى السَّامِعِ، وَلَا يَكُونُ هَذَا إِلَّا بِالتَّكَلُّمِ بِالْخَبَرِ

المجادي

قَوْلُهُ: (وَهَذَا لَيْسَ بِذَاكَ مِثْلًا) أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «مِثْلًا» إِلَى أَنَّ كَوْنَهُمَا النِّسْبَةُ بِأَنَّ هَذَا ذَاكَ... إلخ، إِنَّمَا هُوَ فِي الْحَمَلِيَّةِ لَا فِي الشَّرْطِيَّةِ، بَلْ هُمَا فِيهَا النِّسْبَةُ بِأَنَّ هَذَا عِنْدَ ذَاكَ، أَوْ هُوَ مُبَابِنٌ لِذَاكَ أَوْ سَلْبُهَا.

خليل

قَوْلُهُ: (مِنْ طَرَفِي النِّسْبَةِ)؛ أَي: الْإِتِّحَادِ وَعَدَمِ الْإِتِّحَادِ كَمَا مَرَّ عَلَى مَذْهَبِ الْمُتَقَدِّمِينَ.

قَوْلُهُ: (اللَّذَيْنِ هُمَا: النِّسْبَةُ)؛ أَي: كُلُّ مِنْهُمَا قِسْمٌ لِلنِّسْبَةِ، فَالْمُرَادُ بِالنِّسْبَةِ النِّسْبَةُ التَّامَّةُ الْخَبَرِيَّةُ.

قَوْلُهُ: (بِأَنَّ هَذَا ذَاكَ، وَهَذَا لَيْسَ بِذَاكَ) وَالْمَشْهُورُ فِي تَعْرِيفِ الْمَوْجِبَةِ وَالسَّالِبَةِ مِنَ الْحَمَلِيَّةِ أَنَّهَا إِنْ حُكِمَ فِيهَا بِأَنَّ أَحَدَ طَرَفَيْهَا هُوَ الْآخَرُ فَمَوْجِبَةٌ، وَإِنْ حُكِمَ فِيهَا بِأَنَّ أَحَدَهُمَا لَيْسَ هُوَ الْآخَرُ فَسَّالِبَةٌ، وَأُورِدَ عَلَيْهِمَا: أَنَّهُ لَا يَشْمَلُ مِثْلَ: قَامَ زَيْدٌ وَلَمْ يَقَمْ زَيْدٌ، وَأَجِيبَ: بِأَنَّ ذَلِكَ أَعْمٌ مِنَ الْحَقِيقِيِّ وَالْحُكْمِيِّ كَمَا مَرَّ، وَقَوْلُهُ: «مِثْلًا» لِدَفْعِ ذَلِكَ، أَوْ لِيَشْمَلَ الْكَلَامُ الشَّرْطِيَّةَ مُطْلَقًا، أَوْ لِهَمَا.

قَوْلُهُ: (أَوْ وُقُوعُهَا وَلَا وُقُوعُهَا) عَطَفَ عَلَى النِّسْبَةِ بِمَعْنَى مُطَابَقَةِ النِّسْبَةِ وَعَدَمِ مُطَابَقَتِهَا عَلَى مَذْهَبِ الْمُتَأَخِّرِينَ، فَلَا يَكُونُ الْمُرَادُ بِالطَّرَفَيْنِ الْقِسْمَيْنِ؛ لِأَنَّ النِّسْبَةَ حِينَئِذٍ لَيْسَتْ مُقَسَّمًا، بَلْ هِيَ مَوْرِدٌ لِلطَّرَفَيْنِ كَمَا لَا يَخْفَى.

قَوْلُهُ: (بِمَعْنَى: أَنَّ النِّسْبَةَ وَاقِعَةٌ) وَلَمَّا كَانَ وَقُوعُ النِّسْبَةِ مُحْتَمَلًا لِأَنَّهُ يَكُونُ مُفْرَدًا مُدْرَكًا بِالتَّصَوُّرِ السَّادِجِ إِذَا تَعَلَّقَ الْإِدْرَاكُ بِالْمُضَافِ وَحْدَهُ، وَأَنْ يَكُونَ مَرْكَبًا تَقْيِيدِيًّا إِذَا كَانَ التَّصَوُّرُ السَّادِجُ مُتَعَلِّقًا بِالْمُضَافِ مَعَ الْإِضَافَةِ - أَعْنِي: النِّسْبَةُ التَّقْيِيدِيَّةُ الْمُتَعَلِّقَةُ لِلتَّصَوُّرِ السَّادِجِ -، وَأَنْ يَكُونَ نِسْبَةً تَامَّةً خَبَرِيَّةً وَهُوَ الْمُضَافُ مَعَ الْإِضَافَةِ، وَهِيَ الْمُتَعَلِّقَةُ لِلتَّصْدِيقِ كَمَا مَرَّ، فَفَائِدَةُ التَّفْسِيرِ: نَفْيُ الْأَوَّلِينَ وَإِثْبَاتُ الثَّالِثِ. ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ مَعْنَى: أَنَّ النِّسْبَةَ وَاقِعَةٌ: تُلَاحَظُ مَجْمَلًا فِي التَّصْدِيقِ، وَإِلَّا يَلْزَمُ فِي كُلِّ تَصْدِيقٍ تَصْدِيقَاتٌ غَيْرُ مُتَنَاهِيَةٍ كَمَا لَا يَخْفَى.

قَوْلُهُ: (إِعْلَمَنَّ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ: «أَدَاءٌ لِلْوَاقِعِ») يُرِيدُ الْإِعْتِرَاضَ عَلَى الشَّارِحِ، وَالْأَوَّلَى تَقْدِيمُهُ؛ لِأَنَّ مَا ذَكَرَهُ مِنْ تَفْصِيلِ كَلَامِ الشَّارِحِ يَتَوَقَّفُ عَلَى تَصَوُّرٍ مَعْنَى الْأَدَاءِ كَمَا لَا يَخْفَى.

قَوْلُهُ: (إِصْصَالُهُ)؛ أَي: الْوَاقِعِ.

قَوْلُهُ: (وَلَا يَكُونُ هَذَا إِلَّا بِالتَّكَلُّمِ بِالْخَبَرِ)؛ يَعْنِي: عَلَى الطَّرِيقِ الْمَعْتَادِ.



قول أحمد

والقضية، وليس هذا حكم الخبر؛ لأن الحكم في اصطلاح المنطقيين: إما نفس النسبة الحاصلة في الذهن، أو إدراك وقوعها أو لا وقوعها، اللهم إلا أن يحمل على أحد هذين المعنيين بنوع التمثل، فالأولى أن يقال: ولا حكم في الإنشائيات والتقييدات

المهادي

قوله: (بنوع التمثل) بأن يقال: الأداء بمعنى المؤدى من قبيل كون المصدر بمعنى المفعول، أو يقال: الحكم: ما يفهم من أداء للواقع.



خليل

قوله: (وليس هذا حكم الخبر)؛ أي: ليس تكلم الخبر حكم الخبر.

قوله: (لأن الحكم في اصطلاح المنطقيين)؛ يعني: أن الحكم يطلق على هذين المعنيين، وليس شيء منهما نفس التكلم، توضيح المقام: أن الحكم يطلق على المعلوم، وعلى العلم وهو الإيقاع والانتزاع، ثم المعلوم: إما الوقوع واللا وقوع وهما الإثبات والانتفاء، وإما وقوع النسبة أو لا وقوعها على المذهبين، وإما الشامل لهما، فهذا مجرد احتمالات اللفظ؛ إلا أن المناسب للمقابلة حملها على مذهب المتأخرين كما لا يخفى وجهه على المتأمل المنصف، ولو قال بدل قوله: «أو إدراك وقوعها»، «أو إدراكها مع الإذعان أو الإذعان بها»؛ لكان أولى^(١)، أو على المحكوم به، فالإطلاقات ثلاثة كما مر، وليس شيء منها بتكلم الخبر، وهو ظاهر.

قوله: (إما نفس النسبة الحاصلة في الذهن) أراد بها النسبة التامة الخبرية كما هو المناسب لمساق كلامه.

قوله: (أو إدراك وقوعها أو لا وقوعها) ومن المعلوم أن المراد بهذين الضميرين النسبة التي هي مورد الإيجاب والسلب، وبالمرجع النسبة التامة الخبرية، فلا بد من الاستخدام كما لا يخفى.

قوله: (بنوع التمثل) وقد مر من أنه ذكر الأداء وأريد المؤدى، أو أريد بأداء الواقع إدراك الواقع من باب المزوم وإرادة اللازم، والكل مجاز؛ تأمل^(٢).

قوله: (فالأولى أن يقال) وجه الأولوية: سلامته عن المناقشة، وهو ظاهر.

قوله: (ولا حكم في الإنشائيات) أما عدم الحكم بمعنى الاتحاد وعدم الاتحاد فظاهر، وأما الحكم بمعنى ثبوت شيء لشيء؛ نحو: «قام زيد»، فإن الحكم فيه بثبوت القيام له، فليس حاصلاً في: إضرِبَ

(١) وجه الأولوية أنه ينطبق على المذهبين بلا تكلف، ويناسب السابق أيضاً. اهـ منه.

(٢) وجهه أن المؤدى أعم من الحكم بحسب المفهوم؛ لأنه يحتمل وجوهاً سبعة؛ إلا أن المراد ظاهر من المقام. اهـ منه.

**قول أحمد**

يُطَابِقُ الْوَاقِعَ أَوْ لَا يُطَابِقُهُ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ إِمَّا نَفْسُ النَّسَبَةِ التَّامَّةِ، أَوْ الْإِذْعَانُ بِهَا، وَلَا يُوجَدُ شَيْءٌ مِنْ هَذَيْنِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْإِنْشَائِيَّاتِ وَالتَّقْيِيدِيَّاتِ، وَأَمَّا فِي التَّقْيِيدِيَّاتِ فَلَأَنَّهُ لَا نِسَبَةَ تَامَّةَ بَيْنَ طَرَفَيْهَا، وَأَمَّا فِي الْإِنْشَائِيَّاتِ فَلَأَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ فِيهَا الْمُطَابَقَةُ وَجُوداً أَوْ عَدَمًا؛ لِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ؛ إِذْ لَيْسَ فِيهَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ شَيْءٌ حَتَّى يُطَابِقَهُ مَا فِي الذَّهْنِ أَوْ لَا يُطَابِقَهُ، بَلِ النَّسَبَةُ إِنَّمَا تُوجَدُ بِنَفْسِ الْإِنْشَاءِ، وَلِهَذَا تُسَمَّى إِنْشَاءً.

المجاهدي**خليل**

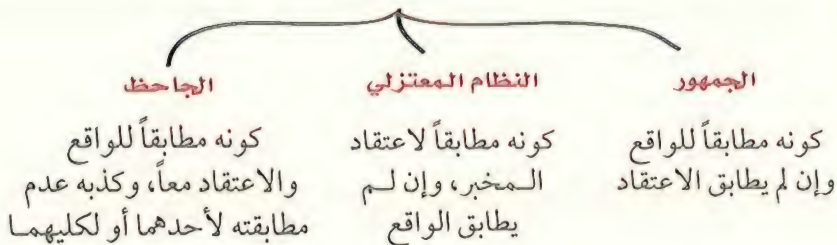
فَلَأَنَّا، فَالضَّرْبُ لَيْسَ بِثَابِتٍ فِي نَفْسِهِ، بَلْ هُوَ مَطْلُوبٌ بِهَذَا اللَّفْظِ، أَمَّا التَّقْيِيدِيَّاتُ فَإِنَّ نَحْوَ: «زَيْدٌ الْقَائِمُ» وَإِنْ تَحَقَّقَ فِيهِ مَعْنَى الْإِتْحَادِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ الْحُكْمُ بِهِ، فَإِنَّهُ قَبْلَ الْعِلْمِ بِهِ يَتَعَلَّقُ الْحُكْمُ بِهِ، وَبَعْدَ ذَلِكَ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ إِلَّا التَّصَوُّرُ السَّادِجُ، وَهَذَا تَوْضِيحٌ لِكُلَايِهِ كَمَا مَرَّ.

قوله: (يُطَابِقُ الْوَاقِعَ أَوْ لَا يُطَابِقُهُ) لَا يَقَالُ: يَلْزِمُ ارْتِفَاعُ التَّقْيِصِينَ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: إِنَّهُمَا أَخْصَصُ مِنْهُمَا؛ إِذِ الْعَدَمُ وَالْمَلَكَةُ لَيْسَا بِتَقْيِصِينَ؛ كَمَا فِي: الْعِلْمِ وَالْجَهْلِ، فَإِنَّهُمَا لَا يَصُدَّقَانِ عَلَى الْحَاطِطِ مَثَلًا.

قوله: (أَوْ الْإِذْعَانُ بِهَا) هُوَ أَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّ الْمَعْنَى الَّذِي حَضَرَ فِي الذَّهْنِ مُطَابِقٌ أَوْ لَا؛ لِأَنَّ الْإِعْتِقَادَ بِالْمُطَابَقَةِ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ الْمَعْتَقَدُ مُطَابِقًا، فَتَشْتَرِكُ الصَّنَاعَاتُ الْخَمْسُ عَلَى مَا قِيلَ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ لَا إِعْتِقَادَ فِي الشَّعْرِ، فَلَا بُدَّ مِنَ التَّغْلِيبِ.

قوله: (لَا نِسَبَةَ تَامَّةً) بَلْ فِيهَا نِسَبَةٌ تَقْيِيدِيَّةٌ، وَالْفَرْقُ أَنَّ الْأَوَّلَى يَتَعَلَّقُ بِهَا التَّصْدِيقُ، وَأَنَّ الثَّانِيَةَ لَا يَتَعَلَّقُ بِهَا إِلَّا التَّصَوُّرُ فَقَطْ كَمَا مَرَّ.

قوله: (وَأَمَّا فِي الْإِنْشَائِيَّاتِ) قَدْ مَرَّ تَوْضِيحُهُ.

صدق القول



[تقسيم^(١) القضايا باعتبار الطرفين]

١ - [القضية: حمليّة سالبة وموجبة]:

(وهي: إمّا [١/١١] حَمَلِيَّةٌ، كَقَوْلِنَا: زَيْدٌ كَاتِبٌ) أو لَيْسَ بِكَاتِبٍ، (وإمّا شَرْطِيَّةٌ) لَأَنَّ الْقَضِيَّةَ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ إِيقَاعِ النَّسَبَةِ الْحُكْمِيَّةِ، أو انْتِزَاعِهَا،
قول أحمد

قوله: (لا بُدَّ فِيهَا مِنْ إِيقَاعِ النَّسَبَةِ ... إلخ) يُفْهَمُ مِنْهُ: أَنَّ الْإِيقَاعَ وَالْإِنْتِزَاعَ جُزْءٌ مِنَ الْقَضِيَّةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَيَنْبَغِي أَلَّا يُقَالَ: لَا بُدَّ فِيهَا مِنَ النَّسَبَةِ الْحُكْمِيَّةِ أو وَقُوعِهَا أو لَا وَقُوعِهَا، وَيُمْكِنُ التَّصْحِيحُ بِأَنْ يُرَادَ: لَا بُدَّ فِي الْعِلْمِ بِهَا مِنْ إِيقَاعِ النَّسَبَةِ،
العبادي

قوله: (يُفْهَمُ مِنْهُ ... إلخ)؛ لَأَنَّ لَفْظَةَ «فِي» تُفِيدُ الْجُزْئِيَّةَ [٢١/ب] فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْضِعِ.
 قوله: (وليس كذلك)؛ لَأَنَّ الْإِيقَاعَ وَالْإِنْتِزَاعَ عِلْمٌ، وَالْقَضِيَّةُ مَعْلُومٌ، وَالْعِلْمُ لَيْسَ بِجُزْءٍ لِلْمَعْلُومِ،
 قوله: (و) لكن (يُمْكِنُ التَّصْحِيحُ) بِأَنْ يُقَالَ: مَعْنَى قَوْلِهِ: «لَا بُدَّ فِيهَا» أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي عِلْمِهَا مِنْ إِيقَاعِ النَّسَبَةِ بِحَذْفِ الْمُضَافِ.

خليل

قوله: (لا بُدَّ فِي الْعِلْمِ بِهَا)؛ يَعْنِي: لَا بُدَّ مِنْ حَذْفِ الْمُضَافِ فِي قَوْلِهِ: «فِيهَا»؛ أَي: فِي عِلْمِهَا حَتَّى تَصَحَّ^(٢) الْجُزْئِيَّةُ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: لَا بُدَّ فِي تَحَقُّقِهَا؛ لِأَنَّهُ الْمُنَاسِبُ لِسَوْقِ الْكَلَامِ، لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْأُمُورِ الَّتِي تَحَقَّقُ بِهَا الْقَضِيَّةُ، لَا فِي الْأُمُورِ الَّتِي يَتَحَقَّقُ بِهَا عِلْمُ الْقَضِيَّةِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

(١) القضايا كلها -حمليّة أو شرطيّة- من حيث الموضوع: شخصية، طبيعية، محصورة (كلية أو جزئية)، ومن حيث السور: مهملة أو سالبة أو موجبة، وتزيد الشرطية (متصلة أو منفصلة) بأنها: اتفاقية أو لزومية، وتزيد المنفصلة عليها: بأنها مانعة جمع فقط، أو مانعة خلو فقط، أو مانعة جمع وخلو معاً، وسيأتي تفصيلها في كلام الشارح، وما هنا كالحصر لأكثر أقسامها.

(٢) من علم القضية لا منها وهو ظاهر، وما قيل من أن المراد بالإيقاع والانتزاع الوقوع واللا وقوع من باب ذكر المتعلق وإرادة المتعلق، فتعسف مستغن عنه، كما لا يخفى. اهـ منه.



فَالنَّسْبَةُ إِنْ كَانَتْ ثُبُوتَ مَفْهُومٍ لِمَفْهُومٍ فَالْقَضِيَّةُ الْقَائِلَةُ بِإِنْقَاعِهَا أَوْ سَلْبِهَا حَمَلِيَّةٌ.

قول أحمد

قوله: (إِنْ كَانَتْ ثُبُوتَ مَفْهُومٍ لِمَفْهُومٍ) قيل: المراد بالمفهوم ما يفهم من اللفظ لا ما يُقابل الذات، إعلم أن تسمية القضية - التي يُحكّم فيها بثبوت مفهوم لمفهوم أو سلبه عنه - حملية؛ لثبوت الحمل في بعض أفرادها، وهي الموجبات، وكذا تسمية ما يُحكّم فيها

العبادي

قوله: (المراد بالمفهوم) أي: بالمفهوم الثاني الذي هو عبارة عن الموضوع، لا المفهوم الأول الذي هو عبارة عن المحمول، وإلا يلزمه أن يكون المراد بالمحمول الذات، وليس كذلك.

قوله: (لثبوت الحمل في بعض أفرادها) إشارة إلى دفع ما قيل: إن سوابب الحملية والمتصلة والمُنْفَصِلَةِ ما يرفع فيها الحمل والاتصال والانفصال؛ فلا تكون حملية ولا متصلة ولا مُنْفَصِلَةً، وهو ظاهر، ووجه الدفع ظاهر من تقدير المحشّي، وفيه نظر؛ لأنه يفهم أن إجراء هذه الأسماء بحسب مفهوم اللغّة وليس كذلك؛ لأن إطلاق هذه الأسماء على هذه القضايا بحسب مفهوماتها الاصطلاحية، وهي كما تصدّق على الموجبات تصدّق على السوابب أيضاً؛ لأن مفهوم الحملية اصطلاحاً هو القضية التي يكون طرفاها مُفْرَدَيْنِ إمّا بالفعل أو بالقوّة، وهذا المفهوم كما يصدّق على: زيد قائم، يصدّق على: زيد ليس بقائم، بلا تفاوت، وكذا الحال في مفهوم المتصلة والمُنْفَصِلَةِ، وبما قررنا ظهر دفع ما قيل بأحسن وجه كما لا يخفى، لكنهم نقلوا هذه الأسماء من المعاني اللغوية إلى المفهومات الاصطلاحية؛ بناءً على وجود المناسبة في بعض الأفراد، وهذا القدر كافٍ في صحّة النّقل، تأمل.

خليل

قوله: (قيل: المراد بالمفهوم) واعلم أن الطرفين في القضية الطّبيعية مفهوماني، أمّا في غيرها فالمراد بالموضوع الأصدق وما يقابل المفهوم، وبالجملة المراد بالمفهوم في جانب الموضوع أعم من الذات والمفهوم ليشمل الكلّ، أو المراد به الذات فقط؛ لأن القضية الطّبيعية غير مُلْتَفَتٍ إليها في هذا المقام؛ لعدم استعمالها في العلوم كما سيجيء، وأمّا المحمول فلا يُراد به إلا المفهوم، وإنما قال: «قيل»؛ لأن الحكم في جميع القضايا مُطلقاً على المفهوم عند المحقّقين، فإن كان الحكم سارياً إلى الأفراد فالقضية مُتعارفة، وإلا فطبيعية؛ نحو: الإنسان ماشٍ، فإن الحكم في هذا الموضع على المفهوم، لكنّه يسري إلى الأفراد وهو ظاهر. ثم المراد بالثبوت أعم من أن يكون بطريق الاتحاد؛ نحو: زيد قائم، وبطريق الثبوت؛ نحو: قام زيد، فيكون المفهوم أعم من المفهوم المطابقي وغيره، فإن القيام المحكوم به مدلولٌ تضمّني لا مُطابقي.

قوله: (لثبوت الحمل في بعض أفرادها)؛ يعني: سُمّي المفهوم الاصطلاحى حملية؛ لأن بعض

(١) هذا مبني على أخذ المحمول من الحمل اللغوي؛ أما إذا أخذ من الحمل الاصطلاحى - وهو إدراك الوقوع والا وقوع مع الإذعان - يشمل جميع أفرادها؛ على ما قال أبو الفتح في «حاشية التهذيب»، لكن في ثبوت



قول أحمد

بُتُّوتِ مَفْهُومٌ عِنْدَ ثُبُوتِ مَفْهُومٍ آخَرَ أَوْ سَلْبِهِ مُتَّصِلَةً، وَتَسْمِيَةً مَا يُحْكَمُ فِيهَا بِثُبُوتِ مُبَايَنَةٍ مَفْهُومٍ عِنْدَ مَفْهُومٍ آخَرَ، أَوْ سَلْبِهَا مُنْفَصِلَةً، لِوُجُودِ الْإِتِّصَالِ وَالْإِنْفِصَالِ [١٧/ب] فِي الْمَوْجِبَاتِ،

العمادي

خليل

أَفْرَادِهِ حَمَلِيَّةٌ؛ أَي: مَنْسُوبَةٌ إِلَى الْحَمْلِ؛ لِتَحَقُّقِهِ فِيهَا؛ أَمَّا الْبَعْضُ الْآخَرُ فَسَلْبِيَّةٌ؛ لِتَحَقُّقِ السَّلْبِ فِيهَا، وَلَمَّا كَانَ الْحَمْلُ وَالْإِيجَابُ أَشْرَفَ مِنَ السَّلْبِ، اعْتَبِرَ الْحَمْلُ، فَسُمِّيَ الْعَارِضُ بِاسْمِ بَعْضِ الْمَعْرُوضِ الْأَشْرَفِ، أَمَّا تَسْمِيَةُ الْمَحْمُولِ مَحْمُولًا فِي الْمَوْجِبَةِ فَظَاهِرٌ، وَفِي السَّلْبِيَّةِ لِكَوْنِهِ مَأْخُذًا مِنَ الْحَمْلِ الْإِصْطِلَاحِيِّ - وَهُوَ إِدْرَاكُ الْوُقُوعِ وَاللَّا وَقُوعِ -، أَوْ لِأَنَّ السَّلْبَ فِرْعُ الْإِيجَابِ، فَسُمِّيَ الْمَحْمُولُ مَحْمُولًا فِي الْمَوْجِبَةِ، ثُمَّ اسْتَعْبِرَ فِي السَّلْبَةِ.

قوله: (بُتُّوتِ مَفْهُومٌ عِنْدَ ثُبُوتِ مَفْهُومٍ آخَرَ) يُشْعِرُ أَنَّ الْحَكَمَ فِي الْجَزَاءِ وَأَنَّ الشَّرْطَ قَيْدُهُ؛ كَمَا قَالَ بِهِ أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْحَكَمَ عِنْدَ أَرْبَابِ الْمَعْقُولِ بَيْنَ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ بِالْإِتِّصَالِ وَعَدَمِهِ، فَالْمَرَادُ بِ«ثُبُوتِ شَيْءٍ عِنْدَ ثُبُوتِ شَيْءٍ آخَرَ» وَقُوعُ اتِّصَالِ تَحَقُّقِ قَضِيَّةٍ بِتَحَقُّقِ قَضِيَّةٍ أُخْرَى، وَسَلْبُهُ عَدَمُ وَقُوعِ اتِّصَالِ تَحَقُّقِ قَضِيَّةٍ بِتَحَقُّقِ قَضِيَّةٍ أُخْرَى، فَالْأُولَى إِشَارَةٌ إِلَى الْمُتَّصِلَةِ الْمَوْجِبَةِ، وَالثَّانِيَةُ إِلَى الْمُتَّصِلَةِ السَّلْبَةِ.

قوله: (بُتُّوتِ مُبَايَنَةٍ مَفْهُومٍ) أَرَادَ بِهِ وَقُوعَ مَنَافَاةٍ تَحَقُّقِ قَضِيَّةٍ لِتَحَقُّقِ قَضِيَّةٍ أُخْرَى، وَأَرَادَ بِسَلْبِهَا لَا وَقُوعَ تِلْكَ الْمَنَافَاةِ، وَالْأَوَّلُ مُنْفَصِلَةٌ مُوجِبَةٌ، وَالثَّانِي مُنْفَصِلَةٌ سَالِبَةٌ، وَهَذَا إِنْ حُوِّلَ الْكَلَامُ عَلَى مَذْهَبِ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَأَمَّا إِنْ حُوِّلَ عَلَى مَذْهَبِ الْقَدَمَاءِ، فَيَرَادُ بِثُبُوتِ شَيْءٍ عِنْدَ ثُبُوتِ شَيْءٍ: تَحَقُّقُ قَضِيَّةٍ عِنْدَ أُخْرَى إِيقَاعًا أَوْ انْتِزَاعًا، وَهُوَ نَفْسُ الْإِنْفِصَالِ، فَافْهَمْ^(١).

قوله: (لِوُجُودِ الْإِتِّصَالِ وَالْإِنْفِصَالِ فِي الْمَوْجِبَاتِ) حَاصِلُ كَلَامِهِ: أَنَّ تَسْمِيَةَ الْحَمَلِيَّةِ حَمَلِيَّةً، وَتَسْمِيَةَ الْمُتَّصِلَةِ مُتَّصِلَةً، وَتَسْمِيَةَ الْمُنْفَصِلَةِ مُنْفَصِلَةً؛ لِثُبُوتِ مَعْنَى الْحَمْلِ وَالْإِتِّصَالِ وَالْإِنْفِصَالِ فِي بَعْضِ أَفْرَادِهَا^(٢)، وَهُوَ كَافٍ فِي الْإِصْطِلَاحِ؛ إِذِ الْمَطْلُوبُ هُوَ الْمُنَاسِبَةُ، وَلَوْ لَمْ تُوجَدْ الْمُنَاسِبَةُ أَصْلًا تَصَحُّ

= الاصطلاح بحث؛ لأن السيد السند - قدس سره - صرح وفسر الحمل في «شرح المواقف» وحواشيه على «التجريد» بتفسير يصدق على الإيجاب دون السلب. اهـ منه.

(١) أي: فافهم الفرق بين المعنيين، وقس على ما مر في الحملية. اهـ منه.

(٢) واعلم أن في هذا المقام ثلاثة أمور: الأول: الاسم، والثاني: المسمى وهو المفهوم مثلاً أن الحملية قضية حكم فيها بثبوت مفهوم لفهوم أو بسلبه عنه، والثالث: الما يصدق؛ نحو: زيد قائم وزيد ليس بقائم، فسمي ذلك المفهوم بالحملية؛ أي: منسوبة إلى الحمل؛ لثبوت الحمل في بعض ما يصدق عليه ذلك المفهوم، فقس البواقي عليه، وكذا الكلام في جميع الاصطلاحات فإن هناك أموراً ثلاثة، وهذا غاية التوضيح، وبالله التوفيق. اهـ منه.



٢ - [القضية: شرطية متصلة ومنفصلة]:

وإن كانت ثُبُوت مَفْهُومٍ عِنْد ثُبُوت مَفْهُومٍ آخَرَ، أو ثُبُوت مُبَايَنَةِ مَفْهُومٍ عَنِ مَفْهُومٍ آخَرَ
فَالْقَضِيَّةُ الْقَائِلَةُ بِإِيقَاعِهَا أَوْ انْتِزَاعِهَا شَرْطِيَّةٌ.

وَمِنْ هَذَا يُعْرَفُ أَنَّ الشَّرْطِيَّةَ أَيْضاً إِمَّا (مُتَّصِلَةً، كَقَوْلِنَا: إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً
فَالنَّهَارُ مُوجُودٌ) حُكِمَ فِيهَا: بِأَنَّ وُجُودَ النَّهَارِ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَاقِعٌ، وَكَقَوْلِنَا: لَيْسَ إِنْ
كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَاللَّيْلُ مُوجُودٌ، حُكِمَ فِيهَا: بِأَنَّ وُجُودَ اللَّيْلِ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ غَيْرُ
وَاقِعٍ.

قول أحمد

وَأَمَّا تَسْمِيَّتُهَا شَرْطِيَّةً فَلِوُجُودِ الشَّرْطِ فِي الْمُتَّصِلَةِ صَرِيحاً، وَفِي الْمُتَّفَصِّلَةِ مَعْنًى؛ لِأَنَّ قَوْلَنَا: الْعَدَدُ
إِمَّا زَوْجٌ وَإِمَّا فَرْدٌ فِي قُوَّةِ قَوْلِنَا: إِنْ كَانَ الْعَدَدُ زَوْجاً فَلَا يَكُونُ فَرْداً، وَإِنْ كَانَ فَرْداً فَلَا يَكُونُ
زَوْجاً، قَوْلُهُ: (وَمِنْ هَذَا يُعْرَفُ... إلخ) وَلَوْ قَالَ بَدَلَهُ: فَالْأُولَى تُسَمَّى شَرْطِيَّةً مُتَّصِلَةً، وَالثَّانِيَةُ

المهادي

خليل

التَّسْمِيَّةُ، لَكِنْ يَكُونُ اللَّفْظُ مُرْتَجِلاً حِينَئِذٍ لَا مَنْقُولاً، أَمَّا احْتِمَالُ النَّقْلِ إِلَى الْمَوْجِبَاتِ أَوَّلًا، ثُمَّ النَّقْلُ إِلَى
السُّوَالِبِ؛ لِأَنَّهَا فُرُوعُ الْمَوْجِبَاتِ، أَوْ لِمَشَابَهَتِهَا فِي الْأَطْرَافِ، فَبَعِيدٌ وَتَوَهُّمٌ^(١).

قَوْلُهُ: (فِلِوُجُودِ الشَّرْطِ فِي الْمُتَّصِلَةِ صَرِيحاً)؛ يَعْنِي: تَسْمِيَّتُهُ شَرْطِيَّةً؛ لِأَنَّهَا مُشْتَمِلَةٌ عَلَى اشْتِرَاطِ
ثُبُوتِ النَّالِي بِثُبُوتِ الْمَقْدَمِ، وَاشْتِرَاطِ انْتِفَاءِ النَّالِي بِثُبُوتِ الْمَقْدَمِ؛ كَقَوْلِنَا: إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَاللَّيْلُ
لَيْسَ بِمَوْجُودٍ صَرِيحاً فِي الْمُتَّصِلَةِ، وَمُسْتَلْزِمَةٌ لِاشْتِرَاطِ ثُبُوتِ النَّالِي بِانْتِفَاءِ^(٢) الْمَقْدَمِ، وَانْتِفَائِهِ^(٣) بِثُبُوتِهِ،
أَوْ كِلَيْهِمَا^(٤) فِي الْمُنْفَصِلَةِ.

قَالَ الشَّارِحُ الْعَلَّامَةُ: (وَمِنْ هَذَا يُعْرَفُ أَنَّ الشَّرْطِيَّةَ أَيْضاً)؛ أَي: كَمَطْلُوقِ الْقَضِيَّةِ الْمُنْقَسِمَةِ إِلَى
الْحَمَلِيَّةِ وَالشَّرْطِيَّةِ.

(١) وجه البعد أن النقل خلاف الأصل، فلا حاجة إلى تعدده مع إمكان الاكتفاء بالواحد. اهـ منه.

(٢) إشارة إلى مانعة الخلو. اهـ منه.

(٣) إشارة إلى مانعة الجمع. اهـ منه.

(٤) إشارة إلى الحقيقية. اهـ منه.



(وَأَمَّا شَرْطِيَّةٌ مُنْفَصِلَةٌ، كَقَوْلِنَا: الْعَدْدُ إِمَّا زَوْجٌ، وَإِمَّا فَرْدٌ) حُكِمَ فِيهَا: بَأَنَّ مُبَايَنَةَ فَرْدِيَّةِ الْعَدْدِ لِرِزْوَجِيَّتِهِ وَاقِعَةٌ، وَكَقَوْلِنَا: لَيْسَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْعَدْدُ زَوْجاً أَوْ مُنْقَسِماً بِمُتَسَاوِيَيْنِ حُكِمَ فِيهَا: بَأَنَّ مُبَايَنَةَ الانْقِسَامِ بِمُتَسَاوِيَيْنِ لِلزَّوْجِيَّةِ غَيْرُ وَاقِعَةٍ.

قول أحمد

تُسَمَّى شَرْطِيَّةٌ مُنْفَصِلَةٌ، كَمَا قَالَ: (وَأَمَّا شَرْطِيَّةٌ مُتَّصِلَةٌ... إلخ)؛ لَكَانَ أَوَّلَى؛ إِذْ لَمْ يُعْرِفْ مِمَّا مَرَّ إِلَّا انْقِسَامُ الشَّرْطِيَّةِ إِلَى قِسْمَيْنِ، وَأَمَّا أَنْ إِحْدَاهُمَا مُتَّصِلَةٌ وَالْأُخْرَى مُنْفَصِلَةٌ، فَلَا.

المعادي

قوله: (لَكَانَ أَوَّلَى) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: مُرَادُهُ بِهِمَا مَعْنَاهُمَا اللَّغْوِي وَهُوَ مَعْلُومٌ مِنْهُ، مَعَ أَنَّ تَسْمِيَّتَهُمَا بِهِمَا فِي غَايَةِ الشُّهُرَةِ عِنْدَهُمْ.

قوله: (إِذْ لَمْ يُعْرِفْ مِمَّا مَرَّ... إلخ) عَلِمَ أَنَّ انْقِسَامَ الشَّرْطِيَّةِ إِلَيْهِمَا اسْتِقْرَائِي؛ لِأَنَّ طَرَفَيْهِمَا قَضِيَّتَانِ بِالْقُوَّةِ، وَالنَّسَبُ بَيْنَ الْقَضِيَّتَيْنِ لَا يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ بِحَمَلٍ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ نِسْبَةٍ غَيْرِ الْحَمَلِ، وَلَا يَلِزُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ النِّسْبَةُ مُنْحَصِرَةً فِي الْإِتِّصَالِ وَالْإِنْفِصَالِ؛ لِجَوَازِ أَنْ تَكُونَ بِوَجْهِ آخَرَ، لَكِنَّهَا تَوَجَّدَ فِي الْعُلُومِ وَمُتَعَارَفِ اللَّغَةِ غَيْرَهُمَا، بِخِلَافِ انْقِسَامِ الْقَضِيَّةِ إِلَى الْحَمَلِيَّةِ وَالشَّرْطِيَّةِ؛ فَإِنَّهُ حَصَرُ عَقْلِي كَمَا لَا يَخْفَى.



خليل

قوله: (لَكَانَ أَوَّلَى؛ إِذْ لَمْ يُعْرِفْ... إلخ) وَفِيهِ: أَنَّ التَّعْلِيلَ يُفِيدُ كَوْنَ الْمَذْكُورِ خَطَأً، وَيُمْكِنُ دَفْعُهُ: بِأَنَّ التَّأَمُّلَ فِي التَّقْسِيمِ فَقَطْ يُفِيدُ كَوْنَ الْأَوَّلَى شَرْطِيَّةً مُتَّصِلَةً، وَكَوْنَ الثَّانِيَةِ شَرْطِيَّةً مُنْفَصِلَةً، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ التَّأَمُّلَ لَا مَدْخَلَ لَهُ فِي الْأَصْطِلَاحِ، وَلَيْسَ الْكَلَامُ فِي الْمَعْنَى اللَّغْوِي حَتَّى يُقَالَ: قَدْ عَلِمَ مَعْنَاهَا اللَّغْوِي، وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ مَعْنَاهُمَا الْأَصْطِلَاحِي؛ إِذْ الْكَلَامُ فِي أُمَثَالِ هَذَا الْمَقَامِ إِنَّمَا هُوَ فِي اصْطِلَاحَاتِ أَهْلِ الْفَنِّ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ قَوْلَهُ: «لَأَنَّ الْقَضِيَّةَ» وَجْهُ انْحِصَارِ الْقَضِيَّةِ الْمَطْلُوقَةِ فِي قِسْمَيْهَا، وَإِنَّ هَذَا الْوَجْهَ يَتَضَمَّنُ وَجْهَ انْحِصَارِ الشَّرْطِيَّةِ فِي قِسْمَيْهَا أَيْضاً، فَتَأْمَلُ^(١).

(١) وَجْهٌ أَنْ الْقِيَاسَ عَلَى انْقِسَامِ الْقَضِيَّةِ الْمَطْلُوقَةِ إِلَى قِسْمَيْنِ يَقْوِي الْإِيرَادَ؛ إِلَّا أَنْ التَّأَمُّلَ يُوْجِبُ أَنَّهُ لَا يَرِدُ؛ فَتَبْصُرُ.

[قُولِي: فَتَبْصُرُ] وَجْهٌ أَنْ التَّقْوِيَةَ تُوْهِمُ، وَالْإِنْدِفَاعَ حَقٌّ؛ لِأَنَّ مَسَاقَ الْكَلَامِ فِي وَجْهِ الْإِنْحِصَارِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ وَجْهَ تَسْمِيَةِ الْحَمَلِيَّةِ وَالشَّرْطِيَّةِ مِنْ تَقْرِيرِ الشَّارِحِ أَصْلًا، وَوَجْهَ انْحِصَارِ الشَّرْطِيَّةِ فِي الْقِسْمَيْنِ فَرَعَ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَلَى مَنَوَالِهِ. اهـ منه.



[جزأ القضية الحملية]:

(والجزء الأول من الحملية يُسمَّى: مَوْضُوعاً) لَأَنَّهُ وُضِعَ لِيُحْمَلَ عَلَيْهِ شَيْءٌ، (والثاني: مَحْمُولاً) لِحَمْلِهِ عَلَى الْأَوَّلِ.

قول أحمد

قوله: (والجزء الأول... إلخ) المراد من الأوليّة ما هو بالطّبع، أو أعمّ مما هو بالطّبع أو بالوضع، حتى يدخل فيه موضوع الحملية، التي هي جملة فعلية مثل: ضَرَبَ زَيْدٌ، فلو قال: «والمحكوم عليه والمحكوم به»، بدل: «الجزء الأول والثاني»؛ لكان أظهر،

العجادي

قوله: (المراد من الأوليّة ما هو بالطّبع) فيتناول المبتدأ والفاعل في نحو: ضَرَبَ زَيْدٌ؛ لأنَّ مُحْصَلَ معناه: زَيْدٌ [٢٢/أ] ضاربٌ أو دُو ضَرِبَ، في الزمان الماضي.

خليل

قال الشَّارِحُ العَلَامَةُ: (لأنه وُضِعَ لِيُحْمَلَ عَلَيْهِ) فيه: أنه لا وجه لتخصيصه بالإثبات، فالأولى أن يقال: لأنه وُضِعَ لِيُحْكَمَ عَلَيْهِ بالإثبات والنفي، لا يقال: إنه أراد به لِيُحْكَمَ عَلَيْهِ بالإثبات والنفي؛ لأننا نقول: إنه تعسّف، وكذا الكلام في توجيه تسمية المحمول؛ لأنه أخذ المحمول من الحمل اللغوي، فيكون مختصاً بمحمول الموجبة، والأولى أخذه من الحمل الاصطلاحي - أعني: إدراك الوقوع واللا وقوع -؛ ليشمل محمول السالبة أيضاً، أمّا القول في توجيه كلام الشَّارِحِ: إنه أراد الإشارة إلى وجه تسمية الحمل الاصطلاحي الذي هو المأخوذ، فتعسّف لا يلتفت إليه، وكذا القول بأن وجه التسمية يلاحظ في الموجبة أولاً، ثم يُستعار لاسم السالبة، فتعسّف^(١) أيضاً كما مرّ.

قوله: (بالطّبع أو بالوضع حتى يدخل فيه موضوع الحملية، التي هي جملة فعلية مثل: ضَرَبَ زَيْدٌ) فإن زَيْدًا موضوعٌ مُقَدَّمٌ طبعاً، وإن كان مؤخراً ذكراً، أو المحمول - أعني: الضَّرْبَ - محمولٌ مؤخَّرٌ طبعاً وإن كان مُقَدِّماً ذكراً، فالموضوع والمحكوم عليه في الحملية واحد، وكذا المحمول والمحكوم به في الحملية بمعنى واحد، فلا يَتَوَهَّمُ اختصاص الموضوع والمحمول بالجملة الاسمية، فالمراد بالثبوت في قولهم: «ثبوت مفهوم لمفهوم» أعم من الثبوت بطريق الاتحاد، ومن الثبوت بطريق القيام؛ نحو: قامَ زَيْدٌ كما مرّ.

قوله: (لِكَانَ أَظْهَرَ) لِسَلَامَتِهِ عَنْ تَكَلُّفٍ تَوْجِيهِ الْأَوَّلِيَّةِ؛ لِيُشْمَلَ^(٢) البَيَانُ الفَعْلِيَّةُ أيضاً، واعلم أن

(١) لأن الظاهر أن النقل واحد. اهـ منه.

(٢) متعلق بالتوجيه. اهـ منه.

[جزأ القضية الشرطية]:

(والجزء الأول من الشرطية) أي شرطية كانت (يسمى: مقدماً)؛ لتقدمه في الذكر طبعاً، وإن تأخر وضعاً [١١/ب]،

قول أحمد

قوله: (وإن تأخر وضعاً) كما في قولنا: النهار موجود كلما كانت الشمس طالعة، والقول بحذف الجزء في مثل هذا إنما هو لرعاية جانب الألفاظ من حيث النحو.

المعادي

قوله: (من حيث النحو) فيه نظر؛ لأن النحويين بأسرهم ليسوا متفقين في ذلك، بل هو مذهب البصريين فقط، وأما الكوفيون فيقولون بجواز تقديم الجزاء على الشرط، تأمل.



خليل

المحكوم عليه وبه يعman المقدم والتالي أيضاً^(١) كما مرت الإشارة إليه، وتوهم الاختصاص بالموضوع والمحمول باطل لا أصل له، وهو مذكور في المفصلات منها: حاشية عصام الدين على «شرح الشمسية» كما لا يخفى. ثم اعلم أن الحملية قسمان: قسم يستعمل في القياس، وهو المشتمل على الحمل بهو هو، وقسم لا يستعمل، وهو الفعلية، وأورد ميرزا جان سؤالاً في بعض مؤلفاته على تقسيم القضية إلى أقسامها وهو: أنه لا يشمل الفعلية، ثم أجاب: بأن المقسم هو القضية المستعملة في القياس، فلا ترد الفعلية، فإنها ليست بمستعملة في القياس، وقد نقلت هذا السؤال والجواب في حاشية «رسالة جهة الوحدة»، هذا والظاهر المتبادر أن المراد بالقضية في كلام المصنف القضية المستعملة في القياس، ولذا لم يذكر الطبيعية في الأقسام، فلا يرد ما ذكره المحشي بقوله: «فلو قال»، وفيه: أن ما ذكره المحشي من أن الظهرية لا تندفع بما ذكره من المنقول؛ لأنه المصحح، وليس الكلام فيه بل في الأظهرية، فتأمل^(٢).

قال الشارح العلامة: (لتقدمه في الذكر طبعاً) بكسر الهمزة في الملفوظة، أو الذكر بضم الهمزة؛ كما في القضية المعقولة؛ كون التقدم غالباً كافٍ في الاصطلاح، فعلى هذا لو قال: «لتقدمه في الذكر» لكفى.

قوله: (والقول بحذف الجزء) جواب سؤالٍ مقدّر، وهو أن المذكور دليل الجزاء لا نفس الجزاء، فيكون الشرط مقدماً وضعاً دائماً أيضاً^(٣)، فأجاب: بأن تقدير الجزاء إنما هو مقتضى قواعد الألفاظ، ونظر أهل المعقول إنما هو إلى المعاني لا إلى الألفاظ، فهم لا يبالون طرف الألفاظ، فالجزاء هو المذكور في المثال المذكور وليس بمحذوف، وفيه: أنهم لم يخالفوا النحاة بالكيفية في هذه المادة؛ لأنهم اختاروا مذهب الكوفيين كما اختار أهل فن المعاني، ففي تقرير المحشي نوع قصور؛ لأنه يوهن

(١) كما يعم الفعل والفاعل. اهـ منه.

(٢) فإنه دقيق. اهـ منه.

(٣) أي: كما أنه مقدم طبعاً دائماً. اهـ منه.



(والثاني : تالياً) ؛ لِيُثْلُوهُ لِذَلِكَ^(١) .



[تقسيم القضايا باعتبار الكيف]

(و) مِمَّا مَرَّ عُلِمَ أَنَّ (القَضِيَّةَ) حَمَلِيَّةً كَانَتْ أَوْ شَرْطِيَّةً، مُتَّصِلَةً كَانَتْ أَوْ مُنْفَصِلَةً

قول أحمد

قوله : (وَمِمَّا مَرَّ عُلِمَ أَنَّ الْقَضِيَّةَ... إلخ) وفيه ما في قوله : «وَمِنْ هَذَا يُعْرَفُ أَنَّ الشَّرْطِيَّةَ إِمَّا مُتَّصِلَةٌ... إلخ»، فَلْيَتَذَكَّرْ،

المهادي

قوله : (فَلْيَتَذَكَّرْ) فيه ما مَضَى ؛ فَلْيَتَذَكَّرْ .

خليل

اتَّفَقَ النُّحَاةُ عَلَى الحَذْفِ، وَجَعَلَ مَذْهَبُ الكُوفِيِّينَ كَالْعَدَمِ مِمَّا لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ فِي هَذَا الْمَقَامِ^(٢)، فَالْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ عِنْدَ قَوْلِهِ : «وإن تَأَخَّرَ وَضَعًا» : وَهَذَا عَلَى اخْتِيَارِ مَذْهَبِ الكُوفِيِّينَ .



قوله : (فَلْيَتَذَكَّرْ) مُحْصَلُ كَلَامِهِ : أَنَّ الْمَعْلُومَ مِمَّا مَرَّ إِنَّمَا هُوَ انْقِسَامُ الْحَمَلِيَّةِ إِلَى الْقَسَمَيْنِ، الْأَوَّلُ :

(١) وَههنا فائدة : القضية الحملية بسيطة التركيب، وأما الشرطية المتصلة فمركبة تركيباً وسطاً، وأما المنفصلة فمركبة تركيباً عالياً، وتفصيل ذلك : أن الحملية : حكمها قائم على مجرد نسبة شيء إلى شيء نفيّاً أو إثباتاً، كزيد قائم، أو خالد ليس بجالس، فهي قضية وحيدة بسيطة، والشرطية المتصلة : حكمها قائم على ارتباط شرطي بين قضيتين نفيّاً أو إثباتاً، كقولنا : إذا كانت الشمس طالعةً فالنهار موجود، أو ليس البتة إذا كانت الشمس طالعةً فالنهار ليس بموجود، فالأولى يمكن حلّها إلى قضيتين : (الشمس طالعة، النهار موجود). والشرطية المنفصلة : حكمها متردد بين احتمالين فأكثر، كقولنا : العدد إما فردٌ أو زوج، وجليس السوء إما أن يغويك وإما أن يوقعك في التهمة، إما أن تكون الشمس طالعةً وإما أن تكون غائبة، فيمكن حل الأولى إلى القضايا الشرطية التالية : إذا كان العدد زوج فهو غير فرد، إذا كان العدد فرداً فهو غير زوج، إذا لم يكن العدد زوجاً فهو فرد، إذا لم يكن العدد فرداً فهو زوج . والثانية يمكن حلّها إلى ثلاث قضايا شرطية : إذا لم يُغْوِكْ جليس السوء أوقعك في التهمة، إذا لم يوقعك في التهمة أغواك، وقد يغويك ويوقعك في التهمة .

والثالثة يمكن حلّها إلى ثلاث قضايا شرطية : إذا طلعت الشمس لم تكن غائبة، إذا غابت الشمس لم تكن طالعة، وقد تكون مكسوفة لا غائبة ولا طالعة .

(٢) لأن أئمة المعاني اختاروا مذهبهم في هذه المسألة، فتنزّل أهل المعاني منزلة العدم لا يرضى به أولو الألباب .

أه منه .



(إِمَّا مُوجِبَةً) إِنْ كَانَ الْحُكْمُ فِيهَا بِالْإِيقَاعِ، (كَقَوْلِنَا) فِي الْحَمَلِيَّةِ: (زَيْدٌ كَاتِبٌ، وَإِمَّا سَالِيَةً) إِنْ كَانَ الْحُكْمُ فِيهَا بِالْإِنْتِزَاعِ، (كَقَوْلِنَا) فِيهَا: (زَيْدٌ لَيْسَ بِكَاتِبٍ) وَأَمْثِلُهُ الشَّرْطِيَّاتِ قَدْ تَقَدَّمَتْ.



قول أحمد

قوله: (إِنْ كَانَ الْحُكْمُ فِيهَا بِالْإِيقَاعِ) وهو إدراكُ أَنَّ النِّسْبَةَ واقعةٌ أي: مُطابِقةٌ لما في نفسِ الأمرِ، والانتزاعُ: وهو إدراكُ أَنَّ النِّسْبَةَ ليست بواقعةٍ أي: ليست بِمُطابِقةٍ لما في نفسِ الأمرِ،

المعادي

.

خليل

ما حُكِمَ فِيهِ بِالْإِيقَاعِ، والثَّانِي: ما حُكِمَ فِيهِ بِالْإِنْتِزَاعِ؛ أَمَّا كَوْنُ الْأَوَّلِ مُوجِبَةً والثَّانِي سَالِبَةً فِي الْإِصْطِلَاحِ فَلَمْ يُعْلَمْ، وكذا الكلامُ فِي الْبَاقِي، والقولُ بِأَنَّهُ قَدْ عُلِمَ مَعْنَاهُمَا اللَّغَوِيَّ بَاطِلٌ؛ إِذِ الْكَلَامُ فِي أَصْطِلَاحَاتِ أَهْلِ الْفَنِّ كَمَا مَرَّ، وَالْجَوَابُ: بِأَنَّ الْمَعْلُومَ مِمَّا مَرَّ وَجْهٌ انْحِصَارِ كُلِّ مِنَ الْحَمَلِيَّةِ وَالشَّرْطِيَّةِ الْمُتَّصِلَةِ وَالشَّرْطِيَّةِ الْمُنْفَصِلَةِ فِي قَسَمَيْهَا؛ أَمَّا التَّسْمِيَةُ بِالْمُوجِبَةِ وَالسَّالِبَةِ فَيَسْتَفَادُ مِنَ الْمُتَنِّ.

قوله: (وَهُوَ إِدْرَاكُ أَنَّ النِّسْبَةَ . . . إلخ) واعلم أَنَّ بَيْنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ نِزَاعًا فِي أَمْرَيْنِ، الْأَوَّلُ: أَنَّ الْمُتَأَخِّرِينَ أَثْبَتُوا النِّسْبَةَ الَّتِي هِيَ مُورَدُ الْحُكْمِ؛ أَي: الْإِيجَابَ وَالسَّلْبَ، وَيَقَالُ لَهُ: النِّسْبَةُ بَيْنَ بَيْنَ، وَالْمُتَقَدِّمُونَ لَمْ يُثْبِتُوهَا، وَالْأَمْرُ الثَّانِي: هُوَ مَعْنَى النِّسْبَةِ الَّتِي يَتَعَلَّقُ بِهَا الْإِدْرَاكُ الْحُكْمِي، وَهِيَ أَنَّ تِلْكَ النِّسْبَةَ الْوُقُوعُ وَاللَّا وَقُوعَ، فَإِنَّهُمَا صِفَتَانِ لِلنِّسْبَةِ بَيْنَ بَيْنَ، وَهِيَ -أَي: النِّسْبَةُ بَيْنَ بَيْنَ- عِبَارَةٌ عَنْ اتِّحَادِ الْمَحْمُولِ مَعَ الْمَوْضُوعِ، وَمَعْنَاهُمَا -أَي: الْوُقُوعُ وَاللَّا وَقُوعَ- الْمُطَابَقَةُ لِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَعَدَمُ الْمُطَابَقَةِ لِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ؛ فَمَعْنَى زَيْدٌ قَائِمٌ وَزَيْدٌ لَيْسَ بِقَائِمٍ: أَنَّ اتِّحَادَ الْقَائِمِ مَعَ زَيْدٍ مُطَابِقٌ لِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَأَنَّ اتِّحَادَ الْقَائِمِ مَعَ زَيْدٍ لَيْسَ بِمُطَابِقٍ لِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، فَالنِّسْبَةُ بَيْنَ الطَّرْفَيْنِ مُكَرَّرَةٌ لَا أَنَّ النِّسْبَةَ التَّقْيِيدِيَّةَ فِي الْمُوجِبَةِ وَالسَّالِبَةِ وَاحِدَةٌ، فَالنِّسْبَةُ التَّامَّةُ الْخَبَرِيَّةُ مُتَعَدِّدَةٌ، وَهِيَ الْوُقُوعُ فِي الْمُوجِبَةِ وَاللَّا وَقُوعَ فِي السَّالِبَةِ؛ أَمَّا النِّسْبَةُ بَيْنَ الطَّرْفَيْنِ عَلَى مَذْهَبِ الْمُتَقَدِّمِينَ فَلَيْسَتْ إِلَّا وَاحِدَةٌ؛ أَعْنِي: الْوُقُوعُ فِي الْمُوجِبَةِ وَاللَّا وَقُوعَ فِي السَّالِبَةِ؛ إِلَّا أَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِهَا التَّصَوُّرُ السَّادِجُ، وَهُوَ فِي مَرْتَبَةِ الشَّكِّ، وَيَتَعَلَّقُ بِهَا التَّصَدِيقُ؛ أَعْنِي: الْحُكْمَ، وَهِيَ -أَي: هَذِهِ النِّسْبَةُ- صِفَةُ الْمَحْمُولِ عِنْدَ الْقَدَمَاءِ، وَمَعْنَاهُمَا اتِّحَادُ الْمَحْمُولِ مَعَ الْمَوْضُوعِ، وَعَدَمُ اتِّحَادِهِ مَعَهُ، فَمَعْنَى قَوْلِكَ: زَيْدٌ قَائِمٌ، أَنَّ مَفْهُومَ الْقَائِمِ مُتَّحِدٌ مَعَ زَيْدٍ، وَمَعْنَى قَوْلِكَ: زَيْدٌ لَيْسَ بِقَائِمٍ، أَنَّهُ لَيْسَ بِمُتَّحِدٍ مَعَهُ.

فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا عُلِمَ أَنَّ كَلَامَ الشَّارِحِ مُحْتَمِلٌ لِلْمَذْهَبَيْنِ، وَحَمَلُهُ عَلَى مَذْهَبِ الْمُتَأَخِّرِينَ دَعَايَ بِلَا دَلِيلٍ؛ أَمَّا دَعَايَ شَهَادَةِ الْعِبَارَةِ -أَعْنِي: إِيقَاعَ النِّسْبَةِ الْحُكْمِيَّةِ أَوْ انْتِزَاعَهَا- فَمَنْعُوعَةٌ^(١). لَا يَقَالُ: إِنْ

(١) لِأَنَّهُ يُمْكِنُ تَفْسِيرُهَا بِإِدْرَاكِ الْوُقُوعِ وَاللَّا وَقُوعِ، وَبِإِدْرَاكِ أَنَّ النِّسْبَةَ وَاقِعَةٌ وَأَنَّ النِّسْبَةَ لَيْسَتْ بِوَاقِعَةٍ. اهـ مِنْهُ.



قول أحمد

سواء كان هذا الإدراك مُوافقاً للواقع وما في نفس الأمر أو لا؛ فَيَتَنَاوَلُ الْقَضَايَا الْكَادِبَةَ أَيْضاً، هذا إذا أُريدَ بالنِّسْبَةِ مَوْرِدُ الْإِيجَابِ وَالسَّلْبِ، وهو مُرَادُ الشَّارِحِ هَاهُنَا، وأما إذا كانت النِّسْبَةُ التَّامَّةُ الْحَبْرِيَّةُ؛ فالإيقاعُ: إِذْعَانُ النِّسْبَةِ الْإِيجَابِيَّةِ، وَالْإِنْتِزَاعُ: إِذْعَانُ النِّسْبَةِ السَّلْبِيَّةِ.

المجادي

فخيل

الكتاب موضوعٌ على مذهبِ المتأخِّرينَ، والشَّارِحُ منهم؛ لأنَّا نقول: إِنَّ الشَّارِحَ لَيْسَ بِصَاحِبِ مَذْهَبٍ، ولا يدلُّ دليلٌ على التزامِهِ مذهبَ المتأخِّرينَ، والصَّوَابُ أَنْ يُقالَ في الدَّلِيلِ: إِنَّ الشَّارِحَ قد صرَّحَ في «فصول البدائع» بكون الحُكْمِ عبارةً عن إدراكِ أَنَّ النِّسْبَةَ الَّتِي هِيَ مَوْرِدُ الْإِيجَابِ وَالسَّلْبِ واقعةٌ. اهـ

قوله: (سواء كان هذا الإدراك مُوافقاً للواقع) لا يقال: فيه مسامحةٌ؛ لأنَّ الموصوفَ بالمطابقةِ وبعديها هو المعلومُ المدركُ - أعني: الوقوعَ واللا وقوعَ-، فإنه من حيثُ إنه مدركٌ أو من حيثُ إنه مدلولُ اللَّفْظِ مطابقٌ - بالكسر-، ومن حيثُ إنه ملحوظٌ في نفسه مطابقٌ - بالفتح-؛ لأنَّا نقول: إن ما ذكرتهُ مشهورٌ عندَ الجمهورِ؛ إلَّا أَنَّ الشَّرِيفَ العَلَّامَةَ قد جزمَ في «شرح المفتاح» بأنَّ الموصوفَ بالصدقِ والكذبِ لَيْسَ إلَّا الإيقاعُ، وكذا الموصوفُ بالاحتمالِ. اهـ.

قوله: (وهو مُرَادُ الشَّارِحِ) قد مرَّ^(١) دليُّه.

قوله: (إِذْعَانُ النِّسْبَةِ الْإِيجَابِيَّةِ)؛ أعني: الوقوعَ بمعنى اتِّحَادِ المَحْمُولِ مَعَ المَوْضُوعِ، فهذه النِّسْبَةُ يَتَعَلَّقُ بِهَا التَّصَوُّرُ السَّادِجُ؛ كما في مرتبةِ الشُّكِّ والوَهْمِ، والتَّصَدِيقُ؛ كما في مرتبةِ اليقينِ.

قوله: (وَالْإِنْتِزَاعُ: إِذْعَانُ النِّسْبَةِ السَّلْبِيَّةِ)؛ أعني: اللا وقوعَ بمعنى عدمِ اتِّحَادِ المَحْمُولِ مَعَ المَوْضُوعِ، فهذه النِّسْبَةُ أَيْضاً يَتَعَلَّقُ بِهَا الإدراكُ المذكورانِ، فأجزاءُ القَضِيَّةِ ثَلَاثَةٌ بِالذَّاتِ أَرْبَعَةٌ بِالاعتبارِ عندهم، وقال بعضُ المدقِّقينَ: إذا تأمَّلتَ ورجعتَ إلى وجدانِكَ علمتَ أنه لَيْسَ في القَضِيَّةِ بعدَ تصوُّرِ الطَّرْفَيْنِ إلَّا إدراكُ نسبةٍ واحدةٍ، وهي نسبةُ المَحْمُولِ إلى المَوْضُوعِ؛ بمعنى اتِّحَادِهِ مَعَهُ وعدمِ اتِّحَادِهِ مَعَهُ على وجهِ الإذعانِ؛ لا أَظُنُّكَ في مِرْيَةٍ من ذلك. اهـ، فعلمَ من هذا التَّقريرِ أَنَّ التَّصَدِيقَ هو الإدراكُ الرَّابِعُ على وجهِ الإذعانِ؛ على ما تدلُّ عليه عبارةُ أبي الفتح؛ كما هو المشهورُ، أو نفسُ الإذعانِ؛ كما تدلُّ عليه عبارةُ المحسِّي، وهو مختارُ العَلَّامَةِ التَّفْتَازَانِي، فتأمل^(٢).



(١) وهو المنقول عن «فصول البدائع». اهـ منه.

(٢) وجهه أن الوجدان لا يقوم حجة على الغير، وأن ما ذكره لا يجري في قام زيد؛ إلا أن المشهور تفسير الحملية بالاتحاد وعدم الاتحاد، وهذا يؤيد ما مر منا عند قوله: (الجزء الأول)، فتأمل. اهـ منه.



[تقسيم القضايا باعتبار الموضوع]

(وَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا) أي: مِنَ الْمُوجِبَةِ وَالسَّالِبَةِ إِمَّا مَخْصُوصَةٌ أَوْ مَحْصُورَةٌ أَوْ مُهْمَلَةٌ، وَالْمَحْصُورَةُ: إِمَّا كُلِّيَّةٌ أَوْ جُزْئِيَّةٌ، فِيهِ الْقَضَايَا مَخْصُوصَتَانِ وَمُهْمَلَتَانِ وَمَحْصُورَاتٌ أَرْبَعٌ.

وَذَلِكَ: لِأَنَّ الْحُكْمَ فِي كُلِّ مِنَ الْمُوجِبَةِ وَالسَّالِبَةِ إِمَّا عَلَى مَوْضُوعٍ مُشَخَّصٍ وَهِيَ الْمَخْصُوصَةُ، وَإِمَّا عَلَى غَيْرِهِ،

قول أحمد

قوله: (وَإِمَّا عَلَى غَيْرِهِ) أي: عَلَى غَيْرِ مَوْضُوعٍ مُشَخَّصٍ، وَهُوَ الْمَوْضُوعُ غَيْرُ الْمُشَخَّصِ، فَيَكُونُ كُلِّيًّا، «فَإِنْ بَيَّنَّ فِيهَا كَمِّيَّةً... إلخ».

المصادي

خليل

قوله: (وَهُوَ الْمَوْضُوعُ غَيْرُ الْمُشَخَّصِ) لَمَّا كَانَ غَيْرُ الْمَوْضُوعِ الْمُشَخَّصِ أَعَمَّ بِحَسَبِ الْمَفْهُومِ مِنَ الْمَوْضُوعِ غَيْرِ الْمُشَخَّصِ، فَسَرَّهُ بِهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

قوله: (فَيَكُونُ كُلِّيًّا)؛ أي: فَيَكُونُ الْمَوْضُوعُ غَيْرُ الْمُشَخَّصِ كُلِّيًّا، وَالْكُلِّيُّ قِسْمُ الْمَفْهُومِ، فَيَكُونُ الْمَوْضُوعُ غَيْرُ الْمُشَخَّصِ مَفْهُومًا، فَإِنْ كَانَ الْمَرَادُ بِالْمَفْهُومِ هُوَ الْمَوْضُوعُ الذَّكْرِيُّ، فَلَا غَبَارَ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ الْمَرَادُ بِهِ الْمَوْضُوعُ الْحَقِيقِيُّ وَهُوَ الْمَا صَدَقَ، لَا يَصْحُحُ فِي الطَّبِيعِيَّةِ، فَتَعَيَّنَ الْأَوَّلُ، فَلَا يَرْدُ أَنَّ الْمَوْضُوعَ غَيْرَ الْمُشَخَّصِ يَكُونُ أَفْرَادًا مُشَخَّصَةً غَيْرَ مَعْيَنَةٍ. اهـ، فَإِنْ بَيَّنَّ الْحَكَمَ فِي الْبَعْضِ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِلْبَاقِي، فَالْمَحْصُورَةُ جُزْئِيَّةٌ، فَنَقُولُ: بَعْضُ النَّاسِ حَيَوَانٌ كَمَا أَنَّ كُلَّهُمْ حَيَوَانٌ، بَلِ الْحَكْمُ الْكُلِّيُّ يَصْدَقُ مَعَهُ الْجُزْئِيُّ وَلَا يَنْعَكُسُ، وَلِذَلِكَ كَانَ الْجُزْئِيُّ أَعَمَّ صِدْقًا مِنَ الْكُلِّيِّ، وَقَدْ سَبَقَ إِلَى بَعْضِ الْأَوْهَامِ أَنَّ تَخْصِيصَ الْبَعْضِ بِالْحَكْمِ يَدُلُّ عَلَى كَوْنِ الْبَاقِي بِخِلَافِهِ، وَإِلَّا فَلَا فَائِدَةَ لِلتَّخْصِيصِ، وَذَلِكَ ظَنٌّ لَا يَجِبُ أَنْ يُحْكَمَ عَلَى أَمْثَالِهِ، إِنَّمَا الْوَاجِبُ أَنْ يُحْكَمَ عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْكَلَامُ بِالْقَطْعِ دُونَ مَا يَحْتَمِلُهُ، وَالْحَاصِلُ: أَنَّ صِغَةَ الْمَحْصُورَةِ الْجُزْئِيَّةِ تَدُلُّ عَلَى الْحَكْمِ الْجُزْئِيِّ بِالْقَطْعِ مَعَ الْإِحْتِمَالِ لِلْكُلِّيِّ إِنْ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِلْبَاقِي، وَمَعَ عَدَمِ احْتِمَالِهِ إِنْ تَعَرَّضَ وَذَكَرَ الْبَاقِي خِلَافَهُ، ثُمَّ التَّفْصِيلُ الْآتِي هُوَ الْمَشْهُورُ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ التَّحْقِيقَ^(١): أَنَّ الْحَكَمَ فِي الطَّبِيعِيَّةِ عَلَى مَفْهُومِ الْمَوْضُوعِ بِاعْتِبَارِ وَجُودِهِ فِي شُعُورِ الدَّهْنِ

(١) احتراز عن المشهور؛ لأنه في المشهور الما صدق. اهـ منه.



فإنَّ بَيِّنَ فِيهَا كَمِّيَّةُ الْأَفْرَادِ كُلًّا كَانَتْ أَوْ بَعْضًا - بِذِكْرِ السُّورِ، أَي: اللَّفْظِ الدَّالِّ عَلَيْهَا - فَمَحْصُورَةٌ، وَإِلَّا فَمُهِمَلَةٌ.

وَأَمَّا الشَّرْطِيَّاتُ: فَإِنْ كَانَ الْحُكْمُ فِيهَا بِالِاتِّصَالِ وَالْانْفِصَالِ فِي زَمَانٍ مُعَيَّنٍ

قول أحمد

قوله: (وَأَمَّا) فِي (الشَّرْطِيَّاتِ) أَي: هَذَا فِي الْحَمَلِيَّاتِ، وَأَمَّا فِي الشَّرْطِيَّاتِ «فإنَّ كَانَ الْحُكْمُ.. إلخ».

المهادي

قال السَّارِحُ: (وَأَمَّا الشَّرْطِيَّاتُ: فَإِنْ كَانَ... إلخ) إشارة إِلَى أَنَّ الْقَضِيَّةَ الْحَمَلِيَّةَ تَنْقَسِمُ إِلَى مَحْصُورَةٍ وَمُهِمَلَةٍ وَمَخْصُوصَةٍ، كَذَلِكَ الشَّرْطِيَّةُ مُنْقَسِمَةٌ إِلَيْهَا، وَكَمَا أَنَّ الْكَلِمَةَ الْحَمَلِيَّةَ لَيْسَتْ بِحَسَبِ كَلِمَةِ الْمَوْضُوعِ وَالْمَحْمُولِ، بَلْ بِاعْتِبَارِ كَلِمَةِ الْحُكْمِ، كَذَلِكَ كَلِمَةُ الشَّرْطِيَّةِ لَيْسَتْ بِحَسَبِ كَلِمَةِ الْمُقَدِّمِ وَالتَّالِي؛ فَإِنْ قَوْلُنَا: كُلَّمَا كَانَ زَيْدٌ يَكْتُبُ فَهُوَ يَحْرُكُ يَدَهُ، كَلِمَةُ مَعَ أَنَّ مُقَدِّمَهَا وَتَالِيَهَا شَخْصِيَّتَانِ،

خليل

مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْفَرْدِ بَحِثٌ لَا يَتَعَدَّى الْحُكْمُ إِلَيْهِ أَصْلًا؛ كَقَوْلُنَا: الْإِنْسَانُ نَوْعٌ، وَفِي الْمَحْصُورَةِ عَلَيْهِ بِاعْتِبَارِ تَحْقِيقِهِ فِي ضَمَنِ الْفَرْدِ؛ أَي: فِي خَارِجِ شُعُورِ الذَّهْنِ بَحِثٌ يَتَعَدَّى الْحُكْمُ إِلَيْهِ قَطْعًا؛ كَقَوْلُنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ وَبَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، وَفِي الْمُهِمَلَةِ عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ هُوَ هُوَ؛ سَوَاءٌ كَانَ بِاعْتِبَارِ وَجُودِهِ فِي الذَّهْنِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْفَرْدِ، أَوْ بِاعْتِبَارِ وَجُودِهِ فِي ضَمَنِ الْفَرْدِ؛ كَقَوْلُنَا: الْحَيَوَانُ إِنْسَانٌ؛ عَلَى مَا قَالَ بَعْضُ الْأَفَاضِلِ، وَالْمُهِمَلُ لَيْسَ يَوْجِبُ التَّعْمِيمَ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُذَكَّرُ فِيهِ طَبِيعَةً تَصْلُحُ أَنْ تُؤْخَذَ كُلِّيَّةً، وَتَصْلُحُ أَنْ تُؤْخَذَ جُزْئِيَّةً، فَأَخَذَهَا السَّادِجُ بِلَا قَرِينَةٍ مِمَّا لَا يَوْجِبُ أَنْ يَجْعَلَهَا كُلِّيَّةً، فَظَهَرَتْ صَحَّةُ كَوْنِ الْمَفْهُومِ نَفْسَ الْمَوْضُوعِ عَلَى التَّحْقِيقِ.

قَالَ السَّارِحُ: (أَي: اللَّفْظِ الدَّالِّ عَلَيْهَا)؛ أَي: عَلَى الْأَفْرَادِ، هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ، وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ يَقُولُ: إِنَّ السُّورَ أَمْرٌ دَالٌّ عَلَى الْأَفْرَادِ حَتَّى يَكُونَ شَامِلًا لَوْقُوعِ التَّكَرَّرِ فِي سِيَاقِ النَّقْيِ، فَإِنَّهُ دَالٌّ عَلَى الْاسْتِغْرَاقِ، فَإِنَّ بَيْنَ كَمِيَّةِ أَفْرَادِهِ بِطَرِيقِ الْكُلِّيَّةِ الْإِفْرَادِيَّةِ أَوْ الْبَعْضِيَّةِ الْإِفْرَادِيَّةِ تَكُونُ الْقَضِيَّةُ مَحْصُورَةً؛ لِأَنَّهُ لَوْ بَيْنَ الْكُلِّيَّةِ الْمَجْمُوعِيَّةِ أَوْ الْبَعْضِيَّةِ الْمَجْمُوعِيَّةِ؛ كَقَوْلُنَا: كُلُّ الرُّمَانِ مَأْكُولٌ أَوْ بَعْضُ الرُّمَانِ مَأْكُولٌ، لَا تُسَمَّى الْقَضِيَّةُ مَحْصُورَةً، بَلْ شَخْصِيَّةً أَوْ مُهِمَلَةً، وَكَذَا لَوْ بَيْنَ كَمِيَّةِ الْأَفْرَادِ بِوَجْهِ آخَرَ؛ كَقَوْلُنَا: عَشْرُونَ رَجُلًا حَاضِرُونَ، فَإِنَّهُ مُهِمَلَةٌ قَطْعًا^(١) عَلَى مَا قَالَ الْمُحَقِّقُ الطُّوسِي فِي «شرح الإشارات»، لَكِنَّ الظَّاهَرَ أَنَّ الْمَوْضُوعَ فِي هَذِهِ الْقَضَايَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ نَفْسُ الْكُلِّ وَنَفْسُ الْبَعْضِ وَنَفْسُ «عَشْرُونَ» لَا مَدْخُولَاتِهَا، فَتَأْمَلُ^(٢).

قوله: (أَي: هَذَا فِي الْحَمَلِيَّاتِ) فَكَأَنَّهُ قِيلَ: أَمَّا التَّقْسِيمُ فِي الْحَمَلِيَّاتِ فَكَذَا وَكَذَا، وَأَمَّا التَّقْسِيمُ فِي الشَّرْطِيَّاتِ فَكَذَا وَكَذَا؛ لِأَنَّ «أَمَّا» التَّفْصِيلِيَّةَ تَقْتَضِي ذِكْرَ الْمُتَعَدِّ بَعْدَهَا، وَلِذَا كَانَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ﴾

(١) فِيهِ أَنَّهُ مُنَافٍ لِمَا فِي «الإشارات» وَأَطْرَافُهَا مِنْ أَنَّهُ لَا يَوْجَدُ مُهِمَلَةٌ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ. اهـ مِنْهُ.

(٢) وَجْهُهُ أَنَّ فِي تَقْرِيرِ الْمُحَشِّي قُصُورًا حَيْثُ بَيْنَ الْمَرَادِ بِالْغَيْرِ، وَلَمْ يَبَيِّنِ الْمَرَادَ بِبَيَانِ كَمِيَّةِ الْأَفْرَادِ، مَعَ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَطْلُبُ الْإِبْضَاحَ، مَعَ أَنَّ الثَّانِي أَقْوَى فِي الطَّلَبِ كَمَا لَا يَخْفَى. اهـ مِنْهُ.



فمَحْصُوصَةٌ، وَإِلَّا فَإِنْ بُيِّنَ فِيهَا كَمِّيَّةُ الزَّمَانِ جَمِيعُهُ أَوْ بَعْضُهُ فَمَحْصُورَةٌ، وَإِلَّا فَمُهِمَلَةٌ.
وفي الجُمْلَةِ: الْأَزْمِنَةُ وَالْأَوْضَاعُ فِي الشَّرْطِيَّةِ بِمَنْزِلَةِ أَفْرَادِ الْمَوْضُوعِ فِي الْحَمَلِيَّةِ،
وَالْأَمْثَلَةُ غَيْرُ خَافِيَةٍ.

قول أحمد

قوله: (وَالْأَوْضَاعُ) وهي الأحوال الحاصلة للمُقَدِّمِ بِحَسَبِ اجْتِمَاعِهِ مَعَ الْأُمُورِ الْمُمَكِّنَةِ لِاجْتِمَاعِ

المصادي

قال الشَّارِحُ: (فَمَحْصُوصَةٌ) كَقَوْلِكَ فِي الْمُتَّصِلَةِ الشَّخْصِيَّةِ: إِنْ جِئْتَنِي الْيَوْمَ فَأَكْرِمْكَ، فِي تَعْيِينِ الزَّمَانِ،
أَوْ إِنْ جِئْتَنِي رَاكِبًا فَأَكْرِمْكَ، فِي تَعْيِينِ الْأَوْضَاعِ، وَكَقَوْلِكَ فِي الْمُنْفَصِلَةِ الشَّخْصِيَّةِ: زَيْدٌ فِي هَذَا الْيَوْمِ إِمَّا
أَنْ يَمُوتَ، أَوْ يَصِحَّ عَلَى تَقْدِيرِ تَعْيِينِ الزَّمَانِ، وَكَقَوْلِكَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي الدَّارِ زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو، عَلَى تَقْدِيرِ
تَعْيِينِ الْأَوْضَاعِ، قَالَ الشَّارِحُ: (فَمَحْصُورَةٌ) كَقَوْلِكَ فِي الْمُتَّصِلَةِ الْكُلِّيَّةِ: كُلَّمَا كَانَ زَيْدٌ إِنْسَانًا كَانَ حَيَوَانًا،
وَفِي الْجُزْئِيَّةِ: قَدْ يَكُونُ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ حَيَوَانًا كَانَ إِنْسَانًا، وَكَقَوْلِكَ فِي الْمُنْفَصِلَةِ الْكُلِّيَّةِ: دَائِمًا إِمَّا أَنْ
يَكُونَ الْعَدَدُ زَوْجًا أَوْ فَرْدًا، وَفِي الْجُزْئِيَّةِ: قَدْ يَكُونُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ جَمَادًا أَوْ نَامِيًا، قَالَ الشَّارِحُ:
(وَالْأَمْثَلَةُ) كَقَوْلِكَ فِي الْمُتَّصِلَةِ: إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالَعَةً فَالْتِهَارُ مَوْجُودٌ، وَفِي الْمُنْفَصِلَةِ: الْعَدَدُ إِمَّا أَنْ
يَكُونَ زَوْجًا أَوْ فَرْدًا.

قوله: (مَعَ الْأُمُورِ الْمُمَكِّنَةِ لِاجْتِمَاعِ) وَإِنَّمَا اعْتَبِرَ فِي الْأَحْوَالِ أَنْ تَكُونَ مُمَكِّنَةً لِاجْتِمَاعِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ
اعْتَبِرَ جَمِيعُ الْأَحْوَالِ سَوَاءً كَانَتْ مُمَكِّنَةً لِاجْتِمَاعِ أَوْ لَا لَمْ تَصْدُقْ كُلِّيَّةً شَرْطِيَّةً؛ لِأَنَّ مِنَ الْأَحْوَالِ
مَا لَا يَلْزَمُ مَعَهُ التَّالِي، كَعَدَمِ التَّالِي أَوْ عَدَمِ لُزُومِ التَّالِي؛ فَإِنَّ الْمُقَدِّمَ إِذَا فُرِضَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ هَذَيْنِ
الْوَضْعَيْنِ اسْتَلْزَمَ عَدَمَ التَّالِي أَوْ عَدَمَ لُزُومِ التَّالِي، فَلَا يَكُونُ التَّالِي لَازِمًا لَهُ عَلَى هَذَا الْوَضْعِ، وَإِلَّا لَكَانَ
الْمُقَدِّمُ عَلَى هَذَا الْوَضْعِ مُسْتَلْزِمًا لِلنَّقِیْضَيْنِ، وَهُوَ مُحَالٌ، وَمِنَ الْأَحْوَالِ مَا لَا يُعَانِدُ التَّالِي الْمُقَدِّمَ مَعَهُ
[٢٢/ب] لِصِدْقِ الطَّرْفَيْنِ؛ فَإِنَّ التَّالِي عَلَى هَذَا الْوَضْعِ لَازِمٌ لِلْمُقَدِّمِ، فَلَوْ كَانَ الْمُقَدِّمُ مُعَانِدًا لِلتَّالِي عَلَى
هَذَا الْوَضْعِ لَزِمَ مُعَانِدَةُ الشَّيْءِ لِلنَّقِیْضَيْنِ، وَإِنَّهُ مُحَالٌ، وَإِنَّمَا يُعْتَبَرُ إِمَّاكَانَ تِلْكَ الْأَحْوَالِ فِي نَفْسِهَا؛ لِأَنَّ
تِلْكَ الْأَحْوَالِ رُبَّمَا كَانَتْ مُمْتَنِعَةً فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، لَكِنَّا مُمَكِّنَةُ لِاجْتِمَاعِ مَعَ الْمُقَدِّمِ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ:

خليل

فِي أَلْيَا فِي قُوَّةٍ: أَمَّا الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ؛ لِيَكُونَ عَدِيلًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾
[آل عمران: ٧] لَكِنْ هَذَا عِنْدَ بَعْضٍ، وَأَمَّا عِنْدَ بَعْضٍ آخَرٍ فَلَا؛ لِأَنَّ مَعْنَى الْاسْتِلْزَامِ لَازِمٌ لَهَا دُونَ مَعْنَى
التَّفْصِيلِ، فَإِنَّهَا قَدْ تُجَرَّدُ عَنْهُ، فَإِنَّ السُّكُوتَ عَلَى مِثْلِ قَوْلِكَ: أَمَّا زَيْدٌ فَقَائِمٌ، صَحِيحٌ عَلَى مَا فِي «الرَّضِيِّ».
قوله: (الْمُمَكِّنَةُ^(١) لِاجْتِمَاعِ) هَكَذَا عِبَارَتُهُمْ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَنْطَبِقُ عَلَى قَاعِدَةِ النَّحْوِ^(٢)؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ

(١) وَلَا يَخْفَى عَلَيْكَ أَنَّ الْكَلَامَ فِي مُقَدِّمِ الْمُنْفَصِلَةِ كَذَلِكَ. اهـ منه.

(٢) لَا يَقَالُ: إِنَّ الْمَصْدَرَ لَا يَحْتَمِلُ التَّأْنِيثَ وَالْمُثَنَّى وَالْجَمْعَ؛ عَلَى مَا نَقَلَهُ عَصَامُ الدِّينِ عَنْ «الْكَشَافِ». لَأَنَّا نَقُولُ:
إِنَّهُ يَشْهَدُ عَلَى الْمَطْلُوبِ لَا عَلَى خِلَافِهِ. اهـ منه.

**قول أحمد**

مَعَهُ، وَإِنْ كَانَتْ هِيَ مُحَالَةً فِي أَنْفُسِهَا، فَإِذَا قُلْنَا: كُلَّمَا كَانَ زَيْدٌ إِنْسَانًا كَانَ حَيَوَانًا، فَمَعْنَاهُ أَنَّ لُزُومَ حَيَوَانِيَّةِ زَيْدٍ لِلْإِنْسَانِ ثَابِتٌ مَعَ كُلِّ وَضْعٍ يُمَكِّنُ أَنْ يُجَامَعَ إِنْسَانِيَّةُ زَيْدٍ، مِنْ كَوْنِهِ قَائِمًا أَوْ قَاعِدًا أَوْ كَاتِبًا أَوْ ضَاحِكًا، وَكَوْنِ الشَّمْسِ طَالِعَةً [١/١٨] أَوْ غَيْرِ طَالِعَةٍ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ،

الصمادي

كُلَّمَا كَانَ زَيْدٌ فَرَسًا كَانَ جَوْهَرًا، كَانَ مَعْنَاهُ: أَنَّ الْجَوْهَرِيَّةَ لَازِمَةٌ لِفَرَسِيَّتِهِ عَلَى جَمِيعِ الْأَحْوَالِ الْمُمْكِنَةِ الْاجْتِمَاعِ مَعَ فَرَسِيَّتِهِ، كَكَوْنِهِ صَاهِلًا مَثَلًا، مَعَ أَنَّ كَوْنَ زَيْدٍ صَاهِلًا غَيْرُ مُمْكِنٍ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَإِنْ كَانَ مُمْكِنَ الْاجْتِمَاعِ مَعَ فَرَسِيَّتِهِ.

خليل

الْجَارِيَّةُ عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ لَهُ تُطَابِقُ فَاعِلَهَا فِي التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، فَتَأْمَلْ^(١).
قوله: (مَعَهُ)؛ أَي: مَعَ الْمَقْدَمِ.

قوله: (وَإِنْ كَانَتْ هِيَ مُحَالَةً فِي أَنْفُسِهَا^(٢))؛ يَعْنِي: أَنَّ إِمْكَانَ تِلْكَ الْأُمُورِ فِي أَنْفُسِهَا لَيْسَ بِشَرْطٍ، وَإِنَّمَا الشَّرْطُ إِمْكَانُ اجْتِمَاعِهَا مَعَ الْمَقْدَمِ؛ نَحْو: كُلَّمَا كَانَ زَيْدٌ حِمَارًا كَانَ حَيَوَانًا، فَلِزُومِ الْحَيَوَانِيَّةِ لِكَوْنِ زَيْدٍ حِمَارًا يَجْتَمِعُ مَعَ نَاهَقِيَّةِ زَيْدٍ، وَإِنْ كَانَ كَوْنَ زَيْدٍ نَاهِقًا مُمْتَنِعًا فِي نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ يَنَافِي الْمَقْدَمَ، وَهُوَ ظَاهِرٌ.
قوله: (فَإِذَا قُلْنَا: كُلَّمَا كَانَ زَيْدٌ إِنْسَانًا... إلخ) مُتَّصِلَةٌ مُوجِبَةٌ كُلِّيَّةٌ، فِيهِ رَدٌّ عَلَى قَوْمٍ قَدْ ظَنُّوا أَنَّ حَصْرَهَا -أَي: حَصْرَ الشَّرْطِيَّةِ-، وَإِهْمَالُهَا، وَشَخْصِيَّتُهَا بِسَبَبِ الْأَجْزَاءِ، فَإِنْ كَانَتْ الْأَجْزَاءُ كُلِّيَّةً -كَقَوْلِنَا: إِنْ كَانَ كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانًا، فَكُلُّ كَاتِبٍ حَيَوَانًا- فَالشَّرْطِيَّةُ كُلِّيَّةٌ، وَإِنْ كَانَتْ شَخْصِيَّةً -كَقَوْلِنَا: كُلَّمَا كَانَ زَيْدٌ كَاتِبًا فَهُوَ يَحْرُكُ يَدَهُ- فَهِيَ شَخْصِيَّةٌ، وَإِنْ كَانَتْ مُهْمَلَةً مُفْهَمَةً، وَلَوْ نَظَرُوا بِعَيْنِ التَّحْقِيقِ لَوَجَدُوا الْأَمْرَ بِخِلَافِ ذَلِكَ، فَإِنَّ الْحَمَلِيَّةَ لَمْ تَكُنْ كُلِّيَّةً لِأَجْلِ كُلِّيَّةِ الْمَوْضُوعِ وَالْمَحْمُولِ، بَلْ لِأَجْلِ كُلِّيَّةِ الْحُكْمِ، وَنَظِيرُهُ هُنَا اتِّصَالُ وَعِنَادُ، فَكَمَا يَجِبُ فِي الْحَمَلِيَّاتِ أَنْ يُنْظَرَ إِلَى الْحُكْمِ لَا إِلَى الْأَجْزَاءِ، كَذَلِكَ فِي الشَّرْطِيَّاتِ يَجِبُ ارْتِبَاطُ الْأَحْوَالِ بِالْحُكْمِ، وَالْكُلِّيَّةِ الْمُتَّصِلَةِ وَالْمُنْفَصِلَةِ اللَّزُومِيَّتَيْنِ بِعُمُومِ اللَّزُومِ وَالْعِنَادِ جَمِيعِ الْفُرُوضِ وَالْأَزْمَنَةِ وَالْأَحْوَالِ، فَعَلَيْكَ بِالتَّأْمُلِ.

قوله: (مَعَ كُلِّ وَضْعٍ)؛ أَي: مَعَ كُلِّ حَالٍ يُمْكِنُ أَنْ يَجَامَعَ مَعَ إِنْسَانِيَّةِ زَيْدٍ مِمَّا ذَكَرَهُ الْمُحْشِي، وَهُوَ احْتِرَازٌ عَمَّا لَا يُمْكِنُ الْاجْتِمَاعُ مَعَ عَدَمِ كَوْنِهِ جِسْمًا أَوْ جَوْهَرًا أَوْ مَتَحَيِّزًا أَوْ كَوْنِهِ قَابِلًا لِلْعِلْمِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

(١) وجهه أن القول بكسب المضاف إليه التأنيث لا يجري هنا كما مر. اه منه.

(٢) قوله: (وَإِنْ كَانَتْ هِيَ مُحَالَةً فِي أَنْفُسِهَا) قال صاحب «المطالع» في كتابه المسمى بـ«الإيضاح»: «إن اعتبار تلك الأمور ممكنة الاجتماع مع المقدم ليس في محل الحاجة؛ لأن الموجبة الكلية للزومية إنما تصدق إذا كانت طبيعة المقدم من حيث هي مقتضية للتالي. وأجيب: بأنه حينئذ لا يحصل الجزم باللزوم؛ لأن المقدم وإن كان بحيث يقتضي لذاته اللزوم أو العناد، ولكن إذا فرض مع عدم ذلك الاقتضاء يحتمل أن لا يبقى اللزوم والعناد وحينئذ لم يحصل الجزم. اه منه.



فإن قُلْتُ: التَّقْسِيمُ غَيْرُ حَاصِرٍ؛ لِعَدَمِ ذِكْرِ الطَّبِيعِيَّةِ فِيهِ.

قُلْتُ: مَوْرِدُ الْقِسْمَةِ الْقَضِيَّةُ الْمُسْتَعْمَلَةُ فِي الْعُلُومِ

قول أحمد

قوله: (التَّقْسِيمُ غَيْرُ حَاصِرٍ) أي: تَقْسِيمُ الْقَضِيَّةِ إِلَى الشَّخْصِيَّةِ وَالْمَحْضُورَةِ وَالْمُهْمَلَةِ غَيْرُ حَاصِرٍ؛ لِعَدَمِ ذِكْرِ الطَّبِيعِيَّةِ فِيهِ، مَعَ أَنَّهَا قَضِيَّةٌ حَمَلِيَّةٌ حُكِمَ فِيهَا بِثُبُوتِ مَفْهُومٍ لِمَفْهُومٍ، كَقَوْلِنَا: الْإِنْسَانُ نَوْعٌ، وَالْحَيَوَانُ جِنْسٌ، قوله: (الْقَضِيَّةُ الْمُسْتَعْمَلَةُ فِي الْعُلُومِ)، وَالشَّخْصِيَّةُ قَدْ تُسْتَعْمَلُ

المهادي

قوله: (كَقَوْلِنَا: الْإِنْسَانُ نَوْعٌ، وَالْحَيَوَانُ جِنْسٌ) هَاتَانِ الْقَضِيَّتَانِ طَبِيعَتَانِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الْقَضَايَا تُسَمَّى عَامَّةً؛ لِأَنَّ الْمَوْضُوعَ فِيهَا هُوَ الطَّبِيعَةُ بِقَيْدِ الْعُمُومِ؛ فَإِنَّ الْحَيَوَانَ - مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ عَامٌّ - مَوْصُوفٌ بِالْجِنْسِيَّةِ، وَالْإِنْسَانَ - بِقَيْدِ الْعُمُومِ - مَوْصُوفٌ بِالنَّوْعِيَّةِ، وَقَالُوا: الطَّبِيعَةُ مِثْلُ قَوْلِنَا: الْإِنْسَانُ حَيَوَانٌ نَاطِقٌ، فَرَادُوا فِي الْقَضَايَا قِسْمًا خَامِسًا، وَالْحَقُّ أَنَّهَا طَبِيعِيَّةٌ؛ لِأَنَّ الْمَحْكُومَ عَلَيْهِ بِالْجِنْسِيَّةِ هُوَ طَبِيعَةُ الْحَيَوَانِ، وَالْقَيْدُ الْمَعْتَبَرُ فِي ثُبُوتِ الْمَحْكُومِ بِهِ لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ لَا يَلْزِمُ أَنْ يُلَاحَظَ فِي الْحُكْمِ بِثُبُوتِهِ لَهُ.

قوله: (وَالشَّخْصِيَّةُ قَدْ تُسْتَعْمَلُ) إشارةٌ إِلَى جَوَابٍ مَا قِيلَ: إِنَّ الشَّخْصِيَّةَ لَيْسَتْ مَعْتَبَرَةً فِي الْعُلُومِ أَيْضًا؛ إِذْ لَا يُبْحَثُ فِيهَا عَنِ الْأَشْخَاصِ، فَلِمَ ذَكَرَهَا؟ فَأُجِيبُ: بِأَنَّهُ قَدْ تُسْتَعْمَلُ فِي الْإِنْتِاجَاتِ نَحْوُ: هَذَا زَيْدٌ، وَزَيْدٌ حَيَوَانٌ، فَهَذَا حَيَوَانٌ، بِخِلَافِ الطَّبِيعِيَّةِ؛ فَإِنَّهَا لَا تُسْتَعْمَلُ فِي الْإِنْتِاجَاتِ أَصْلًا؛ لِكُذْبِ قَوْلِنَا: زَيْدٌ نَوْعٌ فِي قَوْلِنَا: زَيْدٌ إِنْسَانٌ، وَالْإِنْسَانُ نَوْعٌ، وَقَدْ يُجَابُ عَنْهُ: بِأَنَّ الشَّخْصِيَّةَ مَعْتَبَرَةٌ فِي ضِمَنِ الْمَحْضُورَاتِ، بِخِلَافِ الطَّبِيعِيَّةِ فَإِنَّهَا لَيْسَتْ بِمَعْتَبَرَةٍ لَا فِي ذَاتِهَا، وَلَا ضِمْنَ الْمَحْضُورَاتِ.

خليل

قوله: (غَيْرُ حَاصِرٍ) يُفْهَمُ مِنْهُ: أَنَّ الْإِنْحِصَارَ لَازِمٌ لَصَحَّةِ التَّقْسِيمِ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ عَصَامَ الدِّينِ قَالَ فِي «حَاشِيَةِ شَرْحِ الْكَافِيَةِ»: إِنَّ التَّقْسِيمَ قَدْ يَخْلُو عَنْ قَصْدِ حَصْرِ الْمَقْسَمِ فِيمَا ذَكَرَ مِنَ الْأَقْسَامِ. اهـ، وَلَوْ صَحَّ^(١) هَذَا الْكَلَامُ كَانَ مَا ذَكَرَهُ فِي مَقَامِ الْجَوَابِ تَسْلِيمًا.

قوله: (وَالْحَيَوَانُ جِنْسٌ) قِيلَ^(٢) عَلَيْهِ: بِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ يَقُولُ: الْحَيَوَانُ لَيْسَ بِنَوْعٍ؛ لِيَكُونَ مِثَالًا لِلْسَّالِبَةِ.

قوله: (وَالشَّخْصِيَّةُ قَدْ تُسْتَعْمَلُ) لِأَنَّهَا قَدْ تَقَعُ صُغْرَى الْقِيَاسِ؛ نَحْوُ: زَيْدٌ إِنْسَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ كَاتِبٌ، عَلَى مَا قِيلَ^(٣)، وَسَيَجِيءُ التَّرْدِيدُ مِنَ الْمُحْشَى فِي كَوْنِهِ صُغْرَى وَكَوْنِهَا كُبْرَى، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ قَالَ قَطْبُ

(١) إشارة إلى ما فيه؛ لأن المتبادر من إيرادهم على كل تقسيم بأنه غير حاصر، واعتذارهم بوجه ما لزوم الانحصار بذلك. اهـ منه.

(٢) أي: اعترض عليه. اهـ منه.

(٣) قائله عبد الرحيم. اهـ منه.



والإنتاجات، وهي التي حُكِمَ فِيهَا عَلَى جُزْئِيَّاتِ الْمَوْضُوعِ [١/١٢]

قول أحمد

في (الإنتاجات) وإن كان قليلاً، فلذا ذكرها.

العبادي

خليل

المحققين في «شرح السُّمَسِيَّة»: إِنَّ الشَّخْصِيَّةَ نَازِلَةٌ مَنْزِلَةً الْكُلِّيَّةِ لِإِنْتِاجِهَا فِي كُبْرَى هَذَا الشَّكْلِ^(١)، فإِذَا قُلْنَا: هَذَا زَيْدٌ، وَزَيْدٌ إِنْسَانٌ، يَنْتُجُ بِالضَّرُورَةِ: هَذَا إِنْسَانٌ، وَقَالَ فِي «شرح المطالع»: إِنَّ الْمَخْصُوصَاتِ بِمَنْزِلَةِ الْكُلِّيَّاتِ وَغَيْرِ مُعْتَبَرَةٍ فِي الْإِنْتِاجَاتِ؛ إِذْ لَمْ يُبْرَهَنْ عَلَيْهَا وَلَا بِهَا، وَلَمْ تَعْتَبَرْ فِي الْعُلُومِ لَكُونِهَا فِي مَعْرِضِ التَّغْيِيرِ وَالزُّوَالِ. اهـ، أَقُولُ: إِنَّ كَلَامَهُ مُضْطَرَبٌ غَيْرُ مُشَخَّصٍ، وَالتَّحْقِيقُ هُوَ الشُّقُّ الثَّانِي، وَيُظْهِرُ ذَلِكَ مِمَّا سَبَقَ مِنْ نُصُوصِهِمْ؛ أَعْلَمُ أَنَّ عَصَامَ الدِّينِ قَالَ فِي «حَاشِيَةِ شَرْحِ الْكَافِيَةِ»: يَجُوزُ إِنْتِاجُ الطَّبِيعِيَّةِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، وَحَمَلَ قَوْلَ الْقَوْمِ بِعَدَمِ الْإِنْتِاجِ عَلَى رَفْعِ الْإِيجَابِ، وَلَوْ صَحَّ كَلَامُ عَصَامِ الدِّينِ لَا يَصِحُّ الْإِعْتِدَارُ، فَتَأَمَّلْ^(٢)، وَاللَّهُ أَغْلَمُ بِالصَّوَابِ.

قَالَ الشَّارِحُ: (فِي الْعُلُومِ) قِيلَ: الْمَرَادُ بِهَا الْعُلُومُ الْحَكْمِيَّةُ -بِفَتْحِ الْكَافِ- عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ، قَالَ الشَّارِحُ: (وَهِيَ الَّتِي حُكِمَ فِيهَا عَلَى جُزْئِيَّاتِ الْمَوْضُوعِ) فَتَخَرَّجُ الشَّخْصِيَّةُ أَيْضاً مَعَ أَنَّهَا دَاخِلَةٌ فِي الْأَقْسَامِ، وَلَوْ قَالَ: «وَهِيَ الَّتِي حُكِمَ فِيهَا عَلَى غَيْرِ الْمَفْهُومِ» لَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَفِي هَذَا الْمَقَامِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّ الشَّخْصِيَّةَ لَيْسَتْ بِمُسْتَعْمَلَةٍ فِي الْعُلُومِ؛ قَالَ الْمُحَقِّقُ الطُّوسِي فِي «شرح الإشارات»: لَمَّا تَبَيَّنَ أَنَّ الْمَهْمَلَةَ فِي قُوَّةِ الْجَزْئِيَّةِ، وَكَانَتِ الشَّخْصِيَّاتُ مِمَّا لَا يَعْتَدُّ بِهَا فِي الْعُلُومِ، صَارَتِ الْقَضَايَا الْمَعْتَبَرَةُ هِيَ الْمَحْصُورَاتِ الْأَرْبَعُ. اهـ، وَقَالَ الشَّرِيفُ فِي «حَاشِيَةِ مَخْتَصَرِ الْمُنْتَهَى»: إِنَّ الشَّخْصِيَّاتِ لَا تَعْتَبَرُ فِي الْعُلُومِ. اهـ، لَفْظُهُ الشَّرِيفُ، وَقَالَ -قُدَّسَ سِرُّهُ- أَيْضاً فِي «حَاشِيَةِ الْمَطَالَعِ»: الْجَزْئِيُّ لَا يُبْحَثُ عَنْهُ فِي الْفَنِّ أَصْلاً، وَقَالَ الشَّيْخُ فِي «الشفاء»: إِنَّا لَا نَشْتَغِلُ بِالنَّظَرِ فِي الْجَزْئِيَّاتِ، وَإِنَّمَا تُرْسَمُ فِي آلَةِ النَّفْسِ، وَإِذَا انْقَطَعَتْ آلَتُهَا زَالَتْ عَنْهَا الْإِدْرَاكَاتُ؛ أَمَّا الْبَحْثُ عَنِ الْأَفْلَاكِ الْمَخْصُوصَةِ وَالْعُقُولِ الْفَعَّالَةِ وَالْوَاجِبِ تَعَالَى فَبِحَثٍّ عَنِ الْكُلِّيَّاتِ الْمُنْحَصَرَةِ فِي أَشْخَاصِهَا. اهـ كَلَامُ السَّيِّدِ مُلْخَصاً^(٣)، وَقَالَ شَارِحُ «المطالع» فِي بَابِ التَّصْدِيقَاتِ: لَا يَقَالُ: كَمَا أَنَّ الْقَضِيَّةَ الطَّبِيعِيَّةَ لَمْ تَعْتَبَرْ فِي الْعُلُومِ كَذَلِكَ الشَّخْصِيَّةُ؛ لِأَنَّ الْعُلُومَ لَا تَبْحَثُ عَنِ الشَّخْصِيَّاتِ بَلْ عَنِ الْكُلِّيَّاتِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: اعْتَبَارُ الْقَضِيَّةِ الْكُلِّيَّةِ يَوْجِبُ اعْتِبَارَ الشَّخْصِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ فِيهَا عَلَى الْأَفْرَادِ، وَغَايَةُ مَا فِي الْبَابِ أَنَّهَا لَا تَكُونُ مُعْتَبَرَةً بِالذَّاتِ، لَكِنْ لَا يَدُلُّ

(١) أي: الشكل الأول. اهـ منه.

(٢) وجه التأمل أنه لا عبرة بإنتاج الطبيعية؛ لأن القوم قد طوّلوا الكلام في إنتاجات الشخصية في الجملة وعدم إنتاجها، واضطرب كلامهم في الاعتذار بذكر الشخصية وترك الطبيعية في القسمة بأن الطبيعية لا تستعمل في إنتاجات العلوم، والحق أن مرادهم بالإنتاج وعدم الإنتاج في إثبات المسائل العملية، فالطبيعية لا تنتج أصلاً فيها، فالاعتذار صحيح. اهـ منه.

(٣) قد ذكر القطب في كتابه هذه المسألة في مواضع منهما. اهـ منه.



لا على طَبِيعَتِهِ، كما بُيِّنَ في الْمُطَوَّلَاتِ.

١ - [المخصوصة]:

وَكُلُّ مِنَ الْمُوجِبَةِ وَالسَّالِبَةِ (إِمَّا مَخْصُوصَةٌ كَمَا ذَكَرْنَا) مِنْ مِثَالِهِمَا.

٢ - [المحصورة وأنواعها]:

([وَأَمَّا مَخْصُورَةٌ، وهي]، إِمَّا كُلِّيَّةٌ مُسَوَّرَةٌ كَقَوْلِنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ كَاتِبٌ، وَلَا شَيْءٌ) أَوْ لَا وَاحِدَ (مِنَ الْإِنْسَانِ بِكَاتِبٍ، وَإِمَّا جُزْئِيَّةٌ مُسَوَّرَةٌ كَقَوْلِنَا: بَعْضُ الْإِنْسَانِ) أَوْ وَاحِدٌ مِنَ الْإِنْسَانِ (كَاتِبٌ، وَبَعْضُ الْإِنْسَانِ لَيْسَ بِكَاتِبٍ)، أَوْ لَيْسَ بَعْضُ الْإِنْسَانِ بِكَاتِبٍ، أَوْ لَيْسَ كُلُّ الْإِنْسَانِ بِكَاتِبٍ.

[السور في القضايا]:

وَمِنْ هَذَا عُلِمَ أَنَّ السُّورَ فِي الْحَمَلِيَّةِ، لِلإِيجَابِ الْكُلِّيِّ: كُلُّ، وَلِلإِيجَابِ الْجُزْئِيِّ: بَعْضٌ، وَوَاحِدٌ، وَلِلسَّلْبِ الْكُلِّيِّ: لَا شَيْءٌ، وَلَا وَاحِدٌ، وَلِلسَّلْبِ الْجُزْئِيِّ: لَيْسَ كُلُّ، وَلَيْسَ بَعْضٌ، وَبَعْضٌ لَيْسَ.

قول أحمد

.....

الجمادي

قال الشارح: (ليس كُلُّ، وليس بعضٌ، وبعض ليس)، والفرق بين الأسوار الثلاثة: أَنَّ «ليس كُلُّ»

خليل

ذلك^(١) على عدم الاعتبار مُطلقاً، هذا غاية الكلام في هذا المقام، والله الموفق على تحقيق المرام. اهـ، وفيه نظر؛ لأنَّ اعتبار القضية الكُلِّيَّةِ إنما يُوجِبُ اعتبارَ الأشخاصِ مجعلةً لا مُفَصَّلَةً، والكلام في الثاني دون الأول، أقول: اعتبار الشخصية مبني على ظاهر الحال بناءً على وقوعها كبرى القياس كما مرَّ، وهذا القدر كافٍ في ذكر الشخصية دون الطبيعية، فالمقسم هو القضية المستعملة في العلوم تحقيقاً أو ظاهراً، فالتحقيق: أَنَّ الشخصية لا تُستعمل في العلوم كالطبيعية، فكلام المحشي مبني على كلام شارح «الشمسية»، وهو خالٍ عن التحقيق؛ لأنه مخالف لنصوصهم كما مرَّ، وإنما أظننا الكلام في هذا المقام؛ ليفهم المرام بإذن الله الملك العلام. قال الشارح العلامة: (لا على طَبِيعَتِهِ) فالقضية الطبيعية كما أنها خارجة عن الأقسام خارجة عن المقسم.



(١) لأن الاعتبار بالذات أخص من مطلق الاعتبار، ولا يلزم من انتفاء الخاص انتفاء العام كما لا يخفى. اهـ منه.



وَيُعْلَمُ فِي الشَّرْطِيَّةِ أَيْضاً أَنَّ السُّورَ لِلإِيجَابِ الْكُلِّيِّ: دَائِماً وَكُلِّمَا، وَمَتَى وَمَهْمَا وَمَا فِي مَعْنَاهَا، وَلِلإِيجَابِ الْجُزْئِيِّ: قَدْ يَكُونُ، وَلِلسَّلْبِ الْكُلِّيِّ: لَيْسَ الْبَتَّةَ، وَلِلسَّلْبِ الْجُزْئِيِّ: قَدْ لَا يَكُونُ، وَلَيْسَ دَائِماً، وَلَيْسَ كُلِّمَا وَلَيْسَ مَهْمَا.

وَالْفَرْضُ: مِنْ ذِكْرِ الْأَسْوَارِ التَّمثِيلِ بِمَا فِيهِ الْأَشْتِهَارُ فِي الِاسْتِعْمَالِ لَا الْحَصْرُ؛ فَإِنَّ قَاطِبَةً وَكَافَّةً وَلَا مَ الِاسْتِغْرَاقِ يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ سُوراً لِلإِيجَابِ الْكُلِّيِّ الْحَمْلِيِّ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ فِي «الشِّفَاءِ».

٣ - [المهملة]:

(وَأَمَّا أَنْ لَا تَكُونَ كَذَلِكَ) أَيُّ: مَخْصُوصَةً أَوْ مُسَوَّرَةً (وَتُسَمَّى مُهْمَلَةً) لِإِهْمَالِ السُّورِ فِيهَا، (كَقَوْلِنَا) فِي الْحَمْلِيَّةِ: (الْإِنْسَانُ نَاطِقٌ)، وَفِي الشَّرْطِيَّةِ: إِنْ جَاءَ زَيْدٌ، أَوْ إِذَا جَاءَ زَيْدٌ قَوْلِ أَهْمَدَ

العمادي

دَالٌّ عَلَى رَفْعِ الإِيجَابِ الْكُلِّيِّ بِالمُطَابَقَةِ، وَعَلَى السَّلْبِ الْجُزْئِيِّ بِالِالْتِزَامِ؛ لِأَنَّ قَوْلَنَا: كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ، يَكُونُ مَعْنَاهُ: ثُبُوتُ الْإِنْسَانِيَّةِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَفْرَادِ الْحَيَوَانِ، وَهُوَ الإِيجَابُ الْكُلِّيُّ، [٢٣/أ] وَإِنْ كَانَ فِي نَفْسِهِ كَاذِباً، وَإِذَا قُلْنَا: لَيْسَ كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَاناً، يَكُونُ مَفْهُومُهُ الصَّرِيحُ أَنَّهُ لَيْسَ يَتَّبِعُ الْإِنْسَانُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَفْرَادِ الْحَيَوَانِ، وَهُوَ رَفْعُ الإِيجَابِ الْكُلِّيِّ، بِخِلَافِ «لَيْسَ بَعْضٌ، وَبَعْضٌ لَيْسَ» فَإِنَّهُمَا دَالَّانِ عَلَى السَّلْبِ الْجُزْئِيِّ بِالمُطَابَقَةِ، وَعَلَى رَفْعِ الإِيجَابِ الْكُلِّيِّ بِالِالْتِزَامِ؛ لِأَنَّا إِذَا قُلْنَا: بَعْضُ الْحَيَوَانِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ، أَوْ لَيْسَ بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَاناً يَكُونُ مَفْهُومُهُ الصَّرِيحُ سَلْبُ الْإِنْسَانِ عَنْ بَعْضِ أَفْرَادِ الْحَيَوَانِ، وَهُوَ سَلْبُ الْجُزْئِيِّ، وَأَمَّا الْفَرْقُ بَيْنَ الْأَخِيرَيْنِ: فَهُوَ أَنَّ «لَيْسَ بَعْضٌ» قَدْ يُذَكِّرُ لِلسَّلْبِ الْكُلِّيِّ؛ لِأَنَّ الْبَعْضَ غَيْرَ مُعَيَّنٍ، وَوَقَعَ عَلَى سِيَاقِ النَّفْيِ، فَأَشْبَهَ النَّكَرَةَ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ حُكْماً؛ لِأَنَّ النَّكَرَةَ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ تُفِيدُ الْعُمُومَ، فَكَذَلِكَ هُوَ، بِخِلَافِ «بَعْضٌ لَيْسَ»؛ فَإِنَّ الْبَعْضَ هَاهُنَا وَإِنْ كَانَ أَيْضاً غَيْرَ مُعَيَّنٍ لَكِنَّهُ لَيْسَ وَاقِعاً فِي سِيَاقِ النَّفْيِ، وَ«بَعْضٌ لَيْسَ» قَدْ يُذَكِّرُ لِلإِيجَابِ الْجُزْئِيِّ، كَمَا فِي قَوْلِنَا: بَعْضُ الْحَيَوَانِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ، أُرِيدَ إِثْبَاتُهُ الْإِنْسَانِيَّةَ لِبَعْضِ الْحَيَوَانِ، بِخِلَافِ «لَيْسَ بَعْضٌ»؛ إِذْ لَا يُمْكِنُ تَصَوُّرُ الإِيجَابِ مَعَ تَقَدُّمِ حَرْفِ السَّلْبِ عَلَى الْمَوْضُوعِ.



أَكْرَمَتْهُ [١٢/ب] وَالْمُهِمَلَّةُ فِي قُوَّةِ الْجُزْئِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ عَلَى أَفْرَادِ الشَّيْءِ فِي الْجُمْلَةِ مَعَ الْحُكْمِ عَلَى بَعْضِ أَفْرَادِهِ يَتَلَازِمَانِ طَرْدًا وَعَكْسًا، وَكَذَا الْحُكْمُ فِي زَمَانٍ مُتَنَشِّرٍ، مَعَ الْحُكْمِ الْمُطْلَقِ يَتَلَازِمَانِ.



[تقسيم الشرطية باعتبار الاتصال والانفصال]

١ - [الشرطية المتصلة]:

[لزومية]:

(وَالْمُتَّصِلَةُ) قِسْمَانِ؛ لِأَنَّهَا (إِمَّا) أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ بِالِاتِّصَالِ فِيهَا مَبْنِيًّا عَلَى الْاِقْتِضَاءِ،

قول أحمد

قوله: (طَرْدًا وَعَكْسًا) أي: ثُبُوتًا وَعَدَمًا، قوله: (فِي زَمَانٍ مُتَنَشِّرٍ) أي: فِي زَمَانٍ مَا، أي: فِي بَعْضِ الْأَزْمَنَةِ غَيْرِ الْمُعَيَّنَةِ.

العمادي

قوله: (فِي بَعْضِ الْأَزْمَنَةِ غَيْرِ الْمُعَيَّنَةِ) وَلَيْسَ الْمُرَادُ بَعْدَ التَّعْيِينِ أَنْ يُؤْخَذَ عَدَمُ التَّعْيِينِ قَيْدًا فِيهَا، بَلِ الْمُرَادُ أَلَّا يُقَيَّدَ بِهِ وَيُرْسَلَ مُطْلَقًا؛ فَتَكُونُ الْمَطْلَقَةُ الْعَامَّةُ كَقَوْلِنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ مُتَنَفِّسٌ، بِالِاطِّلاقِ الْعَامِّ، وَالْمُتَنَشِّرَةُ الْمَطْلَقَةُ كَقَوْلِنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ مُتَنَفِّسٌ فِي وَقْتٍ مَا، مُتَلَازِمَتَانِ^(١).

خليل

قَالَ الشَّارِحُ الْعَلَامَةُ: (وَالْمُتَّصِلَةُ قِسْمَانِ) هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ، وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ الْمُتَّصِلَةَ مُنْقَسِمَةٌ

(١) قوله: «متلازمتان» كذا في الأصل، والصواب متلازمتين لأنه خبر فتكون، والتقدير: «فتكون المطلقة العامة والمتنشرة المطلقة متلازمتين».



وهي تُسَمَّى (لُزُومِيَّةً)، وَذَلِكَ: إِمَّا بِأَنْ يَكُونَ الْمُقَدَّمُ عِلَّةً لِلتَّالِي، (كَقَوْلِنَا: إِنْ كَانَتْ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ)، أَوْ بِأَنْ يَكُونَ التَّالِي عِلَّةً لِلْمُقَدَّمِ كعكسه، أَوْ بِأَنْ يَكُونَا مَعْلُولِي عِلَّةٍ وَاحِدَةٍ، نَحْو: إِنْ كَانَ النَّهَارُ مَوْجُوداً فَالْعَالَمُ مُضِيءٌ، وَمِنْهُ: التَّضَائِفُ بَيْنَهُمَا نَحْو: إِنْ كَانَ زَيْدٌ أَبَا عَمْرٍو كَانَ عَمْرٍو ابْنَهُ.

قول أحمد

قوله: (كَعَكْسِهِ) أَي: قَوْلُنَا: إِنْ كَانَ النَّهَارُ مَوْجُوداً فَالشَّمْسُ طَالِعَةً، قوله: (وَمِنْهُ التَّضَائِفُ) أَي: مِمَّا يَكُونَانِ مَعْلُولِي عِلَّةٍ وَاحِدَةٍ، وهي التَّوَلُّدُ (بَيْنَهُمَا) فِي هَذَا الْمِثَالِ.

المجادي

خليل

إِلَيْهِمَا وَإِلَى الْمَطْلُوعَةِ؛ إِذِ الْحُكْمُ فِيهَا إِنْ قُيِّدَ بِقَيْدِ اللَّزُومِ سُمِّيَتْ لُزُومِيَّةً، وَإِنْ قُيِّدَ بِقَيْدِ الْإِتِّفَاقِ سُمِّيَتْ إِتِّفَاقِيَّةً، وَإِنْ لَمْ تُقَيِّدْ بِشَيْءٍ مِنْهُمَا سُمِّيَتْ مُطْلَقَةً، وَيَشْمَلُ الْقَيْدَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ الصُّحْبَةُ الْمَطْلُوعَةُ، فَلَوْ كَانَ الْحُكْمُ فِي قَوْلِنَا: إِنْ كَانَتْ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ، بِأَنَّ الثَّانِي صَحِبَ الْأَوَّلَ كَانَتْ الْقَضِيَّةُ مُطْلَقَةً.

قوله: (إِنْ كَانَ النَّهَارُ مَوْجُوداً) وَمِنْهُ -أَي: مِمَّا يَكُونُ الْمُقَدَّمُ مَعْلُولاً لِلتَّالِي- اسْتِلْزَامُ الْكُلِّ لِلجُزْءِ؛ نَحْو: كُلَّمَا كَانَ الْإِنْسَانُ مَوْجُوداً فَالْحَيَوَانُ مَوْجُودٌ، وَمِنْهُ: اسْتِلْزَامُ الْمَشْرُوطِ لِلشَّرْطِ؛ كَقَوْلِنَا: كُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ عَالِماً فَهُوَ حَيٌّ، فَإِنْ قُلْتُ: إِنَّ الْمُقَدَّمُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُقَدِّماً بِالطَّبَعِ كَمَا مَرَّ، مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ ههنا، قُلْتُ: هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى الْغَالِبِ.

قَالَ الشَّارِحُ الْعَلَامَةُ: (إِنْ كَانَ النَّهَارُ مَوْجُوداً فَالْعَالَمُ مُضِيءٌ) فَإِنَّ الْمُقَدَّمُ مَعْلُولٌ لِعِلَّةِ التَّالِي، وَهِيَ طُلُوعُ الشَّمْسِ، وَالْمُرَادُ بِالْعِلَّةِ ههنا مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الشَّيْءُ^(١) كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الْحُكَمَاءِ عَلَى مَا فِي «شَرْحِ الْقِسْطَاسِ». وَاعْلَمْ أَنَّ مَا ذَكَرَ ههنا مِنَ الْعِلَاقَاتِ إِنَّمَا هُوَ عِلَاقَاتُ الْمُتَّصِلَةِ اللَّزُومِيَّةِ، وَأَمَّا عِلَاقَاتُ الْمُنْفَصِلَةِ الْعِيَادِيَّةِ الَّتِي سَمَّاها صَاحِبُ «الْمَطَالَعِ» لُزُومِيَّةً، فَإِنَّ يَكُونُ الْمُقَدَّمُ عِلَّةً لِمَقَابِلِ التَّالِي؛ نَحْو: دَائِماً إِذَا تَكُونُ الشَّمْسُ طَالِعَةً أَوْ لَا يَكُونُ النَّهَارُ مَوْجُوداً، أَوْ يَكُونُ الْمُقَدَّمُ مَعْلُولاً لِمَقَابِلِ التَّالِي^(٢)؛ نَحْو: دَائِماً إِذَا لَا يَكُونُ النَّهَارُ مَوْجُوداً أَوْ تَكُونُ الشَّمْسُ طَالِعَةً، وَأَنْ يَكُونُ الْمُقَدَّمُ مَعْلُولاً لِعِلَّةٍ مَقَابِلِ التَّالِي؛ نَحْو: دَائِماً إِذَا أَنْ يَكُونُ النَّهَارُ مَوْجُوداً أَوْ لَمْ يَكُنِ الْعَالَمُ مُضِيئاً؛ أَمَّا مِثَالُ الْمُتَّصِلَةِ الْمَوْجِبَةِ الْإِتِّفَاقِيَّةِ فَكَقَوْلِنَا: كُلَّمَا كَانَ الْإِنْسَانُ حَيَوَاناً فَالْفَرَسُ جَسْمٌ؛ إِذْ لَيْسَ بَيْنَ الْمُقَدَّمِ وَالتَّالِي عِلَاقَةٌ تَقْتَضِي اللَّزُومَ بَيْنَهُمَا، بَلْ يَجَامَعُ صِدْقُ الْمُقَدَّمِ صِدْقُ التَّالِي بِطَرِيقِ الْإِتِّفَاقِ، وَأَمَّا مِثَالُ الْمُنْفَصِلَةِ الْمَوْجِبَةِ الْإِتِّفَاقِيَّةِ فِي هَذِهِ الْمَادَّةِ أَيْضاً؛ نَحْو قَوْلِنَا: دَائِماً إِذَا أَنْ يَكُونُ الْإِنْسَانُ حَيَوَاناً أَوْ لَمْ يَكُنِ الْفَرَسُ جَسْماً حَقِيقِيَّةً، وَكَقَوْلِنَا: دَائِماً إِذَا أَنْ يَكُنِ الْإِنْسَانُ حَيَوَاناً أَوْ لَمْ يَكُنِ الْفَرَسُ جَسْماً مَانِعَةً الْجَمْعِ، وَكَقَوْلِنَا: دَائِماً إِذَا أَنْ يَكُونُ الْإِنْسَانُ

(١) أعم من العلة التامة والناقصة، فيشمل الشرط والجزء قد مر مثالهما. اهـ منه.

(٢) نَحْو: دَائِماً إِذَا أَنْ يَكُونُ النَّهَارُ مَوْجُوداً أَوْ لَا تَكُونُ الشَّمْسُ طَالِعَةً نَسْخَةُ ظَاهِرَةٍ. اهـ منه.



[اتفاقية]:

(وإِذَا) أَلَّا يَكُونَ كَذَلِكَ، بَلْ يَكُونُ الْحُكْمُ بِالْإِتِّصَالِ بِمُجَرَّدِ الْإِتِّفَاقِ، وَتُسَمَّى (اتِّفَاقِيَّةً، كَقَوْلِنَا: إِنْ كَانَ الْإِنْسَانُ نَاطِقًا فَالْحِمَارُ نَاهِقٌ)؛ فَإِنَّهُ حُكْمٌ فِيهَا بِالْإِتِّصَالِ بِمُجَرَّدِ الْإِتِّفَاقِ بَيْنَ نَاطِقِيَّةِ الْإِنْسَانِ، وَنَاهِقِيَّةِ الْحِمَارِ؛ لِأَنَّهُمَا خُلِقَا كَذَلِكَ، لَا أَنَّ بَيْنَهُمَا اقْتِضَاءً.

قول أحمد

قوله: (وإِذَا أَلَّا يَكُونَ كَذَلِكَ) أي: لا يكون الحكم بالاتصال فيها مبنياً على الاقتضاء؛ سواءً كان هناك اقتضاء في الواقع أو لا يكون؛ فلا حاجة إلى تأويل عدم الاقتضاء بعدم العلم به؛ لدفع الإيراد الذي سيجيء،

المعادي

خليل

حيواناً أو يكون الفرسُ جسماً مانعاً الخلو؛ إذ ليس بين الطرفين ههنا علاقة تقتضي العناد، بل التباين إنما وقع بينهما على سبيل الاتفاق؛ هذا حكم الموجبات، وأمّا السوالب فلا يُعتبر بين طرفيها علاقة في اللزومية والعنادية، ولا عدمها في الاتفاقية، بل السالبة اللزومية ما يسلب اللزوم، والسالبة العنادية ما يسلب العناد، والسالبة الاتفاقية ما يسلب الاتفاق، فاحفظ هذه الفوائد فإنها تنفع في باب القياس، وبالله التوفيق.

قوله: (مَبْنِيًّا عَلَى الْاِقْتِضَاءِ) وهو الملائم لقول الشارح فيما مر: «إِذَا أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ بِالْإِتِّصَالِ فِيهَا مَبْنِيًّا عَلَى الْاِقْتِضَاءِ»، فعلى هذا لو حكم الحاكم بالاتصال، وبنى ذلك الحكم على الضحية المطلقة لم تكن القضية المتصلة لزومية واتفاقية أيضاً، بل تكون أعَمُّ منهما، وإن كان الاقتضاء معلوماً له، فظهر الفرق بين التوجيهين، ولعلَّ الشارح العلامة أشار في الموضعين إلى التوجيهين للدفع^(١)، وبالله التوفيق.

قوله: (هُنَاكَ اقْتِضَاءٌ)؛ نحو: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فإنَّ الحاكم لو حكم بمصاحبة التالي للمقدم، ولم يُبين الحكم على ذلك الاقتضاء تكون القضية اتفاقية، أمّا كون عدم الفرق بين الاتفاقية واللزومية؛ إذ المادة الواحدة صالحة لهما كما في المثال، فلا يضرُّ الاعتماد على القرائن؛ تأمل^(٢).

قوله: (الْإِيرَادُ الَّذِي سَيَجِيءُ) المصدّر بقوله: «إنهما لما داما دامت عليهما التامة»؛ أمّا قوله: «وبهذا ينحل ما أوردوا... إلخ» فاستطراذٍ كما لا يخفى.

(١) أحدهما: حديث البناء، وثانيهما: حديث العلم. اهـ منه.

(٢) وجهه أن الملازمة ممنوعة؛ لأنها إنما تتم لو لزم من انتفاء اللزومية تحقق الاتفاقية؛ لأن المتصلة قد تكون مطلقة أيضاً كما مر، والجواب: إن هذا مبني على ظاهر كلام الشارح والمحشي من انحصارها فيها. اهـ منه.



واَعْلَمَ أَنَّ مَعْنَى عَدَمِ الْاَقْتِضَاءِ عَدَمُ عِلْمِ الْحَاكِمِ بِالْاَقْتِضَاءِ، لَا عَدَمُهُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ؛ فَلَا يَرُدُّ مَا يُقَالُ: مِنْ أَنَّهُمَا لَمَّا دَامَتْ عِلَّتَاهُمَا الثَّابِتَةُ؛ فَاُمْتَنَعَ انْفِكَاكَ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ، وَلَا نَعْنِي بِالْاَقْتِضَاءِ إِلَّا ذَلِكَ، وَبِهَذَا يَنْحَلُّ مَا أوردُوا، عَلَى أَنَّ الدَّائِمَةَ أَعْمُ مِنَ الضَّرُورِيَّةِ.

قول أحمد

قوله: (وَلَا نَعْنِي بِالْاَقْتِضَاءِ إِلَّا ذَلِكَ) الظاهر: أَنَّ المراد بِالْاَقْتِضَاءِ فِي هَذَا الْمَقَامِ: عَدَمُ الْانْفِكَاكَ، بَأَن يَكُونَ أَحَدُهُمَا مَلْزُومًا لِلْآخَرِ، لَا عَدَمُ الْانْفِكَاكَ كَيْفَ مَا اتَّفَقَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا مَلْزُومًا لِلْآخَرِ عَلَى مَا تُشْعِرُ بِهِ التَّسْمِيَةُ، وَهَذَا الْاَقْتِضَاءُ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ بَيْنَ الْعِلَّةِ وَالْمَعْلُولِ، وَبَيْنَ مَعْلُولِي عِلَّةٍ وَاحِدَةٍ، وَلَا يَتَحَقَّقُ بَيْنَ مَعْلُولِي عِلَّتَيْنِ مُتَغَايِرَتَيْنِ عَلَى مَا لَا يَخْفَى، وَكَوْنِ نَاطِقِيَّةِ الْإِنْسَانِ وَنَاهِقِيَّةِ الْحِمَارِ كَذَلِكَ مَحَلُّ بَحْثٍ.

قوله: (عَلَى أَنَّ الدَّائِمَةَ أَعْمُ مِنَ الضَّرُورِيَّةِ) الدَّائِمَةُ: قَضِيَّةٌ تَكُونُ نِسْبَةُ الْمَحْمُولِ إِلَى الْمَوْضُوعِ فِيهَا إيجاباً أَوْ سلباً بِالْإِدْوَامِ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ ضَرُورَةٍ،

العمادي

قوله: (الظَّاهِرُ... إلخ) منع لقول المورِد: «وَلَا نَعْنِي بِالْاَقْتِضَاءِ... إلخ». قوله: (مَحَلُّ بَحْثٍ)؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ أَحَدَاهُمَا عِلَّةً لِلْآخَرَى، وَلَآئِهْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْلُولِي عِلَّتَيْنِ مُتَغَايِرَتَيْنِ، فَلَا يَكُونُ بَيْنَهُمَا اقْتِضَاءٌ بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ.

خليل

قوله: (عَدَمُ الْانْفِكَاكَ) المقيّدُ بِمَا ذَكَرَهُ الْمُحَشِّي، بَلْ امْتِنَاعُ الْانْفِكَاكَ، فَإِنَّ الثَّانِيَّ أَخْصَصَ مِنَ الْأَوَّلِ؛ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَبْنِيَ الْكَلَامَ عَلَى التَّحْقِيقِ^(١)، ثُمَّ تَحَقُّقُ الزُّرُومِ سِوَاءِ كَانُ بِمَعْنَى امْتِنَاعِ الْانْفِكَاكَ أَوْ إِدْوَامِ عَدَمِ الْانْفِكَاكَ بَيْنَ النَّاطِقِيَّةِ وَالنَّاهِقِيَّةِ فِي مَحَلِّ الْمَنْعِ، وَالسَّنَدُ مَا ذَكَرَهُ الْمُحَشِّي مِنْ جَوَازِ تَعَدُّدِ الْعِلَّةِ؛ فَانْدَفَعَ مَا قِيلَ مِنْ أَنَّ الثَّانِيَّ مُتَحَقِّقٌ بِلَا مَرِيَّةٍ.

قوله: (وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا مَلْزُومًا) توضيحُ لقوله: «كَيْفَ مَا اتَّفَقَ».

قوله: (عَلَى مَا تُشْعِرُ بِهِ) إِنَّمَا قَالَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ وَجْهُ التَّسْمِيَةِ مُطَرِّدًا كَمَا لَا يَخْفَى.

قوله: (التَّسْمِيَةُ)؛ أَي: بِاللَّزُومِيَّةِ، فَإِنَّهَا تُنْبِئُ عَنِ الزُّرُومِ بَيْنَهُمَا.

قوله: (مَحَلُّ بَحْثٍ) وهو أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْلُولَيْنِ لِعِلَّتَيْنِ مُتَغَايِرَتَيْنِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، فَلَا يَرُدُّ مَا يُقَالُ... إلخ.

قوله: (قَضِيَّةٌ تَكُونُ نِسْبَةُ الْمَحْمُولِ)؛ أَي: الدَّائِمَةُ الْمَطْلُوقَةُ هِيَ الَّتِي يُحْكَمُ فِيهَا بِإِدْوَامِ ثُبُوتِ الْمَحْمُولِ لِلْمَوْضُوعِ، أَوْ بِإِدْوَامِ سَلْبِهِ عَنْهُ مَا دَامَتْ ذَاتُ الْمَوْضُوعِ مَوْجُودَةً، وَوَجْهُ تَسْمِيَتِهَا دَائِمَةً مَطْلُوقَةً ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُا مُشْتَمِلَةٌ عَلَى الْإِدْوَامِ، وَعَدَمُ تَقْيِيدِ الْإِدْوَامِ بِوَقْتٍ وَبوصفٍ.

(١) من أن الدائمة مساوية للضرورية. اه منه.



قول أحمد

والضَّروريةُ: قَضِيَّةٌ تكونُ النَّسْبَةُ فيها إيجاباً أو سلباً بالضَّرورةِ، وهي استِحالةُ الانفكاكِ بَيْنَهُما، كَقَوْلِكَ: دائِماً أو بالضَّرورةِ كُلُّ إنسانٍ حيوانٌ، دائِماً أو بالضَّرورةِ لا شَيْءٌ مِنَ الإنسانِ بحَجَرٍ، وتَوَجُّيهُ الإِيرادِ: أنَّ دَوامَ ثُبُوتِ المَحْمُولِ للمَوْضُوعِ - لكونِهِ مُمَكِّناً - معلُولٌ لعلَّةٍ دائِمةٍ؛ فيكونُ ذلك الثُّبُوتُ ضَرُورِيّاً أيضاً، فكلِّما حَصَلَ الدَّوامُ حَصَلَتِ الضَّرورةُ، فلا تكونُ الدَّائِمةُ أَعَمَّ مِنَ الضَّروريةِ، وتَقْرِيرُ الجَوَابِ: أنَّ المُرادَ بَعْدَ اعتِبارِ الضَّرورةِ في الدَّائِمةِ عَدَمُ العِلْمِ بها، وَعَدَمُ مَلاحَظَتِها، لا عَدَمُها في نَفْسِ الأَمْرِ.

الممادي

خليل

قوله: (والضَّروريةُ)؛ أي: الضَّروريةُ المطلقةُ، وهي التي حُكِمَ فيها بضرورةِ ثُبُوتِ المَحْمُولِ للمَوْضُوعِ، أو بضرورةِ سلبِهِ عَنْهُ ما دامَ ذاتُ المَوْضُوعِ موجودةً، أمَّا الَّتِي حُكِمَ فيها بضرورةِ الثُّبُوتِ فَهِيَ ضَرُورِيَّةٌ مُوجِبَةٌ؛ كَقَوْلِنَا: كُلُّ إنسانٍ حيوانٌ بالضَّرورةِ، فإنَّ الحُكْمَ فيها بضرورةِ ثُبُوتِ الحيوانِيَّةِ لِلإنسانِ في جَمِيعِ أَوَاقَاتِ وُجُودِهِ، وأمَّا الَّتِي حُكِمَ فيها بضرورةِ السَّلْبِ فَهِيَ ضَرُورِيَّةٌ سَالِبَةٌ؛ كَقَوْلِنَا: لا شَيْءٌ مِنَ الإنسانِ بحَجَرٍ بالضَّرورةِ، فإنه حُكِمَ فيها بضرورةِ سلبِ الحَجَرِيَّةِ عَنِ الإنسانِ في جَمِيعِ أَوَاقَاتِ وُجُودِهِ، أمَّا وَجْهُ التَّسْمِيَةِ فَقَدْ عُلِمَ مِمَّا مَرَّ آنفاً^(١).

قوله: (دائِماً أو بالضَّرورةِ كُلُّ إنسانٍ... إلخ) وليسَ مِنْهُما^(٢): كُلُّ كاتِبٍ متَحَرِّكٍ الأصابعِ ما دامَ كاتِباً، فإنَّها مشروطةٌ عامَّةٌ، وهو ظاهرٌ.

قوله: (وتَوَجُّيهُ الإِيرادِ)؛ أي: تَقْرِيرُ الإِيرادِ، واعْلَمَ أنَّ النَّسْبَةَ بَيْنَ الضَّروريةِ والدَّائِمةِ المَطلَقَتَيْنِ عَمُومٌ وَخُصُوصٌ مَطلَقٌ؛ لأنَّ مَفْهُومَ الضَّرورةِ امْتِناعُ انفكاكِ النَّسْبَةِ عَنِ المَوْضُوعِ، ومَفْهُومُ الدَّوامِ شَمُولُ النَّسْبَةِ فِي جَمِيعِ الأَزمَنَةِ والأَوَاقَاتِ، ومَتى كَانَتِ النَّسْبَةُ مَمْتَنَعَةً الانفكاكِ عَنِ المَوْضُوعِ كَانَتِ مَتَحَقِّقَةً فِي جَمِيعِ أَوَاقَاتِ وُجُودِهِ بالضَّرورةِ، وَليسَ مَتى كَانَتِ النَّسْبَةُ مَتَحَقِّقَةً فِي جَمِيعِ الأَوَاقَاتِ امْتِناعُ انفكاكِها عَنِ المَوْضُوعِ؛ لِجَوَازِ إمكانِ انفكاكِها عَنِ المَوْضُوعِ وَعَدَمُ وَقوعِهِ؛ لأنَّ المَمكِنَ لَيسَ يَجِبُ أنْ يَكُونَ واقِعاً، وَحاصلُ الإِيرادِ: أنَّ النَّسْبَةَ مَتى كَانَتِ مَتَحَقِّقَةً فِي جَمِيعِ الأَوَاقَاتِ امْتِناعُ انفكاكِها؛ لِامتناعِ تَخَلُّفِ المَعْلُولِ عَنِ العِلَّةِ؛ ضَرُورَةُ أنَّ دَوامَ ثُبُوتِ المَحْمُولِ المَمكِنِ للمَوْضُوعِ لا يَخْلُو عَنِ العِلَّةِ، وَمَحْصُلُ الجَوَابِ: أنَّ ثُبُوتَ العِلَّةِ مُسَلِّمٌ، وَوُجُوبُ مَلاحَظَتِها مَمْنُوعٌ، ثُمَّ قَوْلُهُ: (وَعَدَمُ مَلاحَظَتِها) إشارَةٌ إِلَى أنَّ المُرادَ بَعْدَ العِلْمِ عَدَمُ المَلاحَظَةِ، أو إشارَةٌ إِلَى جَوَابِ آخَرٍ، فَالْأَجوبَةُ ثَلَاثَةٌ^(٣).

(١) من أنها مشتملة للضرورة؛ أما كونها مطلقة فلعدم التقيد بالوقت والوصف كما مر. اه منه.

(٢) أي: من الضرورية والدائمة المطلقتين، فإنهما غير مشروطة بشيء. اه منه.

(٣) أحدها: عدم البناء، والثاني: عدم العلم، والثالث: عدم الملاحظة. اه منه.



قول أحمد

إِعْلَمَ أَنَّ النَّسَبَ الْأَرْبَعَ^(١) تَتَحَقَّقُ بَيْنَ الْقَضَايَا [١٨/ب] بِحَسَبِ صِدْقِهَا وَتَحَقُّقِهَا،

العمادي

قوله: (إِعْلَمَ أَنَّ النَّسَبَ . . . إلخ) هذا تمهيدٌ وبسطٌ لما سَيُذَكَّرُ من أَنَّ جَوَابَ الشَّرْحِ لَا يَنْحَلُّ بِهِ مَا أوردوا على أَنَّ الدَّائِمَةَ أَعْمُ من الضَّرُورِيَّةِ؛ فَلَا يَصَحُّ قَوْلُهُ: «وبهذا يَنْحَلُّ»، إِعْلَمَ أَنَّ الْكُلِّيَّيْنِ مُتَسَاوِيَتَيْنِ إِنْ تَصَادَقَا كُلِّيًّا من الْجَانِبَيْنِ كَالْإِنْسَانِ وَالنَّاطِقِ، وَنَقِيضَاهُمَا كَذَلِكَ، أَوْ من جَانِبٍ فَقَطْ فَأَعْمُ وَأَخْصُ مُطْلَقًا كَالْحَيَوَانَ وَالْإِنْسَانِ، وَنَقِيضَاهُمَا كَذَلِكَ بِالْعَكْسِ، وَإِنْ تَصَادَقَا جُزْئِيًّا فَمِنْ وَجْهِ كَالْحَيَوَانَ وَالْأَبْيَضِ، وَبَيْنَ نَقِيضَيْهِمَا تَبَايُنٌ جُزْئِيٌّ، كَنَقِيضِ التَّبَايُنَيْنِ، وَمُتَبَايِنَانِ إِنْ لَمْ يَصْدُقْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى شَيْءٍ مِمَّا يَصْدُقُ عَلَيْهِ [٢٣/ب] الْآخَرُ كَالْإِنْسَانِ وَالْقَرَسِ.

وَكُلُّ وَاحِدٍ من هَذِهِ النَّسَبِ فِي الْمَفْرَدَاتِ وما فِي حُكْمِهَا من الْمُرَكَّبَاتِ التَّقْيِيدِيَّةِ إِنَّمَا هُوَ بِحَسَبِ الصَّدْقِ، أَعْنِي الْحَمَلِ، وَأَمَّا فِي الْقَضَايَا فَلَا يُتَصَوَّرُ صِدْقُهَا بِمَعْنَى حَمْلِهَا عَلَى شَيْءٍ كَقَوْلِنَا: زَيْدٌ كَاتِبٌ؛ فَإِنَّهُ لَا يُحْمَلُ عَلَى مُفْرَدٍ، وَلَا عَلَى قَضِيَّةٍ أُخْرَى، فَالنَّسَبُ الْأَرْبَعُ الْمَذْكُورَةُ إِنَّمَا تُعْتَبَرُ فِي الْقَضَايَا بِحَسَبِ صِدْقِهَا، أَعْنِي تَحَقُّقِهَا فِي الْوَاقِعِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الصَّدَقَيْنِ أَنَّ الصَّدْقَ بِمَعْنَى التَّحَقُّقِ يُسْتَعْمَلُ بـ«فِي»، كَقَوْلِنَا: صَدَقَتْ هَذِهِ الْقَضِيَّةُ فِي الْوَاقِعِ، وَالصَّدْقُ بِمَعْنَى الْحَمَلِ يُسْتَعْمَلُ بـ«عَلَى»، كَقَوْلِنَا: الضَّاحِكُ صَادِقٌ عَلَى زَيْدٍ، أَوْ مَحْمُولٌ عَلَيْهِ.

خليل

قوله: (إِعْلَمَ أَنَّ النَّسَبَ الْأَرْبَعَ) يريدُ تَحْرِيرَ النَّسَبَةِ الْمَعْتَبَرَةِ فيما بين القضايا عند القوم؛ ليظهر أَنَّ الْإِيرَادَ لَا يَنْحَلُّ بِمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ، وَمَرَادُهُ بِهَا التَّسَاوِي، وَالْعُمُومُ وَالْخُصُوصُ مُطْلَقًا، وَمِنْ وَجْهِ، وَالتَّبَايُنُ. قوله: (وَتَحَقُّقُهَا) عطفٌ تفسيريٌّ لـ«الصَّدْقِ»^(٢).

(١) النسب بين المعاني والألفاظ أربع، ومنهم من زاد:

١ - التساوي: تقع بين كليين ينطبق مفهوم كل واحد منهما على جميع مصاديق الآخر، مثل: (الناطق = الإنسان) فكل إنسان ناطق، وكل ناطق إنسان.

٢ - التباين: تقع بين كليين لا ينطبق مفهوم كل واحد منهما على شيء من مصاديق الآخر، مثل: (حجر، إنسان)، فليس شيء من الحجر بإنسان، وليس شيء من الإنسان بحجر.

٣ - العموم والخصوص مطلقاً: تقع بين كليين ينطبق أحدهما على جميع مصاديق الآخر، وينطبق الآخر على بعض مصاديقه. مثل: (الطائر، والحيوان)، فكل طائر حيوان، وليس كل حيوان طائر.

٤ - العموم والخصوص من وجه: تقع بين كليين ينطبق كل واحد منهما على بعض مصاديق الآخر، ويفترق كل واحد منهما في الانطباق على مصاديق الآخر. مثل: (الحيوان، والأبيض)، فبعض الحيوان أبيض، وبعض الأبيض حيوان، وبعض الحيوان ليس بأبيض، وبعض الأبيض ليس بحيوان، فيجتمعان في الحيوانات البيضاء، ويفترقان في الحيوانات غير البيضاء، وما هو أبيض من غير الحيوانات.

(٢) لأنه قد يطلق ويراد به الحمل. اهـ منه.



قول أحمد

لا بحسب حملها على شيء كما عرفت في موضعه؛ فمعنى أعمية الدائمة من الضرورية: أن كل مادة تصدق فيها الضرورية تصدق فيها الدائمة أيضاً، وليس كل مادة تصدق فيها الدائمة تصدق فيها الضرورية، وتوضيحه: أن كل مادة تصدق فيها الحكم بنسبة المحمول إلى الموضوع بالضرورة، يصدق فيها الحكم بنسبته إليه بالدوام، وهو ظاهر، وليس كل مادة يصدق فيها الحكم بنسبته إليه بالدوام، يصدق فيها الحكم بنسبته إليه بالضرورة؛ لجواز أن تكون النسبة دائمة، ولا تكون ضرورية، فحينئذ يرد عليه ما أوردوا.

المعادي

قوله: (لجواز أن تكون... إلخ)؛ لأنه يصدق قولنا: كل فلك متحرك بالدوام، ولا يصدق بالضرورة. قوله: (فحينئذ) أي: فعلى تقدير كون معنى الأعمية ما ذكرناه من أن كل مادة تصدق فيها الضرورية تصدق الدائمة أيضاً لا بالعكس.

خليل

قوله: (لا بحسب حملها) كما في أكثر المفردات، فإن النسبة فيها قد تكون بحسب التحقق أيضاً؛ نحو: الأربعة، فإنه أعم من الخمسة، وهو ظاهر أيضاً. قوله: (بنسبة)؛ أي: بنسبة المحمول.

قوله: (لجواز أن تكون النسبة دائمة، ولا تكون ضرورية) والمراد بالنسبة الوقوع واللا وقوع، وتوضيحه: أنه يجوز أن يكون كل منهما دائماً غير منفك، ويكون ممكن الانفكاك كما مر.

قوله: (فحينئذ يرد)؛ يعني: إذا كان معنى النسبة ما ذكرنا من الصدق في كل مادة... إلخ يرد ما ذكرنا؛ لأن معنى عدم ملاحظتها في الدائمة وملاحظتها في الضرورية لا تأثير لها في النسبة؛ لأن النسبة ليست بالقياس إلى المفهوم حتى تصح النسبة^(١) المذكورة، بل بالقياس إلى المادة، على معنى: أن كل مادة صدقت فيها الضرورية صدقت فيها الدائمة، وليس كل مادة صدقت فيها الدائمة صدقت فيها الضرورية، وهو^(٢) فاسد؛ لأن تحقق العلة في كل مادة تصدق فيها الدائمة مما لاشك فيه، فتصدق فيها الضرورية أيضاً، فتساوياً، ويمكن الجواب بما أشرنا إليه آنفاً من أن النسبة بينهما بحسب المفهوم لا بحسب الصدق^(٣) والتحقق، فالنزاع لفظي، وهذا مما سنح لجامع هذه الكلمات، وبعد برهنة من

(١) أعني: العموم والخصوص. اهـ منه.

(٢) أعني: ليس كل مادة صدق فيها... إلخ فاسد وهذا كلام المورد. اهـ منه.

(٣) لا يقال: إن المحشي قد رد هذه المقدمة ومهد لها قوله: (اعلم أن النسب الأربع متحقق... إلخ)، فيكون الجواب بمقدمة مردوده. لأننا نقول: إنا في وراء المنع لأننا موجهون، والموجه يكفيه الاحتمال، وما ذكره المحشي من النسب فمشهور، وهو لا ينافي اعتبار النسب في بعض المواضع بحسب المفهوم فمهما قام احتمال اعتبار المفهوم صح قولهم بالعموم والخصوص مطلقاً. اهـ منه.



قول أحمد

وإن أُريدَ بَعْدَ اعْتِبَارِ الضَّرُورَةِ عَدَمُ الْعِلْمِ بِهَا وَعَدَمُ مُلَاخَظَتِهَا: أَنَّ كُلَّ مَادَّةٍ يُوجَدُ فِيهَا الدَّوَامُ تُوجَدُ فِيهَا الضَّرُورَةُ؛ لِمَا ذَكَرُوا مِنْ أَنَّ الْمُمَكِّنَ لَمَّا دَامَ دَامَتْ عِلَّتُهُ التَّامَّةُ؛ فَيَكُونُ ضَرُورِيًّا، وَلَوْ اعْتَبِرَ بِالْغَيْرِ فَلَوْ لُوحِظَ فِيهَا الدَّوَامُ مِنْ غَيْرِ مُلَاخَظَةِ الضَّرُورَةِ تَكُونُ دَائِمَةً، وَلَوْ لُوحِظَ فِيهَا الضَّرُورَةُ تَكُونُ ضَرُورِيَّةً، فَكُلَّمَا صَدَقَتْ صَدَقَتْ، فَتَسَاوَتَا.

وقيل في بَيَانِ الْأَعْمِيَّةِ: إِنَّ الضَّرُورَةَ اسْتِحَالَةُ الْإِنْفِكَاحِ، وَالدَّوَامُ شُمُولُ النَّسَبَةِ بِجَمِيعِ الْأَزْمَانِ وَالْأَوْقَاتِ، وَإِنْ كَانَ الْإِنْفِكَاحُ دُونَ الضَّرُورِيَّةِ مُمَكِّنًا؛ فَتَصَدَّقُ الدَّائِمَةُ فِي مَادَّةٍ إِمَّا كَانَ الْإِنْفِكَاحُ دُونَ الضَّرُورِيَّةِ، وَفِيهِ: أَنَّ هَذَا إِنْمَا إِذَا أُريدَ بِالضَّرُورَةِ مَا هُوَ بِالذَّاتِ، وَأَمَّا إِذَا أُريدَ بِهَا

المهادي

قوله: (وإن أُريدَ... إلخ) وإن أُريدَ أَنَّ مَفْهُومَ الدَّائِمَةِ أَعَمُّ مِنْ مَفْهُومِ الضَّرُورِيَّةِ، وَهُوَ أَيْضًا لَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ بَيْنَ الْمَفْهُومَيْنِ تَبَايُنٌ، أَوْ يُعْتَبَرُ فِي إِحْدَاهُمَا الْعِلْمُ بِالضَّرُورَةِ، وَفِي الْأُخْرَى عَدَمُ الْعِلْمِ بِهَا، وَهُمَا مُتَبَايِنَانِ، كَذَا نُقِلَ عَنْهُ.

قوله: (فَتَصَدَّقُ الدَّائِمَةُ... إلخ)، فَتَكُونُ الدَّائِمَةُ أَعَمُّ مِنَ الضَّرُورِيَّةِ الْبَتَّةَ؛ فَلَا يَرُدُّ مَا أوردُوا.



خليل

الرَّزْمَانِ وَجَدْتُ عَصَامَ الدِّينِ الْمَدَقَّقُ فِي «شرح الشمسية»، وَأَبَا الْفَتْحِ فِي «حاشية التهذيب» مَصْرُوحِينَ بِذَلِكَ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

قوله: (وَلَوْ اعْتَبِرَ بِالْغَيْرِ) دَفْعٌ لِمَا يُتَوَهَّمُ مِنْ أَنَّ الضَّرُورَةَ مَأْخُوذَةٌ بِحَسَبِ الذَّاتِ؛ أَيْ: ذَاتِ الْمَوْضُوعِ فِي الضَّرُورِيَّةِ لَا أَعَمُّ مِنْهَا، وَمِنْ الضَّرُورَةِ بِالْقِيَاسِ إِلَى الْخَارِجِ عَنِ الْمَوْضُوعِ، وَهُوَ الْعِلَّةُ التَّامَّةُ كَمَا فِي الدَّائِمَةِ، وَتَكُونُ الدَّائِمَةُ أَعَمُّ مِنْهَا، وَحَاصِلُ الدَّفْعِ: أَنَّ الضَّرُورَةَ الْمَعْتَبَرَةَ فِي الضَّرُورِيَّةِ أَعَمُّ مِنْهَا فَتَسَاوَا؛ نَحْو: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ بِالضَّرُورَةِ، فَإِنَّ الضَّرُورَةَ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ بِسَبَبِ ذَاتِ الْمَوْضُوعِ؛ لِأَنَّ ثُبُوتَ الْجُزْءِ لِلْكُلِّ ضَرُورِيٌّ، وَكُلُّ فَلَكَ مُتَحَرِّكٌ بِالضَّرُورَةِ؛ لِأَنَّ لُثُبُوتَ التَّحَرُّكِ دُونَ السُّكُونِ لِلْفَلَكَ عِلَّةٌ تَامَّةٌ، وَهِيَ خَارِجَةٌ عَنِ الْمَوْضُوعِ، وَفِيهِ: أَنَّ الْمَتَوَهَّمَ مُوجَّهٌ مَانِعٌ، فَكَلَامُ الْمُحَشِّي كَلَامٌ عَلَى السَّنَدِ فِي الْحَقِيقَةِ، وَإِنَّمَا أَطْنَبْنَا الْكَلَامَ لِيَسْهَلَ الْفَهْمُ عَلَى ذَوِي الْأَفْهَامِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ الَّذِي بِيَدِهِ تَحْقِيقُ الْمَرَامِ.

قوله: (وَقِيلَ فِي بَيَانِ الْأَعْمِيَّةِ) قَائِلُهُ السَّارُحُ الْقُطْبُ لِلشَّمْسِيَّةِ.

قوله: (فَتَصَدَّقُ الدَّائِمَةُ فِي مَادَّةٍ إِمَّا كَانَ الْإِنْفِكَاحُ دُونَ الضَّرُورِيَّةِ) فَتَكُونُ الدَّائِمَةُ أَعَمُّ مُطْلَقًا مِنَ الضَّرُورِيَّةِ؛ أَيْ: بِحَسَبِ الْمَفْهُومِ كَمَا قَالَ عَصَامُ الدِّينِ فِي حَاشِيَةِ «شرح الشمسية»، وَإِنْ تَسَاوَا بِحَسَبِ التَّحَقُّقِ كَمَا مَرَّ، أَمَّا كَوْنُ النَّسَبِ بِحَسَبِ التَّحَقُّقِ بَيْنَ الْقَضَايَا لَا يُنَافِي اعْتِبَارَهَا بِحَسَبِ الْمَفْهُومِ أَيْضًا؛ إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَ مَشْهُورٌ، فَلَا يَرُدُّ مَا ذَكَرَهُ، فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّ مَعْنَى النَّسَبَةِ بِحَسَبِ الْحَمَلِ ظَاهِرٌ فِي نَفْسِهِ، وَبِحَسَبِ



٢ - [الشرطية المنفصلة]:

(وَالْمُنْفَصِلَةُ) ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: حَقِيقِيَّةٌ، وَمَانِعَةُ الْجَمْعِ فَقَطْ، وَمَانِعَةُ الْخُلُوعِ [١/١٣] فَقَطْ.

[مَانِعَةُ الْجَمْعِ وَالْخُلُوعِ]:

لأنَّ العِنَادَ: (إِمَّا) فِي الصَّدَقِ وَالْكَذِبِ مَعًا، وَتُسَمَّى (حَقِيقِيَّةً كَقَوْلِنَا: الْعَدَدُ إِمَّا زَوْجٌ أَوْ فَرْدٌ)؛ فَإِنَّهُمَا لَا يَصْدُقَانِ وَلَا يَكْذِبَانِ مَعًا (وَهِيَ مَانِعَةُ الْجَمْعِ وَالْخُلُوعِ مَعًا) وَهِيَ

قول أحمد

ما هو أعمُّ مما بالذاتِ ومما بالغيرِ فلا؛ إذ لا يُوجَدُ الدَّوَامُ بِدُونِ الصَّرُورَةِ، وَإِنْ كَانَتْ بِالْغَيْرِ لِمَا ذُكِرَ آتِفًا.

العمادي

خليل

التَّحْقِيقُ ظَاهِرٌ مِمَّا مَرَّ مِنَ الْمُحْشَى، فَمَا مَعْنَى النِّسْبَةِ بِحَسَبِ الْمَفْهُومِ؟ قُلْتُ: مَعْنَى النِّسْبَةِ بِحَسَبِ الْمَفْهُومِ أَنَّ الْمَفْهُومَيْنِ إِذَا لَاحَظْهُمَا الْعَقْلُ، فَمَجْرَدُ مِلَاحَظَتِهِمَا تُجَوِّزُ الْعُمُومَ وَالْخُصُوصَ بَيْنَهُمَا مِثْلًا، وَإِنْ كَانَ الْوَاقِعُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ الْمَسَاوَاةَ بِحَسَبِ التَّحْقِيقِ^(١) بَيْنَهُمَا.

قوله: (لِمَا ذُكِرَ آتِفًا) مِنْ أَنَّ الْمُمْكِنَ مَا دَامَ مَوْجُودًا دَامَتْ عَلَّتُهُ التَّامَّةُ... إلخ؛ عَلَى مَا هُوَ التَّحْقِيقُ، فَإِنَّ بَعْضَ النَّاسِ زَعَمَ أَنَّ مِنَ الْمُمْكِنِ مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى عَلَّةٍ؛ لِبَقَاءِ غَيْرِ عَلَّةِ الْحَدُوثِ عِنْدَهُ.

قَالَ الشَّارِحُ الْعَلَامَةُ: (إِمَّا فِي الصَّدَقِ وَالْكَذِبِ مَعًا) وَاعْلَمْ أَنَّ الْمُنْفَصِلَةَ الْمَوْجِبَةَ الْحَقِيقِيَّةَ - سِوَاءَ كَانَتْ عِنَادِيَّةً^(٢)، أَوْ اتِّفَاقِيَّةً - الصَّادِقَةَ لَا تَتَرَكَّبُ مِنْ صَادِقٍ وَكَاذِبٍ؛ لِأَنَّهَا الَّتِي لَا يَجْتَمِعُ جَزْأُهَا فِي الصَّدَقِ وَالْكَذِبِ، فَلَمْ تَتَرَكَّبْ مِنْ صَادِقَيْنِ أَوْ كَاذِبَيْنِ، وَإِلَّا اجْتَمَعَا فِي الصَّدَقِ أَوْ الْكَذِبِ، وَالْمَوْجِبَةُ الْمُنْفَصِلَةُ الْكَاذِبَةُ إِنْ كَانَتْ اتِّفَاقِيَّةً فَالْحَقِيقِيَّةُ تَتَرَكَّبُ مِنْ صَادِقَيْنِ وَكَاذِبَيْنِ؛ لِأَنَّ الْحَكْمَ بَعْدَ اجْتِمَاعِ طَرَفَيْهَا فِي الصَّدَقِ وَالْكَذِبِ إِذَا لَمْ يَكُنْ صَادِقًا، فَهُمَا إِمَّا صَادِقَانِ أَوْ كَاذِبَانِ، وَلَا تَتَرَكَّبُ مِنْ صَادِقٍ وَكَاذِبٍ، وَإِلَّا لَصَدَقَ، قَالَ الْمُصَنِّفُ: (الْعَدَدُ إِمَّا زَوْجٌ أَوْ فَرْدٌ) وَاعْلَمْ أَنَّ الْمَذْكُورَ فِي مُقَابَلَةِ أَحَدٍ جُزْئِهَا إِمَّا نَقِيضُهُ،

(١) فالنزاع لفظي كما مر. اه منه.

(٢) وهي التي بين طرفيها علاقة تقتضي العناد ثبوتًا وانتفاءً، أو ثبوتًا فقط، أو انتفاءً فقط؛ كما يكون أحدهما نقيضاً للآخر، أو مساوياً لنقيضه، أو أخص من نقيضه، أو أعم من نقيضه؛ أما الاتفاقية فهي التي لا يكون بين طرفيها علاقة مقتضية للعناد، بل لا يكون بينهما تناف في الصدق والكذب إلا بطريق الاتفاق؛ كالتنافي بين الأسود والكاتب في الهندي الأمي، أو في الرومي الأمي، أو في الهندي الكاتب، وقد سمي صاحب «المطالع» العنادية لزومية، وقال شارحه لا مشاحة في الأسماء. اه منه.



مُوجِبُهَا، وَسَالِبُهَا تَرْفَعُ الْعِنَادَ فِي الصَّدَقِ وَالْكَذِبِ، كَقَوْلِنَا: لَيْسَ الْبَتَّةَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا الْإِنْسَانُ كَاتِبًا أَوْ تَرْكِيًّا، فَإِنَّهُمَا يَصْدُقَانِ وَيَكْذِبَانِ مَعًا.

[مانعة الجمع فقط]:

(وَأَمَّا) فِي الصَّدَقِ فَقَطْ، وَتُسَمَّى (مَانِعَةَ الْجَمْعِ فَقَطْ، كَقَوْلِنَا: هَذَا الشَّيْءُ إِمَّا حَجَرٌ

قول أحمد

الموادى -

خانی

أو مساويه؛ أمّا احتمالُ أنه أعمُّ منه أو أخصُّ أو مباينٌ فباطلٌ على ما بُين في موضعه، والمذكورُ في هذا المثالِ هو المساوي؛ لأنَّ الزَّوجَ نقيضُهُ لا زوجٌ، وهو مساوٍ للفردِ؛ لأنَّ ^(١) الموضوعَ موجودٌ، ثم اعلم أنَّ من فوائدِ هذا البحثِ أنَّ صدقَ الشرطيَّةِ وكذبها ليسَ بحسبِ صدقِ الأجزاءِ وكذبها، فإنها قد تصدِّقُ وطرُفاها كاذبان؛ نحو: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَالَمِينَ﴾ [الزخرف: ٨١]، وقد تصدِّقُ وطرُفاها صادقان، بل مناطُ الصِّدْقِ والكذبِ فيها هو الحُكْمُ ^(٢) بالاتِّصالِ والانفصالِ، فإنَّ طابقَ الواقعَ فهو صادقٌ، وإلَّا فهو كاذبٌ؛ سواءً صدقَ طرفاها أو لم يصدِّقا.

قَالَ الشَّارِحُ الْعَلَامَةُ: (أَوْ تَرْكِيًا) التَّرْكَ جِيلٌ مِنَ النَّاسِ؛ أَي: صِنْفٌ، وَالرُّومُ جِيلٌ، وَاعْلَمْ أَيْضاً أَنَّ
مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْبَحْثِ: أَنَّ الْعَبْرَةَ فِي إِيْجَابِهَا وَسَلْبِهَا لَيْسَ بِإِيْجَابِ الطَّرْفَيْنِ وَسَلْبِهِمَا؛ كَمَا أَنَّ إِيْجَابَ
الْحَمْلِيَّةِ وَسَلْبِهَا لَيْسَ بِحَسَبِ تَحْصِيلِ طَرَفَيْهَا وَعُدُولِهِمَا؛ إِذْ رُبَّمَا يَكُونُ الطَّرْفَانِ سَالِبَيْنِ وَالشَّرْطِيَّةُ مُوجِبَةٌ؛
كَقَوْلِنَا: كُلُّمَا لَمْ يَكُنِ الْإِنْسَانُ جَمَاداً لَمْ يَكُنْ حَجَراً، وَدَائِماً إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْعَدَدُ لَا زَوْجاً أَوْ لَا فَرْداً،
وَرُبَّمَا يَكُونَانِ مُوجِبَيْنِ وَالشَّرْطِيَّةُ سَالِبَةٌ؛ كَقَوْلِنَا: لَيْسَ الْآبَتَةُ إِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ حَجَراً كَانَ نَاطِقاً، وَلَيْسَ الْآبَتَةُ
إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْحَيَوَانُ جَسَماً أَوْ حَسَّاساً، فَكَمَا أَنَّ إِيْجَابَ الْحَمْلِيَّةِ وَسَلْبِهَا بِحَسَبِ الْحَمْلِ ثُبُوتاً وَانْتِفَاءً،
كَذَلِكَ إِيْجَابُ الشَّرْطِيَّةِ وَسَلْبُهَا مِنْ جِهَةِ إِثْبَاتِ الْحُكْمِ بِالْإِتِّصَالِ وَالْإِنْفِصَالِ وَبِسَلْبِهِ، فَمَتَى حُكِمَ ثُبُوتُ
الْإِتِّصَالِ وَالْإِنْفِصَالِ كَانَتِ الشَّرْطِيَّةُ مُوجِبَةً مُتَّصِلَةً أَوْ مُنْفَصِلَةً، وَمَتَى حُكِمَ بَرْفِ الْإِتِّصَالِ وَالْإِنْفِصَالِ كَانَتْ
سَالِبَةً مُتَّصِلَةً أَوْ مُنْفَصِلَةً.

قَالَ الشَّارِحُ الْعَلَامَةُ: (وَإِمَّا فِي الصَّدَقِ فَقَطْ) وَاعْلَمْ أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُؤْخَذَ فِي مَانَعَةِ الْجَمْعِ مَعَ الْقَضِيَّةِ الْأَخْصُ مِنْ نَقِيضِهَا؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْ جَزئِهَا يَسْتَلْزِمُ نَقِيضَ الْآخَرِ؛ لِامْتِنَاعِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا، وَلَا تَنْعَكُسُ؛

(١) تعليل للتساوى متضمن لدفع أن قولنا: (لا زوج) أعم من الفرد؛ لأنه يصدق مع عدم الموضوع أيضاً. اهـ منه.

(۲) فيه إشارة إلى أن المطابقة صفة الإدراك كما ذهب إليه السيد السند - قدس سره - . اهـ منه .



أَوْ شَجَرٍ) فَإِنَّهُمَا لَا يَصْدُقَانِ وَقَدْ يَكْذِبَانِ، بَأَنْ يَكُونَ إِنْسَانًا، وَسَلَابَتُهَا تَرْفَعُ الْعِنَادَ فِي الصَّدْقِ فَقَطْ، نَحْوُ: لَيْسَ الْبَتَّةُ إِلَّا لَا يَكُونَ هَذَا الشَّيْءُ لَا شَجَرًا وَلَا حَجَرًا، أَوْ لَا يَكُونَ حَجَرًا؛ فَإِنَّهُمَا يَصْدُقَانِ وَلَا يَكْذِبَانِ، وَإِلَّا لَكَانَ حَجَرًا وَشَجَرًا مَعًا.

[مانعة الخلو فقط]:

(وَأَمَّا) فِي الْكَذِبِ فَقَطْ، وَتُسَمَّى (مَانِعَةَ الْخُلُوِّ فَقَطْ، كَقَوْلِنَا: زَيْدٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي الْبَحْرِ وَإِمَّا أَنْ لَا يَغْرَقَ) فَإِنَّ الْكَوْنَ فِي الْبَحْرِ مَعَ عَدَمِ الْغَرَقِ، يَصْدُقَانِ وَلَا يَكْذِبَانِ، وَإِلَّا لَغَرَقَ فِي الْبَرِّ، وَسَلَابَتُهَا تَرْفَعُ الْعِنَادَ فِي الْكَذِبِ فَقَطْ، نَحْوُ: لَيْسَ الْبَتَّةُ زَيْدٌ إِلَّا لَا يَكُونَ فِي الْبَحْرِ، وَإِمَّا أَنْ يَغْرَقَ؛ فَإِنَّ عَدَمَ الْكَوْنَ فِي الْبَحْرِ مَعَ الْغَرَقِ يَكْذِبَانِ وَلَا يَصْدُقَانِ.

قول أحمد

المهادي

خليل

أي: لا يستلزم نقيض كل جزء منها الجزء الآخر؛ لجواز الخلو عنهما، فيكون كل جزء منهما أخص من نقيض الآخر، والأعم لا يستلزم الأخص.

قَالَ الشَّارِحُ الْعَلَامَةُ: (وَأَمَّا فِي الْكَذِبِ فَقَطْ) وَاَعْلَمَ أَيْضًا أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُؤْخَذَ فِي مَانِعَةِ الْخُلُوِّ مَعَ الْقَضِيَّةِ الْأَعْمِ مِنْ نَقِيضِهَا؛ لاسْتِلْزَامِ نَقِيضِ كُلِّ جُزْءٍ مِنْ جُزْئِهَا، عَيْنَ الْآخِرِ لِمَنْعِ الْخُلُوِّ عَنْهُمَا مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ؛ لَجَوَازِ الْجَمْعِ، فَيَكُونُ عَيْنُ كُلِّ جُزْءٍ أَعْمَ مِنْ نَقِيضِ الْآخِرِ، ثُمَّ اَعْلَمَ أَنَّ مَا ذُكِرَ مِنَ التَّوْضِيحِ إِنَّمَا هُوَ فِي مَانِعَةِ الْجَمْعِ وَفِي مَانِعَةِ الْخُلُوِّ بِالْمَعْنَى الْأَخْصَى، وَهُوَ مَا حُكِمَ فِيهَا بِامْتِنَاعِ جُزْأَيْهَا فِي الصَّدْقِ، وَجَوَازِ اجْتِمَاعِهِمَا فِي الْكَذِبِ، أَوْ بِامْتِنَاعِ اجْتِمَاعِ جُزْأَيْهَا كَذِبًا، وَجَوَازِ الْاجْتِمَاعِ صَدَقًا، أَمَّا إِذَا فُسِّرَ بِالْمَعْنَى الْأَعْمِ^(١)، وَهُوَ مَا حُكِمَ بِامْتِنَاعِ الْاجْتِمَاعِ صَدَقًا وَكَذِبًا مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِقَيْدٍ آخَرَ جَازَ تَرْكُهَا مِنْ قَضِيَّتَيْنِ شَأْنُهُمَا ذَلِكَ، وَمِنْ قَضِيَّةٍ^(٢) وَنَقِيضِهَا أَوْ مَسَاوِيهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

(١) وهو أعم من المنفصلة الحقيقية. اهـ منه.

(٢) مادة الاجتماع للمنفصلة الحقيقية ومانعة الجمع بالمعنى الأعم، فقولنا: العدد إما زوج وإما فرد إذا لوحظ طرف الصدق فقط تكون مانعة الجمع بالمعنى الأعم، وإذا لوحظ طرفاها تكون منفصلة حقيقية فقس الباقي عليه. اهـ منه.



وَمِنْهُ يُعْلَمُ: أَنَّ كُلَّ مَادَّةٍ صَدَقَ فِيهَا مُوجِبَةٌ مَنَعَ الْجَمْعُ كَذَبَ فِيهَا سَالِبَتُهُ، وَصَدَقَ فِيهَا سَالِبَتُهُ مَنَعَ الْخُلُوءِ، وَكُلُّ مَادَّةٍ صَدَقَ فِيهَا مُوجِبَةٌ مَنَعَ الْخُلُوءِ كَذَبَ فِيهَا سَالِبَتُهُ [١٣/ب]،

قَوْلُ أَحْمَدَ

قوله: (كَذَبَ فِيهَا سَالِبَتُهُ) لَامْتِنَاعِ اجْتِمَاعِ النَّقِیْضِیْنِ، وَكَذَا الْكَلَامُ فِي كُلِّ سَالِبَةٍ مَعَ مُوجِبَتِهَا. قوله: (وَصَدَقَ فِيهَا سَالِبَتُهُ مَنَعَ الْخُلُوءِ) لِأَنَّ الْعِنَادَ لَوْ كَانَ فِي الصِّدْقِ فَقَطْ، أَيْ: لَا فِي الْكَذِبِ يَصْدُقُ فِيهَا رَفْعُ الْعِنَادِ فِي الْكَذِبِ، وَهُوَ سَالِبَتُهُ مَنَعَ الْخُلُوءِ،

الْمَجَادِي

قوله: (لَامْتِنَاعِ اجْتِمَاعِ النَّقِیْضِیْنِ) يَعْنِي: إِذَا صَدَقَ قَوْلُنَا: هَذَا الشَّيْءُ إِمَّا حَجَرٌ أَوْ شَجَرٌ جَمْعاً، يَكْذِبُ قَوْلُنَا: لَيْسَ الْبَتَّةُ هَذَا الشَّيْءُ إِمَّا حَجَرٌ أَوْ شَجَرٌ جَمْعاً، وَإِلَّا لَا جَمْعَ النَّقِیْضَانِ، وَهُوَ مُحَالٌ، وَكَذَا الْكَلَامُ فِي كُلِّ سَالِبَةٍ مَعَ مُوجِبَتِهَا، يَعْنِي: إِذَا صَدَقَ قَوْلُنَا: لَيْسَ الْبَتَّةُ إِمَّا أَلَّا يَكُونَ هَذَا الشَّيْءُ شَجَرًا أَوْ لَا يَكُونَ حَجَرًا جَمْعاً، يَكْذِبُ قَوْلُنَا: هَذَا الشَّيْءُ إِمَّا لَا حَجَرٌ أَوْ لَا شَجَرٌ جَمْعاً، وَقِسْ عَلَى هَذَا.

قوله: (وَهُوَ سَالِبَتُهُ مَنَعَ الْخُلُوءِ) يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ إِذَا صَدَقَ قَوْلُنَا: هَذَا الشَّيْءُ إِمَّا حَجَرٌ أَوْ شَجَرٌ جَمْعاً، يَصْدُقُ قَوْلُنَا: لَيْسَ الْبَتَّةُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا الشَّيْءُ حَجَرًا أَوْ شَجَرًا، بِاعْتِبَارِ مَنَعَ الْخُلُوءِ.

فَالِیل

قَالَ الشَّارِحُ الْعَلَامَةُ: (وَمِنْهُ يُعْلَمُ)؛ أَيْ: يُعْلَمُ مِنْ تَقْرِیرِ الشَّارِحِ مَعَانِي الْمَنْفَصَلَاتِ غَيْرِ الْقَضِیَّةِ الْحَقِیْقِیَّةِ، بِأَنَّ^(١) أَخَذَ لَفْظَ «فَقَطْ»، قَالَ الشَّارِحُ الْعَلَامَةُ: (كَذَبَ فِيهَا سَالِبَتُهُ)؛ أَيْ: سَالِبَةُ مَنَعَ الْجَمْعِ؛ أَيْ: رَفْعُ الْعِنَادِ فِي الصِّدْقِ، وَصِدْقُ سَالِبَةِ مَنَعَ الْخُلُوءِ لَمَّا مَرَّ مِنْ أَنَّ نَقِیْضَ كُلِّ جُزْءٍ لَا يَسْتَلْزِمُ عَيْنَ الْجُزْءِ الْآخَرَ؛ كَمَا فِي الْحَقِیْقِیَّةِ^(٢)؛ لِجَوَازِ الْخُلُوءِ عَنْهُمَا؛ كَالشَّجَرِ وَالْحَجَرِ، قَالَ الشَّارِحُ الْعَلَامَةُ: (وَكُلُّ مَادَّةٍ صَدَقَ فِيهَا مُوجِبَةٌ مَنَعَ الْخُلُوءِ كَذَبَ فِيهَا سَالِبَتُهُ)؛ أَيْ: رَفْعُ الْعِنَادِ عَنِ الْكَذِبِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ الرِّفْعُ نَقِیْضًا لَا يَجْلِبُ مَنَعَ الْكَذِبِ وَصِدْقُ سَالِبَةِ مَنَعَ الْجَمْعِ؛ لَمَّا مَرَّ مِنْ جَوَازِ الْجَمْعِ؛ لِأَنَّ عَيْنَ كُلِّ جُزْءٍ أَعْمُ مِنْ نَقِیْضِ الْآخَرِ؛ مِثْلًا: إِنَّ الْكَوْنَ فِي الْبَحْرِ أَعْمُ مِنْ نَقِیْضِ عَدَمِ الْغُرْقِ وَهُوَ الْغُرْقُ، فَيَجُوزُ اجْتِمَاعُهُمَا فِي الصِّدْقِ.

قوله: (لَامْتِنَاعِ اجْتِمَاعِ النَّقِیْضِیْنِ)؛ أَيْ: الْإِیْجَابِ وَالسَّلْبِ، فَإِنَّ الْحَكَمَ بِالْعِنَادِ بَيْنَ الشَّجَرِ وَالْحَجَرِ فِي الصِّدْقِ، وَالْحَكَمَ بِسَلْبِ هَذَا الْعِنَادِ مَتَنَاقِضَانِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ الشَّجَرِ وَالْحَجَرِ لَيْسَا مَتَنَاقِضَيْنِ، بَلْ هُمَا أَخَصَّانِ مِنَ النَّقِیْضِیْنِ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَكُنْ فِي كَذِبِهِمَا عِنَادٌ.

قوله: (لِأَنَّ الْعِنَادَ لَوْ كَانَ... إلخ) إِشَارَةٌ فَائِدَةٌ لَفْظِ «فَقَطْ» فِي تَقْرِیرِ الشَّارِحِ.

(١) مَصْدَرِیَّةٌ مُتَعَلِّقَةٌ بِالتَّقْرِیرِ. اهـ منه.

(٢) قِیدُ الْمَنْفَعِیِّ. اهـ منه.



وَصَدَقَ فِيهَا سَالِيَةٌ مِّنَ الْجَمْعِ، وَكَذَا فِي جَانِبِ سَالِيَتِهِمَا.

وَأَنَّ كُلَّ شَيْئَيْنِ صَدَقَ بَيْنَ عَيْنَيْهِمَا مِّنَ الْجَمْعِ صَدَقَ بَيْنَ نَقِیْضِيهِمَا مِّنَ الْخُلُوِّ،

قول أحمد

قوله: (وَصَدَقَ فِيهَا سَالِيَةٌ مِّنَ الْجَمْعِ) لَأَنَّ الْعِنَادَ لَوْ كَانَ فِي الْكَذِبِ فَقَطْ، أَيْ: دُونَ الصَّدَقِ فَيَصْدُقُ فِيهَا رَفْعُ الْعِنَادِ فِي الصَّدَقِ، وَهُوَ سَالِيَةٌ مِّنَ الْجَمْعِ، قَوْلُهُ: (وَكَذَا فِي جَانِبِ سَالِيَتِهِمَا) أَيْ: كُلُّ مَادَّةٍ صَدَقَ فِيهَا سَالِيَةٌ مِّنَ الْجَمْعِ كَذَبَ فِيهَا مُوجِبَتُهُ؛ لِامْتِنَاعِ الْاجْتِمَاعِ بَيْنَ النَّقِیْضَيْنِ، وَصَدَقَ فِيهَا مُوجِبَةُ مَنَعِ الْخُلُوِّ، وَكُلُّ مَادَّةٍ صَدَقَ فِيهَا سَالِيَةٌ مِّنَ الْخُلُوِّ كَذَبَ فِيهَا مُوجِبَتُهُ، وَصَدَقَ مُوجِبَةُ مَنَعِ الْجَمْعِ.

قوله: (صَدَقَ بَيْنَ [١/١٩] نَقِیْضِيهِمَا مِّنَ الْخُلُوِّ) لَأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَصْدُقْ بَيْنَهُمَا مَنَعُ الْخُلُوِّ يَلْزُمُ

المهادي

قوله: (وَهُوَ سَالِيَةٌ مِّنَ الْجَمْعِ) يَعْنِي: إِذَا صَدَقَ قَوْلُنَا: زَيْدٌ إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي الْبَحْرِ وَإِمَّا أَنْ لَا يَغْرَقَ، بِاعْتِبَارِ مَنَعِ الْخُلُوِّ، يَصْدُقُ قَوْلُنَا: لَيْسَ الْبَتَّةَ زَيْدٌ إِمَّا فِي الْبَحْرِ وَإِمَّا أَنْ لَا يَغْرَقَ، بِاعْتِبَارِ مَنَعِ الْجَمْعِ.

قوله: (وَصَدَقَ فِيهَا مُوجِبَةُ مَنَعِ الْخُلُوِّ) يَعْنِي: إِذَا صَدَقَ قَوْلُنَا: لَيْسَ الْبَتَّةَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا الشَّيْءُ لَا حَجَرَ أَوْ لَا شَجَرَ بِحَسَبِ مَنَعِ الْجَمْعِ، يَكْذِبُ قَوْلُنَا: هَذَا الشَّيْءُ إِمَّا لَا حَجَرَ أَوْ لَا شَجَرَ بِحَسَبِ مَنَعِ الْخُلُوِّ، وَكَذَا إِذَا صَدَقَ قَوْلُنَا: لَيْسَ الْبَتَّةَ زَيْدٌ إِمَّا أَلَّا يَكُونَ فِي الْبَحْرِ وَإِمَّا أَنْ لَا يَغْرَقَ، [١/٢٤] بِاعْتِبَارِ مَنَعِ الْخُلُوِّ، يَكْذِبُ قَوْلُنَا: زَيْدٌ إِمَّا أَلَّا يَكُونَ فِي الْبَحْرِ وَإِمَّا أَنْ يَغْرَقَ، بِاعْتِبَارِ مَنَعِ الْخُلُوِّ، وَيَصْدُقُ قَوْلُنَا: زَيْدٌ إِمَّا أَلَّا يَكُونَ فِي الْبَحْرِ وَإِمَّا أَنْ يَغْرَقَ، بِاعْتِبَارِ مَنَعِ الْجَمْعِ.

قوله: (صَدَقَ بَيْنَ نَقِیْضِيهِمَا مَنَعُ الْخُلُوِّ) يَعْنِي: إِذَا صَدَقَ بَيْنَ حَجَرٍ وَشَجَرٍ مَثَلًا مَنَعُ الْجَمْعِ، كَقَوْلِنَا: هَذَا الشَّيْءُ إِمَّا حَجَرٌ أَوْ شَجَرٌ، يَصْدُقُ بَيْنَ نَقِیْضِيهِمَا، وَهُمَا لَا حَجَرَ وَلَا شَجَرَ مَنَعُ الْخُلُوِّ كَقَوْلِنَا: هَذَا الشَّيْءُ إِمَّا لَا حَجَرَ أَوْ لَا شَجَرَ.

خليل

قوله: (لَوْ كَانَ فِي الْكَذِبِ فَقَطْ) إِشَارَةٌ أَيْضًا إِلَى فَائِدَةِ «فَقَطْ».

قوله: (صَدَقَ فِيهَا سَالِيَةٌ مِّنَ الْجَمْعِ)؛ نَحْوُ: لَيْسَ الْبَتَّةَ هَذَا الْإِنْسَانُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ كَاتِبًا وَإِمَّا تَرْكِيًّا؟ فَإِنَّ سَلْبَ مَنَعِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا صَادِقٌ بِأَنْ يَكُونَ كَاتِبًا وَتَرْكِيًّا، وَالْحَكْمُ بِمَنَعِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا مُنَاقِضٌ لِهَذَا السَّلْبِ، وَكَاذِبٌ أَيْضًا وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَمُوجِبَةُ مَنَعِ الْخُلُوِّ صَادِقَةٌ؛ لَأَنَّ هَذَا الْإِنْسَانَ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ كَاتِبًا بِالْقُوَّةِ، وَأَنْ يَكُونَ تَرْكِيًّا؛ لَأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا تَنفَكُ عَنْهُ الْكِتَابَةُ بِالْقُوَّةِ، وَإِنْ جَازَ انْفِكَائُ التَّرْكِيَةِ عَنْهُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

قوله: (وَكُلُّ مَادَّةٍ صَدَقَ فِيهَا سَالِيَةٌ مِّنَ الْخُلُوِّ)؛ نَحْوُ: لَيْسَ الْبَتَّةَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا الشَّيْءُ شَجَرًا أَوْ حَجَرًا، فَإِنَّ سَلْبَ مَنَعِ الْخُلُوِّ صَادِقٌ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ الْخُلُوُّ عَنْهُمَا بِأَنْ يَكُونَ إِنْسَانًا، وَالْحَكْمُ بِمَنَعِ الْخُلُوِّ عَنْهُمَا مُنَاقِضٌ لِلذَلِكَ السَّلْبِ وَكَاذِبٌ أَيْضًا، وَالْحَكْمُ بِمَنَعِ الْجَمْعِ صَادِقٌ، هَذَا كُلُّهُ ظَاهِرٌ.

قوله: (إِذَا لَمْ يَصْدُقْ بَيْنَهُمَا مَنَعُ الْخُلُوِّ)؛ مَثَلًا: إِنَّ الشَّجَرَ وَالْحَجَرَ يَصْدُقُ بَيْنَ عَيْنَيْهِمَا مَنَعُ الْجَمْعِ،



وبالعكس، لَكِنْ هَذَا بَعْدَ الْإِتِّفَاقِ فِي الْكَيْفِ - أَيِ: الْإِيجَابِ وَالسَّلْبِ - أَمَّا بَعْدَ
الْإِخْتِلَافِ فِيهِ؛

قول أحمد

الْخُلُوعُ عَنْهُمَا، وَالْخُلُوعُ عَنْهُمَا يَسْتَلْزِمُ صِدْقَ الْعَيْنَيْنِ؛ لَامْتِنَاعِ ارْتِفَاعِ النَّقِیْضَيْنِ، وَقَدْ كَانَ بَيْنَهُمَا مَنَعُ
الْجَمْعِ، هَذَا خَلَفَ، قَوْلُهُ: (وَبِالْعَكْسِ) أَيِ: كَكُلِّ شَيْئَيْنِ صَدَقَ بَيْنَ عَيْنَيْهِمَا مَنَعُ الْخُلُوعِ صَدَقَ بَيْنَ
نَقِیْضَيْهِمَا مَنَعُ الْجَمْعِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَصْدُقْ بَيْنَهُمَا مَنَعُ الْجَمْعِ يَلْزَمُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا، وَهُوَ يَسْتَلْزِمُ
الْخُلُوعَ عَنِ الْعَيْنَيْنِ؛ لَامْتِنَاعِ اجْتِمَاعِ النَّقِیْضَيْنِ، وَقَدْ كَانَ بَيْنَهُمَا مَنَعُ الْخُلُوعِ، هَذَا خَلَفَ.

قَوْلُهُ: (لَكِنْ هَذَا) أَيِ: صِدْقُ مَنَعِ الْخُلُوعِ بَيْنَ النَّقِیْضَيْنِ عِنْدَ صِدْقِ مَنَعِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْعَيْنَيْنِ
وَبِالْعَكْسِ (بَعْدَ الْإِتِّفَاقِ فِي الْكَيْفِ، أَيِ): بَعْدَ اتِّفَاقِ الْقَضِيَّتَيْنِ أَيِ: الْقَضِيَّةِ الْحَاكِمَةِ بِمَنَعِ الْجَمْعِ
بَيْنَ الْعَيْنَيْنِ، وَالْقَضِيَّةِ الْحَاكِمَةِ بِمَنَعِ الْخُلُوعِ بَيْنَ النَّقِیْضَيْنِ (فِي الْإِيجَابِ وَالسَّلْبِ) بِأَنْ يَكُونَ
مُوجِبِّينِ أَوْ سَالِبَيْنِ.

المعادي

قَوْلُهُ: (وَبِالْعَكْسِ) ^(١) مِثَالُهُ مَا مَرَّ أَنْفًا، فَتَذَكَّرْ.

خليل

وَيَصْدُقُ بَيْنَ نَقِیْضَيْهِمَا مَنَعُ الْخُلُوعِ، فَيَقَالُ: هَذَا الشَّيْءُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ لَا شَجَرًا أَوْ لَا حَجَرًا، وَلَا يُتَصَوَّرُ
الْخُلُوعُ عَنْهُمَا إِلَّا بِصَدْقِ نَقِیْضَيْهِمَا وَهُوَ الشَّجَرُ وَالْحَجَرُ، فَلَا يَكُونُ بَيْنَهُمَا مَنَعُ الْجَمْعِ، وَهُوَ بَاطِلٌ.

قَوْلُهُ: (صَدَقَ بَيْنَ عَيْنَيْهِمَا مَنَعُ الْخُلُوعِ صَدَقَ بَيْنَ نَقِیْضَيْهِمَا مَنَعُ الْجَمْعِ)؛ نَحْوُ: زَيْدٌ إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي
الْبَحْرِ وَإِمَّا أَنْ لَا يَغْرُقَ، فَإِنَّ مَنَعَ الْخُلُوعِ بَيْنَ عَيْنَيْهِمَا صَادِقٌ كَمَا تَرَى، وَبَيْنَ نَقِیْضَيْهِمَا، وَهُوَ أَنْ لَا يَكُونَ
فِي الْبَحْرِ، بِأَنْ يَكُونَ فِي الْبَرِّ وَأَنْ يَغْرُقَ، بِصَدْقِ مَنَعِ الْجَمْعِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ صَحَّ الْجَمْعُ بَيْنَ عَدَمِ الْكُونِ فِي
الْبَحْرِ وَالْغَرَقِ لَتَحَقَّقَ الْخُلُوعُ عَنِ الْعَيْنَيْنِ، وَهُمَا الْكُونُ فِي الْبَحْرِ وَعَدَمُ الْغَرَقِ، وَهُوَ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ الْمَفْرُوضَ
عَدَمُ الْخُلُوعِ بَيْنَهُمَا.

قَوْلُهُ: (أَيِ: صَدَقَ مَنَعُ الْخُلُوعِ بَيْنَ النَّقِیْضَيْنِ) كَمَا فِي مِثَالِ الشَّجَرِ وَالْحَجَرِ، فَإِنَّهُ صَدَقَ بَيْنَهُمَا مَنَعُ
الْجَمْعِ، وَصَدَقَ بَيْنَ لَا شَجَرٍ وَلَا حَجَرٍ مَنَعُ الْخُلُوعِ كَمَا مَرَّ.

قَوْلُهُ: (وَبِالْعَكْسِ) أَرَادَ بِهِ: صَدَقَ مَنَعُ الْخُلُوعِ بَيْنَ الْعَيْنَيْنِ كَمَا فِي الْكُونِ فِي الْبَحْرِ وَعَدَمُ الْغَرَقِ،
وَصَدَقَ مَنَعُ الْجَمْعِ بَيْنَ نَقِیْضَيْهِمَا؛ أَيِ: عَدَمُ الْكُونِ فِي الْبَحْرِ، بَلِ الْكُونُ فِي الْبَرِّ وَالْغَرَقُ مِثَالًا، وَقَدْ مَرَّ
مِثَالُهُمَا مُطَابِقًا فِي الْكَيْفِ، تَذَكَّرْ.

(١) يَعْنِي: إِذَا صَدَقَ بَيْنَ الْكُونِ فِي الْبَحْرِ وَعَدَمُ الْغَرَقِ مِثَالًا مَنَعُ الْخُلُوعِ، كَقَوْلِنَا: زَيْدٌ إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي الْبَحْرِ وَإِمَّا أَلَّا
يَغْرُقَ، يَصْدُقُ بَيْنَ نَقِیْضَيْهِمَا، وَهُمَا عَدَمُ الْكُونِ فِي الْبَحْرِ وَالْكَوْنُ غَرِيقًا، مَنَعُ الْجَمْعِ، كَقَوْلِنَا: زَيْدٌ إِمَّا أَلَّا يَكُونَ
فِي الْبَحْرِ وَإِمَّا أَنْ يَغْرُقَ. اهـ منه.



فَالصَّادِقُ السَّالِبَةُ الْمُتَّفَقَةُ فِي النَّوعِ.

قول أحمد

قوله: (فَالصَّادِقُ السَّالِبَةُ الْمُتَّفَقَةُ فِي النَّوعِ) أي: سالبة منع الجمع بين النقيضين عند صدق موجبة منع الجمع بين العيين، وسالبة منع الخلو بين النقيضين عند صدق موجبة منع الخلو بين العيين، وعليك باستخراج الأمثلة.

المهادي

قوله: (فَالصَّادِقُ السَّالِبَةُ الْمُتَّفَقَةُ فِي النَّوعِ) يعني: إذا صدق بين حجرٍ وشجرٍ موجبة منع الجمع مثلاً، كقولنا: هذا الشيء إما حجرٌ أو شجرٌ، يصدق بين نقيضيهما سالبة كقولنا: ليس البتة إما أن يكون هذا الشيء لا حجرٌ أو لا شجرٌ، ولا يصدق سالبة منع الخلو بينهما، وإلا يلزم جواز الخلو عنها؛ فيلزم اجتماع الحجر والشجر في شيء واحد، وهو محال، وكذا إذا صدق بين لا حجرٌ ولا شجرٌ موجبة منع الخلو كقولنا: هذا الشيء إما لا حجرٌ أو لا شجرٌ، يصدق سالبة بين نقيضيهما كقولنا: ليس البتة هذا الشيء إما أن يكون حجرًا أو شجرًا، ولا يصدق سالبة منع الجمع بينهما، وإلا يلزم جواز اجتماعهما، وهو محال.

قوله: (وَعَلَيْكَ بِاسْتِخْرَاجِ الْأُمُثَلَةِ) وهي ما ذكرناها في مواضعها اللائقة بها؛ فخذها وكن من الشاكرين. واعلم أن كل مادة صدقت فيها المنفصلة الحقيقية يصدق فيها أربع متصلات، وكل مادة صدقت فيها المتصلة اللزومية الكلية يصدق منع الجمع بين عين الملزوم ونقيض اللازم، ومنع الخلو بين عين اللازم ونقيض الملزوم، وعليك باستخراج الأمثلة.



خليل

قوله: (أي: سالبة منع الجمع بين النقيضين)؛ نحو: ليس البتة زيدٌ إما لا شجرٌ وإما لا حجرٌ، فإن لا شجرٌ ولا حجرٌ يصدقان على زيدٍ، فيكون مثلاً لسالبة منع الجمع، وصادقة أيضاً.

قوله: (عِنْدَ صَدَقِ مُوجِبَةِ مَنَعِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْعَيْنَيْنِ)؛ نحو: زيدٌ إما شجرٌ وإما حجرٌ، فيكون مثلاً لموجبة منع الجمع وصادقة أيضاً، فيكونان^(١) متفقين في النوع، وهو منع الجمع، لا يقال: لا وجه لتخصيص الصدق بالسالبة؛ لأن الموجبة صادقة أيضاً؛ لأننا نقول: أظهر^(٢) ما خفي وأخفى ما ظهر؛ لأن اتحاد النوع يوهم كذب السالبة، وقد ظهر بهذا أن الأصل موجبة منع الجمع، وأن المتولدة منه سالبة وصادقة أيضاً، أما إن كان الأصل موجبة منع الخلو؛ نحو: هذا الشيء إما لا شجرٌ وإما لا حجرٌ، فالقضية المتولدة من نقيضي طرفيها سالبة وصادقة أيضاً؛ نحو: ليس هذا الشيء حجرًا أو شجرًا، ومن هذا التقرير علم أن القضية المتولدة الموافقة للأصل في الكيف تكون مخالفة للقضية الأصلية في النوع،

(١) أي: قولنا: ليس البتة زيدٌ إما شجرٌ وإما حجرٌ، وقولنا: زيدٌ إما شجرٌ وإما حجرٌ. اهـ منه.

(٢) لأن صدق الموجبة مفروض كما ترى. اهـ منه.



[مِنْ أَحْكَامِ الْقَضِيَّةِ الْمُفَصَّلَةِ:]

(وَقَدْ تَكُونُ الْمُفَصَّلَاتُ ذَاتَ أَجْزَاءٍ ثَلَاثَةٍ) أَوْ أَكْثَرَ، فَالثَّلَاثَةُ (كَقَوْلِنَا: الْعَدْدُ إِمَّا زَائِدٌ أَوْ نَاقِصٌ أَوْ مُسَاوٍ)، وَالْكَلِمَةُ إِمَّا اسْمٌ أَوْ فِعْلٌ أَوْ حَرْفٌ، وَالْأَكْثَرُ كَقَوْلِنَا: الْعُنْصُرُ إِمَّا نَارٌ أَوْ هَوَاءٌ أَوْ مَاءٌ أَوْ أَرْضٌ، وَالْكُلِّيُّ إِمَّا نَوْعٌ أَوْ جِنْسٌ أَوْ فَضْلٌ أَوْ خَاصَّةٌ أَوْ عَرَضٌ عَامٌّ.

وَمِثَالُ الْمَثْنِ لَيْسَ مَعْنَاهُ أَنْ يُنْسَبَ عَدَدٌ إِلَى عَدَدٍ، كَمَا ظَنُّ؛ فَإِنَّ الزِّيَادَةَ وَالنُّقْصَانَ وَالْمُسَاوَاةَ

قول أحمد

[قوله: (وَقَدْ تَكُونُ الْمُفَصَّلَاتُ) العبارة الصحيحة: وقد تكون المفصلة ذوات أجزاء ثلاثة، تأمل^(١)]. قوله: (أَنْ يُنْسَبَ عَدَدٌ إِلَى عَدَدٍ... إلخ) أي: لا يكون زيادته بالنسبة إلى عدد آخر ونقصانه ومساواته كذلك؛ لأن مساواة العدد للعدد المتغير له غير موجودة،

المعادي

.....

خاتمة

بخلاف المتولدة المخالفة للأصل في الكيف^(٢)، فإنها تكون موافقة لها في النوع^(٣)، وتكون كل واحدة منها صادقة أيضاً، والله أعلم.

قال الشارح العلامة: (أجزاء ثلاثة أو أكثر)؛ أي: تكون المنفصلات ذات أجزاء كثيرة: إما متناهية، وأمثلتها مذكورة في الشرح، أو غير متناهية؛ كقولنا: هذا العدد إما ثلاثة أو أربعة أو خمسة، وهلم جرا؛ على ما في «شرح المطالع»، وعبارته^(٤) توهم الانحصار على المتناهي. قوله: (لأن مساواة العدد)؛ لأن العددين لا يتصور بينهما إلا الزيادة والنقصان، فالمساواة محال.

(١) سقط من المخطوط، وهو في الحجرية.

(٢) أي: الإيجاب والسلب. اهـ منه.

(٣) أي: في منع الجمع ومنع الخلو. اهـ منه.

(٤) لأن قوله: (أو أكثر) وإن كان أعم من المتناهي بحسب المفهوم؛ إلا أن المتبادر منه هو المتناهي؛ لأن المتبادر من الأجزاء المذكورة بالفعل؛ تأمل. [قولي: (تأمل)] وجهه أن الأجزاء لكونها محكوماً بها يجب تصورها، وغير المتناهي لا يمكن تصورها، فتأمل. اهـ منه.



لا يُرَادُ بِهَا حِينَئِذٍ مَعَانِيهَا اللَّغَوِيَّةُ، بَلِ الْمُرَادُ بِهَا مَعَانِيهَا الاصْطِلَاحِيَّةُ؛ فَإِنَّ كُلَّ عَدَدٍ يَزِيدُ الْمُجْتَمِعُ مِنْ كُسُورِهِ التَّسْعَةَ عَلَيْهِ يُسَمَّى زَائِدًا، كَاثِنِي عَشَرَ،

قول أحمد

وللعَدَدِ غَيْرِ الْمُغَايِرِ لَهُ مُحَالٌ؛ إِذِ الْمُسَاوَاةُ تَقْتَضِي الْمُغَايِرَةَ بَيْنَ الْمُتَسَاوِيَيْنِ، قَوْلُهُ: (لَا يُرَادُ بِهَا حِينَئِذٍ) أَي: حِينَ إِذَا قِيلَ: الْعَدَدُ إمَّا زَائِدٌ أَوْ نَاقِصٌ أَوْ مُسَاوٍ، قَوْلُهُ: (مِنْ كُسُورِهِ التَّسْعَةُ... إلخ) الصَّوَابُ: تَرَكُ قَيْدِ التَّسْعَةِ؛ إِذْ لَيْسَ لِكُلِّ عَدَدٍ كُسُورٌ تَسْعَةٌ، وَلَعَلَّهُ أَرَادَ الْإِشَارَةَ إِلَى أَنَّ الْكُسُورَ تَسْعَةٌ لَيْسَتْ إِلَّا، وَهُوَ النِّصْفُ وَالثُّلُثُ وَالرُّبُعُ وَالْخُمُسُ وَالسُّدُسُ وَالسَّبْعُ وَالثَّمَنُ وَالتُّسْعُ وَالْعَشْرُ، فَوَقَعَ فِيهَا وَقَعَ، قَوْلُهُ: (كَاثِنِي عَشَرَ) فَإِنَّ لَهُ نِصْفًا وَهُوَ السِّتَّةُ، وَثُلَاثًا وَهُوَ الْأَرْبَعَةُ، وَرُبْعًا وَهُوَ الثَّلَاثَةُ، وَسُدُسًا وَهُوَ الْاِثْنَانِ، وَالْمَجْمُوعُ خَمْسَةَ عَشَرَ، وَهُوَ زَائِدٌ عَلَى اثْنِي عَشَرَ.

المبادي

قَوْلُهُ: (وَلِلْعَدَدِ غَيْرِ الْمُغَايِرِ لَهُ مُحَالٌ) فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ التَّغَايُرَ بِاعْتِبَارِ الْمَحَلِّ، أَي: الْمَعْدُودِ كَافٍ فِي صِحَّةِ الْمُسَاوَاةِ، وَلِذَا قَالَ فِي الْفَرَائِضِ: تَمَاطُلُ الْعَدَدَيْنِ كَوْنُ أَحَدِهِمَا مُسَاوِيًا لِلْآخَرِ، كَثَلَاثَةٍ وَثَلَاثَةٍ مِثْلًا. قَوْلُهُ: (الصَّوَابُ: تَرَكُ قَيْدِ... إلخ) فِيهِ: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ كَلِمَةُ «مِنْ» لِلتَّبْعِيضِ، فَلَا يَكُونُ الصَّوَابُ صَوَابًا.

قَوْلُهُ: (زَائِدٌ عَلَى اثْنِي عَشَرَ) هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْعَدَدُ الزَائِدُ: مَا زَادَ عَلَى الْمُجْتَمِعِ مِنْ كُسُورِهِ كَالْأَرْبَعَةِ، وَالنَّاقِصُ: مَا نَقَصَ عَنْهُ كَاثِنِي عَشَرَ، وَالْمَسَاوِي: مَا سَاوَاهُ كَالسِّتَّةِ.

خليل

قَوْلُهُ: (وَلِلْعَدَدِ غَيْرِ الْمُغَايِرِ لَهُ) فَإِذَا لَمْ يَكُنْ مُغَايِرًا تَحَقَّقُ الْعَيْنِيَّةُ، فَلَا تَتَصَوَّرُ الْمُسَاوَاةُ؛ إِذِ الْمُسَاوَاةُ... إلخ؛ تَأَمَّلْ^(١).

قَوْلُهُ: (الصَّوَابُ: تَرَكُ قَيْدِ التَّسْعَةِ)، بَلِ الصَّوَابُ الْإِفْرَادُ؛ إِذْ لَا كُسُورَ لِلثَّلَاثَةِ مِثْلًا، وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ^(٢): إِنَّ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ الْبِدِيهَاتِ، فَضَمِيرُ «كُسُورِهِ» رَاجِعٌ إِلَى مَطْلَقِ الْعَدَدِ الْمَذْكُورِ فِي ضَمَنِ الْمَقْيَدِ، وَصَرَفُ الْعِبَارَةِ عَنِ الظَّاهِرِ مَعَ ظُهُورِ الْقَرِينَةِ شَائِعٌ، وَيُمْكِنُ التَّعْسُفُ بِوَجْهِ آخَرَ وَهُوَ: أَنَّ إِضَافَةَ الْكُسُورِ إِلَى الضَّمِيرِ لِلْجَنَسِ، أَمَّا التَّسْعَةُ فَمَرْفُوعٌ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: هِيَ التَّسْعَةُ.

قَوْلُهُ: (فِيهَا وَقَعَ) مِنَ السَّهْوِ، وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّهُ لَا سَهْوَ فِيهِ، لَا يُقَالُ: أَرَادَ بِهِ إِبْهَامًا أَنَّ لِكُلِّ عَدَدٍ كُسُورًا تَسْعَةً؛ لَأَنَّا نَقُولُ: بَطْلَانُهُ أَظْهَرَ؛ لِأَنَّ أَحَدَ عَشَرَ مِثْلًا لَا كَسَرَ لَهُ أَصْلًا، وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ دَاخِلٌ فِي النَّاقِصِ؛ لِأَنَّ السَّالِبَةَ لَا تَقْتَضِي وَجُودَ الْمَوْضُوعِ تَعْسُفٌ ظَاهِرٌ، فَلَا يُقَالُ فِي أَمْثَالِهِ: الصَّوَابُ كَذَا، فَظَهَرَ أَنَّ تِلْكَ التَّسْعَةَ لَا تَكْفِي فِي إِصْلَاحِ الْعِبَارَةِ، فَالْصَّوَابُ لَيْسَ بِصَوَابٍ.

(١) وجهه أنه يمكن أن يقال: إن العدد قد يتجدد مع المعدود؛ يقال: هذه الأمور ثلاثة أو أربعة مثلاً، والحمل مواطأة يوجب الاتحاد في الذات والتغاير في المفهوم، وإن كان ذلك الاتحاد عرضياً، وبهذا القدر تصح النسبة بينهما. اهـ منه.

(٢) في توجيه عبارة الشرح. اهـ منه.



وَالنَّاقِصُ نَاقِصًا كَالْأَرْبَعَةِ، وَالْمُسَاوِي مُسَاوِيًا كَالسَّتَةِ، هَذَا فِي الْمُنْفَصِلَةِ الْحَقِيقِيَّةِ.

قول أحمد

قوله: (وَالنَّاقِصُ نَاقِصًا) أي: الْعَدْدُ النَّاقِصُ: مَا يَجْتَمِعُ مِنْ [١٩/ب] كُسُورِهِ عَنْهُ يُسَمَّى نَاقِصًا كَالْأَرْبَعَةِ، فَإِنَّ لَهُ نِصْفًا وَهُوَ الْاِثْنَانِ، وَرُبْعًا وَهُوَ الْوَاحِدُ، وَالْمَجْمُوعُ ثَلَاثَةٌ، وَهُوَ نَاقِصٌ عَنِ الْأَرْبَعَةِ، وَالْعَدْدُ الْمُسَاوِي: مَا يَجْتَمِعُ مِنْ كُسُورِهِ إِبَاهُ يُسَمَّى مُسَاوِيًا، كَالسَّتَةِ؛ فَإِنَّ لَهُ نِصْفًا وَهُوَ الثَّلَاثَةُ، وَثُلُثًا وَهُوَ الْاِثْنَانِ، وَسُدُسًا وَهُوَ الْوَاحِدُ، وَالْمَجْمُوعُ سِتَّةٌ، وَالصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ بَدَلْ قَوْلِهِ: «وَالنَّاقِصُ، وَالْمُسَاوِي»: «وَيَنْقُصُ وَيُسَاوِي»؛ إِذْ لَا وَجْهَ لَصِحَّةِ الْعَطْفِ يُذَكَّرُ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُرَادَ بِهَا الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةُ إِجْرَاءً لَهَا عَلَى غَيْرِ مَا هِيَ لَهُ، أَي: الْعَدْدُ إِمَّا زَائِدٌ الْأَجْزَاءِ عَلَيْهِ أَوْ نَاقِصٌ عَنْهُ أَوْ مُسَاوٍ إِبَاهُ، وَقِيلَ: الْعَدْدُ الزَّائِدُ: مَا زَادَ عَلَى الْمُجْتَمِعِ مِنْ كُسُورِهِ، وَالنَّاقِصُ: مَا نَقَصَ عَنْهُ، وَالْمُسَاوِي: مَا يُسَاوِي لَهُ، لَكِنْ الْمَشْهُورُ مَا فِي الشَّرْحِ.

المجاهدي

قوله: (أَي: الْعَدْدُ النَّاقِصُ . . . إلخ) النَّاقِصُ صِفَةٌ جَرَتْ عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ لَهُ، وَلَفْظُ «مَا» فَاعِلٌ لَهُ، وَ«عَنْهُ» صِلَتُهُ، وَالِهَاءُ لِلْعَدَدِ.

خليل

قوله: (وَالصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ . . . إلخ)؛ لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ -أَعْنِي: بَزِيد- صِفَةُ الْعَدَدِ وَهُوَ نَكْرَةٌ، وَالنَّاقِصُ لَا يَصْلُحُ لَكُونِهِ صِفَةً، وَالْقَوْلُ بِأَنَّ اللَّامَ فِي النَّاقِصِ بِمَعْنَى الَّذِي، فَيَكُونُ الْمَعْنَى: وَالَّذِي يَنْقُصُ فَاسِدٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْمَوْصُولَ لَا يَصْلُحُ لِلصَّفَةِ، وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ: بِأَنَّ الْعَطْفَ عَلَى الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ مَعَ الْفَضْلِ جَائِزٌ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى: يُسَمَّى الْعَدْدُ الَّذِي يَنْقُصُ الْمُجْتَمِعُ مِنْ كُسُورِهِ عَنْهُ نَاقِصًا؛ هَذَا غَايَةُ مَا يُمْكِنُ مِنَ التَّعْسُفِ، فِي كَلَامِهِ فِي الْحَاشِيَةِ الْمَنْقُولَةِ عَنْهُ نَوْعُ إِشْعَارٍ بِهِ.

قوله: (وَيُمْكِنُ أَنْ يُرَادَ بِهَا الْمَعْنَى) فَالتَّوْجِيهَاتُ ثَلَاثَةٌ، الْأَوَّلُ: مَا مَرَّ مِنَ الشَّرْحِ، وَالثَّانِي: هَذَا، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الزَّائِدَ وَالنَّاقِصَ وَالْمُسَاوِي لَا يَلَاخِظُ فِيهَا مَعْنَى الزِّيَادَةِ وَالنُّقْصَانِ وَالْمَسَاوَاةِ فِي مَسْمِيَّاتِهَا، بِخِلَافِ مَا ذَكَرَ فِي هَذَا التَّوْجِيهِ، فَإِنَّ الْمَعْنَى الْوَصْفِيَّةَ مَلْحُوظَةٌ لَكِنَّهَا ثَابِتَةٌ لِمَتَعَلِّقَاتِهَا، وَبِالْجُمْلَةِ: أَنَّ اتِّصَافَ الْمُتَعَلِّقَاتِ بِهَا تُلَاخِظُ فِي الْأَوَّلِ لِتَرْجِيحِ الْأَسْمِ، وَفِي هَذَا الْمَقَامِ لِتَصْحِيحِ الْإِطْلَاقِ، وَالثَّلَاثُ: مَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «وَقِيلَ: الْعَدْدُ الزَّائِدُ . . . إلخ» هَذَا مَعْنَى اضْطِلَاحِي أَيْضًا كَالأَوَّلِ، لَكِنَّ الْعَتَبَارَ عَلَى عَكْسِ الْأَوَّلِ، وَقَوْلُهُ: «لَكِنَّ الْأَوَّلَ مَشْهُورٌ»؛ إِشَارَةٌ إِلَى تَضْعِيفِ هَذَا الْقَوْلِ، وَلِذَلِكَ أَتَى بِكَلِمَةِ التَّمْرِیضِ، فَالْأَوَّلُ وَالثَّلَاثُ اضْطِلَاحِيَانِ، وَالثَّانِي لُغَوِي، وَالتَّنْقُلُ فِي الثَّلَاثِ مِنَ الْعَامِّ إِلَى الْخَاصِّ.



وَأَمَّا مَانِعَةُ الْخُلُوِّ الْمُرَكَّبَةُ مِنْ أَكْثَرِ مِنْ اثْنَيْنِ فَكَقَوْلِنَا: إِمَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا الشَّيْءُ
لَا حَجَرًا، أَوْ لَا شَجَرًا، أَوْ لَا حَيَوَانًا.

وَأَمَّا مَانِعَةُ الْجَمْعِ فَكَقَوْلِنَا: إِمَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا الشَّيْءُ شَجَرًا، أَوْ حَجَرًا، أَوْ حَيَوَانًا.

[اعتراضان وجوابهما]:

فَإِنْ قُلْتَ: لَا يَتَرَكَّبُ شَيْءٌ مِنَ الْمُتَفَصِّلاتِ مِنْ أَكْثَرِ مِنْ جُزْأَيْنِ؛ لِأَنَّ الْإِنْفَصَالَ نِسْبَةٌ
وَاحِدَةٌ، [١/١٤] وَالنِّسْبَةُ الْوَاحِدَةُ لَا تُتَصَوَّرُ إِلَّا بَيْنَ جُزْأَيْنِ؛ ضَرُورَةٌ أَنَّ النِّسْبَةَ بَيْنَ أُمُورٍ
مُتَكَثِّرَةٍ لَا تَكُونُ وَاحِدَةً، بَلْ تَكُونُ مُتَكَثِّرَةً.

قول أحمد

قوله: (لَا يَتَرَكَّبُ شَيْءٌ مِنَ الْمُتَفَصِّلاتِ مِنْ أَكْثَرِ مِنْ جُزْأَيْنِ) اعْلَمْ أَنَّ الْقَوْمَ ذَكَرُوا فِي عَدَمِ
تَرَكُّبِ الْمُتَفَصِّلاتِ مِنْ أَكْثَرِ مِنْ جُزْأَيْنِ وَجُوهًا ثَلَاثَةً:

أَحَدُهَا: مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ، فَهُوَ أَوْلَى الْوُجُوهِ عَلَى مَا سَيَظْهَرُ، وَثَانِيهَا: أَنَّ الْمُتَفَصِّلَةَ الْمُرَكَّبَةَ
مِنْ أَكْثَرِ مِنْ جُزْأَيْنِ إِمَّا مُتَفَصِّلَةٌ وَاحِدَةٌ أَوْ مُتَعَدِّدَةٌ، فَإِنْ كَانَ الثَّانِي فَلَا كَلَامَ فِيهِ، وَلَا فَائِدَةَ فِي ذِكْرِ
تَرَكُّبِهَا مِنْ أَكْثَرِ مِنْ جُزْأَيْنِ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى الْأَوَّلِ؛ لَامْتِنَاعِ كَوْنِ قَوْلِنَا: الْعَدَدُ إِمَّا زَائِدٌ أَوْ نَاقِصٌ

العبادي

خليل

قَالَ الشَّارِحُ الْعَلَّامَةُ: (فَإِنْ قُلْتَ: لَا يَتَرَكَّبُ شَيْءٌ مِنَ الْمُتَفَصِّلاتِ) مَعَارِضَةٌ لِلدَّلِيلِ مَطْوِيٍّ.

قوله: (فَلَا كَلَامَ فِيهِ)؛ يَعْنِي: أَنَّ التَّنَازُعَ إِنَّمَا هُوَ فِي الْمُنْفَصِّلَةِ الْوَاحِدَةِ لَا فِي الْمُتَعَدِّدَةِ.

قوله: (وَلَا فَائِدَةَ فِي ذِكْرِ تَرَكُّبِهَا)؛ لِأَنَّهَا أَظْهَرُ لَا تَحْتَاجُ إِلَى التَّنْبِيهِ أَيْضًا، وَفِيهِ أَنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ:
«وَالْحَقُّ... إلخ» لَا يَلَائِمُهُ^(١)؛ لِأَنَّ الْمُسْتَفَادَ مِنْهُ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَرَادُهُمْ مُطْلَقَ الْإِنْفَصَالِ، وَالْحَقُّ
أَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِي ذِكْرِهَا، وَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّنْبِيهِ أَيْضًا؛ أَمَّا التَّرْدِيدُ فِي هَذَا الْوَجْهِ^(٢)، فَإِنَّمَا هُوَ لِتَوْسِيعِ
الدَّائِرَةِ.

(١) وَلَمْ يَقُلْ يَنَافِيهِ؛ لِأَنَّ كَلَامَ الشَّارِحِ مُحْتَمَلٌ لِأَنَّهُ يَكُونُ الْمَرَادُ بِهِ أَنَّ التَّحْقِيقَ هُنَاكَ تَعَدُّدِ الْمُنْفَصِّلَةِ، وَأَنَّ يَكُونُ الْمَرَادُ
بِهِ أَنَّ هُنَاكَ مُنْفَصِّلَةً وَحَمَلِيَّةً كَمَا فِي الْوَجْهِ الثَّانِي. اهـ منه.

(٢) أَي: الْوَجْهِ الثَّانِي؛ لِأَنَّ كَوْنَ التَّنَازُعِ فِي الْمُنْفَصِّلَةِ الْوَاحِدَةِ مِنْ أَجْلِ الْبَدِيهَاتِ. اهـ منه.



قول أحمد

أو مُساوٍ، ومُنْفَصِلَةٌ وَاحِدَةٌ؛ إذ لو كانت مُنْفَصِلَةٌ وَاحِدَةً يَجِبُ أَنْ يَتَّعِينَ جُزْءَانِ مِنْهَا لِلْحُكْمِ بَيْنَهُمَا بِالْإِنْفِصَالِ، فَإِذَا فَرَضْنَا أَنَّ أَحَدَ جُزْأَيْهَا قَوْلُنَا: الْعَدَدُ إِمَّا زَائِدٌ، فَالْجُزْءُ الْآخَرُ إِمَّا أَحَدُ الْبَاقِيَيْنِ عَلَى التَّعْيِينِ أَوْ لَا عَلَى التَّعْيِينِ، فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا عَلَى التَّعْيِينِ تَمَّتِ الْمُنْفَصِلَةُ بِهِ، وَبَقِيَ الْآخَرُ زَائِداً حَسْوَماً، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا لَا عَلَى التَّعْيِينِ كَانَ التَّرْكِيبُ مِنْ حَمَلِيَّةٍ وَمُنْفَصِلَةٍ عَلَى مَعْنَى: إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْعَدَدُ زَائِداً، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ نَاقِصاً أَوْ مُساوياً، فَلَمْ تَكُنْ مُنْفَصِلَةً وَاحِدَةً، كَذَا قَالَ بَعْضُ الشَّارِحِينَ، وَأَقُولُ: كَوْنُ التَّرْكِيبِ مِنْ حَمَلِيَّةٍ وَمُنْفَصِلَةٍ بِذَلِكَ الْمَعْنَى لَا يُنَافِي كَوْنَهَا مُنْفَصِلَةً وَاحِدَةً عَلَى مَا لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ لَهُ أَدْنَى تَمْيِيزٍ.

وَالثُّلَاثَا: أَنَّ تَرْكُوبَهَا مِنْ أَكْثَرِ مِنْ جُزْأَيْنِ يَسْتَلْزِمُ الْمُحَالَ، وَذَلِكَ لِأَنَّ كَوْنَ الْعَدَدِ فِي الْمَثَالِ الْمَذْكُورِ مَثَلاً زَائِداً يَسْتَلْزِمُ كَوْنَهُ غَيْرَ نَاقِصٍ؛ لِاسْتِلْزَامِ عَيْنِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نَقِيضَ الْآخَرِ، بِحُكْمِ

العَمَادِي

خُلِيل

قوله: (يَجِبُ أَنْ يَتَّعِينَ)؛ لِأَنَّ الْإِنْفِصَالَ نِسْبَةً وَاحِدَةً، فِيرْجِعُ الْوَجْهُ الثَّانِي إِلَى الْأَوَّلِ.

قوله: (عَلَى التَّعْيِينِ) فِيهِ: أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْجُزْءُ الْآخَرُ نَقِيضَ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ أَوْ مُساوِيَهُ فِي الْمُنْفَصِلَةِ الْحَقِيقِيَّةِ كَمَا مَرَّ، وَلَا يُوجَدُ هَذَا الشَّرْطُ حِينَئِذٍ؛ لِأَنَّهُ أَخْصَصُ مِنَ النَّقِيضِ.

قوله: (عَلَى مَعْنَى: إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْعَدَدُ زَائِداً، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ نَاقِصاً أَوْ مُساوياً) فَالْمُنْفَصِلَةُ: أَنَّ الْعَدَدَ إِمَّا زَائِدٌ، وَإِمَّا أَحَدُ هَذَيْنِ الْعَدَدَيْنِ -أَعْنِي: النَّاقِصَ أَوْ الْمَسَاوِي-، فَتَكُونُ مُنْفَصِلَةً وَاحِدَةً ذَاتَ جُزْأَيْنِ لَا ذَاتَ أَجْزَاءٍ، وَالْكَلَامُ فِيهَا، وَقَوْلُهُ: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ نَاقِصاً أَوْ مُساوياً» حَمَلِيَّةٌ شَبِيهَةٌ بِالْمُنْفَصِلَةِ؛ لِأَنَّ التَّرْدِيدَ إِنَّمَا هُوَ فِي الْمَحْمُولِ لَا فِي الْقَضِيَّتَيْنِ.

قوله: (لَا يُنَافِي كَوْنَهَا مُنْفَصِلَةً وَاحِدَةً) قَدْ ظَهَرَ مِمَّا مَرَّ عَدَمُ الْمُنَافَاةِ، وَأَيْضاً إِنَّ الْكَلَامَ فِي الْمُنْفَصِلَةِ الَّتِي هِيَ ذَاتُ أَجْزَاءٍ، فَالْمُنَافَاةُ ظَاهِرَةٌ، فَكَلَامُ بَعْضِ الشَّارِحِينَ حَقٌّ لَا شُبْهَةَ فِيهِ.

قوله: (وَالثُّلَاثَا... إلخ) وَلَا يَخْفَى عَلَيْكَ أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْقَضِيَّةِ الْمُنْفَصِلَةِ الْحَقِيقِيَّةِ الَّتِي هِيَ ذَاتُ أَجْزَاءٍ، وَأَنَّ بَيْنَ جُزْأَيْنِ مِنْهَا إِنْفِصَالاً حَقِيقِيّاً، وَقَدْ مَرَّ أَنَّ الشَّرْطَ أَنْ يَكُونَ الْجُزْءُ الْآخَرُ نَقِيضَ الْأَوَّلِ أَوْ مُساوِيَهُ لَا أَخْصَصَ مِنْهُمَا؛ كَمَا فِي مَانِعَةِ الْجَمْعِ؛ عَلَى مَا قَالُوا، وَهَذَا الشَّرْطُ مَفْقُودٌ فِي الْمَثَالِ الْمَذْكُورِ؛ لِأَنَّ نَقِيضَ الرَّائِدِ مَثَلاً لِلَّا زَائِدِ، وَهُوَ أَعْمُ مِنَ النَّاقِصِ وَمِنَ الْمَسَاوِي أَيْضاً، وَهَذَا وَجْهٌ غَيْرُ مَا ذَكَرَهُ الْمُحَشِّي، وَهُوَ ظَاهِرٌ.



قُلْتُ: المراد بِتَرْكِبِ الْمُنفَصَلَاتِ مِنْ أَكْثَرِ مِنْ جُزْأَيْنِ تَرْكِبُهَا بِحَسَبِ الظَّاهِرِ، لَا بِحَسَبِ الْحَقِيقَةِ، وَإِلَّا فَالْإِنْفَصَالُ الْحَقِيقِيُّ فِي الْمَثَالِ الْمَذْكُورِ عَلَى الْحَقِيقَةِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْعَدْدُ زَائِداً أَوْ لَا يَكُونَ، ثُمَّ عَلَى تَقْدِيرِ أَلَّا يَكُونَ زَائِداً بَيْنَ كَوْنِهِ نَاقِصاً أَوْ مُسَاوِياً.

فَإِنْ قُلْتُ: فَمَا وَجْهُ حُكْمِهِمْ أَنَّ الْحَقِيقَةَ لَا تَتَرَكَّبُ مِنْ أَكْثَرِ مِنْ جُزْأَيْنِ، وَمَانِعَتَا الْجَمْعِ وَالْخُلُوعِ تَتَرَكَّبَانِ؟

قول أحمد

مَنْعُ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا، وَكَوْنُهُ غَيْرَ نَاقِصٍ [١/٢٠] يَسْتَلْزِمُ كَوْنَهُ مُسَاوِياً؛ لَا اسْتِلْزَامَ نَقِیْضِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَيْنَ الْآخِرِ، بِحُكْمِ مَنْعِ الْخُلُوعِ، فَيَلْزِمُ أَنْ يَسْتَلْزِمَ كَوْنُهُ زَائِداً كَوْنَهُ مُسَاوِياً، لِأَنَّ مُسْتَلْزِمَ الْمُسْتَلْزَمِ مُسْتَلْزِمٌ، وَهُوَ مُحَالٌ؛ لَا مِتْنَاعَ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا، وَكَذَا كَوْنُهُ غَيْرَ زَائِدٍ يَسْتَلْزِمُ كَوْنَهُ نَاقِصاً؛ لَا مِتْنَاعَ الْخُلُوعِ عَنْهُمَا، وَكَوْنُهُ نَاقِصاً يَسْتَلْزِمُ كَوْنَهُ غَيْرَ مُسَاوٍ؛ لَا مِتْنَاعَ الْخُلُوعِ عَنْهُمَا، وَهَذَا الْوَجْهُ مُخْتَصٌّ بِالْمُنْفَصَلَةِ الْحَقِيقَةِ، وَلَا يَجْرِي فِي مَانِعَةِ الْجَمْعِ وَمَانِعَةِ الْخُلُوعِ، وَجَوَابُ الشَّارِحِ جَوَابٌ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْوُجُوهِ الثَّلَاثَةِ، عَلَى مَا لَا يَخْفَى، وَإِنَّمَا لَمْ يَذْكُرِ الشَّارِحُ الْوَجْهَيْنِ الْآخِرَيْنِ لِمَا فِيهِمَا مِمَّا ذَكَرْنَا.

المهادي

خليل

قوله: (جَوَابٌ عَنِ الْكُلِّ)؛ أَي: جَوَابٌ عَنِ الْكُلِّ فِي الْحَقِيقَةِ^(١)، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَقْصُودَ الشَّارِحِ.

قوله: (مِمَّا ذَكَرْنَا) مِنْ عَدَمِ الْمَنَافَاةِ فِي الثَّانِي، وَمِنْ الْإِخْتِصَاصِ بِالْمُنْفَصَلَةِ الْحَقِيقَةِ فِي الثَّلَاثِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

قَالَ الشَّارِحُ الْعَلَّامَةُ: (تَرْكِبُهَا بِحَسَبِ الظَّاهِرِ) جَوَابٌ بِالْحَلِّ وَالتَّحْرِيرِ^(٢)، يَرِدُ عَلَيْهِ: أَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِي التَّرْكِيبِ الظَّاهِرِي؛ إِذْ لَا يُسْتَعْمَلُ فِي الْعُلُومِ وَالْإِنْتِاجَاتِ، عَلَى أَنَّ التَّرْكِيبَ الظَّاهِرِي لَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُجْعَلَ مَسْأَلَةً وَمَعْرَكَةً لِلْآرَاءِ كَمَا مَرَّ، قَالَ الشَّارِحُ: (وَإِلَّا فَالْإِنْفَصَالُ الْحَقِيقِيُّ... إلخ) تَرْوِيجٌ لِكَلَامِ السَّائِلِ بِإِظْهَارِ الْإِنْصَافِ؛ لِيَكُونَ كَلَامُهُ مَقْبُولاً، وَمِنْ هَذَا الْكَلَامِ نَشَأَ سُؤَالٌ وَهُوَ: أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُنْفَصَلَاتِ فِي عَدَمِ تَرْكِيبِهَا مِنَ الْأَكْثَرِ، مَعَ أَنَّهُمْ فَرَّقُوا وَقَالُوا: إِنَّ الْحَقِيقَةَ لَا تَتَرَكَّبُ مِنَ الْأَكْثَرِ، فَأَشَارَ إِلَى هَذَا بِقَوْلِهِ: «فَإِنْ قُلْتُ: فَمَا وَجْهُ حُكْمِهِمْ... إلخ».

(١) وفيه لطف لا يخفى. اه منه.

(٢) أي: تحرير المدعي بأن يقال: ليس المراد بالتركيب من الأكثر هو التركيب بحسب الحقيقة، حتى يتم الوجوه الثلاثة، بل يحسب الظاهر وقد مر بيان حقيقة الحال. اه منه.



قُلْتُ: وَجْهُهُ أَنَّ الْحَقِيقَةَ - إِذَا أُريدَ بِهَا الْإِنْفِصَالُ الْحَقِيقِيُّ بَيْنَ كُلِّ جُزْأَيْنِ مِنْهَا - فَلَا تَكَادُ أَنْ تَصْدُقَ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ مِنْ أَجْزَائِهَا الثَّلَاثَةِ مَثَلًا إِذَا تَحَقَّقَ؛ فَإِنْ تَحَقَّقَ الثَّانِي أَيْضًا ارْتَفَعَ الْإِنْفِصَالُ الْحَقِيقِيُّ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ لَمْ يَتَحَقَّقْ فَإِنْ تَحَقَّقَ الثَّلَاثُ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَوَّلِ إِنْفِصَالٌ، وَإِنْ لَمْ يَتَحَقَّقْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الثَّانِي إِنْفِصَالٌ، وَأَمَّا الْأُخْرَيَانِ فَتَصَدُّقَانِ وَإِنْ أُريدَ مَنَعُ الْخُلُوعِ وَمَنَعُ الْجَمْعِ بَيْنَ كُلِّ جُزْأَيْنِ مُعَيَّنِينَ مِنْ أَجْزَائِهِمَا، كَمَا فِي الْمِثَالَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ.

هَذَا، وَالْحَقُّ: أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِنْفِصَالِ إِنْ كَانَ إِنْفِصَالًا وَاحِدًا لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بَيْنَ جُزْأَيْنِ،

قول أحمد

قوله: (وَالْحَقُّ: أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِنْفِصَالِ... إلخ) هذا المَقَالِ، أَقُولُ: يُمكنُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى مِنْ قَوْلِنَا: «الْعَدَدُ إِمَّا زَائِدٌ أَوْ نَاقِصٌ أَوْ مُسَاوٍ»، مَثَلًا: أَنَّ مَجْمُوعَهَا لَا يَجْتَمِعُ فِي الْعَدَدِ،

العبادي

قوله: (أَنَّ مَجْمُوعَهَا لَا يَجْتَمِعُ فِي الْعَدَدِ) فِيهِ نَظَرٌ: لَا يَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ يَصِحَّ اجْتِمَاعُ الزَّائِدِ وَالنَّاقِصِ فِي الْحَقِيقَةِ؛ [٢٤/ب] لِأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهَا أَنَّ مَجْمُوعَ الْأَجْزَاءِ لَا يَجْتَمِعُ فِيهَا، وَفَسَادُهُ لَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ، وَكَذَا يَلْزَمُ أَنْ يَصِحَّ ارْتِفَاعُ لَا حَجَرَ وَلَا شَجَرَ فِي مَانِعَةِ الْخُلُوعِ؛ لِأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهَا أَنَّ الْمَجْمُوعَ لَا يَرْتَفِعُ، وَفَسَادُهُ ظَاهِرٌ، وَكَذَا يَلْزَمُ أَنْ يَصِحَّ اجْتِمَاعُ الْحَجَرِ وَالشَّجَرِ مِنْ مَانِعَةِ الْجَمْعِ، وَبُطْلَانُهُ بَيِّنٌ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِذَا صَدَقَ أَحَدُ الْأَجْزَاءِ يَجُوزُ أَنْ يَرْتَفَعَ الْجُزْأَيْنِ الْآخِرَانِ فِي الْحَقِيقَةِ، وَإِذَا كَذَبَ أَحَدُ الْأَجْزَاءِ فِي مَانِعَةِ الْخُلُوعِ صَدَقَ الْجُزْأَيْنِ الْآخِرَانِ، وَإِذَا صَدَقَ أَحَدُ الْأَجْزَاءِ فِي مَانِعَةِ الْجَمْعِ كَذَبَ الْآخِرَانِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْهُ بِمَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ فِي النَّهْجِ الثَّلَاثِ مِنْ «مَنْطِقِ الْإِشَارَاتِ»: أَنَّ لِبَغِيرِ الْحَقِيقَةِ أَصْنَافًا غَيْرَ مَانِعَةِ الْجَمْعِ، وَمَانِعَةِ الْخُلُوعِ، كَقَوْلِكَ: رَأَيْتُ إِمَّا زَيْدًا أَوْ عَمْرًا، وَالْعَالَمِ إِمَّا أَنْ يَعْبُدَ اللَّهَ أَوْ يَنْفَعِ النَّاسَ؛ فَلْيَكُنْ مَا نَحْنُ فِيهِ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ، فَتَأَمَّلْ.



خليل

قَالَ الشَّارِحُ الْعَلَامَةُ: (وَالْحَقُّ)؛ يَعْنِي: أَنَّ الْفَرْقَ الْمَذْكُورَ غَلْطٌ، وَالْقَوْلُ بِالْتَرَكُّبِ مَفْصَلًا صَحِيحٌ لَا مُجْمَلًا^(١).

قوله: (أَنَّ مَجْمُوعَهَا لَا يَجْتَمِعُ فِي الْعَدَدِ) وَفِيهِ: أَنَّ هَذَا لَا يَلْزَمُ الْكَلَامَ لَا مَنْطُوقُهُ؛ لِأَنَّ مَنْطُوقَهُ فِي الشَّرْطِيَّةِ الْمَنْفَصِلَةِ هُوَ الْحَكْمُ بِوُقُوعِ الْمُنَافَاةِ بَيْنَ الْقَضِيَّتَيْنِ وَعَدَمِهَا عَلَى مَا قَالُوا، وَمَا ذَكَرَهُ الْمُحَشِّي حَمَلِيَّةً مُكَرَّرًا، وَبِمَا ذَكَرَهُ مِنَ التَّأْوِيلِ يُرْجَعُ الْمَنْفَصَلَاتُ كُلُّهَا إِلَى الْحَمَلِيَّةِ، وَهُوَ بَاطِلٌ، وَلَا يَصِحُّ اسْتِعْمَالُهَا فِي الْعُلُومِ وَالْإِنْتَاجَاتِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ الْإِسْتِثْنَاءُ.

(١) بَحِثْ بِشَمْلِ الْحَقِيقِيِّ وَالظَّاهِرِيِّ. اهـ مِنْهُ.

**قول أحمد**

ولا يخلو العدد عن كل واحد منها، أعم من أن يكون بين كل جزأين انفصال أو لا يكون، لا أن كل جزأين منها لا يجتمعان ولا يرتفعان، وإن كان محتملاً، وهذا المعنى انفصال واحد قد وجد بين المجموع، وكذا يمكن أن يكون المعنى من قولنا: «إما أن يكون هذا الشيء لا حجراً ولا شجراً ولا حيواناً»، أن المجموع لا يرتفع عن هذا الشيء، ومن قولنا: «إما أن يكون هذا الشيء حجراً أو شجراً أو حيواناً» أن المجموع لا يجتمع على هذا الشيء، مع قطع النظر عن الانفصال بين كل جزأين فيهما؛ فليكن المراد ذلك، ولا استحالة فيه شيء من الوجوه المذكورة؛ إذ كل منها مبني على اعتبار الانفصال بين كل جزأين منها،

العبادي**خليل**

قوله: (ولا يخلو العدد) فيه: أن أحد عشر وثلاثة عشرة يخلو عن كل منها؛ إلا أن يكون المراد بالعدد الموضوع ما له الكسر، أو تكون القضية مهمة.

قوله: (أعم من أن يكون) فيه ما مر من اشتراطهم كون الجزء الآخر نقيض الأول أو مساوياً في المنفصلة الحقيقية.

قوله: (لا يجتمعان) كما قالوا في مانعة الجمع والمنفصلة الحقيقية.

قوله: (ولا يرتفعان) كما قالوا في مانعة الخل والمنفصلة الحقيقية.

قوله: (وهذا المعنى انفصال واحد) وفيه: أن الحكم في المنفصلة إنما هو بوقوع المناقاة بين القضيتين في الصدق والتحقق، وبسلبه على ما قالوا كما مر.

قوله: (أن المجموع... إلخ) بل الجزأين... إلخ، فيه أنها حملية لا منفصلة.

قوله: (أن المجموع لا يجتمع) بل الجزأين منها لا يجتمعان، فيه أيضاً ما مر.

قوله: (فليكن المراد ذلك) وقد عرفت أنهم عرّفوا المنفصلات، وصرّحوا بأن الحكم فيها بوقوع المناقاة بين القضايا صدقاً وكذباً على معنى الشرط، وما ذكره المحشي معنى لازم حملي ليس بمقصود في المنفصلات؛ إذ ليس الحكم إلا بالمناقاة بين القضيتين على ما قالوا كما مر، وبالجملية توجيهه المحشي لا يوافق تعريفاتهم وبيانهم معاني المنفصلات، فتبصر^(١).

(١) وجهه أن المحكوم عليه وبه في الشرطية مطلقاً لا بد وأن يكون قضية، والمجموع مفرد وهو في غاية الظهور والمحشي أخرج القضية عن كونها منفصلة، فتأمل وانصف. اهـ منه.



وإنَّ كَانَ مُطْلَقَ الْإِنْفِصَالِ فَيَتَحَقَّقُ بَيْنَ جُزْأَيْنِ وَأَكْثَرَ فِي الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ.



[من أحكام القضايا : التناقض :]

ولَمَّا فَرِغَ مِنَ الْقَضَايَا شَرَعَ فِي أَحْكَامِهَا [١٤/ب] عَلَى طَرِيقِ الْإِخْتِصَارِ، وَالْإِقْتِصَارِ عَلَى الْمُطْلَقَاتِ عَلَى مَا هُوَ دَأْبُ الْكِتَابِ؛ فَقَالَ:

قول أحمد

كَمَا يُعْرَفُ بِالتَّأْمُلِ الصَّادِقِ، فَيَكُونُ تَرْكُوبُهَا مِنْ أَكْثَرِ مِنْ جُزْأَيْنِ بِحَسَبِ الْحَقِيقَةِ أَيْضاً، لَا بِحَسَبِ الظَّاهِرِ فَقَطْ.

.....

العمادي

قَالَ الشَّارِحُ: (وَالْإِقْتِصَارُ عَلَى الْمُطْلَقَاتِ) أَيُ: الْإِقْتِصَارُ عَلَى الْقَضَايَا الْمُطْلَقَةِ؛ سَوَاءً كَانَتْ شَخْصِيَّةً كَقَوْلِنَا: زَيْدٌ كَاتِبٌ، أَوْ مَحْصُورَةً كَلِّيَّةً كَقَوْلِنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، أَوْ جُزْئِيَّةً كَقَوْلِنَا: بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، أَوْ مُهْمَلَةً كَقَوْلِنَا: الْإِنْسَانُ كَاتِبٌ، وَاحْتَرَزَ بِهَا عَنِ الْمُوجِبَاتِ؛ لِأَنَّ الْمَصْنُفَ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِأَحْكَامِهَا فِي هَذَا الْكِتَابِ، كَقَوْلِنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ بِالضَّرُورَةِ، وَكُلُّ فَلَكٍ مُتَحَرِّكٌ بِالذَّوَامِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

وَأَعْلَمَ أَنَّ نَقِيضَ الضَّرُورَةِ الْمُمَكَّنَةُ الْعَامَّةُ، وَنَقِيضُ الدَّائِمَةِ الْمُطْلَقَةُ الْعَامَّةُ، وَنَقِيضُ الْمَشْرُوطَةِ الْعَامَّةِ الظَّنِّيَّةُ الْمُمَكَّنَةُ، وَهِيَ الَّتِي حُكِمَ فِيهَا بَرَفْعُ الضَّرُورَةِ بِحَسَبِ الْوَصْفِ عَنِ الْجَانِبِ الْمَخَالِفِ لِلْحُكْمِ، كَقَوْلِنَا: كُلُّ مَنْ بِهِ ذَاتُ الْجَنْبِ يُمَكَّنُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ فِي بَعْضِ أَوْقَاتٍ كَوْنُهُ مَجْنُوناً، لَكِنْ هَذِهِ الْقَضِيَّةُ لَيْسَتْ مِنَ الْقَضَايَا الْمَعْتَبَرَةِ، وَنَقِيضُ الْعُرْفِيَّةِ الْعَامَّةِ الْجِنْسِيَّةِ الْمُطْلَقَةُ، وَهِيَ الَّتِي حُكِمَ فِيهَا

خليل

قَوْلُهُ: (بِحَسَبِ الْحَقِيقَةِ أَيْضاً، لَا بِحَسَبِ الظَّاهِرِ) فَتُوجِبُهُ الشَّارِحُ بَاطِلٌ غَيْرُ صَحِيحٍ، وَالْحَقُّ: أَنَّ النِّزَاعَ إِنَّمَا هُوَ فِي التَّرْكَبِ بِحَسَبِ الْحَقِيقَةِ؛ إِلَّا أَنَّ الْقَوْلَ بِهِ بَاطِلٌ لَا يَصَحُّ، قَالَ شَارِحُ «الْمَطَالَعِ»: الْحَقُّ أَنَّ شَيْئاً مِنَ الْمُنْفَصَلَاتِ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَرَكَّبَ مِنْ أَجْزَاءٍ فَوْقَ اثْنَيْنِ، قَالَ الشَّارِحُ الْعَلَّامَةُ: (وإنَّ كَانَ مُطْلَقَ الْإِنْفِصَالِ... إلخ) فَبَرِدَ أَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِيهِ؛ لِأَنَّ التَّرْكَبَ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ مِنْ أَجْلِ الْبَدِيهِيَّاتِ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى التَّنْبِيهِ أَيْضاً، كَمَا مَرَّ غَيْرَ مَرَّةٍ.



قَالَ الشَّارِحُ الْعَلَّامَةُ: (عَلَى الْمُطْلَقَاتِ) احْتِرَازٌ عَنِ الْمَوْجَّهَاتِ، فَإِنَّ شَيْئاً مِنْهَا لَمْ يُذَكَّرْ فِي الْكِتَابِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.



[تعريف التناقض]:

(التَّنَاقُضُ) أي: مِنْ جُمْلَةِ أَحْكَامِ الْقَضَايَا التَّنَاقُضُ، (وَهُوَ اخْتِلَافُ الْقَضِيَّتَيْنِ) يُخْرِجُ اخْتِلَافَ الْمُفْرَدَيْنِ كَزَيْدٍ وَعَمْرٍو، وَمُفْرَدٍ وَقَضِيَّةٍ (بِالْإِجَابِ وَالسَّلْبِ) يُخْرِجُ اخْتِلَافَهُمَا بِالْحَمْلِ وَالشَّرْطِ وَالْعُدُولِ وَالتَّحْصِيلِ وَغَيْرِهَا؛

قول أحمد

قوله: (يُخْرِجُ اخْتِلَافَهُمَا... إلخ) أي: اخْتِلَافَ الْقَضِيَّتَيْنِ بِالْحَمْلِ وَالشَّرْطِ، بَأَنْ تَكُونَ إِحْدَاهُمَا شَرْطِيَّةً وَالْأُخْرَى حَمَلِيَّةً؛ سِوَاءَ كَانَتَا مُوجِبَتَيْنِ أَوْ سَالِبَتَيْنِ أَوْ مُخْتَلِفَتَيْنِ بِالْإِجَابِ وَالسَّلْبِ، وَبِالْعُدُولِ وَالتَّحْصِيلِ، بَأَنْ تَكُونَ إِحْدَاهُمَا مُحْصَلَةً وَالْأُخْرَى مَعْدُولَةً [ب/٢٠]؛ سِوَاءَ كَانَتَا مُوجِبَتَيْنِ أَوْ سَالِبَتَيْنِ أَوْ مُخْتَلِفَتَيْنِ؛ إِذِ الْاِخْتِلَافُ بِالْحَمْلِ وَالشَّرْطِ وَالْعُدُولِ وَالتَّحْصِيلِ يَشْمَلُ جَمِيعَ الصُّوَرِ الْمَذْكُورَةِ، قوله: (وغيرها) أي: يَكُونُ غَيْرُ الْحَمْلِ وَالشَّرْطِ وَالْعُدُولِ وَالتَّحْصِيلِ

المعادي

بُثُوتِ الْمَحْمُولِ لِلْمَوْضُوعِ أَوْ سَلْبِهِ عَنْهُ فِي بَعْضِ أَوْقَاتٍ وَصِفِ الْمَوْضُوعِ، وَهَذِهِ الْقَضِيَّةُ أَيْضاً لَيْسَتْ مِنَ الْقَضَايَا الْمَعْتَبَرَةِ كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى الْمُنْتَدِرِ بِكُتُبِ الْفَنِّ، هَذَا حُكْمُ الْمُفْرَدَاتِ، وَأَمَّا الْمُرَكَّبَاتُ فَإِنْ كَانَتْ كُلِّيَّةً فَتَقْيِضُهَا أَحَدُ نَقِيضِ جُزْأَيْهَا، وَإِنْ كَانَتْ جُزْئِيَّةً فَلَا يَكْفِي فِي نَقْيِضِهَا مَا ذَكَرْنَاهُ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ تُرَدَّدَ بَيْنَ^(١) نَقْيِضِي الْجُزْأَيْنِ لِكُلِّ وَاحِدٍ، وَسُنْشِيرُ إِلَى تَعْرِيفِ الْقَضَايَا الْمُوجِبَةِ الْمَعْتَبَرَةِ كُلِّهَا، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

خليل

قوله: (وَالْعُدُولِ وَالتَّحْصِيلِ) إِنْ كَانَ حَرْفُ السَّلْبِ جُزْأً مِنَ الْمَوْضُوعِ أَوْ الْمَحْمُولِ سَمَّيْتُ الْقَضِيَّةَ مَعْدُولَةً، فَإِنْ كَانَ جُزْأً مِنْهُمَا سَمَّيْتُ مَعْدُولَةَ الطَّرْفَيْنِ، وَإِنْ كَانَ جُزْأً مِنَ الْمَوْضُوعِ سَمَّيْتُ مَعْدُولَةَ الْمَوْضُوعِ، وَإِنْ كَانَ جُزْأً مِنَ الْمَحْمُولِ سَمَّيْتُ مَعْدُولَةَ الْمَحْمُولِ؛ نَحْوُ: اللَّاحِي جَمَادٍ، وَالْجَمَادُ لَا عَالَمَ، وَاللَّاحِي لَا عَالَمَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَرْفُ السَّلْبِ جُزْأً مِنَ الْمَوْضُوعِ وَمِنَ الْمَحْمُولِ سَمَّيْتُ مُحْصَلَةً.

قوله: (يَشْمَلُ جَمِيعَ الصُّوَرِ الْمَذْكُورَةِ) وَاعْلَمْ أَنَّ الْحَمَلِيَّةَ وَالشَّرْطِيَّةَ مِثْلًا إِذَا كَانَتْ إِحْدَاهُمَا مُوجِبَةً وَالْأُخْرَى سَالِبَةً كَانَ فِيهِمَا عِتَابَرَانِ، الْأَوَّلُ: عِتَابَرُ الْاِخْتِلَافِ بِالْحَمَلِيَّةِ وَالشَّرْطِيَّةِ، وَالثَّانِي: عِتَابَرُ الْاِخْتِلَافِ بِالْإِجَابِ وَالسَّلْبِ، فَإِنَّمَا تَخْرُجَانِ عَنِ التَّعْرِيفِ بِذَلِكَ الْقَيْدِ بِالْعِتَابَرِ الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي، فَكَذَا الْكَلَامُ فِي الْعُدُولِ وَالتَّحْصِيلِ كَمَا لَا يَخْفَى.

(١) على الهامش: «بل لا بد من تردد بين... إلخ»، نسخة أخرى.



فَإِنَّ نَقِيضَ الشَّيْءِ سَلْبُهُ لَا عُذُولُهُ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ وَعُذُولُهُ يَرْتَقِعَانِ

قول أحمد

مثّل: الاتِّصَالِ والانْفِصَالِ والإِطْلَاقِ والتَّوْجِيهِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، قوله: (فَإِنَّ نَقِيضَ الشَّيْءِ سَلْبُهُ) لَمَّا كَانَ فِي زَعْمِ الْبَعْضِ: أَنَّ بَيْنَ الشَّيْءِ وَعُذُولِهِ تَنَاقُضًا، وَالتَّحْقِيقُ غَيْرُ ذَلِكَ، أَشَارَ إِلَى بَيَانِ تَرْيِيفِهِ، فَقَالَ: «فَإِنَّ نَقِيضَ الشَّيْءِ سَلْبُهُ لَا عُذُولُهُ»؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمُتَنَاقِضَيْنِ هُمَا الْمَفْهُومَانِ الْمُتِمَّانِعَانِ

المهادي

قوله: (نَقِيضُ الشَّيْءِ سَلْبُهُ) فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ السَّلْبَ شَيْءٌ وَنَقِيضُهُ الْإِيجَابُ، وَهُوَ لَيْسَ سَلْبَ السَّلْبِ، وَإِنْ كَانَ مُسْتَلْزِمًا لَهُ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى مَا اشْتَهَرَ مِنْ أَنَّ سَلْبَ السَّلْبِ عَيْنُ الْإِيجَابِ، وَإِنْ كَانَ [١/٢٥] مَرْدُودًا.

خليل

قوله: (فِي زَعْمِ الْبَعْضِ) وَالزَّعْمُ مَطْيَةُ الْكَذِبِ، وَلِذَلِكَ قَالَ: وَالتَّحْقِيقُ غَيْرُ ذَلِكَ، قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: الظَّاهِرُ^(١) أَنَّ التَّنَاقُضَ فِي الْإِصْطِلَاحِ أَعْمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي الْقَضَايَا أَوْ فِي الْمَفْرَدَاتِ؛ لِشُيُوعِ اسْتِعْمَالِهِ فِي الْمَفْرَدَاتِ أَيْضًا، وَالْأَصْلُ فِي الْاسْتِعْمَالِ الْحَقِيقَةُ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُمْ: نَقِيضُ كُلِّ شَيْءٍ رَفْعُهُ، وَجَعْلُهُمْ مُطْلَقَ التَّنَاقُضِ مِنْ أَقْسَامِ التَّنَاقُلِ، وَحِينَئِذٍ لَا بُدَّ مِنْ تَخْصِيصِ الْمَعْرِفِ هَهُنَا بِالتَّنَاقُضِ الَّذِي هُوَ مِنْ أَحْكَامِ الْقَضَايَا، بِقَرِينَةٍ أَنَّ الْكَلَامَ فِيهَا.

وَأَمَّا تَعْرِيفُ تَنَاقُضِ الْمَفْرَدَاتِ فَمَتْرُوكٌ لِلْاِكْتِفَاءِ بِمَعْرِفَتِهِ فِي ضَمَنِ مَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ بَيَانِ مُطْلَقِ التَّنَاقُضِ وَالنَّقِيضِ، لَا لِأَنَّهُ يُعَرَّفُ بِالْمَقَاسَةِ؛ لِأَنَّ الْإِصْطِلَاحَ لَا يُعْلَمُ بِالْقِيَاسِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ التَّنَاقُضُ الْحَقِيقِيُّ مَا فِي الْقَضَايَا، وَإِطْلَاقُهُ عَلَى مَا فِي الْمَفْرَدَاتِ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ الْمَشْهُورِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمُحَقِّقُ الشَّرِيفُ فِي تَصَانِيفِهِ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا اشْتَهَرَ فِيهِمَا بَيْنَهُمْ أَنَّ التَّنَاقُضَ لَا نَقِيضَ لَهُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ التَّنَاقُضُ مُشْتَرَكًا لَفْظِيًّا بَيْنَ تَنَاقُضِ الْقَضَايَا وَتَنَاقُضِ الْمَفْرَدَاتِ. اهـ، فَلَاحْتِمَالَاتٍ ثَلَاثَةٌ: الْإِشْتِرَاكُ الْمَعْنَوِيُّ، وَالْإِشْتِرَاكُ اللَّفْظِيُّ، وَالْحَقِيقَةُ وَالْمَجَازُ، فَاخْتَارَ الْمُحَاشِي الثَّلَاثَ تَبَعًا لِسَيِّدِ الْمُحَقِّقِينَ؛ لِأَنَّ قَاعِدَةَ الْأَصُولِ تُرْجِعُ الثَّلَاثَ عَلَى الثَّانِي لَوْجْهَيْنِ^(٢)، وَتَخْصِيصُ^(٣) الْمَعْرِفِ ضَعِيفٌ.

قوله: (وَالْتَّحْقِيقُ) رَجَعَ الشَّيْءُ إِلَى حَقِيقَتِهِ بِحَيْثُ لَا يَشُوبُهُ شَبْهَةٌ؛ كَمَا فِي «شرح المفتاح» لِسَيِّدِ الْمُحَقِّقِينَ، وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ أَبَا الْفَتْحِ لَا يَرْضَى بِكَوْنِهِ تَحْقِيقًا.

قوله: (غَيْرُ ذَلِكَ)؛ أَي: غَيْرُ التَّنَاقُضِ بَيْنَ الْعُدُولِ وَالتَّحْصِيلِ.

قوله: (إِلَى بَيَانِ تَرْيِيفِهِ)؛ أَي: إِلَى وَجْهِ كَوْنِهِ مُرْيَفًا.

قوله: (بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمُتَنَاقِضَيْنِ) وفيه نظرٌ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِدْلَالَ بِالتَّعْرِيفِ إِنَّمَا يَصْحُحُ إِذَا سُلِمَ انْحِصَارُ

(١) يقوي الزعم فحقق الأمر. اهـ منه.

(٢) الأول أن تعدد الوضع خلاف الأصل وكذلك تعدد القرينة. اهـ منه.

(٣) علة لترجيح الثالث على الأول. اهـ منه.

**قول أحمد**

لِذَاتِهِمَا اجْتِمَاعاً وَارْتِفَاعاً، وَالشَّيْءُ مَعَ عُذُولِهِ وَإِنْ كَانَ مُتَمَانِعِينَ اجْتِمَاعاً، لَكِنْ لَيْسَا بِمُتَمَانِعِينَ ارْتِفَاعاً عِنْدَ عَدَمِ الْمَوْضُوعِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُفَسَّرَ الْمُتَنَاقِضَانِ بِالْمَفْهُومَيْنِ الْمُتَنَافِيَيْنِ لِذَاتِهِمَا، إِمَّا فِي التَّحْقِيقِ وَالْإِنْتِفَاءِ كَمَا فِي الْقَضَايَا، وَإِمَّا فِي الْمَفْهُومِ بَأَنَّهُ إِذَا قِيسَ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ، كَانَ فِي نَفْسِهِ أَشَدَّ بُعْدًا عَنْهُ مِنْ جَمِيعِ مَا سِوَاهُ؛ فَحِينَئِذٍ يَكُونُ الشَّيْءُ وَعُذُولُهُ كَالْإِنْسَانِ وَاللَّا إِنْسَانٌ مُتَنَافِيَيْنِ، لَكِنْ ذَلِكَ التَّفْسِيرُ بَعِيدٌ غَايَةً بُعْدٌ،

المهادي

قوله: (كَالْإِنْسَانِ وَاللَّا إِنْسَانٌ) فَإِنَّ اللَّأَ إِنْسَانٌ إِذَا قِيسَ إِلَى الْإِنْسَانِ كَانَ فِي نَفْسِهِ أَشَدَّ بُعْدًا مِنْ جَمِيعِ مَا سِوَاهُ؛ لِأَنَّا إِذَا تَعَقَّلْنَا اللَّأَ إِنْسَانٌ نَجِدُ أَنَّ بُعْدَهُ عَنِ الْإِنْسَانِ بِذَاتِهِ، وَبُعْدَ سَائِرِ الْمَفْهُومَاتِ عَنْهُ؛ لِاشْتِمَالِهِ عَلَيْهِ وَصِدْقِهِ عَلَيْهَا، وَهَذَا ضَرُورِي، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمُتَمَانِعِينَ وَالْمُتَنَافِيَيْنِ: أَنَّ الْمُتَمَانِعِينَ لِذَاتِهِمَا لَا يَجْتَمِعَانِ أَصْلًا، لَا فِي مَوْضُوعٍ وَلَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ فِي زَمَانٍ وَاحِدٍ، وَلَا يَرْتَفِعَانِ، بِخِلَافِ الْمُتَنَافِيَيْنِ لِذَاتِهِمَا؛ فَإِنَّهُمَا يَجُوزُ أَنْ يَجْتَمِعَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ كَالْإِنْسَانِ وَاللَّا إِنْسَانِ الْمُتَحَقِّقَيْنِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، الْأَوَّلُ فِي ضِمْنِ زَيْدٍ، وَالثَّانِي فِي ضِمْنِ الْفَرَسِ.

خليل

مطلق التناقض في الاصطلاح فيه، وهو ممنوع؛ لأنه يجوز أن يكون تعريفاً لقسم^(١) واحد منه، وفيه^(٢)؛ أنه قد علم ضعف^(٣) السند أنفاً، فلا ينافي التحقيق، وفيه: أنه قد مر من أبي الفتح دعوى ظهور دعوى شمول التناقض للمفردات، والظهور ينافي التحقيق كما لا يخفى، ويمكن أن يقال: إنَّ محافظة ظاهر التعاريف أولى من محافظة ظاهر^(٤) إطلاقاتهم، فتأمل^(٥).

قوله: (اجْتِمَاعاً وَارْتِفَاعاً)؛ أي: في جميع الأزمنة والأحوال كما يقتضيه قوله: «لِذَاتِهِمَا»، فَإِنَّ مقتضى الذات لا ينفك عن الذات، وهو ظاهر.

قوله: (عِنْدَ عَدَمِ الْمَوْضُوعِ)؛ نحو: زيد كاتب ولا كاتب إذا لم يكن زيد موجوداً، فإنهما كاذبان معاً؛ لأنَّ ثبوت شيء لشيء فرع ثبوت المثبت له، وهو ظاهر.

قوله: (بَعِيدٌ غَايَةً الْبُعْدُ)؛ لأنه يستلزم ترك الظاهر المتبادر بارتكاب أمر مُسْتَنَكِرٍ، وهو تخصيص

(١) وهو من أحكام القضايا. اه منه.

(٢) أي: في قوله: (لأنه لا يجوز). اه منه.

(٣) وهو تخصيص المعرف. اه منه.

(٤) وهذا إن إطلاق التناقض على المفردات حقيقة. اه منه.

(٥) وجهه أن بين إطلاقاتهم وتعريفهم منافاة، فلا بد من صرف أحدهما عن الظاهر، فصرف الإطلاقات عن الظاهر أسهل من صرف التعريف عن الظاهر؛ لأن باب التعريف ينبغي أن يكون محفوظاً عن التكلف، فالتحقيق كلام سيد المحققين، والله أعلم. اه منه.



قول أحمد

المهادي

خليل

المعريف، ثم لم يكتفِ بقوله: «اللَّهُمَّ الدَّالُّ عَلَى الْبُعْدِ، ويقول: «بعيدٌ أيضاً، بل قال: «بعيدٌ غايةً البُعدِ» للمبالغة، فكادَ أَنْ يحكمَ بكونه خطأً، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ القَدْرَ المسلم هو أصلُ البُعدِ دونَ المبالغة؛ كيف وقد ادَّعى أبو الفتح ظهورَ شمولِ التَّنَاقُضِ للمفرداتِ أيضاً كما مرَّ، وصرَّحَ السَّيِّدُ السَّنْدُ -فُدَّسَ سِرُّهُ- بكونه بعيداً ولم يزد عليه شيئاً على ما سيجيء، قيلَ فيه: إنه لا مناقشةَ ولا مشاحةَ في الاصطلاح. اهـ، فهذا القائل لا يُسلم أصلَ البُعدِ، وهو ظاهرٌ؛ قال شارحُ «القسطاس»: لكنَّ تركَ الأولى الَّذي تلقَّته العقولُ بالقبولِ بلا ضرورةٍ مُستقبَّح، بل في قوَّةِ الخطأ عندَ المحضِّلين؛ إذ فسادُ الاصطلاحِ وخطوؤه إنما يكون بتركِ الأولى بلا ضرورة. اهـ لفظه، فظهر أنَّ قولهم: «لا مناقشةَ في الاصطلاح» ليسَ على إطلاقه.

واعلم أنَّ التَّقْيِضَ ثلاثةَ أقسام، الأوَّلُ: التَّنَافِي في المفهوم بأنه إذا قيسَ أحدهما على الآخرِ كانَ في نفسه أشدَّ بُعداً من جميع ما سواه؛ كالإنسانِ واللا إنسانَ المأخوذَينِ على الوجهِ المذكورِ مُتَنَاقِضَينِ، وبهذا المعنى قيلَ: رَفَعَ كُلُّ شَيْءٍ نَقِيضَهُ، والثَّانِي: أنه إذا اعتبرَ في مفهومِ الإنسانِ مثلاً صِدْقُهُ على شيءٍ كانَ حرفُ السَّلْبِ الدَّاخِلُ عليه رافعاً لذلك الصِّدْقِ، وكانَ هُنَا إيجابُ مفهومِ الإنسانِ لشيءٍ وسلْبُهُ عنه؛ فهما -أي: هذانِ المفهومانِ المفردانِ- قَضِيَّتَانِ في المعنى مُتَنَاقِضَانِ عندَ اجتماعِ الشَّرَاطِ (١)؛ لأنَّه لو لَوَحِظَ مفهومُ صِدْقِ الإنسانِ ومفهومُ سَلْبِهِ، وقيسا إلى ذاتٍ واحدةٍ لم يكن اجتماعُهما فيها وارتفاعُهما عنها؛ لأنَّ كُلَّ مفهومٍ سواهما يصدقُ عليه أنه إنسانٌ، أو يصدقُ عليه أنه ليسَ بإنسانٍ، فبهذا الاعتبارِ هما مفردانِ متناقضانِ؛ ثم القومُ يُسمُّونَ الأوَّلَ التَّقْيِضَ بمعنى العدولِ، ويُسمُّونَ الثَّانِي التَّقْيِضَ بمعنى السَّلْبِ، والثَّالِثُ: القَضِيَّتَانِ (٢) اللَّتَانِ هما محمولاهما متناقضانِ أيضاً؛ على ما في حواشي «التجريد»، ثم قال سيِّدُ المحقِّقِينَ: أنتَ خيرٌ بأنَّ الأوَّلَ ليسَ نقيضاً حقيقةً إلَّا على ذلك التفسيرِ البعيدِ، وأنَّ الثَّانِي وإن كانَ نقيضاً حقيقةً لكنَّ التَّنَاقُضَ بينهما في قوَّةِ تناقضِ القضايا، فقد رَجَعَ التَّنَاقُضُ الحقيقي بين المفرداتِ إلى تناقضِ القضايا، فلذلك عرَّفُوا التَّنَاقُضَ باختلافِ القَضِيَّتَيْنِ، وصرَّحَ بعضهم بأنه لا تناقضَ في التَّصَوُّراتِ. اهـ كلامُ سيِّدِ المحقِّقِينَ.

(١) أي: شرائط التناقض. اهـ منه.

(٢) أحدهما موجبة محصلة المحمول، والأخرى موجبة سالبة المحمول، وهي التي حكم فيها بثبوت السالبة؛ أي: بالانصاف، وهي في حكم السالبة، ولذلك حكم بالتناقض بينهما؛ على ما قال سيد المحققين في «حاشية الحاشية على الشرح القديم». اهـ منه.

**قول أحمد**

وبهذا المعنى قيل: رَفَعُ كُلِّ شَيْءٍ نَقِيضُهُ؛ سواءً كان رَفَعُهُ في نَفْسِهِ أو عن شَيْءٍ، وَبَقِيَ هُنَا أَنَّ النَّقِيضَ - بِمَعْنَى السَّلْبِ الْمُسْتَلْزَمِ لِلتَّنَافِي الْحَقِيقِيِّ - لَيْسَ بِمُنْحَصِرٍ فِي الْقَضِيَّةِ، بَلْ يَكُونُ فِي الْمُفْرَدِ أَيْضاً.

وَيَبَيِّنُ ذَلِكَ: أَنَّهُ إِنْ لُوْحِظَ مَفْهُومُ صِدْقِ الْإِنْسَانِ وَمَفْهُومُ سَلْبِهِ وَقِيسَا إِلَى ذَاتِ وَاحِدَةٍ لَمْ يَكُنْ

المهادي

قوله: (أَنَّهُ إِنْ لُوْحِظَ مَفْهُومُ صِدْقِ الْإِنْسَانِ وَمَفْهُومُ سَلْبِهِ) أي: فِي نَفْسِهِ لَا صِدْقَهُ عَلَى شَيْءٍ وَسَلْبِهِ عَنْهُ حَتَّى يَكُونَ قَضِيَّةً.

خليل

فقوله: «التَّنَاقُضُ الْحَقِيقِيُّ» يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّنَاقُضَ غَيْرَ الْحَقِيقِيِّ -أي: المجازي- فِي التَّصَوُّرَاتِ، فَاخْتَارَ الاحْتِمَالَ الثَّلَاثَ -أعني: الْحَقِيقَةَ وَالْمَجَازَ-، وَالْمَحْشَى تَبَعَ سَيِّدَ الْمُحَقِّقِينَ، وَاخْتَارَ الْمَحْشَى أَبُو الْفَتْحِ الاحْتِمَالَ الْأَوَّلَ -أعني: الْإِشْتِرَاكَ الْمَعْنَوِي-؛ لِأَنَّ حَمْلَ لَامِ التَّنَاقُضِ الْمَعْدُودِ^(١) مِنْ أَحْكَامِ الْقَضَايَا عَلَى الْعَهْدِ^(٢) الْخَارِجِيِّ، أَوْ جَعَلَهُ عَوْضاً عَنْ الْمِضَافِ إِلَيْهِ أَوَّلَى مِنْ تَوْجِيهِ إِطْلَاقَاتِهِمْ فِي مَوَاضِعَ عَدِيدَةٍ، وَهُوَ حَمْلُ التَّنَاقُضِ فِي بَابِ الْمَفْرَدَاتِ عَلَى الْمَجَازِ الَّذِي هُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ؛ لِأَنَّ الْمُتَبَادَرَ مِنْ إِطْلَاقَاتِهِمْ الْحَقِيقَةَ؛ قَالَ^(٣) شَارْحُ «الْقِسْطِ»: وَهُوَ غَيْرُ جَامِعٍ؛ إِذْ هُمْ أَنْفُسُهُمْ صَرَّحُوا بِالتَّنَاقُضِ بَيْنَ مَفْرَدَيْنِ كَمَا صَرَّحَ «الْكَشْفُ» فِي فَصْلِ عَكْسِ النَّقِيضِ مُخْبِراً عَنْ تَصْرِيحِهِمْ؛ كَمَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ فِي «الْشِّفَاءِ»، وَالْإِمَامُ فِي «الْمُبَاحِثِ الْمَشْرِيقَةِ».

قوله: (قِيلَ: رَفَعُ كُلِّ شَيْءٍ نَقِيضُهُ) كَذَا نَقَلَهُ -قُدَّسَ سِرُّهُ- عَنِ الْغَيْرِ، وَلَمْ يَقُلْ قَائِلُهُ: نَقِيضُ كُلِّ شَيْءٍ رَفَعُهُ كَمَا هُوَ الْمَشْهُورُ؛ لِأَنَّهُ يَرُدُّ أَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ اللَّأَ إِنْسَانٌ نَقِيضُ إِنْسَانٍ دُونَ الْعَكْسِ، مَعَ أَنَّهُمَا نَقِيضَانِ فِي الْأَصْطِلَاحِ، وَهَذَا يُؤَيِّدُ التَّفْسِيرَ الْبَعِيدَ، فَالْأَوَّلَى تَقْدِيمُهُ عَلَى قَوْلِهِ: «لَكِنَّ ذَلِكَ التَّفْسِيرَ» كَمَا لَا يَخْفَى.

قوله: (بِمَعْنَى السَّلْبِ) احْتِرَازٌ عَنِ الْعُدُولِ.

قوله: (لِلتَّنَافِي الْحَقِيقِيِّ) وَهُوَ التَّنَافِي اجْتِمَاعاً وَارْتِفَاعاً عِنْدَ اجْتِمَاعِ شُرَاطِئِ التَّنَاقُضِ، وَلَا يُوجَدُ ذَلِكَ فِي التَّنَاقُضِ بِمَعْنَى الْعُدُولِ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ وَعْدُولُهُ يَجُوزُ ارْتِفَاعُهُمَا عِنْدَ عَدَمِ الْمَوْضُوعِ كَمَا مَرَّ فِي كَلَامِ السَّيِّدِ السَّنْدِ -قُدَّسَ سِرُّهُ-.

(١) إشارة إلى القرينة. اهـ منه.

(٢) يؤيده أن الشيخ عرف العكس المستوي بما سيجيء في هذا الكتاب، وقال المحقق الطوسي: هذا رسم العكس المستوي الخاص بالعمليات، وبالجمله عموم التناقض للمفردات أظهر ومؤيده أكثر، وقوله: (أجيب بوجه آخر) قول بالعموم أيضاً. اهـ منه.

(٣) تأييد الكلام أبي الفتح. اهـ منه.



قول أحمد

اجتماعُهما فيها ولا ارتفاعُهما عنها؛ لأنَّ كُلَّ مَفْهُومٍ سواهما يَصْدُقُ عليه أَنَّهُ إنسانٌ، أو يَصْدُقُ عليه أَنَّهُ ليس بإنسان، فبهذا الاعتبارُ هُما مُفْرَدانِ مُتَنَاقِضانِ، كما أَنَّ الْقَضِيَّتَيْنِ اللَّتَيْنِ هُما مَحْمُولاهُما، مُتَنَاقِضَتانِ، والقَوْمُ يُسَمُّونَ اللَّا إنسانَ المَأْخُوذَ بهذا الْوَجْهِ نَقِيضاً بِمَعْنَى السَّلْبِ، فَالتَّعْرِيفُ بِاخْتِلَافِ الْقَضِيَّتَيْنِ ليس بجامعٍ؛ لِخُرُوجِ تَنَاقُضِ الْمُفْرَدَاتِ عنه.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عنه: بأنَّ مَفْهُومَ اللَّا إنسانَ المَأْخُوذَ بهذا الْوَجْهِ، وإنْ كان نَقِيضاً بِمَعْنَى السَّلْبِ، لَكِنَّ التَّنَاقُضَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِنْسَانِ فِي قُوَّةِ تَنَاقُضِ الْقَضَايَا،

المهادي

خليل

قوله: (فَبِهَذَا الْإِعْتِبَارِ هُما مُفْرَدانِ مُتَنَاقِضانِ)؛ يعني: أَنَّهُما قَضِيَّتَانِ فِي الْمَعْنَى مُتَنَاقِضانِ عِنْدَ اجْتِمَاعِ الشَّرَاطِطِ، فَبِهَذَا الْإِعْتِبَارِ... إلخ.

قوله: (لِخُرُوجِ تَنَاقُضِ الْمُفْرَدَاتِ)؛ أي: التَّنَاقُضِ بِمَعْنَى السَّلْبِ.

قوله: (وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ) إشارةٌ إِلَى ضَعْفِهِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي اضْطِلَاحِ الْقَوْمِ، وَأَنَّ إِطْلَاقَ النَّقِيضِ عَلَى الْمَفْرُودِ الْمَأْخُوذِ بِالْوَجْهِ الثَّانِي حَقِيقَةٌ أَوْ لَا.

قوله: (لَكِنَّ التَّنَاقُضَ بَيْنَهُ)؛ أي: بَيْنَ الْإِنْسَانِ الْمَأْخُوذِ بِهَذَا الْوَجْهِ -أي: بِإِعْتِبَارِ الثُّبُوتِ لذَاتِ وَاحِدَةٍ-، وَالسَّلْبِ عَنْهَا فِيهِمَا -أي: الْمَفْرُودانِ الْمَأْخُوذانِ الْجَامِعانِ لِشَرَاطِطِ التَّنَاقُضِ- قَضِيَّتَانِ مَعْنَى شَبِيهَتَانِ بِالْمُتَنَاقِضَيْنِ حَقِيقَةً فِي امْتِنَاعِ الْجَمْعِ وَالْإِرْتِفَاعِ، عَلَى مَا فِي «حَاشِيَةِ الْمُطَالَعِ»، مُحْصَلُهُ: أَنَّ (ج) مَثَلًا إِذَا اعْتَبِرَ ثُبُوتُهُ لذَاتِ مَا يَكُونُ مَنَاقِضًا لـ (لا ج) إِذَا اعْتَبِرَ سَلْبُهُ عَنْهَا، فَالْمُتَنَاقِضَانِ فِي الْحَقِيقَةِ ثُبُوتُ (ج) لَهَا وَانْتِفَاؤُهُ عَنْهَا، فَ(ج) يَتَضَمَّنُ الثُّبُوتَ، وَ(لا ج) يَتَضَمَّنُ الْإِنْتِفَاءَ، وَعُلِمَ مِنْ هَذَا أَنَّ الْمَفْرُودَ مِنْ حَيْثُ هُوَ مَفْرُودٌ لَا يَكُونُ لَهُ نَقِيضٌ؛ أَمَّا اخْتِلَافُ الثُّبُوتِ وَالْإِنْتِفَاءِ فَظَاهِرٌ، فَهَذَا الْبَيَانُ يَعْرِفُكَ أَنَّ التَّنَاقُضَ بِالذَّاتِ إِنَّمَا هُوَ بَيْنَ الثُّبُوتِ وَالْإِنْتِفَاءِ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ حَيْثُ هُمَا مُتَنَاقِضانِ وَجُودًا وَعَدَمًا بِخِلَافِ سَائِرِ الْمُتَقَابِلَاتِ، فَإِنَّهَا إِنَّمَا تَبَايَنَتْ لِإِشْتِمَالِهَا عَلَيْهِمَا، عَلَى مَا فِي «شَرْحِ الْقَسْطَاسِ»، فَالتَّنَاقُضُ لَا يَتَجَاوَزُ الْقَضَايَا، فَلَا يَرُدُّ النَّقْضُ بِالْمَفْرَدَاتِ، فَظَهَرَ أَنَّ الْمَرَادَ بِالرُّجُوعِ أَنَّ مَادَّةَ النَّقْضِ دَاخِلَةٌ تَحْتَ تَعْرِيفِهِ، فَيَكُونُ التَّنَاقُضُ الْحَقِيقِيُّ مَا هُوَ فِي الْقَضَايَا، وَإِطْلَاقُهُ عَلَى مَا فِي الْمَفْرَدَاتِ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ الْمَشْهُورِ؛ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمُحَقِّقُ الشَّرِيفُ فِي تَصَانِيفِهِ، عَلَى ^(١) مَا قَالَ أَبُو الْفَتْحِ فِي «حَاشِيَةِ التَّهْذِيبِ»، وَهَذَا مُوَافِقٌ لِمَا ذَكَرَهُ السَّيِّدُ السَّنْدُ -قُدَّسَ سِرُّهُ- فِي حَاشِيَةِ «التَّجْرِيدِ»، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي

(١) كلمة على متعلق بصرح. اهـ منه.



قول أحمد

العمادي

خليل

اصطلاح القوم، وأن إطلاق النقيض على المفرد المأخوذ على الوجه الثاني حقيقةً أولاً، وكلامه -قُدسَ سرّه- يُشعر بالأول؛ لأن قوله -قُدسَ سرّه-: «وأنت خيرٌ بأنَّ الأوَّلَ ليس نقيضاً حقيقةً إلَّا على ذلك التفسير البعيد، وأنَّ الثاني وإن كان نقيضاً». اهـ لفظه، يدلُّ على أنَّ إطلاق النقيض عليه حقيقةً بدليل المقابلة، فالاختلاف الواقع بين المفردين المذكورين تناقضٌ في الاصطلاح؛ كالاختلاف الواقع بين القضيتين، فلا بُدَّ من شمول التعريف له.

أمَّا دعوى الرجوع، فلا تدفع الإشكال؛ لأنَّ الاختلاف في النسبة يقتضي كون القضيتين المذكورتين والمفردين المذكورين متناقضين على السوِّية، وإلى هذا أشار بقوله: «يمكن أن يجاب عنه»، فالأولى ما قاله أبو الفتح من الاشتراك المعنوي، فإن قلت: إذا كان الاشتراك معنوياً يكون المفهوم واحداً شاملاً لهما؛ أي: للتناقض بين القضايا، وللتناقض بين المفردات، وإذا كان الاشتراك لفظياً يكون المفهوم متعدداً، أو يكون الوضع أيضاً متعدداً، فما ذلك المفهوم الواحد، قلت: قال شارح «القسطاس» بعد تقرير الاعتراض الوارد^(١) على التعريف المشهور: فالطريق في تعريف التناقض أن يقال: هو اختلاف مفهومين بالثبوت والانتفاء بحيث يقتضي لذاته تحقق أحدهما وانتفاء الآخر؛ قلنا: «مفهومين»؛ ليشمل القضيتين والمفردين. اهـ، وقد صرح السيّد السند -قُدسَ سرّه- بكون التنافي بمعنى غاية التباعد؛ أعني: بحسب المفهوم دون الصديق معني آخر للتناقض، وجوّز الاشتراك اللفظي في «حاشية المطالع»، وكلامه في حاشية «التجريد» مبني على التحقيق^(٢)، وهو اختصاص التناقض بالقضايا، وفي نقل أبي الفتح نوع خلل؛ لأنَّ كلامه يُشعر أنَّ السيّد السند -قُدسَ سرّه- لا يجوز الاشتراك اللفظي في تصانيفه، وليس الأمر كذلك، ويمكن أن يقال: إنَّ كلا من السيّد السند وأبي الفتح وغيرهما لا يجزئ بواحد من الاحتمالات^(٣)، وإنما النزاع في المختار^(٤)، فالاحتمالات في التناقض ثلاثة. وإنما بسطنا الكلام ليفهم المراد، فإنه من مزالقي أقدام الأفهام.

(١) بانه غير جامع. اهـ منه.

(٢) في اصطلاح القوم. اهـ منه.

(٣) أي: الاشتراك المعنوي، والاشتراك اللفظي، والحقيقة والمجاز؛ كما مر. اهـ منه.

(٤) فالسيد السند - قدس سره - قد أشار في حاشية «التجريد» إلى جواز الاشتراك المعنوي حيث قال: على ذلك التفسير البعيد، وقد أشار في «حاشية المطالع» إلى الحقيقة والمجاز حيث قال: شبهان بالمتناقضين، وإلى جواز الاشتراك اللفظي حيث قال: كان ذلك بمعنى آخر؛ أعني: بحسب المفهوم دون الصدق، فالاحتمالات عنده - قدس سره - ثلاثة، فالمختار منها الحقيقة والمجاز. اهـ منه.

**قول أحمد**

فَقَدْ رَجَعَ التَّنَاقُضُ الْحَقِيقِيُّ بَيْنَ الْمُفْرَدَاتِ إِلَى تَنَاقُضِ الْقَضَايَا؛ فَلِذَلِكَ عَرَفُوا التَّنَاقُضَ [٢١/أ] بِأَنَّهُ: اخْتِلَافُ الْقَضِيَّتَيْنِ، وَصَرَّحَ بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ لَا تَنَاقُضَ فِي التَّصَوُّرَاتِ، كَذَا حَقَّقَهُ الْمُرْتَضَى ^(١) - قُدَّسَ سِرُّهُ - فِي «حَوَاشِي شَرْحِ التَّجْرِيدِ».

وَأُجِيبَ عَنْهُ بِوَجْهِ آخَرَ: وَهُوَ أَنَّهُ لَيْسَ مُرَادُهُمْ هُنَا تَعْرِيفَ مُطْلَقِ التَّنَاقُضِ، بَلْ تَعْرِيفَ التَّنَاقُضِ بَيْنَ الْقَضَايَا؛ لِأَنَّ قِيَاسَ الْخَلْفِ الَّذِي هُوَ عُمْدَةٌ فِي إِثْبَاتِ الْعُكُوسِ وَإِنْتِاجِ الْأَقْيَسَةِ، لَمَّا لَمْ يَكُنْ مَوْقُوفًا إِلَّا عَلَى التَّنَاقُضِ بَيْنَ الْقَضَايَا، لَمْ يَتَعَلَّقْ غَرَضُهُمْ إِلَّا بِهِ، لِأَنَّ عُمُومَ الْمَبَاحِثِ إِنَّمَا يَكُونُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَعْرَاضِ.

المعادي

قوله: (وَأُجِيبَ عَنْهُ بِوَجْهِ آخَرَ) وَقَدْ يُجَابُ عَنْهُ: بِأَنَّ الْمَقْصُودَ هُنَا تَنَاقُضُ الْقَضَايَا؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي أَحْكَامِهَا، وَأَمَّا تَنَاقُضُ الْمُفْرَدَاتِ فَيُعْرَفُ بِالمَقَايِسَةِ؛ فَلَا حَاجَةَ إِلَى إِدْرَاجِهِ فِي تَعْرِيفِ التَّنَاقُضِ هُنَا.

**خليل**

قوله: (لَيْسَ مُرَادُهُمْ)؛ أَي: لَيْسَ مُرَادُ أَصْحَابِ التَّعْرِيفِ، وَهَذَا الْجَوَابُ مَبْنِيٌّ عَلَى تَسْلِيمِ الْإِشْتِرَاقِ الْمَعْنَوِيِّ، وَعَلَى تَخْصِيصِ الْمَعْرِفِ كَمَا مَرَّ.

قوله: (تَعْرِيفَ مُطْلَقِ التَّنَاقُضِ) يُشْعِرُ كَوْنَ التَّنَاقُضِ مُشْتَرَكًا مَعْنَوِيًّا شَامِلًا لِلْمُفْرَدَاتِ وَالْقَضَايَا كَمَا مَرَّ.

قوله: (بَلْ تَعْرِيفَ التَّنَاقُضِ بَيْنَ الْقَضَايَا) بِأَن تَكُونَ لَامُ التَّنَاقُضِ لِلْعَهْدِ الْخَارِجِيِّ، وَالْقَرِينَةُ كَوْنُ الْكَلَامِ فِي أَحْكَامِ الْقَضَايَا، وَهَذَا غَيْرُ مَا ذَكَرَهُ الْمُحَشِّي، نَعَمْ إِنَّهُ تَكَلَّفٌ؛ لِأَنَّ الْمَتَبَادَرَ كَوْنُ اللَّامِ فِي الْمَعْرِفَاتِ لِلْجَنْسِ؛ لِأَنَّ التَّعْرِيفَ لِلْمَاهِيَةِ، وَلَوْ قِيلَ: إِنَّ اللَّامَ عَوْضٌ عَنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ لَانْدَفَعَ التَّكَلُّفُ، فَافْهَمْ ^(٢).

قوله: (لَمْ يَتَعَلَّقْ غَرَضُهُمْ إِلَّا بِهِ) وَهَذَا عُذْرٌ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ تَعْمِيمٌ لِقَوَاعِدِ الْفَرَنِّ، وَفِيهِ مَنَعٌ؛ لِأَنَّ الْمَلَازِمَةَ مَمْنُوعَةٌ؛ لِأَنَّ التَّنَاقُضَ فِي الْمُفْرَدَاتِ مُسْتَعْمَلٌ فِي اخْتِزِافِ عَكْسِ النَّقِيضِ مِثْلًا، وَفِيهِ: أَنَّهُ كَلَامٌ عَلَى السَّنَدِ، وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ مَمْنُوعٌ فِي نَفْسِهِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ كَوْنِهِ سَنَدًا.

(١) لَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَى تَرْجُمَةٍ.

(٢) وَجْهُهُ أَنَّ التَّكَلُّفَ بَاقٍ؛ لِأَنَّ الشَّائِعَ فِي أَمْثَالِهِ خِلَافُهُ. اِهْ مِنْهُ.



لَعَدَمِ الْإِثْبَاتِ، وَلِذَا يُقَالُ: «لَا تَنَاقُضُ فِي الْمُفْرَدَاتِ؛ لِأَنَّهَا مَعَ اِغْتِيَابِ الْحُكْمِ لَا تَكُونُ مُفْرَدَةً، وَبِدُونِهِ لَا تَكُونُ سَلْبًا وَإِيجَابًا»،

قول أحمد

قوله: (لَعَدَمِ الْإِثْبَاتِ) أي: حِينَ عَدَمِ الْمَوْضُوعِ لِمُتَنَاعِ الْإِثْبَاتِ عَلَى غَيْرِ الثَّابِتِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ غَيْرُ ثَابِتٍ، كَمَا عُرِفَ فِي مَبَاحِثِ عُذُولِ الْقَضَايَا، وَقَدْ مَرَّ أَنَّ الْمُتَنَاقِضِينَ هُمَا الْمَفْهُومَانِ الْمُتَمَانِعَانِ لِذَاتِهِمَا اجْتِمَاعًا وَارْتِفَاعًا، قوله: (لِأَنَّهَا مَعَ اِغْتِيَابِ الْحُكْمِ لَا تَكُونُ مُفْرَدَةً) فيه: أَنَّهَا مُفْرَدَةٌ، وَلَكِنْ التَّنَاقُضُ فِيهَا فِي قُوَّةِ تَنَاقُضِ الْقَضَايَا عَلَى مَا مَرَّ،

العمادي

خليل

قوله: (حِينَ عَدَمِ الْمَوْضُوعِ)؛ يعني: أَنَّ هَذَا الْقَيْدَ مَرَادٌ فِي نَظْمِ الْكَلَامِ حُذِفَ لظَهْوِهِ، فَلَوْ اعْتَبِرَ صِدْقُ الْإِنْسَانِ وَصِدْقُ اللَّأِ إِنْسَانٍ عَلَى ذَاتٍ وَاحِدَةٍ لَا يَكُونَانِ مُتَنَاقِضِينَ بِهَذَا الْمَعْنَى - أعني: المفهومين المتماثلين... إلخ -، بَلْ نَقِضُ كُلُّ مِنْهُمَا رَفْعَ صِدْقِهِ لَا صِدْقَ رَفْعِهِ^(١)؛ لِمَجَازِ^(٢) ارْتِفَاعِهِمَا عِنْدَ عَدَمِ الْمَوْضُوعِ.

قوله: (لَا مُتَنَاعَ الْإِثْبَاتِ) إشارة إلى أَنَّ الْمَرَادَ ذَلِكَ، وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى مَا اِشْتَهَرَ بَيْنَهُمْ مِنْ أَنَّ ثُبُوتَ شَيْءٍ لِشَيْءٍ فَرَعُ ثُبُوتِ الْمُثَبَّتِ لَهُ، فَإِنْ كَانَتِ الْقَضِيَّةُ ذَهْنِيَّةً فَوُجُودُ الْمَوْضُوعِ فِيهِ، وَإِنْ كَانَتْ خَارِجِيَّةً فَوُجُودُ الْمَوْضُوعِ فِي الْخَارِجِ، وَفِيهِ: أَنَّهُ مَنْقُوضٌ بِحَمَلِ الْوُجُودِ الْمَطْلُوقِ وَبِحَمَلِ الصِّفَاتِ السَّابِقَةِ عَلَى الْوُجُودِ كَالْإِمْكَانِ، وَالْحَقُّ مَا ذَكَرَهُ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَنَّ ثُبُوتَ الشَّيْءِ لِلشَّيْءِ لَا يَنْفَكُ عَنْهُ ثُبُوتُ الشَّيْءِ فِي نَفْسِهِ، وَلَوْ كَانَ ثُبُوتُ الشَّيْءِ نَفْسِهِ لِهَذَا الثَّابِتِ؛ نَحْو: زَيْدٌ مُوجُودٌ فِي الْخَارِجِ.

قوله: (عَلَى غَيْرِ الثَّابِتِ) هَذِهِ الصَّلَةُ مَقْصُودَةٌ أَيْضًا، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

قوله: (وَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ غَيْرُ ثَابِتٍ) إِنَّمَا قَيَّدَهُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ يُمْكِنُ إِثْبَاتُ الْكِتَابَةِ عَلَى زَيْدٍ الْمَعْدُومِ فِي الْخَارِجِ؛ غَايَةُ الْأَمْرِ أَنْ تَكُونَ الْقَضِيَّةُ كَاذِبَةً، لَكِنَّهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ ثَابِتٌ فِي الْخَارِجِ، وَهَذَا الْقَيْدُ مَعْتَبَرٌ فِي الْمَقَامِ.

قوله: (وَقَدْ مَرَّ أَنَّ الْمُتَنَاقِضِينَ... إلخ) يَرِيدُ أَنَّ التَّنَاقُضَ مِنْ خَوَاصِّ الْقَضَايَا، وَلَا يُوجَدُ فِي الْمَفْرَدَاتِ إِلَّا مَجَازًا، وَقَدْ سَمَّاهُ تَحْقِيقًا تَبَعًا لِكَلَامِهِ - قُدَّسَ سِرُّهُ - فِي حَاشِيَةِ «التَّجْرِيدِ».

قوله: (اجْتِمَاعًا وَارْتِفَاعًا) فِي جَمِيعِ الْأَزْمَنَةِ وَالْأَحْوَالِ، وَلَا بُدَّ فِي إِتِمَامِ الْمَقْصُودِ مِنْ هَذَا الْقَيْدِ، كَذَا قَبْلَ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «لِذَاتِهِمَا» يَغْنِي عَنْهُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ لِمَنْ تَأَمَّلَ فِي الْحَاشِيَةِ الْآتِيَةِ.

قوله: (فِيهِ: أَنَّهَا مُفْرَدَةٌ) وَهُوَ ضَرْوَرِيٌّ لَا يُمْكِنُ إِنْكَارُهُ، فَمَرَادُ الشَّارِحِ أَنَّهَا - مَعَ اِعْتِبَارِ الْحُكْمِ لَا تَكُونُ مُفْرَدَةً - مَادَّةُ النَّقْضِ؛ لِأَنَّهَا قَضَايَا بِحَسَبِ الْمَعْنَى، وَالْعَبْرَةُ لِلْمَعَانِي.

(١) كما في الموجبة المعدولة المحمول. اهـ منه.

(٢) متعلق بـ(لا يكونان). اهـ منه.



(بِحَيْثُ يَقْتَضِي) ذَلِكَ الْاِخْتِلَافُ (لِذَاتِهِ أَنْ تَكُونَ إِحْدَاهُمَا صَادِقَةً وَالْأُخْرَى كَاذِبَةً) فَخَرَجَ بِهِ الشَّيْئَانِ اللَّذَانِ لَا يَقْتَضِي الْاِخْتِلَافُ بِالْإِيجَابِ وَالسَّلْبِ فِيهِمَا ذَلِكَ، نَحْوُ: كُلُّ حَيَوَانٍ

قول أحمد

قوله: (لِذَاتِهِ) أَي: الْاِخْتِلَافُ بِالْإِيجَابِ وَالسَّلْبِ يَكُونُ مُسْتَقْلِلًا فِي ذَلِكَ الْاِقْتِضَاءِ، وَلَا يَكُونُ مُحْتَاجًا إِلَى أَمْرٍ آخَرَ، فَأَيْنَمَا يَتَحَقَّقُ ذَلِكَ الْاِخْتِلَافُ تَعَيَّنَ صِدْقُ إِحْدَاهُمَا وَكَذِبُ الْأُخْرَى.

قوله: (فَخَرَجَ بِهِ الشَّيْئَانِ اللَّذَانِ) وَكَذَلِكَ خَرَجَ قَوْلُنَا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَيَوَانٍ»، وَقَوْلُنَا: «بَعْضُ الْإِنْسَانِ حَيَوَانٌ، وَبَعْضُ الْإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ»، مِمَّا يَكُونُ الْاِقْتِضَاءُ الْمَذْكُورُ فِيهِ بِخُصُوصِ الْمَادَّةِ، لَا لِلذَّاتِ، فَإِنَّ الْكُلِّيَّتَيْنِ قَدْ تَكْذِبَانِ وَالْجُزْئِيَّتَيْنِ قَدْ تَصَدِّقَانِ كَمَا سَبَقَ، وَلَوْ كَانَ الْاِقْتِضَاءُ لِلذَّاتِ لَمَا اخْتَلَفَتِ الْمُقْتَضِيَّاتُ عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِي مَوْضِعِهِ.

المهادي

خليل

قوله: (أَي: الْاِخْتِلَافُ . . . إلخ) عبارة سَيِّدِ الْمُحَقِّقِينَ فِي حَاشِيَةِ «التَّجْرِيد»: مُحَصَّلُهُ الْإِشَارَةُ إِلَى الْمُلَازِمَتَيْنِ مِنَ الطَّرْفَيْنِ^(١) كَمَا سَبَقَ.

قوله: (إِلَى أَمْرٍ آخَرَ) مِنَ الْمَسَاوِةِ وَخُصُوصِ الْمَادَّةِ.

قوله: (وَكَذَلِكَ خَرَجَ . . . إلخ) تَوْضِيحُهُ: أَنَّ قَوْلَهُ: «لِذَاتِهِ» يَخْرُجُ مِثْلَ اخْتِلَافِ الْمَوْجِبَةِ الْكُلِّيَّةِ وَالسَّلْبَةِ الْكُلِّيَّةِ؛ كَقَوْلُنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ . . . إلخ، وَمِثْلَ اخْتِلَافِ الْمَوْجِبَةِ الْجُزْئِيَّةِ وَالسَّلْبَةِ الْجُزْئِيَّةِ؛ كَقَوْلُنَا: بَعْضُ الْإِنْسَانِ حَيَوَانٌ . . . إلخ؛ لِأَنَّ الْكُلِّيَّتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ، وَإِنْ كَانَ يَلْزَمُ مِنْ صَدَقِ كُلٍّ مِنْهُمَا كَذِبُ الْأُخْرَى، وَأَيْضًا وَإِنْ كَانَ يَلْزَمُ مِنْ كَذِبِ كُلٍّ مِنْهُمَا صَدَقَ الْأُخْرَى عَلَى الْعَكْسِ، لَكِنْ هَذَا لِلزُّومَانِ لَيْسَ بِاعْتِبَارِ صَوْرَتَيْهِمَا، بَلْ بِاعْتِبَارِ خُصُوصِ مَادَّتَيْهِمَا؛ لِتَخَلُّفِ الزُّومِ الثَّانِي عَنْ صَوْرَتَيْهِمَا فِي مِثْلِ قَوْلُنَا: كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ، فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ كَذِبِ كُلٍّ مِنْهُمَا صَدَقَ الْأُخْرَى، وَكَذَلِكَ الْجُزْئِيَّانِ الْمَذْكُورَانِ وَإِنْ كَانَ يُسْتَلْزَمُ مِنْ صَدَقِ كُلٍّ مِنْهُمَا كَذِبُ الْأُخْرَى وَبِالْعَكْسِ، لَكِنْ هَذَا لِلزُّومَانِ لَيْسَ بِاعْتِبَارِ صَوْرَتَيْهِمَا، بَلْ لِخُصُوصِ مَادَّتَيْهِمَا؛ لِتَخَلُّفِ الزُّومِ الْأَوَّلِ عَنْ صَوْرَتَيْهِمَا فِي مِثْلِ: بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، وَبَعْضُ الْحَيَوَانِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ.

قوله: (فَإِنَّ الْكُلِّيَّتَيْنِ قَدْ تَكْذِبَانِ) فَلَا يَتَحَقَّقُ الزُّومُ الثَّانِي، فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ كَذِبِ كُلٍّ مِنْهُمَا صَدَقَ الْأُخْرَى كَمَا مَرَّ مُفَصَّلًا.

قوله: (قَدْ تَصَدَّقَانِ) فَتَخَلَّفَ الزُّومُ الْأَوَّلُ فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ صَدَقِ كُلٍّ مِنْهُمَا كَذِبُ الْأُخْرَى كَمَا مَرَّ مُفَصَّلًا أَيْضًا.

قوله: (وَلَوْ كَانَ الْاِقْتِضَاءُ لِلذَّاتِ) وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ الذَّاتَ إِنْ كَانَتْ طَبِيعَةً نَوْعِيَّةً لَا يَخْتَلَفُ

(١) أَي: الصِّدْقُ وَالْكَذِبُ. اهـ منه.



إِنْسَانٌ، وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ، أَوْ يَقْتَضِي لَكِنْ لَا لِذَاتِهِ بَلْ بِوَاسِطَةٍ، نَحْوُ: زَيْدٌ إِنْسَانٌ، وَزَيْدٌ لَيْسَ بِنَاطِقٍ؛ فَإِنَّ اقْتِضَاءَ الْاِخْتِلَافِ بِذَلِكَ صِدْقُ إِحْدَاهُمَا وَكَذِبُ الْأُخْرَى، بِوَاسِطَةٍ مُسَاوَةِ الْمَحْمُولَيْنِ الْمُقْتَضِيَةِ لِأَنْ يَكُونَ إِيْجَابُ إِحْدَاهُمَا فِي قُوَّةِ إِيْجَابِ الْأُخْرَى، وَسَلْبُ إِحْدَاهُمَا فِي قُوَّةِ سَلْبِ الْأُخْرَى، (كَقَوْلِنَا: زَيْدٌ كَاتِبٌ، زَيْدٌ لَيْسَ بِكَاتِبٍ) هَذَا مِثَالُ التَّنَاقُضِ بَيْنَ الْمَخْصُوصَتَيْنِ.

[شرط تحقق التناقض]:

(وَلَا يَتَحَقَّقُ ذَلِكَ) أَي: الْاِخْتِلَافُ الْمَوْصُوفُ فِي الْمَخْصُوصَتَيْنِ

قول أحمد

قوله: (وَلَا يَتَحَقَّقُ ذَلِكَ) قيل: نَقِيضُ الْقَضِيَّةِ رَفْعُهَا بِعَيْنِهَا، وَذَلِكَ بِإِيرَادِ كَلِمَةِ السَّلْبِ عَلَى

العهادي

قوله: (قِيلَ: نَقِيضٌ... إلخ) وَاغْلَمْ أَنَّ رَفَعَ كُلِّ شَيْءٍ نَقِيضُهُ، وَهَذَا الْقَدْرُ كَافٍ فِي أَخِذِ النَّقِيضِ؛ لِأَنَّ نَقِيضَ كُلِّ قَضِيَّةٍ رَفْعُهَا، فَإِذَا قُلْنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، فَتَقِيضُهَا أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ، وَقَسَّ عَلَيْهِ سَائِرَ الْقَضَايَا، لَكِنْ إِذَا رَفَعَ الْقَضِيَّةَ قَرُبَمَا يَكُونُ نَفْسُ رَفْعِهَا قَضِيَّةً، لَهَا مَفْهُومٌ مُحْصَلٌ عِنْدَ الْعَقْلِ مِنَ الْقَضَايَا الْمَعْتَبَرَةِ، وَرُبَّمَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، بَلْ يَكُونُ لِرَفْعِهَا لَازِمٌ مُسَاوٍ، لَهُ مَفْهُومٌ مُحْصَلٌ عِنْدَ الْعَقْلِ مِنَ الْقَضَايَا الْمَعْتَبَرَةِ؛ فَأَخَذَ ذَلِكَ اللَّازِمَ وَأَطْلَقَ اسْمَ النَّقِيضِ عَلَيْهِ تَجَوُّزًا، وَلَمْ يَكْتَفِ بِالْقَدْرِ الْإِجْمَالِيِّ فِي أَخِذِ النَّقِيضِ؛ لَيْسَهْلَ اسْتِعْمَالُهَا فِي الْأَحْكَامِ.

خليل

مقتضاها، وَإِنْ كَانَتْ طَبِيعَةً جَنْسِيَّةً مُخْتَلِفَةً بِفَصُولٍ يَخْتَلِفُ مُقْتَضَاهَا، وَلِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ الطَّبِيعَةَ النَّوْعِيَّةَ مُبْهَمَةٌ مُتَحَصِّلَةٌ بِالْعَوَارِضِ الْمَشْخُصَةِ؛ كَمَا أَنَّ الْجَنْسَ مُبْهَمٌ مُتَحَصِّلٌ بِالْفَصُولِ، فَيَجُوزُ اخْتِلَافُ مُقْتَضَى الطَّبِيعَةِ النَّوْعِيَّةِ أَيْضًا؛ كَالسَّوَادِ لِلْحَبْشِيِّ، فَإِنَّهُ مُقْتَضَى التَّشْخُصِ عَلَى مَا فِي الْمَفْصَلَاتِ عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِي مَحَلِّهِ.

قوله: (قِيلَ: نَقِيضُ الْقَضِيَّةِ) تُشْعِرُ الْإِضَافَةَ إِلَى الْقَضِيَّةِ عَمُومَ النَّقِيضِ لِلْمَفْرَدَاتِ أَيْضًا^(١)، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَمَا مَرَّ.

قوله: (رَفْعُهَا بِعَيْنِهَا) فَأَخَذَ نَقِيضَ الْقَضِيَّةِ أَنْ تَنْفِي عَيْنَ مَا أُثْبِتَ فِيهَا، وَذَلِكَ النَّفْيُ بِإِيرَادِ كَلِمَةِ... إلخ.

(١) بَأَنْ يَكُونَ مُشْتَرَكًا مَعْنَوِيًّا. اهـ منه.

**قول أحمد**

لَفْظُهَا قَصْداً إِلَى سَلْبٍ مَعْنَاهَا، فَلَا حَاجَةَ فِي تَحَقُّقِ التَّنَاقُضِ بَيْنَ الشَّيْءِ وَرَفْعِهِ بَعِيْنِهِ إِلَى اعْتِبَارِ شَيْءٍ مِنْ تِلْكَ الشَّرَاطِطِ، نَعَمْ قَدْ يَعْتَبَرُونَ فِي التَّنَاقُضِ قَضَايَا مُسَاوِيَةً لِذَلِكَ الرَّفْعِ، فَيَحْتَاجُونَ فِي مَعْرِفَةِ الْمُسَاوَاةِ إِلَى تِلْكَ [٢١/ب] الشَّرَاطِطِ، فَمَا هُوَ نَقِيْضُ حَقِيْقَةٍ مُسْتَعْنٍ عَنْ اعْتِبَارِ هَذِهِ الشَّرَاطِطِ، كَذَا فِي «حَوَاشِي شَرْحِ التَّجْرِيدِ».

المهادي**خليل**

قوله: (لا حاجة) فالأولى أن يقول: فلا حاجة.

قوله: (إلى اعتبار شيء... إلخ) وإلى التفصيل الذي يورده المنطقيون في تعيين نقیض نقیض.

قوله: (نعم قد يعتبرون) دفع لاستدراك اعتبار الشرائط واستدراك التفصيل، فكأنه قال: الأمر على ما ذكرته، فإن القضيتين المتناقضتين يجب أن يكونا متحدتين من جميع الوجوه، ولا يتغايران إلا أن في إحداهما سلباً وفي الأخرى إيجاباً، ولكن كثيراً ما تغفل عن التغاير وتظن في قضيتين أنهما متناقضتان، وتغلط مثلاً قولنا: الخمر مسكر، مع قولنا: الخمر ليس بمسكر؛ تظن أنهما متناقضتان، وتغفل عن عدم الاتحاد بينهما بحسب القوة والفعل، فظهر أنهم إنما شرطوا الوحدات الثمانية وغيرها لدفع اللبس والصون عن الخطأ في أخذ النقيض^(١)، فمن ردها إلى الاثنين أو إلى وحدة النسبة الحكمية كما سيجيء، فقد غفل عن فهم مقصودهم، وأما التفصيل الذي يورده المنطقيون في تعيين نقیض نقیض، فلتحصيل مفهومات القضايا عند ارتفاعها، أو لوازمها المساوية حتى يكون عندهم في المناقضات قضايا محصلة مضبوطة، ويسهل استعمالها في العكوس والأقيسة والمطالب العلمية، على ما في شرح «التجريد» الجديد، فتأمل^(٢).

قوله: (كذا في «حواشي شرح التجريد») لسيد المحققين، لكن السيد السند - قدس سره - مرّضه بلفظ «قيل»، وقد عرفت التحقيق من كلام الشارح الجديد لـ «التجريد» كما مرّ، ولعل السيد السند - قدس سره - جعل الردّ إلى الأمور المذكورة من الشرائط أصوب، وظنّي أن النزاع بينهم لفظي، فمن قال: إنّ اتّحاد النسبة الحكمية كافٍ بذكر الوحدات الثمانية لفهم الشرط؛ أعني: وحدة النسبة الحكمية، ومن قال: إنّ الشروط الوحدات الثمانية مثلاً لا ينكر أنّ الشرط واحد، ولكن بنى الأمر على الظاهر، حيث جعل علامات الشرط الذي هو وحدة النسبة الحكمية؛ أعني: الوحدات المذكورة شروطاً، وكذلك من

(١) فاشتراط الوحدات الثمانية تفصيل لذلك لمجمل؛ أعني: اتحاد القضيتين، وعدم تغايرهما إلا الإيجاب والسلب.

اه منه.

(٢) وجهه أنه ليس لمجرد تحصيل المساوي، بل لتحصيل المفهوم أيضاً، فكلام القيل مردود. اه منه.



(إِلَّا بَعْدَ اتَّفَاقِهِمَا) أَي: الْقَضِيَّتَيْنِ فِي ثَمَانِي وَحَدَاتٍ ^(١) (فِي الْمَوْضُوعِ) بِخِلَافِ: زَيْدٌ قَائِمٌ وَعَمَرُو لَيْسَ بِقَائِمٍ، (وَالْمَحْمُولِ) [١/١٥] بِخِلَافِ: زَيْدٌ قَائِمٌ وَزَيْدٌ لَيْسَ بِقَائِمٍ، (وَالزَّمَانِ) بِخِلَافِ: زَيْدٌ قَائِمٌ، أَي: فِي اللَّيْلِ، وَزَيْدٌ لَيْسَ بِقَائِمٍ، أَي: فِي النَّهَارِ، (وَالْمَكَانِ) بِخِلَافِ: زَيْدٌ قَائِمٌ، أَي: فِي الْمَسْجِدِ، وَزَيْدٌ لَيْسَ بِقَائِمٍ، أَي: فِي السُّوقِ، (وَالِإِضَافَةِ) بِخِلَافِ: زَيْدٌ أَبٌ، أَي: لَعَمَرُو، وَزَيْدٌ لَيْسَ بِأَبٍ، أَي: لِبَكْرٍ، (وَالْقُوَّةِ وَالْفِعْلِ) بِخِلَافِ: الْخَمْرُ فِي الدَّنِّ مُسْكِرٌ، أَي: بِالْقُوَّةِ، وَالْخَمْرُ لَيْسَ بِمُسْكِرٍ، أَي: بِالْفِعْلِ، (وَالْكُلِّ وَالْجُزْءِ) بِخِلَافِ: الزَّنْجِيُّ أَسْوَدٌ، أَي: بَعْضُهُ لَيْسَ بِأَسْوَدَ، أَي: كُلُّهُ،

قول أحمد

قوله: (وَالزَّمَانِ... إلخ) فَإِنْ قِيلَ: قَدْ يَتَحَقَّقُ التَّنَاقُضُ فِي مِثْلِ قَوْلِنَا: «زَيْدٌ أَبٌ لَعَمَرُو أُمِّسٍ، وَلَيْسَ بِأَبٍ لَهُ الْيَوْمَ» مَعَ عَدَمِ وَحْدَةِ الزَّمَانِ، قُلْتُ: لَا نُسَلِّمُ تَحَقُّقَ التَّنَاقُضِ فِيهِ؛ لِأَنَّ صِدْقَ إِحْدَاهُمَا وَكَذِبَ الْأُخْرَى لَيْسَ لِذَاتِ الْاِخْتِلَافِ، بَلْ بِخُصُوصِ الْمَادَّةِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأُبُوَّةَ صِفَةُ لَوْ تَحَقَّقَتْ أُمِّسٍ تَحَقَّقَتْ الْيَوْمَ.

المعادي

خليل

جَعَلَ الشُّرُوطَ اثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً، جَعَلَ عَلَامَةَ الشَّرْطِ شُرُوطًا، وَالْحَاصِلُ: أَنَّ أَحَدًا مِنَ الْعُقَلَاءِ لَا يَشْكُ فِي أَنَّ الْغُرُصَ تَحْصِيلُ وَحْدَةِ النِّسْبَةِ الْحَكْمِيَّةِ حَتَّى يَرِدَ الْإِيجَابُ وَالسَّلْبُ عَلَى أَمْرٍ وَاحِدٍ، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.

قوله: (قَدْ يَتَحَقَّقُ) يَفِيدُ الْجَزْئِيَّةَ، وَهُوَ كَافٍ فِي الْمَدْعَى، وَهُوَ أَنَّ وَحْدَةَ الزَّمَانِ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ؛ إِذْ يَلْزَمُ وَجُودُ الْمَشْرُوطِ بِدُونِ الشَّرْطِ، وَهُوَ مُحَالٌ، فَتَكُونُ مَعَارِضُهُ لِلدَّلِيلِ الْمَطْوِيِّ.

قوله: (لِذَاتِ الْاِخْتِلَافِ)؛ أَي: لَصُورَةِ الْاِخْتِلَافِ؛ إِذْ لَوْ كَانَ صِدْقُ إِحْدَاهُمَا أَوْ كَذِبُ الْأُخْرَى لِذَاتِ الْاِخْتِلَافِ، لَكَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فِي جَمِيعِ الصُّوَرِ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ؛ نَحْوُ: زَيْدٌ ضَارِبٌ أُمِّسٍ، زَيْدٌ لَيْسَ بِضَارِبٍ الْيَوْمَ، فَإِنَّ صِدْقَ كُلِّ مِنْهُمَا لَا يَوْجِبُ كَذِبَ الْأُخْرَى، فَيَخْتَلِفُ اللَّزُومُ الْأَوَّلُ، وَكَذَلِكَ الثَّانِي كَمَا مَرَّ غَيْرَ مَرَّةٍ.

(١) مذاهب العلماء في الوحدات الثماني: إنَّ اشتراط هذه الوحدات للتناقض، إنما هو مذهب قدماء المنطقيين، وأما المتأخرون: فقد اكتفوا بوحدين: وحدة الموضوع ووحدة المحمول؛ بناءً على أنَّ سائر الوحدات مندرجةٌ تحتها، وأما المحققون، ومنهم العلامة الفناري، فقد اقتصروا على وحدة واحدة، وهي وحدة النسبة الحكمية، حتى يكون السلب وارداً على ما ورد عليه الإيجاب؛ لأنَّه متى اختلفت تلك الأمور اختلفت النسبة الحكمية، ومتى اتحدت اتحدت، فهذا المذهب أخصر وأشمل، وإلَّا فلا حصر فيما ذكره من الوحدات الثمانية، بل لتتحقق التناقض أيضاً من: وحدة العلة، والآلة، والمفعول به، والمميز، إلى غير ذلك.



(وَالشَّرْطُ) بِخِلَافِ: الْجِسْمُ مُفَرَّقٌ لِلْبَصَرِ، أَي: بِشَرْطِ بَيَاضِهِ، وَغَيْرُ مُفَرَّقٍ لِلْبَصَرِ، أَي: بِشَرْطِ سَوَادِهِ.

وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي تَحَقُّقِ التَّنَاقُضِ: وَحْدَةُ النِّسْبَةِ الْحُكْمِيَّةِ، حَتَّى يَرِدَ الْإِجَابُ

قول أحمد

قوله: (وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْمُعْتَبَرَ) حَاصِلُ الْكَلَامِ فِي هَذَا الْمَقَامِ وَمُلَحَّضُهُ: أَنَّ الصَّحِيحَ أَنْ يُعْتَبَرَ فِي تَحَقُّقِ التَّنَاقُضِ وَحْدَةُ النِّسْبَةِ الْحُكْمِيَّةِ؛ لِأَنَّ التَّنَاقُضَ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ إِذَا أُورِدَ الْإِجَابُ وَالسَّلْبُ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ، وَذَلِكَ بِأَنْ تَكُونَ النِّسْبَةُ الْحُكْمِيَّةُ وَاحِدَةً، وَتَرُدُّ الْوَحْدَاتِ الْمَذْكُورَةَ إِلَيْهَا؛ لِأَنَّ وَحْدَةَ النِّسْبَةِ مُسْتَلْزِمَةٌ لَهَا وَكَافِيَةٌ فِي تَحَقُّقِ التَّنَاقُضِ، بِخِلَافِ الْوَحْدَاتِ الْمَذْكُورَةِ؛ فَإِنَّهَا لَيْسَتْ بِمُسْتَلْزِمَةٍ لَوْحْدَةِ النِّسْبَةِ، وَلَا كَافِيَةٌ فِي تَحَقُّقِ التَّنَاقُضِ؛ إِذْ لَوْ لَمْ تَتَّفِقِ الْقَضِيَّتَانِ فِي الْآلَةِ وَالْعِلَّةِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ وَالْمُمَيِّزِ وَغَيْرِ ذَلِكَ لَمْ يَتَحَقَّقِ التَّنَاقُضُ، وَإِنْ اتَّفَقَتَا فِي الْوَحْدَاتِ الثَّمَانِيَةِ الْمَذْكُورَةِ. وَاعْلَمْ أَنَّ الْوَحْدَاتِ الْمَذْكُورَةَ شُرُوطٌ لِتَحَقُّقِ وَحْدَةِ النِّسْبَةِ الْحُكْمِيَّةِ الَّتِي هِيَ مَوْرِدُ الْإِجَابِ وَالسَّلْبِ، فَاعْتَبَارُهَا لِأَجْلِ تَحَقُّقِ وَحْدَةِ النِّسْبَةِ الْحُكْمِيَّةِ لَا لِأَنْفُسِهَا، حَتَّى لَوْ أُمِكنَ تَحَقُّقُ وَحْدَةِ

المجادي

خليل

قَالَ الشَّارِحُ: (الْجِسْمُ مُفَرَّقٌ لِلْبَصَرِ) مِنَ الْفَرَقِ بِالْفَاءِ الْمَعْجَمَةِ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: الْأَسْوَدُ جَامِعٌ لِلْبَصَرِ؛ أَي: مَعَ السَّوَادِ، وَلَيْسَ بِجَامِعٍ؛ أَي: مَعَ اللَّأِ سَوَادَ، فَيَسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّ الْبَصَرَ لَا يَسْتَقِرُّ عَلَى الْبَيَاضِ كَمَا لَا يَخْفَى.

قوله: (أَنْ يُعْتَبَرَ) عَلَى صِيغَةِ الْمَضَارِعِ الْمَجْهُولِ؛ لِيَكُونَ قَوْلُهُ: «وَتَرَدُّ» مَعْطُوفًا عَلَيْهِ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ عَلَى صِيغَةِ الْمَفْعُولِ.

قوله: (فَإِنَّهَا)؛ أَي: الْوَحْدَاتِ الثَّمَانِيَّةَ، وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّهُمْ قَصَدُوا الْحَصَرَ فِي الْعَدَدِ الْمَذْكُورِ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَقْصُودُ الْقَدَمَاءِ التَّنْبِيْهُ عَلَى مَا يَفِيدُ اتِّحَادَ الْقَضِيَّتَيْنِ فِي الْأُمُورِ الْمَذْكُورَةِ، لَا الْحَصَرَ عَلَيْهَا؛ لظَهُورُ أَنَّ اخْتِلَافَ الْمَفْعُولِ وَالتَّمْيِيزَ وَالْحَالَ وَالْآلَةَ وَغَيْرَهَا مِمَّا لَا يَعْدُ وَلَا يُحْصَى يَدْفَعُ التَّنَاقُضَ، وَهُوَ ظَاهِرٌ عَلَى مَنْ لَهُ أَدْنَى تَمْيِيزٍ، وَقَدْ صَرَّحَ عَصَامُ الدِّينِ فِي حَاشِيَةِ «شَرْحِ الشَّمْسِيَّةِ» بِأَنَّهُمْ لَمْ يُرِيدُوا الْحَصَرَ، وَلَمْ يَذْكُرُوا الْوَحْدَاتِ بِتَمَامِهَا؛ لِعَدَمِ دَخُولِهَا تَحْتَ الضَّبْطِ.

قوله: (وَعَبْرَ ذَلِكَ) مِنَ الْحَالِ وَالِاسْتِثْنَاءِ.

قوله: (فَاعْتَبَارُهَا لِأَجْلِ تَحَقُّقِ وَحْدَةِ النِّسْبَةِ) فَالصَّوَابُ اعْتِبَارُ وَحْدَةِ النِّسْبَةِ، فَيَكُونُ قَوْلُهُ: «وَاعْلَمْ أَنَّ الْوَحْدَاتِ... إلخ» تَحْقِيقًا لِكَلَامِ الشَّارِحِ لَا رَدًّا عَلَيْهِ كَمَا تُوهَمُ؛ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ سِيَاقُ كَلَامِهِ، وَهَذَا



وَالسَّلْبُ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ، فَإِنْ وَحَدَتْهَا مُسْتَلْزِمَةٌ لِهَذِهِ الْوَحْدَاتِ، وَعَدَمَ وَحْدَةِ الشَّيْءِ مِنْهَا مُسْتَلْزِمَةٌ لِعَدَمِ وَحْدَةِ النِّسْبَةِ الْحُكْمِيَّةِ، وَإِلَّا فَلَا حَصْرَ فِيمَا ذَكَرُوهُ؛ لِارْتِفَاعِ التَّنَاقُضِ

قول أحمد

النِّسْبَةِ بِدُونِ تِلْكَ الْوَحْدَاتِ لَمْ يَتَوَقَّفْ تَحَقُّقُ التَّنَاقُضِ عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا، عَلَى مَا لَا يَخْفَى، وَبِهَذَا الْمِقْدَارِ يُعْرَفُ أَنَّ الْمُعْتَبَرِ هِيَ وَحْدَةُ النِّسْبَةِ.

قوله: (وَالْإِلَّا فَلَا حَصْرَ) أَي: وَإِنْ لَمْ تُعْتَبَرِ وَحْدَةُ النِّسْبَةِ الْحُكْمِيَّةِ، فَلَا يَنْحَصِرُ شَرْطُ تَحَقُّقِ التَّنَاقُضِ فِيمَا ذَكَرُوهُ مِنَ الْوَحْدَاتِ الثَّمَانِيَّةِ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ وَحْدَةِ الْعِلَّةِ وَالْآلَةِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ وَالْمُمَيِّزِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَأَمَّا وَحْدَةُ النِّسْبَةِ فَمُسْتَلْزِمَةٌ لِإِيَّاهَا أَيْضاً،

العجادي

خليل

مُسَلَّمٌ، وَيَرِدُ عَلَيْهِ: أَنَّهُ لَا يُفِيدُ؛ لِأَنَّ وَحْدَةَ النِّسْبَةِ مِمَّا تَشْتَبِهُ عَلَى الْمُتَعَلِّمِ دُونَ الشَّرُوطِ الَّتِي هِيَ عَلَامَاتُهَا، فَإِنَّهَا ظَاهِرَةٌ عَلَى الْمُتَعَلِّمِ كَمَا مَرَّ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ الْجَدِيدِ لـ«التَّجْرِيدِ» وَعَصَامِ الدِّينِ، فَالْصَّحِيحُ اعْتِبَارُ الشَّرُوطِ غَيْرِ الْمَحْصُورَةِ فِيمَا ذَكَرَ، فَالرُّدُّ إِلَى وَحْدَةِ النِّسْبَةِ مِبَالِغَةٌ لِإِخْلَالِ الْمَقْصُودِ، فَتَأْمَلُ فَإِنَّ الْحَقَّ أَحَقُّ بِالَاتِّبَاعِ.

قَالَ الشَّارِحُ الْعَلَّامَةُ: (لِهَذِهِ الْوَحْدَاتِ) بَفَتْحِ الْوَاوِ وَالْحَاءِ؛ كَحَسَرَاتٍ.

قوله: (أَي: وَإِنْ لَمْ تُعْتَبَرِ وَحْدَةُ النِّسْبَةِ الْحُكْمِيَّةِ) بِأَنَّ اعْتِبَرَتْ تِلْكَ الْوَحْدَاتُ الثَّمَانِيَّةُ، فَيَرِدُ عَلَى مُعْتَبَرِيهَا أَنَّ حَصْرَ شُرُوطِ التَّنَاقُضِ فِي الثَّمَانِيَّةِ لَا يَصَحُّ، فَالضُّوَابُ اعْتِبَارُ وَحْدَةِ النِّسْبَةِ الْحُكْمِيَّةِ لِاسْتِلْزَامِهَا جَمِيعِ الْوَحْدَاتِ كُلِّهَا كَمَا مَرَّ.

قوله: (بَلْ لَا بُدَّ مِنْ وَحْدَةِ الْعِلَّةِ... إلخ) وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَمَعَ ظَهْوَرِهِ كَيْفَ خَفِيَ عَلَى الْقِدَمَاءِ؟ فَهَمْ لَا يَرِيدُونَ الْحَصْرَ كَمَا مَرَّ، أَوْ رَدُّهَا إِلَى الْمَذْكُورَاتِ كَمَا مَرَّ غَيْرَ مَرَّةٍ، وَقَدْ يُنَاقَشُ^(١) عَلَى هَذِهِ الشَّرْطِيَّةِ بِأَنَّ الْجَزَاءَ يَتَرْتَّبُ عَلَى نَقِضِ الشَّرْطِ أَيْضاً؛ لِأَنَّهُ يَقَالُ: إِنْ اعْتَبَرَتْ وَحْدَةُ النِّسْبَةِ وَجَعَلَتْ هَذِهِ الشَّرُوطَ آلَةً لَهَا لَا يَصَحُّ الْحَصْرُ فِيمَا ذَكَرَ، مَعَ أَنَّ مَفْهُومَ الشَّرْطِ يَفِيدُ عَدَمَ التَّرْتُّبِ، وَأَنَّ مَقْدَمَ هَذِهِ الشَّرْطِيَّةِ مَمْتَنِعٌ الْوُقُوعِ؛ لَمَّا مَرَّ آنِفاً مِنْ أَنَّ الْوَحْدَاتِ الْمَذْكُورَةَ شُرُوطٌ لِتَحَقُّقِ وَحْدَةِ النِّسْبَةِ الْحُكْمِيَّةِ، الَّتِي هِيَ مُورِدُ الْإِيجَابِ وَالسَّلْبِ، فَكَيْفَ يَتَصَوَّرُ عَدَمُ اعْتِبَارِهَا؟ هَذَا، ثُمَّ لَا يَخْفَى عَلَيْكَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالنِّسْبَةِ الْحُكْمِيَّةِ النِّسْبَةُ بَيْنَ بَيْنٍ كَمَا مَرَّ، فَالْكَلَامُ مَبْنِيٌّ عَلَى مَذْهَبِ الْمُتَأَخِّرِينَ، فَتَأْمَلُ^(٢).

(١) المناقش الولد السعيد. اهـ منه.

(٢) فإنه قد أشرنا إلى دفعها. اهـ منه.



بِاخْتِلَافِ الآلَةِ، نَحْوُ: زَيْدٌ كَاتِبٌ، أَي: بِالْقَلَمِ الْوَاسِطِيِّ، زَيْدٌ لَيْسَ بِكَاتِبٍ، أَي: بِالْقَلَمِ التُّرْكِيِّ، وَالْعِلَّةُ، نَحْوُ: النَّجَّارُ عَامِلٌ، أَي: لِلسُّلْطَانِ، النَّجَّارُ لَيْسَ بِعَامِلٍ، أَي: لِغَيْرِهِ، وَالْمَفْعُولُ بِهِ، نَحْوُ: زَيْدٌ ضَارِبٌ، أَي: عَمْرًا، زَيْدٌ لَيْسَ بِضَارِبٍ، أَي: بِكَرٍّ، وَالْمُمَيِّزُ، نَحْوُ: عِنْدِي عَشْرُونَ، أَي: دِرْهَمًا، لَيْسَ عِنْدِي عَشْرُونَ، أَي: دِينَارًا [١٥/ب] إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَبِهَذَا الْقَدْرِ يُعْرَفُ تَنَاقُضُ الْمَحْضُوصَتَيْنِ.

قول أحمد

وقيل: الْمُعْتَبَرُ وَحْدَةُ الْمَوْضُوعِ وَالْمَحْمُولِ، وَالْبَوَاقِي مَرْدُودَةٌ إِلَيْهِمَا، وَاكْتَفَى الشَّيْخُ أَبُو نَصْرِ [٢٢/أ] الْفَارَابِيُّ ^(١) بِوَحْدَةِ الْمَوْضُوعِ وَالْمَحْمُولِ وَالزَّمَانِ، وَجَعَلَ الْخَمْسَةَ الْبَاقِيَةَ رَاجِعَةً إِلَيْهَا، وَكُلُّ مِنْهَا لَا يَخْلُو عَنْ تَعَسُّفٍ،

المجاهدي

قوله: (وقيل: الْمُعْتَبَرُ... إلخ) وَهُمْ الْمُتَأَخِّرُونَ، وَقَالُوا: أَمَّا اندراجُ وَحْدَةِ الشَّرْطِ؛ فَلَأَنَّ الْمَوْضُوعَ فِي قَوْلِنَا: الْجِسْمُ مُفَرَّقٌ لِلْبَصَرِ، هُوَ الْجِسْمُ لَا مُطْلَقًا، بَلْ بِشَرْطِ كَوْنِهِ أَيْضًا، وَالْمَوْضُوعُ فِي قَوْلِنَا: الْجِسْمُ لَيْسَ بِمُفَرَّقٍ لِلْبَصَرِ، هُوَ الْجِسْمُ بِشَرْطِ كَوْنِهِ أَسْوَدَ؛ فَاخْتِلَافُ الشَّرْطِ يَسْتَتْبِعُ اخْتِلَافَ الْمَوْضُوعِ، وَبِمَا نَقَلْنَا ظَهَرَ ضَعْفُ قَوْلِهِ: (وَكُلُّ مِنْهُمَا لَا يَخْلُو عَنْ تَعَسُّفٍ).

قوله: (وَاكْتَفَى الشَّيْخُ أَبُو نَصْرِ الْفَارَابِيُّ) هَذَا مُخَالِفٌ لِمَا قَالَ الْقُطُبُ فِي «شَرْحِ الشَّمْسِيَّةِ»: «وَرَدَّهَا الْفَارَابِيُّ إِلَى وَحْدَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهِيَ وَحْدَةُ النَّسَبَةِ الْحُكْمِيَّةِ».

خليل

قوله: (الْمُعْتَبَرُ وَحْدَةُ الْمَوْضُوعِ وَالْمَحْمُولِ) هَكَذَا فِي النُّسخِ، وَالْأَوَّلَى عَكْسُهُ كَمَا فِي «شَرْحِ الشَّمْسِيَّةِ»، وَهَذَا قَوْلُ الْمُتَأَخِّرِينَ، كَمَا أَنَّ وَحْدَةَ النَّسَبَةِ الْحُكْمِيَّةِ قَوْلُ الْفَارَابِيِّ، وَأَنَّ اعْتِبَارَ الْوَحْدَاتِ الثَّمَانِيَةِ قَوْلُ الْقَدَمَاءِ، كَذَا فِي «شَرْحِ الشَّمْسِيَّةِ»، وَقَالَ عَصَامُ الدِّينِ: إِنَّ الْقَوْلَ بِالثَّلَاثَةِ قَوْلُ جَمَاعَةٍ. اهـ، وَقَالَ شَارِحُ «المطالع»: هُوَ قَوْلُ الْفَارَابِيِّ، فَتَنَاقُضُ الْقَوْلَانِ فِي الْكِتَابَيْنِ، وَسَيَجِيءُ الْفَرْقُ مِنَ الْمُحْشَى أَيْضًا، وَقَالَ: عَصَامُ الدِّينِ: لَمْ يَنْتَبِهْ فِي «شَرْحِ الْمُطَالَعِ» عَلَى خَطِئِهِ، وَتَنَبَّهَ فِي «شَرْحِ الشَّمْسِيَّةِ». اهـ، وَأَقُولُ: لَعَلَّ النَّقْلَ عَنِ الْفَارَابِيِّ اثْنَانِ مَشْهُورٌ وَتَحْقِيقٌ، وَاخْتَارَ فِي كُلِّ كِتَابٍ مَا يَنْاسِبُ الْمَقَامَ، فَتَبَصَّرْ؛ أَي: الْمُنَاسَبَةَ.

قوله: (وَالْبَوَاقِي مَرْدُودَةٌ إِلَيْهِمَا) فَإِنَّ وَحْدَةَ الْمَوْضُوعِ يَنْدَرِجُ فِيهَا: وَحْدَةُ الشَّرْطِ، وَوَحْدَةُ الْكُلِّ وَالْجُزْءِ، وَأَنَّ وَحْدَةَ الْمَحْمُولِ يَنْدَرِجُ فِيهَا: وَحْدَةُ الزَّمَانِ، وَوَحْدَةُ الْمَكَانِ وَالْإِضَافَةُ وَالْقُوَّةُ وَالْفِعْلُ؛ كَذَا قَالَ شَارِحُ «الشَّمْسِيَّةِ»، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ تِلْكَ الْأُمُورَ كَمَا يَصْحُحُ اعْتِبَارُهَا لِلْمَوْضُوعِ كَذَلِكَ يَصْحُحُ اعْتِبَارُهَا

(١) أَبُو نَصْرِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ طَرْخَانَ بْنِ أَوْزَلْغِ الْفَارَابِيِّ، وَيَعْرِفُ بِالْمُعَلِّمِ الثَّانِي (٢٦٠ - ٣٣٩ هـ)، لَهُ: «الفصوص»، و«إحصاء العلوم والتعريف بأغراضها»، و«آراء أهل المدينة الفاضلة»، وغيرها. «الأعلام»: (٢٠-١٩/٧).



قول أحمد

فإنَّ صاحبَ «التَّجْرِيدِ» قال: إذا قلنا: الشَّمْسُ تُجَفِّفُ الثَّوْبَ النَّدِيَّ، أي: إذا لم يَكُنِ الهواءُ بارِداً، ولا تُجَفِّفُهُ، أي: إذا كان بارِداً، لم يَكُنْ عَدَمُ بُرُودَةِ الهواءِ ولا وُجُودُهَا جُزْءاً مِنْ المَوْضُوعِ، الَّذِي هو الشَّمْسُ، ولا مِنَ المَحْمُولِ، الَّذِي هو قَوْلُنَا: تُجَفِّفُ الثَّوْبَ النَّدِيَّ، بل كان شَرْطاً فِي وُجُودِ الحُكْمِ وَعَدَمِهِ، إذْ لو قيل: الشَّمْسُ مَعَ بُرُودَةِ الهواءِ غَيْرُ الشَّمْسِ مَعَ عَدَمِ بُرُودَةِ الهواءِ، أو قيل: تَجْفِيفُ الثَّوْبِ مَعَ البُرُودَةِ غَيْرُ تَجْفِيفِهِ مَعَ عَدَمِهَا، حَتَّى يَصِيرَ الشَّرْطُ جُزْءاً مِنْ أَحَدِهِمَا، كان تَعْسُفاً، وكذلك إذا قيل: السَّقْمُونِيَا مُسَهِّلٌ أَي: ببِلادِنَا، ليس بِمُسَهِّلٍ، أَي: ببِلادِ الثُّرَكِ، لم يَكُنِ الكَوْنُ بِتِلْكَ البِلادِ جُزْءاً مِنَ السَّقْمُونِيَا، ولا مِنَ المُسَهِّلِ إِلَّا بِتَعْسُفٍ، بِخِلَافِ رَدِّ الكُلِّ إِلَى وَحْدَةِ النِّسْبَةِ الحُكْمِيَّةِ، كَذَا فِي «حَوَاشِي شَرْحِ التَّجْرِيدِ».

المهادي

قوله: ((٢٥/ب) فإنَّ صاحبَ «التَّجْرِيدِ»... إلخ) فيه أنَّ هذا لا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ تَعْلِيلاً لِلتَّعْسُفِ المذكورِ؛ لأنَّ هذا لو صحَّ إِنَّمَا يَثْبُتُ بِهِ تَعْسُفٌ ما قيل: إِنَّ المَعْتَبَرَ فِي التَّنَاقُضِ وَحْدَةُ المَحْمُولِ والمَوْضُوعِ والبَواقي مَرْدُودَةٌ إِلَيْهِمَا، لا ما ذَكَرَهُ الشَّيْخُ، فَإِنَّ زَمَانَ بُرُودَةِ الهواءِ غَيْرُ زَمَانِ عَدَمِ البُرُودَةِ كما لا يَخْفَى، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الكَوْنَ بِتِلْكَ البِلادِ ليس راجِعاً إِلَى الزَّمَانِ، وَلَمْ يَكُنْ جُزْءاً مِنَ السَّقْمُونِيَا ولا مِنَ المُسَهِّلِ، إِلَّا بِتَعْسُفٍ؛ فَلْيَتَأَمَّلْ.



خليل

للمحمول، وأقلُّه عند عكسِ القضية، فلا وَجْهَ لِتَخْصِصِ بَعْضِهَا بِالمَوْضُوعِ وَبَعْضِهَا بِالمَحْمُولِ، على ما في «المحاكمات» و«شرح المطالع»، ولعلَّ المحشِّي أشارَ إِلَى هذا بِتَرْكِ تَصْرِيحٍ ما يَرْجِعُ إِلَى كُلِّ مِنْهُمَا. قوله: (النَّدِي) البَلَلُ على ما في «الصَّحاح».

قوله: (كَانَ تَعْسُفاً) وهو الخُرُوجُ عَنِ الطَّرِيقِ؛ أَي: تَعْسُفاً عَظِيماً، وَقَدْ صَرَّحَ بِهِ المَحَاكِمُ، حَاصِلُ المَقَامِ: أَنَّ تَعْلِيلَهُ بِأَحَدِ الطَّرَفَيْنِ وَتَعْلِيلَهُ بِالحُكْمِ مِمكِنَانِ؛ إِلَّا أَنَّ تَعْلِيلَهُ بِأَحَدِهِمَا لا بِالحُكْمِ بِنَفْسِهِ مُشْتَمِلٌ عَلَى تَعْسُفٍ عَظِيمٍ؛ لِأَنَّهُ إِذَا تَأَمَّلَ هَذَا الِاعْتِبَارَ عَلِمَ أَنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى نَفْسِ الحُكْمِ، وَلا شَكَّ فِي مَغَايِرَةِ التَّعْلِيلَيْنِ؛ أَي: التَّعْلِيلِ بِالطَّرَفِ وَالتَّعْلِيلِ بِالحُكْمِ عَلَى مَا قَالَ المَحَاكِمُ.

قوله: (إِلَّا بِتَعْسُفٍ) وهو اِعْتِبَارُ التَّغَايُرِ فِي الحَالَتَيْنِ، فَرُدُّ جَمِيعِ الوَحْدَاتِ إِلَى وَحْدَةِ النِّسْبَةِ الحُكْمِيَّةِ سَالِمٌ عَنِ التَّكْلُفِ وَالشُّبْهَاتِ؛ لِأَنَّ اِخْتِلَافَ القِيُودِ يُوْجِبُ اِخْتِلَافَهَا بِلا مِرْيَةٍ، فَهو المَخْتَارُ، لا يُقَالُ: إِنَّهُ يَمكُنُ إِرْجَاعُ الزَّمَانِ بِهَذَا التَّعْسُفِ إِلَى وَحْدَةِ الطَّرَفِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: ارْتِكَابُ التَّعْسُفِ فِي البَعْضِ لا يُوْجِبُ ارْتِكَابَهُ فِي الكُلِّ.

قوله: (كَذَا فِي «حَوَاشِي شَرْحِ التَّجْرِيدِ») ما نَقَلَهُ المحشِّي عِبَارَةً «شرح الإشارات».



[التناقض في المحصورات]:

وَأَمَّا فِي الْمَحْصُورَاتِ فَنَقِيضُ الْإِيجَابِ الْكُلِّيِّ السَّلْبِ الْجُزْئِيِّ، وَنَقِيضُ السَّلْبِ الْكُلِّيِّ الْإِيجَابِ الْجُزْئِيِّ ضَرُورَةٌ، وَلِذَا قَالَ: (وَنَقِيضُ الْمُوجِبَةِ الْكُلِّيَّةِ إِنَّمَا هُوَ السَّلْبَةُ الْجُزْئِيَّةُ، وَنَقِيضُ السَّلْبَةِ الْكُلِّيَّةِ إِنَّمَا هُوَ الْمُوجِبَةُ الْجُزْئِيَّةُ، كَقَوْلِنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَبَعْضُ الْإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ، وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَيَوَانٍ، وَبَعْضُ الْإِنْسَانِ حَيَوَانٌ)، لَا يُقَالُ: لَا اتِّحَادٌ لِلْمَوْضُوعِ فِيهِمَا؛

قول أحمد

قوله: (وَأَمَّا فِي الْمَحْصُورَاتِ... إلخ) يعني: يُشْتَرَطُ فِي تَحَقُّقِ التَّنَاقُضِ فِي الْمَحْصُورَاتِ مَعَ هَذِهِ الشَّرَاطِ شَرْطُ تَاسِعٍ، وَهُوَ الْاِخْتِلَافُ بِالْكُلِّيَّةِ وَالْجُزْئِيَّةِ، قَوْلُهُ: (لَا اتِّحَادٌ فِي الْمَوْضُوعِ فِيهِمَا) أَي: فِي الْكُلِّيَّةِ وَالْجُزْئِيَّةِ؛ لِأَنَّ مَوْضُوعَ الْكُلِّيَّةِ جَمِيعُ الْأَفْرَادِ، وَمَوْضُوعُ الْجُزْئِيَّةِ بَعْضُهَا، وَالْجَمِيعُ غَيْرُ الْبَعْضِ، وَإِذَا لَمْ يَتَّحِدِ الْمَوْضُوعُ لَمْ يَتَّحِدِ النَّسَبُ الْحُكْمِيَّةُ، فَلَا يَرُدُّ الْإِيجَابُ وَالسَّلْبُ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ، فَكَيْفَ يَتَحَقَّقُ التَّنَاقُضُ؟

المجادي

قوله: (لَأَنَّ مَوْضُوعَ الْكُلِّيَّةِ... إلخ) حَاصِلُ السُّؤَالِ: أَنَّهُمْ اعْتَبَرُوا وَاحِدَةَ الْمَوْضُوعِ، فَكَيْفَ يَعتَبَرُونَ الْاِخْتِلَافَ فِي الْكَمِّيَّةِ؟ فَإِنَّهُ يُوجِبُ عَدَمَ الْاِتِّحَادِ فِي الْمَوْضُوعِ؛ إِذْ يَصِيرُ الْمَوْضُوعُ فِي إِحْدَى الْقَضِيَّتَيْنِ الْجَمِيعِ، وَفِي الْأُخْرَى الْبَعْضِ، وَحَاصِلُ الْجَوَابِ: أَنَّ الْمُرَادَ مِمَّا اعْتَبَرُوهُ الْاِتِّحَادُ فِي الْعُنْوَانِ دُونَ خُصُوصِيَّةِ الذَّاتِ، هَذَا كُلُّهُ غَيْرُ الْمَوْجِبَاتِ، أَمَّا إِذَا كَانَتَا مُوجِبَتَيْنِ فَلَا بُدَّ مَعَ تِلْكَ الشَّرَاطِ فِي الْمَخْصُوصَاتِ وَالْمَحْصُورَاتِ مِنَ الْاِخْتِلَافِ فِي الْجِهَةِ؛ لِأَنَّهُمَا لَوْ اتَّحَدَا فِي الْجِهَةِ لَمْ تَتَنَاقَضَا لَكُذِبِ الضَّرُورَتَيْنِ فِي مَادَّةِ الْإِمْكَانِ، كَقَوْلِنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ كَاتِبٌ بِالضَّرُورَةِ، وَلَيْسَ كُلُّ إِنْسَانٍ كَاتِبًا بِالضَّرُورَةِ، وَصِدْقُ الْمُمَكِّنَتَيْنِ فِيهَا.

خليل

قوله: (مَعَ هَذِهِ الشَّرَاطِ)؛ أَي: الْأُمُورِ الثَّمَانِيَّةِ بِدَلِيلِ التَّاسِعِ؛ هَذِهِ الشَّرُوطُ التَّسْعَةُ إِنَّمَا هِيَ فِي الْمَطْلَقَاتِ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ فِي الْمَوْجِهَاتِ مَعَ هَذِهِ الشَّرُوطِ مِنْ شَرْطٍ عَاشِرٍ، وَهُوَ الْاِخْتِلَافُ فِي الْجِهَةِ هَذَا كُلُّهُ فِي الْحَمَلِيَّاتِ، وَإِنْ أُرِدَتْ التَّفْصِيلُ فِي تَنَاقُضِ الشَّرْطِيَّاتِ فَارْجِعْ إِلَى الْمَفْصَلَاتِ.

قوله: (جَمِيعُ الْأَفْرَادِ) وَلَيْسَ الْمُرَادُ الْكُلَّ الْمَجْمُوعِي، بَلِ الْكُلَّ الْإِفْرَادِي، فَيَكُونُ الْحَكْمُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ وَاحِدٍ مِمَّا يَصْدُقُ عَلَيْهِ عُنْوَانُ الْمَوْضُوعِ، وَهُوَ -أَي: الْمَا صَدَقَ- الْمَوْضُوعُ الْحَقِيقِيُّ، وَالْعُنْوَانُ هُوَ الْمَوْضُوعُ الذِّكْرِيُّ.



لأنَّ المراد من الموضوع في تلك المسألة الموضوع في الذكر، وهو متحد^(١).

[تناقض المحصورات باختلاف الكم]:

(فالمحصورتان لا يتحقق التناقض بينهما إلا بعد اختلافهما في الكمية؛ لأنَّ الكلَّيتين قد^(٢) تكذبان، كقولنا: كلُّ إنسانٍ كاتبٌ، لا شيءٌ من الإنسانٍ بكاتبٍ، والجزئيتان قد تصدقان، كقولنا: بعضُ الإنسانِ كاتبٌ، بعضُ الإنسانِ ليس بكاتبٍ بالقوة).

واعلم أنَّ المهملة في قوة الجزئية، فحكمها حكمها^(٣).

قول أحمد

قوله: (لأنَّ المراد بالموضوع في تلك المسألة) أي^(٤): في مسألة اشتراط اتحاد الموضوع في تحقق التناقض الموضوع في الذكر، أي: ما اعتبروه اتحاد العنوان، أي: مفهوم الموضوع دون خصوصية الذات، أعني: ما صدق عليه الموضوع.

قوله: (فحكمها حكمها) أي: حكمُ المهملة حكمُ الجزئية، فنقيض الموجبة المهملة إنما هي السالبة الكلية، والمهملة السالبة ليست إلا نقيضها للموجبة الكلية.

العبادي

خليل

قوله: (أي: في مسألة اشتراط اتحاد الموضوع) فائدة التفسير ظاهرة، فإنها احتراز عن وحدة الكل والجزء، فإنَّ الكلام هناك ليس في المفهوم، بل في الما صدق، وأنَّ الكلَّ مجموعي لا إفرادي.



(١) وتفسير الاعتراض: أنه لا اتحاد في الموضوع في الكلية والجزئية؛ لأنَّ الموضوع في الكلية جميع الأفراد، وفي الجزئية بعض الأفراد، والجميع غير البعض، وإذا لم يتحد الموضوع لم تتحد النسبة الحكمية؛ فلا يرد الإيجاب والسلب على شيء واحد، فكيف يتحقق التناقض؟ وتفسير الجواب: أنَّ المراد بالموضوع اشتراط اتحاد الموضوع في تحقق التناقض الموضوع المذكور في القضية، لا ذات الموضوع، يعني: أنَّ الموضوع يطلق تارةً على ذات الموضوع، والمحمول يطلق تارةً على مفهوم المحمول، وهما الموضوع والمحمول حقيقةً، وتارةً يطلقان على اللفظين الدالَّين عليهما، وهما الموضوع والمحمول في الذكر، وهو المراد ههنا.

(٢) وإنما قيّد بلفظ «قد» المفيدة لجزئية الحكم؛ لأنَّ الكلَّيتين والجزئيتين قد تختلفان صدقاً وكذباً، كقولنا: كلُّ إنسانٍ حيوانٌ، ولا شيءٌ من الإنسانِ بحيوانٍ، وكقولنا: بعضُ الإنسانِ ناطقٌ، بعضُ الإنسانِ ليس بناطقٍ؛ فإنَّ صدق كلٍّ واحدٍ منهما يستلزم كذب الآخر.

(٣) وعليه: فنقيض المهملة الموجبة: إنما هي السالبة الكلية، كقولنا: الإنسانِ كاتبٌ، ولا شيءٌ من الإنسانِ بكاتبٍ، ونقيض المهملة السالبة: إنما هي الموجبة الكلية، كقولنا: الإنسانِ ليس بكاتبٍ، وكلُّ إنسانٍ كاتبٌ.

(٤) في نسخة مخطوطة: «أي: المراد بالموضوع».



[من أحكام القضايا : العكس]

وَمِنْ أَحْكَامِ الْقَضَايَا : (العَكْسُ).

[تعريف العكس]:

(وَهُوَ أَنْ يُصَيَّرَ) بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ؛ لِأَنَّ الْعَكْسَ يُطْلَقُ عَلَى مَعْنَيْنِ: عَلَى الْقَضِيَّةِ الْحَاصِلَةِ مِنَ التَّبْدِيلِ الْمَذْكُورِ، وَعَلَى نَفْسِ التَّبْدِيلِ، فَلَوْ لَمْ يُشَدَّدْ صَارَ مَعْنَى ثَالِثًا.
أَيُّ: يُجْعَلُ (الْمَوْضُوعُ) فِي الذِّكْرِ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ مِنَ الشَّرْطِيَّةِ، وَهُوَ الْمُقَدَّمُ،

قول أحمد

قوله: (صَارَ مَعْنَى ثَالِثًا) وهو صيرورة [٢٢/ب] الْمَوْضُوعِ مَحْمُولًا، وَالْمَحْمُولِ مَوْضُوعًا،
قوله: (أَيُّ: بِجَعْلِ الْمَوْضُوعِ فِي الذِّكْرِ... إلخ) الحَاصِلُ: أَنَّ الْعَكْسَ جَعْلُ عِنْوَانِ الْمَوْضُوعِ

المبادئ

قوله: (الْحَاصِلُ: أَنَّ الْعَكْسَ جَعْلُ عِنْوَانِ الْمَوْضُوعِ... إلخ) إشارة إلى دَفْعِ مَا يُتَوَهَّمُ مِنْ أَنَّ الْمَوْضُوعَ هُوَ الذَّاتُ وَالْمَحْمُولُ هُوَ الْوَصْفُ، وَالْعَكْسُ لَا يُصَيَّرُ ذَاتَ الْمَوْضُوعِ مَحْمُولًا، وَوَصَفَ الْمَحْمُولِ مَوْضُوعًا، وَحَاصِلُ الدَّفْعِ: أَنَّ مَوْضُوعَ الْعَكْسِ هُوَ ذَاتُ الْمَحْمُولِ فِي الْأَصْلِ، وَمَحْمُولُهُ وَصَفُ الْمَوْضُوعِ فِيهِ.

خاتمة

قوله: (الْحَاصِلُ: أَنَّ الْعَكْسَ... إلخ) وههنا سؤال وهو: أَنَّ الْعَكْسَ تَبْدِيلُ الطَّرْفَيْنِ، فَيَرِدُ أَنَّ التَّعْرِيفَ لَا يَصْدُقُ عَلَى عَكْسِ الْحَمَلِيَّاتِ، فَإِنَّ الطَّرْفَيْنِ بِالْحَقِيقَةِ ^(١) فِيهَا ^(٢) هُوَ ذَاتُ الْمَوْضُوعِ، وَوَصَفُ ^(٣) الْمَحْمُولِ وَعَكْسُهَا لَيْسَ بِتَبْدِيلِ ذَاتِ الْمَوْضُوعِ بِالْمَحْمُولِ، وَوَصَفِ الْمَحْمُولِ بِالْمَوْضُوعِ، بَلِ الْمَوْضُوعُ فِيهِ ذَاتُ الْمَحْمُولِ، وَالْمَحْمُولُ وَصَفُ الْمَوْضُوعِ، فَأَجَابَ: بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالطَّرْفَيْنِ الطَّرْفَانِ فِي الذِّكْرِ ^(٤)، فَيَرِدُ عَلَيْهِ: أَنَّهُ يَلِزَمُ أَنْ يَكُونَ لِلْمَنْفَصِلَاتِ عَكْسٌ؛ لِأَنَّ تَبْدِيلَ طَرَفِيهَا فِي الذِّكْرِ مُحَقَّقٌ، فَكَأَنَّ الْمَحْسُوسَ أَشَارَ إِلَى هَذَا النَّقْضِ بِقَوْلِهِ: «بَلْ لَا فَائِدَةَ فِي عَكْسِ الْمَنْفَصِلَاتِ»، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ أَمَّا أَوَّلًا: فَلأنه

(١) احتراز عن الذكر. اهـ منه.

(٢) أي: في العملية المستعملة في العلوم. اهـ منه.

(٣) أي: المفهوم، فالإضافة بيانية. اهـ منه.

(٤) فيكون العكس تبديل المفهومين. اهـ منه.



(مَحْمُولًا) أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامُهُ مِنَ الشَّرْطِيَّةِ، وَهُوَ التَّالِي، (وَالْمَحْمُولُ مَوْضُوعًا، مَعَ بَقَاءِ الإِيجَابِ وَالسَّلْبِ بِحَالِهِ، وَالتَّصْدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ بِحَالِهِ). أَمَّا الْأَوَّلُ؛ [١/١٦] فَلَا أَنْ قَوْلُنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ،

قول أحمد

مَحْمُولًا، وَجَعَلُ الْمَحْمُولِ عُنْوَانَ الْمَوْضُوعِ، أَوْ جَعَلُ عُنْوَانَ الْمَحْمُولِ عُنْوَانَ الْمَوْضُوعِ، هَذَا فِي

المبادي

خليل

يُشْعِرُ^(١) إِطْلَاقَ الْعَكْسِ بِتَبْدِيلِ طَرَفِي الْمُنْفَصَلَاتِ اصْطِلَاحًا^(٢)، وَهُوَ فَاسِدٌ، وَأَمَّا ثَانِيًا: فَلَأَنَّ الْمَرَادَ^(٣) مِنَ التَّبْدِيلِ التَّبْدِيلُ الْمَعْنَوِي؛ أَيْ: تَبْدِيلُ يُغَيِّرُ الْمَعْنَى، وَحَيْثُ^(٤) لَا يَتَغَيَّرُ مَعْنَى الْمُنْفَصَلَةِ بِحَسَبِ التَّبْدِيلِ؛ إِذْ مَعْنَاهَا الْمَعَانِدَةُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ سَوَاءٌ جَرَى التَّبْدِيلُ فِيهَا أَوْ لَا لَمْ يُعْتَبَرِ التَّبْدِيلُ فِيهَا، فَكَأَنَّهُ لَا تَبْدِيلَ فِيهَا، فَلَا يَصْدُقُ التَّعْرِيفُ عَلَيْهَا؛ كَذَا قَالَ شَارْحُ «المطالع»؛ إِلَّا أَنَّهُ صَرَّحَ فِي «شرح الشمسية» بِأَنَّ لِلْمُنْفَصَلَاتِ عَكُوسًا؛ إِلَّا أَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِيهَا، وَكَأَنَّهُمْ مَا عَنُوا بِقَوْلِهِمْ: «لَا عَكْسَ لِلْمُنْفَصَلَاتِ» إِلَّا ذَلِكَ، وَهُوَ عَدَمُ الْفَائِدَةِ، وَكَانَ الْقَطْبُ أَشَارَ فِي كِتَابِيهِ إِلَى الطَّرِيقَيْنِ فِي دَفْعِ التَّنَافِي بَيْنَ تَعْرِيفِهِمْ وَبَيْنَ قَوْلِهِمْ: «لَا عَكْسَ لِلْمُنْفَصَلَاتِ»، فَيَكُونُ كَلَامُ الْمُحَشِّي مُوَافِقًا لِكَلَامِهِ فِي «شرح الشمسية»، هَكَذَا يَنْبَغِي أَنْ يُفْهَمَ هَذَا الْمَقَامُ. قَوْلُهُ: (وَجَعَلُ الْمَحْمُولِ) أَرَادَ بِهِ نَفْسَ الْمَفْهُومِ.

قَوْلُهُ: (أَوْ جَعَلُ عُنْوَانَ الْمَحْمُولِ) الْإِضَافَةُ بَيَانِيَّةٌ^(٥)، الْحَاصِلُ: أَنَّ التَّبْدِيلَ لَيْسَ إِلَّا فِي الْجُزْأَيْنِ فِي الذِّكْرِ؛ أَيْ: فِي وَصْفِ الْعُنْوَانِ وَوَصْفِ الْمَحْمُولِ، لَا فِي الْجُزْأَيْنِ الْحَقِيقِيَيْنِ؛ كَذَا فِي «شرح الشمسية»، أَرَادَ بِالْحَقِيقِيَيْنِ ذَاتَ الْمَوْضُوعِ وَوَصْفَ الْمَحْمُولِ، وَلَيْسَ عَكْسُ الْحَمَلِيَّةِ تَبْدِيلَ ذَاتِ الْمَوْضُوعِ بِالْمَحْمُولِ وَوَصْفَ الْمَحْمُولِ بِالْمَوْضُوعِ، بَلِ الْمَوْضُوعُ فِي الْعَكْسِ ذَاتُ الْمَحْمُولِ وَالْمَحْمُولُ وَصْفُ الْمَوْضُوعِ؛ صَرَّحَ بِهِ شَارْحُ «المطالع» وَشَارْحُ «القسطاس» كَمَا مَرَّ، وَالْمَتَبَادُرُ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ وَالْمَحَشِّي أَنَّ الْمَوْضُوعَ الْحَقِيقِيَّ - أَعْنِي: ذَاتَ الْمَوْضُوعِ فِي الْأَصْلِ - هُوَ بَعِينُهَا ذَاتُ الْمَوْضُوعِ فِي الْعَكْسِ أَيْضًا، وَإِنَّمَا التَّغْيِيرُ فِي عُنْوَانِ الْمَوْضُوعِ؛ لِأَنَّهُ صَارَ فِي الْعَكْسِ مَحْمُولًا، وَصَارَ فِيهِ الْمَحْمُولُ عُنْوَانَ الْمَوْضُوعِ؛ فَاسْتَبَانَ مِمَّا مَرَّ أَنَّ الْقَضِيَّةَ الطَّبِيعِيَّةَ لَا عَكْسَ لَهَا؛ إِذْ لَا يَقَالُ فِي عَكْسِ «الحيوانُ جنسٌ»: إِنَّ الْجِنْسَ حَيَوَانٌ، فَالْمَرَادُ بِالْمَوْضُوعِ وَالْمَحْمُولِ أَجْزَاءَ الْقَضِيَّةِ الْمُنْقَسِمَةِ إِلَى أَقْسَامِهَا الْمَذْكُورَةِ^(٦)، وَهِيَ الْقَضِيَّةُ الْمُسْتَعْمَلَةُ فِي الْعُلُومِ.

(١) وجه الإشعار أنه نفى الفائدة، فيفهم منه أن هذا التعريف صادق عليه وأن الاصطلاح واقع عليه. اهـ منه.

(٢) لأنه نفى الفائدة مع إثبات العكس. اهـ منه.

(٣) أي: مراد القوم في تعريف العكس. اهـ منه.

(٤) تعليلية متعلقة بقوله: (لم يعتبر). اهـ منه.

(٥) لأنه من إضافة العام إلى الخاص، وهي بيانية غير مشهورة. اهـ منه.

(٦) في المتن. اهـ منه.



قول أحمد

عكس الحملات، وأما عكس الشرطيات فلا حاجة فيها إلى هذا التأويل، بل لا فائدة في عكس المنفصلات على ما لا يخفى، والمذكور عكس المستوي، وأما عكس النقيض: فهو أن يُصير نقيض الموضوع محمولاً، ونقيض المحمول موضوعاً، كما إذا أردنا عكس قولنا: «كلُّ إنسانٍ

العبادي

قوله: (بل لا فائدة... إلخ) إشارة إلى أن للمنفصلة عكساً؛ لأن المفهوم من قولنا: العَدَدُ إمَّا زوجٌ أو فردٌ، الحكم على زوجية العدد بمعاندة فرديته، ومن قولنا: العَدَدُ إمَّا فردٌ أو زوجٌ، الحكم على فردية العدد بمعاندة الزوجية، ولا شك أن المفهوم من معاندة هذا لذاك غير المفهوم من معاندة ذاك لهذا؛ فيكون للمنفصلة عكس، إلا أنه لما لم يكن فيه فائدة لم يعتبروه؛ لأن المعاندة من الجانبين، ولهذا قالوا: لا عكس للمنفصلات.

قوله: (وأما عكس النقيض... إلخ) هذا عكس النقيض -على رأي القدماء- وهو المستعمل في العلوم، وأما عكس النقيض -على رأي المتأخرين- فهو عبارة عن جعل الأول من القضية نقيض الثاني، والثاني عين الأول مع مخالفته الأصل في الكيف، كما إذا حاولنا عكس قولنا: كلُّ إنسانٍ حيوانٌ، قلنا: لا شيء مما ليس حيواناً بإنسانٍ.

خليل

قوله: (وأما عكس الشرطيات) يفيد شمول تعريف العكس لعكس الشرطيات؛ على ما أشار إليه الشارح حملاً على المقايضة؛ إلا أن شارح «الإشارات» صرح بأن هذا التعريف رسم للعكس المستوي المختص بالحملات، وهو ظاهر؛ لأن المصنّف لم يمثل بعكس الشرطية أضلاً. وأعلم أنه قد يشتبه المحمول بجزئه في نحو قولنا: لا شيء^(١) من الحائض في الوتد، الذي لا ينعكس إلى قولنا: لا شيء^(٢) من الوتد في الحائض، وما يجري مجراه من نحو: «كلُّ ملكٍ على السَّريِّ، وكلُّ شيخٍ كان شاباً»، وغير ذلك مما لا يقع لمن له فطنة.

قوله: (عكس المستوي) الظاهر: أن العكس مشترك لفظي، فالوصف بالمستوي لتعيين المراد، إنما سُمِّيَ به؛ لأن هذا العكس طريق مستو لا ترى فيها عوجاً ولا أمثاً^(٣)، فذلك يُسمَّى عكساً مستقيماً أيضاً.

قوله: (وأما عكس النقيض) قال قدماء المنطقيين: عكس النقيض: هو جعل نقيض الجزء الثاني أولاً، ونقيض الأول ثانياً، مع بقاء الكيف والصدق بحالِهِ، واشتراط حفظ الكيفية واجب في العكس اصطلاحاً،

(١) أصل صادق. اهـ منه.

(٢) عكس كاذب. اهـ منه.

(٣) أي: لا انحطاط فيها ولا ارتفاع. اهـ منه.



لا يَلْزَمُهُ السَّلْبُ أَصْلًا، وَقَوْلُنَا: لَا شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ لَا يَلْزَمُهُ الْإِيجَابُ أَصْلًا. . .

قول أحمد

حيوان، قلنا: «كُلُّ ما ليس بحيوانٍ ليس بإنسان»، وإنما لم يذكرهُ الْمُصَنِّفُ لِقَلَّةِ اسْتِعْمَالِهِ، قوله: (لا يَلْزَمُ السَّلْبُ أَصْلًا) يعني: أَنَّ عَكْسَ الْقَضِيَّةِ يُعْتَبَرُ فِيهِ لُزُومُهُ لَهَا، ولذا عَرَّفُوهُ بِأَنَّهُ أَخْصُ قَضِيَّةٍ لَازِمَةٌ لِلْقَضِيَّةِ بِطَرِيقِ التَّبْدِيلِ مُوَافِقَةً لَهَا، أي: لِلْقَضِيَّةِ الْأَصْلِيَّةِ فِي الْكَيْفِ وَالصَّدَقِ، وَلَوْ لَمْ

العبادي

قوله: (عَرَّفُوهُ بِأَنَّهُ أَخْصُ قَضِيَّةٍ . . . إلخ) هذا تَعْرِيفُ الْعَكْسِ بِالْمَعْنَى الْأَوَّلِ: وَهُوَ الْقَضِيَّةُ الْحَاصِلَةُ مِنَ التَّبْدِيلِ الْمَذْكُورِ، وَلَا بُدَّ لِإِبْثَاتِ الْعَكْسِ مِنْ أَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ هَذِهِ الْقَضِيَّةَ لَازِمَةٌ لِلْأَصْلِ، وَذَلِكَ بِالْبُرْهَانِ الْمُنْطَبِقِ عَلَى جَمِيعِ الْمَوَادِّ، وَالثَّانِي: أَنَّ مَا هُوَ أَخْصُ مِنْ تِلْكَ الْقَضِيَّةِ لَيْسَ لَازِمًا لِذَلِكَ الْأَصْلِ، وَذَلِكَ بِالتَّخْلُفِ فِي بَعْضِ الْمَوَادِّ.

خليل

ويجب اشتراط بقاء الصِّدْقِ أيضًا، وَالشَّرْطِيَّةُ الْمُتَّصِلَةُ الْمَوْجِبَةُ الْكُلِّيَّةُ تَعَكُّسُ كُنْفِيسِهَا أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ إِذَا صَدَقَ «كُلُّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ»، صَدَقَ «كُلُّمَا لَمْ يَكُنِ النَّهَارُ مَوْجُودًا لَمْ تَكُنِ الشَّمْسُ طَالِعَةً»، وَقَالَ الْمُتَأَخَّرُونَ: إِنَّ عَكْسَ النَّقِیْضِ: جَعْلُ نَقِیْضِ الْجُزْءِ الثَّانِي مِنَ الْأَصْلِ أَوَّلًا وَعَيْنِ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ ثَانِيًا، مَعَ الْمُخَالَفَةِ فِي الْكَيْفِ، وَالْمُوَافَقَةِ فِي الصَّدَقِ؛ نَحْنُ قَوْلُنَا -فِي عَكْسِ قَوْلِنَا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»-: «لَا شَيْءَ مِمَّا لَيْسَ حَيَوَانًا بِإِنْسَانٍ»، وَإِنَّمَا عَدَلَ الْمُتَأَخَّرُونَ عَنْ طَرِيقَةِ الْقَدَمَاءِ؛ لِعَدَمِ تَمَامِ أُدْلِيَّتِهِمْ عَلَى بَيَانِ انْعِكَاسِ الْمَوْجِبَاتِ وَالسَّوَالِبِ إِلَى عَكْسِهَا عَلَى اصْطِلَاحِهِمْ؛ لَوُرُودِ الْمَنْعِ عَلَيْهَا عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِي مَحَلِّهِ.

قوله: (لِقَلَّةِ اسْتِعْمَالِهِ) سَيَجِيءُ مِنَ الشَّارِحِ عَذْرٌ طَوِيلٌ؛ لِعَدَمِ ذِكْرِهِ، فَكَأَنَّ الْمُحَاشِيَّ قَدْ غَفَلَ عَنْهُ، وَأَيْضًا يَفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ اسْتِعْمَالُهُ كَثِيرًا لَذَكَرَهُ، وَفِيهِ: أَنَّ الْمُصَنِّفَ ذَكَرَ مِنْ كُلِّ بَابٍ نُبْذَةً، حَيْثُ لَمْ يَذْكُرْ نَقَاضَ الشَّرْطِيَّاتِ وَعَكُوسَهَا، وَقَالَ: «أَوْرَدْنَا فِيهَا مَا يَجِبُ اسْتِحْضَارُهُ لِمَنْ يَبْتَدِئُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْعُلُومِ»، فَلَمْ يَلْتَزِمْ ذِكْرَ الْأَصُولِ الْمَشْهُورَةِ، فَتأمل^(١).

قوله: (عَرَّفُوهُ)؛ أَي: عَرَّفُوا الْعَكْسَ؛ أَي: الْقَضِيَّةَ الْحَاصِلَةَ مِنَ التَّبْدِيلِ، وَلِذَا جَعَلَ ضَمِيرَ «بِأَنَّهَا» ضَمِيرَ التَّانِيثِ، فَالْعَكْسُ مُشْتَرَكٌ لَفْظِيًّا.

قوله: (أَخْصُ قَضِيَّةٍ لَازِمَةٍ)؛ نَحْنُ: الضَّرُورِيَّةُ الْمَطْلُوقَةُ، فَإِنَّهَا تَعَكُّسُ إِلَى دَائِمَةٍ مَطْلُوقَةٍ، لَا إِلَى مَطْلُوقَةٍ عَامَّةٍ وَلَا إِلَى مُمْكِنَةٍ عَامَّةٍ، فَإِنَّ كُلًّا مِنْهُمَا لَازِمَةٌ لِلضَّرُورِيَّةِ، وَالدَّائِمَةُ الْمَطْلُوقَةُ أَخْصُ مِنَ الْمَطْلُوقَةِ الْعَامَّةِ وَمِنَ الْمُمْكِنَةِ الْعَامَّةِ مَثَلًا كَمَا لَا يَخْفَى.

قوله: (فِي الْكَيْفِ)؛ أَي: فِي الْإِيجَابِ وَالسَّلْبِ.

قوله: (وَالصَّدَقِ) عَلَى مَعْنَى أَنَّ الْأَصْلَ لَوْ فُرِضَ صَدَقُهُ لَوَجِبَ صَدَقُ الْعَكْسِ الْمُسْتَوِي، وَالْعَكْسِ النَّقِیْضِ عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ، وَلَيْسَ الْمَرَادُ الصَّدَقُ بِحَسَبِ نَفْسِ الْأَمْرِ كَمَا سَيَجِيءُ.

(١) وجهه أنه يجوز تعدد العلة للترك. اهـ منه.



وَأَمَّا الثَّانِي؛ فَمَعْنَاهُ: إِنَّ صَدَقَ الْأَصْلُ صَدَقَ الْعَكْسُ،

قول أحمد

يُعتَبَرُ بقاءُ الإيجابِ والسَّلْبِ بحالَةٍ لا يَصْدُقُ الْعَكْسُ فِي كُلِّ مَادَّةٍ يَكُونُ الْمُحْمُولُ فِيهَا مُساوياً للمَوْضُوعِ، إِذَا خَالَفَ الْأَصْلَ فِي الإيجابِ والسَّلْبِ كما فِي المِثَالَيْنِ المَذْكُورَيْنِ، وَإِذَا لَمْ يَصْدُقْ لا يَكُونُ لازماً.

قوله: (فَمَعْنَاهُ: إِنَّ صَدَقَ الْأَصْلُ صَدَقَ الْعَكْسُ... إلخ) فِيهِ: أَنَّ مَعْنَاهُ مَعَ بقاءِ التَّصْدِيقِ الكائِنِ قَبْلَ التَّبْدِيلِ المَذْكُورِ بَعْدَهُ، بِمَعْنَى: أَنَّهُ إِنْ كَانَ صَادِقاً فِي الْأَصْلِ فِي اعْتِقَادِ الْمُخْبِرِ يَبْقَى صَادِقاً كَذَلِكَ، لَا أَنَّهُمَا صَادِقَتَانِ الْبَتَّةُ، فَيَتَنَاوَلُ عَكْسُ الْكَوَاذِبِ، وَمَعَ بقاءِ التَّكْذِيبِ الكائِنِ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ، وَأَيَّنَ هَذَا مِمَّا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ،

العمادي

قوله: (لَا أَنَّهُمَا صَادِقَتَانِ) فِيهِ: أَنَّهُ مِنْ أَيْنَ عَلِمَ أَنَّ الشَّارِحَ أَرَادَ هَذَا الْمَعْنَى؟ لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ مَا ذَكَرَهُ [٢٦/١] الْمُحَشِّي حَتَّى لَا يَرِدَ مَا ذَكَرَهُ.

قوله: (وَمَعَ بقاءِ التَّكْذِيبِ الكائِنِ) فِيهِ: أَنَّهُ يَرِدُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ أَيْضاً قَوْلُنَا: كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ؛ لِأَنَّ الْمُخْبِرَ إِذَا اعْتَقَدَ كَذِبَهُ لَا يَلْزَمُ كَذِبُ الْعَكْسِ عِنْدَهُ، وَهُوَ قَوْلُنَا: بَعْضُ الْإِنْسَانِ حَيَوَانٌ، فَتَأَمَّلْ.

خليل

قوله: (مُساوياً للمَوْضُوعِ) أَوْ مَبَايِناً لَهُ، وَهُوَ الْمُرَادُ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مَسَاقُ الْكَلَامِ، وَلَعَلَّهُ سَقَطَ عَنِ الْقَلَمِ. قوله: (كَمَا فِي المِثَالَيْنِ المَذْكُورَيْنِ)؛ أَي: فِي الشَّرْحِ مِنْ قَوْلِهِ: (كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ)، وَمِنْ قَوْلِهِ: (لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ)، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

قوله: (لَا يَكُونُ لازماً) وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لازماً لَا يَكُونُ عَكْساً؛ لِإِجْمَاعِهِمْ عَلَى أَنَّ الْعَكْسَ لَا زَمَّ الْأَصْلِ. قوله: (بَعْدَهُ)؛ أَي: بَعْدَ التَّبْدِيلِ، فَهُوَ ظَرْفُ الْبَقَاءِ، حَاصِلُهُ: أَنَّ التَّصْدِيقَ فِي الْحَالَتَيْنِ عَلَى حَالِهِ، فَلَفْظُ «الْبَقَاءِ» يَفِيدُ أَنَّ الْأَصْلَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ صَادِقاً، وَالْعَكْسُ تَابِعاً لَهُ فِي الصِّدْقِ، فَالْمُرَادُ أَنَّهُ لَوْ صَدَقَ فِي اعْتِقَادِ الْمُخْبِرِ، لَصَدَقَ الْعَكْسُ فِي اعْتِقَادِهِ؛ سِوَاءٍ كَانَ الْاعْتِقَادُ مُطَابِقاً لِلْوَاقِعِ أَوْ لَا، فَيَكُونُ التَّعْرِيفُ شَامِلاً لِعَكْسِ الْكَوَاذِبِ أَيْضاً.

قوله: (وَأَيَّنَ هَذَا مِمَّا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ) فَإِنَّ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ يَفِيدُ أَنَّ صَدَقَ الْأَصْلُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ يَسْتَلْزِمُ صَدَقَ الْعَكْسِ، فَيُخْرِجُ عَكْسَ الْكَوَاذِبِ، وَأَنَّ قَوْلَهُ: «مَعَ بقاءِ التَّكْذِيبِ الكائِنِ قَبْلَهُ»؛ أَي: قَبْلَ التَّبْدِيلِ، «بَعْدَهُ»؛ أَي: بَعْدَ التَّبْدِيلِ، مَعْنَى ^(١) لَفْظِ الْبَقَاءِ، وَمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ مِنْ قَوْلِهِ: «وَأَنَّ كَذِبَ الْعَكْسِ كَذِبُ الْأَصْلِ» لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ؛ أَي: لَفْظُ التَّعْرِيفِ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْعَكْسَ لَيْسَ مَبْنِياً عَلَى الْاعْتِقَادِ كَمَا زَعَمَهُ الْمُحَشِّي، بَلْ يَكْفِي الْفَرَضُ كَمَا سَيَجِيءُ؛ كَالِإِيجَابِ وَالسَّلْبِ، وَالْحَقُّ أَنَّ مُرَادَ الشَّارِحِ أَنَّهُ

(١) قوله: (معنى لفظ البقاء) خبر لقوله: (وَأَنَّ قَوْلَهُ: «مَعَ بقاءِ التَّكْذِيبِ...» (المحقق).



وإن كَذَبَ الْعَكْسُ كَذَبَ الْأَصْلُ، كَمَا هُوَ شَأْنُ اللَّزُومِ، لاَ إِنْ كَذَبَ الْأَصْلُ كَذَبَ الْعَكْسُ، كَمَا فَهِمَ.

أَوْ نَقُولُ: مَعْنَاهُ: أَنَّ مَجْمُوعَ التَّصْدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ يَكُونُ بِحَالِهِ، لاَ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَكُونُ بِحَالِهِ، وَكَوْنُ الْمَجْمُوعِ بِحَالِهِ يُرَادُ بِهِ كَوْنُ التَّصْدِيقِ بِحَالِهِ؛

قول أحمد

قوله: (يُرَادُ بِهِ كَوْنُ التَّصْدِيقِ بِحَالِهِ) يعني: مَجَازاً بِذِكْرِ الْكُلِّ وَإِرَادَةِ الْجُزْءِ، فِيهِ: أَنَّ مِثْلَ هَذَا التَّجَوُّزِ يَكُونُ إِذَا أُطْلِقَ لَفْظُ مَوْضُوعٍ لِلْكُلِّ عَلَى الْإِجْمَالِ عَلَى الْجُزْءِ، مِثْلُ أَنْ يُذَكَّرَ لَفْظُ الْبَيْتِ الْمَوْضُوعِ لِلجُدْرَانِ الْأَرْبَعِ مَعَ السَّقْفِ، وَيُرَادُ بِهِ السَّقْفُ أَوِ الْجُدْرَانُ، أَمَّا إِذَا ذُكِرَ الْكُلُّ بِالْفَافِ

العمادي

.....

خليل

ليس المراد منه أَنَّ الْأَصْلَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ صَادِقاً وَالْعَكْسُ تَابِعاً لَهُ فِيهِ، بَلِ الْمُرَادُ أَنَّ الْأَصْلَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ بِحَيْثُ لَوْ صَدَقَ لَصَدَقَ الْعَكْسُ؛ أَي: يَكُونُ وَضْعُ الْأَصْلِ مُسْتَلِزماً لَوْضِعِ الْعَكْسِ؛ مِثْلًا لَوْ قُلْنَا: لَوْ صَدَقَ كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ لَصَدَقَ بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، لَكِنَّ قَوْلَنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ صَادِقٌ، فَيَلْزَمُ أَنَّ يَصَدَقَ قَوْلَنَا: بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، فَالْمُرَادُ بِصَدَقِ الْأَصْلِ الصَّدَقُ الْمَفْرُوضُ؛ سِوَاهُ كَانَ مُطَابِقاً لِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ أَوْ لَا، فَيَشْمَلُ التَّعْرِيفَ عَلَى عَكْسِ الْكَوَافِ أَيْضاً؛ نَحْوُ: كُلُّ إِنْسَانٍ فَرَسٌ، وَبَعْضُ الْفَرَسِ إِنْسَانٌ، فَالْمَعْتَبَرُ^(١) صَدَقَ الْعَكْسِ عَلَى تَقْدِيرِ صَدَقِ الْأَصْلِ؛ أَمَّا عَدَمُ دَلَالَةِ التَّعْرِيفِ فَمُسْلَمٌ، لَكِنَّ الْمَقَامَ شَاهِداً عَلَى الْمُرَادِ، وَسَيَجِيءُ تَفْصِيلُهُ.

قَالَ الشَّارِحُ الْعَلَّامَةُ: (وإن كَذَبَ الْعَكْسُ كَذَبَ الْأَصْلُ، كَمَا هُوَ شَأْنُ اللَّزُومِ) مُحْصَلُ كَلَامِ الشَّارِحِ أَنَّ الْأَصْلَ وَالْعَكْسَ بِمَنْزِلَةِ الشَّرْطِيَّةِ الْمُتَّصِلَةِ اللَّزُومِيَّةِ، فَإِنَّ وَضْعَ الْمَقْدَمِ يُنتِجُ عَيْنَ النَّاتِي، وَرَفْعَ النَّاتِي يُنتِجُ نَقِيضَ الْمَقْدَمِ، فَالتَّصْدِيقُ وَالتَّكْذِيبُ يَنْبَغِي أَنْ يُلاحَظَ عَلَى قَاعِدَةِ الْقِيَاسِ الْإِسْتِثْنَائِيِّ، وَإِنْ لُوْحِظَ عَلَى مَعْنَى: أَنَّ كَذَبَ الْأَصْلِ كَذَبَ الْعَكْسِ، يَكُونُ عَلَى خِلَافِ قَاعِدَةِ الْقِيَاسِ الْإِسْتِثْنَائِيِّ، وَيَكُونُ خَطَأً فَاحِشاً لاَ يَنْبَغِي صُدُورُهُ عَنْ عَاقِلٍ مُمَيِّزٍ، فَضْلاً عَنْ جَمْعٍ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ الَّذِينَ هُمْ أَعْلَامُ التَّحْقِيقَاتِ وَالتَّوَقُّفَاتِ، وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ بَقَاءَ التَّكْذِيبِ بِحَالِهِ يَدْفَعُ هَذَا الْإِحْتِمَالَ؛ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ عَلَى التَّغْلِيلِ، وَهُوَ غَايَةُ التَّعَسُّفِ، وَالشَّارِحُ قَالَ لَدَفْعِهِ كَمَا هُوَ شَأْنُ اللَّزُومِ؛ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ صَرْفَ اللَّفْظِ عَنْ ظَاهِرِهِ وَاجِبٌ، وَفِيهِ رَدٌّ عَلَى شَارِحِ «الْإِشَارَاتِ» حَيْثُ قَالَ: إِنَّهُ سَهْوٌ، وَلَعَلَّهُ وَقَعَ مِنْ نَاسِخِيهِ، فَإِنَّ أَكْثَرَ الْكُتُبِ خَالِيَةٌ عَنْهَا، وَقَدْ رَأَيْتُ بَعْضَ نَسْخِ هَذَا الْكِتَابِ خَالِياً عَنْهَا، وَكَثِيرٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ لَمْ يَنْتَبِهُوا لِهَذَا، وَذَكَرُوهُ فِي مَصْنَفَاتِهِمْ، فَارْتَكَبُوا التَّكْلُفَ أَوَّلَى مِنْ تَخْطِئَةِ الْفُحُولِ.

(١) يدل على صدق قوله: (إن صدق الأصل صدق العكس). اهـ منه.



إِطْلَاقًا لِلْفِظِ عَلَى أَحَدِ مُحْتَمَلَاتِهِ عَلَى التَّعْيِينِ.

قول أحمد

تَدُلُّ عَلَى أَجْزَائِهِ كُلُّ لَفِظٍ عَلَى جُزْءٍ؛ فَصِحَّةُ إِرَادَةِ جُزْءٍ مِنْ مَجْمُوعِ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ مَحَلٌّ بَحْثٍ.

قوله: (إِطْلَاقًا لِلْفِظِ عَلَى أَحَدِ مُحْتَمَلَاتِهِ عَلَى التَّعْيِينِ) تَعْلِيلٌ [١/٢٣] لقوله: «مَعْنَاهُ أَنَّ مَجْمُوعَ التَّصْدِيقِ... إلخ»، لا لقوله: «يُرَادُ بِهِ كَوْنُ التَّصْدِيقِ بِحَالِهِ»؛ لِأَنَّ بَقَاءَ التَّصْدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ بِحَالِهِ لَا يَحْتَمِلُ بَقَاءَ التَّصْدِيقِ فَقَطْ بِحَالِهِ،

المبادي

قوله: (لِأَنَّ بَقَاءَ التَّصْدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ... إلخ)؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِاللَّفِظِ فِي قَوْلِهِ: (إِطْلَاقًا لِلْفِظِ... إلخ) بَقَاءَ التَّصْدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ بِحَالِهِ، وَهُوَ لَا يَحْتَمِلُ بَقَاءَ التَّصْدِيقِ فَقَطْ، لَكِنْ يَحْتَمِلُ الْمَجْمُوعَ كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ لَهُ دُرْبَةٌ بِأَسَالِبِ الْكَلَامِ.

خليل

قوله: (مَحَلُّ بَحْثٍ)؛ أَي: مَحَلُّ مَنَعَ كَمَا هُوَ الْمُتَبَادَرُ مِنْ مَسَاقِ الْكَلَامِ، وَفِيهِ: أَنَّ الْمَوْجَهَ مَانِعٌ، فَيَلْزَمُ مُقَابَلَةُ الْمَنَعَ بِالْمَنَعَ، أَوْ أَنَّهُ مُرَدُّدٌ بِأَطْلٍ؛ لِأَنَّ الْمَجَازَ الْمُرْسَلَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْمَفْرَدَاتِ، وَالتَّمثِيلِيَّةِ إِنَّمَا هِيَ فِي الْمَفْرَدَاتِ عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِي مَوْضِعِهِ، وَالحَاصِلُ: أَنَّ ذِكْرَ اللَّفْظَيْنِ وَإِرَادَةَ مَعْنَى أَحَدِهِمَا لَا يَتَصَوَّرُ صُدُورُهُ مِنَ الْبَلِيغِ؛ لِأَنَّ تَعَذُّرَ إِرَادَةِ الْمَعْنَى الْحَقِيقِي شَرْطٌ فِي الْمَقَامِ؛ إِذْ مَا لَمْ يَتَعَذَّرْ إِرَادَةُ الْمَعْنَى الْحَقِيقِي لَا يُصَارُ إِلَى الْمَجَازِ، وَهَهُنَا قَدْ أَدَّى الْمَعْنَى الْحَقِيقِي بِلَفِظٍ مُسْتَقِلٍّ، فَلَا يُصَارُ إِلَى الْمَجَازِ، عَلَى أَنَّهُ يَكُونُ الْمَعْنَى الْوَاحِدُ مَعْنَى حَقِيقِيًّا وَمَعْنَى مُجَازِيًّا فِي مَقَامٍ وَاحِدٍ بِاعْتِبَارَيْنِ، وَلَيْسَ لَهُ نَظِيرٌ فِي كَلَامِ الْعَرَفِ أَصْلًا، وَإِنَّ الْفَرَارَ عَنِ الْمَعْنَى الْحَقِيقِي الْمُوَدَّى بِلَفِظٍ أَوْجَزَ إِلَى الْمَعْنَى الْمَجَازِي الْمُوَدَّى بِلَفِظٍ أَطْوَلَ بَلَا دَاعٍ لَا يَصْدُرُ عَنْ عَاقِلٍ، وَبِالْجُمْلَةِ: إِنَّ هَذَا التَّوْجِيهَ مِنَ الشَّارِحِ فِي غَايَةِ السَّقُوطِ، لَا يَتَصَوَّرُ صُدُورُهُ عَنْ عَاقِلٍ فَضْلًا عَنْ فَاضِلٍ، وَلِلَّهِ دَرٌّ مَنْ حَكَمَ بِأَنَّهُ سَهْوٌ؛ فَإِنَّ ارْتِكَابَ مِثْلِ هَذَا التَّكَلُّفِ لَا يَرْضَى بِهِ الْمُبْتَدِئُ، وَاللَّهُ الْمَوْفَّقُ.

قوله: (تَعْلِيلٌ لِقَوْلِهِ: «مَعْنَاهُ أَنَّ مَجْمُوعَ التَّصْدِيقِ... إلخ».) وَعَلِمَ أَنَّ التَّصَرُّفَ فِي الْمَرْكَبِ مِنَ التَّصْدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ، وَذَلِكَ الْمَرْكَبُ: إِمَّا حَقِيقَةً، أَوْ مُجَازًا، وَالْأَوَّلُ لَيْسَ بِمُرَادٍ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَكُونُ بِحَالِهِ»، ثُمَّ الْمَجَازُ يَحْتَمِلُ اِحْتِمَالَيْنِ: بَقَاءَ التَّصْدِيقِ بِحَالِهِ عَلَى التَّعْيِينِ، أَوْ بَقَاءَ التَّكْذِيبِ بِحَالِهِ عَنِ التَّعْيِينِ، وَالثَّانِي لَيْسَ بِمُرَادٍ، فَتَعَيَّنَ أَنَّ الْمُرَادَ بِبَقَاءِ التَّصْدِيقِ بِحَالِهِ، فَكَانَ التَّكْذِيبُ لَمْ يُذَكَّرْ فِي التَّعْرِيفِ، فَقَوْلُهُ: «أَعْمُ مِنَ الْوَاحِدِ وَالْأَكْثَرِ»، وَكَذَلِكَ الْمَحْتَمَلَاتُ أَعْمُ مِنَ الْمَعْنَى الْحَقِيقِي وَمِنَ الْمَعْنَى الْمَجَازِي.

قوله: (لَا يَحْتَمِلُ بَقَاءَ التَّصْدِيقِ فَقَطْ بِحَالِهِ) صَحِيحٌ إِذَا حُمِلَ اللَّفْظُ - أَعْنِي: الْمَرْكَبُ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيهِ - عَلَى مَعْنَاهُ الْحَقِيقِي؛ أَمَّا إِذَا ذَكَرَ الْمَجْمُوعُ وَأُضِيفَ الْبَقَاءُ إِلَى التَّصْدِيقِ بَعْدَ مَلاحِظَةِ عَطْفِ التَّكْذِيبِ



[أحكام القضايا في العكس]:

(و) إِذَا عَرَفْتَ مَفْهُومَ الْعَكْسِ؛ فَتَقُولُ:

(الْمُوجِبَةُ الْكُلِّيَّةُ لَا تَنْعَكِسُ كُلِّيَّةً)؛ لَجَوَازِ أَنْ يَكُونَ الْمَحْمُولُ أَعَمَّ مِنَ الْمَوْضُوعِ،
وَعَدَمِ جَوَازِ حَمْلِ الْأَخْصِ عَلَى كُلِّ أَفْرَادِ الْأَعَمِّ؛

قول أحمد

وإرادة الوجود من البقاء لا يُناسِبُها قوله: «بِحَالِهِ» على ما لا يخفى، والحق: أن ذكر التّكذيب هاهنا واقع استطراداً، قوله: (لَجَوَازِ أَنْ يَكُونَ الْمَحْمُولُ أَعَمَّ مِنَ الْمَوْضُوعِ... إلخ) لَمَّا كان ما ذكره المصنّف

العمادي

قوله: (وإرادة الوجود من البقاء) يعني: إن قيل: لِمَ لا يجوز أن يكون تعليلاً لقوله: «يراد به»، ويكون المراد من البقاء: الوجود؟ قلنا: إرادة الوجود من البقاء غير مُناسِبٍ لقوله: «بِحَالِهِ»؛ لأنّه لا معنى لوجود التصديق بحاله.

خليل

وأريد الجزء - أعني: التصديق - يحتمل؛ لأنّ البقاء للمعنى المراد^(١)، فتأمل^(٢).

قوله: (لا يُناسِبُها قوله: «بِحَالِهِ»؛ لأنّ فائدة حمل البقاء على الوجود هي التعميم، على معنى أنّ وجود التصديق في العكس فرع تصديق الأصل، وأنّ وجود التّكذيب في العكس أصل لوجود التّكذيب في الأصل، فقوله: «بِحَالِهِ» يصحّ على الأوّل بلا مريّة، وعلى الثاني لا يصحّ؛ لأنه يدلّ على أنّ كذب العكس تابع لكذب الأصل، وليس الأمر كذلك، تأمل فيه^(٣).

قوله: (واقع استطراداً)؛ يعني: لا يُلاحظ لفظ التّكذيب في تعريف العكس، فذكر بعد تمام التعريف بسبب ذكر التصديق في التعريف، فلا يكون له معنى محصّل، وفيه نظر؛ لأنّ الاستطراد هو الانتقال من معنى إلى معنى آخر متّصل به لم يُقصد بذكر الأوّل التّوصيل إلى ذكر الثاني؛ على ما في «إيضاح المعاني»، فالوجه أن يقول: وقع سهواً؛ كما قال شارح «الإشارات»، فتبصر^(٤).

قوله: (لَمَّا كَانَ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنَّفُ... إلخ) وفيه خبط؛ لأنّ المدعى ههنا عدم الانعكاس لا الانعكاس حتى لا يثبت بمثال جزئي، بخلاف الأوّل، فإنه يثبت بالتّخلّف في مثال جزئي، فإنّ المعكوس لازم للأصل، والتّخلّف يدلّ على أنه ليس بلازم، فإذا لم يكن لازماً لا يكون عكساً كما مرّ

(١) وضمير (بحاله) راجع إلى المعنى المراد، وهو معنى التصديق فقط. اه منه.

(٢) وجهه أن المتبادر ما ذكرناه من أنه علة لقوله: (يراد). اه منه.

(٣) لأنه يدل على الفساد لا على عدم المناسبة. اه منه.

(٤) لأن المستفاد من كلامه أن المذكور استطراداً له معنى مقصود وليس الأمر كذلك هنا كما لا يخفى. اه منه.



(إِذْ يَصْدُقُ قَوْلُنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَمْ يَصْدُقْ: كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ، بَلْ تَنَعَّكُسُ جُزْئِيَّةٌ)؛
لَوْ جُوبِ مُلَاقَاةُ عُنْوَانِي الْمَوْضُوعِ وَالْمَحْمُولِ فِي الْمَوْجِبَةِ، كَلِّيَّةٌ كَانَتْ أَوْ جُزْئِيَّةٌ، وَبِالْمُلَاقَاةِ
تَصْدُقُ الْجُزْئِيَّةُ مِنَ الطَّرَفَيْنِ؛

قول أحمد

فِي تَعْلِيلِ الْمَسْأَلَةِ مَادَّةَ جُزْئِيَّةٍ لَا يَثْبُتُ بِهَا الْمَسْأَلَةُ الْكَلِّيَّةُ، عَلَّلَ الشَّارِحُ عَلَى وَجْهِ كَلِّيٍّ،
وَجَعَلَ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ كَالْتَّنْوِيرِ لِلتَّعْلِيلِ بِالتَّمَثِيلِ عَلَى مَا هُوَ الْعَادَةُ، وَحَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ
الشَّارِحُ: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَحْمُولُ الْأَصْلِ أَعَمُّ مِنَ الْمَوْضُوعِ، فَإِذَا جُعِلَ ذَلِكَ الْمَحْمُولُ
الْأَعَمُّ مَوْضُوعًا وَالْمَوْضُوعُ الْأَخْصُ مَحْمُولًا، يَكُونُ الْحَمْلُ فِيهَا بِالْأَخْصِ عَلَى الْأَعَمِّ، وَذَلِكَ
لَا يَصْدُقُ كَلِّيًّا؛ لِعَدَمِ صِدْقِ الْأَخْصِ عَلَى كُلِّ أَفْرَادِ الْأَعَمِّ، وَإِلَّا يَلْزَمُ أَلَّا يَكُونَ الْأَخْصُ
أَخْصً، وَلَا الْأَعَمُّ أَعَمًّا.

قوله: (لَوْ جُوبِ مُلَاقَاةُ عُنْوَانِي الْمَوْضُوعِ وَالْمَحْمُولِ... إلخ) أي: تَصَادُقُهُمَا عَلَى شَيْءٍ،
وإِلَّا لَتَبَايَنَّا، فَلَا يَصْحَحُ الْحَمْلُ، وَهَذَا خَلَفْتُ، وَبِالتَّصَادُقِ يُعْلَمُ ضِدُّ الْجُزْئِيَّةِ مِنَ الطَّرَفَيْنِ، أَي: مِنْ

المعادي

قوله: (فِي تَعْلِيلِ الْمَسْأَلَةِ) وَهُوَ أَنَّ الْمَوْجِبَةَ الْكَلِّيَّةَ لَا تَنَعَّكُسُ كَلِّيَّةً، فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْمَثَالَ الْجُزْئِيَّ وَإِنْ
لَمْ يَثْبُتِ الْقَاعِدَةُ الْكَلِّيَّةُ لَكُنْهُ يَكْفِي لَانْتِقَاضِهَا؛

فيل

غَيْرَ مَرَّةٍ، أَمَّا قَوْلُهُ: «الْجَوَازُ... إلخ» فَلَمَجَرَّدِ التَّوْضِيحِ، لَا لِأَنَّ الْمَتْنَ قَاصِرٌ، أَمَّا قَوْلُهُ: «بَلْ تَنَعَّكُسُ
جُزْئِيَّةٌ» فَدَلِيلُهُ قَوْلُهُ: «فَإِنَّا نَجِدُ شَيْئًا»؛ فَإِنَّهُ عَامٌّ جَارٍ فِي جَمِيعِ مَوَارِدِ الْإِيجَابِ، فَيَكُونُ الِاسْتِدْلَالُ بِالْأَمْرِ
الْكَلِّيِّ لَا بِالْمَثَالِ الْجُزْئِيِّ، فَقَوْلُهُ: «لَأَنَّا إِذَا قُلْنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ مَعْنَاهُ: إِذَا قُلْنَا مَثَلًا: كُلُّ إِنْسَانٍ...
إِلخ»، لَا يَقَالُ: إِنَّ قَوْلَهُ: «لَا تَنَعَّكُسُ كَلِّيَّةٌ» رَفَعُ إِيجَابٍ كَلِّيٍّ، فَيَكُونُ فِي قُوَّةٍ سَالِبَةٍ جُزْئِيَّةٍ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى
قَدْ تَنَعَّكُسَ الْكَلِّيَّةُ إِلَى الْكَلِّيَّةِ مِثْلَهَا، وَقَدْ لَا تَنَعَّكُسُ، بَلْ تَنَعَّكُسُ جُزْئِيَّةً، وَالْمَثَالُ الْجُزْئِيُّ يُثْبِتُ السَّلْبَ
الْجُزْئِيَّ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْوَجْهِ الْكَلِّيِّ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: إِنَّ مَا ذَكَرْتُمْ مِنْ انْعِكَاسِ الْكَلِّيَّةِ إِلَى الْكَلِّيَّةِ فِي بَعْضِ
الْأَوْقَاتِ - وَهُوَ إِذَا كَانَ الْمَحْمُولُ مَسَاوِيًا لِلْمَوْضُوعِ - غَيْرُ صَحِيحٍ اصْطِلَاحًا؛ لِأَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِخُصُوصِ
الْمَادَّةِ كَمَا فِي الْإِنْتِاجِ، فَتَبَصَّرْ^(١).

قوله: (مِنَ الطَّرَفَيْنِ)؛ أَي: الْمَوْضُوعِ وَالْمَحْمُولِ كَمَا يَقْتَضِيهِ السَّوْقُ، وَمَعْنَى صِدْقِ الْجُزْئِيَّةِ مِنَ
الْمَوْضُوعِ أَنْ يَكُونَ عُنْوَانُ الْمَوْضُوعِ فِي الْجُزْئِيَّةِ، وَمِنَ الْمَحْمُولِ أَنْ يَكُونَ عُنْوَانُهُ أَيْضًا فِيهَا، فَيَنْتَجُ قَوْلُهُ:
«فَيَعْلَمُ صِدْقُ الْجُزْئِيَّةِ مِنَ الْعَكْسِ»، فَالْصَّوَابُ تَفْسِيرُ الطَّرَفَيْنِ بِهَمَا لَا بِالْفَضِيَّتَيْنِ، فَتَأَمَّلْ.

(١) وَجْهُ التَّبَصُّرِ أَنَّ الْكَلِّيَّةَ لَا تَنَعَّكُسُ كَلِّيَّةً أَصْلًا فِي الْاصْطِلَاحِ فَيَكُونُ سَالِبَةً كَلِّيَّةً لَا رَفْعَ الْإِيجَابِ. اهـ مِنْهُ.

(لأننا إذا قلنا: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، يَصْدُقُ: بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، فَإِنَّا نَجِدُ شَيْئاً مُعِيناً مَوْصُوفاً بِالْإِنْسَانِ وَالْحَيَوَانِ، فَيَكُونُ بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَاناً).

(والمُوجِبَةُ الْجُزْئِيَّةُ أَيْضاً تَنْعَكِسُ جُزْئِيَّةً، بِهَذِهِ الْحُجَّةِ) كَمَا أَشْرْنَا.

قول أحمد

الأصل والعكس، فَيُعْلَمُ صِدْقُ الْجُزْئِيَّةِ مِنَ الْعَكْسِ، وَلَا يُعْلَمُ صِدْقُ الْكُلِّيَّةِ، وَإِنْ كَانَتْ صَادِقَةً فِي مَادَّةٍ تُسَاوِي طَرَفِي الْقَضِيَّةِ، قَوْلُهُ: (لأننا إذا قلنا: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ... إلخ) تَنْوِيرٌ لِلتَّعْلِيلِ بِالتَّمَثِيلِ كَمَا سَبَقَ،

العماوي

قَوْلُهُ: (تَنْوِيرٌ لِلتَّعْلِيلِ) وَهُوَ أَيْضاً حِينَئِذٍ التَّعْلِيلُ بِالمَثَالِ عَلَى وَجْهِ التَّعْلِيلِ لَهُ.

خليل

قَوْلُهُ: (فَيُعْلَمُ صِدْقُ الْجُزْئِيَّةِ مِنَ الْعَكْسِ) أَيْضاً.

قَوْلُهُ: (صَادِقَةٌ فِي مَادَّةٍ تُسَاوِي طَرَفِي الْقَضِيَّةِ) وَقَدْ عَرَفْتَ لَا عِبْرَةَ بِخُصُوصِ الْمَادَّةِ فِي بَابِ الْعَكْسِ وَبَابِ الْإِنْتِاجِ.

قَوْلُهُ: (تَنْوِيرٌ لِلتَّعْلِيلِ بِالتَّمَثِيلِ) يَرِيدُ بِالتَّعْلِيلِ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ: «لَوْجُوبُ الْمَلَاقَةِ»، وَبِالتَّمَثِيلِ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ: «لأننا إذا قلنا... إلخ»، وَمَحْصَلُ كَلَامِ الْمُحَشِّي فِي هَذَا الْمَقَامِ: أَنَّ كَلَامَ الْمُصَنِّفِ فِي مَقَامِ التَّعْلِيلِ غَيْرُ صَحِيحٍ، وَلِذَلِكَ عُلِّلَ الشَّارِحُ الْمَسْأَلَةَ مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ، وَجَعَلَ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ مَنْوِراً لِلتَّعْلِيلِ الَّذِي ذَكَرَهُ كَمَا مَرَّ مِنْهُ التَّصْرِيحُ، وَفِيهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ مِنَ التَّعْلِيلِ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ بِدِهِيَّةٍ نَبَّهَ عَلَيْهَا بِالمَثَالِ تَوْضِيحاً لَهَا عَلَى أَنَّ الْمَذْكُورَ - أَعْنِي قَوْلَنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ... إلخ - مَذْكُورٌ عَلَى وَجْهِ التَّمَثِيلِ، وَالْمَرَادُ صُورَةُ الْمَوْجِبَةِ الْكُلِّيَّةِ؛ إِذْ لَا عِبْرَةَ بِخُصُوصِ الْمَادَّةِ فِي نَظَرِ الْمُنَظِّقِ، وَهَذَا هُوَ الْمُنَاسِبُ لِلتَّعْلِيلِ بِقَوْلِهِ: «فإننا نجد»؛ فَإِنَّهُ جَارٍ فِي مَوَادِّ الْإِيجَابِ كُلِّهَا، وَلَوْ تَنَزَّلْنَا عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ نَقُولُ: قَدْ صَرَّحَ السَّيِّدُ السَّنْدُ أَنَّ الْمَثَالَ إِذَا بَيْنَ حَالَهُ بِوَجْهِ عُلْمِ جَرَيَانِهِ فِي جَمِيعِ الْأَمْثَلَةِ عَلَى سِوَاءٍ، وَثَبَّتْ بِهِ الْقَاعِدَةُ الْكُلِّيَّةُ بِلا شَبْهَةٍ، وَإِنْ كَانَتْ نَظَرِيَّةً، وَمِثْلُ هَذَا فِي النِّظَرِيَّاتِ يُسَمَّى تَصْوِيراً لِلْبُرْهَانِ الْكُلِّيِّ فِي مِثَالٍ جُزْئِيٍّ تَأْنِيساً بِهِ، فَإِنَّ أُنْسَ النَّفْسِ بِالْجُزْئِيَّاتِ أَكْثَرَ مِنْ أُنْسِهَا بِالْكُلِّيَّاتِ ^(١)، كُلُّهُ فِي «شرح المفتاح» لِسَيِّدِ الْمُحَقِّقِينَ، إِنَّمَا ذَكَرْتُ هَذِهِ الْفَائِدَةَ لَكُونِهَا أَنْفَسَ.

(١) محصل الكلام أن قول المحشي بعدم التعليل بالمثال الجزئي غير صحيح من وجوه ثلاثة: الأول: أن المسألة البدئية يصح تنويرها وتعليلها بالمثال الجزئي. الثاني: أن عدم صحة التعليل بالمثال ليس بصحيح على إطلاقه؛ لأنه إذا بين حاله بوجه يعلم جريانه في جميع المواد كان بين هنا بقوله: «فإننا نجد... إلخ» يصح التعليل به. والثالث: أن هنا برهاناً صور بمثال جزئي، فالتعليل في الحقيقة إنما هو بالبرهان لا بالمثال؛ هذا غاية التوضيح، فتبصر. اهـ منه.



(وَالسَّالِبَةُ الْكُلِّيَّةُ تَنعَكِسُ سَالِبَةً كُلِّيَّةً، وَذَلِكَ [ب/١٦] بَيِّنٌ فِي نَفْسِهِ)، وَلَنَزِدُّهُ بَيَانًا، وَنَقُولُ: إِذَا صَدَقَ سَلْبُ الْمَحْمُولِ عَنْ كُلِّ مِنْ أَفْرَادِ الْمَوْضُوعِ صَدَقَ سَلْبُ الْمَوْضُوعِ عَنْ كُلِّ مِنْ أَفْرَادِ الْمَحْمُولِ؛ إِذْ لَوْ ثَبَتَ الْمَوْضُوعُ لِشَيْءٍ مِنْ أَفْرَادِ الْمَحْمُولِ حَصَلَ الْمُلَاقَاةُ بَيْنَ الْمَحْمُولِ وَالْمَوْضُوعِ فِي ذَلِكَ الْفَرْدِ، وَقَدْ مَرَّ أَنَّ الْمُلَاقَاةَ تُصَحِّحُ الْمُوجِبَةَ الْجُزْئِيَّةَ مِنَ الطَّرَفَيْنِ، وَصَدَقَ الْمُوجِبَةُ الْجُزْئِيَّةَ مِنَ الطَّرَفَيْنِ يُنَافِي السَّالِبَةَ الْكُلِّيَّةَ مِنْ أَحَدِهِمَا؛ (فَإِنَّهُ إِذَا صَدَقَ: لَا شَيْءَ مِنَ الْحَجَرِ بِإِنْسَانٍ، صَدَقَ: لَا شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ)، وَإِلَّا فَبَعْضُ الْحَجَرِ إِنْسَانٌ، وَبَعْضُ الْإِنْسَانِ حَجَرٌ، هَذَا خَلَفٌ.

أَوْ نَضْمُهَا صُغِرَى إِلَى قَوْلِنَا: لَا شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ، حَتَّى يَنْتُجَ: بَعْضُ الْحَجَرِ لَيْسَ بِحَجَرٍ، هَذَا خَلَفٌ.

قول أحمد

قوله: (وَإِلَّا فَبَعْضُ الْحَجَرِ إِنْسَانٌ... إلخ) أي: وإن لم يصدق: لَا شَيْءَ مِنَ الْحَجَرِ بِإِنْسَانٍ، يَصْدُقُ: بَعْضُ الْحَجَرِ إِنْسَانٌ؛ لَا مِتْنَاعَ ارْتِفَاعِ النَّقِیْضَيْنِ، وَإِذَا صَدَقَ: بَعْضُ الْحَجَرِ إِنْسَانٌ، يَصْدُقُ: بَعْضُ الْإِنْسَانِ حَجَرٌ؛ لِأَنَّ صِدْقَ الْأَصْلِ مُسْتَلْزَمٌ لِصِدْقِ الْعَكْسِ، وَهَذَا خَلَفٌ، قَوْلُهُ: (أَوْ نَضْمُهَا... إلخ) أي: نَضْمُ هَذِهِ الْقَضِيَّةِ - وَهِيَ قَوْلُنَا: بَعْضُ الْحَجَرِ إِنْسَانٌ - إِلَى قَوْلِنَا:

المعادي

قوله: (لَأَنَّ صِدْقَ الْأَصْلِ) وَهُوَ قَوْلُنَا: بَعْضُ الْحَجَرِ إِنْسَانٌ، مُسْتَلْزَمٌ لِصِدْقِ عَكْسِهِ، وَهُوَ قَوْلُنَا: بَعْضُ الْإِنْسَانِ حَجَرٌ، وَهُوَ مُحَالٌ؛ لِأَنَّهُ نَقِیْضُ الْأَصْلِ الْمَفْرُوضِ الصَّدَقِ، وَهُوَ قَوْلُنَا: لَا شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ، وَهُوَ مُحَالٌ، وَهَذَا الْمُحَالُ لَيْسَ بِإِلْزَامٍ مِنْ تَرْكِيبِ الْمُقَدِّمَتَيْنِ لِصِحَّتِهِ، وَلَوْجُودِ شَرَائِطِ الشَّكْلِ الْأَوَّلِ فِيهِ، وَهُوَ إِبْجَابُ الصُّغَرَى وَكُلِّيَّةُ الْكُبْرَى، وَلَا مِنَ الْأَصْلِ؛ لِأَنَّهُ مَفْرُوضُ الصَّدَقِ؛ فَتَعَيَّنَ أَنَّ يَكُونُ مِنْ نَقِیْضِ الْعَكْسِ، فَيَكُونُ الْأَصْلُ مُحَالًا، فَيَكُونُ الْعَكْسُ حَقًّا.



خليل

قوله: (بَعْضُ الْإِنْسَانِ حَجَرٌ) وَهُوَ نَقِیْضُ الْأَصْلِ، فَلَوْ لَمْ يَصْدُقِ الْعَكْسُ يَلْزَمُ اجْتِمَاعُ النَّقِیْضَيْنِ، وَهُوَ مُحَالٌ، فَعَدَمُ صَدَقِ الْعَكْسِ مُسْتَلْزَمٌ لِلْمُحَالِ، وَالْمُسْتَلْزَمُ لِلْمُحَالِ مُحَالٌ، فَعَدَمُ الصَّدَقِ مُحَالٌ، فَالْصَّدَقُ حَقٌّ، وَهَذَا طَرِيقُ الْعَكْسِ، وَفِيهِ: أَنَّهُ إِنَّمَا يَتِمُّ إِذَا كَانَ الْأَصْلُ صَادِقًا، وَإِذَا كَانَ كَاذِبًا فَفِيهِ تَأْمَلٌ؛ لِعَوَازِ اسْتِلْزَامِ الْمُحَالِ مُحَالًا آخَرَ؛ تَأْمَلٌ، عَلَى مَا فِي «حَاشِيَةِ التَّهْذِيبِ».

قوله: (أَي: نَضْمُ هَذِهِ الْقَضِيَّةِ) هَذَا طَرِيقُ الْخَلْفِ، وَهُوَ ضَمُّ نَقِیْضِ الْعَكْسِ مَعَ الْأَصْلِ لِيَنْتُجَ مُحَالًا، وَهَذِهِ الِاسْتِحَالَةُ لَمْ تَنْشَأْ مِنْ صَوْرَةِ الْقِيَاسِ لَوْجُودِ شُرُوطِهِ، بَلْ نَشَأَتْ مِنَ الْمَادَّةِ، بَلْ مِنَ الصُّغَرَى؛ لِأَنَّ الْكُبْرَى مَفْرُوضَةُ الصَّدَقِ.



(وَالسَّالِبَةُ الْجَزْئِيَّةُ لَا عَكْسَ لَهَا؛ لُزُومًا)؛ إِذْ لَوْ كَانَ لَهَا عَكْسٌ لُزُومًا؛ لَصَدَقَ الْعَكْسُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ صَدَقَ الْأَصْلُ فِيهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ (لَأَنَّهُ يَصْدُقُ قَوْلُنَا: بَعْضُ الْحَيَوَانِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ، وَلَا يَصْدُقُ عَكْسُهُ) أَي: بَعْضُ الْإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ، وَإِنَّمَا قَالَ: «لُزُومًا»؛ لَجَوَازِ صَدَقَ عَكْسِهِ أَحْيَانًا، بِخُصُوصِ الْمَادَّةِ، نَحْوُ صَدَقَ: بَعْضُ الْحَجَرِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ، وَبَعْضُ الْإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَجَرٍ.

قول أحمد

لَا شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ، وَنَقُولُ: بَعْضُ الْحَجَرِ إِنْسَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ، حَتَّى يَنْتَبِجَ: بَعْضُ الْحَجَرِ لَيْسَ بِحَجَرٍ، وَهُوَ مُحَالٌ، وَأَيْضًا إِنَّمَا يَصْدُقُ سَلْبُ الْكُلِّيِّ إِذَا لَمْ [٢٣/ب] يَتَصَادَقِ الْمَوْضُوعُ وَالْمَحْمُولُ فِي ذَاتِ مَا، وَإِذَا لَمْ يَتَصَادَقَا فِي ذَاتِ مَا^(١) صَدَقَ السَّلْبُ الْكُلِّيُّ مِنَ الطَّرَفَيْنِ.

قوله: (لَجَوَازِ صَدَقَ عَكْسِهِ أَحْيَانًا... إلخ) أَي: فِي مَادَّةٍ تُبَايِنُ الطَّرَفَيْنِ فِي السَّالِبَةِ، كَمَا فِي الْمَثَالِ الْمَذْكُورِ^(٢)،

المهادي

.....

خليل

قوله: (بَعْضُ الْحَجَرِ لَيْسَ بِحَجَرٍ) فِيهِ: أَنَّ السَّالِبَةَ لَا تَقْتَضِي وَجُودَ الْمَوْضُوعِ، فَإِذَا كَانَ الْمَوْضُوعُ معدومًا لَا نُسَلِّمُ اسْتِحَالَةَ سَلْبِ الشَّيْءِ عَنْ نَفْسِهِ عَلَى مَا فِي «شرح القسطاس».

قوله: (وَأَيْضًا إِنَّمَا يَصْدُقُ) وَقَدْ مَرَّ أَنَّ الْمَلَاقَةَ تُوجِبُ صَدَقَ الْجَزْئِيَّةُ مِنَ الطَّرَفَيْنِ، فَإِذَا صَدَقَتِ الْمَوْجِبَةُ الْجَزْئِيَّةُ مِنَ الطَّرَفَيْنِ صَدَقَ: بَعْضُ الْإِنْسَانِ حَجَرٌ، فَيَلْزَمُ اجْتِمَاعُ النَّقِیْضَيْنِ، وَهُوَ مُحَالٌ، فَإِذَا كَانَتِ الْمَلَاقَةُ مُحَالَةً صَدَقَتِ السَّالِبَةُ الْكُلِّيَّةُ مِنَ الطَّرَفَيْنِ، فَيَحْصُلُ الْمَطْلُوبُ، وَهَذَا تَبْيِيهُ آخَرُ.

قوله: (أَي: فِي مَادَّةٍ تُبَايِنُ الطَّرَفَيْنِ) مُحْصَلُ الْمَقَامِ: أَنَّ السَّالِبَةَ الْجَزْئِيَّةَ تَنْعَكُسُ جَزْئِيَّةً فِي مَادَّةِ التَّبَايُنِ، وَلَا تَنْعَكُسُ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْمَادَّةِ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْعَكْسَ لَا زُمْ الْأَصْلِ كَمَا مَرَّ مَرَارًا، فَالْتَخَلُّفُ فِي مَادَّةٍ كَافٍ فِي أَنَّهُ لَا يَقَالُ: إِنَّ السَّالِبَةَ الْجَزْئِيَّةَ تَنْعَكُسُ إِلَى كَذَا فِي الْإِصْطِلَاحِ، قَالَ شَارِحُ «الشَّمْسِيَّةِ»: وَاعْلَمْ أَنَّ مَعْنَى انْعِكَاسِ الْقَضِيَّةِ أَنَّهُ يَلْزَمُهَا الْعَكْسُ لُزُومًا كُلِّيًّا، فَلَا يَتَبَيَّنُ ذَلِكَ بِصَدَقِ الْعَكْسِ مَعَهَا فِي مَادَّةٍ وَاحِدَةٍ، بَلْ يَحْتَاجُ إِلَى بَرَهَانٍ مُنْطَبِقٍ عَلَى جَمِيعِ الْمَوَادِّ، وَمَعْنَى عَدَمِ انْعِكَاسِهَا: أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهَا الْعَكْسُ لُزُومًا كُلِّيًّا، فَيَصِحُّ ذَلِكَ بِالْتَخَلُّفِ فِي مَادَّةٍ وَاحِدَةٍ، فَإِنَّهُ لَوْ لَزِمَهَا لُزُومًا كُلِّيًّا لَمْ يَتَخَلَّفْ فِي شَيْءٍ مِنَ الْمَوَادِّ، فَلِهَذَا اكْتَفَى فِي بَيَانِ عَدَمِ الْانْعِكَاسِ بِمَادَّةٍ وَاحِدَةٍ دُونَ الْانْعِكَاسِ. اهْ لَفْظُهُ، فَظَهَرَ أَنَّ الْوَجْهَ

(١) جواب وإذا لم يتصادقا.

(٢) وهو بعض الحجر ليس بإنسان.



[عكس النقيض]:

واعلم أنه: إنما لم يذكر عكس النقيض مع أنه من جملة أحكام القضايا؛ لعدم استعماله في العلوم والإنتاجات كما سيجيء، من أن الإنتاج بواسطة عكس نقيض القضية لا يسمى قياساً، بخلاف الإنتاج [١/١٧] بالعكس المستوي؛ لرعاية حدود القضية فيه.

فإن قلت: إذا كان كذلك فلم ذكره في المطولات، وطولوا أحكامه طوياً يكاد يمتنع عن الإحاطة والضبط؟ قلت: لأن له فائدة في بيان صدق القضية بواسطة صدق عكس نقيضها، كذا قالوا، مع أن الشيخ كثيراً ما يستنج بعكس النقيض في كتبه الحكمية، ...

قول أحمد

قوله: (لرعاية حدود القضية فيه ... إلخ) أي: في موضوعاتها ومحمولاتها في العكس المستوي،

المهادي

خليل

ترك قوله: «لزوماً»؛ إذ لا عبرة لخصوص المادة، وإلا فالوجه ذكره في الموجبة الكلية أيضاً؛ لأنها تنعكس في مادة المساواة إلى موجبة كلية مثلها.

قال الشارح العلامة: (لم يذكر عكس النقيض) هذا الاعتذار إنما يحتاج إليه إذا كان المصنف في صدد استيفاء قواعد الفن كما مر، مع أنه لم يذكر من التناقض والعكس المستوي شيئاً إلا تناقض الحملات وعكسها؛ لأنه لا يذكر إلا ما يجب استحضاره للمبتدئ، ولذلك لم يذكر الشكل الثالث والرابع على ما سيجيء، فتأمل، قال الشارح العلامة: (لعدم استعماله في العلوم) ولذلك تساهل الشيخ في هذا الباب، وأسقطه من بعض كتبه كـ«الإشارات» وغيرها؛ لقلّة احتياج المنطقي إليه؛ إذ لا يجوز بيان الأشكال وغيرها به، على ما في «شرح القسطاس» و«شرح المطالع»، فهذا لا يناسب استنتاج الشيخ؛ تأمل^(١)، قال الشارح العلامة: (يستنج) مثاله كقولنا: جزء الجوهر يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر، وما ليس بجوهر لا يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر، فجزء الجوهر جوهر كما سيجيء من الشارح؛ لأنّ المقدمة الثانية تنعكس بعكس النقيض ... إلى قولنا: كل ما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فهو جوهر، فهذه المقدمة مع الصغرى شكل أول.

(١) وجهه أن ما ذكره الشارح يدل على عدم الاهتمام به لا على عدم اعتباره أصلاً، فلا ينافي الاستعمال في بعض الأوقات، ولذا قيل أسقط من بعض كتبه، وقلنا: لا يناسب، ولم نقل ينافيه. اهـ منه.



كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى مُتَّبِعِيهِ وَمُتَّبِعِيهِ .



قول أحمد

قوله: (لَا يَخْفَى عَلَى مُتَّبِعِيهِ وَمُتَّبِعِيهِ... إلخ) أي: على تابعي الشيخ، وطالبي استنتاجه، بعكس النقيض في كُتبه الحكمية، ففيه تفكيك الضمير، أو حذف المضاف في الثاني، والأمر هين، هذا على تقدير أن يكون «متبعيه» بالعين المهملة من الاتباع، وأما إذا كان من التتبع أخذاً له من المضارع المحذوفة منه إحدى التائين، وهي تاء التفعيل^(١)؛ فالأمر أظهر، لكن وجود الأخذ المذكور من أهل العربية غير معلوم، ولا يخفى ما فيه من صنعة التجنيس الخطي.

العمادي

.....

خليل

وقد اعترض بعض المحققين على إخراج القياس المبين بعكس النقيض عن تعريف القياس بأنه من الطرُق الموصلة إلى التصديق، كالقياس المبين بالعكس المستوي، وأجاب عنه بعض المدققين بأن الانتقال من القياس المبين بعكس النقيض إلى النتيجة بعيد، بخلاف القياس المبين بالعكس المستوي. اهـ، وفيه: أنه منقوض بالشكل الرابع، فإنه داخل مع زيادة بعده عن الطبع، حتى لم يذكره المتقدمون، ولما تنبّه المتأخرون لذلك اعتذروا لهم بأن الرابع قد حذفه لبعده عن الطبع؛ على ما قال المحقق الطوسي في بعض مؤلفاته، ثم أورد إيراداً آخر وهو: أن قياس المساواة والقياس المبين بعكس النقيض داخلان في الدليل مع أنهما خارجان عن أقسام القياس والاستقراء والتّمثيل، وأجاب عنه: بأنهما في حكم القياس. اهـ فتأمل^(٢).

قوله: (أو حذف المضاف) وهو المتبادر والسائغ، حتى جاز حذف المضافات الثلاثة دفعةً.

قوله: (غير معلوم) بل الظاهر من كلام شارح «الشافية» عدم الجواز، فإن الحذف مشروط بأمرين، أحدهما: كون كل منهما مفتوحاً، وثانيهما: امتناع الإدغام إلّا بجلب همزة الوصل، وهذا لا يجري فيما نحن فيه، كما لا يخفى على المتتبع، والأظهر أنه سهو^(٣) من ناسخه.



(١) في المخطوط: «التفعّل».

(٢) وجهه أن الحصر الدال عليه التقسيم غالبه لا كلي؛ على ما في «حاشية العصام على الكافية»، فإن تم تم، وإلا فلا. اهـ منه.

(٣) فإن المقام يستدعي الدليل على استعماله الشيخ العكس النقيض، فأحال الشارح على التتبع لكلام الشيخ أما الإتيان فلا يناسب المقام؛ لأنه لا يقتضي العلم به. اهـ منه.

(٦)

[مقاصد التصديقات: القياس]

البَابُ الرَّابِعُ فِي مَقَاصِدِ التَّصَدِيقَاتِ، وَهُوَ بَابُ الْقِيَاسِ فِي تَعْرِيفِهِ، وَتَقْسِيمِهِ.

[تعريف القياس، واحترازاته]:

قول أحمد

قوله: (وَهُوَ بَابُ الْقِيَاسِ... إلخ) أي: البابُ الرَّابِعُ بَابُ الْقِيَاسِ، فَمَقَاصِدُ التَّصَدِيقَاتِ الْأَقْيَسَةُ، وَلَوْ قَالَ: وَهِيَ الْأَقْيَسَةُ وَالْأَشْكَالُ وَضُرُوبُهَا لَكَانَ أَظْهَرَ وَأَوْلَى، تَأَمَّلْ. قوله: (في تَعْرِيفِهِ وَتَقْسِيمِهِ... إلخ) أي: بَابُ الْقِيَاسِ الْكَائِنُ فِي تَعْرِيفِ الْقِيَاسِ وَتَقْسِيمِهِ،

العجادي

خليل

قوله: (بَابُ الْقِيَاسِ) واعلم أنَّ البابَ عبارةٌ عن الألفاظِ المخصوصةِ الدَّالةِ على المعانيِ المخصوصةِ من حيثُ إنها دالةٌ عليها؛ كما هو المختارُ المشهورُ من بين الاحتمالاتِ السَّبعةِ.

قوله: (وَلَوْ قَالَ: وَهِيَ الْأَقْيَسَةُ)؛ أي: لو قال بدله: وَهِيَ -أي: مقاصدُ التصديقاتِ- الْأَقْيَسَةُ وَالْأَشْكَالُ وَضُرُوبُهَا لَكَانَ أَفِيدَ؛ لكونِ المقاصدِ أشدَّ احتياجاً إلى التَّفسيرِ، وأولى من تفسيره، ولَمَّا كَانَ الْبَحْثُ عَنِ الْأَقْيَسَةِ فِي هَذَا الْمَقَامِ بِحَسَبِ الصُّورَةِ لَا بِحَسَبِ الْمَادَّةِ، عَطَفَ قَوْلَهُ: «وَالْأَشْكَالُ» عَلَيْهِ عَطْفَ تَفْسِيرٍ^(١)، لَكِنْ هَذَا الْإِيرَادُ وَرَدَ عَلَى الْقَوْلِ الشَّارِحِ أَيْضاً، فَتَأَمَّلْ^(٢).

(١) فظهر من هذا التقرير وجه الأولوية، ووجه العطف ولدقتهما أمر بالتأمل في بعض نسخ الحاشية. اهـ منه.

(٢) وجه التأمل أنه لو أورد المحشي هذا هناك، وأحال هذا عليه لكان أولى. اهـ منه.



(القياسُ: هُوَ قَوْلٌ) جِنْسٌ (مُؤَلَّفٌ مِنْ أَقْوَالٍ)، يُخْرِجُ الْقَوْلَ الْوَاحِدَ كَالْقَضِيَّةِ الْبَسِيطَةِ الْمُسْتَلْزِمَةِ لِعَكْسِهَا مَثَلًا، وَالْمُرَادُ «بِالْأَقْوَالِ»: مَا فَوْقَ الْوَاحِدِ ضَرُورَةً صِحَّةً تَأْلِيفِ الْقِيَّاسِ مِنَ الْمُقَدِّمَتَيْنِ،

قول أحمد

قوله: (جِنْسٌ... إلخ) أي: للقياسِ المَعْقُولِ أو المَلْفُوظِ، والقَوْلُ هَاهُنَا كَالْقَوْلِ فِي تَعْرِيفِ الْقَضِيَّةِ، قوله: (كَالْقَضِيَّةِ الْبَسِيطَةِ... إلخ) الْقَضِيَّةُ إمَّا بَسِيطَةٌ أَوْ مُرَكَّبَةٌ؛ لِأَنَّهَا إِنْ اشْتَمَلَتْ حَقِيقَتُهَا وَمَعْنَاهَا عَلَى حُكْمَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ بِالْإِيجَابِ وَالسَّلْبِ فَهِيَ مُرَكَّبَةٌ، كَقَوْلِنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ ضَاحِكٌ، لَا دَائِمًا، فَإِنَّ مَعْنَاهُ إِيْجَابُ الضَّحِكِ لِلْإِنْسَانِ وَسَلْبُهُ عَنْهُ بِالْفِعْلِ،

العمادي

قوله: (إِنْ اشْتَمَلَتْ حَقِيقَتُهَا وَمَعْنَاهَا) وَإِنَّمَا قَالَ: حَقِيقَتُهَا وَمَعْنَاهَا؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا تَكُونُ الْقَضِيَّةُ مُرَكَّبَةً، وَلَا تَرَكِيبٌ فِي اللَّفْظِ مِنَ الْإِيجَابِ وَالسَّلْبِ، كَقَوْلِنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ ضَاحِكٌ بِالْإِمْكَانِ الْخَاصِّ^(١)، فَإِنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي لَفْظِهِ تَرَكِيبٌ، إِلَّا أَنَّ مَعْنَاهُ: أَنَّ إِيْجَابَ الضَّحِكِ لِلْإِنْسَانِ لَيْسَ بِضَرُورِيٍّ، وَهُوَ مُمَكِّنٌ عَامٌّ سَالِبٌ، وَأَنَّ سَلْبَ الضَّحِكِ لِلْإِنْسَانِ لَيْسَ بِضَرُورِيٍّ، وَهُوَ مُمَكِّنٌ عَامٌّ مُوجِبٌ، فَهُوَ [ب/٢٦] فِي الْحَقِيقَةِ وَالْمَعْنَى مُرَكَّبٌ، وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ تَرَكِيبٌ فِي اللَّفْظِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا قَيَّدْنَا الْقَضِيَّةَ بِاللَّا دَوَامًا، أَوِ اللَّا ضَرُورَةً؛ فَإِنَّ التَّرَكِيبَ حِينَئِذٍ بِحَسَبِ اللَّفْظِ أَيْضًا.

قوله: (فَإِنَّ مَعْنَاهُ إِيْجَابُ الضَّحِكِ لِلْإِنْسَانِ وَسَلْبُهُ عَنْهُ) يُشِيرُ إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْقَضِيَّةُ الْوُجُودِيَّةُ اللَّا دَائِمَةً؛ لِأَنَّ تَرَكِيبَهَا مِنْ مُطْلَقَتَيْنِ عَامَّتَيْنِ إِحْدَاهُمَا مُوجِبَةٌ وَالْأُخْرَى سَالِبَةٌ.



وَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَمَّا انْجَرَّ الْكَلَامُ إِلَى الْقَضِيَّةِ الْبَسِيطَةِ وَالْمُرَكَّبَةِ؛ فَقَوْلُ: إِنَّ الْقَضَايَا الْبَسِيطَةَ وَالْمُرَكَّبَةَ غَيْرُ

خليل

قوله: (وَالْقَوْلُ... إلخ) وَأَعْلَمُ أَنَّ الْقِيَّاسَ وَالْقَضِيَّةَ وَالْقَوْلَ إمَّا مُشْتَرِكٌ لَفْظِيًّا؛ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ شَارِحُ «الْمَطَالَعِ»، أَوْ حَقِيقَةً وَمَجَازًا إمَّا فِي اللَّفْظِ أَوْ فِي الْمَعْنَى؛ أَمَّا الْإِحْتِمَالُ الرَّابِعُ فَلَا مَسَاعَ لَهْ، ثُمَّ أَعْلَمُ أَنَّ الْقِيَّاسَ الْمَلْفُوظَ لَيْسَ بِقِيَّاسٍ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ، فَإِنَّ اللَّفْظَ مِنْ حَيْثُ هُوَ لَفْظٌ لَا يَسْتَلْزِمُ لَفْظًا آخَرَ، بَلْ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ دَالٌّ عَلَى مَعْنَى مَعْقُولٍ مُسْتَلْزَمٍ لِقَوْلٍ آخَرَ هُوَ مَعْنَى النَّتِيجَةِ، لَكِنَّ الْقِيَّاسَ الْمَعْقُولَ كَافٍ فِي تَحْصِيلِ الْمَطَالَبِ الْبُرْهَانِيَّةِ؛ أَمَّا فِي الْجَدْلِ وَالْخُطَابَةِ وَالسُّفْطَةِ وَالشُّعْرِ، فَإِنَّ الْقِيَّاسَ الْمَسْمُوعَ لَا يُسْتَعْنَى عَنْهُ فِي إِفَادَةِ الْأَغْرَاضِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِهَا.

قوله: (وَمَعْنَاهَا) يُشْعِرُ بِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْقَضِيَّةِ الْمَلْفُوظَةِ، وَلَيْسَ الْكَلَامُ فِيهَا، بَلْ كُلُّ مِنْهُمَا مُحْتَمَلٌ فِي الْمَقَامِ، فَالْمُرَادُ بِمَعْنَاهَا حَقِيقَتُهَا لَا الْمُتَعَارَفُ، فَالْأَوَّلَى حَذْفُهُ.

قوله: (بِالْفِعْلِ) قَيَّدَ لِهَمَا.

(١) الإمكان الخاص: الذي يسلب الضرورة عن الطرفين.



قول أحمد

العبادي

مَحْصُورَةٌ فِي عَدَدٍ، إِلَّا أَنَّ الْمَعْتَبَرَةَ مِنْهَا:

عِنْدَ الْكَاتِي^(١) ثَلَاثَةُ عَشَرَ: الضَّرُورَةُ الْمُطْلَقَةُ: وَهِيَ الَّتِي حُكِمَ فِيهَا بِضَرُورَةِ ثُبُوتِ الْمَحْمُولِ لِلْمَوْضُوعِ أَوْ سَلْبِهِ عَنْهُ مَا دَامَ ذَاتُ الْمَوْضُوعِ مَوْجُودًا، كَقَوْلِنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ بِالضَّرُورَةِ، وَالذَّائِمَةُ الْمُطْلَقَةُ: وَهِيَ الَّتِي حُكِمَ فِيهَا بِدَوَامِ ثُبُوتِ الْمَحْمُولِ لِلْمَوْضُوعِ أَوْ سَلْبِهِ عَنْهُ مَا دَامَ ذَاتُ الْمَوْضُوعِ مَوْجُودًا، وَمِثَالُهَا مَا مَرَّ، وَالْمَشْرُوطَةُ الْعَامَّةُ: وَهِيَ الَّتِي حُكِمَ فِيهَا بِضَرُورَةِ ثُبُوتِ الْمَحْمُولِ لِلْمَوْضُوعِ أَوْ سَلْبِهِ عَنْهُ، بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ ذَاتُ الْمَوْضُوعِ مُتَّصِفًا بِوَصْفِ الْمَوْضُوعِ، وَلِهَذَا نُسَمِّيْهَا بِالْمَشْرُوطَةِ، كَقَوْلِنَا: كُلُّ كَاتِبٍ مُتَحَرِّكٍ الْأَصَابِعُ مَا دَامَ كَاتِبًا، وَالْعُرْفِيَّةُ الْعَامَّةُ: وَهِيَ الَّتِي حُكِمَ بِدَوَامِ ثُبُوتِ الْمَحْمُولِ لِلْمَوْضُوعِ أَوْ سَلْبِهِ عَنْهُ، بِشَرَطِ وَصْفِ الْمَوْضُوعِ، وَمِثَالُهَا مَا مَرَّ آنِفًا، وَالْمُطْلَقَةُ الْعَامَّةُ: وَهِيَ الَّتِي حُكِمَ فِيهَا بِثُبُوتِ الْمَحْمُولِ لِلْمَوْضُوعِ أَوْ سَلْبِهِ عَنْهُ بِالْفِعْلِ، كَقَوْلِنَا بِالْإِطْلَاقِ الْعَامِّ: كُلُّ إِنْسَانٍ مُتَنَفِّسٌ، وَالْمُمْكِنَةُ الْعَامَّةُ: وَهِيَ الَّتِي حُكِمَ فِيهَا بِانْتِفَاءِ الضَّرُورَةِ الْمُطْلَقَةِ عَنِ الْجَانِبِ الْمُخَالِفِ لِلْحُكْمِ، كَقَوْلِنَا بِالْإِمْكَانِ: كُلُّ نَارٍ حَارَّةٌ، فَهَذِهِ بِسَائِطٍ.

وَأَمَّا الْمُرْكَبَاتُ فَهِيَ: الْمَشْرُوطَةُ الْعَامَّةُ، مَعَ قَيْدِ اللَّا دَوَامَ بِحَسَبِ الذَّاتِ، كَقَوْلِنَا بِالضَّرُورَةِ: كُلُّ كَاتِبٍ مُتَحَرِّكٍ الْأَصَابِعُ مَا دَامَ كَاتِبًا لَا دَائِمًا، وَالْعُرْفِيَّةُ الْخَاصَّةُ، وَهِيَ الْعُرْفِيَّةُ الْعَامَّةُ مَعَ قَيْدِ لَا دَوَامَ بِحَسَبِ الذَّاتِ، وَمِثَالُهَا مَا مَرَّ، وَالْوُجُودِيَّةُ اللَّا ضَرُورِيَّةٌ، وَهِيَ الْمُطْلَقَةُ الْعَامَّةُ مَعَ قَيْدِ اللَّا ضَرُورَةِ بِحَسَبِ الذَّاتِ، كَقَوْلِنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ ضَاحِكٌ بِالْفِعْلِ، لَا بِالضَّرُورَةِ، وَالْوُجُودِيَّةُ اللَّا دَائِمَةٌ، وَهِيَ الْمُطْلَقَةُ الْعَامَّةُ مَعَ قَيْدِ اللَّا دَوَامَ بِحَسَبِ الذَّاتِ، وَمِثَالُهَا مَا مَرَّ، وَالْوَقْتِيَّةُ، وَهِيَ الَّتِي حُكِمَ فِيهَا بِضَرُورَةِ ثُبُوتِ الْمَحْمُولِ لِلْمَوْضُوعِ أَوْ سَلْبِهِ عَنْهُ فِي وَقْتٍ مَعَيَّنٍ مُقَيَّدًا بِاللَّا دَوَامَ بِحَسَبِ الذَّاتِ، كَقَوْلِنَا بِالضَّرُورَةِ: كُلُّ قَمَرٍ مُنْخَسِفٌ وَقْتُ حَيْلُولَةِ الْأَرْضِ [١/٢٧] بَيْنَهُ وَبَيْنَ الشَّمْسِ، لَا دَائِمًا، وَالْمُنْتَشِرَةُ: وَهِيَ الَّتِي حُكِمَ فِيهَا بِضَرُورَةِ ثُبُوتِ الْمَحْمُولِ لِلْمَوْضُوعِ أَوْ سَلْبِهِ عَنْهُ فِي وَقْتٍ غَيْرِ مَعَيَّنٍ مُقَيَّدًا بِاللَّا دَوَامَ بِحَسَبِ الذَّاتِ، كَقَوْلِنَا بِالضَّرُورَةِ: كُلُّ إِنْسَانٍ مُتَنَفِّسٌ فِي وَقْتٍ مَا، لَا دَائِمًا، وَالْمُمْكِنَةُ الْخَاصَّةُ: وَهِيَ الَّتِي حُكِمَ فِيهَا بِانْتِفَاءِ الضَّرُورَةِ الْمُطْلَقَةِ عَنِ جَانِبِي الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ، كَقَوْلِنَا بِالْإِمْكَانِ الْخَاصِّ: كُلُّ إِنْسَانٍ كَاتِبٌ، وَهَذِهِ مُرْكَبَاتٌ.

وَأَمَّا عِنْدَ التَّفْتَازَانِيِّ فَخَمْسَةٌ عَشَرَ وَهِيَ: هَذِهِ الْمَذْكُورَاتُ مَعَ الْوَقْتِيَّةِ الْمُطْلَقَةِ، وَالْمُنْتَشِرَةِ الْمُطْلَقَةِ، وَهُمَا الْجُزْأَنِ الْأَوَّلَانِ مِنَ الْوَقْتِيَّةِ، وَالْمُنْتَشِرَةِ، كَقَوْلِنَا بِالضَّرُورَةِ: كُلُّ قَمَرٍ مُنْخَسِفٌ وَقْتُ حَيْلُولَةِ الْأَرْضِ

خليل

(١) حسام الدين حسن الكاتي (١٠٠ - ٧٦٠ هـ) عالم بالمنطق من آثاره: «شرح إيساغوجي في المنطق»، «معجم المؤلفين» لكحالة: (٣: ٢٧٢).



(متى سُلِّمَتْ) صِفَةُ «أَقْوَالٍ»؛ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ كَوْنَهَا مُسَلِّمَةٌ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ لَيْسَ بِشَرْطٍ لَتَسْمِيَّتِهَا قِيَاسًا، فَيَتَنَاوَلُ التَّعْرِيفُ الْقِيَاسَ الْكَاذِبَ الْمُقَدِّمَاتِ أَيْضًا،

قول أحمد

وإن لم يَشْتَمِلْ حَقِيقَتُهَا وَمَعْنَاهَا عَلَى حُكْمَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ بِالْإِجَابِ وَالسَّلْبِ فَهِيَ بَسِيطَةٌ، كَقَوْلِنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ بِالضَّرُورَةِ، فَإِنَّ مَعْنَاهَا لَيْسَ إِلَّا إِجَابُ الْحَيَوَانِيَّةِ لِلْإِنْسَانِ، وَكَقَوْلِنَا: لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ بِالضَّرُورَةِ، فَإِنَّ مَعْنَاهَا لَيْسَ إِلَّا سَلْبُ الْحَجَرِيَّةِ عَنِ الْإِنْسَانِ^(١)، [١/٢٤] وَإِذَا عَرَفْتُمْ هَذَا فَالْقَضِيَّةُ الْبَسِيطَةُ الْمُسْتَلْزِمَةُ لِعَكْسِهَا وَعَكْسُ نَقِيضِهَا تَخْرُجُ عَنِ التَّعْرِيفِ بِقَيْدِ «الْأَقْوَالِ»، وَأَمَّا الْقَضِيَّةُ الْمُرَكَّبَةُ الْمُسْتَلْزِمَةُ لِلْعَكْسَيْنِ^(٢)، فَسَيَأْتِي عَلَيْهَا الْمَقَالُ.

قوله: (لَيْسَ بِشَرْطٍ لَتَسْمِيَّتِهَا قِيَاسًا... إلخ) بل لو كانت [أي: الأقوال] مُنْكَرَةً لَكُنْهَا بِحَيْثُ لَوْ سُلِّمَتْ لَزِمَ

العبادي

بَيْنَهُ وَبَيْنَ الشَّمْسِ، وَبِالضَّرُورَةِ: كُلُّ إِنْسَانٍ مُتَنَفِّسٌ فِي وَقْتٍ مَا، وَالاعتِبَارُ فِي إِجَابِ الْقَضِيَّةِ الْمُرَكَّبَةِ وَسَلْبِهَا بِإِجَابِ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ وَسَلْبِهِ اصْطِلَاحًا، وَعَلَيْكَ بِاسْتِخْرَاجِ أَمْثَلَةِ السُّوَالِ.

خليل

قوله: (وإن لم يَشْتَمِلِ) العبرة للمعنى لا اللفظ.

قوله: (بَقَيْدِ «الْأَقْوَالِ») يُرِيدُ بِهِ الْقَضَايَا، فَإِنَّ أُرِيدَ بِهَا الْقَضَايَا بِالْفِعْلِ يَخْرُجُ الشَّعْرُ، وَإِنْ أُرِيدَ بِهَا أَعْمُ مِنْهَا وَمِنَ الْقَضِيَّةِ بِالْقُوَّةِ تَدْخُلُ الشَّرْطِيَّةُ، فَإِنَّهَا مُرَكَّبَةٌ مِنَ الْقَضِيَّتَيْنِ بِالْقُوَّةِ، وَأَجِيبْ عَنْهُ: بِاخْتِيَارِ الشَّقِّ الثَّانِي، وَالشَّرْطِيَّةُ خَارِجَةٌ بِقَوْلِهِ: «مَتَى سُلِّمَتْ»، فَإِنَّ أَدَوَاتِ الشَّرْطِ قَدْ أَخْرَجَتْهَا عَنِ التَّسْلِيمِ، وَأَجِيبْ أَيْضًا: بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْقَضِيَّةِ مَا يَتَضَمَّنُ تَصْدِيقًا أَوْ تَخْيُلًا، وَيَرُدُّ عَلَى التَّعْرِيفِ أَيْضًا أَنَّهُ غَيْرُ جَامِعٍ لِلْقِيَاسَاتِ الْمَفْرَدَةِ؛ نَحْوُ: فَلَا نَ مُتَنَفِّسٌ فَهُوَ حَيٌّ، وَلَمَّا كَانَتْ الشَّمْسُ طَالَعَةً فَالْنَّهَارُ مُوجُودٌ، وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْقِيَاسَ الْأَوَّلَ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِمُقَدِّمَةٍ مَحْذُوفَةٍ، وَهِيَ: كُلُّ مُتَنَفِّسٍ فَهُوَ حَيٌّ، وَأَنَّ الْقِيَاسَ الثَّانِي مُشْتَمِلٌ عَلَى مُقَدِّمَتَيْنِ، الْأَتِّصَالُ وَوَضْعُ الْمُقَدِّمِ لِدَلَالَةِ «لَمَّا» عَلَيْهَا، فَإِنَّهَا فِي قُوَّةِ قَوْلِنَا: إِنْ كَانَتْ الشَّمْسُ طَالَعَةً فَالْنَّهَارُ مُوجُودٌ، لَكِنَّ الشَّمْسَ طَالَعَةً فَالْنَّهَارُ مُوجُودٌ.

قوله: (بَلْ لَوْ كَانَتْ... مُنْكَرَةً)؛ أَي: لَوْ كَانَتْ كَاذِبَةً مُنْكَرَةً، وَكَانَتْ فِي نَفْسِهَا لَوْ سُلِّمَتْ لَزِمَ عَنْهَا قَوْلُ آخَرٍ يُسَمَّى قِيَاسًا؛ نَحْوُ: كُلُّ إِنْسَانٍ فَرَسٌ، وَكُلُّ فَرَسٍ صَهَّالٌ، أَمَّا الْقِيَاسُ الشَّعْرِي وَإِنْ لَمْ يَحَاوِلِ التَّصْدِيقَ بَلِ التَّخْيُلَ حَتَّى يَفِيدَ قَبْضًا أَوْ بَسْطًا، لَكِنْ يُظْهِرُ إِرَادَةَ التَّصْدِيقِ وَيَسْتَعْمَلُ مُقَدِّمَاتِهِ عَلَى أَنَّهَا مُسَلِّمَةٌ؛ نَحْوُ: فَلَا نَ قَمَرٌ؛ لِأَنَّهُ حَسَنٌ، وَكُلُّ حَسَنٍ قَمَرٌ، فَفَلَا نَ قَمَرٌ، فَيَفِيدُ بَسْطًا، وَنَحْوُ: الْعَسَلُ مُرَّةٌ،

(١) فِي الْمَخْطُوطِ: «سَلْبُ الْإِنْسَانِيَّةِ عَنِ الْحَجَرِ».

(٢) أَي: عَكْسُهَا وَعَكْسُ نَقِيضِهَا.



(لَزِمَ) يُخْرِجُ الاستِقراءَ غَيْرَ التَّامِّ^(١)، والتَّمثِيلَ؛ فَإِنَّهُمَا -وإنَّ سُلَّمًا- لَا يَسْتَلْزِمَانِ الْمَقْصُودَ؛ لكونهما ظَنِّيَّينِ.

قول أحمد

عنها لذاتها قول آخر، يُسَمَّى قِيَاساً، قوله: (يُخْرِجُ الاستِقراءَ غَيْرَ التَّامِّ) الاستِقراءُ: هو الاستِدلالُ بالجزئياتِ المُستقراةِ على الكلِّيِّ المُشتمِلِ على تلكِ الجزئياتِ، وهو إمَّا تامٌّ إن كانت جميعُ الجزئياتِ مُستقراةً، وإمَّا غيرُ تامٍّ إن لم يكنْ كذلك، كقولنا: كُلُّ حَيَوَانٍ يُحْرَكُ فَكَهُ الْأَسْفَلُ عند المَضْغِ، وهو الكلِّيُّ المُستدلُّ عليه، فإنَّا رأينا الإنسانَ والفرسَ والهِرَّةَ وسائرَ الحَيواناتِ كذلك، وهو غيرُ تامٍّ؛ لأنَّ جميعَ الجزئياتِ ليست بِمُستقراةٍ فيه؛ لأنَّ التَّمسَّاحَ خارجٌ عنه؛ لأنَّهُ يُحْرَكُ فَكَهُ الْأَعْلَى عند المَضْغِ، والاستِقراءُ التَّامُّ يُسَمَّى قِيَاساً مُقَسِّماً وَيُفِيدُ اليَقِينَ، فلا يَخْرُجُ عن التَّعْرِيفِ بِقَيِّدِ «اللزوم».

قوله: (والتَّمثِيلُ... إلخ) وهو أن يُسْتَدلَّ بِجزئِيٍّ على جُزئِيٍّ آخَرَ؛ لاشتراكهما في عِلَّةِ الحُكْمِ، كما يقال: التَّيِّدُ حَرَامٌ كَالْخَمْرِ؛ لاشتراكهما في عِلَّةِ الحُرْمَةِ وهي الإسْكَارُ، هذا إذا كان

العمادي

قوله: (الاستِقراءُ: هو الاستِدلالُ... إلخ) وإنَّما سُمِّيَ استِقراءً؛ لأنَّ مُقَدِّمَاتِهِ لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِتَبَتُّعِ الجزئياتِ.

قوله: (يُسَمَّى قِيَاساً مُقَسِّماً) وهو مُرَكَّبٌ من مُنفَصِلَةٍ وَحَمَلِيَّةٍ دَائِمَةٍ، وَيُشْتَرَطُ أَنْ تَكُونَ التَّالِيفَاتُ بَيْنَ الحَمَلِيَّاتِ وَأَجْزَاءِ الانْفِصَالِ مُتَّحِدَةً فِي النَّتِيجَةِ، وَأَنْ تَكُونَ الْمُنْفَصِلَةُ مُوجِبَةً كُلِّيَّةً مَا بَعْدَ الْخُلُوعِ أَوْ حَقِيقِيَّةً، كقولنا: كُلُّ حَيَوَانٍ إمَّا إِنْسَانٌ وَإمَّا فَرَسٌ وَإمَّا بَقَرٌ وَإمَّا غَيْرُ ذَلِكَ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ وَفَرَسٍ وَبَقَرٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ جِسْمٌ، يَنْتُجُ: كُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ قِيَاساً مُقَسِّماً؛ لِأَنَّ تَالِيَّ الْمُنْفَصِلِ مُشْتَمِلٌ عَلَى التَّقْسِيمِ.

خليل

وَكُلُّ مَرَّةٍ نَجَسٌ، فَالْعَسَلُ نَجَسٌ؛ فَيُفِيدُ قَبْضاً، فَهُوَ قَوْلٌ إِذَا سُلِمَ مَا فِيهِ لَزِمَ عَنْهُ قَوْلٌ آخَرُ، لَكِنَّ الشَّاعِرَ لَا يَعْتَقِدُ هَذَا اللَّزُومَ، بَلْ يُظْهِرُ أَنَّهُ يُرِيدُهُ لِلتَّرْغِيبِ أَوْ لِلتَّنْفِيرِ كَمَا مَرَّ عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِي الْمَفْصَلَاتِ.

قوله: (عَنْهَا) وَلَوْ قَالَ: «عَنْهَا» لِيُرْجَعَ الضَّمِيرُ إِلَى «القول المؤلف» لَفُهِمَ أَنَّ لَصُورَةَ الْقِيَاسِ دَخَلَ فِي الْإِنْتِاجِ أَيْضاً؛ عَلَى مَا فِي «المطالع» وَفِي شَرْحِهِ؛ لَكَانَ أَفِيدَ وَأُولَى، فَعُلِمَ أَنَّ الْهَيْئَةَ جِزْءُ الدَّلِيلِ عِنْدَ الْمُنْطَقِيِّ، فَإِنَّ الْهَيْئَةَ لَيْسَتْ بِجِزْءٍ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِ وَالْأُصُولِيِّ كَمَا لَا يَخْفَى.

قوله: (بِالْجُزْئِيَّاتِ الْمُسْتَقْرَاةِ عَلَى الْكُلِّيِّ)؛ أَي: بِحَالِ الْجُزْئِيَّاتِ عَلَى حَالِ كُلِّيَّتِهَا.

قوله: (وَيُفِيدُ اليَقِينَ) يُسْتَفَادُ مِنْهُ وَمِنْ قَوْلِهِ: «لكونهما ظَنِّيَّينِ» أَنَّ الْمُرَادَ بِلِزُومِ قَوْلِ آخَرَ الْيَقِينَ بِهِ، فَيَخْرُجُ الصَّنَاعَاتُ الْأَرْبَعُ وَهِيَ مَا عَدَا الْبُرْهَانَ.

(١) فِي الْأَصْلِ: «الغَيْرِ التَّامِّ».

وقوله: (عنها) يُخْرِجُ الْمُقَدَّمَتَيْنِ الْمُسْتَلْزِمَتَيْنِ لِإِحْدَاهُمَا؛ فَلَا تَلْزَمُ عَنْهُمَا؛ إِذْ لَيْسَ لِلْأُخْرَى دَخْلٌ فِيهَا (لِدَاتِهَا) اخْتِرَازٌ

قول أحمد

المراد: بلزوم القول الآخر لزوم العلم به، المعنى الجزم، وأما إذا كان ما هو أعم من الظن، فلا يخرجان عن التعريف بهذا القيد، قوله: (المستلزمَتَيْنِ لِإِحْدَاهُمَا... إلخ) أي: استلزام الكل للجزء، يعني أن معنى لزوم القول الآخر عن الأقوال ليس إلا أن لكل قول منها دخلاً في حصول القول الآخر في استلزام الكل للجزء، وليس الأمر كذلك، ألا ترى أن حصول الجزء ليس بموقوف على الكل، بل الأمر بالعكس، فإذا كان كذلك يخرج بقوله: «عنها» عن التعريف، وأيضاً يخرج به ما يلزم به قول آخر بخصوص المادة، لا عن نفسها؛ إذ المتبادر من اللزوم عن الشيء اللزوم عن نفس ذلك الشيء، كما في قولنا: لا شيء من الإنسان [ب/٢٤] بحجر، وكل

المعادي

قوله: (لا شيء من الإنسان... إلخ) فيه نظر؛ لأن هذا القياس من الشكل الأول، ولم توجد شرائطه كما لا يخفى.

خليل

قوله: (وأما إذا كان ما هو أعم من الظن فلا يخرجان) واعلم أن المراد بلزوم القول الآخر هو اللزوم بحسب نفس الأمر بالنظر إلى صورة القول المؤلف الملزوم، مع قطع النظر عن خصوص المادة، فإذا كانت النتيجة لازمة لصورة القياس لا تتخلّف عنها أصلاً، ولزوم العلم الظني في بعض المواد إنما هو بحسب خصوص المادة^(١)، فيخرجان.

قوله: (في استلزام الكل للجزء، وليس الأمر كذلك) محصولة: أن علم اللازم متأخر عن علم الملزوم^(٢) ومرتّب عليه؛ أي: على علم الملزوم، بخلاف الكل بالقياس إلى الجزء، فإن علم الجزء سابق على علم الكل، فلا يكون علم الجزء لازماً بالمعنى المذكور.

قوله: (ألا ترى أن حصول الجزء... إلخ) المراد الحصول في الذهن وفي الخارج، فبدل تقدّم علم الجزء على علم الكل، فلا يكون مستفاداً من الكل، على أنه لو بدّل كلا منهما لكان الاستلزام على حاله بخلاف النتيجة.

قوله: (إذ المتبادر من اللزوم عن الشيء اللزوم عن نفس ذلك الشيء)؛ أي: لا عن خصوص المادة، ولو كانت النتيجة لازمة لنفس القول المذكور؛ أعني: المركّب من صغرى سالبية وكبرى موجبة؛ لكانت لازمة في جميع المواد، والتالي باطل؛ نحو: ولا شيء من الإنسان بفرس، وكل فرس حيوان.

(١) نحو: هذا حائط ينتشر منه التراب، وكل حائط ينتشر منه التراب ينهدم، فهذا الحائط ينهدم، فهذا القياس يفيد اليقين بحسب الصورة؛ أما بحسب المادة يفيد الظن. اهـ منه.

(٢) أي: المركّب، فلكل جزء دخل لزومه. اهـ منه.



عَنْ مِثْلِ: قِيَاسِ الْمُسَاوَاةِ، فَإِنَّ اسْتِلْزَامَهَا بِوَاسِطَةِ مُقَدِّمَةِ غَرِيبَةٍ، حَيْثُ تَصَدَّقُ بِتَحَقُّقِ
الاسْتِلْزَامِ،

قول أحمد

حَجَرَ جَمَادٍ، يَلْزَمُ مِنْهُ: لَا شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِجَمَادٍ، كَذَا قِيلَ، لَكِنْ هَذَا يَخْرُجُ بِقَوْلِهِ: «لِذَاتِهَا»
أَيْضاً.

قوله: (عَنْ مِثْلِ: قِيَاسِ الْمُسَاوَاةِ... إلخ) وهو ما يَتَرَكَّبُ مِنْ قَضِيَّتَيْنِ يَكُونُ مُتَعَلِّقٌ مَحْمُولٌ
أَوَّلَاهُمَا مَوْضُوعَ الْأُخْرَى، كَقَوْلِنَا: (أ) مُسَاوٍ لـ(ب) و(ب) مُسَاوٍ لـ(ج) فَإِنَّهُمَا يَلْزَمُ عَنْهُمَا أَنْ (أ)

المجادي

.....

خليل

قوله: (كَذَا قِيلَ) القائلُ شارحُ «المطالع».

قوله: (لَكِنْ هَذَا يَخْرُجُ)؛ أي: لَكِنْ الْقَوْلُ اللَّازِمُ مِنْهُ قَوْلٌ آخَرُ بِخُصُوصِ الْمَادَّةِ يَخْرُجُ بِقَوْلِهِ: «لِذَاتِهَا»
خُرُوجاً ظَاهِراً، فَلَا حَاجَةَ إِلَى دَعْوَى التَّبَادُرِ، وَفِيهِ: أَنَّ شَارِحَ «المطالع» أَخْرَجَهُ بِقَيْدِ «التَّأْلِيفِ وَالصُّورَةِ»،
لَا بِنَفْسِ الْمَقْدِمَاتِ وَحْدَهَا، وَبِالْجُمْلَةِ: إِنَّ لَوْحِظَتِ الْمَقْدِمَاتُ مَعَ الْهَيْئَةِ كَانَ الْخُرُوجُ ظَاهِراً أَيْضاً، ضَرُورَةً
أَنَّ الْمَقْدِمَاتِ لَا يَلْزَمُهَا الْقَوْلُ الْآخَرُ كَيْفَ مَا كَانَتْ وَهِيَ ظَاهِرٌ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ مِلَاحَظَةِ الْهَيْئَةِ.

قوله: (وَهُوَ مَا يَتَرَكَّبُ... إلخ) وهذا التَّعْرِيفُ شَامِلٌ لِمَادَّةِ الْمُسَاوَاةِ وَالْمُبَايَنَةِ وَالنُّصْفِيَّةِ وَالرُّبْعِيَّةِ،
ثُمَّ مَا يَحْتَرِزُ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: «لِذَاتِهِ» أَمْرَانِ، الْأَوَّلُ: هَذَا الْقِيَاسُ، وَالثَّانِي: الْقِيَاسُ الْمُبِينُ بِعَكْسِ النَّقِیْضِ؛ إِذِ
الْمُرَادُ بِاللُّزُومِ لِذَاتِهِ فِي هَذَا الْمَقَامِ اصْطِلَاحاً أَنْ لَا يَكُونُ اللَّزُومُ بِوَاسِطَةِ مُقَدِّمَةِ غَرِيبَةٍ؛ سِوَاءٍ لَمْ يَكُنْ
بِوَاسِطَةِ أَصْلٍ؛ كَمَا فِي الشَّكْلِ الْأَوَّلِ، أَوْ كَانَ بِوَاسِطَةِ لَيْسَتْ بِغَرِيبَةٍ؛ كَمَا فِي سَائِرِ الْأَشْكَالِ، فَإِنَّهَا تُرَدُّ
إِلَى الْأَوَّلِ بِوَاسِطَةِ الْعَكْسِ الْمُسْتَوِيِّ الْمَوْافِقِ فِي الْحُدُودِ، وَقَدْ فَسَّرَتِ الْوَاسِطَةُ الْغَرِيبَةُ بِوَاسِطَةٍ لَا تَكُونُ
لَازِمَةً لِشَيْءٍ مِنَ الْقَضَايَا الْمَلْزُومَةِ، عَلَى مَعْنَى لَا تَكُونُ لَازِمَةً لَصُورَةٍ ذَلِكَ الشَّيْءِ بِحَيْثُ لَا تَتَخَلَّفُ عَنْهَا
النَّتِيجَةُ أَصْلًا؛ كَمَا فِي قِيَاسِ الْمُسَاوَاةِ، فَإِنَّ النَّتِيجَةَ تَتَخَلَّفُ عَنْ صُورَةِ الْمُبَايَنَةِ النُّصْفِيَّةِ وَالرُّبْعِيَّةِ وَغَيْرِهَا،
أَوْ تَكُونُ لَازِمَةً لِبَعْضِ الْقَضَايَا، بِحَيْثُ لَا تَنْفَكُ عَنْ صُورَتِهَا النَّتِيجَةُ، لَكِنْ تَكُونُ مُخَالَفَةً لِلْقَضِيَّةِ الْمَلْزُومَةِ
وَهِيَ الْأَصْلُ فِي كِلَا الطَّرْفَيْنِ؛ كَمَا فِي عَكْسِ النَّقِیْضِ عَلَى مَذْهَبِ الْقُدَمَاءِ، أَوْ فِي أَحَدِهِمَا كَمَا فِي عَكْسِ
النَّقِیْضِ عَلَى مَذْهَبِ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَقَدْ ظَهَرَ أَنَّ قِيَاسَ الْمُسَاوَاةِ لَا لَزُومَ فِيهِ؛ لِتَخَلُّفِ النَّتِيجَةِ عَنِ الصُّورَةِ،
فَيَخْرُجُ عَنْ تَعْرِيفِهِ بِقَيْدِ «اللُّزُومِ»، فَالْخَارِجُ عَنِ التَّعْرِيفِ بِقَيْدِ «لِذَاتِهِ» هُوَ الْقِيَاسُ الْمُبِينُ بِعَكْسِ النَّقِیْضِ
فَقَطْ، عَلَى أَنَّ شَارِحَ «المطالع» قَالَ: إِنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَخْرُجَ عَنِ التَّعْرِيفِ كَمَا لَا يَخْرُجُ الْقِيَاسُ الْمُبِينُ
بِالْعَكْسِ بِلَا تَفَاوُتٍ، وَقَدْ مَرَّتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ، فَتَأَمَّلْ^(١).

(١) وَجِهَ التَّأَمُّلُ أَنْ نَقْلَ كَلَامِ شَارِحِ «المطالع» رَدَّ عَلَى الْقَوْمِ وَهُوَ حَقٌّ؛ لِأَنَّ اعْتِبَارَ الشَّكْلِ الرَّابِعِ مَعَ بَعْدِهِ عَنِ الطَّبَعِ
جَدّاً يُوْجِبُ اعْتِبَارَ الْقِيَاسِ الْمُبِينِ بِعَكْسِ النَّقِیْضِ كَمَا لَا يَخْفَى. اهـ مِنْهُ.



قول أحمد

مساوي لـ (ج) لكن لا لذاتيهما، بل بواسطة: أن كل مساوي المساوي للشيء مساوٍ لذلك الشيء، فحينئذ الصواب ترك قوله: «مثل»، إلا أن يراد به مادة عنوان قياس المساواة فقط، لكنها غير مشهورة، قوله: (عن مثل قولنا: جزء الجوهر... إلخ) والمراد بمثل ذلك أن تكون القضية التي تكون واسطة في لزوم لازمة لإحدى المقدمتين، لكنها تكون حدودها مغايرة لحدود القياس، تأمل،

المهادي

خليل

قوله: (أن كل مساوي المساوي للشيء... إلخ) فإن المقدمتين المذكورتين تنتجان^(١) (أ) مساوٍ لمساوي (ج)، فإذا ضممناها إلى تلك المقدمة، وقلنا: كل مساوي المساوي لشيء مساوٍ لذلك الشيء أنتجا (أ) مساوٍ لـ (ج)، ومن المعلوم أن تعريف القياس يشمل القياس البسيط والقياس المركب، وأيضاً ففي مادة المساواة قياسان، ثم قياس المساواة مع تلك المقدمة لا تنتج بالذات؛ لعدم تكرر الوسط؛ لا في القياس الأول وهو ظاهر، ولا في القياس الثاني؛ لأن محمول الصغرى مساوٍ لمساوي (ج)، وموضوع الكبرى مساوي المساوي لشيء، وهما متغايران، ولذلك قال قوم: إن المقدمة الغربية كل مساوٍ لمساوي (ج) فهو مساوٍ لـ (ج)، فيتكرر الوسط في القياس الثاني، وأما عدم التكرار في القياس الأول فباق، فأحد الأمرين لازم: إما اختلال تعريف القياس^(٢) إن لم يُسمَّ قياس المساواة قياساً في الاصطلاح، وإما اختلال القاعدة الناطقة باشتراط تكرر الوسط. واغلم أن شروط الإنتاج قسمان: شرط لتحقيق الإنتاج؛ كالشروط المعتمدة في الأشكال الأربعة، وشرط للعلم بالإنتاج والتكرار من قبيل الثاني، على ما في «شرح المطالع»، فتأمل فإنه دقيق.

قوله: (لكنها تكون حدودها... إلخ)؛ أي: في كلا الطرفين أو في أحدهما على المذهبين، ولذلك أطلق الحد، وتقديم القول المتعلق بجزء الجوهر سهو من الناسخ.

قوله: (تأمل) في أن المغايرة المذكورة^(٣) هل توجب التفاوت بين القياس المبين بالعكس المستوي، وبين القياس المبين بعكس النقيض في ظهور الإنتاج أو لا توجب، وإلى الثاني ذهب شارح

(١) أي: يستلزمان هذا القول لكن ذلك اللزوم ليس على الطريق المعهود من الأشكال الأربعة، وهو ظاهر. اهـ منه.

(٢) لأنه ليس بمانع. اهـ منه.

(٣) محصولة أن وجه التأمل يحتمل أمرين: الأول: أن التفاوت لا يوجب خروج القياس المبين بعكس النقيض كما ذهب إليه شارح «المطالع»، والثاني: يوجهه كما أشار إليه أبو الفتح، والأول أقوى كما هو المتبادر عن الأصل، فتبصر. اهـ منه.



كَمَا فِي الْمُسَاوَةِ وَالظَّرْفِيَّةِ، وَحَيْثُ لَا تَصْدُقُ فَلَا تَتَحَقَّقُ، كَمَا فِي: النَّصْفِيَّةِ [١٧/ب] والرُّبْعِيَّةِ وَغَيْرِهِمَا،

قول أحمد

قوله: (كَمَا فِي الْمُسَاوَةِ وَالظَّرْفِيَّةِ... إلخ)؛ لَأَنَّ مُسَاوِي الْمُسَاوِي مُسَاوٍ، وَكَذَا ظَرْفُ الظَّرْفِ ظَرْفٌ، قوله: (كَمَا فِي النَّصْفِيَّةِ وَالرُّبْعِيَّةِ... إلخ)؛ فَإِنَّ نِصْفَ النَّصْفِ لَيْسَ بِنِصْفٍ، وَكَذَلِكَ رُبْعُ الرُّبْعِ لَيْسَ بِرُبْعٍ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْكُسُورِ.

المبادي

خليل

«المطالع»، وأجاب أبو الفتح بعدم تكرُّر الحدِّ الأوسط، ويُبعد الانتقال من القياس المبين بالعكس التقيُّص دون المبين بالعكس المستوي. اهـ، وفيه: أَنَّهُ لَيْسَ بِأَبْعَدَ عَنِ الشَّكْلِ الرَّابِعِ حَتَّى اسْقَطَ بَعْضُهُمْ^(١) عَنِ دَرَجَةِ الْإِعْتِبَارِ كَمَا لَا يَخْفَى.

ثم اِغْلَمْ أَنَّ الْمَوْجِبَةَ الْكُلِّيَّةَ وَالسَّلَابَةَ الْكُلِّيَّةَ مُسْتَلْزِمَتَانِ لِلْمَوْجِبَةِ الْجَزْئِيَّةِ وَالسَّلَابَةِ الْجَزْئِيَّةِ اسْتِلْزَامَ الْأَخْصِ لِلْأَعْمِ، فَالضَّرْبُ الْأَوَّلُ الْمُنْتَجِجُ لِلْمَوْجِبَةِ الْكُلِّيَّةِ، وَالضَّرْبُ الثَّانِي الْمُنْتَجِجُ لِلْسَّلَابَةِ الْكُلِّيَّةِ قِيَاسَانِ بِالنَّسْبَةِ إِلَيْهِمَا، وَلَيْسَا بِقِيَاسَيْنِ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْجَزْئِيَّتَيْنِ اللَّازِمَتَيْنِ لِلْقِيَاسَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ، فَانْتَقَضَ تَعْرِيفُ الْقِيَاسِ بِهِذَيْنِ الْقِيَاسَيْنِ بِإِعْتِبَارِ اسْتِلْزَامِهِمَا الْجَزْئِيَّتَيْنِ، وَأَجَابَ عَنْهُ بَعْضُ الْمَدْقِّقِينَ أَنَّ الْمُرَادَ بِلُزُومِ قَوْلٍ آخَرَ هُوَ اللَّزُومُ بَلَا وَاسْطَةٍ بِحَسَبِ نَفْسِ الْأَمْرِ، وَجَمِيعُ إِنتَاجِ الْأَشْكَالِ الْأَرْبَعَةِ لَازِمٌ مِنَ الْأَقْيَسَةِ بِحَسَبِ نَفْسِ الْأَمْرِ بَلَا وَاسْطَةٍ، وَإِنَّمَا الْوَاسِطَةُ فِيمَا عَدَا الْأَوَّلَ فِي اللَّزُومِ الْعِلْمِي الْحَاصِلِ بِوَاسِطَةِ الْعَكْسِ^(٢)، فَالشَّكْلُ الْأَوَّلُ لَيْسَ فِيهِ وَاسْطَةٌ لَا بِحَسَبِ نَفْسِ الْأَمْرِ وَلَا بِحَسَبِ الْعِلْمِ، عَلَى أَنَّ الْمَعْتَبَرَ فِي صَحَّةِ التَّعْرِيفِ مُسَاوَةُ الْمَعْرِفِ -بِالْفَتْحِ- لِلْمَعْرِفِ -بِالْكَسْرِ-، لَا بِحَسَبِ جَمِيعِ الْإِعْتِبَارَاتِ لِلْمَعْرِفِ -بِالْكَسْرِ-. اهـ، وَأَقُولُ فِي الْجَوَابِ عَنِ أَصْلِ الْإِيرَادِ: إِنَّ التَّعْرِيفَ مُشْتَمِلٌ عَلَى الْعِلَلِ الْأَرْبَعِ، فَالْقَوْلُ الْآخَرُ هُوَ الْعِلَّةُ الْغَائِيَّةُ الْبَاعِثَةُ لِتَأْلِيفِ الْقَضَايَا وَتَرْتِيبِهَا، فَكَوْنُ الْجَزْئِيَّتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ عِلَّةً غَائِيَّةً لِلتَّأْلِيفِ الْوَاقِعِ فِي الضَّرْبَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّ لَهُمَا ضَرْبَيْنِ آخَرَيْنِ، عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ الْآخَرَ هُوَ الْمَطْلُوبُ، فَكَوْنُهُمَا مَطْلُوبَيْنِ مِنَ الضَّرْبَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّ الْفَكْرَ هُوَ الْحَرَكَةُ، وَهِيَ مِنَ الْمَطْلُوبِ إِلَى الْمَبَادِي، ثُمَّ مِنَ الْمَبَادِي إِلَى الْمَطْلُوبِ، وَبِاللَّهِ الْعِصْمَةُ.

(١) وهم القدماء. اهـ منه.

(٢) محصولة أن الأشكال الأربعة مستلزمة لنتائجها بالذات في نفس الأمر؛ أما الرد إلى الأول لخفاء الإنتاج فيما عدا الأول، ففائدة الرد علمنا بالإنتاج لا الإنتاج نفسه، فإنه حاصل بدون الرد، فافهم فإنه من النفائس. اهـ منه.



وأيضاً احترازٌ عن مثل: جزء الجوهر ما يُوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر، وكلُّ ما ليس بجوهر لا يُوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر، المنتج لقولنا: جزء الجوهر جوهر؛ فإنه بواسطة عكس نقیض الكبرى، أعني قولنا: وكلُّ ما يُوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فهو جوهر.

(قول آخر) هو النتيجة، ومعنى آخريتها: ألا تكون إحدى مقدماتي القياس الاقتراني من الصغرى والكبرى، أو الاستثنائي من الشرطية أو الرافعة أو الواضعة، وأما ألا تكون جزءاً في إحدى المقدمتين فغير مستلزم، وإنما شرط الآخرة؛

قول أحمد

قوله: (عن مثل جزء الجوهر... إلخ) والمراد بمثل ذلك أن تكون القضية التي تكون واسطة في اللزوم لازمة لإحدى المقدمتين، لكن يكون أحدهما مغايراً لحدود القياس، تأمل^(١)،

المبادي

قوله: (عن مثل جزء الجوهر... إلخ) لا وجه لتقديم هذا القول على القولين الآتين؛ لسبقهما في الشرح، بل هو سهو من الناسخ الأول.



خاتمة

قال المصنف: (قول آخر) والمراد باللزوم أعم من البين وغير البين؛ ليندرج فيه الشكل الكامل وغير الكامل، والكامل: ما يظهر عنه المطلوب من غير تغيير في شيء مما في القياس، وهو الشكل الأول والقياس الاستثنائي، وغير الكامل: ما بين لزوم النتيجة عنه بتغيير وضع الحدود؛ كالشكل الثاني والثالث والرابع، ثم القول اللازم يجب أن يكون مغايراً لكل واحدة من المقدمات، فإنه لو لم يُعتبر^(٢) ذلك لزم أن يكون كل قضيتين قياساً كيف كانتا لاستلزامهما إحداهما؛ كذا قالوا، وفيه^(٣) : أن المتبادر من التعريف أن القول الآخر هو الباعث للتأليف، فهو المترتب علمه على علم المقدمتين، فتأمل^(٤).

(١) في المخطوط جاء بعد: قوله: «قوله: (كما في المساواة والظرفية)».

(٢) قوله: (لو لم يعتبر)؛ أي: لولا الآخرة لكانت النتيجة إما عين المقدمتين، أو عين أحدهما فقط، وذلك أن الآخرة لما كانت عن عدم كونه واحداً من المقدمتين تحقق انتفاؤها بكونه واحداً منهما فبالأولى بكونه عندهم، ولا غبار عليه فتفطن. اهـ منه.

(٣) أي: في اللزوم المذكور. اهـ منه.

(٤) وجهه أنهم احتزوا بقيد الآخر عن ذلك، مع أنه لا حاجة إليه؛ لأن المراد من القول اللازم هو المترتب علمه على العلمين. اهـ منه.



إِذْ لَوْلَاهَا لَكَانَ إِمَّا هَذَيْنَا، أَوْ مُصَادَرَةٌ عَلَى الْمَطْلُوبِ مُسْتَلْزِمَةٌ^(١) عَلَى الدَّوْرِ الْمَهْرُوبِ عَنْهُ.

فَإِنْ قُلْتَ: الْقَضِيَّةُ الْمُرَكَّبَةُ الْمُسْتَلْزِمَةُ لِعَكْسِهَا، وَعَكْسُ نَقِيضِهَا، يَصْدُقُ عَلَيْهَا التَّعْرِيفُ، وَلَا يُسَمَّى قِيَاسًا؟ قُلْتُ: لَا نُسَلِّمُ؛ فَإِنَّهَا لَا تُسَمَّى أَقْوَالًا، بَلْ قَوْلًا وَاحِدًا مُرَكَّبًا مِنْ أَقْوَالٍ، كَذَا أَجَابُوا!

قول أحمد

قوله: (لَكَانَ إِمَّا هَذَيْنَا، أَوْ مُصَادَرَةٌ عَلَى الْمَطْلُوبِ) أَي: لَوْلَا الْآخِرِيَّةُ لَكَانَتِ النَّتِيجَةُ إِمَّا عَيْنَ الْمُقَدَّمَتَيْنِ، فَيَكُونُ هَذَيْنَا وَلَعَوًّا مِنَ الْكَلَامِ، وَإِمَّا عَيْنَ إِحْدَاهُمَا فَقَطْ، فَيَكُونُ مُصَادَرَةٌ عَلَى الْمَطْلُوبِ؛ لِأَنَّهَا كَوْنُ^(٢) الْمُدَّعَى جُزْءًا مِنَ الدَّلِيلِ، بِأَنْ تَكُونَ إِحْدَى مُقَدَّمَتَيْهِ، وَهِيَ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى الدَّوْرِ الْمُسْتَلْزِمِ لِلْمُحَالِ، وَهُوَ تَوَقُّفُ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ، وَأَيْضًا النَّتِيجَةُ مَطْلُوبَةٌ غَيْرُ مَفْرُوضَةٍ التَّسْلِيمِ، بِخِلَافِ الْمُقَدَّمَاتِ.

قوله: (كَذَا أَجَابُوا) فِيهِ إشارَةٌ إِلَى أَنَّ فِي الْجَوَابِ نَظْرًا، وَوَجْهَهُ: أَنَّ الْقَضِيَّةَ الْمُرَكَّبَةَ حِينَئِذٍ

المهادي

خليل

قوله: (إِمَّا عَيْنَ الْمُقَدَّمَتَيْنِ) وَفِيهِ: أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ لَازِمًا لِنَفْسِهِ، فَلَا يَكُونُ مُحْتَمَلًا.

قوله: (لِأَنَّهَا)؛ أَي: لِأَنَّ الْمَصَادِرَةَ فِي الْأَصْطِلَاحِ كَوْنُ الْمُدَّعَى جُزْءًا مِنَ الدَّلِيلِ بِأَنْ يَكُونَ... إلخ، أَوْ بِأَنْ تَكُونَ صَحَّتُهَا مَوْقُوفَةً عَلَى صَحَّةِ الْمُدَّعَى، فَعَلَى كِلَا التَّقْدِيرَيْنِ يَلْزَمُ تَوَقُّفُ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ. قوله: (الْمُسْتَلْزِمُ لِلْمُحَالِ) احْتِرَازٌ عَنِ الدَّوْرِ الْمَعْنِيِّ؛ كَتَوَقُّفِ الْأَبْوَةِ عَلَى الْبُنْوَةِ وَبِالعَكْسِ، فَإِنَّ كُلًّا مِنْهُمَا لَا يَتَصَوَّرُ بَدُونِ الْآخَرِ وَلَيْسَ بِمُحَالٍ.

قوله: (وَأَيْضًا النَّتِيجَةُ مَطْلُوبَةٌ) وَهَذَا يَجْعَلُ لَفْظَ «الْآخِرِ» لِلإِيضَاحِ، وَأَيْضًا إِنَّ النَّتِيجَةَ: مَا لِأَجْلِهِ التَّأْلِيفُ، فَالْمُرَادُ بِالْقَوْلِ الْآخِرِ: مَا هُوَ بَاعِثُ التَّأْلِيفِ، وَلَيْسَتْ الْمَقْدَّمَاتُ كَذَلِكَ، وَأَيْضًا عِلْمُ النَّتِيجَةِ حَاصِلٌ مِنْ عِلْمِ الْمَجْمُوعِ مُتَأَخِّرٌ عَنْهُ، وَعِلْمُ الْمَقْدَّمَاتِ سَابِقٌ عَلَيْهِ، وَأَيْضًا إِنَّ النَّتِيجَةَ: مَا مِنْهَا الْحَرَكَةُ لَا إِلَيْهَا الْحَرَكَةُ، فَالْمُرَادُ بِالْقَوْلِ الْآخِرِ: مَا مِنْهُ الْحَرَكَةُ، فَعُلِمَ خُرُوجُ الْقَضِيَّةِ الْمُرَكَّبَةِ مِنَ التَّعْرِيفِ أَيْضًا، فَتَأْمَلُ^(٣).

قَالَ السَّارِحُ الْعَلَّامَةُ: (كَذَا أَجَابُوا)؛ أَي: أَجَابَ الْجُمْهُورُ؛ لِأَنَّ مِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَجِبْ كِشَارِحُ «السَّمْسِيَّةِ».

قوله: (إِشارَةٌ إِلَى أَنَّ فِي الْجَوَابِ نَظْرًا) وَأَنْتَ خَبِيرٌ بِأَنَّ نَاقِضَ التَّعْرِيفِ مُسْتَدَلٌّ، وَالْمَوْجَّهَ مَانِعٌ،

(١) عَلَى هَامِشِ الْأَصْلِ: «مُشْتَمِلَةٌ»، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّهُ مِنْ نَسْخَةِ أُخْرَى.

(٢) كَذَا فِي الْمَخْطُوطِ، عَلَى مَعْنَى أَنَّ النَّتِيجَةَ إِنْ تَقَدَّمَتْ صَارَتْ جُزْءًا مِنَ الدَّلِيلِ، وَهَذِهِ مُصَادَرَةٌ تَسْتَلْزِمُ الدَّوْرَ... إلخ.

(٣) وَجْهُهُ أَنَّ اسْتِلْزَامَ هَذِهِ الْعِبَارَاتِ بَعْضُهَا لِبَعْضٍ لَا يَضُرُّ وَهُوَ ظَاهِرٌ. اهـ منه.

**قول أحمد**

تكون قولاً مؤلفاً من أقوال متى سلّمت لزم عنها لذاتها قول آخر؛ فيصدق التعريف عليها بلا ريب، والجواب الصحيح أن يقال: المراد باللزوم اللزوم على طريق الاكتساب كما مر في تعريف المَعْرِفِ.

العمادي**خليل**

فكانه قال: إنَّ المتبادر من المؤلف من أقوال: ما لم يمتزج بحيث يعدُّ قولاً واحداً، ولذلك لا يخلو القياس عن الواو الدالة على الاقتران، وعن أداة الاستثناء، فالقضية المركبة ليست كذلك، فإنها في غاية الامتزاج، ولذا دخلت في تعريف القضية^(١) بلا تكلف، ولم يدخل في تعريف القياس، فلا غبار عليه.

قوله: (بلا ريب)؛ يعني: أنَّ الجواب المذكور الذي هو المنع كما مرَّ مكابرة غير مسموعة، وفيه: أنَّ دعوى البدهية في محل النزاع غير مسموعة، وإلا لزم غفول أصحاب التعريف عن الانتقاض البديهي قرناً بعد قرن، إلى أن ينتهي الكلام إلى الناقص، وهو مستبعد جداً، على أنه قد ظهر من حديث التبادر^(٢) أنه ليس بمكابرة، وما ذكره المحشي في ردِّ جوابهم فهو إعادة للسؤال من غير زيادة شيء ولا نقص، فهو ليس بشيء؛ إلا أنَّ الدفع لا يخلو عن تكلف، ولهذا قال: «كذا أجابوا».

قوله: (على طريق الاكتساب) والقرينة ظاهرة؛ لأنَّ كون القول الشارح والقياس طريقي النظر والكسب ظاهراً، فكون المراد بالقول الآخر المكتسب والمطلوب منها^(٣)، أو ما لأجله التأليف إلى آخر ما مرَّ، مناظ، وأيضاً إنَّ القول الآخر يلزم عنها^(٤) لا يلزمها، والفرق ظاهر؛ لأنَّ الأوَّل يفيد حصول القول عن الأقوال، والثاني يفيد أنَّ القول الآخر لا ينفك عن الأقوال، فالجواب من وجوه، فتأمل في تطبيقها على قواعد التوجيه والمناظرة، فإنَّ صحَّة التوجيه وعدم صحَّته يظهر بها، أمَّا بعد الأجوبة فغير مُضَرٍّ؛ لأنَّ أدنى الاحتمال يكفي للمانع الموجِّه على ما قال الشارح في حواشي «الفصول»، وفيه: أنَّ إرادة ما لا يفهم من اللفظ في التعريف ظاهراً^(٥) باطلة، والاعتراف بها عينُ الاعتراف بفساد التعريف عند المحققين على ما في «شرح القسطاس»؛ هذا مقتضى قاعدة التعريف، فإنهم شرطوا أن يكون التعريف أوضح وأجلى، وهذا قد يجول في خلدي، لكنَّ أصحاب التوجيه لا يراعون ذلك الأصل،

(١) المعرفة بأنها قول يحتمل الصدق والكذب. اهـ منه.

(٢) لأن المتبادر من التسليم أن كلاً منها مشتمل على الحكم، فيكون المؤلف عبارة عن القضايا المستفادة من عبارة مستقلة. اهـ منه.

(٣) أي: من الأقوال. اهـ منه.

(٤) أي: عن الأقوال. اهـ منه.

(٥) لفظ (ظاهراً) لم يذكر في موضع منه وفي موضع منه ذكر. اهـ منه.



[نوعا القياس:]

(وهو) أي: القياسُ قِسْمَانِ؛ لأنَّه:

١ - [القياس الاقتراني]:

(إِمَّا اقْتِرَانِيٌّ) إِنْ لَمْ تَكُنِ النَّتِيجَةُ أَوْ نَقِیْضُهَا مَذْكُورَةً فِيهِ بِالْفِعْلِ؛ صُورَةً،

قول أحمد

قوله: (صُورَةً) إشارة إلى جواب ما يتَّجِهُ على تعريف الاستثنائي، كما أنَّ كَوْنَ النَّتِيجَةِ مَذْكُورَةً فِي الْقِيَّاسِ بِالْفِعْلِ يُنَافِي آخِرِيَّتَهَا بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ سَابِقاً، وَكَوْنَ نَقِیْضِهَا مَذْكُوراً [١/٢٥] فِيهِ

المجادي

.....

.....

خليل

والحقُّ ما ذكره السَّارِحُ فِي «فصول البدائع»، وَلَعَلَّ ذَلِكَ شَرْطُ الْأُولَوِيَّةِ؛ نَظِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُمْ شَرَطُوا تَقْدِيمَ الْجَنْسِ عَلَى الْفَضْلِ فِي الْحَدِّ التَّامِّ، حَتَّى ظَنَّ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ يَخْرُجُ الْحَدُّ عَنِ التَّمَامِيَّةِ؛ إِذْ لَمْ يُرَاعَ التَّرْتِيبُ، وَالْمَحَقِّقُونَ قَالُوا: إِنَّهُ شَرْطُ الْأُولَوِيَّةِ.



قوله: (جَوَابُ مَا يَتَّجِه) بَعْدَ بَيَانِ الْمَرَادِ بِالْقَوْلِ الْآخِرِ، اتَّجَاهُ ذَلِكَ بَعِيدٌ لَا يَنَاسِبُ إِيجَازَ الرِّسَالَةِ، عَلَى أَنَّ الْمُنَاسِبَ فِي أَمْثَالِ ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ تَحْقِيقُ الْمَقَامِ بَحِثٌ ائْتَدَعَ فِي ضِمْنِهِ مَا يَتَوَهَّمُ تَوَجُّهُهُ، وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ عَلَى مَا أُفِيدَ بِهِ^(١).

قوله: (يُنَافِي آخِرِيَّتَهَا) وَأَيْضاً يُلْزَمُ الْمَصَادَرَةُ عَلَى الْمَطْلُوبِ، وَأَيْضاً يَكُونُ الْقِيَّاسُ لُغَوياً؛ لِأَنَّ أَجْزَاءَ الْقِيَّاسِ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ مَعْلُومَةً قَبْلَ عِلْمِ النَّتِيجَةِ، فَتَعْرِيفُ الْقِيَّاسِ الْاِسْتِثْنَائِيِّ بَاطِلٌ مِنْ وُجُوهٍ، فَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: هُوَ مَا كَانَتْ النَّتِيجَةُ أَوْ نَقِیْضُهَا مَذْكُوراً فِيهِ بِالْقُوَّةِ الْقَرِيبَةِ مِنَ الْفِعْلِ، حَتَّى لَا يَرِدَ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ اِسْتِثْنَائِيّاً لِاشْتِمَالِهِ عَلَى أَدَاةِ الْاِسْتِثْنَاءِ وَهِيَ «لَكِنْ»؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ «إِلَّا» الَّتِي هِيَ أَدَاةُ الْاِسْتِثْنَاءِ حَقِيقَةٌ بِمَعْنَى «لَكِنْ» فِي الْمُسْتَشْنَى الْمُنْقَطِعِ، كَمَا أَنَّ الْاِقْتِرَانِيَّ لَاشْتِمَالِهِ عَلَى أَدَاةِ الْجَمْعِ وَالْاِقْتِرَانِ وَهِيَ الْوَائِ الْوَاصِلَةُ يُسَمَّى اقْتِرَانِيّاً.

(١) لأن المسوق له الكلام بيان المراد، أو الجواب للسؤال المقدر، وبينهما فرق واضح. سمع منه.



(كَقَوْلِنَا: كُلُّ جِسْمٍ مُؤَلَّفٌ، وَكُلُّ مُؤَلَّفٍ مُحَدَّثٌ؛ فَكُلُّ جِسْمٍ مُحَدَّثٌ) وَهُوَ لَيْسَ بِمَذْكُورٍ فِي الْقِيَاسِ بِالْفِعْلِ لَا نَفْسَهُ وَلَا نَقِيضَهُ، بَلْ بِالْقُوَّةِ؛ لِذِكْرِ مَادَّتِهِ دُونَ صُورَتِهِ.

٢- [القياس الاستثنائي]:

(وَأَمَّا اسْتِثْنَائِيٌّ)، إِنْ كَانَتِ النَّتِيجَةُ أَوْ نَقِيضُهَا مَذْكُورَةً فِيهِ بِالْفِعْلِ [١/١٨]، (كَقَوْلِنَا: إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مُوجُودٌ)، لَكِنَّ الشَّمْسَ طَالِعَةً؛ فَالنَّتِيجَةُ وَهِيَ ^(١): النَّهَارُ مُوجُودٌ، مَذْكُورَةٌ فِيهِ بِالْفِعْلِ، أَيْ: بِصُورَتِهَا، أَوْ تَقُولُ: (لَكِنَّ النَّهَارَ لَيْسَ بِمَوْجُودٍ؛ فَالشَّمْسُ لَيْسَتْ بِطَالِعَةٍ)، فَتَقِيضُ النَّتِيجَةَ، أَيْ: الشَّمْسُ طَالِعَةً، مَذْكُورٌ فِيهِ بِالْفِعْلِ.

[حدود القياس الاقتراني]:

وَلَمَّا فَرَعَ مِنْ تَعْرِيفِ الْقِيَاسِ وَتَقْسِيمِهِ إِلَى قِسْمَيْنِ، شَرَعَ فِي تَقْسِيمِ كُلِّ مِنَ الْقِسْمَيْنِ وَأَحْكَامِهِ.

فَالْقِيَاسُ الْاِقْتِرَانِي: مُشْتَمِلٌ عَلَى حُدُودٍ ثَلَاثَةٍ: مَوْضُوعِ الْمَطْلُوبِ، وَمَحْمُولِهِ، وَالْمُكْرَّرِ بَيْنَهُمَا فِي الْمَقْدَمَتَيْنِ؛ فنقول:

قول أحمد

بِالْفِعْلِ يَسْتَلْزِمُ أَنْ لَا يُمَكِّنَ التَّصَدِيقُ بِالنَّتِيجَةِ؛ إِذْ مَعَ التَّصَدِيقِ بِنَقِيضِهَا لَا يُمَكِّنُ التَّصَدِيقُ بِهَا، وَتَقْرِيرُ الْجَوَابِ: أَنَّ الْمُرَادَ بِذِكْرِ النَّتِيجَةِ فِي الْقِيَاسِ ذِكْرُهَا بِصُورَتِهَا فِيهِ، أَيْ: ذِكْرُ أَجْزَائِهَا عَلَى التَّرْتِيبِ الَّذِي فِي النَّتِيجَةِ، بِدُونِ اعْتِبَارِ الْحُكْمِ فِيهَا، وَكَذَا الْمُرَادُ بِذِكْرِ النَّقِيضِ ذِكْرُ أَجْزَاءِ النَّقِيضِ عَلَى التَّرْتِيبِ الَّذِي فِي النَّقِيضِ، بِدُونِ اعْتِبَارِ الْحُكْمِ فِيهَا، أَلَا تَرَى أَنَّ النَّتِيجَةَ مُحْتَمِلَةٌ لِلتَّصَدِيقِ وَالْكَذِبِ، وَالْمَذْكُورُ فِي الْقِيَاسِ لَا يَحْتَمِلُهُمَا؟

العمادي

خليل

(١) فِي الْأَصْلِ: «وَهُوَ».



(المُكْرَّرُ بَيْنَ مُقَدِّمَتَيِ الْقِيَاسِ يُسَمَّى حَدًّا أَوْسَطَ)؛ لَتَوَسُّطِهِ بَيْنَ طَرَفَيِ الْمَطْلُوبِ،
كالمؤلف في المثال المذكور.

(وَمَوْضُوعُ الْمَطْلُوبِ يُسَمَّى: حَدًّا أَصْغَرَ)؛

قول أحمد

قوله: (وَمَوْضُوعُ الْمَطْلُوبِ) إعلم أَنَّ النَّتِيجَةَ مِنْ حَيْثُ تَفَرُّعُهَا عَلَى الْقِيَاسِ وَحُصُولُهَا مِنْهُ تُسَمَّى نَتِيجَةً، وَمِنْ حَيْثُ تُطْلَبُ بِالْقِيَاسِ تُسَمَّى مَطْلُوبًا، وَالْمُرَادُ بِالْمُقَدِّمَةِ هَاهُنَا هِيَ الْقَضِيَّةُ الَّتِي جُعِلَتْ جُزْءَ الْقِيَاسِ، وَتَسْمِيَةُ الْمَوْضُوعِ وَالْمَحْمُولِ حَدًّا؛ لكونهما طَرَفَيْنِ

العقادي

قوله: (وَتَسْمِيَةُ الْمَوْضُوعِ وَالْمَحْمُولِ... إلخ) إِنَّمَا لَمْ يَقُلْ: وَتَسْمِيَةُ مَوْضُوعِ الْمَطْلُوبِ وَمَحْمُولِهِ؛ لِشَمْلِ وَجْهِ التَّسْمِيَةِ الْمُكْرَّرِ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ الْمُكْرَّرَ إِمَّا مَوْضُوعٌ فِي الْقَضِيَّةِ أَوْ مَحْمُولٌ فِيهَا، كَمَا لَا يَخْفَى.

خليل

قال المصنف: (وَمَوْضُوعُ الْمَطْلُوبِ) هَذَا التَّفْصِيلُ إِنَّمَا يَجْرِي فِي الْقِيَاسِ الْحَمَلِيِّ دُونَ الْقِيَاسِ الشَّرْطِيِّ، وَهُوَ مَا لَمْ يَتَرَكَّبْ عَنْ مَجَرَّدِ الْحَمَلِيَّاتِ؛ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَسَاقُ كَلَامِهِ كَمَا قَصَرَ بَيَانَ الْعَكْسِ وَالتَّنَاقُضِ عَلَى الْحَمَلِيِّ، وَلَوْ قَالَ بَدَلُ الْمَوْضُوعِ: الْمَحْكُومَ عَلَيْهِ، وَبَدَلُ الْمَحْمُولِ: الْمَحْكُومَ بِهِ، فَإِنَّ سَائِرَ الْأَصْطِلَاحَاتِ الْمَذْكُورَةَ فِي الْكِتَابِ جَارِيَةٌ فِي الْقِيَاسِ الشَّرْطِيِّ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْحَدَّ الْأَوْسَطَ إِنْ كَانَ ثَلَاثًا فِي الصُّغْرَى مُقَدِّمًا فِي الْكُبْرَى فَهُوَ الشَّكْلُ الْأَوَّلُ، وَإِنْ كَانَ بِالْعَكْسِ فَهُوَ الرَّابِعُ، وَإِنْ كَانَ تَالِيًا فِيهِمَا فَهُوَ الثَّانِي، وَإِنْ كَانَ مُقَدِّمًا فِيهِمَا فَهُوَ الثَّالِثُ، وَعَلَى قِيَاسِ الْحَمَلِيَّاتِ شَرَايِطُ إِنتَاجِهَا حَتَّى يُشْتَرَطَ فِي الْأَوَّلِ إِيْجَابُ الصُّغْرَى وَكُلِّيَّةُ الْكُبْرَى، وَفِي الثَّانِي اخْتِلَافُ الْمَقْدِّمَتَيْنِ فِي الْكَيْفِ وَكُلِّيَّةُ الْكُبْرَى؛ نَحْو: كُلَّمَا كَانَتْ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ، وَكُلَّمَا كَانَ النَّهَارُ مَوْجُودًا فَالْأَرْضُ مُضِيئَةً؛ لَكَانَ أَضْبَطَ، وَأَفِيدَ^(١) كَمَا لَا يَخْفَى.

قوله: (عَلَى الْقِيَاسِ) خَصَّ الْقِيَاسَ بِالذِّكْرِ لَكُونَ الْكَلَامِ فِيهِ، وَإِلَّا فَالنَّتِيجَةُ تَعْمُ الْأَدْلَةَ كُلَّهَا، وَكَذَا الْكَلَامُ فِي الْمَطْلُوبِ، فَإِنَّهُ يَعْمُ الْأَدْلَةَ، بَلْ يَعْمُ الْمَعْرِفَاتِ أَيْضًا، وَهُوَ -أَي: الشُّمُولُ- شَائِعٌ عِنْدَ أَرْبَابِ التَّحْصِيلِ كَمَا لَا يَخْفَى.

قوله: (هَاهُنَا) إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ لِلْمُقَدِّمَةِ إِطْلَاقًا آخَرَ؛ فَإِنَّهَا تُطْلَقُ عَلَى مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الشُّرُوعُ فِي الْعِلْمِ، وَمَا يُعِينُ فِي تَحْصِيلِهِ، وَعَلَى مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ، وَمَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ صَحَّةُ الدَّلِيلِ.

قوله: (جُزْءُ الْقِيَاسِ) أَوْ حُجَّةٌ، الْعِبَارَةُ هَكَذَا فِي «الْإِشَارَاتِ»، فَاسْتَصْعَبُوا هَذَا الْعَطْفَ، وَقَالُوا: إِنَّ كَلِمَةَ «أَوْ» إِشَارَةٌ إِلَى الْمَذْهَبَيْنِ فِي الْمَقْدِّمَةِ، وَبَعْضُهُمْ قَالُوا: إِنَّهُ تَرَدَّدٌ مِنَ الشَّيْخِ فِي الْأَصْطِلَاحِ، وَبَعْضُهُمْ قَالُوا: الْمُرَادُ بِالْحُجَّةِ مَا عَدَا الْقِيَاسَ، وَبَعْضُهُمْ قَالُوا: إِنَّ كَلِمَةَ «أَوْ» لِلْإِضْرَابِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ كَلِمَةَ

(١) عَلَى مَا قَالَ أَبُو الْفَتْحِ فِي «حَاشِيَةِ التَّهْذِيبِ». اهـ منه.



لأنه في الغالب أقل أفراداً من المحمول، فيكون أصغر.

قول أحمد

للقضية، والحد في اللغة الطرف، قوله: (لأنه في الغالب) الأغلب (أقل أفراداً)، ويجوز أن تكون تسمية الموضوع أصغر لتشبيهه قليل الأفراد بقليل الأجزاء، وكذا تسمية المحمول أكبر،

العمادي

خليل

«أو» للتخير والترديد، وأشار الإمام في شرحه إلى أن المقدمة جزء الحجة، وبيان ما في هذه الأقوال لا يتحمل هذا المختصر.

قوله: (للقضية) أعم من المطلوب والنتيجة؛ لأن الحد الأوسط طرف للقضية أيضاً، ولذا أطلقها. قال الشارح العلامة: (لأنه في الغالب أقل أفراداً)؛ أي: لأنه أخص في الغالب، والأخص أقل أفراداً من الأعم، والظاهر: أن الاعتبار هو الضرب الأول من الشكل الأول؛ لأن المنطق مقدمة الحكمة، ومسائلها موجبات كليات، والضرب الأول هو العمدة، وإلا فموضوع^(١) السالبة لا يكون أخص، وموضوع^(٢) الموجبة الجزئية لا يكون أخص في الغالب، وكون المقدم أقل أفراداً باعتبار موضوع المقدم، فإن الأصغر شامل للمقدم أيضاً، وكذلك الأكبر شامل للتالي أيضاً، والاصطلاح جارٍ في الحملية، ثم نقل إلى المقدم والتالي، وهو الظاهر من كلام المصنف في العكس، وقد صرح شارح الإشارات بخصيص تعريف العكس بالحملية.

قوله: (ويجوز أن تكون) الفرق: أن ما ذكره الشارح مبني على تشبيه عنوان الموضوع والمحمول بالإناء الصغير، والإناء^(٣) الكبير، فكان الأفراد في جوفهما^(٤)، وما ذكره المحشي مبني على تشبيههما بالجسم الصغير قليل الأجزاء، وبالجسم العظيم كثير الأجزاء، ويؤيده تسميتهم الكبرى عظمى، وقال المحقق الطوسي: والأوسط يسمى أوسط؛ لأنه واسطة بين حدي المطلوب، بها تبين الحكم بأحدهما على الآخر، والأصغر عند اقتناص الحكم الكلي الإيجابي، والأكبر يسمى أكبر لكونه كلياً فوق الأوسط في ذلك الترتيب. اهـ وهذا وجه غير ما ذكره؛ تأمل^(٥).

(١) كما في الضرب الثاني والرابع. اهـ منه.

(٢) كما في الضرب الثالث. اهـ منه.

(٣) والحد الأصغر والحد الأوسط والحد الأكبر منطبق بعضها على بعض؛ كالأواني المنطبقة بعضها على بعض، وبهذا ظهر الفرق بين هذا وبين ما ذكر. اهـ منه.

(٤) وما قيل في توجيه كلام الشارح من أن مجموع الأفراد الأقل إذا اجتمع يكون أصغر بالنسبة إلى مجموع الأفراد الأكثر، فتكون التسمية بالحقيقة لا بالمجاز، فمردود؛ لأن اتصاف جميع الأفراد بالصغر والكبر لا يكاد أن يكون حقيقة، بل يكون على طريق التشبيه، ولأن قليل الأفراد هو العنوان لا الأفراد، فكلام المحشي والشارح إنما هو في العنوان لا في الأفراد كما توهمه القائل. اهـ منه.

(٥) وجه التأمل أنه روعي في الاصطلاح الضرب الأول من الشكل الأول، فلا تغفل. اهـ منه.



(وَمَحْمُولُهُ يُسَمَّى : حَدًّا أَكْبَرَ)؛ لَأَنَّهُ فِي الْغَالِبِ أَكْثَرُ أَفْرَادًا.

(وَالْمُقَدَّمَةُ الَّتِي فِيهَا الْأَصْغَرُ تُسَمَّى : صُغْرَى)؛ لِأَنَّهَا ذَاتُ الْأَصْغَرِ وَصَاحِبَتُهُ، (وَالَّتِي فِيهَا الْأَكْبَرُ تُسَمَّى : كُبْرَى)؛ لِأَنَّهَا ذَاتُ الْأَكْبَرِ وَمُشْتَمِلَةٌ [عَلَيْهِ]، (وَهَيْئَةُ التَّأْلِيفِ مِنَ الصُّغْرَى وَالْكُبْرَى تُسَمَّى : شَكْلًا)؛ تَشْبِيهًا لَهَا بِالْهَيْئَةِ الْجِسْمِيَّةِ، الْحَاصِلَةِ مِنْ إِحَاطَةِ الْحَدِّ الْوَاحِدِ أَوْ الْحُدُودِ بِالْمِقْدَارِ.



قول أحمد

يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لِتَشْبِيهِ كَثِيرِ الْأَفْرَادِ بِكَثِيرِ الْأَجْزَاءِ، قَوْلُهُ : (لِأَنَّهَا ذَاتُ الْأَصْغَرِ) وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ قَبِيلِ تَسْمِيَةِ الْكُلِّ بِاسْمِ الْجُزْءِ، وَالْيَاءُ لِلتَّأْنِيثِ، وَكَذَا الْكَلَامُ فِي وَجْهِ التَّسْمِيَةِ بِالْكُبْرَى، قَوْلُهُ : (تَشْبِيهًا لَهَا بِالْهَيْئَةِ... إلخ) أَي : تَشْبِيهَ الْمَعْقُولِ بِالْمَحْسُوسِ،

العمادي

قَوْلُهُ : (وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ قَبِيلِ تَسْمِيَةِ... إلخ) يَعْنِي : أَنَّ الْأَصْغَرَ فِي اللَّغَةِ : مَا قَلَّ أَجْزَاؤُهُ، وَالْأَكْبَرُ : مَا كَثُرَ أَجْزَاؤُهُ؛ فَتَكُونُ التَّسْمِيَةُ لِلتَّشْبِيهِ الْمَذْكُورِ.

خليل

قَوْلُهُ : (وَالْيَاءُ)؛ أَي : الْأَلْفُ الْمَكْتُوبُ فِي صَوْرَةِ الْيَاءِ، وَفِيهِ : أَنَّهُ لَوْ كَانَ ذَلِكَ مِنْ قَبِيلِ تَسْمِيَةِ الْكُلِّ بِاسْمِ الْجُزْءِ يَنْبَغِي أَنْ تُسَمَّى الْمُقَدَّمَةُ بِأَصْغَرٍ وَأَكْبَرٍ؛ لِأَنَّهُمَا لَمَّا كَانَا اسْمَيِ الْجُزْأَيْنِ انْسَلَخَ عَنْهُمَا مَعْنَى الْوَصْفِيَّةِ؛ كَلْفِظِ الْأَحْمَرِ إِذَا سُمِّيَتْ بِهِ الْمَرْأَةُ الْمَعِينَةُ بَعْدَمَا كَانَ اسْمًا لِأَيِّهَا، فَالْتَّقَلُّ إِنَّمَا هُوَ مِنَ الْأَسْمِيَّةِ إِلَى الْأَسْمِيَّةِ، لَا مِنَ الْوَصْفِيَّةِ إِلَى الْأَسْمِيَّةِ، فَمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْعَذْرِ غَيْرُ صَحِيحٍ^(١).

قَوْلُهُ : (فِي وَجْهِ التَّسْمِيَةِ بِالْكُبْرَى) وَتُسَمَّى بِالْعُظْمَى أَيْضًا كَمَا فِي الْمَفْصَلَاتِ؛ قَالَ الْمُحَقِّقُ : الْمُقَدَّمَةُ الَّتِي فِيهَا الْأَصْغَرُ تُسَمَّى الصُّغْرَى، وَالَّتِي فِيهَا الْأَكْبَرُ تُسَمَّى الْكُبْرَى. اهـ، فَكَأَنَّ نِسْبَةَ الْأَصْغَرِيَّةِ وَالْأَكْبَرِيَّةِ إِلَى الْجُزْءِ إِسْنَادٌ حَقِيقِيٌّ، وَإِلَى الْكُلِّ إِسْنَادٌ مُجَازِيٌّ، وَهَذِهِ الْمُنَاسَبَةُ مَلْحُوظَةٌ حِينَ النَّقْلِ؛ أَمَّا بَعْدَ النَّقْلِ فَلَا يُلَاحَظُ الْإِسْنَادُ، بَلْ يَكُونُ اسْمًا مُجَرَّدًا عَنْ مَعْنَى الْوَصْفِيَّةِ، وَهَذَا أَحْسَنُ مِنَ الْوَجْهَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ؛ تَأْمَلْ^(٢).

قَالَ الْمُصَنِّفُ : (تُسَمَّى : شَكْلًا)؛ أَي : تُسَمَّى نَفْسُ تِلْكَ الْهَيْئَةِ، وَالتَّحْقِيقُ : أَنَّ الْقِيَاسَ بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ يُسَمَّى شَكْلًا عَلَى مَا فِي بَعْضِ حَوَاشِي «شرح السَّمْسِيَّةِ».

(١) نعم لو جعل وصف القضية بالصغرى مجازاً عقلياً لكان له وجه؛ كما إذا كان واحد من الجماعة ضارباً، وقيل للجماعة: ضاربة من قبيل بنو فلان قتلوا إذا كان القاتل واحد منهم. اهـ منه.

(٢) في الأحسنية. اهـ منه.



[أشكال القياس:]

[الشكل الأول:]

(والأشكال أربعة؛ لأنَّ الحدَّ الأوسطَ إنَّ كانَ مَحْمُولاً في الصُّغرى، ومَوْضُوعاً في الكُبْرى فَهُوَ الشَّكْلُ الأوَّلُ)؛ لأنَّه بَدِهي الإنتاجِ، وارِدٌ عَلَى قَضِيَّةِ الطَّبْعِ؛ فَإِنَّ الطَّبِيعَةَ مَجْبُورَةٌ عَلَى الانْتِقَالِ [ب/١٨] مِنَ الشَّيْءِ إِلَى الوَاسِطَةِ، الَّتِي يَقْتَضِي حُكْمُهُ حُكْمَ المَطْلُوبِ^(١).

قول أحمد

والمقدارُ: عبارةٌ عن الامتدادِ في الطولِ والعرضِ والعمقِ.

قوله: (يَقْتَضِي حُكْمُهُ حُكْمَ المَطْلُوبِ) أي: حُكْمُ الوَاسِطَةِ، وتَذَكِيرُ الضَّمِيرِ بتأويلِ الوَسْطِ،

العمادي

قوله: (والمقدارُ: عبارةٌ... إلخ) أي: عبارةٌ عَنِ الامْتِدَادِ الَّذِي هُوَ الطُّولُ والعَرْضُ والعمقُ؛ فتكونُ الإضافةُ بَيَانِيَّةً.



فليل

قوله: (والمقدارُ) جنسٌ للخطِّ والسطحِ والجسمِ التَّعليمي، فَإِنْ كَانَ المقدارُ امتداداً الطُّولِ فَقَطْ فخطٌّ، وَإِنْ كَانَ امتداداً الطُّولِ والعَرْضِ فَقَطْ فَسطحٌ، وَإِنْ كَانَ الامتداداتِ الثلاثةَ فـجسمٌ تعليمي، وهو يتبدَّلُ، ولا يتبدَّلُ الجسمُ الطَّبِيعي كما في الشَّمْعَةِ، فظهرَ أَنَّ المقدارَ يصدقُ عَلَى الامتدادِ الواحدِ، وَعَلَى الامتدادَيْنِ، وَعَلَى الامتداداتِ الثلاثةِ، فما يُشْعِرُ بِهِ لَفْظُ المحشِّي لَيْسَ بمَرَادٍ، فتبصَّر^(٢).



قوله: (وتذكيرُ الضَّمِيرِ) والنُّسخُ مختلفةٌ، وفي بعضها: «تأنيثُ الضَّمِيرِ»، وهو الظَّاهرُ، واعْلَمْ أَنَّ المتقدِّمينَ قَسَمُوهَا: إِلَى ما يَكُونُ الأوسطُ مَحْمُولاً فِي إِحْدَى المَقْدَمَتَيْنِ مَوْضُوعاً فِي الأُخْرَى، وَإِلَى

(١) الصواب: «التي يقتضي حكمها حكم المطلوب»، وسبوجه أحمد سبب تعبيره المثبت في المتن.

(٢) وجهه أن الإشعار من أي شيء يستفاد، وهو يستفاد من واو العطف المفيدة للجمع، فالظاهر أن المقدار عبارة عن الامتدادات الثلاثة وهو ليس بمقصود. اهـ منه.



قول أحمد

والمراد بحكم الوسط الحكم به على الأصغر والحكم بالأكبر عليه، وحاصله: الحكم باندرج الأصغر في الأوسط، وباندرج الأوسط في الأكبر، المستلزم لاندرج الأصغر في الأكبر، وإذا كان بديهي الإنتاج يكون أولي الإنتاج، فيسمى شكلاً أولاً لذلك.

العمادي

قوله: (والمراد بحكم [٢٧/ب] الوسط... إلخ)؛ سواء كان الحكم من حيث الإيجاب أو السلب، وهذا إنما يتصور في الشكل الأول كما لا يخفى.

فليل

ما يكون محمولاً فيهما، وإلى ما يكون موضوعاً فيهما؛ فأخرجت قسمتهما الأشكال الثلاثة، ولم يعتبروا انقسام الأولى إلى قسمين، فلم يخرج الشكل الرابع عن قسمتهما، والمتأخرون لما تنبها لذلك اعتذروا لهم بأن الرابع قد حذفه لبعده عن الطبع، وذلك لأن الأول هو المرتب على الترتيب الطبيعي، والرابع مخالف له في مقدمته، فهو بعيد عن الطبع جداً، وإذا كان من عاداتهم بيان الشكلين الآخرين بعكس إحدى المقدمتين ليرجعا إلى الشكل الأول، ووجدوا بيان الرابع محتاجاً إلى عكس المقدمتين جميعاً، حكموا بأنه مشتمل على كلفة شاقة متضاعفة؛ على ما قال المحقق الطوسي في بعض مؤلفاته، فظهر أن تقسيم القياس إلى الأربعة مما فعله المتأخرون، فظهر أن القدماء ليسوا بغافلين عن الرابع أيضاً كما مر.

قوله: (والمراد بحكم الوسط) وفيه: أن المتبادر من حكمه هو الحكم الواحد، وهو الحكم في الكبرى، يدل عليه كلام شارح «المطالع» حيث قال: إن الشكل الأول كامل؛ لأنه بديهي الإنتاج؛ إذ الكبرى دالة على ثبوت الحكم لكل ما ثبت له الأوسط، ومن جملتها الأصغر، فثبت^(١) له الحكم. اهـ.

قوله: (وباندرج الأوسط) المندرج فيه الأصغر، فالأصغر مندرج تحت الأكبر، فالكبرى تتضمن المطلوب النظري، وما يتضمن النظري فهو نظري، فيتوقف صدق الكبرى على صدق المطلوب، فيكون مصادرة على المطلوب، والجواب: أن نظرية الحكم وبدايته تبدل بتبدل العنوان؛ نحو: العالم حادث، فإنه بهذا العنوان نظري، دون عنوان: كل متغير حادث، فإنه بديهي، ولو كان العالم داخلاً تحت المتغير، فظهر أن توقف الكبرى على المطلوب ممنوع؛ فلا مصادرة فيه.

(١) وبالجمله إن المستفاد من كلام شارح «المطالع» وغيره أن الكبرى تتضمن النتيجة، فحكم الكبرى يقتضي حكم المطلوب؛ مثلاً إن الحكم المطلوب مثلاً أن الحكم في قولنا: كل متغير حادث يقتضي الحكم بالحدوث على العالم؛ لأن العالم فرد المتغير؛ أما ما ذكره المحشي فحاصل القياس فليس الكلام فيه؛ لأن حصول النتيجة من القياس ظاهر، وإنما الكلام في سبب الظهور وهو اشتمال الكبرى على النتيجة. لا يقال: إن الاشتمال يستلزم المصادرة على المطلوب. لأننا نقول: إن تغاير العنوان يدفعها على ما سيجيء. اهـ منه.

[الشكل الرابع]:

(وإن كان بالعكس) أي: موضوعاً في الصغرى محمولاً في الكبرى (فهو) الشكل (الرابع)، كقولنا: كل إنسان حيوان، وكل ناطق إنسان، فبعض الحيوان ناطق.

[الشكل الثالث]:

(وإن كان موضوعاً فيهما، فهو) الشكل (الثالث) كقولنا: كل إنسان حيوان، وكل إنسان ناطق، فبعض الحيوان ناطق.

[الشكل الثاني]:

(وإن كان محمولاً فيهما، فهو) الشكل (الثاني) كقولنا: كل إنسان حيوان، ولا شيء من الفرس بحيوان، فلا شيء من الإنسان بفرس.

[الأشكال بحسب الماهية والشرف]:

وإنما كان هذا ثانياً، وما قبله ثالثاً؛ لأن هذا يُشارك الأول في أشرف مُقدّمتيه، ...

قول أحمد

قوله: (في أشرف مُقدّمتيه) فكانت لها أشرفيّة بهذا الاعتبار، فقدم على سائر الأشكال الباقية، أي: الثلاثة [٢٥/ب] الأخيرة، فكان ثانياً،

العجادي

خليل

قال الشارح العلامة: (ولا شيء من الفرس بحيوان) لم يقل: ولا شيء من الحجر بحيوان؛ تنبيهاً على أن العبرة في هذا الباب إنما هي إلى صورة القياس، بخلاف الأبواب^(١) الآتية، فلا تغفل.

قوله: (على سائر الأشكال الباقية) أراد بالأشكال الباقية ما عدا الأول، وبالسائر الثالث والرابع، وهو بمعنى الباقي، فيكون المعنى: فقدم على باقي الأشكال الباقية، وتأنيت الصمير باعتبار المعنى؛ لأنّ الشكل هيئته التّأليف، ولو قال: فقدم على ما دونه أو على ما لم يُشاركه فيه؛ لكان أظهر وأخصر.

(١) أي: الصناعات الخمس فإنها أبواب القياس أيضاً، لكنها بحسب المادة فأبواب القياس ستة فلا تغفل. اهـ منه.



وهي الصغرى؛ لاشتimalها على موضوع المطلوب، وذلك يُشاركه في أحسن مُقدّمته، وهي الكبرى، بخلاف الرابع إذ لا شركة له أصلاً مع الشكل الأول، **(فهذه هي الأشكال الأربعة المذكورة في المنطق)**.

[الأشكال بحسب الإنتاج والاشتراط]:

والفرق بينها -بحسب الماهية والشرف- قد مرّ، وبحسب الإنتاج، أن الأول يُنتج المطالب الأربعة: الكلّيتين الموجبة والسالبة، الجزئيتين الموجبة والسالبة، والثاني يُنتج:

قول أحمد

قوله: **(لاشتimalها على موضوع المطلوب)** والموضوع أشرف من المحمول؛ لأنه الذي لأجله يُطلب المحمول، قوله: **(وهي الكبرى)**؛ لاشتimalها على محمول المطلوب الذي يُطلب لأجل الموضوع، فيكون أحسن من الموضوع، قوله: **(إذ لا شركة له)** فيهما **(أصلاً مع الأول... إلخ)**؛ لمخالفتيه إياه في كلتا مُقدّمته، فكان بعيداً عن الطبع جداً، حتّى أسقطه بعضهم عن درجة الاعتبار؛ فأخر عن الجميع فجعل رابعاً؛ إذ لا خامس له فصاعداً.

العمادي

قوله: **(إذ لا خامس)** يعني: لو وجد شكلاً خامساً أو سادساً أو سابعاً لكان هو الشكل الرابع، لكن لم يوجد.

خليل

قوله: **(لأنه الذي... إلخ)** ولأن المحمول في الأغلب يكون خارجاً تابعاً، والمتبوع المعروض أشرف.

قوله: **(لاشتimalها)** قد علمت الأخصية مما مرّ.

قوله: **(فكان بعيداً)**؛ أي: جداً؛ لأن أصل البعد مشترك بين الثلاثة الأخيرة، وقد مرّ وجه البعد مُفصلاً، وفي بعض النسخ لفظ «جداً» مذكور، وهو الأولى.

قوله: **(حتّى أسقطه بعضهم)** وقد مرّ أن القدماء لم تخرجهم قسمتهم، واعتذر لهم المتأخرون، فالأشكال أربعة اتفاقاً، وإنما الخلاف في البيان بالاختصار على الظاهر المستعمل وعدم الاختصار، وبالله التوفيق.

قال الشارح العلامة: **(والفرق بينها)** أمّا الفرق بحسب الماهية فقد علم من التقسيم، وأمّا الفرق بحسب الشرف فقد علم من التعليلين^(١) في المقامين، فتذكر، قال الشارح العلامة: **(وبحسب الإنتاج)** ولو قال: أمّا الفرق بحسب الإنتاج... إلخ لكان أولى،

(١) الأول: تعليل التعظيم الطبيعي. الثاني: تعليل الترتيب بين الأشكال الأربعة. اهـ منه.



السَّالِئَتَيْنِ، لا المَوْجِبَةَ، والثَّالِثُ والرَّابِعُ يُتَّبَعَانِ: الْجُزْئِيَّتَيْنِ، لا الْكُلِّيَّتَيْنِ.

وَأَمَّا بِحَسَبِ الاشتِرَاطِ: فَلِلأَوَّلِ بِحَسَبِ الْكِيفِ إيجابُ الصُّغَرَى، وَالْكَمِّ كُلِّيَّةُ الْكُبْرَى، وَلِلثَّانِي بِحَسَبِ الْكِيفِ إختِلَافُ مُقَدِّمَتَيْهِ بِالْإِيجَابِ وَالسَّلْبِ، وَالْكَمِّ كُلِّيَّةُ الْكُبْرَى، وَلِلثَّالِثِ بِحَسَبِ الْكِيفِ إيجابُ [١/١٩] الصُّغَرَى، وَالْكَمِّ كُلِّيَّةُ إِحْدَى الْمُقَدِّمَتَيْنِ، وَلِلرَّابِعِ بِحَسَبِ الْكِيفِ وَالْكَمِّ إيجابُ الْمُقَدِّمَتَيْنِ مَعَ كُلِّيَّةِ الصُّغَرَى، أَوْ إختِلَافُ مُقَدِّمَتَيْهِ بِالْإِيجَابِ وَالسَّلْبِ مَعَ كُلِّيَّةِ إِحْدَاهُمَا، وَالْبَرَاهِينُ إِلَى الْمُطَوَّلَاتِ.

[الأشكال بِحَسَبِ اسْتِتِجَاجِ الْمَطَالِبِ]:

(وَالشَّكْلُ الرَّابِعُ مِنْهَا بَعِيدٌ عَنِ الطَّبَعِ جِدًّا)؛ لِمُخَالَفَتِهِ الْأَوَّلَ الْقَرِيبَ مِنَ الطَّبَعِ، الْوَاردَ عَلَى النَّظْمِ الطَّبِيعِيِّ فِي كِلْتَا الْمُقَدِّمَتَيْنِ، (وَالَّذِي لَهُ عَقْلٌ سَلِيمٌ وَطَبْعٌ مُسْتَقِيمٌ لَا يَحْتَاجُ إِلَى رَدِّ الثَّانِي إِلَى الْأَوَّلِ)؛ لِأَنَّهُ لِعَايَةِ قُرْبِهِ مِنَ الْأَوَّلِ يَنْقَادُ بِاسْتِقَامَةِ الطَّبَعِ لِلتَّيَجَّةِ مِنْ غَيْرِ طَلَبِ رَدِّهِ إِلَى الْأَوَّلِ، بِخِلَافِ الثَّالِثِ وَالرَّابِعِ؛ فَإِنَّهُمَا بَعِيدَانِ عَنِ الْأَوَّلِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ مَجْمُوعَ الْأَشْكَالِ تُرَدُّ فِي الْحَقِيقَةِ إِلَى الْأَوَّلِ، إِلَى أَوَّلِ الْأَوَّلِ، بَلْ إِلَى الضَّرُورِيِّ مِنْ

قول أحمد

العمادي

خليل

قَالَ الشَّارِحُ الْعَلَامَةُ: (تَرَدُّ فِي الْحَقِيقَةِ إِلَى الْأَوَّلِ... إلخ)؛ أَي: إِلَى الشَّكْلِ الْأَوَّلِ؛ قَالَ: بَلْ إِلَى أَوَّلِ الْأَوَّلِ؛ أَي: إِلَى الضَّرْبِ الْأَوَّلِ الْمَرْكَبِ مِنَ الْمَوْجِبَتَيْنِ الْكُلِّيَّتَيْنِ؛ قَالَ: بَلْ إِلَى الضَّرُورِيِّ، بِأَن يُرْجَعَ الْقَضَايَا غَيْرَ الضَّرُورِيَّةِ إِلَى الضَّرُورِيَّةِ كَالْمُمْكِنَةِ، فَإِنَّهَا تُرَدُّ إِلَى الضَّرُورِيَّةِ، قَالَ فِي «فُصُولِ الْبِدَائِعِ»: قِيلَ: إِنْتِاجُ بَاقِي الْأَشْكَالِ مَوْقُوفٌ عَلَى الشَّكْلِ الْأَوَّلِ وَمُسْتَفَادٌ مِنْهُ، وَإِنَّ رَابِعَ الثَّانِي؛ نَحْو: بَعْضُ (ج) لَيْسَ (ب)، وَكُلُّ (أ) (ب) لَا يُمَكِّنُ رَدَّهُ إِلَيْهِ، وَإِنْ شِئْتَ تَفْصِيلَ الْحَالِ فَارْجِعْ إِلَيْهِ؛ فَإِنَّ مَا ذَكَرَ فِي هَذِهِ الْكُتُبِ نُبْذَةٌ مِنَ الْمُنَاطِقِ، وَكَنْ ذَا هَمَّةٍ عَالِيَةٍ، وَاقْرَأِ الْمَفْصَلَاتِ حَتَّى تَطَّلَعَ عَلَى الْحَقَائِقِ وَالذَّقَائِقِ، فَإِنَّ مَنْ لَمْ يَطَّلَعَ عَلَى قَوَاعِدِ الْمُنَاطِقِ بِتَمَامِهَا فَاطَّلَاعُهُ رَمِيَّةٌ مِنْ غَيْرِ رَامٍ، أَوْ كُمُداوَاةُ الْعَجُوزِ عَلَى مَا قَالَ شَارِحُ «حِكْمَةِ الْإِشْرَاقِ».



أَوَّلِ الْأَوَّلِ، كَمَا عَلِمَ فِي الْمُطَوَّلَاتِ، وَكَذَا الْقِيَاسُ الْاسْتِثْنَائِيُّ إِلَى الْاِفْتِرَائِيِّ، وَبِالْعَكْسِ.

(وَأَمَّا يُنْتَجَبُ الثَّانِي عِنْدَ اخْتِلَافِ مُقَدِّمَتَيْهِ بِالْإِيجَابِ وَالسَّلْبِ)؛ إِذْ لَوْ اتَّفَقْنَا فِيهِمَا لَزِمَ الْاِخْتِلَافُ الْمَوْجِبُ لِعَدَمِ الْإِنْتِاجِ، وَهُوَ صِدْقُ الْقِيَاسِ الْوَارِدِ عَلَى صُورَةٍ تَارَةً، مَعَ إِيْجَابِ النَّتِيجَةِ،

قول أحمد

قوله: (إِيجَابِ النَّتِيجَةِ) أَي: مَعَ صِدْقِ إِيْجَابِهَا وَمَعَ صِدْقِ سَلْبِهَا؛ لِأَنَّ صِدْقَ قَوْلِنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ نَاطِقٍ حَيَوَانٌ، مَعَ صِدْقِ الْإِيجَابِ، وَصِدْقَ قَوْلِنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ فَرَسٍ حَيَوَانٌ، مَعَ صِدْقِ السَّلْبِ، وَكَذَا صِدْقُ قَوْلِنَا: لَا شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الْفَرَسِ بِحَجَرٍ، مَعَ صِدْقِ السَّلْبِ، وَصِدْقُ قَوْلِنَا: لَا شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ، وَلَا شَيْءَ مِنَ النَّاطِقِ بِحَجَرٍ مَعَ صِدْقِ الْإِيجَابِ، وَأَيْضاً ثُبُوتُ الْحَيَوَانِ لِجَمِيعِ أَفْرَادِ الْإِنْسَانِ وَلِجَمِيعِ أَفْرَادِ النَّاطِقِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَمَّا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، لَا يَسْتَلْزِمُ ثُبُوتُ النَّاطِقِ لِلْإِنْسَانِ وَلَا عَدَمُ ثُبُوتِهِ لَهُ، وَكَذَا ثُبُوتُ الْحَيَوَانِ لِجَمِيعِ أَفْرَادِ الْإِنْسَانِ وَلِجَمِيعِ أَفْرَادِ الْفَرَسِ لَا يَسْتَلْزِمُ ثُبُوتُ الْفَرَسِ لِلْإِنْسَانِ، وَلَا عَدَمُ ثُبُوتِهِ لَهُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَالنَّتِيجَةُ لَا بُدَّ وَأَنْ تَكُونَ لَازِمَةً لِلْقِيَاسِ لِذَاتِهِ، وَلِلشَّكْلِ الثَّانِي شَرْطٌ آخَرٌ، وَهُوَ كُلِّيَّةُ الْكُبْرَى؛ إِذْ لَوْلَاهَا لَمْ يَسْتَلْزِمِ الشَّكْلُ الثَّانِي النَّتِيجَةَ لَمَّا مَرَّ، كَقَوْلِنَا: لَا شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِفَرَسٍ، وَبَعْضُ الْحَيَوَانِ أَوْ بَعْضُ الصَّاهِلِ فَرَسٌ، وَكَقَوْلِنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ أَوْ بَعْضُ

المجاهدي

خليل

قوله: (وَأَيْضاً ثُبُوتُ الْحَيَوَانِ) تَوْضِيحُهُ: أَنَّ مُلَاقَاةَ الشَّيْءِ لَشَيْئَيْنِ لَا يَسْتَلْزِمُ مُلَاقَاةَ الشَّيْئَيْنِ، وَعَدَمُ مُلَاقَاةِ الشَّيْئَيْنِ، فَإِنَّ الْحَيَوَانَ يَلَاقِي الْإِنْسَانَ وَالْفَرَسَ وَالنَّاطِقَ أَيْضاً، بَأَنْ يُحْمَلَ عَلَى كُلِّ مِنْهُمْ.

قوله: (وَالنَّتِيجَةُ لَا بُدَّ)؛ يَعْنِي: يَجِبُ أَنْ تَكُونَ مَتَرَبِّتَةً عَلَى صُورَةِ الْقِيَاسِ، وَلَا تَتَخَلَّفُ عَنْهَا، بَحِثْ لَوْ سُلِمَتِ الْمَقْدَمَتَانِ لَزِمَ عَنِ الْمُؤَلِّفِ النَّتِيجَةُ.

قوله: (لَمَّا مَرَّ) مِنْ اخْتِلَافِ النَّتِيجَةِ.

قوله: (كَقَوْلِنَا: لَا شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ... إلخ) وَالْحَقُّ فِي الْأَوَّلِ: الْإِيجَابُ، وَفِي الثَّانِي: السَّلْبُ، وَهَذَا إِنَّمَا نَشَأَ مِنْ انْتِفَاءِ كُلِّيَّةِ الْكُبْرَى مَعَ وَجُودِ الْاِخْتِلَافِ.

قوله: (وَكَقَوْلِنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ... إلخ) هَذَانِ الْقِيَاسَانِ عَلَى خِلَافِ الْأَوَّلَيْنِ فَإِنَّ الصُّغْرَى مُوجِبَةٌ فِيهِمَا كَمَا أَنَّ الصُّغْرَى سَالِبَةٌ فِي الْأَوَّلَيْنِ، وَالْحَقُّ فِي الْأَوَّلِ: الْإِيجَابُ، وَفِي الثَّانِي: السَّلْبُ أَيْضاً، وَتَصْوِيرُ^(١) النَّتِيجَةِ فِي هَذِهِ الْأَقْيَسَةِ بِالْكُلِّيَّةِ لِقَلَّةِ التَّأَمُّلِ؛ لِأَنَّ جَزْئِيَّةَ الْمَقْدَمَةِ تَقْتَضِي جَزْئِيَّةَ النَّتِيجَةِ.

(١) تعريض لمولانا عبد الرحيم. سمعت منه.

قول أحمد

الجسم أو بعض الحَجَرِ ليس بحيوانٍ، ولعلَّ المَصْنَفَ اكتَفَى بِذِكْرِ أَحَدِ الشَّرْطَيْنِ لاشتراكهما في العِلَّةِ، وَجَمِيعُ شُرُوطِ جَمِيعِ الْأَشْكَالِ مُعَلَّلٌ بِهَذِهِ الْعِلَّةِ، وَلَوْ صُوِّرَ كُلُّ مِنْهَا بِمِثَالٍ أَطْلَعَ عَلَيْهَا.

وَأَعْلَمَ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ الشَّكْلُ الْأَوَّلُ وَارِدًا عَلَى النَّظْمِ الطَّبِيعِيِّ، وَكَانَ دُسْتُورًا فِي هَذَا الْفَنِّ، وَكَانَ الشَّكْلُ الثَّانِي لَا يَحْتَاجُ مَنْ لَهُ عَقْلٌ سَلِيمٌ وَطَبْعٌ مُسْتَقِيمٌ إِلَى رَدِّهِ إِلَى الْأَوَّلِ فِي الْإِسْتِنَاجِ، بِخِلَافِ الثَّالِثِ وَالرَّابِعِ، اهْتَمَّ الْمَصْنَفُ بِالْأَوَّلِ وَالثَّانِي، حَيْثُ تَعَرَّضَ [١/٢٦] لِبَيَانِ شُرُوطِ إِنْتَاجِهَا، وَلَمَّا كَانَ الشَّكْلُ الْأَوَّلُ مُسْتَحَقًّا لِمَزِيدِ الْإِهْتِمَامِ، تَصَدَّى لِبَيَانِ ضَرْوبِهِ أَيْضًا. فَإِنْ

المهادي

خليل

قوله: (اكتَفَى بِذِكْرِ أَحَدِ الشَّرْطَيْنِ)؛ يعني: يستفاد الشرط المتروك من المذكور بمعونة اشتراك العِلَّةِ، وفيه نظر؛ لَأَنَّ هَذِهِ الشُّرُوطَ إِنَّمَا وَضَعَهَا وَاضِعُ الْفَنِّ مَعَ مَنْ يَعِينُهُ بِالِاسْتِقْرَاءِ التَّامِّ وَبِذَلِكَ الْجَهْدِ التَّامِّ، فَالِإِحَالَةُ عَلَى الْفَهْمِ بَعِيدَةٌ لَا اعْتِدَادَ بِهَا.

قوله: (وَلَوْ صُوِّرَ كُلُّ مِنْهَا)؛ أي: لو صُوِّرَ كُلُّ مِنَ الْأَشْكَالِ بِمِثَالٍ لَأُطْلِعَ عَلَى الْعِلَّةِ كَمَا صُوِّرَ الْمُحْسَنِيُّ هَذِهِ الْأَمْثَلَةَ.

قوله: (وَكَانَ دُسْتُورًا فِي هَذَا الْفَنِّ) والمراد به ما يُرْجَعُ إِلَيْهِ، فَإِنَّهُ لَوْ أَشْكَلَ فِي الْإِسْتِنَاجِ بِسَائِرِ الْأَشْكَالِ يُرْجَعُ إِلَى الْأَوَّلِ وَيُرَدُّ إِلَيْهِ، وَكَانَ نَظْمًا طَبِيعِيًّا، لِانْتِقَالِ الذَّهْنِ مِنَ الْأَصْغَرِ إِلَى الْأَوْسَطِ، وَمِنْهُ إِلَى الْأَكْبَرِ، حَتَّى يَلْزَمَ انْتِقَالُهُ مِنَ الْأَصْغَرِ إِلَى الْأَكْبَرِ، وَهُوَ انْتِقَالٌ طَبِيعِيٌّ يَتْلَقَاهُ الطَّبْعُ السَّلِيمُ بِالْقَبُولِ، وَكَامِلًا؛ لِأَنَّهُ بَيْنُ الْإِنْتِاجِ؛ إِذِ الْكِبَرِ دَالَّةٌ عَلَى ثُبُوتِ الْحُكْمِ لِكُلِّ مَا ثَبَتَ لَهُ الْأَوْسَطُ، وَمِنْ جَمَلِيَّتِهَا الْأَصْغَرُ، فَيُثَبِّتُ لَهُ الْحُكْمَ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى فِكْرٍ وَرَوِيَّةٍ وَمُنْتِجًا لِلْمَطَالِبِ الْأَرْبَعَةِ وَمُنْتِجًا أَيْضًا لِأَشْرَفِ الْمَطَالِبِ الَّذِي هُوَ الْإِيجَابُ الْكُلِّيُّ؛ لِإِشْتِمَالِهِ عَلَى الشَّرْفَيْنِ، الْأَوَّلِ الْإِيجَابِ الَّذِي هُوَ أَشْرَفُ مِنَ السَّلْبِ، فَإِنَّ الْوُجُودَ خَيْرٌ مِنَ الْعَدَمِ، وَالثَّانِي أَنَّ الْكُلِّيَّةَ أَشْرَفُ مِنَ الْجَزْئِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا أَنْفَعُ فِي الْعُلُومِ، وَلِدُخُولِهَا تَحْتَ الضَّبْطِ، وَلِأَنَّ الْكُلِّيَّةَ أَخْصَصُ مِنَ الْجَزْئِيَّةِ، وَالْأَخْصَصُ أَكْمَلُ مِنَ الْأَعَمِّ؛ لِإِشْتِمَالِهِ عَلَى أَمْرِ زَائِدٍ، فَهَذِهِ الْأُمُورُ لِمَزِيدِ الْإِهْتِمَامِ وَكَوْنِهِ دُسْتُورًا، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

قوله: (وَكَانَ الشَّكْلُ الثَّانِي) معطوف على قوله: «لَمَّا كَانَ الشَّكْلُ الْأَوَّلُ».

قوله: (اهْتَمَّ الْمَصْنَفُ) جواب «لَمَّا».



وَأُخْرَى مَعَ سَلْبِهَا، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّتِيجَةَ لَيْسَتْ لَازِمَةً لِذَاتِهِ؛ لِاسْتِحَالَةِ اخْتِلَافِ مُقْتَضَى الذَّاتِ.

أَمَّا عِنْدَ إيجابِ الْمُقَدَّمَتَيْنِ فَكَقَوْلِنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ نَاطِقٍ، أَوْ كُلُّ فَرَسٍ حَيَوَانٌ، وَأَمَّا عِنْدَ [١٩/ب] سَلْبِهِمَا فَكَقَوْلِنَا: لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ، وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْفَرَسِ، أَوْ مِنَ النَّاطِقِ بِحَجَرٍ.



قول أحمد

قُلْتُ: أَيْنَ تَعَرَّضَ لِبَيَانِ شُرُوطِ الشَّكْلِ الْأَوَّلِ؟ قُلْتُ: حَيْثُ بَيَّنَّ ضَرْوبَهُ فَعَرَفَ بِالتَّأْمُلِ، وَضَرْوبُ الثَّانِي أَيْضاً أَرْبَعَةٌ عَلَى مُقْتَضَى الشَّرْطَيْنِ.

المهادي

قوله: (وَضَرْوبُ الثَّانِي... إلخ) لَأَنَّهُ أَسْقَطَ بِاعْتِبَارِ الشَّرْطِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ اخْتِلَافُ مُقَدَّمَتَيْهِ بِالْكَيفِ، ثَمَانِيَةً أَضْرِبُ: الْمُوجِبَتَانِ وَالسَّالِبَتَانِ الْكُلِّيَّتَانِ وَالْجُزْئِيَّتَانِ وَالْمُخْتَلِفَتَانِ، وَبِاعْتِبَارِ الشَّرْطِ الثَّانِي، وَهُوَ كُلِّيَّةُ الْكُبْرَى، أَرْبَعَةٌ أُخْرَى: الْكُبْرَى الْجُزْئِيَّةُ الْمُوجِبَةُ وَالسَّالِبَةُ مَعَ السَّالِبَتَيْنِ وَالْمُوجِبَتَيْنِ؛ فَهَقِيتَ ضَرْوبُهُ النَّاتِجَةُ أَرْبَعَةً: الْأَوَّلُ مِنْ كُلِّيَّتَيْنِ وَالصُّغْرَى مُوجِبَةً، فَيَنْتِجُ سَالِبَةً كُلِّيَّةً، الثَّانِي مِنْ كُلِّيَّتَيْنِ وَالصُّغْرَى مُوجِبَةً يُنْتِجُ سَالِبَةً كُلِّيَّةً، الثَّلَاثُ مِنْ مُوجِبَةٍ جُزْئِيَّةٍ صُغْرَى وَسَالِبَةٍ كُلِّيَّةٍ كُبْرَى يُنْتِجُ سَالِبَةً جُزْئِيَّةً، الرَّابِعُ مِنْ سَالِبَةٍ جُزْئِيَّةٍ صُغْرَى وَمُوجِبَةٍ كُلِّيَّةٍ كُبْرَى يُنْتِجُ سَالِبَةً جُزْئِيَّةً، وَضَرْوبُ الثَّلَاثِ الْمُنْتِجَةِ سِتَّةً بِاعْتِبَارِ اشْتِرَاطِ إيجابِ الصُّغْرَى، وَكُلِّيَّةٍ إِحْدَى مُقَدَّمَتَيْهِ، وَضَرْوبُ الرَّابِعِ الْمُنْتِجَةِ عِنْدَ الْمُتَقَدِّمَيْنِ خَمْسَةٌ، وَعِنْدَ الْمُتَأَخِّرَيْنِ ثَمَانِيَةٌ، وَالْبَرَاهِينُ فِي الْمُطُولَاتِ.



فليل

قوله: (حَيْثُ بَيَّنَّ) ظَرْفٌ لـ «يَعْرِفُ»؛ أَي: لَمَّا بَيَّنَّ ضَرُورِيَّةَ الْأَرْبَعَةِ، يُعْرِفُ الشَّرْطُ مِنَ التَّزَامِ أَخِذَ الْمُوجِبَةِ فِي الصُّغْرَى وَالتَّزَامِ أَخِذَ الْكُلِّيَّةِ فِي الْكُبْرَى، وَجَعَلَهَا أَرْبَعَةً لَا زَائِدَةَ وَلَا نَاقِصَةً.

قوله: (وَضَرْوبُ الثَّانِي أَيْضاً أَرْبَعَةٌ) لَمْ يَتَجَاسَرْ عَلَى أَنَّ يَنْظَمَ الشَّكْلَ الثَّانِي فِي سَلَكِ الْأَوَّلِ مَعَ أَنَّ مَسَاقَ كَلَامِهِ يَقْتَضِيهِ؛ لِأَنَّهُ ادَّعَى أَنَّ كُونَ كُلِّيَّةِ الْكُبْرَى شَرْطاً مَعْلُوماً مِنْ اشْتِرَاكِ الْعَلَّةِ، وَلَقَدْ أَصَابَ فِي ذَلِكَ كَمَا عُرِفَ.

قوله: (عَلَى مُقْتَضَى الشَّرْطَيْنِ) اخْتِلَافِ الْمُقَدَّمَتَيْنِ وَكُلِّيَّةِ الْكُبْرَى.





[ضروب الشكل الأول: أمثلتها، وترتيبها]

(والشَّكْلُ الأوَّلُ هُوَ الَّذِي جُعِلَ مَعْيَاراً لِلْعُلُومِ) أي: مِيزَانُهَا، وَالْعِيَارُ الْوِزْنُ، (فَنُورِدُهُ هَا هُنَا لِجَعْلِ دُسْتُورٍ) أي: مَرَجِعاً يُكْتَفَى بِهِ، (وَيُسْتَنْتَجَ مِنْهُ الْمَطْلُوبُ [وَشُرُوطُ] إِنْتِاجِهِ إِيْجَابُ الصُّغَرَى وَكُلِّيَّةُ الْكُبْرَى)^(١)، وَضُرُوبُهُ الْمُنتَجَةُ أَرْبَعَةٌ (وَالْقِيَاسُ يَفْتَضِي سِتَّةَ عَشَرَ ضَرْباً، حَاصِلَةٌ مِنْ: ضَرْبِ الصُّغَرِيَّاتِ الْمَحْصُورَاتِ الْأَرْبَعِ فِي الْكُبْرِيَّاتِ كَذَلِكَ، غَيْرَ أَنَّ:

قول أحمد

قوله: (يَفْتَضِي سِتَّةَ عَشَرَ ضَرْباً) بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ لِلشَّخْصِيَّةِ وَالطَّبِيعِيَّةِ فِي الْإِنْتِاجَاتِ، وَإِلَّا فَالْقِيَاسُ يَفْتَضِي أَرْبَعَةً وَسِتِّينَ ضَرْباً حَاصِلاً مِنْ ضَرْبِ الصُّغَرِيَّاتِ الثَّمَانِيَّةِ إِلَى الْكُبْرِيَّاتِ كَذَلِكَ، أَوْ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الشَّخْصِيَّةَ فِي قُوَّةِ الْجُزْئِيَّةِ، أَوِ الْكُلِّيَّةِ، وَالطَّبِيعِيَّةَ سَاقِطَةٌ عَنْ دَرَجَةِ الْإِعْتِبَارِ.

المهادي

خليل

قوله: (عَلَى أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ لِلشَّخْصِيَّةِ وَالطَّبِيعِيَّةِ) فَلَا فَرْقَ حِينَئِذٍ بَيْنَهُمَا فِي عَدَمِ الْإِسْتِعْمَالِ فِي الْإِنْتِاجَاتِ، وَقَدْ مَرَّ مَا يَنَافِيهِ مِنْ أَنَّ الشَّخْصِيَّةَ قَدْ تُسْتَعْمَلُ فِي الْإِنْتِاجَاتِ، وَبَرَدُ أَنَّهُ أَيْضاً لَا وَجْهَ لَذِكْرِ الشَّخْصِيَّةِ فِي الْقِسْمَةِ وَتَرْكِ الطَّبِيعِيَّةِ.

قوله: (أَوْ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الشَّخْصِيَّةَ فِي قُوَّةِ الْجُزْئِيَّةِ أَوِ الْكُلِّيَّةِ) وَهَذَا لَا يُنَافِي مَا سَبَقَ مِنَ الْإِسْتِعْمَالِ فِي الْجُمْلَةِ، بَلْ يُفَصِّلُهُ نَوْعَ تَفْصِيلٍ؛ قَالَ شَارْحُ «الْمَطَالَعِ» فِي مَوْضِعٍ: إِنَّ الْمَخْصُوصَاتِ بِمَنْزِلَةِ الْكُلِّيَّةِ أَوْ غَيْرُ مَعْتَبَرَةٍ فِي الْإِنْتِاجِ؛ إِذْ لَمْ يَبْرَهَنْ عَلَيْهَا وَلَا بِهَا، وَلَمْ تُعْتَبَرْ فِي الْعُلُومِ لَكُونِهَا فِي مَعْرِضِ التَّغْيِيرِ وَالزَّوَالِ. اهـ، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْهُ: لَا يَقَالُ: كَمَا أَنَّ الْقَضِيَّةَ الطَّبِيعِيَّةَ لَمْ تُعْتَبَرْ فِي الْعُلُومِ، كَذَلِكَ الْقَضِيَّةُ الشَّخْصِيَّةُ؛ لِأَنَّ الْعُلُومَ لَا تَبْحَثُ عَنِ الشَّخْصِيَّاتِ، بَلْ عَنِ الْكُلِّيَّاتِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: اعْتِبَارُ الْقَضِيَّةِ الْكُلِّيَّةِ يَوْجِبُ اعْتِبَارَ الْقَضِيَّةِ الشَّخْصِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْحَكَمَ فِيهَا عَلَى الْأَفْرَادِ، غَايَةُ مَا فِي الْبَابِ أَنَّهُ لَا تَكُونُ مَعْتَبَرَةً بِالذَّاتِ، لَكِنْ لَا يَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى عَدَمِ الْإِعْتِبَارِ مُطْلَقاً، هَذَا غَايَةُ الْكَلَامِ فِي هَذَا الْمَقَامِ، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ عَلَى تَحْقِيقِ الْمَرَامِ. اهـ.

وفيه بحث ظاهر؛ لِأَنَّ اعْتِبَارَ الْقَضِيَّةِ الْكُلِّيَّةِ إِنَّمَا يَوْجِبُ اعْتِبَارَ الْأَشْخَاصِ مَجْمَعَةً لَا مُفَصَّلَةً، وَلَيْسَ

(١) ما بين قوسين زيادة من النسخة الحجرية.



إيجاب الصُّغرى أسقط ثمانية، حاصلة من: ضرب السَّالِبَيْنِ الصُّغْرَيْنِ في الكُبريات الأربع، وكُلِّيَّة الكُبرى أسقطت أربعة أخرى^(١)، حاصلة من: ضرب الكُبريين الجزئيين في الصُّغْرَيْنِ الْمُوجِبَيْنِ، فَبَقِيَ أَرْبَعَةُ أَضْرُبٍ.

[الضرب الأول]:

الضُّرْبُ (الأَوَّلُ) مُوجِبَتَانِ كُلِّتَانِ يُنتِجُ مُوجِبَةً كُلِّيَّةً، (كَقَوْلِنَا: كُلُّ جِسْمٍ مُؤَلَّفٌ، وَكُلُّ مُؤَلَّفٍ مُحَدَّثٌ، فَكُلُّ جِسْمٍ مُحَدَّثٌ).

[الضرب الثاني]:

(وَالثَّانِي) كُلِّتَانِ وَالْكُبرى سَالِبَةٌ، يُنتِجُ سَالِبَةً كُلِّيَّةً، (كَقَوْلِنَا: كُلُّ جِسْمٍ مُؤَلَّفٌ، وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْمُؤَلَّفِ بِقَدِيمٍ؛ فَلَا شَيْءٌ مِنَ الْجِسْمِ بِقَدِيمٍ).

[الضرب الثالث]:

(وَالثَّلَاثُ) مُوجِبَتَانِ وَالصُّغرى جُزْئِيَّةٌ، يُنتِجُ مُوجِبَةً جُزْئِيَّةً، (كَقَوْلِنَا: بَعْضُ الْجِسْمِ مُؤَلَّفٌ، وَكُلُّ مُؤَلَّفٍ حَادِثٌ، فَبَعْضُ الْجِسْمِ حَادِثٌ).

قول أحمد

العبادي

خليل

الكلام فيها، بل الكلام في اعتبار الأشخاص مفصلة ومشخصة بشخصات ذهنية أو خارجية، وملاحظة أفراد القضية الكلية على وجه التفصيل غير لازم، بل غير ممكن؛ لأنها غير متناهية، ولأن اعتبار القضية الكلية مستلزم لاعتبار المفهوم، فالطبيعية معتبرة أيضاً، ويمكن الاعتذار عن تعرضهم للقضية الشخصية في التقسيم مع اشتراكها للطبيعية في عدم الاعتبار في العلوم: بأنهم تعرضوا للجزئي في باب التصورات؛ لكونه ملكة للكلي، والأعدام إنما تُعرف بملكاتها، تعرضوا في باب التصديقات أيضاً لها استطراداً، فالحق ما قاله المحقق الطوسي في «شرح الإشارات» من أن المعتبر في العلوم - يعني: الحكمية سوى المنطق على ما قاله عصام الدين - هو المحصورات الأربع، فالطبيعية والشخصية لا تُعتبران في العلوم، وقد مرَّ نوع بسط وتحقيق، وإنما أظننا الكلام في هذا المقام وفيما قبله؛ ليعلم أن الفرق بين الطبيعية والشخصية في الاستعمال في العلوم وعدمه خالٍ عن التحقيق، والله الموفق على تحقيق المرام.

(١) في الأصل: «أربع أخرى».



[الضرب الرابع]:

(والرابع) مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ صُغْرَى وَسَالِبَةٌ كُلِّيَّةٌ كُبْرَى، يُنتِجُ سَالِبَةً جُزْئِيَّةً، (كَقَوْلِنَا: بَعْضُ الْجِسْمِ مُؤَلَّفٌ، وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْمُؤَلَّفِ بِقَدِيمٍ، فَبَعْضُ الْجِسْمِ لَيْسَ بِقَدِيمٍ) [٢٠/أ].

وإنما رَتَّبَ هَذَا التَّرْتِيبَ بِاعْتِبَارِ النَّتِيجَةِ: فَالضَّرْبُ الْأَوَّلُ: يُنتِجُ أَشْرَفَ الْمَحْضُورَاتِ، وَهِيَ الْمُوجِبَةُ الْكُلِّيَّةُ؛ لِاشْتِمَالِهَا عَلَى الشَّرَفَيْنِ: الْإِيجَابِ وَالْكُلِّيَّةِ، وَالثَّانِي: يُنتِجُ سَالِبَةً كُلِّيَّةً، وَهِيَ أَشْرَفُ مِنَ الْمُوجِبَةِ الْجُزْئِيَّةِ؛ لِأَنَّ شَرَفَ الْكُلِّيِّ لَكُونِهِ مِنْ وُجُوهِ مُتَعَدِّدَةٍ؛ لَكُونِهِ شَامِلًا وَمَضْبُوطًا وَنَافِعًا فِي الْعُلُومِ، أَزِيدُ مِنْ شَرَفِ الْمُوجِبَةِ الْجُزْئِيَّةِ، وَالثَّالِثُ: يُنتِجُ الْمُوجِبَةَ الْجُزْئِيَّةَ، وَهِيَ أَشْرَفُ مِنَ السَّالِبَةِ الْجُزْئِيَّةِ؛ لِأَنَّ فِيهِ شَرَفًا وَاحِدًا، وَهُوَ الْإِيجَابُ، وَلَيْسَ فِي نَتِيجَةِ الرَّابِعِ شَيْءٌ مِنَ الشَّرَفَيْنِ.

قول أحمد

قوله: (بِاعْتِبَارِ النَّتِيجَةِ... إلخ) وَكَذَا بِاعْتِبَارِ الْمُقَدِّمَاتِ؛ لِأَنَّ الْمُوجِبَتَيْنِ الْكُلِّيَّتَيْنِ أَشْرَفُ مِنَ الْمُوجِبَةِ وَالسَّالِبَةِ الْكُلِّيَّتَيْنِ، وَالْكُلِّيَّتَيْنِ أَشْرَفُ مِنَ كُلِّيَّةٍ وَجُزْئِيَّةٍ، وَالْمُوجِبَةُ الْكُلِّيَّةُ أَشْرَفُ مِنَ السَّالِبَةِ الْكُلِّيَّةِ، تَأَمَّلْ.

المعادي

قوله: (تَأَمَّلْ) لَعَلَّ وَجْهَهُ: أَنَّ الضَّرْبَ الْأَوَّلَ مِنْ مُوجِبَتَيْنِ كُلِّيَّتَيْنِ، وَهُوَ أَشْرَفُ مِنَ الثَّانِي مِنْ كُلِّيَّتَيْنِ وَالْكُبْرَى سَالِبَةً؛ لِأَنَّ شَرَفَهُ مِنْ وُجُوهِ أَرْبَعَةٍ، وَالثَّانِي مِنْ وُجُوهِ ثَلَاثَةٍ وَالْكُلِّيَّتَيْنِ، أَي: الْمُوجِبَةِ وَالسَّالِبَةِ فِي

خليل

قوله: (وَكَذَا بِاعْتِبَارِ الْمُقَدِّمَاتِ) كُلُّ مِنَ الْإِعْتِبَارَيْنِ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ وَجْهًا لِلتَّرْتِيبِ، وَمَجْمُوعُهُمَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ وَجْهًا أَيْضًا؛ قَالَ شَارِحُ «المطالع»: إِنَّمَا رُتِّبَتْ هَذِهِ الضُّرُوبُ هَذَا التَّرْتِيبَ إِمَّا بِالنَّظَرِ إِلَى ذَوَاتِهَا، أَوْ بِاعْتِبَارِ نَتَائِجِهَا، تَقْدِيمًا لِلْأَشْرَفِ، أَوْ لِمَا يُنتِجُ الْأَشْرَفَ عَلَى غَيْرِهِ. اهـ، فَالْتَّرَدِيدُ الْمَذْكُورُ لِمَنْعِ الْخَلْوِ لَا لِمَنْعِ الْجَمْعِ، فَالْإِحْتِمَالَاتُ فِي السَّبَبِ ثَلَاثَةٌ، وَلَعَلَّ الشَّارِحَ أَخَذَ اعْتِبَارَ النَّتِيجَةِ لَكُونِهَا أَظْهَرَ عِنْدَهُ، وَلَعَلَّ وَجْهَ التَّأَمُّلِ هَذَا.

قوله: (وَالْكُلِّيَّتَيْنِ)؛ يَعْنِي^(١): أَنَّ السَّالِبَةَ الْكُلِّيَّةَ أَشْرَفُ مِنَ الْمُوجِبَةِ الْجُزْئِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا أَنْفَعُ فِي الْعُلُومِ، وَأَنَّهَا دَاخِلَةٌ تَحْتَ الضَّبْطِ كَمَا فِي «شرح المطالع» كَمَا مَرَّ.

(١) هذا دفع الشبهة وهي أن الوجود خير من العدم، فالموجبة الجزئية أشرف من السالبة الكلية. اهـ منه.



[أقسام القياس الاقتراضي]

(و) القِيَّاسُ (الاقتراضي) خَمْسَةُ أَقْسَامٍ^(١) مِنْ وَجْهِ آخَرَ؛ لَأَنَّهُ (إِمَّا مُرَكَّبٌ مِنْ حَمَلَتَيْنِ، كَمَا مَرَّ غَيْرَ مَرَّةٍ:

١ - (وَأَمَّا مِنْ مُتَّصِلَتَيْنِ، كَقَوْلِنَا: إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ، وَكُلَّمَا كَانَ

قَوْلُ أَحَدٍ

المصادي

الثَّانِي أَشْرَفُ مِنْ مُوجِبَتَيْنِ وَالصُّغْرَى جُزْئِيَّةٌ فِي الثَّالِثِ؛ فَيَكُونُ الثَّانِي أَشْرَفَ مِنَ الثَّالِثِ، وَالْمُوجِبَةُ الْكُلِّيَّةُ الَّتِي كَانَتْ فِي الثَّالِثِ أَشْرَفَ مِنَ السَّالِبَةِ الْكُلِّيَّةِ الَّتِي كَانَتْ فِي الرَّابِعِ؛ فَيَكُونُ الثَّالِثُ أَشْرَفَ مِنَ الرَّابِعِ.

قوله: (وَالْقِيَّاسُ الاقْتِرَاضِيُّ خَمْسَةُ أَقْسَامٍ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ سَهْوٌ مِنَ النَّاسِخِ^(٢) الْأَوَّلِ، وَالصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ: سِتَّةُ أَقْسَامٍ، تَأَمَّلْ.

قال المُصَنِّفُ: (وَأَمَّا مِنْ مُتَّصِلَتَيْنِ) أَي: الْقِسْمُ الْأَوَّلُ مِنَ الاقْتِرَاضِيَّاتِ الشَّرْطِيَّةِ: مَا يَتَرَكَّبُ مِنْ مُتَّصِلَتَيْنِ، وَالشَّرْكَهُ بَيْنَهُمَا إِمَّا فِي جُزْءٍ تَامٍّ مِنْهُمَا، وَهُوَ الْمُقَدَّمُ بِكَمَالِهِ وَالتَّالِي بِكَمَالِهِ، وَإِمَّا فِي جُزْءٍ غَيْرِ تَامٍّ مِنْهُمَا، وَإِمَّا فِي جُزْءٍ تَامٍّ مِنْ أَحَدِهِمَا غَيْرِ تَامٍّ مِنَ الْآخَرَى؛ فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ، وَالْمَطْبُوعُ: مَا كَانَتْ الشَّرْكَهُ فِي جُزْءٍ تَامٍّ مِنْهَا، وَتَتَعَقَّدُ الْأَشْكَالُ الْأَرْبَعَةُ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْمَشْتَرَكَ [١/٢٨] إِنْ كَانَ تَالِيًا فِي الصُّغْرَى وَمُقَدَّمًا فِي الْكُبْرَى فَهُوَ الشَّكْلُ الْأَوَّلُ، وَإِنْ كَانَ بِالْعَكْسِ فَهُوَ الرَّابِعُ، وَإِنْ كَانَ تَالِيًا فِيهِمَا فَهُوَ الثَّانِي، وَإِنْ كَانَ مُقَدَّمًا

خليل

قال الشَّارِحُ الْعَلَامَةُ: (وَالْقِيَّاسُ الاقْتِرَاضِيُّ خَمْسَةُ أَقْسَامٍ مِنْ وَجْهِ آخَرَ) وفيه سهو ظاهر؛ لِأَنَّ الْأَقْسَامَ سِتَّةً؛ لِأَنَّ الْمَقْسَمَ مُطْلَقُ الْقِيَّاسِ الاقْتِرَاضِيِّ، لَا الاقْتِرَاضِي الشَّرْطِي^(٣) كَمَا فِي «المطالع»، وَقَدْ صَرَّحَ بِهِ فِي «فصول البدائع» كَمَا لَا يَخْفَى.

- (١) وَإِنَّمَا جَعَلَهَا خَمْسَةً وَقَدْ عَدَّهَا غَيْرُهُ سِتَّةً بِاعْتِبَارِ أَنْ ذَكَرَ الاقْتِرَاضِيَّ الْحَمْلِيَّ هَا هُنَا عَلَى طَرِيقِ التَّبَعِ.
(٢) وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَقَدْ بَيَّنَّا سَبَبَ عَدِّ الْفَنَارِيِّ الْأَقْسَامَ خَمْسَةً، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ سَهْوًا مِنَ النَّاسِخِ قَوْلُ الْفَنَارِيِّ نَفْسِهِ فِي نَهَايَةِ الْبَحْثِ: «فَهَذِهِ هِيَ الْأَقْسَامُ الْخَمْسَةُ الْاِقْتِرَاضِيَّةُ».
(٣) إِنَّمَا سَمِيَ الْمُرَكَّبُ مِنَ الشَّرْطِيَّةِ وَالْحَمْلِيَّةِ بِالْاِقْتِرَاضِيِّ الشَّرْطِيِّ بِاعْتِبَارِ إِطْلَاقِ اسْمِ الْجُزْءِ عَلَى الْكُلِّ كَمَا فِي «شرح المطالع». اهـ منه.



النَّهَارُ مَوْجُوداً فَالْأَرْضُ مُضِيَّةٌ، يَنْتُجُ: إِنْ كَانَتِ السَّمْسُ طَالِعَةً فَالْأَرْضُ مُضِيَّةٌ؛ لِأَنَّ مَلْزُومَ الْمَلْزُومِ مَلْزُومٌ.

٢ - (وَأَمَّا مِنْ مُنْفَصِلَتَيْنِ، كَقَوْلِنَا: كُلُّ عَدَدٍ فَهُوَ إِمَّا زَوْجٌ أَوْ فَرْدٌ، وَكُلُّ زَوْجٍ فَهُوَ إِمَّا زَوْجُ الزَّوْجِ أَوْ زَوْجُ الْفَرْدِ)؛ لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَنْقَسِمَ إِلَى الْمُنْقَسِمِ بِمُتَسَاوِيَيْنِ أَوْ لَا، (يَنْتُجُ: كُلُّ

قول أحمد

قوله: (لِأَنَّ مَلْزُومَ الْمَلْزُومِ مَلْزُومٌ) تَنْبِيْهُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَنْقَسِمَ) إِذْ إِنَّ الزَّوْجَ إِنْ قَبْلَ التَّنْصِيفِ مَرَّةً وَاحِدَةً فَهُوَ زَوْجُ الْفَرْدِ كَالْعَشْرَةِ، وَإِنْ قَبْلَهُ أَكْثَرُ مِنْ مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ؛ فَإِنْ انْتَهَى تَنْصِيفُهُ إِلَى الْوَاحِدِ فَهُوَ زَوْجُ الزَّوْجِ كَالثَّمَانِيَةِ، وَإِنْ لَمْ يَنْتَهَ فَهُوَ زَوْجُ الزَّوْجِ وَزَوْجُ الْفَرْدِ كَالْعَشْرِينَ، وَحِينَئِذٍ لَا يَثْبُتُ مِمَّا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ أَنَّ الْعَدَدَ إِمَّا فَرْدٌ أَوْ زَوْجُ الزَّوْجِ أَوْ زَوْجُ الْفَرْدِ،

المهادي

فِيهِمَا فَهُوَ الثَّلَاثُ، وَشَرَايِطُ إِنتَاجِ هَذِهِ الْأَشْكَالِ، وَعَدَدُ الضُّرُوبِ كَمَا فِي الْحَمَلِيَّاتِ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ. قَالَ الْمُصَنِّفُ: (وَأَمَّا مِنْ مُنْفَصِلَتَيْنِ) أَيِ: الْقِسْمِ الثَّانِي مِنَ الْاِقْتِرَانِيَّاتِ الشَّرْطِيَّةِ: مَا يَتَرَكَّبُ مِنْ مُنْفَصِلَتَيْنِ، وَالشَّرِكَةُ بَيْنَهُمَا إِمَّا فِي جُزْءٍ تَامٍ مِنْهُمَا، أَوْ فِي جُزْءٍ غَيْرِ تَامٍ مِنْهُمَا، أَوْ فِي جُزْءٍ تَامٍ مِنْ إِحْدَاهُمَا، وَغَيْرُ تَامٍ مِنَ الْأُخْرَى، لَكِنِ الْمَطْبُوعُ مِنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ مَا كَانَتِ الشَّرِكَةُ فِي جُزْءٍ غَيْرِ تَامٍ مِنْهُمَا، وَتَتَعَقَّدُ فِيهِ الْأَشْكَالُ الْأَرْبَعَةُ، وَشَرَايِطُهَا الْمَعْتَبَرَةُ بَيْنَ الْحَمَلِيَّتَيْنِ مَعْتَبَرَةٌ هُنَا بَيْنَ الْمَشَارِكَتَيْنِ، لَكِنِ التَّمْيِيزُ بَيْنَ الْمَشَارِكَتَيْنِ فِي الْأَشْكَالِ الْأَرْبَعَةِ هُوَ الَّذِي تُسَكَّبُ فِيهِ الْعَبْرَاتُ.

قوله: (الزَّوْجُ إِنْ قَبْلَ التَّنْصِيفِ... إلخ) قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْحِسَابِ: الزَّوْجُ إِنْ قَبْلَ التَّنْصِيفِ إِلَى الْوَاحِدِ؛ سَوَاءٌ كَانَ مَرَّةً أَوْ مِرَاراً، فَهُوَ زَوْجُ الزَّوْجِ، وَإِنْ لَمْ يَقْبَلِ التَّنْصِيفُ إِلَى الْوَاحِدِ فَهُوَ زَوْجُ الْفَرْدِ، سَوَاءٌ قَبْلَ التَّنْصِيفِ مَرَّةً أَوْ مِرَاراً، وَالظَّاهِرُ: أَنَّ كَلَامَ الشَّارِحِ مَبْنِيٌّ عَلَى هَذَا؛ فَلَا يَرِدُ مَا قِيلَ، وَحِينَئِذٍ لَا يَثْبُتُ بِمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ أَنَّ الْعَدَدَ إِمَّا فَرْدٌ وَإِمَّا زَوْجٌ أَوْ زَوْجُ الزَّوْجِ أَوْ زَوْجُ الْفَرْدِ.

وَكَمْ مِنْ عَائِبٍ قَوْلًا صَحِيحاً وَأَفْتُهُ مِنَ الْفَهْمِ السَّقِيمِ^(١)

خليل

قوله: (لِأَنَّ مَلْزُومَ الْمَلْزُومِ مَلْزُومٌ، تَنْبِيْهُ) دَفَعَ لِسْوَإِ مُقَدَّرٍ، وَهُوَ أَنَّهُ مُقَدَّمَةٌ أَجْنِبِيَّةٌ، وَالْمُنْتَجُ بِهَا لَا يَكُونُ قِيَاساً، وَحَاصِلُ الدَّفْعِ: أَنَّهُ تَنْبِيْهُ عَلَى حَاصِلِ الْقِيَاسِ وَإِبْصَاحٍ لِمَعْنَاهُ، لَا أَنَّهُ مُقَدَّمَةٌ أَجْنِبِيَّةٌ، وَفِي هَذِهِ الْمَقْدَمَةِ مَنَاقِشَةٌ بِأَنَّهَا مَنْقُوضَةٌ بِأَنَّ الْأَسْمَ مَلْزُومٌ لِلْكَلِمَةِ الْمَلْزُومَةِ لَانْتِقَاسِهَا إِلَى الثَّلَاثَةِ، فَلَا أَسْمَ مَلْزُومٌ لِلْاِنْتِقَاسِ إِلَى الثَّلَاثَةِ، فَيَلْزَمُ اِنْتِقَاسُ الْأَسْمِ إِلَى نَفْسِهِ وَإِلَى غَيْرِهِ، وَهُوَ بَاطِلٌ، فَتَبَصَّرْ^(٢).

قوله: (لَا يَثْبُتُ بِمَا ذَكَرَهُ)؛ لِأَنَّ زَوْجَ الزَّوْجِ، وَالْفَرْدَ احْتِمَالٌ غَيْرُ مَذْكُورٍ فِي الْقِيَاسِ، وَأَنْتَ خَبِيرٌ

(١) البيت للمتنبي، وقد مرَّ صدره.

(٢) وجه التبصر أن اللازم من ذلك انقسام الكلمة إلى تلك الأقسام لا انقسام الاسم. اهـ منه.



عَدَدٍ فَهُوَ إِمَّا فَرْدٌ أَوْ زَوْجُ الزَّوْجِ أَوْ زَوْجُ الْفَرْدِ؛ لِأَنَّ الصَّادِقَ مِنَ الْمُنفَصِلَةِ الْأُولَى إِنْ كَانَ الْفَرْدِيَّةَ فَهِيَ إِحْدَى أَقْسَامِ النَّتِيجَةِ، وَإِنْ كَانَ الزَّوْجِيَّةَ وَهِيَ مُنَحْصِرَةٌ فِي قِسْمَيْنِ كَانَ الصَّادِقُ أَحَدَ قِسْمَيْهَا الْمَذْكُورَيْنِ فِي [٢٠/ب] النَّتِيجَةِ أَيْضاً؛ فَتَصْدُقُ النَّتِيجَةُ الْمُرَكَّبَةُ مِنَ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ قَطْعاً.

٣- (وَأَمَّا مِنْ حَمَلِيَّةٍ وَمُتَّصِلَةٍ، كَقَوْلِنَا: كُلَّمَا كَانَ هَذَا إِنْسَانًا فَهُوَ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ، يَنْتُجُ: كُلَّمَا كَانَ هَذَا إِنْسَانًا فَهُوَ جِسْمٌ)؛ لِأَنَّ الصَّادِقَ عَلَى كُلِّ مَا صَدَقَ عَلَيْهِ اللَّازِمُ صَادِقٌ عَلَى الْمَلْزُومِ قَطْعاً.

٤- (وَأَمَّا مِنْ حَمَلِيَّةٍ وَمُنْفَصِلَةٍ، كَقَوْلِنَا: كُلُّ عَدَدٍ إِمَّا زَوْجٌ وَإِمَّا فَرْدٌ، وَكُلُّ زَوْجٍ فَهُوَ

قول أحمد

اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُعَمَّ زَوْجُ الزَّوْجِ زَوْجُ الزَّوْجِ وَزَوْجُ الْفَرْدِ.

المجادي

قَالَ الْمُصَنِّفُ: (وَأَمَّا مِنْ حَمَلِيَّةٍ وَمُتَّصِلَةٍ) أَي: الْقِسْمُ الثَّلَاثُ مِنْهَا: مَا يَتَرَكَّبُ مِنْهُمَا وَالْحَمَلِيَّةُ فِيهِ إِمَّا أَنْ تَكُونَ صُغْرَى أَوْ كُبْرَى، وَأَيُّمَا مَا كَانَ فَالْمُشَارِكَةُ لَهَا إِمَّا مُقَدَّمُ الْمُتَّصِلَةِ أَوْ تَالِيهَا، إِلَّا أَنَّ الْمَطْبُوعَ فِي هَذِهِ الْأَقْسَامِ مَا كَانَتِ الْحَمَلِيَّةُ كُبْرَى، وَالشَّرَكَةُ مَعَ تَالِي الْمُتَّصِلَةِ، وَنَتِيجَتُهُ مُتَّصِلَةٌ مُقَدَّمُهَا مُقَدَّمُ الْمُتَّصِلَةِ، وَتَالِيهَا نَتِيجَةُ التَّأْلِيفِ بَيْنَ التَّالِي وَالْحَمَلِيَّةِ.

وَقَالَ الْمُصَنِّفُ: (وَأَمَّا مِنْ حَمَلِيَّةٍ وَمُنْفَصِلَةٍ) أَي: الْقِسْمُ الرَّابِعُ مِنْهَا: مَا يَتَرَكَّبُ مِنْهُمَا وَهُوَ أَقْسَامٌ؛ لِأَنَّ الْحَمَلِيَّاتِ إِمَّا أَنْ تَكُونَ بِقَدْرِ أَجْزَاءِ الْانْفِصَالِ يُشَارِكُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا وَاحِدًا مِنْ أَجْزَاءِ الْانْفِصَالِ، إِمَّا مَعَ اتِّحَادِ التَّأْلِيفَاتِ فِي النَّتِيجَةِ، وَإِمَّا مَعَ اخْتِلَافِهَا فِيهَا، أَوْ تَكُونَ الْحَمَلِيَّاتُ أَقَلَّ أَجْزَاءَ مِنَ الْانْفِصَالِ أَوْ أَكْثَرَ؛ لِأَنَّ الْمَطْبُوعَ مِنْهَا الْقِسْمَانِ الْأَوَّلَانِ، وَلَكِنْ الْحَمَلِيَّةُ وَاحِدَةٌ، وَالْمُنْفَصِلَةُ ذَاتُ جُزْأَيْنِ، وَالْمُشَارِكَةُ

فخيل

بِأَنَّ الْقِيَاسَ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ صَادِقَ الْمُقَدَّمَاتِ، لَوْ سُلِمَتِ الْمُقَدَّمَاتُ الْمَذْكُورَةُ، وَكَوْنِ الْعَدَدِ مُنَحْصَرًا فِيمَا ذَكَرَ مِنَ الْاحْتِمَالَاتِ الثَّلَاثَةِ يَلْزَمُ النَّتِيجَةُ الْمَذْكُورَةُ، فَلَا يَرُدُّ مَا ذَكَرَهُ مِنْ عَدَمِ لَزُومِ النَّتِيجَةِ، وَلَوْ وَرَدَ السُّؤَالُ لَوَرَدَ عَلَى الْقِيَاسِ، وَلَا يَضُرُّ الْمَثَالُ؛ إِذِ الْمُمَثِّلُ أَعْمُ مِنَ الْقِيَاسِ الْكَاذِبِ.

قَوْلُهُ: (اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُعَمَّ زَوْجُ الزَّوْجِ) بِأَنْ يُرَادَ بِهِ مَا قَبْلَ التَّنْصِيفِ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدٍ؛ سِوَاءً إِلَى الْوَاحِدِ كَالثَّمَانِيَةِ، وَلَمْ يَنْتَهِ كَالْعَشْرِينَ، وَهُوَ مَعْنَى مُجَازِيٍّ فِي الْاصْطِلَاحِ، وَلَيْسَ هُنَاكَ قَرِينَةٌ لِإِفْسَادِ الْمَعْنَى، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَلِذَا أَتَى بِكَلِمَةِ «اللَّهُمَّ»، وَقَدْ حَصَلَ الْاسْتِغْنَاءُ عَنْ هَذَا التَّكْلُفِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

قَالَ الشَّارِحُ الْعَلَّامَةُ: (لِأَنَّ الصَّادِقَ) فِيهِ مَنَاقِشَةٌ؛ لِأَنَّهُ مُنْقُوضٌ، لِأَنَّ الْحَيَوَانَ اللَّازِمَ لِلْإِنْسَانِ يَصْدُقُ عَلَيْهِ الْجِنْسُ مَعَ أَنَّهُ لَا يَصْدُقُ عَلَى الْإِنْسَانِ، فَتَأْمَلُ تَنْلُ، قَالَ الشَّارِحُ الْعَلَّامَةُ: (الْلازِمُ) أَرَادَ بِهِ مَا هُوَ الْمَحْمُولُ عَلَى الْمَلْزُومِ مُوَاطِئَةً، وَلَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ اللَّازِمُ مَحْمُولًا عَلَى الْمَلْزُومِ كَالزَّوْجِيَّةِ لِلْأَرْبَعِ،



مُنْقَسِمٌ بِمُتَسَاوِيَيْنِ، يَنْتُجُ: كُلُّ عَدَدٍ هُوَ إِمَّا فَرْدٌ وَإِمَّا مُنْقَسِمٌ بِمُتَسَاوِيَيْنِ؛ لِأَنَّ الْمُسَاوِيَّ
لِأَحَدِ الْمُعَانِدِينَ مُعَانِدٌ لِلْآخَرِ.

٥ - (وَإِمَّا مِنْ مُتَّصِلَةٍ وَمُنْفَصِلَةٍ، كَقَوْلِنَا: كُلَّمَا كَانَ هَذَا إِنْسَانًا فَهُوَ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ
حَيَوَانٍ إِمَّا أَبْيَضٌ أَوْ أَسْوَدٌ، يَنْتُجُ: كُلَّمَا كَانَ هَذَا إِنْسَانًا فَهُوَ إِمَّا أَبْيَضٌ أَوْ أَسْوَدٌ)؛ لِأَنَّ
انْقِسَامَ مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ اللَّازِمُ يَسْتَلْزِمُ انْقِسَامَ الْمَلْزُومِ، فَهَذِهِ هِيَ الْأَقْسَامُ الْخَمْسَةُ الْاِقْتِرَانِيَّةُ،
وَاسْتِيفَاءُ الْبَحْثِ فِي تَحْقِيقِ إِنْتَاجِهَا إِلَى الْمُطَوَّلَاتِ.



قول أحمد

العقادي

مع أحدهما كقولنا: كُلُّ كَمٍّ مُنْفَصِلٍ عَدَدٌ، وَكُلُّ عَدَدٍ إِمَّا زَوْجٌ أَوْ فَرْدٌ، يَنْتُجُ: كُلُّ كَمٍّ مُنْفَصِلٍ إِمَّا زَوْجٌ
أَوْ فَرْدٌ.

وَقَالَ الْمُصَنِّفُ: (وَإِمَّا مِنْ مُتَّصِلَةٍ وَمُنْفَصِلَةٍ) أَي: الْقِسْمُ الثَّالِثُ مِنْهَا: مَا يَتَرَكَّبُ مِنْهُمَا، وَالشَّرِكَةُ
بَيْنَهُمَا إِمَّا فِي جُزْءٍ تَامٍّ مِنْهُمَا، أَوْ جُزْءٍ غَيْرِ تَامٍّ مِنْهُمَا، أَوْ مِنْ إِحْدَاهُمَا، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ
يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ؛ لِأَنَّ الْمُتَّصِلَةَ إِمَّا أَنْ تَكُونَ صُغْرَى أَوْ كُبْرَى، لَكِنْ [٢٨/ب] الْمَطْبُوعُ مِنْهُمَا مَا كَانَتْ
الْمُتَّصِلَةُ صُغْرَى، وَالْمُنْفَصِلَةُ مُوجِبَةً كُبْرَى، مِثْلُ: كُلَّمَا كَانَ زَيْدٌ إِنْسَانًا كَانَ حَيَوَانًا، وَكُلُّ حَيَوَانٍ إِمَّا أَنْ
يَكُونَ نَاطِقًا أَوْ غَيْرَ نَاطِقٍ، يَنْتُجُ: كُلَّمَا كَانَ زَيْدٌ إِنْسَانًا كَانَ نَاطِقًا، أَوْ غَيْرَ نَاطِقٍ، وَتَعَقُّدُ الْأَشْكَالِ الْأَرْبَعَةُ
فِيهِ، وَفِي بَعْضِهَا طَوْلٌ فَارْجِعْ إِلَى الْمُطَوَّلَاتِ.



خليل

قَالَ الشَّارِحُ الْعَلَّامَةُ: (لِأَنَّ الْمُسَاوِيَّ)؛ أَي: الْمُنْقَسِمَ بِمُتَسَاوِيَيْنِ، فَإِنَّهُ مُسَاوٍ لِلزَّوْجِ، وَالْمُرَادُ بِأَحَدِ
الْمُعَانِدِينَ هُوَ الزَّوْجُ، وَأَرَادَ بِالْآخِرِ الْفَرْدَ، وَكُلُّهُ ظَاهِرٌ، قَالَ الشَّارِحُ الْعَلَّامَةُ: (الَّلَّازِمُ) وَهُوَ الْحَيَوَانُ فِي
الْمِثَالِ، وَمَا صَدَقَ عَلَيْهِ الْحَيَوَانُ مِنْ زَيْدٍ وَبَكْرٍ، وَهَذَا الْفَرَسُ وَذَاكَ الْفَرَسُ مُنْقَسِمٌ إِلَى الْأَبْيَضِ وَالْأَسْوَدِ،
فَانْقَسَمَ الْمَلْزُومُ، وَهُوَ الْإِنْسَانُ فِي الْمِثَالِ، وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ فِي الْمِثَالِ الْمَذْكُورِ بِاللَّازِمِ هُوَ
الْمَحْمُولُ مَوَاطِئًا كَمَا مَرَّ، وَإِلَّا فَالْانْقِسَامُ إِلَيْهَا لَازِمُ اللَّازِمِ، فَتأمل، قَالَ الشَّارِحُ: (فَهَذِهِ هِيَ الْأَقْسَامُ
الْخَمْسَةُ الْاِقْتِرَانِيَّةُ) وَهَذَا سَهْوٌ أَيْضًا، مَبْنِيٌّ عَلَى السَّهْوِ الْأَوَّلِ.





[أقسام القياس الاستثنائي]

وأما القياس الاستثنائي: فلا يخلو من أن تكون شرطية متصلة أو منفصلة؛ حقيقة أو مانعة الجمع أو مانعة الخلو؛

قول أحمد

قوله: (فلا يخلو من أن تكون شرطية متصلة... إلخ) قد عرفت أن القياس الاستثنائي: ما تذكر فيه النتيجة أو نقيضها بالفعل، وظاهر أن النتيجة أو نقيضها لا يجوز أن يكون نفس إحدى مقدماته، بل يكون جزءاً منها، والمقدمة التي تكون النتيجة جزءاً منها شرطية لا محالة؛

المجادي

قوله: (قال المصنف: وأما القياس الاستثنائي) قد مر أن القياس الاستثنائي: ما تكون النتيجة أو نقيضها مذكوراً فيه، فالمذكور من النتيجة أو نقيضها إما مقدمة من مقدماته، وهو محال، وإلا لزم إثبات الشيء بنفسه أو بنقيضه أو جزء من مقدماته، والمقدمة التي جزؤها قضية تكون شرطية، فالقياس الاستثنائي مركب من مقدمتين إحداها شرطية، والأخرى واضعة لأحد جزأها أو رافعة؛ ليلزم وضع الآخر أو رفعه،

خليل

قال الشارح: (وأما القياس الاستثنائي) فيه شرائط، الأول: أن تكون الشرطية موجبة، والثاني: أن تكون لزومية في المتصلة وعنادية في المنفصلة، والثالث: أحد الأمرين، وهو إما كلية الشرطية أو كلية الاستثناء؛ أي: كلية الوضع أو الرفع؛ إلا إذا كان وقت الاتصال والانفصال وضعهما، هو بعينه وقت الاستثناء ووضع، فالمراد بكلية الاستثناء تحقق الاستثناء في جميع الأزمنة مع جميع الأوضاع، ففي المتصلة ينتج الوضع الوضع والرفع الرفع، وفي المنفصلة ينتج الوضع الرفع والرفع الوضع، والتفصيل في المطولات؛ فلا تغفل.

قوله: (ما تذكر فيه النتيجة أو نقيضها بالفعل) قد عرفت أن المراد بذكرهما بالفعل ذكر طرفيهما مع الترتيب بدون الإيقاع والانتزاع، لا ذكر مادتهما، فإنها مذكورة في الاقتراضي أيضاً.

قوله: (وظاهر أن النتيجة) أما الأول فلأنه يلزم المصادر على المطلوب، وأما الثاني فلأنه لا يمكن تصديق النقيضين.

قوله: (والمقدمة التي تكون النتيجة جزءاً منها شرطية) لا بد فيه من مقدمتين، إحداها شرطية،

فَالْمُتَّصِلَةُ تُنتِجُ بَوْضِعَ الْمُقَدَّمِ وَضَعَ التَّالِي، وَبِرْفَعِ التَّالِي رَفَعَ الْمُقَدَّمِ، هَذَا اثْنَانِ، وَالْحَقِيقَةُ بَوْضِعُ كُلِّ مِنَ الْجُزْأَيْنِ رَفَعَ الْآخِرِ، وَبِرْفَعِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَضَعَ الْآخِرِ، أَرْبَعَةٌ، وَمَانِعَةٌ

قول أحمد

فَالشَّرْطِيَّةُ لَا تَخْلُو إِمَّا أَنْ تَكُونَ... إلخ. قوله: (فَالْمُتَّصِلَةُ تُنتِجُ بَوْضِعَ الْمُقَدَّمِ... إلخ) بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ شَرْطِيَّةَ الْقِيَاسِ الِاسْتِثْنَائِيَّ بِشَرَطِ أَنْ تَكُونَ مُوجِبَةً كُلِّيَّةً لُزُومِيَّةً، عَلَى مَا بَيَّنَّ فِي الْمُطَوَّلَاتِ،

المهادي

قال الشارح: (فَالْمُتَّصِلَةُ تُنتِجُ بَوْضِعَ الْمُقَدَّمِ... إلخ) يعني: أَنَّ اسْتِثْنَاءَ عَيْنِ الْمُقَدَّمِ يُنتِجُ عَيْنَ التَّالِي، وَاسْتِثْنَاءَ نَقِضِ التَّالِي يُنتِجُ نَقِضَ الْمُقَدَّمِ، كَقَوْلِنَا: إِنْ كَانَ هَذَا إِنْسَانًا كَانَ حَيَوَانًا، لَكِنَّهُ إِنْسَانٌ يُنتِجُ أَنَّهُ حَيَوَانٌ، وَإِنْ قُلْنَا: لَكِنَّهُ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ يُنتِجُ أَنَّهُ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ، قَالَ^(١): (وَالْحَقِيقَةُ بَوْضِعُ... إلخ) يعني: أَنَّ الْمُنْفَصِلَاتِ تُنتِجُ بِالْوَضْعِ الرَّفْعَ وَبِالْعَكْسِ، كَقَوْلِنَا فِي الْحَقِيقَةِ: الْعَدَدُ إِمَّا زَوْجٌ أَوْ فَرْدٌ، لَكِنَّهُ زَوْجٌ يُنتِجُ أَنَّهُ لَيْسَ بِفَرْدٍ، لَكِنَّهُ فَرْدٌ يُنتِجُ أَنَّهُ لَيْسَ بِزَوْجٍ، وَلَوْ قُلْنَا: لَكِنَّهُ لَيْسَ بِزَوْجٍ يُنتِجُ أَنَّهُ فَرْدٌ، لَكِنَّهُ لَيْسَ بِفَرْدٍ يُنتِجُ أَنَّهُ زَوْجٌ، وَكَقَوْلِنَا فِي مَانِعَةِ الْجَمْعِ: هَذَا الشَّيْءُ إِمَّا شَجَرٌ أَوْ حَجَرٌ، لَكِنَّهُ شَجَرٌ يُنتِجُ أَنَّهُ لَيْسَ بِحَجَرٍ، لَكِنَّهُ حَجَرٌ يُنتِجُ أَنَّهُ لَيْسَ بِشَجَرٍ، وَكَقَوْلِنَا فِي مَانِعَةِ الْخُلُوعِ: هَذَا الشَّيْءُ إِمَّا لَا شَجَرٍ [١/٢٩] أَوْ لَا حَجَرٍ، لَكِنَّهُ شَجَرٌ يُنتِجُ أَنَّهُ لَا حَجَرٍ، لَكِنَّهُ حَجَرٌ يُنتِجُ أَنَّهُ لَا شَجَرٍ.

قوله: (بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ شَرْطِيَّةَ الْقِيَاسِ... إلخ) واشتُرِطَ فِي إِنْتَاجِ الْقِيَاسِ الِاسْتِثْنَائِيِّ شَرَايِطُ، الْأَوَّلُ: أَنْ تَكُونَ الشَّرْطِيَّةُ مُوجِبَةً؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ سَالِبَةً لَمْ تُنتِجْ شَيْئًا لَا الْوَضْعَ وَلَا الرَّفْعَ؛ لِأَنَّ مَعْنَى الشَّرْطِيَّةِ السَّالِبَةِ سَلْبُ اللَّزُومِ أَوْ الْعِنَادِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ أَمْرَيْنِ لُزُومٌ أَوْ عِنَادٌ لَمْ يَلْزَمْ مِنْ وُجُودِ أَحَدِهِمَا أَوْ عَدَمِهِ وُجُودُ الْآخَرِ أَوْ عَدَمُهُ، وَثَانِيَهُمَا: أَنْ تَكُونَ الشَّرْطِيَّةُ لُزُومِيَّةً إِنْ كَانَتْ مُتَّصِلَةً، وَعِنَادِيَّةً إِنْ كَانَتْ مُنْفَصِلَةً؛ لِأَنَّ الِاتِّفَاقِيَّةَ لَا تُنتِجُ شَيْئًا، وَإِلَّا يَلْزَمُ الدَّوْرُ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ بِصِدْقِ الِاتِّفَاقِيَّةِ مَوْقُوفٌ عَلَى الْعِلْمِ بِصِدْقِ أَحَدِ طَرَفَيْهَا أَوْ كَذِبِهِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الِاتِّفَاقِيَّةَ كَمَا تَكُونُ فِي الْمُنْفَصِلَاتِ تَكُونُ فِي الْمُنْفَصِلَاتِ أَيْضًا، وَهِيَ الَّتِي حُكِمَ فِيهَا

خليل

وَالْأُخْرَى حَمَلِيَّةٌ، وَهِيَ وَضْعُ أَحَدِ جُزْأَيْهَا أَوْ رَفْعُهُ، فَإِنْ كَانَتِ الشَّرْطِيَّةُ مُتَّصِلَةً يُسَمَّى الْقِيَاسُ اتِّصَالِيًّا، وَإِنْ مُنْفَصِلَةً يُسَمَّى انْفَصَالِيًّا، أَمَّا الْإِتِّصَالِي فَهُوَ مَعَ وَضْعِ الْمُقَدَّمِ يُنتِجُ عَيْنَ التَّالِي، وَمَعَ رَفْعِ التَّالِي يُنتِجُ رَفْعَ الْمُقَدَّمِ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ، ضَرُورَةٌ أَنَّ وُجُودَ الْمَلْزُومِ يَسْتَلْزِمُ وُجُودَ اللَّازِمِ، وَانْتِفَاءُ اللَّازِمِ يَسْتَلْزِمُ انْتِفَاءَ الْمَلْزُومِ، وَلَا يَسْتَلْزِمُ انْتِفَاءُ الْمَلْزُومِ اللَّازِمَ، وَلَا وُجُودُ اللَّازِمِ وُجُودَ الْمَلْزُومِ؛ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ اللَّازِمُ أَعْمٌ، أَمَّا الْإِنْفَصَالُ فَإِنْ كَانَتِ الشَّرْطِيَّةُ مُنْفَصِلَةً حَقِيقَةً يُنتِجُ مَعَ وَضْعِ كُلِّ مِنْ طَرَفَيْهَا رَفْعَ الْآخَرِ، وَمَعَ رَفْعِ كُلِّ مِنْهُمَا وَضَعَ الْآخَرِ، وَلِكُلِّ مِمَّا فِيهِ الْمُنْفَصِلَةُ أَوْ مَانِعَةُ الْجَمْعِ أَوْ مَانِعَةُ الْخُلُوعِ نَتِيجَتَانِ، وَلَمَّا فِيهِ الْحَقِيقَةُ أَرْبَعُ نَتَائِجَ، فَالْمَجْمُوعُ عَشْرَةٌ.

(١) هذا تعليق على قول الشارح الفناري.



الْجَمْعُ بَوْضِعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا رَفَعَ الْآخِرَ فَقَطَّ، [١/٢١] اثْنَانِ، وَمَانِعَةُ الْخُلُوِّ بَرَفَعَ كُلِّ مِنْهُمَا وَضَعَ الْآخِرَ فَقَطَّ، اثْنَانِ، صَارَ مَجْمُوعُ الْمُتَّبَعَاتِ عَشْرَةً، وَالْعَقِيمَةُ سِتَّةٌ: اثْنَانِ فِي الْمُتَّصِلَةِ، وَاثْنَانِ فِي مَانِعَةِ الْجَمْعِ، وَاثْنَانِ فِي مَانِعَةِ الْخُلُوِّ، هَذَا هُوَ الْكَلَامُ الْكُلِّيُّ، وَإِلَى بَعْضِ مَا ذَكَرْنَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ: (وَأَمَّا الْقِيَاسُ الْإِسْتِثْنَائِيُّ، فَالشَّرْطِيَّةُ الْمَوْضُوعَةُ فِيهِ):

قول أحمد

فِيكُونُ الْمُقَدَّمُ مَلْزُومًا وَالتَّالِي لَا زِمًا، وَلَا شَكَّ أَنَّ وُجُودَ الْمَلْزُومِ يَسْتَلْزِمُ وُجُودَ اللَّازِمِ لَا بِالْعَكْسِ، وَانْتِفَاءُ اللَّازِمِ يَسْتَلْزِمُ انْتِفَاءَ الْمَلْزُومِ لَا بِالْعَكْسِ، قَوْلُهُ: (اثْنَانِ فِي الْمُتَّصِلَةِ) وَهُمَا رَفَعَ الْمُقَدَّمُ وَوَضَعَ التَّالِي، وَاثْنَانِ فِي مَانِعَةِ الْجَمْعِ وَهُمَا رَفَعُهُمَا، وَاثْنَانِ فِي مَانِعَةِ الْخُلُوِّ وَهُمَا وَضَعُهُمَا،

العمادي

بِالتَّنَافِي لَا لِذَاتِ الْجُزْأَيْنِ، بَلْ لِمُجَرَّدِ الْإِتْفَاقِ، كَقَوْلِنَا فِي الْحَقِيقَةِ لِلْأَسْوَدِ اللَّا كَاتِبٌ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا أَسْوَدَ أَوْ كَاتِبًا؛ لِأَنَّهُ لَا مُنَافَاةَ بَيْنَ مَفْهُومَيِ الْأَسْوَدِ وَالْكَاتِبِ، وَلَكِنْ اتَّفَقَ تَحَقُّقُ السَّوَادِ وَانْتِفَاءُ الْكِتَابَةِ، فَلَا يَصْدُقَانِ لَانْتِفَاءِ الْكِتَابَةِ، وَلَا يَكْذِبَانِ لَوُجُودِ السَّوَادِ، وَفِي مَانِعَةِ الْجَمْعِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا لَا أَسْوَدَ أَوْ كَاتِبًا، وَفِي مَانِعَةِ الْخُلُوِّ إِمَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا أَسْوَدَ أَوْ لَا كَاتِبًا.

وِثَالُهَا: أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ، وَهُوَ إِمَّا كُلِّيَّةُ الشَّرْطِيَّةِ أَوْ كُلِّيَّةُ الْوَضْعِ، أَي: الْإِثْبَاتُ، أَوِ الرَّفْعُ، أَي: النَّفْيُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ انْتَفَى الْأَمْرَانِ احْتِمَلَّ أَنْ يَكُونَ اللَّزُومُ أَوِ الْعِنَادُ عَلَى بَعْضِ الْأَوْضَاعِ، وَالِاسْتِثْنَاءُ عَلَى وَضْعٍ آخَرَ مِنْ إِبْثَابِ أَحَدِ جُزْأَيِ الشَّرْطِيَّةِ، أَوْ نَفْيِهِ ثُبُوتِ الْآخَرِ أَوْ انْتِفَاؤُهُ؛ فَظَهَرَ بِمَا قَرَّرْنَا ضَعْفُ مَا قَالَهُ الْمُحَسِّنِيُّ كَمَا لَا يَخْفَى.

قَوْلُهُ: (وَلَا شَكَّ أَنَّ وُجُودَ الْمَلْزُومِ... إلخ) وَإِلَّا لَزِمَ انفكاكُ اللَّازِمِ عَنِ الْمَلْزُومِ فَيَبْطُلُ اللَّزُومُ.

قَوْلُهُ: (لَا بِالْعَكْسِ) أَي: وُجُودُ اللَّازِمِ لَا يَسْتَلْزِمُ وُجُودَ الْمَلْزُومِ؛ لِعَوَازِ أَنْ يَكُونَ اللَّازِمُ وَهُوَ التَّالِي أَعَمَّ مِنَ الْمَلْزُومِ وَهُوَ الْمُقَدَّمُ.

قَوْلُهُ: (وَانْتِفَاءُ اللَّازِمِ... إلخ) وَإِلَّا لَزِمَ وُجُودُ الْمَلْزُومِ بِدُونِ اللَّازِمِ، فَيَبْطُلُ اللَّزُومُ.

قَوْلُهُ: (لَا بِالْعَكْسِ) أَي: انْتِفَاءُ الْمَلْزُومِ لَا يَسْتَلْزِمُ انْتِفَاءَ اللَّازِمِ إِمَّا مَرَّةً آتِيًا.

قَوْلُهُ: (وَهُمَا رَفَعُهُمَا) كَقَوْلِنَا فِي مَانِعَةِ الْجَمْعِ: هَذَا الشَّيْءُ إِمَّا حَجَرٌ أَوْ شَجَرٌ، لَكِنَّهُ لَيْسَ بِحَجَرٍ، لَا يُنتِجُ [٢٩/ب] أَنَّهُ شَجَرٌ، أَوْ لَكِنَّهُ لَيْسَ بِشَجَرٍ، لَا يُنتِجُ أَنَّهُ حَجَرٌ؛ لِعَوَازِ ارْتِفَاعِهِمَا.

قَوْلُهُ: (وَهُمَا وَضَعُهُمَا) كَقَوْلِنَا: هَذَا الشَّيْءُ إِمَّا لَا حَجَرَ أَوْ لَا شَجَرَ، لَكِنَّهُ لَا حَجَرَ، لَا يُنتِجُ: أَنَّهُ شَجَرٌ، أَوْ لَكِنَّهُ لَا شَجَرَ، لَا يُنتِجُ أَنَّهُ حَجَرٌ؛ لِإِمْكَانِ اجْتِمَاعِهِمَا.

خليل

قَالَ الشَّارِحُ: (اثْنَانِ)؛ أَي: فَالْمَنْتِجُ اثْنَانِ، وَكَذَا الْكَلَامُ فِي الْبَاقِي، قَالَ الشَّارِحُ الْعَلَّامَةُ: (كَمَا فِي «الْفُصُولِ») قِيلَ: لَا بِنِ سِينَا.

١ - (إِذَا كَانَتْ مُتَّصِلَةً [مُوجِبَةً لَزُومِيَّةً]):

(فَاسْتِثْنَاءُ عَيْنِ الْمُقَدَّمِ، يُنتِجُ: عَيْنَ التَّالِي؛ كَقَوْلِنَا: إِنْ كَانَ هَذَا إِنْسَانًا فَهُوَ حَيَوَانٌ، لَكِنَّهُ إِنْسَانٌ، يَنْتِجُ أَنَّهُ حَيَوَانٌ)؛ لِأَنَّ وُجُودَ الْمَلْزُومِ مَلْزُومٌ لَوُجُودِ اللَّازِمِ.

(وَاسْتِثْنَاءُ نَقِیْضِ التَّالِي، يُنتِجُ: نَقِیْضَ الْمُقَدَّمِ، كَقَوْلِنَا: إِنْ كَانَ هَذَا إِنْسَانًا فَهُوَ حَيَوَانٌ، لَكِنَّهُ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ، فَلَا يَكُونُ إِنْسَانًا) لِأَنَّ عَدَمَ اللَّازِمِ مَلْزُومٌ لِعَدَمِ الْمَلْزُومِ، وَلَا يُنتِجُ اسْتِثْنَاءُ عَيْنِ التَّالِي، وَلَا اسْتِثْنَاءُ نَقِیْضِ الْمُقَدَّمِ شَيْئًا؛ فَلَا اسْتِثْنَاءَ أَعْمَ مِنَ الْوَضْعِ، وَيُسَمَّى اسْتِثْنَاءُ الْعَيْنِ، وَمِنَ الرَّفْعِ وَيُسَمَّى اسْتِثْنَاءُ النَّقِیْضِ.

فَإِنْ قُلْتُ: هَذَا صَحِيحٌ فِيمَا إِذَا كَانَتْ الْمُلازِمَةُ عَامَّةً، أَمَّا إِذَا كَانَتْ مُسَاوِيَةً؛ فَاسْتِثْنَاءُ عَيْنِ كُلِّ يُنتِجُ عَيْنَ الْآخَرِ، وَاسْتِثْنَاءُ نَقِیْضِ كُلِّ يُنتِجُ نَقِیْضَ الْآخَرِ، كَمَا قَالَ فِي «الْفُصُولِ»^(١): «إِنَّ الْحُكْمَ قَطْعِيٌّ فِي الصُّورِ الْأَرْبَعِ».

قُلْتُ: الْمُسَاوِيَةُ فِي الْحَقِيقَةِ مُتَلَازِمَتَانِ، وَكُلُّ حُكْمَيْنِ مِنَ الْأَرْبَعِ هِيَ الْمُلازِمَةُ بَيْنَ

قول أحمد

قوله: (فِيمَا إِذَا كَانَتْ الْمُلازِمَةُ عَامَّةً... إلخ) أي: مِنْ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ، وَالْمُسَاوِيَةُ: مَا كَانَتْ مِنَ الطَّرَفَيْنِ.

قوله: (قُلْتُ: الْمُسَاوِيَةُ فِي الْحَقِيقَةِ مُتَلَازِمَتَانِ... إلخ) أَقُولُ: الْحُكْمُ فِي الشَّرْطِيَّةِ الْمُوجِبَةِ

المهادي

قوله: (مِنْ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ) كَقَوْلِنَا: كُلَّمَا كَانَ هَذَا الشَّيْءُ إِنْسَانًا كَانَ حَيَوَانًا؛ لَكِنَّهُ حَيَوَانٌ، لَا يُنتِجُ أَنَّهُ إِنْسَانٌ، أَوْ لَكِنَّهُ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ، لَا يُنتِجُ أَنَّهُ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ.

قوله: (مَا كَانَتْ مِنَ الطَّرَفَيْنِ) كَقَوْلِنَا: كُلَّمَا كَانَتْ الشَّمْسُ طَالَعَةً فَالْتَّهَارُ مَوْجُودًا.

خليل

قوله: (الْحُكْمُ فِي الشَّرْطِيَّةِ) كَأَنَّهُ رَدٌّ عَلَى الشَّارِحِ، مَحْصُولُهُ: أَنَّ صَوْرَةَ الْقِيَاسِ الْاسْتِثْنَائِيَّ هُوَ الْحُكْمُ بِلِزُومِ التَّالِيِ لِلْمُقَدَّمِ؛ سِوَاءَ كَانَ الْقِيَاسُ مَلْفُوظًا أَوْ مَعْقُولًا، وَسِوَاءَ كَانَتْ الْمَادَّةُ مَادَّةَ الْمَسَاوَاةِ أَوْ الْعُمُومِ مِنْ غَيْرِ تَفْرِيقَةٍ، لَا يَقَالُ: إِنَّ مَرَادَهُ الْعِبْرَةُ لِلْمَعْنِي لَا لِلْأَلْفَاظِ، فَيُمْكِنُ اعْتِبَارُ الْعَكْسِ فِي مَادَّةِ



المُتَلَازِمَتَيْنِ، أَلَا تَرَى: أَنَّ اسْتِلْزَامَ وُجُودِ اللَّازِمِ وُجُودَ الْمَلْزُومِ فِيهَا لَيْسَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَازِمٌ، بَلْ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَلْزُومٌ، وَكَذَا اسْتِلْزَامَ عَدَمِ الْمَلْزُومِ عَدَمَ اللَّازِمِ لَيْسَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَلْزُومٌ، بَلْ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَازِمٌ.

٢ - (وَإِنْ كَانَتْ مُنْفَصِلَةً حَقِيقَةً):

(فَاسْتِثْنَاءُ عَيْنِ أَحَدِ الْجُزْأَيْنِ، يُنتِجُ: نَقِيضَ الْآخَرِ) [٢١/ب]؛ لِأَنَّ وُجُودَ أَحَدِ الْمُعَانِدَيْنِ صِدْقًا يَسْتَلْزِمُ عَدَمَ الْآخَرِ، فَهَذَا فِي الْحَقِيقَةِ وَمَانِعَةُ الْجَمْعِ.

(وَاسْتِثْنَاءُ نَقِيضِ أَحَدِهِمَا، يُنتِجُ: عَيْنَ الْآخَرِ)، لِأَنَّ عَدَمَ أَحَدِ الْمُعَانِدَيْنِ كَذِبًا يَسْتَلْزِمُ وُجُودَ الْآخَرِ، وَهَذَا فِي الْحَقِيقَةِ وَمَانِعَةُ الْخُلُوءِ، وَلَفْظُ الْكِتَابِ سَاكِتٌ عَنِ التَّفْصِيلِ، وَالْأَصْلُ مَا ذَكَرْنَا، وَعَلَيْهِ التَّعْوِيلُ، وَالْأَمْثَلُ غَيْرُ خَافِيَةٍ.



قول أحمد

اللزومية التي... إلخ، هي إحدى جزأي القياس الاستثنائي بلزوم التالي للمُقَدَّم، ولا إشعار فيه للعكس؛ سواءً كانت المُلازِمَةُ مِنَ الطَّرَفَيْنِ أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا؛ فَاسْتِثْنَاءُ عَيْنِ التَّالِيِ وَنَقِيضُ الْمُقَدَّمِ إِنَّمَا يُنتِجُ عَيْنَ الْمُقَدَّمِ وَنَقِيضَ التَّالِيِ فِي مَادَّةِ الْمُسَاوَاةِ، لِحُصُوصِيَّةِ الْمَادَّةِ لَا لِذَاتِ الْمُقَدَّمَاتِ بَلَا وَاسِطَةٍ، فَالْمُرَادُ بِالْإِنْتِاجِ هَاهُنَا مَا يَكُونُ لِذَاتِ الْمُقَدَّمَاتِ بَلَا وَاسِطَةٍ، فَثَبَّتَ أَنَّ اسْتِثْنَاءَ عَيْنِ الْمُقَدَّمِ يُنتِجُ عَيْنَ التَّالِيِ، لَا بِالْعَكْسِ [٢٦/ب]^(١)، وَاسْتِثْنَاءُ نَقِيضِ التَّالِيِ يُنتِجُ نَقِيضَ الْمُقَدَّمِ بِدُونِ الْعَكْسِ مُطْلَقًا؛ سَوَاءً كَانَتْ الْمُلازِمَةُ عَامَّةً أَوْ مُسَاوِيَةً.

المجادي

قوله: (ولا إشعار فيه... إلخ) فيه نظر؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ بِحَسَبِ نَفْسِ الْأَمْرِ، لَا بِحَسَبِ حُكْمِ الْحَاكِمِ.



خليل

المساواة؛ فيصَحُّ جَعْلُ التَّالِيِ مُقَدَّمًا مَثَلًا وَالْمُقَدَّمُ تَالِيًا؛ لِأَنَّا نَقُولُ: فِيحَدُثُ قِيَاسٌ آخَرُ مُخَالَفٌ لِلأَوَّلِ، وَلَا كَلَامَ فِيهِ، وَإِنَّمَا الْكَلَامُ أَنَّ قِيَاسًا اسْتِثْنَائِيًّا اتِّصَالِيًّا وَاحِدًا، هَلْ يَنْتِجُ فِي مَادَّةِ الْمُسَاوَاةِ أَرْبَعَ نَتَائِجَ أَوْ لَا؟ وَالْحَقُّ الثَّانِي.



(١) فِي الْمَخْطُوطِ جَاءَ تَقْدِيمُ وَتَأْخِيرُ، فَعِنْدَ قَوْلِهِ: «لَا بِالْعَكْسِ» تَنْتَهِي الْوَرَقَةُ [٢٦/ب]، وَأَشَارَ النَّاسِخُ إِلَى ذَلِكَ.

[القياس بحسب المادة]

[الصناعات الخمس]:

وَمِنْ أَبْوَابِ الْمَنْطِقِ أَبْوَابُ الصَّنَاعَاتِ الْخَمْسِ؛ لِأَنَّ الْمَنْطِقِيَّ كَمَا يَبْحَثُ عَنِ الصُّورَةِ يَبْحَثُ عَنِ الْمَادَّةِ، فَلَمَّا تَمَّ التَّلْوِيحُ إِلَى مَبَاحِثِ الصُّورَةِ أَشَارَ إِلَى مَبَاحِثِ الْمَادَّةِ أَيْضاً؛ فَقَالَ:

[البرهان]:

مِنْ جُمْلَةِ الصَّنَاعَاتِ الْخَمْسِ: (الْبَرْهَانُ): وَهُوَ قِيَاسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ يَقِينِيَّةٍ

قول أحمد

قوله: (كَمَا يَبْحَثُ عَنِ الصُّورَةِ) أي: كما يجب أن يبحث عن الصورة، يجب أن يبحث عن المادة، حتى يعتصم الذهن عن الخطأ في مادة الفكر أيضاً.

.....

.....

المعادي

.....

.....

خليل

قوله: (يَجِبُ أَنْ يَبْحَثَ عَنِ الْمَادَّةِ) كلمة «عن»^(١) تدخل على الموضوع وعلى المحمول أيضاً، وفيه ردُّ على المتأخرين، حيثُ حذفوا الصناعات الخمس، وجعلوا أبواب المنطق أربعة.

.....

.....

(١) فإذا جاز دخول كلمة عن على القبيلتين يندفع ما يتوهم وروده في هذا المقام من أن كلمة عن تدخل على المحمول، ولذا قيل فيما سبق في تعريف المنطق عن الأعراض الذاتية. اهـ منه.



لإنتاج اليقين)، أعم من أن تكون ضرورية أو مكتسبة منها، فالقياس جنس يتناول الأقيسة الخمسة، والمؤلف ذكر ليتعلق به قوله: «من مقدمات يقينية»،

قول أحمد

قوله: (أعم من أن تكون... إلخ) أي: سواء كانت تلك المقدمات اليقينية ضرورية، أو مكتسبات من الضروريات، أعلم أن الحد الأوسط في البرهان لا بد أن يكون علة لنسبة الأكبر إلى الأصغر في الذهن، فإن كان علة لوجود تلك النسبة في الخارج أيضاً يسمى برهاناً

المهادي

خليل

قال المصنف: (اليقين) هو الاعتقاد^(١) الجازم^(٢) الثابت^(٣) المطابق^(٤) للواقع.

قوله: (أي: سواء كانت تلك المقدمات) فالأولى أن يقول: أي: سواء كانت تلك المقدمة ليوافق المشروع.

قوله: (ضروريات)؛ أي: المقدمات اليقينية قسماً، الأول: ضروريات، وهي اليقنيات التي هي مبادئ أولى للبرهان، وهي ست، الأوليات: وهي قضايا يكون مجرد تصور طرفيها - وإن كانا أو أحدهما بالكسب - كافياً في جزم العقل بالنسبة بينهما بالإيجاب أو السلب؛ كقولنا: الكل أعظم من الجزء، وتسمى بديهيات أيضاً، فظهر أن الأوليات قد يحتاج طرفاها أو أحد طرفيها إلى النظر؛ فالمعتبر في بدايتها كون الحكم بديهيًا، والقسم الثاني: اليقنيات النظرية المكتسبة من البرهان المنتهي إلى الضروريات، أو المركب منها ابتداءً.

قوله: (علة لنسبة) وهو - أي: البرهان - قسماً: برهان لمي وبرهان إنفي؛ لأن الوسط فيه لا بد أن يفيد الحكم بثبوت الأكبر للأصغر، وهذا مشترك بين البرهانين، فإن كان مع ذلك علة لوجود الأكبر لا مطلقاً، بل في الأصغر في الخارج، يسمى برهاناً لمياً؛ لأنه يعطي اللمية في الذهن، وهو معنى إعطاء السبب في التصديق، واللمية في الخارج، وهو معنى إعطاء السبب في الحكم في الوجود الخارجي، والمراد بالحكم هنا ثبوت الأكبر للأصغر.

فالمراد بوجود النسبة في الخارج وجود الأكبر في الأصغر في الخارج، وإلا فكون النسبة

(١) خرج به الشك والوهم. اه منه.

(٢) خرج به الظن. اه منه.

(٣) خرج به التقليد؛ لأنه يزول بتشكيك المشكك. اه منه.

(٤) خرج به الجهل المركب؛ كأكثر مسائل الفلاسفة فإن التصديق فيها غير مطابق للواقع، وإن اعتقادهم المطابقة غير مطابق للواقع وهو ليس بعلم في اللغة والعرف؛ وإلا لكان الجاهل جهل المركب أعلم الناس كما لا يخفى. اه منه.



قول أحمد

لِمَيَّا؛ لَأَنَّهُ يُفِيدُ اللَّمِّيَّةَ فِي الذَّهْنِ وَالخَارِجِ، كَمَا يُقَالُ: هَذَا مُتَعَفِّنُ الْأَخْلَاطِ، وَكُلُّ مُتَعَفِّنٍ الْأَخْلَاطِ مَحْمُومٌ، فَهَذَا مَحْمُومٌ، فَتَعَفَّنُ الْأَخْلَاطُ عِلَّةً لِثُبُوتِ الْحُمَى فِي الذَّهْنِ وَالخَارِجِ جَمِيعاً، وَإِنْ كَانَ عِلَّةً لِلنَّسَبَةِ فِي الذَّهْنِ دُونَ الْخَارِجِ يُسَمَّى بُرْهَانًا إِنِّيًّا؛ لَأَنَّهُ يُفِيدُ إِنِّيَّةَ النَّسَبَةِ فِي الْخَارِجِ دُونَ لِمَيَّتِهَا مِثْلُ: هَذَا مَحْمُومٌ، وَكُلُّ مَحْمُومٍ مُتَعَفِّنُ الْأَخْلَاطِ، [١/٢٧] فَهَذَا مُتَعَفِّنُ الْأَخْلَاطِ، فَالْحُمَى وَإِنْ كَانَتْ عِلَّةً لِثُبُوتِ تَعَفُّنِ الْأَخْلَاطِ فِي الذَّهْنِ، إِلَّا أَنَّهُ لَا لِيَسْتِ عِلَّةً لَهُ فِي الْخَارِجِ، بَلِ الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ كَمَا مَرَّ.

العجادي

خليل

مَوْجُودَةٌ فِي الْخَارِجِ مَمْنُوعٌ، عَلَى أَنَّ الْأَوْسَطَ لَيْسَ بَعِلَّةً لَوْجُودِ الْأَكْبَرِ فِي الْخَارِجِ مُطْلَقاً، بَلِ هُوَ عِلَّةٌ لَوْجُودِهِ فِي الْأَصْغَرِ، فَفِي تَقْرِيرِهِ مُسَاهِلَةٌ، تَأَمَّلْ، كَقَوْلِنَا: هَذِهِ الْخَشْبَةُ مُحْتَرَقَةٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ مَسَّتْهَا النَّارُ، وَكُلُّ مَا مَسَّتْهَا النَّارُ مُحْتَرَقٌ، فَعِلَّةٌ وَجُودِ الْمُحْتَرَقِ فِي الْخَشْبَةِ الْمَسِّ فِي الذَّهْنِ وَالخَارِجِ، وَكَقَوْلِنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ جَسْمٌ؛ لِأَنَّهُ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ جَسْمٌ، فَالْحَيَوَانُ عِلَّةٌ لِحَصُولِ الْجَسَمِيَّةِ فِي الْإِنْسَانِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِلَّةً لَوْجُودِ الْجَسَمِيَّةِ مُطْلَقاً، وَيَزِيدُهُ وَضُوحاً وَبَيَاناً: أَنَّ الْأَوْسَطَ رُبَّمَا يَكُونُ مَعْلُولاً لِلْأَكْبَرِ، وَمَعَ ذَلِكَ يَكُونُ عِلَّةً لَوْجُودِ الْأَكْبَرِ فِي الْأَصْغَرِ؛ كَقَوْلِنَا: هَذِهِ الْخَشْبَةُ تَتَحَرَّكُ إِلَيْهَا النَّارُ، وَكُلُّ مَا تَتَحَرَّكُ إِلَيْهَا النَّارُ تَوْجَدُ فِيهَا النَّارُ، فَوَجُودُ النَّارِ أَكْبَرُ، وَحَرَكَةُ النَّارِ أَوْسَطُ، وَهِيَ عِلَّةٌ لَوْجُودِ النَّارِ فِي الْخَشْبَةِ، مَعَ أَنَّهَا مَعْلُولُ النَّارِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِكَوْنِ الْأَوْسَطِ عِلَّةً لِلْأَكْبَرِ أَوْ بِالْعَكْسِ إِلَّا الْإِشْتِمَالُ عَلَى الْعِلَّةِ، وَإِلَّا لَا يَصِحُّ الْحَمْلُ، وَيُسَمَّى ^(١) صَاحِبُ الْبُرْهَانِ حَكِيماً ^(٢) فِي الْأَصْطِلَاحِ.

قوله: (عِلَّةً لِثُبُوتِ الْحُمَى)؛ أي: لذلك الشَّخْصِ الْمَشَارِإِلَيْهِ.

قوله: (هَذَا مَحْمُومٌ... إلخ) فَالْحُمَى ^(٣) عِلَّةٌ لَوْجُودِ الْأَكْبَرِ، وَهُوَ الْمُتَعَفِّنُ فِي الْأَصْغَرِ فِي الذَّهْنِ، وَإِنْ كَانَ مَعْلُولاً فِي الْخَارِجِ، وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ كَوْنِ الْحُمَى عِلَّةً مُوَافِقٌ لِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ بِمُوَافِقٍ لِلتَّقْسِيمِ وَلِمَسَاقِ كَلَامِهِ مِنْ كَوْنِ الْأَوْسَطِ عِلَّةً، لَا أَنَّهُ تَنْبِيءٌ عَلَى الْمُرَادِ بِهِ، وَهَذَا الْمَقَامُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ مَعْلُومٌ مِنَ الْمَفْصَّلَاتِ.

(١) ويسمى المقابل بالمغالطة. اه منه.

(٢) أعم من الحكيم الذي يعرف الحكمة. اه منه.

(٣) أي: متضمن للعلة كما مر. اه منه.



وهي تُخْرِجُ الحَظَابَةَ والجَدَلَ وَغَيْرَهُمَا ، وقوله : «الْإِنْتَاَجُ الْيَقِينُ» ، غَايَةُ ذِكْرِهِ لِيَشْتَمِلَ التَّعْرِيفُ عَلَى الْعِلَلِ الْأَرْبَعِ^(١) ،

قول أحمد

قوله : (وهي تُخْرِجُ الحَظَابَةَ) أي : قوله : «مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ يَقِينَةٍ» يُخْرِجُهَا ، قوله : (لِيَشْتَمِلَ التَّعْرِيفُ عَلَى الْعِلَلِ الْأَرْبَعِ . . . إلخ) كُلُّ مُرَكَّبٍ صَادِرٍ عَنْ فَاعِلٍ مُخْتَارٍ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ عِلَّةٍ مَادِّيَّةٍ وَصُورِيَّةٍ وَفَاعِلِيَّةٍ وَغَائِيَّةٍ ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الشَّيْءُ ، وَمَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الشَّيْءُ الْمُرَكَّبُ

المهادي

خليل

قوله : (أي) يَخْرِجُ (قوله : «مُؤَلَّفٌ . . . إلخ») لَمَّا كَانَتْ الرُّوَايَةُ بِالْيَاءِ التَّحْتَانِيَّةِ ، وَكَانَ الْمَرْجِعُ ضَمِيرٌ هُوَ مُؤَنَّثًا - أَعْنِي : لَفْظَةً يَقِينَةً - فَسَّرَهُ بِذَلِكَ لِيُوَافِقَ الْمَرْجِعُ الضَّمِيرَ ، وَيُمْكِنُ رَجُوعُ الضَّمِيرِ إِلَى قَوْلِهِ : «يَقِينَةً» بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى ، وَهُوَ الْقَيْدُ أَوِ الْقَوْلُ أَوْ غَيْرُهُمَا ، فَيَكُونُ الْمَرْجِعُ قَرِيبًا .

قوله : (فاعلٌ مُخْتَارٌ) بِمَعْنَى : يَصْحُحُ^(٢) مِنْهُ الْفِعْلُ أَوِ التَّرْكُ يَعْمُ الْوَاجِبَ بِحَسَبِ الْمَفْهُومِ أَيْضًا ، وَبَعْدَ تَعَلُّقِ الْإِرَادَةِ بِكَوْنِ صَدُورِ الْفِعْلِ وَاجِبًا .

قوله : (مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الشَّيْءُ) الْمَوْجُودُ وَالْمَعْدُومُ ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمَتَبَادَرُ .

(١) وقد جمعها بعضهم بقوله :

وَكُلُّ مَوْجُودٍ طَبِيعِيٍّ حَاصِلٌ أَسْبَابُهُ أَرْبَعَةٌ بِهَا اسْتَقَلَّ
فَاعِلُهُ وَشَكْلُهُ وَغُنْصَرُهُ وَمَا لَهُ مِنْ صُورَةٍ مُصَوَّرَةٍ
مِثَالُهُ : الْبَيْتُ الَّذِي الْبِنَاءُ فَاعِلُهُ وَالْغَايَةُ الْإِبْوَاءُ
وَالصُّورَةُ الْبَيْتُ وَلَكِنْ غُنْصَرُهُ خَشْيَتُهُ وَطَبِيعَتُهُ وَأَجْرُهُ
فَكُلُّ مُرَكَّبٍ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ عِلَلٍ أَرْبَعَةٍ : عِلَّةٌ مَادِّيَّةٌ ، وَعِلَّةٌ صُورِيَّةٌ ، وَعِلَّةٌ فَاعِلِيَّةٌ ، وَعِلَّةٌ غَائِيَّةٌ ، وَطَرِيقَةُ الْحَصْرِ : أَنَّ الْعِلَّةَ إِمَّا أَنْ تَكُونَ دَاخِلَةً فِي حَقِيقَةِ الْمَعْلُولِ ، أَوْ تَكُونَ خَارِجَةً عَنْ حَقِيقَةِ الْمَعْلُولِ . فَإِنْ كَانَتْ دَاخِلَةً فِي حَقِيقَةِ الْمَعْلُولِ فَلَا يَخْلُو : إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْمَعْلُولُ مَعَهَا بِالْقُوَّةِ ، أَوْ بِالْفِعْلِ ، فَإِنْ كَانَتْ بِالْقُوَّةِ فَهِيَ الْمَادَّةُ كَالْخَشَبِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى السَّرْوِ ، وَإِنْ كَانَ بِالْفِعْلِ فَهِيَ الصُّورَةُ ، وَإِنْ كَانَتْ الْعِلَّةُ خَارِجَةً فَلَا يَخْلُو : إِمَّا أَنْ تَكُونَ مُؤَثِّرَةً فِي وُجُودِ الْمَعْلُولِ ، أَوْ مُؤَثِّرَةً فِي الْفَاعِلِ ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الْفَاعِلُ ، وَالثَّانِي هُوَ الْغَايَةُ ، وَبَيْنَ هَذَا يَظْهَرُ لَكَ حُدُودُهَا . فَالْعِلَّةُ الْمَادِّيَّةُ : هِيَ الَّتِي تَكُونُ دَاخِلَةً فِي حَقِيقَةِ الْمَعْلُولِ ، وَيَكُونُ الْمَعْلُولُ مَعَهَا بِالْفِعْلِ . وَالْعِلَّةُ الْفَاعِلِيَّةُ : هِيَ الَّتِي تَكُونُ خَارِجَةً عَنْ حَقِيقَةِ الْمَعْلُولِ ، أَيْ : لَا تَكُونُ جِزَاءً مِنْهُ ، وَتَكُونُ مُؤَثِّرَةً فِي مُؤَثِّرَةِ الْفَاعِلِ . انْتَهَى مِنَ الْوَرَقَةِ الْأَخِيرَةِ مِنْ رِسَالَةِ الْأَمِيرِ فِي عِلْمِ الْجِنْسِ (مِخْطُوطٌ) ، بِتَصَرُّفٍ .

(٢) احتراز عن فاعل مختار بمعنى إن شاء فعل وإن لم يشأ لم يفعل ومقدم الشرطية الثانية لا يقع أصلاً على مذهب الحكيم وهذا متفق عليه . اهـ منه .

قول أحمد

إِنْ كَانَ ذَا خِلَافِيَّةٍ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ مَعَهُ بِالْقُوَّةِ أَوْ بِالْفِعْلِ، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ فَهُوَ الْعِلَّةُ الْمَادِّيَّةُ كَالْحَسَبِ لِلسَّرِيرِ، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي فَهُوَ الْعِلَّةُ الصُّورِيَّةُ كَالْهَيْئَةِ السَّرِيرِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الشَّيْءُ خَارِجاً عَنْهُ؛ فَإِنْ كَانَ مَا فِيهِ الشَّيْءُ فَهُوَ الْعِلَّةُ الْفَاعِلِيَّةُ، وَإِنْ كَانَ مَا لِأَجْلِهِ الشَّيْءُ فَهُوَ الْغَائِيَّةُ. وَإِذَا صَدَرَ الْمُرَكَّبُ عَنْ مُوجِبٍ بِالذَّاتِ يَحْتَاجُ إِلَى ثَلَاثَةٍ مِنْهَا وَهِيَ غَيْرُ الْغَائِيَّةِ، وَأَمَّا الْبَسِيطُ الصَّادِرُ عَنِ الْمُخْتَارِ فَيَحْتَاجُ إِلَى الْفَاعِلِيَّةِ وَإِلَى الْغَائِيَّةِ فَقَطْ، وَالْبَسِيطُ الصَّادِرُ عَنِ الْمُوجِبِ يَحْتَاجُ إِلَى الْفَاعِلِيَّةِ فَقَطْ، وَاحْتِياجُ الْمُرَكَّبِ الصَّادِرِ عَنِ الْمُخْتَارِ إِلَى الْعِلَّةِ الْغَائِيَّةِ لَيْسَ بِكُلِّيٍّ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ مِنْ غَيْرِ الْمُعْتَزَلَةِ؛ لِأَنَّ الْبَارِيَّ تَعَالَى مُخْتَارٌ عَنْهُمْ، وَمَعَ ذَلِكَ أَفْعَالُهُ تَعَالَى مُنْزَهَةٌ

العبادي

فخيل

قوله: (أَوْ بِالْفِعْلِ) فِيهِ أَوَّلٌ فِي التَّصَوُّرِ وَآخِرٌ فِي الْعَمَلِ، كَالْجُلُوسِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى السَّرِيرِ؛ فَيَكُونُ مَعْلُولاً بِحَسَبِ الْخَارِجِ.

قوله: (عَنْ مُوجِبٍ بِالذَّاتِ) فِيإِفَاضَةِ الْوُجُودِ مِنْهُ لَا تَتَوَقَّفُ إِلَّا عَلَى قَابِلِيَّةٍ فِي الْمُمْكِنِ، فَإِنْ كَانَ إِمْكَانُهُ كَافِئاً فِي فَيَضَانِ الْوُجُودِ مِنْهُ تَعَالَى كَالْعَقْلِ الْأَوَّلِ، كَانَتِ الْعِلَّةُ بَسِيطَةً، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَافِئاً فِيهِ بَلْ يَحْتَاجُ إِلَى الشَّرَاطِطِ وَالْآلَاتِ تَكُونُ مُرَكَّبَةً، إِلَّا أَنَّ الْكُلَّ صَادِرٌ مِنْهُ تَعَالَى عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ، وَعِنْدَ غَيْرِهِمْ الْأَوَّلُ مِنَ الْأَوَّلِ وَالْبَاقِي مِنَ الْوَسَائِطِ، فَعَلَى كَلَا الْقَوْلِينَ لَا تُتَصَوَّرُ الْعِلَّةُ الْغَائِيَّةُ.

قوله: (وَأَمَّا الْبَسِيطُ الصَّادِرُ عَنِ الْمُخْتَارِ) فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ لَا تَنْحَصِرُ فِيهِمَا، لِأَنَّ تَعَلُّقَ الْإِرَادَةِ وَسَبْقَ الْعَدَمِ مِنَ الْعِلَّةِ.

قوله: (إِلَى الْفَاعِلِيَّةِ فَقَطْ) لَا يَقَالُ: لَا بُدَّ مِنْ إِمْكَانِ الْمَعْلُولِ فَهُوَ مِنَ الْعِلَّةِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: فَهُوَ مُعْتَبَرٌ فِي جَانِبِ الْمَعْلُولِ، وَلَا تُطْلَبُ الْعِلَّةُ إِلَّا لِلْمُمْكِنِ.

قوله: (غَيْرِ الْمُعْتَزَلَةِ) وَلَا خِلَافَ مِنْ أَنَّ أَفْعَالَهُ تَعَالَى لَيْسَتْ بِمَعْلَلَةٍ بِالْأَغْرَاضِ تَعَوُّدُ إِلَيْهِ تَعَالَى، وَهُوَ غَنِيٌّ مُطْلَقٌ عَنْ جَمِيعِ مَا سِوَاهُ مِنَ الْأَفْعَالِ وَالْأَعْمَالِ، وَإِنَّمَا النِّزَاعُ فِي أَنَّ الْفَائِدَةَ الْعَائِدَةَ إِلَى الْعِبَادِ وَالْمَصَالِحِ لَهُمْ، هَلْ هِيَ بَاعِثَةٌ لَهُ تَعَالَى؟ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]، فَإِنَّ مَنَفْعَةَ الشَّرَائِعِ عَائِدَةٌ إِلَيْهِمْ أَوَّلًا، لَكِنْ ذَهَبَ الْمُعْتَزَلَةُ وَكَثِيرٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ إِلَى أَنَّهَا مَعْلَلَةٌ بِمَصَالِحِ الْعِبَادِ، وَبَالِغُ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ فِي «التَّوْضِيحِ» فِي الْإِنْكَارِ عَلَى مَنْ لَمْ يَقُلْ بِأَنَّ أَفْعَالَهُ مَعْلَلَةٌ بِمَصَالِحِ الْعِبَادِ، وَقَالَ التَّغْتَايَانِي: إِنَّهُ مَعْلُومٌ فِي الْبَعْضِ دُونَ الْكُلِّ. اهـ، ثُمَّ الْفَرْقُ أَنَّهَا مَعْلَلَةٌ عِنْدَ الْمُعْتَزَلَةِ وَجُوبًا، وَعِنْدَ غَيْرِهِمْ مَعْلَلَةٌ تَفْضُّلاً، فَالْقَائِلُ بِأَنَّهَا مَعْلَلَةٌ بِمَصَالِحِ الْعِبَادِ لَيْسَتْ بِالْمُعْتَزَلَةِ فَقَطْ، كَمَا يُشْعِرُ بِهِ لَفْظُ الْمُحْشَى، وَقَدْ حَرَّرَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ أَحْسَنَ التَّحْرِيرِ فِي حَاشِيَةِ «رِسَالَةِ جِهَةِ الْوَحْدَةِ»، فَإِنْ شِئْتَ فَارْجِعْ إِلَيْهَا.



قول أحمد

عن العَرَضِ كما بَيَّنَّ في مَوْضِعِهِ، وَقَدْ عَدُّوا مِنْ لَطَائِفِ التَّعْرِيفِ اشْتِمَالَهُ عَلَى الْعِلَلِ الْأَرْبَعِ، بَأَن يُؤْخَذَ بِالْقِيَاسِ إِلَى تِلْكَ الْعِلَلِ مَفْهُومَاتٌ يَصِحُّ حَمْلُهَا عَلَى الْمَعْرِفِ؛ فَيُعَرَّفُ بِهَا، لَا بَأَن يُعَرَّفَ بِنَفْسِ تِلْكَ الْعِلَلِ؛ إِذْ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا مُبَايِنَةٌ لِلْمَعْلُولِ، وَلَا يَجُوزُ التَّعْرِيفُ بِالْمُبَايِنِ.

المهادي

خليل

قوله: (عَنِ الْعَرَضِ) أَمَّا التَّنْزُهُ عَنْ الْفَائِدَةِ إِلَيْهِ تَعَالَى فَبِإِجْمَاعِ جَمِيعِ الْعُقَلَاءِ مِنْ أَهْلِ الْمِلَّةِ وَغَيْرِهِمْ، وَأَمَّا كَوْنُ الْفَائِدَةِ الْعَائِدَةِ إِلَى الْعِبَادِ بَاعِثًا لَهُ تَعَالَى عَلَى الْفِعْلِ، فَهُوَ مُحَلٌّ نِزَاعٍ كَمَا مَرَّ؛ مَثَلًا: الْغَرَسُ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الثَّمَرَةُ وَغَيْرُهَا مِنَ الْاسْتِظْلَالِ وَالْإِنْتِفَاعِ بِالْأَوْرَاقِ وَالْإِحْتِطَابِ وَغَيْرِهَا، فَالْثَّمَرَةُ هِيَ الْبَاعِثَةُ، وَغَيْرُهَا مَتَرْتَّبٌ لَا بَاعِثٌ، وَالْفَوَائِدُ الَّتِي تَتَرْتَّبُ عَلَى أَفْعَالِهِ تَعَالَى بِمَنْزِلَةِ سَائِرِ الْفَوَائِدِ.

قوله: (مِنْ لَطَائِفِ التَّعْرِيفِ اشْتِمَالُهُ عَلَى الْعِلَلِ الْأَرْبَعِ) وَلَقَدْ أَحْسَنَ فِي إِدْخَالِ كَلِمَةِ «مِنْ»؛ لِأَنَّ الْمَذْكُورَ بَعْضُ الْفَوَائِدِ لَا جَمِيعُهَا، وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَاعْلَمْ أَنَّ التَّعْرِيفَ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ جَامِعًا وَمَانِعًا إِلَّا الْحَدَّ النَّتَاجَ، وَهَذَا التَّعْرِيفُ مَعَ كَوْنِهِ لَيْسَ بِحَدٍّ جَامِعٍ وَمَانِعٍ، وَهَذِهِ لَطِيفَةٌ وَاحْتِمَالُهُ عَلَى عِلَّةٍ وَاحِدَةٍ لَطِيفَةٌ أُخْرَى، وَكَذَا عَلَى عِلَّتَيْنِ، وَكَذَا عَلَى الثَّلَاثِ، وَالِاشْتِمَالُ عَلَى الْأَرْبَعِ يُغَايِرُ الْإِشْتِمَالَاتِ الثَّلَاثَ وَإِنْ اسْتَلْزَمَهَا^(١)، وَلَوْ قَالَ: إِنَّ فِي هَذَا التَّعْرِيفِ لَطَائِفَ لَكَانَ أَوْلَى؛ لِأَنَّ لَفْظَهُ يُؤْهِمُ كَوْنَ الْإِشْتِمَالِ عَلَى الْأَرْبَعِ لَطِيفَةً وَاحِدَةً غَيْرَ مُتَضَمِّنَةٍ لِلطَّائِفِ أُخَرَ.

قوله: (بَأَن يُؤْخَذَ بِالْقِيَاسِ إِلَى تِلْكَ الْعِلَلِ مَفْهُومَاتٌ يَصِحُّ حَمْلُهَا عَلَى الْمَعْرِفِ) بِالْفَتْحِ، [وَلَيْسَ] الْمُرَادُ أَنَّهُ يُؤْخَذُ فِي كُلِّ تَعْرِيفٍ بِالْقِيَاسِ إِلَى الْعِلَلِ الْأَرْبَعِ مَحْمُولَاتٌ، بَلِ الْمُرَادُ أَنَّهُ يُؤْخَذُ فِي كُلِّ تَعْرِيفٍ مَحْمُولٌ وَاحِدٌ فِيهِ، إِشَارَةٌ إِلَى الْعِلَلِ الْأَرْبَعِ، فَإِنَّ الْمَحْمُولَ فِي هَذَا الْمَقَامِ قَوْلٌ، وَمَا عَدَاهُ مِنَ الْقِيُودِ تَتِمَّةٌ لَهُ، وَالْمُرَادُ بِالْحَمْلِ هُوَ الْحَمْلُ التَّفْسِيرِيُّ^(٢)؛ لِأَنَّ الْمَشْهُورَ أَنَّ لَا حَمْلَ بَيْنَ الْمَعْرِفِ وَالْمَعْرِفِ.

قوله: (وَلَا يَجُوزُ التَّعْرِيفُ بِالْمُبَايِنِ) بَلِ هُوَ مَمْتَنِعٌ كَمَا هُوَ الْمَشْهُورُ، لَكِنْ قِيلَ: إِنَّ التَّعْرِيفَ بِالْمُبَايِنِ مَشْحُونَةٌ بِهِ كَتَبُ الْأَدْبَاءِ.

(١) فَلَا اشْتِمَالَ عَلَى الْأَرْبَعِ يَتَضَمَّنُ الْفَوَائِدَ الْأَرْبَعِ. اهـ منه.

(٢) احْتِرَازٌ عَنْ قَوْلِ الْمُحَقِّقِ الدَّوَانِيِّ. اهـ منه.

ف«المؤلف» إشارة إلى الصورة بالمطابقة، وإلى الفاعل بالالتزام، وهو القوة العاقلة، و«المقدمات» مادة، و«إنتاج اليقين» غاية.



قول أحمد

قوله: (بالمطابقة) أي: كالمطابقة في الظهور؛ لأن صورة الفكر هي الهيئة الاجتماعية، ولا شك أنها ليست نفس المؤلف، بل عارضة له متسببة عن التأليف، كيف ولو كانت بالمطابقة لامتنع حملها على البرهان المعروف لما مرّ آنفاً، قوله: (وهو القوة العاقلة)؛ لأنها وإن كانت قابلة للإدراكات [٢٧/ب] لكنها فاعلة لتأليفها.

العماوي

قوله: (أي: كالمطابقة في الظهور) يعني: أن دلالة المؤلف على الصورة بالالتزام أيضاً، لكنها لما كانت كالمطابقة في الظهور عبر عنها بالمطابقة. قوله: (لأنها وإن كانت... إلخ) إشارة إلى دفع ما قيل: إن القوة العاقلة قابلة لا فاعلة، ووجه الدفع ظاهر من كلامه.

خليل

قوله: (كالمطابقة في الظهور)؛ يعني: أطلق المطابقة على تلك الدلالة بطريق الاستعارة، والنكته هي التنبية على تفاوت الدلالة المذكورة في الظهور. قوله: (لأن صورة الفكر) وهو الترتيب إن كان المراد به المعنى المصدري؛ فلا شك أن الفكر بالمعنى المصدري يتعلّق بشيئين، أحدهما: الأمور التي يقع فيها الترتيب، وهي بمنزلة المادة^(١)، والثاني: الهيئة العارضة لتلك الأمور المترتبة، وهي بمنزلة الصورة للترتيب، فإذا انصفت كل منهما بما هو صحتهما؛ أعني: التآدية إلى المطلوب انصفت الترتيب بالصحة؛ أعني: التآدية إلى المطلوب، وكذا الكلام في الفساد، وإن كان المراد بالفكر الأمور المترتبة فالأمر ظاهر، ولكل منهما مذهب ذكرته في حاشية «رسالة جهة الواحدة».

قوله: (ليست نفس المؤلف) ولا شك أن المؤلف واحد اعتباري لا تعرضه الهيئة، فالأولى أن يقول: ليست الأقوال، بل هي عارضة لها كما لا يخفى.

قوله: (متسببة عن التأليف) وقد مرّ أن الهيئة الاجتماعية أثر التأليف.

قوله: (ولو كانت بالمطابقة)؛ أي: لو كانت دلالة المؤلف على تلك الهيئة بالمطابقة لامتنع حملها على المعروف، والتالي باطل، وعدم دلالة المؤلف عليها بالمطابقة يدهي لا يحتاج إلى التنبية.

قوله: (لكنها فاعلة لتأليفها) وفيه بحث؛ لأن القوة العاقلة قابلة لا فاعلة، وحملها على نفس الناطقة تعسف. واعلم أن النفس الإنسانية لها بحسب تأثيرها عمّا فوقها وتأثيرها فيما تحتها قوتان، فالقوة التي

(١) فيه إشارة إلى أن المادة والصورة مجازان؛ لأنهما إنما يكونان في الأجسام حقيقة. اهـ منه.



[أَوَّلًا، اليَقِينِيَّاتُ]

[وجه حصر الصناعات بالخمسة]:

(وَالْيَقِينِيَّاتُ سِتَّةُ أَقْسَامٍ)؛ لِأَنَّ حُكْمَ الْعَقْلِ بِهِ إِمَّا بِلَا اسْتِعَانَةٍ مِنَ الْحِسِّ، أَوْ مَعَهَا، وَالْأَوَّلُ: إِنْ لَمْ يَتَوَقَّفْ عَلَى وَسْطِ حَاضِرٍ فِي الذَّهْنِ فَهُوَ الْأَوَّلِيَّاتُ، وَإِنْ تَوَقَّفَ فَهِيَ قَضَايَا قِيَاسَاتُهَا مَعَهَا، [١/٢٢] وَالثَّانِي: إِمَّا أَلَّا يَتَوَقَّفَ الْيَقِينُ بِهِ بَعْدَ الْإِحْسَاسِ عَلَى شَيْءٍ

قَوْلُ أَحْمَدَ -

قوله: (عَلَى وَسْطِ حَاضِرٍ فِي الذَّهْنِ) أَي: عِنْدَ تَصَوُّرِ الطَّرَفَيْنِ، وَالْوَسْطُ مَا يُقَارَنُ بِقَوْلِنَا؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يُقَالُ: لِأَنَّهُ لِأَمْرٍ كَذَا، كَالْمُتَغَيِّرِ فِي قَوْلِنَا: الْعَالَمُ حَادِثٌ؛ لِأَنَّهُ مُتَغَيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ

الْعَمَادِي -

قوله: (لِأَنَّ حُكْمَ الْعَقْلِ بِهِ... إلخ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى دَفْعِ مَا قِيلَ: إِنَّ الْحَاكِمَ بِصَدَقِ الْقَضَايَا الْيَقِينِيَّةِ إِمَّا الْعَقْلُ أَوْ الْحِسُّ أَوْ الْمَرْكَبُ مِنْهُمَا؛ لِانْحِصَارِ الْمُدْرِكِ فِي الْحِسِّ وَالْعَقْلِ، وَوَجْهُ الدَّفْعِ: أَنَّ الْمُدْرِكَ وَالْحَاكِمَ هُوَ الْعَقْلُ لَا الْحِسُّ، وَإِنْ كَانَ الْحُكْمُ بِاسْتِعَانَةٍ مِنَ الْحِسِّ فِي بَعْضِ الْمَوَادِّ.



خَلِيل

تَنَاطُرٌ بِحَسْبِهَا عَنْ عَالَمِ الْغَيْبِ تُسَمَّى قُوَّةَ نَظَرِيَّةً، وَالْقُوَّةُ الَّتِي تُؤَثِّرُ بِحَسْبِهَا فِي الْبَدَنِ قُوَّةٌ عَمَلِيَّةٌ عَلَى مَا فِي «الْمَحَاكِمَاتِ»، فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا عُلِمَ أَنَّ الْفَاعِلَ وَالْقَابِلَ هُوَ النَّفْسُ النَّاطِقَةُ فِي الْحَقِيقَةِ، لَكِنْ بِاعْتِبَارِ الْقَوَاتِنِ، وَفِي هَذَا الْمَقَامِ كَلَامٌ طَوِيلٌ فِي أَطْرَافِ «الشَّمْسِيَّةِ».



قوله: (مَا يُقَارَنُ بِقَوْلِنَا؛ لِأَنَّهُ) هَذَا يَصَحُّ بِاعْتِبَارِ الشَّكْلِ الْأَوَّلِ، وَلَوْ أُريدَ الْعَمُومُ بِ«مَا يُقْتَرَنُ بِقَوْلِنَا: لِأَنَّ» بِدُونِ الضَّمِيرِ، وَكَأَنَّهُ لَاحَظَ رَجُوعَ الْأَشْكَالِ الْبَاقِيَةِ وَاحْتِيَاجَهَا فِي الْإِنْتِاجِ إِلَى الْأَوَّلِ. قَالَ الشَّارِحُ: (فَهِيَ قَضَايَا قِيَاسَاتُهَا مَعَهَا) وَتُسَمَّى فِطْرِيَّةَ الْقِيَاسَاتِ، وَهِيَ مَا يَحْكُمُ الْعَقْلُ بِهَا بِوَاسِطَةِ وَسْطٍ لَا يَغِيبُ عَنِ الذَّهْنِ عِنْدَ تَصَوُّرِ حَدُودِهَا؛ كَقَوْلِنَا: الْأَرْبَعَةُ زَوْجٌ لِكُونِهَا مُنْقَسِمَةً بِمِثَالَيْنِ، فَإِنَّ الْإِنْقِسَامَ بِهِمَا لَا يَغِيبُ عَنِ الذَّهْنِ عِنْدَ تَصَوُّرِ طَرَفِيهِ، وَمَتَى تَصَوَّرَ أَطْرَافَهَا حَصَلَ قِيَاسٌ مَرْتَّبٌ مُنْتَجِجٌ لَهَا عَلَى مَا قَالَ الْمَحَاكِمُ.

واحد، أو يتوقف، والأول: المحسوسات، فالإحساس إن كان الحس الظاهر فهو المشاهدات، وإن كان الحس الباطن فهو الوجدانيات، وإن توقف فالحس إما حس

قول أحمد

حادث، قوله: (الحس الظاهر) الحس الظاهر هو البصر والسمع والشم والذوق واللمس، والباطن هو الحس المشترك والخيال والوهم والحافظة والمتخيلة،

المبادي

خليل

قوله: (الحس الظاهر) قدم القوى الظاهرة على الباطنة لظهورها.

قوله: (البصر)؛ أي: القوة الباصرة، وهو المشعر الأول، وفيه كلام طويل للحكيم.

قوله: (والسمع)؛ أي: المشعر الثاني السمع؛ أي: القوة السامعة المودعة في العصبية المفروشة في مؤخرة الصماخ، فإذا وصل الهواء الحامل للصوت إلى تلك العصبية أدركته، فإذا وقع الخلل فيها وقع الخلل في السمع.

قوله: (والشم) وهو المشعر الثالث، وهو القوة المستودعة في زائدتين في مقدم الدماغ كحلمتي الثدي.

قوله: (والذوق) وهو المشعر الرابع، وهو قوة مثبتة في العصب المفروش على جرم اللسان.

قوله: (واللمس) وهو المشعر الخامس، وهو قوة مبنوثة في العصب المخالط لأكثر البدن، سيما الجلد.

قوله: (والباطن)؛ أي: الحس الباطن؛ أي: القوة التي يكمل بها إدراك الباطن؛ سواء كانت مدركة أو معينة في الإدراك الباطني، فإن اثنين منها مدركتان والبواقي معينة في الإدراك، بعضها حافظة وبعضها متصرفة، فيصدق على المجموع ويكمل بها الإدراك، وهي أيضاً خمس، الأولى: الحس المشترك؛ وهي القوة التي ترسم فيها صور الجزئيات المحسوسة بالحواس الظاهرة، التي هي كالجواسيس لها؛ فتطالعها النفس من ثمة، فتدركها، فلما كانت هذه القوى آلة للنفس في إدراكات سميت مدركة لها مجازاً، والثانية من القوى المدركة الخيال؛ وهو يحفظ الصور المرتسمة في الحس المشترك إذا غابت المحسوسات عن الحواس الظاهرة، فهو كالخزانة له، وبه يعرف من يرى في زمان ثم يغيب ثم يحضر، ولولا حفظ هذه القوة لامتنع معرفته ذلك الغائب، والثالثة هي القوى الواهمة؛ وهي التي تدرك المعاني الجزئية المتعلقة بالصور المحسوسة، كالعداوة الجزئية التي تدركها الشاة من الذئب؛ فتهرب منه والمحبة الجزئية التي تدركها السخلة من أمها؛ فتميل إليها، والرابعة القوة الحافظة للمعاني: التي تدركها القوة الوهمية الخازنة لها، ونسبتها إلى الوهمية نسبة الخيال إلى الحس المشترك، والخامسة القوة المتخيلة؛ وهي القوة التي تتصرف في الصور المحسوسة والمعاني الجزئية المنتزعة منها، وتصرفها فيها تارة بالتركيب،



السَّمْعِ، وَهُوَ الْمُتَوَاتِرَاتُ؛ فَإِنَّهَا تَتَوَقَّفُ عَلَى حُكْمِ الْعَقْلِ بِامْتِنَاعِ تَوَاطُرِ الْمُخْبِرِينَ عَلَى الْكَذِبِ، أَوْ غَيْرُهُ، فَإِنْ تَوَقَّفَ عَلَى تَكَرُّرِ الْمَشَاهِدَاتِ فَالْمُجَرَّبَاتُ، وَإِنْ تَوَقَّفَ عَلَى الْحَدْسِ فَالْحَدْسِيَّاتُ، هَذَا وَجْهُ الضَّبْطِ، لَا الْحَضَرُ الْعَقْلِيُّ، وَإِلَى تَعْدَادِهَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ:

١ — [الْأَوَّلِيَّاتُ]:

(أَوَّلِيَّاتٌ^(١))، كَقَوْلِنَا: الْوَاحِدُ نِصْفُ الْاِثْنَيْنِ، وَالْكُلُّ أَعْظَمُ مِنَ الْجُزْءِ) فَإِنَّ الْحُكْمَيْنِ لَا يَتَوَقَّفَانِ إِلَّا عَلَى تَصَوُّرِ الطَّرَفَيْنِ، فَمَنْ وَهَمَ أَنَّ الْجُزْءَ قَدْ يَكُونُ أَعْظَمَ مِنَ الْكُلِّ كَمَا فِي دَاءِ الْفِيلِ^(٢)، فَهُوَ لَمْ يَتَصَوَّرْ مَعْنَى الْكُلِّ وَالْجُزْءِ.

٢ — [المشاهدات]:

(وَمُشَاهَدَاتٌ) وَتُسَمَّى مَحْسُوسَاتٍ^(٣) أَيْضاً (كَقَوْلِنَا: الشَّمْسُ مُشْرِقَةٌ) فِي الْمُدْرَكِ بِالْبَصَرِ، (وَالنَّارُ مُحْرِقَةٌ) فِي الْمَحْسُوسِ بِاللَّمْسِ.

قول أحمد

فَالْحَوَاسُ عَشْرَةٌ، وَتُسَمَّى الْمَشَاعِرَ؛ لَكُونِهَا مَوَاضِعَ الشُّعُورِ أَوْ آلَاتِهَا.

المهادي

خليل

وبالتفصيل تارةً أُخْرَى، مِثْلُ إِنْسَانٍ ذِي رَأْسَيْنِ، وَعَدِيمِ الرَّأْسِ، وَإِنْسَانٍ نِصْفُهُ إِنْسَانٌ وَنِصْفُهُ فَرَسٌ، وَهَذِهِ الْقُوَّةُ إِذَا اسْتَعْمَلَهَا الْعَقْلُ فِي مُدْرَكَاتِهَا سُمِّيَتْ مَفْكَرَةً، وَلَمَّا ذَكَرَهَا الْمَحْشَى مَجْمَلَةً ذَكَرْتُ لَهَا نَبْذَةً مِنَ الْبَيَانِ؛ كَيْلَا يَحْصِلَ لِلْمَتَعَلِّمِ دَغْدَغَةٌ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

قوله: (مَوَاضِعُ الشُّعُورِ... إلخ) إشارةٌ إِلَى أَنَّ الْمَشْعَرَ إِمَّا اسْمٌ مَوْضِعٍ أَوْ اسْمٌ آلَةٍ كَالْمَخْلَبِ وَالْمَخَالِبِ.

(١) وَالْأَوَّلِيَّاتُ تُسَمَّى أَيْضاً الْبَدِيهِيَّاتِ، وَالضَّرُورِيَّاتِ، وَيُسَمِّيَهَا ابْنُ حَزْمٍ: بِأَوَائِلِ الْعُقُولِ، وَكُلُّهَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ.

(٢) هُوَ الدَّاءُ الْمَعْرُوفُ الَّذِي يَتَضَخَّمُ بِسَبَبِهِ عُضْوٌ مِنَ الْجِسْمِ كَالْيَدِ وَالْقَدَمِ.

(٣) وَقَدْ اشتهر في كتب المتكلمين أَنَّ طَائِفَةَ السُّمِّيَّةِ مِنَ الْهِنُودِ تَقُولُ: لَا مَعْلُومٌ إِلَّا الْمَحْسُوسُ، أَوْ مَا يَظْهَرُ ابْتِدَاءً فِي النَّفْسِ، وَمَا عَدَاهَا لَا طَائِلَ تَحْتَهُ، وَلَهُمْ فِي هَذَا الرَّأْيِ شُبُهَةٌ مِنْهَا قَوْلُهُمْ: مَتَى رَأَيْتَ نِظَارَيْنِ اتَّفَقَا أَوْ دَلِيلًا وَقَفَ بِكَ عَلَى مُنْتَهَى؟ بَلْ أَنْتَ بَيْنَ رَجُوعٍ عَنْهُ وَشَكٍّ فِيهِ، وَهَذَا لَا يَرُكَنُ إِلَيْهِ، وَبِخَاصَّةٍ إِذَا تَعَدَّدَتْ طَرُقُ الاسْتِدْلَالِ، وَلَهُمْ غَيْرُ هَذِهِ كَثِيرٌ مِنَ الشُّبُهَةِ، وَقَدْ أَنْكَرَ أَبُو عَلِيٍّ الْحَضْرَمِيُّ هَذَا الْمَذْهَبَ، وَأَنَّهُ لَيْسَ لِأَحَدٍ، بَلْ مِمَّا أَوْرَدَتْهُ الْخَرْمِيَّةُ وَالْبَاطِنِيَّةُ عَلَى الشَّرَائِعِ، كَمَا نَقَلَ ذَلِكَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ الْمَالَكِيُّ، وَرَدَّ هَذَا الْقَوْلَ بِحُجَجٍ نَاهِضَةٍ. انْظُرْ: «العواصم من القواصم» لابن العربي (ص ٣٩-٤٣).



٣ — [المُجَرَّبَات]:

(وَمُجَرَّبَاتٌ، كَقَوْلِنَا: السَّقْمُونِيَا يُسَهِّلُ الصَّفْرَاءَ)؛ إِذْ لَوْ لَمْ يُسَهِّلْهَا لَمَا وَقَعَ الْإِسْهَالُ عَقِيبَ شُرْبِهَا كُلِّيًّا أَوْ أَكْثَرِيًّا، فَيَتَوَقَّفُ الْيَقِينُ فِيهَا عَلَى تَكَرُّرِ الْمُشَاهَدَاتِ.

٤ — [الْحَدْسِيَّات]:

(وَحَدْسِيَّاتٌ) أَي: مُقَدِّمَاتٌ يَحْصُلُ الْيَقِينُ فِيهَا بِسُنُوحِ الْمَبَادِي وَالْمَطَالِبِ لِلذَّهْنِ دُفْعَةً وَاحِدَةً، وَهُوَ الْمَعْنِيُّ بِالْحَدْسِ، وَلَا حَرَكَةَ [٢٢/ب] فِيهِ، بِخِلَافِ الْفِكْرِ؛

قول أحمد

قوله: (وَهُوَ الْمَعْنِيُّ بِالْحَدْسِ) أَي: سُنُوحُ الْمَبَادِي وَالْمَطَالِبِ لِلذَّهْنِ دُفْعَةً، وَحَقِيقَتُهُ: أَنْ تَسْنَحَ الْمَبَادِي الْمُتَرْتِبَةَ لِلذَّهْنِ فَيَحْصُلُ الْمَطْلُوبُ مِنْهُ،

المبادي

قوله: (وَهُوَ الْمَعْنِيُّ بِالْحَدْسِ) الْحَدْسُ فِي اللُّغَةِ يُقَالُ عَلَى مَعَانٍ: يُقَالُ: حَدَسْتُ السَّهْمَ، أَي: رَمَيْتُهُ، وَحَدَسْتُ الرَّجُلَ، أَي: وَطِئْتُهَا، وَحَدَسْتُهُ، أَي: سَرَعْتُهُ، وَهُوَ يَحْدِسُ، أَي: يَقُولُ، أَوْ يُشِيرُ بِرَأْسِهِ شَيْئًا، وَفِي عَرَفِ أَهْلِ الْمَنْطِقِ: سُنُوحٌ، أَي: ظُهُورُ الْمَبَادِي وَالْمَطَالِبِ لِلذَّهْنِ دُفْعَةً، وَمَا قِيلَ: الْحَدْسُ هُوَ سُرْعَةُ الْإِنْتِقَالِ، فِيهِ مُسَامَحَةٌ؛ لِأَنَّ السَّرْعَةَ مِنَ الْأَوْصَافِ الْعَارِضَةِ لِلْحَرَكَةِ، وَلَا يُوصَفُ بِهَا غَيْرُهَا، وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنْ لَا حَرَكَةَ فِي الْحَدْسِ، فَلَا يَكُونُ حِينَئِذٍ سُرْعَةً، لَكِنَّهُ تَسَامَحَ فَبَجَلَ كَوْنُ الْإِنْتِقَالِ دُفْعَةً سُرْعَةً، وَالتَّسَامُحُ: اسْتِعْمَالُ اللَّفْظِ فِي غَيْرِ حَقِيقَتِهِ بَلَا قَصْدٍ عِلَاقَةٍ مَقْبُولَةٍ؛ اعْتِمَادًا عَلَى ظُهُورِ الْفَهْمِ فِي ذَلِكَ الْمَقَامِ.



خاتمة

قَالَ الشَّارِحُ الْعَلَّامَةُ: (وَهُوَ الْمَعْنِيُّ) بِالتَّشْدِيدِ بِمَعْنَى الْمَقْصُودِ.

قوله: (سُنُوحُ الْمَبَادِي وَالْمَطَالِبِ) بِاعْتِبَارِ الْمَوَادِّ.

قوله: (وَحَقِيقَتُهُ: أَنْ تَسْنَحَ الْمَبَادِي الْمُتَرْتِبَةَ) مِنَ الْمَبْدَأِ الْفَيَاضِ لِلذَّهْنِ، فَيَحْصُلُ الْمَطْلُوبُ، فَإِنْ كَانَ حَصُولُ الْمَبَادِي بِسَهُولَةٍ فَهِيَ الْحَدْسِيَّاتُ؛ لِأَنَّ مَبَادِيهَا تَقَعُ فِي الْعَقْلِ مُرْتَبَةً وَبِنَسَاقِ الذَّهْنِ مِنْهَا إِلَيْهَا بِلا طَلَبٍ وَاكْتِسَابٍ؛ فَلَيْسَ فِيهِ تَرْتِيبٌ، وَلَا يَنَافِي الْحَرَكَةَ الْأُولَى عَلَى مَا فِي بَعْضِ الْحَوَاشِي لِ«شَرْحِ الشَّمْسِيَّةِ».



فإنَّه تَدْرِيجِيٌّ لَا دَفْعِيٌّ^(١)، وَلِذَا قَدْ يَكُونُ اخْتِلَافُ النَّاسِ فِيهِ بِالسُّرْعَةِ وَالْبُطْءِ، أَمَّا فِي الْحَدْسِ فَلَيْسَ إِلَّا بِالْقِلَّةِ وَالْكَثْرَةِ^(٢)؛ لِأَنَّهُ دَفْعِيٌّ (كَقَوْلِنَا: نُورُ الْقَمَرِ مُسْتَفَادٌ مِنَ الشَّمْسِ) بِوَاسِطَةِ مُشَاهَدَةِ تَشَكُّلاتِهِ الْمُخْتَلِفَةِ قُرْبًا وَبُعْدًا مِنْهَا.

٥ — [المتواترات]:

(وَمُتَوَاتِرَاتٌ) وَهِيَ الْقَضَايَا الَّتِي يَحْكُمُ الْعَقْلُ بِهَا؛ لِأَنَّهَا نَقَلَهَا قَوْمٌ

قول أحمد

قوله: (فإنَّه تَدْرِيجِيٌّ)؛ لِأَنَّ الْفِكْرَ: هُوَ الْإِنْتِقَالُ مِنَ الْمَطْلُوبِ الْمَشْعُورِ بِهِ بِوَجْهِ مَا إِلَى الْمَبَادِي، وَمِنْهَا بَعْدَ التَّرْتِيبِ إِلَى الْمَطْلُوبِ. وَاعْلَمْ أَنَّ الْمُجَرَّبَاتِ وَالْحَدْسِيَّاتِ لَا تَكُونُ حُجَّةً عَلَى الْغَيْرِ؛ لِعَوَازِهَا لَا يَحْصُلُ لَهُ الْحَدْسُ أَوْ التَّجَرُّبُ الْمُفِيدَانِ لِلْعِلْمِ بِهِمَا.

المهادي

خليل

قوله: (لِأَنَّ الْفِكْرَ) وَاعْلَمْ أَنَّ الْقَدَمَاءَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّهُ مَجْمُوعُ الْحَرَكَتَيْنِ مِنَ الْمَطْلُوبِ الْمَشْعُورِ بِهِ إِلَى الْمَبَادِي الْمُنَاسِبَةِ، حَالُ كَوْنِهَا مَفْرَدَاتٍ، وَمِنْهَا إِلَى الْمَطْلُوبِ، وَالْأُخْرَى تَحْصِيلُ تَرْتِيبٍ كَمَا أَنَّ الْحَرَكَةَ الْأُولَى تَحْصِيلُ تِلْكَ الْمَبَادِي، ثُمَّ الْإِنْتِقَالُ مِنَ الْمَطْلُوبِ الْمَشْعُورِ بِهِ مِنْ وَجْهِ إِلَى الْمَبَادِي، وَمِنْهَا إِلَى الْمَطْلُوبِ، دَفْعِيَّانِ لَا يُسَمَّى شَيْءٌ مِنْهُمَا حَرَكَةً، وَذَهَبَ الْمُتَأَخَّرُونَ إِلَى أَنَّهُ التَّرْتِيبُ اللَّازِمُ لِلْحَرَكَةِ الثَّانِيَةِ، فَمَوْضِعُ الْحَرَكَتَيْنِ تِلْكَ الْمَبَادِي لَا غَيْرُ، فِي كَلَامِ الْمُحَشِّي نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ظَهَرَ أَنَّ شَيْئًا مِنَ الْإِنْتِقَالَيْنِ لَيْسَ بِحَرَكَةٍ، فَقَوْلُ الشَّارِحِ: لَا حَرَكَةً فِيهِ، مُحَلُّ نَظَرٍ؛ إِذْ لَا يَنْفِيهَا.

قوله: (الْمَطْلُوبِ الْمَشْعُورِ بِهِ) بِوَجْهِ مَا كَيْلَا يُلْزَمَ طَلَبُ الْمَجْهُولِ الْمَطْلُوقِ؛ سِوَاءَ كَانَ تَصَوُّرِيًّا أَوْ تَصْدِيقِيًّا.

قوله: (لَا تَكُونُ حُجَّةً عَلَى الْغَيْرِ) إِلَّا إِذَا كَانَ مُجَرَّبًا مَعَهُ، أَوْ صَاحِبَ حَدْسٍ مَعَهُ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْمُجَرَّبَاتِ وَالْحَدْسِيَّاتِ وَالْمُتَوَاتِرَاتِ وَالْحِسِّيَّاتِ لَا تَكُونُ حُجَّةً عَلَى غَيْرِ مَنْ حَصَلَ لَهُ الْيَقِينُ بِهَا، كَمَا فِي «شَرْحِ الْقَسْطَاسِ».

(١) يعني بالدفعي: أنه يهجم على النفس من غير أن يمكن دفعه عنها، بل يحصل للإنسان من غير اختيار ودون سابق نظر ولا دليل، فهو من هذه الجهة يشبه الضرورة.

(٢) أي: التفاوت بين الناس من جهة قلة ما يحدثونه أو كثرتهم؛ أما من حيث حصوله لهم فهو كما قال: يأتي دفعة ولا يمكن رده عن النفس.



وَيُحِيلُ الْعَقْلُ تَوَاطُؤَهُمْ عَلَى الْكَذِبِ، وَمُضْدَافُهُ حُصُولُ الْيَقِينِ، (كَقَوْلِنَا: مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ ادَّعَى النُّبُوَّةَ، وَأَظْهَرَ الْمُعْجَزَةَ عَلَى يَدِهِ)؛ فَإِنَّهُ كَعِلْمِنَا بِالْبُلْدَانِ النَّائِيَةِ وَالْأَمَمِ الْمَاضِيَةِ.

قول أحمد

قوله: (وَيُحِيلُ الْعَقْلُ تَوَاطُؤَهُمْ عَلَى الْكَذِبِ) فيه إشارة إلى أَنَّ مَنْشَأَ الاستحالة كَثَرَتُهُمْ لَيْسَ إِلَّا، فَلَا نَقْصَ بِخَبَرِ قَوْمٍ لَا يُجَوِّزُ الْعَقْلُ كَذِبَهُمْ بِقَرِينَةٍ خَارِجِيَّةٍ، قوله: (وَمُضْدَافُهُ حُصُولُ الْيَقِينِ) أي: مَا يُضَدِّقُهُ وَيَدُلُّ عَلَى بَلُوغِهِ حَدِّ التَّوَاتُرِ، يعني: أَنَّ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ عَدَدٌ مُعَيَّنٌ مِثْلُ خَمْسَةِ عَشَرَ أَوْ اثْنِي عَشَرَ أَوْ عِشْرِينَ أَوْ أَرْبَعِينَ أَوْ سِتِّينَ أَوْ سَبْعِينَ عَلَى مَا قِيلَ، بَلْ ضَابِطُهُ هُنَا: وَقُوعُ الْعِلْمِ بِهَا شُبْهَةً.

المبادي

قوله: (إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ... إلخ) يعني: مَنْشَأُ الاستحالة كَثَرَتُهُمْ لَا غَيْرُ؛ لِأَنَّ تَرَكَ النَّصِّ عَلَى الْمُثَبِّتِ وَالْمَنْفِيِّ قَدْ يَكُونُ بَأَن يَحْذِفَ الْعَاطِفَ وَالْمَعْطُوفَ جَمِيعاً، وَيُقَامُ مَقَامَهُمَا لَفْظٌ آخَرٌ^(١) يُؤَدِّي مَعْنَاهُمَا، مِثْلَ: لَيْسَ غَيْرُ، وَلَيْسَ إِلَّا.

قوله: (لَا يُجَوِّزُ الْعَقْلُ كَذِبَهُمْ) بِقَرِينَةٍ خَارِجِيَّةٍ [١/٣٠] كَالْإِخْبَارِ بِقُدُومِ زَيْدٍ مَعَ تَسَارُعِ حُدَامِهِ إِلَى دَارِهِ. قوله: (بَلْ ضَابِطُهُ... إلخ) اعْتَرَضَ عَلَيْهِ بَأَن الْعِلْمَ مُسْتَفَادٌ مِنَ التَّوَاتُرِ، فَإِثْبَاتُهُ بِهِ دَوْرٌ، وَأُجِيبَ: بِأَنَّ نَفْسَ التَّوَاتُرِ سَبَبُ نَفْسِ الْعِلْمِ، وَالْعِلْمُ بِالْعِلْمِ سَبَبُ الْعِلْمِ بِالتَّوَاتُرِ، يُسَمَّى مُتَوَاتِراً؛ لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ دَفْعَةً بَلْ عَلَى التَّعَاقُبِ وَالتَّوَالِي.



خليل

قوله: (مَنْشَأُ الاستحالة كَثَرَتُهُمْ) وَاَعْلَمُ أَنَّ إِحَالََةَ التَّوَاطُّؤِ عَلَى الْكَذِبِ إِنَّمَا هُوَ فِي الْمَحْسُوسِ؛ إِذِ الْأَمْرُ الْعَقْلِيُّ مِثْلُ حَدُوثِ الْعَالَمِ وَقِدَمِهِ، وَإِنْ أَخْبَرَ بِهِ جَمِيعُ الْعَالَمِ، لَا يَسْتَحِيلُ تَوَاطُّؤُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ عَلَى مَا فِي بَعْضِ حَوَاشِي «الشمسية»، ثُمَّ إِفَادَةُ الْخَبَرِ الْمُتَوَاتِرِ الْيَقِينِ بِدِيهِيٍّ أَوْ نَظَرِيٍّ، بِأَنَّ هَذَا خَبَرُ قَوْمٍ لَا يُمْكِنُ تَوَاطُّؤُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ، وَكُلُّ خَبَرٍ كَذَا فَهُوَ حَقٌّ يَفِيدُ الْيَقِينَ، وَالْمَشْهُورُ هُوَ الْأَوَّلُ، أَمَّا خَبَرُ النَّبِيِّ فَهُوَ يَفِيدُ الْيَقِينَ بِطَرِيقِ النَّظَرِ؛ لِأَنَّهُ خَبَرٌ مِنْ دَلَّتِ الْمَعْجَزَةُ عَلَى صِدْقِهِ، وَكُلُّ خَبَرٍ كَذَا فَهُوَ صَدَقٌ يَفِيدُ الْيَقِينَ، وَفِيهِ: أَنَّ الْفَرْقَ تَحَكُّمًا، كَذَا فِي بَعْضِ حَوَاشِي «شرح الشمسية» أَيْضاً، فَتَأْمَلُ^(٢).

قوله: (مَا يُضَدِّقُهُ) فِي «القاموس»: مُصَدِّقُ الشَّيْءِ مَا يُضَدِّقُهُ. أَهْ فَلَا مَ الشَّيْءِ لِلْعَهْدِ، فَالْمُرَادُ بِهِ الْخَبَرُ وَالْقَضِيَّةُ، فَمَمِيزُ التَّوَاتُرِ عَنْ سَائِرِ الْأَخْبَارِ الْمَشْهُورَةِ، وَخَبَرُ الْوَاحِدِ حُصُولُ الْيَقِينِ لِلْسَّامِعِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْقَرَائِنِ.

(١) عَلَى الْهَامِشِ: «لَفْظُ أَخْصَرُ»، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّهُ مِنْ نَسْخَةِ أُخْرَى.

(٢) وَجْهُ التَّأْمَلِ أَنَّ بَابَ الْمَعْجَزَةِ بَابٌ يَدْخُلُ فِيهِ الْأَوْهَامُ وَلِذَلِكَ لَمْ يَتَيَسَّرَ الْإِيمَانُ لِكُلِّ أَحَدٍ مِنَ الْعُقَلَاءِ إِلَّا مَنْ خَصَّهُ اللَّهُ بِالْعَنَاءِ الْأَزَلِيَّةِ وَهُوَ ظَاهِرٌ عَلَى مَنْ تَأْمَلُ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ حَيْثُ أوردَ الْإشْكَالَاتِ ثُمَّ دَفَعَهَا بِالْأَجُوبَةِ الْحَاسِمَةِ فَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ لَيْسَ بِتَحَكُّمٍ فَافْهَمْ. أَهْ مِنْهُ.



٦ — [قضايا قياساتها معها]:

(وقضايا قياساتها معها، كقولنا: الأربعة زوج؛ بسبب وسط حاضر في الذهن، وهو الانقسام بمتساويين)؛ فإن الذهن يرتب في الحال: أن الأربعة منقسمة بمتساويين، وكل ما كان كذلك فإنه زوج، فالأربعة زوج.



[ثانياً، غير اليقينيّات]

١ — [الجدل]:

(و) الثاني من الصناعات الخمس: (الجدل: وهو قياس) جنس (مؤلف

قول أحمد

قوله: (فإن الذهن يرتب... إلخ) أي: العقل يتصور الانقسام بمتساويين عند تصور الأربعة والزوجة؛ فيرتب في الحال... إلى آخره، فهي قضية قياساتها معها.

.....

.....

المهادي

.....

.....

خليل

قال الشارح العلامة: (فإن الذهن يرتب في الحال) محصول المقام: أن تصور الطرفين لا ينفك عنه تصور الوسط، وهو لا ينفك عنه ترتيب القياس، فهنا أمور ثلاثة متعاقبة، فمتى تصور أطرافها حصل بسهولة قياس مرتب منتج لها، فهي قضية قياسها معها كما عرفت، لا يقال: إن معنى الزوج إنما هو المنقسم بمتساويين فالوسط عين الطرف؛ لأننا نقول: لا نسلم ذلك؛ لجواز أن يكون تفسير الزوج بالمنقسم بالمتساويين تفسيراً باللائم.





مِنْ مُقَدِّمَاتِ مَشْهُورَةٍ فَضْلٌ،

قول أحمد

قوله: (مِنْ مُقَدِّمَاتِ مَشْهُورَةٍ) وهي قضايا يَعْرِفُ بها - أي: يَعْلَمُ - جميعُ النَّاسِ، وسَبَبُ شَهْرَتِهَا فيما بَيْنَهُمْ إِمَّا اشْتِمَالُهَا عَلَى مَصْلَحَةٍ عَامَّةٍ، كقولنا: الْعَدْلُ حَسَنٌ وَالظُّلْمُ قَبِيحٌ، وإِمَّا فِي طِبَائِعِهِمْ مِنَ الرَّقَّةِ كقولنا: مُرَاعَاةُ الضُّعْفَاءِ مَحْمُودَةٌ، وإِمَّا مَا فِيهِمْ مِنَ الْحَمِيَّةِ، كقولنا: كَشَفُ الْعَوْرَةِ مَذْمُومٌ، وإِمَّا انْفِعَالَتُهُمْ مِنْ عَادَاتِهِمْ، كَقُبْحِ [١/٢٨] ذَبْحِ الْحَيَوَانَاتِ عِنْدَ أَهْلِ الْهِنْدِ وَعَدَمُ قُبْحِهِ عِنْدَ غَيْرِهِمْ، أَوْ مِنْ شَرَائِعِ وَأَدَابِ كَالْأُمُورِ الشَّرْعِيَّةِ وَغَيْرِهَا، وَرَبَّمَا تَبْلُغُ الشُّهْرَةُ إِلَى حَيْثُ تَلْتَبِسُ بِالْأَوَّلِيَّاتِ، وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْإِنْسَانَ لَوْ فَرَضَ نَفْسُهُ خَالِيَةً عَنْ جَمِيعِ الْأُمُورِ الْمُغَايِرَةِ لِعَقْلِهِ

العبادي

خليل

قوله: (يَعْرِفُ بها - أي: يَعْلَمُ - جميعُ النَّاسِ... إلخ) هكذا في نُسخِ هذا الكتابِ، وفي غيره «يعترف» من الاعترافِ، وهو الصُّوَابُ، وهي القضايا التي يحكمُ بها العقلُ بواسطةِ عمومِ اعترافِ النَّاسِ بها، وذلك الاعترافُ إِمَّا لمصلحةِ عامَّةٍ وهي من التَّأْدِيبِيَّاتِ الَّتِي يَكُونُ الصَّلَاحُ فِيهَا، كقولنا: الْعَدْلُ حَسَنٌ.

قوله: (مُرَاعَاةُ الضُّعْفَاءِ) ومؤاساةُ الفقراءِ (مَحْمُودَةٌ) تُسَمَّى خُلُقِيَّاتٍ.

قوله: (كَقُبْحِ ذَبْحِ الْحَيَوَانَاتِ) يُسَمَّى انْفِعَالِيَّاتٍ.

قوله: (أَوْ مِنْ شَرَائِعِ)؛ يعني: من المشهوراتِ ما تَطَابَقَ عَلَيْهِ الشَّرَائِعُ كقولنا: الطَّاعَةُ واجبةٌ، أَوْ من آدَابٍ نحو: شُكْرُ الْمَنَعَمِ واجبٌ. ثم المشهوراتُ قد تكون استقرائيةً؛ كقولنا: تَكَرَّارُ الْعَمَلِ مُجْلٌ وَدَفْعُ الْخِصَمِ واجبٌ، وأيضاً المشهوراتُ إِمَّا مشهورةٌ على الإطلاقِ، وإِمَّا بحسبِ صناعةٍ؛ كقولنا: التَّسْلُسُ باطلٌ، أَوْ عِنْدَ أَرْبَابِ مِلَّةٍ؛ كقولنا: الْإِلَهُ وَاحِدٌ وَالرُّبُ حَرَامٌ، فَإِنْ قُلْتُ: فَحِينَئِذٍ لَا تَكُونُ مِنَ الْمَشْهُورَاتِ؛ لِأَنَّهَا هِيَ الَّتِي يَعْتَرِفُ بِهَا عَمُومُ النَّاسِ عَلَى مَا قَالُوا، قُلْتُ: إِنَّ النَّاسَ إِمَّا جَمِيعُ أَفْرَادِ النَّاسِ، وَهِيَ الْمَشْهُورَاتُ عَلَى الْإِطْلَاقِ، أَوْ جَمِيعُ أَفْرَادِ طَائِفَةٍ، وَهِيَ الْمَشْهُورَاتُ عِنْدَ طَائِفَةٍ مِنَ النَّاسِ.

قوله: (وَرَبَّمَا تَبْلُغُ الشُّهْرَةُ) يُشْعَرُ بِأَنَّ التَّعْرِيفَ لَا يَصْدُقُ عَلَى الْيَقِينِيَّاتِ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، وَقَدْ قَالَ صَاحِبُ «الْمَحَاكِمَاتِ»: وهي - أي: المشهوراتُ - كَالْأَوَّلِيَّاتِ وَغَيْرِهَا، لَكِنْ لَهَا اعْتِبَارَانِ، أَحَدُهُمَا: مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ بِحَكْمِ مُحَضِّ الْعَقْلِ وَيَجِبُ قَبُولُهَا، وَبِهَذَا الْاعْتِبَارِ تَكُونُ يَقِينِيَّاتٍ، وَثَانِيَهُمَا: أَنَّهُ يَعْتَرِفُ بِهَا عَمُومُ النَّاسِ، وَبِهَذَا الْاعْتِبَارِ تَكُونُ مَشْهُورَاتٍ، فَقَبْدُ الْحِجْبَةِ مُعْتَبَرٌ فِي التَّعْرِيفِ. اهـ، وَالمستفادُ من قوله: «وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا» أَنَّ الْمَشْهُورَاتِ تُقَابِلُ الْيَقِينِيَّاتِ، أَوْ لَعَلَّ الْمَشْهُورَاتِ لَهَا إِطْلَاقَانِ، الْأَعْمُ وَهُوَ مَا يَشْمَلُ الْيَقِينِيَّاتِ، وَالْأَخْصُ وَهُوَ مَا يُقَابِلُ الْيَقِينِيَّاتِ، تَدَبَّرْ.

قوله: (لَوْ فَرَضَ) حَاصِلُهُ: أَنَّهُ لَوْ فَرَضَ أَنَّهُ خَلَقَ دَفْعَةً مِنْ غَيْرِ مَشَاهِدَةٍ أَحَدٍ وَمِمَارَسَةٍ عَمَلٍ، ثُمَّ عَرَضَ عَلَيْهِ هَذِهِ الْقَضَايَا تَوَقَّفَ فِيهَا، بِخِلَافِ الْأَوَّلِيَّاتِ؛ فَإِنَّهُ لَا يُتَوَقَّفُ فِيهَا.



وَيَحْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَزْمَانِ وَالْأَمَكِنَةِ وَالْأَقْرَانِ وَغَيْرِهَا .

قول أحمد

حَكَمَ بِالْأَوَّلِيَّاتِ دُونَ الْمَشْهُورَاتِ ، وَهِيَ قَدْ تَكُونُ صَادِقَةً وَقَدْ تَكُونُ كَاذِبَةً ، بِخِلَافِ الْأَوَّلِيَّاتِ ؛ فَإِنَّهَا صَادِقَةٌ الْبَتَّةَ .

قوله : (وَيَحْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَزْمَانِ) يعني أَنَّ قَضِيَّةً مَا قَدْ تَكُونُ مَشْهُورَةً فِي زَمَانٍ دُونَ زَمَانٍ ، وَفِي مَكَانٍ دُونَ مَكَانٍ ، وَأَنَّ لِكُلِّ قَوْمٍ مَشْهُورَاتٍ بِحَسَبِ عَادَاتِهِمْ وَأَدَابِهِمْ ، وَلِكُلِّ أَهْلِ صِنَاعَةٍ أَيْضاً مَشْهُورَاتٍ بِحَسَبِ صِنَاعَاتِهِمْ وَأَدَابِهِمْ ، وَاعْلَمْ أَنَّ الْجَدَلَ يَتَأَلَّفُ مِنَ الْمُسَلَّمَاتِ أَيْضاً ، وَكَانَ الْأَوَّلَى التَّعَرُّضُ لَهَا ، وَهِيَ قَضَايَا تُسَلَّمُ مِنَ الْخَصْمِ وَيَبْنِي عَلَيْهَا الْكَلَامَ لِدَفْعِهِ ؛ سِوَاهُ كَانَتْ مُسَلَّمَةً فِيمَا بَيْنَهُمْ خَاصَّةً ، أَوْ بَيْنَ أَهْلِ عِلْمٍ ، كَتَسْلِيمِ الْفُقَهَاءِ مَسَائِلَ أَصُولِ الْفِقْهِ ، وَالْغَرَضُ مِنَ الْجَدْلِ : إلْزَامُ الْخَصْمِ وَإِقْنَاعُ مَنْ هُوَ قَاصِرٌ عَنْ إدْرَاكَاتٍ مُقَدَّمَاتِ الْبُرْهَانِ .

المهادي

قوله : (كَتَسْلِيمِ الْفُقَهَاءِ مَسَائِلَ أَصُولِ الْفِقْهِ) كَمَا يَسْتَدِلُّ الْفَقِيهُ عَلَى وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِي حُلِيِّ الْبَالِغَةِ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : «فِي الْحُلِيِّ زَكَاةٌ»^(١) فَلَوْ قَالَ الْخَصْمُ : هَذَا خَبَرٌ وَاحِدٌ ، وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ حُجَّةٌ ، فَتَقُولُ لَهُ : قَدْ ثَبَتَ هَذَا فِي عِلْمِ الْأَصُولِ ، فَلَا بَدَّ أَنْ نَأْخُذَهُ هَاهُنَا مُسَلِّمًا .



خليل

قوله : (وَأَنَّ لِكُلِّ قَوْمٍ) فَقَوْلُهُ : «جَمِيعُ النَّاسِ» أَعْمُ مِنْ جَمِيعِ النَّاسِ عَلَى الْإِطْلَاقِ ، أَوْ جَمِيعِ النَّاسِ مِنَ الطَّائِفَةِ الْمَخْصُوصَةِ ، وَإِلَّا لَا يَكُونُ التَّعْرِيفُ جَامِعًا ، فَتَدَبَّرْ^(٢) .

قوله : (أَنَّ الْجَدَلَ يَتَأَلَّفُ مِنَ الْمُسَلَّمَاتِ أَيْضاً) ؛ أَي : كَمَا يَتَأَلَّفُ مِنَ الْمَشْهُورَاتِ ، أَوْ تَأَلَّفَ مِنْهُمَا ، وَالْمُسَلَّمَاتُ : هِيَ الْقَضَايَا الَّتِي تَوْخِذُ مِنَ الْخَصْمِ مُسَلَّمَةً ، أَوْ تَكُونُ مُسَلَّمَةً فِيمَا بَيْنَ الْخَصْمِ ؛ فَيَبْنِي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ الْكَلَامَ فِي دَفْعِ الْآخَرِ حَقًّا كَانَتْ أَوْ بَاطِلَةً ، كَحُجَّةِ الْقِيَاسِ الْفَقْهِيَّةِ ، وَالذَّوْرَانِ ، قَالَ شَارِحُ «المطالع» : الْقِيَاسُ الْجَدْلِيُّ : هُوَ الْمَرْكَبُ مِنَ الْمَشْهُورَاتِ ، أَوْ مِنْهَا وَمِنَ الْمُسَلَّمَاتِ ، وَيُسَمَّى صَاحِبُهُ مُجَادِلًا ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ : إِقْنَاعُ الْقَاصِرِينَ عَنْ دَرَجَةِ الْبُرْهَانِ وَإِلْزَامُ الْخَصْمِ وَإِفْحَامُهُ . اهـ ، قَالَ الْمُحَقِّقُ فِي «شرح الإشارات» : إِنَّ الْقِيَاسَ الْجَدْلِيَّ مَرْكَبٌ مِنَ الْمَشْهُورَاتِ ، وَمِنْ صِنْفٍ وَاحِدٍ مِنَ التَّقْرِيرَاتِ ، وَهِيَ الْمُسَلَّمَةُ مِنَ الْمُخَاطَبِينَ ، وَالْجَدْلِيُّ إِمَّا مُجِيبٌ يَحْفَظُ رَأْيًا ، وَيُسَمَّى ذَلِكَ الرَّأْيَ وَضْعًا ، وَغَايَةُ سَعْيِهِ أَنَّهُ لَا يُلْزَمُ ، وَإِمَّا سَائِلٌ مُعْتَرِضٌ يَهْدِمُ وَضْعًا ، وَغَايَةُ سَعْيِهِ أَنَّهُ يُلْزَمُ ؛ فَالْمُجِيبُ مُؤَلَّفٌ أَقْسَمَ إِنْ قَاسَ مِنَ الْمَشْهُورَاتِ الْمَطْلُوقَةِ أَوْ الْمَحْدُودَةِ ؛ حَقًّا كَانَ أَوْ غَيْرَ حَقٍّ ، وَالسَّائِلُ يُؤَلَّفُهَا مِمَّا يُسَلِّمُ مِنَ الْمَجِيبِ مَشْهُورًا أَوْ غَيْرَ مَشْهُورٍ ، وَكَمَا أَنَّ مَوَادَّ الْجَدْلِ مُسَلَّمَاتٌ وَمُسَلَّمَاتٌ ، فَصَوْرُهَا أَيْضاً مَا يَنْتُجُ بِحَسَبِ التَّسَلُّمِ وَالتَّسْلِيمِ قِيَاسًا كَانَ أَوْ اسْتِقْرَاءً ، فَكَأَنَّ غَايَةَ الْجَدْلِ هِيَ الْإِلْزَامُ أَوْ رَفْعُهُ . اهـ

(١) ذكره الترمذي في «جامعه» : ٦٤١ ، وقال : في إسناده مقال .

(٢) في استعمال جميع الناس واستغراق لام الناس .

٢ — [الخطابة]:

(والخطابة: وهي قياس مؤلف من مقدمات مقبولة، من شخص معتقد فيه) كنبى وولى (أو مطنونة) معتقد فيها اعتقاداً راجحاً، نحو: كل حائط يتثر منه الثراب ينهدم.

٣ — [الشعر]:

(والشعر: وهو قياس مؤلف من مقدمات تنبسط منها النفس) نحو: الحمر يا قوته

قول أحمد

قوله: (معتقد فيها) إما لأمر سماوي من المعجزات والكرامات، كالأنبياء والأولياء، وإما لاختصاصه بمزيد عقل ودين، كأهل العلم والزهد، وهي نافعة جداً في تعظيم أمر الله تعالى والشفقة على خلقه، والغرض من الخطابة: ترغيب الناس فيما ينفعهم من أمور معاشهم ومعادهم، كما يفعل الخطباء والوعاظ.

قوله: (تنبسط منها النفس... إلخ) والغرض منه: انفعال النفس بالترغيب والترهيب، ويزيد

المعادي

خليل

قوله: (لأمر سماوي)؛ أي: من المعجزات، وفيه: أن خبر النبي يفيد اليقين لا الظن، مع أنه قد تقرر في موضعه: أن غاية الخطابة الإقناع، ولذا جاز استعمال الاستقراء والتمثيل والضروب غير المنتجة من الأشكال الأربعة، والجواب: أنه يجوز أن يكون لم يبلغ حد التواتر، ولو بلغ يجوز أن يكون في دلالته ظن.

قوله: (بمزيد عقل) أريد به لازمه وهو العلم.

قوله: (في تعظيم أمر الله)؛ أي: في تعظيم الله بالامثال لأوامر الله تعالى والاجتناب عن نواهيه تعالى، إنما خص الأمر بالذكر لكونه الأصل في باب التعظيم؛ إذ به تحصل التحلية.

قوله: (كما يفعل الخطباء والوعاظ) لم يذكر الفقهاء مع أن أدلتهم ظنية اتباعاً لما قيل: إن الفقه علم أدلته يقينية وبيانية، مذكورة في كتب الأصول، وفيه: أن المسألة الاجتهادية ظنية؛ لما اشتهر من أن المجتهد قد يخطئ وقد يصيب، والحق - إن كان المراد التمثيل - لا يُنافي غيرهما، إلا أنهما خصاً بالذكر لكونهما مشهورين في هذا الباب، على أن القياس الخطابي لا يختص بأحد دون أحد.

قوله: (والغرض منه:.. إلخ) واعلم أن الشعر مرگب من القضايا المخيلة من حيث إنها مخيلة؛



سَيَّالَةً، (أو تَنْقِضُ) نَحْوُ: الْعَسَلُ مَرَّةً مُهُوَعةً [١/٢٣].

٤ — [المغالطة: سفسطة ومشغبة]:

(والمُغَالَطَةُ^(١)):

قول أحمد

في ذلك أن يكون الشعرُ على وزنٍ لَطِيفٍ، أو يُشَدَّ بِصَوْتٍ طَيِّبٍ.

المهادي

خليل

سواءً كانتْ مَصْدُوقاً بها أو لم يكنْ، وسواءً كانتْ صادقةً في نفسها أو لم تكنْ، وهي التي لها هيئةٌ وتأليفٌ تفيدُ أنَّ تأثيرَ النفسِ عنها لما فيها من المحاكاةِ وغيرها، حتى إنَّ مجردَ الصِّدْقِ بما يقتضي ذلك التأثيرَ والوزنَ يفيدُها رَواجاً؛ لأنها محاكاةٌ، وقدماءُ المنطقيين كانوا لا يعتبرونَ الوزنَ في حدِّ الشعرِ ويقتصرونَ على التَّخْيِيلِ، والمحدثونَ يعتبرونَ معه الوزنَ، والجمهورُ لا يعتبرونَ فيه إلا الوزنَ والقافيةَ.

قوله: (في ذلك)؛ أي: فيما ذكر من التَّريغِ والتَّرهيبِ، يُشعرُ أنَّ الوزنَ لا يعتبرُ في حدِّ الشعرِ بل يفيدُ رَواجاً، كما مرَّ مُفَصَّلاً.

(١) كتب الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد الحسني، التلمساني (٧١٠ هـ - ٧٧١ هـ)، رسالة عن مئارات الغلط، ألخصها فأقول: الغلطُ في سائر الأدلة:

(أ) إما من جهة اللفظ: فإن طابق اللفظ المعنى مطابقةً تامةً، لم يقع فيه غلطٌ، وإن لم يطابق، فمئاراتُ الغلطِ ستة هي:

(أ) ما يُثار في اللفظ المفرد:

الاشتراك في جوهر اللفظ: ومثاله القُرءُ في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾؛ فإن القُرءَ مشتركٌ بين الطهر والحض.

الاشتراك في صيغة اللفظ: ومثاله ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ فيحتمل «يضار» أن يكون مَبْنِياً للمعلوم أو المجهول.

الاشتراك لأمر خارج عن اللفظ لاحقٍ له، وهي نوعان: لواحقٌ نُطْقِيَّة: مثل تردُّدِ ياء التصغير بين التحقير والتعظيم، لواحقٌ خَطِّيَّة: مثل النقط والتشكيل في الخط، فيتغيَّر على أساسها المعنى.

(ب) ما يُثار في اللفظ المركب:

اشتراك التأليف: مثاله قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ فإنه يحتملُ أن يكون استثناءً من جميع الجمل المتقدمة، ويلزم



قول أحمد

المعادي

خليل

= جواز قبول شهادة القاذف بعد توبته، وأن يكون استثناء من الجملة الأخيرة فقط، فلا تُقبل شهادة القاذف بعد توبته، والتركيب صالح للمعنيين؛ فمن احتج من الفريقين على مذهبه فليأخر القدح في استدلاله باشتراك التأليف. (ج) ما يُثار في اللفظ المتردد بين المفرد والمركب: فإذا أن يؤخذ مركباً وهو مفرد، أو بالعكس. فالأول يُسمى تركيب المُفَصَّل، ومثاله: استدلال مَنْ يرى أن المسح على العمامة أو مسح الناصية وحدها لا يُجزئ، بحديث مسلم؛ فيقول الخصم: أنت رُكِبَ ما هو مفصل، وذلك أنه ﷺ مسح على العمامة في وضوئه مرة، ومسح بناصيته مرة.

والثاني يُسمى تفصيل المركب: ومثاله في العقلية: الجسم مادّة وصورة، والمادة مُنفعة فقط، فالجسم منفعل فقط. والغلط فيه كونه أخذ المادة محمولاً وفصله، وإنما هو جزء محمول.

(٢) وإما من جهة المعنى: وهي نوعان:

(أ) ما يتعلق بالقضية، فبأمور خمسة:

جمع المسائل في مسألة واحدة: مثل قول القائل: الوضوء والتيمم إما أن يرفعا الحدث أو لا يرفعا، والحق التفصيل، وهو أن الوضوء يرفعه والتيمم لا يرفعه.

أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات: مثاله: قول القائل: الصلاة في الدار المغصوبة معصية، والمعصية لا تقع امتثالاً للأمر، وما لا يقع امتثالاً للأمر فلا يجوز عن المأمور به، فيقول المخالف: المعصية ثابتة بالذات للغصب لا للصلاة، لكنهما لما اقترنا حُمِلت المعصية عليها بالعرض.

الإطلاق في موضع التقييد: مثاله: قول مَنْ يرى الصلاة على جلد الميتة المدبوغ: جلد الميتة المدبوغ طاهر، وكل طاهر تجوز الصلاة عليه، فجلد الميتة تجوز الصلاة عليه. فيقول الخصم: أنت قد أطلقت ما يجب تقييده، وهو أن جلد الميتة طاهر طهارة مُقَيَّدة باستعماله في الياسات والماء وحده، لا مطلقاً.

إيهام العكس وأخذ اللازم وأخذ اللاحق: مثاله: قول مَنْ يرى أن العارية في ضمان المستعير مطلقاً: إن المستعير له الخراج في زمن العارية، وكل مَنْ له الخراج فعليه الضمان؛ لقوله ﷺ: «الخراج بالضمنان»، فينتج أن المستعير عليه الضمان. فيقول الخصم: الصحيح الذي يقتضيه الحديث أن مَنْ عليه الضمان فله الخراج، وهي قضية كلية موجبة لا تنعكس على نفسها.

سوء اعتبار الحمل: ومثاله قول القائل: لو كان الجسم ينقسم إلى ما لا نهاية له لكان مركباً مما لا نهاية له، والتالي باطل، فالمقدّم مثله. فيقول الخصم: إنما تصح الملازمة إذا كان المقدم قضية فعلية، والصحيح فيه الإمكان لا الفعل.

(ب) ما يتعلق بالقياس:

جعل ما ليس بعلة علة: كقول القائل: الوتر يُصلى على الراحلة، والنفل يُصلى على الراحلة، فالوتر نفل. فإن كانت المقدمات كاذبة مع فساد الصورة فيسمى عندهم قياس العقم.



قِيَاسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدَّمَاتٍ كَاذِبَةٍ شَبِيهَةٍ بِالْحَقِّ) وَلَا تَكُونُ حَقًّا، وَتُسَمَّى سَفْسَطَةً،

قول أحمد

قوله: (وَلَا تَكُونُ حَقًّا) وَكَوْنُهَا شَبِيهَةٌ بِالْحَقِّ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ حَيْثُ الصُّورَةُ، أَوْ مِنْ [٢٨/ب] حَيْثُ الْمَعْنَى، أَمَّا مِنْ حَيْثُ الصُّورَةُ فَكَقَوْلُنَا لَصُورَةِ الْفَرَسِ الْمَنْقُوشِ عَلَى الْجِدَارِ: إِنَّهُ فَرَسٌ، وَكُلُّ فَرَسٍ صَهَّالٌ، يُنْتِجُ: أَنَّ تِلْكَ الصُّورَةَ صَهَّالَةٌ، وَأَمَّا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى فَكَعَدَمِ رِعَايَةِ وُجُودِ الْمَوْضُوعِ فِي الْمَوْجِبَةِ، كَقَوْلُنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ وَفَرَسٍ فَهُوَ إِنْسَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ وَفَرَسٍ فَهُوَ فَرَسٌ، يُنْتِجُ أَنَّ بَعْضَ الْإِنْسَانِ فَرَسٌ، وَالْغَلْطُ فِيهِ أَنَّ مَوْضُوعَ الْمُقَدَّمَتَيْنِ لَيْسَ بِمَوْجُودٍ؛ إِذْ لَيْسَ شَيْءٌ مَوْجُودٌ

العبادي

قوله: (إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ حَيْثُ الصُّورَةُ) فَبِأَنْ لَا يَكُونَ عَلَى هَيْئَةٍ مُنْتَبِجَةٍ لِاخْتِلَالِ شَرْطِ بِحَسَبِ الْكَمِّيَّةِ أَوْ الْكَفِّيَّةِ أَوْ الْجَهَةِ: إِذَا كَانَتْ كُبْرَى الشَّكْلِ الْأَوَّلِ جُزْئِيَّةً، أَوْ صُغْرَاهُ سَالِبَةً أَوْ مُمَكِّنَةً، أَوْ مِنَ الْمَعْنَى: فَبِأَنْ يَكُونَ الْمَطْلُوبُ وَبَعْضُ مُقَدَّمَاتِهِ شَيْئًا وَاحِدًا، وَهُوَ الْمَصَادَرَةُ عَلَى الْمَطْلُوبِ، كَقَوْلُنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ بَشَرٌ، فَكُلُّ بَشَرٍ صَحَّاحٌ، فَكُلُّ إِنْسَانٍ صَحَّاحٌ، أَوْ بِأَنْ يَأْخُذَ الذَّهْنِيَّاتِ مَقَامَ الْخَارِجِيَّاتِ، كَقَوْلُنَا: الْخُدُوثُ حَدِثٌ، وَكُلُّ حَدِثٍ فَلَهُ خُدُوثٌ، فَالْخُدُوثُ لَهُ حَدُوثٌ، أَوْ يَأْخُذَ الْخَارِجِيَّاتِ مَكَانَ الذَّهْنِيَّاتِ كَقَوْلِكَ: الْجَوْهَرُ مَوْجُودٌ فِي الذَّهْنِ، وَكُلُّ مَوْجُودٍ فِي الذَّهْنِ قَائِمٌ بِالذَّهْنِ، وَكُلُّ قَائِمٍ بِالذَّهْنِ عَرَضٌ، يُنْتِجُ: أَنَّ الْجَوْهَرَ عَرَضٌ.

فخيل

قوله: (مِنْ حَيْثُ الصُّورَةُ) أَرَادَ بِهَا مَا كَانَ مَنشَأُ الْخَطَأِ فِيهِ اللَّفْظُ، فَإِنَّ الْخَطَأَ فِي هَذَا الْقِيَاسِ إِطْلَاقُ الْفَرَسِ عَلَى الصُّورَةِ الْمَنْقُوشَةِ عَلَى الْجِدَارِ، وَإِلَّا فَالْقِيَاسُ لَيْسَ بِشَبِيهِ لِلْحَقِّ، بَلْ هُوَ حَقٌّ بِحَسَبِ الصُّورَةِ، وَالْغَلْطُ قَدْ يَكُونُ فِيهِمَا مَعًا، وَقَدْ لَا يَكُونُ غَلْطًا فِي شَيْءٍ مِنْهُمَا، بَلْ يَكُونُ مُنْتَبِجًا لِغَيْرِ الْمَطْلُوبِ، صَرَّحَ بِهِ الْإِمَامُ.

= المصادرة على المطلوب: وهي ثلاثة أنواع:

- ١ - أخذ المطلوب بعينه مقدمة في الدليل، مثاله: العلم لا يحدُّ لأنه ضروري، فإنه لا يحدُّ بنفسه لاستحالة ذلك، ولا بغيره لأن غير العلم لا يعرف إلا بالعلم، فقد أخذ المطلوب مقدمة في دليله بعينه.
- ٢ - أن يكون المطلوب مساوياً لمقدمة الدليل في الخفاء والمعرفة، كأخذ أحد المتضايقين في بيان الآخر. ومثاله: النكاح أفضل من التخلي لنوافل العبادات؛ لأنه كلما كانت مصالح التخلي قاصرة عن مصالح النكاح كان التخلي دون النكاح، لكن المقدم حق، فالتالي حق. ثم نقول: كلما كان التخلي دون النكاح كان النكاح فوق التخلي، لكن المقدم حق فالتالي حق، ومن المعلوم أن كون التخلي دون النكاح وكون النكاح فوق التخلي سببان في الظهور والخفاء.
- ٣ - أن يكون المطلوب أخفى من المقدمة المذكورة في الدليل، ومثاله: قولُ القائل: لو صح نكاح الخيار لما فسخ إذا وقع، لكنه يفسخ إذا وقع، فهو ليس بصحيح. فيقول الخصم: إنما يُعلم أنه يُفسخ بعد العلم بعدم صحته، فكيف يُؤخذ في بيانه. فليراجع بيان مآثرات الغلط للتلمساني، فهو فريدٌ في بابه.

(أو) شبيهة (ب) المقدمات (المشهورة) وتسمى مشاعبة، (أو من مقدمات وهمية كاذبة) كما يقال: إن وراء العالم فضاء لا يتناهى، وهذه أيضاً إن قُوبِلَ بها الحكيم تسمى سفسطة، وإن قُوبِلَ بها الجدلي تسمى مشاعبة، فالمغالطة منحصرة في القسمين: السفسطة والمشاعبة.

قول أحمد

يصدق عليه الإنسان والفرس. وفائدة المغالطة: تغليط الخصم وإسكاته، وأعظم فائدها الاحتراز عن المغالطة، قال الشاعر^(١):

عَرَفْتُ الشَّرَّ لَا لِلشَّرِّ، لَكِنْ لِتَوَقُّيهِ
فَمَنْ لَا يَعْرِفُ الْخَيْرَ مِنَ الشَّرِّ يَقَعُ فِيهِ

العمادي

قوله^(٢): (أو من مقدمات وهمية) وهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم في أمور غير محسوسة، وخرج بقولهم: «في أمور محسوسة» حكم الوهم في المحسوسات؛ فإنه ليس بكاذب، كما إذا حكم بحسن الحسناء أو قبح الشوهاء؛ لأن الوهم: قوة جسمانية للإنسان بها يدرك الجزئيات المنتزعة من المحسوسات، فهو تابع للحس، فإذا حكم على المحسوسات كان حكمها صحيحاً، وإن حكم على غير المحسوسات فأحكامها كانت كاذبة، كالحكم بأن كل موجود مشار إليه، ومما دل على كذب الوهم أنه يساعد العقل في المقدمات المنتجة لنقيض ما حكم الوهم به، كما يحكم بالخوف من الميت مع أنه يوافق العقل في أن الميت جماد، والجماد لا يخاف منه، المنتج لقولنا: الميت لا يخاف منه، فإذا أوصل العقل الوهم إلى النتيجة [٣٠/ب] نكص الوهم على عقبه وأنكرها، كذا قيل، قال الشارح: (تسمى سفسطة) وهي مشتقة من «سُوفَا أسطا» سُوفَا: هو العلم والحكمة، وأسطا: هو المزخرف المزين بالباطل والغلط، واستعملت في إقامة الأدلة على نفي ما علم تحققه بالضرورة.



خليل

قوله: (وفائدة المغالطة)؛ أي: الغرض من تأليفها مع العلم بأنها سفسطة، تغليط الخصم، أما بدون العلم فالغرض تحصيل المطلوب المجهول.

قوله: (الاحتراز عن المغالطة) كمعرفة السموم المحترز عنها يقع فيه إلا من عصمه الله تعالى، فالمراد جواز الوقوع لا القطع به، أو اللزوم عادي لا عقلي.

(١) هما بيتان لأبي فراس الحمداني، ورواية البيت الثاني: «ومن لا يعرف الشر من الناس يقع فيه».

(٢) هذا التعليق على قول الفناري.



[العمدة في البرهان]:

(والعمدة) أي: المعتمد عليه (هو البرهان لا غير)، لأن تحصيل العقائد الحقّة، وتزييف^(١) العقائد الباطلة ليس إلا به.



قول أحمد

قوله: (والعمدة هو البرهان) قيل في قوله تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَحَدِّثْ لَهُم بِآيَاتِهِ أَحْسَنَ﴾ [النحل: ١٢٥]: إنَّ الحُكْمَ إشارةٌ إلى البرهان، والمَوْعِظَةُ إلى الخطابة، والجدل إلى الجدال، فيكون كُلٌّ مِنْ هذه الثلاثة مُعْتَمَدًا عليه بلا شكٍّ في الدَّعْوَةِ إلى سبيل الحقِّ، لكنْ بالنسبةِ إلى نَفْسِ المُسْتَدِلِّ، والعمدة هو البرهان فقط بلا شكٍّ؛ لأنَّه يُفِيدُ اليقينَ بلا ريبٍ، بخلافِ الآخرَينِ، ولهذا حَصَرَ المصنِّفُ العمديَّةَ في البرهانِ، جَعَلَنَا اللهُ مِنَ الوَاصِلِينَ إلى عِلْمِ اليقينِ، لا مِنَ السَّامِعِينَ، وَرَزَقَنَا بِعَنَآيَةٍ مِنْهُ حَقَّ اليقينِ.

المحادي

خليل

قال المصنِّفُ: (هو البرهان) قال شارحُ «المطالع»: المقصودُ من البرهانِ الوصولُ إلى الحقِّ اليقينِ كما مرَّ.

قوله: (فيكون كُلٌّ مِنْ هَذِهِ الثلاثة) قال المحاكم: قد كان دأبُ الحكماءِ فيما سلفَ إذا حاولوا تمهيدَ قاعدةِ التَّعلِيمِ الابتدَاءِ في الاستدلالِ بالشَّعْرِ؛ لإِثْرِ التَّخْيُّلِ، ثم الخطابة حتى يَجِدَ الظَّنُّ بالمطلوبِ، ثم الجدالُ للإقناعِ والإلزامِ، وعندَ تمامِ استعدادِ المتعلمِ لتحقيقِ الحقِّ انتهجوا له مناهجَ الحقِّ؛ أعني: البراهينَ القاطعةَ. اهـ، فظهرَ أنَّ المعتمدَ عليه عندَ الحكماءِ أربعةٌ لا ثلاثة، فظهرَ التَّرتيبُ بينها أيضاً.



(١) الكلمة في المخطوط غير واضحة، وفي الحجيرية «تزيل»، وفي حواشيها: أنه أثر «تزيل» على «إزالة»، للمشكلة بين: تحصيل، وتزيل! ولو قيل: إنها مصحفة عن «تزييف» لما بُعدَ عندي، لذا اخترتها دون غيرها.

[خاتمة التصنيف]

(وَلْيَكُنْ هَذَا آخِرَ الرِّسَالَةِ فِي الْمَنْطِقِ) حَفَّهَا اللَّهُ تَعَالَى بِالْعَقَائِدِ الْحَقَّةِ، وَزَوَالَ الْعُقَدِ الْبَاطِلَةِ، وَحَشَرَنَا فِي زُمْرَةِ السُّعْدَاءِ وَالصَّالِحِينَ، وَبَوَّأَنَا فِي أَعْلَى عِلِّيِّينَ مَعَ النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ أَجْمَعِينَ.

تَمَّتْ بِعَوْنِ اللَّهِ الْعَلَامِ إِنَّهُ وَلِيُّ كُلِّ تَوَفِيْقٍ وَإِنْعَامٍ، فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ، وَقَتِ الْعَصْرِ فِي شَهْرِ مُحَرَّمٍ فِي سَنَةِ حَادِي عَشَرَ وَثَمَانِي مِائَةً [٢٣/ب].

قول أحمد

[خاتمة التصنيف]

(وَلْيَكُنْ هَذَا آخِرَ الرِّسَالَةِ فِي الْمَنْطِقِ)، الْحَمْدُ لِلَّهِ الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ، وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ فِي الْبَاطِنِ وَالظَّاهِرِ، التَّمَامُ^(١) [٢٩/أ].

المعادي

ولیکن هذا آخر ما أَرَدْنَا إِبْرَادَهُ فِي هَذِهِ الْأَوْرَاقِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْوَاجِبِ الْوُجُودِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَمُفِيضِ الْحِكْمَةِ وَالْأَرْزَاقِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مُحَمَّدٍ الْمَبْعُوثِ لِتَتْمِيمِ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ^(٢) [٣١/أ].

(١) زيادة من الهندية، جاء في آخر الأصل المخطوط: «تَمَّتِ الْحَاشِيَةُ الْمَنْسُوبَةُ إِلَى الْمَوْلَى الْمُحَقِّقِ وَالْكَامِلِ الْمَدْقِقِ، مَوْلَانَا قَوْلِ أَحْمَدَ، عَلَى يَدِ مُحَمَّدِ الْقُلُوبِيِّ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ، وَقَدْ وَقَعَ الْفَرَاغُ مِنْ كِتَابِهَا فِي وَقْتِ الضُّحَى الْكَبْرَى، فِي آخِرِ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَكُتِبَ فِي بَلَدَةِ دِيْمِهِ طَوْقَهُ». وَأَشَارَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ أَنَّ اسْمَهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ.

(٢) جاء في الورقة الأخيرة ما نصه: «تَمَّ تَحْرِيرُ هَذِهِ الْأَوْرَاقِ بِإِقْدَارِ مَنْ لَهُ الْقُدْرَةُ عَلَى الْإِطْلَاقِ، عَلَى يَدِ الْحَقِيرِ الْفَقِيرِ إِلَى رَحْمَةِ رَبِّهِ الْقَدِيرِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى نِعْمَةِ الْجَلِيلِ الْجَمِيلِ وَعَلَى إِحْسَانِهِ وَإِنْطَاقِهِ بِالْدَّلِيلِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أَفْضَلِ الْمَخْلُوقَاتِ مَا دَامَ لَكُنْ خَلْقُ الْمَخْلُوقَاتِ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ حَتَّى يَنْفَخَ فِي الصُّورِ وَتَنْشَقَّ السَّمَاوَاتُ، الْإِمَامِ بِجَامِعِ خَلِيلِ بَاشَا تَعْمَدَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِغَفْرَانِهِ، مُحَمَّدُ بْنُ هَمَّتْ وَقْتُ ضُحَى الْكَبْرَى فِي شَهْرِ مُحَرَّمِ الْحَرَامِ سَنَةِ سَبْعٍ وَثَمَانِينَ وَأَلْفَ»، وَبَعْدَهَا بِخَطِّ مَغَايِرٍ جَاءَتْ هَذِهِ التَّمْلِكَاتُ: «مِمَّا مَلَكَهُ الْفَقِيرُ الْمُحْتَاجُ إِلَى رَبِّهِ الْقَدِيرِ أَحْمَدُ هَوْشِي الضَّعِيفُ، الطِّفْلُ بِالطِّفْلِ يَا لَطِيفَ»، «تَمْلِكُهُ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ الْمُحْتَاجُ إِلَى رَبِّهِ الْغَنِيِّ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ، عَفَا عَنْهُمَا وَلِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ».



.....
قول أحمد

.....
المعادي

.....
خليل

[خاتمة الحاشية]

اللَّهُمَّ اجعلنا من الواصلين إلى حقِّ اليقين، لا من القاصرين القانعين بالتقليد والتَّخمين؛ هذا آخر ما قصدناه لتوضيح الحاشية الدقيقة المشهورة لدى المحصلين، بل لدى المحققين بالغموض والإغلاق، فإنها إشارات ورموز بمنزلة اللُّغزِ بعبارات واضحة متضمنة لفوائد لا يسع جهلها لمن أراد الاطلاع على المرام في المقام، وأكثر النَّاسِ يظنون أنَّ الدُّقَّةَ في الإيجازِ المخلِّ، وليس الأمر كما زعموا؛ فإنَّ عبارات سيِّد المحققين واضحة على كُلِّ ذي فَهْمٍ في بادئ النَّظَرِ، ويزعمُ أنه فهم المقصود ثم يرجع إلى حواشيه، فيجد نفسه بعيدة بمراحل عنه، ومع ذلك الوضع لا يخلو عن اختصار وإيجاز، فإنَّ الفنَّ من أدقِّ العلوم حتى صرَّح شارحُ «المطالع» في مواضع من كتابه المفصل غاية التفصيل بأنه مختصر، واعتذر في كثير من المسائل بأنه لا يليقُ تفصيلها بهذا المختصر.

ثم قال جامعُ هذه الكلمات: تَمَّتِ الحاشيةُ في ليلةِ القدرِ من ابتداءِ سنةِ إحدى عشرةَ ومائةَ وألفٍ، اللَّهُمَّ اجعلها نافعةً لولدي محمَّد سعيد، لا يزال مسعوداً في الدَّارين، ولأربابِ الإنصافِ، واحفظها عن أربابِ الاعتسافِ، اللَّهُمَّ اجعلها مقبولةً لديك؛ فلَكَ الحمدُ والشُّكرُ أولاً وآخرًا، وصَلِّ على نبيِّكَ المصطفى وآله وصحبه الذين هم نجومُ الاهتداءِ، وأئمةِ أهلِ النَّظَرِ وأهلِ التَّقوى، والحمدُ لله ربِّ العالمين.

ثم نقلَ هذه الحاشيةَ من السَّوادِ إلى البياضِ في سنةِ اثني عشرةَ ومائةَ وألفٍ عندَ القراءةِ على مؤلِّفها -سلمه الله تعالى عن الآفاتِ والأكدارِ- خليلُ بنُ حسنٍ، أحسنَ الله حالهما في الدَّارين، ونفعَ الله تعالى معاشِرَ الطُّلابِ بهذه الحاشيةِ الجليلةِ، التي لم ينسج مثلها أحدٌ من الفضلاءِ للطُّلابِ، وكم من المحشِّين قصدوا تحشيةَ هذا الكتابِ المستطابِ، منهم من اختصر ولم يزدْ إلا الاستصعابَ، ومنهم من لا يميِّزُ القشْرَ من اللَّبِّ، كما لا يخفى على أولي الألبابِ، ولم يميِّزِ الماءَ من السَّرابِ، فالحمدُ لله أولاً وآخرًا، والصَّلاةُ على محمَّدٍ وآله، ليلاً ونهاراً^(١).

(١) جاء في آخر الطبعة ما نصّه: «هذه الحاشية الوجيزة من فن المنطق، التي هي موصلة إلى المطالب الأقصى، برهان في يد من طالعها على خصمه الأقوى، للذي شهد بفضله الفضلاء، رئاسة عزّ بين جمهور الأذكياء، هو مولانا فاضل الخليل الأسود، فالآن تم طبعها في مطبعة (يحيى) أفندي بالدقة والاعتناء، وجميع منهواتها مندرجة في أطرافها».

جهة الوحدة
للعلامة الفناري

المقدمة الشرواني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ أَحْسَنَ مَا يُفْتَتَحُ بِهِ الْمُنِطِقُ وَالْكَلَامُ، هُوَ حَمْدُ اللَّهِ الْوَاحِدِ الَّذِي بَرَأَ الْأَنَامَ، وَنَصَبَ جِهَاتٍ دَالَّةً عَلَى وَحْدِيَّتِهِ عَلَى وَجْهِهِ^(١) الدُّهُورِ وَالْأَعْوَامَ، وَأَبْهَى مَا تَتَرَنَّمُ بِهِ الْبَلَابِلُ فِي الْحَدَائِقِ، صَلَاةٌ مَنْ جَلَّتْ بُدُورُ كَلِمَاتِهِ الرُّمُوزَ وَالْدَّقَائِقِ، وَهُوَ مُحَمَّدٌ الْمَبْعُوثُ بِمُعْجَزَاتِهِ إِلَى كَافَّةِ^(٢) الْخَلَائِقِ.

وَبَعْدُ: فَهَذِهِ تَحْقِيقَاتٌ شَرِيفَةٌ، بِعِبَارَاتٍ تُسَابِقُ مَعَانِيهَا الْأَذْهَانَ، بَلْ تَدْقِيقَاتٌ غَامِضَةٌ يُعْجِبُ اسْتِمَاعُهَا الْآذَانَ، عُلِّقَتْهَا عَلَى الْمَبْحَثِ الْمُتَدَاوِلِ فِيْمَا بَيْنَ الْمُحَصِّلِينَ، الْمَوْسُومِ: بِ«جِهَةِ الْوَحْدَةِ» بَيْنَ الْمُتَعَلِّمِينَ، الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى إشاراتٍ إِلَى لَطَائِفِ أُمُورٍ لَا يَلُوحُ عَلَيْهَا أَثَرُ الْارْتِيَابِ، وَالْمُتَضَمِّنَةِ عَلَى أَشْيَائِهِنَّ أُمُّ الْكِتَابِ، وَقَدْ كُنْتُ مُتَكَاثِرًا فِي مُطَالَعَتِهَا، وَمُتَجَاهِرًا فِي مُنَاطَرَتِهَا، حَتَّى لَمْ يَخْفَ عَنِّي شَيْءٌ مِنْ رُمُوزِهَا، وَرَفَعْتُ الْحُجُبَ وَالسُّتَارَ مِنْ وَجْهِهِ كُنُوزِهَا، وَاطَّلَعْتُ فِيهَا عَلَى نِكَاتٍ لَا يَهْتَدِي إِلَيْهَا بِدُونِ الْمَعَالِمِ إِلَّا الْأَلْمَعِي، وَلَا يَسْتَرْشِدُ بِهَا إِلَّا الْأَوْحَدِي.

فَشَمَّرْتُ عَنْ سَاقِ الْجِدِّ؛ لَأَسْتِخْرَاجِ نَفَائِسِ دُرِّهِ، قَدْ اخْتَجَبَتْ تَحْتَ جَلَابِيبِ عِبَارَاتِهِ، وَاسْتَكْشَفْتُ عَرَائِيسَ غُرِّهِ، قَدْ اسْتَتَرَتْ تَحْتَ بَرَاقِعِ اسْتِعَارَاتِهِ، ضَامًّا إِلَيْهَا مَا سَمِعْتُهُ مِنْ أُسْتَاذِنَا الْمُحَقِّقِ وَمَخْذُومِنَا الْمُدَقِّقِ^(٣)، بَلْ عَامَّةً مَا أَوْرَدْنَاهُ مِنْ فَوَائِدِهِ، هُوَ جُمْلَةٌ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ عَوَائِدِهِ، فَجَاءَ بِحَمْدِ اللَّهِ رِسَالَةً جَامِعَةً لِفَوَائِدَ لَمْ تَسْمَعْ بِمِثْلِهَا الْأَذْهَانَ، وَحَاوِيَةً عَلَى فَرَائِدَ لَمْ يَطْمِئِنَّهُنَّ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ، وَإِنْ رَدَّهَا الْأَغْيَاءُ فَسَيَقْبَلُهَا الْأَذْكِيَاءُ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ، وَبِيَدِهِ أَرْمَةُ التَّحْقِيقِ.

(١) فِي الْأَصْلِ: «وُجُود»، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ، وَبِهِ جَاءَتْ نَسْخَةُ قَرْنِهِ خَلِيلٍ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ تُطْلِقُ الدَّهْرَ وَتَرِيدُ بِهِ التَّائِيدَ، وَلِأَنَّ وَحْدَةَ اللَّهِ ثَابِتَةٌ أَزَلًا وَأَبَدًا.

(٢) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَالْفَصِيحُ: «الْخَلَائِقُ كَافَّةً».

(٣) لَمْ أَتَحَقَّقْ مِنْ شَخْصِيَةِ الشَّيْخِ الْمَذْكُورِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَالِدَ الْمُصَنِّفِ، الَّذِي سَيَشِيرُ إِلَيْهِ فِيْمَا سَيَأْتِي.



[تَمْهِيدٌ:]

اَعْلَمَ أَنَّ الْقَوْمَ قَدْ أَوْرَدُوا فِي أَوَائِلِ كُتُبِ الْفَنِّ ^(١) بَحْثًا طَوِيلًا، وَبَيَّنُوا فِيهِ أُمُورًا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا الشُّرُوعُ عَلَى وَجْهِ الْبَصِيرَةِ، وَتُعَيَّنُ فِي تَحْصِيلِ الْفَنِّ، وَسَمَوْهُ ^(٢) بِالْمُقَدِّمَةِ، وَطَوَّلُوا فِيهِ الْكَلَامَ تَطْوِيلًا، يَكَادُ يَمْتَنِعُ عَنِ الْإِحَاطَةِ وَالضَّبْطِ؛ تَسْهِيلًا ^(٣) لِلْمُتَعَلِّمِ، وَالْمَصْنُفُ ^(٤) - رَحِمَهُ اللَّهُ - تَرَكَهَا رَأْسًا، وَقَصَرَ [كِتَابَهُ] عَلَى مَا هُوَ الْمَقْصُودُ؛ رُومًا مِنْهُ إِلَى الْإِيجَازِ، وَكَوْنَ ^(٥) كِتَابِهِ لِلْمُبْتَدِئِ الَّذِي تَحْصِيلُهُ قَسْرِيٌّ؛ فَلَا يَنْفَعُهُ فِي التَّحْصِيلِ الْبَصِيرَةُ، وَلَا مَا يُوجِبُ الرِّغْبَةَ، بَلْ غَايَةُ أَمْرِهِ أَنْ يَفْسِرَهُ الْمُعَلِّمُ عَلَى حِفْظِ مَا فِي الْكِتَابِ، وَالشَّارِحُ ^(٦) - رَحِمَهُ اللَّهُ - لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَقْتَنِي أَثَرِ الْقَوْمِ؛ تَتِمِّمًا لِلْفَائِدَةِ وَتَكْمِيلًا لِلْعَائِدَةِ، أَرَادَ مَا هُوَ مُلَخَّصُ ذَلِكَ الْبَحْثِ وَلُبُّهُ ^(٧)، وَصَدَّرَهُ بِالْأَمْرِ اهْتِمَامًا لِشَأْنِهِ؛ لِكَوْنِهِ مَنَاطَ تَحْقِيقِ كَلَامِ الْقَوْمِ؛ فَقَالَ:

(١) يعني بالفن: علم المنطق.

(٢) الهاء تعود على «بحثاً طويلاً».

(٣) قوله: «تسهيلاً» مفعول لأجله لقوله: «طولوا»؛ قد يقال: عادة المؤلفين الاختصار لأنه سبب للتسهيل، أما التطويل فلا، قلت: كما أن الاختصار يفوت على المتعلم كثيراً من الفوائد، فالتطويل يكشف له وجوه المسائل ويرفع عنها الجهالة، وغاية الأمر أن يكون التطويل بحاجة إلى صبر ووقت وطالب علم مجتهد، قطع شوطاً في العلم الذي يتصدى له، فالتسهيل لا يتنافى مع التطويل.

(٤) يعني أثير الدين الأبهري رحمه الله.

(٥) قوله: «وكون» نصبها على نزع الخافض، والتقدير: لكون كتابه... إلخ، وهو تعليل ثانٍ لقصر المؤلف كتابه على المقصود.

(٦) يعني: العلامة الفناري رحمه الله.

(٧) بالعطف على «ما»، فتنبص، وعلى «ملخص» فترفع.



اعْلَمْ أَنَّ مِنْ حَقِّ كُلِّ طَالِبٍ كَثْرَةً، تَضْبِطُهَا جِهَةٌ وَحْدَةً

[مَعْنَى جِهَةِ الْوَحْدَةِ:]

(اعْلَمْ) أَيُّهَا الطَّالِبُ الْمُسْتَرِشِدُ (أَنَّ مِنْ حَقِّ كُلِّ طَالِبٍ كَثْرَةً) أَيُّ: أُمُورٍ مُتَكَثِّرَةٍ عِلْمًا كَانَتْ أَوْ غَيْرُهُ، مُدَوَّنَةً كَانَتْ أَوْ غَيْرَهَا، كَائِنَةً تِلْكَ الْكَثْرَةُ بِحَيْثُ (تَضْبِطُهَا) أَيُّ: تَجْعَلُ تِلْكَ الْكَثْرَةَ مَضْبُوطَةً، بِحَيْثُ لَا يَشُدُّ مِنْهَا مَا يَجِبُ.

وَقَوْلُهُ فِيهَا: (جِهَةٌ وَحْدَةً)^(١) أَيُّ: جِهَةٌ وَأَمْرٌ صَارَ سَبَبًا لَوْحْدَةِ تِلْكَ الْأُمُورِ الْمُتَكَثِّرَةِ فِي ذَوَاتِهَا، وَالْمَتَعَدَّدَةِ فِي أَنْفُسِهَا، وَاسْتُحْسِنَ بِسَبَبِهَا عَدُّهَا شَيْئًا وَاحِدًا، وَتَسَمَّيْتُهَا بِاسْمٍ وَاحِدٍ وَتَفَرَّدُهَا بِالتَّدْوِينِ، إِنْ كَانَتْ مِنَ الْعُلُومِ.

مَثَلًا: كُلُّ عِلْمٍ عِبَارَةٌ عَنِ الْمَسَائِلِ الْمُتَكَثِّرَةِ الْمُتَعَدَّدَةِ، وَمَعَ ذَلِكَ قَدْ عَدُّهُ عِلْمًا وَاحِدًا، وَسَمَّوْهُ بِاسْمٍ وَاحِدٍ، وَأَفَرَّدُوهُ بِالتَّدْوِينِ؛ فَلَا شَكَّ أَنَّ هُنَاكَ أَمْرًا يُنَاسِبُ تِلْكَ الْكَثْرَةَ وَيَرْتَبِطُ بِهَ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، وَبَوَاسِطَتِهِ اسْتُحْسِنَ عَدُّهَا عِلْمًا وَاحِدًا؛ فَذَلِكَ الْأَمْرُ هُوَ جِهَةُ الْوَحْدَةِ.

بِمَعْنَى: جِهَةٌ صَارَتْ سَبَبًا لِلْوَحْدَةِ الْاِغْتِبَارِيَّةِ لِتِلْكَ الْأُمُورِ الْمُتَكَثِّرَةِ؛ فِإِضَافَةِ الْجِهَةِ إِلَى الْوَحْدَةِ لَامِيَّةٌ، مِنْ قَبِيلِ إِضَافَةِ السَّبَبِ إِلَى الْمُسَبَّبِ. فَقَوْلُهُ: «تَضْبِطُهَا» صِفَةٌ لِلْكَثْرَةِ، اخْتَرَزَ عَنِ الْمَسَائِلِ الْمُتَكَثِّرَةِ الْمَجْمُوعَةِ مِنْ عِدَّةِ أُمُورٍ مُتَخَالِفَةٍ^(٢)؛ لِأَنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ مُتَشَارِكَةً فِي أَنَّهَا أَحْكَامٌ بِأُمُورٍ عَلَى أُخْرَى، لَكِنْ تِلْكَ الْمَشَارِكَةُ لَيْسَتْ مِمَّا يُسْتَحْسِنُ بِسَبَبِهَا عَدُّ تِلْكَ الْمَسَائِلِ عِلْمًا وَاحِدًا، فَمِنْ حَقِّ كُلِّ طَالِبٍ كَثْرَةٌ كَذَلِكَ، أَنْ يَتَصَوَّرَ كُلًّا مِنْهَا بِخُصُوصِهَا، كَمَا أَنَّ مِنْ حَقِّ كُلِّ طَالِبٍ أَمْرٍ وَاحِدٍ أَنْ يَتَصَوَّرَهُ بِخُصُوصِهِ.

فَقَالَ أَبُوْنَا وَأُسْتَاذُنَا صَدْرُ الْمُحَقِّقِينَ - لَا زَالَ كَاسِمُوهُ صَدْرًا لِلْفُحُولِ مَا دَامَتِ الْعُقُولُ -: «مَا مِنْ كَثْرَةٍ إِلَّا وَلَهَا جِهَةٌ تَضْبِطُهَا، وَتَجْعَلُهَا وَحْدَةً اِغْتِبَارِيَّةً، وَأَقْلُهَا مُشَارِكَةُ الْأُمُورِ فِي أَنَّهَا مَوْجُودَاتٌ، لَكِنْ مِنْهَا: مَا اِغْتَبَرَ ضَبْطُ تِلْكَ الْجِهَةِ إِيَّاهَا، كَالْمَسَائِلِ الْمُتَشَارِكَةِ فِي أَمْرِ يُعْتَدُّ بِهِ^(٣) كَالْمَوْضُوعِ

(١) جهة الوحدة نوعان: نوع يجعل الأمور الكثيرة شيئاً واحداً، ولا تُعتبر تلك الكثرة مضبوطة بجهة وحدة كجمع عدة علوم مختلفة في كتاب واحد، ونوع يجعل الأمور الكثيرة شيئاً واحداً، ويقصد به: أن تكون تلك الكثرة مضبوطة بجهة وحدة ويحسن عدها شيئاً واحداً، فالثانية هي المرادة هنا؛ فلهذا وصف الكثرة بقوله: تضبطها؛ فتكون هذه الصفة احترازية.

(٢) بأن تجمع مسائل الصرف والنحو والمعاني مثلاً في كتاب واحد.

(٣) قوله: (في أمر يعتد به كالموضوع) فإن قلت: فعلى هذا يجب أن يجعل الصرف والنحو علماً واحداً لاشتراكهما في أمر يعتد به وهو الموضوع لهما، أعني الكلمة، فإنها موضوعة لكل منهما، قلت: الموضوعان وإن



والعَايَةِ، ومنها: مَا لَمْ يُعْتَبَرِ ضَبْطُهَا، كَالْمَسَائِلِ الْكَثِيرَةِ غَيْرِ الْمَتَشَارِكَةِ فِي أَمْرِ يُعْتَدُّ بِهِ، فَقَوْلُهُ: «تَضْبِطُهَا» إِشَارَةٌ إِلَى جِهَةٍ وَحْدَةٍ، اُعْتَبِرَ ضَبْطُهَا كَمَا هُوَ الْمَتَبَادِرُ، لَا إِلَى مَا أُمَكِّنُ أَنْ يُعْتَبَرَ، فَتَخْرُجُ الْمَسَائِلُ الْمَجْمُوعَةُ مِنْ عِدَّةِ عُلُومٍ مُتَخَالِفَةٍ؛ إِذِ الْمَشَارَكَةُ الْمَذْكُورَةُ وَإِنْ كَانَتْ جِهَةً تَضْبِطُهَا إِلَّا أَنَّهَا لَمْ تُعْتَبَرِ لِعَدَمِ كَوْنِهَا مِنْ أَمْرِ يُعْتَدُّ بِهِ» اهـ.

هَذَا كَلَامٌ تَحْقِيقِي لَا رَيْبَ فِيهِ! إِلَّا أَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِجِهَةِ الْوَحْدَةِ: الْأَمْرُ الَّذِي صَارَ سَبَبًا لَوَحْدَةِ الْكَثْرَةِ؛ سَوَاءً اسْتَحْسِنَ بِسَبَبِهَا عَدُّهَا شَيْئًا وَاحِدًا أَوْ لَا، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ لَا تَوْجُدَ عَلَى هَذَا كَثْرَةٌ لَا تَضْبِطُهَا جِهَةٌ وَحْدَةً كَالْمَسَائِلِ الْمَذْكُورَةِ، وَمِمَّا يُقْضَى مِنْهُ الْعَجَبُ أَنَّهُ أَرَادَ بَعْضُهُمْ^(١) بِالْجِهَةِ مَا ذَكَرْنَاهُ، وَقَالَ مَعَ ذَلِكَ: إِنَّ قَوْلَهُ: «تَضْبِطُهَا جِهَةٌ وَحْدَةً» قَيْدٌ وَاقِعِي لَا اخْتِرَازِي؛ إِذْ لَا يُوجَدُ كَثْرَةٌ لَا تَضْبِطُهَا جِهَةٌ وَحْدَةً، فَاعْرِفْهُ^(٢).

[تَوَهُّمٌ وَرَدُّهُ:]

وَقَدْ أُوْرِدَ الْمُتَصَدُّونَ لِشَرْحِ هَذَا الْكِتَابِ عَلَى قَوْلِهِ: (مِنْ حَقِّ كُلِّ طَالِبٍ كَثْرَةٌ) مَا لَا يُفِيدُ الْمَقْصِدَ، وَهُوَ أَنَّ مِنْ حَقِّ كُلِّ طَالِبٍ الْمَسَائِلِ الْمُنْطَقِيَّةِ أَنْ يَعْرِفَهَا بِتِلْكَ الْجِهَةِ؛ إِذِ الْكَثْرَةُ لِكَوْنِهَا جِهَةٌ فِي قُوَّةٍ: مِنْ حَقِّ كُلِّ طَالِبٍ بَعْضِ الْكَثْرَةِ، فَلَا يُفِيدُ الْمَقْصُودَ، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

وَاسْتَضَعَبُوا الْأَمْرَ فِيهِ فَتَشَبَّهُوا تَارَةً بِأَنَّ التَّنْوِينَ فِي (كَثْرَةٍ) لِلْعُمُومِ كَمَا فِي: «تَمَرَّةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ»، وَتَارَةً بِأَنَّ الْمُهِمْلَةَ - عِنْدَ عُلَمَاءِ الْبَلَاغَةِ - قَدْ تَكُونُ فِي قُوَّةِ الْكَلِيَّةِ^(٣)؛ دَفْعًا لِتَرْجِيحِ أَحَدِ الْمُتَسَاوِينَ عَلَى الْآخَرِ^(٤).

= اتحدا ظاهراً لكن موضوع النحو الكلمة من حيث الإعراب والبناء، وموضوع الصرف الكلمة من حيث الإعرال والإدغام، ولا شركة فيها بهذا الاعتبار.

(١) وهو الأستاذ عبد الرحيم.

(٢) قلت: وجه العجب أن جهة الوحدة هي ما صار سبباً لوحدة الكثرة التي يستحسن بسببها عدّه شيئاً واحداً، أما من لم ينظر إلى هذا القيد فليس عنده من كثرة إلا ولها وحدة تضبطها، وبالنظر إلى أعمّ ما فيهما وهو الاشتراك في أن لكل مسألة من تلك الكثرة حكماً، فتأمل.

(٣) أي: إنهم نظروا إلى القضية فكانت مهمة، والمهملة في قوة الجزئية؛ فلما توهّموا ذلك بدؤوا يحاولون الجواب: بأن التنوين للعموم، أو أن المهملة عند علماء البلاغة قد تكون في قوة الكلية.

(٤) القضيتان الكلية والجزئية متساويتان في أنّهما مفهومان للمهملة، فلو كانت المهملة في قوة الجزئية يلزم ترجيح بلا مرجح، بخلاف ما إذا كانت القضية كلية فإن الكلية مرجحة للاختيار؛ فاختاروا كون المهملة في قوة الكلية دفعاً لترجيح أحد المتساويين على الآخر.



أَنْ يَعْرِفَهَا بِتِلْكَ الْجِهَةِ،

وَأَقُولُ: هَذَا بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ يُعْتَبَرَ دُخُولُ «كُلِّ» عَلَى لَفْظِ «الطَّالِبِ» فَقَطْ، وَتَكُونُ إِضَافَتُهُ إِلَى الْكَثْرَةِ لِمُجَرَّدِ تَضَمِينِ الْمَضَافِ مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِلشُّمُولِ فِي الْمَضَافِ إِلَيْهِ، وَجُوداً وَعَدَمًا^(١).

وَأَمَّا إِذَا اعْتَبِرَ دُخُولُ السُّورِ^(٢) عَلَى مَجْمُوعِ الْمَضَافِ وَالْمَضَافِ إِلَيْهِ؛ بِأَنَّ تَعْتَبَرَ الْإِضَافَةَ مُتَقَدِّمَةً^(٣) عَلَى السُّورِ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى: أَنَّ مِنْ حَقِّ كُلِّ مَنْ يَصْدُقُ عَلَيْهِ هَذَا الْمَفْهُومُ أَيُّ: مَفْهُومِ طَالِبِ الْكَثْرَةِ، عَلَى قِيَاسِ: «كُلُّ رَجُلٍ يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ»؛ لِأَفَادَةِ الْمَقْصُودِ إِفَادَةً ظَاهِرَةً^(٤)، هَذَا هُوَ التَّحْقِيقُ وَبِالْقَبُولِ حَقِيقٌ، وَأَنَا إِلَيْهِ أَسْتَمْسِكُ بِحَبْلِ التَّوْفِيقِ، فَلَا تُضْغِ إِلَى مَا أوردُوا؛ فَإِنَّهُ وَقَعَ أَوَّلُ مَنْ وَقَعَ فِيهِ مِنْ قِلَّةِ التَّدَبُّرِ، وَتَبِعَهُ الْبَاقُونَ لِمَنْعِهِمْ رِبْقَةَ التَّقْلِيدِ عَنِ التَّفَكُّرِ، وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا، لَيْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ^(٥).

وَبِالْجُمْلَةِ: الْمَقْصُودُ: أَنَّهُ يَلِيقُ بِحَالِ كُلِّ مَنْ هُوَ طَالِبُ كَثْرَةٍ^(٦) لَهَا جِهَةٌ تَضْبِطُهَا ضَبْطًا مُعْتَبَرًا (أَنْ يَعْرِفَهَا) أَيُّ: تِلْكَ الْكَثْرَةُ الْمَطْلُوبَةُ (بِتِلْكَ الْجِهَةِ) أَيُّ: أَنْ يَتَصَوَّرَهَا^(٧) بِخُصُوصِهَا بِتَعْرِيفٍ مَأْخُوذٍ مِنْ تِلْكَ الْجِهَةِ الضَّابِطَةِ لَهَا؛ فَيَحْصُلُ لِلطَّالِبِ الْعِلْمُ الْإِجْمَالِيُّ بِتِلْكَ الْكَثْرَةِ، بِحَيْثُ تَمَتَّازُ عَمَّا عَدَاهَا.

(١) مراده أن سبب غلطهم هو توهمهم: أن «كل» دلت على الشمول في المضاف إليه «طالب» فقط، دون المضاف «كثرة».

(٢) وهو هنا كلمة: «كل».

(٣) في الأصل المخطوط: «مقدماً».

(٤) حاصل كلامه: أن العموم شامل للطالب وللکثرة بعد دخول «كل»، فلو نظر المتوهمون إلى هذه الحيثية لما تكلفوا الجواب بتقدير: أن التثنية في «كثرة» للعموم، أو أن الجزئية في قوة الكلية عند البلاغين.

(٥) بالغ الشارح رحمه الله في نقد خطأ المتقدمين بلهجة شديدة مع أن الخطأ بعد بذل الجهد صاحبه مأجور، وهذا إلماح منه إلى تزكية ما قاله، وفي ذلك شرود عن قول الله تعالى: ﴿فَلَا تَزُكُّوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النجم: ٣٢]، فلولا مباحث المتقدمين عليه ما حقق ما حقق، فرحم الله الجميع.

(٦) في الأصل: «الکثرة».

(٧) قوله: (أي: أن يتصورها) يشير إلى شيئين: أحدهما: أن المعرفة هنا عبارة عن التصور لا التصديق. والثاني: دفع لما يُتَوَهَّمُ من أن معرفة تلك الأمور ليست بنفس الجهة بل بالتعريف المشتمل عليها، مما يعني إسناد المعرفة إليها فقط، فدفعه الشارح بأنه لما كان التعريف مأخوذاً من تلك الجهة فكانت هي جزءاً أعظم في التعريف، أسند إليها بهذا الاعتبار، ثم التعريف إن اشتمل على موضوع الأمور المتكثرة فتعريف بجهة الوحدة الذاتية، وإن اشتمل على غايتها فتعريف بجهة الوحدة الوقتية. والمراد بحصول العلم بتلك الأمور المتكثرة من هذين التعريفين حصول العلم إجمالاً؛ ضرورة توقف العلم الكلي على تصور كل من جزئيات تلك الأمور على حدة، وذلك لا يكون إلا بعد الشروع فيها، وإلى كون العلم إجمالياً أشار بقوله: «ويحصل الشعور بها».



وَيَحْصِلُ الشُّعُورَ بِهَا قَبْلَ الشُّرُوعِ فِيهَا؛

فَالْعِلْمُ الْحَاصِلُ مِنْ تِلْكَ الْجِهَةِ: الْعِلْمُ الْإِجْمَالِيُّ، وَعَلَى الْوَجْهِ الْكُلِّيِّ^(١)؛ إِذِ الْكَثْرَةُ لِكُونِهَا جُزْئِيَّاتٍ يَتَوَقَّفُ تَحْصِيلُهَا عَلَى الْوَجْهِ الْجُزْئِيِّ وَمُفْصِّلِهِ^(٢)، بِالْإِحْسَاسِ بِهَا وَالْمَبَاشَرَةِ بِكُلِّ مِنْهَا عَلَى حِدَةٍ، وَذَا عَلَى تَقْدِيرِ إِمْكَانِيَّتِهِ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ الشُّرُوعِ فِي تِلْكَ الْكَثْرَةِ، وَتَحْصِيلِ كُلِّ مِنْهُمَا، فَكَيْفَ يَكُونُ مُقَدِّمَةً لِلشُّرُوعِ فِيهَا؟!

وَإِلَى هَذَا الْمَعْنَى أَشَارَ بِقَوْلِهِ: (وَيَحْصِلُ الشُّعُورَ بِهَا) أَيُّ: الْعِلْمُ الْإِجْمَالِيُّ بِتِلْكَ الْكَثْرَةِ بِتِلْكَ الْجِهَةِ، أَوْ بِسَبَبِ تِلْكَ الْجِهَةِ بِتِلْكَ الْكَثْرَةِ (قَبْلَ الشُّرُوعِ فِيهَا) أَيُّ: فِي تِلْكَ الْكَثْرَةِ، وَالشُّرُوعُ فِي الشَّيْءِ التَّبَاسُّ بِهٖ وَلَوْ بِجُزْءٍ مِنْهُ، فَضْمِيرُ «بِهَا» رَاجِعٌ إِلَى الْكَثْرَةِ، وَالْبَاءُ صِلَةٌ: «الشُّعُورُ»؛ فَيَكُونُ عَلَى مَنَوَالِ ضَمَائِرِ الْآخِرِ، لَكِنَّ قَوْلَنَا: «بِتِلْكَ الْجِهَةِ» مَحْذُوفٌ اعْتِمَادًا عَلَى مَا سَبَقَ ذِكْرُهُ، وَالضَّمِيرُ لِلْجِهَةِ، وَالْبَاءُ سَبَبِيَّةٌ، وَصِلَةُ «الشُّعُورِ» مُقَدَّرَةٌ، وَهُوَ قَوْلُنَا: «بِتِلْكَ الْكَثْرَةِ»، وَأَمْرُ التَّفَكُّيْكِ سَهْلٌ^(٣).

[أَهْمِيَّةُ ضَبْطِ الْكَثْرَةِ بِجِهَةٍ وَحِدَةٍ]

وَإِنَّمَا كَانَ تَصَوُّرُ الْكَثْرَةِ الْمَضْبُوطَةِ بِالْجِهَةِ مَخْصُوصَةً بِتِلْكَ الْجِهَةِ مِنْ حَقِّ كُلِّ طَالِبِهَا؛ إِذْ لَوْلَاهَا:

١ - فَإِمَّا أَلَّا يَتَصَوَّرَهَا أَضْلًا، فَسَيَمْتَنِعُ طَلِبُهَا؛ إِذْ هُوَ^(٤) تَوَجُّهُ النَّفْسِ نَحْوَ الشَّيْءِ، وَتَوَجُّهُ النَّفْسِ نَحْوَ الْمَجْهُولِ مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ مُحَالٌ.

٢ - وَإِمَّا أَنْ يَتَصَوَّرَهَا لَكِنْ لَا بِخُصُوصِهَا، بَلْ بِوَجْهِ شَامِلٍ لَهَا وَلِغَيْرِهَا، فَلَا يَتَصَوَّرُ طَلِبُهَا بِخُصُوصِهَا؛ إِذِ الطَّلَبُ لِكُونِهِ فِعْلًا اخْتِيَارِيًّا لَا يَتَصَوَّرُ بِدُونِ أَدَاةٍ تَتَعَلَّقُ بِخُصُوصِ الْمَطْلُوبِ، فَلَوْ لَمْ يَتَصَوَّرَهَا بِخُصُوصِهَا بِحَيْثُ تَمْتَازُ عَمَّا عَدَاهَا، بَلْ بِوَجْهِ عَامٍّ لَمْ يَنْبَغِ مِنْهُ شَوْقٌ إِلَيْهَا بَلْ إِلَى فَرْدٍ مِنْهَا؛ فَلَمْ يَتَمَيَّزْ عِنْدَهُ الْمَطْلُوبُ مِنْ غَيْرِهِ، فَلَا تَتَحَقَّقُ إِرَادَةُ تَتَعَلَّقُ بِخُصُوصِهَا؛ فَيَمْتَنِعُ الطَّلَبُ بِخُصُوصِهَا، وَلَكِنْ انْدَفَعَ إِلَى طَلِبِهَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا جُزْئِيَّةٌ لِذَلِكَ الْوَجْهِ الْعَامِّ الشَّامِلِ لَهَا وَلِغَيْرِهَا، فَعَسَى أَنْ يُودِّيَ الطَّلَبُ إِلَى غَيْرِهَا؛ فَيَفُوتَ مَا يَنْبَغِيهِ، وَيَضِيعُ وَقْتُهِ فِيمَا لَا يَعْنِيهِ.

(١) عطف تفسير للعلم الإجمالي.

(٢) عطف تفسير للوجه الجزئي.

(٣) قوله: «وأمر التفكيك سهل» مراده أن الضمير في «بها» من قوله: (يحصل الشعور بها) أعاده مرة على الجهة ومرة على الكثرة، وهذا تفكيك لعود الضمير، فأجاب: بأنه لا مانع منه لأن المعنى يحتمله، وبخاصة مع تقدير قوله: (بتلك الجهة) للسياق، وتقدير (بتلك الكثرة) صلة: للشعور.

(٤) أي: الطلب المذكور.



حَتَّى يَأْمَنَ مِنْ فَوَاتِ شَيْءٍ مِمَّا يَعْنِيهِ، وَصَرَفَ الْهَمَّةَ إِلَى مَا لَا يَعْنِيهِ،

٣ - وَإِنَّمَا أَنْ يَتَصَوَّرَهَا بِخُصُوصِهَا لِكِنْ لَا بِتِلْكَ الْجِهَةِ، بَلْ يَتَصَوَّرُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ تِلْكَ الْكَثْرَةِ بِخُصُوصِهَا، فَيَتَعَسَّرُ بَلْ يَتَعَذَّرُ؛ لِكَثَرَتِهَا بِلَا حَدٍّ مِنْ تَنَاهِيهَا.

فَعَلَى هَذَا التَّحْقِيقِ، قَوْلُهُ: (حَتَّى يَأْمَنَ) أَيُّ: الطَّالِبُ (مِنْ فَوَاتِ شَيْءٍ مِمَّا يَعْنِيهِ) وَهُوَ مَا يَكُونُ مِنَ الْكَثْرَةِ الْمُطْلُوبَةِ، (و) يَأْمَنُ مِنْ (صَرَفِ الْهَمَّةِ) وَشَطْرٍ مِنَ الزَّمَانِ (إِلَى مَا لَا يَعْنِيهِ)، وَهُوَ مَا لَا يَكُونُ مِنْهَا؛ فَيَكُونُ كَمَنْ رَكِبَ مَتْنٌ عَمِيَاءَ وَخَبَطَ خَبَطَ عَشَوَاءَ^(١).

[تَوْجِيهٌ لَا غَيْرَاضَ:]

فَائِدَةٌ: «لَا» مِنَ الثَّانِي^(٢) قَيْدٌ، الْمُنَاسِبُ:

١ - إِنَّمَا ذُكِرَ فَوَائِدُ جَمِيعِ الْأَقْسَامِ، أَوِ الْاِقْتِصَارُ عَلَى فَائِدَةِ الْقِسْمِ الثَّالِثِ، وَهُوَ التَّفْصِي^(٣) وَالْخِلَاصُ عَنِ التَّعَسُّرِ بَلْ التَّعَذُّرِ؛ إِذِ النَّقْيُ وَالْإِثْبَاتُ فِي الْكَلَامِ الْمُقَيَّدِ يَتَوَجَّهَانِ إِلَى الْمُقَيَّدِ، وَهُوَ هُنَا قَوْلُهُ: «بِتِلْكَ الْجِهَةِ».

إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِذَا تَعَذَّرَ تَصَوُّرُ كُلِّ بِخُصُوصِهَا تَكُونُ أَوْقَاتُهُ مَصْرُوفَةً فِي شَرْطِ الطَّلَبِ، الَّذِي هُوَ تَصَوُّرُ الْمَطْلُوبِ - وَلَمْ يَحْصُلْ بَعْدُ - فَلَا يُتَصَوَّرُ الْفَرَاغُ مِنْهُ إِلَى تَحْصِيلِ الْمَطْلُوبِ؛ فَيَقُوتُ مَا يَعْنِيهِ، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ، وَيَضِيعُ وَقْتُهُ فِيمَا لَا يَعْنِيهِ، وَهُوَ شَرْطُ الْمَطْلُوبِ، وَإِذَا تَعَسَّرَ فَيَصْرِفُ شَطْرًا مِنَ الزَّمَانِ إِلَى تَحْصِيلِ الشَّرْطِ^(٤)، فَرُبَّمَا لَا يَسَعُ بَاقِي أَرْزَامِهِ إِلَى تَحْصِيلِ الْمَطْلُوبِ، أَوْ عَلَيْهِ تَحْصِيلُ الشَّرْطِ؛ فَيَتَقَاعَدُ عَنِ الطَّلَبِ بَعْدَ الشُّرُوعِ، فَيُقْضَى إِلَى الْفَوَاتِ وَالضِّيَاعِ، وَبِالْجُمْلَةِ فَائِدَةُ الْأَمْرِ الثَّالِثِ أَيْضًا تُقْضَى إِلَى الْأَمْنِ مِنَ الْفَوَاتِ وَالضِّيَاعِ^(٥).

(١) ولبيان كلامه نضرب المثل الآتي: المسائل في علمي النحو والصرف مثلاً بالنسبة إلى طالب علم المنطق مما لا تعنيه، ومسائل المنطق مما تعنيه إذا عرفها طالبها بجهة الوحدة يأمن فوات شيء من مسائله، فيعرف ذلك الطالب تلك المسائل بتلك الجهة حتى إذا أوردت عليه مسألة منها يقول: هذه من مسائل المنطق فلا يصرف همته إلى غيرها، وإذا أوردت عليه مسألة من غير المنطق يقول: إن هذه ليست من مسائل المنطق.

(٢) قوله: من الثاني أي: في قوله: (إلى ما لا يعنيه).

(٣) التفصي بالصاد: الخلاص؛ لذلك عطف عليه قوله: «والخلاص» عطف تفسيري.

(٤) والشرط هو تصور المطلوب.

(٥) حاصل كلامه: أن الكثرة المضبوطة بجهة وحدة لها ثلاث مهمات، ذكر الفناي اثنتين وأهمل الثالثة؛ لأن بجهة الوحدة يأمن الطالب من فوات ما يعنيه من الكثرة، وصرف الهمة والزمن فيما لا يعنيه مما لا يكون منها. وزاد الشرواني «التخلص من التعذر» فكان على الفناي أن يذكر الثلاثة أقسام، أو يقتصر على الثالث؛ لأن الخلاص من التعذر والتعسر يأمن به الطالب من فوت ما يعنيه أو صرف الهمة فيما لا يعنيه، وذلك يتحقق بجهة وحدة، ثم وجهه بقوله: (إلا أن يقال...) وبه يظهر أن الأمر الثالث يعم الاثنين قبله.

وَأَنْ يَعْرِفَ غَايَتَهَا؛

٢ - وَإِذَا بَيَّانُ حُصُولِ الْأَمْنِ مِنَ الْفَوَاتِ وَالضِّيَاعِ عِنْدَ مَعْرِفَتِهَا بِخُصُوصِهَا بِتِلْكَ الْجِهَةِ، فَهُوَ أَنَّ مَنْ تَصَوَّرَ مِثْلًا عِلْمًا بِرِسْمِهِ فَقَدْ يَتِمَّكَنُ تَمَكُّنًا تَامًا مِنْ أَنْ يَعْلَمَ كُلَّ مَسْأَلَةٍ تَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهَا مِنْهُ أَمْ لَا؟ بِوَاسِطَةِ حُصُولِ مُقَدِّمَتَيْنِ كُلِّتَيْنِ حَاصِلَتَيْنِ مِنْ طَرْدِ التَّعْرِيفِ وَعَكْسِهِ، بَأَنْ يَضْمَمَهَا إِلَى صُغَرَاهُ، سَهْلَةَ الْحُصُولِ، فَيَحْصُلُ مَطْلُوبُهُ، وَذَلِكَ يُمَثَّلُ بِمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا لَمْ يُشَاهِدْهُ لَكِنْ تَعَرَّفَ أَمَارَاتِهِ، فَإِنَّهُ عَلَى بَصِيرَةٍ فِي سُلُوكِهِ.

[مَعْرِفَةُ غَايَةِ الْعِلْمِ]

(و) مِنْ حَقِّ ذَلِكَ الطَّالِبِ أَيْضًا (أَنْ يَعْرِفَ غَايَتَهَا)^(١) أَي: أَنْ يُصَدِّقَ بِتَرْتِيبِ فَائِدَةٍ عَلَيْهَا مُخْتَصَّةٌ بِهَا فِي اعْتِقَادِ الطَّالِبِ، مُعَيَّنَةٌ وَمُرْتَبَةٌ عَلَيْهَا فِي الْوَاقِعِ، وَمُعْتَدَّةٌ بِالنَّظَرِ إِلَى مَشَقَّةٍ تَعْرِضُ لَهُ فِي تَحْصِيلِ تِلْكَ الْكَثْرَةِ، فَيُصَدِّقُ بِأَنَّ الشَّيْءَ الْفُلَانِيَّ فَائِدَتُهُ، سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ التَّصْدِيقُ جَازِمًا أَوْ غَيْرَ جَازِمٍ، فَالْمَعْرِفَةُ هَا هُنَا لِكُونِهَا بِمَعْنَى التَّصْدِيقِ لَمْ يَعْطِفْ قَوْلُهُ: (غَايَتَهَا) عَلَى الضَّمِيرِ الْمَنْصُوبِ فِي قَوْلِهِ: (أَنْ يَعْرِفَهَا)^(٢)، بَلْ أَعَادَهُ تَنْبِيْهًا عَلَى ذَلِكَ، وَإِنَّمَا كَانَ التَّصْدِيقُ بِتِلْكَ الْفَائِدَةِ الْمَذْكُورَةِ مِنْ حَقِّ الطَّالِبِ؛ إِذْ لَوْ لَمْ يُصَدِّقْ بِفَائِدَةٍ كَذَا:

١ - فَمَا [أَنَّهُ] لَا يُصَدِّقُ بِفَائِدَةٍ فِيهِ؛ فَيَسْتَحِيلُ إِقْدَامُهُ عَلَيْهِ وَالشَّرُوعُ فِيهِ؛ إِذِ الشَّرُوعُ - لِكُونِهِ فِعْلًا اخْتِيَارِيًّا - لَا يُمَكِّنُ بِدُونِ التَّصْدِيقِ بِفَائِدَةٍ فِيهِ.

٢ - أَوْ يُصَدِّقُ بِفَائِدَةٍ، لَكِنْ لَا يُصَدِّقُ بِمَا يَخْتَصُّ بِهَا، بَأَنْ يُصَدِّقَ بِأَنَّ مَا لَهَا فَائِدَةٌ عَلَى الْوَجْهِ الْكُلِّيِّ؛ فَيَلْزَمُ التَّرْجِيْحُ بِلَا مُرْجَحٍ؛ إِذْ لَا يَتَرَجَّحُ شَيْءٌ مِمَّا يُؤَدِّي إِلَى فَائِدَةٍ مَا، عَلَى مَا سِوَاهُ بِحُصُولِ تِلْكَ الْفَائِدَةِ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا، فَانْبِعَاثُ الشُّوقِ إِلَى وَاحِدٍ بِخُصُوصِهِ دُونَ وَاحِدٍ تَرَجِيْحُ بِلَا مُرْجَحٍ.

٣ - أَوْ يُصَدِّقُ بِفَائِدَةٍ مُخْتَصَّةٍ بِهَا، لَكِنْ لَا يُصَدِّقُ بِمَا هُوَ الْمُتَعَيَّنُ، بَأَنْ يُصَدِّقَ بِأَنَّ لَهَا فَائِدَةً تَخْتَصُّ بِهَا، فَلَا يَنْبَغُ مِنْهُ الشُّوقُ أَيْضًا إِلَى وَاحِدٍ بِخُصُوصِهِ دُونَ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ أَصْلَ الْفَائِدَةِ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ جَمِيعِ الْأَفْعَالِ، وَمُجَرَّدُ الْأَخْتِصَاصِ لَيْسَ أَمْرًا شَوْقِيًّا تَنْبَغُ النَّفْسُ لِأَجْلِهِ إِلَيْهِ دُونَ غَيْرِهِ.

(١) أي: الفائدة من معرفة الأمور المتكثرة بجهة الوحدة.

(٢) أي: في قول الفناري: «أَنْ يَعْرِفَهَا بِتِلْكَ الْجِهَةِ»، لِأَنَّهُ فُسِّرَ الْمَعْرِفَةُ هُنَاكَ بِالتَّصَوُّرِ، وَهَذَا أَعَادَ قَوْلَهُ: «وَأَنْ يَعْرِفَ غَايَتَهَا» لِأَنَّهُ يَرِيدُ بِالْمَعْرِفَةِ هُنَا التَّصْدِيقَ، وَالتَّصَوُّرَ إِدْرَاكَ سَادِجٍ لِلْمَفْرَدَاتِ، وَالتَّصْدِيقَ إِدْرَاكَ لِلنَّسْبَةِ بَيْنَ الْمَفْرَدَاتِ، وَسَيَأْتِي تَفْصِيلُ ذَلِكَ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ.



لِيَزْدَادَ جِدًّا وَنَشَاطًا، وَلَا يَكُونُ سَعْيُهُ عَبَثًا وَضَلَالًا؛

وَأَمَّا كَوْنُ تِلْكَ الْفَائِدَةِ مُتَرَتِّبَةً عَلَيْهَا فِي الْوَاقِعِ، وَمُعْتَدًّا بِهَا، فَإِنَّمَا هُوَ (لِيَزْدَادَ) الطَّالِبُ بَعْدَ الشُّرُوعِ (جِدًّا) أَيُّ: جِدُّهُ وَجَهْدُهُ، عَلَى أَنَّهُ تَمَيِّزٌ، (وَنَشَاطًا) أَيُّ: سُرُورًا، وَتَلَذُّدُهُ لَوُجْدَانِ مَا يَتَمَنَّاهُ وَيَعْتَقِدُ حُصُولَهُ مِمَّا شَرَعَ فِيهِ (وَلَا يَكُونُ سَعْيُهُ) وَكَدُّهُ (عَبَثًا وَضَلَالًا) بِلَا فَائِدَةٍ فِي نَظَرِهِ أَوْ عَرَفًا؛ فَإِنَّهُ لَوْ اعْتَقَدَ بِمَا لَا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ وَرُبَّمَا زَالَ اعْتِقَادُهُ فِي أَثْنَاءِ سَعْيِهِ؛ لَعَدِمَ وَجْدَانِ الْمُنَاسَبَةِ بَيْنَ مَا يَعْتَقِدُ تَرْتُّبَهُ وَبَيْنَ مَا حَصَلَ لَهُ؛ فَيَصِيرُ عَبَثًا بِلَا فَائِدَةٍ فِي نَظَرِهِ، فَيَفُتُّ الْقُصُورُ فِي سَعْيِهِ، وَلَوْ اعْتَقَدَ بِمَا لَا يُعْتَدُّ بِهِ، مِمَّا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ - بَعْدَ الْعُرْفِ - كَدُّهُ فِيهِ عَبَثٌ، وَبِذَلِكَ يَفِرُّ جِدُّهُ، وَيُضَعَّفُ^(١) عَبَثُهُ، فَالْعَبَثُ: مَا لَا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ فَائِدَةٌ أَضْلًا، أَوْ يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ مَا لَا يُعْتَدُّ بِهِ.

[الْغَايَةُ، الْفَائِدَةُ، الْغَرَضُ، الْعِلَّةُ الْغَائِيَّةُ]

ثُمَّ اْعْلَمْ أَنَّ كُلَّ أَمْرٍ يَتَرَتَّبُ عَلَى الْفِعْلِ فَهُوَ: مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ عَلَى طَرَفِ الْفِعْلِ وَنَهَائِهِ يُسَمَّى «غَايَةً»، وَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ ثَمَرُهُ وَنَتِيجَتُهُ يُسَمَّى «فَائِدَةً»؛ فَهُمَا يَتَغَايِرَانِ اعْتِبَارًا، أَوْ يَعْْمَانِ الْأَفْعَالُ الْاِخْتِيَارِيَّةُ، وَغَيْرَهَا.

لَكِنَّ الْفَائِدَةَ: مِنْهَا: مَا يَكُونُ حَاصِلَةً لِلْفَاعِلِ عَلَى الْإِقْدَامِ عَلَى الْفِعْلِ؛ فَمِنْ حَيْثُ إِنَّهَا مَطْلُوبَةٌ لِلْفَاعِلِ تُسَمَّى «غَرَضًا»، وَمِنْ حَيْثُ إِنَّ صُدُورَ الْفِعْلِ لِأَجْلِهَا تُسَمَّى: «عِلَّةً غَائِيَّةً»، وَالْغَرَضُ وَالْعِلَّةُ الْغَائِيَّةُ مُخْتَلِفَانِ أَيْضًا اعْتِبَارًا. وَمِنْهَا: مَا لَا يَكُونُ كَذَلِكَ، كَالضَّوءِ عَلَى كَنْ لِمَنْ تَوَجَّهَ إِلَى زِيَارَةِ صَدِيقِهِ، وَأَفْعَالُهُ تَعَالَى مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ، فَإِنَّ لَهَا فَوَائِدَ جَمَّةً وَمَصَالِحَ لَا تُحْصَى، وَمَعَ ذَلِكَ غَيْرُ مُعَلَّلَةٍ بِالْأَغْرَاضِ عِنْدَ أَهْلِ الْحَقِّ، كَمَا بَيَّنَّ فِي مَوْضِعِهِ، فَالْمَرَادُ بِغَايَةِ الْعِلْمِ: غَايَةُ تَدْوِينِهِ وَتَحْصِيلِهِ، وَمَعْنَى مَعْرِفَةِ غَايَةِ الْعِلْمِ: أَنَّ تُعْلَمَ غَايَةُ دَعَتِ الْمُدَوِّنَ إِلَى تَدْوِينِ الْعِلْمِ.

[مَوْضُوعِيَّةُ مَوْضُوعِ الْعِلْمِ الْمُدَوَّنِ]

وَاعْلَمْ أَنَّ مِنْ حَقِّ الطَّالِبِ أَيْضًا أَنْ يُصَدَّقَ بِمَوْضُوعِيَّةِ مَوْضُوعِهِ، كَتِلْكَ الْكَثْرَةِ إِنْ كَانَتْ مِنَ الْعُلُومِ الْمُدَوَّنَةِ؛ لِيَتِمَّ تَفْصِيلُهُ بِلَا كُلْفَةٍ، وَاسْتِقَامَ تَفْرِيعِ قَوْلِهِ: (جَرَى عَادَةُ الْعُلَمَاءِ)، وَحَصَلَتْ الْأُلْفَةُ، وَمَا يُقَالُ: إِنَّ قَوْلَهُ: (وَيَحْصُلُ الشُّعُورُ بِهِ) إِشَارَةٌ إِلَيْهِ^(٢) بِطَرِيقِ ذِكْرِ اللَّازِمِ وَإِرَادَةِ الْمَلْزُومِ^(٣)؛ إِذْ بِالتَّصْدِيقِ بِمَوْضُوعِيَّةِ مَوْضُوعِ الْعِلْمِ يَحْصُلُ الْعِلْمُ الْإِجْمَالِيُّ بِمَسَائِلِ الْعِلْمِ، فَمَرْدُودٌ

(١) كأنه استخدمها بمعنى: يتضاعف.

(٢) قوله: إليه الضمير يرجع إلى «موضوعية موضوعه».

(٣) المراد بـ«اللازم»: العلم الإجمالي، والمراد بـ«الملزوم»: موضوعية موضوع العلم، أي: استقلاليته عن غيره.



وَلَا نَ كُلَّ عِلْمٍ كَثْرَةً، تَضْبِطُهَا:

١ - جِهَةٌ وَحْدَةً ذَاتِيَّةً:

بأنه مع كونه حملاً للعبارة على خلاف ما يتبادر منها، لا بد فيه من قيد، وهو قولنا: «إن كانت من العلوم المدونة»؛ لكون الكثرة أعم من العلوم وغيرها.

وبأنه لازم أعم^(١)؛ لكونه لازماً لمعرفة رسمه، المشار إليها^(٢) بقوله: (أَنْ يَعْرِفَهَا بِتِلْكَ الْجِهَةِ وَلِتَضْبِطَ بِعَاقِبَتِهَا)، ولا دلالة للعام على الخاص بإحدى الدلالات الثلاث، والقول: بأن الأخيرين مذكوران صريحاً لا يسمن ولا يغني من جوع^(٣)، واعلم أن المقصود الأصلي هاهنا: أنه جرى عادة العلماء في أول تواليهم على تقديم الشعور بتعريف العلوم؛ لأن كل علم كثره تضبطها جهة واحدة ذاتية أو عرضية، وكل كثره تضبطها جهة واحدة من حق كل طالبيها أن يعرفها بها، فكل علم من حق طالبيه أن يعرفه بها، ومعرفة بها لكونها نظرية تحتاج إلى البيان، فجرى عادة العلماء.

أو فقوله: «من حق كل طالب كثره»؛ إشارة إلى الكبرى^(٤)، قدم رعاية لطريق التعليم حيث أتى بالتخصيص بعد التعميم في قوله: (وَلَا نَ كُلَّ عِلْمٍ) أعني: العلوم المخصوصة المدونة (كثرة) أي: مسائل كثيرة، لكن لا يلائمه قوله فيما سيجيء: (باعتبارها تعدد مسائله) بإضافة المسائل إلى ضمير العلم، ولو قال: باعتبارها تعدد علماً واحداً، لكان أولى^(٥).

[ضبط المسائل بجهة واحدة]

(تضبطها) أي: تلك المسائل الكثيرة (جهة واحدة)، وتصير بها شيئاً واحداً بعدما كانت متعددة في أنفسها، ومتكثرة في ذواتها، فتلك الجهة: إما أمر ذاتي على ما أشار إليه بقوله: (ذاتية) فهي مرفوع^(٦) على أنه صفة لـ «جهة واحدة»، وإما أمر عرضي على ما سيجيء، والضمير

(١) قوله «لازم أعم» وهو الذي يكفي فيه تصور الملزوم واللازم معاً، وأما اللازم الأخص: فهو الذي يكفي فيه تصور الملزوم فقط. وعلل كونه لازماً أعم بقوله: «لكونه لازماً لمعرفة رسمه».

(٢) الضمير في قوله: «إليها» يعود إلى: «معرفة رسمه».

(٣) كيف لا يسمن ولا يغني من جوع وقد تقرر أن العام إذا تقابل بالخاص يراد به ما وراء الخاص؟

(٤) ونظم المقدمات هكذا: كل علم كثره تضبطها جهة وحدة، وكل علم كثره تضبطها جهة وحدة من حق طالبيها أن يعرفها بها، فكل علم كذلك من حق طالبيه أن يعرفها بها.

(٥) وإنما قال: أولى لإمكان تصحيحه بجعل الإضافة بيانية، ويمكن تصحيحه بأن يكون المراد من العلم المفهوم الإجمالي العام.

(٦) قوله: «هي مرفوع على أنه» الفصح مرفوعة على أنها، وكأنه حمل التذكير على تقدير: اللفظ.



باعتبارها تُعدُّ مسائله علماً واحداً، وهي كونها باحثة عن الأعراض الذاتية لشيء واحد،

في قوله: (باعتبارها) راجع إلى جهة الوحدة الذاتية، وتقديم الصلة للاهتمام، لا للخصر، أو للخصر الإضافي بالنسبة إلى غير جهة الوحدة، أو باعتبار كل من الجهتين (تعدُّ مسائله) المتكثرة (علماً واحداً)؛ إذ جميع مسائل العلوم متشاركة في أنها تصديقات وأحكام بأمرٍ على أخرى، ومع ذلك لم تعدَّ علماً واحداً، ولم يستحسن إفراؤه بالتدوين والتعليم، بل جعلت طوائف وعُدَّت كل طائفة علماً خاصاً، وليس ذلك إلا بواسطة أمرٍ ارتبط به بعضها ببعض، وصار المجموع به مُمتازاً عن الطوائف الأخرى، سواء كان ذلك الأمر: موضوع العلم: بأن تكون موضوعات مسائله راجعة إلى شيء واحد، أو غايته: بأن تتحد مسائله في الغاية؛ فجهة الوحدة الذاتية: هي الموضوع لكونه أمراً ذاتياً، لا كون تلك الكثرة باحثة عن أحواله؛ إذ ذلك الكون خارج الكثرة، عارض لها، فلا يكون أمراً ذاتياً، فالشارح تسامح^(١) حيث قال: (وهي) أي: جهة الوحدة الذاتية (كونها) أي: تلك الكثرة (باحثة) البحث في اللغة: التفتُّص والتفتُّش، وفي الاصطلاح: يُطلق على معانٍ ثلاثة: الأول: المناظرة، والمباحثة، والثاني: إثبات النسبة الإيجابية أو السلبية، بالاستدلال، والثالث: حمل شيء وإثباته له، وهذا هو المراد في تعريف الموضوع بقولهم: «موضوع كل علم يبحث فيه عن أعراضه الذاتية»، وبينه وبين الثاني عموم من وجه^(٢)، والمراد بكون الكثرة باحثة: كون البحث وقع فيها، لا أن نفسها باحثة، وهو ظاهر.

(عن الأعراض الذاتية لشيء واحد) أي: عن الأحوال المُستندة إلى ذات شيء واحد، إما بلا واسطة شيء كما في العرض الأولي، أو بواسطة أمرٍ يساويه جزءاً كان أو خارجاً؛ فكلمة «عن» داخلة على المحمول، وسيجيء زيادة تحقيق لهذا الكلام. ثم كون الموضوع جهة الوحدة باعتبار رجوع موضوعات المسائل إليه، وكونها باحثة عن أحواله.

[لَمْ لَمْ تُحَصِّرْ جِهَةَ الْوَحْدَةِ الذَّاتِيَّةِ فِي الْمَوْضُوعِ؟]

فإن قلت: هلاً حصروا جهة الوحدة الذاتية في الموضوع، مع أن المحمول ذاتي أيضاً، يصلح أن يُعتبر سبباً للوحدة باعتبار كون محمولات المسائل المتكثرة راجعة إليه، كما قيل:

(١) إنما تسامح لأن الموضوع يبحث عن عوارض جهة الوحدة الذاتية، وهي واقعة في تلك الكثرة؛ فيكون ذلك سبباً لجعل الموضوع جهة وحدة ذاتية؛ فلذا قال الفناري ما قال، كأن الجهة هي ذلك الجعل المذكور، وكذا تسامح الفناري في الغاية، تأمل.

(٢) لأن المعنى الثاني من معاني البحث أعم من وجه، فهو يتناول النسبة الإيجابية والسلبية، والثالث لا يتناول سوى النسبة الإيجابية في الإثبات، فالثاني أعم من الثالث، والثالث يدخل في الثاني.



وَحْدَةً حَقِيقِيَّةً أَوْ اعْتِبَارِيَّةً.

٢- وَجْهَةٌ وَحْدَةٍ عَرَضِيَّةٍ: تَتَّبِعُ الْجِهَةَ الْأُولَى،

«مَحْمُولُ الْعِلْمِ مَا تَنَحَّلُ إِلَيْهِ مَحْمُولَاتُ مَسَائِلِهِ»، قُلْتُ: نَعَمْ! لَكِنْ لَمْ يَعْتَبَرُوا الْمَحْمُولَ فِي جِهَةِ الْوَحْدَةِ؛ لِكُونِ الْمَقْصُودِ مِنَ الْعُلُومِ بَيَانُ أَحْوَالِ الْمَوْضُوعِ، وَالْمَحْمُولَاتُ صِفَاتٌ تُطْلَبُ لِذَوَاتِ الْمَوْضُوعَاتِ.

وَمِنْ هَاهُنَا تَسْمَعُهُمْ يَقُولُونَ: «تَمَازِيُ الْعُلُومِ بِتَمَازِيِ الْمَوْضُوعَاتِ»، بَأَنْ يُبْحَثَ فِي هَذَا الْفَنِّ عَنْ أَحْوَالِ شَيْءٍ وَاحِدٍ، أَوْ أَشْيَاءٍ مُتَنَاسِبَةٍ، وَفِي ذَلِكَ عَنْ أَحْوَالِ شَيْءٍ آخَرَ، أَوْ أَشْيَاءٍ مُتَنَاسِبَةٍ أُخْرَى، وَلَا يَعْتَبِرُونَ رُجُوعَ الْمَحْمُولَاتِ إِلَى مَا يَعُمُّهَا، وَلَا تَمَازِيَهَا بِتَمَازِيَرِهَا، وَلَأنَّهُ لَوْ اعْتُبِرَ التَّمَازِيُ بِالْمَحْمُولِ لَكَانَ عِلْمٌ وَاحِدٌ عُلُومًا جَمَّةً، لَا شَتَمَالِهَا عَلَى طَوَائِفَ كَثِيرَةٍ مِنَ الْمَسَائِلِ.

فَإِنْ قُلْتُ: بَيِّنْ لَنَا مَا وَجْهُ قَوْلِهِمْ: «الْعِلْمُ هُوَ الْمَحْمُولَاتُ الْمُتَنَسِبَةُ»، قُلْتُ: كَأنَّهُ تَشْبِيهُ لِبَيَانِ أَنَّ الْمَقْصُودَ فِي الْعُلُومِ نِسْبَةُ الْمَحْمُولَاتِ إِلَى الْمَوْضُوعَاتِ، لَا بَيَانِ أَحْوَالِهَا، تَبَصَّرَ.

[الْوَحْدَةُ الْحَقِيقِيَّةُ وَالْاعْتِبَارِيَّةُ]

[١ - جِهَةٌ وَحْدَةٍ ذَاتِيَّةٍ]

وَسَوَاءٌ كَانَتْ وَحْدَةً ذَلِكَ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ الْمَبْحُوثِ عَنْهُ (وَحْدَةً حَقِيقِيَّةً) كَالْعَدَدِ الْمَوْضُوعِ لِعِلْمِ الْحِسَابِ، (أَوْ اعْتِبَارِيَّةً) بَأَنْ تَكُونَ أَشْيَاءٌ مُتَعَدَّدَةٌ مُتَنَاسِبَةٌ مُنَاسِبَةً يُعْبَرُ بِهِمَا فِي أَمْرٍ وَاحِدٍ: إِمَّا ذَاتِيٌّ: كَأَنْوَاعِ الْمِقْدَارِ الْمُتَشَارِكَةِ فِيهِ لِعِلْمِ الْهَنْدَسَةِ، وَكَالْكِتَابِ وَالسُّنَنِ وَالْإِجْمَاعِ وَالْقِيَاسِ الْمُتَشَارِكَةِ فِي الدَّلِيلِ، الَّذِي هُوَ جِنْسُهَا لِعِلْمِ أَصُولِ الْفَقْهِ، أَوْ عَرَضِيٌّ: كَمَوْضُوعَاتِ مَسَائِلِ الطَّبِّ الْمُتَشَارِكَةِ فِي الْإِنْتِسَابِ إِلَى الصُّحَّةِ، الَّتِي هِيَ الْغَايَةُ فِي ذَلِكَ الْعِلْمِ، كَالْمَعْلُومَاتِ التَّصَوُّرِيَّةِ وَالتَّصْدِيقِيَّةِ الْمُتَشَارِكَةِ فِي الْإِیْصَالِ إِلَى الْمَجْهُولِ، الَّذِي هُوَ عَرَضٌ لِهَمَا لِعِلْمِ الْمَنْطِقِ، [عِنْدَ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ مَوْضُوعَ الْمَنْطِقِ الْمَعْلُومَاتِ التَّصَوُّرِيَّةِ وَالتَّصْدِيقِيَّةِ] ^(١)، وَأَمَّا عِنْدَ مَنْ يَقُولُ: مَوْضُوعُهُ الْمَعْقُولَاتُ الثَّانِيَّةُ، فَهُوَ وَاحِدٌ وَحْدَةً حَقِيقَةً، كَذَا قِيلَ! وَفِيهِ بَحْثٌ.

[٢ - جِهَةٌ وَحْدَةٍ عَرَضِيَّةٍ]

(و) تَضْبِطُهَا أَيْضاً (جِهَةٌ وَحْدَةٍ عَرَضِيَّةٍ) وَهُوَ الْأَمْرُ الْعَرَضِيُّ، الَّذِي سَبَقَ مِنَّا الْوَعْدُ إِلَيْهِ، لَكِنْ هَذِهِ الْجِهَةُ (تَتَّبِعُ الْجِهَةَ الْأُولَى) الذَّاتِيَّةَ، فِي أَنَّهَا تُعَدُّ بِاعْتِبَارِهَا أَيْضاً الْمَسَائِلُ الْكَثِيرَةُ عِلْماً

(١) ما بين قوسين على الهامش، وأشار إلى أنه في نسخة أخرى.



ككونها آله، واستتباعها غايةً واحدةً.

وإحداً؛ لأنَّ الأولى لكونها أمراً ذاتياً لها فضلٌ ورُجحانٌ على الثانية لكونها أمراً عرضياً.

على أنَّ الغايات تابعة في الوجود المعلوم، التابعة للموضوعات فيه؛ لكونها أجزاء من العلوم، فللتانية تبعيةً للجهة الأولى في الوجود أيضاً، وذلك الأمر المسمى بجهة الوحدة العرضية، (ككونها) أي: تلك الكثرة (آله) في العلوم الآلية كالنحو والمنطق مثلاً، والآله: هي الواسطة بين الفاعل ومفعله، في وصول أثره إليه، كالمنشأ للنجار في وصول أثره الذي هو المنقطع إلى الحشَب، (واستتباعها) أي: تلك الكثرة (غايةً واحدةً)، أي: كونها مشاركة في الغاية، وقد تسمَّح فيه أيضاً حيث فسَّر جهة الوحدة العرضية باستتباع الغاية، وهي نفس الغاية.

[العلوم قسمان: علم آله، وغير آله]

ثمَّ اعلم أنَّ الآلية - وإن كانت مُختصة بالعلوم الآلية التي تكون آله لتحصيل شيء آخر - غير مقصود في نفسها، لكنَّ الغاية لا اختصاص لها بعلم دون علم، وما من علم آليٍّ أو غيره إلا وله غايةٌ وفائدة تترتب عليه^(١)، لكنَّ العلوم غير الآلية - وهي ما لا تكون في نفسها آله لتحصيل شيء آخر، بل كانت مقصودة بذواتها - غايتها حصولها أنفسها، وأمَّا العلوم الآلية فغايتها حصول غيرها.

[حلُّ إشكال]

فإن قلت: فعلى هذا لا تكون غاية العلوم غير الآلية جهةً وحدةً عرضيةً؛ لعدم خروجها عنها، على أنَّ كون شيء غايةً لنفسه غير معقول؛ إذ غاية الشيء علةٌ له، ولا يتصور عليه الشيء لنفسه، قلت: المغايرة الاعتبارية كافية للعلة والخروج.

فإن قلت: بين لنا ما هما؛ فإنَّ الأمر تشابه علينا، قلت: فاسمع لما نقول؛ فإنَّ الغاية ما يكون بحسب وجوده الظليَّ علةً لذي الغاية بحسب وجوده الأصلي، فاللزام كون تلك العلوم - التي هي الموجودات ذهنيةً وصوراً عقليةً باعتبار وجودها في الذهن، لا بذواتها، بل بصورها كما إذا تصوَّرتها قبل تحصيلها - علةً^(٢)، وغايةً لنفسها باعتبار وجودها في الذهن بذواتها، كما

(١) وفي نسخة زيادة هي: «بقي أن العلوم التي غايتها أنفسها وحصولها بذواتها كالطبيعة على ما قيل، وليس غاياتها خارجة عنها، فكيف تعد الغايات جهة وحدة عرضية؟ إلا أن يقال: حصولها خارج عنها أيضاً».

(٢) قوله: «علة» خبر لقوله: «كون تلك العلوم»، وما بينهما اعتراض وتفسير.



جَرَى عَادَةُ الْعُلَمَاءِ فِي أَوَّلِ تَصَانِيفِهِمْ عَلَى تَقْدِيمِ الشُّعُورِ بِتَعْرِيفِ الْعُلُومِ بِإِحْدَى الْجِهَتَيْنِ، وَغَايَتِهَا وَمَوْضُوعِهَا عَلَى الشُّرُوعِ فِي مَسَائِلِهَا؛

إِذَا حَصَلَتْهَا؛ فَإِنَّهَا حِينَئِذٍ تَكُونُ حَاصِلَةً بِذَوَاتِهَا فِي الذَّهْنِ، وَلَا شَكَّ فِي تَغَايُرِ الِاعْتِبَارَيْنِ^(١)، وَخُرُوجُهَا بِاعْتِبَارٍ، وَعَنْ نَفْسِهَا بِاعْتِبَارٍ آخَرَ، كَذَا قَالُوا! وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ، وَعِنْدِي أَنَّ مَعْنَى كَوْنِ غَايَةِ الْعُلُومِ غَيْرِ الْآلِيَةِ أَنْفُسَهَا: أَنَّ غَايَةَ تَحْصِيلِهَا وَالْأَمْرَ الْبَاعِثَ عَلَيْهِ هُوَ أَنْفُسُهَا، لَا غَيْرُ؛ فَلَا اعْتِبَارَ أَصْلًا.

[خُلَاصَةُ الْقَوْلِ:]

وَبِالْجُمْلَةِ: فَلَأَنَّ كَوْنَ كُلِّ عِلْمٍ عِبَارَةً عَنْ مَسَائِلَ كَثِيرَةٍ مَضْبُوطَةٌ بِجِهَةٍ وَحِدَةٍ إِمَّا ذَاتِيَّةٍ أَوْ عَرَضِيَّةٍ (جَرَى عَادَةُ الْعُلَمَاءِ)، الْعَادَةُ: هِيَ الْفِعْلُ الْاِخْتِيَارِيُّ الَّذِي دَامَ وَقُوعُهُ أَوْ كَثُرَ، وَإِذَا قُلَّ يُسَمَّى نَادِرًا، (فِي أَوَّلِ تَصَانِيفِهِمْ عَلَى تَقْدِيمِ) مَا يُفِيدُ (الشُّعُورِ) وَالْمَعْرِفَةَ الْإِجْمَالِيَّةَ بِمَسَائِلِ الْعُلُومِ مَعْرِفَةً كَائِنَةً (بِتَعْرِيفِ الْعُلُومِ)، وَرَسْمِهَا (بِإِحْدَى الْجِهَتَيْنِ).

وَأَصْلُهُ: جَرَى عَادَتُهُمْ عَلَى تَقْدِيمِ رَسْمِ الْعِلْمِ بِاعْتِبَارِ إِحْدَى الْجِهَتَيْنِ عَلَى الْمَقَاصِدِ؛ لِيَمْتَّازَ الْعِلْمُ الْمَطْلُوبُ عِنْدَ الطَّالِبِ عَنْ غَيْرِهِ، فَيَصِحَّ تَوَجُّهُهُ إِلَيْهِ بِخُصُوصِهِ، وَيَكُونَ عَلَى بَصِيرَةٍ فِي طَلَبِهِ، وَيَجُوزُ: أَنْ يَتَعَلَّقَ قَوْلُهُ: «بِتَعْرِيفِ الْعُلُومِ» عَلَى «تَقْدِيمِ الشُّعُورِ»، أَيْ: تَقْدِيمًا كَائِنًا بِسَبَبِهِ، وَقَوْلُهُ: (وَعَايَتِهَا) عَظُفٌ عَلَى «الشُّعُورِ» بِتَقْدِيرِ الْمَضَافِ، أَيْ: وَجَرَى عَادَتُهُمْ عَلَى تَقْدِيمِ بَيَانِ غَايَتِهَا، وَكَذَا قَوْلُهُ: (وَمَوْضُوعِهَا)، وَيَجُوزُ عَظْفُهَا عَلَى «تَعْرِيفِ الْعُلُومِ»؛ لِيَكُونَ فِي حَيْزِ الْبَاءِ، بِتَقْدِيرِ ذَلِكَ الْمَضَافِ أَيْ: «وَعَلَى تَقْدِيمِ الشُّعُورِ بَتِلْكَ الْمَسَائِلِ، وَبَيَانِ غَايَتِهَا وَمَوْضُوعِهَا»، وَعَظْفُهُ عَلَى تَعْرِيفِ الْعُلُومِ، وَجَعَلَ الشُّعُورَ بِمَعْنَى التَّصْدِيقِ، يَسْتَلْزِمُ أَنَّ يَكُونَ الْبَاءُ صِلَةً لِلشُّعُورِ بِهَذَا الْاِعْتِبَارِ، وَسَبَبِيَّتُهُ بِاعْتِبَارِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، وَعَظْفُهُ عَلَى صِلَةِ الشُّعُورِ الْمَحْذُوفَةِ تَمَحُّلٌ.

فَلِلَّهِ دُرُّ الْعُلَمَاءِ! حَيْثُ جَرَتْ عَادَتُهُمْ فِي مُفَتِّحِ تَصَانِيفِهِمْ عَلَى تَقْدِيمِ رَسْمِ الْعِلْمِ بِإِحْدَى الْجِهَتَيْنِ، وَبَيَانِ مَوْضُوعِهَا، وَغَايَتِهَا (عَلَى الشُّرُوعِ فِي مَسَائِلِهَا)؛ كَيْلَا يَكُونَ الْمَتَعَلَّمُ كَمَنْ رَكَّبَ عَلَى مَتْنٍ عَمِيَاءَ، وَخَبَطَ خَبَطَ عَشَوَاءَ، وَالشُّرُوعُ فِي الشَّيْءِ: التَّيَّاسُ بِهِ، وَلَوْ بِجُزْءٍ مِنْ

(١) توضيح ما سبق: أن العلم قبل تحصيله له صورة كلية في الذهن، وهو ما عبر عنه بالوجود الظلي، فيكون العلم علة دافعة لطلبه بهذا الاعتبار، والعلم بعد تحصيله وحصول جزئياته في الذهن، وهو ما عبر عنه بالوجود الأصلي يكون غاية في نفسه بهذا الاعتبار.



فنعول:

١- باعتبار الجهة الأولى: المنطقُ:

أجزائه بقصد تحصيل الكل؛ إذ لا يقال لمن خرج من داره يقصد المسجد: إنه شارع في سقر الهند مثلاً، وأما تعريفهم موضوع الفن كتعريف النحاة الكلمة فليكونه من المبادئ التصورية^(١)، لا لأنه يتوقف عليه التصديق بموضوعية الموضوع؛ إذ الموقوف عليه هناك تصور مفهوم موضوع الفن^(٢)، تبصر إن كنت ذا فطنة.

[تعريف المنطق بالجهة الذاتية]

ولما لم يسلك المصنف هذا المسلك المتعارف فيما بينهم؛ روماً منه إلى الإيجاز، (فنعول) مُقتضياً على أثرهم معرفاً للمنطق (باعتبار الجهة الأولى) الذاتية: (المنطق) أي: المفهوم الكلي الإجمالي، الشامل لجميع المسائل المخصوصة، المعبر عنه بلفظ المنطق.

فإن لفظ «المنطق» بل جميع أسماء العلوم كالنحو والصرف وغيرهما يُطلق على المسائل المخصوصة الجزئية، وعلى التصديقات بتلك المسائل الشخصية، وعلى الملكة الحاصلة من مزاولة تلك الإدراكات والتصديقات، وعلى المفهوم الكلي الإجمالي الشامل لجميع تلك المسائل، والثلاثة الأولى لا تقبل التعريف بالطريق المعتاد^(٣)، وإنما يوصل إليه، ويعرف بتعريف جامع ومانع.

والمنطق: في اللغة^(٤) مصدر كالنطق، يقال لصوت وحروف يفهم منهما المعنى، وقد يطلق على إدراك المعقولات، ويخص المعنى الأول باسم المنطق الظاهري، والثاني بالباطني، ولما كان يتقوى كلا معنيي المنطق بهذا الفن اشتق له اسم من النطق، وسمي بالمنطق؛ فكان منبع النطق ومعدنه^(٥)، ووضع بإزاء مفهوم كلي إجمالي يفصله.

(١) أي: موقف عليه ذات تصور الموضوع مع قطع النظر عن موضوعيته، وليس من مقدمات الشروع، فليذلك تركه الأكثر.

(٢) بأن يقال: موضوع الفن ما يُبحث فيه عن الأعراض الذاتية.

(٣) التعريف بالطريق المعتاد هو التعريف المصطلح الذي ينطبق على الشيء مطرداً أو منعكساً، وفيه إشارة إلى أنه يمكن تعريفه بمعنى يحصل المعرفة.

(٤) يفهم من هذا الكلام أن لفظ المنطق مصدر ميمي في الأصل لا اسماً زمان ولا مكان، وإلا لما خصصه بالمعنى المصدري مع أن صيغته مشتركة بينها جميعاً؛ لذا خصصه بقوله: «مصدر كالنطق».

(٥) قوله: «منبع النطق ومعدنه» إشارة إلى أنه يحتمل أن يكون المنطق في اللغة اسم مكان على غير المشهور.



عِلْمٌ يُبَحِّثُ فِيهِ عَنِ الْأَعْرَاضِ الذَّاتِيَّةِ،

[مَفْهُومُ الْعَرَضِ الذَّاتِي]

قَوْلُهُ: (عِلْمٌ أَيُّ: أَصُولٌ وَقَوَائِينُ يُبَحِّثُ فِيهِ عَنِ الْأَعْرَاضِ الذَّاتِيَّةِ) فَهُوَ^(١) الْخَارِجُ الْمَحْمُولُ عَلَى الشَّيْءِ اللَّاحِقِ لَهُ^(٢).

١ - إِمَّا لِدَاتِهِ بِلا واسِطةٍ في العُرُوضِ^(٣)، أَي: لَا يَكُونُ هُنَاكَ أَمْرٌ يَعْرِضُهُ الْعَارِضُ بِالْحَقِيقَةِ، وَبِوَاسِطَتِهِ يَعْرِضُ لِلْمَعْرُوضِ؛ فَلَا يَكُونُ هُنَاكَ عُرُوضَانِ، بَلْ عُرُوضٌ وَاحِدٌ مَنُسوبٌ إِلَى الْوَاسِطَةِ أَوَّلًا وَبِالذَّاتِ، وَإِلَى الْمَعْرُوضِ ثَانِيًا وَبِالْعَرَضِ^(٤)، كَمَا اسْتُثْهَرَ فِي الْحَرَكَةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى السَّفِينَةِ أَنَّهَا عَارِضَةٌ لَهَا بِلا واسِطةٍ، وَلِجَالِسِهَا بِوَاسِطَةِ السَّفِينَةِ، وَهُوَ الْمَعْنِيُّ بِالْوَاسِطَةِ فِي الْعُرُوضِ؛ فَالْمُعْتَبَرُ فِي الْعَرَضِ الْأَوَّلِيِّ^(٥): هُوَ انْتِفَاءُ الْوَاسِطَةِ فِي الْعُرُوضِ دُونَ الْوَاسِطَةِ فِي الثُّبُوتِ، الَّتِي هِيَ أَعَمُّ؛ إِذْ هِيَ مَا يَكُونُ سَبَبًا لِثُبُوتِ شَيْءٍ لِّلْآخَرِ، سِوَاءِ ثَبَتِ الشَّيْءُ الثَّابِتُ لِهَذَا السَّبَبِ أَوْ لَمْ يَثْبُتْ؛ لِشَهَادَةِ أَنَّهُمْ عَدُّوا الْأَلْوَانَ^(٦) مِنَ الْأَعْرَاضِ الذَّاتِيَّةِ لِلسُّطُوحِ مَعَ أَنَّهَا نَاشِئَةٌ عَلَيْهَا مِنَ الْمَبْدَأِ الْمَفْضَالِ، وَهُوَ وَاسِطَةٌ فِي الثُّبُوتِ^(٧).

(١) الضمير يعود على المفرد المفهوم من «الأعراض»، وهي وإن كانت جمعاً لكنه أعاده عليها بتأويل المفرد، والتقدير: «والعرض: هو الخارج... إلخ»، ولا يخفى أنه تعسف.

(٢) اللّحوق: في المشهور إما بمعنى القيام أو بمعنى الخارج المحمول، ولم يرد باللحوق: الحمل المطلق لعدم تبادره هنا.

(٣) مراده الإشارة إلى أن قوله: (لذاته) نفي الواسطة، لا بيان علة اللّحوق والعروض؛ لأن الواسطة في الثبوت غير منتفية هاهنا.

(٤) وليس مراده بقوله: «فلا يكون هناك عروضان» بأن يكون عارضاً تارة للمعروض وتارة للواسطة، بل عارض للواسطة فقط، لكن اعتبر عروضه للمعروض مجازاً.

(٥) قال الشريف: المعتبر في العرض الأولي هو انتفاء الواسطة في العروض، وهي التي تكون معروضة لذلك العارض حقيقة دون الثبوت التي هي أعم، أي: أعم مطلقاً من الواسطة في العروض، وهو ظاهر.

(٦) الألوان العرض الأولي لا العرض غير الأولي، وهو ظاهر، فتعين أن المعتبر في العرض الأولي هو انتفاء الواسطة في العرض دون الواسطة في الثبوت.

(٧) الواسطة في الثبوت: هي ما تكون علة لعروض العارض لمعروضه سواء كانت تلك الواسطة بنفسها متصفة بذلك العرض كالنار في إيصال الحرارة إلى الماء، أو لا تكون متصفة بذلك العرض كالبارئ في إيصال السواد إلى الحبشي، والواسطة في العروض: هي ما تكون معروضة لذلك العارض أولاً وبالذات، وتوسطها يكون ذلك العارض عارضاً لذلك المعروض كالحركة الحاصلة لجالس السفينة بواسطة الحركة العارضة للسفينة، فكل واسطة في العروض واسطة في الثبوت من غير عكس كلي، واعلم أن السيد اعتبر في «حاشية الشمسية» للعرض الأولي انتفاء الواسطة في الثبوت، واعتبر في «حاشية المطالع» انتفاء الواسطة في العروض دون الواسطة في الثبوت، والتوفيق بين كلاميه هو أن المنفي في «حاشية الشمسية» هي الواسطة في الثبوت الحاصلة في الواسطة في ضمن



وَمَا يُفْهَمُ مِنَ الْحَاشِيَةِ الصُّغْرَى لِلْعَلَامَةِ الْكَبِيرِ مِنْ أَنَّ الْمَعْتَبَرَ فِي الْعَرَضِ الْأَوَّلِيِّ هُوَ: انْتِفَاءُ الْوَاسِطَةِ فِي الثُّبُوتِ، فَمَحْمُولٌ عَلَى انْتِفَائِهَا فِي ضِمْنِ الْوَاسِطَةِ فِي الْعُرُوضِ، أَوْ لِأَمْرِ يُسَاوِيهِ وَبِوَاسِطَةِ اسْتِعْدَادٍ يَخْتَصُّ بِالْأَمْرِ الْمَسَاوِي، أَيْ: يَكُونُ هُنَاكَ وَاسِطَةٌ فِي الْعُرُوضِ فَيَعْرِضُهَا أَوَّلًا وَبِالذَّاتِ، وَلِلْمَعْرُوضِ بِتَبَعِيَّتِهَا، بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ تِلْكَ الْوَاسِطَةُ مُسَاوِيَةً لَهُ؛ جُزْءًا كَانَ أَوْ خَارِجًا، عَلَى مَا هُوَ التَّحْقِيقُ، فَالْعَرَضُ الدَّائِيُّ: مَا يَسْتَنِدُ إِلَى الذَّاتِ، إِمَّا بِلَا وَاسِطَةٍ كَمَا فِي الْعَرَضِ الْأَوَّلِيِّ، أَوْ بِوَاسِطَةٍ مَا يَسْتَنِدُ إِلَيْهَا بِلَا وَاسِطَةٍ كَمَا فِي الْآخِرِ لِأَمْرِ يُسَاوِيهِ ^(١).

٢ - وَإِنَّمَا يَلْحَقُ الشَّيْءَ بِوَاسِطَةِ الْأَمْرِ الْأَعْمِّ: سَوَاءً كَانَ جُزْءًا أَوْ خَارِجًا كَالْحَرَكَةِ اللَّاحِقَةِ لِلْأَبْيَضِ بِوَاسِطَةِ كَوْنِهِ جِسْمًا، أَوْ الْخَارِجِ الْأَخْصَصِ الْكُلِّيِّ كَالضَّاحِكِ الْعَارِضِ لِلْحَيَوَانِ بِوَاسِطَةِ كَوْنِهِ إِنْسَانًا، أَوِ الْمُبَايِنِ كَالْحَرَارَةِ اللَّاحِقَةِ لِلْمَاءِ بِوَاسِطَةِ النَّارِ؛ فَتُسَمَّى أَغْرَاضًا غَرِيبَةً لِمَا أَنَّهَا لَمْ تَسْتَنِدْ إِلَى الذَّاتِ، فَفِيهَا غَرَابَةٌ بِالْقِيَاسِ إِلَيْهَا، وَالْعُلُومُ لَا يُبْحَثُ فِيهَا إِلَّا عَنِ الْأَغْرَاضِ الدَّائِيَّةِ بِمَوْضُوعَاتِهَا؛ إِذِ اللَّائِقُ فِي الْعِلْمِ أَنْ يُبْحَثَ فِيهِ عَنِ الْآثَارِ الْمَطْلُوبَةِ؛ لِأَنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ اسْتِعْدَادًا مُخْتَصًّا بِهِ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ بِسَبَبِ ذَلِكَ الْاسْتِعْدَادِ آثَارٌ مَخْصُوصَةٌ، تُسَمَّى بِالْآثَارِ الْمَطْلُوبَةِ، وَتُطَلَّبُ فِي الْعِلْمِ لَكُونِهَا حَالُ الْمَوْضُوعِ فِي الْحَقِيقَةِ، وَأَمَّا الْآثَارُ الْمَتَرْتَّبَةُ بِسَبَبِ اسْتِعْدَادٍ غَيْرِ مُخْتَصٍّ فَهِيَ بِالْحَقِيقَةِ حَالُ الْأَمْرِ الَّذِي ذَلِكَ الْاسْتِعْدَادُ مُخْتَصٌّ بِهِ، كَالْأَمْرِ الْأَعْمِّ أَوِ الْأَخْصَصِ أَوِ الْمُبَايِنِ؛ فَتَقْيِيدُ الْأَغْرَاضِ بِ«الدَّائِيَّةِ» لِمُجَرَّدِ التَّوَضُّيْحِ، وَيَتِمُّ التَّعْرِيفُ بِذَوْنِهِ لِمَا لَيْسَ فِي الْعِلْمِ مَا يُبْحَثُ عَنْ عَرَضِهِ الْغَرِيبِ حَتَّى يَدْخُلَ فِيهَا يُبْحَثُ عَنْهُ، فَتَخْرُجُ بِقَيْدِ «الدَّائِيَّةِ» فَيَكُونُ قَيْدًا اخْتِرَازِيًّا.

= الواسطة في العروض، لا مطلق الواسطة في الثبوت كما صرح به بعض الأفاضل، أو يقال: بأن ما ذكره في الحاشية الصغرى مبني على الظاهر لا على التحقيق على ما قاله بعض الأفاضل. واعلم أن كون الشيء واسطة الثبوت وصف بأن يكون ذلك الشيء علة لثبوت ذلك الوصف لذلك الأمر، فهو قسمان: أحدهما: أن لا يثبت ذلك الوصف بلا واسطة أصلاً، فيكون هناك عارض واحد بالذات والاعتبار، كالنقطة العارضة حيز التناهي وكالعوارض القائمة بالممكنات بواسطة الواجب، وثانيهما: أن تتصف الواسطة بذلك الوصف وبواسطتها يتصف ذلك الأمر، لا بمعنى أن هناك مضافين حقيقيين لا ممتنع قيام الوصف الواحد بموصوفين حقيقيين، بل اتصاف واحد بالحقيقة للواسطة بتعينها لذلك الأمر، ولا اعتبار جواز تعدد الشيء بالاعتبار بهذا القسم يسمى واسطة في العرض، تمييزاً لها عن القسم الأول. ثم المعتبر في العروض الأولي عدم الواسطة في العروض، نص عليه قدس سره في «حاشية المطالع».

(١) قوله: «العرض الأولي»: هو جزء للشيء المعروض بواسطة كالناطق، أو خارج عنه كالتعجب، فإنه خارج عن الإنسان مساوٍ له، وقوله: «اللاحق لأمر يساويه»: كالتعجب في الإنسان بالقوة، والضحك للإنسان بالقوة بواسطة التعجب بالقوة، وعليه فالتعجب مساوٍ للإنسان، والضحك لاحق للتعجب المساوي للإنسان.

[تَمَه]

ومما بِهِمْ أَنْ يُعْلَمَ: أَنَّ المراد بالبحث في العلمِ عَنِ الْأَعْرَاضِ الذَّاتِيَّةِ لِلشَّيْءِ أَنْ يُرْجَعَ فِيهِ إِلَيْهَا:

١ - بَأَنْ يُجْعَلَ مَوْضُوعُ الْعِلْمِ مَوْضُوعَ الْمَسْأَلَةِ، وَيُحْمَلُ عَلَيْهِ مَا هُوَ عَرَضٌ ذَاتِيٌّ لَهُ.

٢ - أَوْ يُجْعَلَ نَوْعُهُ مَوْضُوعَ الْمَسْأَلَةِ وَيُحْمَلُ عَلَيْهِ مَا هُوَ عَرَضٌ ذَاتِيٌّ لِذَلِكَ النَّوعِ، أَوْ مَا يَعْرُضُهُ لِأَمْرِ أَعَمٍّ، لَكِنْ بِشَرَطٍ أَنْ لَا يَتَجَاوَزَ عُمُومُهُ مَوْضُوعَ الْعِلْمِ.

٣ - أَوْ يُجْعَلَ عَرَضُهُ الذَّاتِيُّ أَوْ نَوْعُهُ مَوْضُوعَ الْمَسْأَلَةِ وَيُحْمَلُ عَلَيْهِ الْعَرَضُ الذَّاتِيُّ لَهُ، أَوْ مَا يَعْرُضُهُ لِأَمْرِ أَعَمٍّ بِالشَّرْطِ الْمَذْكُورِ، فَلَا يَرُدُّ أَنَّ الْعَرَضَ الذَّاتِيَّ - بِالتَّفْسِيرِ الْمَذْكُورِ - يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مِنْ مُفْتَضِيَّاتِ الذَّوَاتِ، أَوْ لَوَازِمِهِ؛ فَيَلْزَمُ أَنْ تَكُونَ مَحْمُولَاتُ مَسَائِلِ الْعِلْمِ أَعْرَاضاً ذَاتِيَّةً لِمَوْضُوعِ الْعِلْمِ، بَلْ يَلْزَمُ - مِنْ ظَاهِرِ الْعِبَارَةِ - أَنْ تَكُونَ الْمَوْضُوعَاتُ فِي الْمَسَائِلِ مَوْضُوعَ الْعِلْمِ؛ إِذِ الظَّاهِرُ مِنَ الْبَحْثِ عَنِ الْأَعْرَاضِ الذَّاتِيَّةِ لِلشَّيْءِ فِي الْعِلْمِ حَمْلُ الْأَعْرَاضِ الذَّاتِيَّةِ فِيهِ عَلَى ذَلِكَ الشَّيْءِ، الَّذِي هُوَ مَوْضُوعُ الْعِلْمِ، وَالْحَالُ أَنَّ الْأَمْرَ لَيْسَ كَذَلِكَ؛ إِذْ مَا مِنْ عِلْمٍ مِنَ الْعُلُومِ مَعْقُولُهَا وَمَنْقُولُهَا إِلَّا وَمَحْمُولَاتُ أَكْثَرِ مَسَائِلِهَا أَخْصَصُ مِنْ مَوْضُوعَاتِهَا، وَمَوْضُوعُ أَكْثَرِ مَسَائِلِهَا أَخْصَصُ مِنْ مَوْضُوعِ الْعِلْمِ، فَقَوْلُهُمْ: «مَا يُبْحَثُ فِي الْعِلْمِ عَنِ الْأَعْرَاضِ الذَّاتِيَّةِ لِمَوْضُوعِهِ بِحَمْلٍ»، وَمُفْصَلُهُ مَا ذَكَرْنَا فَخُذْهَا نَافِلَةً لَكَ.

وَمَا يُقَالُ: «مِنْ أَنَّ الْعَرَضَ الذَّاتِيَّ هُوَ الشَّامِلُ إِمَّا عَلَى الْإِطْلَاقِ»^(١) أَوْ عَلَى سَبِيلِ التَّقَابُلِ، إِذَا لَمْ يَحْتَاجْ ذَلِكَ الشَّيْءُ فِي لُحُوقِهِ لَهُ إِلَى أَنْ يَصِيرَ نَوْعاً مَحْضُوصاً مُتَهَيِّناً لِقَبُولِهِ كَالْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْجِسْمِ، فَيَرُدُّ عَلَيْهِ^(٢) أَنَّ مَحْمُولَاتِ أَكْثَرِ مَسَائِلِ الْعُلُومِ - وَإِنْ كَانَتْ عَلَى قَلَّةٍ - عَلَى سَبِيلِ التَّقَابُلِ، لَكِنَّ الْمَوْضُوعَ مِمَّا يَحْتَاجُ فِي لُحُوقِهَا لَهُ إِلَى أَنْ يَصِيرَ نَوْعاً مُعَيَّناً؛ فَلَا يَكُونُ عَرَضاً ذَاتِيّاً، وَلَقَدْ أَظْهَرْنَا الْكَلَامَ فِي هَذَا الْمَقَامِ لِيُحِيطَ النَّاطِرُ بِأَطْرَافِ الْمَرَامِ؛ لَكُونِهِ مِمَّا تَزِلُّ فِيهِ أَقْدَامُ الْأَفْهَامِ، وَبَعْدُ بَقِيَّ أَبْحَاثِ طَوِينَاها عَلَى غَرِّهَا لِئَلَّا يَتَضَجَّرَ قَلْبُ الْمُتَعَلِّمِينَ، وَيَتَصَغَّرَ خَدُّ الْمُحْصِلِينَ، فَعَلِمَ مِنْ هَذَا التَّحْقِيقِ أَنَّ كَلِمَةَ «عَنْ» فِي قَوْلِهِ: «عَنِ الْأَعْرَاضِ الذَّاتِيَّةِ» دَاخِلَةٌ عَلَى الْمَحْمُولِ.

(١) كالحركة المقابلة للسكون؛ فإن كل واحد منهما لا يشمل الجسم معاً، لكن الجسم لا يخلو عن أحدهما البتة، ومراده «التقابل»: الشمول بأن يكون هو مع ما يقابله شامليين.

(٢) يعني نسلم عدم احتياجه في قبوله إلى كونه نوعاً معيناً، لكن لا نسلم ذلك في لحوق محمولات أكثر مسائل العلوم؛ لأن موضوعاتها لا بد أن تكون خاصة.



لِلتَّصَوُّرَاتِ وَالتَّصَدِيقَاتِ، مِنْ حَيْثُ نَفْعُهَا فِي الْإِصْصَالِ إِلَى الْمَجْهُولَاتِ،

[لَا يُبَحَثُ فِي أَيِّ عِلْمٍ إِلَّا بِأَحَدٍ مَعْلُومِينَ]

وَالْمَقْصُودُ أَنَّهُ عِلْمٌ تُحْمَلُ فِيهِ الْأَعْرَاضُ الذَّاتِيَّةُ (لِلتَّصَوُّرَاتِ وَالتَّصَدِيقَاتِ) ^(١) عَلَيْهِمَا، وَالْمَرَادُ الْمَعْلُومَاتُ التَّصَوُّرِيَّةُ وَالتَّصَدِيقِيَّةُ، وَالْمَرَادُ بِالْمَعْلُومَاتِ التَّصَوُّرِيَّةِ: الْأُمُورُ الْحَاصِلَةُ صُورُهَا فِي الْعَقْلِ مُجَرَّدَةً عَنِ الْإِدْعَانِ، وَالتَّصَدِيقِيَّةِ: مَا حَصَلَ إِدْرَاكُهَا عَلَى وَجْهِ الْإِدْعَانِ، كَوُقُوعِ النَّسْبَةِ أَوْ لَا وَقُوعِهَا، الْمُدْرَكَةُ عَلَى وَجْهِ الْإِدْعَانِ مُعْتَبَرَةً تِلْكَ الْمَعْلُومَاتُ (مِنْ حَيْثُ نَفْعُهَا) أَي: نَفْعُ تِلْكَ الْمَعْلُومَاتِ (فِي الْإِصْصَالِ) أَي: فِي إِصْصَالِ الْعَقْلِ (إِلَى) تَحْصِيلِ (الْمَجْهُولَاتِ) تَصَوُّرِيَّةً أَوْ تَصَدِيقِيَّةً.

قَوْلُهُ: «مِنْ حَيْثُ نَفْعُهَا» ظَرَفٌ مُسْتَقَرٌّ إِمَّا حَالٌ عَنِ التَّصَوُّرَاتِ وَالتَّصَدِيقَاتِ، أَوْ صِفَةٌ لَهُمَا كَمَا فِي قَوْلِنَا: الْإِنْسَانُ مِنْ حَيْثُ هُوَ الْمَاهِيَّةُ مِنْ حَيْثُ هِيَ هِيَ، وَإِنَّ الْمَتَصَوِّرَاتِ وَالْمَتَصَدِّقَاتِ بِهَا لَيْسَتْ مُطْلَقًا مَوْضُوعَ الْمُنْطِقِ، بَلْ مَأْخُودَةٌ وَمُعْتَبَرَةٌ مِنْ حَيْثُ نَفْعُهَا فِي الْإِصْصَالِ، وَالسَّرُّ فِي ذَلِكَ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْبَحْثُ عَنْ أَحْوَالِ الْمَعْلُومِ مُطْلَقًا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ جَمِيعُ مَسَائِلِ جَمِيعِ الْعُلُومِ مِنَ الْمُنْطِقِ؛ إِذْ لَا يُبَحَثُ فِي الْعُلُومِ إِلَّا عَنْ أَحْوَالِ أَحَدِ الْمَعْلُومِينَ، كَمَا قِيلَ: «مَوْضُوعُ الْكَلَامِ الْمَعْلُومُ مِنْ حَيْثُ يَتَعَلَّقُ بِهِ إِثْبَاتُ الْعَقَائِدِ الدِّينِيَّةِ»، فَلَا بُدَّ مِنَ التَّقْيِيدِ.

ثُمَّ ذَلِكَ الْقَيْدُ هُوَ «نَفْعُهَا فِي الْإِصْصَالِ» أَي: صِحَّةُ كَوْنِهَا مُوَصِّلَةً، أَوْ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْإِصْصَالُ، لَا نَفْسُ الْإِصْصَالِ وَمَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْأَعْرَاضِ الذَّاتِيَّةِ الْمُبْحُوْثِ عَنْهَا فِي الْمُنْطِقِ الْمَطْلُوبِ إِثْبَاتُهَا بِالْبُرْهَانِ، فَإِنَّهَا مُجْمَلُ الْمَحْمُولَاتِ مَسَائِلُ الْمُنْطِقِ؛ لَكَوْنِهَا رَاجِعَةً إِلَى الْإِصْصَالِ، وَمَا يَتَوَقَّفُ هُوَ عَلَيْهِ.

فَالْإِصْصَالُ وَمَا يَتَوَقَّفُ هُوَ عَلَيْهِ مَحْمُولُ الْفَنِّ، وَهُوَ مَا يَنْحَلُّ إِلَيْهِ مَحْمُولَاتُ الْمَسَائِلِ؛ فَلَا يَكُونُ جُزْءًا مِنَ الْمَوْضُوعِ وَقَيْدًا لَهُ، وَذَلِكَ ^(٢) لِأَنَّ الْمَوْضُوعَ وَقَيْدَهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُسَلَّمًا الثُّبُوتِ فِي الْعِلْمِ، فَلَا يَتَّبَعُ الْمَوْضُوعُ وَلَا قَيْدُهُ فِي الْعِلْمِ، بَلْ فِي عِلْمٍ أَعْلَى مِنْهُ ^(٣) حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى مَا هُوَ مَوْضُوعُهُ بَيْنَ الثُّبُوتِ ^(٤) كَالْوُجُودِ، وَالسَّرُّ فِي ذَلِكَ ^(٥): أَنَّ حَقِيقَةَ الْعِلْمِ إِثْبَاتُ الْأَعْرَاضِ

(١) أَي: الْمَعْلُومَاتُ الْمَتَصَوِّرَاتِ وَالْمَعْلُومَاتُ الْمَتَصَدِّقَاتِ؛ لِأَنَّ التَّصَوُّرَ وَالتَّصَدِيقَ مِنْ قِبَلِ الْعِلْمِ، وَمَوْضُوعُ الْمُنْطِقِ لَيْسَ الْعِلْمُ التَّصَوُّرِيُّ وَالْعِلْمُ التَّصَدِيقِيُّ، بَلْ مَعْلُومٌ مَتَصَوُّرٌ وَمَعْلُومٌ مَتَصَدِّقٌ.

(٢) فِي كَوْنِ الْإِصْصَالِ وَمَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ لَيْسَ جُزْءًا مِنْ مَوْضُوعِهِ.

(٣) وَهُوَ التَّصَدِيقُ بِثُبُوتِ الشَّيْءِ بغيرِهِ.

(٤) أَي: فِي ثُبُوتِ الشَّيْءِ فِي ذَاتِهِ.

(٥) فِي كَوْنِ الْمَوْضُوعِ مُسَلَّمًا الثُّبُوتِ.



أَوْ عَنِ الْأَعْرَاضِ الدَّائِيَةِ لِلْمَعْقُولَاتِ الثَّانِيَةِ،

الدَّائِيَةِ لِلشَّيْءِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ فِي الْهَيْئَةِ الْمُرَكَّبَةِ^(١)، وَلَا شَكَّ أَنَّهَا تَتَوَقَّفُ عَلَى الْهَيْئَةِ الْبَسِيطَةِ^(٢)؛ لِأَنَّ مَا لَمْ يُعْلَمْ بِثُبُوتِهِ لَا يُطْلَبُ ثُبُوتُ شَيْءٍ لَهُ.

وَمَا قِيلَ: «مِنْ أَنَّ قَيْدَ الْمَوْضُوعِ الْإِصْطِلَاقَ الْمَطْلُوقَ وَالْأَحْوَالَ الْمَطْلُوبَةَ هِيَ الْإِصْطِلَاقُ الْخَاصَّةُ» فَمُزِيغٌ، بَأَنَّ الْإِصْطِلَاقَ الْخَاصَّةَ أَخْصَصُ مِنْ مَوْضُوعِ الْمَنْطِقِ، فَلَا تَكُونُ مَطْلُوبَةً بِالْبُرْهَانِ، وَالْمُبْرَهَنُ عَلَيْهِ إِنَّمَا هُوَ الْآثَارُ الْمَطْلُوبَةُ وَالْأَعْرَاضُ الدَّائِيَةُ كَمَا مَرَّ غَيْرَ مَرَّةٍ، وَمَنْ قَالَ: الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ: «نَفَعُهَا» رَاجِعٌ إِلَى الْأَعْرَاضِ الدَّائِيَةِ بِأَنَّ الْمُوَصِّلَ وَجُزْأَهُ وَإِنْ كَانَ هُوَ الْمَعْلُومَاتُ لَكِنَّهَا مَا لَمْ تَتَّصِفْ بِتِلْكَ الْأَحْوَالِ لَا تَصِيرُ مُوَصِّلاً وَلَا جُزْأَهُ؛ فَإِنَّ الْمَعْلُومَاتِ مَا لَمْ تَصِرْ جِنْساً أَوْ فَضْلاً لَا تَكُونُ جُزْأً مُوَصِّلاً؛ إِذْ مَا لَمْ تَصِرْ حَدّاً - لَا رَسْماً لَا يُوصِلُ إِلَى الْكُنْهِ وَلَا يُمَيِّزُهُ - فَتِلْكَ الْأَحْوَالُ تَدْخُلُ فِي الْإِصْطِلَاقِ، فَمَعَ مَا فِيهِ مِنْ تَضْيِيعٍ مَا قُصِدَ مِنَ الْإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ الْمَوْضُوعَ مُقَيَّدٌ، لَمْ يَأْتِ بِبُرْهَانٍ بَيِّنٍ.

[الْمَعْقُولَاتُ الثَّانِيَةُ]

وَاغْلَمْ أَنَّ الْمَرَادَ بِالْمَعْلُومَاتِ التَّصَوُّرِيَّةِ فِي هَذَا التَّعْرِيفِ لَيْسَ مَا يَعُمُّ الْمَعْقُولَاتِ الثَّانِيَةَ، بَلْ الْمَعْلُومَاتُ التَّصَوُّرِيَّةُ الَّتِي تَنْطَبِقُ عَلَيْهَا الْمَعْقُولَاتُ الثَّانِيَةُ كَمَفْهُومِ الْحَيَوَانِ مَثَلًا^(٣)، كُنْ ذَا هِمَّةٍ فِي ضَبْطِ هَذِهِ الْمَعْنَى، فَإِنَّ فِيهَا تَشْيِيدَ الْمَبْنَى، وَلَا تُصْعَرُ حَدِّكَ، وَلَا يَضْجَرُ قَلْبُكَ مِمَّا نَفَعَلْ مِنَ الْإِطْنَابِ وَالْإِطَالَةِ؛ إِذْ لَيْسَ لَنَا غَرَضٌ سِوَى الْبَيَانِ وَالْإِفَادَةِ.

وَاغْلَمْ أَنَّ مَوْضُوعَ الْمَنْطِقِ عِنْدَ الْبَعْضِ هُوَ الْمَعْقُولَاتُ الثَّانِيَةُ، كَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (أَوْ) الْمَنْطِقُ عِلْمٌ يُبَحِّثُ فِيهِ (عَنِ الْأَعْرَاضِ الدَّائِيَةِ لِلْمَعْقُولَاتِ الثَّانِيَةِ) فَكَلِمَةُ أَوْ لِيَتَقْسِمَ الْحَدُّ^(٤)، أَيُّ: حَدُّهُ إِمَّا كَذَا أَوْ كَذَا، عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ عِنْدَ قَوْمٍ كَذَا وَعِنْدَ الْآخَرِينَ كَذَا، لَا لِلشَّكِّ وَالْإِنْهَامِ حَتَّى يُنَافِيَ التَّحْدِيدَ، وَلَا عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ لَهُ حَدَانِ حَتَّى يُقَالَ: إِنَّ الْحَدَّ لَا يَقْبَلُ الْقِسْمَةَ، فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ.

(١) وهي التصديق بثبوت الشيء لغيره.

(٢) وهي ثبوت الشيء بذاته.

(٣) أي: المفهومات التي من المعقولات الثانية لمفهوم الكلي مثلاً؛ فإنه وإن كان معلومات تصويرية أيضاً لكن المراد المفهومات التصويرية التي هي طبائع المفهومات المتصورة من حيث هي هي، كمفهوم الحيوان مثلاً.

(٤) الحد إما بحسب الحقيقة فحد حقيقي، وإما بحسب الاسم فحد ورسوم، والأول: قول دال على ماهية الشيء من حيث هو هو، ويخص بالماهية الموجودة، والثاني: قول دال على تفصيل مدلول الشيء ومفهومه، ويعم الموجودات والمعدومات.



المَعْقُولَاتُ الثَّانِيَةُ^(١): هِيَ الْأَحْوَالُ الْعَارِضَةُ لِلشَّيْءِ بِحَسَبِ وُجُودِهِ الدَّهْنِيِّ، أَيْ: مَا لِلوُجُودِ الدَّهْنِيِّ بِخُصُوصِهِ مَدْخَلٌ فِي عُرُوضِهِ^(٢)، هَذَا هُوَ الْمَرَادُ.

[تَوْجِيهَات]

يَقُولُ مَنْ قَالَ: «هِيَ مَا لَا يُعْقَلُ إِلَّا عَارِضًا لِمَقُولٍ آخَرَ فِي الدَّهْنِ: سُمِّيَتْ بِهَا لَكُونِهَا مُتَعَلِّقَةً فِي الْمَرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ كَالْكُلِّيَّةِ مَثَلًا»، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُتَعَقَّلَ مَعْنَى الْكُلِّيَّةِ إِلَّا بَعْدَ تَعَقُّلِ مَفْهُومٍ يُعْتَبَرُ عُرُوضُهَا لَهُ، وَكَذَا الْجُزْئِيَّةُ؛ فَإِنَّ مَنَشَأَ اتِّصَافِ الْمَفْهُومِ بِالْكُلِّيَّةِ وَالْجُزْئِيَّةِ إِنَّمَا هُوَ الْحُصُولُ الْعَقْلِيُّ؛ فَالْجُزْئِيَّةُ أَيْضًا مِنَ الْعَوَارِضِ الدَّائِيَّةِ، وَلَا مَدْخَلَ لِعُرُوضِهَا لِلوُجُودِ الْعَيْنِيِّ، وَمَا اسْتُشْهِرَ مِنْ أَنَّ «كُلَّ مَا حَصَلَ فِي الْخَارِجِ فَهُوَ جُزْئِيٌّ»^(٣) مَعْنَاهُ: أَنَّ كُلَّ مَا هُوَ مَوْجُودٌ فِي الْخَارِجِ فَهُوَ بِحَيْثُ إِذَا حَصَلَ فِي الْعَقْلِ كَانَ جُزْئِيًّا وَمَانِعًا، لَا أَنَّ مَا هُوَ فِي الْخَارِجِ فَهُوَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ فِيهِ يَعْرُضُ لَهُ الْجُزْئِيَّةُ.

لَا يُقَالُ: كَوْنُ الْكُلِّيَّةِ وَالْجُزْئِيَّةِ مِنَ الْعَوَارِضِ الدَّائِيَّةِ وَالْمَعْقُولَاتِ الثَّانِيَةِ مَحَلًّا تَأْمُلُ؛ لِأَنَّ الْكُلِّيَّةَ عِبَارَةٌ عَنْ كَوْنِ الْمَفْهُومِ بِحَيْثُ لَوْ حَصَلَ فِي الْعَقْلِ لَمْ يَمْتَنِعَ فَرَضُ صِدْقِهِ عَلَى كَثِيرِينَ، وَالْجُزْئِيَّةَ عِبَارَةٌ عَنْ كَوْنِهِ بِحَيْثُ لَوْ حَصَلَ فِي الْعَقْلِ امْتَنَعَ ذَلِكَ، وَهَذَا الْكَوْنُ مِنَ الْأَحْوَالِ الْعَارِضَةِ لِلْمَفْهُومِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، لَا فِي الدَّهْنِ؛ إِذْ لَا يَتَوَقَّفُ فَقَطْ عَلَى الْحُصُولِ فِي الدَّهْنِ، بَلْ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى إِمْكَانِ حُصُولِهِ فِيهِ أَيْضًا^(٤)، يُرْشِدُكَ إِلَى ذَلِكَ: أَنَّهُمْ عَدُّوا ذَاتَهُ تَعَالَى الْمَخْصُوصَةَ الْمُقَدَّسَةَ عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا جُزْئِيًّا^(٥) حَقِيقِيًّا، مَعَ أَنَّهُ مُمْتَنِعٌ^(٦) الْحُصُولُ فِي الدَّهْنِ.

(١) اعلم أن المعقول الأول هو الذي يعقل في المرتبة الأولى، والمعقول الثاني هو الذي يعقل في المرتبة الثانية، والثالث هو الذي يعقل في المرتبة الثالثة، وهكذا فإذا تعلقت لفظ الإنسان فإنه المعقول الأول، وإذا تعلقت كونه غير مانع من وقوع الشراكة فهو المعقول الثاني، وإذا تعلقت كونه مقولاً على كثير من مختلفين بالعدد دون الحقيقة فهو المعقول الثالث، والاصطلاح: تسمية ما عدا الأول معقولاً ثانياً.

(٢) احترز عما له مدخل بهما في تعرض الأشياء في الخارج وتعرض لها في الدهن أيضاً.

(٣) فيه إشارة للرد على بعض الفضلاء حيث أشكل عليه الأمر فقال: عد الجزئية من المعقولات الثانية غير صحيح؛ لأن كل ما هو وجد في الخارج فهو جزئي على ما اشتهر.

(٤) أي: كما يتوقف على حصوله في الدهن.

(٥) يعني لو اعتبر حصوله في الدهن يكون جزئياً حقيقياً.

(٦) المراد من الامتناع امتناعه في الدهن؛ لكنه لا يوجد لأن من لا يعلم بشيء بوجه من الوجوه ليس بمؤمن، وبصحة الإيمان يكفي العلم، وقيل: عجز الإدراك عن إدراكه إدراك.

التي لا يُحَادِثُ بها أَمْرٌ في الخارج،

لأنَّا نَقُولُ: انْتِصَافُ الْمَفْهُومِ بِهِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ إِمَّا فِي الْخَارِجِ، وَهُوَ مُحَالٌ بِالضَّرُورَةِ، أَوْ فِي الذَّهْنِ، فَلِخُصُوصِ الْوُجُودِ الذَّهْنِيِّ مَدْخَلٌ فِي غَرُوضِهِمَا، لَا بِمَعْنَى أَنَّ الْوُجُودَ الذَّهْنِيَّ قَيْدٌ فِي الْمَوْضُوعِ بِحَيْثُ تَصِيرُ الْقِضْيَةُ وَضْعِيَّةً^(١)، بَلْ بِمَعْنَى أَنَّ الْوُجُودَ الذَّهْنِيَّ مُصَحِّحٌ لِلْعَرُوضِ وَمِصْدَاقُهُ، فَالْمَعْرُوضُ: هُوَ الْمَفْهُومُ مِنْ حَيْثُ هُوَ، بِشَرَطِ الْوُجُودِ الذَّهْنِيِّ، وَأَمَّا الْأَحْوَالُ الَّتِي لَا مَدْخَلَ فِيهَا لِلْوُجُودِ الذَّهْنِيِّ وَإِنَّمَا تَعْرُضُ لِلشَّيْءِ فِي الْخَارِجِ كَالْحَرَكَةُ لِلْجِسْمِ وَالْإِحْرَاقُ لِلنَّارِ وَالْإِضَاءَةُ لِلشَّمْسِ، فَتُسَمَّى لَازِمَ الْوُجُودِ، وَمَا لَا يَدْخُلُ لِعَرُوضِهِ لِشَيْءٍ مِنْهَا بِوُجُودِهِمْ، بَلْ كُلُّمَا وَجِدْتَ الْمَاهِيَّةَ كَانَتْ مُتَصِفَةً بِهِ، وَعَارِضَةً هِيَ لَهَا كَالرَّوْجِيَّةِ لِلْأَرْبَعَةِ، فَتُسَمَّى لَازِمَ الْمَاهِيَّةِ.

فَعَلَى هَذَا قَوْلُهُ: **(الَّتِي لَا يُحَادِثُ)** عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ، أَيُّ: لَا يُوصَفُ، أَيُّ: بِتِلْكَ الْمَعْقُولَاتِ الثَّانِيَةِ **(أَمْرٌ)** حَالٌ كَوْنٌ ذَلِكَ الْأَمْرِ مَوْجُوداً **(فِي الْخَارِجِ)** صِفَةً كَاشِفَةً لِلْمَعْقُولَاتِ الثَّانِيَةِ مُرَاداً بِهَا مَعْنَاهَا الْإِضْطِلَاحِيَّةُ^(٢)، أَيُّ: الْمَعْقُولَاتُ الثَّانِيَةُ: هِيَ الْأَحْوَالُ الَّتِي لَا يُوصَفُ شَيْءٌ بِهَا بِإِغْتِبَارِ وُجُودِهَا الْخَارِجِيِّ، بَلْ هِيَ مِنَ الْعَوَارِضِ الذَّهْنِيَّةِ الْعَارِضَةِ لِلْأَشْيَاءِ بِحَسَبِ وُجُودِهَا الذَّهْنِيِّ، عَلَى أَنْ يَكُونَ النَّفْيُ رَاجِعاً إِلَى الْقَيْدِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «فِي الْخَارِجِ»؛ فَلَا يَنْتَقِضُ^(٣) بِالْمَعْدُومِ الْمُتَعَقِّلِ فِي الدَّرَجَةِ الْأُولَى، لِأَنَّ الْمَعْدُومَ الْمُتَعَقِّلَ فِي الدَّرَجَةِ الْأُولَى^(٤) كَرَيْدِ الْمَعْدُومِ لَيْسَ مِنَ الْعَوَارِضِ الذَّهْنِيَّةِ، لَا شَيْءٌ، نَعَمْ، الْعَدَمُ الْمُطْلَقُ [لَا] يُعْقَلُ إِلَّا عَارِضاً لِعَبْرِهِ فِي الذَّهْنِ، وَلَيْسَ فِي الْأَعْيَانِ مَا يُوصَفُ بِهِ عَلَى مَا فِي حَوَاشِي «شَرْحِ التَّجْرِيدِ»، لَكِنَّهُ مِنَ الْمَعْقُولَاتِ الثَّانِيَةِ عَلَى مَا قَرَّرُوا، فَمَا قِيلَ: مِنْ أَنْ قَوْلُهُ: «الَّتِي لَا يُحَادِثُ بِهَا... إلخ» لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ صِفَةً كَاشِفَةً وَالْأَيُّ يَنْتَقِضُ بِالْمَعْدُومِ الْمُتَعَقِّلِ فِي الدَّرَجَةِ الْأُولَى، فَنَاشِئٌ مِنَ الْعَقْلَةِ الثَّامَّةِ عَنْ تَحْقِيقِ الْمَرَامِ، أَوْ مِنْ قِلَّةِ الْاهْتِمَامِ بِتَدْقِيقِ الْكَلَامِ.

(١) القضية الوضعية: هي التي يكون الموضوع فيها موصوفاً أولاً، ثم يحمل المحمول عليه.

(٢) الاعتبار هنا قيدان، أحدهما: أن لا تكون معقولة في الدرجة الأولى، بل يجب أن تعقل عارضة لمعقول آخر في الذهن، وثانيهما: أن لا يكون في الخارج ما يطابقه، فالمعقولات الثانية: هي ما يعقل عارضاً آخر في الذهن، ولا يكون في الخارج ما يطابقه.

(٣) يعني إذا كانت المعقولات عبارة عن الأحوال والعوارض لا من الذات، فلا ينتقض بالمعْدُوم.

(٤) زيادة من نسخة هي هذه: «مثل الكليات الفرضية ليست من العوارض الذهنية للشيء، لما حَقَّقَ من أن أنواع أفرادها فرضية فهي ذاتية فلا تكون أحوالاً»، وثمة بحث: أنهم عدوا العدم المطلق من المعقولات الثانية، فكيف يسوغ ذلك؟ فهي من الأحوال العارضة للشيء باعتبار وجودها الذهني، والعدم لا يوصف به شيء بأحد وجوديه، فإن ما في الخارج موجود فيه وما في الذهن موجود فيه؟ فإن قلت: معناه أن ما يصدق عليه في الذهن أن شريك الباري في الخارج فهو بحيث يصدق عليه في الذهن أنه معدوم في الخارج على التحقيق، أي: مثال هذه القضايا السالبة في المعنى، أو شريك الباري ليس بموجود.



وبما جئناك بآية بينة ظهر عليك ظهور نار القرى ليلاً على علم: أن المعقولات الثانية هي المعلومات التصورية العارضة للأشياء باعتبار وجودها الذهني، سواء كانت تلك الأشياء معلومات تصورية أو تصديقية، كمفهوم الكلي العارض لمفهوم الحيوان والإنسان، ومفهوم القضية العارضة كقولنا: الإنسان كاتِب؛ فإن مناط اتصافه باحتمال الصدق والكذب، الذي هو مفهوم القضية، إنما هو باعتبار حصوله في الذهن؛ فإن العقل يلاحظ أولاً: مفهوم قولنا: «الإنسان كاتِب» ثم يقيسه إلى الواقع ويحكم عليه، بأن يحتمل أن يطابقه أو لا يطابقه، كما أنه يلاحظ أولاً: مفهوم الحيوان ثم يقيسه إلى زيد وعمرو، ويحكم بأنه صادق على كثيرين، مشترك بينهما، ومن هنا قيل: «المعقولات الثانية لوازِمُ بينة بالمعنى الأعم»^(١)؛ فلا تضع إلى قول من قال: «إن المعقولات الثانية كالمعلومات قسمان: تصورية وتصديقية، فموضوع المنطق - على تقدير أن تكون المعقولات الثانية واحدة أيضاً باعتبار الأحقية - حقيقة، أو على تقدير كون المعلومات واحدة أيضاً، حقيقة. والفرق تحكم»، فهذا الكلام بعيد عن التحقيق بمراحل.

وإذا وعيت ما تلي عليك من البيانات، فاستمع لما نثلو عليك من الآيات: الأشياء التي تعرض لها المعقولات الثانية أعني: معروضاتها تسمى معقولات أولى؛ لتعقلها في الدرجة الأولى^(٢)، فهي مندرجة تحت المعقولات الثانية اندراج الجزئي تحت الكلي، كمفهوم الحيوان المندرج تحت مفهوم الجنس، والإنسان تحت النوع، والمعقولات الثانية أحوال منها، بأن حلت وسرت إلى المعقولات الأولى، وليست هي مستقلة ككونها موصلاً وجزءاً موصلاً، ومنها: ما لا يشمل ولا يسري إليها، بل يختص بها ككونها من العوارض الذهنية، وكذا الحال في كل كلي، فإن من أحوال الإنسان ما لا يستقل هو فيه، بل يتصف به باعتبار أشخاصه ككونه كاتباً وقائماً وقاعداً وماشياً، ومنها: ما لا يسري في الأفراد ولا يشملها، بل يختص بها ككونه كلياً ونوعاً وعاماً إلى غير ذلك.

[عمَّ يَبْحَثُ الْمَنْطِقُ؟]

والمنطق لا يبحث فيه عن جميع أحوال المعقولات الثانية، بل عن أحوالها العارضة لها باعتبار المعقولات الأولى المندرجة تحتها، ولهذا لم يُطلق البحث عن أحوال المعقولات

(١) أي: لوجود، واسم كان "تلك" وخبرها: "المعلومات"، والمعنى تام صحيح، فتنبه.

(٢) أي: في المرتبة الأولى من مراتب التعقل، فإننا ندرك أولاً مفهوم الحيوان، ثم ندرك كونه كلياً، ثم ندرك كونه ذاتياً، ثم ندرك كونه جنساً، فقس عليه الباقي.



مِنْ حَيْثُ تَنْطَبِقُ عَلَى الْمَعْقُولَاتِ الْأُولَى، الَّتِي يُحَادِثُ بِهَا أَمْرٌ فِي الْحَارِجِ.

الثَّانِيَّةُ، بَلْ قَيَّدَهُ بِقَوْلِهِ: (مِنْ حَيْثُ تَنْطَبِقُ) أَي: تَشْتَمِلُ تِلْكَ الْمَعْقُولَاتُ الثَّانِيَّةُ (عَلَى الْمَعْقُولَاتِ الْأُولَى) اشْتِمَالَ الْكُلِّيِّ عَلَى جُزْئِيَّاتِهِ، أَي: لَا يُبْحَثُ فِي الْمَنْطِقِ عَنِ الْأَعْرَاضِ الدَّائِيَّةِ لِلْمَعْقُولَاتِ الثَّانِيَّةِ مُطْلَقاً، بَلْ عَنِ أَغْرَاضِهَا اللَّاحِقَةِ لَهَا مِنْ حَيْثُ انْطِبَاقُهَا وَاشْتِمَالُهَا عَلَى الْمَعْقُولَاتِ الْأُولَى؛ فَيَجْرِي عَلَيْهَا أَحْكَامُ كُلِّيَّةٍ بِاعْتِبَارِ الْمَعْقُولَاتِ الْأُولَى، فَتَسْرِي تِلْكَ الْأَحْكَامُ وَتَتَأَدَّى إِلَيْهَا، وَتُعْرَفُ أَحْكَامُهَا مِنْ تِلْكَ الْأَحْكَامِ الْكُلِّيَّةِ عِنْدَ تَمَاسِّ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا؛ لِكُونَ (١) تِلْكَ الْمَعْقُولَاتِ، وَبِهَذَا الِاعْتِبَارِ صَارَتْ مَسَائِلُ الْمَنْطِقِ قَوْلَيْنِ، فَهُوَ مَجْمُوعُ قَوَائِنِ الْاِكْتِسَابِ؛ مَثَلًا: يُحْكَمُ عَلَى الْحَدِّ التَّامِّ بِأَنَّهُ يُوصِلُ إِلَى الْكُنْهِ، وَعَلَى الْجِنْسِ بِأَنَّهُ يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْإِيصَالُ؛ إِذْ مَحْمُولُ الْمَسَائِلِ رَاجِعَةٌ إِلَى الْإِيصَالِ، وَمَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْإِيصَالُ، فَيَتَعَرَّفُ بِهِ حَالِي الْحَيَوَانِ النَّاطِقِ وَالْحَيَوَانِ، إِنْ مَسَّتِ الْحَاجَةُ إِلَيْهَا، إِذِ الْمَوْصِلُ إِنَّمَا هُوَ الطَّبَاقُ الْمُتَصَوِّرَةُ مِنْ حَيْثُ هِيَ هِيَ، فَتُضَمُّ الْقَضَايَا الْكُلِّيَّةُ الْمُشْتَمِلَةُ عَلَى تِلْكَ الْأَحْكَامِ الْكُلِّيَّةِ الصَّغْرَى سَهْلَةً الْحُصُولِ؛ فَيُقَالُ: الْحَيَوَانُ النَّاطِقُ مَثَلًا حَدٌّ تَامٌّ يُوصِلُ إِلَى الْكُنْهِ، وَهَذَا مِنْ مَسَائِلِ الْمَنْطِقِ، فَيَنْتُجُ أَنَّ الْحَيَوَانِ النَّاطِقَ يُوصِلُ إِلَى الْكُنْهِ، وَيُقَالُ: إِنْ قَوْلُنَا: الْعَالَمُ مُتَغَيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَدِثٌ، شَكْلٌ أَوَّلٌ، وَالشَّكْلُ الْأَوَّلُ مُنْتَبِجٌ، يَنْتُجُ أَنَّهُ مُنْتَبِجٌ.

لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ: أَنَّهُ مَنْ قَالَ: «مَوْضُوعُ الْمَنْطِقِ الْمَعْلُومَاتُ»، أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي كَوْنُ الْمَوْضُوعِ الذِّكْرِيِّ^(١) فِي مَسَائِلِ الْمَنْطِقِ مَعْقُولَاتٍ ثَانِيَّةٍ، وَأَنَّهُ لَا يُرِيدُ بِالْمَعْلُومَاتِ التَّصَوُّرِيَّةِ مَفْهُومَاتِهَا؛ فَإِنَّ مَفْهُومَ الْمَعْلُومِ التَّصَوُّرِيِّ مَعْقُولٌ ثَانٍ كَمَفْهُومِ الْكُلِّيِّ، وَأَنْ مَنْ قَالَ: «مَوْضُوعُ الْمَعْقُولَاتِ الثَّانِيَّةِ» لَمْ يَرِدْ بِهِ إِلَّا مَا صَدَقَ عَلَيْهِ مَفْهُومُ الْمَعْقُولِ الثَّانِي كَمَفْهُومِ الْجِنْسِ وَالنَّوْعِ وَالْحَدِّ وَالْقَضِيَّةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَلَمْ يَرِدْ أَيْضًا أَنَّهَا مَوْضُوعُ الظَّنِّ مُطْلَقاً، بَلْ بِاعْتِبَارِ نَفْعِهَا فِي الْإِيصَالِ؛ إِذْ مِنْ أَحْوَالِ الْمَعْقُولَاتِ الثَّانِيَّةِ مَا يَعْرُضُ لَهَا بِاعْتِبَارِ اشْتِمَالِهَا عَلَى الْمَعْقُولَاتِ الْأُولَى، كَوْنِهَا مُمَكِّنَةً وَمُتَمَنِّعَةً مَثَلًا، لِكُنْهِ لَمْ يَذْكُرْهُ اعْتِمَاداً عَلَى مَا سَبَقَ فِي التَّعْرِيفِ الْأَوَّلِ، لَكِنْ لَا نِزَاعَ فِي كَوْنِ مَحْمُولَاتِ الْمَسَائِلِ الْمَنْطِقِيَّةِ مَعْقُولَاتٍ ثَانِيَّةٍ، يُرْشِدُكَ إِلَيْهِ قَوْلُهُمْ: «الْقَضَايَا الْمُشْتَمِلَةُ فِي الْمَنْطِقِ كُلُّهَا ذَهْنِيَّاتٌ»، وَهِيَ الْقَضَايَا الَّتِي يَكُونُ حُكْمُهَا مَحْضُوصاً بِالْأَفْرَادِ الذَّهْنِيَّةِ.

وَمَعْنَى قَوْلِهِ: (الَّتِي يُحَادِثُ بِهَا أَمْرٌ فِي الْحَارِجِ) الَّتِي يَصْلُحُ أَنْ يَتَّصِفَ بِهَا أَمْرٌ حَالٌ وَجُودِهِ فِي الْحَارِجِ؛ فَهُوَ أَيْضاً صِفَةً كَاشِفَةً لِلْمَعْقُولَاتِ الْأُولَى، فَيَنْدَرِجُ فِيهِ الْأَحْوَالُ

(١) علي بن محمد بن علي، المعروف بالشريف الجرجاني، له: «التعريفات» و«شرح مواقف الإيجي»، و«شرح السراجية» في الفرائض، و«الحواشي على المطول للفتازاني»، و«رسالة في فن أصول الحديث». انظر: «الأعلام» للزركلي: (٥: ٦-٧).



٢- وباعتبار الجهة الثانية: المنطق: قانون

الخارجية ولو ازيم الماهية، وكذا تندرج الإضافات، إذا انصفت بها الماهية باعتبار الوجود الخارجي، سواء قيل بتحقيقها في الخارج أو لا، وكذا المعدوم المتعلق في الدرجة الأولى كمفهوم العنقاء، إذ يمكن أن يتصف به الوجود الخارجي، كيف وقد عدوه من الكلّي الممكن الأفراد؟

واعلم أنهم عدوا السئية والوجود والإمكان ونظائرها حتى الماهية والامتناع والعدم من المعقولات الثانية، وقال العلامة الشريف^(١) في حاشية «التجريد» ما حاصله: إن السئية المعدودة من المعقولات الثانية هي السئية المطلقة، فإن ما وجد في الخارج فهي أشياء مخصوصة، ولا يختلجن في وهمك أن الحيوان المطلق أيضاً لا يوجد في الخارج، وما وجد فيه فهو حيوانات مخصوصة؛ فيلزم أن يكون من المعقولات الثانية؛ لأن الحيوانية ليست مما لا يعقل إلا عارضاً لغيره.

فإن قلت: هو جسم طبيعي، وهو ما يقتصر في الوجودين إلى المادة، قلت: لا يلزم من الاتقيار إلى المادة في التعقل أن لا يعقل إلا عارضاً لغيره، لا يقال: إن الشيء والممكن والموجود ونظائرها كيف تعد من المعقولات الثانية مع وجود أفرادها في الخارج؟ كيف وقد قسموا الوجود إلى الموجودات الخارجية والذهنية، وكذا الشيء؟ لأننا نقول: لكون المفهوم من المعقولات الثانية وعارضاً^(٢) في ضمن حصصه للأشياء في العقل، لا ينافي أن يكون له وجود موجود في الخارج يحمل عليه مواطاة، فيكون باعتبار تلك الحصص من المعقولات الثانية، وباعتبار غيرها موجوداً خارجياً، صرح به العلامة الدواني^(٣).

[تعريف المنطق باعتبار الجهة الثانية]

(و) نقول في تعريف المنطق (باعتبار الجهة) الوحدة (الثانية: المنطق قانون) بل قوانين؛ لأن كل مسألة منه قانون، فالمنطق مجموع قوانين الاكتساب كما اشتهر، بإطلاق القانون على المنطق تعبير عن الكلّي باسم الجزء، وكأن فيه إشارة إلى تلك القوانين لا اشتراكها في جهة

(١) أي: في المرتبة الأولى من مراتب التعقل، فإن ندرك أولاً مفهوم الحيوان، ثم ندرك كونه كلياً، ثم ندرك كونه ذاتياً، ثم ندرك كونه جنساً فقس عليه الباقي.

(٢) قوله: 'عارضاً'، بالنصب عطف على محل 'من المعقولات'، على أنه خبر بعد خبر.

(٣) محمد بن أسعد جلال الدين الدواني، له: «شرح التجريد» للطوسي، و«شرح التهذيب»، و«حاشية على العضد»، توفي سنة (٩١٨هـ). انظر «الأعلام» للزركلي: (٦: ٢٥٧).

وَحَدَّةٌ تَضْبِطُهَا، وَتَجْعَلُهَا كَشَيْءٍ وَاحِدٍ بِمَنْزِلَةِ قَانُونٍ وَاحِدٍ، وَالْقَانُونُ فِي الْإِصْطِلَاحِ: قَضِيَّةٌ كُلِّيَّةٌ تُسَبِّطُ مِنْهَا أَحْكَامُ جُزْئِيَّاتٍ مَوْضُوعِيَّةٍ، أَيْ: يُتَعَرَّفُ مِنْهَا^(١) الْقَضَايَا الَّتِي حُكِمَ فِيهَا عَلَى أَخْصَ مِنْ مَوْضُوعِيَّةٍ، بَأَنَّهُ يُجْعَلُ مَوْضُوعُ تِلْكَ الْقَضَايَا مَحْكُومًا عَلَيْهِ بِمَوْضُوعِ تِلْكَ الْقَضِيَّةِ، وَيُجْعَلُ صَغَرَى وَتِلْكَ الْقَضِيَّةُ الْكُلِّيَّةُ كَبْرَى، وَهَذَا^(٢) هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِمْ: «الْقَانُونُ أَمْرٌ كُلِّيٌّ يَنْطَبِقُ عَلَى جُزْئِيَّاتِهِ».

هَذَا، وَتُسَمَّى تِلْكَ الْقَضَايَا قُرُوعًا، وَاسْتِخْرَاجُهَا مِنْ تِلْكَ الْقَضِيَّةِ تَفْرِيعًا، لَكِنْ نَصَّ رَئِيسُ الْقَوْمِ بَأَنَّهُ مَسَائِلُ الْعُلُومِ مُوجِبَاتٌ حَمَلِيَّةٌ كُلِّيَّةٌ، حَتَّى حَكَمَ بَأَنَّهُ مَهْمَلَاتُ الْعُلُومِ كُلِّيَّاتٌ^(٣). فَالْمُرَادُ «بِجُزْئِيَّاتٍ مَوْضُوعِيَّةٍ» جُزْئِيَّاتٌ لَهَا زِيَادَةٌ مُلَابَسَةً بِمَوْضُوعِيَّةٍ، بَأَنَّهُ يَتَوَقَّفُ تَحَقُّقُهَا وَصِدْقُهَا عَلَى وُجُودِ تِلْكَ الْجُزْئِيَّاتِ، فَخَرَجَتِ السُّوَالِبُ وَالشَّرْطِيَّاتُ، أَمَّا السُّوَالِبُ فَلَأَنَّ صِدْقَهَا لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى جُزْئِيَّاتٍ مَوْضُوعِيَّةٍ، وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِمْ: «السَّالِبَةُ لَا تَسْتَدْعِي وُجُودَ الْمَوْضُوعِ»^(٤)، وَالْمُوجِبَةُ تَسْتَدْعِيهِ، وَإِلَّا فَالْمُوجِبَةُ الْكَاذِبَةُ أَيْضًا لَا تَسْتَدْعِيهِ، وَأَمَّا الشَّرْطِيَّاتُ فَلَأَنَّهُ لَا مَوْضُوعَ لَهَا حَتَّى يَكُونَ لَهَا وُجُودٌ جُزْئِيٌّ.

فَالْمَسَائِلُ الَّتِي تُرَى مِنْ ظَوَاهِرِهَا أَنَّهَا شَرْطِيَّةٌ أَوْ سَالِبَةٌ فَمُتَاوَلَةٌ، كَمَا وَقَعَ فِي عِبَارَةِ النُّحَاةِ: «إِنْ كَانَ الْمُبْتَدَأُ مُشْتَمِلًا عَلَى مَا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ فَالْوَاجِبُ تَقْدِيمُهُ»، وَ«لَا يَسُوعُ الْمُتَفَصِّلُ إِلَّا بِتَعَدُّرِ الْمُتَفَصِّلِ».

هَذَا، سُمِّيَتْ هَذِهِ الْقَضِيَّةُ الْكُلِّيَّةُ قَانُونًا؛ لِأَنَّهَا فِي اللَّغَةِ اسْمٌ لِلْمِسْطَرَةِ، وَالْجَامِعُ الْمُتَوَسَّلُ [بِهِ] إِلَى تَحْصِيلِ الْأُمُورِ الْمُتَكَثِّرَةِ عَلَى الْإِسْتِقَامَةِ، وَقَدْ يُقَالُ لَهَا: ضَابِطَةٌ أَيْضًا؛ لِانْضِبَاطِ أَحْكَامِ الْأُمُورِ الْمُتَكَثِّرَةِ الَّتِي هِيَ جُزْئِيَّاتٌ مَوْضُوعِيَّةٍ فِيهَا، وَالْأَصْلُ أَيْضًا بِاعْتِبَارِ أَنَّهَا أَصْلُ تِلْكَ الْأَحْكَامِ وَمَنْشُؤُهَا، وَقَاعِدَةٌ كَأَنَّهَا قَاعِدَةُ شَجَرٍ، وَهَذِهِ الْقَضَايَا أَغْصَانُ وَقُرُوعُ لَهَا.

(١) «منها» أي: من القضية الكلية، «موضوعها» أي: موضوع القضية الكلية، والمعنى ننقل ما ثبت بالقضية الكلية ذات الموضوع الكلي لقضية ذات موضوع خاص، فتكون صغرى وذات الموضوع الكلي كبرى، كل حديد معدن وكل معدن يتمدد بالحرارة فالحديد يتمدد بالحرارة. ورئيس القوم هو أبو علي الحسين بن عبد الله ابن سينا البلخي البخاري، الشيخ الرئيس، له: «القانون في الطب»، و«تقاسيم الحكمة»، و«لسان العرب» في اللغة، و«الموجز الكبير» في المنطق، توفي سنة (٥٤٢٨هـ). انظر «معجم المؤلفين»: (٤: ٢٠).

(٢) يعني هذا التعريف للقانون مفصلاً، وقولهم: أمر كلي ينطبق على جزئياته تعريفه مجملاً.

(٣) يعني هذا التعريف له بالأعم سواء موجبات حملية أو شرطيات أو سوالب.

(٤) يعني ليست من المسائل حتى يستدعي صدقها وجود جزئيات موضوعها.



يُعَرَفُ بِهِ صَحِيحُ الْفِكْرِ وَفَاسِدُهُ.

فَهُوَ قَانُونٌ^(١) (يُعَرَفُ بِهِ) أَي: بِالْفِعْلِ مُفَصَّلَةً (صَحِيحُ الْفِكْرِ) الْجُزْئِيُّ الْوَارِدُ عَلَى الْفِكْرِ النَّظَرُ فِي مَادَّةٍ مَخْصُوصَةٍ (وَفَاسِدُهُ) لَكُونِ الْفِكْرِ الْمُطْلَقِ مَوْضُوعاً لِتِلْكَ الْقَضَايَا الْمَسْمُومَةِ بِالْقَوَانِينِ؛ إِذْ لَا تَكْفِي الْفِطْرَةُ الْإِنْسَانِيَّةُ لِمَعْرِفَةِ صِحَّةِ الْأَنْظَارِ الْجُزْئِيَّةِ وَفَسَادِهَا، وَإِلَّا لَمَا وَقَعَ الْخَطَأُ مِنَ الْعُقَلَاءِ الطَّالِبِينَ، فَلَحِقَ الْهَارِبِينَ غَيُّ الْخَطَأِ وَالْعَلَطِ، وَضَبُطُ الْأَنْظَارِ الْجُزْئِيَّةِ وَمَعْرِفَةُ أَحْوَالِهَا وَالْبَحْثُ عَنْهَا مُفَصَّلَةً مُتَعَسِّراً، بَلْ مُتَعَذِّراً لِكَثْرَتِهَا، بَلْ لِعَدَمِ تَنَاهِيهَا؛ إِذِ الْأَفْكَارُ الْجُزْئِيَّةُ تَتَزَايَدُ يَوْماً فَيَوْماً بِتِلَاحِقِ الْأَفْكَارِ وَالْأَشْخَاصِ.

فَالْمَقْصِدُ الْأَصْلِيُّ مَعْرِفَةُ أَحْوَالِ الْأَفْكَارِ الْجُزْئِيَّةِ بِتَفَاصِيلِهَا؛ إِذْ هِيَ الْمَقْصُودَةُ لِلنَّظَرِ الْمُفَكِّرِ، لَكِنْ لَمَّا لَمْ يَتَيَسَّرْ لِلْقَوْمِ الْبَحْثُ عَنْ أَحْوَالِهَا مُفَصَّلَةً - لَمَّا ذُكِرَ مِنَ التَّعَدُّ وَعَدَمِ كِفَايَةِ الْفِطْرَةِ الْإِنْسَانِيَّةِ بِذَلِكَ - وَضَعُوا قَضَايَا كُلِّيَّةً حَكَمُوا فِيهَا عَلَى جَمِيعِ جُزْئِيَّاتِ مَوْضُوعِهَا، وَأَثْبَتُوا لَهَا مَحَوَّلَاتٍ بَدَلًا لِلْأَوَّلِ، فَصَارَتْ قَضَايَا كَسْبِيَّةٌ هِيَ سِرُّهَا، غَايَتُهَا الْمَعْلُومَاتُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا مُوَصَّلَةٌ، وَمَحْمُولَاتُهَا أَغْرَاضٌ ذَاتِيَّةٌ لِيَتَوَصَّلَ بِتِلْكَ الْقَضَايَا إِلَى مَعْرِفَةِ تِلْكَ الْأَقْوَالِ الْمَقْصُودَةِ، وَاسْتِخْرَاجِهَا إِلَى الْفِعْلِ عِنْدَ تَمَاسُّ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا، فَجَاءَ الْمَنْطِقُ قَوَانِينُ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْاِكْتِسَابِ يُعَرَفُ مِنْهَا صِحَّةُ الْأَفْكَارِ الْجُزْئِيَّةِ الْوَارِدَةِ عَلَى الْمُفَكِّرِ النَّاطِرِ، فَكُلُّ فِكْرٍ لَا يَتَرَنُّ بِهَذَا الْمِيزَانِ فَهُوَ فَاسِدٌ الْمِيعَارِ، وَبِهَذَا الْاِعْتِبَارِ أَيْضاً يُسَمَّى هَذَا الْعِلْمُ مِيزَاناً.

فَالْمَنْطِقُ وَإِنْ وُضِعَ لِلْعُلُومِ الْحَكْمِيَّةِ، لَكِنْ لَا يَخْتَصُّ الْبَتَّةَ بِهَا، وَلَا اخْتِصَاصَ لَهُ فِي نَفْسِهِ بِعِلْمٍ دُونَ عِلْمٍ، كَيْفَ وَمَا مِنْ عِلْمٍ إِلَّا وَافْتِقَارُهُ إِلَيْهِ بَيِّنٌ لَا يُدْفَعُ، وَمَكْشُوفٌ لَا يَتَّقَعُ، بَلْ يَعْمُ غَيْرَ الْعُلُومِ أَيْضاً؛ إِذْ مَا مِنْ مَطْلُوبٍ إِلَّا وَقَدْ يَحْتَاجُ تَحْصِيلُهُ عَلَى وَجْهِ الصَّوَابِ إِلَى اسْتِعْمَالِ الْمَنْطِقِ، فَإِذَا وَقَعَ بِدُونِهِ قَرْمِيَّةٌ مِنْ غَيْرِ رَامٍ، وَمِنْ هُنَا تَطَابَقَتِ الْآرَاءُ، وَتَصَافَقَتِ الْعُقُولُ وَالْأَهْوَاءُ، إِلَى أَنَّ تَعْلَمَ الْمَنْطِقُ قَرُضٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ^(٢).

(١) فَالْقَانُونُ كَالْجِنْسِ يَشْمَلُ سَائِرَ الْعُلُومِ الْكَلِيَّةِ، وَاحْتَرَزَ بِهِ عَنِ الْجُزْئِيَّاتِ، وَبَاقِي الْقَبُودِ كَالْفَصْلِ، وَاحْتَرَزَ عَنِ الْعُلُومِ الَّتِي لَا تَفِيدُ طَرَفَ الْاِتِّعَالِ كَالنَّحْوِ وَالْهَنْدَسَةِ، وَهَذَا التَّعْرِيفُ مُشْتَمِلٌ عَلَى الْعِلَلِ الْأَرْبَعِ؛ فَإِنَّ الْقَانُونَ إِشَارَةٌ إِلَى مَادَّةِ الْمَنْطِقِ؛ فَإِنَّ مَادَّتَهُ هِيَ الْقَوَانِينُ الْكَلِيَّةُ. قَوْلُهُ: يَعْرِفُ بِهِ إِشَارَةٌ إِلَى الصُّورَةِ؛ لِأَنَّهُ الْمَخْصَصُ لِلْقَانُونِ بِالْمَنْطِقِ، وَإِلَى الْعِلَّةِ الْفَاعِلِيَّةِ بِالْاِلْتِزَامِ وَهُوَ الْعَارِفُ الْعَالِمُ بِتِلْكَ الْقَوَانِينِ، وَقَوْلُهُ: صَحِيحٌ إِشَارَةٌ إِلَى الْعِلَّةِ الْغَاثِيَةِ، وَمِمَّا يَنْبَغِي أَنْ يَنْسَبَ إِلَيْهِ أَنْ يَبِينَ التَّعْرِيفَيْنِ عَمُوماً وَخُصُوصاً مُطْلَقاً؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ شَامِلٌ لِلْمَعْقُولَاتِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ، وَالثَّانِي مَخْتَصٌّ بِالْأَخِيرَةِ، وَغَايَتُهُ أَيْضاً عَصْمَةُ الذَّهْنِ عَنِ الْخَطَأِ فِي الْفِكْرِ، وَهَذَا مَبْنِي عَلَى مَذْهَبٍ مِنْ جُوزِ تَعَدُّدِهَا، وَأَمَّا عِنْدَ مَنْ لَمْ يَجُوزْهَا فَهَذِهِ الْغَايَةُ مُسْتَلْزِمَةٌ لِمَا ذَكَرَ فِي الْكِتَابِ، فَتَكُونُ هَذِهِ الْغَايَةُ.

(٢) فِي تَعْلَمِ الْمَنْطِقِ آرَاءٌ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ حَرَمَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَوْجَبَهُ، وَالَّذِي اخْتَارَهُ الْمُحَقِّقُونَ أَنَّ تَعْلَمَ الْمَنْطِقِ وَاجِبٌ عَلَى مَنْ يَجِدُ فِي نَفْسِهِ أَهْمِيَّةَ النَّظَرِ، وَيَتَحَقَّقُ وَجُوبُهُ عَلَى سَبِيلِ الْكِفَايَةِ فِي بَلَدٍ لَا يَوْجَدُ فِيهَا مَنْ يَعْرِفُ مِنَ الْمَنْطِقِ شَيْئاً،



فاندرج في الأول: معرفه الموضوع على المذهبين،

[معنى الفكر]

والفكر: عند المتقدمين: مجموع الحركتين: حركة من المطلوب الشعور به نحو المعلومات؛ لتحصيل نبأ ومناسبة، ونهايتها: حصول المبادئ، وحركة من المبادئ إلى المطلوب، بترتيب تلك المبادئ، ونهايتها: حصول المطلوب.

وعند المتأخرين: الترتيب اللازم للحركة الثانية، لكن ذهب الإمام الرازي^(١) إلى أن الفكر: هو الأمور المترتبة، لكن الفحول لم يتلقوه بالقبول، وإن وافق القول باشتمال التعريف على الدوال الأربع للفكر:

١ - مادة: فهي الأمور المعروفة. ٢ - وصورة: هي الهيئة الاجتماعية، الحاصلة لتلك الأمور. ٣، ٤ - وصحة استلزامه للمطلوب: وهو منوط بصحة المادة والصورة معاً؛ إذ لو فسدتا أو فسدت إحداهما فسد الفكر ولم يستلزم المطلوب، وصحة المادة: كونها مناسبة للمطلوب، وصحة الصورة: كونها جامعة للشرائط المعتبرة في باب الإيصال، والمتكفل لتحصيل هذا الأمر الخطير كما ينبغي بالقياس إلى الذكي والعبي إنما هو هذا الفن، طوبى لمن له فيه حظ أوفى ويد طولى، اللهم اجعلنا من الراغبين فيه، واجعله لنا ذريعة لنيل مآربنا وكافة مطالبنا.

[غاية المنطق وموضوعه]

ولما تقرر فيما بين القوم أن بيان غاية العلم، وبيان موضوعه ينساقان إلى معرفته برسمه، أراد السارح - رحمه الله عليه - أن يشير إلى أن رسمه أيضاً قد يكون جنساً إلى معرفة موضوعه وغايته، قال: (فاندرج^(٢) في) التعريف (الأول) الكائن باعتبار الجهة الوحدة الذاتية (معرفة الموضوع على المذهبين) أي: التصديق بموضوعية موضوع المنطق، حيث حصل من التعريف مقدمة هي أن المعلومات والمعقولات الثانية: ما يبحث في المنطق عن عوارضه الذاتية.

ولنا مقدمة معلومة من الخارج هي: أن بها يبحث في العلم عن عوارضه الذاتية، فهو

= فيجب حينئذ أن يقوم واحد منهم على الأقل يتعلمه ليرفع عنهم الإثم، وبخاصة إذا كانت ثمة شبهات تهدد الشريعة ولا يمكن دفعها بغير هذا الفن.

(١) محمد بن عمر البكري فخر الدين الرازي، الإمام المتكلم المفسر النظار (٥٥٤٤هـ، ١١٦٠هـ)، له: «التفسير الكبير»، و«أساس التقديس»، و«المسائل الخمسون»، و«المناقب». انظر «الأعلام» للزركلي: (٦: ٣١٣).

(٢) من عرف مفهوم الموضوع ومفهوم الغاية اصطلاحاً يفهم من التعريفين موضوع المنطق وغايته، ويصدق بأن موضوعه هذا، لذلك قال: «اندرج» مبالغة في مدخلة التعريف فيهما.



وفي الثاني: معرفته الغاية.

مَوْضُوعُ ذَلِكَ الْعِلْمِ، فَيَحْصُلُ مِنْ هَاتَيْنِ الْمُقَدِّمَتَيْنِ التَّصَدِيقُ بِمَوْضُوعِيَّةِ مَوْضُوعِ الْمَنْطِقِ، أَي: التَّصَدِيقُ بِأَنَّ الْمَعْلُومَاتِ وَالْمَعْقُولَاتِ الثَّانِيَّةِ مَوْضُوعُ الْمَنْطِقِ، أَوْ مَوْضُوعُ الْمَنْطِقِ الْمَعْلُومَاتِ وَالْمَعْقُولَاتِ الثَّانِيَّةِ؛ فَالْمَوْضُوعُ إِمَّا مَوْضُوعٌ أَوْ مَحْمُولٌ، فَالتَّصَدِيقُ بِهِيَّةِ ذَاتِ الْمَوْضُوعِ مِنْ أَجْزَاءِ الْعِلْمِ^(١)، وَالتَّصَدِيقُ بِمَوْضُوعِيَّتِهِ مِنْ مُقَدِّمَاتِ الشُّرُوعِ، وَتَصَوُّرُهُ مِنَ الْمَبَادِئِ التَّصَوُّرِيَّةِ، وَتَصَوُّرُ مَفْهُومِ الْمَوْضُوعِ، أَغْنِي: مَا يُبَحِّثُ فِي الْعِلْمِ عَنِ الْأَعْرَاضِ الذَّاتِيَّةِ، لِكُونِهِ مَوْضُوعَ تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَوْ مَحْمُولِهَا^(٢)، فَهَذَا هُنَا أُمُورٌ أَرْبَعَةٌ^(٣) رُبَّمَا يَقَعُ بَيْنَهَا اشْتِبَاهٌ؛ فَلَا تَكُنْ مِنَ الْمُشْتَبِهِينَ الْخَاطِطِينَ خَبْطَ عَشَوَاءِ الرَّاكِبِينَ شَطَطًا.

(وَفِي) التَّعْرِيفِ (الثَّانِي) انْدَرَجَ (مَعْرِفَةُ الْغَايَةِ) أَي: التَّصَدِيقُ بِغَايَةِ الْفَنِّ؛ إِذْ حَصَلَ مِنْهُ^(٤) أَنَّ مَعْرِفَةَ صِحَّةِ الْفِكْرِ وَفَسَادِهِ مَا يَتَرْتَّبُ عَلَى الْمَنْطِقِ، وَكُلُّ مَا يَتَرْتَّبُ عَلَى الشَّيْءِ فَهُوَ غَايَةُ^(٥) ذَلِكَ الشَّيْءِ؛ فَقَيْدَاهُ: مَعْرِفَةُ صِحَّةِ الْفِكْرِ وَفَسَادُهُ غَايَةُ الْمَنْطِقِ، فَعَلِمَ أَنَّ الْمُرَادَ: بِانْدِرَاجِ التَّصَدِيقِ بِالْمَوْضُوعِ - وَالْغَايَةِ فِي التَّعْرِيفِ حُصُولُ الْمُمَكِّنِ التَّامِّ عَلَى ذَلِكَ التَّصَدِيقِ - حُصُولُ مُقَدِّمَةٍ كَلِّيَّةٍ صَالِحَةٍ بِأَنْ تُجْعَلَ إِحْدَى مُقَدِّمَتَيْ الدَّلِيلِ الْمُسْتَلْزِمِ إِيَّاهُ، لَا أَنَّهُ بِمُجَرَّدِ التَّعْرِيفِ يَحْصُلُ التَّصَدِيقُ الْمَذْكُورُ؛ حَتَّى يَرِدَ أَنَّهُ يُلْزَمُ اكْتِسَابُ التَّصَدِيقِ مِنَ التَّصَوُّرِ^(٦)، عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مِمَّا لَمْ يَقُمْ بِرُهَانٍ عَلَى امْتِنَاعِهِ.

[تَقْسِيمُ فَنِّ الْمَنْطِقِ]

وَلَمَّا كَانَ الْقُدَمَاءُ يَذْكُرُونَ فِي صَدْرِ الْكُتُبِ مَا يُسَمُّونَهُ بِالرُّؤُوسِ الثَّمَانِيَّةِ، وَكَانَ مِنْهَا الْقِسْمَةُ، أَي: بَيَانُ أَجْزَاءِ الْعِلْمِ وَأَبْوَابِهِ؛ لِيُظَلَّلَ الْمُتَعَلِّمُ فِي كُلِّ بَابٍ مِنْهَا مَا يَلِيْقُ بِهِ، وَلَا يَضِيعُ وَقْتُهُ فِي تَحْصِيلِ مَطَالِبِهِ، أَرَادَ الشَّارِحُ - رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ - أَنْ يَذْكُرَ تِلْكَ الرُّؤُوسَ لِلْقِسْمَةِ، كَحُكْمِ أَنَّ مَا

(١) هذا بالنظر إلى مذهب المحققين من القدماء وبعض المتأخرين، والأولى أن يقول: «وأما التصديق بوجود الموضوع فمن أجزاء العلوم»، وأجزاء العلم ثلاثة: المبادئ والموضوع والمسائل.

(٢) قوله: «الكونه» أي: لكون مقدمة الشروع على وجه البصيرة.

(٣) اثنان من التصور واثنان من التصديق.

(٤) أي: فهم من التعريف الثاني أن من راعى القرب من الفن سلم من الخطأ في الفكر، فترتب عليه معرفة صحة الفكر وفاسده، وبهما العصمة عن الخطأ.

(٥) وقد عرفت أن الغرض والعلة الغائية مثل الفائدة والكلام في الأخص لا في الأعم.

(٦) فلا محذور في اكتساب التصديق من التصور؛ لأنه يجوز، وهذا جواب عن سؤال مقدر وهو: أنه يلزم اكتساب التصديق من التصور وهو محال.

ثُمَّ نَقُولُ: لَمَّا كَانَ الْغَرَضُ مِنَ الْمَنْطِقِ مَعْرِفَةَ صِحَّةِ الْفِكْرِ وَفَاسِدِهِ - وَالْفِكْرُ: إِمَّا لِتَحْصِيلِ الْمَجْهُولاتِ التَّصَوُّرِيَّةِ أَوْ التَّصْديْقِيَّةِ - كَانَ لِلْمَنْطِقِ طَرَفَانِ: تَصَوُّرَاتٌ وَتَصْديْقَاتٌ،

لَا يُدْرِكُ كُلُّهُ لَا يَتْرُكُ كُلُّهُ، فَقَالَ: (ثُمَّ نَقُولُ: لَمَّا كَانَ الْغَرَضُ مِنْ) تَدْوِينِ (الْمَنْطِقِ مَعْرِفَةً) النَّاطِرِ الْمُفَكِّرِ (صِحَّةَ الْفِكْرِ) الْجُزْئِيِّ الْوَارِدِ عَلَيْهِ جِوْنِ النَّظَرِ فِي مَبَادٍ مُعَيَّنَةٍ، وَمَوَادَّ مَخْصُوصَةٍ (وَفَاسِدِهِ، وَالْفِكْرُ) الْجُزْئِيِّ (إِمَّا لِتَحْصِيلِ الْمَجْهُولاتِ التَّصَوُّرِيَّةِ أَوْ التَّصْديْقِيَّةِ^(١)) أَيُّ: الْمَجْهُولاتِ مِنْ جِهَةِ التَّصَوُّرِ أَوْ الْمَجْهُولاتِ مِنْ جِهَةِ التَّصْديْقِ؛ لِأَنَّ الْمُكْتَسَبَ هُوَ الْمَجْهُولُ مِنْ جِهَةِ التَّصَوُّرِ، أَوْ مِنْ جِهَةِ التَّصْديْقِ، لَا التَّصَوُّرُ^(٢) وَالتَّصْديْقُ؛ لِأَنَّهُمَا قِسْمٌ مِنَ الْعِلْمِ الَّذِي هُوَ عِبَارَةٌ عَنِ الصُّورَةِ الْحَاصِلَةِ مِنَ الشَّيْءِ عِنْدَ الْعَقْلِ؛ فَاتَّسَبَّاهُمَا تَحْصِيلُ الْحَاصِلِ.

فَالْغَرَضُ مِنْ تَدْوِينِ الْمَنْطِقِ فِي الْحَقِيقَةِ: بَيَانُ جَمِيعِ الْأَفْكَارِ الْجُزْئِيَّةِ الْمُوصِلَةِ إِلَى نَوْعِي الْمَجْهُولِ^(٣)، وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ بَيَانُهَا عَلَى الْوَجْهِ الْجُزْئِيِّ مُتَعَذِّراً؛ لِكَثْرَتِهَا وَعَدَمِ انْضِبَاطِهَا، إِلَّا أَنَّهَا كَانَتْ تِلْكَ الْكَثْرَةُ رَاجِعَةً إِلَى نَوْعَيْنِ، فَأَرَادَ بَيَانُهَا عَلَى الْوَجْهِ الْكُلِّيِّ؛ لِيَتَوَصَّلَ إِلَى مَعْرِفَةِ الْأَحْوَالِ الْجُزْئِيَّةِ حِينَ تَمَاسُّ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا، فَلَا جَرَمَ حَصَرُوا تِلْكَ الْأَفْكَارِ الْمُوصِلَةَ فِي النَّوْعَيْنِ: أَحَدُهُمَا: الْمُوصِلُ إِلَى الْمَجْهُولِ التَّصَوُّرِيِّ، وَثَانِيَهُمَا: الْمُوصِلُ إِلَى الْمَجْهُولِ التَّصْديْقِيِّ؛ لِيَتَسَرَّ لَهُمْ بَيَانُهَا عَلَى الْوَجْهِ الْكُلِّيِّ الْمُنْضَبِطِ (كَانَ) أَيُّ: حَصَلَ (لِلْمَنْطِقِ طَرَفَانِ) يُبْحَثُ فِي أَحَدِهِمَا عَنْ أَحْوَالِ الْأَفْكَارِ الْمُوصِلَةِ إِلَى الْمَجْهُولِ التَّصَوُّرِيِّ، وَفِي الْآخَرِ عَنْ أَحْوَالِ الْأَفْكَارِ الْمُوصِلَةِ إِلَى الْمَجْهُولِ التَّصْديْقِيِّ.

فَطَرَفَا الْفَنِّ طَائِفَةٌ مِنْ مَسَائِلِهِ يُبْحَثُ فِيهَا عَنْ أَحْوَالِ الشَّيْءِ أَوْ الْأَشْيَاءِ مُتَنَاسِبَةً، فَذَلِكَمَا الطَّرَفَانِ (تَصَوُّرَاتٌ وَتَصْديْقَاتٌ) أَيُّ: أَحَدُهُمَا الْمَبَاحِثُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالْمَعْلُومَاتِ التَّصَوُّرِيَّةِ، وَالْآخَرُ الْمَبَاحِثُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالْمَعْلُومَاتِ التَّصْديْقِيَّةِ؛ لِأَنَّ التَّصَوُّرَ لَا يُسْتَفَادُ مِنَ التَّصْديْقِ، وَبِالْعَكْسِ، فَالتَّصَوُّرَاتُ وَالتَّصْديْقَاتُ بِمَعْنَى الْمُتَصَوُّرَاتِ وَالتَّصْديْقَاتِ بِهَا هِيَ الْمَسَائِلُ تَعْبِيرًا عَنِ الشَّيْءِ بِاسْمِ أَشْرَفِ أَجْزَائِهِ، وَهُوَ الْمَوْضُوعُ فِي الْمَسَائِلِ.

(١) هذا التردد على قول الجمهور؛ لأن التصورات كلها بديهية عندهم، وعند الرازي فلا اكتساب إلا في التصديقات نحو: الحيوان الناطق ونحو: العالم متغير وكل متغير حادث.

(٢) معطوف على قوله: هو المجهول؛ لأن كلا منهما قسم للعلم المفسر بالصورة الحاصلة عند الذات المجردة، فاكسابها اكتساب الصورة الحاصلة، وهو تحصيل الحاصل، فهو محال.

(٣) هي المجهولات التصورية والتصديقية في قواعد كلية؛ لأن بيان الجزئيات غير المتناهية ممتنع لعدم مساعدة طوق البشر.



وَلِكُلِّ مِنْهُمَا: مَبَادِئُ، وَمَقَاصِدُ. فَكَانَتْ ^(١) أَقْسَامُهُ أَرْبَعَةً:

[المبادئ والمقاصد]

(وَلِكُلِّ) وَاحِدٍ (مِنْهُمَا) أَي: الْمُتَصَوِّرَاتِ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ بِهَا، أَوْ مِنَ الطَّرَفَيْنِ (مَبَادِئُ) فَهِيَ تُطْلَقُ عَلَى مَا تُبْدَأُ فِيهِ أَوَائِلُ الْكُتُبِ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي الْفَنِّ، لِارْتِبَاطِ بِهِ فِي الْجُمْلَةِ، فَهِيَ ^(٢) أَعْمُ مِنَ الْمُقَدِّمَةِ بِمَعْنَى: مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الشُّرُوعُ إِمَّا مُطْلَقًا، أَوْ عَلَى وَجْهِ كَمَالِ الْبَصِيرَةِ، وَوُفُورِ الرَّغْبَةِ فِي تَحْصِيلِهِ.

وَأَمَّا الْمُقَدِّمَةُ بِمَعْنَى: مَا يُعَيَّنُ فِي تَحْصِيلِ الْفَنِّ، فَهِيَ أَعْمُ مِنَ الْمَبَادِئِ، وَقَدْ يُطْلَقُونَ الْمَبَادِئَ عَلَى مَا يَعْدُونَهُ جُزْءًا مِنَ الْعُلُومِ فِي قَوْلِهِمْ: «أَجْزَاءُ الْعُلُومِ ثَلَاثَةٌ: الْمَوْضُوعَاتُ، أَي: هَيْئَتُهَا، وَالْمَبَادِئُ، وَالْمَسَائِلُ»، وَيَذْكُرُونَ فِيهَا حُدُودَ الْمَوْضُوعَاتِ ^(٣)، وَأَجْزَائِهَا ^(٤) وَأَعْرَاضِهَا ^(٥)، وَالْمُقَدِّمَاتِ ^(٦) الْبَيِّنَةِ أَوْ الْمُبَيِّنَةِ هُنَاكَ، أَوْ فِي عِلْمٍ آخَرَ تَتَرَكَّبُ مِنْهَا الْأَدِلَّةُ الْمُسْتَعْمَلَةُ فِي الْعُلُومِ؛ لِإثْبَاتِ مَسَائِلِهِ، وَقَدْ تُطْلَقُ عَلَى مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الشَّيْءُ ذَاتًا ^(٧) أَوْ تَصَوُّرًا ^(٨)، أَوْ شُرُوعًا، وَهَذَا أَعْمُ مِمَّا يُعَدُّ جُزْءًا مِنَ الْعُلُومِ؛ لِتَنَاوُلِهَا مَعْرِفَةَ الْغَايَةِ، وَتَصَوُّرَهُ بِوَجْهِ مَا، أَوْ بِرِسْمِهِ، وَقَدْ تُطْلَقُ عَلَى مَعْنَى آخَرَ وَهُوَ الْمُرَادُ هَاهُنَا، وَهُوَ مَا لَا يَكُونُ مَقْصُودًا بِالذَّاتِ فِي الْفَنِّ، عَلَى مَعْنَى أَنْ لَا يَكُونَ مَعْرِفَةُ أَحْوَالِهِ وَالنَّظَرُ فِيهِ مَقْصُودًا أَوَّلِيًّا فِي الْفَنِّ؛ لِعَدَمِ تَرْتِيبِ غَايَةِ الْفَنِّ عَلَيْهِ بِلَا وَاسِطَةٍ، وَإِنْ كَانَتْ الْمَسَائِلُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِهَا مَقْصُودًا أَصْلِيًّا فِي الْفَنِّ، لِكُونِ مَسَائِلِ الْفَنِّ كُلِّهَا مَقْصُودَةً بِالذَّاتِ فِيهِ كَالْكُلِّيَّاتِ الْخَمْسِ، فَإِنَّ مَعْرِفَةَ أَحْوَالِهَا وَالنَّظَرَ فِيهَا لَيْسَتْ مَقْصُودًا أَصْلِيًّا مِنَ الْمَنْطِقِ.

وَكَمَا أَنَّ لِكُلِّ مِنْهَا مَبَادِئَ، فَكَذَلِكَ لَهُ مَقَاصِدُ كَمَا قَالَ: (وَمَقَاصِدُ) فَهِيَ مَا يَكُونُ النَّظَرُ فِي أَحْوَالِهِ وَالبَحْثُ عَنْ أَعْرَاضِهِ مَقْصُودًا أَوَّلِيًّا فِي الْفَنِّ؛ لِتَرْتِيبِ غَايَةِ الْفَنِّ عَلَيْهِ بِلَا وَاسِطَةٍ، كَالْقَوْلِ الشَّارِحِ وَالْحُجَّةِ، فَإِنَّ غَايَةَ الْمَنْطِقِ الَّتِي هِيَ الْعِصْمَةُ إِنَّمَا تَتَرْتَّبُ عَلَى مَعْرِفَةِ أَحْوَالِهِمَا؛ إِذِ الْمَقْصُودُ مَعْرِفَةُ صِحَّتِهِمَا وَفَسَادِهِمَا لِكُونِهِمَا مُوَصِّلَيْنِ بِلَا وَاسِطَةٍ، بِخِلَافِ الْكُلِّيَّاتِ وَالْقَضَايَا؛ فَإِنَّ النَّظَرَ فِيهَا إِنَّمَا هُوَ لِكُونِهِمَا مِنْ أَجْزَائِهِمَا، (فَكَانَتْ) بِهَذَا الْاِغْتِبَارِ (أَقْسَامُهُ) أَي: أَقْسَامُ الْفَنِّ (أَرْبَعَةً) الْمَبْدَأُ وَالْمَقْصِدَانِ [فِي التَّصَوُّرَاتِ وَالتَّصَدِيقَاتِ]:

(١) فِي الْأَصْلِ: «فَكَانَ أَقْسَامُهُ... إلخ»، وَكَذَلِكَ جَاءَ فِي نَسَخَةِ الشَّرْحِ.

(٢) أَي: الْمَبَادِئُ؛ لِأَنَّهَا أَعْمُ مِمَّا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الشُّرُوعُ أَوَّلًا.

(٣) أَي: الْمُتَصَوُّرَاتِ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ.

(٤) أَي: حُدُودَ جُزْئَاتِهَا إِنْ كَانَتْ الْمَوْضُوعَاتِ عَنْ كُتُبِ.

(٥) أَي: حُدُودَ الْعَوَارِضِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِتِلْكَ الْمَوْضُوعَاتِ.

(٦) فِي نَسَخَةِ أُخْرَى: «وَالْمُقَدِّمَاتِ الَّتِي [هِيَ] الْبَيِّنَةُ وَالْمُبَيِّنَةُ».

(٧) كَتَوَقَّفَ الْعِلْمَ عَلَى مَوْضُوعِهِ.

(٨) كَتَوَقَّفَ الْعِلْمَ عَلَى تَصَوُّرِهِ بِوَجْهِ مَا.

فَمَبَادِيُ التَّصَوُّرَاتِ: الْكُلِّيَّاتُ الْخَمْسُ، وَمَقَاصِدُهَا: الْقَوْلُ الشَّارِحُ.
وَمَبَادِيُ التَّصْدِيقَاتِ: الْقَضَايَا وَأَحْكَامُهَا، وَمَقَاصِدُهَا: الْقِيَاسُ.

(فَمَبَادِيُ التَّصَوُّرَاتِ) أي: المبادئ الكائنة من جانب التصورات، أي: المباحث المتعلقة بالمعلومات التصورية^(١) (الْكُلِّيَّاتُ الْخَمْسُ) لِتَوْقُفِ الْقَوْلِ الشَّارِحِ الَّذِي هُوَ مَقْصُودُ بِالذَّاتِ عَلَيْهَا، فَأَحَدُ أَقْسَامِ الْفَنِّ الْمَسَائِلُ الْبَاحِثَةُ عَنِ الْكُلِّيَّاتِ الْخَمْسِ، وَأَمَّا الْمَبَادِيُ فَهِيَ أَنْفُسُهَا^(٢) لَا مَبَاحِثُهَا كَمَا ظَنَّ (وَمَقَاصِدُهَا) أي: المقاصد في جانب التصورات (الْقَوْلُ الشَّارِحُ) بَلِ الْأَقْوَالُ الشَّارِحَةُ، فَأَحَدُ أَقْسَامِهِ أَيْضاً الْمَبَاحِثُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالْقَوْلِ الشَّارِحِ، وَالْمَقَاصِدُ نَفْسُهُ لَا مَبَاحِثُهُ.

(وَمَبَادِيُ التَّصْدِيقَاتِ) أي: المبادئ الكائنة لا في جانب التصديقات، أي: المباحث المتعلقة بالمعلومات التصديقية (الْقَضَايَا) بِأَنْوَاعِهَا (وَأَحْكَامُهَا) أي: الْعَكْسَانِ وَالنَّقِيضِ وَلَوَازِمِ السَّرَطِيَّاتِ، وَسُمِّيَتْ بِهَا أَحْكَامُ الْقَضَايَا؛ لِأَنَّهَا تَحْكُمُ عَلَى الْقَضَايَا بِأَحْكَامٍ بِاعْتِبَارِهَا لِأَنْفُسِهَا، فَيُقَالُ: الْقَضِيَّةُ الْمُوجِبَةُ الْكُلِّيَّةُ تَنْعَكِسُ مُوجِبَةً جُزْئِيَّةً، وَلَا يُقَالُ: الْقَضِيَّةُ الْمُوجِبَةُ الْجُزْئِيَّةُ عَكْسُ الْمُوجِبَةِ الْكُلِّيَّةِ، وَإِنْ صَحَّ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا أَفْرَدَهَا^(٣) بِالذِّكْرِ مَعَ انْدِرَاجِهَا فِي الْقَضَايَا؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَجْعَلُونَ الْأَحْكَامَ فِي بَابِ مُقَابِلِ لِبَابِ الْقَضَايَا، وَلَمَّا جَمَعَهُمَا هَا هُنَا لِلْمُنَاسَبَةِ، أَرَادَ التَّنْبِيْهُ عَلَى ذَلِكَ، فَلَمْ يَكْتَفِ بِذِكْرِ الْقَضَايَا مَعَ شُمُولِهَا لِلْأَحْكَامِ، فَأَحَدُ أَقْسَامِهِ الْمَبَاحِثُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالْقَضَايَا، وَأَحْكَامُهَا مَوْضُوعَاتُ حَقِيقَةِ الشَّيْءِ مِنَ الْمَبَاحِثِ، (وَمَقَاصِدُهَا) أي: الْمَقَاصِدُ فِي جَانِبِ التَّصْدِيقَاتِ (الْقِيَاسُ)^(٤) أي: مِنْ حَيْثُ الصُّورَةُ، وَأَمَّا الْمُقَسِّمُ لِلصَّنَاعَاتِ فَهُوَ الْقِيَاسُ مِنْ حَيْثُ الْمَادَّةُ، فَلَا يَلْزَمُ تَعَدُّدُ الْمُقَسِّمِ عَلَى الْأَقْسَامِ، وَلَا يَخْتَلِجُ فِي ذَهْنِكَ أَنَّ الْقِيَاسَ مُطْلَقاً مِنْ مَقَاصِدِ الْفَنِّ فِي جَانِبِ التَّصْدِيقَاتِ فِي أَحْوَالِهَا بِكُلِّ الْإِعْتِبَارَيْنِ، فَلَا وَجْهَ لِلتَّخْصِيصِ؛ لِأَنَّ مَبَاحِثَ الصُّورَةِ بَلَّغَتْ فِي الْكَثْرَةِ مَبْلَغاً كَأَنَّهَا الْمَقَاصِدُ فَقَطْ.

(١) فإن المنطق عبارة عن المسائل والمباحث.

(٢) مع قطع النظر عن كونها محمولاً أو موضوعاً.

(٣) أي: أفرد الأحكام بالذكر مع أن القضايا تشملها.

(٤) جاء على حاشية الأصل: «في نسخة زيادة هي: (القياس) سواء كان الصورة أو المادة، والقياس من حيث أحوالها بكلا الاعتبارين أولاً وبالذات، وأما إعادته مظهراً في قوله: «ثم القياس» المشعرة بأن المراد هاهنا هو القياس من حيث الصورة، فلا ضير فيه لكونه معرفة، فإن الغالب فيه إرادة الأول بعينه وإن كان قد يعدل عنه كثيراً، ولا يخلج في وهمك أنه كيف يصح أن يراد بالذات عين الأول وقد قسم الثاني إلى الصناعات الخمس التي هي أقسام القياس من حيث المادة؟ لأننا نقول: هي من أقسام مطلق القياس أيضاً، وما قيل من أن أحوال القياس من حيث الصورة لكثرتها جديرة بأن تجعل وحدها مقاصد، كأنها بحث القياس كلها فكلها، ومما حققناه... إلخ».

[خاتمة الشارح]

ومِمَّا حَقَّقْنَا مِنْ مَعْنَى الْمَبَادِئِ وَالْمَقَاصِدِ، وَبَيَانَ الْمَرَادِ مِنَ الْعِبَارَاتِ الضَّيِّقَةِ هَاهُنَا، ظَهَرَ أَنَّ: مَا أَوْزَدَهُ بَعْضُ مَنْ تَصَدَّى لِشَرْحِ الْكِتَابِ فَبَعِيدٌ عَنِ الْحَقِّ، وَمُنْخَرِفٌ عَنِ سَمْتِ الصَّوَابِ، وَإِنْ قَرَّبَ كَمَا ذَكَرْنَا لَكِنَّهُ يَبْعُدُ عَنْهُ أُخْرَى بِمَرَاجِلَ، وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى بَعْدَ مَا جَاءَكَ الْحَقُّ، فَالْحَقُّ أَحَقُّ بِالَاتِّبَاعِ، وَإِنْ كَانَ لِمَسْلُكِ النَّظَرِ اتِّسَاعٌ؛ فَلْنَقْتَصِرْ عَلَى هَذَا الْقَدْرِ مُصَلِّيًا عَلَى خَيْرِ الْبَشَرِ، وَلَوْلَا تَرَائِكُمُ الْعَلَائِقِ، وَتَلَاطُمُ الْعَوَائِقِ، لَشَرَحْتُ الْكِتَابَ، وَرَفَعْتُ الْحِجَابَ، وَمَيَّزْتُ الْقَشْرَ عَنِ اللَّبَابِ، عَلَى أَنَّ هِمَمَ الْمُحَصِّلِينَ مُتَنَافِرَةٌ، وَعَزَائِمُهُمْ مُتَقَاصِرَةٌ، حَامِدًا لِلَّهِ وَمُصَلِّيًا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَآلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، تَمَّتْ بِتَمَامِ بَعُونِ اللَّهِ الْعَلَامُ ^(١).



(١) قال أبو جعفر: بحمد الله تعالى أتممت النظر في هذا المجموع في داري بقحطانية الجزيرة العليا في: ٨ / ٥ / ٢٠١٦ م، والحمد لله على ما أولانا من نعمه، ونسأله تمامها وأن يحفظ علينا ديننا، ويغفر لنا ولمن له فضل علينا، آمين.

فهرس الموضوعات

٥	مقدمة التحقيق
٧	خطة التحقيق
٩	تراجم المؤلفين
٩	العلامة أثير الدين الأبهري
١١	العلامة الفناري
١٣	العلامة أحمد ابن خضر
١٤	العلامة العمادي
١٥	العلامة محمد الأمين الشرواني
١٧	العلامة قره خليل
١٩	الأصول المعتمدة في التحقيق
٢٣	نماذج من صور المخطوطات
٣٥	مقدمة حاشية حافظ بن علي العمادي
٣٧	مقدمة العلامة قره خليل
٣٩	مقدمة قول أحمد علي «الفوائد الفنارية»



٤٧	[مقدمة الفناري]
٧٣	(١) [تمهيد: جهة الوحدة]



- ١١٠ [أقسام فنّ المنطق]
- ١١٣ [الصناعات الخمس]
- ١١٥ (٢) مبحث الألفاظ والدلالات
- ١٢٤ الدلالة: تعريفها وأقسامها
- ١٣١ [نظر المنطقي إلى الدلالة اللفظية الوضعية]:
- ١٣٥ [أنواع الدلالة اللفظية الوضعية]
- ١٧٣ [اللفظ باعتبار الوضع قسماً]
- ١٨٣ [اللفظ المفرد باعتبار المفهوم قسماً]
- ١٩٨ (٣) التَصَوُّرَاتُ
- ١٩٨ مبادئ التصورات: الكليات الخمس
- ٢١٢ [أقسام الكُلِّيِّ الذَّاتِيِّ]
- ٢٤١ [قسماً الكُلِّيِّ العَرَضِيِّ]
- ٢٤٧ (٤) [مقاصد التصورات: القول الشارح]
- ٢٩٩ (٥) التَّصَدِيقَاتُ
- ٢٩٩ [القضايا]
- ٣١٢ [تقسيم القضايا باعتبار الطرفين]
- ٣١٩ [تقسيم القضايا باعتبار الكيف]
- ٣٢٢ [تقسيم القضايا باعتبار الموضوع]
- ٣٣٠ [تقسيم الشرطية باعتبار الاتصال والانفصال]
- ٣٥٣ [من أحكام القضايا: التناقض]
- ٣٧٣ [من أحكام القضايا: العكس]
- ٣٨٧ (٦) [مقاصد التصديقات: القياس]
- ٣٩٩ [نوعاً القياس]
- ٤٠٤ [أشكال القياس]
- ٤١٢ [ضروب الشكل الأول: أمثلتها، وترتيبها]
- ٤١٥ [أقسام القياس الاقتراحي]
- ٤١٩ [أقسام القياس الاستثنائي]



- ٤٢٤ [القياس بحسب المادة]
 ٤٣١ [أولاً: اليَقِينِيَّاتُ]
 ٤٣٧ [ثانياً: غَيْرُ اليَقِينِيَّاتِ]
 ٤٤٦ [خاتمة التصنيف]



- ٤٤٩ جهة الوحدة للعلامة الفناري
 ٤٥١ [مقدمَةُ الشرواني]
 ٤٨٣ [خَاتِمَةُ الشَّارِحِ]



- ٤٨٥ فهرس الموضوعات

